

ثم انتقل  
الى ابنه احمد باذن  
منه رحمه الله

من كتب محمد بن محمد بن محمد الاقوي  
الجلد الاول

من كتاب در الحکام في شرح غر الاحكام تأليف المحقق العلامة  
والشيخ المدقق القنامة القاضي محمد بن فلامون الشهير بملاض  
الحق الموق سنة ١١٨٥ هـ ادام الله تعالى نفعه  
وشكر الله سعيه آمين وهو مصحح  
فوق العادة المعبودة بقدر  
الطاقة البشرية فجاء  
بجملته تعالى در  
فاخرها وجمها  
ذاخرها  
٢

مقيّد من هذه الحواشي

والى عزى عبد الحليم ابى السعود طحاوى ابن العابدين هداية شريانية  
مجمع الانهر بحر خزائنه الاشباه الدر المختار وشرحه نهر العقود الدرية  
ابى سعيد الخادمي وغيرها كاسترها  
ان شاء الله تعالى  
٢

طبع بالطبعة الاسلامية لمحمد بن زامول يوف في سنة ١٩١٤ ميلادية ١٣٣٢ هجرية







[illegible]

وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْإِبْهَالُ خَالِيًا عَنْ حِكْمَةٍ وَلَا عَارِيًا عَنْ فَائِدَةٍ وَمُصْلَحَةٍ • حَيْثُ  
كَانَ سَبَبًا لِلتَّبَعِ أَحْكَامَ جُرْئِيَّاتِ الْوُقَائِعِ وَالنَّوَائِلِ • وَالْعَثُورِ عَلَى تَقْيِيدِ إِطْلَاقِ  
الْمَتُونِ فِي تَقْرِيرِ الْمَسَائِلِ • وَضَارِبًا عَنَّا عَلَى كِتَابَتِهِ خَاوِلًا لِلْفَوَائِدِ خَاوِعًا عَنِ الزَّوَادِ مُوَضَّوفاً  
بِصِفَاتِ مَذْكُورَةٍ فِي خُطْبَتِهِ • ذَائِعِيَةً لِكَمَلِ الرِّجَالِ إِلَى خُطْبَتِهِ • مَرْرِيٍّ فِيهِ تَرْتِيبُ  
الْفَرْقِ عَلَى النَّمَطِ الْآخَرِ وَالْوَجْهَ الْأَحْسَنَ • فَاخْتَلَسَتْ فُرْصًا مِنْ بَيْنِ الْأَشْغَالِ  
وَأَنْتَهَرْتُ نَهْرًا مَعَ تَوَرُّعِ الْبَالِ • وَجِينَ قَرَبَ أَتْمَامِهِ وَإِنْ يَفْضُ بِالْاِخْتِ  
خَلَصَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَلَاءِ الْقَضَاءِ • أَدْبَعْدَ حُصُولِ الْمَرَادِ بِالْاِخْتِ • يَخْلُصُ عَنِ الْبَلَاءِ  
فَوْجِبَ عَلَى شُكْرِ نِعْمَتِي أَتْمَامَهُ • وَأَحْسَانِ التَّخْلِصِ عَنِ الْبَلَاءِ وَإِعْاَمِهِ • فَشَرَعْتُ فِي  
شَرْحِهِ شُكْرًا لِلنِّعْمَتَيْنِ الْمُوصِلَتَيْنِ • لِصَالِحِيهَا إِلَى الدَّوْلَتَيْنِ • رَاجِعًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ  
يُوفِّقَنِي لِأَتْمَامِهِ • وَيُسَيِّرَ لِي بِالسَّلَامَةِ طَرِيقَ اخْتِمَامِهِ • وَعَارِفًا أَنَّ اسْمِي بِهِ بَعْدَ  
الْإِتْمَامِ • دُبَّرَ الْحُكَّامُ فِي شَرْحِ غَيْرِ الْأَحْكَامِ أَنَّهُ قُرَيْبٌ حَبِيبٌ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ •  
(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الْبَاءُ لِلْمَلَابَسَةِ وَالظَّرْفُ مُسْتَقَرُّ جَالٍ مِنْ ضَمِيرِ ابْتِدَائِ الْكِتَابِ  
كَأَنَّهُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ بَشَائِبُ السَّفَرِ وَالْاِسْتِجَانَةِ وَالظَّرْفُ لِعَوْدِكَ فِي كِتَابَتِهِ بِالْقَلَمِ مِنْ اخْتِيَارِ  
الْأَوَّلِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ أُدْخِلَ فِي التَّعْظِيمِ وَمِنْ اخْتِيَارِ الثَّانِي نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتِمُّ  
حَتَّى يَجْعَلَ اسْمَهُ تَعَالَى الْاَلْفَا بَدْءًا لِكُونِهِ مُشْعِرًا لِكُلِّ بَشَرٍ أَنَّ الْمَنَافِعَ لِلنَّظْمِ تَبَيَّنَ  
ثَالِمٌ يَصْدُرُ بِاسْمِهِ تَعَالَى وَأَضَافَةَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ كَانَتْ لِلْاِخْتِصَاصِ فِي الْجُمْلَةِ شَمْلٌ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
سراجاً يضيء لنا طريق الحق والهدى  
والمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم  
سيد المرسلين وأمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الكثير من النعم والبركات  
والآيات والعلامات

قوله والظرف نحو تعفنى انه متعافى بفعل  
 ماضى بلا واسطه وذلك الفعل هو ان يندى  
 بعض نفهم المفعول في جميع صور جعل فيها  
 فاعل التسمية مبتدأ فاعله ارفع وايمى اذ  
 فاعل الاضمارى خلاف فاعله اهل  
 ياول على صبه يندى في افعالهم باسم  
 باسم الله على  
 باسم الله العظيم

[illegible]

والمراد بالاسم هنا اللفظ ولفظ الله لا يضاف الى غيره لان اللفظ لا يضاف الى غيره  
المسمى والاسم هنا اللفظ ولفظ الله لا يضاف الى غيره لان اللفظ لا يضاف الى غيره  
المسمى والاسم هنا اللفظ ولفظ الله لا يضاف الى غيره لان اللفظ لا يضاف الى غيره

سمائه كلها وان كانت للاختصاص وضعاً لذاته تعالى المتصور بالصفات الجميلة اختص  
بلفظ الله للوفاق على ان ما سواه معانٍ وصفات وفي التبرك بالاسم والاستعانة به كالم  
التعظيم للمسيح فلا يدل على تحادها بل ربما يستدل بالاضافة على تعاليها والرحمن والرحيم  
اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالعنصران من غضب والعليم من علم والا قول ابلغ لان زيادة  
اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به تعالى لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضي  
جواز استعانه في غيره تعالى بحسب لوضع وليس كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي لبالع  
في الرحمة غايتها وتحقيقها بالرحيم من قبيل التتميم فانه لما دل على جلالة النعم واصولها ذكر  
الرحيم ليتناول ما خرج منها (الحمد لله) جمع بين التسمية والتعبد في الابتداء جرياً على قضية  
الامر في كل امر ذي بال فان الابتداء يعتبر في العرف ممثلاً من حين الاخذ في التصديق الى  
الشروع في البحث فيقارنه التسمية والتعبد وكما هو لهذا يقتدر الفعل المحذوف في وائل  
التصديق ابتداء سواء اعتبر الظرف مستقلاً او لا لان فيه امثالاً للحديث لفظاً ومعنى وفي  
تقدير غيره معنى فقط وقدم التسمية افتقاراً بما نطق به الكتاب واتفق عليه الوالالباب والحمد  
هو الثناء باللسان على الجميل الاختيار من انعام او غيره والمدح هو الثناء باللسان على الجميل  
مطلقاً والشكر مقابلة النعمة بالقول والفعل والاعتقاد فهو اعم منها بحسب المورد واخص  
بحسب المتعلق فبينه وبينها عموم وخصوص من وجه وما يقع في وائل الكتب يكون في مقابلة

وانه ادب من الجمال لفظاً فالاضافة الى الله  
ووضعاً اختص بالرحمن والرحيم لما من قبل  
الاستخدام بان يرجع الضمير المسمى فيها  
للمسمى الذات او لان على من اشادوا  
للمعقول للذات فاستعملوا في  
عامة غلب على

فوله الا ان من الصفات  
تعالى ليس بغيره فانه لو وجد في الاسم  
ان يوصف بغيره تعالى بل بالنظر الى نفس  
صيغة منها افتاد ان معناه الى آخره

المراد من الامر الامر المستند من الحديث  
المذكور الواقع على صفة الخبر فان الخبر دل  
على الوجوب لان بانه خلفه تمام الخبر

فله افتقاراً لفظاً ولا يردى عن التسمية  
السلام اول ما يسمي الله به اسم التوحيدي  
فاذا اتممت كتاباً كان كقولها اولاً واسمها  
كل كتاب انزل الله عليه والحمد لله  
اشادوا الله تعالى والحمد لله  
العباد فتمت عليه لادب التعليل  
عبد المولى

فله افتقاراً لفظاً ولا يردى عن التسمية  
السلام اول ما يسمي الله به اسم التوحيدي  
فاذا اتممت كتاباً كان كقولها اولاً واسمها  
كل كتاب انزل الله عليه والحمد لله  
اشادوا الله تعالى والحمد لله  
العباد فتمت عليه لادب التعليل  
عبد المولى

فله افتقاراً لفظاً ولا يردى عن التسمية  
السلام اول ما يسمي الله به اسم التوحيدي  
فاذا اتممت كتاباً كان كقولها اولاً واسمها  
كل كتاب انزل الله عليه والحمد لله  
اشادوا الله تعالى والحمد لله  
العباد فتمت عليه لادب التعليل  
عبد المولى



والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

النعمة غالباً واللام للاستحقاق لا المحض ذكره ابن هشام في معنى اللبيب والتخصيص يستفاد من  
حل لام الحمد على الاستغفار بقرينة المقام الذي في قوله (أى جعل فقيهاً من فقه الرجل بالضم فقاؤه  
أى صار فقيهاً ويقال فقه بالكسرة فقهاً وفقهه أى فهمه المجلى والمصلين) المجلى من أفراد السباق  
هو السابق والمصلى هو الذى يتلو ولا نلسه عند صلواته والمراد بها كثرة الممارسة  
والمزاولة (في جليلة) متعلق بالمجلين والمصلين وهى بفتح الحاء وسكون اللام خيل تجمع للسبب  
من كل جانب استعيرت للمضمار (جليلة العالمين المتقين) وهى تهذيب لظاهر الأعمال الصالحة  
والباطن بالأحكام العملية والحكم النظرية يعقوان من مارس وسعى في تحصيل هذين الأمرين  
الحى أن تحصل له ملكة استنباط الأحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد رزقه الله تعالى مرتبة  
الفقاهة التي عبارة عن العلم بالأحكام المذكورة مع العمل كما اختاره الإمام فخر الإسلام  
وحققناه في شرح أصوله بما لا مزيد عليه (وطهر من تيممة) أى قصده (بمسح) أى صابته  
متعلق بتيممه (أنى لا يتهايل) أى التضرع وإضافة الانى إليه لادنى ملازمة فإن أول  
ما يصل إلى الأرض حال السجدة للضرع هو الانى (والجبين) عطف على الانى (على أرض لذة) لذة  
متعلق بمسح وهذه الإضافة أيضاً لما ذكر (عن الجائس) متعلق بصر (الجائس) التمس  
ضد السعد كالنحوسة ضد السعادة والمراد بها الأفعال القبيحة والصفات الذميمة والعقائد  
الباطلة وبالجائس المستهزئات منها بحيث لوم تزل لا فضت إلى الخلود في النار والمراد به

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره

والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره  
وقال تعالى  
ولا تأكلوا  
أموالكم  
بالبطالة  
والله اعلم  
بما لا يعلم  
غيره



وله من العار والاشارة والدلالة كالقصة  
 الاستدلال ان استدل من الاستدلال بما لا  
 بالاشارة والاشارة ان استدل من الاستدلال  
 بالاشارة والاشارة ان استدل من الاستدلال  
 بالاشارة والاشارة ان استدل من الاستدلال

كلية ولا اللفظ على المعنى باصطلاح  
 علماء الأصول خصوصاً في علم النسخ والقضاء  
 والنسخ وقوله ضابط ان الحكم المنقح اولاً  
 النسخ ان كان يكون ثانياً بنفس النسخ اولاً  
 النسخ ان كان يكون ثانياً بنفس النسخ اولاً

اي العاتين الخارجين عن طاعة الله تعالى (وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ) جمع بينهما امتثالاً لقوله  
 تعالى صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم) اي المطهر (الصَّامُ) اي مُسَكَّ  
 (قلبه عن) متعلق بصائم (ان يحج) ان يقصد (ما سوى الاسلام من دين) بيان لما (وعلى له  
 واصحابه المجاهدين في رفع رايات آيات لدقائق حقائق الحق المبين) الحق المبين هو الشريعة  
 المصطفوية وحقائقها الاحكام المنسوبة اليها من العمليات والاعتقاديات والوجدانيات  
 ودقائق حقائقها الادلة التفصيلية المفيدة لها ورايات تلك الدقائق طرق الاستدلال  
 بها من العبارة والاشارة والدلالة والاقضاء ورفع راياتها اظهار تلك الطرق والمستدلين  
 وافشائها بين المستنبضين حتى قدروا على استخراج ما لم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقه  
 والمصلين وتيممه ونحو ذلك من رعاية براعة الاستهلال والاشارة الى انواع العبادات  
 الخمس (اما بعد) فان من اهم المطالب السنية (اي العلية) (واتم المآرب) جمع مآربة  
 بمعنى الحاجة (السمية) اي الرفيعة (التي يجب ان يوجه تلقاءها) اجتمعتها (عنان العناية  
 ويصرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية تعلم الفقه) اسم ان في قوله فان (الذي  
 هو سبب لنظام المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد بنيل المراد يوم التباد) اي يوم القيمة  
 تفاعل من النداء سمي به لانه يوم ينادى صحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس (ولقد  
 كنت صرقت) شروع في بيان سبب الاقدام على التصنيف (شطر) اي بعضاً من عنوان

انقضاء النسخ على عالم العمل النسخ الالهي  
 نعم على فان ذلك امر قضاء النسخ  
 فاشارة النسخ وانما النسخ لا يكون  
 الى النسخ فكان النسخ كما كانت النسخ  
 مثال اذا قال التول لاخر النسخ من الامر  
 عن بالفتوى فاشارة النسخ من الامر  
 كان قال بغير فتوى في بالفتوى من الامر  
 لي بالاعتناء

في النسخ المعنى السوفى الكلام استنباطاً  
 لان المستدل بغير من النسخ الى المعنى  
 من المعنى الى النسخ فكانت هي موضع القبول  
 فاذا اهل بوجوب الكلام من الاثر والفتوى  
 بيني استدلالاً لا بعبارة النسخ  
 نغزبات السبب

في العبادات  
 في العبادات  
 في العبادات

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث

الشباب الى تدبيره اى تفكر لطائفه وتدبر اى اعتبار لتصحيح نقول تصحيت الشئ اذا  
نظرته في صفاته وما فيه من الكتب والابواب حتى تلج به الى ان اكتب فيه متنا كما في الاصول  
وهو مرقاة الوصول الى علم الاصول (بيد) اى الى ان يؤول الى الدهر عاقته اى كتبها لمن  
عن المحصول حتى ساقى زمانى حين زمانى بما زمانى اشارة الى ما عرّض له من مرض  
الطاعون عالم الوباء الاكبر وهو سنة اثنين وثمانين وثمانمائة وهو من قبيل الاسناد المجازي  
الى ان عرفت متعلق بقوله ساقى (على انه تعالى شأنه وعظم سلطانه ان خلصنى من  
هذه الآفة بحيث اقدر على قطع المسافة في مهمامة المعارف والعلوم ومقارون الادراكات  
والفهوم) المهمامة جمع مهمه بمعنى الصعراء والمفاويز جمع مفاز بمعنى موضع الفوز سمي  
به الصعراء تفاولا (اصرف) جزاء لقوله ان خلصنى خلاصه من بقية عمرى الموهوبة الى  
ابرايم ما في خلدي اى قلبى (بطريقة مندوبة) بينها بقوله (يان اصطفى فيه) اى فى لفته  
(متنا متينا) اى قويا (ريقا) اى مغجيا (نظامه) اى ترتيبه (وارصف) اى رتب وهو فى الاصل  
عقد الحجارة بعضها بالبعض للاحكام (بنينا) وهو ما ركب وسوى كالحائط (رصينا) اى  
محكما (انيقا) هو ايضا بمعنى مجبا (انتظامه خاليا) اى سالما عن الروايات الضعيفة خاليا  
اى عزينا (بالقيود) المذكورة فى الشروح والفتاوى لاطلاقات المتون (والاشارات) الى ما  
وقع فى المتون من المسامحات والمساهلات (الشريفة واللطيفة) من قبيل اللق والنشر

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث  
الذي رواه الشيخان في الصحيحين في الحديث

هذا وما قبله وما بعده من صفة نقص العقل  
منه ومما لا يخلو من كونه احوال من ادراكه او  
منه والى ٤٤

فان الصلابة السليمة المعروفة بعلم العين  
والعقائد الجارية كمال العقل والقدرة  
منه والى ٤٤

(محتوي على) مسائل (مهمات) خلت عنها المتون المشهورة ومضطوي على احكام (فضايل) مهمات  
 اي وقائع (لم تكن) تلك الاحكام (فيها) اي في المتون المشهورة (مستورة) مجبا نظمه الفصيح  
 الاكديب (اي الماهر في علم العربية) وموقفا نحو الفقيه الاريب (اي العاقل ولا يخفى لطو توصي  
 الفصيح بالاديب والفقيه بالاريب) فلما احسن الله تعالى الى باماطة (اي ازالة) ما بين من  
 السقامة والبسني من خزان رافته حلة السلامة شرعت فيما اردت وبدا بتما قصدت ولعلت  
 بما ذكرت من انصاف المتن بالصفات المذكورة (بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالملك المنان  
 وعزمت ان اسميه بعرا الاحكام بعد ان يرا الله تعالى الى الاختتام مبهلا اليه تعالى ان يجعله  
 خالصا الوجهة الكريم وان يوفقني لاختتامه انه هو البر الرحيم) الحمد لله الذي وفقني لاختتامه  
 وصرف عني العوائق عن اتمامه مع ابتلائي بكثرة المشادة والمشاغل وتقام الموانع على والشواغل  
 والمسؤول عن لطفه تعالى ان يوفقني لاختتام هذا الشرح ايضا فانه ان تيسر لي لم يكن الا من  
 آثار تخليصه اياي من تلك الموانع محضا واليه اتضرع ان يقبل بفضل دعوتي ويغطي بسجال  
 زلال لطفه لو عني انه على ما يشاء قدير وباجابة رجاء المؤمنين جدير **كتاب الطهارة**  
 الكتاب لغة اما مصدر بمعنى الجمع سمي به المفعول للمبالغة او فعال بني للمفعول كما  
 للباس وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع واصطلاحا مسائل اعتبرت مستقلة شملت  
 انواعا لا والطرارة مصدر طهر الشيء بفتح الهاء وضمها والاول فصيح وهي لغة النظافة

لا يخفى وقد نسب لآلها التلاد بالجلت  
لانها سبب الشوق والوجاهة وكل من  
يحمل الانذار والتفويض وفي الثاني اشعار  
بكثرة خزان الرحمة والرفقة والى ٤٤

قوله على ما يشاء وقدر  
وهو قوله وباجابة وقوله الماتالي اي الراجعي  
جدير بعبارة التلويح الى الاختصاص كما لا يخفى  
عبد

قوله وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع  
اقول فلما اظهر على الكتاب بقصد جمع الوبان  
الطهارة واطلافا على الكتاب على ضم حروف  
الحقيقة والغنى فيه بالنسبة الى المكتوب  
من الحروف فثبت وبالنسبة الى الماتالي  
المادة منها جاز

قوله شملت انواعا لا  
لانه شملت الاشياء على الاول  
فعل فيه غونا كما لا يخفى مع انه لم  
يشمل على الباب والافعال  
غيره منها عن كلياته

قوله شملت انواعا لا  
لانه شملت الاشياء على الاول  
فعل فيه غونا كما لا يخفى مع انه لم  
يشمل على الباب والافعال  
غيره منها عن كلياته

قوله وعلى لغة النظافة  
والطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الهاء وضمها  
والاول فصيح وهي لغة النظافة



فلا خلاف انما الدنس اورد بالاحسن العزلة  
بدل الدنس فانه الشيء يكون طاهر  
الدنس ودرجاة الكلام في القوي لا الكوي  
وورد انما الدنس في قول من قال لا الكوي  
اذ الظاهر ان الدنس من اللغز الجاهل  
ابو جبر

فلا خلاف انما الدنس اورد بالاحسن العزلة  
بدل الدنس فانه الشيء يكون طاهر  
الدنس ودرجاة الكلام في القوي لا الكوي  
وورد انما الدنس في قول من قال لا الكوي  
اذ الظاهر ان الدنس من اللغز الجاهل  
ابو جبر

وَحَلَّاهَا الدَّنْسُ وَشَرَعًا النَّظَافَةُ الْمُخْصُوصَةُ الْمُتَوَقَّعَةُ إِلَى وُضُوءٍ وَغَسْلٍ وَتَيْمَمٍ وَغَسْلِ  
الْبَدَنِ وَالتَّوْبِ وَنَحْوِهِ وَأَمَّا وَحْدُهَا لِأَنَّهَا فِي أَصْلٍ مَصْدَرٌ يُتَنَاوَلُ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ وَفِي جَمْعِهَا  
قَصِيدُ النَّصْرِ بِه (فَرْضُ لَوْضُوءٍ) الْوُضُوءُ لُغَةً النَّظَافَةُ وَشَرَعًا غَسْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْجُلْدَيْنِ  
وَمَسْحُ الرَّأْسِ وَالْفَرْضُ لُغَةً الْقَطْعُ وَشَرَعًا حُكْمٌ لَزِمَ بَدَلَ لِيْلٍ قَطْعِيٍّ وَحُكْمُهُ أَنْ يَسْتَقِفَّ تَارِكُهُ الْعَقَابُ  
بَلَاءٌ عَذْرٌ وَكَيْفَرٌ جَاهِدٌ وَقَدْ يُقَالُ لِمَا يَفُوتُ الْجَوَانَ بَقُوتُهُ كَالْوَتْرِ يَفُوتُ بَقُوتُهُ جَوَانُ صَلَاةِ الْجَاهِلِ  
لِلْمُنْذَرِ لَهُ فِي صَاحِبِ التَّرْتِيبِ وَالْأَوَّلُ يُسَمَّى فَرْضًا اعْتِقَادِيًّا وَالثَّانِي فَرْضًا عَمَلِيًّا وَالْمَرَادُ هَهُنَا  
الْمَعْنَى الْأَوَّلَ لثَبُوتُهُ بِالتَّوَاتُرِ فَإِنْ قِيلَ لَا يَهِيَ الْوُضُوءُ مَدَنِيَّةٌ بِالِاتِّفَاقِ وَالصَّلَاةُ بِمَكَّةَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
الصَّلَاةُ بِبَلَاءٍ وَضُوءًا إِلَى حِينَ نَزُولِهَا قُلْنَا لَا يَلِمْ بِمَا ثَبِتَ فِي صَحِيحٍ مُسْنَدٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ  
تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقِيلَ لَهُ اتَّعَلَّ هَذَا قَالَ فَمَا يَنْفَعُنِي عَنْ أَنْ أَمْسَحَ وَقَدْ  
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ قَالُوا إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ الْمَاءِ  
قَالَ مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نَزُولِ الْمَاءِ وَلَمَّا قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَحْدَثَ امْتَسَحَ مِنْ أَعْمَالِهِ حَتَّى لَا يَرِدَ جَوَابُ السُّؤَالِ حَتَّى يَتَطَهَّرَ  
لِلصَّلَاةِ إِلَى أَنْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَيَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ الْوُضُوءُ بِالْوُجْهِ الْغَيْرِ الْمَتَوَلَّوْا وَلَا خِذْنَ مِنَ الشَّرَائِعِ  
السَّابِقَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا  
قَالَ هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي فَإِنْ قِيلَ إِذَا ثَبِتَ الْوُضُوءُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَا فَادَّةُ

فلا خلاف انما الدنس اورد بالاحسن العزلة  
بدل الدنس فانه الشيء يكون طاهر  
الدنس ودرجاة الكلام في القوي لا الكوي  
وورد انما الدنس في قول من قال لا الكوي  
اذ الظاهر ان الدنس من اللغز الجاهل  
ابو جبر

فلا خلاف انما الدنس اورد بالاحسن العزلة  
بدل الدنس فانه الشيء يكون طاهر  
الدنس ودرجاة الكلام في القوي لا الكوي  
وورد انما الدنس في قول من قال لا الكوي  
اذ الظاهر ان الدنس من اللغز الجاهل  
ابو جبر

فلا خلاف انما الدنس اورد بالاحسن العزلة  
بدل الدنس فانه الشيء يكون طاهر  
الدنس ودرجاة الكلام في القوي لا الكوي  
وورد انما الدنس في قول من قال لا الكوي  
اذ الظاهر ان الدنس من اللغز الجاهل  
ابو جبر

فلا خلاف انما الدنس اورد بالاحسن العزلة  
بدل الدنس فانه الشيء يكون طاهر  
الدنس ودرجاة الكلام في القوي لا الكوي  
وورد انما الدنس في قول من قال لا الكوي  
اذ الظاهر ان الدنس من اللغز الجاهل  
ابو جبر



قوله فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
اي عبادته مستقلة اذا رآى ان عليه السلام  
فصل في غسل الوضوء  
عدم يثبت احداً من فضله

قوله فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
اي عبادته مستقلة اذا رآى ان عليه السلام  
فصل في غسل الوضوء  
عدم يثبت احداً من فضله

نزول الآية قلنا لعلها تقر بأمر الوضوء وتثبت فيه فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
احتمل ان لا يهتم الامة بشأنيه ويتساهلوا في مراعات شرائطه واركائه بطول العهد عن زهر الوحي  
وانتقاص لناقلين يوماً فيوماً بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان  
وايضاً اذا ورد فيه الوحي المتواتر في فيه اختلاف العلماء الذي هو رجة وتحقيق هذا المقام  
على هذا الاسلوب مما ترددت به (غسل الوجه مرة) لان امره فاعسلوا لا يدل على التكرار  
(وهو) اي الوجه (ما بين منبت الشعر غالباً) هذا القيد يخرج الزرعين وهما جانباً الجبهة  
يختص الشعر عنهما فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر محل نباته غالباً  
سواء نبت اولاً (وبين) اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحديد الوجه بحسب الطول والعرض  
ولما اقتضى هذا التحديد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي المتوضئ  
غسل ما تحت العذار والشارب والحاجب واللحية الى اسفل الذقن مع ان كتب الفقه مشحونة  
بان غسل ملتحها لا يجب الا دفعه بقوله (فالعذار) الخ عذار اللحية جانباًها استعير  
من عذارى الدابة وهما ما على خديها من اللجام (لا يسقط حكمها ورائه) وهو بياض  
بين العذار والاذن يسمى العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار لا يسقطه خلافاً  
لابي يوسف (بل يثقل حكم ما تحتها) وهو وجوب الغسل (اليه) الى العذار حتى يغسله  
(كالشارب والحاجب) حيث يقلان حكم ما تحتها اليها حتى يجب غسلها ولا يجب ابطال

قوله فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
اي عبادته مستقلة اذا رآى ان عليه السلام  
فصل في غسل الوضوء  
عدم يثبت احداً من فضله

قوله فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
اي عبادته مستقلة اذا رآى ان عليه السلام  
فصل في غسل الوضوء  
عدم يثبت احداً من فضله

قوله فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
اي عبادته مستقلة اذا رآى ان عليه السلام  
فصل في غسل الوضوء  
عدم يثبت احداً من فضله

قوله فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
اي عبادته مستقلة اذا رآى ان عليه السلام  
فصل في غسل الوضوء  
عدم يثبت احداً من فضله

قوله فانه لما لم يكن عبادته مستقلة بل تابعاً للصلاة  
اي عبادته مستقلة اذا رآى ان عليه السلام  
فصل في غسل الوضوء  
عدم يثبت احداً من فضله

فوله والحيمة نظير يعقوب بن جهم (الحيمة)  
 فمما عجلنا فيه ملا في البشارة لانه السور  
 لا يحسن غسله ولا يخلو بل لا يسهل بالمرح  
 بل يسهل في الطهارة التي هي سبيلها بل  
 غسل ما تحتها على ما كان عند السابغ  
 ملا في البشارة على ما كان عند السابغ  
 في الخار لم يسهل بها الشعر على ما كان عند السابغ

فوله الملا في البشارة  
 الظاهر من عبارة المصنف هنا  
 ومن قوله حكم ما تحتها البشارة منها وظاهر  
 على ظاهره ملا في البشارة منها وظاهر  
 العذر وهو الترتيب عن إلى ضعف  
 كانه الخلاصة لا يصلح المارة العذر  
 التي ملا في البشارة سبب التي يغسل الأقدام  
 مع إتيان الأقدام إلى الخلال يحصل غسل  
 ما تحتها وهو غير واجب وقد التزمنا  
 وبالإضافة إلى غسل الجمل منها ليس بواجب  
 عبد

فوله ما يستلزم البشارة فيها سائر أركان  
 لو كانت الحجة ففقهه ببعضها من  
 البشارة لا يثبت الشعر بل يجب غسل أصول  
 الشعر حتى يذهب الخرافة ويأمن الشعر  
 من الذنوب لا يجب غسله ولا مسح كل الشعر  
 كما ذكر في المنية أنه سنة

فوله واليه فان العلم في الفقه في  
 فلو كان له زيادة على التكب فالنفاق هي  
 الأصلية يجب غسلها والآخر في ذلك  
 فما حادى منها محل الفرض يجب غسله  
 وما لا فلا ويثبت في ذلك ما ذكر  
 في الهمم أصابع الأقدام وكف  
 وسلف الأقدام والأقدام  
 الرطب كما للبهن أو  
 من نباله

الماء إلى ما تحتها (والحيمة تنقله) أي حكم ما تحتها (إلى ملا في البشارة منها) أي من اللحية وهو  
 أظهر الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأخانه في المحيط والبلايغ قال في معراج الدراية  
 وهو الأصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتى (أو) لا تنقله بل (تبدله بمسحه) أي بمسح  
 ملا في البشارة قال قاضيخان وفي أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله مسح ما يستلزم  
 البشارة فرض وهو الأصح المختار (أو مسح ربعه) أي ربع الملا في وهو رواية المحسن  
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في المحيط بعد تحديد الوجه فإن كان امرئ غسل  
 جميعه وإن كان ملتحميا لا يجب غسل ما تحتها وقال الشافعي يجب أن كان اللحية خفيفة  
 وكذا لا يجب إيصال الماء إلى ما تحت الشارب والحاجب خلافا له والصحيح قولنا لأن  
 محل الفرض يستتر بالخال وصار بحال لا يواجه الناظر إليه فسقط الفرض عنه ويحول  
 إلى الخائل كبشرة الرأس ثم قال البياض الذي بين العذار والاذن يجب غسله عندهما  
 وعند أبي يوسف لا يجب بخلاف محل العذار لأنه استتر بشعره عليه فقام مقامه  
 (واليدان) عطف على الوجه (فرادي) وكيفية على ما في الكافي وغيره إن يأخذ الأبناء بشماله  
 ويصّب على يمينه ثلاثا ثم يأخذ بيمينه ويصّب على اليسرى كذلك وكذا إذا كان كبيراً  
 ومعه صغير ولا يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة في الأناء ويصّب على كفه اليمنى  
 ويدلك الأصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الأناء ويغسل اليسرى

فوله فرادي إخلاله بهذا التفصيل نظر لأن  
 الفرض في غسل اليدين لا يقتضي كونهما  
 منفردين وكذا الحكم في التطهير وحذفه الذي لا يخلو عليه ومن  
 يغيب يداه عن الماء في التطهير لا يخلو عليه أفراد الغسل بأياه  
 فلهذا ذكر في الكافي على إرادته قول المصنف بعد مؤ

فذكر في خطاب واحد في دفعه الخطاب نابل النظر  
اذ هذا الغسل والمسح والفعل بان النظر  
الى الاعضاء الغسل فقط لا يغني  
ابو ج

فذكر في خطاب واحد يعني بالنظر الى كل شيء  
الاعضاء الغسل والمسح  
لان لو اريد بها الغسل والمسح  
الغسل والمسح  
فذكر في خطاب واحد

ووجهه ما ذكر في شرح تاج الشريعة ان نقل البلة في الوضوء من احدى اليدين او الرجلين  
الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة  
فظاهر واما عرفا فلانها لا تغسل بمرة واحدة وعضو واحد حكما نظر الى الدخول تحت خطاب  
واحد فتعارض لاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي وترجح الاختلاف بالعرف ولا كذلك  
الغسل فان جميع الاعضاء متحد حكماء وعرفا وترجح الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر فساد  
ما قيل من الحاجة الى الصب على كل واحد من كفيه على جدة لانه يمكن غسل الكفين بالمياه  
التي صبت على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشرع فليتم  
مرة (بما مر) بالرفق (وهو ملتقى عظم العضد والزاغ) والرجلين مرة بالكعبين (وهو العظم  
الذي يرتفع من طرف القدم لا ما روى هشام عن محمد بن المفضل الذي في  
وسط القدم عند معقد الشراك لانه في كل رجل واحد كالمرفق في اليد وقد ثنى الكعب  
في الآية فتعين ان المراد ما ذكرنا والام يظهر للعدول الى التشية فائدة فان قيل مقابلة الجمع  
بالجمع في الآية يقتضي كون الواجب على كل واحد غسل يده ورجل قلنا يجوز ان يثبت غسل  
الاخرى بدلالة النص وفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر  
لا الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والاجماع بعده فان قيل  
قراءة الجر في رجلكم متواترة ايضا فمقتضى الجمع بين القرائتين اما التخيير بين الغسل والمسح كما

فذكر في خطاب واحد لا يغني  
بالا لانه لا يمكن ان يكون هذا الرجوع من  
الخطبة ويذكره الاول وهو ليس بمغيب  
فيل الرجوع ان يكون لهذا وجب لنا قل  
عنه ووجهه ابو ج

فذكر في خطاب واحد ما قيل  
ظاهر اذ كان الماء الصبوع على الكف  
اليمنى في مرتبة اليد والى الطرف  
وجان اشراك كما هو الظاهر ولا فرق بين  
هذا والى الصبوع وبه هو الماء الى حوز  
بال طابع من الاشارة في عدم كونه كل منها  
مستغنى عن ذلك جرى العادة عليه كما لا يخفى  
محمد ج

فذكر في خطاب واحد السلام المتقول  
عنه بالتواتر لا يثبت من يثبت من فضله غسل  
الرجل الاخرى كما في المصنف نقلت  
مؤداه عن الرسول وليست قرنا  
مؤداه ج

فذكر في خطاب واحد ان السلام  
المتقول عليه من يثبت من فضله غسل  
الرجل الاخرى كما في المصنف نقلت  
مؤداه عن الرسول وليست قرنا  
مؤداه ج

فذكر في خطاب واحد ان السلام  
المتقول عليه من يثبت من فضله غسل  
الرجل الاخرى كما في المصنف نقلت  
مؤداه عن الرسول وليست قرنا  
مؤداه ج

في حق النبي  
وبالان كيد قتلنا  
تخصي الخبيث  
فلا يكون الجوار  
ابو عبد

قوله ان يصب في صب الماء  
قال في المصباح فصب في الماء  
فصب في الماء وطلب الاستمرار  
سكني الى

قال به بعضهم اوجل لنصب على حالة التقى والجر على حالة التحف كما قال به بعضهم قلنا

قائه الجر ظاهرها متروك بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعل مغيبا للكعين وقد دلت

الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك وكان هذا اوفق بما عليه

الاكثر ونوافي لتحصي لظاهرة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاختياط لما في الغسل

من المسح فتعين الرجوع اليه فيكون الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وحجرت خرب

ونظيره كثير في القرآن والشعر وهو في المعنى معطوف على المغسول وفائدة صورة الجر التبيه

على انه ينبغي ان يقصد في صب الماء عليها ويغسلها غسلا خفيفا شبيها بالمسح لا يقال الجر

بالجوار لم يجز مع الالتباس فهمنا ملتبس لانا نقول ضرب الغاية بقوله الى الكعين رفع

الالتباس كما ذكرنا هكذا يجب ان يعلم هذا المقام (والدرك) اي الوسخ الحاصل في اعضاء

الوضوء (والونيم) وهو ما يحصل من الدباب والبرغوث (والحياء) اي لونه اذ جر منه

كالطين (لا يمنع الظهارة لطعام بين الاسنان) وضوءا كائنا غسلا لانها لا تمنع نفوذ

الماء (واختلف في مثل العجين والطين) بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعلمه

(والخاتم الضيق ينزع ويجرك) ليصل الماء الى موضع الحلقة (ومسح) عطف على غسل

(ربيع الرأس مرة) في رواية الطحاوي والكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى (او قد ثلاثا

اليدين) في رواية هشام عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى (بماء جديدا وابق بعد غسل عضو

قوله غسل اخصفا مثلا فان اورد النبي  
لكن يحتمل عدم لزوم استيعاب الغسل  
بل منافاة سنة التلبس فالتلبس  
ان يذكر ما يقع هذا اليوم وفيه انقطاع  
هذا التخصيف بالرجل ابو عبد

قوله اقلع اورد عليه ان يكون الخاء  
كالاصغر ارمي البض والاسوداد من  
النموس فليس فيه استنباه يحتاج الى تزيل  
كالدهن والونيم لا يخفى ان كونه بالماء  
ويصنع من العبد ليس كذلك ما ذكره فغيب  
نوع استنباه يحتاج الى التزيل ابو عبد

قوله اذ جره كالطهي شأن المستب  
ان يكون متفقا على كونه فغيب الا ثاق  
على منع الطهي وصل الماء وتذكر المص  
ان من الخاء خلف في كانه  
الطهي ولم يذكر الخاء  
خلافا

قوله واختلف في الخاء وفي الجامع الاضطرار  
لم يصل الماء عنها فان الخاء اول  
الاستطاع الا شاع منه الاجماع قال ابو عبد  
الديلمي وسنن صحيحه كما في الجند  
القبلي



قوله ولا يغسل باليمين ولا باليسار  
قوله ولا يغسل باليمين ولا باليسار  
قوله ولا يغسل باليمين ولا باليسار

قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى

لَا مَسْحَ إِلَّا أَنْ يَتَقَاطَرَ الْمَاءُ (لَا مَا خُوِذَ) عَظْفٌ عَلَى بَاقٍ أَيْ لَا بِمَا أَخَذَ (مِنْ عَضْوٍ)  
سَوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ الْعَضْوُ مَغْسُولًا أَوْ مَسْحُوحًا (وَلَا يُعَادُ) الْمَسْحُ (بِحُلُقَا لِرَأْسٍ) كَمَا لَا يُعَادُ الْغَسْلُ  
بِحُلُقِ الْحَاجِبِ وَقَصْلِ الشَّارِبِ وَقَلَمِ الظِّفْرِ (وَسُنَّتُهُ) وَهِيَ مَعَ تَقَاوُتِ أَنْوَاعِ مَا يُوجِرُ عَلَى فَعْلِهِ  
وَلَا يَلَامُ عَلَى تَرْكِهِ وَالْمَسْتَحَبُّ مَا يُوجِرُ عَلَى فَعْلِهِ وَلَا يَلَامُ عَلَى تَرْكِهِ (الْبَدَأُ بِالْيَمِينِ) أَيْ قَصْلُ الْقَلْبِ  
بِالْوُضُوءِ أَوْ رَفْعُ الْحَدَثِ أَوْ امْتِثَالُ الْأَمْرِ فِي بَدْءِ الْوُضُوءِ (وَالْبَدَأُ بِالتَّسْمِيَةِ) بِمَا يَقُولُ  
قَبْلَ الْوُضُوءِ بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ اخْتِيارًا كَوْنَهَا سُنَّةً وَإِنْ قَالَ  
فِي الْهَدَايَةِ وَالْأَصَحَّ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ لِأَنَّ السُّنَّةَ فَخْرًا الْقُدْرَى وَالصَّحَابَى وَصَاحِبُ كُفَايِ  
(قَبْلَ الْأَسْتِجَابِ) لِأَنَّهُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الْوُضُوءِ (وَبَعْدَهُ) لِأَنَّهُ خَالِ مُبَاشَرَةِ الْوُضُوءِ  
أَحْتِيَاطًا لِأَنَّهُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُشَائِخِ قَبْلَهُ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ بَعْدَهُ فَالْأَحْوَطُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا لَكِنْ  
لَا حَالُ الْإِنْكَشَافِ (وَالْبَدَأُ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الرِّسْغَيْنِ) سَوَاءٌ اسْتَبَقَتْهُمَا مِنَ النَّوْمِ  
أَوْ لَا (وَهُوَ يُؤْبِى الْفَرْصَ) فَلَا يَلِيزُ عَادَتُهُ إِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ أَنْ يَلْمِزَ الْفَرْصَ (وَالسُّنَّةُ أَيْضًا  
السَّوَالُ) وَهُوَ يَجِبُ بِمَعْنَى الشَّجَرَةِ الَّتِي يُسْتَأْكُ بِهَا وَيُعْنَى الْمَصْدَرُ وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا فَلَا  
حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ اسْتِعْمَالِ السَّوَالِ (بَيْنَهُمَا) لِأَنَّهُ الْمُنْقُولُ الْمَتَوَارِثُ (كَيْفَ شَاءَ) أَيْ يُبْدَأُ مِنْ  
الْأَسْنَانِ الْعُلْيَا أَوِ السُّفْلَى مِنْ جَانِبِ الْيَمَنِ أَوِ الْيَسْرَ طَوْلًا أَوْ عَرْضًا أَوْ بِهَا أَوْ عِنْدَ الصُّرْفَةِ  
يُعَالَجُ بِالْأَصْبَعِ كَمَا هُوَ حَكْمُ الْخَلْفِ (وَالسُّنَّةُ أَيْضًا) غَسْلُ الْفَمِ أَيْ أَيْضًا الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ

قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى

قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى

قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى

قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى

قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى  
قوله اليد اليمنى واليسرى

ولا بأس بالوضوء والغسل إنهما جميع بالشرع  
رداه غسل المسحوق والله تعالى أعلم  
كان يعمل ذلك ومنهم من كره ذلك ومنهم من  
كره للوضوء دونه الغسل والوضوء ما قلنا  
الآن ينفي أن الغسل والوضوء متفاضلان  
الآن ينفي أن الغسل والوضوء متفاضلان

قد قيل لا يصح كونه تحليل سنة  
أو كان قد دخل الماء فلا يباح كونه تحليل سنة  
أو كان قد دخل الماء فلا يباح كونه تحليل سنة

(وَالْأَنْفَ) أَيِ إِيضًا الْمَاءَ إِلَى الْمَارِنِ بِمِائِهِ جَدِيدَةً خِلَافَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
(وَالْمَبَالِغَةُ فِيهَا) وَهِيَ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى رَأْسِ حَقْلِهِ وَفِي الثَّانِي أَنْ يَجَاوِرَ الْمَارِنَ  
كَذَا فِي الْخِلَافَةِ (الْأَصَائِمُ) لِأَنَّ فِيهَا أَحْتِمَالًا تَقَاضَاهُ (و) سُنَّتُهُ أَيْضًا (تَحْلِيلُ الْحَيَةِ)  
وَهُوَ أَنْ يُدْخِلَ صَاحِبُ يَدَيْهِ فِي خِلَالِ حَيْثِهِ مِنْ الْأَسْفَلِ إِلَى الْأَعْلَى بَعْدَ التَّثْلِيثِ (و) تَحْلِيلُ  
(الْأَصَابِعِ) مِنْ أَلْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ بَعْدَ التَّثْلِيثِ وَكَيْفِيَّتُهُ فِي أَلْيَدَيْنِ أَنْ يُشَبِّكَ بَيْنَهُمَا وَفِي  
الرَّجْلَيْنِ أَنْ يَخْلَلَ بَخْصِيرِيكَ الْيُسْرَى فَيَبْدَأُ مِنْ خَصْرِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَيَخْتِمُ بِخَصْرِ رِجْلِهِ الْيُسْرَى  
مِنَ الْأَسْفَلِ (و) سُنَّتُهُ أَيْضًا (تَثْلِيثُ الْغَسْلِ) لِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ الْمَغْسُولَاتِ (وَمُسْحُ كُلِّ  
الرَّأْسِ مَرَّةً) وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يُضَعَ كَفِيْهُ وَأَصَابِعُهُ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ وَيَمُدُّهُمَا إِلَى قُبَاهُ عَلَى وَجْهِهِ  
يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ ثُمَّ يَمْسَحُ أَذْيَنَهُ بِأَصْبَعِيْهِ وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا لِأَنَّ الْأَسْتِغْبَابَ بِمَاءٍ  
وَاحِدٍ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهَذَا الطَّرِيقِ وَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّهُ يُجَازَى فِيهِ تَحْرُاجُ عَنْ الْأَسْتِعْمَالِ  
لَا يُفِيدُ إِلَّا بَدَلَ مِنَ الْوَضْعِ وَالْمَدِّ فَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ فَكَذَا بِالثَّانِي فَلَا يُفِيدُ  
تَأْخِيرُهُ كَذَا قَالَ الرَّبِيعِيُّ قَوْلُ وَابْنُ تَفْقُو عَلَى أَنَّ الْمَاءَ مَا دَامَ فِي الْعَضْوِمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا (و)  
مُسْحُ الْأَذْنَيْنِ إِذَا خَلَا بِسَبَابِيْتِهِ وَخَاجَ مَا بَابَاهَا مِيَهُ (بِمَائِهِ) إِلَى الرَّأْسِ (وَالترتيبُ)  
الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ (وَالْوَلَاةُ) بِكسر الواو وهو غسل الأعضاء على التَّعَاقُبِ  
بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ الْعُضْوُ الْأَوَّلُ فِي غَدَالِ الْهَوَاءِ (وَمُسْتَحَبُّهُ التِّيَامُنُ) أَيِ الشَّرُوعُ مِنْ

قوله عليه اقول هو صحت  
بغسل الغم والأنف لأن التثنية  
أعضاء جارية لكل مسلمة من ثلث  
غسلها ولو أخذ ما د فغسلها بغير  
غسلها بيا فيه جان وعكسه لا يجزى  
والتثنية بيا فيه جان وعكسه لا يجزى  
في السنة والوضوء في السنة فزاده أهل سنة  
من أنه يصح لها بالسنة فزاده أهل سنة  
من أنه يصح لها بالسنة فزاده أهل سنة  
الضميمة ومن نفاه أراد السنة في  
الضميمة ومن نفاه أراد السنة في  
تجيب الماء والمضميمة والاضحية  
سكنانه مؤكداً بانها غير كراهة في  
لأن المؤكدة في قوة الواجب كراهة في  
مستنبطاً

قوله وتخليل الحنك اقول هذا في غير  
الحجم وفيه في التراج بأن يكون ماء فظا  
في الأصابع وفي الحنك ويعظم ماء الأذن  
في الماء كذا العز وبنو سنة عبد الله يوسف  
فابوضيفه ومحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف  
قوله إلى يمينه كذا العز وبنو سنة عبد الله يوسف

قوله وشع كل الرأس مرة والتثنية قبل  
وروي ليس بمكره ولا بأس بسنة ولا أدب  
أيضاً جازوا ما عد ذلك مراتبها  
في التناظر فأنه

قوله وسحب التيامن يعني في الأعضاء  
المغسولة وليس في أعضاء الوضوء فعضوان  
لا يستحب تقديم الأيمن منهما إلا إذا كان  
فإن كان الموضي أقطع لا يمكنه مسحهما  
فإن بدأ باليسار وبأقصى الأيمن كما في  
مستنبطاً

قوله والاذنية بانه أي الرأس فلك لا  
تغيب بذلك قال في العز وبنو سنة عبد الله يوسف  
ولو جاز إلى التيامن

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد

جانب اليمين ومنع الرقبة لا الخلقوم فان مسح به دعه كذا في الظهيرية (ومن ادابه) انما  
 قال هكذا لان له اذبا اخرى ذكرت في المطولات (استقبالا لقبله) عند الوضوء (وذلك انما)  
 واذا دخل الخضر صماخ اذنيه وتقديمه على الوقت لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت  
 ينقص عند زف دخول الوقت فالحوط له ان يحترق عنه (وتحريك خاتمه الواسع وعدم الاستعانة  
 بالغير وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع) لاختراجه عن الماء المستعمل (والجمع بين نية  
 القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو كمرؤ والاعاء بالماء ثورات) من لا دعية (عند)  
 اي عند غسل كل عضو ان يقول عند المضمضة اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن  
 عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحمني بالجنة وعند غسل وجهه اللهم تبيض وجهي  
 يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يديه اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينى وخا سبني حسبا  
 يسيرا وعند غسل يده اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح راسه  
 واذنه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم  
 اغث عنقي من النار وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام  
 (والصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد) اي الوضوء (وان يقول بعد) اللهم  
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب بعد (من فضل وضوءه) بفتح الواو ما  
 يتوضأ به (مستقبل القبلة قائما) قالوا لم يجز شرب الماء قائما الا هنا وعند ما قرأ (ومكره  
 منه)

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد

قوله ومنع الرقبة اقول جعله وقاية من دخول  
 في البراءة وضعها استغناء عن غسل الرقبة  
 اليد باليمين ورفق اليد باليسار وقيل ان الاربع  
 من اليد







نزل الى فضل الذكر يدبره ان نزول  
البول الى موضع الجفنة حكم التطهير وانما نزول  
البول الى موضع الجفنة خلاف ما ذهب اليه

قوله كلما اذا سال الدم الى ما فوق ما ران  
الانف يعني انما اذا سال الدم الى ما فوق ما ران  
فان غسل مستنزه ففضل الوضوء  
ببها ان الدم فيه

لأن مَبْنَاهَا كَوْنُ الْخُرُوجِ مُغَايِرًا لِلْسَّيْلَانِ وَقَدْ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ فَيَكُونُ قَوْلُهُ سَالَ حَشْوًا بَعْدَ  
قَوْلِهِ خَرَجَ بَلَّ لِعِبَارَةِ الْحَسَنَةِ مَا اخْتَرَاهُ بَعَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ خُرُوجٌ نَجَسٍ اخْتَرَاهُ إِذَا غَرِزَتْ  
إِبْرَةٌ فَانْقَلَبَ الدَّمُ عَلَى رَأْسِ الْجَرْحِ لَكِنْ لَمْ يَسِيلْ فَإِنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَجَسٍ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَسْفُوحٍ وَقَوْلُهُ  
إِلَى مَا يَطْرُقُ اخْتِرَاهُ إِذَا وَصَلَ الْبَوْلُ إِلَى قَصَبَةِ الذِّكْرِ وَلَمْ يَطْرُقْ وَعَمَّا إِذَا كَانَ فِي عَيْنِهِ قُرْحَةٌ وَصَلَ  
دَمُهَا إِلَى جَانِبِ خَرَمٍ مِنْ عَيْنِهِ وَعَمَّا إِذَا سَالَ الدَّمُ إِلَى مَا فَوْقَ مَارَنِ الْإِنْفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَالَ إِلَى  
الْمَارَنِ لِأَنَّ الْأَسْتِشْقَاقَ فَلِلْجَنَابَةِ فَوْضُ (وَيُخْرَجُ رِيحٌ أَوْ دَدَةٌ أَوْ حَصَاةٌ مِنَ الدِّبْرِ) ذَكَرَ الرِّيْحَ  
لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْهُ وَلَيْسَ بِنَجَسٍ مَعَ أَنَّهُ نَاقِضٌ لِلْجَاوِرَةِ النَّجَسِ وَذَكَرَ الْآخِرَيْنِ لِأَنَّ مَا مَعَهُمَا مِنَ النَّجَسِ  
وَأَنَّ قَوْلَ حَدِيثٍ فِي السَّبِيلَيْنِ لِأَخْرُوجَ رِيحٌ (مِنْ الْقَبْلِ وَالذِّكْرِ) لِأَنَّهُ لَا يَبْعَثُ عَنْ مَحَلِّ النَّجَاسَةِ  
إِذْ لَوْلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ صَلَّي اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ كَمَا قَدْ نَفَاهُ مُرْتَبِلًا  
(وَلَا) خُرُوجُ (دَدَةٍ مِنْ الْجَرْحِ) لِأَنَّ مَا عَلَيْهَا مِنَ النَّجَسِ قَلِيلٌ وَهُوَ لَيْسَ بِحَدَثٍ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ  
(كَذَا) لَا يَنْقُضُ (لَمْ يَقْطَعْ مِنْهُ) أَيِ الْجَرْحِ (وَمِلَاءُ الْفَمِ) عَطَفَ عَلَى خُرُوجٍ وَهُوَ أَنْ يُضْبَطَ بِتَكْلُفٍ  
حَتَّى إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَكَلَّفَ لَخَرَجَ وَقِيلَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْكَلَامِ (فِي قِيَمَةٍ) أَيِ صَفَاءٍ (أَوْ عِلْقٍ) وَهُوَ لَعْنَةُ دَمٍ  
مُنْعَقِدٌ لِكُنْهَ هُنَا سُودَاءُ وَلِذَا اعْتَبِرَ فِيهِ مِلَاءُ الْفَمِ (أَوْ قِيَمٌ) طَعَامٌ أَوْ مَاءٌ وَأَمَّا اعْتَبَرُ فِيهِ ذَلِكَ  
لَمَّا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ أَنَّ الْخُرُوجَ أَيْ خُرُوجَ النَّجَسِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ يَتَحَقَّقُ بِالسَّيْلَانِ إِلَى مَوْضِعٍ  
يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ وَبِمِلَاءِ الْفَمِ فِي الْيَقِينِ ثُمَّ قَالَ وَمِلَاءُ الْفَمِ أَنْ يَكُونَ بَحَالًا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ إِلَّا  
بِتَكْلُفٍ لِأَنَّهُ يُخْرَجُ ظَاهِرًا فَاعْتَبِرَ خَارِجًا وَاعْتَرَضَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ يُخْرَجُ ظَاهِرًا فَاعْتَبِرَ خَارِجًا بِأَنْ يَجْعَلَ  
لَا يَنْفَعُ الْيَقِينُ إِذَا بَلَغَ هَذَا الْمَبْلَغَ يَقِينٌ  
لَا يَنْفَعُ الْيَقِينُ إِلَى الْيَقِينِ بِأَمْرٍ مَكْرَهٍ سَجَّ

قوله لان ما معها الخ على انه الذود  
نفسه لكونه بياضه النجاسة كما في البياض  
وكان الزبدي في الناقض ما عليها الضل  
المستنفذ كما لا يخفى

لان اخراج ما يخرج مع من الدبر  
لان اخراج ما يخرج مع من الدبر  
لان اخراج ما يخرج مع من الدبر  
لان اخراج ما يخرج مع من الدبر

لان اخراج ما يخرج مع من الدبر  
لان اخراج ما يخرج مع من الدبر  
لان اخراج ما يخرج مع من الدبر  
لان اخراج ما يخرج مع من الدبر

قوله او في طعام او ماء وعنه  
اذا خالف من سائله انما هو  
لان ما هو من سائله انما هو  
لان ما هو من سائله انما هو

فإن الشفة الظاهرة والغالب والظاهر  
بالشفة الظاهرة والغالب والظاهر  
بالشفة الظاهرة والغالب والظاهر

والشفة الظاهرة والغالب والظاهر  
بالشفة الظاهرة والغالب والظاهر  
بالشفة الظاهرة والغالب والظاهر

الظاهر الغالب كالمحقق إنما يكون فيما لا يضبط فيه الأصل كالسفر القائم مقام المشقة أو لا  
يطلع عليه كالإلاج القائم مقام الانزال وإنما في المنضبط الظاهر فلا كما في بحثنا فإن خروج القي  
من لم لا يتعسر الاطلاع عليه فكيف اقيم ملاء الفم مقامه كيف وفي الصورة التي يكون القي ماء  
الفم ثم مخرج من الخروج بالتكلف عدم الخروج متيقن فمن أين حكم بالانتقاض وفي الصورة التي  
يكون القي اقل من ملاء الفم ولكن خرج من لم الخروج متيقن فالقول بعدم الانتقاض نقص  
للعلة أقول مبناه جعل ضمير لانه راجعاً الى القي وليس كذلك بل هو راجع الى الجس وقوله  
لانه الخ دليل لقوله وبملاء الفم في القي فالمعنى ان خروج الجس يتحقق بملاء الفم في القي لان  
الجس يخرج ظاهراً لان هذا القي ليس لامن فعر المعاد فالظاهر انه مستصحب للجس  
بخلاف القليل لانه من اعلى المعدة فلا يستصحب هكذا يجب ان يعلم هذا الحمل فان شراحه  
لم يتعوضوا الحلة مع انه واجب لحل (كذا) اي كانه ينقض ملاء الفم في قي ما ذكره ينقض (دم) في  
قيده بلا شرط ملاء الفم لظهور كونه نجساً كونه ما يعاد (وقيح ولو) كانا مخلوطين (ببراق)  
لكن غلباه او ساويا (اي الدم والقيح ساويا البراق حتى لو كانا مغلوبين له لم ينقضا) والبلغم  
لا ينقض مطلقاً (اي سواء تزل من الرأس وصعد من الجوف وسواء كان ملاء الفم او لا  
لانه للزوجته لا يتدخله النجاسة) (الا عند أبي يوسف في صاعد ملاء) اي الفم للجسسه  
بالمجاورة (وان اختلفا البلغم (بالطعام اعتبر الغالب) فان غلب لطعام وملاء القي الفم

قوله دليل يقول عليه السلام وقلاء  
الفم في القي لانه قوله وقلاء الفم  
انما يخرج من الفم والقيح والنفث  
يسمى عليهما قلاء لانه يكون دليله كذا في  
الغالب

قوله فالقيح انما يخرج من الفم  
او يخرج من الفم والقيح والنفث  
انما يخرج من الفم والقيح والنفث  
انما يخرج من الفم والقيح والنفث  
انما يخرج من الفم والقيح والنفث

قوله غلباه او ساوية  
عليه لونه كل منهما على كونه البراق في  
جعلت المساواة نافذة فيهما لانه  
البيح انهما وانما انهما القوي وفيه دم  
الوضوء لانه اذا اطلع البراق في الفم  
كان الدم غالباً او مساوياً لغيره  
كذا في الجس

وان بعض شفا فري عليه دوماً مع اسنانه  
لا وضوء عليه وكذا الخلال لا شفا  
فاضحيان

سليم بالونه فالاصغر مقلود  
وفلج احمر مسود وشديد ما غاك  
مرآة الفلاح للشربل

فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه  
فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه

نقض وان غلبا لم يلزم لا يفيض لا عند ابي يوسف اذا ملاء الف (والمجلس يجمع متفرقة) الى لقيئ  
 (عند) اي عند ابي يوسف (والسبب) يجمع متفرقة (عند محمد) يعني لوقاء متفرقة بحيث لو جمع صار  
 ملاء الف فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملاء الف في مجلس واحد نقض عنه وان  
 تعدد الغنيان ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان حصل ملاء الف بغنيان واحد  
 نقض عنه وان اختلف المجلس (وما ليس بحدث) من قبي ونحوه (ليس بنجس) اما القبي فلما  
 عرف ان قليله يخرج من على المعدة وهو ليس بحل النجاسة واما الدم فلان قليله غير  
 مسفوح فلا يكون محرما للاية فلا يكون نجسا واما حرمة غير المسفوح في الادنى بناء على  
 حرمة لحمه فلا تجب نجاسته اذهذه الحرمة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح في الادنى  
 يكون على طهارته الاصلية مع كونه محرما (و) ناقضه ايضا (نوم يزيل مسكته) اي قوته  
 الماسكة وهو النوم بحيث يزول مقعده عن الارض وهو النوم مضطجعا اي واضعا احدا  
 جنبه على الارض وممكنا على احد وركبته او مستلقيا على قفاه او مكبا على وجهه فان المسكة  
 اذا زالت لا يعزى عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالمتيقن به (والا) اي وان لم يزل  
 لنوم مسكته بان كان حال القيام او القعود او الركوع او السجود اذا رفع بطنه عن فخذيه  
 وابتعد عضديه عن جنبه (فلا) اي لا ينقض الوضوء مطلقا خلافا للشافعي (وان تعد)  
 في نام قصدا (في الصلاة) خلافا لابي يوسف (واختلف في) نوم (مستند الى ما لو ان يل

فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه  
فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه

فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه  
فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه

فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه  
فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه

فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه  
فقد السبب يجمع متفرقة عند انقضائه  
والاصح قول محمد بن كاسان في انقضائه  
انقضائه عند انقضائه في المجلس  
والمجلس يجمع متفرقة عند انقضائه

لا يكون مقعدا ولا على الارض لانه  
لا يستقر عليه في هذه النوازل  
الاستقرار في هذه النوازل  
لا ينفذ في هذه النوازل  
لا ينفذ في هذه النوازل  
لا ينفذ في هذه النوازل  
لا ينفذ في هذه النوازل

الانما ردها بالحرارة  
والحرارة والظلال  
بسبب قلة بطلان  
الظلال والظلال  
بسبب قلة بطلان  
الظلال والظلال  
بسبب قلة بطلان  
الظلال والظلال

بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا

قوله وان كان مستقرا  
وبعد ما قد مضى  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا

قوله الانما ينفذ  
قوله الانما ينفذ  
قوله الانما ينفذ  
قوله الانما ينفذ  
قوله الانما ينفذ  
قوله الانما ينفذ

بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا

لَسَقَطَ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ عِنْدَ عَدَلِ التَّوَاقُصِ وَمُسْتَنْدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أُنْزِلَ لَسَقَطَ وَقَالَ شَرَحُهُ  
هَذَا مَا اخْتَارَهُ الطَّيْبِيُّ أَوْ لَيْسَ مِنْ أَصْلِ رِوَايَةِ الْمُبْسُوطِ وَفِي الْمَحِيطِ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقَرًّا عَلَى الْأَرْضِ  
كَانَ حَدَثًا وَإِنْ كَانَ مُسْتَقَرًّا وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفِيهِ لَوْ نَامَ قَائِمًا أَوْ قَاعًا فَسَقَطَ إِذَا انْتَبَهَ قَبْلَ السَّقُوطِ  
أَوْ حَالَهُ أَوْ سَقَطَ نَائِمًا فَإِنَّتَبَهَ مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَتَقَضَّ وَلَنْ اسْتَقَرْنَا نَائِمًا أَنْتَبَهَ انْتَقَضَ لَوْ نَامَ عَلَى ذَاتِهِ هِيَ  
عُرْيَانٌ إِنْ كَانَ خَالًا لِلصُّعُودِ وَالِاسْتَوَاءِ لَمْ يَكُنْ حَدَثًا وَفِي خَالٍ لَمْ يَبُوطُ حَدَثٌ (و) نَاقِضَةٌ أَيْضًا (إِلْغَاءُ  
وَالسَّكْرُ) الَّذِي حَصَلَ بِهِ فِي مَشْيِهِ تَمَائُلٌ (وَالْجُنُونُ) أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَلَزُلُّ الْمُسْكَةِ بِهَا وَأَمَّا الثَّلَاثُ  
فَلَعَدَمُ تَمْيِيزِ الْحَدِيثِ عَنْ غَيْرِهِ (و) نَاقِضَةٌ أَيْضًا (قَهْقَرَةٌ بِالْخ) وَهِيَ مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ وَجَعِيلٌ بِهِ  
وَأَمَّا الصَّعْكَ الْمَسْمُوعُ لَهُ فَقَطْ فَلَا يُبْطَلُ لَوْ بَطَلَ لِصَلَاةٍ وَالتَّيَمُّمُ لَا يُبْطَلُ شَيْئًا مِنْهَا (يَقْطَانُ)  
فِي صَلَاتِهِ (يُصَلِّي بِالتَّوَضُّعِ) أَيْ بِمُبَاشَرَةِ الْوُضُوءِ فَيَكُونُ اخْتِلَافًا عَنْ وَضُوءٍ فِي خِزْمَةٍ لَعَسَلُ صَلَاةٍ  
(كَامِلَةٍ) أَيْ ذَاتُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْيَسْرَ لَوَارِدٌ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
الْأَمِنْ صَحَّاحُكُمْ قَهْقَرَةٌ فَلْيَعْدِلْ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ وَرِيدٌ فِي صَلَاةٍ مُطْلَقَةٍ فَيَقْصُرُ عَلَيْهَا فَلَا يَنْقُصُ  
غَيْرُ الْقَهْقَرَةِ وَقَهْقَرَةُ الصُّبْحِ وَالنَّيَامِ وَالْغَسَلِ وَالْقَهْقَرَةُ خَارِجُ الصَّلَاةِ وَلَا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ  
وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَإِنْ أَفْسِدَتْهَا (قَوْلُ) كَانَتِ الْقَهْقَرَةُ (عِنْدَ السَّلَامِ) أَيْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ تَشْتَرِكُ  
لَا نَهَا حَيْثُ تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ (لَا أَنْ يَتَعَدَّى) الْمَصْلَى فَلَا الْقَهْقَرَةُ لِأَنَّهَا حَيْثُ تَكُونُ خُرُوجًا  
بَصْنَعِهِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الصَّلَاةَ تَمُّ بِهِ كَيْفَ كَانَ (فَإِذَا خَرَجَ) الْإِمَامُ أَعْمَلَ الصَّلَاةَ (بِهِ) أَيْ بِتَعَدُّ

بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا  
بطلان العقل وانما كان ناقضا



قوله الا ان يكون سبوقا استثناء منقطع  
من قوله لم ينقض وضوءه والتقدير لم ينقض  
وضوءه في جميع الاحوال الا في كون المفسر  
سبوقا فان في غير ذلك ينقض وضوءه  
حينئذ يكون في انشاء الصلاة

قوله الا ان يكون سبوقا  
قوله الا ان يكون سبوقا  
قوله الا ان يكون سبوقا  
قوله الا ان يكون سبوقا

الفرقة (فرقة المأموم لم تنقض وضوءه) لان خروج الامام خروج له (الا ان يكون  
سبوقا) فانها حينئذ تكون في انشاء صلاته (و) ناقضه ايضا (المباشرة الفاحشة) وهي  
ان يبشر امرأته متجدينا وانتشر الله واصاب فرجه (للجانبين) اي يتنقض وضوء  
الرجل والمرأة (لا مس الذكر والمرأة) فانه غير ناقض عندنا خلافا للشافعي (قشر نقطة فسد  
ماء افحوه) كالصد يد والدم (نقض وان علا) على اسل الجرح (فانزلا لو كان) بحيث اذا ترك  
سال نقض والا فلا) ينقض (خرج من اذنه قيح لو خرج) (بوجع نقض) لانه يكون من الجراحة  
(والا فلا) ينقض (في عينه رملا وعش) بفتح الميم ضعف البصر مع سيلان الدمع في اكثر  
الاقوات (ان خرج منها الدمع نقض) وان استمر صار صاحب علة (وسيا في بيانه) كما اذا كان  
بها اي بالعين (غرب) بفتح الغين المجمة وسكون الراء عرق في العين يسقى ولا يقطع (المحدث  
البالغ لا يمس مصفا ولو بياضه) الحالي عن الخط (الابغلا فيه ولو متصلا) وهو المشر  
(وقيل منفصلا) كالخريطة ونحوها الاول هو الاصح صرح به في المحيط والكافي واختار  
في الهداية الثاني (ولم يكره) مسه (بالكم) وقيل يكره قال في المحيط كره بعض مشايخنا مس  
المصحف بالكم للحائض وقال غامتهم لا يكره لان المس محرم وهو اسم للمباشرة باليد بلا خائل  
واختاره في الكافي ايضا واختار في الهداية الثاني (ورخص لمس باليد) في الكتب الشرعية  
التفسير ذكره في مجمع الفتاوى وغيره (ولا يمس درهما فيه سورة) قالوا المراد به الآية

لان دليل الجرح دفع ما بعده رعدا  
عنه فان استمر طاردا عن جرحي  
وان شئ منه فافلوه  
قوله جرحي لما روي في الصحيح  
وقال الجرح والنقطة وكذا البقرة والذى  
والعين والاذن لعلة دليل على ان موعود  
والعين والاذن لعلة دليل على ان موعود  
عنه فسال عنها ما روي في الصحيح  
عنه فسال عنها ما روي في الصحيح  
عنه فسال عنها ما روي في الصحيح  
عنه فسال عنها ما روي في الصحيح

افلوه سئل عن بعد سأل دفعه ثم  
استمر سأل بعد سأل دفعه ثم  
استمر سأل بعد سأل دفعه ثم  
استمر سأل بعد سأل دفعه ثم

قال في المغر بعض مشايخنا جازاه مشدود  
بعضه الى بعض من الشبان وليس  
بمرتبة

قال في المغر بعض مشايخنا جازاه مشدود  
بعضه الى بعض من الشبان وليس  
بمرتبة





قوله لو قال انا متوجهاً الى مكة او الى غيرها من الاماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل  
او قال قال مني في بيتي في البيت الذي هو من اماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل  
قوله لو قال انا متوجهاً الى مكة او الى غيرها من الاماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل  
او قال قال مني في بيتي في البيت الذي هو من اماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل

قوله لو قال انا متوجهاً الى مكة او الى غيرها من الاماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل  
او قال قال مني في بيتي في البيت الذي هو من اماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل  
قوله لو قال انا متوجهاً الى مكة او الى غيرها من الاماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل  
او قال قال مني في بيتي في البيت الذي هو من اماكن  
التي فيها غسل واجب على من ياتيها من غير ان يغسل

عند أبي حنيفة ومحمد (وفرض عند أبي جراح) أي إذا خال (أدنى) احتراز عن الجنى في المحيط لو قالت  
امرأة معي جنى يأتيني فأجد في نفسي ما أجلا إذا جامعني زوجي لا غسل عليها لا نعلم سببه وهو لا يلج  
أو الاحتلام (حشفة أو قدسها من مقطوعها) متعلق بقدرها (في أحد متعلق بأبلاج) سبيل  
أدنى (احتراز عن سائر الحيوانات) فإن ادخالها في أحد سبيلها لها ثم لا يوجب غسل لقلة الرغبة  
(حتى) (احتراز عن ادخالها في أحد سبيلها ميتة) فإنه أيضاً لا يوجب الغسل (عليها مطلقاً) متعلق  
بغرض المقدرة في أبلاج (وإن لم يتل) منياً لأن الغالب في مثله الانزال فيجب احتياطاً (و) عند  
رؤية مستيقظ منياً أو منياً (سكون الدال المحجمة ماء رقيق أبيض يخرج عند ملاعبة الرجل  
مع أهله) (وإن لم يتذكر حملها) لأن الظاهر أنه متفرق بهواء أصابه (لا) يفرض أن تذكره (أي  
الحلم) (و) تذكر (اللذة والانزال ولم يربلا) لأنه تفكر في النوم كما في ليقظة بالانزال في الذخيرة  
إذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه أو فمها شه بل لا أن تذكر احتلاماً وتيقن أنه منى أو منى  
أو شك أنه منى أو ودى فعله الغسل وإن يتيقن أنه ودى فلا غسل عليه وإن لم يتذكر احتلاماً  
وتيقن أنه ودى فلا غسل عليه وإن يتيقن أنه منى فعله الغسل وإن شك أنه منى أو ودى فذكر  
عندهما وقال أبو يوسف لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام لأن الأصل براءة الذمة فلا يجب  
الابتيقن وهو القياس وهما أخذ بالاحتياط لأن التأم غافل والمضى قد يرق بالهواء فيصير مثل  
المذى فيجب عليه احتياطاً (كذا المرأة في الأصح) احتراز عما قيل لو احتلمت المرأة ولم يخرج منها

قوله في أحسن سبيل أدنى لم يبق يكون  
مسئراً وقاله الجرجاني في السراج مطلقاً  
في ودى الصغيرة إلى الناسي منهم من قال  
يجب مطلقاً ومنهم من قال لا يجب مطلقاً  
والصحيح إذا ادعى الاحتلام لا يلج في الجماع  
من الصغيرة ولم ينفسها في من جماع عليها  
مسئراً إلى

قوله في أحسن سبيل أدنى الظاهر أن يكون ذلك  
الأدنى غير المخرج إذا لم يخرج في ذنبه من  
يجب الغسل فالدالة النفسية (في غير) ادخل  
أبو حنيفة في ذنبه من غير غسل  
لو علم لا يغسل عليه كاللحم انتهى وأما  
عدم الغسل في الذنوب التي لم تزل في الترتيب  
عند

قوله على مطلقها أي على كل الأقسام المذكورة  
صحيحاً أصحها قول أبي جراح أدنى والثاني في قوله  
سبيل أدنى قالوا فاعمل والثاني منقول  
فيه حكم أن مخرج من مخرجها لم يبق  
الصحيح

قوله كما في البقرة  
التي ذكرتها في هذا الباب على غير ما  
نظم فانه قوله لا انزال ايضاً  
المعنى

قوله لا يفرض أن تذكره  
قاله الدرر الجاهل كما في  
أن يمس ولم يمسها عند  
طوبى وخبرها ولم يمسها عند  
خلافه فاعمل إن ادعى  
في مخرج حكمه



قوله في الغاية انه وصح حذره  
الرجح وفي الجمع المذلة والحرارة وفيه ايضا  
قال في الجمع المذلة والحرارة وفيه ايضا  
قوله في الغاية انه وصح حذره

قوله عند انقطاع منقصة ونفايس اورات  
الانقطاع منقصة ونفايس اورات  
قوله عند انقطاع منقصة ونفايس اورات

المفاني وجدت لذة الاثر في فعلها الغسل لان ماءها يتزل من صدرها الى جميعها بخلاف الرجل  
حيث يشترط الظهور في حق الغسل كذا قال النبي (اوجها) اي الحشفة ملفوفة (بخرقة وجب)  
الغسل (ان وجد لذة) للجماع (و) فرض عند (انقطاع حيض ونفايس لا) عند خروج مذي  
وودي (سكون الدال المملة ماء غليظ يعقب البول) (وحقة) عطف على خروج مذي (ولا)  
عند ادخال اصبع ونحوه في الدبر ووطئ بهيمة بلا انزال لقلة الرغبة كما مر (ان عند راء  
لم يزل عند رها) يعني رجل له امرأة عند رها فاتها ولم يزل عند رها (لا غسل عليها ما لم يتزل)  
لان العذرة تمنع من ثقله المحتانين كذا في المبتنى (ووجب) الغسل (الميت) اي وجب  
على الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل والا ثم  
الكل (وعلى من اسلم جنبا او خائضا) وقيل هاما مند بان (او بلغ لابس) بل بالانزال (في  
الاصح) قيد المجموع وقيل لا يجب في البلوغ لان الوجوب بعد البلوغ والبلوغ بعد الانزال  
فلو وجب به لزم تقدم الحكم على السبب قلنا الانزال دليل تكامل القوي فيكون مظهر للوجوب  
لا متبئا ليلزم ذلك (او ولدت ولم تردما) فانها لو ردت كان فرضا لا وجبا كذا في الظهيرية  
(ومن صلاة الجمعة) هو الصحيح لما قيل ليوم الجمعة (ولعيد واحرام وعرفات) اعاد الالم  
تلايعهم كونه سنة لصلاة العيد (ونذيل اسلم طاهرا او بلغ بسن) سيجي في كتاب المحسن  
القوي على ان سن البلوغ في الصغير والصغيرة خمس عشرة سنة (واوافق عن حنة ولكة

قوله ولا عند ادخال اصبع  
ادخا وذكر فرضي وقت وكفى لا يشترط  
وما يصنع من خوض

قوله لا يغسل عليها الا اذا صلبك لانها  
ونعبد ما صلبك قبل الغسل كذا قالوا في  
نظر الان في خروج نيتها من فمها الدافل مشروط  
لوجوب الغسل على المفاتيح ولم يوصف

قوله بل بالانزال اي من الصبي والصبي  
ولو بلغ بالانزال او بالانزال او بالانزال  
ثم يلبس الغلبة قال القاضي الا هو وجوب  
الغسل في كل الفصول كذا في شرح القس  
وذكر في علاج الذرية نقلا عن امالي ما مضاه  
اذ بلغ الصبي بالانزال او بالانزال او بالانزال

قوله في الغاية انه وصح حذره  
الرجح وفي الجمع المذلة والحرارة وفيه ايضا  
قال في الجمع المذلة والحرارة وفيه ايضا  
قوله في الغاية انه وصح حذره

ولا اختلف في وجوب غسلها على من دخلها  
ولم يذكر ما لا يوجب وقال الكلاوي ما انفك  
المرء عن وضوءه الا على وجهه والاربعين  
اعلم جلا خلافا

ولا شك في وجوب غسلها كسوف وكذا في وجوب  
غسلها في سجدة واحدة وضوء من الناس ولو  
لم يكن ثوبا من ثيابها ولا يوجب وضوء من  
لمسها فانه فطرهما

قوله دخول المسجد لا يصلح  
وفاته ورياء وقد رتب ذكره المصنف  
وفاته في الجنب قال الدرر الا لضرورة  
فلا حرم فيها فخرج سريعا بينهم وان  
كان خوف وجوبا ولا يصلح ولا يفي  
ابو ج

قوله ولا ان المسجد الحرام  
البيت يصلح فيه الا ان يجعل منجلا  
بينه وبين السلام ومن ذلك وصفه  
عارض وفيه يقول الامريخ

قوله قبل الالة وبور ذاب الطهارة  
بالحج فانه ما ذكره الالة الجنب ومنه قوله  
وقد صح ما احل خلاصة في الاسلام ونسب  
الزاهدي الى الاكر ووجهه ان النظم والغي  
بعضه فيما ذكره الالة وليند الاجود الصلاة  
به ويكرهه في ما ذكره الناس وكلامهم  
فكلمته فيه شبهة عند القراء كذا في المحيط  
عبد ج

ومرد لفة وكسوف واستسقاء اختلف في وجوب ثمن ماء غسلها على من فيها غنية كانت  
او لوفت بمرد لفة غنية  
افقيرة وحرم على جنب دخول المسجد ولو للعبور خلافا للشافعي لقوله عليه السلام  
وان كان الى نفس والنفس جنة  
فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب الا لضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد و  
اي باب بيت الحرم غنية  
حرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واحتيج الى ذكره بعد قوله وحرم على  
اي الوفاة بالعرفات غنية  
الجنب دخول المسجد لئلا يتوهم انه لما جازله الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز  
الطواف اولى كذا في الكافي ولان المسجد الحرام امر عارض لا يرى انه لم يكن في زمن ابراهيم  
عليه السلام ولوقد رتبته لم يكن المسجد الحرام لا يجوز لها الطواف كذا في المستصفى  
اي يجوز النقصان غنية  
ويؤيد ما ذكر في غاية البيان للامام السروجي ولم يذبح عليها الجائر لدخولها لنقص في  
وهو الدم والدماء او البدن غنية  
في الطواف لا لدخولها المسجد وقراءة القرآن اختلف في قدره فقيل لاية وقيل مادونها  
ايضا بقصد ولما قرأته بقصد لذكره والثناء نحو لبسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب  
اي كلمة كل ما ذكره ابن كاذب الزانية ابو ج  
العالمين وتعليمه القرآن حرقا حرقا فلا بأس به اتفاقا كذا في المحيط (ومس ما هو) اي القرآن  
قوله مستندة لما تقدم من قوله والحدث البالغ لا يمس بعضها ابو  
(فيه) كاللوح والاوراق (وحمله) اي حمل ما هو فيه (ولا بأس في) قوله (الادعية) ومسها  
وحملها وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا في  
النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يأت اهله قبل الاغتسال كذا في المبتغي  
(ويكره له) اي المجنب (كتابته) اي القرآن فلا يصح لا بأس للمجنب ان يكتب القرآن اذا كانت

قوله الا اذا احتلم  
وعقبة في شرح الحديث بان ما امر الا فادى  
فيه يغيب الاستحباب الا في الجواز المحض  
فلا يركض انما

قوله وفيه ما ذكره ايضا  
وقد صح ما احل خلاصة في الاسلام ونسب  
الزاهدي الى الاكر ووجهه ان النظم والغي  
بعضه فيما ذكره الالة وليند الاجود الصلاة  
به ويكرهه في ما ذكره الناس وكلامهم  
فكلمته فيه شبهة عند القراء كذا في المحيط  
عبد ج

قوله او الوسادة يريد ان لو لم يكن الوسادة  
الارض فضعنا القطن عليها موضعاً على  
الارض ما رطابا ولا قد سقى ان لم يكن  
وما يؤدبه انا حليم اوميد

قوله وكبره له قراءة التوراة  
عن محمد بن زكريا بن النور  
قوله وكبره له قراءة التوراة  
عن محمد بن زكريا بن النور

الصَّحِيفَةُ او اللُّوح او الوَسَادَةُ على الارض عند ابي يوسف لانه ليس بجامل والكتبه  
وحدث خوفوا وان لم يكن يقرآن وقال محمد احب ان لا يكتب لان كتابة الحروف تجري مجرى  
القراءة ويكره له (قراءة التوراة والزبور والانجيل لا) قراءة (القبور) لانه كسائر الادعية  
والمراد من الدفع الى الصنعة ان لا يمنع من استعماله وتعلمه من المصنف فالدفع الثاني من التنبه  
(ولا يكره مسأل القرآن بالكم) على ما سبق (ودفع المصنف للتسبيح) لان في تكليفهم بالوضوء  
حجابه وفي تأخيرها الى البلوغ تقليل حفظ القرآن فرخص للصورة ثم لما فرغ من الوضوء  
والغسل شرع في بيان ما يحصل لان به فقال ويجوز ان اى الوضوء والغسل بماء البحر والعين  
فيه اتفاق لان المخرج به في كتب الشافعية ان لو شمس بنفسه كذلك روي  
والبر والمطر والشج الذائب وعما قصد تسميته اى تسخينه بالشمس (وقيل يكره)  
بني بلاء كراهد لما يله يقول وفيل يكره من تلبا لا تظنني من تلبا  
قائله الشافعي وابو الحسن التميمي وفي قوله قصد اشارة الى انه لو لم يقصد لم يكره اتفاقاً  
(و) يجوز ان (بماء ينعقد به الملح) كذا في عيون المذاهب (لابماء الملح) اى حاصله وبماء  
الملح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعته الاصلية والثاني  
انقلب الى طبيعة اخرى (وان مات) اى يجوز ان بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت (فيه) اى  
في واحد من تلك المياه (غير موى) اى ما لا دمه له سائلاً (كالزبور) والعقرب والبق  
وان قيل  
والذباب ونحوها (او مائ المولد كالسمك) والسرطان والضفدع ونحوها والضفدع  
وان كتب الماء او فخره  
البحري والبري سواء وقيل البري يفسد (او خارجة) عطف على فيه اى وان مات خارجة  
وكسر الدال اضح  
(فالتقى فيه) يعنى لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجة فالتقى فيه (لا مائ المولد)

قوله لان في تكليفهم  
الضيق للظان في دفع  
في خلاف مخالفة من جهة  
به قال الاضرار عن مثل هذا افضل ذكره  
من تلبا

كان ينبغي ان  
نكون في  
في خلاف مخالفة من جهة  
به قال الاضرار عن مثل هذا افضل ذكره  
من تلبا

قوله وفي البري يفسد  
الاجزاء من الماء  
قوله وفي البري يفسد  
الاجزاء من الماء

قوله وفي البري يفسد  
الاجزاء من الماء  
قوله وفي البري يفسد  
الاجزاء من الماء

قوله وفي البري يفسد  
الاجزاء من الماء  
قوله وفي البري يفسد  
الاجزاء من الماء

قوله ونعفاه ذيل عن  
البحر ان اقول الضيف  
يدلم جزم كنيه انما  
كان الظاهر ان  
المشارف بها  
لأن الف  
عن

وَبَرَى الْمَوْلِدَ عَطْفًا عَلَى مَائِ الْمَوْلِدِ كَالْبَطِّ وَالْإِزْفَانِ مَوْتُهُ فِي الْمَاءِ يُفْسِدُهُ (كَذَا) أَيْ كَالْمَاءِ (سَائِرُ الْمَائَاتِ) فِي الْحَكْمِ الْمَذْكُورِ (أَوْغَيْرَ) عَطْفًا عَلَى مَاتَ (أَوْصَافُهُ) أَيْ وَصُفَاؤُهُ وَاحِدٌ مِنْ تِلْكَ الْمِيَاهِ وَهِيَ اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ (بِمَكْنَى أَظَاهِرٍ جَامِدٍ) اخْتِزَانًا عَنْ الْمَائِعِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ وَقَدْ وَقَعَتْ عِبَارَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَاحِجِ هَكَذَا (أَوْغَيْرَ) أَحَدُ أَوصَافِهِ ظَاهِرٌ فَوَقَّهَ بَعْضُ شُرَاحِ الْهَدَايَةِ أَنَّ لَفْظَ الْإِحْدَاثِ اخْتِزَانٌ عَمَّا قَوْفَهُ حَقًّا قَالَ (أَوْغَيْرَ) الْمُصَفِّينَ لَمْ يَجْنِ الْوُضُوءُ بِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَمَّا قَالَ فِي الْيُنَابِيعِ لَوْ نَقَعَ الْخَصُّ أَوِ الْبَاقِلَاءُ فَغَيَّرَ لَوْنَهُ وَطَعْمَهُ وَرِيحَهُ يُجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ الْمَقُولُ مِنْ لَا سَابِقَةَ جَوَازِهِ حَتَّى أَنْ أَوَّلًا فَلَا شَجَارَ وَقْتُ الْخَرِيفِ تَقَعُ فِي الْحَيَاضِ فَتَغْيِرُ مَا وَهِيَ مِنْ حَيْثُ اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ ثُمَّ أَنْهُمْ يَتَوَضَّأُونَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ تَكْيِيرٍ وَأَشَارَ فِي شَرْحِ الطَّهَافِ إِلَيْهِ وَلَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى رِقَّةٍ أَمَا إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَصَارَ بِهِ ثَجِيئًا فَلَا يُجُوزُ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي (كَأَسْنَانٍ وَرَغْرَقَانٍ وَفَاكِهِةٍ وَوَرَقٍ فِي الْإِصْحَاحِ) أَشَارَةَ إِلَى مَا نَقَلَ مِنَ الْيُنَابِيعِ وَالنِّهَايَةِ (أَنْ بَقِيَ رِقَّةً) قَيْدٌ لِلْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَوْلُهُ (بِخِلَافٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (أَوْغَيْرَ) أَوصَافِهِ (مَا غَيْرَ أَحَدِهَا) أَيْ أَحَدًا وَأَصَافَهُ (نَجَسٌ) فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْضُولِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ هُوَ النَّجَسُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَنْجَسُ ظَاهِرًا (وَبِجَارٍ) عَطْفًا عَلَى مَاءٍ يَنْعَقِدُ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْمَاءِ الْجَارِي فَاخْتَبَرَهُمْ بِمَا اخْتَارَ الْهَدَايَةُ وَالْكَافِي وَهُوَ مَا لَا يَذْهَبُ بِبَيْسَةٍ وَقَعُ فِيهِ نَجَسٌ لَمْ يَرِ أَيْ لَمْ يَذْهَبْ (إِثْرُهُ) وَهُوَ اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ حَتَّى أَنْ رُؤِيَ لَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُهُ (أَوْ مَا

مؤلفه قوله عليه السلام ومائة مائة وأرد  
في حق الماد الجارية  
قلنا نقرب



والأوسع فيضات فقط  
أي لا أصبغ فأكثر ولا ماء في الوضوء فيضات  
وفي الجواز أن يكون من الكلب أو من غيره فيضات  
وعشر في كل وضوء أصبغ أو من غيره فيضات  
والأوسع فيضات فقط  
أي لا أصبغ فأكثر ولا ماء في الوضوء فيضات  
وفي الجواز أن يكون من الكلب أو من غيره فيضات  
وعشر في كل وضوء أصبغ أو من غيره فيضات  
والأوسع فيضات فقط

قوله بذكر الكبرياء فالله الذي عليه  
القوى وفي الثانية بذكر المسألة  
التي هي

في حكمه (أما الجار) وهو عشر في عشر (أي عشرة أذرع في عشرة بذكر الكبرياء بحسب الطول

وعليه الفتوى كما في النسخة ومثلها في غيره

والعرض واختلف في قدر العرف والصحيح أن يكون بحيث (لا يتجسس) أي لا ينكشف أرضه

بفتح الهمزة الجوز وسكون الراء المهملة فصدر عن

صنف عشرة عشر

بالعرف، للتوضي وقيل لا غسالة وإذا لم يتجسس كله هل يتجسس موضع الوقوع إن كان حربة

أي أخذ الماء بالكف عن

يتجسس والأفلا وعند مشايخ العراق يتجسس فيها (وقد يعتبر ما هو بقدره) بأن يكون له طول

وبه التبريد في فهم من أضاف التعليل معلوم من قوله أبو

وعرف ولا عرض له لكن لو بسط صلا عشر في عشر لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال أبو سليمان

لا يتوضأ به لأن النجاسة تصل إلى العرض وقال أبو نصر يوضأ به لأن اعتبار العرض قان

أوجب للتجسس لكن اعتبار الطول لا يوجب فلا يتجسس (هو) أي كونه طاهراً هو (المختار)

لأما قال أبو سليمان كذا في عيون المذاهب وفي الظهيرية الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر

وصار عشر في عشر فهو نجس ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر

لكنه عيق ف وقعت فيه النجاسة حتى تجسس ثم انبسط ثم اجتمع الماء فصلا قل من عشر في عشر

فهو طاهر كذا في التاتارخانية (الحوض المدور) يعتبر فيه ستة وثلاثون ذراعاً هو الصحيح

فإن هذا المقدار إذا رجع كان عشر في عشر لأن الدائرة أوسع الاشكال وهو مبرهن عند الحنابلة

كذا في الظهيرية (لا) أي لا يجوز أن (بما) الرواية بالقصر على أنها موضوعة (اعتصر من

شجر) واختلف في التقاط من الشجر في الهداية ما يقطر من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط

أول وهو لا يظهر كما في البرهان من قوله

لا يتوضأ بما يسيل من الكرم كما لا امتزاج (أو) اعتصر من (ثم) لأن كلاً منهما ليس

بمطلقاً لا يتبادر إليه الذهن عند الإطلاق (و) لا يجوز أن أيضاً (بماء) بالماء

بالماء

بالماء

بالماء

بالماء

بالماء

بالماء

بالماء

ثلاثة وجوه في الغسل الأول بقاء الطهارة  
والعيب بالانزاع التمسك بالانزاع  
بجواز الوضوء في الماء النجس والنجس  
انقضاء الطهارة في الماء النجس  
فإن الكون لا يدرى أنها كانت في الماء  
فصل في النجاسة في الماء  
في توضئة وضوء في الماء  
بغير ماء في الماء  
أخذ في النجاسة في الماء

قوله لأن النجاسة الماخذه المطلوب  
نجاسة جميع الجوانب والملائم من التلويح  
نجاسة في الأرض فقط فاللائم ليس  
بمطلوب فالطهارة ليس بلانم فلا تتركب  
لعل هذا ويكون مختاراً

قوله فلا يتجسس  
لما مر في الأصل في بيان  
الطول والعرض في بيان  
النجاسة وبما لا يتبادر إلى

قوله هو المختار  
غير الراجح في  
بشيء أن يعتبر أكبر الرأى  
في قطعاً عما كان له  
أبو

الحج  
الذي يصح به  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
فانما هو الماء  
الذي لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد

اي فغيره  
او غير  
او غير  
او غير  
او غير  
او غير  
او غير  
او غير

الحج  
الذي يصح به  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
فانما هو الماء  
الذي لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد

( زال طبعه ) وهو السيلان والارواء والنبات بالطبخ كشرايا لرياس مثال لما اعتصر  
من شجره هذه العلة احسن مما قيل كالاشربة فانه على عموميه مشكل (والخل) مثال لما  
اعتصر من ثمر (والرق) مثال لما زال طبعه بالطبخ (او بعلبة غيره عليه) ولم يمثله لان  
عبارة القوم فيه مختلفة واولا اتم في الظاهر متخالفه فلا بد من ضابطة يعرف بها حقيقة  
الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال وهي ان المطهر هو الماء المطلق فزال طلاقه اما  
بكمال الامتناع او بعلبة الممتنع الاول اما بالطبخ بطاهر لا يقصد به التنظيف او بغير  
النبات بحيث لا يخرج بلا علاج والثاني اما ان يكون الخيط جامدا او مائعا فالاول نهي  
على الاعضاء والغالب الماء والثاني اما ان لا يخالف الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة  
او يخالفه في جميعها او في بعضها فالاول كالماء المستعمل على قول من قال بطهارة والمستخرج  
من النبات بالتقطير يعتبر فيه العلة بالاجزاء والثاني ان غير الثلاث او الشتين لم يجز الوضوء  
به والاجان وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر العلة من ذلك الوجه كاللبن مثلا  
يخالفه في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه غالبا فيه لم يجز الوضوء به والاجان وكذا ماء  
البطيخ ونحوه يعتبر فيه العلة بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يجامع ما جاء منهم على ما يليق  
به (او) ماء (استعمل لقربة او رفع حدث) الماء يصير مستعملا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
بكل من لقبة ولا لاله الحدث فاذا توضأ المحدث وضوء غير منوي يصير مستعملا ولو توضأ

الحج  
الذي يصح به  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
فانما هو الماء  
الذي لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد

الحج  
الذي يصح به  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
فانما هو الماء  
الذي لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد

الحج  
الذي يصح به  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
فانما هو الماء  
الذي لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد

الحج  
الذي يصح به  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
فانما هو الماء  
الذي لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد

الحج  
الذي يصح به  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
فانما هو الماء  
الذي لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد  
منه الا ما لا يفسد

قول وعنه محمد بن الثاني فقط  
على ما قاله ابو بكر بن محمد بن  
احمد بن محمد بن علي بن محمد بن  
عنه انه اذا لم يدرى في الماء  
الاغترض بغيره وشبهه  
الابن

قول وعنه محمد بن الثاني فقط  
على ما قاله ابو بكر بن محمد بن  
احمد بن محمد بن علي بن محمد بن  
عنه انه اذا لم يدرى في الماء  
الاغترض بغيره وشبهه  
الابن

غير المحدث وضو أمونيا يصير مستعملا أيضا وعند محمد بن الثاني فقط (فإن كان) الماء المستعمل  
ويعني من ثياب المتوفى اذا كان بها من الماء المستعمل على رواية النجاسة للصورة ولا يعني يصبغ ثوب غيره لغيره الكفا  
(ظاهر في الصحيح) احسن ما روى الحسن بن علي بن حنيفة انه نجس نجاسة غليظة وعما قال  
ابو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة وقدرى محمد بن علي بن حنيفة  
انه ظاهر غير ظهور وعليه الفتوى (الاهاب) وهو جلد غير مدبوغ (يطهر بالدباغ) وهو  
ما يمنع التبن والفساد وان كان شميسا او تبيبا (الا) اهاب (الخزير والادمي) قدم الخزير  
لكون المقام لا هانة اما الاول فلنجاسة عنه ولما الثاني فلكرامته (ومما) اي جلد (يطهر  
به) اي بالدباغ (يطهر بالدباغ) لانها تعمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبة النجسة قال  
في الهداية والوقاية وما يطهر جلد بالدباغ يطهر بالدباغ اقول فيه تسامح لان الظاهر  
ان ضمير يطهر الثاني راجع الى ما هو فاسد لا قضاء استدراك قوله الاتي وكذلك يطهر  
لحمها وان رجع الى جلد لحم التفكيك فحق العبرة ما ذكرنا (بخلاف لحمه في الصحيح) كذا في  
الكافي نقلا عن الاسرار وان كان في الهداية خلافه ذكر في الخلاصة عن أبي يوسف ان الخزير  
اذا دبح طهر جلد بالدباغ (شعر المنيّة وعظمها وعصبها وخافرها وقرنها وشعرها لينا  
وعظمها ودم السمك ظاهر) اما السبعة الاولى فلان الحياة لا تجلبها ولما الاخير  
فلا يلهي ليس بدم حقيقة بدليل انه تبيض اذا جف (كذا شعر الخزير عند محمد) الضرورة  
في استعماله فلا يتجسّل الماء بوقوعه فيه وعند أبي يوسف نجس فيتجسّل الماء (والكلب

قول وعنه محمد بن الثاني فقط  
على ما قاله ابو بكر بن محمد بن  
احمد بن محمد بن علي بن محمد بن  
عنه انه اذا لم يدرى في الماء  
الاغترض بغيره وشبهه  
الابن

قول وعنه محمد بن الثاني فقط  
على ما قاله ابو بكر بن محمد بن  
احمد بن محمد بن علي بن محمد بن  
عنه انه اذا لم يدرى في الماء  
الاغترض بغيره وشبهه  
الابن

قول وعنه محمد بن الثاني فقط  
على ما قاله ابو بكر بن محمد بن  
احمد بن محمد بن علي بن محمد بن  
عنه انه اذا لم يدرى في الماء  
الاغترض بغيره وشبهه  
الابن

قول وعنه محمد بن الثاني فقط  
على ما قاله ابو بكر بن محمد بن  
احمد بن محمد بن علي بن محمد بن  
عنه انه اذا لم يدرى في الماء  
الاغترض بغيره وشبهه  
الابن

فصل في علاج الدلالية الصبيح من الماء  
عندنا ان عين الكلب نجس لانه في الكتاب (وقيل لا) لان بعض مشايخنا يقولون  
عينه ليس بنجس ويستدلون بظاهره جلد باللباغ وقال في الصريد الكلب نجس لعين  
عندها خلافا لابي حنيفة (وقيل جلد نجس وشعره ظاهر) في فتاوى الجليلي الكلب اذا  
دخل الماء ثم خرج وانقص فاصاب ثوبا سنان افسده ولو اصابه ماء مطر وبقي المسئلة  
بجمله لم يفسد لان الماء في الاصل اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره  
وشعره ظاهر (ونافحة المسك ظاهرة الا ان تكون رطبة وغير المذبوحة) حق لو كانت  
رطبة لكنها المذبوحة فهي ظاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يا بسة فهي ايضا ظاهرة  
(والمسك ظاهر جلال) كذا في لسان خاتية وفاد قوله حلال لا يلزم من الظاهر الجلال  
كافي التراب (ويؤكل ما يؤكل نجس) وقال محمد طاهر (ولا يشرب اصلا) لا للتلاوي ولا  
لغيره وقال ابو يوسف يجوز للتلاوي وقال محمد يجوز مطلقا **فصل** في دون عشرين  
عشر قيد به لانها لو كانت عشر في عشر لا يتنجس مالم يتغير لون الماء او طعمه او اثره ذكره  
قاضي خان وغيره وهو مبتدأ خبر قوله الا ان يخرج (وقع فيها نجس وان عفى عن حمام وعصفور  
وتعاطر بول كرويس (ابر) حتى لو كان اكبر منها لم ينجف) وغير نجس وبغير ابل او غنم (يشير  
الى ان الثلاث كثيرا نقل عن الامام الترمذي ووجه العفوان الا بان في الفلوات ليس لها  
واختلفوا في الكلب وصح في البذر انه وكثير من الكلب ما ينجس في انظر الحديث به عبد الله بن عبد الله

فصل في علاج الدلالية الصبيح من الماء  
عندنا ان عين الكلب نجس لانه في الكتاب (وقيل لا) لان بعض مشايخنا يقولون  
عينه ليس بنجس ويستدلون بظاهره جلد باللباغ وقال في الصريد الكلب نجس لعين  
عندها خلافا لابي حنيفة (وقيل جلد نجس وشعره ظاهر) في فتاوى الجليلي الكلب اذا  
دخل الماء ثم خرج وانقص فاصاب ثوبا سنان افسده ولو اصابه ماء مطر وبقي المسئلة  
بجمله لم يفسد لان الماء في الاصل اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره  
وشعره ظاهر (ونافحة المسك ظاهرة الا ان تكون رطبة وغير المذبوحة) حق لو كانت  
رطبة لكنها المذبوحة فهي ظاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يا بسة فهي ايضا ظاهرة  
(والمسك ظاهر جلال) كذا في لسان خاتية وفاد قوله حلال لا يلزم من الظاهر الجلال  
كافي التراب (ويؤكل ما يؤكل نجس) وقال محمد طاهر (ولا يشرب اصلا) لا للتلاوي ولا  
لغيره وقال ابو يوسف يجوز للتلاوي وقال محمد يجوز مطلقا

فصل في علاج الدلالية الصبيح من الماء  
عندنا ان عين الكلب نجس لانه في الكتاب (وقيل لا) لان بعض مشايخنا يقولون  
عينه ليس بنجس ويستدلون بظاهره جلد باللباغ وقال في الصريد الكلب نجس لعين  
عندها خلافا لابي حنيفة (وقيل جلد نجس وشعره ظاهر) في فتاوى الجليلي الكلب اذا  
دخل الماء ثم خرج وانقص فاصاب ثوبا سنان افسده ولو اصابه ماء مطر وبقي المسئلة  
بجمله لم يفسد لان الماء في الاصل اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره  
وشعره ظاهر (ونافحة المسك ظاهرة الا ان تكون رطبة وغير المذبوحة) حق لو كانت  
رطبة لكنها المذبوحة فهي ظاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يا بسة فهي ايضا ظاهرة  
(والمسك ظاهر جلال) كذا في لسان خاتية وفاد قوله حلال لا يلزم من الظاهر الجلال  
كافي التراب (ويؤكل ما يؤكل نجس) وقال محمد طاهر (ولا يشرب اصلا) لا للتلاوي ولا  
لغيره وقال ابو يوسف يجوز للتلاوي وقال محمد يجوز مطلقا

فصل في علاج الدلالية الصبيح من الماء  
عندنا ان عين الكلب نجس لانه في الكتاب (وقيل لا) لان بعض مشايخنا يقولون  
عينه ليس بنجس ويستدلون بظاهره جلد باللباغ وقال في الصريد الكلب نجس لعين  
عندها خلافا لابي حنيفة (وقيل جلد نجس وشعره ظاهر) في فتاوى الجليلي الكلب اذا  
دخل الماء ثم خرج وانقص فاصاب ثوبا سنان افسده ولو اصابه ماء مطر وبقي المسئلة  
بجمله لم يفسد لان الماء في الاصل اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره  
وشعره ظاهر (ونافحة المسك ظاهرة الا ان تكون رطبة وغير المذبوحة) حق لو كانت  
رطبة لكنها المذبوحة فهي ظاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يا بسة فهي ايضا ظاهرة  
(والمسك ظاهر جلال) كذا في لسان خاتية وفاد قوله حلال لا يلزم من الظاهر الجلال  
كافي التراب (ويؤكل ما يؤكل نجس) وقال محمد طاهر (ولا يشرب اصلا) لا للتلاوي ولا  
لغيره وقال ابو يوسف يجوز للتلاوي وقال محمد يجوز مطلقا

فصل في علاج الدلالية الصبيح من الماء  
عندنا ان عين الكلب نجس لانه في الكتاب (وقيل لا) لان بعض مشايخنا يقولون  
عينه ليس بنجس ويستدلون بظاهره جلد باللباغ وقال في الصريد الكلب نجس لعين  
عندها خلافا لابي حنيفة (وقيل جلد نجس وشعره ظاهر) في فتاوى الجليلي الكلب اذا  
دخل الماء ثم خرج وانقص فاصاب ثوبا سنان افسده ولو اصابه ماء مطر وبقي المسئلة  
بجمله لم يفسد لان الماء في الاصل اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره  
وشعره ظاهر (ونافحة المسك ظاهرة الا ان تكون رطبة وغير المذبوحة) حق لو كانت  
رطبة لكنها المذبوحة فهي ظاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يا بسة فهي ايضا ظاهرة  
(والمسك ظاهر جلال) كذا في لسان خاتية وفاد قوله حلال لا يلزم من الظاهر الجلال  
كافي التراب (ويؤكل ما يؤكل نجس) وقال محمد طاهر (ولا يشرب اصلا) لا للتلاوي ولا  
لغيره وقال ابو يوسف يجوز للتلاوي وقال محمد يجوز مطلقا





وله انه ان هو طارح اوله والى  
الشمس يغسل الا يغسلها او الكلا يغسل  
ولو غسل وقاله العبد الشهدى كالحل  
في نظر الماء الذي يغسله حتى  
يغسلها اذا غسل عند في الاثر  
من يبالى به

فله انى بما شمس كانه انقار  
الى فقه منى هذا القول اذا الطول  
كله وما افاض هذا الدليل يفتى لا تملك  
بامثلة الا بار وقد تبطل على كل  
مسرح النبي صفي قال لا ينبغي الفتوى  
بالماتين مطلقا بل ينظر الى غالب اثار  
التكليف كونه المثلث اطلق الفتوى عليها  
فيها نوح مخالفه فانهم

ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم نزع عشر دلاء مثلا ثم يعاد القصبة فينظر كم انتقص فان انتقص العشر  
فهو مائة ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دورا لبر من اول حد الماء الى قعر البر متساويا (وقيل ينج  
ما تادلوا الى ثمانمائة وهو مروي عن محمد افعى بما شاهد في بعد ادلان ابارها كثير الماء مجاورة  
دجلة) وان مات نحو ثمانية اود جاجة فاربعون دلو او وسطا الى ستين (الاربعون بطريق

الوجوب والعشرون بطريق الاستحباب) (وان مات نحو فارة او عضفور فعشرون الى ثلثين)  
وهو ايضا كإمارة وما جاوز الوسط احتسب به ثم ما بين الفارة والحمامة كالقارة في نزع عشر

الى ثلثين (وما بين الدجاجة والشاء كالدجاجة) في نزع ان بعون الى ستين كذا قال للزليعي  
ولو وقع اكثر من فارة الى الاربع ينج عشرون ولو جسا فاربعون الى التسع ولو عشر فنج الماء

ولو كانت فارتان كهيئة الدجاجة فاربعون وفي السورين ينج كلها كذا في الظهيرية (و  
تجسها) اي البر من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت (والا فمنذ يوم وليلة ان لم يتفتح)

في حق الوضوء حتى يلزمهم إعادة الصلاة اذا توضأ فامنها واما في حق غيره فيحكم بتجاسسها في الحال  
لانه من باب وجود التجاسة في التوب حتى اذا كانوا غسلوا الثياب بها لم يلزم الاعسائها هو

الصحيح كذا قال للزليعي يؤيده ما قال في معراج التلاية ان الصباغي كان يفتح بهذا (وان  
انفتح او تقسخ فمنه اي تجسها منذ ثلثة ايام وليا لها ذكره هنا التقسخ لان حكمه هنا  
لا يفيهم من لا تقاخ لان التقسخ اكثر فساد الماء من لا تقاخ فكان ينبغي ان يكون ما قد

سل  
فلونزع الفدر الواجب ببلوغه كبري امرا  
وكم بطهرانها وبوطانها المذهب لانه  
فوصل الفضل وبها خرج الفدر الواجب  
كذلك في الجوز فخرج ببلوغه حتى لا يكون  
فكفي لما ذكره لان لا يكون حكمه اكل

فله ولو وقع اكثر من فارة الى الفدر فنجح الماء  
حكمه الزليعي وان كان يقولها ويمنه الى  
سربك

وله في هذا الوضوء وكذا  
في هذا الغسل فالاولى الشبه وكذا  
وما جاوز الوسط احتسب به ثم ما بين الفارة والحمامة كالقارة في نزع عشر  
الى ثلثين (وما بين الدجاجة والشاء كالدجاجة) في نزع ان بعون الى ستين كذا قال للزليعي  
ولو وقع اكثر من فارة الى الاربع ينج عشرون ولو جسا فاربعون الى التسع ولو عشر فنج الماء  
ولو كانت فارتان كهيئة الدجاجة فاربعون وفي السورين ينج كلها كذا في الظهيرية (و  
تجسها) اي البر من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت (والا فمنذ يوم وليلة ان لم يتفتح)  
في حق الوضوء حتى يلزمهم إعادة الصلاة اذا توضأ فامنها واما في حق غيره فيحكم بتجاسسها في الحال  
لانه من باب وجود التجاسة في التوب حتى اذا كانوا غسلوا الثياب بها لم يلزم الاعسائها هو  
الصحيح كذا قال للزليعي يؤيده ما قال في معراج التلاية ان الصباغي كان يفتح بهذا (وان  
انفتح او تقسخ فمنه اي تجسها منذ ثلثة ايام وليا لها ذكره هنا التقسخ لان حكمه هنا  
لا يفيهم من لا تقاخ لان التقسخ اكثر فساد الماء من لا تقاخ فكان ينبغي ان يكون ما قد







قوله كما في الكافي عبارة الكافي مع قوله تعالى  
الشيء الذي هو الصبح ضوؤه وعليه النور  
منه الغيب

وَأَمَّا فِي الْحَرْبِ فَأَنْزِلْنَاهُمْ بِفِتْنَتِهِمْ فَيُضِلُّهُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَفْقَهُونَ  
الْحَقَّ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ اتَّبَعُواهُمُ الْغُلَاظِ الْكَافِرِينَ

فِي طَهْرِيَّتِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْكَافِي وَالْقَنِيَّةِ وَقَالَ الْهَدَايَةُ الْبَغْلُ مُتَوَلِّدٌ  
 فِي ثَنَائِهِ فَاضْبَحَانِ أَيْضًا عَلَيْهِ  
 الْجَارُ فَاخْذُ حُكْمَهُ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ هَذَا إِذَا كَانَتْ أُمُّهُ أَتَانَا لِأَنَّ الْأُمَّ هِيَ الْمَعْبُودَةُ فِي الْحُكْمِ وَأَنَّ  
 كَانَتْ فَوَسْطُ فِيهِ اشْكَالٌ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْأُمِّ الْأَيُّرَى أَنَّ الدَّبَّ لَوْ نَزَى عَلَى شَيْءٍ فَقَالَتْ ذِيئًا  
 حَلَّ كُلِّهِ وَيَجْرَى فِي الْأَضْحِيَّةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا كُولا عِنْدَهُمَا وَطَاهَرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ  
 لِلْأُمِّ وَفِي غَايَةِ السَّرُوحِ إِذَا نَزَى الْجَارُ عَلَى الرَّمِيَّةِ لَا يَكْرَهُ لَحْمُ الْبَغْلِ الْمُتَوَلِّدِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَعَلَى هَذَا  
 لَا يَصِيرُ سُوءُهُ مُشْكُوكًا وَأَنْ كَانَ مُشْكُوكًا (يُتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتِيمٌ أَنْ عَدِمَ غَيْرُهُ) مِنْ الْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمُرَادُ  
 لَكُمْ تَابِعَهُمُ النَّبِيَّ كَمَا أَتَى سَابِقًا (أَبُو حَنِيفَةَ)  
 أَنْ لَا يَخْلُوا الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ عَنْهَا دُونَ الْجَمْعِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ سُورًا فَصَلَّى ثُمَّ  
 أَكْثَرَ وَتَتِمُّ وَلَعَادَا الصَّلَاةَ خَرَجَ عَنْ الْعَهْدَةِ يَتِيمِينَ كَذَا فِي الْكُفَايَةِ وَشَرَحَ الرَّاهِدِيُّ بِخِلَافِ  
 بَيْنَ التَّمْرِ حَيْثُ يُتَوَضَّأُ بِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَنَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ بِالْيَتِيمِ فَقَطُّ وَمُحَمَّدٌ جَمَعَ  
 بَيْنَهُمَا وَالْمُرَادُ بِهِ خُلُوقٌ تَقِي سَيْلُ كَلَمَاءٍ أَمَا إِذَا اشْتَدَّ وَصَلَّ مُسْكِرًا لَا يُتَوَضَّأُ بِهِ اتِّفَاقًا قَالَ  
 قَاضِي خَانُ بَرٍّ بِالْوَعَةِ جَعَلُوهَا بِرِّمَاءً أَنْ جُعِلَتْ أَوْسَعُ وَعَمَقُ مَقْدَرُهَا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ النِّجَالَةُ  
 كَانَ طَاهِرًا وَإِنْ حَفَرْتَ أَعْمَقَ وَلَمْ يَجْعَلْ أَوْسَعَ مِنْ الْأَوَّلَى فَجَوَابُهَا نَجَسٌ وَقَعَرُهَا طَاهِرٌ  
 نَجَسَ فَاغْزَا الْمَاءُ ثُمَّ عَادَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ طَاهِرٌ وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ التَّرَخُّكِ وَكَذَا بِرِّمَاءٍ فِيهَا  
 تَرَخُّعُ عَشْرِينَ دَلْوًا تَرَخُّعُ عَشْرَةٍ فَلَمْ يَتَيَّفَ فِيهَا مَاءٌ ثُمَّ عَادَ لَا يَرَخُّ مِنْهُ شَيْءٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ  
 بَرٍّ بِالْوَعَةِ وَبَيْنَ بَرٍّ الْمَاءِ مَقْدَرُهَا لَا يَصِلُ النَّجَاسَةُ إِلَى بَرٍّ الْمَاءِ وَقَدَّرَ فِي الْكِتَابِ بِمَنْزِلَةِ

والفاحشين الصهايا  
وبيننا بينك وبين  
في اللباس من  
ففي الأرمطة  
أخر فقام في البحر  
كذلك لا بد على  
السفينة

[illegible]

قَوْلُ قَلْبِي لِقَوْلِ النَّاسِ  
وَأَن كَانَ اللَّهُ لَآتِيَهُمْ  
فَيُفْقِدُوا عَلَيْهِمْ قَوْلَ اللَّهِ  
وَالْعَرَبُ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ  
قَوْلُ قَلْبِي قَوْلُ قَلْبِي

البرقي الخفايه  
الا حبيبنا احسانا نصف بها الجواهر  
للانبياء اذ اخرجهم من الارض الى الجور  
في الاصح و في الدرر المحي الخفايه  
على قول وردت في ذلك مفعول عند الانبياء  
في الشعر النبويه عن عبد الحافظ العنقوي  
قول وان قال ابو يوسف بالهيم فقط



قوله بالانفاق... قوله بالانفاق... قوله بالانفاق...

قوله بالانفاق... قوله بالانفاق... قوله بالانفاق...

قوله بالانفاق... قوله بالانفاق... قوله بالانفاق...

الوضوء عندنا خلافا للشافعي اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء بان احدث... قوله بالانفاق... قوله بالانفاق...

قوله بالانفاق... قوله بالانفاق... قوله بالانفاق...

قوله بالانفاق... قوله بالانفاق... قوله بالانفاق...

مقدار



قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا

قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا

مقدار ثلثمائة ذراع الى اربعائة وعن ابى يوسف انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه  
وتوضأ ذهب لثلاثة وتغيب عن بصره كان بعيدا جازله التيم واستحسنه صاحب المحيط  
ان ظن قربه الى الماء (والافلا) يجب طلبه (ونذير لاجية) العلماء (الصلاة اخر  
الوقت) فلو صلى بالتيم في وقت الماء ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيدها (وضعه) اى  
الماء (في رحله او امر) غيره (به) اى بوضعه فيه (وسى فصلى به) اى بالتيم (لم يعيد)  
الصلاة (الا عند ابى يوسف ولو) وضعه (غيره) بلا علمه فقل جاز (التيم) (وفاقا وقيل)  
هو ايضا (مختلف فيه طلبه من رقيقه فان منعه واعطاه باكثر من ثمن المثل واغظا  
به) اى بثمان المثل (وهو ليس عند تيم والا) اى وان لم يمنعه واعطاه بثمان المثل وهو  
عنده (فلا) تيم (وقيله) اى قبل طلبه منه (قيل جاز) التيم اختاره في الهداية (وقيل  
لا) اختاره في المبسوط (ولم يجز) التيم (على أرض تجست وزال اثرها) لانها لم تكن طيبة  
وان ظهرت (بخلاف الصلاة) اذا الطهارة كافية فيها (وناقضه ناقض الوضوء) لانه  
خلفه (والقدرة على) ماء (كاف) لظنه لان الحدث السابق يظهر حيثما فيستوى  
طهورية التراب لانه من سباب لنقض لانه ليس بخروج نجس لا حقيقة ولا حكما  
فاذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم عدله اعاد التيم واذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء غطاه مثلا  
وفى الماء واحدث حدثا يوجب الوضوء فتيم له ثم وجد من الماء ما يكفيها بطل تيمه في حق

قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا

قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا

قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا

قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا  
قوله ومن ابى يوسف ان افلح كان مضمرا

[illegible]

فأمر من لم يرد النائم شققت بهم إلى  
لا بالمرور لا يخجلون ذلك خاص بالمرور  
الغير المكنة فالمرور على المرور  
فكننا فافترض بالمرور على المرور به  
منه نكلا به

فول والاى وان لم يكن الله جبروتاً  
 شاملاً اذا شأى اجمع والصحح واما  
 اذ كان لا شئاً وجميعه منى فاضفاه  
 فانه قال وان شئاً اجمع والصحح  
 فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحح  
 وهو الصحح لان احوط اه وقال في البرهان  
 والاصح ان المساكين كالفالب فيهم  
 وقال الزبيلى وما شئ

كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَأَنْ لَمْ يَكْفِ لَاحِدٍهَا بَقِيَ فِي حَقِّهَا وَأَنْ كَفَى لِاحِدٍهَا بَعَيْنُهُ غَسَلَهُ وَبَقِيَ التَّيْمُ فِي حَقِّ

الْآخِرُونَ كَفَىٰ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مَنفَعِدًا غَسَلَ لِّلْمَعَةِ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ أَغْلَظَ (فَضِيلٌ عَنْ حَاجَتِهِ)

اى مے زاد ونحوه مہ الحوائج اللہ رزق علیہ قلت و منها قضاء ہند نامی و

فانه لو كان مشعولا لم يلد مع العطش فان في حكم العام ولو انا فاصله ايضا فمروا بالاعمال

بِهِ) اَيُّ بِالْيَمِّ (عَلَى الْمَاءِ) حَتَّى لَوْ مَرَّ بِهِ النَّامُ يُنْقَضُ تَيْمَمُهُ بِالنُّوْمِ لَا الْمُرُوعَى الْمَاءِ (كَالْمُسْتَقِظِ)

[illegible]

ای کا تقاضہ ہو اور المستیقظ بہ علی الماء (لا الردۃ) فانہا الانقصاص حتی اذا یتیم السلیم ثم ریلد

الْعَازِدُ بِاللّٰهِ تَعَالَى مِنْهُ ثُمَّ اسْلَمَ صَلَاحِيَّةً بِهِ (حَرْحَ كَثْرَةِ) اَيُّ لِهْ كَانَ كَثْرَةُ اَعْضَاءِ الْوُضْءِ

ولا يجوز ان ينسل الصلح ويحسم المخرج

منه مجروحاً في الحداث الاضغوا اكثر جميع بدنه في الحداث الاكبر (تيمم) لان للاكثر حكم

الكل (والا) اي وان لم يكن: اكثره محو (غسل) الاعضاء فواله ضم وعواله ضم ولا محو

الى المصعب وسمع ابرح ابو عـ

بينهما اي بين التيمم والغسل لان فيه جمعا بين البدل والمبدل منه ولا نظيره في الشرع

وَلَوْ كَانَ بِأَكْثَرِ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ أَحَدُ نَضْرَها الْمَاءُ وَبِأَكْثَرِ مَوَاضِعِ التَّمَجُّدِ لَحَدَّ نَضْرَها

[illegible]

السليم لا يصلى وقال ابو يوسف يغسل ما ودر عليه ويصلى ويعيد لنا في الزيجعي المباح

مِنَ الْوُضُوءِ (لَوْ) كَانَ (مَنْ) قَبْلَ (الْعِبَادِ) كَأَسِيرٍ يَنْعُهُ الْكَفَّارُ مِنَ الْوُضُوءِ وَمَحْبُوسٌ

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

فی سبجی و من یبیلہ ان نوحات فیلسف جازلہ ابلیم و یعیید ہا ای لصدہ

(اذا نال المانع) **مسألة** **الخامسة** جان بالسنة المشهورة فيجوز بها

بَابُ فِي تَرْكِ الْوَلَدِ

تریدہ سخی لکے جیون سوچے جسکے جیون سخیوں سمیں میں مبتلا کائنات میں

المطارد يسع الكثرة  
المطارد يسع الكثرة

الفصل في بيان ما كان عليه حاله

لم ينفذ من قبله

قوله "فإن كان ما" على وجه التمام في اللفظ مع اللاحقة

وَرْنَمِ بَیَسَاحِ

قوله والغسل فيه فدا ولا من ذلك بطل  
قوله والغسل فيه فدا ولا من ذلك بطل  
قوله والغسل فيه فدا ولا من ذلك بطل

قوله والغسل فيه فدا ولا من ذلك بطل  
قوله والغسل فيه فدا ولا من ذلك بطل  
قوله والغسل فيه فدا ولا من ذلك بطل

ولم يمسح أخذًا بالعزيمة كان مثنًا باقي الكافي فان قلت هذه رخصة اسقاط لما عرفت في  
اصول لفقه فينبغي ان لا يثبت باتيان العزيمة اذ لا يبقى العزيمة مشروعة اذا كانت الرخصة  
للاسقاط كما في قصر الصلاة قلنا العزيمة لم تنف مشروعة مادام متحققا والثواب باعتبار النزاع  
والغسل واذا نزع صليت مشروعة وقال الزليجي هذا هو فان الغسل مشرووع وان لم ينزع فنية  
ولا جلد ذلك يبطل مسحه اذا خاض الماء ودخل في الخف حتى اغسل اكثر رجليه ولو لا ان  
الغسل مشرووع لما بطل بغسل البعض من غير نزع وكذا لو تكلف وغسل رجليه من غير نزع  
الحق اجراه عن الغسل حتى لا يبطل بانقضاء المدة اقول القول بان هذا هو هو وان  
مراد صاحب الكافي بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يرتب عليه الثواب لا ان  
يرتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره بقصر الصلاة فان العامل  
بالعزيمة ثم بان صلى اربعًا وقع على الركعتين يا ثم مع ان فرضه يتم وتحقق جوابه  
ان المترخص مادام مترخصا لا يجوز له العجل بالعزيمة فان زال الترخص جازله ذلك  
فان المسافر مادام مسافرا لا يجوز له الاتمام حتى اذا افتتحها بنية الاربع يجب قطعها  
والافتتاح بالركعتين كما سيأتي في صلاة المسافر واذا افتتحها بنية التنتين ونوا القامة  
اتناء الصلاة تحولت الى الاربع فالتخفيف مادام متحققا لا يجوز له الغسل حتى اذا تكلف  
وغسل رجليه من غير نزع اثم وان اجراه عن الغسل واذا نزع الخف وزال الترخص صلا

قوله الجواز في نظر الشارع يعني الجواز في  
الثبوت والاستحسان يعني ان مراد الكافي من  
الشرعية التقية هي المسى وغيره في  
الثبوت وانهم من الزليجي هي الشرعية  
عامة الجواز والاطاعة

قوله يا ثم مع ان فرضه يتم وتحقق جوابه  
اي يجوز العمل بحديث يوجب عليه الثواب  
اي يكون مراده بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يرتب عليه الثواب  
اي صامح الكافي

قوله في نظر الشارع يعني الجواز في  
الثبوت والاستحسان يعني ان مراد الكافي من  
الشرعية التقية هي المسى وغيره في  
الثبوت وانهم من الزليجي هي الشرعية  
عامة الجواز والاطاعة

من طام الكاذب انما هو غسل الوضوء  
 بقا الخ في الغسل من السجدة والوضوء  
 فادرك ما اوردته من غسل السجدة والوضوء  
 الكاذب ليس ذلك بل ان يغسل السجدة والوضوء  
 من طام الكاذب انما هو غسل الوضوء  
 بقا الخ في الغسل من السجدة والوضوء  
 فادرك ما اوردته من غسل السجدة والوضوء  
 الكاذب ليس ذلك بل ان يغسل السجدة والوضوء  
 من طام الكاذب انما هو غسل الوضوء  
 بقا الخ في الغسل من السجدة والوضوء  
 فادرك ما اوردته من غسل السجدة والوضوء  
 الكاذب ليس ذلك بل ان يغسل السجدة والوضوء

الغسل مشروعاً ثاب عليه والعجب ان هذا مع وضوحه لمن تدرب في كتب الاصول كيف

اي تكسر الهمزة في قوله لا يغسل

خفي على فحل من العلماء الفحول (مرق) اذ لم يسسن في مسح التكرار لانه في الغسل للمبالغة في

التطهير والمسح ليس له ذلك (قولوا) كان الماسح (أمرأة) لان دليل جوازها لم يفرق بينها

ما لم يفرق في القصة بينه

وبين الرجل مع دخولهم في عمومات الخطاب (لاجنبا) لان المسح ثبت على خلاف القياس

في الوضوء فلا يقاس عليه الجنابة ولان صيغة المبالغة اعني فاطهروا اوجبت كمال

اورد ان النفي السري ينفذ الى اثبات الفعل

التطهير كما سبف وفي المسح يفوت ذلك ثم قالوا الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى التصو

على موضع النفي

فان من اجنب بعد لبس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لعدم الدليل لكن قيل

من اجنب الرجل اذا صار جنباً

صورته ان يلبس خفيه على وضوء ثم يجنب فمكة المسح فانه ينزع خفيه ويغسل رجليه

وكذا المشافرا اذا اجنب في المدة وليس عنده ماء فتييم ثم احدث فوجد من الماء ما يكفي

اي من طهره او كثر

وضوؤه لا يجوز له المسح (مابوسين على طهارة تام عند الحديث) هذا احسن مما قيل اذا

اي بالوضوء اذا الغسل بماء

لبسها على طهارة تام عند الحديث لان المقصود ههنا الاشارة الى خلاف الشافعي فانه

يقول لا بد من لبسها على وضوء تام ابتداء حتى لو غسل رجليه فلبس خفيه ثم اتم الوضوء

لم يجز المسح ونحن نقول يكفي كون الوضوء واللبس موجودين وقت الحديث بأي طريق

سواء كان ثوبا الطهارة قبل الغسل او بعده

اي وقت الحديث

كان وظاهراً ذلك الوقت زمان بقاء اللبس لان حدوته والمفيد للبقاء والانهما

هو الاسم لان الفعل يفيد التجدد وانما قلنا احسن لجواز توجيهه بعبارة القوم بان

فلا يمنع ظهوره الخاف في اشارته الى  
 ان جواز المسح للمدة ليس بالقياس الى  
 الركوع حتى يثبت ان ما ثبت خلاف القياس  
 لا يجز ان يلبس عليه بل بالنظر في  
 مسحة في عموم الخطاب فلا يحتاج الى  
 الحاشية بل ان يكون بالادلة

قوله لا يجوز المسح بل يثبتها ويغسل  
 فمكة ولو لم يبق في وقتها لم يغسل  
 يكفي للوضوء بوضوء مسك لا اذا سبف  
 الحديث فثبت على الحقيقة لوضوء بعد  
 على طهارة كاملة كما في السجدة وانما قلت  
 وضوءه فمكة مسك مع طهارة المسح الجنب  
 فانه المسح لا فلتا النفي ان مطلقاً انما  
 لا يلجأ اليه وهذا للوضوء فلا خلاف

قوله مابوسين على طهارة  
 على وضوء لانه الطهارة انما تشمل  
 التيمم ولا يجوز للرجل المسح لان  
 لو طهره كان النفي لا نقلاً  
 مانعاً

قوله لم يجز المسح اي عنه لان التيمم  
 عنه مسكاً فكان غسلها ما حكم بالعدم فم  
 بوجوب الطهارة عند اللبس

قوله هذا خلاف لا يفتقر الى الصورة المذكورة  
 لانه التيمم يرضى عنه فلا يصح الوضوء  
 بالكلية عنه فيها



قوله على ظهر ثياب حال من ضمير لبس وعندها حدث متعلقا بتمام والمعنى اذا لبسها كما شاع على ظهر  
هو ثياب عند الحدث فيكون ما لا العبدتين واحدا لله قيم متعلق بقوله جان يوما وليلة  
وليسا فرثلاثة اي ثلاثة ايام وليا لها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم مسح المقيم  
يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليا لها من حين الحدث لاجل اللبس ولا المسح لان  
الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث (على ظاهر خفيه) متعلق ايضا  
بقوله جان الخف ما يستر الكعب او يكون الظاهر منه اقل من ثلث اصابع الرجل صغرها  
اما لو ظهر قدرها فلا يجوز لانه بمنزلة الخرق الكبير ولا بأس بان يكون واسع بحيث  
يرى رجله من اعلى الخرق قيد بالظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه وساقه لان المسح  
نعدول عن سنن القياس فيراعى فيه جميع ما ورد به الشرع (او جزموقيه) هما  
خفان يلبسان فوق الخرق وقاية لهما الملبوسين على الخرق قبل الحدث حتى يلبسها  
عليه بعد الحدث لم يحرم المسح عليها وقال الشافعي لا يجوز المسح عليها لان البديل  
لا يكون له بدل بالترى ولنا ما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال رايت النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم مسح على الجرموقين ثم انه ليس ببدل عن الخرق وان كان  
تحته بل عن الرجل كانه ليس عليها الا الجرموق لان الوظيفة كانت ولم يكن بالخرق  
وظيفة ليصير من عشاء الوضوء فيصير الجرموق بدلا مانعا من سريته الحدث اليه

قوله من ضمير لبس اي ضمير الموضع وهذا حديث  
متعلقا بالحدث المتعلق بالوضوء فخص على الحدث  
لما اوردنا من ثياب ما فيه ثوبا الصلوة في الحدث  
وقوله على ظهر ثياب حال من ضمير لبس

قوله او يكون الظاهر منه اقل من ثلث اصابع الرجل صغرها  
من الخلق ومنه ان ثلث اصابع الرجل صغرها  
الرجل لا الى راس الساق فلو كان ساقا الخ  
افضعة الكعبا مضبوطة فلا يجوز المسح  
ولو كان مضبوطة من راس الساق الى راس القدم  
الظاهر اقل من ثلث اصابع الرجل صغرها  
الرجل لا الى راس الساق فلو كان ساقا الخ  
افضعة الكعبا مضبوطة فلا يجوز المسح  
ولو كان مضبوطة من راس الساق الى راس القدم  
الظاهر اقل من ثلث اصابع الرجل صغرها

قوله في الظاهر اي بالظاهر  
منه ان ثلث اصابع الرجل صغرها  
الرجل لا الى راس الساق فلو كان ساقا الخ  
افضعة الكعبا مضبوطة فلا يجوز المسح  
ولو كان مضبوطة من راس الساق الى راس القدم  
الظاهر اقل من ثلث اصابع الرجل صغرها

قوله دفعه كسر الغاف مؤخر القدم  
من الرجل بالظاهر اي بالظاهر  
الرجل لا الى راس الساق فلو كان ساقا الخ  
افضعة الكعبا مضبوطة فلا يجوز المسح  
ولو كان مضبوطة من راس الساق الى راس القدم  
الظاهر اقل من ثلث اصابع الرجل صغرها

قوله في رجلي من  
منه ان ثلث اصابع الرجل صغرها  
الرجل لا الى راس الساق فلو كان ساقا الخ  
افضعة الكعبا مضبوطة فلا يجوز المسح  
ولو كان مضبوطة من راس الساق الى راس القدم  
الظاهر اقل من ثلث اصابع الرجل صغرها

قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة

بَلَيْغِ السَّرَايَةِ إِلَى الرَّجُلِ وَلَنَا قُلْنَا إِذَا أَحْدَثَ وَمَسَحَ بِالْحَقِّ أَوْ لَمْ يَمْسَحْ فَلَيْسَ الْجُرْمُ مَوْقُ لَا يَمْسَحُ  
عَلَيْهِ لَأَنَّهُ حُكْمُ الْمَسْحِ اسْتَمْرَ بِالْحَقِّ فَصَلَّاهُ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ حُكْمًا فَلَوْ مَسَحَ عَلَى الْجُرْمِ مَوْقُ يَكُونُ  
بَدَلًا عَنْهُ وَذَلِكَ لِأَيُّزٍ كَذَا قَالَ مَشَائِخُنَا أَقُولُ يَعْلَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى خِطِّ لَيْسَ فَوْقَ خِطِّ  
مِنْ كَرْنِ أَيْسَرِ وَجُوحٍ وَأَوْحُوهُمَا عَمَّا لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ الْجُرْمُ مَوْقُ إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ  
وَجَعَلَ الْخِطِّ مَعَ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ فَلَا يَكُونُ الْخِطُّ بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ وَيَجْعَلُ مَا  
لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ أَوَّلَى كَافِيًا لِلْفَافَةِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْأِيَّامَ الْعَرَالِيَّ فِي الْوَجْهِ  
وَالرَّافِي فِي شَرْحِهِ لَهُ مَعَ التَّرَامِ بِإِذْنِ كَرِّ خِلَافًا لِمَا مِمَّا بِي حَنِيفَةٍ فِي الْمَسَائِلِ وَرَدَّاهُ فِي  
الْمَسْئَلَةِ فِي صُورَةِ الْإِتِّفَاقِ وَكَانَ مَشَائِخُنَا أَتَانَا نَصْرَحُ بِهَاجَةِ فِيهَا اسْتِشْرَافُ كَثِيرَةٍ أَكْتَفَاءً بِمَا قَالُوا  
فِي مَسْئَلَةِ الْجُرْمِ مَوْقُ مِنْ كَوْنِهِ خَلْقًا عَنِ الرَّجُلِ (أَوْ جُورِيَّةً الشَّيْخَيْنِ) أَيْ يَحْتَثُّ يَسْتَمْسِكُ  
عَلَى لِسَاقٍ بِلَا شَدِّ كَانَ الْأَمَامُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا أَوَّلًا وَيَجُوزُ صَاحِبَاهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى  
قَوْلِهِمَا وَبِهِ يُفْتَى (أَوِ الْمَعْلَيْنِ) الْمَنْعَلُ مَا وَضَعَ الْجِلْدُ عَلَى سَفَلِهِ كَالنَّعْلِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ  
مُؤَاطَبَةً لِلْمَشْيِ عَلَيْهِ فَيَصْرُكَ الْخِطُّ أَوِ الْجِلْدَيْنِ) وَهُوَ مَا وَضَعَ الْجِلْدُ عَلَى عِلَاقِهِ وَاسْفَلِهِ  
فَيَكُونُ كَالْحَقِّ (لَا) يَجُوزُ الْمَسْحُ (عَلَى عِمَامَةٍ وَقَلَنْسُوءَةٍ وَبُرْقُعٍ) بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِهَا الْخَارِ  
(وَقَفَّارَيْنِ) مَا يَمْعَلُ لِلْيَدَيْنِ لِدَفْعِ الْبَرْدِ أَوْ مَخْلَبَ لَصَقَرٍ وَأَمَّا لَمْ يُجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ لَدَفْعِ  
الْحُجِّ وَلَا حَرْجٍ فِي نَزْعِهَا لَكِنْ لَوْ مَسَحَتْ عَلَى خَامِهَا وَفَقَدَ الْبِلَّةَ إِلَى أَسْفَلِهَا حَتَّى ابْتَلَقَهَا

قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة

قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة

قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة  
قوله لا يجرى المسح على الرجل ولا يجرى المسح على المرأة







افعل القدم اكثر الغسل من العقب  
والعقب من المشي وحال  
من المشي ما كان عليه الا ساقه  
من المشي ما كان عليه الا ساقه  
من المشي ما كان عليه الا ساقه  
من المشي ما كان عليه الا ساقه

فانه لو كان يخرج اكثر القدم الى الساق لان موضع المسح فارق مكانه  
فكانه ظهر رجله (وهو الصحيح) لان لا اكثر حكم الكل كذا في الكافي والاختار عن  
خروج القليل متعدي لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الحج (وقيل اكثر العقب)  
وهو قول ابي يوسف وعن محمد بن يحيى من ظهر القدم في موضع المسح قدم ثلاث اصابع  
لم يبطل مسحها وعليه اكثر المشايخ فان كان القدم في موضعه والعقب يخرج ويخل  
لم يبطل مسحها كذا في الكافي (وناقضه ايضا مضى المدة) لما روي ان لم يخرج ذهاب  
رجله يعفى اذا انقضت مدة مسحها وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لو تزعج  
خفيه جاز المسح كذا في الكافي وعيون المذهب (وبعد ههنا) اي بعد التزعج والمضي  
لغسل رجله فقط ليس راية الحدث السابق ليهادون باقي الاعضاء (قيل ويلوغ  
الماء الكعب وقيل) اصابة (اكثر القدم) قال في الفتاوى التاتارخانية اذا مسح  
على الخفين ثم دخل الماء الخن وايتل من رجله قدم ثلاث اصابع او اقل لا يبطل  
مسحها ولو ايتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل مسح روى ذلك عن ابي خيفة  
رحمة الله تعالى عليه ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن  
الشيخ الامام ابي جعفر اذا اصاب الماء اكثر احد رجله ينقض مسحها ويكون بمنزلة  
الغسل به قال بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا

فانه لو كان يخرج اكثر القدم الى الساق لان موضع المسح فارق مكانه  
فكانه ظهر رجله (وهو الصحيح) لان لا اكثر حكم الكل كذا في الكافي والاختار عن  
خروج القليل متعدي لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الحج (وقيل اكثر العقب)  
وهو قول ابي يوسف وعن محمد بن يحيى من ظهر القدم في موضع المسح قدم ثلاث اصابع  
لم يبطل مسحها وعليه اكثر المشايخ فان كان القدم في موضعه والعقب يخرج ويخل  
لم يبطل مسحها كذا في الكافي (وناقضه ايضا مضى المدة) لما روي ان لم يخرج ذهاب  
رجله يعفى اذا انقضت مدة مسحها وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لو تزعج  
خفيه جاز المسح كذا في الكافي وعيون المذهب (وبعد ههنا) اي بعد التزعج والمضي  
لغسل رجله فقط ليس راية الحدث السابق ليهادون باقي الاعضاء (قيل ويلوغ  
الماء الكعب وقيل) اصابة (اكثر القدم) قال في الفتاوى التاتارخانية اذا مسح  
على الخفين ثم دخل الماء الخن وايتل من رجله قدم ثلاث اصابع او اقل لا يبطل  
مسحها ولو ايتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل مسح روى ذلك عن ابي خيفة  
رحمة الله تعالى عليه ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن  
الشيخ الامام ابي جعفر اذا اصاب الماء اكثر احد رجله ينقض مسحها ويكون بمنزلة  
الغسل به قال بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا

فانه لو كان يخرج اكثر القدم الى الساق لان موضع المسح فارق مكانه  
فكانه ظهر رجله (وهو الصحيح) لان لا اكثر حكم الكل كذا في الكافي والاختار عن  
خروج القليل متعدي لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الحج (وقيل اكثر العقب)  
وهو قول ابي يوسف وعن محمد بن يحيى من ظهر القدم في موضع المسح قدم ثلاث اصابع  
لم يبطل مسحها وعليه اكثر المشايخ فان كان القدم في موضعه والعقب يخرج ويخل  
لم يبطل مسحها كذا في الكافي (وناقضه ايضا مضى المدة) لما روي ان لم يخرج ذهاب  
رجله يعفى اذا انقضت مدة مسحها وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لو تزعج  
خفيه جاز المسح كذا في الكافي وعيون المذهب (وبعد ههنا) اي بعد التزعج والمضي  
لغسل رجله فقط ليس راية الحدث السابق ليهادون باقي الاعضاء (قيل ويلوغ  
الماء الكعب وقيل) اصابة (اكثر القدم) قال في الفتاوى التاتارخانية اذا مسح  
على الخفين ثم دخل الماء الخن وايتل من رجله قدم ثلاث اصابع او اقل لا يبطل  
مسحها ولو ايتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل مسح روى ذلك عن ابي خيفة  
رحمة الله تعالى عليه ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن  
الشيخ الامام ابي جعفر اذا اصاب الماء اكثر احد رجله ينقض مسحها ويكون بمنزلة  
الغسل به قال بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا



قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان  
بالجبان دون الوجه انما الى ان المسح  
قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان

لحد خفيه (وجان) الى المسح على الجبيرة (ولو شئت) الى الجبيرة بلا وضوء لان في اعتبارها  
في تلك الحالة حرجا (وترك) المسح على الجبيرة (ان اضرب والا فلا) يترك (واما يجوز) المسح  
على الجبيرة (اذا عجز عن مسح الموضع) اي موضع الجبيرة بان كان يضره الماء او كانت مشددة  
يضر حله اما اذا كان قادرا على مسحه فلا يجوز مسح الجبيرة وفي المحيط ينبغي ان يحفظ هذا  
فان الناس عنه غافلون (ولا يبطله) اي المسح (سقوطها) الى الجبيرة (الا عن برء فان  
سقطت في الصلاة عنه) اي عن برء (بطل) المسح (واستوفيت) الصلاة (والا) اي وان  
لم تسقط عن برء اما بان لا تسقط او تسقط لكن لا عن برء (فلا) اي فلا يبطل المسح ولا تستأنف  
الصلاة (ولا يشترط في مسحها) اي مسح الجبيرة والخرقة والعصابة (التلثيت والنية)  
قال الزاهد لا يشترط فيها النية في جميع الروايات ويسن التلثيت عند البعض اذ لم يكن  
على الرأس (ويكفي) المسح (على اكثر العصابة) ولا يشترط فيها الاستيعاب هو الصحيح  
كذا في الكافي وقد وضع خرقة وشدة العصابة قيل لا يجوز المسح عليها بل على الخرقة  
وقيل ان امكنه شد العصابة بلا اعانة لم يجز والا جاز وقيل ان كان حل العصابة  
وغسل ماتحها يضر الجراحة جاز والا فلا وكذا الحكم في كل خرقة جاوزت موضع الخرقة  
وان لم يضر حلها بل يزعمها عن موضع الجراحة يضر يحلها ويغسل ماتحها الى موضع الجراحة  
فيشدّها ويمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة المقصد واما

قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان  
بالجبان دون الوجه انما الى ان المسح  
قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان

قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان  
بالجبان دون الوجه انما الى ان المسح  
قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان

قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان  
بالجبان دون الوجه انما الى ان المسح  
قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان

قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان  
بالجبان دون الوجه انما الى ان المسح  
قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان

قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان  
بالجبان دون الوجه انما الى ان المسح  
قوله واما الجبيرة المسح فمما اذا كان الى ان  
لا يجزئ المسح على ما كان الجبيرة اذا وضعت  
على الجبيرة وليس يرضى بان





قوله فانه قيل قد نقر ان اقل الحيض ثلاثة ايام وكثره  
عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه ما حيض  
ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد  
وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ولا محالة ولو حاضت  
فلا تطهر عشرين لاحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة  
عشر وسيأتي زيادة تحقيق له ان شاء الله تعالى (ولا حد لكثره) لانه قد يمتد الى سنة  
وسنتين وقد لا ترى الحيض بدا فلا يمكن تقديره (الا عند نصب العادة اذا استقر الدم)

فحيث يكون لاكثره عادة واختلفوا في تقدير مدته والصح انه مقدّر بستة اشهر الا  
ساعة لان العادة نقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر  
فانقصت عن هذا بشئ وهو الساعة صورة مبداة ثلث عشرة دما وستة اشهر  
طهر اثم استمر الدم تنقضي عدتها بستة عشر شهرا الا ثلث ساعات لاننا نحتاج الى ثلاث  
حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلثة اظهر كل طهر ستة اشهر الساعة اعلم ان احاطة  
الدم للطرفين شرطا لاتفاق لكن عند محمد اطرفي مدة الحيض وعند ابى يوسف اطرفي  
الطهر المتخلل وان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذا تحلل بين الدمين فان كان اقل  
من ثلثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كالدم المتوالي اجماعا وان كان ثلثة ايام واكثر فعند

قوله فانه قيل قد نقر ان اقل الحيض ثلاثة ايام وكثره  
عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه ما حيض  
ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد  
وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ولا محالة ولو حاضت  
فلا تطهر عشرين لاحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة  
عشر وسيأتي زيادة تحقيق له ان شاء الله تعالى (ولا حد لكثره) لانه قد يمتد الى سنة  
وسنتين وقد لا ترى الحيض بدا فلا يمكن تقديره (الا عند نصب العادة اذا استقر الدم)

قوله فانه قيل قد نقر ان اقل الحيض ثلاثة ايام وكثره  
عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه ما حيض  
ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد  
وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ولا محالة ولو حاضت  
فلا تطهر عشرين لاحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة  
عشر وسيأتي زيادة تحقيق له ان شاء الله تعالى (ولا حد لكثره) لانه قد يمتد الى سنة  
وسنتين وقد لا ترى الحيض بدا فلا يمكن تقديره (الا عند نصب العادة اذا استقر الدم)

قوله فانه قيل قد نقر ان اقل الحيض ثلاثة ايام وكثره  
عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه ما حيض  
ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد  
وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ولا محالة ولو حاضت  
فلا تطهر عشرين لاحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة  
عشر وسيأتي زيادة تحقيق له ان شاء الله تعالى (ولا حد لكثره) لانه قد يمتد الى سنة  
وسنتين وقد لا ترى الحيض بدا فلا يمكن تقديره (الا عند نصب العادة اذا استقر الدم)

قوله فانه قيل قد نقر ان اقل الحيض ثلاثة ايام وكثره  
عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه ما حيض  
ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد  
وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ولا محالة ولو حاضت  
فلا تطهر عشرين لاحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة  
عشر وسيأتي زيادة تحقيق له ان شاء الله تعالى (ولا حد لكثره) لانه قد يمتد الى سنة  
وسنتين وقد لا ترى الحيض بدا فلا يمكن تقديره (الا عند نصب العادة اذا استقر الدم)

قوله فانه قيل قد نقر ان اقل الحيض ثلاثة ايام وكثره  
عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه ما حيض  
ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد  
وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ولا محالة ولو حاضت  
فلا تطهر عشرين لاحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة  
عشر وسيأتي زيادة تحقيق له ان شاء الله تعالى (ولا حد لكثره) لانه قد يمتد الى سنة  
وسنتين وقد لا ترى الحيض بدا فلا يمكن تقديره (الا عند نصب العادة اذا استقر الدم)

قوله فانه قيل قد نقر ان اقل الحيض ثلاثة ايام وكثره  
عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه ما حيض  
ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد  
وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ولا محالة ولو حاضت  
فلا تطهر عشرين لاحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة  
عشر وسيأتي زيادة تحقيق له ان شاء الله تعالى (ولا حد لكثره) لانه قد يمتد الى سنة  
وسنتين وقد لا ترى الحيض بدا فلا يمكن تقديره (الا عند نصب العادة اذا استقر الدم)

قال الكاظم عليه السلام في القوي آية وفي الضعيف آية  
قال في المعجم وبعضنا بعضنا الضعيف والفاضل  
يقول أبي يوسف وبه كان يعني الفاضل  
الامام صدر الاسلام ابو الهيثم وكان  
يقول هو سهل على فقهي والضعيف  
عليه استغفر راي صدر الاسلام  
عليه وبه يعني وقال في العج رايه  
راية أبي يوسف لكنه لا يصور ذلك  
الراية في الفاضل فاصح مما ملأ  
مكتبتي في

وَعِنْدَ مَحَلِّهِ قَالَ الْكَلْبُ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ  
الْمَسْئُورِ أَنَّ الْغَنَوِيَّ طَوَّلَ حَذْوَهُ وَالْأَوَّلُ  
أَكْبَرُ وَبِئْسَ بِالْأَوَّلِ ضَرْبُهُ أَثَرًا  
الَّذِي لَا تَعْلَمُ إِلَى ضَرْبِهِ سُرِّيًّا إِلَى ع.

قُلْ مَنِّي وَآلِيهِ إِلَى يَسُوعَ الْعِيسَى  
الْأَوَّلَى أَخِي الْعِيسَى الْأَوَّلَى مَصْحُفًا  
نُظِرَ إِلَيْهِ كُتُوبٌ وَجُودٌ  
نُصَابًا فَلَمْ يَذَلَّ  
ثُمَّ لَاقَى أَبَاهُ  
ضَيْفًا  
الْأَوَّلَى

وكانت المماليك والظاهرية خمسة عشر نبالة  
والجانبية عشرة والظاهرية خمسة عشر نبالة









قوله لا تمتنع صلاة (لا تمتنع صلاة) لا على الصلوة بل على الصلاة  
 العادة فلا تمتنع الصلاة على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها

قوله لا تمتنع صلاة (لا تمتنع صلاة) لا على الصلوة بل على الصلاة  
 العادة فلا تمتنع الصلاة على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها

الاستحاضة فقال (لا تمتنع صلاة وصوماً ووطئاً) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 مستحاضة توجب وصلي وإن قطر الدم على الحصى فثبت به حكم الصلاة عبثاً وحكم  
 الوطئ والصوم دلالة لا انعقاد الإجماع على أن دم الرحم يمنع الصلاة والصوم ولو  
 ودم العرق لا يمنع شيئاً منها فاما لم يمنع هذا الدم الصلاة علم أنه دم عرق لا دم  
 رحم فثبت الحكم بالآخران دلالة (والتفاسس لأم التوأمين) هما ولدان من بطن يكون  
 بين ولادتهما أقل من ستة أشهر (من) الولد (الأول) خلافاً للشافعي ومحمد ورفي  
 وانقضاء العدة من الآخر وفاقاً لهم أنها حامل به فلا يكون دمها من الرحم ولذا لا  
 تنقضي العدة ابوضع الثاني ولنا أن التفاسس هو الدم الخارج عقيب الولادة وهو  
 كذلك فصارت كالدم الخارج عقيب الولد الواحد وانقضاء العدة متعلق بوضع  
 حمل مضاف إليها فيتناول الجميع (وسقط يرى بعض خلقه) كيداً ورجلاً وأصبح  
 أوظفراً وشعر (ولد) فتكون به نفساء وتنقضي العدة وتصير الأمة أم ولد ويحيت  
 لو كان علق يمينه بالولادة (وأما الإياش فقل لا يحد بمدة) بل هو أن يبلغ من  
 السن ما لا تحيض مثلها فإذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها يحكم بإياسها (فما  
 رآته بعد لا انقطاع حيض) أي إذا لم يجد فإن رأت بعد ذلك دمًا كان حيضاً  
 فيبطل اعتدادها بالاشهر ويفسد لانكحة (وقيل يحد) واختلف فيه فقيل  
 بغيره

قوله لا تمتنع صلاة (لا تمتنع صلاة) لا على الصلوة بل على الصلاة  
 العادة فلا تمتنع الصلاة على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها

قوله لا تمتنع صلاة (لا تمتنع صلاة) لا على الصلوة بل على الصلاة  
 العادة فلا تمتنع الصلاة على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها

قوله لا تمتنع صلاة (لا تمتنع صلاة) لا على الصلوة بل على الصلاة  
 العادة فلا تمتنع الصلاة على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها

قوله لا تمتنع صلاة (لا تمتنع صلاة) لا على الصلوة بل على الصلاة  
 العادة فلا تمتنع الصلاة على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها  
 كما لا يمتنع على وجهها

قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...

قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...

يحد (بخسين سنة) وهو من ذهب عائشة رضي الله تعالى عنها وفي الحجج اليوم يفتى به  
تيسر اعلم من ابتلى بان تقاع الحصى بطول العدة (وقيل يحد بخمس وخمسين سنة) وبه  
افق بعض مشايخ بحار وخوارزم ومرو (وقيل) يحد (بستين سنة) وهو مروى عن  
محمد نضا ومعتبر عند اكثر المشايخ (واختلف فيما رآه بعد ها) بعد مدة الاياس  
فظاهر المذهب انه لا يكون حيصا والمختار انها ان رأت دما قويا كالاشود والاحمر  
القائ كان حيصا ويطل بها الاعتداد بالاشهر قبل التمام وبعده لا وان رأت اصفر  
واخضر وترابيا فاستحاضه (صياحبل العذر ابتداء من استوعب عذرة تمام وقت صلاة  
ولو حيكما) بيان لا يحد في وقت صلاة زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث (وفي  
البقاء كفى وجوده في جزء من الوقت وفي لزوال شرط استيعاب لا تقطاع حقيقة  
قال الفاضل السروجي في الغاية ذكر في الذخيرة والقوى المغيانية والواقعا  
والحاوي وخير مطلوب وجامع الخلاط والمنافع والحواشية لا يثبت حكم الاستحاضة  
فيها حتى يثمر بها الدم وقت صلاة كاملا ويستوعب لوقت كله ويكون الثبوت مثل  
الانقطاع في شرط الاستيعاب قال الزيلعي بعد ما اطلع على كلام الغاية ونقله  
وفي الكافي لحافظ الدين وانما يصير صاحب عذرا لم يحد في وقت صلاة زمانا  
يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث ثم قال فهذه عامة كتب الحنفية كاترا فكان هو

قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...

قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...

قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...  
قوله لا تلتزم بالوقت في الصلاة...





فأمر بئذ أن ينفذوا أمرها  
وأمره في الأصح كما في القرآن

فقد كان اللون والرائحة  
لأنه يعلو الطعم الذي على قاع العين  
في العصب أو في الزنبرك من جهة الفم  
أو ينزل على اللسان من جهة الأنف  
فكان ذلك من جهة الفم

بِرِوَالْعَيْنِهَا وَزَوَالِ (أَثَرِهَا) كَاللَّوْنِ وَالرَّائِحَةُ (إِنْ لَمْ يَتَّقْ) مِنْ وَالِهِ بَأْن لَا يَحْتَاجُ إِلَى الصَّبْرِ  
 وَنَحْوَهُ فَإِنَّ أَلَاةَ الْمَعَةِ لَقُلْعُ النَجَاسَاتِ هِيَ الْمَاءُ فَإِذَا خَرَجَ إِلَى شَيْءٍ آخَرٍ شَقِيَ عَلَيْهِ ذَلِكَ (بِالْمَاءِ)  
 مَتَعَلَّقٌ بِقَوْلِهِ زَوَالِ (وَمَا نَحْزِلُ) أَيُّ مَنْ شَأْنُهُ إِلَّا زَالَةٌ بَأْن يَكُونُ إِذَا عَصَرَ أَوْ عَصَرَ كَالْحُلَّةِ  
 وَنَحْوَهُ) كَمَا الْوَرْدُ (بِخِلَافِ نَحْوِ اللَّبَنِ) كَالدَّهْنِ فَإِنَّ فِيهِ دُسُومَةً لَا يَنْعَصِرُ عَنْ الثَّوْبِ فَيَبْقَى  
 بِنَفْسِهِ فِي الثَّوْبِ وَلَا يَزِيلُ غَيْرُهُ (وَ) يَطْهَرُ الْمَتَجَسُّ (عَنْ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ الْمَرِيَّةِ (بِالْعَسَلِ) إِلَى  
 غَلْبَةِ ظَنِ الطَّاهِرَةِ فَإِنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ مِنْ أَدَلَّةِ الشَّرْهِيَّةِ (وَقَدْ رُوِيَ بِالْعَسَلِ وَالْعَصْرِ  
 ثَلَاثًا فِي الْمَنْعَصِرِ) أَيُّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَنْعَصِرَ كَالثَّوْبِ وَنَحْوَهُ (مُبَالَغًا فِي) الْمَرَّةِ (الثَّالِثَةِ) بِحَيْثُ  
 لَوْ عَصَرَ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ لَا يَسِيلُ مِنْهُ الْمَاءُ وَلَوْ يُمِيزُ فِيهِ صَيَانَةً لِلثَّوْبِ لَا يَطْهَرُ (وَ)  
 تَثْلِيثُ (الْجَفَافِ) عَطْفٌ عَلَى الْعَصْرِ أَيْ وَقَدْ رُوِيَ بِالْعَسَلِ وَتَثْلِيثُ الْجَفَافِ (فِي غَيْرِهِ)  
 أَيْ فِي غَيْرِ الْمَنْعَصِرِ وَالْمُرَادُ بِالْجَفَافِ انْقِطَاعُ التَّقَاطُرِ لَا الْيَسُّ فَقَدْ قَامُوا انْقِطَاعُ  
 لِمَتَّقَاطِرُ مَقَامِ الْعَصْرِ كَمَا قَامُوا إِجْرَاءُ الْمَاءِ مَقَامِ الْغَسْلِ ثَلَاثًا كَمَا سَيَأْتِي أَعْلَمُ أَنَّ مَا لَا  
 يَنْعَصِرُ إِذَا تَجَسَّسَ لَا يَطْهَرُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ بَدَلًا لِأَنَّ النَجْسَ إِنَّمَا يَرُودُ بِالْعَصْرِ فَلَمْ يُوْجَدْ عِنْدَ  
 أَبِي يُوسُفَ يَطْهَرُ بَعْثَلُهُ وَتَجْفِيفُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لَهُ لَوْنٌ وَلَا رَائِحَةٌ وَهَبَ يَفِي  
 فَإِذَا كَانَتِ الْخُطَّةُ مُسْتَفْحَةً وَاللَّحْمُ مَغْلًى بِالْمَاءِ فَتَجَسَّسَ فَرِيقٌ غَسَلَهُ وَتَجْفِيفَهُ أَنْ  
 يَنْقَعَ الْخُطَّةُ فِي الْمَاءِ الطَّاهِرِ حَتَّى يَتَشَرَّبَ ثُمَّ يَجْفِقُ وَيَغْلَى اللَّحْمُ فِي الْمَاءِ الطَّاهِرِ ثُمَّ يُبْرَدُ

قوله بخلاف قوله الذي  
مما يكون اللزوم من الملائكة  
وعلى ما لا يكون لهم فيها  
ضعفه في قوله تعالى  
كلوا مما رزقوا

قوله بعد طائف فيها الشان الى عدم  
اشيبار طائف غير الناضل وعلية الفتوى  
مستكمل طائف الشان ايها  
مستكمل ع

فأوردوا له ما بالغ فيه هذا خذوا فاضحان  
وقال بعضهم أي هذا كان الضمير وهو  
الاضحى كما في الحديث السراج الوهاج  
من تليق به

قوله لا يظن أنه من احتمال الضمان  
وقال بعض من كان السراج  
عبد الله

[illegible]

ولو فعل الذي من الجن والانس ما لم يبق في طهر اذ  
لا يغير ولا يغير طهر من طهر فيبقى  
بيان الزيادة مع قوله الثاني  
البلوى

الذي من الجن ولو فعل ما لم يبق طهر من طهر  
الذي من الجن ولو فعل ما لم يبق طهر من طهر  
الذي من الجن ولو فعل ما لم يبق طهر من طهر

ويفعل ذلك في ثلاث مرات ولو كان السكين مسقيا بالماء نجس يسقى بالماء الطاهر  
ثلاث مرات ولو تجسس لعسل فتطهيره ان يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود الى  
مكانه والذهن يصب عليه الماء فيغلى فيغلى بالدهن الماء فيرفع بشئ هكذا يفعل  
ثلاث مرات ثم ان المعتبر لما كان غلبة الظن بالطهارة وكان حصولها مختلفا بحسب  
اختلاف الحال وبين بعضها اراد ان يبين بعضا آخر فقال (وعن المني) اي يطهر  
المتجسس بالمني ثوبا كان او بدنا (بعسله) رطبا كان او يابسا (او فرك يابسه ان  
طهر راسا لحشفة) حتى انه ان لم يكن طاهرا لم يكن الفرك بل يجب العسل ولا  
فرق فيه بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يطهر البدن  
بالفرك (ويطهر الحق عن نجس ذي جرم جلى عليه) اي على الحق (بالدلك بالارض  
كذا رطب) اي يطهر الخف ايضا عن نجس ذي جرم رطب على الخف بالدلك (اذا بولغ  
فيه) اي في الدلك (و) يطهر الحق (عن غيره) اي نجس غير ذي جرم (بالعسل و)  
يطهر (كالمرأة والسيف والسكين ونحوها) بالمسح (واما عبر بالصقيل لانه ان كان  
خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح و) يطهر (البساط بجري الماء عليه قيل يوما  
وليلة) كذا في لسانه خانية (وقيل اكثر يوم وليلة) كذا في الحجّة (وقيل ليلة) كذا  
في الوقاية (تجسس بعض اطرافه) اي البساط (يصل على) الطرف (الظاهر منه

التي اجاز اذا دعت فيفربها اولها  
في الاول سقى طهرا صارا لا نجسا  
وصارت نجسا تسحب لا طهرا الى كل  
الا ان جعل الهمزة اليها كذا  
الاشياء والنظائر

ولو الغيب طهارة الطهارة في الدليل  
ان سقى ويحسن ما فيه من النجاسة  
جميع الا انه

فان في النجاسة التي الباطل في طهره  
اذا كان رطبا لم يكن طاهرا بل يابسا كان طاهرا  
وان سقى وتاذا لم يكن طاهرا فلا يطهر  
غيره

ولو كان الذي سبب البطانة نجسا  
يطهر الفرك هو الصحيح ثم اذا فرك جثم  
يطهره عندها

ولو كان على النجاسة و  
فعل ففاته او جرمه او فعله  
لا نجس طهارة الا ان غسلها او فركها  
عليها او كذا الوسخ النجاسة بكونه متروكا  
لو كان اسفل نعلها نجسا وصلى بها لم ينجس  
وان نزل بها وفاء عليها

فلا والارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها

فلا والارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها

فلا والارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها

فلا والارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها

فلا والارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها

مُطْلَقًا) اَوْ سَوَاءٌ تَحْرُكُ طَرَفُهُ الْاُخْرَى تَحْرِكُهُ اَوْ لَا وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ اِنَّمَا يُصَلِّي عَلَى  
الطَّرَفِ الْاُخْرَى اِذَا لَمْ يَحْرُكْ اَحَدَ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الْاُخْرَى وَتَطَهَّرَ بِالْاَرْضِ بِالْيَسْرِ وَهَذَا  
الْاَثَرُ لِلصَّلَاةِ لَا لِلتَّيَمُّمِ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ يَقْتَضِي صَعِيدًا طَيِّبًا وَفِي الصَّلَاةِ تَكْفِي الطَّاهِرَةَ  
(وَكَذَا الْاَجْرُ الْمَفْرُوشُ وَالْحَصَى) وَهِيَ السَّيْرَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى السَّطُوحِ مِنْ الْقَصَبِ  
(وَشَجَرٍ وَكَلَاءٍ قَائِمَانِ) فِي الْاَرْضِ فَانَّمَا تَطَهَّرُ بِالْيَسْرِ وَذَهَابِ الْاَثَرِ (وَالْمَقْطُوعِ) مَنْ  
الشَّجَرِ وَالْكَلَاءِ (يُغْسَلُ) وَلَا يَكْفِي فِيهِمَا الْيَسْرُ وَذَهَابُ الْاَثَرِ ثُمَّ لَمَّا فَرَغَ عَنْ تَطَهُّرِ  
التَّجَاسُّاتِ شَرَعَ فِي تَقْسِيمِهَا إِلَى الْغَلِيظَةِ وَالْخَفِيفَةِ وَبَيَّانِ مَا هُوَ عَفْوُهَا فَقَالَ  
(وَعَفَى قَدْرُ الدَّرْهِمِ وَهُوَ مُثْقَلٌ فِي النَجَسِ لَكَيْفَ) يَعْنِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْدَّرْهِمِ الدَّرْهِمُ  
الْكَبِيرُ وَهُوَ الْمُنْقَالُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي لَهْدَايَةِ لَا مَا يَكُونُ عَشْرَةُ مِائَةِ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ كَالْهُوَ شَوْرٍ  
(وَعَرَضَ مَقْعَرُ الْكَفِّ) وَهُوَ دَاخِلُ مَفَاصِلِ الْأَصَابِعِ (فِي) النَجَسِ (الرَّقِيقِ) رَوَى  
عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَارَةً أَعْتَبَرَهُ مِنْ حَيْثُ الْوِزْنُ وَهُوَ قَدْرُ الدَّرْهِمِ الْكَبِيرِ وَتَارَةً أَعْتَبَرَهُ مِنْ  
حَيْثُ الْمَسَاحَةُ وَهُوَ قَدْرُ اَرْضِ مَقْعَرِ الْكَفِّ فَوْقَ ابْنِ جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيِّ بَيْنَهُمَا  
ذَكَرَ (فَمَا غَلِظًا) مُتَعَلِّقٌ بِقَدْرِ الدَّرْهِمِ (كَبُولٌ مَا لَا يُؤْكَلُ وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ) دَفَعَ لَوْحًا  
أَنْ بَوْلَ صَغِيرٍ لَمْ يَطْعَمَ يَكُونُ طَاهِرًا (وَعَانِطًا وَدِيمٌ وَخَرُورٌ وَخَرَجٌ وَدُرٌّ وَخَفَى  
(وَعَفَى) (مَادُونَ رُجْعُ ثَوْبٍ) قِيلَ الْمَرَادُ بِهِ رُجْعُ اِذْنِي ثَوْبٍ يَحُونُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَقِيلَ

فلا والارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها  
كل من الارض بالنفس لم يبق الا انما بها

دوم البراقعة والعلل طاهره وقاله  
ابن حبان

دوم من ذلك قال ابن حبان رضي الله تعالى عنه  
او اجمع على ان

رُبْعُ مَوْضِعٍ أَصَابَهُ النَجَسُ كَالزَّيْلِ وَاللِّخْرِيسِ وَقَدْ رَأَى أَبُو يُوسُفَ بَشْرًا فِي شَبْرٍ

(مَخْفٍ كَبُولَ فَرَسٍ وَ) بَوْلَهُ (مَا يُوَكَّلُ وَخَرَّ طَيْرًا يُوَكَّلُ كَذَا) أَيْ عَفَى أَيْضًا (بَوْلٌ)

أَيْ بَوْلٌ مَا لَا يُوَكَّلُ فَإِنْ بَوَّلَ مَا يُوَكَّلُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ (أَنْتَضَحَ كَرُوسًا لِابْنِ رُؤَسَا وَمَا زَادَ عَلَيْهَا

أَيْ عَلَى قَدَرِ الدَّرَجَةِ مِنْ غَلِيظٍ وَمَادُونِ رُبْعٍ مِنَ الْخَفِيفِ (لَا) يُعْفَى (الْوَارِدُ) أَيْ

الْمَاءُ الَّذِي يَرِدُ (عَلَى النَجَسِ نَجَسٌ كَالْمَوْرُودِ) أَيْ كَالْمَاءِ الَّذِي يَرِدُ عَلَيْهِ النَجَسُ

لَا شَرَاكَهُ فِي عِلَّةِ النَّجَاسَةِ وَهِيَ اخْتِلَاطُ النَجَسِ بِالْمَاءِ (لَا) رَمَادٌ قَدَرٌ وَلَا مِلْحٌ كَانِ

جَارًا) فَإِنَّهَا لَيْسَ بِنَجَسٍ لِتَبَدُّلِ الْحَقِيقَةِ فِيهَا فَإِنَّ الْأَعْيَانَ تَطْهَرُ بِالِاسْتِحْثَالَةِ كَالْمِلَّةِ

إِذَا صَارَتْ مِلْحًا وَالْقَدَرَةُ إِذَا صَارَتْ تَرَابًا وَالْخَرَجُ خَلًا وَنَحْوُ ذَلِكَ (يُصَلِّي عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ

مُضْرَبٍ بِطَانَتِهِ نَجَسَةً) حَتَّى لَوْ كَانَ مُضْرَبًا لَمْ يَجْزِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَمْ يَجْزِ مُطْلَقًا (كَذَا) أَيْ

يُصَلِّي (فِي ثَوْبٍ) أَيْ كَمَا جَازَ أَنْ يُصَلِّيَ مِنْ لِبَسٍ ثَوْبًا (ظَهَرَ فِيهِ بِلَّةٌ يَتَوَبُّ نَجَسًا لِفٍ) هَذَا

الثَّوْبُ النَّجَسُ (فِيهِ) أَيْ فِي الثَّوْبِ لَا قَوْلَ لَكِنْ لَا يَكُونُ ظُهُورَ الْبِلَّةِ فِيهِ (كَذَا) لَوْ عَصَرَ

الثَّوْبَ (فَطَرَتْ) تِلْكَ الْبِلَّةُ مِنْهُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ (كَذَا) أَيْ

كَالثَّوْبِ الْمَقْفُوفِ فِيهِ فَيُجَازَى الصَّلَاةُ فِيهِ (لَوْ وَضِعَ الثَّوْبُ حَالًا كَوْنَهُ) رَطْبًا

عَلَى (جِلْدٍ) يَأْسُ طَيْنٌ بِمَا فِيهِ سَرَقِينَ أَوْ تَجَسَّسَ عَطَفَ عَلَى وَضَعِ (طَرَفٍ مِنْهُ)

أَيُّ مَنْ ذَلِكَ الثَّوْبُ (فَنَسِيَ) أَيْ وَقَعَ النِّسْيَانُ (وَعَسَلَ) طَرَفٌ آخَرُ مِنْهُ (وَبَلَاغُ

أَيُّ مَنْ ذَلِكَ الثَّوْبُ (فَنَسِيَ) أَيْ وَقَعَ النِّسْيَانُ (وَعَسَلَ) طَرَفٌ آخَرُ مِنْهُ (وَبَلَاغُ

قوله اي بول ما لا يوكل لوانه  
منه على اطلاقه كان اوله ليعلمكم  
في كل بول انتقم بالنقص لا بالانسان  
منه تعالى

قوله كروسل لابن  
قوله كروسل لابن  
قوله كروسل لابن  
قوله كروسل لابن  
قوله كروسل لابن  
قوله كروسل لابن  
قوله كروسل لابن  
قوله كروسل لابن

قوله الوارد كما لو ورد فيه  
الشائعي في آفة المار الذي ورد عليه  
النجاسة لا يظهر عنه فالاول في الثوب  
النجسي في اجانه وضعه في الثوب  
عليه لا وضع المار الا في وضع الثوب  
فوقه من الخلاف كما في الجوز

ثوب احاط بصبره ومضغ على ذلك ايام فانه  
الصلوة فيه عطف على ما لا بد له من الجوز  
في الثوب فاصحاه

قوله يعلق على ثوب  
في موضع  
في موضع  
في موضع  
في موضع  
في موضع  
في موضع  
في موضع  
في موضع



قوله لكان الضميمة وكذا التقيد في المثلين  
والتي تدل على أنه قد وقع فيها  
الخطأ في ما ذكره لا يعلم إلا الله جل جلاله  
ولا بالضميمة

ای الى ان هن بل النیاسه یعنی لیکن فی المرئیۃ عند معنی بل الشرط فیها زوال غیبتها

ابو یوسف

بِالْكَسْرِ وَالشَّدِيدِ أَنَا وَتُفْسِلُ فِيهِ الْكُتَابَ وَاجْعَلْ أَهْلَهُ مَصَاحِبَ رَدِّهِ

قوله في تلك الايام ان اوداعه بعد غسلها  
من ان كان هذا من السج كما هو  
ما عننا من الشيخ يان ان يكون سجما  
لعل ذلك وفي فتوى قوله في تلك الايام  
من المين ان كان قبل المربة وفي المربة  
فانزل السج به قوله في تلك الايام  
المربة فقط فانزل غسل المربة في اجانه  
عنه بلا غسلها والوجه ان  
الفرق في سائر

فَوَلَّاهُمُ الْمَدِينَةَ وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا دِينَارًا وَلَا ذَهَبًا وَلَا يَمْلِكُ فِيهَا مَلِكٌ وَلَا يَبْنِي فِيهَا سَرًّا وَلَا قَرْعًا وَلَا يَنْسِي فِيهَا الرَّحْمَٰنُ بَاطِلًا كَثِيرًا

فوز كاكل فكهوه خا سسم على قدر  
خا سسم الحل في استخفاف الغسل  
لما اورد به اود واحد الحظيرة  
من تغريبع

[illegible]

فَوَلَدَ وَالْأَسْنَحَاءَ طَلِبًا لِفِرَاقِ عِنْدَ النَّهْبِ  
يَأْتِيهِ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَطْنِ وَهُوَ لَا يَفْقَهُ  
بِجْ وَقَعَصَاءَ فَيَكُونُ لَهَا أَرْبَعًا مِنَ الْفَتَا  
فَالشَّرِيقُ مَا سُبْشِيرُ الْبَدَا إِذَا لَمْ يَخْشُ  
يَكْمَلُ سَبِيلَ عَمَلِهِ أَرْبَعًا أَرْبَعًا شَخْصُ  
مُسَاجِي وَتَمْنِي مُسَاجِي بِهِ وَتَجِيْسُ فَرَاخِ  
وَتَخْرُجُ كَمَا تَنْوِيرُ

وَلَمْ يَخْرُجْ وَأَنْ أَفْأَمَّ مَوْضِعُهُ عَلَى الْعَدُوِّ  
وَكَلَّا لَوْ أَصَابَهُ مِنْ خَارِجٍ

قوله لا تعد بهديرة الشافعي فانه  
عنه الانعام مع العدة شرا مني لو فصل  
الانعام بآونة الثلاث بكل الثلاث  
عبد عبد  
كلية النبع

فلا ويبر بالثالث مع  
الأقارب مكننا ما  
في الخط وبقية و  
في الثالث مكننا  
أفد المكننا  
بيده

قوله ويعمل بالاول والثالث ويدير بالتالي  
اورد يان مخالف لما في صدر الشريعة من  
ان الرجل يعمل بالاول ويدير بالتالي  
والتالي اقول في الزيلعي وعنه واقع على  
في الثالث اقول في الزيلعي وعنه واقع على

قوله والاول لانه ابلغ في التقية ثم يدبر ثم يقبل للمباينة (والمرأة في الوقتين)  
قوله في الصيف والشتاء (مثله صيفا) يعني تدبر بالاول ابدا لئلا يتلوث فجها (والفضل  
بعده) اي بعد الحجر (اولى ان امكن بلا كشف العورة فيغسل يديه ثم يخرج المخرج بماء  
ان لم يكن صائلا) كذا في الظهيرية (ويغسله ببطن اصبع) واحد ان حصل به التقا  
(واصبعين) ان احتج الى زيادة (اوق ثلاث) ان احتج الى ان يد ويصعد الرجل  
اصبعه الوسطى على سائر الاصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل  
موضعه ثم يصعد بنصره اذ اغسل مرة ثم يصعد خصره ثم سبابته ويغسل موضعه  
حتى يطئن قلبه والمرأة تصعد بنصرها واوسطها جميعا معاً ثم تفعل كما يفعل الرجل  
لانها لو بدأت باصبع واحد كالرجل عسى يقع اصبعها فتسند فيجب عليها الغسل  
وهي لا تشعر كذا في الظهيرية (ويغسل يديه ثانياً ويجب) اي غسل المخرج (و  
بما ورة ما فوق الدرهم) من الخس (المخرج) مفعول المجاوزة (الى ان ينقى)  
متعلق بيجب (ولو بما) اي ولو كان الغسل بمقدار (فوق الثلاث) فان المعتبر هو  
الاتقاء لا العدد حتى لو حصل بواحد كفى ولو لم يحصل بثلاثة زاد عليها (يغسل  
مستنجي) (الدبر اولاً) عند الخفيفة (وعند ما ثانياً) وكذا في بعض (لانه زاد الجن  
كما ورد في الحديث وطعام الانسان لما فيه من تحمير المال المحترم شرعاً وللبهائم

قوله ان امكن بلا كشف العورة  
على سبيل من كذا الفح وكشف العورة  
علم فلا يترك لافا كذا في كذا الفح  
وغیره على كشفها لا استنجاء بعد  
فاستفا كذا البحر

قوله ان امكن بلا كشف العورة  
انما اذا لم يتجاوز خصرها لان علم  
بالوسطى فيه فافها سائر فيفغسل  
ولو الى كشف العورة

قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه

قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه

قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه

قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه  
قوله ويغسل يديه

قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء

قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء

كالحشيش لما فيه من تجسس الطاهر بلا ضرورة (وروث) لانه منجس فينا في  
التقية (واجز وخرف وفخم وشئ محترم) بين الناس كزفة الديباج ونحوها لانه  
ينا في الاحرام ومع ورود النهي عن الاشياء المذكورة (ويمين) للنهي عنه ايضا  
(الضرورة) بان تكون سيره مقطوعة او بها جراحة ولو استنجى بالاشياء المذكورة  
جان لان النهي لمعنى في غيره فلا ينافي في المشروعية في الجملة (ويكون استقبال القبلة  
في البول والغائط كذا استدبارها) لكن لا مطلقا بل (بكشف العورة) لقوله صلى  
الله تعالى عليه وسلم اذا اتيتم الغائط فغطوا قبله الله لا تستقبلوها ولا تستدبروها  
ولكن شرفوا وغربوا وفيه اشارة الى ما ذكر في الاجناس انه اذا لم يكن للحديث بلك  
لان الله لم يكن مكروها (ولو في النيان) لان الدليل لم يفرق (ويكونه) (فعلها)  
الى البول والغائط (في الماء والظل) انحط قوم يستريحون فيه (والطريق) تحت شجرة  
ثمرة) بخلاف غير ما لم يشر اليه عن الجميع في الحديث والسر ظاهر (والكلم عليها) للنهي عنه  
ايضا (والبول قائما) الا لعذر كذا في كتابنا حائية (ويجب الاستبراء بالمشي والتخيم  
او النوم) اي الاضجاع (على شقة الايسر) حتى يستقر قلبه على انقطاع العود  
كذا في الظيرية (وقيل يكفي مسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات) والصحيح ان  
طباع النياس وعاداتهم مختلفة فمن في قلبه انه صراطا هراجاز له ان يستنجى لان كل

قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء

قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء

قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء  
قوله ولو استنجى جان مع الماء



قوله وطمأنة النفس لظهور  
أنه لا يخرج من الصلاة  
والناس عند غاوتها

أما قوله وطمأنة النفس  
فإنه لا يخرج من الصلاة  
والناس عند غاوتها

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ (وَمَعَ طَهْرَةِ الْمَغْسُولِ يَتَبَيَّنُ الْيَدُ كَذَلِكَ فِي الْمَلْتَقِطِ  
 كِتَابُ الصَّلَاةِ) (شَرْطُ فَرَضِيَّتِهَا الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ) بِمَا نَقَرْنَا فِي الْأَصُولِ  
 أَنَّ مَدَامَ تَلْكَيفُ بِالْفُرُوعِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ (وَأَنْ وَجِبَ ضَرْبُ ابْنِ عَشْرٍ) أَيْ سِتَّةَ عَشْرِينَ  
 (عَلَيْهَا) أَيْ عَلَى تَرْكِهَا الْمَارُودِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ  
 بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرَيْنِ» (وَمُنْكَرُهَا) أَيْ مُنْكَسِرُ  
 الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ بِمَعْنَى مُنْكَرِ فَرَضِيَّتِهَا (كَافِرٌ) لِقَوْلِهَا بِالْأَدَلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ أَنَّهَا أَهْمَالُ  
 فِيهَا فَحْكُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ (وَتَارِكُهَا عَمَلًا مُجَانَةً) أَيْ تَكْثُلًا (فَاسِقٌ يَجْسُرُ حَتَّى يَصِلَ) لِأَنَّهُ  
 يَجْسُرُ لِحَقِّ الْعَبْدِ فَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى أَحَقُّ بِهِ (وَقِيلَ يُضْرَبُ حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ) بِمِثْلَةِ  
 فِي الزَّجْرِ (وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامٍ فَأَعْلَاهَا بِالْجَمَاعَةِ) يَعْنِي أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا صَلَّى بِجَمَاعَةٍ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ  
 عِنْدَنَا خِلَافَ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهَا مُخْصُوصَةٌ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ بخِلَافِ الصَّلَاةِ مُنْفَرَدًا وَسُأَلُ  
 الْعِبَادَاتِ لَوْجُودُهَا فِي سَائِرِ الْأُمَمِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا  
 وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا فُؤْمِنَّا» قَالَُوا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ صَلَاتُنَا الصَّلَاةُ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ  
 لِمَخْصُوصَةِ لَوْجُودِ الصَّلَاةِ تَبْدُؤِ الْجَمَاعَةِ فِي الْكُفْرِ أَيْضًا (وَلَا يَجْرِي فِيهَا إِلَّا بِأَبَةِ  
 الصَّلَاةِ) أَيْ لَا بِالنَّفْسِ كَأَصَحِّ فِي الْحُجِّ وَلَا بِالْمَالِ كَأَصَحِّ فِي الصَّوْمِ بِالْفِدْيَةِ فِي حَقِّ  
 الشَّيْخِ الْفَارِسِيِّ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجُوزُ بِإِذْنِ الشَّرْعِ وَلَمْ يُوجَدْ (وَتَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى غَيْرِ

قوله لا يركب  
الركب في الصلاة  
فإنه لا يخرج من الصلاة  
والناس عند غاوتها

قوله لا يركب  
الركب في الصلاة  
فإنه لا يخرج من الصلاة  
والناس عند غاوتها

قوله لا يركب  
الركب في الصلاة  
فإنه لا يخرج من الصلاة  
والناس عند غاوتها

قوله لا يركب  
الركب في الصلاة  
فإنه لا يخرج من الصلاة  
والناس عند غاوتها

فإذا كسبت له صلاة فلا بأس  
عنه من حيث أن الحكم المذكور لا يقتضي  
مسئلا من حيث أن الحكم المذكور لا يقتضي  
المذكور في المتن من حيث أن الحكم المذكور لا يقتضي  
من حيث أن الحكم المذكور لا يقتضي  
من حيث أن الحكم المذكور لا يقتضي  
من حيث أن الحكم المذكور لا يقتضي

مَعْدُونِ) لَوْجُودِ السَّبَبِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ (وَتَجِبُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْمَعْدُونِ كَصَبِي بَلَغَ

وَكَا فَرَأَسَهُ وَجَعَلَهُ وَمَعْنَى عَلَيْهِ أَفَاقًا وَخَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ طَهْرًا (بِأَخْرَجَهُ) لِأَنَّهُ السَّبَبُ

فِي حَقِّهِ (وَلَا تَجُوزُ قَبْلَهُ) لِامْتِنَاعِ تَقَدُّمِ السَّبَبِ عَلَى السَّبَبِ (فَوْقَ الْفَجْرِ) قَدَمُهُ لَا تَمُوتُ

أَوَّلُ الْيَوْمِ وَمَنْ قَدَّمَ الظُّهْرَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ أَوَّلُ الْوَأَحِبَاتِ (مَنْ) طُلُوعِ (الصُّبْحِ)

الثَّانِي) وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُنْتَشِرُ فِي الْأَفْقِ الْمُسَمَّى بِالصُّبْحِ الصَّادِقِ (إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ)

لَمَّا رَوَى أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِيهَا حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ اسْفَرَجَ دَاوُكَادَيْتِ

الشَّمْسُ تَطْلُعُ ثُمَّ قَالَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ لَكَ وَلَا مَتَكَ (وَقْتُ) الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِهَا

إِلَى الشَّمْسِ (إِلَى بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى إِقِمِ الصَّلَاةَ لِلَّذِي

الشَّمْسُ إِزْوَالُهَا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ وَلَا مَامَةَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ

وَقْتُ الزَّوَالِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِإِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ

وَعِنْدَهَا آخِرُ أَصْلِ الظِّلِّ مِثْلُهُ (سَوَى الْفَيْ) أَيِ فَيْ الزَّوَالِ الْفَيْ يُعْجِلُ رَجُوعَ

وَعَرَفَ ظِلَّ رَاجِعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى الْمَشْرِقِ حِينَ يَقَعُ عَلَى خَطِّ نَصْفِ النُّهَارِ وَاضَافَتْهُ إِلَى

الزَّوَالِ لِأَنَّهُ مَلَابَسَةٌ لِحُصُولِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ فَلَا يَعْدُ شَاهِدًا (وَقْتُ) الْعَمْرِ

مِنْهُ) أَيِ مِنْ بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ (إِلَى غُرُوبِهَا) أَيِ الشَّمْسِ مَا أَوَّلَهُ فَلَمَّا كُورُهَا

مِنْهُ) أَيِ مِنْ بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ (إِلَى غُرُوبِهَا) أَيِ الشَّمْسِ مَا أَوَّلَهُ فَلَمَّا كُورُهَا

قوله بأخذه المراد من الأخذ به هو  
الاستقامة لا الخسوف فبما ذكرنا أن  
الوقت الأول والآخر من الصلاة  
إذا استوي كما هو شرط لا يكون  
الوقت من غير أن يكون على أشد الوقت  
وآخره بل إضافة إلى كل الوقت من غير  
بما ذكرنا من معنى المعذور منها أنما  
أبو عبد

قوله لا تدرك أول اليوم أي أول النهار  
الشمس ثلاث منقطة على أول وقتها  
ولأن وقتها أول من صلى فيه آدم عليه  
السلم من حيث أن الصلاة من الجنة والظلم  
الذي فيها كان وقتها صلى فيها آدم  
أولاً فاستوفى من ذلك ركعة في الصلاة  
وقته

قوله وأما الثاني فلا ما كسبت عليه السلام  
في اليوم الثاني في ذلك الوقت فبعد ذلك  
لأنه من حيث أن الصلاة من الجنة والظلم  
الذي فيها كان وقتها صلى فيها آدم  
أولاً فاستوفى من ذلك ركعة في الصلاة  
وقته

قوله وعند هذا إذا صاد الظل مثله  
أفعل وهو الذي من حيث أن الصلاة من الجنة والظلم  
الذي فيها كان وقتها صلى فيها آدم  
أولاً فاستوفى من ذلك ركعة في الصلاة  
وقته

قوله وعند هذا إذا صاد الظل مثله  
أفعل وهو الذي من حيث أن الصلاة من الجنة والظلم  
الذي فيها كان وقتها صلى فيها آدم  
أولاً فاستوفى من ذلك ركعة في الصلاة  
وقته



يطلع الفجر في وقتها كمن لا يطلع الشمس  
في وقتها كمن لا يطلع الشمس في وقتها

تأخير الصلاة في وقتها كمن لا يطلع الشمس  
في وقتها كمن لا يطلع الشمس في وقتها

الفرائض حتى لا يجوز صلاة الفجر ما لم يصل الوتر عنه وعندهما يجوز أن لا ترتب بين  
الفرائض والسنن (ولا يجزئ) أي العشاء والوتر (لما قد وقها) أي من لم يجد وقت  
العشاء والوتر بان كان في بلد يطلع فيه الفجر كما تغرب الشمس وقبل أن يغيب لشفق  
لم يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت (و) وقت (الترجيح بعد العشاء إلى الفجر) قبل  
الوتر وبعده لأنها نوافل سنت بعد العشاء وهو الأصح (وقيل بين العشاء والوتر  
حتى لو صلاها قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدّها في وقتها) وقيل الليل كله (قبل  
العشاء وبعدها وقبل الوتر وبعدها لأنها قيام الليل لما فرغ عن بيان أصل أوقات  
الصلاة شرع في بيان الأوقات المستحبة فقال (ويستحب تأخير الفجر إلى ما يمكن فيه  
ترتيب أربعين آية ثم أعادته أن لم ت) بيان ظهر فساد وضوئه قال عليه الصلاة  
والسلام \* أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر (ويستحب تأخير ظهر الصيف للبرد  
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ابردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم  
(و) تأخير العشاء إلى آخر الثلث الأول) بان يكون ابتداءها قبل آخر الثلث  
وانتهائها في آخر الثلث ولوبا التحين وبه يوفق بين قول المقدوري إلى ما قبل ثلث  
الليل وقول صاحب لكثر إلى ثلث الليل (و) تأخير الوتر إلى الفجر للواو وبالاشباه  
وأن لم يتق به أو قبل النوم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* من خاف أن لا يقوم

فإن تأخيرها إلى وقتها كمن لا يطلع الشمس  
في وقتها كمن لا يطلع الشمس في وقتها

فإن تأخيرها إلى وقتها كمن لا يطلع الشمس  
في وقتها كمن لا يطلع الشمس في وقتها

فإن تأخيرها إلى وقتها كمن لا يطلع الشمس  
في وقتها كمن لا يطلع الشمس في وقتها



آخر الليل فليوترأوله ومن طبع ان يقوم اخره فليوترأخره (و) يسحب (تججيل الظهر الشتا)  
لما روى عن انس رضي الله تعالى عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي الظهر  
في الشتاء ما ندرى اما ذهب من النهار كثيرا وما بقي منه رواه احمد (و) تججيل  
المغرب لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس  
وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم (ويوم غيم تججيل العصر والعشاء) لان في  
تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تقليل الجماعة  
على اعتبار المطر والطين (ويؤخر غيرهما) يعني الفجر والظهر والمغرب لان الفجر  
والظهر لا كراهة في تأخيرهما والمغرب يخاف وقوعها في التججيل قبل الغروب  
لشدة الالتباس (لا تصح صلاة وسجدة تلاوة كانت) تلك التلاوة (في) الوقت  
(الكامل وصلاة جنازة حضرت قبل) اي قبل الاوقات التي ذكرت بقوله (حال  
الطلوع والاسواء والغروب) وهو ظرف لقوله لا تصح (العصر يومه) استثنا  
من قوله لا تصح صلاة فان اداها لا يكره وقت الغروب لانه اداها كما وجبت  
لان سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يؤد قبله فاذا اداها كما وجبت لم يكره فعلها  
فيه وانما يكره تأخيرها اليه كلقضاء لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما  
يحرم تقويته قالوا المراد المراد بسجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها

وانما كان عصر يومه لانه اذا اداها وقتها لان سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يؤد قبله فاذا اداها كما وجبت لم يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه كلقضاء لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما يحرم تقويته قالوا المراد المراد بسجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها

الذي عليه الاداء هو السبب لان  
الوقت الذي فيه كان يصلي  
الذي عليه الاداء هو السبب لان  
الوقت الذي فيه كان يصلي  
الذي عليه الاداء هو السبب لان  
الوقت الذي فيه كان يصلي

فقد ذكر في كتاب اصول الفقه انه اذا اداها  
الاداء سبب الوجوب والوقت الذي فيه كان يصلي  
الوقت الذي فيه كان يصلي

م  
الذي عليه الاداء هو السبب لان  
الوقت الذي فيه كان يصلي  
الوقت الذي فيه كان يصلي







مرتين لما روى أن بلالاً جاء إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجده نائماً فقال للصلاة خير من النوم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أحسن هذا اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه يؤدى في حال النوم والغفلة فخص بزيادة الاعلام كما خص بطويل القراءة (كذا) أى كالإذان (الاقامة) في عدة الكلمات لكن فريقيها بان الاقامة تكون (بلا وضع) لا صبحية في اذنيه (و) تكون (بجديراً) وهو الاسرع ضد الترسل (وبزيادة قد قامت الصلاة بعد فلاحها) أى بعد قوله حتى على الفلاح (مرتين) وإنما لم يقل بلا التفات في الحيعلتين لانه لو قال كذلك لفهم عدم جواره أصلاً وقد قال الامام القمى لا يحول في الاقامة الا لانس يتظرون (ويستقبل فيها) أى في الاذان والاقامة (القبلة ولا يتكلم) في ثنائهما (ويثوب) التثويب العود الى الاعلام بعد الاعلام وتثويب كل بلدة على متعارف اهلها (ويجلس بينهما) أى الاذان والاقامة (الا في المغرب) استثناء من قوله ويثوب ويجلس بينهما امسا الاول فلان التثويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيقة وقته ولما الثانى فلان التأخير مكروه فيكتفى بادنى الفصل حتراراعنه (ويأتى) المصلين بها) أى الاذان والاقامة (الفاتة) واحدة (واولى الفوات وخير فيه) أى الاذان (للباقى) من لفوات وفيه اشارة الى انه لا يخير في الاقامة بل يأتى بها في الكل

قوله ويستقبل فيها القبلة أى بها  
فان حصول المصنوع ومنه لما نقه الشئ  
فكره في الركعة والركعة وقال صاحب الجهر  
الظاهر انها ركعة تنزله وذكر صاحب الجهر  
ويستقبل من شئ الا استقبال ما اذا كان  
راى فانه لا يبين الا استقبال جلاى ما اذا  
ناشأ ذكره في الظاهر من محمد بن  
عليه السلام بمصر

قوله ويستقبل ولولا الاستقبال جاز  
لحصول المصنوع وكبره لما نقه الشئ  
كأن الهداية والظاهر انها ركعة تنزله  
عنه عليه السلام من مصر

قوله ولا يتكلم في ثنائهما ولا يتكلم في  
الاقامة وان تكلم يكلم يسير لا يكلم  
الادوية فاذنه لا يذنه بعد الاذان  
على المذونة ولا بعد الفجر وهو  
الردان نفسه ولا بعد الفجر وهو  
الصحيح كذا في الحديث وطراى يد مائة  
الفتح

قوله ويجلس بينهما قال صاحب المصنوع  
ويستقبل من شئ الا استقبال ما اذا كان  
راى فانه لا يبين الا استقبال جلاى ما اذا  
ناشأ ذكره في الظاهر من محمد بن  
عليه السلام بمصر

قوله لا يتكلم في ثنائهما ولا يتكلم في  
الاقامة وان تكلم يكلم يسير لا يكلم  
الادوية فاذنه لا يذنه بعد الاذان  
على المذونة ولا بعد الفجر وهو  
الردان نفسه ولا بعد الفجر وهو  
الصحيح كذا في الحديث وطراى يد مائة  
الفتح



(جَان) أَي الْإِذَانُ (لِلْحَدِيثِ وَالصَّبِيِّ الْمَرْهُوقِ وَالْعَبْدِ وَوَلَدِ الزَّانِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَابِيِّ)

المراد به العاقل فإنه يقرأ بغيره كما هو ظاهر الجهر ردة الجهر ع

وَكُرْهُ لِلْجُنْبِ وَصَبِيٍّ لَا يَحْقِلُ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانَ وَالْفَاسِقَ وَالْقَاعِدَ (أَيُّ مَنْ يُؤْذَنُ

قَاعِدًا إِلَّا) أَنْ يُؤْذَنَ (لِنَفْسِهِ) مُرَاعَاةً لِسُنَّةِ الْإِذَانِ وَعَدَمَ الْحَاجَةِ إِلَى الْأَعْلَامِ

(وَيُعَادُ لِغَيْرِ الْآخِرِينَ) وَهِيَ الْفَاسِقُ وَالْقَاعِدُ (كَذَا) أَيُّ كَمَا كَرِهَ إِذَانُ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورَةِ

(كَرِهَ أَقَامَتَهُمْ وَأَقَامَةَ الْحَدِيثِ لَكِنْ لَا تَعَادُ) أَقَامَتُهُمْ لِعَدَمِ شَرْعِيَّةِ تَكَرُّرِ الْأَقَامَةِ (وَيَأْتِي

بِهَا) أَيُّ الْإِذَانِ وَالْأَقَامَةِ (الْمَسَافِرُ وَالْمُصَلِّيُّ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً وَفِي بَيْتِهِ بِمَضْرُ

وَكُرْهُ لَا قَوْلَ) أَيُّ الْمَسَافِرِ (تَرْكُهَا) أَيُّ الْأَقَامَةِ (وَاللَّثَانِي) أَيُّ الْمُصَلِّيِّ فِي الْمَسْجِدِ (تَرْكُهَا)

أَيُّ الْإِذَانِ (أَيْضًا) أَيُّ كَالْأَقَامَةِ (بِخِلَافِ الثَّالِثِ) أَيُّ الْمُصَلِّيِّ فِي بَيْتِهِ بِمَضْرُوحِيَّتِ

لَا يَكْرَهُ لَهُ تَرْكُهَا قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَيَأْتِي بِهَا الْمَسَافِرُ وَالْمُصَلِّيُّ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً أَوْ فِي بَيْتِهِ

رده ١١ وفي المفهوم منه تركها ترك مجموعها أبو حنيفة

بِمَضْرُوحَةٍ تَرْكُهَا لِلْأَوَّلَيْنِ لِلثَّالِثِ وَأَنْتَ خَيْرِيَانِ الْمَفْهُومُ مِنْهُ كَرَاهَةُ تَرْكِ كُلِّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا لِلْمَسَافِرِ وَالْمُصَلِّيِّ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً وَأَمَّا تَرْكُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ وَلَمْ يَذْهَبْ

عَبَارَتُهُ هُنَا إِلَى مَا تَرَى (وَكُرْهَا) أَيُّ الْإِذَانِ وَالْأَقَامَةِ (لِلنِّسَاءِ) لِأَنَّهُمَا مِنْ سُنَنِ الْجَمَاعَةِ

الْمُسْتَحْبَةِ (أَقَامَ غَيْرُ مَنْ أَدَّى بَعْضِيَّةَ أَيْ غَيْبَةَ الْمُؤْذَنِ لَمْ يَكْرَهُ أَنْ) أَقَامَ (بِحُضُورِهِ

كَرِهَ أَنْ لَحَقَهُ بِهَا) أَيُّ بِأَقَامَتِهِ (وَحُشَّةُ السَّامِعِ) لِلْإِذَانِ وَالْأَقَامَةِ (يَقُولُ مَا

أى تأ ٥٥ وكسر السامع عتير ع

قَالَ لِلْمُؤْذَنِ إِلَّا لِحَيْعَتَيْنِ) فَاتَّ مَعْنَاهَا اسْرِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَاسْرِعُوا إِلَى مَا فِيهِ

قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها

قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها

قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها

قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها

قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها

قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها  
قوله لا يكره له تركها

في الصلاة خير من النوم شارك النوم الصلاة  
كانت الصلاة خير من النوم قد يكون مائة كما إذا  
كانت الصلاة خير من النوم قد يكون مائة كما إذا  
كانت الصلاة خير من النوم قد يكون مائة كما إذا

وبسبب الإذعان في أذن المولى العجى  
الإذاعة في البصر وعند انتشار البصر  
فانه يكون الصبح في الدنيا ولا ينفك الناس  
أو ينفك الناس في الدنيا ولا ينفك الناس  
أو ينفك الناس في الدنيا ولا ينفك الناس

نجاكم في شبه أعادته الاستهزاء (وقوله الصلاة خير من النوم) فانه أيضا كذلك بل  
يقول في الأول لا حول ولا قوة الا بالله وما شاء الله كان وفي الثاني صدقت وبررت  
ويقول عند قوله قد قامت الصلاة قامها الله وأدامها الى يوم القيمة رجل في المسجد  
يقرأ القرآن فسمع الاذان لا يترك القراءة لانه اجابه بالحضور ولو كان في منزله  
يترك القراءة ويحجب كذا في الظهيرية **باب شروط الصلاة** الشط  
ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه لم يقل لتي تتقدمها لان من قاله  
جعله صفة كاشفة لاميزة اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدي ما حتى يكون  
احترازا عنه (منها طهر ثوبه ومكانه من حيث وطهر بدنه منه ومن حدث) هذه  
العبارة احسن من عبارة الكنز والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية (عادم ثوب  
صح صلاته قائما بركوع وسجود) لان في القعود ستر العورة الغليظة وعدم اداء  
لان كان وفي القيام كسفا واذا اذ كان فيميل الى اليماماء (ويذبت قاعدا  
موميا بها) لان الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس والركوع والسجود لم يبا  
لاحق الصلاة وكيفية القعود ان يقعد ما دار جلته الى القبلة ليكون استر  
(وواجد مأكلة نجس وقل من ربه طاهر ندب صلاة فيه) لان فرض السز  
عام لا يختص بالصلاة وفضل الطهارة مختص بها (وواجد ما ربه طاهر

وهذا عند الشافعي وامامنا فيكون الاذان  
والاذاعة لهن  
اي حاسة فميتة والمرحلتان  
الذم في الغليظة وانما هو ما ذكره  
توب او يوضع احده النجس  
في هذه العادة احسن من عبارة الكنز  
والوقاية قال فيها نقل عنه في الكنز  
طهر بدن المصلي من حدث وضمت وثوبه  
ومكانه ووجه الا حسنة ان قولها  
وطهر بدنه ومكانه معطوف على البدن وظاهر  
فيختص ان يكون التقدير هكذا لا يخفى  
ومكانه من حيث وجهه وادناه ايضا الظاهر  
وانه يختص بالركوع والاقامة معنية بالركوع  
ومكانه من حيث وجهه وادناه ايضا الظاهر  
الاختصاص بغيره لا والواجبات والاداءات

قال في السنة بتقد كما يقعد في الصلاة  
واختاره صاحب العزلة في عجل به من  
البالغة ما يحصل من البهية المذكورة مع  
خلوه هذه البهية عن فعل ليس يادى وهو  
مدر عليه الى القبلة من غير ضرورة  
عبد الله

ومما يلاحظ من هذه المسائل ان من  
او ينفك الناس في الدنيا ولا ينفك الناس  
او ينفك الناس في الدنيا ولا ينفك الناس  
او ينفك الناس في الدنيا ولا ينفك الناس  
او ينفك الناس في الدنيا ولا ينفك الناس  
او ينفك الناس في الدنيا ولا ينفك الناس

مثلا  
أي كما يقوم ربيع الرأس، خلقه مقام الصلاة  
أو خلقه في الأجزاء وجوب الصلاة فيه  
عز كسرى

لا يصلي غريانا) لأن ربيع الشئ يقوم مقام كله كما في الأحرام فيجعل كأن كله طاهر  
في موضع الضرورة (بثوبيه نجس مانع) عن الصلاة بأن يكون بثوب مثلا نجس قد  
الترهين وبثوب نجس قدر ثلاثة دراهم (أقلها) أي أيها أقل نجاسة (أحب)  
للصلاة فيه (وإن بلغ) النجس (ربيع أحدهما تعين الآخر) للصلاة فيه لأن للربيع  
حكم الكل كما مر (ولو ملئ أحدهما نجسا وربيع الآخر طاهرتين الآخر) لما مر أنفا  
(وجدت) غريانه (ثوبا يستر بدنه) وربيع رأسها يجب سترها (حتى لو تركت ستر  
الرأس لم تجز صلاتها) لما عرفت أن للربيع حكم الكل فصارت تاركة ستر الرأس مع  
الامكان (ولا يجب) الستر (في أقل من ربيع الرأس) حتى لو تركت ستر الرأس جانبا  
صلاتها إذ ليس لما دون الربيع حكم الكل ولكن الستر أولى تقليلا لا لكشاف (عادم  
منzil النجس) سواء كان في بدنه أو ثوبه أو مكانه (يصلي) مع النجس (ولا  
يعين) الصلاة لأن التكليف بحسب لوسع (ومنها) أي من الشروط (ستر العورة  
وهي) أي العورة (للرجل ما تحت سترته) فالستر ليس بعورة (إلى تحت ركبته)  
فالركبة عورة (ونحوه) (الامة) أي ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من الامة  
(مع ظهرها وبطنها) فإنها في الرجل ليسا بعورة وفيها عورة ونحوها (أي الامة  
المكاتبه والمدبرة ولم الولد) في كون ظهرهن وبطنهن أيضا عورة (الجرة) أي

والله ليس بثوب نجس في غير صلاة  
والله ليس بثوب نجس في غير صلاة

أي كما يقوم ربيع الرأس، خلقه مقام الصلاة  
أو خلقه في الأجزاء وجوب الصلاة فيه  
عز كسرى

أي كما يقوم ربيع الرأس، خلقه مقام الصلاة  
أو خلقه في الأجزاء وجوب الصلاة فيه  
عز كسرى

والصحيح ان القدم غورة في الصلاة  
لا في غيرها  
ان القدم غورة في الصلاة  
ولا في غيرها  
وان اوله من اوله واوله من اوله  
فانما

وجميع اعضائها (غورة) الا وجهها وكفيها وقدميها فانها لا تجدد بدلا من جزاولة الاشياء  
بغير شعورها التاتل في الصحيح  
بيديها وفي كفيها زيادة ضرورة ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشهادة  
والمحاكمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها خصوصا للفقير  
منهن وهو معنى قوله تعالى على ما قالوا الا ما ظهر منها اي ما جرت العادة و  
الجبلة على ظهوره ويروى ان القدم غورة (يفسد الصلاة) (كشف ربيع عضو وهو  
غورة غليظة كالقيل والدبر وخفيفة كاعداها) من البطن والفخذ وعند ابى  
يوسف يفسدوها كشف نصفه ذكر العورتين اشارة الى التسوية بينهما في الحكم  
ولذا قال صاحب الهداية والعورة الغليظة على هذا الخلاف بعد ما ذكر  
الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع والنصف (وكيل من ذكره وانثينه)  
اخترازا قال بعضهم الذكر والانثيان عضو واحد (وراسها وشعرها) اي  
شعر راسها (مطلقا) اي التاتل وغيره (واذنها وتذيها المتدلي) اخترازا  
عن الناهض فانه تابع للصدر (عضو) خبر لقوله وكل (انكشفت) العورة  
وقام المصلي (على نجس مانع) من جواز الصلاة (او) قام (في صف النساء  
قدر) اداء (ركن) اي زمانا يمكن فيه اداء ركن من اركان الصلاة (فسدت)  
صلاته (عند ابى يوسف) لان المفسد وجد فيها (وعند محمد) رحمه الله

بكره مع شدة بد التام فقلت وطبيعة معناه سنة لغز  
الجبلة على ظهوره ويروى ان القدم غورة (يفسد الصلاة) (كشف ربيع عضو وهو  
غورة غليظة كالقيل والدبر وخفيفة كاعداها) من البطن والفخذ وعند ابى  
يوسف يفسدوها كشف نصفه ذكر العورتين اشارة الى التسوية بينهما في الحكم  
ولذا قال صاحب الهداية والعورة الغليظة على هذا الخلاف بعد ما ذكر  
الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع والنصف (وكيل من ذكره وانثينه)  
اخترازا قال بعضهم الذكر والانثيان عضو واحد (وراسها وشعرها) اي  
شعر راسها (مطلقا) اي التاتل وغيره (واذنها وتذيها المتدلي) اخترازا  
عن الناهض فانه تابع للصدر (عضو) خبر لقوله وكل (انكشفت) العورة  
وقام المصلي (على نجس مانع) من جواز الصلاة (او) قام (في صف النساء  
قدر) اداء (ركن) اي زمانا يمكن فيه اداء ركن من اركان الصلاة (فسدت)  
صلاته (عند ابى يوسف) لان المفسد وجد فيها (وعند محمد) رحمه الله

هكذا افعلامة النسخ ولكن لا طلبة التقيا  
فهذه المسئلة لا تاتل بل الضاد فانها تاتل  
بالفارسية بسنة ارجاى برفاسن واتى







وفي شرح الكافي المقدي والفتن على  
الامام فسر صلاة والامام اذا  
نار من المقدي لا يفسر صلاة لان  
فرض الامام على المقدي

لا يعلم المقدي ان امامه في الصلاة  
لا يعلم المقدي ان امامه في الصلاة  
لان من يعلم المقدي ان امامه في الصلاة  
لان من يعلم المقدي ان امامه في الصلاة

فيما بين الخافعة  
والفتن بين الخافعة  
والعلم والثاني بحسب الواقع  
فمن العلم بالخافعة بين الخافعة  
في الاول والثاني في الثاني لا يفسر  
المعلم يعلم ان

(او تحول رأيه) بعد الشروع بالتحرى (استدار) في الاول الى جهة الصواب  
وفي الثاني الى جهة تحول رأيه اليها (تحري كل) من المصلين (جهة) يعني ان يحل  
ام قوما في ليلة مظلمة فتحري وصلى الى جهة وتحري القوم وصلى كل واحد منهم  
الى جهة (ان لم يعلم) المقدي (مخالفة امامه ولم يتقدمه) اي المقدي  
الامام في الواقع (جان) فعل كل واحد لان قبلتهم جهات تحريمهم ولم يضرب  
المخالفة بخوف الكعبة (والا) اي وان علم انه مخالف لامامه او تقدم عليه  
في الواقع (فلا) يجوز فعله اما الاول فلانه لعقد امامه على الخطأ بخلاف  
جوف الكعبة لان الكل قبله واما الثاني فلتركه فرضا لمقام كما اذا وقع في جوف  
الكعبة والظاهر ان مراد صاحب الوقاية بقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه  
في الواقع لانهم يعلمون انهم خلفه فيعمل قوله على التساهل كاحمله صدر الشريعة  
عليه نعم في قوله لامن علم حاله تساهل لان علمه بحاله لا يفيد عدم  
الجواز بل لابد ان يعلم مخالفته للامام ولهذا اغيرت العبارة الى ما ترى  
(ومنها) اي ومن الشروط (النية) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* اما  
الاعمال بالنيات \* (وهي الابداء) وهي صفة من شأنها ترجيح احدا لمتساويين  
على الآخر (لا العلم) قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة اذا علم

بعدمه على الساهل ليس يصح  
بل حله على الساهل وصريح به الخافعة المقدي  
عليه السيات وصريح به الخافعة المقدي  
واجب عنه لانه يعلم بغيره في نفسه  
ما لا بد منه فانه يعلم بغيره في نفسه  
اشترط ان يكون خلفه جانك صلواتهم  
وليس كذلك فانهم لو افترقوا عنها  
اغترابا انهم خلفه جانك صلواتهم  
لا يجزئ سقوطه وانفرد فانهم قد

صحيح في قوله لا لمن علم اورده ان يقع  
فيهم في مخالفة كل واحد الى الآخر  
المسئلة على مخالفة الامام في نفس العلم بهم  
في علم به مخالفة الامام في نفس العلم بهم  
ذلك الخافعة في نفس العلم بهم  
ليس فيه بل هو فيها جسد العلم بهم  
يبد عليه ان الامام بان العلم بهم  
الشريعة فاطفة بان العلم بهم  
لا لمن علم حاله اي مخالفة ولو لم يكن  
ذلك تساهلا كان كونه باعنا الى  
تغير العبارة غير مسلم

كذلك في الحديث وغيرها كان اورده  
صاحبه الجواز لهذا الحديث فاني التيقن  
والدلالة لا انه خير واحسن  
الدلالة في غير السنية و  
الا سني لا لا لا في  
قال له القاصح هو  
الاجماع

والعلم انه لما ذكر العلم بالقلب لا فائدة  
ان النية انما هو عمل القلب وانما الذكر  
باللسان لا يغير لان العلم بالقلب  
شرط ان يذكره حتى يحفظ العمل  
عبد العليم

عليه وحسن ذلك كونه حسنا هو القابل  
الكافي والرباعي واخير في فنية العلم  
نوعا لا يغيره شيء والحق عليه في العلم  
نوعا لا يغيره شيء والحق عليه في العلم

اية صلوٰة يصلى قال محمد بن سلمة هذا القدر نية وكذا في الصوم والاحرام انه لا  
يكون نية لانها غير العلم الا يرى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسا فراذا علم  
الاقامة لا يصير مقيم اولونوها يصير مقيما وفي الهيد اية النية هي الارادة  
والشرط ان يعلم بقلبه اى صلاة يصلى اما الذكر باللسان فلا يعتبر به <sup>اي العلم</sup>  
ذلك لاجتماع عزيمته واعتراض عليه بان هذا انزع الى تفسير النية بالعلم وهو  
غير صحيح واجيب بان مراده ان يحرم بتخصيص الصلاة التي يدخل فيها وتمييزها  
عن فعل العادة ان كانت نفلا وعما يشاركها في خصا وصافيا وهو الفرضية  
ان كانت فرضا لان التخصيص والتمييز بدون العلم لا يتصور اقول هذا الجواب  
يقوى الاعتراض ولا يدفعه لان الجرم علم خاص بلا صواب في الجواب ان  
مراده بيان ان الاعتبار في النية التي هي الارادة عملا للقلب للارادة  
وهو ان يعلم بداهة اية صلاة يصلى وان لم يقدر على الجواب الا بتأمل  
لم تجز صلاة ولا عبرة للذكر باللسان فيبقى كل من لا اعتراض والجواب  
الغفلة عن قوله اما الذكر باللسان فلا يعتبر به <sup>اي المصلي</sup> (والتلفظ مستحب) لما  
فيه من استحضار القلب لاجتماع العزيمة (ولا يفصل بينها) اى النية  
(وبين التهمة بغير لائق الصلاة كالاكل والشرب ونحوها) اما نحو

الخط والارادة من النية من العلم  
من جهة جانب العلم فان العلم  
فلم افكار المستحق فان العلم  
وجانها كاي كاي لا يغيره  
من جهة العلم كاي كاي لا يغيره  
المعروفين بخلافها جانب النية

ان اراد من هذا العلم ان يطلع  
ليس بمسلم وانما المقاصد قوله صحيح  
ليس بمسلم وانما المقاصد قوله صحيح  
على العلم وليس بمسلم وانما المقاصد قوله صحيح

صحت ان الاستحباب هنا معار للعلم  
فيه وبين ما افاد العلم انما نزع علم  
الملائكة وحمل العلم بان على العقول  
الجامع مع الاستحباب بعهد هاهنا قال  
في الحديث ان الاستحباب هو المختار ويكره  
بلفظ الماضي ونفع الحال فنهان في  
في الاستحباب

ما فيه من استحضار القلب  
او كونه عليه ان يشارك في العلم  
منه جهرا او سريا من قوله وجب  
ذلك لا يجمع عن علمه وكونه تركه  
اللفظ مختارا المعنى فيها واهم  
اللفظ ان المراد من ذلك  
ان العلم لا يغيره شيء  
عليه حضور القلب



كل من فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة  
الا اننا امرنا بالجمعة لا سقاط الظاهر  
منه ان يكون عنده اعتقاد انها فرض الوقت  
كما هو رأي البعض ابوتس

فرض الوقت حينئذ غير الظاهر (ولو نوى فرض الوقت جانبا في الجمعة)  
للاختلاف في فرض الوقت فيها (ففيها صلاتها) اي ينوي في الجمعة صلاة  
الجمعة (والا حوطا ان يصلي بعدها الظاهر) اي بعد صلاة الجمعة قبل ستمها  
(قائلا نويت) ان اصلي (آخر ظهرا ذكرت وقته ولم اصله بعد) لان الجمعة  
التي صلاها ان لم تجز فعلية الظهر وان جازت اجزائة الاربع عن ظهر  
فأنت عليه (ثم يصلي اربعاءية السنة) لانها احسن من مطلق النية (و)  
ينوي (في الوتر صلوة) اي الوتر (لا الواجب) للاختلاف في وجوبه (و)  
ينوي (في) صلوة (الجنائزة الصلوة لله تعالى والدعاء لهذا الميت وان  
اشتبه) انه ذكر وانتي (قال نويت ان اصلي مع الامام الصلوة على من  
يصلي عليه و) ينوي (في قضاء النفل) الذي شرع فيه فافسد (قضاءه)  
اي قضاء نفل افسده (و) ينوي (في العيد صلوة) اي صلاة العيد  
(المقتدى) بالامام (ينوي صلوة) اي صلاة نفسه (و) ينوي (اقتداءه  
بالامام) اذ يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه ولو  
نواه حين وقف الامام موفق الامامة جانبا عند عامة المشايخ ولو نوى  
الاقتداء به ولم يعين الظاهر ونوى الشروع في صلاة الامام الاصح انه

قوله والاحوط ان يصلي بعد صلاة الجمعة  
منه ان يكون عنده اعتقاد انها فرض الوقت  
كما هو رأي البعض ابوتس  
الشيخ على المذهب انه عند جوازها  
تستحب ما قاله الشك والاشك في وجوبها  
ما عند قيام الشك والاشك في وجوبها  
اي الجمعة وجوب الاربع وقتها غير  
فالظاهر وجوب الاربع وقتها غير  
الشيخ على المذهب انه عند جوازها  
تستحب ما قاله الشك والاشك في وجوبها  
ما عند قيام الشك والاشك في وجوبها  
اي الجمعة وجوب الاربع وقتها غير  
فالظاهر وجوب الاربع وقتها غير

وقد لا يشبهه حيث انه لو نوى الميت الذكر  
فان انما انما وانكسره لم يجز وان لا يصح  
فحينئذ عند الموت الا اذا بان انهم ائمة  
نية الزائد ابوتس

قوله لا يعين الامام من جهة امامه  
فحينئذ عند الموت الا اذا بان انهم ائمة  
نية الزائد ابوتس  
قوله لا يعين الامام من جهة امامه  
فحينئذ عند الموت الا اذا بان انهم ائمة  
نية الزائد ابوتس

قوله لا يعين الامام من جهة امامه  
فحينئذ عند الموت الا اذا بان انهم ائمة  
نية الزائد ابوتس  
قوله لا يعين الامام من جهة امامه  
فحينئذ عند الموت الا اذا بان انهم ائمة  
نية الزائد ابوتس



والأفضل لا يقتل بالوجه كان لا  
يكون كونه في صلاة نفسه لا  
المشاركة وفي غير صلاة  
فقد المصلي في الصلاة  
الامتثال على الصلح  
بالمعنى

قوله ويسألان الأفضل  
على من الإمام وأما على غيره  
فالأفضل أن يكبر مع الإمام  
أو أن يكبر بمفرده في الصلاة  
من كل وجه من كل وجه  
والأفضل أن يكبر مع الإمام  
أو أن يكبر بمفرده في الصلاة  
من كل وجه من كل وجه

يجزئه وينصرف إلى صلاة الإمام والأفضل للمقتدى أن يقول اقتديت بمن هو  
أمامي أو بهذا الإمام قال الزبلي والأفضل أن ينوي الاقتداء بعد تكبير الإمام  
ليكون مقتدياً بالمصلي أقول فيه بحث لأن الأفضل إذا كان أن ينوي الاقتداء  
بعد تكبير الإمام لزم أن يكون الأفضل تكبيراً لمقتدى بعد تكبير الإمام لأن  
التكبير إما مقارن بالنية أو متأخر عنه وسيأتي أن الأفضل أن يكبر المقوم  
مع الإمام (و) ينوي (الإمام صلوة فقط) لا إمامة المقتدى (إذا لم الرجال  
واختلف في النساء إذا لم تقدر محاذية) وأما إذا اقتدت محاذية لرجل فلا يصح  
اقتداؤها إلا أن ينوي الإمام إمامتها وسيأتي لهذا زيادة تحقيق

في مسألة المحاذاة أن شاء الله تعالى **بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ** (لها)  
فلا يرض منها (التجيم) التعريم جعل الشيء محرماً والهاء لتحقيق الاسمية و  
وخصت التكبير الأولى بها لأنها تحرم الأشياء المباحة قبل الشروع بخلاف  
سائر التكبيرات (وهي التكبير) أي الوصف بالكبرياء بقوله الله أكبر (الحذف  
وهو أن لا يأتي بالمد في همة الله ولا في باء أكبر) بعد رفع يديه (هو الأصح  
لأن في فعله نفى لكبرياء عن غير الله تعالى والنفي مقدم (حذاء أذنيه) أي  
يرفع حتى يحاذي بأبهاميه شحقي أذنيه كذا في الهداية وقال قاضيان

قوله في الصلاة أي قائماً فلو قاعداً  
أو عسراً أو غير ذلك من الأوضاع  
والأفضل أن لا يصح ولو درج  
الأمام أن لا يقرأ فاتحة الكتاب  
ولكن التنية كما في الأهم

القصص جعل الشيء حراماً والهاء  
لخفض الاسمية وقصص التكبير  
الأولى لأنها تحرم الأشياء  
المباحة قبل الشروع كما أن الشك  
يبيح تخليلاً لا به جعل الأشياء  
الحرة في الصلاة الخ

قوله بعد رفع يديه كذا  
في الهداية وهو قول أكثر  
مؤلفي الفتاوى والأصح  
والأفضل أن لا يصح ولو درج  
الأمام أن لا يقرأ فاتحة الكتاب  
ولكن التنية كما في الأهم

بسم الله الرحمن الرحيم  
والأفضل أن لا يصح ولو درج  
الأمام أن لا يقرأ فاتحة الكتاب  
ولكن التنية كما في الأهم

قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي

قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي

قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي

قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي

وَمُسَّرَّ طَرَفِي أَمَّا مَنِيهِ شَحَقًا أَذْنِيهِ (و) بَعْدَ رَقْعِ (الْبَرَاءَةِ يَدَيْهَا جَذَاءُ مَنْكِيئِهَا)  
هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ اسْتَرْهَبَهَا وَعَلَى هَذَا تَكْبِيرَاتُ الْقَنُوتِ وَالْأَعْيَادِ وَالْجَنَازَةِ (و)  
الْأَصَابِعُ بِجَالِهَا (أَيْ غَيْرُ مُفْرَجَةٍ وَلَا مَضْمُومَةٍ بَلْ مَنْشُورَةٌ (وَجَارَتْ) التَّحْنِيطُ  
(بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ) نَحْوُ اللَّهِ أَجَلٌ وَأَعْظَمُ وَالرَّحْمَنُ أَكْبَرُ (وَبِالسَّبِيحِ) نَحْوُ  
سُبْحَانَ اللَّهِ (وَالْتَهْلِيلِ) نَحْوُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَبِالْفَارِسِيَّةِ) نَحْوُ خُذْ أَيْ بَرَزْ  
كَسْتُ كَالْوَقْرَاءِ أَوْ ذَبَحَ وَسَمَّى بِهَا (لَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الدَّعَاءِ) نَحْوُ رَبِّ اغْفِرْ لِي  
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ تَبْدَلَ بِذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى عِجْزِ التَّعْظِيمِ وَلَا يَشْتَرِبُ  
بِالدَّعَاءِ (وَجَهْرِيَّةِ) أَيْ بِالتَّكْبِيرِ (الْإِمَامُ وَكَبِيرُ مَعَهُ الْمُؤْتَمُّ سَرًّا) الْأَفْضَلُ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يُكَبِّرَ الْمُقَدِّمُ مَعَ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الصَّلَاةِ  
وَحَقِيقَةُ الْمَشَارَكَةِ فِي الْمَقَارَنَةِ وَعِنْدَهَا الْأَفْضَلُ أَنْ يُكَبِّرَ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ  
لِلْإِمَامِ وَفِي التَّسْلِيمِ عَنْهُ رَوَايَتَانِ كَذَاتِي الْكَافِي وَلَوْ قَالَ الْمُؤْتَمُّ اللَّهُ أَكْبَرُ  
قَبْلَ قَوْلِ الْإِمَامِ ذَلِكَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ عِنْدَهُمْ وَاجْتَمَعُوا  
عَلَى أَنَّهُ لَوْ فَرَّغَ مَنْ قَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ لَا يَكُونُ شَارِعًا كَذَاتِي  
الْحَانِيَّةِ وَهِيَ (أَيِ التَّحْنِيطِ) (شَرْطًا) عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رُكْنٌ وَفَائِدَةٌ  
الْخِلَافُ تَضَهَّرَ فِي جَوَانِ بِنَاءِ النُّقْلِ عَلَى تَحْنِيطِ الْفَرْضِ حَتَّى لَوْ صَلَّى الظَّهْرُ

قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي

قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي  
قوله وبعثت في الدنيا رسولا من قبلي

يَصِحَّ أَنْ يَقُومَ إِلَى النَّفْلِ بِإِخْرَامٍ جَدِيدٍ وَعِنْدَهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِخْرَامٍ جَدِيدٍ وَوَجْهَهُ  
الْبِنَاءُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ شَرْطًا كَانَ مُؤَدِّيَا النَّفْلِ بِشَرْطٍ آدَى بِهِ الْفَرَضُ وَهُوَ جَائِزٌ  
كَالْوُضْءِ لِلْفَرَضِ وَآدَى بِهِ النَّفْلُ وَإِذَا كَانَتْ رُكْنًا كَانَ مُؤَدِّيَا النَّفْلِ بِرُكْنِ الْفَرَضِ  
وَذَا لَا يَجُوزُ (وَالْمَذْكُورَاتُ سُنَنٌ) يَعْنِي رَفَعَ الْيَدَيْنِ لِلتَّحِيْمَةِ وَنَشْرَاصَا بَعَهُ  
وَجْهًا لَا مَامَ بِالتَّكْبِيرِ (وَمِنْهَا) أَيِ الْفَرَائِضِ (الْقِيَامُ فِي الْفَرَضِ) يَعْنِي أَنَّ فَرْصَةَ  
الْقِيَامِ مَحْضُوصَةٌ بِالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ وَلَا يَكُونُ فَرْصًا فِي النَّفْلِ حَتَّى جَانِذَاؤُهُ  
بِدُونِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ (وَفِيهِ يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ) وَعِنْدَ  
الشَّافِعِيِّ يَضَعُ عَلَى صَدْرِهِ وَصَفَةُ الْوَضْعِ أَنْ يَضَعَ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيَمْنَى عَلَى ظَاهِرِ  
كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيُحَلِّقُ بِالْخَنْصَرِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرَّسْغِ (وَيُرْسِلُ يَدَيْهِ فِي قَوْمَةٍ  
الرَّكُوعِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مُسْنُونٌ فِيهِ  
الْوَضْعُ وَكُلَّ قِيَامٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فِيهِ الْأَرْسَالُ (وَيُتَنَى) أَيِ يَقْرَأُ سُبحَانَكَ  
اللَّهُمَّ الْأَقُولَهُ وَحَلَّ تَنَاوُكُ فَلَا يُؤْتَى بِهِ فِي الْفَرَائِضِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَشَاهِيرِ  
(سَرَّانًا أَوْ انْفِرَادًا أَوْ قَتْدَى لِسَرٍّ أَوْ مُجَاهِرًا قَبْلَ الْجَهْرِ) حَتَّى إِذَا اقْتَدَى حِينَ  
يَجْمُرُ لَا يُتَنَى (وَلَا يُوجَّهُ) أَيِ لَا يَضُمُّ إِلَى الشَّاءِ قَوْلُهُ أَنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ  
خِلَافَ مَا لَبَّى يُوسُفُ فَإِنَّ عِنْدَهُ إِذَا فَرَعَ مِنَ التَّكْبِيرِ يَقُولُ أَنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي

سَرَّانًا أَوْ انْفِرَادًا أَوْ قَتْدَى لِسَرٍّ أَوْ مُجَاهِرًا قَبْلَ الْجَهْرِ  
وَمِنْهَا أَيِ الْفَرَائِضِ وَالْقِيَامُ فِي الْفَرَضِ يَعْنِي أَنَّ فَرْصَةَ  
الْقِيَامِ مَحْضُوصَةٌ بِالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ وَلَا يَكُونُ فَرْصًا فِي النَّفْلِ حَتَّى جَانِذَاؤُهُ  
بِدُونِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ (وَفِيهِ يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ) وَعِنْدَ  
الشَّافِعِيِّ يَضَعُ عَلَى صَدْرِهِ وَصَفَةُ الْوَضْعِ أَنْ يَضَعَ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيَمْنَى عَلَى ظَاهِرِ  
كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيُحَلِّقُ بِالْخَنْصَرِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرَّسْغِ (وَيُرْسِلُ يَدَيْهِ فِي قَوْمَةٍ  
الرَّكُوعِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مُسْنُونٌ فِيهِ  
الْوَضْعُ وَكُلَّ قِيَامٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فِيهِ الْأَرْسَالُ (وَيُتَنَى) أَيِ يَقْرَأُ سُبحَانَكَ  
اللَّهُمَّ الْأَقُولَهُ وَحَلَّ تَنَاوُكُ فَلَا يُؤْتَى بِهِ فِي الْفَرَائِضِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَشَاهِيرِ  
(سَرَّانًا أَوْ انْفِرَادًا أَوْ قَتْدَى لِسَرٍّ أَوْ مُجَاهِرًا قَبْلَ الْجَهْرِ) حَتَّى إِذَا اقْتَدَى حِينَ  
يَجْمُرُ لَا يُتَنَى (وَلَا يُوجَّهُ) أَيِ لَا يَضُمُّ إِلَى الشَّاءِ قَوْلُهُ أَنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ  
خِلَافَ مَا لَبَّى يُوسُفُ فَإِنَّ عِنْدَهُ إِذَا فَرَعَ مِنَ التَّكْبِيرِ يَقُولُ أَنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي

وَلَوْ أَنَّ الْمَرْءَ وَالْمَرْءَةَ الْكَافِرَيْنِ عَلَى الْكُفْرِ  
خَلَّيَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْوَضْعِ كَمَا يَضَعُ فِي  
التَّكْبِيرِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَضَعُ فِي الْوَضْعِ

كَأَنَّهُ مِنْ التَّكْبِيرِ لَا أَرَادَ أَنْ يَضَعُ فِي الْوَضْعِ  
كَأَنَّهُ مِنْ التَّكْبِيرِ لَا أَرَادَ أَنْ يَضَعُ فِي الْوَضْعِ  
كَأَنَّهُ مِنْ التَّكْبِيرِ لَا أَرَادَ أَنْ يَضَعُ فِي الْوَضْعِ  
كَأَنَّهُ مِنْ التَّكْبِيرِ لَا أَرَادَ أَنْ يَضَعُ فِي الْوَضْعِ

صَحَّحَ عَلَيْهِ فَوْقَهُ الرَّكُوعُ فَإِنَّ فِيهِ ذِكْرًا  
مُسْنُونًا وَهُوَ التَّحِيْمُ وَالْعِيدُ وَاللَّامُ  
الْوَضْعُ وَهُوَ الْوَضْعُ بِالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ  
فَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مُسْنُونٌ فِيهِ  
الْوَضْعُ وَكُلَّ قِيَامٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فِيهِ الْأَرْسَالُ (وَيُتَنَى) أَيِ يَقْرَأُ سُبحَانَكَ  
اللَّهُمَّ الْأَقُولَهُ وَحَلَّ تَنَاوُكُ فَلَا يُؤْتَى بِهِ فِي الْفَرَائِضِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَشَاهِيرِ  
(سَرَّانًا أَوْ انْفِرَادًا أَوْ قَتْدَى لِسَرٍّ أَوْ مُجَاهِرًا قَبْلَ الْجَهْرِ) حَتَّى إِذَا اقْتَدَى حِينَ  
يَجْمُرُ لَا يُتَنَى (وَلَا يُوجَّهُ) أَيِ لَا يَضُمُّ إِلَى الشَّاءِ قَوْلُهُ أَنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ  
خِلَافَ مَا لَبَّى يُوسُفُ فَإِنَّ عِنْدَهُ إِذَا فَرَعَ مِنَ التَّكْبِيرِ يَقُولُ أَنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي

أَوْ دَرَانُ مَوْجِبُ الْفَتْمِ  
إِلَى الشَّاءِ نَافِعٌ عَنْ الْفَتْمِ  
إِلَى الشَّاءِ وَمَوْجِبُ الْفَتْمِ  
إِلَى الشَّاءِ وَمَوْجِبُ الْفَتْمِ  
إِلَى الشَّاءِ وَمَوْجِبُ الْفَتْمِ

انزل بينهم منه انه لو لم يكن حال اقتداره فيما  
انما في قضاء ما سبق به ويصح به فيما  
اذا اقتداره من الجهر فكله ينبغي انشاؤه  
من هذا العلم

انزل بينهم منه انه لو لم يكن حال اقتداره فيما  
انما في قضاء ما سبق به ويصح به فيما  
اذا اقتداره من الجهر فكله ينبغي انشاؤه  
من هذا العلم

لِلَّذِي اه وَعِنْدَهَا لَوْ قَالَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لَا حُضَارَ الْقَلْبِ فَمَوْحَسَن (وَيَتَعَوَّذُ سِرًّا  
لِلْقِرَاءَةِ لَا لِلتَّنَاءِ فَيَتَعَوَّذُ الْمَسْبُوقُ) فِي قَضَاءِ مَا سَبَقَ (لَا الْمُؤْتَمُّ) لِأَنَّ الْمَسْبُوقَ  
يَقْرَأُ وَلَا يَتَنَبَّهُ لَأَنَّهُ أَتَى حَالَ اقْتِدَارِهِ فَيَتَعَوَّذُ وَالْمُؤْتَمُّ يَتَنَبَّهُ وَلَا يَقْرَأُ فَلَا يَتَعَوَّذُ  
(وَيُؤَخِّرُهُ) أَيِ التَّعَوُّذِ (عَنْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ) لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّنَاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
التَّعَوُّذُ مُتَّصِلًا بِالْقِرَاءَةِ لَا بِالتَّنَاءِ (وَهِيَ) أَيِ الْمَذْكُورَاتِ (أَيْضًا سُنَنٌ) يَعْنِي  
وَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى الْيَسَارِ وَالْأَرْسَالَ فِي قِيَمَةِ الرُّكُوعِ وَيَبْنِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ  
وَالْتَّنَاءَ وَالتَّعَوُّذَ (وَمِنْهَا) أَيِ الْفَرَائِضِ (الْقِرَاءَةُ فَرْضُهَا آيَةٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَاقْرَأْ  
مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَا دُونَهَا خَارِجٌ بِالْإِجْمَاعِ وَعِنْدَهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ قَصَارًا وَ  
آيَةٌ طَوِيلَةٌ (وَالْمَكِيفِي بِهَا مَسْنِيٌّ) لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَضَمَّ سُورَةٍ أَوْ قِطْعًا  
إِلَيْهَا وَاجِبٌ وَفِيهِ تَرْكُهُ (وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيَسْمِي) أَيِ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
(سِرًّا فِيهَا فَقَطْ) أَيِ لَا يَسْمِي فِي سُورَةٍ بَعْدَهَا (وَيُؤْمِنُ) أَيِ يَقُولُ آمِينَ (بَعْدَهَا  
أَيِ الْفَاتِحَةِ) (سِرًّا) سَوَاءٌ كَانَ أَمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُفْرَدًا (وَيُضْمَرُهَا) أَيِ الْفَاتِحَةُ  
(سُورَةٌ أَوْ ثَلَاثُ آيَاتٍ) مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ (وَمَا سِوَى الْفَاتِحَةِ وَالضَّمُّ سُنَّةٌ)  
فَيَكُونُ التَّسْمِيَةُ سُنَّةً يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي  
حَنِيفَةَ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ يَسْمِي وَلَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ لَا يُعِيدُهَا لِأَنَّهُ اشْرَعَتْ لِفَتْحِ الصَّلَاةِ

سبح عليها ويحكمه رافع عند الأكر  
ان هذا السقوط إنما هو بضرورة وقد  
ادعى ابن مالك كونه أصلياً  
أجوب

والقانع في أكثر الكتب ذكر التسمية  
التعوذ ولينها اعترض به لعل من  
التي خبرتونا من الطرقات أو كونها جزءاً  
من الفاتحة وذكر الإلهاء الصواب بقدم التسمية  
على الفاتحة كما لا يخفى عنهم إلهام خلافت  
على الترتيب أبو الحسن

وصح في النسخة والجمعي بأنه لا يسمي  
بهي الفاتحة والسورة المفردة سراً  
أوجبه كان مسناً عند أبي حنيفة وقيل  
أخلف ابن أبي عمير وتبينه إجماعاً لشيخه  
الاختلاف في كونها آية من كل سورة  
رد المحتار

قراءة البسملة بين الفاتحة  
والسورة حسن

وكانت من بعض  
الزاهدات وروى عن  
عند الأكر وكذا ما رواه  
في باب سجود التوبة وكذا ما رواه  
وأما في كل ركعة من ركعة التسمية  
في البحر بما لا يتجمله المقام  
أجوب

كالنَّعُودِ وَالنَّشَاءِ (وَهُمَا) أَيِ الْفَاتِحَةِ وَالضَّمِّ (وَأَجْبَان) قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لَيْسَتْ  
بِرُكْنٍ عِنْدَنَا وَكَذَا ضَمُّ السُّورَةِ إِلَيْهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي الْفَاتِحَةِ وَلَمَّا لَكَ  
فِيهَا إِلَيْهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ \* لِاصْلَاةِ الْإِبْرَاهِيمَ الْكِتَابِ  
وَسُورَةٍ مَعَهَا وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ \* لِاصْلَاةِ الْإِبْرَاهِيمَ  
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ \* كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَاعْتَرَضَ لِأَيَّامِ السُّرُوحِ عَلَى قَوْلِهِ وَلَمَّا لَكَ  
فِيهَا بَابَانِ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ إِنَّ ضَمَّ السُّورَةِ رُكْنٌ وَخَطَّ أَصْحَابُ الْهِدَايَةِ فِيهِ  
وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى \* فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ \* وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِخَيْرٍ الْوَاحِدِ  
لَمْ تَجْزِ لَكُنَّ يَوْجِبُ الْعَمَلَ فَقَلْنَا بِوُجُوبِهَا لَكِنَّا الْفَاتِحَةَ أَوْجِبُ حَتَّى يُؤْمَرَ  
بِالْعَادَةِ بِتَرْكِهَا دُونَ السُّورَةِ وَثَلَاثُ آيَاتٍ تَقُومُ مَقَامَ السُّورَةِ فِي الْأَعْيَانِ  
فَكَذَا هُنَا وَكَذَا الْآيَةُ الطَّوِيلَةُ (وَسُنَّتُهَا) أَيِ سُنَّةِ الْقِرَاءَةِ (فِي السَّفَرِ)  
عَجَلَةُ الْفَاتِحَةِ وَأَيِ سُورَةٍ شَاءَ وَامْنَةً نَحْوُ الْبُرُوجِ وَاسْتَقْتَتْ وَفِي الْحَضَرِ  
اسْتَحْسِنَ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ طَوَالَ الْمَفْصَلِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْ سَاطِطُهُ وَالْمَغْرِبِ  
وَقَصَارُهُ وَفِي الضَّرُورَةِ بِقَدَرِ الْحَالِ (مِنْ الْحُجَرَاتِ طَوَالَ إِلَى الْبُرُوجِ وَمِنْهَا  
أَوْ سَاطِطُهَا إِلَى لَمْ يَكُنْ وَمِنْهَا وَقَصَارُهَا إِلَى آخِرَةٍ (وَمِنْهَا) أَيِ الْفَرَائِضِ (وَالرُّكُوعِ يَكُونُ  
لَهُ خَافِضًا) أَيِ مُخَطَّطًا لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَكْبُرُ عِنْدَ كُلِّ خَفِضٍ

وَلَنَا أَيْضًا أَنْ نَقُولَ  
مِنْ الْأَعْيَانِ وَالْأَوَّلُ مِنَ الشُّهُورَةِ  
وَمِنْهَا لَا يَبْهَتُ الرُّكْنِيَّةُ أَبُو ب.

أَيُّ لَكُنْ خَيْرٌ لِلصَّلَاةِ الْعَمَلِ فَقَلْنَا  
بِوُجُوبِ الْفَاتِحَةِ وَمِنْ السُّورَةِ مَعَهَا  
فَارْتَبَاهَا إِذَا كُنْتَ وَبِهِمْ مِنْ السُّورَةِ إِذَا كُنْتَ  
كَذَا غَايَةُ الْبَيَانِ مِنْ قِيَادَةِ

هَمَّ أَنْ تَرْتَبِيهِ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ طَائِلُهَا  
بِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَرَاهَةً عَزَمَ  
مُوجِبَةً لِلْعَادَةِ نَعْمَ أَيْ فِي ذَلِكَ الْفَاتِحَةُ  
أَبُو ب.

بَعْدَ الْبَيَانِ لِمَنْ يَنْصَحُ قَوْلُهُ أَوَّلُكَ لِيَنْ رَدَّ  
الْأَمْلِيَّةَ عَنْ وَلَا لِيَةِ الْفَاتِحَةِ التَّائِيَةِ  
إِلَيْهِ فَيَنْصَحُ بِهَا عِنْدَ الْفَتْحِ  
فِيهَا مِنْ التَّكْبِيلِ فَافْهَمْ أَبُو ب.

بِالْفَتْحِ لِيَكُنْ أَيْ وَفِي الْأَمْرِ وَبِحَسَبِ أَنْ  
يَكُونَ أَمْنَةً وَحَلَّةً خَالِلَةً مِنْ فَاعِلٍ  
السَّفَرِ أَيْ سُنَّتُهَا فِي سَفَرِهِ حَالُ كَوْنِهِ  
عَامِلًا وَأَمَّا رَدُّهَا

وَلَا يَكُونُ وَصَلَ الْقِرَاءَةِ  
بِكَبَرِهِ وَلَوْ فِي حَرْفٍ الْخُرُوجِ  
أَوْ كَلِمَةٍ فَانْهَ مَا الْخُرُوجِ  
لَا يَأْتِي بِعِنْدِ الْخُرُوجِ  
كَذَا الْمَشْيُ فَادْفَعْ أَبُو ب.



ملصقا كعبه وناصبا ساقيه وثقلها  
خلف التوسلين كما يفعلها العامة مكرهه  
مهم واجب

قَالَ فِي النُّهْمِ مَنْ وَجَدَ مِنْهُنَّ الشَّيْخَيْنِ  
أَنَّهُمَا كَانَ الرَّكُوعُ نَاصِبًا وَثَقُلًا  
وَلَمْ يَكُنْ يُجْعَلُ مَنَابِلُهُ الْعِظْمَةَ تَقْدِيمًا  
أَنَّهُ يُجْعَلُ مَنَابِلُهُ الْعِظْمَةَ تَقْدِيمًا  
أَبُو سَعِيدٍ

وَرَفَعَ (وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفَرِّجًا أَصَابِعَهُ) لَا يَنْدُبُ التَّفْرِيجَ إِلَّا فِي  
هَذِهِ الْحَالَةِ (بِاسِطًا ظَهْرَهُ) حَتَّى لَوْ صَبَّ الْمَاءُ عَلَى ظَهْرِهِ لَا اسْتَقَرَّ (لَا رَافِعًا رَأْسَهُ  
وَلَا مُنْكِسًا وَيُطْمِئِنُّ فِيهِ) أَيْ الرَّكُوعُ (مُسَبِّحًا) أَيْ قَائِلًا سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ  
ثَلَاثَ مَرَاتٍ (ثَلَاثًا هِيَ أَذْنَاهُ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ \* مِنْ قَالَ فِي  
رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا تَأْتِيهِ رُكُوعُهُ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ وَمِنْ قَالَ فِي سُجُودِهِ  
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا تَأْتِيهِ سُجُودُهُ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ وَكَرِهَ أَنْ يُقْصَرَ مِنْهَا  
وَلَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ الْمُقَدِّمُ ثَلَاثًا أَتَمَّهَا فِي رِوَايَةٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ  
يُتَأَنَّبُهُ وَكُلَّمَا زَادَ فِيهِ فَضْلٌ لِلْمَنْفَرْدِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْحُتْمَ عَلَى وَتَرٍ وَاقِعًا الْإِمَامُ فَلَا  
يَزِيدُ عَلَى وَجْهِهِ يُمَلِّ الْقَوْمَ بِهِ (ثُمَّ يَسْمِعُ) أَيْ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِ (رَافِعًا  
رَأْسَهُ) مَنْ الرَّكُوعُ (وَالْإِمَامُ يَكْتَفِي بِهِ) أَيْ بِالسَّمْعِ (وَالْمُقَدِّمُ) يَكْتَفِي  
(بِالتَّحْمِيدِ) يَعْنِي رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لَمْ يَكُنْ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
\* قَالَ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ \* رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ  
وَمُسْلِمٌ قَسَمَ بَيْنَهُمَا وَالْقِسْمَةُ ثِنْتَانِ فِي الشَّرْكَهَ وَفِي الْحَيْطِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ  
أَفْضَلُ لَزِيَادَةِ الثَّنَاءِ (وَالْمَنْفَرْدُ قِيلَ كَالْمُقَدِّمِ) يَعْنِي يَكْتَفِي بِالتَّحْمِيدِ قَالَ  
الزَّيْلَعِيُّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَائِخِ وَفِي الْمَبْسُوطِ هُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ السَّمْعَ حَثٌّ لِمَنْ

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُتَأَنَّبُهُ  
لَا يَأْتِيهِ بِدَلِيلِهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ الشَّيْخَيْنِ  
وَالْجَنَّةُ كَذَلِكَ الْجَنَّةُ فَاضْجَانٌ وَتَرْجِيحٌ  
فَلَوْ طَالَ الرَّكُوعُ وَالْأَذْنُ لَا يَكُنْ  
أَعْرَضَ بِكَ تَحْتَهُ وَالْأَذْنُ لَا يَكُنْ  
الْقُرْبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ أَثَرًا فَكَرِهَ  
نَادَرَ وَشَمَّى الْإِمَامُ رَأْسَهُ فِي رُكُوعِهِ  
وَقَالَهُ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ فِي رُكُوعِهِ  
أَوْ سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ الْمُقَدِّمُ ثَلَاثًا  
وَجِبَتْ مَنَابِلُهُ الْعِظْمَةَ تَقْدِيمًا  
سَلَامَةً وَأَوْفَقًا لَهُ تَأْنِيَةً قَبْلَ الْقَامِ  
الشَّيْخَيْنِ فَلَا يَأْتِيهِ بِدَلِيلِهِ لَوْ جَوَّهَ  
لَمْ يَكُنْ لَزِيَادَةِ الثَّنَاءِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْعَ  
تَأْنِيَةً لَزِيَادَةِ الثَّنَاءِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْعَ  
فَانَالُونَ

قَوْلُهُ وَفِي الْمَبْسُوطِ الْأَصَحُّ  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَائِخِ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَفِي  
الْمَنْفَرْدِ هُوَ الصَّحِيحُ وَظَاهِرُ رِوَايَةِ  
كَلَامِ الْخَالِيَّةِ أَبِي ب. ب.

على المعتمد  
الذي هو الراجح  
في هذا الباب

وهو الذي هو  
الراجح في هذا  
الباب

وهو الذي هو  
الراجح في هذا  
الباب

وهو الذي هو  
الراجح في هذا  
الباب

وهو الذي هو  
الراجح في هذا  
الباب

وهو الذي هو  
الراجح في هذا  
الباب

وهو الذي هو  
الراجح في هذا  
الباب

وهو الذي هو  
الراجح في هذا  
الباب

مَعَهُ عَلَى التَّحْمِيدِ وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ لِحَتِّهِ عَلَيْهِ (وَقِيلَ) الْمَفْرَدُ (يَجْمَعُهَا) أَيْ  
 التَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ وَهُوَ رَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ  
 هُوَ الصَّحِيحُ (وَيَقُومُ مُسْتَوِيًّا) بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ (وَمَا سَوَى الْأَطْمِينَانِ) وَهُوَ  
 تَسْكِينُ الْجَوَارِحِ فِي الرُّكُوعِ حَتَّى يَطْمِئَنَّ مَفَاصِلُهُ وَمَا سَوَاهُ تَكْبِيرُ الرُّكُوعِ وَتَفْرِيجُ  
 الْأَصَابِعِ وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّسْمِيعُ وَالْقِيَامُ مُسْتَوِيًّا (سُنَنٌ وَهُوَ) أَيْ  
 الْأَطْمِينَانِ فِي الرُّكُوعِ الَّذِي هُوَ مِنْ تَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ (وَلَجِبَ) لِأَنَّهُ شَرْعٌ  
 لِتَكْمِيلِ رُكْنٍ مَقْصُودٍ بِخِلَافِ الْقِيُومَةِ بَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ  
 فَإِنَّ الْأَطْمِينَانَ فِيهِ بَاسَنَةٌ لِأَنَّهُمَا شَرَعْتَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الرُّكُوعَيْنِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ  
 مُجْمَلَ الْفَرْضِ وَاجِبٌ وَمُجْمَلُ الْوَاجِبِ سُنَّةٌ (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ الْفَرَائِضِ السُّجُودُ  
 يُكْبَرُ لَهُ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْبُرُ عِنْدَ خَفْضِ وَرَفْعِ الْأَعْيُنِ  
 عِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ (وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ) عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَقُلْ وَأَضْعَا كَمَا  
 قَالَ فِي الرُّكُوعِ خَافِضًا لِأَنَّ التَّكْبِيرَ يُقَارَنُ الْخَفْضَ هُنَا وَلَا يُقَارَنُ الْوَضْعَ  
 هُنَا (ثُمَّ) يَضَعُ يَدَيْهِ (مُعْتَمِدًا عَلَى رَأْسِهِ) لِأَنَّهُ لَا يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ تَعَالَى عَنْهُ  
 سَجْدًا وَتَبَا عَلَى رَأْسِهِ وَرَفَعَ مَا بَيْنَ وَرُكْبَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا كَانَ يَسْجُدُ رَسُولُ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ وَيَدَيْهِ حَذَاهُ أَيْ لَمَّا قَالَ وَأَنْتَ

فيه إشارة إلى كونه بعد  
الركوع قال في الإيضاح  
هو الركعة الثانية والركعة الأولى  
والركعة الثالثة والركعة الرابعة

من قبل غلظتها بناءً على ما  
يظهر من قوله في الركعة الأولى  
بطلان القوة فيما بين السجدة  
بل الجلسة الأولى بخلافه

الظاهر أن بعض المحققين قالوا  
بالركعة مطلقاً للركعة الأولى  
والركعة الثانية والركعة الثالثة  
والركعة الرابعة والركعة الخامسة

فقالوا أن ركعتي الفجر  
الركعة الأولى والركعة الثانية  
والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
والركعة الخامسة والركعة السادسة

فقالوا أن ركعتي الفجر  
الركعة الأولى والركعة الثانية  
والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
والركعة الخامسة والركعة السادسة

فقالوا أن ركعتي الفجر  
الركعة الأولى والركعة الثانية  
والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
والركعة الخامسة والركعة السادسة

فقالوا أن ركعتي الفجر  
الركعة الأولى والركعة الثانية  
والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
والركعة الخامسة والركعة السادسة

فقالوا أن ركعتي الفجر  
الركعة الأولى والركعة الثانية  
والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
والركعة الخامسة والركعة السادسة

فقالوا أن ركعتي الفجر  
الركعة الأولى والركعة الثانية  
والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
والركعة الخامسة والركعة السادسة

لم يزل دمه مخصصا للأنف وبل هذا يكون  
راوى بهذا الحديث معلوما ومعلوم  
أو يكون مضمونا متعلما من كون مضمون  
الحديث الثاني من بابا للشافعى كما فى  
الابحاح يفتن من التأويل  
أبو عبد

منعنى يؤله من بابا لا ولا يبرأه  
هذا الحديث الاطلاق وان كان للملحق  
لكنه غالى في تفسير الزبلى بالزعام وهو  
الوافق للأصل  
أبو عبد

بغير وضع اصابع القدم ولو ادمع  
الشبه والناس عنه غافلون  
الترغيب  
أبو عبد

وذلك لانه في الاقطار عنه خلافا  
للأصل كونه محل الخفا وبالنسبة الى  
الجبنة  
أبو عبد

اورد ابن النسيم منفسداً بغير الفهم  
ولا يعقل له قول المعنى ان الانف اقرب  
الى الارض من الجبنة قال ارادة الخور  
للجبد وبهذا وضع جبنة في التمر  
أبو عبد

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ حِذَاءَ أذُنَيْهِ  
وَمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ  
مَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الْعَذْرَاءِ كَبِيرَةٍ وَمَرَضٍ (ضَامًا أَصَابِعَهُ) لَا يُنْدَبُ الضَّمُّ الْإِهْنَاءُ  
(مُبْدِيًا) أَيْ مَظْهَرًا (عَضْدِيَّةً مُبْعَدًا أَبْطَنَهُ عَنْ فَحْذِيَّةٍ) لِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى  
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا وَقِيلَ لَا يَفْعَلُهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّفِّ حِذَاءَ  
مِنْ ضَرَارِ الْجَارِ (وَأَضْعَا رَجُلِيهِ) عَلَى الْأَرْضِ (مُوجِّهًا أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ)  
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجَدَ كُلُّ عِضْمُونَةٍ فُلْيُو  
مِنْ أَعْضَانِهِ الْقِبْلَةَ مَا اسْتَطَاعَ (وَالْمَرْءُ تَخْفُضُ وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا بِخَدَّيْهَا) لِأَنَّ  
ذَلِكَ اسْتَرْلَاهَا (فِي سَجْدَةٍ) عَطَفَ عَلَى يَكْبَرٍ (بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ) لِمَوَاطِنَتِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ عَلَيْهِ قَدِيمُ الْإِنْفِ عَلَى الْجَبْهَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَى مِنْهُ فِي السَّجْدَةِ لِقُرْبِهِ  
مِنَ الْأَرْضِ إِذَا سَجَدَ عَلَى مَا يَجِدُ حَجْمَهُ وَيَسْتَقَرُّ فِيهِ جَبْهَتُهُ (وَحَدَّ الْأَسْتِقْرَارِ  
إِنَّ السَّاجِدَ إِذَا بَالَعَ لَا يَنْزِلُ رَأْسُهُ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَجُورُ عَلَى الْقَطْنِ  
الْحُلُوجِ وَالذَّبْنِ وَالذَّمَّةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يَجِدَ حَجْمَ الْأَرْضِ (فَجَانَّ) السَّجْدَةَ (عَلَى  
كُورِ عَامَّتِهِ) أَيْ دُورِهَا (وَفَاضِلِ ثَوْبِهِ) كَلِمَةً وَذَيْلَهُ (إِذَا وَجَدَ حَجْمَ الْأَرْضِ  
وَجَانَّ عَلَى ظَهْرٍ مَنْ يُصَلِّي صَلَاتَهُ) بِأَنْ يُصَلِّيَا الظَّهْرَ مِثْلًا حَتَّى إِذَا لَمْ يُصَلِّيَا أَوْ  
ساجد

بكره الزيادة في السجدة والزيادة في الركعة (الارضا)

صلى السجود عليه غير صلاة الساجد لم يجز (في الزحام) للضرورة فلا يجوز  
 في السعة (وان كره الا ولان) اي السجود على الكور وفاضل الثوب (كالكتقاء  
 بالانق) في السجود فانه جائز عند ابي حنيفة مع الكراهة (بخلاف الجهة)  
 فان السجود عليها وحدها من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة بلا كراهة كذا  
 في البدائع والتحفة فقول صاحب الكبر وكراهة باحد هاهما منظور فيه (ويطهر  
 في السجود (مسبحا) اي قائلا سبحان ربّي الاعلى مرات (ثلاثا هي ادناه) لما روي  
 في الركوع ونذّب ان يزيد على الثلاث في الركوع والسجود ويختم بالوتر  
 كالخمس والسبع لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يختم بالوتر وان ام لا  
 يطول على وجه يمل القوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول خمسا ليتمكن القوم  
 من الثلاث (ويرفع رأسه مكبرا) لما مرّانه عليه السلام كان يكبر عند كل  
 خفض ورفع قيل في مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود اقرب لم يجز لانه يعد  
 ساجدا اذا قارب الى الشيء يأخذ حكمه وان كان الى الجلوس اقرب جاز  
 لانه يعد جالسا فيتحقق السجدة الثانية وقيل اذا زالت جبهة من  
 الارض بحيث يجري الريح بين جبهته وبين الارض جاز عن السجدين (و  
 يجلس مطمئا) بقدر تسبيحة (ويكبر ويسجد مطمئا) فان قيل فرضية

قوله قيل في مقدار الرفع متجه في البدائع ونحوه في التمهيد والتمهيد

وهو ان هذا الشريط قوله جاز عن السجدين فان جاز لا يخفى فافهم

بالنسبة الى الترفع بل الى نفسه الصلاة ايضا اذا الرفع كبر في صلاة واحدة ونفس الصلاة فان صلاة الواحدة واحدة فافهم ان كبر السجود بالنسبة الى ركعة واحدة





أما نكاح الصلاة أو ما دام في حكم الصلاة بان لا يخرج من الصلاة أبو سعيد بن جابر

أَوْ بَعْدَ وَقَبْلَ التَّكْمِ قِضَاهَا فِي الصَّلَاةِ يَعْنِي إِذَا تَرَكَ سَجْدَةً ثُمَّ تَذَكَّرَهَا قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ أَوْ بَعْدَ مَا سَلَّمَ وَقَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِسُجْدَةٍ سَوَاءٌ عَلِمَ أَنَّهَا مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ غَيْرِهَا لَا نَهَاهَا فَاتَتْ عَنْ مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ وَلَمْ تَفْسُدِ الصَّلَاةَ بِفَوَاتِهَا عَنْهُ لَوْ جُزِيَ الْمَحَلُّ فِي الْجُمْلَةِ لِقِيَامِ التَّحَرُّمِ فَلَا بَدَّ مِنْ قِضَائِهَا لَا نَهَارَ كُنْ وَلَوْ يَقْضَى حَتَّى خَرَجَ عَنِ الصَّلَاةِ فَسَدَتْ <sup>مطلب</sup> (وَيَتَشَهَّدُ عَقِيبَ السَّجْدَةِ) لِأَنَّ الْعُودَ إِلَى السَّجْدَةِ إِلَّا صَلَاةً يَرْفَعُ التَّشَهُّدَ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّشَهُّدِ وَلَوْ تَرَكَهُ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ لِأَنَّ الْقَعْدَةَ الْآخِرَةَ فَرَضَ فَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ فَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يَسْلِمُ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ (وَبَعْدَ سَجْدَتَيْهَا يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى

وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا نَاصِبًا يَمْنَاهُ وَاضْعَايْدِيهِ مَبْسُوطَتَيْنِ عَلَى فَخْذَيْهِ مُوَجَّهًا أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقْعُدُ الْقَعْدَتَيْنِ عَلَى هَذَا (وَيَتَشَهَّدُ كَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) هُوَ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ التَّحِيَّاتُ جَمْعُ تَحِيَّةٍ وَهِيَ الْمَلِكُ وَقِيلَ الْبَقَاءُ الدَّائِمُ وَقِيلَ الْعِظَمَةُ وَقِيلَ

قوله فلا بد من التشهد ولو تركه لم تجز صلاته فترك التشهد لا يفسد المرد العود فترك التشهد لا يفسد التشهد واجب وتركه لا يفسد الصلاة والله الاشارة بقوله لان القعدة الاخرة فرض

قوله وهي الملك الخ قال في المحقق في تفسيرها ان في الحسن ان التحيات العبادات الغالبة والصلوات العبادات المأثنة فجميع العبادات لله تعالى لا يشعنها غيره ولا يفتقر بشئ منها الى ما لا يحاط به فهو على حال من يدخل على المولى فيقدم التثنية او لا ثم الغدقة كما نلاحظ في هذا المال كالتحاة

يتمى تشهدا باسم جنة الاثون مطلب

السلامة اى السلامة من الافات وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة  
انما جمعت التحيات لان كل واحد من ملوكهم كان له تحية يحيى بها فقيل لنا  
قولوا التحيات لله اى الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى والصلوات  
قال ابن المنذر وبعض لشافعية هي الصلوات الخمس وقيل كل الصلوات  
وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الزهري العبادات والطيبات قال لاكثر  
الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاى وقيل الاعمال الصالحة  
(ويقتصر عليه هنا) اى فى القعدة الاولى يعنى لا يأتى بالصلوات  
(ويكتفى بالفاحة فيما بعد الاولين) عبر به ليتناول صلاة المغرب (وان  
سبح فيه او سكت جان لكته ان سكت عمدا اساء وان سهوا وجب عليه  
سجود السهو فى رواية الحسن عن ابى حنيفة قال لا حوط ان لا يتركها وان  
كان الصحيح انه ليس بواجب (وما سوى وضع الرجلين وتعيين الاولين  
للقرائة والاطئنان فى السجود والقعدة الاولى والشهد فيها) اى  
الشهدين (والاقتصار عليه فى الاولى) اى ترك الصلاة على النبى صلى  
الله تعالى عليه وسلم (سنن) الادب ما سوى المذكورات تكبير السجود وتسبيحه  
ثلاثا ووضع يده على ركبتيه وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى و  
اي يسقط على الارض

فان اى ان يعكس فى فعل الاعادة وان  
لما اصاب عليه سجدة السهو اذا نال  
السلام صل على من على التمام قبل اماه مسكت  
السلام ولو نزع التمام قبل اماه مسكت  
انما اذا اقامه وقبل بعم وقيل بعم وقيل بعم  
عند سلام اقامه وقيل بعم وقيل بعم  
كلية الشهادة ابوس

اذ وضع الرجلين  
البيان للتحية على  
وربما صار فى اللزامة على الوضوء وقيل  
الشيخ ياتك والتسكوت ورجاها  
عن النهاية فذكر نتيجة فلا يكون فيها  
بالتسكوت هذا ابوعب  
فلم يسم منه صحتها ودلالة ودلالة  
قوله ويكتفى بالفاحة فيما بعد الاولين  
عليه ضعيفة جدا اول اذا انضم الى هذا  
القول فوضحة القعدة الاولى لا يكون  
سابقا ومن الغرارة الى اخره لا يكون  
الدلالة ضعيفة ابوعب

لا يخفى ان ما سوى المذكورات كالتكبير والقرائة  
والاظهار سنة على النبى فالصلوات  
يدرك فى التقراء ايضا ابوعب

وكان الناس ان يؤخر وضع الرجلين  
عن قوله وتعيين الاولين الا انه يؤخر  
لاعمال القضية فيه على ما ينبغي  
والا فعب

فان لا يأتى به  
الافاضة فى الاخيرين مشروطة لا بأس لان  
الافاضة فى الاولين مشروطة لا بأس لان  
فكان الضم فلا فى الاولى وذكر لا واجب  
الشروط والذكر رد احواله  
في الفصل والذكر رد احواله  
الافاضة فى الاولين مشروطة لا بأس لان  
مضطرب

وَالْقُومَةُ وَالْجُلُوسَةُ فَاتَّهَسَتْ (وَالْأَوَّلُ) أَيْ وَضَعُ الرَّجْلَيْنِ (فَرَضَ فِي رَوَايَةٍ)  
وَهِيَ رَوَايَةُ الْقُدُورِيِّ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَدَفَعَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ لَمْ تَجَزْ  
كَذَا ذَكَرَهُ الْكَرْمَنِيُّ وَالْجِصَّاصُ وَلَوْ وَضَعَ أَحَدَاهُمَا جَانِ قَالَ قَاضِي خَانُ يَكْرَهُ وَذَكَرَ  
الْإِمَامُ الْمُتْرَاشِي أَنَّ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ وَهُوَ الَّذِي  
يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي مَبْسُوطِهِ وَهُوَ الْحَقُّ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ (وَالْبَاقِي)  
فَاجِبَةٌ وَهِيَ تَعْيِينُ الْأُولَيْنِ الْخ حَتَّى لَوِ اخْرَ الْقِيَامُ إِلَى الثَّلَاثَةِ  
بِنِ يَازِدَةَ عَلَى التَّشْهِيدِ قَدَرًا مَا يُوَدَّى فِيهِ رُكْنٌ وَقِيلَ جَرَفَ عَمْدًا أَيْ خَرَّ وَتَسْوَأُ جَدَّ  
(وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ الْفَرَائِضِ (الْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ) قَدَرًا مَا يَقْرَأُ فِيهِ التَّشْهِيدُ إِلَى عَمْدَةٍ  
وَرَسُولُهُ لَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا بَنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُ حِينَ عَمِلَهُ التَّشْهِيدَ إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا أَفَقَدْتُمْ صَلَاتَكُمْ  
عَلَى الْقَامِ بِالْفِعْلِ قَرَأَ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ إِذَا قُلْتَ هَذَا أَيْ قَرَأْتَ  
التَّشْهِيدَ وَأَنْتَ قَاعِدٌ لِأَنَّ قِرَاءَةَ التَّشْهِيدِ لَمْ تَشْرَعْ إِلَّا فِي الْقَعُودِ وَقَوْلُهُ أَوْ فَعَلْتَ  
هَذَا أَيْ قَعَدْتَ وَلَمْ تَقْرَأْ شَيْئًا فَصَارَ التَّعْيِيرُ فِي الْقَوْلِ لَا الْفِعْلَ لِإِنِّهِ ثَابِتٌ  
فِي الْحَالِ كَمَا بَيَّنَّا وَالْمَعْلُوقُ بِالشَّرْطِ عَدِمَ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ  
مُتَنَاهِيَةً وَالتَّنَاهِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَامِ وَالْقَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِتِمَامِ وَذَا

عطف على قوله قدر ما يؤدي فيه ركن  
فهو عين له ان يقال قدر ما يؤدي ركن  
او قدر ما يقرأ فيه حرف وانما

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ عَطْفًا  
وَبِهِ يَنْفَعُ الْمُرْتَبِعَ مَا نَأْتَا كَمَا فِي الرَّقْعِ  
عَبْدُ اللَّهِ

صحيح والذي يظهر انه شرط لانه يسرع الفرج  
والذي يظهر ان شرط لان شرط لا يخلع  
كالشبهة للشرع وفيه في اليد ان  
انه ركن وانما كذا من ملك لا يخلع  
بالرفع من السجود وفي الترتيب لا  
فادى

لا يخفى ان هذا الخبر لا يستلزم على نفسه  
الاخفى ان شرطه انما هو التمام للتشهاد  
الاخفى في قوله وهل كلام مبني  
وفدع عن غلظ في الوجوب الذي  
الشرع على خلافه بعد لان الفرض  
مواضع الجواز بعد لان الفرض  
العللي لا يبيح ما يوجب تركه التامة  
فادى

لا يخفى ان بين الخبرين ما لا يخلع  
الرسول فالبيان لا يقع ان  
لا الى هذا الاثر فالاول  
ان يخلع به كما

هذا انما يكون تناهي الصلوة بالحد ج بالصلوة  
بصنعها المأفوق هنا فيما يأتي بل بالصلوة  
والدوام مع ان فلا صلة هذه العلة ما  
فيها مع انها ليسا بفرض فانهم



سؤال المغفرة ولولم يأت في الدعاء  
والله الذي أدام بهم مال أبو بكر

الغفر لكف ما بين الساق والورك  
والدعاء في الدعاء

كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاعف في مغفرة من عندك انت الغفور  
الرحيم (لا كلام الناس) اي لا يدعوا بما يشبه كلام الناس لانه يفسد الصلاة  
الاصل فيه ان كل ما لا يستحيل سؤاله من العباد فهو كلامهم وما يستحيل  
فليس بكلامهم ثم المفسد انما يفسد اذا لم يقعد قدرا الشهد في اخر الصلاة  
واما اذا قعد فصلاة تامة لوجود الخروج بصنعه كما سيأتي (و) لكن  
(المرأة تتورك) اي تخرج رجلها من الجانب الايمن وتمكن وركبها من الارض  
لانها استرلها ومبني حالها على الستر (فيها) اي القعدتين (والصلاة والالتفات  
سنتان) الاول فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى (ومنها) اي من الفرائض  
(ترتيب القيام) اي تقديمه بقصد الترتيب (على الركوع والركوع على السجود)  
حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز لان الصلاة لا توجبا الا  
بذلك كذا في الكافي وتحقيقه ان الصلاة من الافعال الشرعية فلهذا ما هي  
مركبة شرعا من اجزاء مادية هي القيام والركوع والسجود وجزء صوري هي  
الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم  
ينكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اذ لا يدخلها في حصول  
الجزء الصوري لان الشرع لم يعين له محلا مخصوصا بطريق الفرضية

او رد على الكافي انه قال في سجدة  
الاستسقاء لو لم يكن ركعة قبلها  
او سجدة قبل ان يركع سجدة للاستسقاء  
لان الصلاة لا توجبا الا بذلك  
مما في الثاني على وجود الاول  
فان الصلاة لا توجبا الا بذلك  
فهي لو ركعت بعد السجود لا يفسد بها  
فهي لو ركعت بعد السجود لا يفسد بها  
فهي لو ركعت بعد السجود لا يفسد بها

او رد عليه بطلان التوافق  
بما في الفرائض



وذكرنا انما ما هو المنقول عن الزهادين  
قال في النظم وروى ابو حنيفة عن الفضل بن الربيع و  
الزهادين وروى عليه حري في الزهادين و  
الزهادين وروى في الدرر قاضي

انهم  
 على هذا العهد  
 فاصله ان الغدوم منها كون الوجوب فيها  
 في كماله في كماله واصلها وبكسنتها  
 احدها النظم والآخر الاخر  
 الاخر

كأعين لباقي الأركان بل جعلها فرضاً في الصلاة مطلقاً حتى لو تركت في الأولى  
ووجدت في الآخرين صحت الصلاة وإنما لا يصح لو تركت في الكلية فلهذا السر  
الدقيق جعلوا مراعاة الترتيب بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرض  
<sup>ويؤيد ذلك حتى لو ترك ركعة قبل القيام وأما</sup>  
وأقصر وأفي التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الأركان على هذا المثال  
<sup>ويؤيد ترتيب الركعات على الركوع لأن ترتيب القيام على الركوع</sup>  
يؤيده ما قال في آخر باب الحديث في الصلاة إن ما اتحدت شرعية يراعى  
<sup>الركوع ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود فرضاً</sup>  
وجوده صورة ومعنى في محله لأنه كذلك شرع فاذا غير فقد قلب الفعل  
<sup>أي القيام</sup>  
وعكسه وقلب المشروع باطل ومنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الهداية  
<sup>أي أنه قوله صاحب الكافي</sup>  
عند عد الواجبات ومراعات الترتيب فيما شرع مكرراً من الأفعال فإنه  
أراد بما شرع مكرراً ما شرع مكرراً في الركعة الواحدة كالسجدة فإن من  
ترك الثانية ساهياً وقام وأتم صلاته فتذكر فعله أن يسجد السجدة  
<sup>سجدة ثانية</sup>  
المتروكة ويسجد للسهو كما مر وأخبرنا به عما شرع غير مكرراً فيها كالركوع  
<sup>أي بالكرار</sup>  
فإنه إذا وقع بعد السجود لا تقع تلك الركعة معتداً بها بالاجماع ذكره شرح  
الهداية حتى قال في الجلاية الترتيب فرض فيما اتحدت شرعية في كل  
ركعة كالقيام والركوع وليس بفرض فيما تعددت شرعيته في كل ركعة  
كالسجدة حتى لو تذكر في ركوع الركعة الثانية أنه ترك سجدة من الركعة

أهـ  
أى فى هواسى الهلبلىه المشهوره الأطفال  
الذين الحارارى  
عزى زاده  
كلارك

والبراد بها السجدة الثانية من كل ركعة  
 فالرؤس بها وبينها وبينها ما بعد لها واجبة  
 رد الحار ع  
 قال في شرح المسألة هذا لو كان سجدة من ركعة  
 سجدة فانه يرضى بها ولا ينقض ما قبله أو  
 فضاها ما هو بعد ركعتها من قيام أو  
 ركوع أو سجدة من ركعة سجدة أو  
 رد الحار ع

الخ  
الكاف السليط الميث (اذ لم يكن في الركعة  
سواها) رواه الطائفة

10

هذا قوله لا يترك عليه سجدة  
التي هي من السجدة وكل عليه سجدة  
التي هي من السجدة وكل عليه سجدة  
التي هي من السجدة وكل عليه سجدة

لا يخفى ان الفعل ظرير لا  
مبنى اذا لم يجر له مبنى  
ومفسر مفعول

كون هذه السجدة من السجدة  
فقط لا يترك عليه سجدة  
على انه يجوز حذف الفاعل  
والفعل من قوله

الاولى والثانية بالنسبة الى قوله  
ان اصل السجدة الواحدة  
الى قوله من السجدة  
مع انه انما هو على رتبة من السجدة

قوله مع ان الاول اي قوله تعالى والركعة  
والركعة والركعة والركعة  
الكلام اي القول وهو قوله تعالى  
والركعة والركعة والركعة

نعم ان قوله يعلم  
فقط لا يترك عليه سجدة  
التي هي من السجدة وكل عليه سجدة  
التي هي من السجدة وكل عليه سجدة

الاولى فالجزم من كونه سجدة لا يلزم عليه اعادة الركوع فان قيل السجدة  
الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاي سر في جعل مراعات الترتيب  
بينها واجباً لا فرضاً قلنا السر فيه ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى واسجدوا  
وتكرارها بفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما سبق فاذا وجد الاول  
في محلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب  
بين السجدة تين لزم مساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان الاول على  
رتبة من الثاني ويعلم ايضا تحقيق ما قال في الذخيرة اما تقديم الركن نحو  
ان يركع قبل القراءة فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة  
خلا فالزفر فان معناه ان مراعاة الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة  
عندهم وفرض عند فانه يقيسه على الاركان المرتبة كالقيام والركوع  
والسجود وهم يفرقون بينها وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع  
ما ذكر في هذا المحل ان كلام صيد الشريعة ههنا مختل اما اولاً فلان  
قوله فيما تكرر ليس قيداً الخ مخالف لما صرح به شرح الهداية انه  
اختار انما شرع غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد  
السجود لا يقع معتداً به واما ثانياً فلان ايلاذهم لنظير تقديم الركن الركوع



وهو قوله اذا قلت هذا او فعلت هذا  
فقد كنت طلاقا ابوك

اي ان الصلاة نية من فروع الدين كما  
منها ما يخرج منه كانه فرضا بغيره كذا

الصلوة  
منها ما يخرج منه كانه فرضا بغيره كذا

ولا يبيح البسار الى به مام منكر البسار  
في الاصل منقطع العزيمة بسلام واحدة  
في الاصل منقطع العزيمة بسلام واحدة

من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ولان الخروج من الصلاة يضاة  
الصلاة فلا يكون من جملة ما وله ان للصلاة تحمها وتحليلا فلا يخرج منها  
الا بصنعه كالحج ولانه لا يمكن اذا صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وكل ما  
لا يتوصل الى الفرض لايه يكون فرضا مثله كذا قال الزيلعي قول في قوله  
ولان الخروج من الصلاة الخ بحث لانه انما يفيد عدم الركنية وهو لا ينافي  
الفرضية لجوان ان يكون كالتحريم كما يشعر به استدلال الامام بقوله ان  
للصلاة تحمها وتحليلا وبين كيفية الخروج بقوله (يسلم) المصلى (مع  
الامام) اي مقارنا سلامه بسلام الامام كافي التحريم وفي رواية عنه  
بعد الامام كما رو عنه ها يسلم بعده كما يكبر للتحريم بعده (عن يمينه ويساره)  
فيقول السلام عليكم ورحمة الله الى جانبيه لانه عليه الصلاة والسلام  
كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى  
بياض خده الايسر (ناويا) بخطاب لسلام عليكم (القوم والحفظة من  
الملائكة) اي ينوي بالتسليم الاول من عن يمينه من الرجال والنساء  
والحفظة وقيل لا ينوي النساء في زماننا لانهن لا يحضرن المسجد غالبا  
وبالثانية من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجهه ويخاطبهم بلسانه

استفاد من لفظ مع انه هو للبيان  
اشاره له قوله اصح الزيلعي

وهو جمع فانظر سوا ذلك اما المعظم  
اهاله منهم الكلام الكافي او انه  
من الجن واسباب العاطب

بعض الملوك الكاينين وفيه النقطة  
الخمس في الحديث ان مع كل يوم خمس  
منهم وامرهم بمكة وواحد في سائر  
كبريان اعماله وواحد في الكارة وواحد  
على ناصية مكة وواحد في مكة على النبي صلى  
الله عليه وسلم وفي الجامع الكبير في مكة  
مائة من سائر اهل مكة وواحد في مكة  
وكل يابون مام بغيره عليه وجرى  
الشيخ على ان قضاء ضامم الهبة  
لان الاخير في غيرهم فاضل  
فاسبه الامان بالانبياء عليهم  
الصلاة والسلام

مغفر ان يعلم ويؤا  
ولا يخرج اليوم بسلام  
الامام بل بغيره  
وهو عجز الامام الى بهي بعد  
فلا يسم  
اما الحديث المشهور في فلا يخرج عن  
منها به فيجب على الامام ان يبي بعد  
ان الله حذره ونهيه ما موفه ولا يبي  
على فرض الخروج بالصنع





يقول في الصلاة وكذا يكون  
والله اعلم بالصواب  
ويعني الشيخ بالركعة الاولى  
والاخرى والاول اعظم

وأيضا في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر

وأيضا في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر

أما في سنة فانه لا يقدر

جِزِهِ فِي قَعْدِهِ وَالْيَاسَنُ خَالِ السَّلِيمَةِ الْاُولَى وَالْيَاسَنُ خَالِ السَّلِيمَةِ الْاُولَى  
لَا الْمَقْصُودُ الْحَشْوُوعُ وَتَرَكُ التَّكْلِيفُ فَادَّارَكَ وَقَعَ بَصَرُهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ قَصْدُ  
اَوْ لَمْ يَقْصُدْ كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ (وَكُظْمٌ مِنْهُ عِنْدَ التَّشَاوُبِ) اَيُّ سِرَّةٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى  
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (التَّشَاوُبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ فَادَّارَكَ تَشَاوُبُ أَحَدِكُمْ  
فَلْيَكْظَمْ فِيهِ مَا اسْتَطَاعَ) (وَإِخْرَاجُ كَيْفِيَّةٍ مِنْ كَيْفِهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ  
إِلَى التَّوَاضُعِ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالْجَبَابِرَةِ (وَدَفْعُ السَّعَالِ مَا اسْتَطَاعَ) لِأَنَّهُ  
مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ لَوْ كَانَ بَغْيٌ غَدْرٌ يُفْسِدُهَا فَيَجْتَنِبُهُ مَا امْكَنَ  
(وَالْقِيَامُ عِنْدَ الْحَيْعَلَةِ الْاُولَى) يَعْنِي حِينَ يَقَالُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ  
بِهِ إِذْ مَعْنَاهُ هَلَمْ وَأَقْبِلْ فَيَسْتَحَبُّ الْمَسَارَعَةُ إِلَيْهِ (وَالشَّرُوعُ عِنْدَ قَدْ قَامَتْ  
الصَّلَاةُ) لِأَنَّ الْمُؤَذِّنَ أَمِينٌ وَقَدْ أَخْبَرَ بِقِيَامِ الصَّلَاةِ فَيُشْرَعُ عِنْدَهُ صَوْنًا كَمَا

وأيضا في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر

عَنِ الْكُذْبِ **فَضْلُ** (الْإِمَامِ يُجَهِّرُ فِي الْفَجْرِ وَأُولَى الْعَشَائِنِ إِذَا دُعِيَ وَقَضَى  
وَالْمَجْلَعَةُ وَالْعِيدَيْنِ وَالْتِرَاجُحِ وَوَيْتَرِ بَعْدَهَا) لِأَنَّهُ إِذَا تَوَارَتْ مِنْ  
زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا (لَا فِي قِيَّتِهِ) لِأَنَّهُ  
أَيْضًا كَذَلِكَ (وَالْمَنْفَرْدُ يُجَهِّرُ فِي الصَّلَاةِ) (الْجَهْرِيَّةِ أَنْ أَدَّى) أَيْ إِذَا أَدَّى الْمَنْفَرْدُ  
الْإِدَاءَ خَيْرٌ أَنْ شَاءَ جَهْرًا لِكُونِهِ إِمَامًا نَفْسِهِ وَهُوَ أَفْضَلُ لِيَكُونَ الْإِدَاءُ عَلَى

وأيضا في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر

وأيضا في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر  
فقط في سنة فانه لا يقدر

هيئة الجماعة ويروى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلاته صفوف من  
الملائكة وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسمعه قيد بالجزرية لانه لا يخير  
في غيرها بل يخاف فيه حتما وهو الصحيح <sup>مطلوب</sup> (كثيف بالليل) فانه مخير بين الجزر  
والمخافة والجزر افضل (قيل ويخاف) المفرد (ان قضى الجزرية كتنفل بالنهار  
في الهداية من فاتته العشاء فقضاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر  
وان كان وحده خافت حتما ولا يتخير وهو الصحيح لان الجزر مختص ما بالجماعة  
حما او بالوقت في حق المفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما (وقيل  
يخير) في الكافي من قضى لعشاء نهارا ان جهر واذا كان وحده خير والجزر  
ليكون القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المصنف هو الصحيح  
مخالف لما ذكره شمس الامنة السرخسي وفخر الاسلام وقاضيان والامام  
الترمذي والامام المحبوي في شرحهم للجامع الصغير واجيب عنه بان  
ما ذكره المصنف من سبب الجزر ثابت بالاجماع وقد اتفق كل منهما فيستفي الحكم  
واما موافقة القضاء الاداء فليس على سببها اجماع ولا نص فجعلها سببا  
يكون اثبات سبب بالرأي ابتداء وهو باطل ولعل هذا حمل صاحب الهداية  
على حصر الصحة فيه فيكون مراده الصحة دراية لا رواية اقول فيه بحث

نقل عن مختصر عمام انة المفرد يخير فيها  
بما ذكره في وجوبه في الجماعة ظاهر الرواية  
لعدم وجوب السجود عند الجهر بها اورد  
بانه لو دونه للامام لعظم الجماعة على ذلك  
المفرد ودفع بانه ليس هو اما انما يطول  
الوجوب لا بد له

في هذا التفرع فانا اذا عدنا الصحة مع الجماعة  
والاجماع من قبل الرواية لا الدلالة على انة  
الدلالة على خلاف الرواية ليس بمعلوم الصحة

نقله في بحثنا  
المختصة فانه يشترط الحكم على كل  
الحل واجيب بان الكلام يقتضي على التفرع  
ولم يجد الاجماع على المحصر وهو قول  
بعض له على مثل هذا الاستدلال فظهر على  
القول ان الاتفاق من قول الاستدلال فظهر على  
لا يخفى ان القول بما يشترط في كل من  
على هذا المسئلة في كل من كان كلامه  
ان وجود المسئلة في كل من كان كلامه  
في قول في خصوص هذا الموضع ان كان  
ذكره المصنف من سبب الجزر ثابت بالاجماع  
الامم من سبب الجزر فالتفرع فيمنع لان الحكم  
هو الظاهر بالاجماع وان كان الامم  
ينبغي اذا كان الظاهر من قول الامم  
السبب من الظاهر من قول الامم  
كان على القول في كل من كان  
الذي يبول









سواء وجب معه الإمام بالفعل أولا  
فهذا جواب عن جميع الجوان وهو مسلكت  
فمن صورته امتناع الخطيب والجماع  
عقب الكلام

ليكون من عموم الجوان لشئ ذلك لمن  
يقدر على بالفعل وفيها ياتي ويسامع الخطيب  
معدلا لما في الجوان وان لم يكن مقتضيا  
بالفعل

الاداء بان يكون الموقوف كاذبا للباطل يعني  
الجماع واجبة وقت بالتسليم كاذبا للخطيب  
وعليه اطلاق المسجلين كاذبا للخطيب لان  
يرفض الامانة فيكونا يفتي عن غيرهما  
وهي التفرقة على ان يكونا يفتي عن غيرهما  
الجماع بالكون كاذبا للخطيب

قوله في مسجد محلة اى حارة والذى  
في العنبر الاطلاقات ويؤاخذ بها لانهم  
من الاذان في الخطيب والخطيب في الاذان  
يقتضي ان يقرأ الاذان الاول واما اذا  
كررت يقرأ الاذان الاول مطلقا وفي  
المسئلة مطلقا

وقد اخرج الشيخ النجاشي عن ابن مسعود  
في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله  
الجماع الا انهم اذا لم يكونوا على السجدة  
فلا يقرأون الا الاذان ولا يركعون ولا  
الاولى لا يركعون ولا يركعون ولا يركعون  
وبالعدل عن العرب تخلف النبي صلى الله عليه وآله  
في الصلاة في اهل مكة وبنو النضير  
عن النبي صلى الله عليه وآله

ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة والصلاة على النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم وهذا الاعتراض كان ممكن الدفع بان يكون المؤتم بمعنى من من  
شأنه ان ياتم ويجعل قوله او خطب عطف على قرأ المحذوف بعد قوله لا يقرأ  
المؤتم فالمعنى لا يقرأ المؤتم اذا قرأ امامه بل يستمع وينصت وان قرأ اية ترغيب  
او ترهيب ولا يقرأ المؤتم اذا خطب امامه او صلى على النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بل يستمع وينصت لكن غيرت العبارة فقلت كذا الخطبة لئلا  
يرد من اول الامر (والبعيد) عن الخطيب (كالقريب) في وجوب الاستماع  
والانصات (الجماعة سنة مؤكدة) وقيل فرض (للرجال) وسياق ان  
جماعة النساء مكروهة (ولا تكرر) الجماعة (في مسجد محلة باذان واقامة  
يعنى اذا كان لمسجد امام وجماعة معلومان فصلى بعضهم باذان واقامة  
لا يباح لباقيهم تكرارها بهما لكن لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها بهما  
ولو كررها هله بدونها جان (الا اذا صلى بهما) اى باذان واقامة (فيه اولا  
غير اهله) لان حقهم لا يسقط بفعل غيرهم (او صلى) بهما فيه اولا (اهله  
لكن) بمخافة الاذان لان مخافتهم تكون عذرا لباقيهم (والاحق بالامانة  
بين الحاضرين (الاعلم) اى اعلمهم باحكام الصلاة صحة وفسادا بعد







لان المندورة فليمن قضاها وهو في المأوى  
بها عارض لظن في البر كذا في الجواب  
عنه عليهم السلام

سبح مواته انما هو يوصي النفس لئلا  
لو لم يمت انقلب الى النفل فلا ينظر اصل  
الصلاة بطلان الوصية فلا فالحكم كما  
منه في باب قضاء الغواث

قوله وفانك يا اي مشوب الى الام  
اي هو كما ورد في قوله وفانك يا اي مشوب الى الام  
في الكتاب والحديث ولسان العرب  
لا يجمعون الظن ولا يجمعون الظن بل يخرجون  
قوله اي من الظن بل يخرجون  
عنه فيمنع من الظن بل يخرجون  
اوله طويل عنهما فيمنع من الظن بل يخرجون  
يحفظ النذر بل لا فالحكم كما  
ما ذكرنا من المفسر

بعض حافظه من المفسر فيمنع حافظها  
وكذا لا ياتي بامس فيمنع حافظها  
الفرقة نفع عكسه

اذ في الوقت يصير فرضا  
ولقد الوقت لا يصير فرضا  
صدا فيمنع حافظها  
لان قضاء السبب كما لا يصير فرضا  
فكأنه افلا في المنقل في في الغفلة  
والفرقة

لان سبب التخييل  
الذي هو الاقدام بالتسبب الذي هو الاقدام  
كان في نية الاقدام واما بعده فلا يصح  
لان قضاء السبب كما يصير فرضا  
منه في باب قضاء الغواث

خلق بالله لاصلين ركعتين واقتدى الحالف بالناذر جان لانه كاقدا  
المتنفل بالمفترض (بلا عكس) اي لا يقتدى ناذاً بحالف لانه كاقدا  
المفترض بالمتنفل (لا ناذاً بناذاً) يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر  
كذلك فاقتدى احدهما بالآخر لا يجوز لان كلامه كافتراض فرضاً اخر  
(الا ان ينوي تلك المندورة) بان نذر رجل ان يصلي ركعتين وقال اخر  
الله على ان اصلي تلك المندورة ثم اقتدى احدهما بالآخر جان لوجود الشرط  
(ولا رجل بامرأة او صبى) اما المرأة فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
اخر وهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديهما واما الصبى فلا نذر  
متنفل فلا يجوز اقتداء المفترض به (ولا ظاهر بمعدور وقارى بامى  
ولا بس بعار وغير موم بموم ومفترض بمتنفل) لان في كل منها بناء القوي  
على الضعيف وذا لا يجوز (وبمفترض فرضاً اخر) لان تقاضا الاشتراك  
(ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتخير) بالسفر كالظهور والعصر والعشاء  
سواء كانت تحريمه المقيم ايضاً بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت  
فاقتدى المسافر بخلاف ما اذا كان تحريمها في الوقت فخرج وقتها في  
الصلاة او كانت الصلاة مما لا يتغير كالنحر والمغرب فانه يصح وانما لم يصح

اي انما لا يقتدى المسافر  
بالمقيم في صلاته الا في المسافر  
والمتنفل فمما افاد ان عمنها وقت  
الظهور فاقام المقيم في فضاها كذا  
ان يقتدى بالاقام المقيم في فضاها كذا  
في المسكيات



وإذا أراد الحادى والزائلى أو من هذا النوع  
بعضاً من هذه فليذكر أن الله تعالى قد بارأى  
الغنى والفقير ولا يرضى على أن لا يملك  
على من يملك ولا يرضى على أن لا يملك  
لأنه قد يرضى على من يملك ولا يرضى  
له ولا يرضى على من يملك ولا يرضى  
ونزلها من فضله على من يملك ولا يرضى  
الشيخ على المذنبين

فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على غير الفرض حكماً أما في القعدة ان اقتدى به في الشفع الاول اذ القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القراءة لو اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام فرض على المقتد <sup>سافر</sup> (بل في الوقت) اي يقتدى المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا اتحادها في الافتراض والتفعل اذ يجب على المسافر تكيل صلاة الرباعية حال الاقتداء بالمقيم لانه بمنزلة نية الاقامة لانه يصير مقيماً في حق هذه الصلاة تبعاً لامامه فلم يلزم اقتداء المفترض بغير المفترض في حق القعدة الاولى وحق القراءة في الاخيرين اذ القراءة فرض في ركعات النقل وسيا <sup>نظ</sup> لهذا ان زيادة تحقيق في باب صلاة المسافرين شاء الله تعالى (ظهر ان <sup>لأنهم يهضمها المفترض اذ القراءة في وقت</sup> امامه محدث اعاد) اي اقتدى بامام ثم ظهر ان امامه محدث اعاد المقد <sup>وكذا كل نفس في اعتقاد المقتدى</sup> صلاته قال صلى الله تعالى عليه وسلم ايمان رجل صلى يوم ثم تذكر جنباً بته <sup>لأنهم يهضمها المفترض اذ القراءة في وقت</sup> اعاد واعاد واذا اقتدى امي وقاري باحى واستخلف امياً في الاخيرين فسدت صلواتهم اما صلاة القاري فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلاة الاميين فلانهم لما رغبا في الجماعة وجب ان يقتديا بالقاري ليكون قرائته قراءة لهم فتركوا القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو استخلف القاري

تلى  
اي شهادة الشهود اذ اتمت وصلوا قبل ان  
يقولوا اوباعا به مع نفسوكا غزالا ولا  
نميكاف التماسه التراج  
ردا العايع

وماذا علم الامام دولة الغوم في الجب  
 مع ام حذفاً وفتينا وعلهم بعد الفخر  
 جني الاثار بالمدر الامكن بلسان  
 اوكنا بش اوسوله وبوالاصح وفي  
 مغراج الدلائل بالهم الاعلام اذ كانوا  
 فوما غر مصنفين وفي غر ان الاكل اة  
 لهذا السكون في غر مغفونته وقال  
 ابرهفص الكبير لا بهم الاثار لانه  
 ما سكت عن منصفه بل عن غر واهو  
 مغفونته قال ابي راده ولما تصحح  
 اصحاح

على  
 كذا في الكافي والذكي  
 ان يثبتا كون الحديث  
 في حكم الغاية قال الشيخ  
 في هذا الخبر في جيبه والذكي  
 في شوب او يدنو من جيبه  
 في  
 في شرح الطحاوي لا يجنب على الاطعام اعلام  
 انذ على بهم من غير طلاق فلا ياتهم بشركة  
 في جيبه

ولفظ الذي اوضح من لفظ رويلا  
ولفظ الذي اوضح من لفظ رويلا  
ولفظ الذي اوضح من لفظ رويلا

تليقون فذوق الفاضل على الفاضل  
تليقون فذوق الفاضل على الفاضل  
تليقون فذوق الفاضل على الفاضل

كأنه الكرمين  
الاوليين

امثا في الاخرين فسدت لكل لان القراءة وجبت في كل الصلاة تحقيقا او  
تقديرا ولم توجد خصل الاخرين بالذكر لدفع توهم ان يصلح الامي في الاخرين  
لاستحالة لعدم وجوب القراءة فيهما (ويصدق الرجال) خلق الامام لقوله  
عليه الصلاة والسلام ليكني منكم اولوا الاخلاق والنهي عن اقرب مني  
الباغون (فالصبيان والخناث) بفتح الحاء جمع الخنثى كالحبالى جمع الحبلى قدم  
الصبيان لتحضيرهم في الذكورة (فالنساء خادنة قد مر كن) اعلم ان كون محاذة  
المرة مفسدة للصلاة مشروط بامور الاول المكث في مكان المحاذة قد راداء  
ركن حتى لا يفسد هاما دونية الثاني كون المحاذية مشبهة بان كانت صحيحة  
قابلة للجماع هو الصحيح والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجبونة  
او صغيرة لا تشتهى لا تفسد ها ولو كانت مجرما او مجنونا يفرعها الطباع تفسد  
الثالث كون صلاة تها ذات ركوع وسجود وان كانا يصليان بالايما حتى  
ان المحاذة في صلاة الجنان لا تفسد الرابع كون الصلاة مشتركة بينهما  
تأدية بان يكون احدهما اماما والاخر فيما يؤدى لانه او يكون لهما امام فيما يؤدى  
فيشمل الشركة بين الامام والمأموم وبين المأمومين ثم ان اشراكهما في  
الصلاة قد يكون حقيقة كما في المدرس وقد يكون حكما كما في الاجاق فانه

قوله فليكني منكم اولوا الاخلاق  
قوله فليكني منكم اولوا الاخلاق  
قوله فليكني منكم اولوا الاخلاق

لان الامام لا يفسد الصلاة  
لان الامام لا يفسد الصلاة  
لان الامام لا يفسد الصلاة



أي فسدت صلاته دونها ان لم يكن اماماً مائياً  
فان كان اماماً فسدت صلاته الجيع الا اذا  
ان كان بها بالان فسدت صلاته الجيع الا اذا  
بغضه فسدت صلاته الجيع الا اذا  
لم تغضه فسدت صلاته الجيع الا اذا  
لان المنع من الصلاة اذا كانه الشرع منع  
من الانعقاد والاعتقاد

هذا بنقض كون لونه ثلث المسئلة وانما  
فيها وصلته من النسخ ولعلها ساقطة  
من قلم النسخ او مغلطة

أي وان لم يغضها فسدت صلاته كما اذا انسخ  
بالان فسدت صلاته الجيع الا اذا

أي وان لم يغضها فسدت صلاته الجيع الا اذا  
مسحها في موضع فسدت صلاته الجيع الا اذا  
بالنسبة الى المصلي

أي وان لم يغضها فسدت صلاته الجيع الا اذا  
مسحها في موضع فسدت صلاته الجيع الا اذا  
بالنسبة الى المصلي

أي وان لم يغضها فسدت صلاته الجيع الا اذا  
مسحها في موضع فسدت صلاته الجيع الا اذا  
بالنسبة الى المصلي

أي وان لم يغضها فسدت صلاته الجيع الا اذا  
مسحها في موضع فسدت صلاته الجيع الا اذا  
بالنسبة الى المصلي

كانت تلك المحاذاة (بعضو) واحد فيكون قوله قد ركن إشارة الى الشرط الاول  
وقوله (مستبهة ولو محرماً له) بان تكون اخته او بنته او نحو ذلك إشارة الى الشرط  
الثاني وقوله (في صلاتهما الكاملة) إشارة الى الشرط الثالث وقوله (المشركة  
تأدية) إشارة الى الشرط الرابع ولم يقل اذ ائلا يتوهم مقابل القضاء وقوله  
(في مكان بلا حائل) متعلق بقوله حاذته وإشارة الى الشرط الخامس وقوله  
(واحد جهتهم) إشارة الى الشرط السادس وقوله (فسدت صلاته) جزاء  
لقوله لو حاذته وقوله (ان نوى امامتها والا صلاتها) إشارة الى الشرط السابع  
(قوم صلو على ظهر ظلة في المسجد ويحتمل قدامهم نساء او طريق لم تجز صلاتهم  
لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء كذا في الحائنية (ولو مجزأهم  
من تحتمل نساء جازت) صلاة من كان على الظلة اذ ليس بينهم وبين الالهام  
نساء فلا محاذاة ههنا المكان الحائل فلا تفسد صلاتهم كرجل وامرأة صلياً  
واحدة وبينهما حائط (المصلي على رُفوف المسجد) وجد في صحته مكانا كره  
والا فلا ويمنع الاقتداء الطريق الواسع (بين الامام والمقتدى  
وهو الذي يجري فيه العجلة والاقار) (والنهر الكبير) وهو الذي  
يجري فيه الزورق (في المسجد) حال من الطريق والنهر (لا) الى لا يمنع  
نحو الصلاة الصغير

قالوا اذا صلى الظهر والجمعة كان  
 الجاهل الذي سوي الاقام لا يكره وان  
 كان العبد يكرهه وان كان ذلك اطلق فيه  
 ولولا ان الله تعالى قال في تلك الايام  
 فليدركوا ان الله تعالى قال في تلك الايام  
 المكي والدمشق بعد التذرية افضل من  
 اوله بدونه التذرية  
 وقالوا اذا صلى بين وبين المسجد  
 على ارضى

بجودنا في المسجد  
 وقالوا اذا صلى بين وبين المسجد  
 على ارضى

بعضه فجامد يفتح بها الكتاب  
 باطلا فاصلة قالوا اذا صلى بين وبين  
 دون القضاء والواجب ما في القام  
 الوارد فيكون مطلق نفسه ليشنع به افعال  
 اشراط السعة بالافاقا بلع على ما يبادر  
 موافق القضاء  
 من زيادة

اقول اطلاق الفخل ليس على كل واحد  
 موضع المسئلة انه قام على الحائط ولذا  
 قال ولم يختلف المكان ولو كان على سطح  
 كان يصح قوله انه قام على سطح وان  
 وفيه لم يثبت وجه الاقضاء  
 من زيادة

قال الشافعي وينبغي للامام ان يقيم  
 بان يقرأ الصلوة ويسجد الفخل ويصلي  
 فابنهم ويقيم وسطا وفيه صفوف  
 الرجال او يقرأ في جهنة ثم ولم  
 من زيادة

لنوله عليه الصلوة والسلام فهو  
 الصفوف وماذا بين المالك وكذا  
 الفخل والنبأ بابهم اموالهم لا يذروا  
 فربما في الشيطان من وصل صفا  
 وصله اسد ومن نطق صفا قطع اسد  
 طحاوي

الاقضاء (الفضاء الواسع فيه) اي في المسجد كذا في الحانية وقيل يمنع الاقضاء  
 ايضا (وقدر ما يمكن الاضطراب فيه) حال كونه (في الصحراء وقيل) يمنع  
 الاقضاء (فرجة قدر ثلاثة اذرع) في الصحراء (ولجبانة عند صلاة العيد كما  
 لمسجد) قال قاضيان لو صلى بالناس صلاة العيد في الجبانة جازت صلاة بعضهم  
 وان كان بين الصفوف فضاء واسع لان الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم  
 المسجد (الحائل بينهما) اي الامام والمقدي لو كان (بحيث يشبه به) اي بسببه  
 (حالا لا امام يمنعه) اي الاقضاء (والا) اي وان لم يشبهه (فلا) يمنعه (الا  
 ان يختلف المكان) قال قاضيان ان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين  
 المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام يصح الاقضاء وان قام على سطح داره  
 وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداءه بالمسجد وان كان لا يشبهه عليه  
 حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثير المتخلل فصار المكان  
 مختلفا اما في البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند  
 اتحاد المكان يصح الاقضاء الا اذا اشتبه عليه حال الامام وقال ايضا  
 الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يتحول الى يمين القبلة ويمين القبلة  
 ما يكون جذا يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجذا ويمين المستقبل

قوله وهو صفوف الرجال  
 التي يقول صلى الله عليه  
 عليه وسلم فانه في صلاة  
 الامام جذا يسار اليمين خمس  
 واليمين في الصلاة واليمين في الجبانة  
 وبمعنى جشون صلاة واليمين في الجبانة  
 خمس وعشرون صلاة بحر طحاوي



أي بعد الثالثة بأن أدركه في الركعة الرابعة  
والإمام

أي لا ينبغي في هذه الصورة متى يقع في  
القضاء

قوله لا بالجماعة لعدم الاشتراك في  
القضاء فيها نفي

أي لو كان مسافرا فنفي الإقامة فيه نفي  
أشياء كما في الدعوى

(تكملة) لمباحث الاقتداء (المذكور) في الاصطلاح (من صلى الركعات مع الإمام  
والمسبوق من سبقة الإمام بها) أي بالركعات (كلها) بأن أدرك الإمام بعد  
رفع رأسه من الركوع الأخير وفي الشاهد (أو ببعضها) بأن أدركه بعد  
الركعة الأولى في الثانية أو الثانية في الثالثة أو الثالثة في الرابعة  
(واللاحق من فاته كلها) أي كل الركعات (أو بعضها بعد الاقتداء) بأن  
أدرك الإمام في الركعة الأولى فسبقة الحدث فذهب وتوضأ وجاء بعد  
فراغ الإمام فشرع يصلي الأربع بالتمام أو سبقة الحدث بعداء ركعة  
أو ركعتين أو ثلاث فشرع يصلي ما فات وسيأتي بيان حكمه (المسبوق فيما  
يقضي) له جهتان جهة الانفراد حقيقة فإن ما يصلي ليس بما التزمه مع  
الإمام وجهة الاقتداء صورة حيث بنى تحريمه على تحريمه الإمام فبالنظر  
إلى الجهة الأولى كان كالمفرد حتى يثنى أي يأتي بالثناء إذا قام إلى قضاء ما  
سبق به إذا أدرك الإمام في القراءة التي يجهر بها (وتتعوذ ويقرأ ويفسّد  
ما يقضي بترك القراءة لا بالمحاذات ويتغير) إلى الأربع ما يقضي (بنية  
الاقامة ويكرمه السجدة بالسهو فيه) أي فيما يقضي وكل ذلك من أحكام  
المفرد (و) بالنظر إلى الجهة الثانية كان (كالمتقدم حتى لا يؤتم) أي

وإن قرأ مع الإمام لعدم الاعتداد بها كما مر منها

والصحة استغفار الله ولا ينالها  
الغفار فلا يغفر الله له ولا يغفر  
له الله

٢٢  
 القضاء فلا استئناف  
 وان صح  
 الى بقا احكامه المذكورة استئناف من  
 فذلكم لا يجوز ان لا يقدار بالسقوط مستلزام  
 استئنافه في حال الاعتراض على  
 كلامهم فيما اذا لم يرفع الا فذلكا به  
 وان لم يرفع عليه استئنافا على  
 اصله فلا استئناف على ذلك سواء  
 بالتصديق او بالاعتراض على ما  
 من اقرره في الدال على عدم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
نعم ان من عند المسوقين  
الشاوين كماله فافضل  
لاخرى لا افند اصنع  
لا وجه الا سندرالك  
ببدا الضع الا افند  
باصلا  
مفوى

بہ اصل  
ای کوکان مسافرو و امامد ملکہ فتوی  
الافامد لا یجوز فیض اربعا بخلاف  
غنیۃ المملی  
المسبوت  
الموادہ

المسبوق  
ثُمَّ قَوْلُهُ وَشَلَّهِ عِيْرًا وَمَقْطُوفًا عَلَى الْمَاهِزَةِ  
أَيْ لَوْ تَشَبَّهَ أَهْبَاءُهُ فِيهِ بِالْقَبِيلَةِ الْغَنِيْمَةِ  
أَهْبَاءُ الْأَهَامِ يَعْنِي مَزَاجِ الْأَهَامِ نَفْسُهُ  
أَبُو عَمْرٍو

بسم الله الرحمن الرحيم  
وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَسَنَةِ قَالُوا هَذِهِ لَنَا الْحَسَنَةُ وَلَئِنْ كُنَّا بِشَرِّ مَا كُنَّا نَعْمَلُ لَوَاقِدِينَ  
فَلَهُمْ أَجْرُ ذَلِكَ وَلَهُمْ أَجْرُ الْآخِرَةِ وَسَيُجَنَّبُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ فَهُم مَحْمُودُونَ

الاولى من العود لالة الشهد  
واحد فيها اما العود فواحد  
والاولى من العود في الاخير  
22

عنه افضل بين الركعتين المذكورتين وعلى  
الفصح ولو ترك الشبهتان استحبنا  
لا فائدا ابو ع

لا يجوز الاقتداء به لانه بان في حق التهمة بخلاف المنفرد (وان صلح الخلاف)  
 اى لان يجعله امامه خليفة له اذا اخذت (وتقطع تكبيرة الافتتاح تجزئة)  
 اى لو كبرنا ويا استئناف صلاته وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا بخلاف المنفرد  
 (ويلزمه السجدة بشهو امامه) يعنى لو قام بشهو الى قضاء ما سبق به وعلى  
 الامام سجدة تاسه هو فعلينه ان يعود ولو لم يعد كان عليه ان يسجد فى آخر  
 صلاته بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود بشهو غيره (وان لم يحضر) المسبوق  
 (فى سهوه) اى سهو امامه (ويا تى) المسبوق (بتكبير التثنية) بخلاف المنفرد  
 (واللاحق) ليس له الجهتان بل هو (كانه خلف الامام حتى لا يتغير فرضه)  
 بنية الاقامة ولا يأتى بقراءة ولا سهو اى سجدة سهوا اسمى (ولا بما) اى  
 لا يأتى بما (تركه امامه بالسهو ويفسد ما يقضى بالمحاذاة وعليه بخطاء القبلة  
 من امامه) وكل ذلك من احكام المقتدى (المسبوق يقضى اول صلاته فى  
 حق القراءة واخرها فى حق التشهد حتى لو اذرك ركعة من المغرب) مع الامام  
 (قضى بعده ركعتين وفصل بقعدة) لانه اذا قضى ركعة فكانه صلى ركعتين  
 بالنظر الى التشهد (وقرأ فى كل) من الركعتين (الفاتحة وسورة) لان ما يقضى  
 كانه اول صلاته ولو ترك القراءة فى احدها تفسد صلاته (ولو اذركها)

لا يخرج من بيان السلام على المصلي  
في بيان العوض المانع من المصلي  
وغيره

لا يرد بسبق الحديث  
وتسبى ذلك حديثا  
البيان

في البناء  
الخاصة من كونه  
الاجابة على كونه  
الفضل

انما يكون في بيانكم بل بالشارة  
او غير ذلك  
انما البناء على ركعة  
واضعه على ركعة

على البناء في هذه السورة  
الذي اختلف فيه  
قاله ما لم ينفذ  
كالبناء في الصلاة  
انما البناء في الصلاة  
التي هي في الصلاة  
انما البناء في الصلاة

اي ركعة (من ذوات الاربع صلى ركعة) اخرى (وقراها) اي الفاتحة وسورة  
(وتشهد) لانه كانه صلى ركعتين بالنظر الى التشهد (ثم صلى ركعة) اخرى  
وقراها اي الفاتحة وسورة لان ما يقضى اول صلاته بالنظر الى القراءة (ولا  
يتشهد) لان ما يقضى اخر صلاته بالنظر الى التشهد (وخير في الثالثة) بين القراءة  
والترك (والا فصلاح القراءة) **باب الحديث في الصلوة** (امام سبقه حدث  
غير مانع للبناء) لا بد من هذا القيد لان المطلق كما في اكثر النسخ غير صحيح  
كما سيظهر (ولو) اي ولو كان سبق الحديث (بعد التشهد) قبل السلام اذ  
حينئذ لم يتم صلاته لما عرفت ان الخروج بصنعه فرض عند اى خيفة ولم  
يوجد (يستخلف) خبر لقوله امام اي استخلافه اذ خلو مكان الامام يفسد  
صلاة المقتدى حتى لو احدث الامام فلم يقدم احدا حتى خرج من المسجد يفسد  
صلاة القوم كذلك في الكافي صورة الاستخلاف ان يتاخر محمد وديبا واصغايه  
على انفسه يومهم انه روى فينقطع عنه الظنون ويقدم من الصبي الذي يليه  
بالاشارة ولو تكلم بطلت صلاتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصفوف  
في الصلوة وما لم يخرج من المسجد فيه فلو لم يستخلف حتى جاوز هذا الحد  
بطلت صلاة القوم وفي صلاة الامام روايتان (كما اذا حصر) الامام

روايتان  
من الروايتين  
بانه لا يصح  
وكان في القيد  
وذكر الطحاوي  
ايضا وذكر  
وسواء الامام  
كالمنفذ لفساد

(عَنْ الْقِرَاءَةِ) اى قراءة قد رما يجوز به الصلاة فانه يستخلف حينئذ ايضا عنده  
 خلافا لهما ولو قرأ ذلك القدر لم يحز الاستخلاف بلا خلاف لعدم الحاجة اليه  
 (فَيَتَوَضَّأُ) الامام (وَيَبْنِي) بابقها على ما مضى (وَيَتِمُّ) صَلَوَتَهُ (ثُمَّ) اى مكان  
 التَّوَضُّعِ (وَيَعُودُ) الى مكانه (اِنْ فَرَّغَ اِمَامُهُ) اى الذى استخلفه مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ  
 يَتِمُّ ثَمَّ اَوْ يَعُودُ (كَالْمُفْرَدِ) فانه ايضا مخير بين الاتمام ثمه والعود ووجب  
 التَّخْيِيرُ اِنْ فِى الْاَوَّلِ قَلَّةُ الشَّيْءِ وَفِى الثَّانِي اِدَاءُ الصَّلَاةِ فِى مَكَانٍ وَاحِدٍ  
 فَيُخْتَارُ اَيُّ شَاءَ (وَالَا) اى وان لم يرفع امامه (عَادَ) الى مكانه قطعاً (كَذَا) اى  
 اى كالا امام (الْمُقْتَدِى) اذا سبقه حدث (وَالَا فِضْلَ الْمَفْرَدِ وَمُقْتَدِرِ) فَرَّغَ  
 اِمَامُهُ (اِلِسْتِيفَافٍ) لِيَكُونَ اَبْعَدُ عَنْ شُبُهَةِ الْخِلَافِ فَيَتَحَقَّقُ الْاِدَاءُ بِلَا خِلَالٍ  
 وَيَبْنِي الْاِمَامُ وَالْمُقْتَدِى اَحْرَا اِلْزَامُ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ (وَلَوْ اسْتَخْلَفَ) الْاِمَامُ  
 (مُسْبُوقًا) جَانِ لَوْ جُودِ الْمَشَارَكَةِ فِى الْحَرَمَةِ وَالْاَوْلَى لِهٖ اَنْ يَقْدَمَ مُذْرِكًا  
 لَانْهُ اَقْدَرُ عَلَى اِتِّمَامِ صَلَاتِهِ وَيَنْبَغِ لِهَذَا الْمُسْبُوقِ اَنْ لَا يَقْدَمَ لِحُجْرَةِ عَنِ  
 التَّسْلِيمِ وَلَوْ تَقَدَّمَ (اِتِّمَّ صَلَاةُ الْاِمَامِ اَوَّلًا) بَاَنْ اَبْدَأَ مِنْ حَيْثُ اَنْتَهَى اِلَيْهِ  
 الْاِمَامُ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ (وَإِذَا اَنْتَهَى) اِلَى السَّلَامِ (قَدِيمٌ مُذْرِكًا يَسْلَمُ بِهِمْ  
 وَحِينَ اَتَمَّهَا) اى الْمُسْبُوقُ صَلَاةُ الْاِمَامِ بَاَنْ قَعَدَ قَدَرَ الشَّهْدِ (يُضَرُّ)

فلما جازت عنهما الاستخلاف في ذاتها صحت عن  
 الجماعة بدليها بلا قلة لان ذلك ليس في معنى  
 الحديث لانه نادر والاستخلاف للضرورة  
 كذا في الكافي ع ٤٤

فانه الخليفة امام الامام الاول والفقير  
 ع ٤٤

بشيء البناء في هذا الامام افضل احراز  
 لفضيلة الجماعة لان يمكنها الاستئناف  
 بمرح

قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
على فيها ما يات فيها كما في الفقه

عن ابي الحسن  
عن ابيان الفرق بين الكلام والقبض  
لا غلة لعدم صلاة المشركين مع انه  
على انفسادها

اى المسبوق والمراد صلاته (المنافى) للصلاة كالفقهية والكلام ونحوها (و)  
<sup>اي صلاة امام الاول والثاني</sup>  
يضرب الامام (الاول) لانه وجد اثناء صلاتهما (الا عند فراغه) اى الامام  
<sup>من اركان الصلاة</sup>  
الاول بان توضع اذ رك خليفته بحيث لم يسبقه شئ واما صلاته خلف خليفته  
<sup>سقوط على من اداهم سبقه منه ولا</sup>  
(لا القوم) اى لا يضرب المنافى القوم اذ قد تمت صلاتهم وان لم يسبقه اى الامام  
الاول حدث (وقعد قديرا) التشهد ففقهه واخذت عمدا فسدت صلاة  
المسبوق (لو جود المنافى خلا لها) وان تكلم او خرج من المسجد لا اى لا  
يفسد صلاة المسبوق لان الفقهية مفسدة للجزء الذي تلاقيه من صلاة  
<sup>بها الجزء</sup>  
الامام فتفسد مثله من صلاة المقتدى الا ان الامام لا يحتاج الى البناء  
والمسبوق يحتاج اليه والمبنى على الفاسد فاسد بخلاف الكلام لانه في  
<sup>من البناء منهم لا ينافي ابو سعيد</sup>  
معنى السلام فانه منه لا مناف ولم ينفذ الا يقوت به شرط الصلاة وهو الطهارة  
<sup>وهو بعد التشهد ولا</sup>  
فاذا صادف جرح لم يفسده فلم يؤثر ذلك في حق المسبوق ولكنه يقطع في وانه  
لا في غير وانه والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل بشرط الصلاة وهو  
الطهارة بخلاف الفقهية والحديث العمد وكذا الخروج من المسجد فانه  
قاطع لمفسد (ومناعه) اى مانع البناء (الحديث العمد والجئون والاعفاء  
والامناء بالاختلام) بان نام في صلاة يوم لا يقض وضوءه فاحتلم

قال في النهاية الملاح من النهي ما يكون  
مسحوبا بالقبض اما بصفه الانضباط  
كالسلام او بصفه الانضباط كالخروج  
من المسجد انتهى  
عزق زاده

عن الامام والزوج في المسجد  
لا ينافي في البناء لا يفسد  
مذكرين السلام ولا يفسد  
ولا سلام من الصلاة بالنهي  
لعدم فروضهم

اعلم ان هذه الحوادث صلاحت نادرة فلم يكن  
في معنى ما ذكره في النهي والوقوف على  
فقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
فانهم وكيفية ما يات فيها كما في الفقه  
صلى الله عليه وسلم



(أَوْ غَيْرِهِ) كَتَبَ كَرَامَتِ بِشَهْوَةٍ كَذَلِكَ فِي الظَّهْرِ تِيَّةِ (وَالْقَهْقَرَةُ وَاصَابَةُ بُولٍ كَثِيرٍ)  
 جَاوَزَ قَدْرَ الدَّرَجَةِ (وَسَيْلَانِ شَجَةٍ وَظُهُورُ الْعَوْرَةِ فِي الِاسْتِجَاءِ) يَمْنَعُ الْبِنَاءُ  
 (إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ كَذَلِكَ الْمِرَّةِ) أَيْ عَوْرَتَهَا فِي الِاسْتِجَاءِ يَمْنَعُ الْبِنَاءُ إِلَّا أَنْ تَضْطَرَّ أَيْضًا  
 (وَالْقِرَاءَةُ ذَاهِبًا وَجَائِيًا) قِيلَ لَوْ قَرَأَ ذَاهِبًا تَفْسُدُ وَأَتَا لَا وَقِيلَ بِالْعَكْسِ  
 وَالصَّحِيحُ الْفَسَادُ فِيهَا لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ أَدَّى رَكْنًا مَعَ الْحَدَثِ وَفِي الثَّانِي مَعَ الشَّيْءِ  
 (بِخِلَافِ التَّبَيُّعِ وَالتَّهْلِيلِ فِي الْإِصْحَاحِ) أَذْلَيْشَ فِيهِمَا إِذَا رُكِنَ (وَطَلَبُ الْمَاءِ بِالِاشْتِاقِ)  
 عَطَوْا عَلَى الْحَدَثِ الْعَمْدَ وَالْقِرَاءَةَ (وَشَرَاؤُهُ بِالْعَاطِي) قَيْدٌ بِهِ لظُهُورِ فُسَادٍ  
 الصَّلَاةِ بِصَرْحِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ (وَالْمَكْتُوبِ قَدْرًا) إِذَا رُكِنَ بَعْدَ سَبْقِ الْحَدَثِ  
 (إِلَّا إِذَا كُنَّا) أَيْ الْحَدَثُ وَالْمَكْتُوبُ (نَائِمًا) أَيْ فِي حَالِ نَوْمٍ الْحَدَثُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ  
 الْبِنَاءَ (وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَتَجَاوُزُ الصَّفُوفِ فِي غَيْرِهِ) كَالصَّحَاءِ (بَعْدَ مَا  
 ظَنَّ أَنَّهُ أَحْدَثٌ ثُمَّ ظَهَرَ طَهْرُهُ وَلَوْ عَمِلَ) عَمْدًا (بَعْدَ التَّشَهُّدِ مُنَافِي الصَّلَاةِ تَمَّتْ)  
 الصَّلَاةُ لَوْ جُودَ الْخُرُوجُ بِصَنْعِهِ (وَلَوْ وَجِدَ) مُنَافِي الصَّلَاةِ بَعْدَهُ (بِلَا صَنْعِهِ  
 بَطُلَتْ) الصَّلَاةُ لَوْ جُودَ الْمُنَافِي قَبْلَ تَمَامِهَا خِلَافًا لَهَا (فَتَبَطَّلَ) الصَّلَاةُ  
 (بِقِدْرَةِ الْمُتَيَّمِ) فِي الصَّلَاةِ (عَلَى) اسْتِعْمَالِ (الْمَاءِ وَرُؤْيَا) أَيْ تَبَطَّلَ أَيْضًا  
 بِرُؤْيَا (الْمَتَوَضَّئِ الْمُقْتَدِي بِالْمُتَيَّمِ الْمَاءِ) قَالَ فِي الْكَفِّ وَبَطُلَتْ أَنْ رَأَى مُتَيَّمٌ

وَإِنْ كَانَ سَيْلَانِ شَجَةٍ مَا نَادَوْهُ سَيْلَانِ  
 الرَّجَاءُ فَلَا سَيْلَانِ الشَّجَةِ يَقْدَرُ جِلْدُ  
 وَشَيْءٌ عَلَيْهِ مَا سِوَاهُ وَلَا الْقَهْقَرَةُ فَإِنَّهَا  
 فِي مَعْنَى الْكَلَامِ بَلْ هِيَ أَقْسَمُ مِنَ الْكَلَامِ  
 عِنْدَ النِّجَاحَةِ وَلِهَذَا يَنْفَضُّ الْوَضُوءُ  
 بِمَجَالِئِهِ

وَيَعْنِي بِفِيهِمَا لظُهُورِ فُسَادِ الطَّلَبِ  
 وَلَوْ قَالَ فَيُفْسِدُ لَكَانَ أَتَمًّا وَأَقْبَلًا  
 وَالشَّرَاءُ بِالْكَلَامِ لَكَانَ أَتَمًّا وَأَقْبَلًا

وَيَعْنِي بِكَانَ نَائِمًا أَيْ إِذَا وَجِبَ فِي الصَّلَاةِ  
 وَأَقْبَلًا

ماء قال النبي المرد بالروية القدرة على الاستعمال حتى لو زأه ولم يقدر  
على استعماله لا تبطل ولو قدر بلا رؤية بطلت فذا را الامر على القدرة لا غير  
وتقيده بالمتيم لبطلان الصلاة عند رؤية الماء غير مقيد لانه لو كان  
مؤوضي يصلي خلف متيم فرأى المقتدي الماء بطلت صلاته لعلمه ان الماء  
قادر على الماء باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته ولم يذاعيرت تلك  
العبارة الى ما ترى (ونزع الماسح خفه بعمل يسير) بان كان واسعاً لا يحتاج  
الى المعالجة في النزع وان كان النزع بفعل عفيف تمت صلاته لوجود  
الخروج بصنعه (ومضى مدة مسحه ان وجد الماء وقيل مطلقاً وتعلم الامي  
اية) اي تذكره وحفظه بالسماع من غيره بلا اشتغال بالتعلم والامت  
صلاته لوجود الخروج بصنعه وقع في المتون المشهورة لفطسورة مكان  
اية ولا يستقيم الاعلى قولها (ونيل العاري ثوباً) اي ثوباً يجوز فيه الصلاة  
(وقدرة المؤمي على الاركان) فان اخر صلاته قوي فلا يجوز بناؤه على  
الضعيف (وتذكر فائنة) عليه وهو صاحب لترتيب وكذا اذا كانت فائنة  
على الامام فتذكرها المؤتم بطلت صلاة المؤتم وحده كذا قال النبي  
وتقديم القاري امياً وطلوع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر

فإنهم طهارة الامام على ركن المقتدي لغيره  
على الماء واشتغال فاسد صلاته بنفسه صلاة  
نفسه كانه صوره في اليد انه علم قال  
الامام ونفسه في اليد في اليد فاسد  
وان كان صلاة الامام صوابه

كذا على ما فهم من النبي ان كان المقتدي في  
بانيها على ثلاث ايات بلا فقه في سورة  
لا يخفى ان قوله بالاستغفار على كل لها هي  
الاستغفار مطلقاً يعني وتوباً وبدلاً  
اقل من توبة مثلاً كما هو المشهور في قوله  
واما التائب فليكن على طيب قول الامام  
فيهم تسليم امكانه بعد لا يخفى ابوجه

فِي الْجُمُعَةِ وَنَوَالٍ عَنِ الْمَعْنُورِ وَسَقُوطُ الْجَبِيرَةِ عَنْ بُرٍّ وَوُجْدَانُ الْمُصَلِّي  
 بِالْجَسِّ مَا يَنْزِلُ بِهِ وَدُخُولُ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ عَلَى مُصَلِّي الْقَضَاءِ وَعَدَمُ سُرِّ الْجَارِيَةِ  
 عَوْرَتِهَا إِذَا كَانَتْ يُصَلِّي بِغَيْرِ قَنَاجٍ فَأَعْتِقَتْ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُفْسِدَةٌ لِلصَّلَاةِ  
 بِلَا صَنْعَةٍ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهَا وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ بِصَنْعِهِ فَرَضَ عِنْدَهُ لَا  
 عِنْدَ هَآكُلَا مَرٍّ رُكْعٍ وَسَجْدٍ فَأَخَذَتْ وَذَكَرَ سَجْدَةً فَسَجَدَ هَا فَإِنْ بَنَى إِعَادَ مَا <sup>عُدَّ</sup>  
 فِيهِ قِطْعًا وَمَا ذَكَرَ فِيهِ نَذْبًا يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَخَذَتْ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ وَتَوَضَّأَ  
 وَبَنَى فَلَا بُدَّ أَنْ يُعِيدَ الرُّكُوعَ أَوِ السُّجُودَ الَّذِي أَخَذَتْ فِيهِ لِأَنَّ إِمَامًا الرُّكْنَ  
 أَمَّا هُوَ بِالْإِتِّقَالِ وَهُوَ مَعَ الْحَدِّثِ لَا يَتَحَقَّقُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعَادَةِ وَلَوْ كَانَ <sup>مَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَسْرَتِ صَلَاتَهُ حَتَّى</sup>  
 إِمَامًا فَقَدِمَ غَيْرُهُ دَامَ الْمُقَدِّمُ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَا مَكَانَ الْإِمَامِ بِالْإِسْتِدَامَةِ  
 وَأَنْ تَذَكَّرَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَقَضَاهَا  
 لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الرُّكُوعِ أَوِ السُّجُودِ وَلَكِنْ أَنْ إِعَادَ يَكُونُ مُنْذُ وَبِالتَّقَعُّ الصَّلَاةُ  
 مَرْتَبَةً بِقَدَرِ الْمَكَانِ (أَمْ وَاحِدًا فَأَخَذَتْ) الْإِمَامُ (فَلَوْ كَانَ) الْمُقَدِّمُ  
 رَجُلًا فَإِمَامًا أَيْ فَنَظَرُكَ الْمُقَدِّمُ إِمَامًا (بِلَانِيَّةٍ) أَيْ مُتَعَيِّنٌ بِخِلَافَةِ الْأَوَّلِ  
 فَإِنْ لَمْ يَنْوَلْ فِيهِ مِنْ صِيَانَةِ الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَيُعَيِّنُ الْإِمَامُ  
 لِقِطْعِ الْمَرَاحَةِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَالْمَرَاحِمِ هُنَا وَتَمَّ الْأَوَّلُ صَلَاتُهُ مُقَدِّمًا يَابِه

قلنا في جملة فبما مررت  
 عن الظلي ونحوه إذا ظهر لا يظلم  
 ولا ينقل إلى النفل يخرج وقتها  
 وكان الحكم في العصر والغروب والعشاء  
 على أن مصادق في البعض بالأداء  
 من مصادق الكل بالقضاء بخلاف  
 جملة لا يغبل القضاء  
 عبد الله

بل بعد من المقدم ما ينافي الأداء  
 هذا إذا لم يرفع الإمام رأسه من الركوع  
 أو السجود عند سبب الحديث من الأداء  
 ما لو قال أسألكم عن شيء فاستمعوا له  
 رافعا رأسه من الركوع أو السجود  
 صلاة الكل ولو رفع وقال به غير ذلك  
 الأداء فغيره فإيمان على أبيه  
 كافا كافا

بل لأن المنة بالأداء وجبة وقت  
 الإمام لا في وقت الإمام  
 عبد الله

لا قول ولا صلوات صلاة العبدى دون  
الامام كما في الجهرى الخط وغياب اليان  
مستحب الى

الظاهرى صلاة الامام لان الاختلاف  
انما هو فيها واما صلاة العبدى ففائدة  
اتفاقا

والصلاة الجهرى راجع الى الامام كما هو  
مشترط فلو لا اختلافه في رواية  
امرى نفسه صلاة فيها رواية اخرى لنفسه  
صلاة العبدى فقط وفي المطلوب واما اليان  
الخط وراجع الى العبدى فله وجه  
والجهرى لو راجع الى العبدى فله وجه  
ويكون المذكور القول الامم

كما اذا استخلفه حقيقة (والا) اى وان لم يكن ذلك الواحد رجلا بل صبيا  
 او امرأة او خنثى (فسيدت صلاته في رواية) لا استخلافه من لا يصلح  
 للامامة وقيل لا تقسدا اذ لم يوجد منه الاستخلاف قصد او كذا الحكم  
 فيما اذا كان الواحد اميا او متفلا خلف المفترض ومقيا خلف المسافر  
 في لقضاء (اخذه عاف مكث الى انقطاعه ثم توضع ابني ولا يجب عليه  
 الاستيناف) **باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها** (يقسدها  
 السلام عمدا) قيد بالعمد لان السلام سهوا غير مفسد لانه من الاذكار  
 ففي غير العمد يجعل ذكر او في العمد كلاما (وردة) لم يقيد بالعمد لانه  
 ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطب (و) يفسدها (الكلام مطلقا)  
 اى سواء كان عمدا او سهوا او نسيانا او قليلا او كثيرا (والدعاء بما يشبه  
 كلامنا) نحو اللهم البنى ثوبا كذا اللهم ن وحنى فلانة وعند الشافعى  
 لا يفسد (والاثنين) وهوان يقول اه في الكافي عن ابى يوسف ان اه لا يفسد  
 سواء كان من وجع او تذكرة رجته او نارة (والتأوه) وهوان يقول اوه يفسد  
 فيها وفي التاتارخانية سئل محمد بن سلمة عن ذلك فقال لا تقطع وفي  
 الغياثية قالوا لا اخذ بهذا الحسن للفقوى لانه مما يتلى به المريض

بما اذا لم يستخلفه فان استخلفه فضله  
الامام والمستخلف كليهما باطلان اتفاقا  
محل ذلك اذا كان قبل الصلوة والتمتع  
واما ان كان بعده فلا تقسده صلاة الامام  
مطلقا

على البراءة سلام الصلاة اذا السلام على  
الانسان عمدا كان او خطأ ففسد  
عليه في الخط والائبة وانما يكره  
المصنف لانه داخل في الكلام

النساء والطلان في العبادات بيان  
وفي العبادات كما يبيع ففقد فان  
مكة الفلاح  
**الفساد والطلان**  
منهم

في شرح القدرى في عم  
فوجد الصن احد القدرى  
الضيق توسعة له ففسدت صلاة  
لان امتثال لغير الله تعالى في الصلاة  
من شرح الوقاية لا يبر فرقة  
موتوا زاده  
كذا في زبدة المعنى على الصدر للفاضل  
الغدير اجملى الرضى في قال فيها  
نقلت كونه من اهم المهمات واكثر  
وانه اعلم





سَلَامٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا نَأَى لَكُمْ  
فَاتَّبَعُوا الصَّلَاةَ فَلْيَبْجِعْ

وَأَنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (وَسَارَّ بِالْحَمْدِ لَهُ) بَانَ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ (وَعَجِبَ بِالسَّجَلَةِ)  
بَانَ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ (وَالْهَيْلَلَةُ) بَانَ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ذَكَرَ الْجَوَابَ لِأَنَّهُ  
لَوْ يَرُدُّ بِالتَّحْمِيدِ وَنَحْوِهِ الْجَوَابَ بَلْ أَغْلَامُهُ بَانَ فِي الصَّلَاةِ جَانِ صَلَاتِهِ اتِّفَاقًا  
وَقِيَّةً بِالتَّحْمِيدِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّ الْجَوَابَ بِمَا لَيْسَ بِنَاءً مُفْسِدًا اتِّفَاقًا (وَيُفْسِدُهَا  
(قِرَاءَتُهُ مِنْ مُصْحَفٍ) لِأَنَّهُ يُتْلَقَنَّ مِنَ الْمُصْحَفِ فَاشْبَهَ التَّلَقُّنَ مِنْ غَيْرِهِ (وَوُ  
فَتَحَهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعْلَمُ فَكَانَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ قَوْلُهُ عَلَى  
غَيْرِ إِمَامِهِ يَشْمَلُ فَتَحَ الْمُقْتَدِيَ عَلَى الْمُقْتَدِيَ وَعَلَى غَيْرِ الْمُصَلِّي وَعَلَى الْمُصَلِّي  
وَحْدَهُ وَفَتَحَ الْإِمَامَ وَالْمُقْتَدِرَ عَلَى أَيْ شَخْصٍ كَانَ فَكُلُّ ذَلِكَ مُفْسِدٌ إِلَّا إِذَا  
قَصَدَ بِهِ التَّلَاوَةَ دُونَ الْفَتْحِ نَظِيرُهُ مَا لَوْ قِيلَ لَهُ مَا مَالِكٌ فَقَالَ الْخَيْلُ وَالْبَغَالُ  
وَالْحَمِيرُ فَإِنَّهُ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ أَنْ ارْتَدَّ بِهِ جَوَابًا وَلَا فَلَ وَأَنْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ  
لَا يُفْسِدُ اسْتَحْسَانًا وَقِيلَ أَنْ قُلْ بِقَدَرٍ مَا يَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ يُفْسِدُ لِأَنَّهُ  
لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ وَقِيلَ أَنْ انْتَقَلَ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى فَفَتَحَ عَلَيْهِ يُفْسِدُ صَلَاةَ  
الْفَاتِحِ وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْإِمَامِ أَنْ اخَذَ بِقَوْلِهِ لَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَيَنْبَغِي لِلْمُقْتَدِرِ  
أَنْ لَا يَعْجَلَ بِالْفَتْحِ أَذْرُ بِمَا يَتَذَكَّرُ الْإِمَامُ فَيَكُونُ التَّلَقُّنُ بِلا حَاجَةٍ وَلِلْإِمَامِ  
أَنْ لَا يَلْجِئَهُمْ إِلَيْهِ بَلْ يَرْكَعُ إِذَا قَرَأَ قَدْرَ الْفَرَضِ وَلَا انْتَقَلَ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى

قوله لا ينسأ استحضار  
الفتح والفتحة بكل حال  
من غير فصل ففتح  
ويبنى الفتح لا التلاوة  
أي سواد من قد ما يجوز به الصلاة ثم لا  
انتقل إلى آية أخرى لا  
كلها وفيه

أي صلاة إن كان سمعه من غيره فصل أضلا  
أو من فصل غير صلاة ولو سمعه من فصل  
صلاة إن كان سمعه من غيره فصل لا لنفسه  
بؤخذ من المأموم  
كلها وفيه

أي يمكن للإمام أن يركع إلى الله  
بعد المصلي ويكره أن يركع إلى الله  
أولاً ثم يركع إلى الله ثم يركع إلى الله  
كله الفتح أو التلاوة أو التلاوة أو التلاوة  
ما يفسد الصلاة أو يفسد الصلاة أو يفسد الصلاة  
كلها وفيه

(وَأَكَلُهُ وَشَرِبُهُ) لِأَنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الصَّلَاةَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنِّسْيَانِ لِأَنَّ  
حَالَةَ الصَّلَاةِ مُذَكَّرَةٌ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ اسْتِنَانِهِ مَا كَوَّلَهُ <sup>بَعْدَ الصَّوْمِ بِحَرَقَةٍ</sup> أَمَّا إِذَا كَانَ فَايْتَلَعَهُ  
لَا يَفْسُدُ صَلَاتُهُ كَمَا سَيَأْتِي (وَسُجُودُهُ عَلَى نَجَسٍ) وَعَنْ أَبِي يُونُسَ تَفْسُدُ السَّجْدَةُ  
لَا الصَّلَاةُ حَتَّى لَوْ أَعَادَهَا عَلَى مَوْضِعٍ ظَاهِرٍ صَحَّحَ لِأَنَّ أَدَاءَهَا عَلَى النِّجَاسَةِ  
كَالْعَدَمِ لَهَا أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجْزِي فَإِذَا فَسَدَ بَعْضُهَا فَسَدَ كُلُّهَا بِخِلَافِ وَضْعِ  
يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ عَلَيْهِ فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَجُوزُ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَيْهِ كَثَرُ الْوَضْعِ  
أَصْلًا وَتَرْكُ وَضْعَهَا لَا يَمْنَعُ الْجَوَانَ بِخِلَافِ الْوَجْهِ فَإِنَّ تَرْكَ وَضْعِهِ يَمْنَعُهُ  
(وَأَدَاءُ رُكْنٍ أَوْ امْكَانُهُ يُكْشِفُ عَوْرَةً أَوْ نَجَاسَةً) لَوْ أَنْكَشَفْتَ عَوْرَتَهُ فِي الصَّلَاةِ  
فَسَرَهَا بِلَا لَبَثٍ جَانِ صَلَاتِهِ أَجْمَاعًا لِأَنَّ الْأَنْكَشَافَ الْكَثِيرَ فِي الزَّمَانِ  
الْيَسِيرِ كَالْأَنْكَشَافِ الْيَسِيرِ فِي الزَّمَانِ الْكَثِيرِ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ فَكَذَلِكَ هَذَا فَإِنَّ  
أَدَى رُكْنًا مَعَ الْأَنْكَشَافِ أَوْ مَكَثَ بِقَدَرٍ مَا يُمْكِنُ فِيهِ مِنْ أَدَاءِ رُكْنٍ فَسَدَتْ  
وَكَذَلِكَ الْوُقُوفُ عَلَى مَوْضِعٍ نَجَسٍ وَأَصَابَ ثَوْبَهُ نَجَاسَةً أَكْثَرُ مِنْ الذَّرِّهِمْ أَوْ وَقَعَ  
فِي صُوقِ النِّسَاءِ لِلزَّحْمَةِ فَادَى أَوْ مَكَثَ فَسَدَتْ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا  
يُفْسَدُ كُشْفُ الْعَوْرَةِ وَمُلَابَسَةُ النِّجَاسَةِ بِالْمَكَثِ (مَا لَمْ يُؤَدِّهِ أَى الرُّكْنَ  
يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَدْ رَأَى الرُّكْنَ بَلْ حَقِيقَةً إِذَا نَهَ) (وَأَسْتَحْلَافٌ مُقْتَدِرٌ خَارِجٌ

لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَجَاسَةٌ  
وَلَوْ سَمِعْتَ نَجَاسَةً  
عَلَى النِّسَاءِ فَادَى مَا نَهَى الْكُلَّ  
وَالشَّرْبَ بِأَنَّهُ يَمْلَأُ الْبَدَنَ وَالنَّجَسَ  
وَأَسْتَحْلَافٌ خَارِجٌ بِأَلْفَاظٍ سَمِعْتَ نَجَسًا  
أَوْ ظَنَنْتَ مَطَرًا فَلَمْ يَكُنْ فَادَى  
وَوَجْهٌ لَا يَسْتَحْلَلُ عَدَمَ وَجْهِهِ  
وَوَجْهٌ خَارِجٌ

أَفْزَلُ كَذَلِكَ الْكَلَامُ وَهُوَ وَجْهٌ لَا فَرْقَ بَيْنَ  
فُضِّلَتْ الصَّلَاةُ أَنَّهُ يَنْهَضُ وَضْعَ الْيَدَيْنِ  
وَالرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ وَوَضْعُ  
فِي بَابِ رُكُوفِ الصَّلَاةِ أَنْ تَبْتَغِيَ طَهَارَتَ مَوْضِعِ  
الْبَيْتِ وَالرُّكْبَتَيْنِ عَلَى خِلَافِ أَبِي الْكَاسِمِ وَ  
يُضَعِّفُهُ الْعَوْنُ وَهَذَا الْفَرْقُ فِيهِ  
لَمْ يَنْبَغِ

قَوْلُهُ وَأَدَى رُكْنًا مَعَ الْأَنْكَشَافِ  
يُؤَدِّيهِ وَجْهٌ وَجْهٌ فَادَى لَا فَرْقَ بَيْنَ  
وَفِي الْكَلَامِ مَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُنْ رُكْنًا مَعَ الْأَنْكَشَافِ  
فَإِنْ قَالَ فَإِنَّ أَدَى رُكْنًا مَعَ الْأَنْكَشَافِ  
أَوْ مَكَثَ بِقَدَرٍ مَا يُمْكِنُ فِيهِ مِنْ أَدَاءِ رُكْنٍ  
فَسَدَتْ صَلَاتُهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَنْكَشَافِ  
فَسَدَتْ صَلَاتُهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَنْكَشَافِ  
وَلَا يَجْزِي أَنْ يَكُنْ رُكْنًا مَعَ الْأَنْكَشَافِ  
أَبِي الْكَاسِمِ يَأْذُرُ أَنَّ أَدَى رُكْنًا مَعَ الْأَنْكَشَافِ  
فَقَدْ نَهَى فِي السَّابِقِ بِأَدَى رُكْنًا مَعَ الْأَنْكَشَافِ  
الْمَأْذُورُ عَنْهُ وَيُظَاهَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا  
فَالْعَبْدُ مَطْرُوقٌ فَلْيَبْتَغِ طَهَارَتَهُ

قَوْلُهُ وَأَسْتَحْلَافٌ مُقْتَدِرٌ خَارِجٌ  
فَاجْعَلِ السَّجْدَةَ فِي بَيْتِ الْبَيْتِ  
الْكَلَامُ وَفَرْقُهَا خِلَافٌ فِيهِ عَلَى عَكْسِ  
مَادُورُهَا فَعَلِبِهِ لَا يُطْلَقُ إِلَّا فِي غَيْرِهَا بِخِلَافِ قَوْلِهَا  
لَوْ سَمِعْتَ نَجَاسَةً مَعَ رُكْبَتَيْكَ فِي السَّجْدَةِ وَالصُّلُوفُ نَصْلُهَا  
وَرُكْبَتَاكَ

المسجد) يعنى اذا كان المسجد ملاءن من القوم والصفوف متصلة بهم خارج  
المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد واستخلف رجلا من خارج  
المسجد يفسد صلاة الكل لما مران خلوا مكان الامام عنه يفسد الصلاة  
لكنه ما دام في المسجد جعل كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد لان  
لما وضع الصفوف حكم المسجد كما في الصحراء (و) استخلاف (انثى ولو خلفه  
نساء) اى استخلف الامام امرأة وقد سبقه حدث وخلفه رجال ونساء  
يفسد صلوته وصلاة القوم لاشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة  
له فيفسد صلاته ويفسادها يفسد صلاة القوم (وكل عمل كثير) اختلف  
في تفسيره وعامة المشايخ على انه ما يعلم ناظره ان عامله غير مصل  
وقيل ما يستكره المصلى قال الامام السرخسى هذا اقرب الى مذهب  
ابى حنيفة فان دأبه التقويض الى رأى المبطل وقيل ما يحتاج الى اليدين  
(لا يظهروه) عطى على قراءته (الى مكتوب وفهمه) قرأنا كان او غيره (او اكل  
ما بين اسنانه) فانه لا يفسد لانه تبع لريقه ولهذا لا يفسد به  
الصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه قليلا كما دون الحصة لا يفسد  
صلاته واذا كان اكثر منه يفسد كذا فى النهاية (او مرور ما في الصحراء

فانه هذا الجانب فلا صلاة القوم وانما  
فلا صلاة الامام بذلك فظنون البيان  
لعل وجه فساد اشتغاله باستخلاف من  
لا يصلح فليفتله كما سبق في هذه العلة  
عن الفساد عند مؤد من يصلح الخلافة  
داخل المسجد ولا يكونهم اقبل او بعد ذلك  
ابوس

فوله ما يعلم ناظره قال في الدرر خمسة  
اقوال استخلاف ان يشك بالناظر من فاعله  
ان ليس من قبله قال وان شك ان فيها ام لا  
فقبل كنه يتكلم بالمش والتعبد فامل  
انتهى لوتى مستقبل القبله هل نفس  
اه وروى في فذكر في كنه ما لم يوافق  
كذلك ويمكن لا نفس وان كنه ما لم يوافق  
الكان وقيل لا نفس طالة العذر فامل  
سندبر القبله  
ابوس

فوله دون الحصة كبر الى او لا يريهم  
منقوصة او مكسورة هـ ط اما ذكر الحصة  
ففسد للصوم والصلاة وانما اوضحه  
فذكر ان فساد الصلاة غلط الصوم  
والغرض خلاف فساد الصوم فانه مطلق  
ولم يعمد خلاف فساد الصوم فانه مطلق  
بوصول الغرض الوجوه من حقاوى







في الخارج وسجود فيه لا تنفأ سبب لكرهه وكذا ايكره قيامه على دكان  
وحده والقوم على الارض للنهي عنه وللتشبه وكذا اعكسه في الاصح لان  
يشبه اختلاف المكانين فكان تشبها ولان فيه ازيد بالامام ثم قد رآه في  
قائمة ولا بأس بما ذكره الطحاوي ورواية عن ابي يوسف وقيل مقلده  
ذراع وعليه الاعتماد وان كان مع الامام بغض لقوم لا يكره في الصحيح  
لنوال المغنى الموجب للكرهه (والقيام خلق صق فيه) اي في ذلك الصق  
(فرجة) للنهي عنه (ولبس ثوب فيه تصاوير) لانه يشبه حامل الصنم  
(وان يكون بين يديه ثورا وكان فيه ثور) لشبهه بعبادة الجوس لانهم  
يعبدون الحجر (او) يكون فوق رأسه او خلفه او بين يديه او يجذائه صورة  
لحديث جبرائيل عليه السلام انا لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة واشدها  
كرهه ان تكون امام المصلي ثم فوق رأسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه  
وفي الغاية ان كان التمثال في مؤخر الظهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة  
وفي الجامع الصغير اطلق الكراهة (الا ان تكون صغيرة او مقطوعة  
الرأس او غير ذي روح) فانها اذا كان كذلك لا تعبد فلا يكره (وطلاة  
حاسر رأسه) للتكاسل وعدم المبالاة (لالتدلل) حتى لو كان له

عليه وعليه الاعتماد  
الكل الا وجه ما يقع به الامكان  
ابن سبويه

عليه وعليه الاعتماد  
وقوله والقيام خلق صق  
والامام جبريل عليه السلام  
الكل من الصق ذكره في  
قال في العيون وفيه  
وجه الاول وفيه في  
لعدم علمه بالمشكلة كما  
التميز بين الخبز والخبز  
ان لا يكره فاعلم

والغناء ان اذالم جبريل  
فانه ما يكره فيها والاف  
اولا مع جبريل من الصق  
لغلبة الجبريل فيتم  
صلاة الجبريل

بان يكون مقلدا او موضوعا في حائط  
مجمع الا تتركه  
الغلبة

لم يكره (أو صلاته وهو يذفع الأخشين) أي البول والغائط وهو جلة حالية  
أي صلاته حال مدافعة لهما (أو الریح) للنهي عنه أيضًا (و) صلاته (في  
ثياب البذلة) وهي التي تلبس في البيت ولا يذهب بها إلى الأكار (ومسح خيشته  
من التراب) للنهي عنه أيضًا (لا) أي لا يكره (قتل حية وعقرب) في الصلاة  
لحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بقتل  
الأسودين في الصلاة الحية والعقرب ثم قيل لما يقتل إذا تمكن من قتلها  
بفعل يسير كالعقرب وأما إذا احتاج إلى المعالجة والمشى فيفسد وذكر  
في المبسوط أنه لا تفصيل فيه لأنه رخصة كالمشي في الحديث والاستقاء  
من البئر (ولا) الصلاة (إلى ظهر قاعد يتحدث) وقيل يكره والصحيح ما  
ذكرنا لما روى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أراد أن يصلي في الصحراء  
أمر عكرمة أن يجلس بين يديه ويصلي (والى مصحف أو سيف معلقين)  
لأنهما لا يعبدان ولا كراهة باعتبارهما وإن قال بعض بكراهتهما (والى  
سراج) لأن المجوس لا يعبدون اللهب بل الحجر (أو على بساط فيه بصاوة  
لأنها أهانة وتحقير للصورة وليس بتعظيم (أن لم يسجد عليها) أي للصورة  
بأن كانت في موضع جلوسه وقيامه فإن السجود عليها أشبه بعبد الأوثان

البدن لا يكره الباطن ما منعه من تركه من الثياب  
فيل يكره إذا كان له ثوب وأن لم يكن فلا  
يكره ولا يكره عليه بانه إذا لم يكن له ثوب  
أخرج يكون فدية من ثياب الثمن بانه ما كرهه بناء  
على شرف ثياب البذلة ما يلبس في البيت  
للعمل ولا يذهب به إلى الأكار من ثياب  
أن يذهب به فانه هذا الغم من أن يكون  
له ثوب آخر ولم يكره وأما

وأشركتم أنه يباح قطع الصلاة فهو قتل  
فقد ورد في الحديث وفيه وفيه وفيه وفيه  
دريم أو لغزو أو لغيره وفيه وفيه وفيه  
والغزو من الخلاف أن المجنح وقت وقت  
أو بطلان وجهه أو غائبة أو لا استغناء  
أو بطلان أو غائبة أو لا استغناء  
ممن لا يملك فانه علم أنه يصلي لا بأس أن لا  
في النفل فانه علم أنه يصلي لا بأس أن لا  
يجب فانه لم يعلم فانه

يباح قطع الصلاة له قتل  
مكسور  
على  
في حديثنا ما إذا دخل في عموم الحديث والجماع  
أن هذا الحديث مخصوص بجماع آخر كراهة  
التي على أساسه تعالى عليه وسلم فاذن على  
كبره أو قتل في بطلان ستره فاذن على  
فان كنت لا بد فاعلم فاطلع رؤسها أو فاعلمها  
وسأله أو جعلها بسط فاعلم فاطلع رؤسها أو فاعلمها  
الحاشية الأولى في هذا المقام

لأنه مسجد من عتبات السماء  
ولا يدخل فيه إلا طاهر  
ولا يدخل فيه إلا طاهر

فإنه الوقوف على الجوارح  
في صلاة ركعتين ركعتين  
فإنه الوقوف على الجوارح  
في صلاة ركعتين ركعتين

في المسجد الأقصى  
وكانت الصلاة في ذلك  
اعتدلت في كل صلاة  
معتكف بربطه في كل صلاة  
وغيره في الظاهر في كل صلاة  
لأنه التواضع في كل صلاة  
كان لنفسه في كل صلاة  
معتكف بربطه في كل صلاة  
وغيره في الظاهر في كل صلاة  
لأنه التواضع في كل صلاة  
كان لنفسه في كل صلاة

لأنه مسجد من عتبات السماء

(كذا) لفظة كذا هي هنا الفصل في عبارة الكثر ووجه الفصل بين الكلامين  
أن الثاني غير متعلق بالصلاة (بكرة الوضوء والبول والتخلى) أي التغوط  
(فوق مسجد) لأنه ينافي احترامه لأن سطح المسجد في حكمه حتى لو قام عليه  
مقتديا بالامام صح ولو صعد اليه المعتكف لم يفسد اعتكافه ولم يحل  
للمحاضر والجند الوقوف عليه (لا فوق بيت فيه مسجد) والمراد ما أعد  
للصلاة في البيت بأن كان له محراب لأنه ليس بمسجد حتى جاز يبعه فلم  
يكن له حرمة المساجد كذا في الكافي (و) بكرة (غلق بابيه) لأنه مصلى  
المسلمين فلا يصح منعه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا لا بأس به  
في غير أول الصلاة إذ لا يؤمن على متاع المسجد (لا) أي لا يكره (ترتيبه)  
بالجص والساج) وهو خشب مقوم يجلب من الهند (وماء الدّ هب بماله  
أي بمال الباني (وأما المولى فيضمن) قيمة ما يئنه به (إذا فعل) ذلك  
من مال الوقف) قرأ بعد الفاتحة من وسط السورة لا يكره وقيل يكره قراءة  
خاتمة السورة في الركعتين تكرر وكذا خاتمة سورة في ركعة أو سورتين  
في ركعتين وقيل لا يكره فيها جمع بين سور في ركعة لا يكره وقيل يكره  
ولو كرر سورة في الركعتين يكره إلا في التقل وينبغي أن لا يفصل بين الركعتين

فإنه المسجد الأقصى  
وكانت الصلاة في ذلك  
اعتدلت في كل صلاة  
معتكف بربطه في كل صلاة  
وغيره في الظاهر في كل صلاة  
لأنه التواضع في كل صلاة  
كان لنفسه في كل صلاة  
معتكف بربطه في كل صلاة  
وغيره في الظاهر في كل صلاة  
لأنه التواضع في كل صلاة  
كان لنفسه في كل صلاة

فإنه المسجد الأقصى  
وكانت الصلاة في ذلك  
اعتدلت في كل صلاة  
معتكف بربطه في كل صلاة  
وغيره في الظاهر في كل صلاة  
لأنه التواضع في كل صلاة  
كان لنفسه في كل صلاة  
معتكف بربطه في كل صلاة  
وغيره في الظاهر في كل صلاة  
لأنه التواضع في كل صلاة  
كان لنفسه في كل صلاة

مطالب مهمات فرجها  
مطالب مهمات فرجها  
مطالب مهمات فرجها  
مطالب مهمات فرجها



وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم  
وهي على النقص الى الله تعالى عليه وسلم

على كونه غير اعتقادي (ويُقضى) تفرج على كونه قرصا اذ لو كان سنة لم يقض  
وكذا قوله (وتذكره في) الصلاة (المكتوبة يفسد ها) ولو كان سنة لما  
افسد ها وقوله (وتذكره فائدة فيه يفسد) ولو كان سنة لما افسد ها وقوله  
(ولا يعاد) الوتر (لاعادة العشاء) ولو كان سنة لا يعيد تبعا للفرص (وثلاث  
ركعات بسلامة) لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يؤتي ثلاث  
لا يسلم الا في اخرين رواه ابى وجاعة من الصحابة (يقرا) المصلى (في كل)  
من الركعات (الفاتحة وسورة) لانه المروي عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم كما سيأتي ولان وجوبه لما كان بالسنة وجبت القراءة في جميع احتياطا  
وقبل ركوع الثالثة تكبرا فعائده فيقيد فيه اي فيما قبل الركوع لما  
روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم او تر ثلاث ركعات قرأ في الاولى  
سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل  
هو الله احد وقت قبل الركوع وعند الشافعي بعده فيقول اللهم انا  
نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك وتوب اليك ونتوكل  
عليك ونشئ عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك  
اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونحفذ نرجو رحمتك

فوله لا فائدة اي سنة الى هذا وقوله  
لكن في الاصل وبنى كما في الاصل من جميع  
الترديدات لوف الوقت اما في الفضا وعند  
الكاتب فلا يمنع حتى لا يطلع احد على  
تد الحارة ع

فوله وقيل كالدعي اي عن ابي يوسف  
يرفعها الى صدره ويظهرها الى السامع  
امداد الظاهر انه ينبغي ان يذكرها الى تمام  
الركعة على هذه التولية ناقل

بن عليه بآسنان ان لا ينفصل بين الركعتين  
بشوط او سويك فكل لا ينفصل بالركعتين  
القطعة والركعتين كذلك ابو

قال في الجمل هذه الجملة ذكر من ثنى  
وفي بعض النسخ المصنف بالواو  
فبشر يكون مقطوعا على ما قبله انتهى  
عزني

على الجاء المبهلة واللال السبعة  
من باب ضرب اي تشيع  
الى طاعتك اخ واخي

على بعض النسخ وكسر الفاء من الحذف  
من باب ضرب اي تشيع  
معد واهل لغة فيه بحر طحاوي



وضع الحديث بالكتب معني الحق في  
أثبت في الأحاديث الصحيحة ذكره قال  
في البحر لنيل في ما سبل الإداود في

المسند عند الخلفاء الفقهية فلهذا في كل  
والذين في المسند في كل ما في الفقه على  
والذين في المسند في كل ما في الفقه على  
والذين في المسند في كل ما في الفقه على

في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة  
في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة

في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة  
في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة

في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة  
في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة

في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة  
في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة

وَنَحْشَى عَذَابِكَ اِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ بِكُسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا وَالْكَسْرُ اَصَحُّ وَالْقَوْمُ  
يَتَابِعُونَ الْاِمَامَ اِلَى هُنَا فَاذْشَرَعَ الْاِمَامُ فِي الدَّعَاءِ قَالَ اَبُو يُوْسُفٍ يَتَابِعُوْنَهُ  
وَيَقْرَؤُنَهُ مَعَهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَتَابِعُوْنَهُ وَلَكِنْ يُؤْمِنُوْنَ وَالِدَعَاءُ هَذَا اللَّهُمَّ  
اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا  
أَعْطَيْتَ وَقِنَا يَا رَبَّنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ اِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ اِنَّهُ لَا يَدْرِي  
مَنْ وَاَلَيْتَ وَلَا يَعْرِضُ مَنْ عَادَيْتَ تَبَدَّلَتْ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ فَلَا الْحَمْدُ عَلَى مَا  
قَضَيْتَ نُسْتَغْفِرُكَ اللَّهُمَّ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ  
الرَّاحِمِينَ (دَائِمًا) اَيُّ فِي كُلِّ لِسَنَةٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْنَتُ فِي الْوُتْرِ اِلَّا فِي  
التَّصْفِ الْاٰخِرِ مِنْ رَمَضَانَ (دُونَ غَيْرِهِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَقْنَتُ فِي صَلَاةِ  
الْفَجْرِ اَيْضًا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ لِحَدِيثِ اَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُ اَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْنَتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ اِلَى اَنْ يَفَارِقَ الدُّنْيَا  
وَلَنَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ اَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَنَتَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى حَيٍّ مِنْ اَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ وَالتَّرْكُ دَلِيلُ  
دَلِيلِ النَّسْخِ وَالتَّرَجُّحُ بِفَقْهِ الرَّأْيِ اَوْ بِالْمَرْوِيِّ فَانَّهُ خَاطَرَ فَيَتَرَجَّحُ عَلَى الْمَسْجُودِ  
وَيَتَّبِعُ قَائِلَ الْوُتْرِ اَيُّ يَتَّبِعُ فِي قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ حِينَئِذٍ شَافِعِيًّا يَقْنَتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ

في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة  
في قوله فاذ اشرف الامام في الصلاة  
اذ اشرف الامام في الصلاة

عاطف الجوه  
من الكون ليس  
و قد قال ان طول  
عاطف الجوه  
من الكون ليس  
و قد قال ان طول  
عاطف الجوه

[illegible][illegible]

لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فِي الْفَجْرِ كَأَيِّ شَيْءٍ مَعَ كَوْنِهِ مُنْسَوخًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُتَابَعُهُ فِي قِنُوتِ  
الْوُتْرِ لَكَوْنِهِ ثَابِتًا بَيِّنًا فَصَارَ كَالْتَّنَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَالِدَّاءِ بَعْدَ وَسِيحَاتِ الرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ (لَا الْفَجْرَ) أَيْ لَا يَتَّبِعُ شَيْءٌ فَعِيًّا يَقِينٌ فِي الْفَجْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَعِنْدَ  
أَبِي يُوسُفَ يَتَّبَعُهُ لِأَنَّهُ مُقْتَدٍ لِلْإِمَامِ وَالْقِنُوتُ مُحْتَمِدٌ فِيهِ فَصَارَ كَتَكْبِيرِ الْعِيدِ  
وَالْقِنُوتِ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَلَنَا أَنَّهُ مُنْسَوخٌ لِمَا رَوَيْنَا وَلَا مُتَابَعَةٌ فِي الْمُنْسَوخِ  
فَصَارَ كَالْوَكْبِ خَمْسًا فِي الْجَنَازَةِ حَيْثُ لَا يَتَّبَعُهُ (بَلْ سَكَنَتْ) قَائِمًا لِيَتَابَعَهُ فِيهَا يَجِبُ  
مُتَابَعَتُهُ (وَقِيلَ يَقَعْدُ) تَحْقِيقًا لِلْمَخَالَفَةِ لِأَنَّ السَّكَتَ شَرِيكَ الدَّاعِي وَالْأَوَّلُ  
أَظْهَرَ لَوُجُودِ الْمَتَابَعَةِ فِي غَيْرِ الْقِنُوتِ (وَمَنْ لَمْ يُحْسِنْهُ) أَيْ الْقِنُوتَ (يُسْتَحَبُّ  
أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اعْفُرْ لِي) مَرَّتَيْنِ (ثَلَاثًا) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ أَبِي اللَّيْثِ (وَ  
يَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) وَهُوَ  
اخْتِيَارُ سَائِرِ الْمَشَائِخِ كَذَا فِي الْمَغْرَاجِ (تَذَكَّرْ) أَنَّهُ تَرَكَ الْقِنُوتَ (فِي الرُّكُوعِ)  
مُتَعَلِّقٌ بِتَذَكُّرِ (أَوِ الْقِيَامِ مِنْهُ) أَيْ الرُّكُوعِ (لَمْ يَقْنُتْ فِيهِ) أَيْ الرُّكُوعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
مَحَلًّا لِلْقِنُوتِ (وَلَوْ قُنْتُ فِي الْقِيَامِ) بَعْدَ الرُّكُوعِ (لَمْ يُعَدَّ الرُّكُوعُ) لِأَنَّ الرُّكُوعَ  
فَرَضٌ وَالْقِنُوتُ وَاجِبٌ وَلَا يَجُوزُ رَفْضُ الْفَرَضِ لِاقَامَةِ الْوَاجِبِ (وَسَجْدَ الشُّهُورِ)  
لَزَوَالِ الْقِنُوتِ عَنْ مَحَلِّهِ الْأَصْلِيِّ (رُكْعَ الْإِمَامِ قِيلَ قَرَأَ الْمُقْتَدِي مِنْهُ) أَيْ

بَعْدَ وَهُوَ مِثْلُ الصَّلَاةِ عَلَى  
قَوْلِ وَمَوْجِبِ الْمِلَّةِ عَلَى  
قَوْلِ الْخَطِّ الثَّانِي  
كَأَنَّكَ تَسْجُدُ لِلَّهِ  
أَوْ عَلَى

[illegible]

أي الأضحية ذكره ومنه دليل على أنه إذا قام  
الامام قبل أن يرفع من التشهد الأول  
بأيضا كما لغو في الوتر

الانكسار بين التشهد والوقوف لا ينقطع وكان  
الاشباه والنظائر  
نقص التواب

ولا يجوز ترك سنة الفجر لتمام حارس وقتها  
في الفجر بخلاف باقي السنين فله تركها  
لحاجة التائب الى فوائدها

الوقوف (تابعه) أي قطع المقتدى القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة  
يفسد الصلاة دون ترك القنوت (بخلاف التشهد) يعني اذا سلم الامام  
قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذا  
يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة (اذرك) المقتدى (الامام في الركوع  
من ثالثة) أي الركعة الثالثة (من وتر رمضان كان) المقتدى (مدركا للقنوت  
لان اذراكه في الركوع اذراكه في القيام) فنت في الركعة الاولى او الثانية  
شهوالم يفت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع لما فرغ من احوال  
الوتر شرع في بيان احوال التوافل فقال (سن سنة مؤكدة) ركعتان  
قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء (سن اربع بتسليمه) حتى  
لو اذها بتسليمين لا تكون معتدا بها ولم هذا لو نذر ان يصلي اربعاً  
بتسليمه فصلى اربعاً بتسليمين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا  
في الكافي (قبل الظهر والجمعة وبعدهما) أي الجمعة والاصل فيه قوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم \* من تأبر على ثني عشرة ركعة في ليوم واللييلة  
بنى الله له بيتا في الجنة \* وفتر ذلك صلى الله تعالى عليه وسلم على نحو  
ما ذكرنا (ونذب اربع قبل العصر والعشاء وبعد) أي العشاء بتسليمه

وبل الفاضل طالب العلم كذا في الظاهر  
لا سيما اذا كان مدرسا للفتنة  
في المرونة

والسنة كذا في سنة الفجر لتمام حارس وقتها  
فيل الظاهر في الرابع كذا في تركها  
لم تله في معنى ثم الكل سواء

لعله للتفصيل او شاعرا الى اخص بزيادة  
الركعات واما السقطة الغلطى فحاشا  
لكل الخلفات

لعله صلى الله تعالى عليه وسلم من ترك  
اربعا قبل الظهر لم تله سقطة في جرح  
طوطا وي

فكره تسليمه ظاهر في النذر عن الفجر انه  
بالفجر اربعين ان يؤد بها بعد العشاء بتسليمين  
او تسليمين فاذا افترادوا بها بتسليمين  
فلا مانع من تعميم السنة في السجدة الاولى  
والمنذرين في الثاني ذكره ابو السعود في  
البعض

وسبعة الاربعة ايضا بعد  
الظهر لقوله عليه السلام من فطر  
عمره اربع ركعات قبل الظهر والاربع بعد  
بعد الظهر ركعتان بتسليم واحد  
لكن بتسليم واحد افضل انما فا  
عند المبنى لا يبرهم الى  
فلا يبرها اصلا ولا فية كغيره ويحتاج  
برضى الله تعالى عنه فطره فيها ويكمل  
عدم دخول سبب في فطره فيها ويكمل  
علاوة على اربعين بانه يتم بالسجدة  
فلا يدخل النار

(وَسِتْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِتَسْلِيمَةٍ وَكَرَنَ يَأْدَةَ نَفْلَ النَّهَارِ عَلَى رُبْعٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاللَّيْلِ عَلَى ثَمَانٍ) لَأَنَّ السُّنَّةَ وَرَدَتْ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ إِلَى الثَّمَانِ وَفِي صَلَاةِ النَّهَارِ إِلَى الرَّبْعِ وَلَمْ يَرِدْ بِالْإِزْيَادَةِ فَتَكْرَهُ لَأَنَّ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لَا يَثْبُتُ (وَالْأَفْضَلُ فِيهَا) أَيْ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (رُبَاعٌ) أَيْ أَرْبَعَةٌ أَرْبَعَةٌ وَعِنْدَهَا فِي النَّهَارِ رُبَاعٌ وَفِي اللَّيْلِ مِثْلُهَا <sup>٧</sup> وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِيهَا مِثْلُهَا <sup>٨</sup> (لَا يُصَلِّي) عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى فِي رُبْعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا) أَيْ الْجُمُعَةِ (وَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ) مِنْ ذَوَاتِ الرَّبْعِ الْمَذْكُورَةِ (لَا يَسْتَفِخْ) أَيْ لَا يَقْرَأُ سُجْدًا نِكَاحًا لَأَنَّهَا لَا تَأْكُدُهَا أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ وَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ سَجْدَةِ السُّهُوِّ عَلَى مَنْ زَادَ عَلَى التَّشَهُّدِ فِيهَا (وَفِي الْبَوَاءِ) مِنْ ذَوَاتِ الرَّبْعِ وَهِيَ مَا سَوَى الْمَذْكُورَاتِ (يُصَلِّي وَيَسْتَفِخْ) لَأَنَّ كُلَّ شَفِيعٍ مِنْهَا يُعْتَبَرُ صَلَاةً مُسْتَقِلَّةً لَا تَقَاءُ شِبْهَ الْفَرْضِيَّةِ فِيهَا (طَوَّلُ الْقِيَامِ أَوْ مِنْ كَثَرَةِ السُّجُودِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ \* أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقَنُوتِ أَيْ الْقِيَامِ وَلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ تَكْثُرُ بِطَوَّلِ الْقِيَامِ وَبِكَثَرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَكْثُرُ التَّسْبِيحُ وَالْقِرَاءَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ (وَسُنَّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) وَهِيَ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْقُعُودِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ \* إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ (وَإِذَا الْفَرَضُ يَنْوِيْنَهَا) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ (وَتُدْبَرُ رَكْعَتَانِ بَعْدَ

يُكْتَفَى مِنَ الْوُجُوبِ بِتَسْلِيمَةٍ  
يُجْعَلُ أَطْرَافُ الرَّجُلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى  
بِالْوُجُوبِ وَالْإِسْتِغْفَارِ طَوَّلًا

يُكْتَفَى نَاسِيًا فَعَلِبِ السُّهُوِّ وَقَبْلَ لَا كَذَا  
قَالَ الشَّافِعِيُّ رَجَحَ

يُكْتَفَى كُلُّ بَعْدَ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ مِنْ جِهَةِ الْخِلَافِ  
أَيْ إِذَا تَرَدَّدَ فِي قَوْلِهِ تَكْلِفِيَّةً أَلْفًا مَرَّةً  
رَدَّ الْخِلَافَ عَلَيْهِ  
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ كُلَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ  
طَوَّلًا وَيَكْفِي ٤٤  
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ كُلَّ رَكْعَةٍ

يُكْتَفَى الْخَيْرُ بِطَوَّلِهِ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ تَحِيَّةً  
وَدَلَّ الْحَدِيثُ بِطَوَّلِهِ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ تَحِيَّةً  
الْمَسْجِدِ إِذَا دَخَلَ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَنْوِي  
عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَلَا عِنْدَ نَافِلٍ الْقُرْآنَ فِيهِ  
يُكْتَفَى أَنْ يَنْوِيْهُ فِيهِ وَلَا وَفَاتِ الْكُرُوءِ بِهِ  
فِيهَا الصَّلَاةُ بِطَوَّلِهِ مَا وَرَدَ مِنَ النَّبِيِّ  
فِي الْأَوَّلِ الْكُرُوءِ بِهِ

قَوْلُهُ دَسَنَ فَعَلِبِ الْمَسْجِدِ  
أَيْ إِذَا كَانَ نَاسِيًا عَنْ الْمَسْجِدِ  
أَوْ إِذَا كَانَ جَارِ الْمَسْجِدِ لَا يَنْوِي  
لَا يُصَلِّيُهَا كَمَا لَا يَنْوِي وَلَا يَنْوِي  
مَنْ طَوَّلَ الْقُرْآنَ فِيهِ وَلَا يَنْوِي  
السُّنَنِ فَعَلِبِ غَيْرِهَا  
وَأَنْ يَجِبَ









اخفض من ركوعه (ولو) كان صلاته (الى غير القبلة) لان التوافل غير مختصة  
اي الى اي جهه توجهت دابته . انتهى ع .  
بوقت فلو التزموا النزول واستقبال القبلة انقطع عنه القافله بخلاف  
او التوافل مستطير  
القبض فانها مختصة بوقت فلا يجوز على الدابة الا ضرورة وكذا الواجب  
اي ايها  
من الوتر والمندوم وما شرع فيه فافسد وصلاة الجنان وسجدة تليث على  
لعمركم الرجاء النزول ط ٢  
الارض ولما السنن الرواتب فنوافل وعن ابي خيفة رحمه الله تعالى انه  
ما كتب  
ينزل لسنة الفجر لانها اكدم من غيرها (وبني بنزوله) يعني اذا افتتح راكبا  
ثم نزل بني (لاركوبه) يعني اذا افتتح غير راكب ثم ركب لا يبنى لانه افسد ما  
وما وجب عليه الامام ابو ع  
شرع فيه لان في الاول يؤديه اكمل مما وجب عليه وفي الثاني انعقد التحريم  
موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اداؤه بالاماء وسيأتي زيادة كلام فيه  
في باب الصلاة على الدابة ان شاء الله تعالى **الترويح** جمع ترويحة وهي  
اي الركعات ط  
في الاصل اسم للجلسة وسميت بالترويحة لاستراحة الناس بعد اربع  
ركعات بالجلسة ثم سميت كل اربع ركعات ترويحة مجازا لما في اخرها من  
الترويحة وهي سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ قد صح انه  
عليه الصلاة والسلام اقامها في بعض الليالي وبين العذير في ترك  
المواظبة عليها وهو خشية ان يكتب علينا ثم واطب عليها الخلفاء الراشدون

بأنه جاز على حاله وانفسا وقاف  
الركعة من فاست ٢٢

ومن العبد المظفر وطعن بعض قسوف الوتر  
وهذا في التوافل وادرك لا يركب الا بغير  
او يركب من الوتر ما لا يركب من غير الوتر  
لو كان مع اقدم ملاك في حمل وادرك  
لم يفسد ركبه وقيل بما جاز له أيضا كما افاد  
في البحر فاحفظ ٢٢

قوله لا اذا لم يكن كذلك بان ان الاض  
نبيه فانه يفتي بماله كما في الخلاصة ٢٢

هذا كله في النقص والواجب بانواعه  
الجبس يسطر ايضا في التعليل انه مكنت  
والا فيغير الا مكانه فلا يخلو سبها  
الكانه وامانة النقل فيكون على الحمل  
والجلوس مطلقا فلا يركب الا بجماعه الا  
على دابة واحدة ٢٢  
ولو لم يفتي بحمل عليها ط

اي سوار كان واقفا او سار في الغلابة  
اولا قادم على النزول او لا طرف  
الجلوس على الدابة ولا ط ٢٢

بعض السرا ٢٢  
في الاصل مصدر يعني الضال  
الراكب ثم سكت الركعات العشرة على  
الترويحة بها كما اطلقوا هم الركعات على  
الوظيفة التي تترك في القيام لا نه منقل  
بالركوع



فصل في بيان حكم الجماعة في الصلاة  
والأصل في ذلك أن الجماعة هي جماعة من المسلمين  
تتبعون إماماً واحداً في الصلاة

فصل في بيان حكم الجماعة في الصلاة  
والأصل في ذلك أن الجماعة هي جماعة من المسلمين  
تتبعون إماماً واحداً في الصلاة

يتركها (والسنة الحتم مرة) ويحتم في ليلة السابج والعشرين لكثرة الاخبار بانها  
ليلة القدر (ولا يترك) الحتم (لكسالم) أي القوم (وقيل) القائل صاحب  
الاختيار (الافضل في زماننا قد رما لا يثقل عليهم صلى العشاء وحده فله  
ان يصلي التراويح بالامام ولو تركوا الجماعة في لفرض يصلو التراويح جماعة  
ولو لم يصلها) أي التراويح (بالامام صلى الوتره ولا يوتر) أي لا يصلي الوتر  
(بجماعة خارج رمضان) بالاجماع ولا يصلي التطوع بجماعة الا قيام رمضان  
وعن شمس لائمة ان التطوع بالجماعة انما يكون اذا كان على سبيل التبايع  
اما لو ائدي واحد بواحد او اثنان بواحد لا يكون فاذا ائدي ثلاث  
بواحد اختلف فيه وان ائدي اربعة بواحد كره اتفاقا كن في الكافي  
**باب ادراك الفريضة** (الشاع فيها) اعلم ان الاصل ان نقض  
العبادة قصد ابلاغ عن رحام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وان النقض  
للاكمال اكمال معنى فيجوز كنقض المسجد للاصلاح ونقض الظهر لجمعة  
وللصلاة بالجماعة منزلة على الصلاة منفردة فجاز نقض صلاة منفردة  
لاخر ان فصل الجماعة اذا تقر هذا فاعلم ان من شرع في فريضة منفردة  
(اذا اقيمت) أي شرع الامام في تلك الفريضة (قطعها) خبر لقوله الشاع

فصل في بيان حكم الجماعة في الصلاة  
والأصل في ذلك أن الجماعة هي جماعة من المسلمين  
تتبعون إماماً واحداً في الصلاة

فصل في بيان حكم الجماعة في الصلاة  
والأصل في ذلك أن الجماعة هي جماعة من المسلمين  
تتبعون إماماً واحداً في الصلاة

فصل في بيان حكم الجماعة في الصلاة  
والأصل في ذلك أن الجماعة هي جماعة من المسلمين  
تتبعون إماماً واحداً في الصلاة

فصل في بيان حكم الجماعة في الصلاة  
والأصل في ذلك أن الجماعة هي جماعة من المسلمين  
تتبعون إماماً واحداً في الصلاة



مذهب هذا الكلام من منع في فوض مفسدا  
 فانهم قالوا لم يبيحوا في الاولى لقطع مطلقا  
 وفيه في وان يبيحوا في الثانية والثالثة  
 فانهم قالوا لم يبيحوا في الثانية والثالثة  
 فانهم قالوا لم يبيحوا في الثانية والثالثة  
 فانهم قالوا لم يبيحوا في الثانية والثالثة

فيها (واقدي) بالامام (ان لم يسجد للركعة الاولى) لانها تخل لقطع للاكمال  
 (او يسجد وهو في غير رباعي) لانه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى يتم صلاته  
 في الثاني ويوجد الاكثر في لثلاثي ولا اكثر حكم الكل ففيه شبهة الفراغ  
 وحقيقته لا تحتمل النقص فكذلك شبهته (وفيها) اي في الرباعي لكن  
 (ضم اليها اخرى) ليصير ركعتين نافله ويجزئ فضل الجماعة بقطعه (وان  
 صلى ثلاثا منه) اي الرباعي (ثم اتم) اي ضم اليها اخرى لانه قد ادى الاكثر  
 ولا اكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص لما (ثم اتم) اي اقدي (متفلا الا  
 في العصر) لان التنقل بعده مكروه (والشاع في النقل لا يقطع) لانه  
 ليس للاكمال (واختلف في سنن الظهر) اذا اقيمت (والجمعة) اذا خطب  
 فقل يقطع على رأس الركعتين لانها نوافل سنت يروى ذلك عن ابى  
 يوسف وقيل يتمها انبعالا بها بمنزلة صلاة واحدة والقطع هنا ليس  
 للاكمال بخلاف الظهر (لا يخرج) احد (من مسجد اذن فيه) من غير ان  
 يصلى فيه (الامم جماعة اخرى) اي من يتظم به امرها بان يكون  
 مؤذن مسجد وامامه او من يقوم بامر جماعة يتفرقون او يقلون  
 بغيبته وفي النهاية ان خرج ليصلى في مسجد حيّه مع الجماعة فلا بأس

بطلان هذا القول  
 انما هو في الصلاة الواحدة لا في الأربع من غير  
 الاستقلال والتفريق في الشفع الثالث  
 الحاشي ذلك

اي ممكن ان يكون فوجي جماعة اذا اقصوا  
 لا يخرج الى الخارج وما اذا خرج جماعة فقص  
 العود فلا يكره كما في الرباعي

بطلان هذا القول  
 قال في البحر والنفى وفيه اذ لم يصح  
 فيها والصلاة في مسجد فيه فندوب فلا  
 يترك الاكثر لاجل الندوب ولا دليل  
 بان عليه



والشمس الزوال أخر الليل للشمس  
نحو أفندي ط ٢٦  
أو النعم

غداة ليلة التعرّيش بعد ارتفاع الشمس فيبقى ما وراءه على الأصل وفيما  
الذي هو عدم القضاء  
بعد الزوال اختلاف المشايخ وأما إذا فاتت بلا فرض فلا تقضى عندها  
وقال محمد أحب إلى أن يقضيها إلى الزوال ولا تقضى قبل طلوع الشمس  
بالاجماع لكراهة النقل بعد الصبح (وفي الظهر يتركها) أي السنة (مطلقاً)  
أنه في ثوب ركعة ويشتد الإصرار  
أي سواء أدرك ركعة منه أو لا إذ ليس لسنة الظهر فضيلة سنة الفجر  
لأنه يمكن أدائها بعد الفرض هو الصحيح كما في الهداية مجمع الآثر  
حتى قالوا لو كان العالم مرجعاً للفتوى له ترك سائر السنن إلا سنة الفجر  
كذا في الكافي (وقضاها قبل شفعه) أي الركعتين اللتين بعد الفرض  
وهذا عند أبي يوسف وعند محمد قضاها بعد ها ونقل صدرا الشهيد  
الاختلاف على العكس (فلا يقضى غيرهما) من السنن فإنها لا تقضى  
بعد الوقت وحدها إجماعاً واختلفوا في قضاها تبعاً للفرض والأصح  
أنها لا تقضى وفي الخلاصة لو صلى سنة الفجر والأربع قبل الظهر ثم  
اشتغل بالبيع أو الشراء أو الأكل فإنه يعيد السنة أما بكل لقمة أو  
بشرية ماء فلا تبطل السنة وقيل الظاهر أنه لا يعيد ها ترك سنن  
الصلوات الخمس إن لم يرها حقاً كفر ولا إثم كذا في الكافي (مدرك ركعة  
من ذوات الأربع) كالظهر والعصر والعشاء (مدرك فضل الجماعة  
ولم يرد نواها مجمع

ثم يأتي بها  
ولا تقوى القضاء وليكن عدل عن قول  
الكثير وضحاها ط ٢٦

لأنه القضاء إسقاط الواجب بعد فوت  
أدائه والسنن غير واجب وأما قضاؤها  
فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من فاتت  
سنة الفجر فليصلها نكاحاً ولقوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم من فاتت الأربع فلي  
الظهر قضاها بعد نكاحها

ثم لو بدلتك الشاهد الثاني كان نواها ذوات  
نواب المدرك لغات الكثير الأولى كما في الحديث  
ابن ج

لَا مُصَلِّ بِهَا وَخْتَلَفَ فِي مُدْرِكِ الثَّلَاثِ وَاللَّاحِقِ يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً  
 مِنْهَا أَدْرَكَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ لَوْ جُودَ الشَّرَاكُ مَعَهُمْ لَكِنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا جَمَاعَةً إِذْ  
 فَاتَهُ الْكَثْرُ وَلِهَذَا الْوَحْلَفُ لَا يُصَلِّي الظَّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَدْرِكِ الثَّلَاثَ  
 لَا يَحْتَسِبُ لِأَنَّهُ شَرَطَ حَتَّى أَنْ يُصَلِّيَ الظَّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ وَقَدْ انْفَرَدَ عَنْهُ بِثَلَاثِ  
 رُكْعَاتٍ وَأَنَّ أَدْرَكَ مَعَهُ ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ وَفَاتَهُ رُكْعَةً فَعَلَى ظَاهِرِ الْجَوَابِ لَا يَحْتَسِبُ  
 لِأَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ بَعْضُ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ اللَّاحِقِ لِأَنَّهُ خَلَفَ الْإِمَامَ حُكْمًا  
 وَلِهَذَا لَا يَقُولُ فِيهِ سَبْقٌ بِهِ وَذَكَرَ شَمْسُ لَا مِثْلَ أَنَّهُ يُحْتَسِبُ لِأَنَّهُ لَكَثَرِ حُكْمِ  
 الْكُلِّ وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ اللَّاحِقَ أَيْضًا لَا يَحْتَسِبُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّ  
 صَلَّيْتُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَهُوَ الْقِيَاسُ كَذَا قَالُوا وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمُدْرِكِ رُكْعَتَيْنِ  
 أَقُولُ وَجْهٌ عَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهُ أَنَّ حُكْمَهُ يُفْهَمُ مِنْ حُكْمِ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّ مُدْرِكِ  
 رُكْعَةٍ إِذَا أَدْرَكَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ فَأَوْلى أَنْ يَدْرِكَ رُكْعَةً مُدْرِكُ رُكْعَتَيْنِ وَإِذَا  
 اخْتَلَفَ فِي كَوْنِ مُدْرِكِ الثَّلَاثِ مُصَلِّيًّا بِالْجَمَاعَةِ فَأَوْلى أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِهَا  
 مُدْرِكُ الرُّكْعَتَيْنِ فَتَدَبَّرْ مَنْ أَمِنَ قُوَّةَ الْوَقْتِ يَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْفَرَضِ يَعْنِي  
 أَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ فَإِذَا دَانَ يُصَلِّي الْفَرَضَ مُنْفَرِدًا أَهْلُ يَأْتِي بِالسُّنَنِ  
 قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا لَا يَأْتِي بِهَا لِأَنَّهَا إِنَّمَا يَأْتِي بِهَا إِذَا دَانَ الْفَرَضُ بِالْجَمَاعَةِ

لأنه لم يصل بها بل بعض الجماعة وبعض  
 الشيئين يعني مجموع الأجزاء  
 بعض الشيء يعني  
 مجموع

يكون هذا التفسير مع ما لهذا المتن ففأ  
 من ما يفسر له قوله لا يأت إلا إذا ضاف  
 الوقت فالأولى أن يجعله أضلا في  
 التفسير ثم يذكر ذلك كالسبع والنظر  
 كما في التفسير

على ما نصلى الله تعالى عليه وسلم  
 وأظن على التفسير عند إدراك الكونيات  
 جماعة لا منفردا

بما يجزئ الطلوع الغروب الفرض  
الركعة اثنان

تعمل بقولنا لا الفعل بتركه ينبغي  
الركعة او تركه قبل ركعتيه وبما  
الركعة قبل ركعتيه لا ما ثم ركعتيه

تعمل ركعتيه او ركعتيه او ما  
الركعة او ركعتيه او ركعتيه او ما  
الركعة او ركعتيه او ركعتيه او ما

تعمل ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
الركعة او ركعتيه او ركعتيه او ما  
الركعة او ركعتيه او ركعتيه او ما

تعمل ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
الركعة او ركعتيه او ركعتيه او ما  
الركعة او ركعتيه او ركعتيه او ما

لكن الاصح ان يأتي بها وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت فحينئذ يترك  
(اقتدى بركعة فوق حتى رفع رأسه فاتته الركعة) يعني اقتدى بامام ركع  
فوق حتى رفع الامام رأسه لم يذكر ركعته لفوت المشاركة فيه المستلزم  
لفوت الركعة (بخلاف ركع لحقة امامه فيه) يعني اقتدى بامام فرجع قبل  
الامام فوق حتى لحقة امامه جان خلا فالزف لوجود المشاركة في جزء  
باب قضاء الفوات <sup>مع الكرامة</sup> (الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذا وقضا  
فرض عملي) بمعنى ما يفوت الجواز بفوته وقد مر مرارا يعني ان الكل ان  
كان فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة ولكن ابينها وبين  
الوتر وكذا ان كان البعض فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب  
فيقضى الفائتة قبل الوقتية وعند هاتين الترتيبين الفروض والوتر لانه  
سنة عند هاتين الترتيبين بين الفروض والسنة والاصل في لزوم الترتيب  
قوله صلى الله تعالى عليه \* من نام عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا  
وهو يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليقتض التي تذكر ثم ليعد  
التي صلى مع الامام \* وقد صرح شراح الهداية بانه خبر مشهور  
تلقيه العلماء بالقبول فيثبت به الفرض للملئ كما في الحديث الوارد في



المحاذات (فإن صلى) تفرج على قوله الترتيب بين الفروض فرض (خمس)  
من الفروض (ذاكرا) فرضا (فانما فسدت) الخمسة فسادا (موقوفا) عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفسدت عندهما بلا توقف لكن عند أبي يوسف  
فسد وصو الفريضة وعند محمد أصل الصلاة (أن أدى فرضا سادسا صح  
الكل) أي الستة عنده مع وصو الفريضة (وأن قضاها) أي ذلك الفائت  
(قبل السادس بطل فرضية الخمس) وتصير نقلا عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى كما كانت كذلك عند أبي يوسف قبل قضاها لهما أن الخمسة أدت مع  
قلتها بلا ترتيب ففسدت فلا صحيحة والكثرة الحاصلة بالسادس إنما  
تؤثر فيه وفيما بعده حيث يحتمل اتفاقا لا في الخمسة الماضية كما أن الكلب  
المعلم إذا ترك الأكل ثلاث مرات ثبت الحل فيما بعد الثلاث لا فيها <sup>والله</sup>  
في القول بفساد الخمسة ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون الستة وفي  
القول بالتوقف إن وجوب الترتيب إنما هو في القليل دون الكثير فلا  
احتمال أن يؤدي السادس فيبلغ إلى الكثرة فلا يراعى الترتيب فيصح الخمسة  
وإن يقضى الفائت قبل السادس ويبقى قليلا فيراعى الترتيب فيفسد  
قطعا يصح الجزم بالفساد مع أن الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قائمة

عنه أي إلى ملا حظ وفوق الترتيب  
فيها دون الستة الحاصلة ذلك الملاحظ  
في القول بفساد الخمس فإما لم يزل ذلك  
لذلك المقتضى معنده بها أي أن ذلك  
المقتضى على الظاهر انقضاء أثرها  
بالقول بوجوبها من قول وفوق القول  
بالثبوت

عنه أي إلى ملا حظ وفوق الترتيب  
فيها دون الستة الحاصلة ذلك الملاحظ  
في القول بفساد الخمس فإما لم يزل ذلك  
لذلك المقتضى معنده بها أي أن ذلك  
المقتضى على الظاهر انقضاء أثرها  
بالقول بوجوبها من قول وفوق القول  
بالثبوت

والأما قال أبو حنيفة بالفساد الموقوف  
لأنه إن فسد كل واحد منها وجب ركائبه  
الترتيب فسادا غير موقوف في أدنى  
السادس ويبطل فسادا بطل فسادا بالترتيب  
في الكثير ويبطل فسادا بطل فسادا بالترتيب  
في الكثير فلا يجوز أوجه الظاهر  
صدركم بعد

أي على طريقي الاستناد ويؤكد أن ثبت في المال  
بأنه يستند إلى ما تقدم كما هو شأن ذلك  
عند إيراد الطائفة الأولى وقد استند إلى ذلك  
الاستناد.

أي أن بعض المحتل لما أتت له بعد الوضوء  
بأنه لا يملكه بالكون استند إلى أوله بجملة  
مجمع الاستناد.

أي في بعض المطبوعات لا يثبت في المال  
بأنه يستند إلى ما تقدم كما هو شأن ذلك  
عند إيراد الطائفة الأولى وقد استند إلى ذلك  
الاستناد.

أي في بعض المطبوعات لا يثبت في المال  
بأنه يستند إلى ما تقدم كما هو شأن ذلك  
عند إيراد الطائفة الأولى وقد استند إلى ذلك  
الاستناد.

أي في بعض المطبوعات لا يثبت في المال  
بأنه يستند إلى ما تقدم كما هو شأن ذلك  
عند إيراد الطائفة الأولى وقد استند إلى ذلك  
الاستناد.

مَجْمُوعُ السَّتَّةِ مُسْتَنَدٌ إِلَى أَوَّلِهَا كَسَائِرِ الْمُسْتَنَدَاتِ فَكَانَتْ صَلَاتُ الْخَمْسِ حَالِ  
سُقُوطِ التَّرْتِيبِ فَوْقَتْ صِحِّحَةٍ وَأَمَّا لَمْ يَبْطُلِ الْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي  
يُوسُفَ لِأَنَّهُ بَطْلَانُ الْوَصْفِ بِمَا يَخْصِيهِ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَ الْأَصْلِ كَمَا فِي صَوْمِ كَهْفَةٍ  
مُعْتَبَرٍ إِذَا أَيْسَرَ حَيْثُ لَا يَقَعُ كُفَارَةٌ بَلْ يَصِيرُ نَفْلًا (وَلَمْ يُخْرِجْ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْتَرِ)  
تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ بَيْنَ الْفُرُوضِ وَالْوُتْرِ وَفِيهِ خِلَافٌ لِمَا بَنَاءَ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ وَاجِبٌ  
عِنْدَهُ وَسُنَّةٌ عِنْدَهَا (وَيَسْقُطُ) التَّرْتِيبُ (بِقَوْتِ سِتَّةٍ) مِنَ الْفُرُوضِ فَإِنَّ  
الْفَائِتَ حِينَئِذٍ يَبْلُغُ حَدَّ الْكَثْرَةِ بِخُرُوجِ وَقْتِ السَّادِسِ حَتَّى يَكُونَ وَاحِدًا  
مِنَ الْفُرُوضِ مُكْرَرًا فَيُصْلِحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلتَّخْفِيفِ بِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ لِوُجُوبِ  
بَيْنِهَا أَنْفُسُهَا وَبَيْنِهَا وَبَيْنَ أَغْيَارِهَا وَالْأَصْلُ فِيهِ الْقَضَاءُ بِالْإِغْمَاءِ حَيْثُ  
ثَبَتَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَعْمَى عَلَيْهِ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَضَى  
الصَّلَاةَ وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَعْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَقَضَى  
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَعْمَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَلَمْ  
يَقْضِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّكْرَارَ مُعْتَبَرٌ فِي التَّخْفِيفِ (وَيَسْقُطُ أَيْضًا) بِضَيْقِ الْوَقْتِ  
فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ (أَيِ الْوَقْتِ) مَا يَسَعُ بَعْضَ الْفَوَائِتِ مَعَ الْوَقْتِيَّةِ يَقْضَى مَا  
يَسَعُهُ (مِنْ الْفَوَائِتِ) (مَعَهَا) أَيْ مَعَ الْوَقْتِيَّةِ كَمَا إِذَا فَاتَ الْعِشَاءُ وَالْوُتْرُ وَلَمْ

أي في بعض المطبوعات لا يثبت في المال  
بأنه يستند إلى ما تقدم كما هو شأن ذلك  
عند إيراد الطائفة الأولى وقد استند إلى ذلك  
الاستناد.





الاول وصلى فاليه يصير اولاً وكان الوتوى اخر ظهر عليه وصلى فما قبله  
 يصير اخر فيحصل التعيين (كذا الصوم) اى كما يحتاج الى التعيين فى  
 الصلاة يحتاج ايضا اليه فى الصوم (لو) كان ما عليه من القضاء (من  
 رمضان) فينوى اول صوم عليه من رمضان الاول والثانى واخر صوم  
 عليه من رمضان الاول والثانى (والا) اى وان لم يكن من رمضان  
 (فلا) يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان  
 واحد فقضى يوماً ولم يعين جان لان السبب فى الصوم واحد وهو  
 الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب فى الصلاة مختلف  
 وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين كذا  
 فى الخلاصة قال فى النصاب وفى مجمع الفتاوى اذا قضى لفائسة  
 ينبغى ان يقضيها فى بيته لا فى المسجد حتى لا يقع الناس على ذلك  
 لان تأخير الصلاة عن الوقت معصية فلا ينبغى ان يطالع عليه غيره  
 وفى الخلاصة رجل فاتته صلوات كثيرة فى حالة الصحة ثم مرض  
 مرضاً يضره الوضوء فكان يصلى بالتيمم ولا يقدر على الركوع والسجود  
 ويصلى بالايما فادى الفوائت فى مرض بهذه الصفة جائز ولو صح

عليه فقضى يوماً وليلة  
 بان كان عليه قضاء يومين  
 فينوى يوم الاثنين  
 وقضى يوم الاثنين  
 والقضاء فى الصوم  
 الظاهر فى الصوم  
 سبب عارضة  
 قالوا ولا يجوز  
 وانما ينبغى  
 وان وعين على  
 العباد وقت  
 الثلاثة وضعت  
 موسم وضعت  
 وبعد ما جعل  
 مدة فلا قضاء  
 العلم او يتركه  
 من زمان فان  
 ابو يوسف

اظهر الفسق فسق













وله من انصرام السنة في السفر والجمعة  
واذا كان من سفر الى مصر لا يقع من يدخل  
العراق في رمضان

افاد كثر ان انما لا يدخل الايام  
ولا يشترط التبر فيها بل يفسد  
السفر وان لم يلبث اقل منه ايام السجود  
في كل واحد

اي وقعا وظاهرهما ان التقصير ان لم يلبث  
الاجال وليس كذلك اذا دخل في من اربع  
رحم الله انما ياتي بمكة المذبح يجب عليهم

اي سمعت بذلك لعرضها من النهار يرونونها  
عقبه والا فهي ليلته لانها ليلة نامل روي

ويشكل باورد من قوله عليه الصلاة والسلام  
صلاة النهار على اى لا يسمع فيها فرائد  
صباح وليلة اقال الطواف عزى فليقل  
في التوفيق ابو السعود

اي لا يسمع من قوله فوضت الصلاة كمنه  
سفره لا يسمع

مدة السفر مسيرة ثلاثة ايام ولياليها السير الذي يكون في ثلاثة ايام ولياليها مع الاستراحة  
التي تكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمشى دائما بل يمشى في بعض الاوقات  
ويستريح في بعضها وياكل ويشرب كذا في المحيط ويكون الليالي من اوقات الاستراحة  
ترك في بعض الكتب وذكر في بعضها (ويخص له) اي للمسافر (ولو) كان (عاصيا)  
فيه (اي سفره) قطع الطريق وعقوق الوالدين وسفر المرأة للحج بلا محرم وسفر العبد  
الابق من مولاه وعند الشافعي هذا السفر لا يفيد للرخصة (قصر الفرض الرباعي)  
فاعل يخص قيد بالفرض فلا قصر في السن وبأ الرباعي يخرج الفجر والمغرب لما  
روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان الصلاة فرضت في الاصل ركعتين فلما  
قدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة ضم الى كل صلاة مثلها غير المغرب  
فانها وتبر للنهاية ثم نديت في الحضر واقوت في السفر (حتى يدخل مقامه) غاية  
لقوله ويخص (اوينوي اقامة نصف شهر او اكثر يلبثا وقريه) تقييدها بها الشعائر  
بان نية الإقامة لا يصح في المفاوز كما ذكر في الهلاية لكن قال في الكافي قالوا هذا  
اذا سئل ثلاثة ثم نوى الإقامة في غير موضعها فان لم يسر ثلاثة يصح (في قصر) اي اذا  
كان مدة الإقامة مقلدة بنصف شهر لم يصح نية الإقامة فيها وانه في قصر ان  
نوى الإقامة (في قل منة) اي من نصف شهر (اوفيه) لكن (بموضعين متبقلين

لجميع ضياء البيت من صوف او غير فانه كان  
من شعر فليكن بجاء كناية ضياء الجاهل وفي  
الغريب يوافق من الطوفت والمراد بها  
ما يوافق جى ما يبا

على جميع طائفة من المذاهب ما يؤخذ من  
قوله بالتشديد اذا كان لانها فتنه الموت  
وفيل من فان اذا جاءوا وسلم سمع به نقول  
بالسلافة ابو السعود عن الطحاوي  
ص ٢٤

لأن الألفا داخل فلا يفسد بالانفعال من معنى  
المرعى بخلاف العسكر من الخائن

لكة وممى فانه يقصر اذا يصير مقيما فاما اذا تبع احدهما الاخر بان كانت القرية قرية  
من المضر بحيث يجب الجمعة على ساكنيها فانه يصير مقيما بنية الإقامة فيها فيتم  
بدخول احدهما لانها في الحكم كوضع واحد كذا في التحفة (او دخل بلدا ولم ينوها) اى  
الإقامة ثم بل هو على عزم ان يخرج غدا او بعد غد (وبقى سنين) فانه ايضا يقصر  
(وعسكر) عطف على ضمير يقصر اى يقصر عسكر (دخل دار الحرب ونوها) اى الإقامة  
(بدل الحرب) نصف شهر او اكثر (فان حاصروا حصنا فيها) اى فى دار الحرب لانها ليست  
موضع الإقامة لانهم بين القرار والقرار لكن من دخل فيها بامان ونوى الإقامة فى  
موضع الإقامة صححت كذا فى الخاتبة (او) نوها (بدلنا وحاصروا لبغاة فى غير موضعها  
ى موضع الإقامة فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز اقامتهم) (لا اهل احبية) عطف  
على ضمير يقصر اى لا يقصر الصلاة اهل احبية كالأعراب والأتراك وهو جمع خباء وهو  
بيت من وبراء صوفى (نوها) اى الإقامة فى موضع خمسة عشر يوما (فى الاصح)  
أحتران عما قيل لا تجوز اقامتهم بل يقصرون لانها الاصح الا فى الامضاء وفى القرى  
والاصح الملقى به ماروى عن ابى يوسف ان الرعاة اذا كانوا فى ترحال فى المفاوز كانوا  
مسافرين الا اذا نزلوا مرعى وعرفوا على الإقامة فيه خمسة عشر يوما فأتى استحسن  
ان اجعلهم مقيمين (وان لم يقصر) عطف على قوله فيقصر والضمير للمساقر اى ان

وجاز لوجود الفصل والآ

لنزداد به القرار والقرار والآ

والمراد به

بنحوه ما لا يلى والآ

ما للشاة والآ

جمع الراعى والآ

ينحى البناء ففعال من الارتفاع والآ



لا يخلو الحكم المذكور به ان يروى في الاول  
اربعاً وكيفية خلافاً لما اقامه الزرعي  
استدلاله بالركعتين فادعوا دلائلهم  
في هذا المكان او السجود على الركعتين  
ع

على ان يكون من قوله ثم فرضه  
ان لا يكون فيه دفع بالاسناد اليه  
فالمراد بالركعتين الصلاة  
ع

على ان يكون ان بناء التمسك والنقل على نحو هذا  
وهو من غير خبره كما في التوضيح وغيره  
ع

على ان يكون ان بناء التمسك والنقل على نحو هذا  
والمراد بالركعتين الصلاة  
ع

على ان يكون ان بناء التمسك والنقل على نحو هذا  
والمراد بالركعتين الصلاة  
ع

على ان يكون ان بناء التمسك والنقل على نحو هذا  
والمراد بالركعتين الصلاة  
ع

لم يقصر المسافر بل اتم الأربع (فان قعد الامام ثم فرضه) لان فرضه ثنتان فالقعدة  
الاولى فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه (و) لكنه (اساء) لتأخير السلام وتركه  
واجب تكبيرة الافتتاح في النقل وشبهة عدم قبول صدقة الله تعالى ولان القصر  
عندنا رخصة اسقاط وحكمه ان ياتم العامل بالعمية (وما زاد) على الركعتين  
(يقول ولا) اي وان لم يقعد الاولى (بطل فرضه) وانقلب الكل نقلاً لما عرفت ان الله  
ترك الفرض وعن الحسن بن حي اقيمها المسافر بنية الاربع اعاد حتى يفتتها بنية  
الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعاً  
ولو نواها ركعتين ثم نواها اربعاً بعد الافتتاح فهي ملغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر  
كذا في شرح الزاهد واختلف في السنن فقل لا فضل هو المترك ترخصاً وقيل  
الفعل قريباً وقال لهندواني الفعل حال النزول والترك حال السير وقيل يصلي سنة  
الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضاً كذا في المحيط (اقتدى مسافر بمقيم في الوقت  
صح) اقتداءه (واقيم) ما شرع فيه لان قصدا لا قتلاً من المسافر بالمقيم يكون  
بمنزلة نية الاقامة في حق وجوب التكميل لا بعد فيما يتغير) اي لا يقتدى  
المسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض يتغير بالسفر وهو الرابعي واخترنا به عن  
الفجر والمغرب فان اقتداءه به فيما يصح في الوقت وبعداً وانما لم يصح بعد الوقت

على ان يكون ان بناء التمسك والنقل على نحو هذا  
والمراد بالركعتين الصلاة  
ع





والذي يظهر من مسئلة الكافر في صبيته على انه  
مخالف بغيره في التدين وبه لا يخفى  
الكافر في صبيته

ولا يقال ولا من الشئ خالي عن الصغار لا  
يكون الا لا بما لا يمكن انعم وانسب وانقضى

لا انما انما في السعي وبه المقصود لغوه في  
منع انقضاض ذلك الغنى والمرد بذكر ما اقطعه  
مبطلهم

اي خرجا قاصدين مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً (فانسلم) الكافر (وبلغ) الصبي (وبينها وبين منزلهما) اي مقصدهما بالسفر (اقل من المدة قالوا) اي عامة المشايخ (المسلم بقصر) فيما بقي من السفر (والصبي يتم) لان نية الكافر معتبرة فكان مسافراً من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافراً والغرض ان الباقي ليس بمدة السفر (وقيل يمان) بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا (وقيل يقصران بناء على تبعية الابن لابيه المسافر باب الجمعة وهي فرض) لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله والاهربوا للسعى الى الشئ خالياً عن الصغار لا يكون الا لايمان (شرط صحتها المصير) فلا تجوز في القرى خلافا للشافعي (وهو ما لا يسع اكبر مساجده اهله) يعني من يجب عليه الجمعة لا سكانه مطلقا (او ما له مفت) ذكره قاضيان (وامير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود) كلا المعنيين منقول عن ابي يوسف والاول اختيارا لكونه والثاني اختيارا للحنفي (او فإوه) عطف على المصير والضمير له (وهو ما اتصل به) اي المصير (معدلاً لمصالحه) كرض الدواب وجمع العسكر والخروج للرمي ودفن الموتى وصلاة الجنائز ونحو ذلك (و) شرط صحتها ايضا (السلطان او من امره السلطان) باقامة الجمعة (مات والى المصير فجمع) اي اقام الجمعة (بهم خليفة) اى املت (او صاحب لشرط) بفتح الشين والراء بمعنى

على وعلم في كبر النقصا ومجى المظن والاولا  
في الاحكام  
قال السيد الشجاع في الملاحقة والاول خبر في  
الوليعة وبه لا يخفى وقال الباقى بعد الاحتش  
ثنى سمعة وعنده بريان السيد خبر في  
لظهور الاول في الاحكام اي في الحكم في الاحكام  
ج اي المشيطة لعرض الصراية على كل موضع له  
امر وقاض ينفذ الاحكام وبهم الحدود وفيه ان  
المردان الشأن ذلك وانهم ينفذون بالافضل وبه  
الغادر من قوله بعدم ينفذون اذا ما الحدود وبه  
قالوا لولا هذا العليل

في ذلك في صلاح الدين من السقوط البلاد  
التي في ابي الكفار بلاد الاسلام لا بلاد الغرب  
لانهم ينفذون فيها حكمهم كغزير القضاء والولاية  
مسكون بغيرهم من غيرهم اوردونها وكلهم  
في سوال من بينهم جاز له اذا ما اجمع والانه  
والحد وتقليد القضاء لا سلبا للمسلم عليهم  
قالوا لولا جاز للمسلمين اذا ما اجمع والانه  
الفاضي فاضها يرضى المسلمين ويحب عليهم  
ان ينفذوا والباقي مشايخه ردا لاجلهم

بجوابه من الفاضل او الخطا كما في الصار  
عبد

توكله وان اولى المصير ولم يبلغ مود  
الكلمة صفا مضى بهم جمع وقد فوض اليه  
اقامها وروى ان خليفة اى السلطان ولد له  
وامراده الشيا من احوال المسلمين كالتواضع والولاية  
بجمع كما في الخلاصة وخرج المفسر بجمع

فأله مقالة من فوض بالشيخ بـ بعض قول  
أول من الفوائد وهو النجاة أي خلاص من  
فأله مقالة من فوض بالشيخ بـ بعض قول

العلامة وهو الذي يقال له شحنة تسمى به لانهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها  
(او القاضى جان) لان امر العامة مفوض اليهم ذكره قاضخان (ولا عبرة لنصب العامة الا  
اذا لم يوجد من ذكر) من خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضى (وجازت) الجمعة  
(بمضى في الموسم للخليفة او امير الحان) وهو السلطان بمكة (فقط) قيد المجموع الى لا  
تجوز بعرفان ولا بمضى في غير الموسم ولا بمضى في الموسم (و) شرط صحتها ايضا  
(وقت الظهر قد بطل) الجمعة (بخروجه) اى وقت الظهر فيقضى الظهر ولا يقام الجمعة  
(و) شرط صحتها ايضا (الخطبة نحو تسبيحة) وعند هالابد من ذكر طويل يسمى  
خطبة وعند الشافعى لا بد من خطبتين يشمل كل منهما على التمجيد والصلاة والوصية  
بالتقوى والاوى على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين (قبها) اى الجمعة (في  
وقتها) فلو صلوا بلا خطبة او بلا بعث الصلاة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاد  
في وقتها (و) شرط صحتها ايضا (الجماعة واقفا ثلاثة رجال سوى الامام فان نفروا)  
اى تفرق الجماعة (قبل سجوده) الى الامام (بطلت) الجمعة لانتهاء شرطها ولم البدء  
بالظهر (وان بقى ثلاثة ونفروا بعد سجوده اتمها) لان الجماعة شرط الانعقاد وقد  
انعقدت فلا يشترط دوامها لانها ليست شرطا له (و) شرط صحتها ايضا (الاذن  
العام) اى ان ياذن الامير للتأجيل ذنا عامات حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه

[illegible]

قوله في الموسم  
وقوله في غيرهما  
لا ينبغي فصل في ذلك إلا بما  
عبدتكم في

بـ  
القطر فعل بمعنى المفعول من الخط  
بالفتح والواو الاصل كلام ما بين الذين  
كله العربانه عن الرازي ٢٤

وَأَنبَأَكَاتُ الرَّسُولِ لِإِنِ الدَّبِيرَ فَاصِلًا  
دُونَ الْخَطْبِ، فَلَمَّا آتَا

المصلی اذا ذهب الى المسجد  
 لم یصل الا بعد ان یصلی تحية  
 المسجد اذا كان في صلاة الفجر  
 في الغسل لان جامع الفروع  
 وتحية المسجد سنة  
 ویکبر صلاة التعل عند طلوع الفجر لان فلا في التعل  
 الا من قال السبغی واذا اتمى الفجر فاستلموا  
 له الاية  
 وادخل في المسجد في صلاة الفجر لا یصلی تحية  
 المسجد لان استیاع الفجر فرض والتحیة سنة  
 والا شغل بالفرض اولی من الشغال بالسنة  
 فتاوی  
 محمد علی

على المذهب <sup>في</sup> الاطلاق والقدور <sup>في</sup> لا  
جمع الا في مصر فشرط الصنف <sup>في</sup> لا

كثير من مطلقا <sup>في</sup> لا  
مذروا <sup>في</sup> لا فصل به جاني البلد <sup>في</sup> لا

لم تجز لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين فوجب قامة على سبيل الاشتغال  
وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وكرة لانه لم يقص حق المسجد الجامع  
(وشرط وجوبها) عطف على قوله شرط صحتها (الاقامة بمصر والصحة والحرية والذكورة  
والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففقد هـ) اي فاقد هذه الشروط (ووجوه)  
كالاحتجى من السلطان الظالم والسيجون (ان صلاها تقع فرضا) لان السقوط الاجله  
تخفيفا فاذا تجله جاز عن فرض الوقت كالمسا افراد اصام (جارت) الجمعة (في مواضع  
من مصر) وهو قول ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح لان في الاجتماع في موضع واحد  
في مدينة كبيرة جرحا بينا وهو مذهب فروع (الصالح للامامة في غيرها صالح فيها فاجازت  
للمسا فر والعبد والمرضى) وقال زفر لا تجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة  
ولنا انهم اهل للامامة وانما سقط عنهم الوجوب تخفيفا للرخصة فاذا حضر واقع  
فرضا كالمسا افراد اصام بخلاف الصبي لانه غير اهل والمرأة لانها لا تصلح اماما للرجال  
(وتنعقد) الجمعة (بهم) اي بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلحوا  
للامامة فاولى ان يصلحوا للاقتلاء (وكرة يومها) اي الجمعة (بمصر) اختار عن السوء  
(ظهر معذور ومسيجون ومسا فر واهل مصر فاتهم الجمعة بجماعة) متعلق بقوله ظهر  
معذور وانما كره لما فيه من الاخلال بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل

على الفقيه <sup>في</sup> لا  
وعليه الفقيه <sup>في</sup> لا  
الغدير <sup>في</sup> لا

قوله حرمنا <sup>في</sup> لا  
على اهل المصنف <sup>في</sup> لا  
الفتنة بل فضيلة <sup>في</sup> لا  
لا سيما اذا كان <sup>في</sup> لا  
وفدوا لئلا <sup>في</sup> لا  
وعاجل عليهم <sup>في</sup> لا

في الفتنة <sup>في</sup> لا  
لهم اداء الظاهر <sup>في</sup> لا

قوله متعلق <sup>في</sup> لا  
المضاد <sup>في</sup> لا  
ظنر فانما <sup>في</sup> لا



والأصل الذي هو الذي يجوز لهم أن يصلوا  
الظهر من الجمعة ما إذا كان ذلك في ذلك  
لا يبي عليهم الجمعة وليس ذلك الاخلال  
بالجمعة الذي هو في غير ذلك المعنى  
فإن قيل في يوم الجمعة  
لا يستجاع من ذلك

السَّوَادُ إِذَا جُمِعَتْ عَلَيْهِمْ وَلَوْ صَلُّوا اجْزَاءَهُمْ لَا سَجَّاعَ شَرَّ أَطْلَعَهُ وَمِنْهُ يُعْلَمُ كَرَاهَةُ ظَهْرِ غَيْرِ  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
الْمَعْدُورِ بِطَرِيقِ الْإِفْوِ (وَكَرِهَ) (ظَهْرُ غَيْرِهِمْ) أَي غَيْرِ الْمَعْدُورِ وَالسَّجُّونِ وَالْمَسَافِرِ  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
(قَبْلَهَا) أَي الْجُمُعَةَ تَمَامًا مِنْ الْأَخْلَالِ (فَإِنْ نَدِمَ) وَإِذَا أَنْ يَحْضُرَهَا (وَسَعَى إِلَيْهَا وَالْإِمَامُ)  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
فِيهَا) أَي فِي الصَّلَاةِ (بَطُلَ) ظَهْرُهُ بِمَجْرَدِ سَعْيِهِ إِلَيْهَا سَوَاءً أَذْرَكَهَا أَوْ لَا وَقَالَ لَا يَبْطُلُ  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
حَتَّى يَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ لِإِنَّ السَّعْيَ دُونَ الظَّهْرِ فَلَا يَنْقُضُهُ بَعْدَ تَمَامِهِ وَالْجُمُعَةُ فَوْقَهُ  
فَتَنْقُضُهُ فَضَارَكَ لِمَتَوَجَّهٍ بَعْدَ فَلَاحِ الْإِمَامِ وَلَهُ أَنْ السَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ مِنْ خِصَائِصِ  
الْجُمُعَةِ فَيَنْزِلُ مِثْلَهَا فَيَحْتَاقُ أَنْتِقَاضَ الظَّهْرِ لِحَتِيَا طَبَاخِهَا مَا بَعْدَ الْفَرَغِ مِنْهَا لَا نَهْ  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
لَيْسَ بِسَعْيٍ إِلَيْهَا وَلَا بِمَعْنَاهِ (وَمُذْرِكُهَا فِي الشَّهَادَةِ وَسُجُودِ التَّهْوِيلِ بِهَا) لِأَنَّ مَنْ ذَرَكَ  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى مَعَهُ مَا أَذْرَكَ وَبَنَى عَلَيْهِ الْجُمُعَةَ عِنْدَ هَذَا الْقَوْلِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَذْرَكَكُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا وَقَالَ مُحَمَّدَانِ أَذْرَكَ مَعَهُ أَكْثَرَ الْكُرْعَةِ  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ وَإِنْ أَذْرَكَ أَقْبَلَهَا بَنَى عَلَيْهَا الظَّهْرَ لَا يَسْتَخْلَفُ الْإِمَامُ لِلْخَطِيئَةِ  
أَصْلًا وَالصَّلَاةُ ابْتِدَاءً يُعْنَى أَنَّ السَّخْلَافَ لِلْخَطِيئَةِ لَا يُجُوزُ نَاصِلًا وَلَا لِلصَّلَاةِ ابْتِدَاءً  
بَلْ يُجُوزُ بَعْدَ مَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ وَهَذَا مَعْنَى مَا قَالَ فِي الْمَهْدِيَّةِ فِي كِتَابِ دَبَلِ الْقَاضِي  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>  
بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ بِاقَامَةِ الْجُمُعَةِ حَيْثُ يَسْتَخْلَفُ لِأَنَّهُ عَلَى شَرَفِ الْقَوَاتِ لِتَوْقِئِهِ فَكَانَ  
الْأَصْرُ بِهِ إِذَا نَابَ لَا يَسْتَخْلَفُ وَقَدْ قَالَ شَرَحُهُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلَفَ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى الْجُمُعَةَ  
<sup>أي أن يكون الصلاة على غير وجهه</sup>

بأن انفصل عن باب داره والامام فيها قبل  
إذا خطا خطوتين في البيت إلى سبع يخط  
أدركها أولا فلا فرق بين تعدد ركنيه  
على المذهب

بأن أي الصلاة والخطبة كلتيهما  
كأنهما شرطان مشروطان  
ولا يخفى الشرط بكونه مشروطا

ويعتبر المصلح بعد أول الجهر في القاض  
أن يستخلف ولو لم يضر ذلك بخلاف المأمور  
بأنه لا يجوز فانه يحصل في إيقاعه  
فإنه من الأمر إذا نأب لا يستخلف

بأن يجوز استخلاف الامام للصلاة  
بما إذا استخلف الامام

انما هو رفع القيد الى المذهب لا مذهب  
الاستثناء الا في اى وجه عدم استخلاف  
الامام بلا اذن قالوا ولى ان يوفى هذا  
الوجه عن هذا الاستثناء

فلا بد من اى طرف القول والامام فقط  
اي بعد الخطبة

تسمى هنا ملك لان الامام ملك  
المنافع من غير عوض

يعني ان الوكيل بالبيع لا يملك ثوبه  
الا ان يكون ما ذوقه كملك الاستخلاف

على عدم استخلاف القاضى والوكيل بالبيع  
وجوز ان كان المستعير هو

له العلم بالوجه في كل منهما ما ذكرنا من بيان  
العرف بينهما ابو سعيد

على شرف الفوات ليوقته بوقت يفوت الاداء بانقضائه فكان الاربع من الخليفة  
اذنا بالاختلاف دلالة لكن انما يجوز اذ كان ذلك الغير سمع الخطبة لانها من شرائط  
افتتاح الجمعة ووجهه ان الخطبة والامامة بعد هيا من فعال السلطان كالقضاء  
فلم تجز غيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم تجز وتحقيقه ما قاله الشيخ ابو المعين في شرح  
الجامع الكبير لا يجوز استخلاف القاضى الا اذا فوض السلطان ذلك اليه لانه  
استفاد القضاء بالاذن ففي حق ما لم يؤذن بقي على ما كان قبل الاذن ويجوز استخلافه  
بعد ما فوض اليه لانه ملك ذلك باذن السلطان كما ملك القضاء بنفسه بين  
الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع اذا وكيه غيره بخلاف المستعير حيث كان له ان  
يعير لان المنافع تحدث على ملكه فيملك تملك ذلك من غيره فيكون متصرفا بحكم  
الملك بخلاف ما نحن فيه فانه متصرف بحكم الاذن فيملك بقدر ما اذن له ثم  
قال وعبره شيئا عن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له ان يقيم غيره  
مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له ان يقيم غيره مقام نفسه والفقهاء  
ما بيننا فان قيل هل يجوز خطابة النائب بحضور الاصل عند عدم الاذن كما جاز بحكم  
النائب وتصرف الوكيل عند حضور القاضى والموكل عند عدم الاذن قلنا الا لان  
مدارها حضور للرأي فاذا وجد جان بخلاف الجمعة اذ لا مدخل للرأي في قامتها

الاذان الاول من قبل السلطان بالاجازة

(الاذان) اي لا يجوز استخلافه لهما الا اذا كان مادونا من سلطان للاستخلاف  
وهذا مما يجب حفظه فان الناس عنه غافلون (بالاذان الاول وجب السعي  
وكرة البيع) لقوله تعالى \* اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله  
وذروا البيع \* وقيل بالاذان الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم والاول اصح لانه لو توجه عند الاذان الثاني لم يتمكن من السنة قبلها  
ومن سماع الخطبة بل يخشى عليه فوت الجمعة لم يقل وحرم البيع وان قال في  
الهلاية في وجوب السعي وحرمة البيع لان البيع وقت الاذان جائز ولكنه مكروه  
كما تقرر في كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض اشراف لفظ الكراهة بدل  
الحرمة (ويخرج الامام) اي صعوده الى المنبر (حرم الصلاة والكلام الى تمام  
الصلاة) لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهلاية لما صرح في المحيط وغاية البيان  
انها يكرهان من حين خروج الامام الى ان يفرغ من الصلاة ومن كان في صلاة  
وان كانت سنة الجمعة يقطع على راس الركعتين فان صلى ركعة ضم اليها ركعة  
اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم الرابع (فاذا جلس على المنبر اذن يديه وسن  
ان يخطب خطبتين بينهما جلسة قائما) طاهرا لانها المأثور المتوارث (واقيم بعد  
تمامها لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب) لان الجمعة مع الخطبة كشي واحد فلا

سئل الشيخ احمد بن محمد بن حنبل عن رجل كان الذي يخطب  
عنه ابيع ركعتان الذي يخطب  
صلاة الجمعة وتسمى الخطبة فندم  
اذا اذنت بعض ركعة او خطبة هل  
هو من ركعة او لا يذبحها ولا يخطب ولا يركع بل  
منها ولا يركع ركعة ولا يخطب ولا يركع ركعة  
بأنها ليست ركعة ولا يذبحها ولا يركع ركعة  
اصلها في ركعة الجمعة بسبب رواية عن  
عن ابن عمر في ركعة الجمعة فقال ينبغي ان يصلي  
تعد ركعة في ركعة الجمعة في ركعة الجمعة  
بعد صلاة الجمعة ولم يخطب ركعة الجمعة  
ظهر ذلك في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم  
منها لم يخطب عليه عند الغداء وبها  
بالفقه المصنف عليه الصلاة والسلام في ركعة  
فعله النبي عليه الصلاة والسلام في ركعة  
اخرى اركان ركعة الجمعة في ركعة الجمعة  
بذلك التولية التي يخطبها في ركعة الجمعة  
بل التولية التي يخطبها في ركعة الجمعة  
في البحر وذا فثبت منها الغرض وان اجتمع  
على اعتقاد الجمل انما الغرض وان اجتمع  
بشيء يغرض

ذنب لغوي  
ذنب اصطلاحى  
هم ما في

سئل في الكتاب اذا فصل الخطبة انتهى  
قال في الكتاب اذا فصل الخطبة انتهى  
ان الخطبة صارت له ركعة في ركعة  
وصلاة الجمعة بمنزلة ركعة فكانت ركعة  
واحدة فلا بد من امام واحد يخطب

باب خطب صبي ياذن السلطان وصلى بالغ  
جان هو المختار

او عليه بعض العلماء انه نهي ما ذكره من انه  
لا يجوز الا في الصلاة ابتداء

يَنْبَغِي أَنْ يُقِيمَهَا اثْنَانِ وَأَنْ فَعَلَ جَانُ (خَطْبُ صَبِي يَأْذِنُ السُّلْطَانُ وَصَلَّى بِالْعِجَانِ)  
كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ (لَا بَأْسَ فِي السَّفَرِ يَوْمَهَا إِذَا خَرَجَ عَنْ عِمْرَانَ الْبَلَدِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ)  
أَيُّ وَقْتُ الظُّهْرِ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ انْمَاتَجِبُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَهُوَ مُسَافِرٌ فِيهِ الْقُرُوءُ إِذَا دَخَلَ الْمَصْرَ  
يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّ تَوَكُّلًا يُمْكِنُ ثَمَّةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَكْرُمُهُ الْجُمُعَةُ وَأَنَّ تَوَكُّلًا يَخْرُجُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ  
قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ لِاجْتِمَاعِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَصْرِ فِي ذَلِكَ  
الْيَوْمِ وَفِي الثَّانِي لَمْ يَصُرْ إِذَا قَدِمَ الْمَسَافِرُ الْمَصْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَكْرُمُهُ الْجُمُعَةُ مَا لَمْ يَنْوِ  
الْإِقَامَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا قَالَهُ قَائِضِي خَنْ كُلِّ بَلَدٍ فَتَحَتْ بِالسَّيْفِ عَنْوَةً يَخْطُبُ الْخَطِيبُ  
عَلَى مَنْبَرِهَا بِالسَّيْفِ يُرِيهِمْ أَنَّهَا فَتَحَتْ بِالسَّيْفِ فَادْرَجَعْتُمْ عَنْهُ لَا سَلَامَ فَذَلِكَ بَاقٍ فِي  
أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ وَكُلِّ بَلَدٍ أَسْلَمَ أَهْلُهُ طَوْعًا يَخْطُبُ  
الْخَطِيبُ فِيهِ بِالسَّيْفِ وَمَدِينَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَحَتْ بِالسَّيْفِ  
يَخْطُبُ الْخَطِيبُ بِالسَّيْفِ وَمَكَّةُ فَتَحَتْ بِالسَّيْفِ يَخْطُبُونَ بِالسَّيْفِ كَذَا فِي التَّائِي خَانِيَّةَ  
**بِأَصْلَةِ الْعِيدِ** يَنْبَغِي صَلَوَاتُهَا عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ بِشَرَايِطِهَا وَجُوبُهَا  
رَوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَمِمَّا يُنْقَلُ عَنْ حِجْرَانِهِ قَالَ عِمْدَانُ  
اجْتِمَاعًا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَالْأَوَّلُ سُنَّةٌ وَالثَّانِي فَرِيضَةٌ مُأَوَّلُ بَانَ وَجُوبُهُ يَأْتِي بِالسَّنَةِ  
(سُوءِ الْخُطْبَةِ) فَانْهِيَ الْيَسْتِ مِنْ شَرِيطَةِ الْعِيدِ بِسُنَّةٍ وَهِيَ تَخَالِفُ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ بَانَ

ذكر ما بعد الجمعة لا يشترطه الكراهة الشرائعية  
الخطيب وقد علمنا أن الخطيب بالكتاب مع فرضها  
سبحان الله لأن الله سبحانه وتعالى لا يشترطه  
بالشرع وغالباً لا يشترطه إلا بعد ذلك  
في كل يوم في سنة ولذا قيل  
ويعود من الجمعة ويجمع العباد لا يعود مع أنه من  
العود للزوم البقاء المفرد واللفظ به  
وبين عود الخطيب أربع في الأولى من الجمعة  
التي تعبد بها

فعله بالسنة فلا يكون مكانه مستثناة الزمان  
عن الفتنة فلا يكون العيب في الغرض كونه غرضاً  
لأنه استغفار بما لا يتبع لأن العيب في الغرض كونه غرضاً  
الصحة لا يخفى أنه لا يبعد العبد لنفسه كونه  
الجمعة أيضاً كونه في بعض المواضع عن نفسه  
بأنه جاز أن يكونها من شعائر الإسلام  
بأنه تعبد بها

أي يوم الجمعة والعيد طاج  
أطلقا للسبب على المسبب عند

ويعني تقدم الخاتمة والكسوف حتى على الأرض  
التي كان لها الهياكل الصلابة في سنة وازنة  
كيفية التغير على غير الخاتمة على السنة وازنة  
وعلى سنة القمر وفيها والظواهر الدورية  
كسوف الشمس والمساء والظواهر الدورية

ويعني بهن م  
لا تضيئ لسانك عليه وتعلم كان يلبس  
بوجهه وكن معه والكران في ذهاب خطا حبل  
وفض لا اناها الضميمة والسند الارب  
رمان في ليس الاحيى في الما ثمانية اقول  
فما ان شئت بالبدوة كسا وصغر ويرج الكساء  
فايس على الدين ضد الانار ابو السعود  
ح

الجمعة لا تصح بدونها بخلاف العيد وبأنها في الجمعة مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ بخلاف

العيد ولوقدّمها في العيد أيضاً جان ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة كذلك في العنابة

(وَتَقْدِمُ عَلَى صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِذَا اجْتَمَعْتَ) وَأَنْ كَانَ الْقِيَاسُ بِخِلَافِهِ (وَتَقْدِمُ صَلَاةَ

الجنّاة على الخطية، كذا في القنية (وَنَذِبَ يَوْمَ الْفُطْرِ الْإِكْلَ قُبْلَ الصَّلَاةِ وَالْإِسْتِثَاءِ

وَالْأَغْتَسَالُ وَالطَّيِّبُ وَلِبْسُ احْسِنِ لثِيَابِ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ

يَفْعَلْ كَذَلِكَ وَفِي يَوْمِ الْخُرُولِ يَأْكُلُ كُلُّ حَقٍّ يَرْجِعُ فَيَأْكُلُ مِنْ ضَحِيَّتِهِ (وَأَدَاءُ الْفِطْرَةِ ثُمَّ الْحُرُوجُ

الحِجَابَةُ) لقوله صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغْوَهُمْ <sup>أَيَّ الْغَفْلَةِ</sup> مِنَ الْمَسْئَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا

وَنَسِىَ الْعَالَمُ  
مَا سَأَلَ

**الْيَوْمَ وَفِي التَّحْلِ تَفْرِغْ قَلْبًا لِفَقِيرٍ لِلصَّلَاةِ وَالْحَوْجِ النَّاسَةِ (وَإِنْ وَسَعَهُمُ**

المسجد ولا نأس باخراج المنبر اليه في زماننا كذا في الاختصار ولا كثيره را في

طَرَقَنَا خِلَافَهُ وَتَقَالَدَ لَنَا عَنِ ابْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ لَا تَدْعُ أَنْ تُنْعَى الْجَمَاعَةُ مِنْ

ذلك أقله رَغْمَهُ فِي الْحَيَاتِ (وَلَا تَتَّقُوا قُلَّ صَلَاتِهِ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ بِفَعَالٍ مَعْرُوضَةٍ عَمَّا صَلَّاهُ وَفَعَّالٌ تَعْلَمُ الْحَمْدُ (وَقَوْلُهُ مَاذَا تَقَالُ)

الشمس إلى التوال، لأنه صلى الله تعالى عليه وسله كان يرضه الله والشمس

[illegible]

عَلَامَةُ الْإِيمَانِ إِلَى الْعَالَمِينَ وَهُوَ الَّذِي يُؤْمِنُ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَالْبَاقِ

قوله في طريقها الأولى قلنا اللهم انه  
يكبر في البيت والمصلى وليس فيه كبر  
فقد قال في الخبر لا فرق بين البيت  
او في الطريق او في المصلى قبل الصلاة اهـ  
ماج

في اليوم من الغداة اليان ان كان النمل  
 في الصلابة لا يخلو في البيت وامامهم على الكراهة  
 فاما اذا نمل في البيت وامامهم على الكراهة  
 وهو الاصح وقد لا يخلو في البيت وامامهم على الكراهة  
 فان فعل من غير العلم كان الذنوب ورمه  
 ايضا

وَيَكُونُ النَّفْلُ فِي صَلَاةِ الْعَبْدِ  
وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الْكَلِمِ بَيْنَ الْجَائِزِ  
وَالْجَامِعِ عَلَيْهِ

فأوصوا ببل ذكر لا يكون صلاحاً  
عبد بل يكون نفعاً محضاً





الى الغد) اى تؤخر صلاة عيد الفطر الى الغدا منع من اقامتها عند ربان غم عليهم  
 الهلال وشهد عند الامام بالهلال بعد الزوال وقبله بحيث لا يمكن جمع الناس  
 قبل الزوال وصلاها في يوم الغيم وظهر انها وقعت بعد الزوال (فقط) اى لا تؤخر  
 الى ما بعد الغد لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا اتركناه بما رويناه من  
 تأخير عليه الصلاة والسلام الى الغد ولم يرو تأخيرها الى ما بعد الغد فبقى  
 على الاصل (والاحكام) المذكورة (فى الفطر) هى (الاحكام فى الاضحية لكن فيه)  
 اى الاضحية (جاز تأخيرها) اى الصلاة (الى ثالث ايام الغد بلا عند بركاهة  
 و) جاز تأخيرها الى الثالث (به) اى بعد ربد ونها) اى لكرهة فانها موقفة  
 بوقت الاضحية فتجوز مادام وقتها باقيا ولا تجوز بعد خروجه لانها لا تقضى  
 والعند هنا نفى لكرهة وفى الفطر للجواز حتى لو اخروها الى الغد بلا عند  
 لم تجز (و) لكن فيه (ندب تأخيرها لاكلها) اى الصلاة بخلاف الفطر (و) فيه  
 (تكبير) بصيغة المجهول (جهر فى الطريق) بخلاف الفطر (و) فيه (يعلم) الا انما  
 (فى الخطبة تكبير التثنية والتثنية) بخلاف الفطر (والتعريف) وهوان  
 يجمع الناس يوم عرفة فى موضع تشبها بالواقفين بعرفات (ليس شئ) وعن  
 ابي يوسف ومحمد فى غير رواية الاصول انه لا يكره والصحيح هو الاول (ويجب)

قوله تكبير التثنية وينبغي الخطبة ان  
 يعلمهم احكامه في جمع الناس قبل عيد  
 الاضحية لان تكبير التثنية في الاول  
 يوم عرفة وهو سابق على الخطبة  
 جاز

قوله في الاضحية ما يبنى فستألف  
 بكسر الهمزة وفتحها ما يبنى فستألف

قوله يوم عرفة الاضحية بيان فان  
 عرف اسم اليوم وعرف اسم المكان  
 قاله الشارح

قوله لا بد من عرض ما يوجب الوثوق  
 في ذلك اليوم كالا ستسقا ولم يكن نهر  
 ح

وهو كون التعريف مكررا  
 وظاهر ما في غايه البيان  
 كون الكراية غير متباعدة  
 كما في الجهر عليه ظاهر  
 فمفعول التكبير وحده قيس  
 التثنية وكفى في ذلك اليقين  
 لوضوحه وكفى في بيان  
 وثوق

مستشعر

والفرضين تسبيلهما على اهل اللغات والكثير  
فكان منكرين بينهما والى هذا القول والاشارة  
فيما بيننا اي التكبير الذي هو التثنية في  
الانجيل ما قبل ان يضاف على قولها لا  
انجيل ما قبل ان يضاف على قولها لا  
للتثنية اسمعيل واليهو عاينهم

وان لا جعلها يكون فضلا قال العتيق  
ذكر التثنية في املا الفلاح ان يثني على  
ان لا جعلها يكون فضلا قال العتيق  
ذكر التثنية في املا الفلاح ان يثني على  
ان لا جعلها يكون فضلا قال العتيق  
ذكر التثنية في املا الفلاح ان يثني على

ان لا جعلها يكون فضلا قال العتيق  
ذكر التثنية في املا الفلاح ان يثني على  
ان لا جعلها يكون فضلا قال العتيق  
ذكر التثنية في املا الفلاح ان يثني على

ان لا جعلها يكون فضلا قال العتيق  
ذكر التثنية في املا الفلاح ان يثني على  
ان لا جعلها يكون فضلا قال العتيق  
ذكر التثنية في املا الفلاح ان يثني على

تكبير الشريق لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والتشريق في اللعبة  
تقد يد اللحم وعن الخليل لتكبير الشريق فالاضافة للبيان فقيل لتسمية بتكبير الشريق  
وقعت على قولها لان شيئا من التكبير لا يقع في ايام التشريق عنده كما سيأتي ويجوز ان  
يقال باعتبار القرب حين اسمها ايام التشريق هي ثلاثة بعد يوم النحر واما النحر هو يوم  
العيد ويومان بعده فالاول من اربعة نحر بلا تشريق والرابع تشريق بلا نحر والاثنان  
نحر وتشريق والتكبير قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر  
اصل ذلك ما روي ان جبريل عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف العجالة على ابراهيم  
خليل الله فقال الله اكبر الله اكبر فلما راى ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله والله  
الله اكبر فلما علم اسمعيل عليه السلام بالفاء قال الله اكبر والله الحمد فبقى في الآخرين  
واجبا (مرة) بان يقول ما نقلناه من قوله الى اخره مرة وهو احتراز عن قول الشافعي فان  
التكبير عنده ثلاث مرات الله اكبر ولا يزيد عليها وله في التهنيل بعد قولان (من  
فجر) يوم (عرفة) بلا خلاف بين علمائنا فيه لاتفاق كبار الصحابة عليه (الى عصر  
العيد) فيكون التكبير عقب ثمان صلوات (فوز) متعلق بيجي اي عقب (فرض) بلا  
فصيل يمنع البناء فخرج بالفرض لنوافل وصلاة العيد (ادبي) خرج به القضاء اذ لا  
تكبير فيه (بجماعة مستحبة) خرج به جماعة النساء اذ لم يكن معهن رجل اذ لا تكبير

فلا يرد على من تكبّر أو راداً ينفق راجع  
الضمير إلى سلطان ولا إلى غيره من الناس  
إذا لم يعمل به سلطان ولا غيره من الناس  
بالتكبير من الناس فذلك هو مطلقاً

تدبره ولا يعمل إلا  
ويكبر في الصلاة والعمل  
والغنى في عاقله لا يملكه  
الاعطاش في قلبه لا يملكه  
وفقد وفقدان ما يملكه  
وواجب بوقوعه في الصلاة  
أيضا أنه في الصلاة كل مسألة  
أيضا ذكره الحاشي القدرى والذكي ينفق  
يقول صاحب المنصب كما في الخبر

تدبره ولا يعمل إلا  
والكسوف مصدر اللانتم والكسوف مصدر  
المعنى يقال كسفت الشمس كسفا وكسفا  
أسكفا بحر كسج

تدبره ولا يعمل إلا  
وفي الكسوف قوله تعالى في القرآن  
المنعرج العظيمة والزجاج الغلوب الغلوب  
والمعراج والبري الناس يوجب العبد  
بفعل بها ذلك ثم بعد أن يكون شهيها  
عالم خوف لا ذنب لا قلب لم يذنب  
فدبوقه من لا ذنب لا قلب لم يذنب

وفي الكسوف قوله

له ولا جبر من الله في ضيقه خلافا  
قوله ولا جبر من الله في ضيقه خلافا  
له ولا جبر من الله في ضيقه خلافا  
له ولا جبر من الله في ضيقه خلافا  
له ولا جبر من الله في ضيقه خلافا

فيها أيضاً (على إمام مقيم) فلا يجب على المنفرد ولا إمام مسافر أو امرأة أو من هل لقري  
والمفاوز (و) على (مقصد) مسافر أو قري أو امرأة (وقال) يجب لتكبير (فوز كل فرض  
مطلقاً) أي سواء أدى بالجماعة أولاً وسواء كان المصلي رجلاً أو امرأة مسافراً أو مقيماً  
في المصر والقري (الي عصر) اليوم (الخامس من) يوم (عرفة) وهو الثالث عشر  
من ذي الحجة الذي هو شريق وليس ينحصر (وبه) أي بالتكبير إلى هذا الوقت وعدم  
الاقضار إلى عصر العيد (ينحل) الآن احتياطاً في باب العبادات (ولا يتركه المؤمن  
وإن تركه الإمام) لأنه يؤدى بعد الصلاة لا فيما لم يكن الإمام فيه حتماً كسجدة  
التلاوة بخلاف سجود السهو لأنه يؤدى في الصلاة (ويكبر المسبوق) لأنه مقصد  
تحقيقه لكنه لا يكبر مع الإمام بل (عقب لقضاء) أي قضاء ما فاتته ومنه يعلم حال  
اللاحق لأنه كانه خلفاً لإمام بالتمام **باب صلاة الكسوف** (إمام الجمعة أو  
مأمور السلطان) أي من أمر السلطان أن يصلي هذه الصلاة (يُصلى بالنائب عند  
الكسوف ركعتين كالنفل) أي على هيئة النفل (بلا أذان و) لا (واقامة و) لا  
جهرة (لا) خطبة وبركوع في كل ركعة (وعند الشافعي بركوعين فيه) (ويطول)  
الإمام (القراءة فيها) أي الركعتين (وبعد هاتين عوحتى تتجلى) الشمس (وإن لم  
يحضر) أي الإمام أو مأمور السلطان (صلىوا فرادى كالخسوف والريج) الشديدة

فلا يرد على من تكبّر أو راداً ينفق راجع  
الضمير إلى سلطان ولا إلى غيره من الناس  
إذا لم يعمل به سلطان ولا غيره من الناس  
بالتكبير من الناس فذلك هو مطلقاً

بِرَفْعِ الدُّعَاءِ عَمُّومِ الْأَرْضِ

قوله والظلمة الهائلة أي انتشار الظلم والظلمة الهائلة  
والظلمة الهائلة أي انتشار الظلم والظلمة الهائلة  
والظلمة الهائلة أي انتشار الظلم والظلمة الهائلة

(وَالظُّلْمَةُ) الْهَائِلَةُ (وَالْفَرْعُ) الْخَوْفُ الْغَالِبُ مِنَ الْعَدُوِّ بِأَبِ اسْتِسْقَاءِ الْجَمَاعَةِ

فيه ولا خطبة بل هو دعاء واستغفار لقوله تعالى استغفروا لكم انه كان عفولاً  
يرسل السماء عليكم مدراراً حيث جعله سبباً لرسالة السماء الى العيث فان صلواته  
جان ولا يقبل فيه رداءه وقال محمد يقبل الامام فيه رداءه دون القوم وعن ابي يوسف  
روايتان وحقيقة قلبه ان كان مرتباً ان يجعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان  
كان مدوراً اي جبة ان يجعل الايمن يسر والايسر يمن (ولا يحضر متى) لانه لا يستبر  
الرحمة وانما ينزل عليهم العذاب واللغة (ويخرجون ثلاثة ايام متتابعات) لانها مدة  
ضربت لابلاء الاعذار ويخرجون مشاة في ثياب خلق غسيلة او مرقوعة منذ الذين  
متواضعين خاشعين لله ناكسين رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم  
(وقيل لا صلاة فيه) قال في تحفة لاصلاة في الاستسقاء في ظاهر الرواية

بِأُصْلَاحِ الْخَوْفِ (لم يجوزها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم)

لانها انما شرعت بخلاف القياس لاختراص فضيلة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
وهذا المعنى نعدم بعده عليه السلام (وجوزها) لان الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم اقاموها بعد صلى الله تعالى عليه وسلم وسببه الخوف وهو يتحقق بعده  
ايضاً (فاذا خيف من عدو او سبع حاضرين) اشارة الى ما قالوا الخوف الذي يجوز

سواء بدعي جائز وعند جماهير  
الجمهور  
قوله واستغفار من عطف الخاص على العام  
اذ الاستغفار ايراد بخصوص افعول  
او يرد بالشارح طلباً لخصوصية  
عطف الغائب  
قوله لا يستغفر صدرها بلبسها الا ان  
قال في فعل منها الا من ايسر ان يجعل  
جانب الظلمة في جانب الصدر واما جانب  
الصدر في الظلمة والى  
قوله لا يركبها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم  
والعند منعه من ان يركبها الا ان لا يركبها  
عند اذ البنية لانا لا نلزم عليه بعد  
ابو الشافعي عن عزى زاده  
قوله لا يركبها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم  
قوله لا يركبها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم  
قوله لا يركبها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم

بالصيام  
قوله لا يركبها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم  
قوله لا يركبها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم  
قوله لا يركبها ابو يوسف بعد صلى الله تعالى عليه وسلم

الصَّلَاةَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُلْنَا إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ قَرِيبًا مِنْهُمْ بِطَرِيقٍ الْحَقِيقَةِ وَتَقَابُلَتَهُمْ  
فَلَمَّا أَذْكَرُوا بَعْدَ مِنْهُمْ وَظَنُّوْهُ عَدُوًّا بَانَ رَأْسُ سَوَادٍ أَوْ غَيْرَافَ صَلَّوْا صَلَاةَ الْخَوْفِ  
فَظَهَرَ غَيْرُ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ صَلَاتُهُمْ (جَعَلَ الْإِمَامُ طَائِفَةً بَارِئًا مِنَ الْخَوْفِ وَصَلَّى بِأُخْرَى رَكْعَةً  
لَوْ كَانَ مُسَافِرًا) أَوْ فِي الْقُبْرِ أَوْ الْجَمْعَةِ أَوْ الْعِيدَيْنِ وَصَلَّى (رَكْعَتَيْنِ لَوْ كَانَ) (مَقِيمًا  
وَفِي غَيْرِ الشَّائِي) هَكَذَا قَالَ لِيَتَأَوَّلَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فَإِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الرَّبَاعِيِّ (وَيُضِيئُ  
إِلَى الْخَوْفِ وَجَاءَتْ الْآخَرَى وَصَلَّى بِهِمْ مَا بَقِيَ) مِنْ رَكْعَتَيْنِ فِي الرَّبَاعِيِّ وَرَكْعَةٍ فِي  
الثَّلَاثِيِّ (وَسَلَّمَ) الْإِمَامُ (وَحْدَهُ وَذَهَبُوا) أَيْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ (إِلَيْهِ) إِلَى الْخَوْفِ  
(وَجَاءَتْ) الطَّائِفَةُ (الْأُولَى وَاتَّمَوْا) صَلَاتَهُمْ (بِلَا قِرَاءَةٍ وَسَلَّمُوا) لِأَنَّهُمْ لَا حَقُّونَ  
فَكَانَ خَلْقُ الْإِمَامِ (ثَمَّ) جَاءَ الْآخَرَى وَاتَّمَوْا صَلَاتَهُمْ (بِقِرَاءَةٍ) لِأَنَّهُمْ مُسْبِقُونَ  
(وَأَن أَسَدَتْ خَوْفُهُمْ صَلَّوْا رُكْبَانًا فَرَادَى بِالْإِيمَاءِ إِلَى جِهَةِ قَدَرَتِهِمْ) فَإِنْ قَدَّرُوا  
عَلَى تَوَجُّهِ الْقِبْلَةِ تَوَجَّهُوا إِلَيْهَا وَإِلَّا فَالْإِمَامُ يَقْدِرُونَ عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ (وَتَفْسِدُ)  
صَلَاتُهُمْ (بِالْقِتَالِ وَالْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ) لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ <sup>وَلَوْ كَانَ يَهْوِي عَلَى خَوْفِهِ مَعَهُ</sup> **بِالصَّلَاةِ فِي الْعِبَادَةِ**  
(صَحَّ فِيهَا النُّفْلُ) وَفَاقًا (وَالْفَرَضُ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (مِنْفَرَدًا أَوْ جَمَاعَةً) وَأَنَّ اخْتِلَافَ  
وُجُوهِهِمْ الْأَمْنُ قِفَاهُ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ فَإِنَّهَا لَا تَجُوزُ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ إِمَامُهُ وَمَنْ سِوَاهُ  
لَمْ يَتَقَدَّمْ وَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ (كَذَا لَوْ تَحَلَّقُوا) أَيْ صَحَّ صَلَاتُهُمْ (فِيهَا وَلَوْ) كَانَ (بَعْضُهُمْ

وَأَمَّا تَقَدُّمُ الْإِمَامِ لَمْ يَكُنْ مِنْ التَّحَرُّاتِ الْكَلْبِيَّةِ  
وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْلَامِ وَهُوَ الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ  
يُجِبُ بِهِ

لَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْلَامِ وَهُوَ الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ  
يُجِبُ بِهِ

يُجِبُ بِهِ

عَلَى قَوْلِهِ وَجَاعِدُ وَأَمَّا اخْتِلَافُ  
تَحْلِيلِهَا إِذَا كَانَ وَجْهُ الْمَشْيِ يَجِبُ  
الْإِمَامُ فَالْمَشْيُ وَكَذَا إِذَا كَانَ وَجْهُ  
لَوْجُهُ وَأَمَّا تَوَجُّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ

اعلم ان الله تعالى قد جعل في كل صلاة ركعة ركعتين  
فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين  
فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين  
فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين

لو اني اولى بالمكان مكانة لوفى وذل لوفى  
كان هذا القول في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين فكل صلاة ركعتين  
فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين

فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين  
فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين

فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين  
فان كان في كل ركعة ركعتين فكل صلاة ركعتين

قدام الامام مستقبلاً بوجهه (اليه اقتدوا من الجواب لبعضهم اقرب اليها الى الكعبة  
(من الامام جان) اقتدوا (الامن في جانبه) لتقدمه على الامام بخلاف من في جانبه اخر  
لانه خلف الامام حكماً فلا يضرب القرب اليها (اقتدوا من خارج بامام فيها والباب  
مفتوح جان) اقتدوا وهم لان وقوف الامام فيها وبابها مفتوح كوقوفه في المحراب في سائر  
المساجد (وكرهت) الصلاة (فوقها) وان جازت لانه ينال في عظيم باب **سجود**  
(يجب) اي سجود السهو وقيل يسن والصحيح الاول (بعد تسليمين) اختاره صاحب  
الهداية وشمس لامة والامام ابو اليسر والامام ظهير الدين المرغيناني (او تسليمين)  
اختاره صاحب لكا في وفخر الاسلام وشيخ الاسلام خواهرزاده وصاحب لا يصلاح قال  
تاج الشريعة في شرح الهداية ذكر شمس لامة انه يسلم تسليمين وهو الاصح لانه قوله  
كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وجهوا بالعلماء والاخذ برواية  
الصحابة كانوا قريباً من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اولى والرواية الاخرى  
من عائشة وسهل بن سعد رضي الله تعالى عنهم وعائشة كانت في صوم النساء وسهل  
كان من الصبيان فيحتمل انها لم يسمعا التسليمة الثانية لانه صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان يسلم الثانية اخفض من الاولى هذا هو المستطوع في الكتب المشهورة وسوق كلام  
الفرقيين يدل على ان القولين للامام الاعظم وفي الجمع نسباً لثاني الى محمد والاول







الصَّائِرُ زَبْعًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الضَّمِّ إِذَا الرُّكْعَاتُ الثَّلَاثُ بِضَمِّ الرَّابِعَةِ إِلَيْهَا تَحَوَّلَتْ إِلَى النِّقْلِ  
 فَخَصَلَتِ الصَّلَاةُ التَّامَّةُ (وَفِي لَتَائِي الصَّائِرِ ثَلَاثًا) وَهُوَ الْفَجْرُ لَا يَضُمُّ (رَابِعَةً لِيَكُونَ  
 الْكُلُّ نِفْلًا لِأَنَّ النِّقْلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَكْثُرُ مِنْ سُنَّةِ الْفَجْرِ مَكْرُوهٌ (وَأَنَّ قَعْدًا لِأَخِيرِ) عَطْفٌ  
 عَلَى قَوْلِهِ وَأَنَّ سَهْوًا عَنْ لَاحِظٍ (ثُمَّ قَامَ سَهْوًا) وَلَمْ يُسَلِّمْ (عَادَ وَسَلَّمَ) لِأَنَّ السُّجُودَ لِلْخَامِسَةِ  
 فِي الرَّبَاعِيِّ وَالرَّابِعَةِ فِي الثَّلَاثِي فِيمَ قَرَضَهُ (لَوْ جُودَ الْقَعُودُ الْأَخِيرُ) وَيَضُمُّ سَادِسَةً  
 فِي الرَّبَاعِيِّ لَمْ يَقُلْ هُنَا إِنَّ شَاءَ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَ لَا قِضَاءَ فِي الصُّورَتَيْنِ  
 لِأَنَّ ضَمَّ السَّادِسَةِ هُنَا أَكْثَرُ مِنْ ضَمِّهَا هُنَاكَ لِأَنَّ فَرَضَهُ قَدْ تَمَّ هُنَا لَكِنْ بِتَأْخِيرِ  
 السَّلَامِ يَجِبُ سُجُودُ السَّهْوِ وَلَوْ قُطِعَ هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَانَ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لَمْ تَرَكَ  
 الْوَاجِبَ وَلَوْ جَلَسَ مِنْ لِقِيَامٍ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ لَمْ يُوَدَّ سُجُودُ السَّهْوِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُسْنُونِ  
 فَلَا بَدَانَ يَضُمُّ سَادِسَةً وَيَجْلِسُ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ بِخِلَافِ الْمَسْئَلَةِ  
 الْأُولَى فَإِنَّ الْفَرْضِيَّةَ ثَمَّةَ لَمْ تَبْقَ لِيَحْتَاجَ إِلَى تَدَارُكِ نَقْصَانِهَا (وَلَوْ عَضَّرَ) إِشَارَةٌ  
 إِلَى ضَعْفِ مَا قِيلَ لَا يَضُمُّ فِي لَعَضْرَ لِكِرَاهَةِ النِّقْلِ بَعْدَهَا وَقِيلَ يَضُمُّ لِأَنَّ هَذَا  
 لَيْسَ بِمَقْصُودٍ وَالنَّهْيُ عَنِ التَّنْقِيلِ بَعْدَ لَعَضْرَتَيْنِ وَلِ الْمَقْصُودِ فَلَا يَكْرَهُ بَدْوَهُ  
 وَهُوَ الْأَصَحُّ كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ (و) يَضُمُّ (خَامِسَةً فِي الثَّلَاثِي لِتَصِيرَ الرُّكْعَتَانِ)  
 فِي الصُّورَتَيْنِ (نِفْلًا وَأَنَّ لَمْ تَبْوَإِ سُنَّةَ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ وَالْمَغْرِبِ) لِأَنَّ مُوَاطَاةَ

وأعلم أن لا فرق في الأقسام ففلا  
 بين الأولى والثانية فيكون فيهما  
 الوجه أطبق في الضم مثل ما إذا كان في وقت  
 مكروه كما بعد العصر أو في وقت  
 فيما إذا كان من اختيار فلما لا يمكن من اختيار  
 فلا وعليه إلا عند ذلك في الحائز وهو الصحيح  
 وعليه الغلبي وهو رواية هشام أنه جاز

انشابه إلى الرد على الزبلي حيث حكم بركاثة  
 الضم في العجودون والعرض على من لا يجمع  
 وفيه الخليل الفتوى على رواية هشام من عدم  
 الفرق بين الصحيح والعرض في عدم راحة  
 الضم

بل هو كمن بعد السلام وبعد في الخامسة  
 بلا شهيد أو بعد فيها وكذا غير مشروط  
 أي جلي



ائ لا يصلي بهذه التحريمة صلاة بلا تجد يد تحريمة لان سجود السهو وقع في خلال  
 الصلاة (ولو بني صح) لبقاء التحريمة (و) لكن عادة (اي سجود السهو لان ما اتى به  
 من سجود وقع في خلال الصلاة فلا يعتد به) سلام من عليه السهو يخرج به  
 موقفا لا قطعاً (حتى يصح الاقتداء به ويطل وضوءه بالقهقهة ويصير فرضه  
 اربعاً بنية الاقامة ان سجد) شرط لقوله يصح (والا) اي وان لم يسجد (فلا) يترتب  
 عليه الاحكام المذكورة (وسلامه) اي سلام من عليه السهو للقطع (اي  
 بنية قطع الصلاة لا يقطع) لان نيته لتغيير الم شروع فبلغوا كونوا الظهر  
 ستابل عليه ان يسجد للسهو وبقاء التحريمة بخلاف ما اذا سلم وهوذا اكر للسجدة  
 الصلوية حيث تفسد صلاته والفرق ان سجود السهو يؤتى به في جريمة الصلاة  
 وهي باقية والصلوية تؤتى بها في حقيقها وقد بطلت بالسلام (مالم يتحول)  
 عن القبلة (او يتكلم) فانها يبطلان التحريمة (وقيل لا) يقطع بالتحويل (مالم  
 يتكلم او لم يخرج من المسجد) والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان مشى  
 وانحرف عن القبلة وبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية (مصلح الظهر سلم على)  
 الركعتين بتوهم الاتمام) اي توهم انه (اتمها) اتم الظهر اربعاً (وسجد للسهو)  
 لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذلك (بخلاف ما لو سلم على ظن

لا يسجد ولا يصلي صلاة  
 التحريم ولا يصلي التحريم  
 في الصلاة لا يصلي التحريم  
 في الصلاة لا يصلي التحريم

لا يسجد ولا يصلي صلاة  
 التحريم ولا يصلي التحريم  
 في الصلاة لا يصلي التحريم  
 في الصلاة لا يصلي التحريم

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

انه مسافر وانها الجمعة او كان المصلي قريبا العهد بالاسلام فظن ان الظاهر  
اي فوضه ركعتان او كان في العشاء فظن انها التراخي حيث تبطل صلاته  
في جميع هذه الصور لانه سلم عاملا لا ينجذ للسهر وفي الجمعة والعيد ينشك  
من ليس الشك عادة وقع في عبارة الفقهاء شك اول مرة قال في الكافي  
معناه ان الشك ليس بعادة له لانه لم يسه في عمره قط (انه كم صلى) متعاقبا  
(استيانق وان كثير) الشك عمل بعالم بظنه وان لم يغلب ظنه (اخذ بالاقول  
وقعد في كل مباظته اخرها) اي الصلاة (شك فيها) اي صلاته (فتفكر) في  
ذلك (حتى استيقن ان طال تفكره قدر ما يمكنه اذا ركن) ومن كان الصلاة  
(وجبت السجدة) عليه (ولو) لم يكن طول تفكره ذلك القدر بل كان (دونه لا)  
تجب السجدة لان الفكر الطويل مما يؤخر الركوع عن مواضعها والفكر القليل  
فما لا يمكن لاختراعه فجعل كان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء

باب سجود التلاوة (تجب مؤسعا عند أبي يوسف وفي رواية عن  
الامام وفورا عند محمد وفي رواية عنه) كذا في العناية (سجدة) فاعل تجب  
(فيها) اي في تلك السجدة (تسبيح السجود) يعني سبحان ربّي الاعلى (بشروط  
الصلاة) وقد تقدمت (بين تكبيرتين) متعلق بسجدة (بلا رفع يد) يعني ان

الكل على قول الاكثر فصل من ثمانية وعشرين  
وعلى قول في الاكثر فصل من ثمانية وعشرين  
الصلوة واعلم ان ركني الثانية في هذه  
كل صيغة دل على حكم من هذه الاعمال التي  
فانما اجمع بهذا التفصيل وهو اولى من  
اعمال البعض

وعلى قول في الاكثر فصل من ثمانية وعشرين  
وعلى قول في الاكثر فصل من ثمانية وعشرين  
الصلوة واعلم ان ركني الثانية في هذه  
كل صيغة دل على حكم من هذه الاعمال التي  
فانما اجمع بهذا التفصيل وهو اولى من  
اعمال البعض

ان كان له ظن الحج في كل صلاة عرض لاداء  
انه انما بالاشغال في كل صلاة عرض لاداء  
لم يضره بالركوع بل به ظن على ثبوتها لاداء  
فانما اجمع بهذا التفصيل وهو اولى من  
اعمال البعض

من اضافة الحكم اليه  
الحكم بوجوب السجود لا التسجود فلو غاب  
من اضافة الحكم اليه  
الحكم بوجوب السجود لا التسجود فلو غاب  
من اضافة الحكم اليه  
الحكم بوجوب السجود لا التسجود فلو غاب



من راد سجودها كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتباراً بسجدة  
الصلاة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (و) لا (تشهد و) لا  
(سلام) لأن ذلك للتحلل وهو يستند على سبق التحريمة وعدم مت ههنا (على من  
تلا آية) متعلق يجب (ولو بالفارسية) ذكره قاضيان (من الأربع عشر المعروفة  
وهي في آخر الأعراف وفي الرعد والنحل وبني إسرائيل ومريم وأولم الحج والفرقان  
والنمل والم سجدة وص وحم السجدة والنجم وانشققت وأقرأ (من) بيان لمن  
في قوله على من يعنى ذاتاً آية السجدة من (يلزمه الصلاة) أداء وقضاء  
وجب عليه السجود (فوجب على الأصم إذا تلا) لأنه أهل الأداء (والمحدث والمجنون  
والسكران) إذا تلا لأنهم أهل لقضاء (لا على الكافر والمجنون والصبي والخائض  
والنفساء) لأنهم ليسوا أهلاً لها (أو سمعها) عطف على قوله تلا آية (وأن لم  
يقصد) أي السماع (فهم ولم يفهم) إذا أخبر أنه قرأ آية سجدة ذكره قاضيان  
(من ذكر) متعلق سمعها ومن ذكر هو الأصم إلى آخره (و) سمع من النائم قال  
قاضيان وأن سمعها من نائم اختلافوا فيه والصحيح الوجوب (لا) على من  
سمعها (من الطير والمجنون المطبق والصدى والمؤتم) لعدم أهليتهم للقراءة  
فالقراءة منهم كلقراءة والمسموع كالمسموع أمّا الثلاثة الأولى فظاهرة ولما

بالسجدة والسجدة في معنى عطف  
المركب مع ما قبلها في الوقت وبعضهم  
يقولون بالخط الأول لأن الألف في السجدة  
وغيره وفيه شك عند غيرهم أو مشكوك  
في كونها حرفاً لا غير حرف ولا يوافق  
لنحو الحركات ولا يوافق حركات

أنما ذكر الأصم ليعلم حكم غيبه بالظن الأول  
أه جنى ط

وإذا أراد السجود بعد ما يظن أنه قد فعل  
بلسانه المجنونة سجدة التلاوة الله أكبر  
فلا يصح بطلانها لأنها عبادة كالصلاة  
فقط

لا ينبغي أن يكون من قبل القضاء  
بكون أهلاً للأداء لأن مقتضى حفظ الوقت  
وكونها في اجنب والشكران ط

وهو على أن يقول لأنهم ليسوا أهلاً  
أي لو قيل القعدة لأنه هو الذي  
قوله ط

الرابع فلان الموءم مجبور عن القراءة لفاد تصرفا لامام عليه وتصرف المحجور لا حكم  
له بخلاف الجنب والخائض ونحوها لانهم منهيون والتهى غير المحرق قال في تلخيص  
الجامع الكبير المسموع من الموءم كهو من المجنون والطيور والصدى لا يوجب شيئا  
وقال قاضيان يجب على من يجب عليه الصلاة اذ اقر اية السجدة او سمعها  
من يجب عليه الصلاة او لا يجب بيمينه ونفاس وجنون او كفا وضغ  
وبينهما مخالفة ظاهرة في حق المجنون اقول وجه التوفيق ان مراد قاضيان  
بالمجنون المجنون العاقل المطبق ومراد صاحب التلخيص المجنون المطبق يؤيد  
ما نقله الزاهد عن النوادر ان المجنون اذا قصر فكان يوما وليلة او اقل  
تلتزمه تلاها او سمعها <sup>وليس من سمعها منه شيء</sup> فالتحقيق ان المجنون على ثلاث مراتب قاصر كما مر  
وكامل غير منطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قد يزول وكامل  
مطبق وهو الذي لا يزول والاشخاص ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على  
ثلاث مراتب احدها من تلتزم بتلاوته عليه ويسامها منه على غيره سجدة ومنه  
المجنون القاصر وهو المذكور في النوادر وثانيها من لا يلزم بتلاوته عليه  
سجدة لكن تلتزم بسامها منه على غيره ومنه المجنون الكامل الغير المطبق  
وهو الذي ذكره قاضيان وثالثها من لا يلزم بتلاوته شيء لا عليه ولا على

القول انما القارئ لا يقرأ عليه  
ان في المسئلة والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
من التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
في جعل كذا في التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
صاحب التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
في التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
المجنون العاقل المطبق والمراد صاحب التلخيص المجنون المطبق  
ما من سبعة الا لا ينافي عدم زوال الا بالوقت  
الثاني في القاضيان قاضيان قاضيان قاضيان  
قال في التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
بأنه اذا لم يكن طيفا وكان فيها كتاب  
النكاح نفسه المجنون المطبق العاقل المطبق  
اكثر التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
وكان من يقرأ في التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
منه كما لا يقرأ في التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
فيما لا يحال في التلخيص والتهى وتصرف المحجور لا حكم  
وهو الصوم والركعة على الصلوات سب صلوات  
ذكرنا

غَيْرُهُ بِالسَّمْعِ مِنْهُ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّلْخِصِ هَذَا مَا تَبَيَّنَ لِي فِي هَذَا الْمَقَامِ  
بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ الْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ الصَّوَابِ وَالْيَهْ الْمَرْجِعِ وَالْمَأْبِ (وَيُؤَدُّ)  
إِلَى سَجُودِ التَّلَاوَةِ (بِرُكُوعٍ وَنَسْجُودٍ) غَيْرِ رُكُوعِ الصَّلَاةِ وَنَسْجُودِهَا كَانَتَيْنِ (فِي  
الصَّلَاةِ لَهَا) أَيْ لِلتَّلَاوَةِ (وَأَيُّودِي (بِرُكُوعِ الصَّلَاةِ) إِذَا كَانَ الرُّكُوعُ عَلَى الْفَوْرِ أَيْ  
عَقِيبَ قِرَاءَةِ الْآيَةِ (أَنْ نَوَاهُ) أَيْ كَوْنِ الرُّكُوعِ لِسَجُودِ التَّلَاوَةِ (وَأَيُّودِي كَيْضًا) بِسَجُودِهَا  
إِلَى الصَّلَاةِ (كَذَلِكَ) أَيْ عَلَى الْفَوْرِ (وَأَنْ لَمْ يَتَوَهَّ) يَعْنِي لَوْ تَلَاهَا فِي صَلَاتِهِ أَنْ شَاءَ رَكَعَ  
لَهَا وَأَنْ شَاءَ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ لَا تِلْكَ الْمَقْصُودَ مِنْ السَّجْدَةِ أَظْهَرُ بِالْخُشُوعِ لِلْمَعْبُودِ وَذَكَرَ  
يَحْصُلُ بِالرُّكُوعِ أَيْضًا وَتَأْتِي بِالسَّجْدَةِ الصَّلْبِيَّةِ لِأَنَّهَا تَوَافَقَتْ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ كَذَا فِي الْحَيْطِ  
وَقَالَ فِي الْخِلَاصَةِ أَجْمَعُوا أَنَّ نَسْجِدَةَ التَّلَاوَةِ تَتَأَدَّى بِسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَأَنْ لَمْ يَنْسُ  
بِالتَّلَاوَةِ وَخَلَفُوا فِي الرُّكُوعِ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادَةِ لَا بَدَلَ لِلرُّكُوعِ مِنْ  
النِّيَّةِ حَتَّى يَنْتَوِيَ عَنْ التَّلَاوَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ (يَسْجُدُ الْمُؤْتِمُّ بِتِلَاوَةِ الْإِمَامِ وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ  
لَا لَتَرَامِهِ مُتَابِعَةً) (وَلَوْ تَلَا الْمُؤْتِمُّ سَجْدَةً) أَيْ الْإِمَامُ وَالْمُؤْتِمُّ لَمَّا عَرَفَتْ أَنَّ الْمُؤْتِمَّ  
مُجْبُورٌ فَلَا حُكْمَ لِفَعْلِهِ (أَصْلًا) أَيْ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا (بِخِلَافِ الْحَاجِّ) مَنْ  
الصَّلَاةُ إِذَا سَمِعَ مِنَ الْمُؤْتِمِّ حَيْثُ تَجِبُ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْحُجْرَةَ تَبَيَّنَتْ فِي حَقِّ الْمَصْلُحِينَ فَلَا يَجِزُّ  
(سَمْعُ الْمَصْلُحِيِّ) الْآيَةُ (مَنْ غَيْرُهُ لَمْ يَسْجُدْ فِيهَا) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَلَاتِيَّةٍ لِأَنَّ سَمَاعَهُمْ

قوله ولتؤذي بك في الحيا  
لا استعسانا من تعني الضيق  
قال محمد والقبائس استعسانا  
القبائس والاشعسانا ان ما طهر  
فهاش وق ما طهر فاشعسان  
للخفق فاشعسان للظاهر  
طلب الروحان الى افريق  
فوي افعي اضول وق في الظاهر  
به واهما فوي كليل القبائس  
لما روي عن ابن مسعود  
اجاز ان يركب التهج في الصلاة  
على غيرها فلا تركان كالا جماع  
حج

ثم اذا سجد لها وقام كبول ان يكبر كما رفع  
رأسه سواء كان ابن التوبة في وسط السجدة  
او في غيرها او بين يعزها الى الختم ودر  
ان كان الابن في الوسط فانه ينبغي  
ان يحسب ما بين يديه وان كان من سورة اخرى  
ان يحسب ان يقرأ في الختم فدرآينها اولك  
فيستغنى ان يقرأ في الختم واذا السماء انشفت  
ثم يكبر كما في السجدة الاولى  
كما في سورة التوبة ثم يكبر  
ينبغي ان يقرأ فيها سورة اخرى  
وان فصل بينهما سورة اخرى  
بحر ج ٤

من سوا كان اما في ام  
 ام فنفردا على  
 القاطن لادن سماعه هذه الآية بل الصواب  
 عبد



قوله ويجوز ان لا يسجد في سجدة واحدة سواء قرأ مرتين ثم سجد  
او قرأ وسجد ثم قرأها في ذلك المجلس (لا مجلسين) فان تكرر هاهنا ما يوجب سجدة  
(ولو بدلتها) اي قرأ بدلا لاية الاولى اية اخرى (في مجلس تكفي) واحدة بل وجب  
سجدة ثان الاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للحرج وهو تداخل في السبب  
لا الحكم وهو اليق بالعبادات للاختصاص والثاني بالعقوبات لظاهر كرم صاحب  
الشرع وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للتعريفات فاذا اختلف  
عاد الحكم الى الاصل (واستاء الثوب والانتقال من غصن الى غصن تبديل) لوجود  
الاختلاف حقيقة وعدم الجامع حكما بخلاف زوايا المسجد والبيت فانها في حكم  
مكان واحد بدليل صحة الاقتداء (لا الفعل القليل) يعنى انه ليس بتبديل  
(كالقيام) حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كان تلا فقام ثم سجد  
او قبله كان تلى فسجد ثم قام فثنى (ومشى خطوة او خطوتين واكل لقمة وشرب شربة  
والتكلم بكلام يسير ونحوها) مما لا يتبدل به المجلس كالقعود والركاء والركوب  
والنزول بخلاف ما اذا تلا اية سجدة اخرى او ثنى بعد فعل كثير كشى خطوات  
فانها لا تكفي (كررها اكبنا) حال كونه (غير متصل تكرر) السجدة لان سير الدابة  
يضاف الى راكمها حتى يجب عليه ضمان ما اتلف الدابة فاعتبر مكانه الارض لا

فلا يصح  
بل جعل كل سجدة سببا لسجدة فلو  
السجدة فلو كانت سببا لسجدة فلو  
لانها لا تكرر في مجلس واحد بل  
المتنوع والكرام يعفو مع قيام سبب  
الاعتذار

بل جعل كل سجدة سببا لسجدة فلو  
سببا والى ان تكرر هاهنا ما يوجب  
لان تكرر مع وجود سببها فيشيع

بل جعل كل سجدة سببا لسجدة فلو  
وامنه كونه واحدة منها سببا وانما  
عاقبها او ثنى بعد فعلها فلو  
لا يوجب سببا لسجدة اخرى  
مردا ولو ثنى في سجدة ثم قام فثنى  
ولو ثنى في سجدة ثم قام فثنى  
ثانيا خلا والفتوى العار ان يقع بالاول  
مردا ثم ثنى في سجدة اخرى  
لظهور كونه سجدة واحدة

تكرر الحكم بغير السبب  
اي بغير سبب

على الخطوة بضم الفاء ما بين القدمين ويضعها  
الوجه المأخوذة وكلما انقضى مجلسا  
الان الاول انظر بالنظر الى مواضعها الثانية  
وانى





أقبل العزة وأطلق ذنوبه  
اليأس والخار فيلا نوسل المانة  
والفرقة والبرية

يقطع اللام شيد في ينج اللام ويومض  
النج ما لا شانه أو القلم الذي عليه  
الاشكال جرح

ديبول مقصود لسم الله على وذر رسله  
المهم شتر عليه أنه وذر رسله ما بعده  
واسعه بلغا لك واجعل ما فيج الله  
فهر ما فيج الله

على بالحبس  
ان ان الخيا هذا  
ظفوه ولا شبح شعور لانه  
لترينه ولا شفق فينا الشى  
ولا تخضم ان يقول فيهما البقا ان الشى  
والى عجب

سما انوار وفوان كبر النور في الاشياء  
فيل كثره ولا يصح علم كراهه ان لم يكن  
مع نوره يتركه بل يقول ما ان العبد  
الغفيل اسر في فلان ابن فلان

في الكثر نيل اليه الكمال لا بأس باعلا  
الناس يكون لان فيه كبر المصلح عليه  
والمنفعة في كماله وكثر في الناس على الكمال  
والاعلانية والاسعاد والادارة فهو  
ينادي اليه في الاسواق والادارة التي  
فيها اليه لا ينهم كانوا يبعثون اليه  
الغياكل يبعثون مع طهيح وكما وكما  
ونعدي

على كماله بلان فيروك القمل كافة  
انما كان كاشرة الاصح كافة الدار  
التي يلى كاشرة الاصح كافة الدار

موت  
بشد الا ان عليها لان النظر  
الينا حرام مودة التي وكيفية  
الصحح المودة الغليظة هو  
يغسلها في قفوة في  
جرح الانهر

الاستلقاء وقد ماء اليها) الى القبلة لانه ايسر لنزع الروح والاول هو السنة

ند با وفيل وجفوا لعول بعد اعند عدم زوال غفله ابو

(ويرفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة لا السماء (ويلقن بكرا الشهادتين

ان الشهادتين الاول ابو ان شهادته انه لا اله الا الله والى ان يذره شها دة ان يحمر رسول الله والى

عنده) لان الاولى لا تقبل بدون الثانية ولا يومر بها مخافة ان يتفجر ويردها

الضجر للمنى من العلم

(وبعد موته يشد لحياه ويغص عيناها) بذلك جرت التوارث وفيه تحسينه

فيستحسن (ولا بأس باعلام الناس موته وتجل في تجهيزه فيوضع على تحب

فان جرح ورا الله والى

مجيئنا) كلفته لما فيه من تعظيم الميت واختيار الوتر لقوله صلى الله تعالى

نقط على الظاهر من الرواية جرح

عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر (ويجرد) عن ثيابه (ويستر عورته الغليظة

ين يؤمر بالاستلقاء جرح

وقيل مطلقا ويوصا بلا مضمضة واستنشاق) لتعد راحج الماء (ويصب

اسم منقول مع الاستلقاء جرح و هو روتا النبي ابو

عليه ماء مغلى بسدر وجرح) وهو الاثنان مبالغة في التنظيف (والا

ديبه ا بوجده ويصح ان اسم جرح انه في الوضوء ويوظف من الرواية جرح

اى وان لم يوجد ماء كذلك (فخالص) اى يصب عليه ماء خالص لحصول

لوهما شعر فتوا مرد واحد لا يفعل ابو

اصل المقصود (ويغسل رأسه وحجته بالخطي) لانه ابلغ في استخراج الوسخ

بكر اللام و مؤمن الصابون في الشظية

وان لم يوجد في الصابون ونحوه (ثم يصبج على يساره) ليكون البداية بجانب

باني العجز والى

يمينه (ويغسل) بالماء والسدر (حتى يصل الماء الى ما يلي تحت منه) اى من

الميت (ثم يصبج على يمينه كذلك) اى ويغسل حتى يصل الماء الى ما يلي تحت

منه (ثم يجلسه) اى لغايل الميت (مسدلا) للميت الى نفسه (ويمسح بطنه

ويوضع على بطنه سيفا او صندل للابتنفج  
او مودة وغليظا افضل الحوي فذلك الاشياء  
ما في الاشياء يمنع الانتفاخ بالحيثية  
ولا يجوز وضع البسمل على الصدر كما  
يفعله الكفرة جرح

بعض الغنم قبل وبالفعل أيضا وقبل أن يضيئ  
إلى الغنم أول ما يكون فلا يفتح ولا يفتح ولا يفتح  
ولا يفتح ولا يفتح

أي في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء  
وأيضا في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء

أي في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء  
وأيضا في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء

أي في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء  
وأيضا في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء

أي في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء  
وأيضا في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء

أي في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء  
وأيضا في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء

أي في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء  
وأيضا في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء

بَلِينَ تَحَرَّزَ عَنْ تَلَوِثِ الْكُفَنِ (وَالْحَارِجُ يُغَسَّلُ وَغَسْلُهُ لَا يُعَادُ) وَكَذَا وَضُوءُهُ  
لَا نَ الْغَسْلَ عَرُوقَ بِالنَّصِّ وَقَدْ حَصَلَ مَرَّةً (ثُمَّ يَشُو ثَوْبًا) لِمَا لَا يَبْتَلُ أَكْفَانَهُ (وَلَا  
يَقْصُرُ ظَفْرَهُ وَلَا يَسْجُ شَعْرَهُ) لِأَنَّهُ لِلزَّيْنَةِ وَقَدْ اسْتَعْنَى عَنْهَا (وَيَجْعَلُ عَلَى رَأْسِهِ  
وَلَحِيَّتَهُ الْخُطُوطَ) لِأَنَّ الطَّلِيْبَ سُنَّةً (وَعَلَى مَسَاجِدِهِ) جَمْعُ مَسْجِدٍ يَفْتَحُ الْجِيمَ  
بِمَعْنَى مَوْضِعِ السَّجُودِ وَهُوَ جَبْهَتُهُ وَأَنْفُهُ وَيَدَا وَرِكَبَتَاهُ وَقَدْ مَاءُ (الْكَافُورِ)  
فَإِنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ بِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ فَتَحْصِي بِزِيَادَةِ كَرَامَةٍ وَصِيَانَةٍ لَهَا عَنْ سُرْعَةِ  
الْفَسَادِ (وَأَذْجَرِي الْمَاءَ عَلَى الْمِيتَةِ وَأَصَابَهُ الْمَطْرُ لَمْ يَكُنْ غَسْلًا وَالْعَرِيقُ يُغَسَّلُ  
كَذَا قَالَ قَاضِي خَانٍ (وَسُنَّةُ الْكُفَنِ لَهُ) أَيُّ لِلرَّجُلِ (أَزَارٌ وَقِمِصٌ وَلِفَافَةٌ)  
وَكُلٌّ مِنْ أَزَارٍ وَلِلْفَافَةِ مِنْ لَقْرَنْ إِلَى الْقَدَمِ وَالْقِمِصُ مِنَ الْمَكْبِيْنَ إِلَى الْقَدَمَيْنِ  
وَهُوَ بِلَا دَخَارٍ يَصُ وَلَا جَيْبٍ وَلَا كَمِيْنَ وَلَا يَلْفَ اطْرَافُهُ (وَاسْتَحْسَلَ لِعِمَامَةٍ)  
أَيُّ اسْتَحْسَنَهُ الْمَتَّاعُونَ (وَلَهَا) أَيُّ لِلْمَرْأَةِ (دِرْعٌ) هُوَ مَا تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ فَوْقَ  
الْقِمِصِ (وَأَزَارٌ وَخِارٌ) وَهُوَ مَا تَسْتُرُ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا (وَلِفَافَةٌ وَخِرْقَةٌ لِرَبْطِ  
تَدْيِيمِهَا وَكِفَايَتُهُ) أَيُّ الْكُفَنِ لَهُ (أَزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَلَهَا) أَيُّ لَأَزَارٍ وَلِلْفَافَةِ (وَخِارٌ  
وَخِرْقَةٌ لِلْمَرْأَةِ) مِنْ لَأَزَارٍ وَخِرْقَةٍ (وَأَزَارٌ وَخِرْقَةٌ) (يَسْطُ اللَّفَافَةُ) يَسْطُ  
لَأَزَارٍ عَلَيْهَا وَيَقْمِصُ الْمِيتَةَ وَيُوضَعُ عَلَى الْأَزَارِ وَيَلْقَى بِسَارِهِ (أَيُّ لَأَزَارٍ) (ثُمَّ يَمِيتُهُ)

أي في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء  
وأيضا في هذا الماد الذي على حسنة بالقرآن  
بشيء من شيء

من الألباس ومن يفتقد إلى الفعل يفتقد  
البدن القوي والأيام

فَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ وَاحِدٌ يُدْخِلُ فِيهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَافَّةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَعْزِفُ عَنْهُمْ اللَّهُ ذِكْرَهُمْ ۚ إِنَّهُ مُبْدِئُ الْفَاسِقِينَ ۝

ان وصلته ايوان غسل اهل البقعة  
وقطاع الطريق والكمابر اذا اقلوا في الحرب  
ولكن الاصل في عليهم لان الكافر يغسل كما  
سألتهم يسلمون فلو قال نفس  
مولانا الشيخ محمد المومني

ثُمَّ  
لَا تَقَاسِفُهُمْ سَاعَةٌ فِي الْأَرْضِ بِالْفِتْنَةِ  
وَأَن كَانَ بَالِغًا عَلَىٰ نَفْسِهِمْ كَسَا تَرْفُفًا  
وَأَن يَكُنْ تَرْفُفًا

عظم  
وان كان اعظم وذل من فائده  
الذات الحرة  
فانفس اعظم وذل من فائده

فَقُلْ لِلَّهِ الْمُلْكُ وَلِلَّهِ الْغَايَةُ ۖ إِنَّهُ لَا يُبْدِي عَلَيْهِ إِذَا  
فَعَلَ الْإِلَٰهُمُ قَضَاءً ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَجْهٌ  
أَنْفَسُ يُبْدِي عَلَيْهِ كَافَّةً الْبَغَاءَ وَخَوْنَهُمْ  
وَلَمْ يَرْصُخْ فِيهِمْ رَاجِعٌ

عليه  
فيل لوفال ايمان  
وزجر الفهد لكان اولي  
را بهجران فاهل  
للمغنة فاضم  
ابو

ولا يبي من كتبها لان الكتب لم تالايح فائدهم  
 اربع ركعات وفيه فرض واحد الكسار والصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتي الفجر ثلثة  
 كما قال الامام الزايد في ركعتي الفجر ثلثة  
 في البحر نقلنا عن المحيط

فأما مقام ركعة وقيل الأولى المأخوذ  
بأنه كونها الألقاح لا يفتح ذلك

هذا الدعاء الأصلي قاله الجنود والخدم الطائفة  
بعد الصلوة لا يشفقون الذنوب التي أتت  
كثرة في مخرج النبي  
رواه البخاري

هذا الدعاء الذي  
يقرأه الجنود والخدم  
بعد الصلوة لا يشفقون  
الذنوب التي أتت  
كثرة في مخرج النبي  
رواه البخاري  
هذا الدعاء الذي  
يقرأه الجنود والخدم  
بعد الصلوة لا يشفقون  
الذنوب التي أتت  
كثرة في مخرج النبي  
رواه البخاري

وَالدُّعَاءُ لِلْبَالِغِينَ هَذَا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا  
وَكَبِيرِنَا وَذَكِّرِنَا وَإِنَّا نَالِ اللَّهُمَّ مِنْ حَيَاتِنَا مَتَا فَاحِيَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمِنْ تَوْفِيَّتِنَا مِنَّا  
فَتَوْفَهُ عَلَى الْإِيمَانِ (وَتَسْلِيمَتَيْنِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَسْلُمُ وَاحِدَةً يَبْدَأُ  
بِهَا مَنْ يَمِينُهُ وَيَخْتَمُّ بِهَا فِي يَسَارِهِ مُدَوِّرًا وَجْهَهُ (لِقِرَاءَةِ فِيهَا) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَقْرَأُ  
الْفَاتِحَةَ (وَلَا تَشْهَدُ لَوْ كَبُرَ) الْإِمَامُ تَكْبِيرًا (خَامِسًا لَمْ يَتَّبِعْ) لِأَنَّهُ مُنْسَوخٌ (لَا يَسْتَغْفِرُ  
الْمُصَلِّيُ فِي) التَّكْبِيرِ (الثَّالِثِ لِصَبِيِّ وَمُجْتَنُونَ) إِذَا ذَنَّبَ لَهَا (بَلْ يَقُولُ) بَعْدَ الدُّعَاءِ  
بِمَا يَدْعُو بِهِ لِلْبَالِغِينَ كَمَا مَرَّ (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَوْطًا) أَلَا جَرَّائِقِدَّ مِنَّا (اللَّهُمَّ  
اجْعَلْهُ لَنَا دَخْرًا) أَيْ خَيْرًا بَاقِيًا (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا ثَأْفَعًا مُشْفَعًا) أَيْ مَقْبُولًا  
الشَّفَاعَةُ (وَيَقُومُ الْإِمَامُ بِإِذْنِ صَدْرِهِ لِمَيْتٍ مُطْلَقًا) أَيْ ذَكَرَ كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَا تَنْهَ  
مَوْضِعَ الْقَلْبِ وَفِيهِ نُورٌ لَا يُبَالِغُ فِي كَوْنِ الْقِيَامِ عِنْدَ إِشَارَةِ إِلَى الشَّفَاعَةِ لَا يُبَالِغُ  
(الْجَنَانُ إِذَا اجْتَمَعَتْ فَالْأَفْرَادُ بِالصَّلَاةِ أُولَى) ثُمَّ الْأُولَى أَنْ يَقْدَمَ الْأَفْضَلُ مِنْهُمْ  
(وَأَنْ ارَادَ الْجَمْعُ بِهَا) أَيْ بِالصَّلَاةِ يَعْنِي الصَّلَاةَ عَلَى الْمَجْمُوعِ مَرَّةً جَعَلَهَا (أَلَا جَنَانًا  
صَقَّاطًا) أَيْ إِلَى الْقَبْلَةِ (بِحَيْثُ يَكُونُ صَدْرُ كُلِّ قَدَامٍ الْإِمَامُ (وَرَأَى التَّرْتِيبَ) بِمَا  
يَضَعُ الرِّجَالُ فَيَمِيلُ إِلَى الْإِمَامِ فَالْصَّبِيَّانِ فَالْخَتَانِ فَالنِّسَاءُ فَالْصَّبِيَّاتُ وَالصَّبِيُّ الْحُرُّ  
يُقَدَّمُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْعَبْدُ عَلَى الْمَرْأَةِ ثُمَّ تَكْمُلُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْوَضْعِ مِنْ حَيْثُ الْمَكَانِ

هذا الدعاء الذي  
يقرأه الجنود والخدم  
بعد الصلوة لا يشفقون  
الذنوب التي أتت  
كثرة في مخرج النبي  
رواه البخاري  
هذا الدعاء الذي  
يقرأه الجنود والخدم  
بعد الصلوة لا يشفقون  
الذنوب التي أتت  
كثرة في مخرج النبي  
رواه البخاري







ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل  
ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل  
ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل  
ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل

ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل  
ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل  
ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل  
ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل ولا يتركه من غير غسل

ظاهر الرواية (وأدج في خرقه ودفن ولا يصلي عليه كصبي سبي بأحد ابويه ولو)  
سبي (بدونه أو به فاسلم هو أو الصبي صلى عليه) لانه ميسم حكما (كافومات) عبدا  
كان وحرًا (يعسله وليه المسلم) من مولاة أو اقاربه (لا كالمسلم) أي لا غسلًا لا غسل  
المسلم (ويغسله في خرقه ويدفنه في حفيرة تحلل الجنازة بوضع مقدمها ثم مؤخرها  
على الكف اليمين كذا اليسار) يعني تحل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكف  
اليسار (ويسرع بها الاخبيا) أي يشون بها مسرعين بلا عذر (وكرة الجلوس  
قبل وضعها على الاكفاف) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من تبع الجنازة فلا  
يجلس حتى توضع (وزدب المشي خلفها) لما روينا لقوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم الجنازة متبوعة ولانه ابلغ في الاتعاظ بها والتعاون في حملها ان احتج  
اليه (ويلجئ القبر ولا يشق) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (الحمد لنا والشق لغيرنا) (الافى  
ارض رخوة) فلا بأس بالشق واتخاذ تابوت من حجر أو حديد ويفرش فيه التراب  
(ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه لبسم الله) أي وضعناك ملتبسين باسم  
الله (وعلى ملة رسول الله) أي سلمناك على ملته صلى الله تعالى عليه وسلم  
(ويوجه اليها) أي القبلة اذ به امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (ويحجل العقدة  
التي على الكفن لخوف الانتشار لانه صلى الله تعالى عليه وسلم امر به ولان من

ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية  
ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية  
ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية  
ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية ولا يغسل في رواية

النظام في حكم الشق والافى فانما  
الليل بالنسبة الى الجحيم ليس بظاهر فالوا  
ولا ينبغي ان يشك في وجوب الاكفاف  
بل هو كمنه فمقتضى ما يجب ان يقال  
به ثم يقال بل ان مقتضى هذا ان يقال  
نعم ان مقتضى هذا ان يقال نعم ان مقتضى هذا ان يقال  
والاسلام ابو سعيد

وصفت ان جعفر الطوسي جعفر في جبال القبل  
من حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل  
ذلك كالباب المسقف عليه ردا لها

وصفت ان جعفر الطوسي جعفر في جبال القبل  
من حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل  
ذلك كالباب المسقف عليه ردا لها

ولا بأس بتركها على ملة رسول الله  
ولا بأس بتركها على ملة رسول الله  
ولا بأس بتركها على ملة رسول الله  
ولا بأس بتركها على ملة رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء والدار  
التي فيها جاد استعجال ما ذكر

لأنه يبرز لنا البناء  
الذي هو الزيادة على ما خرج من الأرض

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والمعرفة هدىً والعبادة سبيلاً

فوله ولا يخصص وكذا لا يطعن ولا يرفع  
عليه بنا وقيل لا بأس ولو لم يخاف من الغلبة  
في التلقيب وضعه ايضا لا بأس بالكتابة  
ان اطلع اليها هي لا بد من ملك الامر  
(يولي)

وَاللَّهِ مَا كَانَ نَصْرُنَا فِي حَرْبِهِ مِمَّا يُظَاهِرُ الْمَدَنِيِّينَ فِيهِمْ  
وَلَا لَنَا فِي حَرْبِهِ مَقَارِبٌ وَمَا كَانَ نَصْرُنَا فِي حَرْبِهِ مِمَّا يُظَاهِرُ الْمَدَنِيِّينَ فِيهِمْ

قوله ولا بأس في البأس كذا الرطب  
لما جاءه قال في البأس لا بأس ولا بأس  
الرطب لا حاجة

وَأَضْلَقَ فِي أَجْلِئِ بْنِ الْغَارِثِ بْنِ لَهْفٍ وَأَضْلَقَ  
الْعُودَ وَأَخْبَرَ عِيسَى الْكَرِيمَ كَمَا فِي النُّصْ  
مِ بْنِ بِلَالٍ فِي عَابِ  
مُتَا

من لا انتشار (ويسوي اللبن والقصب لا الخشب والجر وجون في ارض حوة)  
 كذا في الكافي (ويجزي قبرها لا قبرة) لان حالهم على الانتثار بخلافهم (ويقال  
 التراب عليه) للتوارث (ويسم القبر ولا يربح ولا يخصص) اللهم عنها (ولا  
 يخرج) الميت (منه) الى القبر (الا ان تكون الارض معصوبة او اخذت بالشفعة  
 وطلب المالك فيستخرج) مات في السفينة يغسل ويكفن ويصلى عليه ويؤم  
 به في البحر (كذا في الظهيرية) مات حامل وولد هاجي يشق بطنها (من جنبها  
 اليسر) ويخرج ولدها (كذا في الخانية وفيها ايضا ويستحب في القليل والميت  
 دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك المسلمين وان نقل قبل الدفن الى  
 قلمهيل او ميلين فلا بأس به لا يكسر عظام اليهود ونحوهم اذا وجدت في  
 قبورهم ويكره القعود على القبور وقطع الشجر والحشيش من المقبرة ولا بأس  
 في اليابس **باب الشهيد** سمي به لانه مشهود له بالجنة بالنص والاثبات  
 الملايكة يشهدون موته اكراماً له اولاده حتى عند الله تعالى حاضر (اعلم  
 ان الاصل في هذا الباب شهداء احد فانهم كفوا وصلى عليهم ولم يغسلوا لانه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال في حقهم زملوهم بكموهم ودماهم ولا  
 تغسلوهم الحديث وكل من بمغناهم يلحق بهم في عدم الغسل ومن ليس بمغناهم

العقوبة  
بمقتضى  
القصاص  
والإمالة  
والطهارة

وإنما الجواز للصوم  
على الجلاء الصلوات  
غيره ثم يتركها  
فلا يحفظها إلا في  
الطهارة

ولكنه قتل ظلماً أو مائتاً حريقاً أو غريقاً أو مبطوناً فلم يمت ثواب الشهداء مع أنهم  
<sup>بأنه لا يوجب القصاص إلى الله</sup>  
يُغسلون وهم شهداء على لسان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ألا يرى  
<sup>أن يترك الموت</sup>  
أن عمر وعلياً رضي الله تعالى عنهما حملاً إلى بيتهما بعد الطعن وغسلاً وكانا  
شهيدين بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الكافي والمقصود ههنا  
تعريف شهيد هو معنى شهداء أحد رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في ترك  
الغسل ولم يذا قال هو مسلم طاهر اختار عن وعن وجب عليه الغسل كالجانب  
<sup>فإنه يغسل عند الإمام خلافاً لما</sup>  
والحائض والنفساء (بالع) اختار عن عن لصبى (قتل ظلماً) اختار عن قتل  
حداً أو قصاصاً (ولم يجب بنفسه لقتل ماله) اختار عن قتل وجب به  
مالاً وإنما قال بنفسه لقتل لأن الأب إذا قتل ابنه بحد يظلم يكون الابن  
<sup>مع الزوج على الأب وبه لسان الورثة خلافاً</sup>  
شهيداً إلا المال وإن وجب لم يجب بنفسه لقتل بل لسقوط القصاص لشبهة  
<sup>لأنه لا يوجب المال به لا يمتنع لئلا يردم المال</sup>  
الابوة (ولم يرث) على البناء للمفعول يقال أرتت الحجج أي حمل من المعركة  
<sup>بأنه من الجاهل</sup>  
وبه رمق والآزنتان في الشرع أن يرتفق بشيء من مرافو الحياة أو ثبت له حكم  
<sup>فمنه</sup>  
من أحكام الأحياء كما سيأتي بيانه (سواء قتله باع أو خربى أو قطاع الطريق  
ولو بغير آلة جارحة) لأن الأصل فيه شهداء أحد كما عرفت ولم يكن كلهم  
قتيل السيف والسلاح فبهم من دمع رأسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصا

والأزنتان في اللغة من الرث والواشي  
التي تسمى ريثاً لأنه رطاً فلفظاً  
الشهادة

بأنه قتل ماله أو قتل مسلم أو ذمي  
مؤثراً أو واجباً فيه الذمة عند الإمام

قوله دفع رأسه باليد  
المعنى شق الرأس  
والجراح

قوله من أن الله الغنى المالك والنفاد إلى الله  
كانهم يظنون أن ما يخرج من نفوسهم من  
أفواههم من غير أن يكون من الله تعالى  
بأنهم يظنون أن ما يخرج من نفوسهم من  
أفواههم من غير أن يكون من الله تعالى

ويُغسل من ذنوبه ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
في ذنوبه ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
أوفوا ما عهدوا فوفوا ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
الذنوب ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
الحال ومن يبتذل ذنبا في مفضل عذرا بالفضل

أي ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
بالفضل ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
أي ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
بالفضل ذنبا في مفضل عذرا بالفضل

أي ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
بالفضل ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
أي ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
بالفضل ذنبا في مفضل عذرا بالفضل

أي ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
بالفضل ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
أي ذنبا في مفضل عذرا بالفضل  
بالفضل ذنبا في مفضل عذرا بالفضل

وَقَدْ عَمَّهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِمْرِ بِتَرْكِ الْغَسْلِ (أَوْ) قَتْلِهِ  
(غَيْرُهُمْ بِهَا) أَيْ بِجَارِحَةٍ فَإِنَّ مُسْلِمًا قَتَلَهُ مُسْلِمٌ غَيْرُ بَاغٍ وَغَيْرُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَمُسْلِمًا  
قَتَلَهُ ذِمِّيٌّ بِجَارِحَةٍ ظَلَمًا يَكُونُ شَهِيدًا (أَوْ) وَجَدَ (عُطِقَ) عَلَى قَتْلِ ظَلَمًا (جَرِيحًا) مَيِّتًا فِي مَعْرَكَةٍ  
أَوْ مَعْرَكَةِ الْبَاغِيِّ أَوْ خَوْفَهُ وَاشْتَرَطَ الْجَرِحَةَ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ قَتِيلٌ لَا مَيِّتٌ حَتَّى تَنفَعَهُ (فَيَنْزِعَ) عَنْهُ  
غَيْرَ الصَّالِحِ لِلْكَفَنِ (كَالْفَرِّ وَالْحَشْوِ وَالْقُلْسُوءِ وَالسَّلَاحِ وَالْحَقِّ) فَانْهَازَ (وَيُرَادُ  
أَنْ نَقُصَّ (وَيُنْقِصُ) أَنْ نَزِدَ (لِيَتِمَّ) الْكَفَنُ (وَلَا يُغْسَلُ) لِتَنفَى عَنْهُ كَأَمْرٍ (وَيُصَلَّى عَلَيْهِ  
أَكْرَامًا لَهُ وَتَعْظِيمًا) (وَيَدْفَنُ بِدِمِهِ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى شَهِيدٍ أَحَدٍ وَقَدْ مَرَّ بِهِ عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ غَسْلِهِمُ وَالشَّافِعِيُّ يَخَالِفُنَا فِي الصَّلَاةِ (فَيُغْسَلُ مَنْ وَجَدَ  
قَتِيلًا فِي مَضْرِفٍ) أَيْ فِي مَوْضِعٍ (يَجِبُ) إِذَا وَجَدَ (فِيهِ) الْقَتِيلَ (الْقِسَامَةَ) أَتْرَافَ  
عَنِ الْجَامِعِ وَالشَّاعِ (وَلَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَمَنْ وَجَدَ قَتِيلًا فِي الْمَضْرِ  
غَسَلَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْقِسَامَةُ وَالِدِّيَّةُ فَحَقُّ أَثَرِ الظُّلْمِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَتَلَ بِحَدِيدَةٍ  
ظَلَمًا لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْقَضَاؤُ وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ اقُولْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ مُخَالِفَةٌ  
لِمَا ذَكَرْنَا فِي الذَّخِيرَةِ لِأَنَّ رَوَايَةَ الْهَدَايَةِ فِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ لِأَنَّهُ عُلِّلَ بِوُجُوبِ  
الْقِسَامَةِ وَلَا قِسَامَةَ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ فِي صُورَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْقَاتِلِ إِذَا عَلِمَ  
أَنَّ الْقَتْلَ بِالْحَدِيدَةِ فِي رَوَايَةِ الْهَدَايَةِ لَا يُغْسَلُ لِأَنَّ نَفْسَ هَذَا الْقَتْلِ وَجِبَ

القصاص وأما وجوب الدية والقسامة فلعارض المحر عن قامة القصاص فلا  
يخرجه هذا العارض عن أن يكون شهيدا وأما على رواية الذخيرة فيغسل وعبارة  
الذخيرة هذا وإن حصل القتل بمحديدة فإن لم يعلم قاتله يجب الدية والقسامة  
على أهل المحلة فيغسل وأن علم قاتله لم يغسل عندنا ففي الذخيرة لم يعتبر نفس  
القتل فوجوب الدية وإن كان بالعارض خرجه عن الشهادة في المتن أخذ بهذه  
الرواية أقول كانه لم يتأمل في عبارة الهداية ولم ينظر في شروحه فانهم صرحوا  
بان قوله الا اذا علم انه قتل بمحديدة ظلما محمول على ما اذا علم قاتله عينا وإن لفظ  
الكتاب يشير اليه لانه قال الواجب فيه القصاص ولا قصاص يجب الا على القاتل  
المعلوم وقال تاج الشريعة في شروحه قوله ظلما أي وعلم قاتله وفي الكتاب إشارة  
اليه لانه انما يكون ظلما اذا كان القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جازان يكون هو  
متعد يا فلا يكون القتل ظلما وأما قول صاحب الهداية أولا من وجد قتيلا في المضر  
فمخناه على ما اعترف به صدر الشريعة ومن وجد قتيلا في المضر ولم يعلم قاتله  
بدليل قوله لان الواجب فيه القسامة والدية والعجب انه يعتبر في الاول  
قيدها لانها من الدليل ولا يعتبر في الثاني قيدها يفهم من الدليل أيضا فعلم  
ان كلام الهداية والذخيرة في المال واحد ولا اختلاف رواية ههنا ومنشأ

قوله أقول كانه لم يتأمل في عبارة الهداية  
ولم ينظر في شروحه أقول كان صدر الشريعة  
نظر الى أن مقتضى قوله الا اذا علم انه قتل  
بمحديدة ظاهر انه لا يشترط ولا يكون الا بعد  
تمام الحكم والحكم لا يتم الا بعد قول غيل  
ومقتضى قوله ان الواجب فيه القسامة  
كون الموقوف غير معلوم فكونه قاتلا غيل  
من مقتضى قوله الا اذا علم انه قتل  
في جميع الاقسام الا في قسامة علم انه قتل  
بمحديدة فلو كان الا في قسامة علم انه قتل  
فغسل ويكون القيد السابق وهو عدم العلم  
معتبر أيضا على ما لا يخفى من دلالة  
وأي رحمه الله

بل هذا المصنف ظاهر فانه يجوز ان  
يحكم كون القاتل ظلما مع عدم العلم بالقاتل  
تكون القاتل ظلما مثلا والقيده  
لا يبعد المعنى

الجمعة السبيل إلى نفسها

توهم الخالفة والاختلاف عدم التفرقة بين ما ذكر في الهداية قبل الاوين ما ذكر  
 بعد فتدبر والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل (او قتل بجث  
 او قصاص) فانه يغسل لان هذا القتل ليس بظلم (او جرح وارث بان اكل وشرب  
 او نام او تدلوى او اواه خيمة او مضى وقت صلاة وهو يغفل ويقدر على الاداء)  
 حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك من احكام الدنيا (او نقل من المعركة  
 الى خوف وطى الخيل) فحينئذ لا يكون النقل منافيا للشهادة هذا الاستثناء  
 ذكره الزيلعي (او اوصى) بامور الدنيا والاخرة وهو قول ابو يوسف خلافا للمجدد  
 وقيل الاختلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الاخرة لا يكون  
 مرتبا بالاجماع (او باع واشترى او تكلم بكلام كثير وقيل بكلمة) وكل ذلك ينقص  
 معنى الشهادة فيغسل لانه بذلك يصير خلیفا في حكم الشهادة وينال شيئا من  
 مرافق الحياة فلا يكون في معنى شهادة احد لانهم ما تواعطاشا والكأس يدار  
 عليهم خوفا من نقصان الشهادة (هذا اى كون ما ذكر في بيان الارثاث موجبا  
 للغسل) اذ اوجد ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا اى لو وجد ما ذكر  
 في الحرب لا يكون مرتبا بشئ من ذلك كذا قال الزيلعي (ويصلى عليهم) عطف على  
 قوله ويغسل من وجد الخ كتاب الزكوة عقب الصلوة بالزكوة

قول وينال شيئا من مرافق الحياة الظاهر  
 ان الوارث للمكسب ولو عكس في ترتيب الكلام  
 وقال لا بد من ذلك بيان شيئا من مرافق  
 الحياة ويصير خلفا في حكم الشهادة وكان  
 واقعا

فهم من اعطاه فان الظاهر ان يقال  
 على يغسل الخ ان المصطفات عليه فغسل  
 النسخ من الغرض السابق لا بالوارد  
 وان





لعمري الطالب  
الذكر المختار  
أي من العباد آية علي أي وان كان طالب  
بعدم الغنى

أي من الأفاضل امام في الاموال الظاهرة  
والباطنة التي من عندهم أي من الغني عنده  
فوض الاموال الباطنة الى اربابها كذا فيهم  
من جميع الانبياء

أي من انبياء الى النذر من كذا لا يمنع قبول الزكاة  
عند الخلق

أي من المفضل بها كالمعتمد  
نظرة انما السخى المعتمد كالمعتمد بها  
مع النعم

أي من انبياء المختار  
في ان الحاجة الى انقاذ في الحاجة لا يملك  
بها في ذلك من اسكنها  
للتفتي لا ذكاة فيها ولو كان عليها الجوز  
قال في العبد في انقاذ من لا يملك الدابة والبيع  
ان الزكاة في انقاذ كفي اشكر الله ما و  
للتفتي

الى اخر كما سيأتي (بسمه تعالى) لان الزكاة عبادة فلا بد فيها من الاخلاص له تعالى  
لقله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين (وشرط وجوبها العقل  
والبالغ) اذ لا تكليف بدونها (والاسلام) لانه شرط لصحة العبادات كلها (والحيثية  
ليحقق التملك لان الرقيق لا يملك لملك (وسببه) اي سبب وجوبها (الملك التام  
بان لا يكون يدا فقط كما في مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة وقد تقرر في كتب  
الاصول ان سبب وجوبها الملك المذكور فان عد في الكفر شرط وجوبها (النصاب  
اعتبر بالنصاب لانه صلى الله تعالى عليه وسلم قد رالسبب به (فارغ عن الدين)  
المراد به دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين لنذر والكفارة ويمنع  
دين الزكاة حال بقاء النصاب وكذا بعد الانتهاك لان الامام يطالبه في الاموال  
الظاهرة ونوابه في الاموال الباطنة وهم الملاك فان الامام كان يأخذها الى زمن  
عثمان رضي الله تعالى عنه وهو فوضها الى اربابها في الاموال الباطنة وطع الظلمة  
فيها فكان ذلك توكيداً لاربابها ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاصاله  
او الكفالة ذكره النبي وغيره وقاض صدق الشريعة الزكاة الى النذر والكفارة وهو  
مخالف للمذاهب وغيره فانه سهو من الناسخ الاول (و) عن (الحاجة الاصلية) كدور  
السكنى ونحوها وسيأتي (انام ولو تقديرا) التاء اما تحقيقى يكون بالتوالد والتاسل

أي من المال المختار  
أي من ماله لا ذكاة فيه وفيه على ما في  
الخراج قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ذكاة  
مسعى الصنف الى الصنف

والتجارات أو تقديرى يكون بالتمكن من الاستثناء بأن يكون في يده أو يد نائبه فاذا  
فقد لم تجب لزكاة (فلا تجب) تفرغ على قوله الملك التام (على مكاتب) لانه ليس  
بمالك من كل وجه بل لا فقط (وميدون للعبد) تفرغ على قوله فارغ عن الدين  
(يقدر دينه) متعلق بقوله فلا تجب فانه اذا كان له اربعائة درهم وعليه دين  
كذلك لا تجب عليه الزكاة ولو كان دينه مائتين تجب زكاة مائتين (ولا في دور  
السكنى) تفرغ على قوله والحاجة الاصلية ونحوها (كثياب لبدك واثاث المنزل  
ودواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب لعلم لاهله وآلات المحترفين) (والواصل  
من مال الضار) تفرغ على قوله نام ولو تقدير والضمار مال تعدد الوصول اليه  
مع قيام الملك كابق ومفقود ومعصوب اذا لم يكن عليه بيعة ومال ساقط في  
البحر ومذقون في مفارقة شئ مكانه ومال اخذ السلطان مصادرة ووديعه  
شئ المودع وهو ليس من معاريفه ودين محجور لم يكن عليه بيعة ثم صار له  
بعد سنين بان اقر عند الناس فانه اذا وصل اليه بعد سنين لا تجب زكاته  
(للسنين الماضية) لانتفاء النماء ولو تقدير (بخلاف ما على مقرولو) كان  
(معبراً) اذ يمكن الوصول اليه ابتداءً او بواسطة التحصيل (او مفليساً) اي  
محكوماً باقلاسه (او) على (جاحد عليه بيعة او علمه قاض) فان هذه

على اي معنى البين من خواصه او السبب  
كناية الجوابين

على ان لا يرد المصلحة الى الذي نأى عليه الفاني  
بان اقلس كعدم فان الدين الذي عليه نظائ  
اي موجب الزكاة عند ايام لان نفقته  
الفاضي لا يقع عند كان فمودة كعدم  
اي

قوله اذا لم يكن له بيعة فلو تبيخج لا  
مضى الا ففصب السائمة فلا تجب وان كان  
الغاصبة مقر كناية الثانية  
رداها

الاموال اذا وصلت الى مالها تجب ذكاة السنين الماضية (ولا تجب ايضا في دور  
 للسكنى) تفرغ ايضا على قوله نام ولو قد ديرا (ونحوها) ككتاب لا تلبس واثاث  
 لا تستعمل ودواب لا تترك وعبيد لا تستخدم وكتب العلم لغیر اهلها ونحو ذلك (ولم  
 ينو التجارة) لانقضاء الماء المقدري قال في الهداية وعلى هذا كتب العلم لاهلها  
 وقال في النهاية الاهل هم من غير مفيد لما انه ان لم يكن من اهلها وليست هي للتجارة  
 لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثر لعدم الماء وانما يفيد ذكر اهل في حق مصرف  
 الزكاة فانه اذا كانت له كتب تساوى مائتي درهم وهو محتاج اليها للتدريس  
 وغيره يجوز صرف الزكاة اليه واما اذا لم يخرج اليها وهي تساوى مائتي درهم  
 لا يجوز صرف الزكاة اليه وكذلك الات المترفين (وسبب وجوب ادائها توجه  
 الخطاب) يعنى قوله تعالى اقيموا الصلاة واتوا الزكاة وهو عقيب حولان  
 الحول عند من يقول ان وجوبه فوري وفي آخر العمر عند من يقول انه عمرى  
 وسيأتى بيانه (وشروطه) اى وشروط وجوب ادائها (الحولان) اى حولان الحول  
 (بشمية المال) كالتراهم والدنانير (او السوائم اوتية التجارة) اذا مال لم يوجد  
 هذه الاشياء لم يتوجه الخطاب فلا يأتى بالترك (وشروط ادائها) اى كونها  
 مؤداة نية لانها عبادة فلا تصح بلانية (مقارنة له) اى للاداء بالمعنى

قوله وسرط الخ فان سرط في المضغ في قول  
وسرط وضعها في الفعل الخ وسرط في بيت  
المال وما هنا سرط في نفس المال المزكى  
طحاوي ٤٠

وَلَوْ كُنَّا بِالْمُطَابَةِ مَكَامًا وَدَفَعْنَا بِلَا تَبَّ  
الْقَضَى إِلَى الْوَكِيلِ دَفَعْنَا الْوَكِيلَ بِلَا تَبَّ  
أَوْ دَفَعْنَا إِلَى الْوَكِيلِ دَفَعْنَا الْوَكِيلَ بِلَا تَبَّ  
لَمْ يَجِدْ الدَّرَجَةَ الْخَالِيَةَ  
بِلَا تَبَّ عَمَّا هُوَ  
مَعْتَبَرٌ بِهِ الْأَمْرُ الْخَالِي

وَقَدْ قَعَمَ الزُّنُفَرُ  
الْمُعْتَبَرُ نِيَّةَ الْأَمْرِ إِلَى  
الْعَقْدِ  
بِحَقْلَقَا مَا ذَا نَوَى بَعْدَ ذَلِكَ بِعَبْرٍ وَظَاهِرٍ  
أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا مَعْنَى الْإِلْفِ بِمَعْنَى فِي حُكْمِهِ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ يُعْزِزُ مَا دَامَ فِي  
مُلْكِهِ الْفَضْلُ وَلَوْ جَاءَ بِهِم  
وَأَخْبَارُهُ

المصدري (أو) مقارنة (لعمل ما وجب) فانه اذا عمل من النصاب قد رآه  
 ناويا للزكاة وتصدق الى الفقير بلا نية سقط زكوة (أو تصدق كله) عطف  
 على نية فانه اذا تصدق بكلة دخل الجزء الواجب فيه فلا حاجة الى تعيين  
 استحسانا وان تصدق ببعضه سقطت زكوة عند محمد وعند أبي يوسف لا  
 (وأما وجوبها فبغير عمري) أي تجب على التراخي لان جميع العمرة الاداء  
 ولم يزل لا يضمن بهلاك النصاب بعد التبريط (وقيل فوري) أي واجب على  
 الفور لانه مقتضى الامر المطلق وهو قول الكرخي فانه قال يأثم بتأخير  
 الزكاة بعد التمكن وروى عن محمد من آخر الزكاة من غير علم لم تقبل شهادته  
 (لا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فنوى خدمته ثم لا يصير للتجارة) وان نواه لها  
 (ما) دام (لم يبعه) مثلا اشترى مئة للتجارة فنواها للخدمة بطلت الزكاة  
 لا اتصال النية بالامساك للاستخدام وان نوى للتجارة بعده لم تكن للتجارة  
 حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة ان كان ذراهم او دنانير لعدم اتصال النية  
 بالعمل لانه لم يتجر فلم يعتبر نية ولهذا يصير المسافر مقيما بمجرد النية ولا يكون  
 المقيم مسافرا بها الا بالسفر (ما ورثه لا يكون للتجارة بالنية) لان النية لم  
 تنصل بالعمل لان الموروث يصير ملكا للوارث جبرا بلا صنعه ولم يذايرث

أي النصيبان من ثمنها اذا نواها  
 العمل واخره من غير ضرورة

وعلى الفقيه كما في شرح الويلانية  
 الا في التجار

لان التجارة فعل وعمل فلا يتم بمجرد النية  
 كنية السفر والاشغال والافطار حيث لا  
 تحصل وادمنها بمجرد النية

وقال لا ينفصل شهادة من علم بركة زكاة  
 يدل على الفور كما قال الكرخي وعليه الفقيه  
 اعجب بعمل الفعل في اول اوفان الامانة

بما لم يصرّف منه العمل (حتى يصرّف فيه) لا قرآن النية بالعمل (الالذهب  
السائمة الذرة -  
لنفسها لا لغيرها بأصل الخلفه فوجب فيها نوى اولاً -  
ابو عبد الله

وذلك ان السبب لا يجب ان يكون شرطاً عند  
الاجابة على خلاف المذهب -  
جاء الاثر

الجنين وان لم يصرّف منه العمل (حتى يصرّف فيه) لا قرآن النية بالعمل (الالذهب

والفضة) كذا في غاية البيان (وما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن

قود كان لها) اي للتجارة (بالنية) لا قرآنها بعمل هو قبول العقد وهذا عند ابى يوسف

واما عند محمد فلا يصير للتجارة لانها لم تقارن علمها وقيل لخلاف على العكس (لا زكاة

في الاثني والجواهر) كاللؤلؤ والياقوت والزمرد واما ما كان في الكافي (الا ان

تكون للتجارة) كذا في التاتارخانية باب صدقة السوائم هي جمع سائمة

(هي المكنتية بالرعي) بالكسر الكلا واما بالفتح فمصدر (في اكثر السنة) حتى لو

علفها نصف الحول لا تكون سائمة فلا تجب فيها الزكاة (يضاب الابل خمس وفي كل

خمس الى خمس وعشرين بخت) جمع بخت وهو المتولد بين العري والعجمي ذوالسنان

منسوب الى بخت نصر (او عراب) جمع عري (نثارة) عليه اتفقت الآثار واشتهرت

كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (وما بين النصابين عقو) كذا الحكم في

سائر النصب الآتية وفيها) اي في خمس وعشرين (بنت مخاض) هي التي طعنت

في الثانية سميت به لان امها تكون مخاضة اي حاملاً بأخرى عادة (وفي بنت

وثلاثين بنت لبون) هي التي طعنت في الثالثة سميت به لان امها تلد أخرى

وتكون ذات لبن غالباً (وفي ست واربعين حققة) هي التي طعنت في الرابعة

اي عمل التجارة هي ما يعادة التجار ولا كتاب  
الانوال وانما يتخذونه بهذه الاعمال لا لكتاب  
في عمل الاحوال لانها ما دل المال بالمال كذا في  
بعض من مذهبهم -  
عزى زاده

لان امرها امر لا يتم للمسلم وان  
فيل والكسر هنا السبب ان الفتح اولاً لا  
الا كذا ما اكله اراما ان يكون في المعنى وفي الياء  
فعل في الاول فسلم وعلى الثاني فلا يكون سائمة  
نذر -  
جاء الاثر

علم مركب تركيب فتح على ذلك ج في الفاظهم  
بمختص بالثقة في اصدافهم وقصصهم ولم يعرف  
ونظر فيهم ضم وكاه وجب عند ضمهم ولم يعرف  
لربك فنبأ الله هدي القدس اه  
وذا كذا ربه

اي وصلة  
اي خمس واربعين  
اي ستين

ولا يخفى ذلك ولا يلزم الا بالعلم  
للاخبار خلافاً للبرهان فانه لا يكتفى  
بالتأثيرات في  
لهم فضل الاونة فيها على الذكورة طاً ردها  
لا يخفى ذلك ولا يلزم الا بالعلم  
للاخبار خلافاً للبرهان فانه لا يكتفى  
بالتأثيرات في







بفتح الحاء والهمزة والفتحة  
السنة الأولى

قوله يا فضل المستطاع فيكون القصير  
من جانبين ملكا موال التجارة فيها ولم  
يؤخر

على وجه كسر العين المهملة ونفع الجيم  
فشد بها وهو لا يغير معنى الجيم  
وأنى

قوله قبل إذا كان له نصاب سائما كذا  
في الغاية وقال في العريض والجمع أي  
في نصاب المسئلة إذا لم يغير النصاب  
المنفردة فإن كان فيها كذا يغير  
أن يكون العدد الواجب في الكليات وهو  
وخاصة في الولايات الخاصة كذا  
استنبأ في

بالافراسل لعرب حيث كان قيمة كل فرس ربعائة درهم وقيمة الدينار عشرة  
دراهم فيكون عن كل مائتي درهم خمسة دراهم فأما الافراسل التي تتفاوت قيمتها  
فانها تقوم (لاذكور الخيل) منفردة لانها لا تتناسل (كانا ثانيا في رواية) لا نبيلا  
بانفرادها ايضا لا تتناسل وتجب فيها في رواية اخرى لانها تتناسل بالفعال مستقلا  
بخلاف الذكور (لاشئ في خواميل) هي التي اعدت لحمل الاثقال (وعواميل)  
هي التي اعدت للعمل كثارة الارض فانها حينئذ من الحوائج الاصلية (وعلوقة)  
بفتح العين هي التي تعطى العلف فلا تكون سائمة (و) لا (يخيل و) لا (جار ليسا  
للتجارة) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينزل على فيها شئ ولا قادير  
بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكاة حينئذ تتعلق بالمالية كسائر اموال التجارة  
(و) لا (حبل وفصيل وعجل لا تبعا) في صورة المسئلة نوع اشكال لان الزكاة  
لا تجب بلا مضى الحول وبعد الحول لم يبق اسم الحمل والفصيل والعجل فقيل  
في صورتها رجل اشترى خمسة وعشرين من افضلان او ثلثين من الجاجيل  
او اربعين من الخلان او وهب له ذلك هل ينعقد عليه الحول او لا فعلى  
قول ابي حنيفة ومحمد لا ينعقد وعند غيرهما ينعقد حتى لو حال الحول عليها  
من حين ملكها وجبت الزكاة وقيل اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليه ستة

أي قوماً من مشركي العرب طالعهم  
رضي الله تعالى عنه يا خيرته ويا  
نقطتي الصدق في مضاعفة فضلك على  
ذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ما شئتم

يقع الدم وكل من نسب لي في طلب كسب  
فإن في الفقه يقولون طلب كسب  
عمر رضي الله عنه

أي قوماً من مشركي العرب طالعهم  
رضي الله تعالى عنه يا خيرته ويا  
نقطتي الصدق في مضاعفة فضلك على  
ذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ما شئتم

أي قوماً من مشركي العرب طالعهم  
رضي الله تعالى عنه يا خيرته ويا  
نقطتي الصدق في مضاعفة فضلك على  
ذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ما شئتم

أي قوماً من مشركي العرب طالعهم  
رضي الله تعالى عنه يا خيرته ويا  
نقطتي الصدق في مضاعفة فضلك على  
ذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ما شئتم

أي قوماً من مشركي العرب طالعهم  
رضي الله تعالى عنه يا خيرته ويا  
نقطتي الصدق في مضاعفة فضلك على  
ذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ما شئتم

اشهر فتوالدت على أعددها ثم هلك الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول  
الاصول على الاولاد وعند هالايبقى وعند الباقيين يبقى (و) لا (في مال  
الصبي البعلية وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لان الصلح قد جرى على ضيق  
ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين لا صبيانهم (جان دفع القيمة  
في الزكاة وكفارة غير الاغتاف والعشر والتذير) يغنيان اداء القيمة مكان  
المخصوص عليه في الصور المذكورة جائز لا على ان القيمة بدل عن الواجب  
لان المصير الى البدل انما يجوز عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود  
المخصوص عليه في ملكه جائز فكان الواجب عندنا احدهما اما العين  
او القيمة وتحقيق هذا المقام في الاصول (لا يؤخذ الا الوسط) رعاية للجانبين  
(بلا جبر) انما اذا امتنع عن اداء الزكاة لا يأخذها لانهما عبادة فلا تؤدى  
الا بالاختيار وعند الشافعي يأخذها لانهما حق الفقير وضار كدين  
وجب للعبد على العبد (لا من تركته) اي لو مات من عليه الزكاة لا تؤخذ  
من تركته (الا ان يوصى) فحينئذ تعتبر من الثلث وعندنا تؤخذ من تركته  
(لم يوجد سن واجب) السن معروفة سمي بها صاحبها وذلك انما يكون في  
الديوب دون الانسان لانهما تعرف بالسن (دفع المالك الادنى مع الفضل

او الاعلى ورده الفضل ودفع القيمة قال في الهداية اخذ المصدق اعلى منها ورده  
الفضل واخذ دونها واخذ الفضل وقال في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على  
ان الخيار للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات ولكن الصواب ان الخيار شرع وفقا  
يمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره فكله اراد به اذا سمحت به نفس من  
عليه الواجب اذا ظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو ارفق بحال الفقير ويوافق  
كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد اثناء الحول من جنس النصاب يضم  
اليه يعني ان كان له نصاب فاستفاد في ثناء الحول من جنس ضم اليه وزكاه  
به فمن كان له مائتا درهم في اول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم يضم المائة  
الى المائتين ويعطى زكاة الكل (والزكاة في النصاب لا العفو) عند ابي حنيفة وابي  
يوسف فانه اذا ملك مائة نشاة فالواجب عليه وهو نشاة انما هو في ربعين لا المجموع  
حتى لو هلك ستمون بعد الحول فالواجب على حاله وعند محمد ورؤف تسقط بقدره  
(وهلاكه) اي لنصاب بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف  
الهلاك الى العفو ولا فان لم يتجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله كما اذا هلك  
بعد الحول عشرون من ستين نشاة او واحدة من ستين من ابل حيث يبقى وجوب  
نشاة (ثم الى نصاب يليه) يعني ان تجاوز الهلاك العفو صرف الى نصاب يليه كما

يلتزم المصدق  
الفضل المستوفى  
في شئ من المال  
الفضل المستوفى  
في شئ من المال

والاستفاد ولو لم يملك  
الفضل المستوفى  
في شئ من المال

والاستفاد ولو لم يملك  
الفضل المستوفى  
في شئ من المال

والاستفاد ولو لم يملك  
الفضل المستوفى  
في شئ من المال

والاستفاد ولو لم يملك  
الفضل المستوفى  
في شئ من المال

والاستفاد ولو لم يملك  
الفضل المستوفى  
في شئ من المال









والفضة قال الزبيدي قوله في عروض التجارة ليس يجري على طلاقه فانه لو اشترى رخص  
 خراج ونوى للتجارة لم تكن للتجارة لان الخراج واجب فيها وكذا اذا اشترى رخص عشر  
 وزرعها واشترى بذرا للتجارة وزرعه فانه يجب فيه العشر ولا تجب فيه الزكاة  
 لانها لا يجتمعان اقول هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد اما اولها فلما عرفت ان  
 الارض غير العرض لانها من العقار والعرض يقابل العقار وامانها فلا بد من وجوب  
 الزكاة في بلدنا ما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضرب لان مجرد نية الحزمة اذا  
 اسقط وجوب الزكاة في العبد المشتري للتجارة كما مر فلان يسقط التصرف الاقوى  
 من لنية اولى (مقبوما بالانفع للفقير ربع عشر) اى ان كان التقويم بالدينار هم  
 انفع للفقير قوم عرض التجارة بها وان كان بالدينار انفع قوم بها (ثم في كل خمس  
 زاد على النصاب ربع عشر بحسابه) فان الزكاة في لكسور لا تجب عندنا الا اذا  
 بلغ خمس النصاب فاذا زاد على ما في درهم اربعون درهما زاد في الزكاة درهم وفي  
 ثمانين درهما ولا شئ في الاقل (وما غلب خالصه خالص) اى في حكم الخالص  
 ذهباً او فضة (وما غلب غشه يقوم) لانه في حكم العروض (واختلف في المساوئ  
 يعنى اذا كان الغش والفضة سواء ذكر ابو النصر انه يجب فيه الزكاة احتياطاً  
 وقيل لا تجب وقيل تجب درهمان ونصق (نقصان النصاب اثناء الحول هدر)  
 اى باطل ارجح

قوله اما اولها  
 بعد ما اظهر ما هو الظاهر  
 من القطع انما في غاية الاستبعاد  
 نعم قبل العرض بانما ليس يقيد  
 ابوسع

قوله ان الارض  
 الاشكال فالقول ان يندى قول ويد  
 التجارة فانه ايضا ليس بعض كونه  
 المكملات الا ان يقال مجموع الارض  
 بمنزلة كلام واحد الاول ابطال لبعض  
 الجزر والثاني لبعض اخر  
 ابوسع

فبيع في المثلين الفلوس ان  
 كانت ايماناً او سلعاً للتجارة  
 الزكاة في جنبها والا فلا وانما  
 ابوسع

قوله مقوماً بغيره يوم الاداء على الاثر  
 وهو في هذا يوم التوفيق عند الامام  
 والعقود تقوم بالمدى في المثل وفي  
 المعاد اقرب الاضطرار لانه لا اثر  
 به لانه كانه اجر  
 ابوسع

لان الزكاة لا تخلو عن قبل فاش  
 لانها لا تصح الا بالبيع بخلاف  
 الكثير فيمكننا الطبخ فاصلة  
 ابوسع



اوديت الى عاشر آخر ان كان (اي عاشر آخر) في تلك السنة (لانه ادعى وضع الامانة  
موضعها وان لم يكن لم يصدق لكن به يقينا) كذا (اي يصدق باليمين قوله اديت  
الى فقير الا في السوايم) لان حق الاخذ منها للسلطان كمن عليه الجزية والخراج  
اذا صيرها الى المقاتلة بنفسه وكن اوصى بثلث ماله للفقراء واوصى الى رجل بان  
يصرفه اليهم فصرفه الوارث بنفسه اليهم حيث لا يجوز كذا في شرح الهداية  
لناج الشريعة (الاموال الباطنة بعد الاخراج كالظاهر) حتى لو قال انا  
اديت زكوتها بعد ما اخرجها من المدينة لم يصدق لانها بالاجراج التحقت  
بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام (فيما صدق المسلم صدق النبي  
لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ منا والحق متى وجب تضعيفه لا يتبدل  
شي منه فيما وراء التضعيف كما في التضعيف على بنى تغلب) الا في قوله اديت  
الى فقير (لان ما يؤخذ من لدن محزنة وفيها لا يصدق اذا قال اديتها انا  
لان فقراء اهل الدمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى  
مستحقه وهو مصالح المسلمين كذا قال الزيلي ولا بد من هذا الاستثناء والمتن  
خالية عنه (لا الجزية) اي لا يصدق الحر في شيء من ذلك (الا في ام ولده)  
اي جارية يقول هي ام ولدي فيصدق لان كونه حربيا لا ينافي الاستيلاء واقران

واذا مر على العاشر المثل  
بما في الجارة اخذ منه ربع  
العشر على شرط ان يكون  
والجوزي يصدق موضع الزكاة وان  
من عليه الذي يأخذ منه نصف العشر  
ويصدق موضع الجزية والخراج  
عند جزيه لا يصدق في تلك السنة  
فأما الهندية فـ

اي من الجاهل فاما ذلك التضعيف في شرط  
وامكانه فمقتضى معنى التضعيف اذ لو كان  
مرا نظرا وامكانه لم يكن تبدلا وتضعيفا  
لان تضعيفا

على ملكه ملكا كونه يصدق مضمنا  
اي انه مؤثر به كضعيف فلا ينقطع جزية  
لا اذ في ذلك التضعيف كما في الاستيعاب  
رأسه في ذلك التضعيف انما هو في  
وانشأ في ذلك التضعيف انما هو في  
فستقط الجزية عنهم اذا اخذ العاشر  
منهم ذلك كما في الجزية عنهم  
فقال بعد

على شرط فيه شرط في الزكاة من  
الجزية والفتاوى والفتاوى من الدين  
وكذلك الجارة كما في القدير  
يصدق

على بني ذلك الى ان لو ادعى اليه  
فقراء المسلمين بصدق على ما في قوله  
كذلك بل لا يصدق على الجزية ولا يصدق  
موضع الخراج وطلبها الى المستأجر والفقراء  
الى الفقراء فطلبها الى المستأجر والفقراء  
لانهم ليسوا بمصارف لهذا المال كما في  
المنع

لان اصابه الجوارح اكثر من التسليم وفي رواية  
نصف مزارها في القدر

نصف العشر نصف العشر لا العشر  
المشهور في باب القدر

بأنه يوقف فاربعة بعث الاخذ والبركة  
التي وبتاخذ بالثوب بعد الاخذ  
وانما تارة لثبات فيه رابع الى كتاب جامع  
التعريف للعلم الاقوي للفاضل محمد شفيع  
الخرن في المنهاج في التمهيد

بأنه يوقف الدليل الاخذ في كل مؤنة  
من المال وفي الاخذ ليس بانسب المال في  
من الاخذ في الاخذ في كل مؤنة  
فالتعريف المذكور والكوي موقوفه القوي  
سلم واما ما به الكوي في قوله وفي الاخذ  
تظهر ايضا في الاخذ في حفظ المال والاسباب  
ليس حفظ المال

فله بعض الذي يأخذ العشر من ثمنه من  
الحق ونصفه من ثمنه من الزكاة لا يأخذ  
العشر من ثمنه من الزكاة لا يأخذ  
افراد من المنسوبة لا اعني في ثمن المسلم  
الظاهرة وفيه يعلم بالترجيح الى المال الزكاة  
كما في الكافي

بنسب من في يده صحيح فكذا بامية الولد (يؤخذ من اربع العشر ومن الذي نصفه  
والحرى العشر) هكذا امر عمر رضي الله تعالى عنه سعادته (ان بلغ ماله نصابا ولم  
يعلم قدر ما اخذوا) اهل الحرب (متاوان علم اخذ مثله لو) كان ما اخذ واما  
(بعضا وان لم يبلغه) اي ماله نصابا (لا) يؤخذ منه شيء (وان اقربا في النصاب  
في بيته) لان الواجب فيما في يده (ولا يؤخذ شيء منه الى الحرى ان لم يأخذوا شيئا  
متا) ليستمر وعليه ولانا احوق منهم بالمكرم (عشر) اي اخذ من الحرى العشر  
في تاج المصاد والعشر عشر سنين (ثم مرقبل الحول) ان لم يدخل داره (لم يعشر)  
لان الاخذ في كل مرة استيصال للمال وحق الاخذ لحفظه (وعشر ثانيا ان جاء  
من داره) لانه رجع بالمان جديد وايضا الاخذ بعد لا يفصل الى الاستيصال  
(يعشر الحرى) اي يؤخذ العشر من قيمتها (لا الخبز يبر) اذا مر بهما ذمى لان القيمة  
في ذوات القيم لها حكم العين والخبز يبر منها بخلاف ذوات الامثال والخبز منها  
(ولا بضاعة) وهي مال مع تاجر يكون ربحه غيره وانما لم يعشر لانه ليس بنائب  
عن مالك في ذاء الزكاة (ومضاربة) اي اذا امر المضارب بما لها لم يعشر لانه ليس  
بمالك ولا نائب عنه (وكسب ما ذون مديون او ليس معه مولا) اي من عبد  
ما ذون فلو مديونا لا يؤخذ منه شيء والا فكسبه لمولا فلو معه يؤخذ منه

فولادهم ولا يملكه ومضاربة فاجر  
بما في المال من ثمنه من الزكاة لا يأخذ  
الظاهرة وفيه يعلم بالترجيح الى المال الزكاة  
كما في الكافي

فولادهم يملكه لم يبلغ قصده النصاب لكن عند  
الهم الى مال نفسه يبلغ النصاب فالانبيس  
اعبار النظم والاخذ



قوله فمصرفه من دفعه من دفعه  
فأشبهوا بالحقاق اليه أو بالحقاق  
الاستغناء من الأمانة والأمانة  
جنس أو باعتبار أن له قدره ونحوها

الحقوة بالزكاة كونه من الأمانة  
الزكاة الخيرية

قوله فمصرفه من دفعه من دفعه  
فأشبهوا بالحقاق اليه أو بالحقاق  
الاستغناء من الأمانة والأمانة  
جنس أو باعتبار أن له قدره ونحوها

قوله فمصرفه من دفعه من دفعه  
فأشبهوا بالحقاق اليه أو بالحقاق  
الاستغناء من الأمانة والأمانة  
جنس أو باعتبار أن له قدره ونحوها

قوله فمصرفه من دفعه من دفعه  
فأشبهوا بالحقاق اليه أو بالحقاق  
الاستغناء من الأمانة والأمانة  
جنس أو باعتبار أن له قدره ونحوها

قوله فمصرفه من دفعه من دفعه  
فأشبهوا بالحقاق اليه أو بالحقاق  
الاستغناء من الأمانة والأمانة  
جنس أو باعتبار أن له قدره ونحوها

قوله فمصرفه من دفعه من دفعه  
فأشبهوا بالحقاق اليه أو بالحقاق  
الاستغناء من الأمانة والأمانة  
جنس أو باعتبار أن له قدره ونحوها

وَالْأَفْلَاحُ (وَتَبَيَّنَ أَنَّ عَشْرَ الْخَوَارِجِ) يَعْنِي ذَا مَرَعَى عَائِشَ الْبَغَاةَ فَعَشْرُوهُ ثُمَّ مَرَعَى عَائِشَ  
الْعَدْلُ يُؤْخَذُ مِنْهُ ثَانِيًا لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ حَيْثُ مَرَّبَهُمْ بِخِلَافِ مَا إِذَا غَلِبُوا عَلَى بِلَادٍ  
فَأَخَذُوا مِنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا حَيْثُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ ثَانِيًا إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ  
مِنْ إِمَامٍ بِأَبْوَابِ الرِّكَازِ (هُوَ مَا لَمْ تَحْتَ الْأَرْضُ مُطْلَقًا) سَوَاءٌ كَانَ  
خَلْقَهُ أَوْ بَدَنًا لِعِبَادٍ (وَلِلْمَعْدِنِ خَلْقِي وَالْكَزْمُ مَدْفُونٌ خَمْسٌ مَعْدِنٌ نَقْدٌ) وَهُوَ  
الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ (وَحَدِيدٌ وَنَحْوُهُ) كَالصَّفَرِ وَالنَّجَاسِ وَنَحْوِهَا (فِي أَرْضٍ خَرَجَ أَوْ عَشْرُ  
وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا) وَبَاقِيَهُمَا لِكُلِّهَا (أَيِ الْأَرْضِ) (أَنْ مُلْكَتْ) (وَالْأَيُّ) (وَأَنْ لَمْ تَمْلِكْ) (فَلَوْ لَا  
وَلَا شَيْءٌ فِيهِ) (أَيِ الْمَعْدِنِ) (أَنْ وَجَدَ فِي دَارِهِ) (وَفِي رَضِهِ) (رَوَاتَانِ) (وَلَا) (فِي يَأْقُوتٍ)  
وَرَمَدٍ وَفَيْرُوجٍ وَجَدَتْ فِي جَبَلٍ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَخَمْسٍ فِي الْحَجْرِ  
وَلَنْ لَا يَجِبُ فِي جَمِيعِ الْجَوَاهِرِ وَالْفُصُوصِ مِنَ الْحِجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَفِينًا فِي الْمَجَاهِلَةِ  
فَفِيهِ الْخَمْسُ لَا يَشْتَرَطُ فِي الْكَزْمِ إِلَّا الْمَالِيَّةُ لَكُونَهُ غَنِيمَةً كَذَا قَالَ لِزَيْلَعِيِّ (وَلَوْ لَوْ  
وَعَنْ) (وَكُلُّ جَمِيعِ خَلْقِي) (تَسْتَجِزُ مِنْ بَحْرِ حَتَّى الْكَهْبِ وَالْفِضَّةُ بَأَنَّ كَذَا كَرَّ فِي مَعْرِ  
الْبَحْرِ) (كَزْمٌ فِيهِ سِمَةٌ الْإِسْلَامِ) (كَالْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ) (كَالْقِطْعَةِ) (وَسَيَأْتِي  
حُكْمُهَا فِي مَوْضِعٍ) (وَبَاقِيَهُ سِمَةٌ الْكُفْرِ) (كَالْمَقْشُوشِ عَلَيْهِ الصَّمَمُ) (خَمْسٌ وَبَاقِيَهُ لِلْمَالِكِ  
أَوَّلًا لِقَوْلِهِ) (فَإِنْ كَانَ حَيًّا أَخَذَهُ) (وَالْأَفْرَاقُ لَوْحِيًّا) (وَالْأَفْنِيَةُ الْمَالِ) (أَنْ مُلْكَتْ) (أَيِ

قوله وان خلا عنها اي العلامة التي يفتي الميراث  
ليعمل ما اذا انشئت الضريبة واذا انشئت  
فهي باقية في ظاهر المذهب لان الأصل  
في كل ما يفتي به الميراث في الجور والكنة  
العهد كما في الجور والكنة

قوله قيل نعم فما يملكها  
بجانب ما في الأصل في العوائد على الشرائع  
من انظارها الى الرواية فيجعلها يملكها

قوله قيل نعم فما يملكها  
لان الأصل في الميراث وهو الميراث في  
العهد اذا كان في الميراث في الميراث في  
وغيره الى التبع في الميراث في الميراث في

قوله قيل نعم فما يملكها  
وعند الميراث في الميراث في الميراث في  
بل العبد بالرجل الناقص في الميراث في الميراث في

قوله قيل نعم فما يملكها  
كالمملوك في الميراث في الميراث في الميراث في  
فقط في الميراث في الميراث في الميراث في  
الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في  
لا تمنع فقهه حينئذ كما في الميراث في الميراث في

قوله وجه مناهم ووجهه الرشد  
والنضج والتمام واذا كان الميراث في الميراث في  
والرشد والعمر وكل ما لا يوجد في الميراث في  
كأنه في الميراث في الميراث في الميراث في

ارضه (والا) اي وان لم تملك كالمفان والجبال (فلو اوجب) حر كان او عبدا مسلما  
او ذميا صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا لانهم من اهل الغنيمة (غير الحربي المستامن) فان  
الواجب اذا كان حربيا مستامنا يسترده منه ما اخذ (الا اذا عمل في المفان بالاذن)  
من الامام (على شرطه) فله المشروط (وان خلا عنها) اي العلامة (قيل يعتبر جاهليا  
لان الكثرة غالبها من الكفرة (وقيل) في زماننا هو (كالقطعة) اذ قد طال عهد  
الاسلام (رجل دخل دار الحرب ووجد ركانا في صحراء دار الحرب فله ولا خمس)  
سواء دخل بامان او لا وانما كان له لسبق يده على مال مبلج وانما لم يجب الخمس لانه  
اخذه متلصصا غير مجاهر (ولو دخل جماعة ممنعون) اي لهم منعة وغلبة  
(وظفروا) على كنوزهم (يخس وان وجك) اي الركان (مستامن في ارض مملوكة  
لاهل الحرب) رده الى مالكها (جذرا من الغدر والخيانة (ولو) لم يردوه (الخرجه  
منها) الى دار الاسلام (ملكه ملكا غير طيب) كالمملوك بشراء فاسد (او وجد  
الركان في ارض مملوكة من دار الحرب (غيره) اي غير مستامن (لم يرد ولا خمس)  
لانه اخذه متلصصا كذا في غاية البيان (وجد متاعهم في ارض غير مملوكة خمس  
وباقيه للواجب) قال في الوقاية وان وجد ركان متاعهم في ارض منها لم تملك خمس  
وباقيه للواجب الظاهر ان مراده نقل مسألة ذكرت في الهداية في اخر الباب بقوله

متاع وجد ركانا فهو للذي وجد وفيه الخمس الخ لكن عبارة لا تساعد ذلك لان  
<sup>اي ان يكون</sup> الظاهر ان لفظ وجد على صيغة المبني للفاعل وضميره راجع الى المستامن بدليل  
السباق والسياق وضمير منها راجع الى دار الحرب فالعنى ان وجد المستامن ركانا متاعا  
في ارض من دار الحرب غير ملوكة خمس وباقية للواجب وهذا مع كونه غير مطابق  
لعبارة الهداية غير صحيح في نفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما صح شرح  
الهداية وغيرهم ان الخمس لما يجب فيما يكون في معنى الغنمة وهو فيما كان في يدا اهل  
الحرب ووقع في ايدي المسلمين بايضا فالحيل والركاب <sup>اي الايل</sup> والذنكور في لوقاية ليس  
كذلك لان المستامن كالماتصص والارض من دار الحرب لم تقع في يدا المسلمين  
فالصواب ان يقطع وجد عما قبله ويقرأ على البناء للمفعول ويترك لفظ منها ايضا  
الارض الى المسلمين ولم يغيرت العبارة الى ما ترى **باب العشر**  
<sup>جمع البرية</sup> (يجب لعشر في عسل ارض عشرية) وسياق بيانه في كتاب الجهاد (او) عسل (جبل)  
<sup>والجامع الصغير ايضا مجمع</sup> وان قل العسل (ومره) وفي الترتاشي ما يوجد في الجبال والبراري والموات من العسل  
والفاكهة ان لم يحجها الايمان فهو كالصيد وان حماه ففيه العشر لانه مال مقصود  
وعزاي يوسف لا عشر فيه لانه باق على الاباحة (وفي مسقي مطر وسخ) اي ماء  
<sup>راجع المجلد ٢</sup> اودية (بلا شرط نضاب) وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية

قوله فالصواب ان يقطع  
وقالان في الجواب عند  
ان وجد على بناء الجبل والارض  
بالايمان من يرض فيها لا مال يجب  
عن العنابة والاعشاب كمنعها من قال  
ان وجد على غير ذلك وضمير منها راجع الى دارنا  
فيكون كلفا غير المذكور ومنها كثر  
عبد الحليم

قوله فالصواب اول يمكن ان يقال ان  
لفظ منها في الوقاية مفعول من التامع الاول  
من لفظ قنا فيستدركون بهذا فيكون  
لفظ وجد منها للمفعول فلا بد عليه  
مضى

قوله وفيه لفظ منها  
لفظ منها الجبل ما اذا وقع متاع اهل الحرب  
في دارنا ركانا وكان فلا بد من العسل بقوله في  
ارضنا هذا لا يجمع الضمير اليها من ويلزم  
من توهم التخصيص بل انما والكم اعم غير ذلك  
بشرط ان لا يدر في دار الحرب المعنى  
مستحب الى

قوله وفيه العشرية لا اذا اخذ من ارض  
وايضا في العشرية لا اذا اخذ من ارض  
الخراج فلا شق في اي لا عشر ولا خراج  
عزى

قوله في الارض الخالية والصواب  
قائد ليس فيها العشر متهم

قوله بلا شرط نضاب بشرط  
ان يبلغ صاعا وقبل نقصه اذ  
كج

قَالَ فِي الْعَقْدَةِ الصَّحِيحَةِ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَجَبَ عَلَيْهِ  
الْإِكْلَانُ دَلِيلُهُ وَفِيهِ السُّقُوتُ وَتَرْكُهَا الْإِكْلَانُ  
وَعَلَيْهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِ  
لَعَلَّ تَعَالَى أَنْفَعُوا مِنْ طِبِّانٍ مَا اسْتَمْتُمْ وَمَا  
أَفْرَدُوا لَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِمَا قَضَى بَيْنَ الْعَالَمِينَ

وَجَبَ الْعَشْرُ عَلَى الْمُؤْتَمِرِ كَخَرَجٍ مُؤْتَمِرٍ وَقَدْ لَا يَخْفَى  
عَلَى الْمُسْلِمِ مِنْ كَسْبِهِمْ شَرْعًا وَهُوَ الْخَارِجُ وَفِيهَا  
بِإِخْذِ وَفِي الْخَارِجِ أَنْ كَانَ الْبَيْتُ مِنْ زِلَالِ الْأَرْضِ  
فَعَلَيْهِ وَلَوْ أَنَّ الْعَامِلَ تَعَلَّقَ بِهَا بِالْحَقِّ الْأَرَبِيِّ

قَالَ طَوْعًا وَفِي الْوَاقِعَاتِ عَنْ الْعِلَّةِ لِأَجْلِ  
الْإِكْلَانِ مِنَ الْعَقْدَةِ فَيُكْلَنُ إِذَا خَرَجَ وَكَانَ أَقْبَلَ  
إِذَا خَرَجَ الْعَشْرُ إِذَا كَانَ الْمَالِكُ عَانًا عَلَى دَاوِ  
الْعَشْرَةِ وَبِوَضْعِهِ حَقٌّ وَعَقْدٌ يُعْلَمُ فَذَلِكَ  
مِنَ التَّبَيُّحِ فَيُكْلَنُ دَاوِ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ رَدُّ الْإِكْلَانِ

وَلَا يَكُونُ مِنْ طَعَامِ الْعَشْرِ حَقًّا يُؤْتَى الْعَشْرُونَ  
أَكْلَهُمْ عَشْرَةً مَجْمُوعِ الْفَرَاقِ رَدُّ الْإِكْلَانِ  
فَإِنْ تَوَلَّى تَنَاوَلُوا الْعَشْرَ وَفُتِحَ الْمَسَامَةُ لِأَجْلِ الْأَكْلِ  
وَلَوْ كُنْ مِنْ أَجْلِ وَفِي مَجْمُوعِ الْمَالِكِيِّ مِنَ الْبُيُوتِ  
إِذَا أَكَلَ قَلِيلًا بِالْمَعْرِفَةِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ الْعَقْدَةُ  
رَدُّ الْإِكْلَانِ

يُكْلَنُ كَرِيَّةً الْأَنْهَارَ وَالْأَرْضَ تَرَا مِنْ بَابِ مَخَانٍ  
مَعْنَاهَا مَخْرُجٌ كَرِيَّةً الْأَنْهَارَ وَالْأَرْضَ الْمَكْرُ

وَفِي الْوَاقِعَاتِ مَالِكُ الْخَارِجِ بِعَدْلِ الْخَطِّ وَالْإِكْلَانِ  
الْعَشْرُ وَفِي الْوَاقِعَاتِ إِذَا كَانَ الْبَيْتُ وَالْوَاقِعَاتِ  
كَالْخُرُوجِ وَالْعَقْدَةِ وَكُلُّ الْبَيْتِ وَالْوَاقِعَاتِ  
إِذَا أَكَلَ الْبَيْتَ فَلَا يَسْقُطُ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْعَقْدَةُ  
الْبَيْتَ غَالِبًا لَعَلَّ تَعَالَى

إِذَا طَالَ وَالرَّطْلُ ثِنْتَا عَشْرَةَ أَوْ قِيَّةً وَالْأَوْقِيَّةُ أَنْ يَبْعُونَ دَرَاهِمًا (و) لَا شَرْطَ (بِقَاءِ) يَعْنِي  
<sup>أَيُّ الْمَشْرُوعَةِ عَشْرَةٌ</sup>  
سَنَةً حَتَّى يَجِبَ فِي الْخَضِرَاءِ وَأَوْ قَالَ لَا يَجِبُ إِلَّا فِيهَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ بَلَاغُ خَمْسَةِ أَوْ سِتِّ (و) لَا  
<sup>وَيَقُولُ فِيهَا الْبَطِيخُ وَالْبَقْلُ وَالْفَنَاءُ وَالْبَرْدُ وَفِيهَا الْبَقُولُ وَغَيْرُهَا</sup>  
فِي نَحْوِ الْحَطَبِ (و) كَالْحَشِيشِ وَالْقَصَبِ (و) وَنَصْفُهُ (و) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَجِبُ وَجَبَانَ لِلْفَضْلِ  
أَيُّ وَيَجِبُ نَصْفُ الْعَشْرِ (و) فِي مَسْقَى غَرْبٍ أَوْ ذَا يَلِيَّةٍ بِلَا رَفْعٍ لِلْمَوْنِ (و) أَيُّ يَجِبُ الْعَشْرُ فِي  
<sup>إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَوْلٌ بِمَا رَفَعَ الْمَوْجُودُ فِيهِ لِلْعَقْلِ عَلَيْهِ</sup>  
الْأَوَّلِ وَنَصْفُهُ فِي الثَّانِي بِلَا رَفْعٍ أَجْرَةَ الْعَمَالِ وَنَفَقَةَ الْبَقَرِ وَكِرْيَةَ الْإِنْهَارِ وَأَجْرَةَ  
الْحَافِظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ (و) (بَلَا) (إِخْرَاجِ الْبَذْرِ) فَإِنْ شَرَّاحَ الْهَدَايَةَ وَغَيْرَهُمْ صَرَّحُوا  
بِوَجُوبِ الْعَشْرِ فِي كُلِّ الْخَارِجِ (و) يَجِبُ (و) ضَعْفُهُ فِي عَشْرِيَّةٍ تَجَلْبِيٍّ وَلَوْ طِفْلًا أَوْ نَتْنًا  
<sup>أَيُّ الْعَشْرِ</sup>  
أَوْ سَلَمًا أَوْ شَرَاهِمَانِهِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا (و) فَإِنَّ الْعَشْرَ يُؤْخَذُ مِنْ رَاضِي طِفْلًا لِنَافِيهِ خَدَّ  
ضَعْفُهُ مِنْ رَاضِي طِفْلَاهُمُ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ الْعَشْرُ الْمَضَاعِقُ بِالْإِسْلَامِ (و) يَجِبُ  
(الْخَارِجُ فِي عَشْرِيَّةٍ مُسْلِمًا شَرَاهِمَانِهِ ذِمِّيٍّ وَقَبْضٍ) لَمْ يَنْكَرْ فِي لَوْ قِيَّةً وَالْكَزْبُ الْقَبْضُ  
<sup>أَيُّ غَيْرِ تَقْبِطٍ</sup>  
وَبَشَرًا فِي الْهَدَايَةِ لِأَنَّ الْخَارِجَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالْتِمَنِ مِنَ التَّرْبَاعَةِ وَذَلِكَ بِالْقَبْضِ (و)  
<sup>ذِمِّيٌّ</sup>  
يَجِبُ (الْعَشْرُ عَلَى مُسْلِمٍ أَخَذَ هَامَانَهُ شَفْعَةً أَوْ رَدَّتْ عَلَيْهِ لِفْسَادِ الْبَيْعِ أَوْ خِيَارَ  
<sup>أَيُّ الْأَرْضِ الْخَارِجِيَّةِ</sup>  
الشَّرْطِ أَوْ الرُّوْيَةِ أَوْ الْعَيْبِ بِقَضَاءٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ رَدَّتْ يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى ذِمِّيٌّ  
مِنْ مُسْلِمٍ عَشْرِيَّةً ثُمَّ أَخَذَ هَامَانَهُ مُسْلِمًا بِالشَّفْعَةِ أَوْ رَدَّتْ عَلَيْهِ لِفْسَادِ الْبَيْعِ  
أَوْ خِيَارٍ مَا عَادَتْ عَشْرِيَّةً كَمَا كَانَتْ (و) عَلَى ذِمِّيٍّ جَعَلَ دَارَهُ بَسْتًا نَاخِلًا كَذَا الْمُسْلِمُ

قوله ونفط نفط العنق وكسرها ونحوه لا يقع  
وهو من يكون غرضه الماء الخ

سقاها ما دام الثمر جديدا  
على أي قول خارج أي جديدا على أصله

تتبعه لا ينافي الآية  
ولو قيل لا ينافي الآية  
لأنه قد نفط نفسه لهذا العمل فيحتاج  
إلى الكفاية والعنق لا يمنع من تناولها عند  
الحاجة كما أن السبيل جبر عن السبيل الآخرة

مبني على ما غلب ولا ينافي الآية  
ولو قيل لا ينافي الآية  
لأنه قد نفط نفسه لهذا العمل فيحتاج  
إلى الكفاية والعنق لا يمنع من تناولها عند  
الحاجة كما أن السبيل جبر عن السبيل الآخرة

ولو قيل لا ينافي الآية  
لأنه قد نفط نفسه لهذا العمل فيحتاج  
إلى الكفاية والعنق لا يمنع من تناولها عند  
الحاجة كما أن السبيل جبر عن السبيل الآخرة

ولو قيل لا ينافي الآية  
لأنه قد نفط نفسه لهذا العمل فيحتاج  
إلى الكفاية والعنق لا يمنع من تناولها عند  
الحاجة كما أن السبيل جبر عن السبيل الآخرة

ولو قيل لا ينافي الآية  
لأنه قد نفط نفسه لهذا العمل فيحتاج  
إلى الكفاية والعنق لا يمنع من تناولها عند  
الحاجة كما أن السبيل جبر عن السبيل الآخرة

مترجم

ان سقاها بما فيه ولو سقاها (بماء العشر عشر) وسياى ايضا بيان المياه في كتاب الجهاد  
(ولا شئ في عين قير ونفط مطلقا) أى سواء كانت العين في أرض عشرية أو خراجية (وفي  
حرمها الصالح للزراعة خراج لو) كان حرمها (خراجيا ووقته) أى وقت اخذ العشر  
(عند ظهور الثمر) هذا عند أبي حنيفة وأما عند أبي يوسف فوقته وقت ادراكه  
وعند محمد عند حصوله في الحصرة وثمره الخلاف يظهر في وجوب اضمأن بالانلاف  
كذا قال الزليحي **باب المصارف** (هم الفقير) هو من له مال دون  
النصاب (والمسكين) هو من لا شئ له (والعالم) أى عامل الصدقة فيعطى بقدر  
علمه وهو ما يكفيه وأغوانه غير مقدّر بالثمن وإن استغرقت كفاية الزكاة لا تتراد  
على النصف كذا قاله الزليحي (والمكاتب لفكته والغارم) من لزمه دين ولا يملك  
نصابا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه اخذه (وفي سبيل الله) منقطع  
الغزاة عند أبي يوسف إلى الفقراء منهم ومنقطع الخراج عند محمد إلى الفقراء منهم وإنما افرد  
بالذكر مع دخوله في الفقير والمسكين لزيادة حاجته بسبب الانقطاع (وابن السبيل)  
وهو المسافر سمي به للزومه الطريق فجان له الاخذ من الزكاة قدر حاجته وإن كان  
له مال في بلده ولم يقدر عليه في الحال ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته فالحق  
به كل من غاب عن ماله وإن كان في بلده (وتصرف إلى كلهم أو بعضهم تليكا) أى لا

وتدفع الى الخسولها على زكاتها من بيتها  
ان كان الزوج ما لا يجر ولا يجر ولا يجر  
منه الاداء لا يجوز حتى زكاة زكاة زكاة  
كان فقير او فقير الا انه لا يعطى لوطا  
ما لا تصفها اليها فاصحها على

وفي الكفاية وذكر في شرح الطحاوي عن ابى حنيفة  
رحمته الله لا بأس بالقصد فان كانها على بيتهم  
والجود كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
وتدفع للفقير وتوفى الخس فلا تسقط ذلك  
بموت ملك لهم الصدقة

فوجب على كل واحد من رزق الفضة والفضة  
والمدن والحدود وكل من يشتغل بأموال الدين  
فإن

بل إنهم أولى من غيرهم  
فإنما صدق الطوطم فيكون دفعها الى الأصول والفرع  
على ما ذكره

وكذا لا يجوز دفع الصدقات كصدقة الفطر  
والنذر والكفاية والعشر الى من لا يجوز دفع  
الزكاة اليه كما ذكره الأصول وفروع  
مخرج جميع

ويجوز اخذ الزكاة من سؤال وان كان سؤال  
فيقول بالانفاق حتى يلقى على

بطريق الاباحه وقال الشافعي لا يجوز الا ان تصرف الى ثلاثة من كل صنق (لا الى  
(بناء المسجد) اي لا يجوز ان يبني بالزكاة مسجد لان التملك شرط فيها ولم يوجد  
وكذا بناء القناطر واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك  
فيه (ولكن مبيت وقضاء دينه) ولو قضى دين حي والمديون فقير فان قضى بغير امره  
كان مسترعا ولا يجزئ من زكاة ماله ولو قضى بامر جبان كانه تصدق على الغريم فيكون  
القابض كالوكيل في قبض الصدقة (وَمِنْ مَا يُعْتَق) اي لا يشتري بهار فيه يعتق  
لا تعلم التملك فيها (ولا) الى (من بينها ولاد) اي احصاه وان علا وفرعه وان  
سفل (او زوجية) اي لا يعطى زوج زوجته ولا زوجة زوجها للاشتراك في المنفعة  
عادة (ومما لو المزكى) اي مدبره ومكاتبه وام ولد (وعبد عتق) المزكى (بعضه)  
لانه بمنزلة مكاتبه (وعبد عتق الشريك المعسر حصته) يعني اذا كان العبد بين  
اثنين فاعتق احدهما وهو معسر نصيبه لم يجز للشريك الاخر دفع زكوة اليه لانه  
يسعى له فصار مكاتبه وقال لا يجوز لانه حر مديون عندهما قال في الهداية ولا الى  
عبد قد اعتق بعضه عند ابى حنيفة لانه بمنزلة المكاتب عنه وقال لا يدفع اليه  
لانه حر مديون وانفق شراجه على ان قوله قد اعتق بعضه لا يجوز ان يكون مبنيا  
للفاعل ويرجع ضميره الى المزكى لانه لا يناسب قوله وقال لا يدفع اليه لانه حر







أي الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

نصاب الزكاة فاضلا عن حاجته الاصلية وان لم يتم وقد عرّيانه (وبه) اي بهذا  
التصايب (يحرم الصدقة) وقد سبق (لنفسه) متعلق بقوله يجب (وطفله الفقير)  
فلا تجب عليه لولده الكبير وطفله الغني بل من ماله (ومملوكه الخادم) اختار عن  
عبيد واماء للتجارة فانه لا تجب عليه لهم (ولو كان مدبرا او ام ولد او كافرا لا لزوجته  
عطف على نفسه (وعبد الابق الابعد عوده) اي اذا كان العبد باقيا وقت الفطرة  
لا يجب الاداء مادام ابقا فاذا عاد يؤدى لما مضى (و) لا (ملكاته) لعدم الولاية  
(و) لا تجب عليه (اي ملكاته) لنفسه (لفقره لان ما في يده لمولاه) (و) لا (لمملوكه)  
مشترك (بين اثنين على احدهما) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل منهما وكذا العبيد  
بين الاثنين عندا في حيفة (وان بيع) المملوك المشتري بين اثنين (بجنايا احدهما)  
اي بجنايا البائع والمشتري معناه اذا مضى يوم الفطر والخيار باق (فعلى من يصير  
له) لان الملك موقوف فانه لو ردت الى قديم ملك البائع ولو اخرج ثبت الملك للمشتري  
من وقت العقد فيتوقف ما يثبت عليه (من بر) متعلق بقوله يجب (او دقيقه)  
او سويقه) اشارة الى ان المراد بالدقيق والسويق ما يتخذ من لبر اما دقيق الشعير  
فكا الشعير (او زبيب نصف صاع) فاعل يجب (ومن تمر او شعير صاع) اي من صاع  
(يسع الفا واربعين درهما) فانه الصاع المعبر (من صاع) وهو الماش (او عدس)

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف

في الزكاة والعشر والفطر وغيرهما جميع الألف



وقد قال عليه السلام في الذكر من الرب  
هو خير من الدنيا وما فيها  
الحق في الدنيا والآخرة  
المؤمنون الذين آمنوا بالله  
وملائكته

أقلاء بالمحدث حيث قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم \* بني لاسلام على  
خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة  
وصوم رمضان (هو) لغة الامساك وشرعا ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح  
الى المغرب لم يقل نهارا كما قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع  
الشمس الى غروبها قال صلى الله تعالى عليه وسلم \* صلاة النهار عجا (بنية)  
فان الاعمال بالنيات (من اهلها) احتراز عن الحائض والنفساء والكافر (وهو)  
اما (فرض) وهو نوعان معين (كصوم رمضان اداء وقضاء) وفرضه ثابتة  
بالكتاب والسنة والاجماع (و) غير معين نحو (الكفارات) اى كفارة اليمين والظهار  
والقتل وجزاء الصيد وفدية الاذى في الاحرام كما سيأتى ان شاء الله تعالى (و)  
اما واجب كاللتنز والمعين والمطلق (و) اما (نقل كغيرها) ذكر في الهداية ان صوم  
رمضان فريضة لقوله تعالى (كتب عليكم الصيام \* وعلى فرضيته انعقد الاجماع  
ولم ينك ايكفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى \* وليوفوا نذرهم \* وقوله تعالى  
\* واوفوا بعهدي الله اذا عاهدتم \* فان قيل فوجب أن يكون المنذور ايضا فرضا  
ليثبته بالكتاب اجيب بان الكتاب عام خص منه ما ليس من جنسه واجب كعامة  
المريض وتجديد الوضوء عند كل صلاة ونحو ذلك واعتبر عليه صد الشريعة

والمريض والمعتصم فان لا يترك فيها ما  
احل الله بهما في الفريضة

وقيل في الحديث انه قول وليه وانذروا  
عام فرض من النكاح والطلاق  
والطهارة ونحوها المبرهن وصلاة الجماعة  
ان صدقوا فيه

ثم انما يجب ان يكون ما عند الفريضة  
الكتاب والاجماع وكل ما جاز على الاعمال  
مستقل وفي المتن والاعمال هو الكتاب فقط  
ابوسعبد

قوله ما ليس من جنسه واجب يعنى  
عنه ومفصود ولا يكون وصفا لا لا  
ما لا ولا فاعادة المريض ومما كفا  
ولا يقع التنز في الوسائل كالوضوء  
وقيل كونه واجبا لا كونه الفريضة  
كغير الفريضة انما انما فريضة

قوله بان الكتاب عام فرض من  
الاجماع لان العام مخصوص من  
الاجماع بانما هو من جنسه  
فانما هو من جنسه من جنسه  
فانما هو من جنسه من جنسه





ربط بغيره ان وقت صومه لصوم رمضان  
في روزه

لعمري ان النية في هذا الاصل سقط عنها  
ابن

وجاء من كل يوم من رمضان  
التي فيه ولو في غير شهر رمضان  
للحاجة من العادة وكان يرضى والله  
كفى بنبينا قوة كالأضلاع فلما مضى  
البعوض لا يوجب فساد الكل جلا في الصلاة  
الارواح

وعند الشائخين يجوز بعد التول ايضا ويصير  
صالحا من نوى اذ هو غير عند اصلاح

ولما انه صلى الله تعالى عليهم وسلم حين دخل  
على سائرته قال هل عندك من غنك فان قال  
لا قال صلى الله تعالى عليهم وسلم في اذا الضم  
وفي بعد ما كان يصبح غير صائم اخبرني

قال ابن ابي شيبة ما بين الشك في هذا الموضع  
ليلة الاثنين والثلاثاء ومعه من شهر رمضان  
شهادته او شهادته فاشهد فدونك سلكها  
وما اذا كان معك في يوم الثلاثاء اشد  
فليس يوم الشك ولا يجوز صومه ابتداء  
لا فوضا ولا نقلا

تأمل ان يقول المبادر من هذا الحديث  
القديم عند تعينه اقل الشك وكلاهما  
لنفس فيه بل في يوم الشك في اراد  
صوم يوم الشك وقال في يوم  
صوم يوم آخر ما وجدته  
اما صوم وما اذ به بعد  
على شلوبي اخره وادرك  
وفد لا يوه في صوم في الطوع والشك  
الشك لا يوجب فقه ما نواه صاحب الهدية  
الا ان يثبت ما نواه صاحب الهدية  
من قوله لا يوجب الفقه الذي يملك فيه  
الاطوع

أَصْلُ النِّيَّةِ فَكَانَ فِي حُكْمِ الْمَطْلُوقِ نَظِيرُهُ الْمُبْتَوِّجِدُ فِي الدَّارِ فَإِنَّهُ إِذَا نَوَى بِيَارِجَلٍ وَيَوْمٍ  
غَيْرِ اسْمِهِ يُرَادُ بِهِ ذَلِكَ بِخِلَافِ قِضَاءِ رَمَضَانَ حَيْثُ لَا تَعَيَّنُ فِي وَقْتِهِ (أَلَا) إِذَا  
وَقَعَ النِّيَّةُ (مِنْ مَرِيضٍ وَمُسَافِرٍ) حَيْثُ يَحْتَاجُ حِينَئِذٍ إِلَى التَّعَيُّنِ وَلَا يَقَعُ مِنْ  
رَمَضَانَ (بَلْ يَقَعُ عَمَّا نَوَى) لِعَدَمِ التَّعَيُّنِ فِي الْوَقْتِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا (وَالْتَنَزُّهُ لِمَعَيَّنٍ  
يَقَعُ) عَنْ (وَلِجِبِ نَوَاهُ مُطْلَقًا) أَيِ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ فَنَوَى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ  
وَأَجَبًا آخَرَ يَقَعُ عَنْ ذَلِكَ الْوَاجِبِ سَوَاءً كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا  
(وَشَرْطُ اللَّيَاقِي) وَهُوَ قِضَاءُ رَمَضَانَ وَالتَّنْزُّهُ الْمَطْلُوقُ وَالْكَفَارَةُ (الَّتِي يَتَّبِعُ)  
مِنْ لَيْسَتُونَ وَالْمُرَادُ النِّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ (وَالْتَعَيُّنُ) أَذْ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُعَيَّنٍ فَلَا يَدْرِي  
مِنْ التَّعَيُّنِ فِي لَا بَدَأَ (وَلَا يَصُامُ يَوْمَ الشَّكِّ إِلَّا تَطَوُّعًا) وَهُوَ آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ  
أَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ رَمَضَانَ وَأَمَّا كَرَاهَةُ غَيْرِ التَّطَوُّعِ لِمَا رَوَى صَاحِبُ الشُّنَنِ عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَقْدَرُوا  
الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَيْءٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ هـ الْحَدِيثُ قَالَ لَزَيْلَعِي  
وَمِثْلُ رَأْيِهِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ  
عَصَا أَبَا الْقَاسِمِ وَمَنْ قَوْلُهُ لَا يَصُامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ إِلَّا تَطَوُّعًا لَا أَصْلَ  
لَهُ (وَكَرَاهِيهِ الْوَاجِبُ) لِمَا رَوَيْنَا (وَيَقَعُ عَنْهُ فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ يَقَعُ تَطَوُّعًا لِأَنَّ

و هو الطوع  
يوم

قوله صام أو الجوع فيه إشارة إلى عدم  
سراية صوم هذا النوع بل إلى إيجاب  
نذبه كما ذكره كما سبق بعضهم وأنه ذهب  
بعض أهل الرواية

أي صام أو الجوع أو كذا من صوم على المنطق  
في الحاشية

قوله من دونه الواجب الآخر يعني أنه الوضوء  
لا يبطل بالبرء من الفضل وهو الصوم  
مطلقا ومطلق النية لا يكون واجبا غير فساد  
مادة النية الواجب

أي أن فساد ما لا يفسد الصوم المسكت فيهما  
أي في النفل والربيع

أي لا يبطل النية ولو كانا في الثاني فالوجود مطلقا لنية  
فقد نفي عن ذلك فثبت أنه لم يفسد فيهما  
أي لم يفسد فيهما

غَيْرِهِ مِنْهُ عَنْهُ فَلَا يَتَأَدَّى بِنِيَّةِ الْوَاجِبِ (فَإِنْ صَامَ) تَطَوُّعًا أَوْ وَاجِبًا (وَضَمَّرَ  
رَمْضَانِيَّةً فِيمَا) أَيْ لِلتَّطَوُّعِ وَالْوَاجِبِ (يَقَعَانِ عَنْهُ) أَيْ رَمَضَانُ (وَالْأَلَا) وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ  
(فَعَمَانَوِي) أَيْ يَقَعُ عَمَانَوِي مِنَ التَّطَوُّعِ وَالْوَاجِبِ (وَنَذْبُ النَّفْلِ أَنْ وَافَقَ مُعْتَادَهُ) بَأَن  
يَعْتَادُ صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمِ الْخَمِيسِ وَالْاِثْنَيْنِ فَوَافِقُهُ يَوْمُ الشَّكِّ وَكَذَا إِذَا صَامَ  
شَعْبَانَ كُلَّهُ أَوْ نِصْفَهُ الْآخِرَ وَعَشْرَةَ مِنْ آخِرِهِ أَوْ ثَلَاثَةً مِنْهُ (وَيَصُومُ فِيهِ الْخَوَاصُّ)  
كَالْمُعْتَقِ وَالْقَاضِي خُلًّا بِالْأَحْتِيَاظِ (وَيَفْطِرُ غَيْرُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ) بِفِيَالِ تَهْمَةٍ أَوْ تَكَابِ  
النَّهْيِ (لَا صَوْمَ أَنْ نَوَى نَاصِتًا أَنْ كَانَ لَعْدُ مِنْ رَمَضَانَ وَالْأَفْلَا) لِعَدَمِ الْحُجْمِ فِي الْعَرَى  
فَلَمْ يُوجَدْ لِنِيَّةِ (كَذَا) أَنْ نَوَى (أَنْ لَمْ أَجِدْ عَدَاءً فَإِنَا صَامَتُمْ وَالْأَفْطَرُ وَكَرِهَ أَنْ قَالَ  
نَاصِتًا أَنْ كَانَ الْعَدُ مِنْ رَمَضَانَ وَالْأَفْعَنْ وَاجِبًا آخِرًا) لِمُتَرَدِّدِ بَيْنَ مَرَيْنِ مَكْرُوهَيْنِ  
نِيَّةِ الْفَرْضِ وَنِيَّةِ الْوَاجِبِ آخِرًا (أَوْ) قَالَ (إِنَا صَامَتُمْ أَنْ كَانَ لَعْدُ مِنْ رَمَضَانَ وَالْأَفْعَنْ  
نَفْلًا) وَأَمَّا كَرَاهَةُ لَانَهُ نَاوِلَ الْفَرْضِ مِنْ وَجْهِ (فَإِنْ ظَهَرَ رَمَضَانِيَّةٌ فَعَنْهُ) لَوْجُودِ مُطْلَقِ  
لِنِيَّةِ (وَالْأَفْعَلُ فِيهِمَا) أَيْ الْوَاجِبِ وَالنَّفْلُ مَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَانَهُ مُتَرَدِّدٌ فِي الْوَاجِبِ الْآخِرِ  
فَلَا يَقَعُ عَنْهُ فَبَقِيَ مُطْلَقُ النِّيَّةِ فَيَقَعُ عَنِ النَّفْلِ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَالْوُجُودُ مُطْلَقًا لِنِيَّةِ  
يَضًا (غَيْرِ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ) بِالْقَضَاءِ لِعَدَمِ الشَّرُوعِ فِي النَّفْلِ قَضَاءً بَلْ مُسْقَطًا لِلْوَاجِبِ  
عَنْ ذِمَّتِهِ (لَا يَبْطُلُ لِنِيَّةِ ضَمَّ أَنْ شَاءَ اللَّهُ) يَعْنِي إِذَا قَالَ نَوَيْتُ أَنْ أَصُومَ عَدَا أَنْ شَأْ

بشهادته أنه مشيع فاضى مصر كذا اثباتاً بذكره الدلال في البلد كذا وفضى الفاضى به ووجد استيعاج شرائط الدعوى فضى جاز لهذا الفاضى ان يحكم بيشهادها لان قضاء الفاضى حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا برؤية لانه مكانة نعم لو استفاض خبر في البلد الا ترى لزعمهم على الصحيح من المذهب محبى وغيره الدلائل

قوله شهدوا من اطلاق الجمع على ما هو الواضح وفي بعض النسخ شهدوا بضمهم الثانية والاولى قوله شهدوا اي بناء على ان كان بالسماء علمه او كان القاضي يرى ذلك فان رفع حكمه الخلاف واعلى الرواية التي افترضاها الجرحاء قوله في قوله انما لا يثبت له في ان الزام بصوم يومها طوله وقضى اي قضى على غيره قوله وتحدث استجاء شرائط الدعوى بذكر في القضية عن مجموع النوازل وانه قد ثبت على ما قد تظاهرت عنه الحائنة من جهة الشرط الرضوي على ما ليس قول الامام او ليكون شهادة على القضاء دليل التخليل بقوله لا قضاء القاضي حجة لانه لا يكون قضاء الا بعد قضاء ذلك والظاهر ان المراد من القضاء بالعضاض هنا كما تقدم طريقه ولا فائدة لانه الشهير لا يدخل تحت الحكم قوله اي بان الظاهر ان المراد بالجزاء الضيق فلا ياتي في الوجوب فاقول قوله لا حكمية فانهم لم يشهدوا بالقرين ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا ورؤيتهم كذا وقع القدر قلت وكذا الوجه الذي يرد في غيرهم وانما في ذلك المصالح ان الناس يصومون قضاءه لانه كما في الفعل القاض ايضا وليس في خلاف قضائه ولذا اخذ بقوله وجهه كسجاع من شرط الدعوى كما قلنا فاقول قوله نعم في القضية قال متمم الاثمة الجوالي الصبيح من مذهب اصحابنا انه احتراز عن اشفاق او تخلف فيما بينه وبين المبلدة الاخر بالبرهم حكم هذه المبلدة وقوله في قوله لا يثبت له في الدعوى قلت وجهه الاحتراز عن اشفاق ليس فيها حاشية على قضاءه فاضى الى شهادة اهل تلك المبلدة لانهم لما كانت بمنزلة حكم المبلدة وقد ثبتنا ان اهل تلك المبلدة صاموا يومها كذا ان العمل بها لان المبلدة لا تخلو من حكمها فاما في حاشية ما قد يكون صومهم خبيثا على حكمها فاما عن اهل تلك المبلدة فانه لا يثبت له في الدعوى نعم نخل الحكم المذكور ولاي اوجه من الشهادة بان اهل تلك المبلدة او اهل الهلال وصاوا لافئنا لا نفعلنا لبعضين قلنا من قبل الا اذا كان على الحكم واعلى شهادة غيرهم لكونه شهادة مفقودة والافرى مجرد اخبار بخلافه الاشفاضة فانها نفعلنا لبعضين قلنا في ما قبله بهذا ما ظهر على ما قلنا قوله في

فَالِكِ الرَّحْمٰنِ مَعْنَى الْإِسْقَافَةِ  
أَن تَأْتِي مِنْ ذَلِكَ الْمِلَّةِ جَمَاعَةٌ  
مُعْتَدَّةٌ وَهِيَ كُلُّهُمْ بِخَيْرٍ مِنْ أَهْلِ  
ذَلِكَ الْمِلَّةِ أَنَّهُمْ صَادِقُونَ زُكُورٌ  
لِلْحَقِّ الشَّيْخُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِمُتَابَعَةِ  
كَافٍ شَيْخٍ أَهْلًا بِتَحَدُّثِهِ لَهَا سَائِرُ  
أَهْلِ الْمِلَّةِ وَهُوَ لِيَعْلَمَ مِنْ أَهْلِهَا  
كَأَنَّهُ مِنْ أَخْرِ الرَّحْمَانِ يَجْلِسُ  
الْمُتَّبَعُونَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ فَيُكَلِّمُهُنَ الْكَلِمَةَ  
فَيَتَحَدَّثُونَ بِهَا وَيَقُولُونَ لَا نَدْرِي  
مِنْ قَابِلِهَا فَكُلُّ هَذَا لَا يَنْبَغِي لَهُ  
سَمْعٌ فَضَّلَا مِنْهُ أَنْ يَنْبَغِيَ بِهِ حُكْمٌ  
أَوْ قَوْلٌ وَبِوَكَلَامٍ مَحْسُوقٍ وَتَقْسِيرِ  
أَلْفِ قَوْلِ الدَّيْفَةِ أَوْ الْإِسْقَافَةِ  
وَتَحْقِيقِ قَوْلِ الْحَقِّقِ لَا يُؤْجِدُ  
بِحِجْزِ الشَّيْخِ رَدُّ الْخَطِّارِ

وَلَا يَمُرُّهُ بِعَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَوْ وَعَدُوا  
عَلَى الْمَذْهَبِ فَأَلْفَ فِي الْوَيْبَاتِ  
وَقَوْلُ أُولَى الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ بِمُجِيبِ  
الَّذِي خُذُوا -

قوله ولا يغفر يقول الموفين اي  
في وجوب الصوم على الناس  
بل في المعراج لا يغفر قولهم بالاجماع  
ولا يجوزون الحق انه يعمل بحساب  
نفسه وفي غيره فلا يتم يقول  
الموفين انما الهلاك يكون في  
السماء لهم كما جاهد كما عذروا  
في الصحيح كما في الايضاح وللانام  
السبكي الشافعي تأليف حال فيه  
الاعيان دخولهم لان الحساب  
ظلي واه وحمله في روح النبوة  
ذلك ما قاله السبكي رحمه الله  
فصل في تفسيره وعندهم ابن حجر والرحمى  
في معنى هذا المعراج وفي فتاوى الشهد  
الرحمى الكبير الشافعي في سؤال عن قول  
السبكي لا يثبتون بتفسيره في الهلاك

الله عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِي أَنَّهُ يُجَوِّزُ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ (رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ أَوْ)  
هَلَالَ (فَطَرَوْحَهُ وَرَدَّ قَوْلَهُ) أَيْ رَدَّهُ الْحَاكِمُ لِانْفِرَادِهِ (صَامَ) فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ  
أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿صُومُوا الرُّيْثَةَ وَافْطَرُوا الرُّيْثَةَ﴾  
وَقَدْ رَأَى ظَاهِرًا وَأَمَّا الثَّانِي فَالْأَحْتِيَاظُ فِيهِ أَنْ يَصُومَ وَلَا يَفْطُرَ الْأَمَعَ النَّاسَ لِقَوْلِهِ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿صُومُكُمْ يَوْمَ يَصُومُونَ وَفَطْرُكُمْ يَوْمَ يَفْطُرُونَ وَإِنْ أَفْطَرَ﴾  
فِي الْوَقْتَيْنِ (قَضَى فَقَطْ) بِلَا كِفَارَةٍ لِأَنَّ الْقَاضِيَ رَدَّ شَهَادَتَهُ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ وَهُوَ تَهْمَةٌ  
الْغُلَطِ فَأُورِثَ شَبَهَةً وَهَذِهِ الْكِفَارَةُ تَنْدَرِي بِالشَّبَهَاتِ وَلَوْ أَفْطَرَ قَبْلَ رَدِّ الْقَاضِي  
شَهَادَتَهُ اخْتَلَفَ فِيهِ وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْكِفَارَةِ وَلَوْ اكْمَلَ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا  
لَمْ يَفْطُرَ الْأَمَعَ الْقَاضِيَ وَلَوْ أَفْطَرَ لَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ (وَقَبْلَ بِلَادِ عَوَى وَلَفْظُ اشْهَدُ لِلصَّوْمِ  
بَعْلَةٌ) أَيْ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ كَعَيْمٍ وَغُبَارٍ (خَبَرُ عَدْلٍ) فَاعِلٌ قَبْلَ (وَلَوْ كَانَ قَنَا وَأَنْتَ  
أَوْ مُحَمَّدٌ وَدَا فِي قَدْ فَتَابَ) لِأَنَّهُ أَمْرٌ دِينِي فَاشْبَهَ رَوَايَةَ الْأَخْيَارِ وَلَمْ يَهَذَا لَا يَخْصُ بِلَفْظِ  
الشَّهَادَةِ وَيَشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ لِأَنَّ قَوْلَ الْفَاسِقِ لَا يَقْبَلُ فِي الدِّيَانَاتِ (وَشَرَطُ اللَّفْظِ) إِذَا

لهذا التلخيص من الشهر وقال الحساب يعدم اوكاه الرزق في ذلك لليلة على يقول اهل الحساب لالة الحساب قطعي والشهادة طيبة وطال في ذلك قبل جعل بالمال ولا وفيما اذرو  
الليل ان تها في مثل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بيته برزق في ليل روضه ليله التلخيص من شجانه قبل تغيب الشهادة اولا لان الابدال اذ كان  
الشهر كاملا يغيب ليلتيه اونا فضا يغيب ليله او غاب اليلاله لليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي العشاء لمعقود العشاء لانه  
يل بعد بالشهدادة اولا فالجاب بان العولة به في المسائل الثلاث كمشهدت به اليه لان الشهادة من لها الشايغ مغزله البغيض وحافاله الشكيي مردود رده عليه  
جماعة من الماخزين وليس في العمل بالبيتية تحالفة لصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم ووجه ما قلناه ان الشايغ لم يجهزها حساب بل الغاه ما كليه يقول نحن  
افما احب لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وبكذا واجب قال ابن دقني العبد الحساب لا يجوز ان يعتمد عليه في الصلوة اشبهى والا حلال ان ذكر بها  
الشكي يقول ولان الظالم قد يشبه عليه الى انزلها شعرا لكان وجودها في غير ما من الشهادات اذ راجعها على الزلخار ع

لا يقال هذا معارضاً يا خرافة الأولى وهو قوله واغفروا للرؤسدة لأن نقول يحمل أنه يكون لهذا مستوفى بذلك مع أنه لا يشك في جازم المسألة  
لا عبرة بقول المؤمنين في الصوم

وَأَذَى الْهَلَالِ فِي التَّسَاءُلِ وَلَيْسَ بِنَبْذَةٍ  
وَالْوَلَدُ وَالْأَرْضُ قَدْ كَانَ لَفْظُهُمْ أَنَّهُ  
بِاتِّسَاعِهِ عَلَى الْأَيْسَرِ بَابُهُ بِفَتْحٍ  
وَلَا هُمْ لِلْفَرْقِ

قَوْلُ لَانَ الْفَطْرَ لَا يَكُنْ بِقَوْلٍ وَأَمَّا وَفِي  
صَوْمِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَا يَكُنْ فَانْزِلْ بِقَوْلٍ  
الْفَطْرَ يَوْمًا عَلَى ثَلَاثِينَ تَوْصِيَةً فِي خِلَافِ  
الْأَرْكَ بَابِ عَلَى السَّبَابِ ثَلَاثِينَ بِهَادَةِ الْعَالَمِ  
وَأَقْبَلِ

قَوْلُ وَيَعْنِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِقَوْلٍ عَلَى الْفَطْرِ  
الْبَابِ مَعْلُومٌ وَيَعْنِي الْفَطْرَ بِقَوْلٍ عَلَى الْفَطْرِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُنْ الْفَطْرَ بِقَوْلٍ عَلَى الْفَطْرِ  
أَمَّا كَوْنُهُ إِذَا وَفِي صَوْمِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِقَوْلٍ  
لَا يَكُنْ عَلَى الْفَطْرِ وَأَمَّا وَفِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِقَوْلٍ

بِقَوْلٍ سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا ثَلَاثِينَ يَوْمًا  
بِقَوْلٍ

كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةً (نَضَابُ الشَّهَادَةِ) وَهُوَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ (وَلَفْظُ اشْهَدُ) لِأَنَّهُ  
تَعَلَّقَ بِهِ نَفْعُ الْعِبَادَةِ وَهُوَ الْفَطْرُ فَانْشَبَهُ سَائِرُ حُقُوقِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) لِأَنَّهُ كَعَقْلِ الْإِنْسَانِ  
وَطَلَاقُ الْحَرَّةِ وَلَا يَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ مُحَمَّدٍ وَدُودٍ فِي الْقَدْفِ تَابَ لَكُونِهِ شَهَادَةً (وَبِلَا عِلَّةٍ)  
بِالسَّمَاءِ (شَرِطَ فِيهِمَا) أَيْ فِي الصَّوْمِ وَالْفَطْرِ (جَمْعٌ عَظِيمٌ) يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ وَيُحْكَمُ  
الْعَقْلُ بِعَدَمِ تَوَاطُّهِمْ عَلَى الْكُذْبِ (وَيَعْدُ صَوْمٌ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِقَوْلٍ عَدْلَيْنِ جِلَّ الْفَطْرِ)  
لَوْجُودِ نَضَابِ الشَّهَادَةِ (لَا) بِقَوْلٍ (عَدْلٍ) وَاحِدٍ لِأَنَّ الْفَطْرَ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلٍ  
وَاحِدٍ خِلَافَ الْحَمْدِ (وَالْأَصْحَى) كَالْفَطْرِ (فِي الْأَخْيَارِ الْمَذْكُورَةِ) اخْتَلَفَ فِي خِلَافِ  
الْمَطَالِحِ يَعْنِي قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ يُعْتَبَرُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُعْتَبَرُ مَعْنَاهُ إِذَا رَأَى  
الْهَلَالَ لَهْلُ بَلَدٍ وَلَمْ يَرَهُ أَهْلُ أُخْرَى يَجِبُ أَنْ يَصُومَ مُوَابَرُؤِيَةً أُولَئِكَ كَيْفُ مَا كَانَ  
عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ لَاعِبْرَةً بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِحِ وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْهُ غَيْرُهُ يُنْظَرُ أَنْ كَانَ  
بَيْنَهُمَا تَقَارُبٌ بِحَيْثُ لَا يَخْتَلِفُ الْمَطَالِحُ يُجِبُ وَأَنْ كَانَ بِحَيْثُ يَخْتَلِفُ لَا يُجِبُ وَأَكْثَرُ  
الْمَشَائِخِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَالَ الْإِزِيلِيُّ وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُعْتَبَرَنَّ كُلُّ قَوْمٍ مُخَاطَبٌ  
بِمَعْنَاهُمْ وَأَنْفَصَالُ الْهَلَالِ عَنْ شُعَاعِ الشَّمْسِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَقْطَارِهَا أَنَّ  
دُخُولَ الْوَقْتِ وَخُرُوجَهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا أَقُولُ يُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ  
أَنَّ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَالْوُتْرَ لَا تَجِبُ لِفَاقِدِ وَقْتِهَا **بَابُ جَوَابِ الْفَتْوَى**



قوله خير من غيره فان من التفتيز والاعتراف  
بوجوه هذا المعنى لا من الملا ولا من غير  
والتي

قوله خير من غيره فان من التفتيز والاعتراف  
بوجوه هذا المعنى لا من الملا ولا من غير  
والتي

قوله خير من غيره فان من التفتيز والاعتراف  
بوجوه هذا المعنى لا من الملا ولا من غير  
والتي

قوله خير من غيره فان من التفتيز والاعتراف  
بوجوه هذا المعنى لا من الملا ولا من غير  
والتي

قوله خير من غيره فان من التفتيز والاعتراف  
بوجوه هذا المعنى لا من الملا ولا من غير  
والتي

(أَوَامَّة) هِيَ شَجَّةٌ بَلَغَتْ أَمَّ الدِّمَاغِ (فَوْصَلٌ) إِلَى الدَّوَاءِ (إِلَى جُوفِهِ أَوْ دِمَاغِهِ)  
أَوْ بَتَّلَعَ حَصَاةً أَوْ لَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ كُلَّهُ صَوْمًا وَلَا فِطْرًا أَوْ أَصْبَحَ غَيْرَ نَافِلٍ أَوْ  
دَخَلَ فِي حَلَقَةٍ مَطْرُوءَةٍ أَوْ وَطِئَ امْرَأَةً مَيْتَةً أَوْ بَيْمَةً أَوْ نَحَنَ (إِلَى مَنَى فِي الْفَحْزِ  
(أَوْ بَطْنِ) إِلَى مَنَى فِي الْبَطْنِ (أَوْ قَبْلَ الْوَلَسِ وَنَزَلَ) قَيْدُ لِقَوْلِهِ وَطِئَ إِلَى آخِرِهِ  
حَتَّى لَوْ لَمْ يَنْزِلْ فِي هَذِهِ الصُّورِ لَمْ يَلِمْهُ الْقَضَاءُ (أَوْ أَفْسَدَ غَيْرُ) صَوْمِ (رَمَضَانَ)  
يَعْنِي إِذَا عُدَّ حَتَّى لَوْ أَفْسَدَ قَضَاءُهُ أَوْ إِذَا غَيْرُ رَمَضَانَ لَمْ تَجِبْ لِكُفَارِهِ لَانْهَاءُ وَرَدَتْ  
فِي هَذَا حُرْمَةِ رَمَضَانَ إِذَا لَمْ يَجُوزْ إِخْلَاؤُهُ عَنْ الصَّوْمِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الرَّمَاثِ  
(أَوْ وَطِئَتْ مَجْنُونَةً) بَأَن نَوَتِ الصَّوْمَ لَيْلًا ثُمَّ جُنَّتْ فِي النَّهَارِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَجَامِعَهَا  
رَجُلٌ وَالْأَفْكَيفُ تَكُونُ صَائِمَةً وَهِيَ مَجْنُونَةٌ (أَوْ نَائِمَةً أَوْ سَكْرًا) إِلَى أَكْلِ السَّحُورِ (أَوْ  
افْطَرَ فِي آخِرِ النَّهَارِ بِطَنٍ لِيَوْمٍ لَيْلًا) أَيْ فَعَلَ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ بِطَنٍ لَوْ قَدْ لَيْلًا  
وَالْفَجْرُ طَالَعَ فِي الْأَوَّلِ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغْرِبْ فِي الثَّانِي (قَضَى فَقَطْ) جَزَاءَ لِقَوْلِهِ  
وَأَن افْطَرَ خَطَأً إِلَى آخِرِهِ (وَالْأَخِيرَانِ) أَيْ مَنْ تَسَحَّرَ وَمِنَ افْطَرَ بِطَنٍ لِيَوْمٍ لَيْلًا يُمْسِكُ  
بَقِيَّةَ يَوْمِهِ مَا كَسَا فَرَأَاهُ وَحَائِضًا وَنَفْسًا طَهَّرَتْ وَمَجْنُونًا أَفَاقَ وَمَرِيضًا صَحَّ  
وَصَبِيًّا بَلَغَ وَكَافِرًا سَلِمَ وَكُلُّهُمْ يَقْضُونَ (إِلَّا الْآخِرَيْنِ) يَعْنِي صَبِيًّا بَلَغَ وَكَافِرًا  
اسْلَمَ الْأَصْلُ أَنَّ مَنْ صَارَ عَلَى حَالِهِ فِي آخِرِ النَّهَارِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا فِي وَلا لِنَهَارٍ يَلِمْهُ



الصَّوْمُ لَزِمَهُ الْأَمْسَاكُ قِضَاءُ الْحَقِّ الْوَقْتُ وَتَشْبَهُهَا بِالصَّائِمِينَ كَالْوَشْهِدِ الشَّهَادَةُ بِرُؤْيَا  
الهِلَالِ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَأَمَّا لَمْ يَقْضَ لِاخِيرَانِ وَإِنْ أَفْطَرَ لَانَ السَّبَبَ  
فِي الصَّوْمِ هُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْيَوْمِ وَالْأَهْلِيَّةُ مَعْدُومَةٌ عَنْهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ  
السَّبَبَ فِيهَا هُوَ الْجُزْءُ الْمُقَارَنُ بِالْإِدَاءِ أَوْ جُزْءٌ يَسْبِقُ مَا بَعْدَ الظَّهَارِ وَالْحَرَمَةُ وَذَكَرَ الثَّالِثَ  
بِقَوْلِهِ (وَأَنْ جَامِعٌ فِي إِدَاءِ رَمَضَانَ) اخْتِرَارٌ عَنْ قِضَائِهِ (أَوْ جُمُوعٌ فِي خِدْمَةِ السَّيْلِينَ  
أَوْ أَكْلٌ وَشَرْبٌ غَيْرُ أَوْ دَوَاءٌ) اخْتِرَارٌ عَنْ نَحْوِ التَّرَابِ وَالْحَجَرِ (عَمَلًا) قَيْدٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ  
قَوْلِهِ جَامِعٌ إِلَى هُنَا (أَوْ أَحْتَجِمُ وَظَنَنْتُهُ فُطْرَهُ فَكُلْ عَمَلًا قِضَى وَكَفَرًا) جُزْءٌ لِقَوْلِهِ وَإِنْ  
جَامِعٌ لِحُجْرَتِهِ وَأَمَّا وَجِبَتِ الْكُفَارَةُ فِي صُورَةِ الْإِحْتِجَامِ لِأَنَّ فُسَادَ الصَّوْمِ بِوُضُوحٍ لِمَا ذَكَرْنَا  
إِلَى بَاطِنِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْفُطْرُ مَا دَخَلَ وَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا إِذَا  
أَقْبَاهُ مُفْتٍ بِفُسَادِ صَوْمِهِ فَحِينَئِذٍ لَا كُفَارَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْعَامِمِ الْإِخْتِارُ  
بِفَتْوَى الْمَفْتَى فَتَصِيرُ الْفَتْوَى شَبْهَةً فِي حَقِّهِ وَإِنْ كَانَتْ خَطَأً فِي نَفْسِهَا وَإِنْ كَانَ يَسْمَعُ  
الْحَدِيثَ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْفُطْرُ الْحَاجِمُ وَالْمُجْتَمِعُ وَعَمِلَ عَلَى  
ظَاهِرِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجِبُ الْكُفَارَةُ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لَا يَكُونُ إِذْنِي دَرَجَةً مِنْ قَوْلِ الْمَفْتَى وَهُوَ إِذَا صَلَحَ عَنْهُ رَأْفَقُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ  
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ لِي وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَقَدْ أَوَّلُوهُ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ليس الغني والذال المعجبتين  
وبالذال المعجبتين  
أي من غناه ذلك كالخطبة والفتنة والغم  
ولمّا ذكرنا أن من لا يفطر ليس عليه  
لا بد من بعض الغناء فمستأنى

فإذا لا إذا أفاءه فقد إلى من يطعونه  
في الدين وكفر واستناده

كان جواب سؤال فقير فقير إذا أفاءه  
صومته بما لا يجب الكفارة ثم فعل ما في  
الصوم من الكفارة فليس عليه فطر ولا كفارة  
لا يجب الكفارة فليس عليه فطر ولا كفارة  
يقوله أما وجب

أي فعل ما لا يقدر الفطر كقصد كل  
وليس وجب بهم بل لا يزال أو ذفال  
أصبح أو غير ذلك  
فإذا لا يزال أما لا يزال فلا  
كفارة عليه ككفره لأنه لا بد  
أكل أو فطر

أي بأسه كما فطره عليه ما إذا فطر  
الطعام إذا أكل بعد ذلك لأن فطره  
بذلك الفعل كما هو في كل بعد فطره لا فطر

أي احتمال الاضطرار في الحائض من الحيض  
وأي احتمال الاضطرار في الحائض من الحيض

أي احتمال الاضطرار في الحائض من الحيض  
وأي احتمال الاضطرار في الحائض من الحيض

مَرَّبَهَا وَهِيَ يَغْتَابَانِ أَخْرَفَهَا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ أَي ذَهَبَ ثَوَابُ صَوْمِهَا  
بِالْغَيْبَةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَوَى بَيْنَ الْحَائِضِ وَالْمَحْجُومِ وَلَا خِلَافَ  
فِي ذَلِكَ يُفْسَدُ صَوْمُ الْحَائِضِ (كَمَا مَظَاهِيرُ) وَكَفَارَتُهُ ائْتِاقُ رُقْبَةٍ وَإِنْ عَجَرَ عَنْهُ فَصَوْمُ  
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَإِنْ عَجَرَ عَنْهُ فَاطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا (ذَرَعُهُ) أَي غَلْبُهُ وَسَبْقُهُ  
(قِيَّ طَعَامٍ أَوْ مَاءٍ أَوْ مَرَّةٍ وَخَرَجَ لَمْ يَفْطُرْ مَاءَ الْفَمِ أَوْ لَا) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمَلًا فَلْيَقْضِ وَيَسْتَوِ فِيهِ  
مَاءُ الْفَمِ وَمَاءُ وَدْنِهِ (فَإِنْ مَلَأَهُ) أَي الْفَمَ (وَعَادَ وَهُوَ ذَاكِرٌ) أَنَّهُ صَائِمٌ (لَمْ يَفْطُرْ  
فِي الصَّحِيحِ) وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ كَذَا فِي النَّهْيَةِ أَذْ لَمْ يُوجَدْ صُورَةُ الْإِفْطَارِ وَهُوَ الْإِبْتِلَاعُ  
وَلَا مَعْنَاهُ أَذْ لَا يَتَعَدَّى بِهِ عَادَةٌ (أَوْ لَعَادَ أَفْطَرُ بِالْإِجْمَاعِ) لَوْ جُودَ الْإِذْخَالُ بَعْدَ  
الْخُرُوجِ فَيَتَحَقَّقُ صُورَةُ الْإِفْطَارِ (وَإِنْ لَمْ يَلْمِزْهُ لَمْ يَفْطُرْ) لِمَارُونِيَا (وَإِنْ أَعَادَ  
فِي الصَّحِيحِ) فَأَنَّهُ إِذَا عَادَ الْقَلِيلُ فَسَدَ صَوْمُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَوْ جُودَ الصَّنْعُ وَلَا يُفْسَدُ  
عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ (اسْتَقَاءَ مَلَأَهُ أَفْطَرُ  
بِالْإِجْمَاعِ) لِمَارُونِيَا فَلَا يَتَأْتِي فِيهِ تَفْرِيجُ الْعُودِ وَالْإِعَادَةُ لِأَنَّهُ أَفْطَرُ بِالْقِيَّ (أَوْ  
أَقَلَّ) مِنْ مَلَأَ فِيهِ أَفْطَرُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِإِطْلَاقِ مَارُونِيَا فَلَا يَتَأْتِي عَلَى قَوْلِهِ التَّفْرِيجُ  
الْمَذْكُورُ (لَا) يُفْطَرُ (فِي الصَّحِيحِ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ وَيَتَأْتِي التَّفْرِيجُ

فَقِيَّ طَعَامٍ أَوْ مَرَّةٍ وَخَرَجَ لَمْ يَفْطُرْ مَاءَ الْفَمِ أَوْ لَا  
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمَلًا فَلْيَقْضِ وَيَسْتَوِ فِيهِ  
مَاءُ الْفَمِ وَمَاءُ وَدْنِهِ (فَإِنْ مَلَأَهُ) أَي الْفَمَ (وَعَادَ وَهُوَ ذَاكِرٌ) أَنَّهُ صَائِمٌ (لَمْ يَفْطُرْ  
فِي الصَّحِيحِ) وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ كَذَا فِي النَّهْيَةِ أَذْ لَمْ يُوجَدْ صُورَةُ الْإِفْطَارِ وَهُوَ الْإِبْتِلَاعُ  
وَلَا مَعْنَاهُ أَذْ لَا يَتَعَدَّى بِهِ عَادَةٌ (أَوْ لَعَادَ أَفْطَرُ بِالْإِجْمَاعِ) لَوْ جُودَ الْإِذْخَالُ بَعْدَ  
الْخُرُوجِ فَيَتَحَقَّقُ صُورَةُ الْإِفْطَارِ (وَإِنْ لَمْ يَلْمِزْهُ لَمْ يَفْطُرْ) لِمَارُونِيَا (وَإِنْ أَعَادَ  
فِي الصَّحِيحِ) فَأَنَّهُ إِذَا عَادَ الْقَلِيلُ فَسَدَ صَوْمُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَوْ جُودَ الصَّنْعُ وَلَا يُفْسَدُ  
عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ (اسْتَقَاءَ مَلَأَهُ أَفْطَرُ  
بِالْإِجْمَاعِ) لِمَارُونِيَا فَلَا يَتَأْتِي فِيهِ تَفْرِيجُ الْعُودِ وَالْإِعَادَةُ لِأَنَّهُ أَفْطَرُ بِالْقِيَّ (أَوْ  
أَقَلَّ) مِنْ مَلَأَ فِيهِ أَفْطَرُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِإِطْلَاقِ مَارُونِيَا فَلَا يَتَأْتِي عَلَى قَوْلِهِ التَّفْرِيجُ  
الْمَذْكُورُ (لَا) يُفْطَرُ (فِي الصَّحِيحِ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ وَيَتَأْتِي التَّفْرِيجُ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

على قوله ولذا قال (فان عاد) القى بنفسه (لم يفطر لما ذكرنا افعاد فيه رواية)  
 في رواية لا يفطر لعدم الخروج وفي اخرى يفطر لكثرة الصنع (واما البلغم فلا يفطر)  
 عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف يفطر اذا ملاء الفم بناء على الاختلاف في  
 انتفاض الصلابة (اكل لحا بين اسنانه مثل خضعة قضى) ولا كفارة (وفي الاقل لا

الا اذا اخرجته فاكل اكل مثل سميمة مفطر الا اذا مضغه بحيث تلاشت كره  
 ذوق شئ ومضغه بلا عذر اما كراهة الذوق فلا نه تعريض لفساد صومه  
 وذكر بعضهم ان زوج المرأة اذا كان سيئ الخلق لا بأس لئ <sup>وكذا سيد بها عبيد</sup> وقها بلسانها قالوا  
 هذا في الفرض واما في التطوع فلا يكره واما كراهة المضغ فلما فيه ايضا من التعريض  
 للفساد وان كان بعذر بان لم تجد المرأة من يمضغ لصبيها الطعام ممن لا يصوم  
 ولم تجد طبيخا ولا لبنا حليبا فلا بأس به للضرورة ولو كان الممضوغ علكا  
 فان فيه ايضا تعريضا له ولانه يتهم بالافطار فان من رآه من بعيد يظنه اكلا  
 قيل هذا اذا كان ممضوغا اذا لا ينفصل منه شئ وان كان غير ممضوغ يفسد لانه

يَتَفَتَّتُ وَيَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ (وَكَرِهَ) الْقِبْلَةَ أَنْ لَمْ يَأْمَنْ لَادُهُنَّ الشَّارِبَ  
وَالسَّوَاكُ قُلُوبُهُ كَانَ السَّوَاكُ (عَشِيًّا) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَكْرَهُ عَشِيًّا لِأَنَّهُ يُزِيلُ  
أَيُّ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالْفَلَّاحُ  
خُلُوفُ الْقَمْ وَفَضْلُ (حَامِلًا وَمَرْضِعًا خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا وَ

[illegible][illegible]

محمّد بن العلاء للرجال

قوله ولا فدية خلافا للشافعي فيما اذا فاقته  
على الولد هو يعمد بالشيخ الفاني ولما انة  
الغدير يغلدي الفاني في الفاني في الفاني  
بنيب الوحي والوحي في الفاني في الفاني  
الهلية والوحي في الفاني في الفاني  
نوع خلافا لالا انه يقال  
جدير للشافعي ما قبل

مريض خاف الزيادة والمسافر افطروا) هذا خبر لقوله حامل الخ وانما جان الافطار  
لو جود العذر (وقضوا ما قدروا) اي لنم عليهم قضاء صوم ايام مضت بقدر  
ما اذكروا من ايام روال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام  
عند فقد القضاء (بلا كفارة) لانه افطار بعذر (ولا فدية) لانها وردت  
في الشيخ الفاني بخلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والفدية نصف صاع من  
بر او صاع من تمر وشعير (ونذ ب صوم مسافر لا يصير) لقوله تعالى \* وان  
تصوموا خير لكم \* واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ليس من البر الصيام  
في السفر \* فمحول على حالة المشقة فان ما توافيه) اي في ذلك العذر (ولا فدية)  
اي لا تجب الوصية بالفدية (ولو ما تواجد عذر واله) اي لعذر (فدى عنه)  
اي عن الميت (وليّه بقدر ما قدر عليه) الميت (وفات عنه) فان الفات اذا  
كان عشرة ايام فقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فان كان صحيحا في ايام  
الاقامة فعليه فدية تلك الايام دون ما سواها (ان اوصى) الميت متعلق  
بقوله فدى عنه (فيكون) اي ما فداه الولي (من ثلث وان تبرع وليه به)  
اي بما فداه (جان وان صام او صلى عنه لا) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه رواة النسائي  
خلافا للشافعي وآراء

بنيب الصاع على ذكر في الفطر خمسة ايام  
والق

قوله فدى اي وجب على الولي ان يوفى فديته  
فان مضى من ايام الصيام كان فطره عنها او فدية  
فلو كان بالبر او الصاع او التمر صوم خمسة ايام مثلا  
وعاش بقية خمسة ايام بلا قضاء ثم مات فغلبه  
فدية خمسة ايام

قوله وليه اراد به ل النص في مثل الولي  
ج

عنه فان الفات خمسة فطرات للذكر فغلبه ذلك  
فقط

فأما في دفع فدية فدية صلات كبره و دفعه  
أبو سعيد

فأما في دفع فدية صلات كبره و دفعه  
أبو سعيد

على ذلك ليس نقلا  
فقط لأن المولى يصير  
عاقلة غيبه وكذا غيبه  
مؤثر ولا يبرح ما من  
للإنسان أن يجعل غيبه  
شامل للصلاة لا من صلاته  
التي لا من صلاته لا من صلاته  
لأنه لا من صلاته لا من صلاته  
ولا طعام فدية فدية فدية  
والأحكام

أي الذي فدية فدية فدية  
مؤثر فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية

أي الذي فدية فدية فدية  
مؤثر فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية

أي الذي فدية فدية فدية  
مؤثر فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية

أي الذي فدية فدية فدية  
مؤثر فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية

كذلك كفارة اليمين والقتل بغير الاغتياق يعنى ذات برع بالطعام والكسوة في كفارة اليمين  
والقتل جان ولم يجز التبرع بالاغتياق لما فيه من لزام الولاء لميت بغير رضاه (يقضى  
رمضان ولو بفضل) يعنى يجوز فيه الفضل والوصل والمستحب الوصل مسارعة  
الى سقاط الواجب (وان جاء رمضان) اخر صامه (لانه وقته) (ثم قضى الاول)  
لانه وقت القضاء (بلا فدية) لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يطوع  
وعند الشافعي تجب لفدية (وفدية كل صلاة حتى الوتر الصوم يوم) هو الصحيح  
وقيل فدية صلاة يوم واحد كفدية صوم يوم (والشيخ الفاني) الذي لا يقدر  
على الصوم (افطر وفدى) اي اطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات (وقضى ان  
قدر) على الصوم اذ يبطل حينئذ حكم الفداء لان شرط الخليفة استمرار العجز (يلزم  
نقل شرع فيه فصلا) قد سبق تحقيقه في صلاة النفل (اذا وقضاء) اي يجب تمامه  
عليه فان افسد فعليه القضاء (الا في الايام المنهية) فان الشروع فيها غير ملزم  
وهي خمسة ايام عيد الفطر والاضحى مع ثلثة بعد الاضحى (ولا يفطر) الشارع في  
القتل (بلا عذر في رواية) لانه ابطال العمل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا  
اعمالكم وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه فلا ابطال (والضيافة عذر)  
يعنى على الاظهر وزوى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بعذر وهذا الحكم يشمل المضيون

أي الذي فدية فدية فدية  
مؤثر فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية  
فدية فدية فدية فدية

لما استأجره خبثه من ذنبه كان وقت النية  
ولم يؤخر ما ينافيه ولا يؤخر عليه الا شاكرا  
ولا حائرا

من يبيت في السفر اذا نوى الا ان كان مصر  
اقبل من نصف شهر من قبل ان يفطر في هذه  
المدة كما جعل في فطر الصلاة مثل ذلك ولم  
ار صريحا في ذلك اليوم وان كان مسافرا  
السائر ففطر في ذلك اليوم وان كان مسافرا  
بكرة لانه يفطر في ذلك اليوم وان كان مسافرا  
في ذلك اليوم وان كان مسافرا في ذلك اليوم  
والبيع والتمتع في ذلك اليوم وان كان مسافرا  
فكان التمتع في ذلك اليوم وان كان مسافرا  
ان لا يفطر فيه في ذلك اليوم وان كان مسافرا  
باس في الفطر فيه في ذلك اليوم وان كان مسافرا  
بهم انه يومها يباح له الفطر في ذلك اليوم  
ولو كان اول النهار لعمد مثلا وهو الا اذا  
الشريعة وكذا في اليوم الثاني مثلا والى اصل  
انه مقتضى وقوعه الجواز ما لم يوجد نقل  
صريح بخلافه فامل رد المحتار ج ١

على ذلك واليهك في ذلك الشيء وان  
يقول خلافا للشرع مثله

اعا اذا افاد الخبر من رمضان فليفتن  
التيار يجهل عليه كل الشهر واذا افاد بعد  
القول لا يجب فضلا

وَالصَّيْفُ (يَوْمُ الْمَسَافِرِ) لَا فِطْرَ وَأَقَامَ فِئْوَى الصَّوْمِ فِي وَقْتِهَا) اى وَقْتِ النِّيَّةِ وَهُوَ إِلَى الصَّحْوِ  
الْكَبْرِى لَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَالْمَرَادُ بِالصَّوْمِ اَعْمٌ مِنْ اِفْرَاضٍ وَالتَّقِلُّ وَلَمْ يَلْزَمْ قَالَ (صَحَّ) لِأَنَّهُ لَا  
يَخْتَلِفَانِ فِي الصَّحَّةِ وَأَمَّا يَخْتَلِفَانِ فِي الْوَجُوبِ وَعَدَمِهِ (و) اِذَا كَانَ ذَلِكَ (فِي رَمَضَانَ) يَجِبُ  
الصَّوْمُ لِأَنَ السَّفَرَ لَا يَنَالُ فِي وَجُوبِ الصَّوْمِ (كَما يَجِبُ عَلَى مُقِيمٍ اَتَمَّامُ) صَوْمِ (يَوْمٍ مِنْهُ) اى  
رَمَضَانَ (سِافَرِيهِ) اى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ (وَلَا كَهَاتِهِ فِيهِمَا) اى فِي قَامَةِ الْمَسَافِرِ وَسَفَرِ  
الْمُقِيمِ (بِالْفِطْرِ) لَوْ جُودَ الشَّهْرُ وَهُوَ السَّفَرُ فِيهِ وَآخِرُهُ كَمَا يَسْقُطُ الْحَدُّ بِالنَّكَاحِ  
الْفَاسِدِ لِلشَّهْرِ (يَقْضَى اَيَّامُ الْإِعْمَاءِ وَلَوْ) كَانَتْ (كُلُّ الشَّهْرِ) لِأَنَّهُ نَوْعٌ مَرَضٌ يُضْعَفُ  
الْقَوَى وَلَا يَزِيلُ الْعَقْلَ فَلَا يَنَالُ فِي الْوَجُوبِ وَلَا الْإِدَاءُ (الْيَوْمُ أَحَدٌ) الْإِعْمَاءُ فِيهِ أَوْ فِي  
لَيْلَتِهِ فَانَّهُ لَا يَقْضِيهِ لَوْ جُودَ الصَّوْمُ فِيهِ اِذَا ظَاهَرَتْ اَنَّهُ يُنَوَى مِنَ اللَّيْلِ حُلَا بِجَالِ  
الْمُسْلِمِ عَلَى الصَّالِحِ حَتَّى لَوْ كَانَ مُتَهَيِّكًا يَتَعَادَا الْأَكْلَ فِي رَمَضَانَ قَضَى رَمَضَانَ كُلَّهُ لَعَدَمِ  
النِّيَّةِ وَوُجُودِ السَّبَبِ (و) يَقْضَى (أَيَّامُ جُنُونٍ) إِنْ أَرَادَ بِعَدِّهَا فِي الْوَقْتِ لِأَنَ السَّبَبَ  
وَهُوَ الشَّهْرُ قَدْ وَجَدَ وَاهْلِيَّةُ نَفْسِ الْوَجُوبِ بِالذَّمِّ وَهِيَ مُحْتَقِقَةٌ بِمَا مَانِعٌ وَإِذَا  
تَحَقَّقَ الْوَجُوبُ بِمَا مَانِعٌ تَعَيَّنَ الْقَضَاءُ (وَلَا) يَقْضَى (كُلُّ الشَّهْرِ) السَّبَبُ بِهِ اى  
بِالْجُنُونِ لِأَنَّهُ يُقْضَى إِلَى الْحُجِّ بِخِلَافِ الْإِعْمَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوْعِبُ الشَّهْرَ عَادَةً وَالْجُنُونُ  
يَسْتَوْعِبُهُ كَثِيرًا (مُطْلَقًا) اى سَوَاءٌ بَلَغَ جُنُونُهُ أَوْ عَاقِلًا تَمَّ جُنُونُهُ (لَا رَصَوْمَ) الْيَوْمِ الْمُنْهِيَّةِ  
بِهِمْ اَيْ صَارَ جُنُونُهُ



او السنة صحح) لانه نذر بصوم مشروع والتمنى لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى  
فيصح نذره (و) لكنه (افطرها) احترازا عن المعصية المجاورة (وقضاها) اسقاطا  
للاوجب (وان صامها اجزاء) وخرج عن العدة لانه اذا هك التزمه (فان لم يوشئنا)  
اي بقوله الله على صوم هذه الايام او السنة وهذه المسئلة على وجوه ستة اما ان لا  
يؤى شيئا (او يؤى النذر فقط) دون اليمين (او النذر) نوى (ان لا يكون يمينا  
كان نذرا فقط) لانه نذر بصيغته وقد قرر بعزمه (وان نوى ليمين وان لا يكون  
نذرا كان يمينا) لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه ونفى غيره (وعليه الكفارة  
ان افطر) كما هو حكم اليمين (وان نواها او اليمين) بل انفى للنذر (كان نذرا  
ويمينا) حتى لو افطر بحج القضاء للنذر والكفارة لليمين لانه نذر بصيغته  
ويمين بموجبه وههنا اشكال مشهور مذكور في كتب الاصول لاحاجة الى  
ايراده ههنا (نذب تقريظ صوم السنة في سوال) يعنى ان صوم الايام الستة  
بعد الافطار متتابعة منهم من كرهه وهو مالك ومنهم من لم يكرهه وان فرقها  
في سوال فهو ابعد من الكراهة والتشبه بالتصاري كذا في الحائية (نذر صوم  
شهر غير معين متتابعافطريوما يستقبل) لانه اخل بالوصف (لا في معين)  
اي لو نذر صوم شهر بعينه وافطريوما لا يستقبل ويقضى حتى لا يقع كله في غير

مطلقا على اخباره  
بين النذر والشرع فيها  
بان نفس الشرع مقضية  
ونفس النذر طامئة قطع

يؤى خرج من عده نذره المسئلة لان  
اذا هك التزمه وان

اخره زيادة صيام ايام على صيامهم  
يجب

وان نذر الكفارة هو ان يصوم في الفطر  
ويصوم بعده خمسة ايام وانما ان وقع الفطر  
يوم الفطر فلا يلزم التمسك باهل الكتاب  
وليس بمكره بل هو مستحب ورد به الفقيه  
في هذا الباب

على انما ينظر اذا افطر اليوم الاخير  
منه اما لو افطر العاشر منه مثلا فلا  
تظهر العلة

على انه لو استقبل دفع  
فان دفع الصوم في غير هذا  
الشهر





المفسد له الخروج من المسجد لا الملك فيه لكنه لا يستحب لانه التزم الاعتكاف  
في مسجد واحد فلا ينبغي ان يتمها في مسجدين كذا في الكافي (وان خرج) من المسجد  
(ساعة بلا عذر فسد اعتكافه) لان الخروج ينال في اللبس وما ينال في الشئ يستوى  
فيه قليله وكثيره كالكل في الصوم والحديث للظاهر وقال لا يفسد ما لم يخرج  
اكثر من نصف يوم (وخص باكل وشرب ونوم وبيع وشراء فيه) يعنى يفعل  
المعتكف هذه الافعال في المسجد دون غيره (و) لكن (كراهية احضار المبيع فيه)  
اذ لا ضرورة فيه (والصمت) لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن صوت  
الصمت وسئل ابو جيفة عن صوم الصمت فقال ان يصوم ولا يتكلم احدا قال  
الامام حميد الدين هذا اذا اعتقدا الصمت قرينة والا فلا يكره لقوله عليه  
الصلاة والسلام من صمت نجاة رواه عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما  
(والتكلم لا يجيز) فان قوله تعالى قل لعبادى يقولوا التي هي احسن يقتضى  
بجمومه ان لا يتكلم غير المختص بالخارج المسجد لا يجيز فاطنك بالمعتكف في  
المسجد (ويبطله) اى الاعتكاف (الوطئ في فرج) في المسجد وخارجة (ولو  
ليلا) لان الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم (او ناسيا) لان حالة العاكفين  
من كراهة فلا يعن رب النسيان (و) يبطله (الوطئ في غيره) اى غير الفرج (ان انزل

وَالْحُكَمَ إِلَّا بِخَيْرٍ إِيَّاكَ فَيَحْشُرُونَ ذُرِّيَّتَهُمْ  
كَأَنَّهُم بِالْخَيْرِ لَدَيْكَ وَالْغُلَاظِ وَالْخُلَاسِ عَلِيمٌ  
وَالَّذِينَ يَدْعُونَ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَصْلًا  
وَالسَّلَامُ وَفَضْلُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ  
وَكَلَّمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّينَ  
وَكَلَّمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّينَ  
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

قوله في نوح الخ اخرج الانسان من الغلب والذير  
كما في البر حدي وعليه كلام الصنف وذكر  
في المتن ان الخولى اخو لعل لعل بن ابيسلاف  
الا بالانزال اخو لعل لعل بن ابيسلاف  
بنو علي الا خلافا لهما انما اولادهم  
بنو علي في ان بعضي النفا في النفا  
الما بين في ان بعضي النفا في النفا  
ايضا في محو لعل الخولى في النفا  
يصل الضوم في النفا في النفا  
الا عكاف في النفا في النفا  
في الكيل فلا يطلع في النفا في النفا

لأنه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم وأن لم ينزل لا يفسد كما لا يفسد الصوم  
 (كذا لقبله واللمس) يعني أنه أن أنزل بهما بطل اعتكافه لأنها أيضا في معنى الجماع  
 والأفلا (وأن حرم الكل للمعتكف) يعني الوطئ والقبله واللمس بلا أنزال لأنها  
 من دواعي الوطئ (نذر اعتكاف أيام لزمه بلياليها) لأن ذكر الأيام على سبيل  
 الجمع يتناول الليالي يقال ما رأيتك منذ أيام والمراد بلياليها (ولاء) أي متتابعة  
 (وإن لم يشترط التتابع) وفي (نذر اعتكاف (يومين) لزمه (بلياليتها) لأن  
 في المثنى معنى الجمع فيلحق به احتياطا في العبادة (وصح) في الصورتين (نية  
 النهار خاصة) لأنه نوى الحقيقة (نذر اعتكاف رمضان فضاؤه) أي رمضان  
 (بدونه) أي لا اعتكاف (وجب فضاؤه) أي لا اعتكاف (بصوم قصدي) حتى  
 لو تركها معا يخرج عن العمد بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصال  
 بصوم الشهر حكما صح به في الجامع الكبير وأصول شمس لا يمتد وإنما وجب  
 وقضاؤه بصوم مقصود لعود بشرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لا اعتكاف إلا بالصوم إلى الكمال الأصلي وهو أن يجب  
 مستقلا مقصودا بالبناء الموجب للاعتكاف كتاب الحج آخره لأنه  
 رابع العبادات الجامع بين العبادة المالية والبدنية (هو) لغة القصد

قوله يعني الوطئ واللمس  
 فيه العهد فيراد الوطئ بدونه  
 الفج بلا أنزال

قوله ومع نية النهار  
 صحت في كل يوم قبل طلوع الفجر  
 ويخرج عند غروب الشمس كما في الجمع

قوله فلا يجوز أن يعتكف في رمضان  
 آخر باقتفاء القلائد

قوله الجماع بالرفع صفة للجمع  
 اشارة إلى وجهي التام في نفي وعقائ  
 اما النفل فكونه في العبادة ان لا  
 بقى الا سلام على رسول الله  
 الا الله وان جاء الزكاة وصوم شهر  
 الصلاة ووجوب اليه الا انه غير بالرفع  
 رمضان وحج فاشارة نفسه نظر إلى ما  
 وان كان فاشارة وكما العقل  
 ذكره هذا الكتاب في تلك المتقدمة الصلاة  
 قلان العبادات الثلاث وكل منها  
 والنكاح والصوم وكل منهما  
 صفة او ما له صفة بخلاف الحج  
 فانه مركب منهما واليسيط  
 ما خفف عن البسيط  
 والى ٤٤

وقال كما يقرر في الأصول وبوضوح الوجه إلى البيت كما يقرر في الأصول وبوضوح الوجه إلى البيت كما يقرر في الأصول وبوضوح الوجه إلى البيت

أرض بكثر وقوة الزكاة مع الخصال والبيت كما يقرر في الأصول وبوضوح الوجه إلى البيت كما يقرر في الأصول وبوضوح الوجه إلى البيت

وشرعا (ان زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص) وسياق  
تفصيلها ان شاء الله تعالى (فرض مرة) لان قوله تعالى هـ والله على الناس حج البيت  
من استطاع اليه سبيلا لما نزل قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ايها الناس  
حجوا فقلوا الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة ولان سبب وجوبه  
البيت كما يقرر في الأصول ولا تعدله (بالفوز عند أبي يوسف وفي المعتمد محمد)  
وقت الحج في اصطلاح الأصوليين يسمى مشكلا لان فيه جملة المعيارية والظرفية  
فمن قال بالفوز لا يقول بان من آخره يكون فعله قضاء ومن قال بالترخي لا يقول  
بان من آخره عن العام الاول لا ياتم اصلا كما اذا اجر الصلاة عن الوقت الاول بل  
جملة المعيارية راجحة عند القائل بالفوز حتى ان من آخره يفسق ويرد شهادته  
لكن اذا حج بالاجرة كان ادله لا قضاء وجملة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه  
حتى اذا اداء بعد العام الاول لا ياتم بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اتم عند ايضا  
(على حر) متعلق بقوله فرض (مسلم مكلف صحيح بصير له زاد ومراجه فضلا)  
اي رائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث البيت والثياب ونحو ذلك (وعن  
نفقة عياله الى عوده مع من الطريق) لان الاستطاعة لا تثبت دونه (ومحرم  
او زوج لامرأة في مسيرة سفر) المحرم من لا يحل له نكاحها على التأييد بقراءة

قول لان فيه جملة المعيارية والظرفية  
فمن قال بالفوز لا يقول بان من آخره يكون فعله قضاء ومن قال بالترخي لا يقول بان من آخره عن العام الاول لا ياتم اصلا كما اذا اجر الصلاة عن الوقت الاول بل جملة المعيارية راجحة عند القائل بالفوز حتى ان من آخره يفسق ويرد شهادته لكن اذا حج بالاجرة كان ادله لا قضاء وجملة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداء بعد العام الاول لا ياتم بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اتم عند ايضا (على حر) متعلق بقوله فرض (مسلم مكلف صحيح بصير له زاد ومراجه فضلا) اي رائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث البيت والثياب ونحو ذلك (وعن نفقة عياله الى عوده مع من الطريق) لان الاستطاعة لا تثبت دونه (ومحرم او زوج لامرأة في مسيرة سفر) المحرم من لا يحل له نكاحها على التأييد بقراءة

فمن قال بالفوز لا يقول بان من آخره يكون فعله قضاء ومن قال بالترخي لا يقول بان من آخره عن العام الاول لا ياتم اصلا كما اذا اجر الصلاة عن الوقت الاول بل جملة المعيارية راجحة عند القائل بالفوز حتى ان من آخره يفسق ويرد شهادته لكن اذا حج بالاجرة كان ادله لا قضاء وجملة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداء بعد العام الاول لا ياتم بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اتم عند ايضا (على حر) متعلق بقوله فرض (مسلم مكلف صحيح بصير له زاد ومراجه فضلا) اي رائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث البيت والثياب ونحو ذلك (وعن نفقة عياله الى عوده مع من الطريق) لان الاستطاعة لا تثبت دونه (ومحرم او زوج لامرأة في مسيرة سفر) المحرم من لا يحل له نكاحها على التأييد بقراءة

فمن قال بالفوز لا يقول بان من آخره يكون فعله قضاء ومن قال بالترخي لا يقول بان من آخره عن العام الاول لا ياتم اصلا كما اذا اجر الصلاة عن الوقت الاول بل جملة المعيارية راجحة عند القائل بالفوز حتى ان من آخره يفسق ويرد شهادته لكن اذا حج بالاجرة كان ادله لا قضاء وجملة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداء بعد العام الاول لا ياتم بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اتم عند ايضا (على حر) متعلق بقوله فرض (مسلم مكلف صحيح بصير له زاد ومراجه فضلا) اي رائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث البيت والثياب ونحو ذلك (وعن نفقة عياله الى عوده مع من الطريق) لان الاستطاعة لا تثبت دونه (ومحرم او زوج لامرأة في مسيرة سفر) المحرم من لا يحل له نكاحها على التأييد بقراءة

فمن قال بالفوز لا يقول بان من آخره يكون فعله قضاء ومن قال بالترخي لا يقول بان من آخره عن العام الاول لا ياتم اصلا كما اذا اجر الصلاة عن الوقت الاول بل جملة المعيارية راجحة عند القائل بالفوز حتى ان من آخره يفسق ويرد شهادته لكن اذا حج بالاجرة كان ادله لا قضاء وجملة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداء بعد العام الاول لا ياتم بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اتم عند ايضا (على حر) متعلق بقوله فرض (مسلم مكلف صحيح بصير له زاد ومراجه فضلا) اي رائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث البيت والثياب ونحو ذلك (وعن نفقة عياله الى عوده مع من الطريق) لان الاستطاعة لا تثبت دونه (ومحرم او زوج لامرأة في مسيرة سفر) المحرم من لا يحل له نكاحها على التأييد بقراءة

فمن قال بالفوز لا يقول بان من آخره يكون فعله قضاء ومن قال بالترخي لا يقول بان من آخره عن العام الاول لا ياتم اصلا كما اذا اجر الصلاة عن الوقت الاول بل جملة المعيارية راجحة عند القائل بالفوز حتى ان من آخره يفسق ويرد شهادته لكن اذا حج بالاجرة كان ادله لا قضاء وجملة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداء بعد العام الاول لا ياتم بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اتم عند ايضا (على حر) متعلق بقوله فرض (مسلم مكلف صحيح بصير له زاد ومراجه فضلا) اي رائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث البيت والثياب ونحو ذلك (وعن نفقة عياله الى عوده مع من الطريق) لان الاستطاعة لا تثبت دونه (ومحرم او زوج لامرأة في مسيرة سفر) المحرم من لا يحل له نكاحها على التأييد بقراءة



قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب (١٠)  
عنوانه (في حرمات الفجر)

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب (١٠)  
عنوانه (في حرمات الفجر)

هذا هو معنى ما في المتن من  
بالفعل في حرمات الفجر

هذا هو معنى ما في المتن من  
بالفعل في حرمات الفجر

هذا هو معنى ما في المتن من  
بالفعل في حرمات الفجر

هذا هو معنى ما في المتن من  
بالفعل في حرمات الفجر

هذا هو معنى ما في المتن من  
بالفعل في حرمات الفجر

هذا هو معنى ما في المتن من  
بالفعل في حرمات الفجر

أَوْ رَضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ (فَوَاحْرَمَ صَبِيٍّ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ أَوْ عَيْدُ فَعَقٍ فَمَنْ لَمْ يَسْقُطْ فَرَقْنَاهَا) لَا تَحْرَمُ إِلَّا بِمَا نَحْنُ فِيهِ (وَلَا يَنْقَلِبُ لِأَدَاءِ الْفَرْصِ) وَتَجِدُ الصَّبِيَّ لِلْبَالِغِ أَحْرَامًا لِلْفَرْصِ قَبْلَ وَقُوفِهِ مُسْقُطًا (لَا الْعَيْقُ) فَإِنْ تَجَدَّدَ غَيْرُ مُسْقُطٍ لَهُ لَا تَحْرَمُ الصَّبِيَّ لَمْ يَكُنْ لِزَمَانِ الْعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ وَاحْرَامِ الْعَبْدِ لِزَمَانِ فَلَا يُمْكِنُهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ بِلَشْرُوعٍ فِي غَيْرِهِ (وَفَرْصُهُ لِاحْرَامٍ وَالْوُقُوفُ بِعِرْقَانِ وَطَوَافُ لَزِيَاةٍ) فَإِذَا فَاتَ وَاحِدٌ مِنْهَا بَطَلَ الْحَجُّ وَوَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ وَالْأَوَّلُ شَرْطُ كَالْحَجْرِ فِي الصَّلَاةِ وَالْبَاقِيَانِ زَكَاةٌ وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ الْأَوَّلُ إِذَا زَكَاةً وَتَمَرَّةٌ خِلَافَ تَطَهُّرٍ فِيمَا إِذَا حَرَّمَ قَبْلَ أَشْهُرٍ حَجَّ جَلَّ عُنْدَنَا لَا عُنْدَهُ (وَوَاجِبُهُ الْوُقُوفُ بِمَرْذَلِفَةٍ) وَتَسْمِيَّتُهُمَا بِمَا لَا تَحْرَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجْمَعٌ فِيهِمَا مَعَ حَوَاءٍ وَازْدَلِيفِ الْيَبَاءِ إِلَى دَنَى (وَالسَّحْيُ وَرَمَى الْجِمَارِ وَطَوَافُ لَبَدَةٍ لِلْأَفَاقِيِّ وَالْحَاقِ) وَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا جَازَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ الدَّمُ (وَعِظْمَانُ وَآدَابُ) وَسَيَجِبُ تَقْرِيرُ الْكُلِّ فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَأَشْهُرُ شَوَّالٍ وَذُو الْقَعْدَةِ) يَفْتَحُ الْقَافُ وَكُسْرُهَا (وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ فَكْرُهُ) يَعْنِي إِذَا كَانَ هَذَا أَشْهُرُهُ كَرِهَ (الْأَحْرَامُ لَهُ) أَيْ الْحَجَّ قَبْلَهَا وَالْحَجْرَةَ سَنَةً وَهِيَ طَوَافٌ وَسَعْيٌ وَجَارَةٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَكَرِهَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ وَارْبِعَةَ بَعْدَ لَكُونِهَا أَوْقَاتُ الْحَجِّ وَتَوَابِعُهُ (تَوَافِيَةُ الْأَحْرَامِ) أَيْ الْمَوَاضِعُ الَّتِي لَا يَتَجَاوَزُهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا حُجْرًا (ذُو الْحِلْفَةِ) لِلدَّعْوَى

هذا هو معنى ما في المتن من  
بالفعل في حرمات الفجر



(اللهم لبيك لا تشريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك)  
كسر الهمزة لا يفصحها الح  
ولا ينقص منها وإن زاد (جان) وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول لبيك  
ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرغوباً ومرهوباً اليك (وإذا لم يكن) ناولاً للحج والعمرة (أو)  
قلد بدنة) التقليد أن يربط قلادة على عنق البدنة فيصير به محرماً كما في التلبية  
نقل  
(أو) بدنة (نذراً وجزاءً صيداً ونحوه) كالدماء الواجبة بسبب الجناية في السنة  
أي سائلها ذكره  
الماضية (وتوجه معها) أي البدنة (يريد الحج) حال عن صير توجه (أو بعثها ثم  
فيل المباشرة فلو بعد لزم الإحرام بالتلبية ذكره  
توجه وحققها أو بعثها لمتعة وتوجه بنية الإحرام وأن لم يلحقها فقد حرم) جزاء  
لقوله وإذا لم يكن ناولاً الخ أصل ذلك أن الشروع في الحج لا يحصل بمجرد النية لأنها  
أما يصح إذا صادفت فعلاً فإذا صادفت التلبية صححت وصار محرماً وإذا صادفت  
التقليد مع التوجه صار شارعاً لاتصال النية بفعل هو من خصائص الإحرام  
وسواء التلبية  
لأن التقليد مع السوف من فعال الحج قد ورد صاحب الوقاية قوله أو قلد بدنة  
نقل الخ في آخر الباب وليس ذلك موضعه المناسب كما لا يخفى (ولو أشعرها) أي  
شق سنماً ما يعلم أنها هدي (أو جعلها) أي القى الجمل على ظهرها (أو بعثها بالغير  
متعة ولم يلحقها أو قلد شاة لا) يكون محرماً (وبعد) أي بعد الإحرام (يتقى الروث  
وهو الجماع قال الله تعالى) أجل لكم ليلة الصيام الروث إلى سائكم وقيل الكلام  
فمن ثور أو ذئب أو غيره ذكره

قالوا إن الشوط أحد الشبهين إمامان  
يعتبران ويؤخذ بهما وإنما كان يعثها ثم  
يلحقها ويؤخذ بهما وهذا الشوط الأخير  
المتعة والفران فلا يؤخذ بهما بشرط  
التوجه معاً ولا ينافيها أفادة بقوله  
نذراً وبعثها بعد الحج قائم ثم رداً أحاديثاً

الذكر الخ  
لعدم اختصاصها بالتسلك  
لأنه لا شعار فيه يكون للبدنة والجلل  
لرفع الحر والبرد والآلة ولا إذا لم  
يكن بها يد يدهي بسوقه عند التوجه  
أو يؤخذ الأجر التمتع ويد الأيدي معاً  
وتقليد الشاة ليس بفارق ولا سنة  
رد الأحاديث





أيضا كان انقلبا قال القوي طاف  
السبع استبوا او صبح من  
والا شيوخ من الطواف بضم الهمزة  
طوافات ولجميع استبوا وانما بيع  
مضاجع

محمد انه سنة ولا يستلم غيرهما وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاً يجب بعد كل  
اسبوع عند المقام او غيره من المسجد وهو اي طواف القدوم ويسمى طواف التحية  
ايضا سنة للافاقى ثم عاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت  
وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورفع يده ودعا بما شاء  
ثم مشى نحو المروة ساعياً بين الميادين الاخضرين وصعد فيها اي المروة (وفعل  
ما فعله على الصفا يفعل هكذا سبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة) يعني ان السعي  
من الصفا الى المروة شوطاً ثم من المروة الى الصفا شوطاً آخر فيكون بداية السعي من  
الصفا وختمه وهو السابع على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من  
الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شوطاً واحداً فيكون الختم على الصفا (ثم سكن  
بمكة محرماً وطاف بالبيت ثلثاً ماشاً وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال  
وصلاة الظهر) اعلم ان في الحج ثلاث خطب خديماً با قبل يوم التروية بيوم وهي  
هذه (يعلم فيها الناسك) اي الخروج الى منى والصلاة بعرفات والافاضة (فإذا  
صلى بمكة الفجر ثانياً من الشهر) وهي غداة التروية يهتف بذلك لانهم يروون الابل  
في هذا اليوم (خرج الى منى ومكث بها الى فجر عرفة ثم راح الى عرفات وكلما موقن  
لا بطن عرفة) لما ورد في الحديث (بعد الزوال) قبل الظهر (خطب) الامام

كان عليه من الحج العجوة وقال ان المبل  
من نفسي جلال المشي لجلد الانبياء من  
عنه وما علة ثمانية لوضع اليد في  
يدن الوادي بين الصفا والمروة مغرب  
وكبيرها السبيل لان هشتان وفي  
قول الاخضرين ثلثين فان احدها  
الحكمة النهاية واضر حكمة المصنوع  
كلما في

دليل على من الحج العجوة وقال ان المبل  
من نفسي جلال المشي لجلد الانبياء من  
عنه وما علة ثمانية لوضع اليد في  
يدن الوادي بين الصفا والمروة مغرب  
وكبيرها السبيل لان هشتان وفي  
قول الاخضرين ثلثين فان احدها  
الحكمة النهاية واضر حكمة المصنوع  
كلما في

لا بد اعتبار الاصل  
والا يخطى واحداً ولا يجلس في خطبتي  
بعدهما صلى الظهر وكذا ان الخطبة الثالثة  
التي يخطب بها في صلاة الظهر  
بين الخطبتين وفي صلاة الظهر  
اي في منى

فقد الاصلين عند  
وفد الراء المهم كذا  
وادخلوا عرفات كذا  
بعض هؤلاء في حج العجوة  
وفي



خطبتين) هذه هي الخطبة الثانية (كالجمعة) يعني يجلس بينهما (يعلم فيها الوقوف  
 بعرفات والمزدة لفة ورمي الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة فصلى بأذان وأقامتين  
 الظهر والعصر وقت الظهر بشرط الامام والاحرام للحج) اى الاحرام المخصوص بالحج  
 ذكره الزيلعي (فلوصل الظهر منفردا او جماعة) هذا التفرع احسن من تفرع الوقاف  
 كما لا يخفى على اهل الدراية (ثم احرّم لا يجمع) اى لا يجوز ان يجمع بين الظهر والعصر  
 في وقت بل لا يجوز العصر الا في وقته لا ثم ذهب الى الموقف بغسل بين ووقوف الامام  
 على ناقه بقرب جبل الرحمة مستقبلا ودعا يحمده وعلم الناسك ووقوف الناس خلفه  
 بقربه مستقبلين سامعين قوله فبعد الغروب الى المزدة لفة وكلها موقفا الا وادى  
 محسر ونزل عند جبل قرخ وصلى العتيانين بأذان واقامة) ههنا جمع المغرب  
 والعشاء في وقت العشاء (واعاد مغربا اياه في الطريق او عرفات ما لم يطلع الفجر)  
 فانه ان صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد فيجب الاعادة  
 ما لم يطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز لا ذاك فضيلة الجمع وهذا الى طلوع الفجر فاذا  
 فات امكان الجمع سقط القضاء لانه ان وجب فاما ان يجب قضاء فضيلة الجمع  
 فلا محال اذ لا مثل له واما ان يجب قضاء نفس الصلاة فقد اداها في الوقت فلا  
 وجه للقضاء (وصلّى الفجر بغسل) وهو الظلمة في آخر الليل (ثم وقف وكبر وهلل

قوله ودعا يحمده بالسبح والفتح  
 الطائفة والسبح وانا

بضم الياء وفتح الحاء المهملة وتشديد  
 الهمزة المشددة بين مكة ووقفات

قوله عند جبل قرخ بضم القاف وفتح  
 التاء المهملة والحاء المهملة غير متضمن  
 للعمل والعليّة من فوج الشيء اذا دفع

بضم الياء وفتح المعجمة والسبعين المهملة  
 وانا



يوم ربيع الصفر الى ما بعد العزاني  
يوم الرابع  
من قبل

يوم ربيع الصفر الى ما بعد العزاني  
يوم الرابع  
من قبل

يوم ربيع الصفر الى ما بعد العزاني  
يوم الرابع  
من قبل

يوم ربيع الصفر الى ما بعد العزاني  
يوم الرابع  
من قبل

يوم ربيع الصفر الى ما بعد العزاني  
يوم الرابع  
من قبل

يوم ربيع الصفر الى ما بعد العزاني  
يوم الرابع  
من قبل

يوم ربيع الصفر الى ما بعد العزاني  
يوم الرابع  
من قبل

تعالى واثني عليه وهلل وكبر وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (بعد رمي  
 بعد رمي فقط) اي بعد الرمي الاول والثاني والثالث ولا بعد يوم النحر (ودعي  
 حاجته رافعا يد يه ثم غدا كذلك وبعد ذلك ان مكث وهو) اي المكث (احب  
 وان رمي قبل الزوال فيه) اي الغدا (جان وله الفجر) اي الخروج من منى (قبل  
 فجره) اي ليوم الرابع (لا بعد) فانه ان وفق حتى طلع الفجر وجب عليه رمي  
 الجمار (وجاز الرمي راكبا وفي الاوليين) اي ما يلي مسجد الحنيفة ثم ما يليه (مشيا  
 افضل لا العقبة) بالجر عطف على الاوليين (وكره ان لا يبيت بمنى ليا لي الرمي)  
 لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بات بها وعمر رضي الله تعالى عنه كان يؤدب  
 على ترك المقام بها (و) كره ايضا (تقديم ثقله) اي متاعه وحواله (الي مكة واقا  
 بمنى للرمي) لانه يوجب شغل قلبه (واذا رجع الي مكة نزل بالمحصب) اسم  
 موضع يقال له الانطح نزل به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (ثم طاف  
 للصدر) وهو واجب الاعلى اهل مكة (سبعة) اي سبعة اشواط (بلا رمل وسعي  
 ثم شرب من زمزم وقبل العتبة) اي عتبة الكعبة (ووضع صدره ووجهه  
 على الميزم) وهو ما بين الحجر والباب (وتشبت) اي تمسك (بالاستار) اي استار  
 الكعبة (ساعة ودعي مجهدا وبكى) على فراق الكعبة (ورجع فمهرى حتى يخرج

وقيل ما كان ذلك الموقوف في مكة ولا في المدينة ولا في غيرها من الأماكن المشرفة على مكة والمدينة  
والأماكن المشرفة على مكة والمدينة ولا في غيرها من الأماكن المشرفة على مكة والمدينة  
والأماكن المشرفة على مكة والمدينة ولا في غيرها من الأماكن المشرفة على مكة والمدينة

من المسجد جاز ترك طوافه لقدم الوقوف بعرفات قبل دخول مكة ولا شيء

سواء كان محرما من النساء أو من الرجال أو من غيرهم

عليه بتركه لأنه سنة (من وقف بها) أي بعرفات (ساعة من زوال عرفة إلى الصبح

أي من الزوال إلى الصبح أي من الزوال إلى الصبح)

يوم النحر واجتاز بالتوم أو الأغماء أو جهل انهما) أي تلك الأرض (عرفات صح وقوة

أي اضم عنه

لأن ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف (كذا) أي صح أيضا (لواهل رقيقة عنه

أي نواصر ما

بالج) لأنه لما عاقد هم عقدا الرفقة فقد استعان بكل منهم فيما يعجز عن مباشرة

بنفسه والأجرام مقصود بهذا السرف كان الاذن به ثابتا دلالة فاقه اذا

اذن انسانا بان يحرم عنه اذا انعم عليه او نام فأحرم عنه صح بالوافق فكذا

هذا حقا اذا افاق واستيقظ واتى بافعال الحج جاز فيصير الرفيق محرما عن

نفسه بالاصالة وعنه بالنيابة (ومن لم يقف فيها) أي في عرفات (فان حجه

فطاق وسعى وتخلل وقضى من قابل) أي عام قابل بعده والمرأة في جميع ما

ذكر (كالرجل لکنها تكسوف وجهها لا رأسها ولا تلبى جهرا ولا ترمل ولا تسعى

بين الميادين ولا تحلق وتقص وتلبس لمحيطا ولا تقرب الحجر في الزحام وخيضا

لا يمنع سكا غير الطواف) لأنه في المسجد ولا يجوز دخوله للحائض (وهو)

أي الحائض (بعد ركنيه) أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة (يسقط الصداق

وهو طواف الوداع) (البدن) جمع بدنة من الإبل والبقر والهدى منهما

وقيل صح بالوافق انما ربه الى مكة  
الميت خلافة جاز عندك مضيقة واما  
عندنا لا يجوز وبذلك الا في مكة والمدينة  
مكة والمدينة

على مثل على طواف وسعى على نفسه والرد  
يعمل مثل افعال العمرة

وقيل كسها تكسوف وجهها لا رأسها ولا تلبى جهرا ولا ترمل ولا تسعى  
بين الميادين ولا تحلق وتقص وتلبس لمحيطا ولا تقرب الحجر في الزحام وخيضا  
لا يمنع سكا غير الطواف) لأنه في المسجد ولا يجوز دخوله للحائض (وهو)  
أي الحائض (بعد ركنيه) أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة (يسقط الصداق  
وهو طواف الوداع) (البدن) جمع بدنة من الإبل والبقر والهدى منهما

وَمِنَ الْغَنَمِ كَمَا سِيَأْتِي أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **بَابُ الْقِرَانِ وَالْمَتَعِ**  
(الْقِرَانُ أَنْ يَهْلِلَ) الْأَهْلَالُ رُفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ (مَتَعٌ مَعًا) قَالَ

فَالْكَثْرُ وَهُوَ أَنْ يَهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ أَخَذَ وَقَالَ الرَّبْلِيُّ اشْتَرَا طُالِ الْأَهْلَالَ مِنْ  
الْمِيقَاتِ وَقَعَ اتِّفَاقًا حَتَّى لَوْ أَحْرَمَ بِهِمَا مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ أَوْ بَعْدَ مَا خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ قَبْلَ أَنْ

يُصَلِّى الْمِيقَاتِ جَانَ فِضَارَ قَارًا وَلَدَا قُلْتُ هَهُنَا (مِنْ الْمِيقَاتِ أَوْ قَبْلَهُ فِي شَهْرِ الْحَجِّ أَوْ قَبْلَهَا) كَذَا فِي الْكَافِي (وَيَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ) يَعْنِي الشَّفْعَ الَّذِي يُصَلِّيهِ مُرِيدًا

لِلْأَحْرَامِ (اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي وَطَافٌ لِلْعُمْرَةِ سَبْعَةٌ  
يُرْمَلُ لِلثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ وَيُسْعَى بِهَا خَلْقٌ) بخلاف التمتع (ثم يحج) أي يبدل بأفعال الحج

فَيُطَوِّفُ طَوَافًا لِقَدُومِ وَيَسْعَى (كَمَرًّا) فِي الْمَقَرِّ (وَكُرَّةً طَوَافًا وَسُغَيَانِ لَهَا) مُتَوَالِيَةً ٥٧٤  
بِأَنَّ طَافَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا سَبْعَةً لِلْجُمُعَةِ وَسَبْعَةً لِّلطَوَافِ لِقَدُومِ وَلِلْحَجِّ ثُمَّ سَعَى لَهَا

وَأَمَّا كَرِهَ لَأَنَّهُ أَحْتَرَسَعِيَ الْحَرَمَ وَقَدْ طَوَّافُ الْقُدُومِ (وَوُذِّجَ لِلْقُرْآنِ بَعْدَ رُحَى يَوْمِ  
الْحَرَقَانِ عَجْرًا) عَنْ لَدُنْجِ صَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ آخِرُهَا عَرَفَةٌ وَسَبْعَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ أَيَّامِ الشَّيْقِ

اِنْ شَاءَ) اِىْ سَوَاءٌ صَامَ بِمَكَّةَ اَوْ غَيْرَهَا (فَاِنْ فَاتَ الثَّلَاثَةَ تَعَيَّنَ الدَّمُ وَبِالْوُقُوفِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ بَطُلَتْ وَقُضِيَتْ) اِىْ الْعُمْرَةُ (وَوَجِبَ دَمُ الرِّقْصِ وَسَقِطَ دَمُ الْقِرَانِ)

قوله (والتَّمَحُّ) عَطَوْا عَلَى قَوْلِهِ الْقُرْآنَ {الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْجَمْعَةِ فِي شَهْرِهِ فِي سَنَتِهِ}

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب  
والمعرفة نوراً يهدي به السالكين  
والعلم نوراً يضيء به القلوب  
والمعرفة نوراً يهدي به السالكين  
والعلم نوراً يضيء به القلوب  
والمعرفة نوراً يهدي به السالكين

قوله الما صححها وبيانها في قوله  
بلا الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله

قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله

قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله  
قوله الما صححها وبيانها في قوله

واحدة بلا الما باهله الما صححها <sup>اي انما</sup> قال في الهداية التمتع الترفق باداء  
النسكين في سفر واحد من غير ان يلم باهله بينهما الما صححها وقال في غالية  
البيان الذي قاله صاحب الهداية لا يتم به معنى التمتع لان الترفق باداء  
النسكين اذا حصل من غير الما باهله الما صححها لا يسمى تمتعا اذا كان احدهما  
في غير اثنهما الحج والآخر فيها وكذا لا يسمى تمتعا اذا كان التسكان في شهر الحج لكن  
احدهما حصل في شهر الحج من هذه السنة والآخر من السنة الاخرى ولم يوجد  
الامام باهله الما صححها وايدى بكلام الامام ابي بكر الرازي ثم قال فاذا نلنا  
من التقيد بان يقال لمتع هو الحج بين الحج والعمرة في شهر الحج في سنة واحدة  
من غير الما باهله بينهما الما صححها واجاب عنه صاحب العناية بان ما ذكره  
المصنف هو تفسيره <sup>اي تفسير التمتع</sup> واما كون الترفق في شهر الحج من عام واحد فهو شرطه  
وسنذكره اقول فيه بحثان تفسير اللفظ بحسب معناه الاصطلاحى لا يكون  
الاتعريف اسميا فيجب كونه جامعا مانعا كما تقرر في موضعه فاذا دخل فيه  
ما ليس من فراد المخذود لم يكن مانعا فلا يكون صحيحا فلهذا اخرجت ههنا  
تلك العبارة <sup>في غير</sup> من الميقات في الاشهر بعمرة فيطوف لها قاطعا التلبية اول  
طوافه للعمرة <sup>به الصلوة والمروة ثم</sup> ويسعى ويحلق او يقصر فبعد ما حل منها احرم من الحرم وكونه



من مسجد ليس بشرط (بالج يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد لكنه يؤمل في  
 طواف الزيارة ويسعى بعده) لانه اول طوافه للحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة  
 (وديج) وهو دم المتع (ولم تنبأ لصحية عنه وان عجز) عما للبح (صام كالقرآن  
 اى ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع) وجان صوم الثلثة بعد اتمامها اى العمرة  
 لا قبله اى الاحرام (وذبح تأخيرها الى عرفة) فان اشهر الحج وقت لصوم الثلثة  
 لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال في القرآن لكن التأخير افضل  
 وهوان يصوم ثلثة ايام متتابعة آخرها عرفة لان الصوم يدل على الهدى  
 فيستحب تأخيرها الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل (وان شاء) الممتع  
 (سوق هديه احرم وساقه) وهو افضل من قوده الا اذا كانت لا تتقاد فحينئذ  
 يقودها (وقلد بدنه وهو اولى من لتجليل) اى لقاء الجل على ظهرها لان له  
 ذكرا في القرآن حيث قال الله تعالى \* والمهدى والقلائد (وكرة اشعارها) وهو  
 شق سنامها من اليسر وهو الاشبه بالصواب فان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قد طعن في جانب اليسار فضلا وفي جانب اليمين اتفاقا وابو  
 حنيفة انا كره هذا الصنع لانه مثله وانما فعله النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم لان المشركين لا يمتنعون عن تعرضه الابدان وقيل انا كره اشعار اهل

قوله يوم التروية هذا  
 بيان آخر وقت الحج كما في  
 الاحكام التي فيها بيان  
 التمتع وقوله وانما لو سعى  
 لا يجوز ولا ينافي مع قوله  
 فان قلت المبدأ ليس من قبل  
 الصلوة بل المبدأ من قبل  
 ومن قبل الجواز من قبل  
 حصول الوقوف عرفان ان  
 يكون عند الوقوف عرفان  
 سواد احرم في يوم التروية اوفى غيره  
 كما لا يخفى

قوله وقيل انا كره  
 وذبح تأخيرها الى آخر  
 لا يكره عنده ايهما بل هو حسن  
 لان الاخذ به اشهر فيه كذا  
 كره ذلك مطلقا وايضا ان ليس في  
 هذا القدر من ذلك فظن ان لا وجه  
 للضعف المصنف هذا القول نعم  
 لصاحب الهداية كما لا يخفى منهم

نزل المصنف فيه اي فكل ما لا يحسنه الله  
فكل ما لا يحسنه الله  
منه الطواف والسعي عتبه  
منه الطواف والسعي عتبه  
منه الطواف والسعي عتبه

قوله من اعتمر بلا سوق الى اوله  
فانه عاد الى انك قبل الحلق  
والشبهه وغيره بالتمتع  
فانه عاد الى انك قبل الحلق  
والشبهه وغيره بالتمتع  
فانه عاد الى انك قبل الحلق  
والشبهه وغيره بالتمتع

زمانه لمبا الغتم فيه حتى يخاف منه السراية وقيل لما كره اثاره على التقليد (او

اغتم) اي فعل افعال العمرة (ولا يتحلل منها) اي العمرة (اذا ساقه) اما اذا الم

يسقه فيتحلل منها كما مر (ثم اخرج) المتمتع (بالحج يوم التروية وقبله حب) كما مر

(فيحلقه يوم النحر حل من احراميه) لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلاة

(المكي يفرد فقط) اي لا تمتع له ولا قران لان شرعيتها للترقية باسقاط احدى

السفرتين وهذا في حوالا فاقى (من اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلده فقد لم) اي ابطال

تمتع له من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم اذ قد عرفت معنى التمتع فالتى اعتمر

بلا سوق الهدى لما عاد الى بلده صح المامه فيبطل تمتعه (ومع سوق تمتع) فانه

اذا ساق الهدى فلا يكون المامه صحيحا اذ لا يجوز له التحلل فيكون عوده

واجبا فاذا عاد واخرم بالحج كان متمعا (فاذا طاف لها اقل من ربيعة قبل شهره

وتتمها فيها وحج فقد تمتع) لان الاجرام عندنا شرط فيصح تقديمه على الشهر

الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر وله حكم الكل (ولو طاف

اربعة قبلها) اي الاشهر (لا يكون متمعا لانه ادى الاكثر قبل شهر الحج (كوفى)

مبتدا خبره قوله (اي تمتع حل من عمرته فيها) اي الاشهر (وسكن بمكة او بصره

وحج في عامه ذلك متمتع) لان السفر الاول لم ينته برجوعه الى بصره كانه لم

فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد

الاولى ان يقول الى البيت لا مكان  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد

ولو افسد ما رجع  
من البيت الى مكة وقضاها  
ولا يفسد ما رجع من مكة الى مكة  
ولا يفسد ما رجع من مكة الى مكة

فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد

فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد

فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد

فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد  
فإذا خرج من مكة قبل أن يمشي في طوافها ما لا يفسد

يُخْرَجُ مِنَ الْمِيقَاتِ وَلَوْ اتَى بِعَمْرَةٍ وَافْسَدَهَا وَرَجَعَ مِنْ بَصْرَةٍ وَقَضَاهَا وَرَجَعَ لَا يَكُونُ

مُتَمَتِّعًا لِأَنَّ حُكْمَ السَّفَرِ الْأَوَّلِ لَمَّا بَقِيَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى بَصْرَةٍ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ

وَلَا تَمْتَحُ لِلشَّاكِنِ فِيهَا (إِلَّا إِذَا أَلِمَّ بِأَهْلِهِ ثُمَّ اتَى بِهَا) فَإِنَّهُ إِذَا أَلِمَّ بِأَهْلِهِ ثُمَّ رَجَعَ وَاتَى

بِالْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ كَانَ هَذَا أَشَاءَ سَفَرٍ لَا تَنْتَهَاءُ السَّفَرُ الْأَوَّلُ بِالْإِلْمَامِ فَاجْتَمَعَ نَسْكَانِ

فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ فَيَكُونُ مُتَمَتِّعًا (وَإِذَا أَفْسَدَتْهُ بِلَادُهُمْ) أَيُّ مَنْ أَعْمَرَ فِي شَهْرِ الْحَجِّ وَحَجَّ

مِنْ عَامِهِ فَإِنَّهَا أَفْسَدَ مَضَى فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْهُ الْخُرُوجُ عَنْ عِمْدَةِ الْأَحْرَامِ إِلَّا بِالْأَقْفَا

وَسَقَطَ دَمُ التَّمَتُّعِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَقِ بِإِدَاءِ النَّسْكِينِ الصَّحِيحَيْنِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ (الْقُرْآنُ

أَفْضَلُ مِنْهُ) أَيُّ التَّمَتُّعِ (وَهُوَ) أَيُّ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ (مِنْ لَفْرَادٍ) فَيَكُونُ الْقُرْآنُ

أَفْضَلُ مِنْهَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا تَنِيهِ جَمْعُ ابْنَيْ عِبَادَتَيْنِ فَاشْبَهَ الصَّوْمَ وَالْإِعْتِكَافَ

وَالْحِرَاسَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَصَلَاةَ اللَّيْلِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا تَنِيهِ جَمْعُ ابْنَيْ

الْعِبَادَتَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ فَاشْبَهَ الْقُرْآنَ **بَابُ تَمَّ الْجَنَائِزَاتِ** لَمَّا قَرَعَ عَنْ

أَحْكَامِ الْمُحْرَمِينَ شَرَعَ فِيهَا يَعْزِيمُهُمْ مِنَ الْعَوَارِضِ مِنَ الْجَنَائِزَاتِ وَالْأَحْصَارِ وَالْفَوَاتِ

وَهِيَ جَمْعُ جُنَايَةٍ وَالْمُرَادُ بِهَا فَعْلُ مَا لَيْسَ لِلْحَرَمِ أَنْ يَفْعَلَهُ ثُمَّ أَنَّ الْوَاجِبَ بِهَا قَدْ كُنَ

دَمًا وَقَدْ يَكُونُ دَمِينَ وَقَدْ يَكُونُ نَهْدًا قَائِدًا وَمَا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِذَا رَادَ

نَقْضُهُمَا فَقَالَ (وَجِبَ دَمٌ عَلَى مُحْرَمٍ بِالْبَيْتِ أَنْ طَيَّبَ عُضْوًا) كَمَا مَلَاحَازًا كَالرَّأْسِ

وَلَوْ أَنَّهَا أَرَجَا مَلَأَ وَكَرَّهَا وَرَدَّهَا لِأَنَّ الْعَبْرَةَ كَثَرَتْ

وَالسَّاقُ وَالْفَخْدُ وَنَحْوُهَا (أَوْ خَضِبَ رَأْسَهُ بِجَنَاءٍ) لَأَنَّهُ طَيِّبٌ (أَوْ أَدَهْنُ) أَيْ  
من البه والوجه وغيره  
اسْتَجْلَ الدَّهْنَ فِي عَضْوٍ (بَرَيْتَ أَوْ حَلَّ وَلَوْ كَانَ خَالِصِينَ) فَإِنَّ الدَّهْنَ لَطَيِّبٌ  
الذي لا يخالط السوسه فيه  
كَدَهْنِ اللَّبَنِ فَجَ وَنَحْوَهُ يُوجِبُ الدَّمَ اتِّفَاقًا وَأَمَّا الْخَالِصُ فَيُوجِبُهُ عِنْدَ بِلَى حَنِيفَةٍ  
على وجه العباده  
وَعِنْدَهُمَا يُوجِبُ الصَّدَقَةَ (أَوْ لَيْسَ مَحِيطًا أَوْ سَرَّاسَةً يَوْمًا) كَمَا مَلَاحَظٌ كَانَ  
منه النقص والسرور والخيال والاعمال  
أَقْلَ مِنْهُ فَعَلِيَّةٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِذَا لَبَسَ أَكْثَرَ مِنْ نَضْوٍ يَوْمَ فَعَلِيَّةٍ دَمٌ (أَوْ  
أي حال الجماد من مجله بنوع الميم  
حَلَقَ رُيْعَ رَأْسِهِ أَوْ) حَلَقَ (مَحَاجَهُ أَوْ لَحْدَى بَطْنِيهِ أَوْ غَاسَتِهِ أَوْ رَقَبَتَهُ أَوْ قَصَّ  
أي أنه لم يبق طريق من أربع أطرافه  
إِذَا فَرِيدَ بِهِ وَرَجُلِيَّةٌ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدًا وَبَدَلًا وَرَجُلٍ فِيهِ) فَإِنَّ الْكُلَّ إِذَا كَانَ  
فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ لَا يَزِيدُ عَلَى دَمٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ الْجَنَائِيَّةَ مِنْ تَوَعُّعٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ فِي  
مَجَالِسَ تَجِبُ أَرْبَعَةُ دُمَاهُ إِنْ قَلِمَ فِي كُلِّ مَجْلَسٍ بَدَلًا أَوْ رَجُلًا لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ مَعْنَى  
أي المداخل في السبب لا الحكم  
الْعِبَادَةِ فَيَتَقَيَّدُ التَّدَاخُلُ بِاتِّحَادِ الْمَجْلَسِ كَمَا فِي آيَةِ السَّجْدَةِ وَإِنْ قَصَّ بَدَلًا أَوْ رَجُلًا  
فِيهِ فَعَلِيَّةٌ دَمٌ أَقَامَةَ لِلرَّيْعِ مَقَامَ الْكُلِّ كَمَا فِي الْحَلَقِ وَإِنْ قَصَلَ قَلَمٌ مِنْ خَمْسَةِ  
لوجهه بالسيف في واحد كان منسبًا  
إِذَا فَرِيدَ فَعَلِيَّةٌ صَدَقَةٌ كَمَا سَيَأْتِي (أَوْ طَافَ لِلْقَدْوَمِ أَوْ لِلصَّدْرِ جُنْبًا أَوْ لِلْفَرْصِ  
مُحَدَّثًا أَوْ لَوْلِيهِ جُنْبًا فَبَدَنُهُ) أَيْ لَوْ طَافَ لِلْفَرْصِ جُنْبًا فَالْوَجِبُ بَدَنُهُ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ  
أي بينه وبين غيره  
أَغْلَظَ مِنْ الْحَدَثِ فَيَجِبُ جَبَرُ قَصَائِمِهَا بِالْبَدَنَةِ إِظْهَارًا لِلتَّقَاوُتِ بَيْنَهُمَا وَكَذَا إِذَا  
وهو مذكور في أممها بأخبارها على  
طَافَ أَكْثَرُهُ جُنْبًا لِأَنَّ لِكُلِّ رَحْمٍ الْكُلَّ (أَوْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَرَكَ أَقْلًا

قوله ادخل بالماء الشرج في غسله  
بما افترق من الشرج والشحم  
الذي غلبت فيه الشرجية  
والا كما سبق لها الذكر فلا يغني عنها  
أبو إسحاق

قوله وإن كان أقل  
الرجل واحد من اللبس  
الفسخ كما قالوا في الغيبة  
والا فليس يكون بدلا  
منه

قوله إن كان الكلب  
كأن فيه طام لانه للرجل  
منفصل فلا وجه لغيره  
منفصل

قوله إن كان الكلب  
كأن فيه طام لانه للرجل  
منفصل فلا وجه لغيره  
منفصل

سَبْعُ الْفَضْلِ أَيُّ تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْاقِلَ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ (وَبَرَكْ كَثِيرَةٌ) أَيُّ

ای المفروض ابّہ

اربعة اشواط او اكثر (بقی محرمات یطوفہ) و ترک (طواف الصدا و اربعہ

بسم الصفا والمروة عبدة

بِهِ الصِّفَا وَالْمَوَدَّةَ عِبْدَ  
أَيُّهَا الْمَلَائِكَةُ وَابْنِي وَابْنَتِي

او الاكثر) اِي رَمَى جُرَّةَ الْعَقِبَةِ يَوْمَ الْخُرُ (اَوْ مَسَّ بِشِمُوءَ) عَطَفَ عَلَى بَرِّكَ (اَوْ قَبْلَ

لنؤتيهما إى الحى وطواف الزبارة بإمام الحرم النبى

لَنُفْقِئَهُنَّ إِلَى الدِّينِ وَقَطَّاعُوا الزَّيْرَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ

وَأَخْرَجُوا لِقَافًا لِّفَرْضِ عَنَّا يَوْمَ الْخُرُوقِ مِمَّنْ سَكَعَ عَلَى آخِرٍ كَالْحُلُقِ قَبْلَ الرَّمِيِّ

لثوقته بالمكان وسواله من الله عـ

وَنَحْرُ الْقَارِنِ قَبْلَ الرَّمِيِّ وَالْحَلَقُ قَبْلَ الذَّبْحِ (أَوْ حَلَقٌ فِي خَلِّ حَاجِبًا أَوْ مُعْتَمِلًا) أَيْ حَلَقٌ

دم للمكان ودم للزمان : ايدي

فَيَأْتِيَا الْخُرُومَ مَا إِذَا خَرَجَ أَيَّامُ الْخُرَفِ فَحُلِقَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ دَمَانٌ عِنْدَ بِي حَنِيفَةٍ

ذِكْرُ الزَّيْلَعِيِّ (وَأَخْرَجَ حَاجًّا مِنَ الْحَرَمِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ ثُمَّ عَادَ بِخِلَافِ مُعَمَّرٍ خَرَجَ ثُمَّ عَادَ

فَقَصْرٌ حَيْثُ لَا يَلْزِمُهُ دُمٌ قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَفُحِّلَ فِي جِلِّ حَجٍّ وَغَيْرُهُ لَا فِي غَيْرِهِ

رَجِعَ مِنْ جُلٍّ ثُمَّ قَصَرَ أَقْبِلْ فَلَمَّا قَوْلٍ فِيهِ تُكَلِّمُ بوجوه الأول أن المراد بقوله

حج و عمره لاجل الخروج من حرام حج او عمره ولا يحفى ما في دلالة اللفظ عليه

من لم يتو وليا فال بعضهم انه معفو بحرم في قوله ان طيب حرم في اول الباب  
والظاهر ان معفو في قوله تعليه وم نقله

العلیٰ م

وَأَنْ يَطْبُقُوا نَوَاحِ السَّيْلِ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ الْبُيُوتُ رَمَى مَعْمَرٌ عَيْرَ طَاهِرٍ وَأَنْ

[illegible]

دَمُ بَاحَةِ الْعَبَاةِ أَنْ يُقَالَ وَنَحْبُ حَاجَةٍ مِنَ الْمَدِّ فَقَالَ التَّمْلَا ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ الْمَعْمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله والتمس اي كل استوطا او كثرنا  
في العبد والتمس يعني سئز ورجع الى اليد  
لزم دم والدم قبحه من الرضوخ لث  
السعي في مقتضاه فان عاد يعقوب يا فخر  
عبدكم في الخط والبيع

صَوْنُ الشُّكْلِ رَطَجٌ وَعَبْرُهُ جُجٌّ مِنْ الْحَا  
إِلَى الْحَلِّ فَافُ رَأْسُ قَدِهِ فَقُلْتُ دَمَ عَيْنُ  
أَيِّ خَشْمَةٍ وَعَبْرُ خِلَافِ أَلَا أَيْ شَيْئًا مَأْصَلُ  
فِيهِ أَيْ عَيْنُ أَيِّ خَشْمَةٍ وَعَيْنُ أَيِّ خَشْمَةٍ  
فِي الْحَجِّ عَيْنُ أَيِّ خَشْمَةٍ وَعَيْنُ أَيِّ خَشْمَةٍ  
لَا يَبْعَثُ بِلَا حِصْنٍ وَلَا حِصْنٍ وَلَا  
دُونَ الزَّهَانِ وَعَيْنُ زُورٍ أَلَا عَيْنُ  
الْحَلِّ لَعْنَةُ قَدِيمَةٍ أَلَا كَمَا فِي وَلَا  
الْحَلِّ وَحَمْلُهَا خِلَافُ أَلَا أَيْ صِلَافُ  
خَشْمَةٍ أَلَا الزَّهَانِ أَلَا كَمَا أَلَا أَيْ  
بَعَثَ أَلَا الزَّهَانِ أَلَا كَمَا أَلَا أَيْ  
لَا يَبْعَثُ أَلَا الزَّهَانِ أَلَا كَمَا أَلَا أَيْ  
وَهُوَ يَبْعَثُ أَلَا الزَّهَانِ أَلَا كَمَا أَلَا أَيْ

بمكث الاغترار فديان مثل هذه المسألة  
الكر من ان تفضي الماد على ظهور الماد  
فان الخلق القاصح لا يتصور له معنى  
صحيح الا بمثل هذه المبادئ والى





طَوَافُ الزَّيَّارَةِ عَنَّا يَوْمَ الْخُرُوجِ إِلَى حَنْفِيَّةَ وَقَالَ لَا يَجِبُ دَمٌ لَمْ يَتْرَكْ طَوَافُ الصَّدَمَةِ وَلَا شَيْءٌ  
بَرَكَ طَوَافُ الزَّيَّارَةِ (وَتَصَدَّقْ) عَظْمٌ عَلَى فَاعِلٍ وَجَبَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَوْ عَلَى قَوْلِهِ وَدَمًا

(بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ بَرَّانٍ طَيِّبٍ أَقَلَّ مِنْ عَضْوِ أَمْرَةٍ مَسَاءً أَوْ لَيْسَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ أَوْ حُلُقٍ

أَقَلَّ مِنْ رُبْعِ رَأْسِهِ أَوْ قَصْرٍ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَطْفَارٍ وَخَمْسَةِ مُتَفَرِّقَةٍ أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ

أَوَّلُ الصَّدَمَةِ مُحَمَّدًا أَوْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ مِنْ سَبْعِ الصَّدَمَةِ وَاحِدًا يَجَارِ ثَلَاثَ أَوْ حُلُقٍ دَأَسَ

غَيْرُهُ) أَيْ مُحَرَّمٌ آخَرُ (وَدُخِجَ أَوْ تَصَدَّقْ) عَظْمٌ عَلَى قَوْلِهِ تَصَدَّقْ (بِثَلَاثَةِ أَصْوَعٍ طَعَامًا

عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) يَعْنِي أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ (أَنْ طَيِّبَ

أَوْ حُلُقٍ بَعْدَ رُكْنٍ) قَوْلُهُ (وَوَطْئُهُ وَلَوْ نَاسِيًا قَبْلَ وَقُوفٍ فَرَضَ) مُبْتَدَأُ خَبَرِ قَوْلِهِ

يُفْسِدُ نَحْجَهُ وَيَمْضِي وَيَذْبَحُ وَيَقْضِي) مَنْ قَابِلٌ (وَلَمْ يَفْتَرِقَا) أَيْ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ

يَفَارِقَهَا فِي قَضَاءِ مَا أَفْسَدَ (وَوَطْئُهُ) (بَعْدَ وَقُوفِهِ) أَيْ وَقُوفًا لِقَرَضٍ (لَمْ يَفْسِدْ

وَيَجِبُ بَدَنُهُ) أَنْ وَطِئَ بَعْدَ الْحُلُقِ لَمْ يَفْسِدْ أَيْضًا (وَيَجِبُ شَاؤُهُ) وَطْئُهُ (فِي

عَمْرَتِهِ قَبْلَ طَوَافِهِ أَرْبَعَةَ يَفْسِدُ هَا) أَيْ الْعَمْرَةُ (فَيَمْضِي وَيَذْبَحُ وَيَقْضِي) (وَإِذَا وَطِئَ

فِي عَمْرَتِهِ) (بَعْدَ رُبْعَةٍ) أَيْ بَعْدَ طَوَافِهِ أَرْبَعَةَ (ذَبْحٌ وَلَمْ يَفْسِدْ) الْوَطْئُ عَمْرَتَهُ

(أَنْ قَبْلَ مُحَرَّمٍ صَيْدًا أَوْ ذَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَوْ لَا أَوْ

كَانَ سَهْوًا أَوْ عَمَلًا (فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ وَلَوْ) كَانَ الصَّيْدُ (سَبْعًا غَيْرَ صَائِلٍ وَلَا شَيْءٍ

وَقَدْ دُرِيَ الْعَمْرَةُ  
الْبَرْجِي فِيهَا قَوْلُ الْوَلَدِ  
الْمَرْبِي فِيهَا قَوْلُ الْوَلَدِ  
وَالْمَرْبِي فِيهَا قَوْلُ الْوَلَدِ  
أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَطْفَارٍ وَخَمْسَةِ مُتَفَرِّقَةٍ أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ

الطَّائِلُ صَوْمٌ مُضْتَرًّا أَوْ سَبْعًا  
الْعَمْرَةُ صَوْمٌ مُضْتَرًّا أَوْ سَبْعًا

وَيَقْضِي وَجِبَاقَ فَاسِدَةٍ كَانَتْ وَبَدِجَ  
الْبَرْجِي فِيهَا قَوْلُ الْوَلَدِ  
الْمَرْبِي فِيهَا قَوْلُ الْوَلَدِ  
وَالْمَرْبِي فِيهَا قَوْلُ الْوَلَدِ

لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذَارِ الْفَالِ أَوَّلًا فَطَارَ  
وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذَارِ الْفَالِ أَوَّلًا فَطَارَ  
وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذَارِ الْفَالِ أَوَّلًا فَطَارَ

مَعِ فَاسِدَةٍ مَا أَنْتَ مُنْقِطٌ الْوَجْهَ بِهِ لِقَضَائِهِ  
وَمَنْ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَفْعَلَ جَمْعَ  
وَمَنْ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَفْعَلَ جَمْعَ

نَبِيٍّ قَوْلُهُ فِي الْفَتْحِ الْقَضَاءُ وَجِبَاقَ  
مَا يَفْعَلُهُ فِي الْفَتْحِ الْقَضَاءُ وَجِبَاقَ  
مَا يَفْعَلُهُ فِي الْفَتْحِ الْقَضَاءُ وَجِبَاقَ

مَعَالِي الْقَضَاءِ كَذَلِكَ جَمْعُ  
وَيَقْضِي سَبْعَ الْبَيَانِ بِحَرْفِ  
وَيَقْضِي سَبْعَ الْبَيَانِ بِحَرْفِ

قَدْ نَهَضَ وَجِبَاقَ الْقَضَاءِ وَجِبَاقَ  
قَدْ نَهَضَ وَجِبَاقَ الْقَضَاءِ وَجِبَاقَ  
قَدْ نَهَضَ وَجِبَاقَ الْقَضَاءِ وَجِبَاقَ

فَلَمْ يَنْهَضْ وَجِبَاقَ الْقَضَاءِ وَجِبَاقَ  
فَلَمْ يَنْهَضْ وَجِبَاقَ الْقَضَاءِ وَجِبَاقَ  
فَلَمْ يَنْهَضْ وَجِبَاقَ الْقَضَاءِ وَجِبَاقَ

قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله

قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله

قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله

قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله  
قوله واما ما مني ولا يقطع الاول كما في الفقه في قوله

فِي الصَّائِلِ أَوْ كَانَ الصَّيْدُ مُسْتَأْنَسًا أَوْ حِمَامًا مُسْرُولًا وَهُوَ الَّذِي فِي رَجْلَيْهِ  
رِيشٌ كَالسَّرَاوِيلِ وَقَالَ مَالِكٌ إِنَّهُ أَلَوْفٌ مُسْتَأْنَسٌ فَصَارَ كَالْبَطَقِ قَلْنَا هُوَ صَيْدٌ  
بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ وَأَنَّمَا لَا يُطِيرُ لِثِقَلِهِ (أَوْ هُوَ مُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِهِ) بِالْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ (وَهُوَ)  
أَيْ جَزْأُهُ (مَا قَوْمُهُ عَدْلَانِ فِي مَقْتَلِهِ أَوْ) فِي (أَقْرَبِ مَكَانٍ مِنْهُ وَالْجَزْأُ فِي  
السَّبْعِ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثٍ) فَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهَا (ثُمَّ لَهُ) أَيُّ الْحَرَمِ (أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ  
هَذَا يَأْوِيَنَّ بِحُكْمِهِ إِطْعَامًا وَيَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مَسْكِينٍ نَصِيفُ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ  
صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ لَا أَقْلَ مِنْهُ أَوْ يَصُومَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا وَأَنْ فَضَلَ  
مِنْ طَعَامِ مَسْكِينٍ) طَعَامِ الْمَسْكِينِ نَصِيفُ صَاعٍ وَمَا فَضَلَ يَكُونُ أَقْلَ مِنْهُ (تَصَدَّقَ  
بِهِ) أَيُّ بِمَا فَضَلَ (أَوْ صَامَ يَوْمًا بَدَلَهُ) وَيَجِبُ مَا نَقَصَ جَرْحُهُ وَتَنَفَّ شَعْرُهُ  
وَقَطَعَ عَضْوَهُ) أَيُّ لَوْ جَرَحَ صَيْدًا أَوْ تَنَفَّ شَعْرُهُ أَوْ قَطَعَ عَضْوًا مِنْهُ ضَمِنَ مَا  
نَقَصَ أَعْتَبَارًا لِلْبَعْضِ بِالْكُلِّ كَمَا فِي حَقِّقِ الْعِبَادِ (و) تَجِبُ (الْقِيَمَةُ) أَيُّ قِيَمَةُ  
الصَّيْدِ كَامِلَةً (بِنَتْفِ رِيَشِهِ وَقَطْعِ قَوَائِمِهِ) حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَيْزِ الْاِمْتِنَاعِ لِأَنَّهُ  
فُوتَ عَلَيْهِ الْأَمْنُ بِتَقْوِيَةِ إِلَهِ الْاِمْتِنَاعِ فَيُضْمَنُ جَزَاءُهُ (وَكُسْرُ بَيْضِهِ) أَيُّ تَجِبُ  
عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْبَيْضِ بِكُسْرِهِ لِأَنَّهُ أَصْلُ الصَّيْدِ وَلَهُ عَرَضِيَّةٌ أَنْ يَصِيرَ صَيْدًا فَتَزُلْ  
مَنْزِلَتُهُ أَحْتِيَاطًا أَلَمْ يَفْسُدْ فَإِنْ فَسَدَ بَانَ صَارَ مَذْبُوحًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكُسْرُ



قال في العجر الخلالا في فصل الحشيش والنباتات  
فقطعه والعصه قطع الحشيش من باب ضرب  
كرداء الغرب وفي الفتح كما في حاشية القائل  
هو الرطب من الكفا

اي لا يقطع ولا يؤخذ قطعه بالقصر  
حشيشه الرطب

في باب العقر الياغا الكبد والافاق العنود  
وهو سواد الملبان او قشها بحر زكية

اي وحشي اما غيرة فليس بعصا اصلا  
الذات الخارجة  
ليس نفس العنود بل نفس الجرح اي لا ت  
العنود من العقر وهو الجرح وهو ما في  
والباقه في حاشية

قول او مرادة قال ضامم الجرح والارمن  
كلهم على الفرق بين المراد الكبد والافاق  
كل على وجهين ان يكون كالعنود في اللام  
وحادوثها فيضدوا باسماء وفي الاربع فالتد  
بعضها بعضا طاع

الناس وَيَسْتَوِي فِيهِ اَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِّلْاِنْسَانِ بَا نَبَتْ فِي مُلْكِهِ اَوْ لَمْ يَكُنْ حَتَّى قَالُوا  
فِي رَجُلٍ نَبَتْ فِي مُلْكِهِ اَمْ غِيْلَانٌ فَقَطَعَهَا اِنْسَانٌ فَعَلِيهِ قِيَمَتُهَا بِمَا لِكَيْمِهَا وَعَلِيهِ قِيَمَةٌ  
اُخْرَى لِحَقِّ الشَّرْعِ (الاماجق) حَيْثُ يَجُوزُ قَطْعُهُ بِلا غَرَمٍ (ولا صَوْمٌ فِي الاربعة)  
اي لا يصوم في ذبح الحلال صيدا حَرَمٍ وَحَلْبِهِ وَقَطْعِ حَشِيشِهِ وَشَجَرِهِ بِدَلَالِ الْقِيَمَةِ  
لَا نَ مَا وَجِبَ هُنَا مِنْ الْقِيَمَةِ غَرَامَةٌ وَلَيْسَ بِكَفَارَةٍ فَاشْبَهَ ضَمَانَ الْاَمْوَالِ فَلَا يَأْدَى  
بِالصَّوْمِ وَاتِمَّا قَالَ ذَبْحُ الْحَلَالِ لَانِ الذَّابِحَ لَوْ كَانَ مُحْرِمًا يَأْدَى كَفَارَتَهُ بِالصَّوْمِ  
ذِكْرُهُ فِي الْاَنْهَاءِ (ولا يُرْعَى الْحَشِيشُ فِي الْحَرَمِ وَلَا يَقْطَعُ إِلَّا الْاَذْخَرَ) لِقَوْلِهِ صَلَّى  
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَحْتَطِي خِلَاهَا وَلَا يَعْصُدُ شَوْكُهَا وَلَا مَا الْاِذْخَرُ فَقَدْ  
اسْتَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَجُوزُ قَطْعُهُ وَرَعْيُهُ (والكاه)  
فَانْهَا لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَةِ النَّبَاتِ (و) تَجِبُ (صِدْقَةٌ) قَاتِلَتْ بِقَتْلِ قَلَمَةٍ اَوْ حِرَادَةٍ  
وَلَا شَيْءٌ بِقَتْلِ غَرَابٍ وَحِدَاةٍ وَعَقْرَبٍ وَحِيَّةٍ وَفَارَةٍ وَكَلْبٍ عَقُورٍ) قَدْ ذَكَرَ الذَّبَّ  
فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَقِيلَ لِمَرَادُ بِالْكَطْبِ لِعَقُورِ الذَّبِّ (وَبَعْضُ وَبُرْعُوثُ وَقَرَادٍ  
وَسُلْحَفَاتٍ وَلَهُ ذَبْحُ الشَّاةِ وَالْبَقَرِ وَالْبَعِيرِ وَالذَّجَاجِ وَالْبَطِّ الْاَهْلِيِّ وَاکْلُ مَا صَيَّدَ  
حَلَالٌ وَذَبْحُهُ بِلا دِلَالَةٍ مُحْرَمٌ وَاَمْرُهُ بِهِ حَلَالٌ دَخَلَ الْحَرَمُ) قَالَ فِي الْمَهْدِيَةِ وَمَنْ  
دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ اِلَى اُخْرَى وَقَالَ صَاحِبُ التَّهْمِيَّةِ وَهُوَ حَلَالٌ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ



وذكر الامام في ترجيح هذا عن الثالث  
بعد ان صرح ان المذاهب الثلاثة  
فيما عرفت بجماع ومقتضى ذلك  
انما هو في حق التمسك فلا يرد  
واستبعد الادخل في ذلك  
واضح ان العبرة بقول الفقهاء  
واجب عليه ان لا يجمع بين  
فصله في حق الملقق بين الاعلان والاحتفال  
عند

انما انظاره الى ما في قوله من ان  
في حق ما به من قوله في ملكه ما يقع  
عند

فلا يمكن الاخير فلا بد  
فلا بد من جهة فانه لا بد  
اكلة لانه في حق ما في الشرع  
عند

قوله وتتم فيه ما اكل  
ما لا بد من هذا الصنف لانه لا بد  
اخره كما في الكفاة  
عند

قوله لم يرد في حق المار وكما ان  
اي لا بد عليه من حق الولد لانه لا بد  
من غلظه بان كفاة فضا صنفه حل  
عند

قوله لانه في حق الخلف في حق ما  
الام كوصول نفيل الام الى ما منها  
عند

اخرا واحدا نقل الزليعي عن شيخ الاسلام ان وجوب الدمين على القارن فيما اذا  
كان قبل الوقوف بعرفات ولما بعد في الجماع يجب عليه دمان وفي غيره من المحظورات  
دم واحد (يشجر صيد قلة محرمان) فانه جزء الفعل وهو متعدد (ويتحد لو قل  
صيدا الحرم حلالا) فان جزء صيدا الحرم جزء الحلال وهو واحد (بطل بيع المحرم  
صيدا وشراؤه وحرم ذبحه وغرم قيمة ما اكل لا محرم لم يذبحه) اي لو اكله محرم  
اخرا لم يغرم فقوله لا محرم عطف على ضمير غرم وجان للفضل (ولدت طيبة اخرجت  
من الحرم وماتا غرمها) اي الطيبة والولد لان الصيد بعد اخراج من الحرم  
بقي مستحقا لمن شرعا ولم يملكه وجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية فسرى  
الى الاولاد كما في الحرية والرقية والكتابة ونحوها (وان ادى جزءها ثم ولدت  
لم يجزه) اي ليس عليه جزء الولد بعد اذا جزء الام لم يبق امانة لان وصول  
المخلوق كوصول الاصل (اذا في الحج او العمرة) قيد بالادبها اذ لو لم يرد شيئا  
منها لا يجب عليه شيء لمجاورة الميقات (وجاوز ميقاته لزمه دم فان عاد  
فاحرم او محرم) اي ان عاد الى الميقات حال كونه محرما في الطريق (لم يشرع في  
نسك) وانما قال (ولبي) احترازا عن قوله فان العود الى الميقات محرما كاف  
لسقوط الدم عندها وما عنده فلا بد من العود محرما ملبيا (سقط) اي الدم



اللازم (والأفلا) أي وإن لم يعد إلى الميقات أو عاد ولكن بعد ما شرع في التسليم  
بأن ابتداء بالطواف واستلم الحجر فلا يسقط الدم (لمكي يريد الحج) ومتمتع فرع من عمرته  
وخرجا من الحرم وأحرما (تشبيهة بالمسئلة المقدمة في لزوم الدم فإن أحرام المكي  
من الحرم ولم تتمتع بالعمرة ما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيًا وأحرامه من الحرم فيجب  
عليها دم بمجاورة الميقات بلا إحرام (دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة  
بلا إحرام وميقاته البستان كالبيستان) بستان بني عامر موضع داخل الميقات  
خارج الحرم فاذا دخله لحاجته لا يجب عليه الإحرام لكونه غير واجب للتعظيم  
فاذا دخله الحق بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن إن أراد الحج  
فميقاته البستان أي جميع الحل الذي بين البستان والحرم كالبيستان (ولاشئ  
عليهما) أي البيستان ومن دخله (أن أحرما من الحل ووقف بعرفات) لأنهما أحرما  
من ميقاتهما (دخل مكة بلا إحرام لزوم الحج أو عمرة وصح منه) أي مما لم بسبب  
دخول مكة بغير إحرام (لو) خرج في عامه ذلك إلى الميقات وأحرم و (حج عما عليه  
في ذلك العام لا بعده) وقال زفر لا يصح وهو القياس اعتبارا بالزمن بسبب التدرج  
وصار كما إذا تحولت السنة ولنا أنه تدارك المتروك في وقته فإن الواجب عليه أن  
يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة لأن يكون أحرما لدخول مكة

قوله دخل فوق أي انتهى  
البستان أطلقه فحمل أنه  
نوى ألا فائدة فيه ولا وكان ينبغي  
من حين خروجه من داره الأمانة منها  
الحاجة بكان داخل الوافي ليسقط  
عنه الإحرام بعد

لأن الله تعالى أوجب ذلك تعظيما لهذه  
البقعة فجاوزة الميقات التزم الإحرام  
كانه قال يذهب على أن أحرما من الحل  
حجته وعمرة قلنا إذا فعل ما يدل على  
الالتزام

أما قوله عليه كحجة الإسلام أو حجة مقدرة  
وكن إذا أحرما بعمره مقدرة كما يقع القدر  
بغير

على إذا خرج بعد صفى تلك السنة  
فخرج عما عليه لا ينقطع ما لم يسهل  
دخولها بغير إحرام

على إذا دخل مكة بلا إحرام وزمنه بذلك  
حجته أو عمرته فخرج إلى الميقات  
وأحرما من الحل أو عمرته فخرج إلى ذلك  
سبب إضرافه بغير الإحرام  
عما عليه بسبب الإضراف  
وأن لم يوه إذا كان  
ذلك في عام الإضراف  
لا بعده

قوله اعتبارا بالزمن بسبب التدرج  
لزم بسبب اعتباره بغيره بالزمن بالزمن  
إحرام بالزمن بالنزول في المنزلة  
مقدرة إلا أن يكون غير  
مقدرة في القدر

لأنه الواجب عليه ان يكون حائضاً في سنة  
الاغتلاف وان يكون حائضاً لاجل الاصل  
كما في المنع  
عبد

الاولى فاحرم بذلك اذ العبرة بالسنة فلو كان  
في الهندية رجل جاوز المقات فاحرم حجه  
فانكسرها او فاته الحجة ففطها اسقط  
عنه الدم الذي وجب للموت  
عبد

فان لم يدر في وقتها ان يكون حائضاً  
فان يرضى العمرة لا اذ احرمه الحج فانه  
وقبل ان يركب ما يؤخره ففطها او في  
عبد

على لتعين بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى الا بالاحرام  
حرام مقصوداً كما في لا اعتكافاً لمندور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة  
دون العام الثاني كما مر (جاوز ميقاته) بلا احرام (فاحرم بعجراً وفسد هامضاً  
وقضى ولا دم لتزك ميقاته) لانه يصير قاضياً حق الميقات بالاحرام منه في القضاء  
(مكي طاق لعمريه شوطاً فاحرم بالحج روضه) اي عليه ان يرضى الحج عند ابي حنيفة  
بناء على ان المكي منهى عن الجمع بين الاحرامين وعند هاهنا يرضى العمرة (وعليه دم)  
لجل الرقص (وحجّة وعمرة) لانه كفأت الحج من حيث انه عجز عن المضي فالحج بعد  
شروعهِ وعلى فائسهِ حج وعمرة (ولو اتمها صح) لانه اذا هاهنا التزمها لكنه منهى  
عنه والنهي عن افعال الشرعية يحقوا المشروعية (و) لكن (ذبح) للنقصان  
وهذا دم جبر وفي الاقاضي دم شكر (من احرم بالحج) وحج (ثم) احرم (يوم النحر باخر)  
في حج اخر (فان خلق للاول لزمه الاخر) حتى يقضى في العام القابل (بلا دم ولا)  
اي وان لم يخلق للاول (فيه) اي لزمه الاخر بالدم (وقصر) بعد الاحرام الثاني  
(اولاً) اصل هذا ان الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة فاذا خلق في الاحرام  
لاول انتهى الاحرام الاول فلم يصر جامعاً بين المحبين فلا يجب عليه دم الجمع  
وذا لم يخلق في الاول صار جامعاً بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان خلق  
من باب ضرب

لا يمكن الاداء لانه الاحرام الثاني  
ينقض انقض الاداء ولا يغتفر هذه الاداء  
لان احرامه انقض الحجة في السنة الثانية  
عبد

والمراد بالتقصي الحلق وانما الختان ليس  
للجامع الصغير والتقصي الحلق جائز في المرأة  
لان التقصير عام في الرجل والمرأة جميعاً  
عبد

لجائزته على احرامه بالتقصي وانما خبر  
المرأة بالخيار في ذلك  
ويقتل المتأخر في العلة وجوب الدم  
اشاق الخاند لا يرضى دم احرام الجمع بين احرام  
الحج لانه ليس بذكر حائضاً  
عبد

الاولى بمنعها او بالمراد ان يقع بين محبتين او  
عمرتين في الاحرام بدعة لا ان المزدان الجمع  
بين احرام حجة وعمره بوضوح بالتمتع  
والفاحر وليس بالاحرام ومن عطف  
التالي بالادخال الجمع بين احرام  
الحج والعمرة بعد  
منه لاني

هذا مسلم في الجمع بين العمرتين  
اجاب عن الذين يقولون بدعة  
في فاحر البلاء من الاحرام لانه يرضى وقطاعاً  
الرواية عن الامام  
عبد

أشياء يفرقها على الكراهة إلى الله والبرية  
دم من جهة الحائض لا يملكه لأنه يوجب  
الحائض إلى التمتع منها فلا يملكه إلا العورة  
غيره من زمان

يعرف كالبرية  
الاستبراء بان لا يملك  
بها مكافئ ليس شبيهها  
للشيء بنفسه لأنه يملكه  
بغيره كالبرية لئلا يملكه  
ممنزلة في

تحلل عن الأول وجب عن الثاني لأنه في غير أو أنه فلم يدم إجماعاً وإن لم يخلق حتى حج  
في العام الثاني فعليه دم عند أبي حنيفة لتأخر الحلق عن الإحرام الأول وهذا معنى  
قوله والافيه قصر أو لا (أي بعمرة) أي بأفعالها (الالحاق فاحرم بأخرى ذبح) لأنه  
جمع بين إخراجي العمرة وهو مكروه فلم يدم (أما في إخراجي) أي بالجمع (ثم بها) أي  
بالعمرة (لزماء) لأن الجمع بينهما مشروع للأفاقي كالقرآن (وبطلت العمرة بالوقوف  
قبل أفعالها لا بالتوجه إلى عرفات وإن طاف له) أي للحج يعنى طوافاً لقدم (ثم إجماع  
بها) أي بالعمرة (فمضى عليه ما ذبح) لأنه بغير أفعال العمرة على أفعال الحج (وذبح رضاها  
لأن إجماع الحج تأكيد بشئ من أعماله بخلاف ما إذا لم يطف للحج (فان رفض قضى)  
لصحة الشروع فيها (وذبح) لرفضها (حج) فاهل بعمرة يوم النحر وفي ثلثة تليها  
لزمه (لأن الجمع بين إخراجي الحج والعمرة صحيح (ورفضت) أي يلزمه الرفض  
لأنه قد أدى ركن الحج وهو الوقوف فيصير باناً أفعال العمرة على أفعال الحج من  
كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الأيام أيضاً (وقضيت مع دم) للرفض  
(وأن مضى صح ويحب دم) لا تركاب فعل مكروه (فانت الحج أهل به أو بها رفض  
وقضى وذبح) أي فانت الحج إذا حرم حج أو عمرة يجب أن يرفض الإحرام ويحلل  
بأفعال العمرة لأن فانت الحج يجب عليه هذا ثم يقضى ما حرم به لصحة الشروع

يعرف  
بالجمع بين الإخراجين فما أهل بعمرة  
الرفض قبل الحلق أو في بطنه الأفعال  
فيما إذا أهل بها بعد الحلق أو التمتع  
عن مسألتين

فانت الحج إذا أحرم به أو بها وجب الرفض  
لأن الجمع بين الحج والعمرة صحيح  
غير مشروع  
فله فانت الحج من ثمة ما قبله أيضاً  
وإذا قال في الهداية فانه فانت الحج بالقاء  
التفريق فهو لا فرق فيه بين من أوفى الحج  
ومن فانه قوله بها أو بها أي بالحج أو بالعمرة  
فوله لأن إجماع الحج باناً فانت الحج  
أحرماً لأن أفعال الحج ينافي وقضيتها  
لأنه يملك بأفعال الإحرام الإجماع  
أن يغلب عليه الإحرام فيصير إجماعاً  
فإذا أحرم بغيره فرفضها  
وبويعت بغيره فرفضها  
فانه أحرم بغيره فرفضها  
بأن العمرة باناً فانت الحج  
أيها فرفضها باناً فانت الحج  
وغيره

ولا يكره فليلا لا يرضى المطعون منه  
فيكون بالخطأ لا يرضى أو يغفل كما في الأول  
مما كان الغرض من التوضيح بالخطأ  
فليلا لا يرضى فافهم

فليلا لا يرضى فافهم  
أدفعه فافهم  
في المأذون فافهم  
والساقية واحدة على خرافة  
من المأذون وخوفه يبنى على خرافة  
حتى يكون بالخطأ ويجعل بالخطأ  
العمى كما في الحج كالمعجزة

لا شك أن لا يرضى من عباد الوفاة  
الخطأ أو النقص ولذا لم يرضوا ولا يرضون  
في عباد الوفاة ولا يرضون ولا يرضون  
والجواب عن أن عباد الوفاة لا يرضون  
أن يكون الخطأ أو النقص وأما من يرضون  
والظاهر أن لا يرضون ولا يرضون  
أدفعه فافهم  
حيث لا يرضون ولا يرضون  
وأما من يرضون ولا يرضون  
أن يرضوا ولا يرضوا

أي القارن الظاهر مع الضمير إلى أحدهما  
فليس من الواجب أن يرضى أحدهما  
فليس من الواجب أن يرضى أحدهما  
فليس من الواجب أن يرضى أحدهما

وَيَكْبَحُ وَأَمَّا يَرْفُضُ أَحْرَامَ الْحَجِّ لِأَنَّهُ يُصِيرُ جَامِعَيْنِ أَحْرَامَ الْحَجِّ فَيَرْفُضُ لَنَا وَنَمَّا  
يَرْفُضُ أَحْرَامَ الْعُمْرَةِ إِذَا جَبَّ عَلَيْهِ عُمْرَةُ أَفْوَاتِ الْحَجِّ فَيَصِيرُ بِالْأَحْرَامِ جَامِعَيْنِ  
الْعُمَرَيْنِ فَيَرْفُضُ الثَّانِيَةَ وَأَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ لِلتَّحْلُلِ قَبْلَ أَوَّلِهِ بِالرَّفْضِ  
**بَابُ (مَحْرَمُ أَحْصَرُ)** الْأَحْصَارُ لَعْنَةُ الْمَنْعِ مُطْلَقًا يُقَالُ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ  
وَأَحْصَرَهُ الْمَرْضُ وَفِي الشَّرْعِ مَنْعُ الْخَوْفِ وَالْمَرْضِ مِنْ وَصُولِ الْحَرَمِ إِلَى تَامَةِ حَجَّتِهِ  
أَوْ عُمْرَتِهِ فَإِذَا أَحْصَرُ بَعْدَ وَأَوْعِضَ (جَازَلَهُ) التَّحْلُلُ فَحَيْثُ (بَعَثَ) الْمَفْرُودَ دَمًا  
وَالْقَارِنَ دَمَيْنِ (لَا حَتَّيَا جِهَ) إِلَى التَّحْلُلِ عَنْ أَحْرَامَيْنِ (وَعَيْنَ يَوْمِ النَّجْحِ) أَيِ وَاعِدَ  
مَنْ بَعَثَهُ يَوْمًا بَعِيْنَهُ يَدُ بَحْهَ فِيهِ (فِي الْحَرَمِ لَا الْحِلَّ وَلَوْ) كَانَ يَوْمُ النَّجْحِ (قَبْلَ  
يَوْمِ النَّحْرِ) وَعِنْدَهُمَا أَنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْعُمْرَةِ فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْحَجِّ لَمْ  
يَجْزِلْهُ النَّجْحُ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ (وَبِنْ بَحْهَ) يَحِلُّ بِأَخْلَقٍ وَتَقْصِيرٍ (وَهَذَا) أَوْ إِلَى  
مَنْ قَوْلُ الْوَقَايَةِ قَبْلَ خَلْقٍ وَتَقْصِيرٍ (وَعَلَيْهِ) أَنْ حُلَّ مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ (لَزِمَهُ) الْحَجُّ  
بِالشَّرْعِ وَالْعُمْرَةُ بِالتَّحْلُلِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَاتَتْ الْحَجَّ (وَمِنْ عُمْرَةٍ عُمْرَةٍ) وَهِيَ قَضَائُهَا  
(وَمِنْ قَرَانِ حَجَّةٍ وَعُمْرَتَانِ) أَمَّا الْحَجُّ وَاحِدًا فَلِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَاتَتْ الْحَجَّ كَمَا مَرَّ فِي  
مَفْرَدٍ وَأَمَّا الثَّانِيَةَ فَلِخُرُوجِهِ مِنْهَا بَعْدَ صَحَّةِ الشَّرْعِ (وَإِذَا زَالَ أَحْصَارُهُ)  
يَا الْقَارِنَ (وَأَمَّا كُنْهُ) ذَلِكَ الْهَدْيُ وَالْحَجُّ تَوَجُّهُهُ (أَيِ لَزِمَهُ) التَّوَجُّهُ لِأَدَاءِ الْحَجِّ

وليس له ان يتحلل به لانه كان لعجزه عن ادراك الهدي فكان في حكم البدل  
<sup>اي بالهدي</sup>  
وقد قد على اصل قبل حصول المقصود بالبدل فسقط اعتبار كالمفرا بالصوم  
<sup>اي بغيره</sup>  
لعجزه عن العتق اذا قد على الرقبة قبل ان يفرغ من الصوم فانه يصح عليه العتق  
كذا لهذا ويصح بالهدي ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه لجبهة فاستغنى عنها  
<sup>اي بغيره</sup>  
احدهما فقط او بدونه له ان يحل فان ادرك الهدي لا الحج فيتحلل لانه عجز عن الاول  
<sup>اي بغيره</sup>  
وكذا لو ادرك الحج لا الهدي استخسنا لانه لو لم يتحلل يصح ما له نجاسا وحرمه  
المال كحرمه النفس فيتحلل كما اذا خاف على نفسه وكذا لو لم يدرك واحدا منهما الفوا  
المقصود ومنعه كما منع الحرم بكفة عن زكفي الحج يعني الطواف والوقوف بعرفات  
احضار له اذا تعذر عليه الوصول الى الافعال فكان محصرا كما اذا كان في الحل  
<sup>اي طواف الزيادة</sup>  
لا عن احدهما يعني اذا قد على احدهما لا يكون محصرا اما على الطواف فلا ريب  
فان الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فالوقوف الامن  
عن الفوان عجز عن الحج بنفسه فاجب اي امر غيره بان يحج عنه صح عنه ان مات  
<sup>لاناداه الرحمن الاعظم</sup>  
مسترا بالعجز ونواه اي المأمور بالحج عن العاجز فاذا وجد الشيطان صح الاجحاج  
<sup>اي اذا دام العجز والنسب</sup>  
والا فلا قال قاضيان هذا اذا كان الامر عاجزا يرضى زواله كالمريض والمجنون  
<sup>اي انما هو طرد دام العجز الى الموت</sup>  
وتخذلك فان كان لا يرضى زواله كالزمانة والعبيد جازان يا امر غيره بالحج عمن

والمراد بالبدل تحلل بالهدي

وهو خلاف الاثني لانه انما  
انما العتق يتطعن الاول عن الثاني  
فان لا بد ان يكون بين الاول والثاني  
قلت وعلى القول بقتل العتق  
يجوز الامور من الغياب

فانك الفسخ والافعال ان يكون فالحج  
عن نفسه عجزا او استلامه من غيره  
ثم قال الفصل الرابع في الحج  
الذي حج عن نفسه فذكر في الحج  
اجحاج الصوفية لانه لا يترك

يجوز الاجحاج الصوفية بالصلاة المأذنة  
ثم حج وقيل الصوفية وقيل في طواف  
وطواف وصوفية وطواف في طواف  
فان يجزئ عنه في ذلك كما في الحج  
فان يجزئ عن طوافه فانه لا يترك  
فان يجزئ عن طوافه فانه لا يترك  
فان يجزئ عن طوافه فانه لا يترك

فان كانت التركة ثلثة اشياء او اكثر  
فيهم فاقطع الثلث من كل شيء عطفك  
الاطنين تسعة مائة وثلاثة وتسعين  
اجمع  
وثلاثين

الميت بالامر يقع عنه اى الميت في الصحيح وقيل لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة و  
الصحيح هو الاول لان التار نزل عليه ولهذا يشترط النية عن المجوع عنه ويكره  
الحاج في التلبية فيقول اللهم انى اريد الحج فيسره لى وتقبله منى ومن فلان  
واذا مرض لما مور بالحق في الطريق ليس له دفع المالى غيره ليح ذلك الغير عن  
الميت الا اذا قيل له اى للمامور وقت الدفع اصنع ما شئت فحسب جاز دفعه  
مرض او لانه صار وكلا مطلقا خرج الى الحج وما ن في الطريق واصل بالحق  
عنه ان فسر شيئا فالمر على ما فسر والافعل لى خيفة يح عنه من بلده ان  
وفي به ثلثة وعندهما يح من حيث مان هذه المسائل من فناوى قاضيان اوى  
بالج فطوع عنه رجل لم يجزه كذا في التجريد ومن حج عن امره يعنى رجل امره  
رجلان بان يح عنهما فحج لم يقع عنهما بل وقع عنه اى المامور ومن مالهما ان  
اتفق منه لانه مرفى نفقة الامر الى حج نفسه ولا يجعله اى لا يقدر الماموران  
يجعل الحج عن احدهما ولكن جاز عن احلا بويه فانه ان حج عنهما جازله ان يجعله  
عن ايها شال لانه متبرع بجعل ثواب عمله لاحدهما اولها وفي الاول يفعل بحكم  
الامر وقد خالفه فيفع عنه ودم الجصار على الامر وفي ماله ميتا لانه الذى اذله  
في هذه الورطة فيجعله تخلصه ودم الفران والنجاية على الحج اما دم القران  
عندما وعنه لى بخرق على المامور

لان كل واحد عا بما ان غلص النفقة  
له وقدرت على الحج فملا لانه لا يكره  
اقطع عن احدهما القدم الطوبى  
ابن عابدين



[illegible]

عَنْ مُحَمَّدٍ وَفَضْلٍ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
فَلْيُطَوِّفْ لِحَاجَتِهِ  
الْأَمِيرُ فَإِنَّهُ أَدَى إِلَيْكَ الْوَكِيلَ الْأَعْظَمُ  
فَاتَّبِعْهُ

قالوا له فخذها  
فأجابهم وقال  
ما لي بأولادكم  
فأجابوه فقال  
لهم فقال لهم  
فأجابهم فقال  
لهم فقال لهم

فالملا  
من ايضا لا يلائم عند قريته الوصي  
معه  
من طاله  
الافضخ

فدفع الالف ضربا بطلنا الوكبة عنه  
والثمن وذلك حتى ان كانت تلك الالف  
الالف ضربا بطلنا الوكبة عنه  
فدفع الالف ضربا بطلنا الوكبة عنه

عنه باجمع بادائه الى ان يصبغ فلا يجزى  
فما من من الى سنة الوصي ذهول  
مال يصبغ كونه فلا يذول  
يصبغ تجلا في الوصي

وكان ذلك بعد وقوعه في البركة البدرية  
فأشبهه في المأثية هي عينه  
وذكره في الثالث الأول  
كما يقول أبي يوسف  
وأعزم ضلالي  
المال المذوق  
فلا عسر دام

قوله لا من صفا ما من بعد ان يبلغ ذلك حاله  
الاصح من ذلك والاولى من مخرج الدنيا والى والكنه  
الاسهل من انقل من مخرج الدنيا والى والكنه  
ولنا ايضا ان لم يقسم اليه ولا غيره كما ان الزبدي  
نفسه ولو كان على غيره كما ان الزبدي  
ابوتى



رُبط وغيرهما من شاء الحام قبله محتاج الى تكلف واعشاش كما لا يخفى على اهل معرفة  
 وانضاف والعبارة المختارة منها اخضر واذل على المقصود منها ونصاف بجمله وخطام  
 ولم يعط اجر جزائه ولا يركب الاضرورة ولا يجب لبيبه ويعالج لقطعة بنسخه <sup>اي برهن</sup> <sup>اي وايضا الهدي</sup> <sup>اي كذا</sup>  
 ماء بارد ماء عطر وتقيب بفاحش في واجبه ابدله والمعيب له وفي نقله لشيء  
 عليه ومخرجه ان النقل ان عطبت أي قربت الى الهلاك في الطريق وصيغ نقلها  
 اي قلاذنها بدمها وضرب به صفحة سنامها لياكل الفقير فقط شهدا وبوقوفهم  
 بعد وقته لا تقبل ولو شهدوا وبوقوفهم قبله أي قبل وقته قبلت ان امكر  
 النذار يعني انهم وقفوا في يوم وشهد قوم بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف  
 اي وقفوا يوم النحر لا تقبل ويجزيهم حجمهم استخسانا والقياس ان لا يجزيهم  
 لانه عرف عبادة مختصا بزمان ومكان فلا يكون عبادة دونها فصار  
 لو وقفوا يوم التروية او في غير عرفان وجهه الاستخسان ان هذه شهادة  
 على النفي لان غرضهم نفي حجمهم فلا تقبل ولان الاختراز عن الخطا غير  
 ممكن والنذار كمنعذرو في الامر بالعادة خرج ظاهر فوجب ان  
 يكتب به عند الاشياء بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية فان النذار  
 ممكن في اليوم الثاني من ايام النحر الجمرة الوسطى والثالثة وترك الاول

لو اخرج قويا ولا حيلة وقصده به  
 على النقل

انما قام غرضه من ان لا يوجب في  
 ذمته ولا يعجل به في ذلك

كما اقتضت لادراك الخريف كحقيقة  
 العطل لا يتصور

مؤثقة ان ينكر بوقوفهم في اهل  
 في النحر في ليلة كانا اليوم الذي وقفوا  
 في اليوم العاشر

فَإِنْ قَصِدَ التَّكْمِيلَ وَرُيَ الْأُولَى قَفْطُ بَازِلِ حُصُولِ الْكُلِّ وَلَوْ بِلا تَرْتِيبٍ  
لأنه ليس بشرط أَوْ رِي الْكُلِّ بِالترتيب حسن لرعاية الترتيب للسنة نذر حجا  
مشيا مشي حتى يطوف الفرض يعني أوجب على نفسه أن يحج ماشيا فإنه لا يركب  
حتى يطوف طواف الزيارة أشري بجارية أحرم بالاذن أي اذن مولاها  
حتى لو أحرم بدونه لأنكون محرمه له أي للمشري أن يحلها بقصر شعره وقلم  
ظفره وهو أولى من الخليل بالجماع تعظيما لأمر الحج  
**كتاب الضحية**  
وجه مناسبة هذا الكتاب بكتاب الحج وقوع الضحية في أيامه وهي اسم لما  
يضحي بها وتجمع على أضاحي على وزن أفاعيل من اضحى يضحي إذا دخل في الضحى  
وسمى بما يذبح أيام النحر بذلك لأنه يذبح وقت الضحى تسمية له باسم وقته  
وفي الشرع اسم لحيوان مخصوص بسن مخصوص يذبح بنية القرية في يوم مخصوص  
عند وجود شرائطها وسببها وشرائطها الإسلام والأقامة واليسار الذي يتعلق  
به وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو أيام النحر وكذا ذبح ما يجوز ذبحها في  
سائر من فدو بدنة هي بعير أو بقرة كما مر منه أي ولحل له سبعه والقياس أن لا يجوز  
البدنة كلها إلا العن والحدان إلا راقدة قريبة ولما هي لا تنجز إلا أن تركناه بالإذ  
وهو مروي عن جابر رضي الله عنه أنه قال نحن نأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم تكن تلت الضحية من أجلها المشقة  
بأنها أوجبته

يعني اسم الضحية من اسم وقت ذبحها  
وقد المثل يقال في الأضحية الضحية  
وقت الضحية هذا أصله ثم كثرت في قول  
عني في وقت كان من أيام الترتيب  
ولما في الترتيب تنوذا إلى اجبي  
ابن عابدين

سلك الحكم لما ترون عليه الحكم ولا يترك  
القول بأنه ولا يكون بضعة المكلف  
كالوقت للضحية  
ابن عابدين

والكتاب ما يكون مقضيا إلى الله  
في الأجر

ولم يكن حكم الضحية كحكمها من  
غيره الحكم النبي الوصل إلى الله  
بفضل استقام في الضحية  
عبد

قول على ان لا يملك بيعه ولا يملك  
الاشراك بهما فاما اذا كان فقرا فلا  
يجوز له بيعه بغير ان يملكه الا ان يملكه  
على نفسه بانه لا يملكه الا ان يملكه  
لغيره فلا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه

قول على ان لا يملك  
الاشراك بهما فاما اذا كان  
فقرا فلا يجوز له بيعه بغير  
ان يملكه الا ان يملكه

اي لا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه

اي لا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه

اي لا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه

اي لا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه  
فلا يملكه الا ان يملكه

قول على ان لا يملك  
الاشراك بهما فاما اذا كان  
فقرا فلا يجوز له بيعه بغير  
ان يملكه الا ان يملكه

عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نص في الشاة فبقيت  
على اصل القياس ويجوز عن ستة وخمسة او ثلثة ذكره محمد في الاصل واما  
تجوز عن سبعة (ان لم يكن لاحد هم اقل من سبع) حتى اذا مات رجل وترك ابنا  
وامراة وبقرة وضحيابا لم تجز في نصيب الابن ايضا لقوات وصف القرية في البعض  
وعدم تجزى هذا الفعل في كونه قرية كذا في الكافي (وصح) لواحد اشراك ستة  
اي جعلهم شركاء له (في بدنة مشريفة) اشتراه ذلك الواحد (لا ضحية) استحسانا  
وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدّها للقرية فلا يجوز بيعها وجه  
الاستحسان انه قد يجد بقره ثمينة ولا يجد الشريك وقت الشراء فمست الحاجة  
الى هذا (وذهب كونه) اي الاشراك (قبل الشراء) ليكون ابعد عن الخلاف وعن  
صورة الرجوع في القرية (ويقيم اللحم وزنا الاجراف الا اذا ضم معه من كارهه  
او جلد) اي يكون في كل جانب شئ من اللحم ومن لا كارع او يكون في كل جانب شئ  
من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم وكارع وفي اخر لحم وجلد فيجوز  
صرفا للجنس الى خلافا للجنس (وتجيب) وفي الجوامع عن ابى يوسف انها سنة وهو  
قول الشافعي وذكر الطحاوي انها سنة مؤكدة على قول ابى يوسف ومحمد ووجه  
الوجوب قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن





العيد وندح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب اليوم الثالث فان اؤل  
 وقت التضحية بعد الصلوة في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره  
 واخر قبل غروب الشمس في اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر الاخر للفقير والغني  
 والولد والموت فانه اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه  
 وفي العكس يجب وان ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مان فيه لا يجب وكذا الحج  
 ليلا وان جاز لاحتمال الغلط في ظلمة الليل تركت التضحية ومضت ايامها اعلم  
 ان ايام النحر ثلاثة وايام الشريق ايضا ثلاثة والكل مضي باربعة اولها نحر  
 لا غير واخرها شريق لا غير والمتوسطان غر وشرق والتضحية فيها افضل من  
 النصدق بمن الاضحية لانها تقع ولجة او سنة والنصدق تطوع محض واذا تركت  
 حصة مضت ايام التضحية تصدق بها اي بالاضحية نفسها حية ناذر لعينة أي من  
 كان في ملكه شاة وقال الله على ان اضحي بهذا الشاة وتصدق بها ايضا فقير  
 شراها اي الاضحية لها اي للتضحية فانها تجب على الفقير بالشرعية التضحية  
 عندنا وتصدق ب قيمتها شراها ولا يعنى ان كان غنيا تصدق بقيمة الاضحية  
 اشترى ولم يشترلها واجبة على الغني فاذا كان الوقت وجب عليه النصدق  
 اخراجا له عن العهدة كالجمعة تقضى بعد فوائها ظهر والصوم بعد العجز  
 اي الوامب

في تاج اذا التضحية لا يختلف وقتها  
 بالمصري وغيره بل بشرطها فاول وقتها  
 في حق المصري والغني طلوع الفجر  
 الا انه شرط للمصري تقديم الصلاة  
 عليها فعند النحر لا قبل ذلك لا  
 لعدم الوقت

ولا يلزم على من مضى يوم النحر صلاة  
 العيد لمن مضى يوم نحر او لم يمسك  
 ويحذر من التضحية قبل شق النحر  
 بل يجب ان يكون في وقت

ان على الفقير فوجها في مال تصغيره  
 الا في خلافه المعتمد  
 ابن تيمية

افضلها اولها واذا ناهها اخرها  
 فالحج

لو وقع اليك من النحر بالاداء  
 فبيع

فذية صحح الضحية للجنح من الضأن الضأن ما يكون له اليه والجنح شاة لها سنة  
 أشهر وصحح الثني فصاعداً من الأبل والبقر والغنم وهو أي الثني ابن خمس من الأول  
 أي الأبل وخولين من الثاني أي بقر وخول من الثالث أي الغنم فللمصلات  
 الثني فصاعداً يجزئ من ذلك كله إلا الضأن فإن للجنح منه يجزئ لقوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ضحوا بالنساي إلا أن يعسر على أحدكم فليذبح للجنح  
 من الضأن وصحح للجماء أي النقي لا قرن لها والخصي والثولاء أي المجنونة لا  
 العيا والوراء أي ذان عيين واحدة والعجاء بحيث لا يخ في عظامها وعجاء  
 لا تمشي إلى المنسك ومقطوع يدها أو رجلها وما ذهب لاكثر من ثلث أذنها أو ذنبها  
 أو عينها أو ألبنها وقيل الثلث وقيل الربع وعندهما إن بقي أكثر من النصف جزؤه  
 ما أن أحد سبعة أشهر وبقرة لا ضحية وقال ورثته للسنة الباقية أذبحوها  
 عنه وعنكم صحح والقياس لا يصح لأنه تبرع بالانلاف فلا يجوز عن الغير  
 كالاعتناق عن الميت وجهه الأسخسان أن القرية قد تقع عن الميت كالنصف  
 بخلاف الاعتناق لأن فيه الزام الولاء على الميت وأيضاً البقرة تجوز عن  
 سبعة لكن بشرط أن يكون قصداً لكل القرية وإن اختلفت جهاتها كبقرة  
 عن ضحية ومنعته وقران فانها تجوز عندنا لاتحاد المقصود وهو

والأطراف دار على ان يوضح عن من  
يعتبره مع مال نفسه جازا على المصنف  
فيكون له ذلك المالك والفقير المالك  
وليس له ذلك المالك والفقير المالك  
والأطراف دار على ان يوضح عن من  
يعتبره مع مال نفسه جازا على المصنف  
فيكون له ذلك المالك والفقير المالك  
وليس له ذلك المالك والفقير المالك

وهو القرية (ولو كان أحدهم كافرا أو قاصدا لم لا يصح لأن الكافر ليس أهلا للقرية  
وكذا قصد اللحم فيها (ويأكل) من لحم أخصيته (ويؤكل غيره) من لا غنىء  
والفقراء (ويهب لمن شاء ولا يعطى أجر الجار منها) اللهم عنه (وذهب التصديق  
بثلثها) لأن الجارات ثلاث الأكل والأدخار والأطعام (وقد ذهب (تركه) أي ترك  
التصدق (لدى عيال) توسعة عليهم (والدفع بيده إحصان أحسن والأمر  
غيره مكره ذبح كتابي) لأنه قرية وهو ليس من أهلها ولو أمره فذبح جاز لأنه  
من أهل الذبوة والقرية حصلت بانابته ونيتة بخلاف المجوسى لأنه ليس من  
أهلها (ويصدق بجلدها أو يجعله الكبراب وخو وفروا ويبدله عما ينتفع  
به باقيا المستهلكا لا طعمة) وهو يابا في القرية (فان بيع اللحم أو الجلد به)  
أي عما ينتفع به مستهلكا (تصدق بثمنه) لأن القرية انتقلت إلى بدله (غلطا  
وذبح كل شاة صاحبه صح بلا غرم) استحسانا والقياس أن لا يصح ويغرم لأنه  
ذبح شاة غيره بغير أمره وجه الاستحسان أنها تعينت للدبح لتعينها للاضحية  
حتى وجب عليه أن يضحي بها بعينها في أيام الحرفض المالك مستعينا بكل من هو  
أهل للدبح أذنا له دلالة لأنه بقوت بمعنى هذه الأيام ويحتمل أن يعجز عن قامتها  
لما نبح وإذا غلطا يأخذ كل واحد منها مسلوحة عن صاحبه ولا يضمه لأنه وكيله

فأولها كل من لم يضحى له قال لا يذبح  
والثاني لا يذبح إلا في القرية والفقير  
أذا لم يكن له من القرية ولا أطعام  
لصاحبها أو كان الناذر قد أوفى  
الان غنما أو سواد كان التصديق وليس  
نفس لأن سبيلها التصديق ولا  
نفس لأن سبيلها من صدقة ولا  
للتصدق إلا الأغنياء أو سوادهم  
أو ما جازها أو فقيرها أو سوادهم  
النفسية بعد الشاة أو سوادهم  
بها ولكن ذبحها تصديق الذبح  
ويجوز ذلك أن لا يذبحها بالذبح  
وان تصدق بغيره أو لا يذبحها  
العضان ولا يذبحها أو لا يذبحها  
بها كذبة البائع

أي شاة الاضحية بغيره المالك  
والا يكون مضبوذا عليه الجاهل  
أي شاة الاضحية بغيره المالك  
والا يكون مضبوذا عليه الجاهل



مَا يُوْكَلُ مِنَ الصَّيْدِ مَوْجِبًا لِمَا لَا يُوْكَلُ فَإِنْ شَيْئًا مِنْهَا لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي جَوَازِ صَيْدِهِ كَمَا  
 نَسِيَ فِي مَنَاسِكَهَا أَيْ عِلْمُ ذِي بَابٍ وَذِي مَجْلِبٍ كَيْفِيَّةُ الصَّيْدِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا عَلَّمْتُمْ  
 مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ يَعْلَمُونَ زَيْنَ مِمَّا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ وَلَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 الثَّغْلِيَّةُ مَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ الْمَعْلَمُ فَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ غَيْرَ  
 الْمَعْلَمِ فَادْرَكَتْ ذِكْوَتَهُ فَكُلْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَمِنْهَا جَرْحُهَا أَيْ مَوْضِعُ <sup>أَيْ الصَّيْدِ</sup> مَنَعِ  
 وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ حَتَّى لَوْ خَفِيَ الْكَلْبُ لَصَيْدَ وَلَمْ يَجْرَحْ لَمْ يُوْكَلْ وَعَنْ أَبِي  
 حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا تَشْتَرُطُ مِنْهَا أَرْسَالُ مُسْلِمٍ وَكُنَا بِيَايَاهُمَا أَيْ أَرْسَالُ  
 مَنْ لَهُ مِلَّةُ التَّوْحِيدِ دَعْوَى وَاعْتِقَادًا كَالْمُسْلِمِ أَوْ دَعْوَى لَا اعْتِقَادًا كَالْكُفَّارِ  
 وَسَيَأْتِي فِي الذَّبَائِحِ فَإِنْ انْبَعَثَ الْكَلْبُ وَالْبَازِي عَلَى أَثَرِ الصَّيْدِ بغيرِ أَرْسَالٍ  
 فَلَا خُذْ وَقْتَهُ لَمْ يَحِلْ وَمِنْهَا التَّشْمِيَةُ إِشَارَةُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ مُسَمًّى أَيْ غَيْرَ تَارِكِ  
 التَّشْمِيَةِ عَمَلًا وَلَا ضَرْفًا فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعْنَةُ بَنِي حَامٍ  
 إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَعْلَمُ فَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَتْهُ فَلَا <sup>أَيْ الصَّيْدِ</sup>  
 تَأْكُلُ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الصَّيْدُ مُنْعًا مُتَوَحِّتًا إِشَارَةُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَى مَنَعٍ  
 مُتَوَحِّشٍ مَا كُولُ أَيْ مَنْ شَازَهُ أَنْ يُوْكَلُ وَمِنْهَا عَدَمُ شَرِكَةِ كَلْبٍ لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ  
 كَكَلْبٍ غَيْرِ مُعْلَمٍ أَوْ كَلْبٍ الْجَوْشِيِّ أَوْ كَلْبٍ يُرْسَلُ لِلصَّيْدِ أَوْ أُرْسِلَ وَتَرَكَ التَّشْمِيَةَ

عملاً ومنها عدم طول وقفته بعد إرساله فانها ان طالت بعد لم يكن الاضطهاد  
 مضافاً الى الارسال الا اذا كن الفهد فانه حيلته في الاضطهاد مضافاً الى  
 الارسال قال الامام شمس الاثمة الشريفي فلاح عن شيخه الامام شمس الاثمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى للفهد خصال ينبغي لكل عاقل ان يلحظ ذلك منه  
 منها انه يمكن للصياد حتى يتمكن منه وهناك حيلة منه للصياد فينبغي للعاقل ان  
 لا يجاهر بالخلاف في عدوه ولكن يطلب لفريضة حتى يحصل مقصوده من غير  
 انشاب نفسه ومنها انه لا يعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا  
 اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يعط بغيره كما قيل  
 السعيك من وعط بغيره ومنها انه لا يتناول الحنث وانما يطلب من صاحبه  
 اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها انه يثبت ثلثا  
 او خمسا فان تمكن من الصيد ولا تركه ويقول لا افنل نفسي فيما اعمل لغيري وهكذا  
 ينبغي لكل عاقل ويعلم المعلم بترك اكل الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بداء الله  
 وهو مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولان بدن الكلب يحتمل الضرب  
 فيمكن ضربه حتى يترك الاكل وبدن البازي لا يحتمله فاكتمل بغيره مما يدل  
 على التعلم فان في طبعه نفورا ويعلم زواله برجوعه بالدعاء والفهد ونحوه بهما



قوله ولا يؤكل مما اكل الظهار  
والفهد منه بعد تركه ثلاث مرات  
صيد الشترية وان كان في وقت  
استدراكه مع ما قدم من قتل ولا يؤكل  
ما اكل الكلب والفهد

قوله ما اكل الكلب والفهد  
منه بعد تركه ثلاث مرات  
منه بعد تركه ثلاث مرات  
منه بعد تركه ثلاث مرات  
منه بعد تركه ثلاث مرات

قوله ولا يؤكل مما اكل الظهار  
والفهد منه بعد تركه ثلاث مرات  
صيد الشترية وان كان في وقت  
استدراكه مع ما قدم من قتل ولا يؤكل  
ما اكل الكلب والفهد

يعني ان الفهد ونحوه يحتمل الضرب وعادته الافراس والتفور فيشرط فيه  
ترك الاكل والاجابة جميعا كذا في الاختيار (ولا يؤكل مما اكل الكلب والفهد) لانه  
قد عرفت ان تعلمه بترك الاكل وسياق انه اذا اكل علم انه لم يتعلم فيحرم صيده  
بخلاف البازي لما عرفت ان تعلمه ليس ليكون ضده دليل الجمل (ولا) يؤكل ايضا  
(ما اكل) اي الكلب والفهد (منه) بعد تركه ثلاث مرات (لانه) علامة الجمل  
(و) (لا يؤكل ايضا) (ما صاده) (بعده) اي بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات (حتى) يعلم  
اوقبله (اي لا يؤكل ما صاده قبل ما اكل بعد الترك) (لو بقي في ملكه) فان ما ائلف  
لا يظهر فيه الحرمة لا يعلم المحلية وما ليس بمحرمان كان في المفازة بعد ثبت فيه  
الحرمة اتفاقا والحرز في بيته يحرم عندك خلافا لهما (وشروط الجمل بالرمي الشمية)  
وعدم تركها عمدا (والجرح) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم بعدى بن حاتم  
اذا رميت بسهمك فاذا رسم الله عليه فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده  
قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله او سهمك (وعديم القعود عن طلبه  
لوعاب متحاملات) اي رمي فغاب عن بصره متحاملات سهمه فان ادركه  
ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل اكله لبثله وسعة وان قعد عنه حرم اذا كان  
في وسعة ان يطلبه وقد قال عليه الصلاة والسلام لعلى هوام الارض قتله

انما هو في الفهد  
الصبيح عند  
الاجابة  
الفهد فان اكل  
نظا ولا يؤكل  
منه بعد تركه  
ثلاث مرات  
صيد الشترية  
وان كان في وقت  
استدراكه مع ما  
قدم من قتل ولا  
يؤكل ما اكل الكلب  
والفهد

اعلم ان عدم القعود  
عن طلبه في النكاح  
وكان ذكره في النكاح  
فانه من نكاحه  
ان كان في طلبه  
او نكاحه في طلبه  
او نكاحه في طلبه  
او نكاحه في طلبه  
او نكاحه في طلبه







الحق الحليم كما في النور  
المرء الى بند الصدر وندم الحق  
والكل في قعرها يدخل غلة الحق  
إفلاؤا البرية فالعقار بين مدأ الحق  
اي اهل الحق كما في القسطنطين  
رواد الحار

على  
نساء السوط الدخ مامن اللبث والحق  
رواد الحار

لا حين  
بدا عهد السيد لا دليل مستقل على  
ابن السعد

التي كانت ترون  
انما كان لا بد  
لان دماغ الود جين دلتها  
التم والرياء واخلاقهم تتجبل  
عليه اه  
محمدا

فول مجرى النفس  
انما هي النفس فان مجرى النفس  
انما هي النفس فان مجرى النفس  
انما هي النفس فان مجرى النفس

فول وفي السيرة بالعكس  
ذلك الاله بعض انفسه  
العائد الخلق جافا الى  
مجري العلف والماء والخلق  
النفسية ووقع في بعض  
ليس مجده ولم يهتد الصنفي  
الودجين وقال في الجوف الودجين  
مجري الدم وماء العرفان اللذان بينهما  
الحلوم والموت

فيا على الحاقوم (وقيل لا) اي لو كان فوقها لم يكن ذكوة في الجامع الصغير لا بأس  
بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله ولاصل فيه قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم الذكوة ما بين اللبة والعيين وهو يقضي جوار الذبح فوق الحق  
قبل العقدة لانه وان كان قبلها فم يبين للبة والعيين وهو دليل ظاهر لمن يقول  
بلحل فيما اذ بقى عقدة الحاقوم مما يلي الصدر ودواة المبسوط ايضا تساعده  
ولكن صرح في ذبايح الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحاقوم لا يحل وكذلك  
في فتاوى هل سمرقند لانه ذبح في غير المنبح وهو مخالف لظاهر الحديث كما ترى  
ولان ما بين اللبة والعيين مجمع العروق والمجري فيحصل بالفعل فيه انها ر  
الدم على بلخ الوجوه وكان حكم الكل سواء ولا عبرة بالعقدة كذا (في العناية  
(وعروقه الحاقوم والمرى والودجان) في المغرب الحاقوم مجرى النفس والمرى  
مجري العلف وفي المهداية بالعكس (وحل بقطع ثلاث منها) اي من العروق  
الرابعة اي ثلاث كان اقامة لاكثر مقام الكل (بكل) متعلق بقطع (ما  
فضع الاوداج واسال الدم) ولو قشر القصب وحجرا فيه حدة (الاسنا او  
ظفر قاعين) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما خلا الظفر والسن فانه  
من مدي الحشنة (وبالمنز وعين يكره) وعند الشافعي يحرم لما روينا ونحن

فول والمرى وعين يكره اي الذبح  
واما في الذبح كما في  
العناية والفتاوى  
مطلب







وهو ما جرى في الذكر فكونه مغزورا ومنه  
اللفظ فانه كان اسما بل لا ياتي  
مطابقا به

ولا يدخل في هذا ما لا يمتنع له كالاسم  
وهو الذي بعد الواو وهو الضم  
لما عطفنا ما فاعلمنا على ان لا يوافق  
جميع اللفظ

ولما انتهى فلا يكون ذبيحة لانه منزه  
ليس له احتمال هذه التوحيد

على ان  
تشبه الى  
ابواب اسم  
عرق وويل  
الحق بغير  
عليها السلام

على ان يكون في ذلك التسمية  
فالمسلم والكاتب في ذلك التسمية  
ملازمة الصلوة  
على ان يكون في ذلك التسمية  
مسما او ناسبا لنقل اللفظ ولا نفع  
الاجماع مع ذلك الشافعي على ذلك  
رد المحتار

يعني علم ان التسمية شرط الحلق وذكر  
مع التسمية ان كان في ذلك التسمية  
ولم يعلم انها شرط لكل ذبيحة حكم التسمية  
كأنه انما هو في ذلك التسمية  
والبر او في ذلك التسمية

في قول الغني في ذلك التسمية  
الاولى في ذلك التسمية  
التسمية في ذلك التسمية  
اي صفة واذا وجد الوصل متبعا وبها  
صفتها كما في ذلك التسمية  
فقطا و

قوله فان فصل اي بين التسمية وبينها  
وقوله صورة ومعنى الذي يظهر  
ان الواو في معنى او ما نعتا الخوف  
فيل الاجماع قال الفضل صورة ومعنى  
قوله فان فصل اي بين التسمية وبينها  
فان ادعى ان الواو في معنى او ما نعتا الخوف  
فيل الاجماع قال الفضل صورة ومعنى  
قوله فان فصل اي بين التسمية وبينها  
فان ادعى ان الواو في معنى او ما نعتا الخوف  
فيل الاجماع قال الفضل صورة ومعنى

الا فداج فيحسن القيام به (ولو) كان الداج (مجنونا اوصيا) فانها اذا تعقلا  
السمية والدجاج وقد ركانا كالعاقل البالغ (وامرأة او قلفا اخرس فيحرم ذبيحة  
وثني ومجوسى ومرد) اذ لملة له لانه ترك ما عليه وما انتقل اليه لا يقر عليه  
بخلاف الكناى اذا تحول الى غيره يده لانه يقر عليه عندنا ويغير ما هو عليه  
عند الدجاج حتى لو تجسس يهودى او نصراني لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة ما كان  
مجوسيا في الاصل وان عكس يؤكل كما لو كان عليه في الاصل كذا في الكافي (و)  
يحرم ذبيحة (تبارك التسمية عما ولو) تركها (ناسيا حلت) ذبيحته وقال  
الشافعي حلت في الموجهين وقال مالك حرمت في الموجهين (وحرم ان ذكر)  
الدجاج (مع اسمه تعالى غيري) عطفوا نحو باسم الله واسم فلان او وفلان لانه  
اهل به لغير الله فلم يوجد التجريد وهو شرط (وكره وصله بلا عطف) ولم يحرم  
(نحو باسم الله محمد رسول الله) لان الشريعة لم توجد لعدم العطف فلم يكن الدجاج  
واقعا له لكنه يكره لوجود القرآن صورة في صور صورة المحرم هذا اذا قرئ  
محمد بالرفع ولما اذا قرئ بالجر والنصب فيحرم كذا في غاية البيان (ولا بأس  
اذا فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل التسمية والاصحاج) لما روى ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم صلى بكبشين امخين خداهما عن نفسه والاخر

يعني ان لا يكون في ذلك التسمية  
الاسم الذي بعد الواو وهو الضم  
لما عطفنا ما فاعلمنا على ان لا يوافق  
جميع اللفظ

قوله فان اول المسلمين ان يكونوا في مكة  
ولكن في الحديث وانما من المسلمين وثق  
الذين في مكة

قوله لعنوا قلوبنا لعلنا نكون من المشركين  
لعلنا نكون من المشركين  
على النجاسة

قوله لعنوا قلوبنا لعلنا نكون من المشركين  
لعلنا نكون من المشركين  
على النجاسة

عَنْ أُمِّهِ فَوَجَّهَتْهَا خَوَالِقُهَا عِنْدَ النَّجَّحِ وَقَالَ وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلدَّيِّ وَطَرْتُ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ  
وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أَهْتَرْتُ وَأَنَا وَاللَّهُ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ دَجَّ  
وَقَالَ عِنْدَ النَّجَّحِ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ (أَوْ بَعْدَ النَّجَّحِ نَحْوَ اللَّهِ ثُمَّ قَبِلَ مِنْ فُلَانٍ)  
وَهَذَا أَيْضًا لَا يَأْسُ بِهِ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ  
بَعْدَ النَّجَّحِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ هَذِهِ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ مِنْ شَهَادَتِكَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَلِي بِالْبَلَاغِ  
(وَالشَّرْطِ) فِي التَّسْمِيَةِ (هُوَ التَّكْرُّ الْخَالِصُ) عَنْ شُوبِ الدُّعَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ (فَيَقُولُ

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي لَا تَحِلَّ) لِأَنَّهُ مُحْضَرٌ دُعَاءُ (بِخِلَافِ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ بِقَصْدِ  
التَّسْمِيَةِ) فَإِنَّهُ ذَكَرَ خَالِصُ (فَلَوْ عَطَسَ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا تَحِلَّ) لَعَدِمَ قَصْدُ  
التَّسْمِيَةِ (وَالْمِشْهُورُ الْمَتَدَوِّلُ فِي اللَّسَنَةِ وَهُوَ بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ) مَقْبُولٌ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (نَدَبَ نَحْرَ الْأَبْلِ وَكَرَّ ذَنْبَهُمَا عَكْسَ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ)  
أَمَّا النَّدْبِيَّةُ فِي الصُّورَتَيْنِ فَلَمْوَافَقَةُ السَّنَةِ الْمُتَوَارِثَةِ وَلَا جَمَاعُ الْعُرُوقِ فِيهَا  
فَالْمُخَرَفِيَّةُ فِي الْمَدْحِ وَأَمَّا الْكِبْرَاهَةُ فَلَمَّا لَفَتِ السَّنَةَ وَهِيَ لَعْنٌ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَمْنَحُ  
الْجَوَانُ وَالْحَلَّ (يُنَجِّحُ صَيْدًا سَنَانِيْسَ وَيَكْفِي جُرْجُحَ نَعْمٍ تَوْحَشًا وَسَقَطًا بِرُؤْمٍ  
يَمْكُنُ ذَبْحَهُ) لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَضْطِرَارِ إِنَّمَا يَصَارُ إِلَيْهَا عِنْدَ الْحَجْرِ عَنْ ذِكَاةِ الْإِحْتِيَارِ

قوله لعنوا قلوبنا لعلنا نكون من المشركين  
لعلنا نكون من المشركين  
على النجاسة

قوله لعنوا قلوبنا لعلنا نكون من المشركين  
لعلنا نكون من المشركين  
على النجاسة

قوله لعنوا قلوبنا لعلنا نكون من المشركين  
لعلنا نكون من المشركين  
على النجاسة

والذي عليه المصنف انما قال عليه  
منه لا يثبت من جهة اخرى من جهة اخرى  
والذي عليه المصنف انما قال عليه  
منه لا يثبت من جهة اخرى من جهة اخرى

فلا يجوز ان يثبت من جهة اخرى  
منه لا يثبت من جهة اخرى

فلا يجوز ان يثبت من جهة اخرى  
منه لا يثبت من جهة اخرى

كما مر والعجز موجود في الثاني لا الاول (الشاة اذ انت خارج المصرتحل بالحقوق)

الادع

اي نفي ابو

اي الموقوف والاشارة ابو

اذ انت (في المصرا) تحل به لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها في المصرا عادة

فلم يتحقق العجز عن ذكاة الاختيار بخلاف المصرا (والمصرا كحاجه في البقر

والبعير) لانها لا تدفع عن نفسها فلا يقدر على اخذها وان ذاب في المسر

بكره الفساد الذي لا يجر من الرجوع ابو ع

فيتحقق العجز (والصياح كاللذ) اذ لم يقدر على اخذها حتى لو قتله المصول

عليه مريدا للذكاة حل اكله (لا يتدكى جنين بذكاة امه) حتى لو نحرنا قرة

او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم يؤكل (لا يحل ذواب) من

السباع (او مخلب) من الطيور قد مر ان المراد به ما حيوان يصيد بناية وحيوان

قوله لو شئت

اصح منه عن لولا في الجائز

يصيد بمخلبه (والحشرات) هي صغار ذواب الارض (والحمر الاهلية) بخلاف

وان صاروا اهلها ووضع عليها الاكاف

الوحشية فانها تحل (والبعير والخيل وعندهما يحل الخيل) قيل كراهة الخيل

عند كراهة تنزيه لان كراهته بمعنى لكرامة كيلا يحصل باباحته تقليل

الذبح

الجهاد ولم يكن ان سورة طاهر وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره

فخر الاسلام وابو المعين في جامعهم اوقبل كراهة تحريم وتحكى عن عبد الرحيم

الكرمانى رحمه الله تعالى انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فرأيت ابا خليفة

رحمه الله تعالى في المنام يقول لي كراهة تحريم يا عبد الرحيم واليه مال صاحب

رحمة الله تعالى في المنام يقول لي كراهة تحريم يا عبد الرحيم واليه مال صاحب

فلا يجوز ان يثبت من جهة اخرى  
منه لا يثبت من جهة اخرى

فلا يجوز ان يثبت من جهة اخرى  
منه لا يثبت من جهة اخرى

فلا يجوز ان يثبت من جهة اخرى  
منه لا يثبت من جهة اخرى

فلا يجوز ان يثبت من جهة اخرى  
منه لا يثبت من جهة اخرى

فلا يجوز ان يثبت من جهة اخرى  
منه لا يثبت من جهة اخرى

لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

الهِلَايَةِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ كَوَاهُةً فِي سُورَةِ كَافِي لَبْنِهِ وَقِيلَ لَا بَأْسَ  
بَلَبْنِهِ أَذْ لَيْسَ فِي شَرْبِهِ تَقْلِيلُ الْهَلْجَمَادِ كَذَلِكَ فِي الْكَافِي (وَلَا الضَّبْعُ وَالْتَعْلَبُ وَالضَّبُّ)  
وَفِيهَا خِلَافُ الشَّافِعِيِّ (وَالزَّبُورُ وَالسَّحِيفَاتُ وَالْعَرَابُ الْبَقْعُ الْإِلَهِ الْجَيْفُ وَالْخِلَافُ  
كَلَاغُ نِيَاهِ بَرَكٍ (وَالْفِيلُ وَالْيَرْبُوعُ وَالْبُرْجُوسُ وَالْحَيَوَانُ الْمَائِي الْأَسْمَكُ لَا يَطْفُخُ)  
الْأَسْمَكُ الظَّافِي هُوَ الَّذِي يَمُوتُ فَلَمَّا حَقَّقْنَا أَنَّهُ لَا سَبَبَ ثُمَّ يَعْلُوَ أَقْيَظُهُ وَأَصْحَابُنَا  
كَرَهُوا الْحَيَوَانُ الْمَائِي مُطْلَقًا الْأَسْمَكُ لَا يَطْفُخُ وَأَبْلَحُهَا ابْنُ أَبِي لَيْسَى وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ  
وَأَسْتَشْنَى بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ كَلْبُ الْمَاءِ وَخَزِيرُهُ وَأَنْسَانُهُ وَالْخِلَافُ فِي الْبَيْعِ وَالْأَكْلِ  
وَاحِدًا الْأَصْلُ فِي السِّمَكِ عِنْدَنَا أَنَّ مَا مَاتَ مِنْهُ سَبَبٌ فَهُوَ حَلَالٌ كَمَا اخُذَ مِنْهُ وَمَا  
مَاتَ مِنْهُ بَعْدَ لَا يَحِلُّ كَالظَّافِي وَأَنْ ضَرَبَ سَمَكُهُ فَقَطَعَ بَعْضُهَا يَحِلُّ أَكْلُ مَا أَبِينِ  
وَمَا بَقِيَ لَا تَمُوتُهُ سَبَبٌ وَمَا أَبِينِ مِنَ الْحَيِّ وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا فَمَيِّتُهُ حَلَالٌ لِلْحَدِيثِ  
وَكَذَا أَنْ وَجِدَتْ فِي بَطْنِهَا سَمَكَةٌ أُخْرَى لِأَنَّ ضَيْقَ الْمَكَانِ سَبَبٌ لَمُوتِهَا وَكَذَا أَنْ قَتَلَهَا  
شَيْءٌ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ أَوْ مَاتَتْ فِي جَبِّ مَاءٍ أَوْ جَمْعِهَا فِي حَظِيرَةٍ لَا تَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنْهَا  
وَهُوَ يَقْدَرُ عَلَى اخْتِنَانِهَا بَعْدَ صَيْدِ قَتْنٍ فِيهَا لِأَنَّ ضَيْقَ الْمَكَانِ سَبَبٌ لَمُوتِهَا وَإِذَا  
مَاتَتْ فِي الشَّبَكَةِ وَهِيَ لَا تَقْدَرُ عَلَى الْخُلُوصِ مِنْهَا أَوْ كُلَّ شَيْءٍ الْقَاءُ فِي الْمَاءِ لَنَا كُلُّهُ  
فَمَاتَ مِنْهُ أَوْ رِبَطَهَا فِي الْمَاءِ فَمَاتَ أَوْ نَجَلَ الْمَاءُ فَبَقِيَتْ بَيْنَ الْحَجَرِ وَمَاتَ تَوَكَّلْ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ

قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
قَوْلُهُ لَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ





كل ما فرض عليك من فريض كفاية اذا  
فرض عليك فريض بالبيع والافاض  
فرض عليك فريض بالبيع والافاض  
فرض عليك فريض بالبيع والافاض

لا ينفهم حتى انتهى مع انه  
 حصول النقص هو من  
 الالابا الفرائد كقول تعالى وقالوا  
 المشركين كاذب لو اننا كنا على كلفنا  
 لانه ما فوض لانما فوض لانما فوض  
 عز وجل ودفع المصنوع باليقين  
 اليه فوض المصنوع فان ظن كل  
 ان لا ينفهم حتى انتهى مع انه  
 حصول النقص هو من  
 الالابا الفرائد كقول تعالى وقالوا  
 المشركين كاذب لو اننا كنا على كلفنا  
 لانه ما فوض لانما فوض لانما فوض  
 عز وجل ودفع المصنوع باليقين  
 اليه فوض المصنوع فان ظن كل  
 ان لا

وَسَلَّمَ كَانَ مَا يُؤْرَفُ فِي بَدَلِ الْأَمْرِ بِالصَّفْحِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَشْرُوكِينَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
 ۞ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ۞ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِعْرِضْ عَنِ الْمَشْرُوكِينَ ۞ ثُمَّ أَمَرَ بِالدُّعَاءِ إِلَى الَّذِينَ  
 بِأَنْوَاعٍ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُتَحَسِّنَةِ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ  
 الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۞ ثُمَّ أَمَرَ بِالْقِتَالِ إِذَا كَانَتْ الْبِدَايَةُ مِنْهُمْ يَقُولُهُ  
 تَعَالَى ۞ أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ ۞ إِذَا ذُنُوبُهُمْ فِي الدَّفْعِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْقِتَالِ  
 ابْتِدَاءً فِي بَعْضِ الْأَرْزَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ۞ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ  
 حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ۞ ثُمَّ أَمَرَ بِالْقِتَالِ مُطْلَقًا فِي الْأَرْزَامِ كُلِّهَا وَالْأَمَاكِنِ بِأَسْرَافِهَا  
 بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً وَقَاتِلُوا الَّذِينَ  
 لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إِلَى عِزِّ ذَلِكَ مِنْ لَآيَاتٍ وَجَّهَ كَوْنُهُ فَرَضَ كَفَايَةً  
 أَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ لِعَيْنِهِ لَانَهُ قَتْلٌ وَافْسَادٌ فِي نَفْسِهِ بِلِشْرَعٍ لِأَعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى  
 وَأَعْرَازِ دِينِهِ وَدَفَعَ الْفُسَادَ عَنْ عِبَادِ خَيْرِ سُنَدٍ (أَن قَامَ بِهِ الْبَعْضُ) فِي كُلِّ أَرْزَامٍ  
 (سَقَطَ) الْفَرَضُ (عَنِ الْكُلِّ) الْحُصُولُ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ كَصَلَاةِ الْجَنَانَةِ وَدَفْعِهَا  
 وَرَدِّ السَّلَامِ فَإِنْ وَلَحَدًا مِنْهَا إِذَا حَصَلَ عَنْ بَعْضِ الْجَمَاعَةِ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنْ بَاقِيهَا  
 (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ الْبَعْضُ بَلْ خَلَا عَنْ الْجِهَادِ الزَّمَانُ فِي دِيَارِ السَّلَامِ (أَعْمُوا)  
 قَدْ يُقِيمُ تَقْصِيدَهُ وَإِنْ سَطَوُ بِالْفَلْطَةِ طَائِفَةٌ  
 أَيْ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ لَمْ تَرْكَبْهُمْ فَرَضًا عَلَيْهِمْ كَمَا إِذَا تَرَكَّ الْجَمَاعَةُ كُلُّهُمْ صَلَاةَ الْجَنَانَةِ أَوْ دَفْعَهَا

قد تقدم تفصيله وانما منوط بالظنة ط ٢

من الشك في الكل على ما  
الواجب وان كان على  
يعتبر به اما وان كان  
غيرهم لم يفعل وفيه على الكل وان  
قل البعض ان غير ما الثاني وفيه على  
اخرين دون الاولين وذلك لان  
الاخرين هم منوط الغير والنفق  
الوجوب بها ففعل الغير والنفق  
لان حصول العلم بالنفس والافعال  
في حال ذلك لا يوجب على الغير  
به يؤدي الى الواجب ولا يوجب على  
به وما يوجب عليه ايضا فالحال  
الفتن والافعال يوجب عليه ايضا فالحال  
الفتن والافعال

اشعار بلفظ ممدون و فی بعضہ ان کی  
مدا و بعضہ تا بیخی لافیلہ لایا یعنی  
مکتبہ اہلیم

اى يسبب كونهم مظلومين وهم اسلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 معيدين معصومين وسعيهم  
 بالظالم كفى باحوت فانك بالظالم  
 الاله ولا اول له ذرية تسعين  
 بعد ما تفي عنه وقول المصطفى اى اذه  
 كافة الكساف وقول المصطفى اى اذه  
 كافة الكساف وقول المصطفى اى اذه  
 كافة الكساف وقول المصطفى اى اذه

والامضاج





قوله معنى اكلع روي في تفسير القتيبي  
بالسنة التي تاتي المردية ويؤخذ من ان  
المال سعة الزكاة اقله من اقل  
فيه كالاموال الضائعة

قوله وبه ونذكره الجعل وذكر شيخ الاندلس  
في شرح التلويح انما هو على حال لان  
الانسان لا يملك الجهاد مع نفسه كما  
لا يملك الجهاد مع غيره

قوله فان ابوا فاعلم ان الله قد خلق  
للمسلمين من الدين كله ما يشاء  
ولا يجوز لهم ان يخرجوا من الدين  
الاسلام او يغيروا ما فيه  
من شئ

المثبت  
ثم اعلم ان الدعوة تدعى الدعوة الحقيقية والاعية  
فالحقيقة باللسان والكلمة انسان  
الدعوة تدعى بالاولى فانهم لم يورثوا فيها  
وعلى ما اذ بالاولى اسم الكبير وكلمة الهاج  
كان نصيبهم من الدعوة لا اله الا الله  
لا حاجة في دعوتهم الى الله لا اله الا الله  
فدعاهم الى الله لا اله الا الله لا اله الا الله  
السلج والولج والاله الا الله لا اله الا الله  
ضربا كما سجد اليهم فاحسن اليهم ونقصهم  
الى يدب الدعوة ايضا كما في التوبة  
الوجه

لا يندب (البر)

اي حرف ذوالهم ويعلم منه حرفا اشخاصا  
ودورهم بالاولى انا ذو هاء خالصة  
26

اكن فضلا

ایں میں ہر ایک کو  
وہ دوسرا مال چاہے  
لا تان لعدوا للتمیز فعلاً ففدا مکن قضا  
والطاعة بحسب الطائفۃ  
الطائفة بحسب الطائفة

ما يجعل الامام على ارباب الاموال شيئا بلا طيب انفسهم يثقون بها الغرة فانه مكروه  
(مع فئ) اى وجود شئ في بيت المال (وبدونه) اى اذا لم يوجد فى (لا يكره المجعل  
(فان خاصرتهم دعوناهم الى الاسلام فان ابوا) اى امتنعوا عن الاسلام (فالى) اى  
فدعواهم الى (الجزية فان قبلوا) الجزية (فلهم مالنا وعليهم ما علينا) هذا الحكم  
ليس على عموميه لانه لا يصح فى حق العبادات بل المراد ان انا كنا نتعرض لد ما لهم واموالهم  
قبل قبولهم الجزية فبعد ما قبلوها اذا تعرضنا لهم وتعرضوا لنا يجب لهم علينا  
فوجب لنا عليهم ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض يؤيد اسند لاهم عليه  
بقول على رضى الله تعالى عنه اما بدلو الجزية ليكون د ما لهم كد مالنا واموالهم  
(ولان قال من لم تبعة الدعوة) الى الاسلام ومن قاتلهم قبلها اثم لله عليه ولم  
يعزم لانهم غير معصومين (ونذرب تجد يداهما لمن بلغه فان ابوا حاربناهم فنجيب  
وتجرب وتغريق ورعى ولو معهم مسلم او ترسوا به) اى بالمسلم (بيتهم) متعلق  
بالرعى (لا يبيته) ليلزم الاثم وان اصابوا منه فلا دية ولا كفارة (وقطع شجر  
وافساد زرع بلا غدر وغلول) لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها وكلاهما  
خيانه لكن الغلول فى المعتم خاصة والغدر اعم يشمل نقض العهد (ومثله) اسم من  
مثل به يمثل مثلا كقتل قتل قتل اى كل به يعنى جعله نكالا وعبرة لغيره كقطع

وقال المسلم يز داغ والى الله المصطفى لاه الرى الفخ حكر  
عن مسلم فلو منع لا سيار ولا نسدا به  
افاده طاحا البحر

فقد اراه يتوسل  
الاشهر والناجر  
الدين اضر  
سلام  
ممن







قوله والامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات

قوله والامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات

قوله والامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات

عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية وقوله لو كانوا كافرا اشارة الى ان اليوم  
الاخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشر لانه ابتداء وضع على المسلمين  
(و) الامام في حق اهل ما فتح مخيرا ايضا (ان شاء قتل الاسرى) لانه صلى الله تعالى  
عليه وسلم قتلهم ولان فيه حسم مادة الشرك (واسترقهم) توفير للمنفعة على  
المسلمين (او تركهم اخر اذمة لنا) الامتير كما لعرب والمرئيين اذ لا يقبل منهم الا  
الاسلام او السيف (وحرم منهم) وهوان يترك الكافر الاسير بلا اخذ شيء منه  
(وقبلا وهم) وهوان يتركه ويأخذ منهم مالا او اسيرا مسلما في مقابلته وفي  
المن خلا فالشافعي واما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال لا بالاسير  
وبعد لا يجوز بالمال عند علمائنا واما النفس عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد وعن  
ابي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا (وردهم الى دارهم) لان فيه  
تقوية لهم على المسلمين (و) حرم (عقر دابة شق نعلها) يعني اذا راد الالهام العود  
الى دار الاسلام ومعه مولى ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام لا يعقرها  
خلاف المال ولا يتركها خلا فالشافعي (قدح ويحرق) اما الإبح فلا يجره جاز  
لمصلحة والحق الغيظهم من قوى لمصالح واما المحرق فلان لا يتفع بها الكفار فصلا  
كحرب البنيان وقطع الاشجار ولا تحرق قبل الدخ اذ لا يعتد بالنار الاربعها

قوله والامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات  
الى الامام ان ما وقف الالهى في اوقات







[illegible][illegible]

قول أي اجمع لهم لغتهم الخ ولم يذكر  
 الخلافة ظاهرا لولا ذكره وذكره رواية  
 الاملاء عن أبي جعفر لم يفسد لغتهم  
 ولو قالوا لم يفسد لغتهم لغتهم ولفظ  
 لغتهم والادعوى والكتب واظهار  
 المصنف قول أبي جعفر وحده قال  
 الشافعي وقال الكاشغري في التوسل له  
 لم يفسد لغتهم لولا ذكره والادعوى الخ  
 التوسل له عليه فانه في العبد وادعاه  
 التوسل له عليه فانه في العبد وادعاه  
 التوسل له عليه فانه في العبد وادعاه

وفي الحب النبيه ثم لانه الثلثه  
 مصارف الحب عشر الا على سهيل  
 الاستغفار فان كان في الصلوات كما  
 واصلهم فان كان في الصلوات كما  
 في الثانية والثالثة على له  
 بينهم وغيره وكذا الاضواء في  
 وتسمي استغفار الله الاضواء  
 وتسمي الاضواء غير الله  
 الثلثه  
 سبعه مختلف من النبيه  
 والمسكنه وكونه  
 ابن السهيل كما  
 قوله

[illegible]

وَأَقْبَلَ الْمَعْدِيَّةَ فَجَاءَ بِهَا إِلَى الْقَبْرِ  
وَسَلَّمَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا يَا بِنْتِ  
الْمُؤْمِنِينَ مَا جَاءَكَ بِهَذَا فَقَالَتْ  
مَاتَ أَبِي وَأَنَا فِي الْيَتَامَى  
فَقَالَ لَهَا يَا بِنْتِ الْمُؤْمِنِينَ  
مَا جَاءَكَ بِهَذَا فَقَالَتْ  
مَاتَ أَبِي وَأَنَا فِي الْيَتَامَى

وَأَقْبَلَ الْمَعْدِيَّةَ فَجَاءَ بِهَا إِلَى الْقَبْرِ  
وَسَلَّمَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا يَا بِنْتِ  
الْمُؤْمِنِينَ مَا جَاءَكَ بِهَذَا فَقَالَتْ  
مَاتَ أَبِي وَأَنَا فِي الْيَتَامَى  
فَقَالَ لَهَا يَا بِنْتِ الْمُؤْمِنِينَ  
مَا جَاءَكَ بِهَذَا فَقَالَتْ  
مَاتَ أَبِي وَأَنَا فِي الْيَتَامَى

وَأَقْبَلَ الْمَعْدِيَّةَ فَجَاءَ بِهَا إِلَى الْقَبْرِ  
وَسَلَّمَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا يَا بِنْتِ  
الْمُؤْمِنِينَ مَا جَاءَكَ بِهَذَا فَقَالَتْ  
مَاتَ أَبِي وَأَنَا فِي الْيَتَامَى  
فَقَالَ لَهَا يَا بِنْتِ الْمُؤْمِنِينَ  
مَا جَاءَكَ بِهَذَا فَقَالَتْ  
مَاتَ أَبِي وَأَنَا فِي الْيَتَامَى

وَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى مَوَارِثَ الْمُسْلِمِينَ (مَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ فَأَغَارَ خَسِرَ لَا مِنْ لَمَنْعَةٍ لَهُ  
وَلَا إِذْنٍ) فَإِنَّ الْخَسِرَ نَأْمًا يُؤْخَذُ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَهِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْكُفَّارِ قَهْرًا وَهُوَ أَمَّا بِالْمَنْعَةِ  
أَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْعَةِ لِأَنَّهُ بِالْإِذْنِ الْهَرَمِ نَصْرَتُهُ (وَلَا إِمَامًا أَنْ يَقْتُلَ)  
التَّفِيلُ اعْطَاءُ شَيْءٍ زَالِدًا عَلَى سَهْمِ (الْغَنِيمَةِ وَقَدْ الْقَاتِلُ جَنًّا) أَيْ غَرَاءً (فَيَقُولُ مَنْ  
قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) وَسَيَأْتِي مَعْنَى السَّلْبِ وَهُوَ مَنَدٌ وَبُيَّاهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى  
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُزِّصْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ (أَوْ) يَقُولُ (مِنْ خَنَ شَيْئًا فَيُؤَلِّهِ) وَيَسْتَحِقُّ  
الْإِمَامُ (النَّفْلَ) اسْتِحْسَانًا فِي قَوْلِهِ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ (أَذَا قَتَلَ) الْإِمَامُ  
قَتِيلًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ وَنَأْمًا هُوَ مِنْ بَابِ اسْتِحْقَاقِ الْغَنِيمَةِ وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ  
كُلٌّ مِنْ يَسْتَحِقُّ الْغَنِيمَةَ سَهْمًا أَوْ رِجَالًا فَلَا يَتَّهِمُ بِهِ (لَا) أَيْ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِمَامُ النَّفْلَ  
أَذَا قَالَ (مَنْ قَتَلَهُ أَنَا فَلِي سَلْبُهُ) لِأَنَّهُ خَصَّ نَفْسَهُ فَصَارَ مَتَمًّا (وَلَا) أَيْ لَا يَسْتَحِقُّ  
الْإِمَامُ النَّفْلَ يَضًا أَذَا قَالَ (مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ) لِأَنَّهُ مَيَّزَ نَفْسَهُ مِنْهُمْ (وَذَا) أَيْ اسْتِحْقَاقُ  
السَّلْبِ أَمَّا لِيَكُونَ (أَذَا كَانَ الْقَتِيلُ مُبَاحَ الْقَتْلِ) حَتَّى لَا يَسْتَحِقَّهُ بِقَتْلِ النِّسَاءِ  
وَالضَّبَّيَّانِ وَالْمَجَانِينِ لِأَنَّ التَّفِيلَ تَحْرِيزٌ عَلَى الْقِتَالِ وَنَأْمًا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي الْمَقَاتِلِ  
حَتَّى لَوْ قَاتَلَ الصَّبِيُّ قَتْلَهُ مُسْلِمًا اسْتَحَقَّ سَلْبُهُ لِكَوْنِهِ بِالْقِتَالِ مُبَاحَ الدَّمِ وَيَسْتَحِقُّ  
السَّلْبَ بِقَتْلِ الْمَرِيضِ وَالْأَجِيرِ مِنْهُمْ وَالتَّاجِرِ فِي عَسْكَرِهِمْ وَالَّذِي نَقَضَ الْعَهْدَ

قوله لا تمنع منه باب القضاء وهو قوله  
ولا اذن فان المنع من الغنيمه وهو ما  
يؤخذ من الكفار قهرا وهو اما بالمنعه  
او باذن الامام فانه في حكم المنعه  
لان الاذن الهرم نصرته (ولا امام ان يقتل)  
التفيل اعطاء شئ زائدا على سهم  
الغنيمه وقد القتال جننا اي غراء  
فيقول من قتل قتيل فله سلبه  
وسياتي معنى السلب وهو مند وبياه  
لقوله تعالى يا ايها النبي خزص للمؤمنين  
على القتال (او) يقول (من خن شيئا  
فيله) ويستحق الامام (النفل) استحسانا  
في قوله من قتل قتيل فله سلبه (اذ قتل)  
الامام قتيلا لانه ليس من باب القضاء  
وناما هو من باب استحقاق الغنيمه ولم  
يدخل فيه كل من يستحق الغنيمه سهما  
او رجلا فلا ياتهم به (لا) اي لا يستحق  
الامام النفل يضا اذ قال (من قتل منكم)  
لانه ميز نفسه منهم (وذا) اي استحقاق  
السلب اما ليكون (اذ كان القتيل مباح  
القتل) حتى لا يستحقه بقتل النساء  
والضبيان والمجانين لان التفيل  
تحريض على القتال وناما يتحقق ذلك  
في المقاتل حتى لو قاتل الصبي قتله  
مسلم استحق سلبه لكونه بالقتال  
مباح الدم ويستحق السلب بقتل  
المرضى والاجير منهم والتاجر في  
عسكرهم والذى نقض العهد

قوله لا تمنع منه باب القضاء وهو قوله  
ولا اذن فان المنع من الغنيمه وهو ما  
يؤخذ من الكفار قهرا وهو اما بالمنعه  
او باذن الامام فانه في حكم المنعه  
لان الاذن الهرم نصرته (ولا امام ان يقتل)  
التفيل اعطاء شئ زائدا على سهم  
الغنيمه وقد القتال جننا اي غراء  
فيقول من قتل قتيل فله سلبه  
وسياتي معنى السلب وهو مند وبياه  
لقوله تعالى يا ايها النبي خزص للمؤمنين  
على القتال (او) يقول (من خن شيئا  
فيله) ويستحق الامام (النفل) استحسانا  
في قوله من قتل قتيل فله سلبه (اذ قتل)  
الامام قتيلا لانه ليس من باب القضاء  
وناما هو من باب استحقاق الغنيمه ولم  
يدخل فيه كل من يستحق الغنيمه سهما  
او رجلا فلا ياتهم به (لا) اي لا يستحق  
الامام النفل يضا اذ قال (من قتل منكم)  
لانه ميز نفسه منهم (وذا) اي استحقاق  
السلب اما ليكون (اذ كان القتيل مباح  
القتل) حتى لا يستحقه بقتل النساء  
والضبيان والمجانين لان التفيل  
تحريض على القتال وناما يتحقق ذلك  
في المقاتل حتى لو قاتل الصبي قتله  
مسلم استحق سلبه لكونه بالقتال  
مباح الدم ويستحق السلب بقتل  
المرضى والاجير منهم والتاجر في  
عسكرهم والذى نقض العهد

قوله لا تمنع منه باب القضاء وهو قوله  
ولا اذن فان المنع من الغنيمه وهو ما  
يؤخذ من الكفار قهرا وهو اما بالمنعه  
او باذن الامام فانه في حكم المنعه  
لان الاذن الهرم نصرته (ولا امام ان يقتل)  
التفيل اعطاء شئ زائدا على سهم  
الغنيمه وقد القتال جننا اي غراء  
فيقول من قتل قتيل فله سلبه  
وسياتي معنى السلب وهو مند وبياه  
لقوله تعالى يا ايها النبي خزص للمؤمنين  
على القتال (او) يقول (من خن شيئا  
فيله) ويستحق الامام (النفل) استحسانا  
في قوله من قتل قتيل فله سلبه (اذ قتل)  
الامام قتيلا لانه ليس من باب القضاء  
وناما هو من باب استحقاق الغنيمه ولم  
يدخل فيه كل من يستحق الغنيمه سهما  
او رجلا فلا ياتهم به (لا) اي لا يستحق  
الامام النفل يضا اذ قال (من قتل منكم)  
لانه ميز نفسه منهم (وذا) اي استحقاق  
السلب اما ليكون (اذ كان القتيل مباح  
القتل) حتى لا يستحقه بقتل النساء  
والضبيان والمجانين لان التفيل  
تحريض على القتال وناما يتحقق ذلك  
في المقاتل حتى لو قاتل الصبي قتله  
مسلم استحق سلبه لكونه بالقتال  
مباح الدم ويستحق السلب بقتل  
المرضى والاجير منهم والتاجر في  
عسكرهم والذى نقض العهد





وقال الشافعي لا يملكونها لان هذه الاشياء  
مقطوعة عن المالك وانما هي من المملوك  
من الاشياء التي لا يملكها المالك  
ولا يملكها غيره

قول اوله فوضعت اشارته الى ان هذا العبد  
انما هو كماله وحده وعبد على سبيل  
لا يملك

قول وموتونا طاهر من الميراث والى  
القيود قبل ملكه او لا يملكه ولا يملك  
الملك اذا لا يملكه الا بالملك انما  
الملك المقتدر فليظن حكمه

مملوكه ولو كان مالنا (عبد مؤمن) او امة مؤمنة ذكره في الكافي وغيره في شرح  
للمسئلة الاتية وهي ما اذا ابتاع مستامن عبدا مسلما وادخله دارهم الحج وانما قال  
واخرزوه بدل درهم لانهم قبل الاخران بها لا يملكون شيئا منها حتى ان اشترى منهم تاجر  
شيئا مما اخذوه قبل اخرانهم بها ووجه مالكيه في يده اخذ بلا شيء (اخرنا) المحض  
(ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا) حتى لو كان اهل الحرب اخذوهم من دارنا واخرزهم  
بدل درهم ثم ظهرنا عليهم فهم لما لكم قبل القسيمة ويعد لها بلا شيء وذلك لان الاستيلاء  
انما يكون سببا للملك اذا لا في محلا قابلا للملك وهو مال المباح والحرج ليس بمحل  
للملك وكذا من سواه لحرية من وجه (وعبدنا) اي عبدا من دارنا سواء كان  
مسلم او ذممي ذكره شرح الهداية (ابقادخل اليهم) اخران عن ابق متردد في  
دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليه وانما قال (وان اخذوه) اشارة  
الى خلاف الامامين فانهم اذا اخذوه وقيده مملوكه عندهما خلافا له لهما  
ان العصمة لحق المالك لقيام يده وقد زالت ولم يزلوا اخذوه من دار الاسلام  
مملوكه كما مر وله ان يده ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره  
ليتحقق يد المولى عليه تمكينه من الانتفاع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه  
وصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك بخلاف المتردد لان يد المولى باقية

قول فوضعت اشارته الى ان هذا العبد  
انما هو كماله وحده وعبد على سبيل  
لا يملك

قول وموتونا طاهر من الميراث والى  
القيود قبل ملكه او لا يملكه ولا يملك  
الملك اذا لا يملكه الا بالملك انما  
الملك المقتدر فليظن حكمه

قول اوله فوضعت اشارته الى ان هذا العبد  
انما هو كماله وحده وعبد على سبيل  
لا يملك

قول وموتونا طاهر من الميراث والى  
القيود قبل ملكه او لا يملكه ولا يملك  
الملك اذا لا يملكه الا بالملك انما  
الملك المقتدر فليظن حكمه

قول فوضعت اشارته الى ان هذا العبد  
انما هو كماله وحده وعبد على سبيل  
لا يملك

قول فوضعت اشارته الى ان هذا العبد  
انما هو كماله وحده وعبد على سبيل  
لا يملك





قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

عليهم قبل القيمة حلت لازيادها او بعد ما اخذوها بالقيمة ان شئاً وفي الشرح  
اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم بايديهم قبل ان يقتسموها في لازيادها  
بغير شئ وان وجدوها بعد ان اقتسموها اخذوها بالقيمة ان اخذوا وان حمل  
القسمه على قسمه الكفار فجميع الكتب كما لا يخفى على اولى ابصار (و) اخذ  
(بالثمن ان شراه منهم) في دار الحرب (تاجر) واخرجه الى دارنا فان المالك القديم  
ان وجد ماله في ملك خاص فان كان ذواليد ملكه بمعاوضة صحيحة اخذ  
بمثل العوض ان كان مثلياً وبقيمته ان كان قيمياً لانه لا اخذ منه مجازاً بل بحق  
الضرر لانه دفع العوض بمقابلته وان كان ملكه يعقد فاسداً وبغير عوض  
بان وهبوه مسلم اخذ بقيمة ماله ان كان قيمياً وان كان مثلياً لا اخذ لانه لو اخذ  
اخذ بمثله فلا يفيد (وان اخذنا من عينه مفقوة) يعني اذا اسر وعبد فاشتره  
مسلم واخرجه الى دارنا ففقت عينه واخذنا مسلم ارشها بالمولى القديم اخذنا بعبد  
بشئ اخذ به من العبد ولما مر من الفرق ولا ياخذ الارش لان حقه في العين المستولى  
عليها ولم يرد الاستيلاء على الارش ولم يتولد من العين (تكرر الاسر والشراء) بان  
اسر الكفار عبداً فاشتره رجل بالف درهم فاسروه ثانياً فادخلوه دار الحرب فاشتره  
بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذ من المشتري الثاني لان

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله في الشئ الى ودفعه بان ضمني وبيّن  
بأنه لا يملكه الا بالقبول والقبول لا يكون الا  
بالقبول والقبول لا يكون الا بالقبول  
والقبول لا يكون الا بالقبول

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني

الامر لم يرد على ملكه بل (أخذ) المشتري (الاول من الثاني بتمنه) لوزود الاسر على ملكه (ثم) (أخذ) (المالك القديم) من المشتري الاول (بالتمين ان يشاء) لان العبد قام على المشتري الاول بالتمين فلم يحط منه شئ صيانة لحقه (وقبل هذا الاول) من الثاني (لا) يأخذ المالك القديم من الثاني وكذا اذا كان المأسور منه الثاني غائباً ليس للاول (أخذ) اعتباراً بحال حضرته وان المأسور لا يخذ المالك القديم لان حق الاخذ بالتمين انما يثبت للمالك القديم في ضمن عوة ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت المتضمن لا يثبت ما في ضمن (ابق) عبد (بمتاع) فاخذها الكفار (فشرها منهم رجل اخذ لعبد مجانا) لانهم لم يملكوه لأمراً (وغيره بالتمن) لانهم ملكوه (ابتاع) مستأمن عبداً مسلماً وادخله دارهم) ههنا خمس مسائل يعق العبد في كل ما بالاغتناء احلها هذه فانه بمجرد دخوله دار الحرب يعق اقامه لذباين الدارين مقام الاختان وذكر الثانية بقوله (واستولوا عليه وادخلوه فيها) اي دار الحرب (فابق) منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله (واسلم عبد ثمه وجاءنا) وذكر الرابعة بقوله (واظهرنا عليهم) وذكر الخامسة بقوله (اخرج) اي العبد (الى عسكر المسلمين) مسلماً (عق) العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء من حدلان هذا عقو حكى ذكره في غاية البيان نقلاً عن شرح الطحاوي باب المستأمن

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني

قوله ولا ادرك ان المأسور من الثاني  
 قائله الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني  
 والمأسور من الثاني لا ادرك ان المأسور من الثاني



فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى

فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى

فالمستقبل وأما الغضب فلا بد صار ملكا للعاصب المستولى عليه لمصادقة مالا  
غير معصوم كاهم (كذا خبرين) فعلا ذلك (وجا أمستامين) لما ذكرنا (فإن جا أمستين  
وقضى بينهما بالدين لا الغضب) أما الدين فلا بد وقع صحيحا الوقوع به بالراضى  
والولاية ثابتة حال القضاء لا التزام بالاحكام بالاسلام وأما الغضب فلا ذكر  
انه ملكه ولا حيث في ملك الحربى ليؤمر بالردة (قتل مسلم مستأمن ثم) أى فى دار  
الحرب (مثله) أى مستأمن (عمدا أو خطأ ودى) أى يعطى الدية (من ماله فيما)  
أى العمد والخطأ (وكفر الخطأ) أما الكفارة فلقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ  
فتحرير رقبة مؤمنة وبلا تقييد بدرا لاسلام والحرب وأما تخصيصها بالخطأ فلا بد  
لاكفارة فى العمد عندنا وأما الدية فلان العضة الثابتة بالاحزان بدرا نالم تبطل  
بعارض الاستيمان وأما عدم القود فى العمد وهو ظاهر الرواية فلان القود لا يمكن  
استيفاؤه إلا بمنعة لأن الواحد يقاوم الواحد غالباً ولا منعة إلا بالامام وأهل  
الاسلام ولم يوجد فى دار الحرب فلا فائدة فى الوجوب فلا يجب كالحمد وأما وجوب  
الدية فى ماله فى العمد فلان العواقل لا تعقل العمد كما تقرر فى موضعه وفى الخطأ  
اذ لا فائدة لهم على إصيانته مع تباين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها (وفى  
اليسيرين) اذا قتل أحدهما الآخر (كفر فقط فى الخطأ) أى لا يدى فى الخطأ

فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى

فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى

فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى

فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى  
فإن لم يكن له مال لا يرضى فمما لا يرضى



قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...

قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...

قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...

ولا شيء في العمل صلا عندنا في حيفه وكذا اذا قتل مسلم تاجر اسيرائه فلا شيء عليه  
الا الكفارة في الخطأ عنده وقالوا في الاسيرين الدية في الخطأ والعمد لان العصمة لا تبطل  
بعارض الاسير كما لا تبطل بعارض الاستيذان واقتناع القصاص لعدم المنعة ويجب الدية  
في مال الهامر وله ان بالاسر صار تبعاً لهم لصيرورته مقهوراً في ايديهم ولهذا يصير  
مقيماً باقامتهم ومساخر اسيرهم فيبطل به الاحران اضلاً وصار كالسلم الذي لم يهاجر  
اليتا وخصل الخطأ بالكفارة لما مر (كقتل مسلم من سلم عنه) حيث لا يجب بقتله الا الكفارة  
في الخطأ فقط (لا يمكن حربي) دخل ليتا مستأمناً (هنا سنة ويقال له ان اتمت هبة سنة  
او شهر انضج عليك الجزية فان رجع) الى داره (قبل ذلك) القدر من السنة او الشهر  
فيها ونعمت فجزاء الشرط محذوف (والا) اي وان لم يرجع (فهو ذمي) اعلم ان الحربي لا  
يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا باسترقاق او جزية لئلا يصير غنياً لهم وغونا علينا  
ويمكن من اقامة اليسيرة لان في منعها قطع جلب الحوايج وسد باب التجارة ففصل  
بينها سنة لانها مودة تجب فيها الجزية فيكون اقامة لمصلحة الجزية فان رجع بعد  
قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا سبيل عليه وان مكث سنة فهو ذمي لانه  
لما اقام سنة بعد قول الامام صار ملتزماً للجزية ولا امام ان يوقت ما دون السنة كالشهر  
والشهرين واذا اقام تلك المدة بعد مقالة الامام يصير ذمياً لما ذكر (لا يترك ان يرجع)

قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...

قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...

قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...

قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...  
قوله في الجهاد...



قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

الى دار الحرب لان عقلا لامة لا ينقض لانه خلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكان  
خلفه (كذلك) اي يصير ذمياً لا يترك ان يرجع (اذا اقام هناك سنة قبل التقدير) اي تقدير  
الامام فانه اذا لم يقدر مدة فالمعتبر هو الحول لانه لا يلاذ العذر والحول حسن لذلك كما في  
تأجيل العتق كذلك في النهاية نقلاً عن الميسوط (لكنها) اي الجزئية (توضع بعد السنة في  
الصورتين) اي بعد التقرير وقبله (الا ان يشترط اخذها) اي الجزئية (بعد ها) اي  
بعد السنة (في) الصورة (الاولى) اي بعد التقدير ويقال وناخذ بعد السنة والشهر  
فحينئذ نأخذ هاهنا كما تم السنة الاولى (وكذلك) يصير ذمياً (اذا اشترى ارضاً فوضع  
عليه خراجها) فيه اشارة الى انه لا يصير ذمياً بشرأ ارضاً الخراج حتى يوضع عليه الخراج  
(فعليه) اي اذا كان المشتري ذمياً فوضع عليه الخراج لزم عليه (جزية سنة من وقت  
الوضع) فتكون سنة مستقبله (اوتكت) عطف على اشترى ارضاً اي تكون الجزية  
ذمية اذ ائكت (ذمياً هنا) لكونها تابعة لزومها (بلا عكس) اذ يمكن ان يطابق فيرجع  
الى وطنه (مستأمن) من هل الحرب (يخرج اليهم حل دمه) بالرجوع لانه ابطال ما نه  
وما في دار الاسلام من ماله على خطر (فان اشترى المستأمن) او ظهر عليهم) اي اهل  
الحرب (فقتل سقطارين) كان (له على معصوم) مسلم او ذمياً لان اثبات اليد عليه  
بواسطة المطالبة وقد سقطت ويدين عليه اسبق من يد العامة فيخص به فيسقط

قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم  
قوله في القدر ظاهراً المذموم

لطفه كذا في كتابه من قوله لا يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

(وَأَيُّ) أَي صَارَ قِيًّا (وَدِيعَةً لَهُ عِنْدَهُ) أَي مَعْصُومٌ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ تَقْدِيرًا لِأَنَّهُ يَدُ الْمُودَعِ كَيْدُهُ

فَيَصِيرُ قِيًّا تَبَعًا لِنَفْسِهِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْوَدِيعَةَ تَصِيرُ لِلْمُودَعِ لِأَنَّهُ يَدُهُ بِهَا أَسْبَقَ فَيُؤْتِيهَا

أَحَقُّ (وَأَخْلَاهُ لِمَنْ رَزَقَهُهُ بِدِينِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَيُبَاعُ وَيُؤْتَى بِثَمَنِهِ) الَّذِينَ وَالْفَاضِلُ لِبَيْتِ

الْمَالِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ (ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ) (وَأَنَّ مَا تَوَقَّلَ بِإِغْلَابَةِ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ وَالْوَدِيعَةَ وَرَثَتُهُ)

لِأَنَّهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ بَاقٍ لَعَدَمِ بَطْلَانِهِ فَيَرُدُّ عَلَى وَرَثَتِهِ لِقِيَامِهِمْ مَدَامَهُ (حَرَقِي هُنَا لَهُ ثَمَّةُ

عَرَسٍ وَأَوْلَادٌ وَوَدِيعَةٌ مَعَ مَعْصُومٍ وَغَيْرُهُ فَاسْلَمْ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ تَحَكُّمِي) (أَمَّا عَرَسُهُ

وَأَوْلَادُهُ الْكِبَارُ وَمَا فِي بَطْنِهَا وَعَقَارُهُ فَلَمَّا ذَكَرَ فِي بَابِ الْغَنَائِمِ وَأَمَّا أَوْلَادُهُ الصَّغَارُ فَلَمَّا

الصَّغِيرُ أَمَّا يَتَّبِعُ أَبَاهُ وَيَصِيرُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ وَتَحْتَ وِلَايَتِهِ وَمَعَ تَبَايُنِ

الدَّارَيْنِ لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ وَأَمَّا هَلْ تَصْرُحُ بِحُرَّةٍ بِأَخْلَافِ نَفْسِهِ لِأَخْلَافِ الدَّارَيْنِ فَيَبْقَى

الْكُلُّ قِيًّا وَغَنِيمَةً وَلَوْ سَبَى لَصَبِي فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَجَاءَ بِدَلَالَةِ الْإِسْلَامِ كَانَ مُسْلِمًا تَبَعًا

لِأَبِيهِ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لِأَخْلَافِ الدَّارَيْنِ

ثُمَّ هُوَ فِي عِلَى حَالِهِ لَمَّا ذَكَرَ وَكَوْنَهُ مُسْلِمًا لَا يَتَّبِعُ فِي الرَّقِّ لِمَا عَرَفَ فِي مَوْضِعِهِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ

(وَأَنَّ اسْلَمَ ثَمَّهُ وَجَاءَ) هُنَا (وُظْهِرَ) عَلَيْهِمْ (وَفُظِّلَهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ) لِأَنَّهُ لَمَّا اسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ

تَبَعَهُ طِفْلُهُ لِاتِّحَادِ الدَّارِ (وَوَدِيعَةٌ مَعَ مَعْصُومٍ) مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي (يَكُونُ لَهُ) لِأَنَّهُ فِي

يَدِ صِحْحَةٍ مُحَرَّمَةٍ فَكَانَ فِي يَدِهِ (وَوَدِيعَةٌ) وَهُوَ أَوْلَادُهُ الْكِبَارُ وَعَرَسُهُ وَعَقَارُهُ

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

قوله لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه  
منه لا يملكه الا في حق من يملكه

سابقہ افسانوں کا مجموعہ  
پروفیسر اسلم حسین نے لکھا  
میں نے انعام حاصل کیا  
مستند اور معقول  
افاضت

[illegible]

تليها والآن فوضفها للكتاب لتتبعها  
استطردت في أن يكون شاهداً على  
فقد أخذت الامام لهذا السبب  
بمذكور

قل يا ابا  
 دية مسلم  
 اثان بلف السلف السلف  
 عليها وكره في المشايخ  
 الذي اسم ولم اسم معه وورث  
 فضلا ولا نفعان لم يكن معه ولا  
 صغير كما وقع القدر  
 عبد الحليم

قوله اوبأخذ الدين في عمده  
الغائل وبما إذا طلق الامام  
الغضا عن مال كانه الوصي  
مستثني عـ

فأمره وقطاعه من الدين انفع  
انه يجوز ان يكون القتل انفع  
افعاله عن قتل المسلمية  
ابو عبد الله

فوله وظاهر ان المدة في هذه الصور  
منها فمثل هذه انما المدة في هذه الصور  
من الفعل كما اظهره في المدة في هذه الصور  
الكل المحقق بان الفعل قد يكون  
انفع للمسلمين في هذا الظاهر وانما  
فعل المسلمين في هذا الظاهر وانما  
وبما ان التوبة في هذا الظاهر وانما  
كلام الحق في هذا الظاهر وانما  
منه على التوبة في هذا الظاهر وانما

قوله هذه الهدايا التي من  
الكافة وقصود العباد  
وسئل قارئ الهدايا  
عن البحر المحاسن  
والأشياء  
البحر ليس من  
بأنه لا

قوله فليكون عجزا لان العشر والحراج  
كلهما من الارض ما يقدر الانسان  
بهم ويجوز ان يكون ما يقدر الانسان  
بنيته منها او يقدر من العشر والحراج  
نظرا من مقدار خاص الى مقدار خاص  
منه ايضا

قوله فليكون عجزا لان العشر والحراج  
كلهما من الارض ما يقدر الانسان  
بهم ويجوز ان يكون ما يقدر الانسان  
بنيته منها او يقدر من العشر والحراج  
نظرا من مقدار خاص الى مقدار خاص  
منه ايضا

قوله فليكون عجزا لان العشر والحراج  
كلهما من الارض ما يقدر الانسان  
بهم ويجوز ان يكون ما يقدر الانسان  
بنيته منها او يقدر من العشر والحراج  
نظرا من مقدار خاص الى مقدار خاص  
منه ايضا

قوله فليكون عجزا لان العشر والحراج  
كلهما من الارض ما يقدر الانسان  
بهم ويجوز ان يكون ما يقدر الانسان  
بنيته منها او يقدر من العشر والحراج  
نظرا من مقدار خاص الى مقدار خاص  
منه ايضا

هذا عندنا حنيفة (وعندها اذا اجر وافيهما احكام الشرك صارت دار الحرب) سواء  
انصبت بدار الحرب ولا يبقى فيها مسلم اودى آمن بالامان الاول ولا **باب التوظيف**

جمع وظيفة وهي ما يقدّر للانسان في كل يوم من طعام وورق والبراد ههنا العشر  
والخراج فيكون عجزا من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما يؤل اليه (الارض العشرية

ارض العرب) وهي ما بين العذيب الى قصي حجر باليمن بميزة طولاً وما العرض فما بين  
يبرين ودرمل عالج الى حد الشام (وما اسلم اهله طوعاً) فان السليم لا يبدل بالخراج صيانة

له عن الدل لما فيه من معنى الجزية وفي العشر معنى القرية (اوقف عتوة وقسم بين  
الغزاة) ولو قسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز ان كانت تسقى بماء الخراج كذا في

الجامع الصغير للهايثي (والبصرة) لاجتماع الصحابة على انها عشرية والقياس ان تكون  
خراجية لانهما فتحت عتوة وقرأهم ما عليها وهي من جملة ارضي العراق ولكن برك

ذلك باجماعهم (ويستأن مسلم اقليم له كان داره) لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على  
السلم والعشر اليق به لان فيه معنى العبادة ولانه اخو اذ يتعلق بنفس الحاج (و)

الاراضي (الخراجية سواد العراق) اي عراق العرب وهو ما بين العذيب الى عقبة  
حلوان عرضاً ومن الغلبة ويقال من اعلت الى عبادان طولاً (وما فتح عتوة وقر

اهله عليه او صلحهم) الامام لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج  
موقوف على العتوة على شئ من طلبة وبنو دار

قوله فليكون عجزا لان العشر والحراج  
كلهما من الارض ما يقدر الانسان  
بهم ويجوز ان يكون ما يقدر الانسان  
بنيته منها او يقدر من العشر والحراج  
نظرا من مقدار خاص الى مقدار خاص  
منه ايضا

قوله فليكون عجزا لان العشر والحراج  
كلهما من الارض ما يقدر الانسان  
بهم ويجوز ان يكون ما يقدر الانسان  
بنيته منها او يقدر من العشر والحراج  
نظرا من مقدار خاص الى مقدار خاص  
منه ايضا

قوله فليكون عجزا لان العشر والحراج  
كلهما من الارض ما يقدر الانسان  
بهم ويجوز ان يكون ما يقدر الانسان  
بنيته منها او يقدر من العشر والحراج  
نظرا من مقدار خاص الى مقدار خاص  
منه ايضا

قوله (واذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (واذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (واذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض

قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض

قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض

قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض

قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض

قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض

اليق به (واجلالهم) الامام من ارضهم (ونقل اليها) قوما (اخرين) يعني كفارا لما عرفت  
ان الخراج انما يوضع على القوم المنقولين اذ كانوا كفارا واما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم  
العشر (وموت) عطف على ما فتح عنوة (اخيائه الذي بالذن) اي اذن الامام فانه  
ايضا خراجي لان ابتداء الوضع على الكافر (اورضه) من الغيبة اذا قاتل مع المسلمين  
اهل الحرب فانه ايضا خراجي لما مر (وما اخياه مسلم يعتبر بقربه) فان قرب من ارض  
الخراج فخراجي وارض العشر عشري (وكل منهما) اي من الارض العشرية والخراجية  
(ان سقي بماء العشر يؤخذ منه العشر الارض كافر سقي بماء العشر) حيث يؤخذ منها  
الخراج (وان سقي بماء الخراج يؤخذ منه الخراج) قال في الجامع الصغير والخراج  
متعلقان بالارض النامية ونماؤها مما فيها فيعتبر السقي بماء العشر وماء الخراج وقال  
الزبيدي مراده في هذا التفصيل في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من ارضه  
تسقي لان الكافر لا يبذل بالعشر فلا ياتي فيه التفصيل في حالة الابتداء اجماعا واما  
الخلاف فيه حالة البقاء فيما اذا ملك عشريه هل يجب عليه الخراج والعشران ثم لما  
ذكر الماء اراد ان يبينه فقال (ماء السماء) ماء (بر وعين في ارض عشريه عشري و)  
ماء (انما رخصها العجم و) ماء بر وعين في ارض خراجية خراجي كذا في المحيط ولو ان المسلم  
اولد في سقاه مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم احق بالعشر والكافر بالخراج كذا

قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض  
في الكفاية قوله (وما اذا كان من الارض)  
اي من الارض التي هي من الارض

قوله كما خفف ونحوه اشارة الى انه لا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

ففي مخرج الدلاية (كذا) اي خراجي (سيحون) نهر نجد (وحيون) نهر ترمذ (ودجلة) نهر بغداد (والفرات) نهر كوفه (عند ابي يوسف وعشرى عند محمد وهو) اي خراج نوعا احدهما (خراج مقاسمة) ان كان الواجب بعض الخراج كالخمس ونحوه (والثاني) (خراج وظيفة) ان كان الواجب (شيئا في الدمة يتجاق بالتمك من لا تنقاع بالارض كما وضع عمر رضي الله تعالى عنه لكل جريب) وهو ستون ذراعا في ستين بذر راع كسرى وهو سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائمة وعند الحساب اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعض وقيل ما ذكر جريب سواد العراق وفي غيرهم يعتبر المعتاد عندهم (بيلغه الماء) صفة جريب (صاعاً) مفعول وضع (من براوشعير ودرهما) عطف على صاعاً (ولجريا لربة خمسة دراهم ولجريا لكرم والتمل متصلة ضعفاً ولما سواها كزغفران وبستان) وهو ارض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار واعناب ويمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار متلفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم (ما يطبق) اذ ليس فيه توظيف عمر رضي الله تعالى عنه وقد اعتبر الطاقة في ذلك فتعبرها فيما لا توظيف فيه قالوا (ونصف الخراج غايبة الطاقة) لا يزداد عليه لان التصفيف غايبة الاضاف (ونفصل ان لم تطق وظيفتها) بالاجماع (ولا يزداد ان اطاق عند ابي يوسف) وهو رواية عن ابي حنيفة (ويؤاد

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به

قوله كما خفف ونحوه من التفت والفتح ولا يفيض على التفت كما سيجي به وينبغي ان لا يفيض على التفت كما سيجي به







قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

في حقهم اظهر واما المرتبة فلانه كثر به بعد ما هدى الى الاسلام ووقف على محاسبته  
(و) لا على (راهب لا يخالط) روى محمد بن ابي حنيفة انه يوضع عليه اذا كان يقدر

ابن لا يمتنع من العمل في يوم الجمعة إذا كان في

على العمل وهو قول ابي يوسف (وصى وامرأة ومملوك وامغى ورس وفقر لا يكتسب وتسقط

الجزية (بالموت والاسلام) لان شرع الحقوبة في الدنيا يكون لدفع الشر وقد اندفع  
بهما (وتسقط الجزية) الجزية (بالكفر) يعني ان لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه الحول

تسقط عنه وعندها لا وهو قول الشافعي (لا تجزئ بيعة ولا كنيسة وبنيان) يقال

كنيسة اليهود والنصارى لتعبدتهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل وان غلب استعمال

الكنيسة لتعبد اليهود والبيعة لتعبد النصارى كذا في النهاية والصومعة للتحلى فيها

اي في جمع الاقوات

بمنزلة البيعة بخلاف موضع الصلاة في البيت لانه تبع السكنى (هنا) اي في دار

الاسلام (ولهم اعادة المهام) اي لهم ان يبنيوها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول

ولا يمنع منه بل من نقلها الى موضع آخر لانه اخذت (الدمى) اذا اشترى دالا الى رداء

شراءها (في المصرا لا ينبغي ان تباع منه فلو اشترى يجبر على بيعها من اسلام) وقيل يجوز

الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك ذكره قاضيان (يميز الدمى في زينة ومركبه

وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبيج) وهو خيط غليظ

بقدر الاصبع من الصوف او الشعر يشده الدمى على وسطه وهو غير الزنار فانه من

قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

قوله وروى عن أبي خنيفة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة إذا كان في  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من  
العمل في يوم الجمعة لا يمتنع من

قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم

قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم

قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم

قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم

الابرئيم (ويركب على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
لئلا يستعفروا ثم ونقض عهدهم حتى استحق القتل (ان غلب على موضع حربنا الفحوق  
بدارهم لانهم صاروا لغربا علينا فيعري عقدا لامة عن لفائدة وهو دفع شر  
الحرب (وصار كرت في الحكم بؤته بلحاظه لكن لو اسير يسرق والمرد يقتل) لما مر  
وسيا في الا ان يرجع فيسالم (لا) اي لا ينقض عهده (ان امتنع عن الجزية اوزني  
مسلما واقتل مسلما اوسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الشافعي  
سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينقض العهد لان عقد الامة خلف عن  
الايمان في فادة الامان فما ينقض اصل الاقوى ينقض الخلف الاذني بالضيق  
الاولي ولنا ان ما ينهي به القتال التزام الجزية وقبولها لا اذا وها ولا التزام  
باق فسقط القتال كذا في الهداية والكا في اقول فيه اشكال لان معنى الامتناع  
عن الجزية التصريح بعدم اذائها كانه يقول لا اعطي الجزية بعد هذا وظاهر انه  
ينا في بقاء الالتزام اللهم الا ان يرد بالالتزام تأخيرها والتخل في اذائها ولا يخفى  
بعدا وسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كفر والكفر المقارن لا يمنع عقدا لامة  
فالطاري كيف يرفع مع ان الدفع اسم من الرفيع وايضا قال يهودي لرسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم السام عليك فقال اصحابه نقله فقال رسول الله

قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم

قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم

قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم  
قوله لا يترك على سرج كاف في وميزت سائرهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم





قوله من لا يؤخذ من طفالهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة  
لا تجب على الاطفال فكذلك المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل للوجوب (و) يؤخذ (من)  
مؤلاه الجزية لنفسه (والخراج) لانرضه بمنزلة المولى القرشي حيث يؤخذ منه الجزية  
والخراج وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم مولى القوم منهم انما يجعل به في حق  
الصدقة فيجعل مولى لها شئى كالها شئى في هذا الحكم لان الحرمان تثبت بالشبهة  
(وهل) اى الجزية والخراج (وما لا تطيق) وهديّة اهل الحرب وما اخذ منهم بلا حرب  
يصرف في مصالحنا كد ثروا قنطرة وهي ما يكون مركبا (وجبر) وهو خلافها  
مثل ان يشد للسفن (وكفاية العلماء والقضاء والجمال ووزن القايّة وذرايعهم  
من مات في نصف السنة حرم من اعطاه) فانه صلة لا تملك قبل القبض ذكر في العمدة  
امام المسجد اذ رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا يستره منه غلة بعض السنة  
والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار  
كالجزية وموت القاضى في خلال السنة وفي فوائد صدرا لاسلام طاهر بن محمود  
قوة فيها الرضى الوقف على امام المسجد يصرف ليه غلته وقت الا ذلك فاخذ الامام  
الغلة وقت الا ذلك وذهب عن تلك القرية لا يستره منه حصه ما بقى من السنة  
وهو نظير موت القاضى واخذ الرزق فيجل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا

بمحضر من الصحابة ولا يؤخذ من طفالهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة  
لا تجب على الاطفال فكذلك المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل للوجوب (و) يؤخذ (من)  
مؤلاه الجزية لنفسه (والخراج) لانرضه بمنزلة المولى القرشي حيث يؤخذ منه الجزية  
والخراج وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم مولى القوم منهم انما يجعل به في حق  
الصدقة فيجعل مولى لها شئى كالها شئى في هذا الحكم لان الحرمان تثبت بالشبهة  
(وهل) اى الجزية والخراج (وما لا تطيق) وهديّة اهل الحرب وما اخذ منهم بلا حرب  
يصرف في مصالحنا كد ثروا قنطرة وهي ما يكون مركبا (وجبر) وهو خلافها  
مثل ان يشد للسفن (وكفاية العلماء والقضاء والجمال ووزن القايّة وذرايعهم  
من مات في نصف السنة حرم من اعطاه) فانه صلة لا تملك قبل القبض ذكر في العمدة  
امام المسجد اذ رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا يستره منه غلة بعض السنة  
والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار  
كالجزية وموت القاضى في خلال السنة وفي فوائد صدرا لاسلام طاهر بن محمود  
قوة فيها الرضى الوقف على امام المسجد يصرف ليه غلته وقت الا ذلك فاخذ الامام  
الغلة وقت الا ذلك وذهب عن تلك القرية لا يستره منه حصه ما بقى من السنة  
وهو نظير موت القاضى واخذ الرزق فيجل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا

قوله من لا يؤخذ من طفالهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة  
لا تجب على الاطفال فكذلك المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل للوجوب (و) يؤخذ (من)  
مؤلاه الجزية لنفسه (والخراج) لانرضه بمنزلة المولى القرشي حيث يؤخذ منه الجزية  
والخراج وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم مولى القوم منهم انما يجعل به في حق  
الصدقة فيجعل مولى لها شئى كالها شئى في هذا الحكم لان الحرمان تثبت بالشبهة  
(وهل) اى الجزية والخراج (وما لا تطيق) وهديّة اهل الحرب وما اخذ منهم بلا حرب  
يصرف في مصالحنا كد ثروا قنطرة وهي ما يكون مركبا (وجبر) وهو خلافها  
مثل ان يشد للسفن (وكفاية العلماء والقضاء والجمال ووزن القايّة وذرايعهم  
من مات في نصف السنة حرم من اعطاه) فانه صلة لا تملك قبل القبض ذكر في العمدة  
امام المسجد اذ رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا يستره منه غلة بعض السنة  
والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار  
كالجزية وموت القاضى في خلال السنة وفي فوائد صدرا لاسلام طاهر بن محمود  
قوة فيها الرضى الوقف على امام المسجد يصرف ليه غلته وقت الا ذلك فاخذ الامام  
الغلة وقت الا ذلك وذهب عن تلك القرية لا يستره منه حصه ما بقى من السنة  
وهو نظير موت القاضى واخذ الرزق فيجل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا

قوله من لا يؤخذ من طفالهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة  
لا تجب على الاطفال فكذلك المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل للوجوب (و) يؤخذ (من)  
مؤلاه الجزية لنفسه (والخراج) لانرضه بمنزلة المولى القرشي حيث يؤخذ منه الجزية  
والخراج وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم مولى القوم منهم انما يجعل به في حق  
الصدقة فيجعل مولى لها شئى كالها شئى في هذا الحكم لان الحرمان تثبت بالشبهة  
(وهل) اى الجزية والخراج (وما لا تطيق) وهديّة اهل الحرب وما اخذ منهم بلا حرب  
يصرف في مصالحنا كد ثروا قنطرة وهي ما يكون مركبا (وجبر) وهو خلافها  
مثل ان يشد للسفن (وكفاية العلماء والقضاء والجمال ووزن القايّة وذرايعهم  
من مات في نصف السنة حرم من اعطاه) فانه صلة لا تملك قبل القبض ذكر في العمدة  
امام المسجد اذ رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا يستره منه غلة بعض السنة  
والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار  
كالجزية وموت القاضى في خلال السنة وفي فوائد صدرا لاسلام طاهر بن محمود  
قوة فيها الرضى الوقف على امام المسجد يصرف ليه غلته وقت الا ذلك فاخذ الامام  
الغلة وقت الا ذلك وذهب عن تلك القرية لا يستره منه حصه ما بقى من السنة  
وهو نظير موت القاضى واخذ الرزق فيجل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا







[illegible]

فول وان  
جاء مسلما بعد  
وما لم مع والبراءة  
يعني بالعضد والرضا  
قال في المجموع والثنا  
فما كان في الملكة  
الى ملكه بفضا او لفضا فانه في الملك  
الكبرية وارتك المنة اذا اضعف في المال  
الذي ولد بعد ما مات الزباني وعلا  
نصته وفيه ملكه ثم في فلا يخرج  
بان دخل في ملكه من الاماكن  
ملكه لا يضره من الاماكن  
فلم ارجع من اسراذه من الاماكن  
والذي يفر من اسراذه من الاماكن  
يخرج من الخلافة من الاماكن  
كل من لا يفر من الاماكن  
اسلامه

فقله واذا عاد فقله اخراج الهمزة  
على الواو كما في فتح العبد ظاهر  
بأنه من مفتوحة الواو في  
بالاضمة وسواء رضى الواو او لا  
مخرج للزحمة في الواو كما في  
الى ملكه بضم الواو

قوله وانما انا لى ملكه اطلقه  
فنهى ما زال يستمر بهن الفسخ  
كنج او يند او لا يفسد كنفه والى  
وانتم لا دكاغ النج والفسخ  
يتم اهلهم

(وَحُكْمُ بِهِ) أَيُ بِحُوقِهِ (يُطْلَى) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحْكَامِ (وَإِنْ جَاءَ مُسْلِمًا قَبْلَهُ) أَيْ  
قَبْلَ الْحُكْمِ (فَكَانَهُ لَمْ يَزِدْكَ) حَتَّى لَا يَعْتَفَ مُدَبَّرُهُ وَأَمَّ وَلَدَهُ وَيُضْمِنُ لَوَارِثُ مَا اتْلَفَهُ فَإِنَّ  
قَضَاءَ الْقَاضِي شَرْطٌ لِبُطْلَانِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ لِأَنَّهُ كَوْنُ الرِّدَّةِ مَيْتَابًا لِلْحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ  
مُجْتَهِدٌ فِيهِ إِذَا الشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ فَلَا يَدَّ مِنْ الْقَضَاءِ لَيْتَا كَذَبَهُ (وَأَنْ جَاءَ) أَيْ مُسْلِمًا  
(بَعْدَهُ) وَمَا لَهُ مَعَ وَارِثِهِ اخْتِخَانٌ لِأَنَّ الْوَارِثَ أَمَّا لِيُخْلِفَهُ فِيهِ لَا سِتْعْنَانَهُ لَكُونِهِ كَالْمَيْتِ  
وَإِذَا عَادَ مُسْلِمًا اخْتِجَانٌ إِلَيْهِ (وَأَنْ أَذْلَهُ عَنْ مِلْكِهِ لَا يَخْفَى) أَيْ قِيمَتُهُ إِذَا لَاضْمَانُ  
بِاتِّلَافِ مَالٍ مَبَاحٍ (وَيَقْضَى عِبَادَاتُ تَرْكِيهَا فِي الْإِسْلَامِ) قَالَ شَمْسُ الْأُمَمَةِ الْحَلَوَانِيُّ  
عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَ فِي الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ مَعْصِيَةً وَلِلْمَعْصِيَةِ تَبَقُّ  
بَعْدَ الرَّدَّةِ ذِكْرُهُ قَاضِيخَانٌ (وَمَا أَدَّى مِنْهَا) أَيْ مِنْ عِبَادَاتٍ (فِيهِ) أَيْ الْإِسْلَامِ  
(يُطْلَى وَلَا يَقْضَى إِلَّا الْحَجُّ) فَإِنَّهُ بِالرَّدَّةِ صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ كَانَ كَافِرًا فَاسْلَمَ وَهُوَ غَفَى  
فَعَلَيْهِ الْحَجُّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ (مُسْلِمٌ أَصَابَ مَالًا لَا فِيهِ



[illegible]

*(Handwritten notes in Arabic script)*

قوله قيل فليس  
اي بلا شيء واما قدسها  
ففيهم الزلازل يكون قلبها  
كأنهم اورد عليها بان لا اريد  
الربو ع

[illegible]

الاسلام او السيف ويموت ان يكون المال فينا دون النفس كسركم للعرب (ولحق  
بدونه) اي بدون ماله (وحكم القاضي) بلحاظه (فرجع) الى دار الاسلام (فلحق  
بلد الحرب ثانياً) به (اي مع ماله) (فظهر عليه) فمولوا رثته قبل قسمته (بين الغانمين  
لان الاول لم يجز فيه الا ثلث والثاني اتقل الى وراثته بحكم القاضي بلحاظه فكان  
الوارث ما كاد يما (قضى بعبد المرتد) صفة عبد (الحق) صفة مرتد (لابنه)  
متعلق بقضى يعنى اذ الحق المرتد بلداً للحرب وله عبد فقضى به لابنه (وكاتبه)  
ابنه (فجاء) المرتد (مسلماً فبدلها) اي بدل الكتاب (والولاء للاب) اذ لا وجه  
لبطلان الكتابة لنفوذها بدليل منعذ فجعل الوارث الذي هو خلفه كالوكيل  
من جمته وحقوق العقد فيه ترجع الى الموكل والولاء لمن يقع العتق عنه (قتل)  
مرتد (رجلاً خطأ ولحق او قتل) على ردة (قد يته في كسب الاسلام) لان العوا  
لا تعقل المرتد لان اعلام النصر فتكون في ماله المكتسب في الاسلام لنفوذ تصرفه  
دون المكتسب في الردة لتوقف تصرفه (قطع يد) اي يد المسلم (عملاً فارادوا لعملاً  
بالله تعالى ومات) على ردة (منه) اي القطع (او لحق) فقضى به (فجاء مسلماً  
فمات منه ضمن) القاطع (نصف الدية من ماله لوارثه) لان القطع حل محل معضو  
والسراية حلت محل غير معضوم فاعتبر القطع لا السراية فيجب نصف الدية

قوله اي هذا السلام فسي الضمير لان قوله  
فان يدين النفس في وليس فيه ثلثه  
النقلك لان هذه المسئلة لك يفتقر  
عما فيها فلا بد من مراك مروج الضمير  
عبد

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي هَذِهِ الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ۚ وَكَذَلِكَ نَقُولُ ۚ

من ان  
الذي قد عنا  
في كسبنا لا سلا  
الا ان لا يفي في كسب  
الرة اه وقد فضل  
في العوا والظلم  
ماغصب من شي واسم  
ذلك الماينة اوا  
في كسبنا لا سلا  
الماينة



قوله وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا

قوله وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا

قوله وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا

وَيَجِبُ فِي مَالِهِ لَانِ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْتَمِلُ الْعَمْدَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَجِبْ لِقِصَاصِ شَهِيَةِ الْإِرْتِدَادِ (وَأَنْ)  
لَمْ يَلْحَقْ بِالْقُطْعِ يَدَ الْمَرْتَدِّ بَلْ (أَسْلَمَ هُنَا فَمَاتَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْقُطْعِ (ضَمِنْ) الْقَاطِعِ (كَلَمَاتُ)  
أَي كُلِّ الدِّيَةِ لَكُونَهُ مَعْصُومًا وَقَدْ قُطِعَ وَقَدْ سَرَّاهُ (مَكَاتِبُ إِرْتِدَادٍ فَحَقٌّ) وَكَاتِبُ  
مَالًا (فَأَخَذَ بِمَالِهِ) وَالْجَانِ يُسَلِّمُ (وَقِيلَ قَبْلَ لَهَا) أَيْ بِدَلِ الْكِتَابَةِ (لِسَيِّدِهِ وَالْبَاقِي  
لِوَارَثِهِ) لَأَنَّ الْمَكَاتِبَ أَمَّا يَمْلِكُ أَكْسَابَهُ بِالْكِتَابَةِ وَالرَّوْثَةُ لَا تَوْثُرُ فِي الْكِتَابَةِ فَكُنَا أَكْسَابَهُ  
(زَوْجَانِ إِرْتِدَادٍ فَحَقًّا) فَجَبَلَتِ الْمَرْأَةُ فِي ذَا الْحَرْبِ (فَوَلَدَتْ هِيَ) وَلَدًا (ثُمَّ وَالِدُ الْوَلَدِ وَلَدًا  
فَظَمَرُ عَلَيْهِمْ) أَيْ الزَّوْجَيْنِ وَالْوَلَدِ وَلَدًا وَلَدًا جَمِيعًا (فَالْوَلَدَانِ) أَيْ وَلَدَاهُمَا وَلَدٌ  
وَلَدَاهُمَا (فَقِيءٌ) أَيْ يَكُونَانِ رَقِيقَيْنِ لَأَنَّ الْمَرْتَدَّ تَسْرَقَ وَالْوَلَدُ يَنْبَغُ الْإِمُّ وَكَذَا وَلَدُ الْوَلَدِ  
(وَالْوَلَدُ) (الْأَوَّلُ) يُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ (لَا وَلَدَهُ) لَأَنَّ الْأَوْلَادَ يَتَّبِعُونَ الْآبَاءَ فِي الدِّينِ  
فَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ كَمَا يُجْبَرُ أَبُوهُ عَلَيْهِ (وَقِيلَ يُجْبَرَانِ) أَيْ وَلَدَاهُمَا وَلَدٌ وَلَدَاهُمَا وَهُوَ وَلَدُ  
الْحَسَنِ عَزَّابِي خَافِيَةٌ أَنَّهُ يُجْبَرُ تَبَعًا لِلْجَدِّ (صَحَّ إِرْتِدَادُ صَبِيٍّ يَعْقِلُ وَإِسْلَامُهُ فَلَا يَرِثُ  
أَبُوهُ الْكَافِرَيْنِ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْإِسْلَامِ (بَلَا قِتْلَانِ إِي) عِنْدَ أَبِي خَافِيَةٍ وَمُحَمَّدٍ  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ إِرْتِدَادُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَإِسْلَامُهُ مُعْتَبَرٌ وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ كَلَاهُمَا غَيْرُ  
مُعْتَبَرٍ وَلَنَا أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَسْلَمَ فِي صِبَاهٍ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
صَحَّ إِسْلَامُهُ وَكَانَ عَلَى رِضَا اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ مُفْتَحَرًّا بِهِ حَتَّى قَالَ هُ سَبَقْتُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طَرَاهُ  
بِهِ رِضَا النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِسْلَامُ عَلَيْهِ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِينَ سَنَةً (أَبُو ي.)

قوله لان العاقلة لا تحتمل العمد كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا

قوله لان العاقلة لا تحتمل العمد كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا

قوله لان العاقلة لا تحتمل العمد كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا

قوله لان العاقلة لا تحتمل العمد كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا  
بالحكم وان لم يلحقوا كذا الحكم لو لم يلحقوا فان وصفوا





في النازح غنيته على الاعوان والتساع في  
 بالانفاق في نيام الفتن ائني لثمة شأنا  
 ان الخطا من اوله في الحكم الامام الصغار  
 وكان القدر ائني على الناس على حكمه  
 من غير التسعة في نيام الفتن ائني لثمة  
 من غير التسعة في نيام الفتن ائني لثمة  
 من غير التسعة في نيام الفتن ائني لثمة

فدرة في دفع الضمان  
 المعقول العادل كما يحل عليه التسوف  
 من مال ولكن ينفذ منه ما كان له  
 وبان بان يمكن ان ينفذ ما كان له  
 والاموال وان لم يجز ادعاء الضمان  
 قضاء كما كشف البزدوى عليه

الحقية اما الاول فلان العادل اذا اتلف الباعى او ماله لا ياتم به ولا يضمن لان  
 المحاربة تبطل العضمة وقد امرنا بمقاتلتهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى وقصار  
 قتلهم بحق قتل اهل الحرب فلا يوجب جرمان الارث كما لو قتل مؤرثه بقودله عليه  
 فان جرمان الارث جرء قتل محذور فلا يابط بقتل مباح واما الثاني فلان الباعى  
 اذا قتل العادل ياتم ولا يضمن عندنا والتاويل الفاسد يترل منزلة الصحيح في حق  
 دفع الضمان اذا ضمت اليه المتعة كتاويل اهل الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب  
 به الحرمان والارث مستحق بالقرابة (و) اذا قتله (الباعى مقرابط لانه لا) اى  
 لا يرث لانه اذا اقربا البطلان يجب لضممان فيلزم الحرمان (كروبيع السلاح من  
 اهل الفتنة) لانه اعانة على المعصية (وان لم يدر انه منهم لا) اى لا يكره لان  
 الاصل عدم الكراهة ولا صارق عنه قال في مجمع الفتاوى قال ابو حنيفة رحمه  
 الله تعالى اذا اجتمع الناس على امام من المسلمين وهم آمنون والسبل آمنة فخرج  
 من المسلمين على امام الجماعة فيبغى للمسلمين ان يعينوه ان قدروا عليه والا  
 فالواجب على كل مسلم ان يعتزل الفتنة ويقعد في بيته كتاب احياء الموات  
 ما فرغ من كتاب الجهاد المذكور في بعض ابوابه احياء الموات عقبه به والموات  
 لغة حيوان مات وهمنا مستعار والمستعار له ارض لم تملك في الاسلام او ملكك

فان اذا ضمت اليه المتعة فتدبر لانه  
 لم يبين للمباحي بقتل العادل  
 نفسا كما ان العادل اذ لم ياتم به  
 في التوبة ما اصاب اهل الفتنة من الضمان  
 والمال من اهل الفتنة ولا يترل منزلة الصحيح  
 لا يترل منزلة الصحيح ولا يترل منزلة الصحيح  
 لا يترل منزلة الصحيح ولا يترل منزلة الصحيح  
 لا يترل منزلة الصحيح ولا يترل منزلة الصحيح

فان اذا ضمت اليه المتعة فتدبر لانه  
 لم يبين للمباحي بقتل العادل  
 نفسا كما ان العادل اذ لم ياتم به  
 في التوبة ما اصاب اهل الفتنة من الضمان  
 والمال من اهل الفتنة ولا يترل منزلة الصحيح  
 لا يترل منزلة الصحيح ولا يترل منزلة الصحيح  
 لا يترل منزلة الصحيح ولا يترل منزلة الصحيح

اي الملك او غيره فان الغار يعني المغور  
لان الغار من الغار اي يكون فيها من الغار  
لا ينقطع منها اي منها اليه كقولهم  
جمع الغار في

قوله من الغار هو الغار الذي هو  
الغار الذي لا يدخل فيه اي الغار الذي  
كان في الغار فلا يكون هو الغار الذي  
اذا كان غاراً لا يكون غاراً ولا  
قوله من الغار

قوله من الغار من الغار الذي هو الغار  
قوله من الغار من الغار الذي هو الغار  
قوله من الغار من الغار الذي هو الغار  
قوله من الغار من الغار الذي هو الغار

قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها

قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها

قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها

قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها

قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها

قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها  
قوله ملكها اي ملكها

فيه (ولم يعرف مالكميا وتعد رزغها باقطاع الماء) عنها (او غلبته) عليها (او نحوها)  
كما اذا نوت او صارت سحرة (وبعدت عن العاير) بحيث لا يسمع صوت من قضاها (ملكها)  
اي تلك الارض (محييها باذن الامام) عند اي خيفة وعند ما بلا اذنه (ولو) كان  
محييها (ذميا ولا) ملكها (محجها) التحجير من الحجر يفتح الجحيم والحجر يسكونها سمي به  
لانهم كانوا يعلمونها بوضع الاحجار حولها او يعلمونها بحجر غيرهم عن حياتها فتبقى غير  
مملوكة كما كانت هو الصحيح ثم انه قد يكون بغير الحجر بان غرن حولها اعضانا يا بسنة  
او نقي الارض واخرق ما فيها من الشوك او حصد ما فيها من الحشيش والشوك وجعله  
حولها وجعل التراب عليها من غير ان يتم السنة (فلو حجرها) تفريع على ان التحجير  
لا يفيد الملك يعني اذ لم يملكها الحجر لو حجرها (وترك ثلث سنين دفعها الامام الى عين)  
لهول عمر رضي الله تعالى عنه ليس لحجر بعد ثلث سنين حق قالوا هذا ديانة فاما اذا  
اخيها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها التحق الاخياء منه دون الاول (وما عدل  
عنه الماء) اي موضع ماء زال عنه الماء وانكشف الموضع (وامتنع عوده) اليه (فوات)  
ان لم يكن خروما المغور) فان جار عوده لم يحجر اخياؤه لان حق المسلمين قائم فيه (الحجر)  
مواتا ثم احاطوا الاخياء بجوانبه الاربعة بالتعاقب وطريق الاول في الارض الرابعة  
على ما روي عن محمد لانه اذا سكنت عن الاول والثاني والثالث صار الباقي طريقا له

قوله أربعون ذلما قال ففتح الجمع على أربعين  
الخط إذا كان على البئر أو على أربعين  
بها وعليها

قوله أحزاب عماديل فيكون مشدداً ذلما  
من كل جانب على هذا القول ولعل ما هو  
قوله عليه السلام لا تارة فاعلم أن اللفظ جمع  
الجواب دفع الضمير عن هذا جوف أحد  
الضامين ما في الآية ولا يفتح هذا  
بأن يبين

قوله وفتح أي ضاحاً البئر وضاحاً لغير  
غيره من الحفر ومن الضمير فيه فخرج  
البئر والغبن

فاذا أحياء الرابع فقد أحيى طريقه بحسب المعنى فيكون له فيه طريق (حفر بئر في مواب  
بالاذن فله حريمها للبعث) وهو بئر يناخ الأبل حولها وتسقى (والناضح) وهو بئر  
يستخرج ماؤها بسير الأبل ونحوه (أربعون ذلما من كل جانب) أي ما قال في الأصح (اخترا  
عما قيل أربعون من جميع الجوانب) وللعين خمسمائة كذلك (أي من كل جانب لقوله عليه  
الصلاة والسلام حريم العين خمسمائة ذراع ولأن العين تستخرج للزراعة فلا بد  
من موضع يجري فيه الماء ومن حوض يجتمع فيه الماء ومن موضع يجري منه إلى المزرعة  
فلهذا يُقدَّر بالزيادة والتقدير بخمسمائة بالتوقيف والأصح أنه خمسمائة من كل  
جانب (ومنع غيره من الحفر فيه) أي في الحرم لأنه صار ملكاً لصاحب البئر ضرورة  
تمكنه من الاستفاد منها فكان متعدياً بتصرفه في ملك غيره فان حفر فلا قول أن يسد  
ولا يضمنه النقصان وإن يأخذ بكبير ما احتفروه لأن إزالة جناية حفره به كما في  
كنايسة يلقبها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمنه النقصان ثم يكسبه بنفسه  
كما إذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح (وإن حفر) الثاني بئر بأمر الإمام في غير  
حريم الأول قريبة منه فذهب ماء البئر الأولى وعرف أن ذهابه من حفر الثاني  
فلا شيء عليه لأنه غير متعدي فيما صنع والماء تحت الأرض غير مملوك لأحد فليس له  
أن يحاصه في تحويل ماء بئر إلى بئر الثاني كالتاجر إذا كان له خانوت فأتى آخر يحجبه

قوله اي الذي هو في الماء الى  
انه القدر الذي هو في الماء الى  
من يتناول منه وضع يده

قوله ولا حريم للنهر الا حريمه اطلق  
الظاهر في قوله الا حريمه ان  
كل من كان في النهر فانه حريمه  
اي لا يخرج الى غيره

قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره  
قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره  
قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره

حانوقا بمثل تلك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني كذا في الكافي  
(وله) اي الذي حفر فيا وراه الحريم متصلا بحريم البر الاولي (الحريم من تلك جوانب  
سوى جانب الاول) لسبق ملك الحافر الاول فيه وان اذ الثاني التوسعة عليه حفر  
بعيدا من حريم البر الاولي (وللقناة حريم قد رما يصليها) القناة مجرى الماء تحت  
الارض ولم يقدر حريمه بشئ يمكن ضبطه وعن محمد انه بمنزلة البر في استحقاق  
الحريم قيل هلا عندهما وعمل في حنيفة رحمه الله لا حريم له ما لم يظهر على وجه  
الارض (ولا حريم للنهر الا بحجة) يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم  
عند ابي حنيفة الا ان يقيم بينة على ذلك وقال له مسناة التهريمشي عليها ما يليق  
عليها طينه واذا لم يكن له حريم الا بحجة (مسناة) مبتدأ خبره قوله الا في لصاحب  
الارض وقوله (بين نهر رجل) صفة مسناة (وارض لاخر وليست) تلك المسناة  
(في يد احد) اي ليس لاحدهما عليها غرض او طين ملقى تكون تلك المسناة (لصاحب  
الارض) اما اذا كان لاحدهما عليه ذلك فصاحب الشغل اولى لانه صاحب اليد  
**فصل** اعلم ان الماء نوعان احدهما الشرب والثاني الشفة وقد خلط بينهما  
في الكتب وميز ههنا فبيننا ولا الشرب والحكمة ثم الشفة واحكامها حيث قيل  
(الشرب نصيب الماء يشترك الكل في ماء او دية غير مملوكة كدجلة ونحوها في عموم

قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره  
قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره  
قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره

قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره  
قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره  
قوله ولا حريم للنهر الا حريمه  
اي لا يخرج الى غيره



قوله بلا ضرر لعمامة فان كان لها من النفع  
منها ربحها ونفعها من النفع انما هو  
والضرر فلو كان على النفع انما هو  
بالعمامة فلو كان على النفع انما هو

قوله بلا ضرر لعمامة فان كان لها من النفع  
منها ربحها ونفعها من النفع انما هو  
والضرر فلو كان على النفع انما هو  
بالعمامة فلو كان على النفع انما هو

المنافع كزى نهر ونصب رحي اذا كان في ارضه ولو كان في ارض غيره لم يجز (بلا ضرر)  
لعمامة فانها مباينة في الاصل لكن ان كان يضرب بالعمامة فليس له ذلك لان دفع  
الضرر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النهر فيغرق  
والارضى (صح دعواه) اى الشرب المجرد (بلا ارض) استحسانا لانه قد يملك  
بدونها ارضا وقد يباع الارض ويبقى لشرب له وهو مرغوب فيه (وقسم) الشرب  
(بقدر الارضى قوم اختصمو فيه) يعنى اذا كان نهر بين قوم واختصمو فى الشرب  
ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود الاتصاف  
بسقيهم افيقدهم بقدره بخلاف الطريق لان المقصود الطريق وهو في الدار الواحدة  
والضيقة على غلط واحد (ومنع الاعلى منهم من سكر النهر) اى سده (بلا رضاهم)  
وان لم يشرب منه اى النهر (بدونه) اى السكر يعنى ان كان الاعلى منهم لا  
يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان فيه ابطال حق الباقيين (وان تراضوا)  
على ان يسكر الاعلى حتى يشرب بحصته (واواطلحوا) على ان يسكر كل رجل منهم  
في نوبته (جان) لان الحق لهم (وكل منهم) عطف على الاعلى اى منع كل منهم  
ومن شق نهر منه اى من اصل النهر ونصب رحي او ذابله او جسر عليه بلا اذن  
شريكه لان فيه كسر طرف النهر وشغل موضع مشترك بالبناء (الا ان يكون رحي

قوله صح دعواه اى الشرب المجرد  
فمثل الشرب المجرد والشرب المجرد  
النافع من الشرب المجرد والشرب المجرد  
ولم يتصور الا في الشرب المجرد والشرب المجرد  
او في الشرب المجرد والشرب المجرد  
والخاتمة والا فليس في الشرب المجرد والشرب المجرد  
منه دعوى الشرب المجرد والشرب المجرد

قوله لان المقصود  
فانما المقصود  
المساواة في الشرب  
بالمساواة في الشرب  
لا يكون مثل الشرب  
المرتب لانه غير

قوله من سكر النهر اى الشرب المجرد  
فمثل الشرب المجرد والشرب المجرد  
النافع من الشرب المجرد والشرب المجرد  
ولم يتصور الا في الشرب المجرد والشرب المجرد  
او في الشرب المجرد والشرب المجرد  
والخاتمة والا فليس في الشرب المجرد والشرب المجرد  
منه دعوى الشرب المجرد والشرب المجرد



نُصِبَ فِي مَلِكِهِ غَيْرُ مُضَرٍّ بِالنَّهْرِ وَالْمَاءِ) لَانَهُ تَصَرَّقُ فِي مَلِكِ نَفْسِهِ وَلَا ضَرَرٌ فِي خَوَائِزِهِ  
(و) مُنْعَ (مِنْ تَوَسُّعِ فَمِ النَّهْرِ) اَيْ نَهْرِهِ فِي اَرْضِهِ لَانَهُ يَكْسُرُ طَرَفَ اَصْلِ النَّهْرِ وَيَنْزِلُ  
عَلَى مَقْدَارِ حَقِّهِ فِي خِلَالِ الْمَاءِ (وَمُنْعَ اَيْضًا) (مِنْ الْقِسْمَةِ بِالْاَيَّامِ وَقَدْ كَانَتْ بِالْكُوفِيِّ) يَكْسُرُ  
الْيَا فِي جَمْعِ كُوَّةٍ بِفَتْحِهَا وَقَدْ يُضَمُّ الْكَافُ فِي الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ كُوفِي كَعُرُوَّةٍ وَغَيْرُهَا وَهِيَ رُوزَنُ  
الْبَيْتِ اسْتَعِيرَتْ لِلثَّقْبِ لَي تَثَقِبُ فِي الْخَشَبِ لِيَجْرِيَ الْمَاءُ فِيهِ إِلَى الْمَرَاعِ وَالْجَدَارِ وَلِ  
وَجْهَةِ الْمُنْعِ اِنَّ الْقَدِيمَ يُتْرَكُ عَلَى قَدَمِهِ (و) مُنْعَ اَيْضًا (مِنْ سَيُوقِ شَرْبِهِ إِلَى رِضَالِهِ  
اُخْرَى لَيْسَ لَهَا مَنَدُ شَرْبٍ) لَانَّ تَقَادُمَ الْعَهْدِ دَلِيلٌ عَلَى اَنَّهُ حَقَّةٌ (وَيُورَثُ وَيُوصَى  
بِنَفْقِهِ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِبَيْعٍ وَلَا بِوَجْرٍ وَلَا بِوَهْبٍ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يُجْعَلُ مَهْرًا وَبَدَلُ  
خَلْعٍ وَصَلَحٍ) وَالْفَرَقُ اَنَّ الْوَرِثَةَ خُلُقَاءُ الْمَيِّتِ فَيَقُومُونَ مَقَامَهُ فِي حَقُوقِ الْمَيِّتِ وَفَلَا  
وَجَانَ اَنْ يَهْوُوا مَقَامَهُ فَيَمْلِكُونَ تَمْلِيكَه كَالْمَعَاوَضَاتِ وَالتَّبَرُّعَاتِ كَالدِّينِ  
وَالْقَضَائِصِ وَالْخَرْفَانِهَا تَمْلِكُ بِالْأَرْتِ وَكَذَا الشَّرْبُ وَالْوَصِيَّةُ اخْتِ الْمَيِّتِ بِخِلَافِ  
الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ بِنَفْسِ الشَّرْبِ وَنَحْوِهَا حَيْثُ لَا يَجُوزُ  
لِلْعَرَبِ وَالْجَمَالَةِ اِلْعَادَمُ الْمَالِكِ فِيهِ لِلْحَالِ اَوْلَانَهُ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوْمٌ وَلَوْ تَرَوَّجَ عَلَى  
شَرْبِ بَعْضِ اَرْضٍ فَالْكَاحُ جَائِزٌ وَلَا يَشْرَبُ لَهَا اِلَانَهُ يَدُونُ الْاَرْضَ لَا يَحْتَمِلُ التَّمْلِيكَ  
بِعَقْدِ الْمَعَاوَضَةِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ لَانَهُ مَجْمُولٌ جَمَالَةً فَاجْشَةُ فَلَمْ يُصَحَّ تَسْمِيَتُهُ (وَلَا

فَلَا يُوْرَثُ اَيْ الشَّرْبُ  
الْمَنْعُ مِنَ الْاَرْضِ اِذَا لَيْسَ  
وَقَدْ كَانَتْ اَدَاكَةً مَعَ الْاَرْضِ  
عِنْدَ الْحَالِمِ

قَوْلُ وَيُوصَى بِنَفْقِهِ اَيْ يُوْصَى اَنْ يَنْفَقَ بِنَفْسِهِ  
كَأَنَّهُ اِنْ لَيْسَ فَعَلَى الْاَنْفُسِ لَا يَجُوزُ فَعَلًا  
فَعَلُهُ اَرْضًا عِنْدَ الْوَصِيَّةِ بِمَا يَكُونُ عِلَاقَةً  
وَالْهَبِ وَالصَّدَقَةِ فَانَّهُ لَا يَجُوزُ لَانَهُ هَبًا  
الْوَصِيَّةُ بِالْاَنْفُسِ الْهَبِ لَانَهَا مَعَ اَوْسَعِ  
الْعُقُودِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ الْمَقْدُومُ بِالْمَقْدُومِ  
اَوْ تَوْسِعُهُ

قَوْلُ وَصَلَحٍ اَيْ مَعَى الْمَالِ اَوْ الْقَضَائِصِ  
وَبَيْعُ الْقَضَائِصِ وَجِبَّ الدِّينِ عِنْدَ

قَوْلُ وَالْوَصِيَّةُ اخْتِ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ  
الْوَصِيَّةُ لَا يَمْنَعُ الْوَصِيَّةُ بِلَيْسَ مِنْ  
اَوْسَعِ الْعُقُودِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ الْمَقْدُومُ  
وَالْمَقْدُومُ كَمَا فِي الشَّرْحِ  
الْوَصِيَّةُ مِنَ اَوْسَعِ الْعُقُودِ  
مَعْلُومٌ بِمَا هُنَا

اي صارت ذنونا من الماء  
من الماء  
شرب  
بأنه كذا صوره  
من الارض  
من الارض  
من الارض  
من الارض

قول ولا يضمن  
ان يضمن  
من سقى  
من سقى  
من سقى  
من سقى

قول ولا يضمن  
من سقى  
من سقى  
من سقى  
من سقى

يضمن من ملاء أرضه فزنت أرض جاره أو غرق (لأنه مسبب غير متعل كذا في البيروني) وأصح  
الجمهر فان فعله في أرضه مباح فلا يضمن قالوا هذا إذا سقى أرضه سقيا معتادا احتمله  
أرضه عادة وأما إذا سقى سقيا لا يتحمله فيضمن لأنه أجرى الماء إلى أرض جاره تقديرًا  
كذا في الكافي (ولا) يضمن أيضًا (من سقى من غيره في رواية) وهي رواية  
الأصل (وفي رواية) (أخرى يضمن) وهو مختار في الإسلام ذكره في الكافي (وكريه)  
لم يملك من بيت المال (لأنه من حاجة العامة) (وإن لم يوجد) في بيت المال شيء (فعلى  
العامة) (ولا إمام أن يجبر الناس على كربه لأنه نصب ناظر وفي تركه ضرر عام) (وكريه)  
التميز المملوك على أهله) التميز المملوك الذي دخل ماؤه تحت القسمة أماعام وأما  
خاص والفرق بينهما أن ما يستحق صاحبه به الشفعة كما يأتي في بابها من خاص  
وما لا يستحقها به فعام وكريه ما على أهلها ما على بيت المال لأن المنفعة تعود إليهم  
على الخصوص فيكون مؤنة الكري عليهم كذلك لأن العزم بالغنم لما فرغ عن بيان  
الشرب وأحكامه شرع في بيان الشفعة وأحكامها فقال (والشفعة شرب بني آدم  
والبهائم ولكل) من بني آدم والبهائم (أحق الشفعة) (في كل ماء لم يجز بطرف  
فيشتركون فيها) أي الشفعة (فقط) أي بلا اشتراك لهم في الشرب فان الأصل فيه  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس شركاء في ثلث الماء والكلاء والنار وهو

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط

قول وفي رواية  
الشرب  
ذكره الشافعي في السبوط









قوله وعلا الاكل من انا دصاص الوجه  
ساعداً على وجهه والاشربة  
والاشربة من انا دصاص الوجه  
ساعداً على وجهه والاشربة

قوله ما لا يكون الفضة موضع  
الاشربة والاشربة من انا دصاص  
الوجه ساعداً على وجهه والاشربة

بمبيلها ونحوها) من الاستعمالات (وخلل الاكل من انا دصاص ورجاج ولبور وعقيق  
(واناء) (مفضض و) خا (جلوسه على) شرير وسج (مفضض متقياً موضع الفضة  
فان الاكل والشرب من لاء المفضض والجلوس على الكرسي والشرير والسرير  
او نحوه مفضضاً انما يحل اذا اتى موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع  
الفم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع الجلوس على  
الشرير فانه حينئذ لا يكون مستعملاً لها على الوجه المذكور بخلاف ما اذا لم يتق  
موضعها وكذا اناء المصيب بالدهاب والفضة والكرسي المصيب باحدهما هذا  
كله عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكره كله وقول محمد يروى مع ابي حنيفة ويروى  
مع ابي يوسف وهذا الاختلاف فيما اذا تخلص واما الموه فلا بأس به بالاجماع روى  
ان هذه المسئلة وقعت في مجلس ابي جعفر الدوانيقي وابو حنيفة وائمة عصره  
حاضرون فقالت ائمة يكره وابو حنيفة ساكت ف قيل له ما تقول فقال ان وضع  
فاه موضع الفضة يكره والا فلا ف قيل له من اين لك فقال ارايت لو كان في اصبعه  
خاتم فضة فشرب من كفه اكره ذلك فوق الكل فتعجب ابو جعفر من جوابه وهذا  
الجواب ايضا يؤيد ما ذكرنا (وقبل قول كافر ولو) كان (مجوسياً شرب اللحم من مسلم  
او كتابي فحل في) شربته (من مجوسى فحرم) قال في الكفر ويقبل قول الكافر في الحل

قوله فان جئت لا يكون  
او الفضة حينئذ يكون ناها لا لا والاعلى  
الشرب ذوات الناجع كالتوب العلم

قوله بان الفضة اي مشدود بالفضاب  
والاشربة والاشربة من انا دصاص  
الوجه ساعداً على وجهه والاشربة

قوله فلا بأس بالاجماع اي فلا بأس  
بالاشربة والاشربة من انا دصاص  
الوجه ساعداً على وجهه والاشربة

قوله ان وضع فاه موضع الفضة يكره  
لان الفضة من الاطعمة من اللحم  
والاشربة والاشربة من انا دصاص  
الوجه ساعداً على وجهه والاشربة

قوله ان موضع فاه موضع الفضة  
من الاطعمة من اللحم والاشربة  
والاشربة من انا دصاص الوجه



فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة

فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة

فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة

فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة

والحرمة وقال النجاشي هذا سهلان الحل والحرمة من لدن يانان ولا يقبل قول الكافر  
في لدن يانان وإنما يقبل في المعاملات خاصة للضرورة أقول ليس لسا هي صاحب  
الكثرة لأن مراده بالحل والحرمة ما يحصل في ضمن المعاملات لا مطلقاً للحل والحرمة  
كما توهم بدليل أنه قال في الكافي ويقبل قول الكافر بالحل والحرمة حتى لو كان له  
أجير مجوسى أو خدام مجوسى فأنسله ليشترى له الخما فاشترى وقال اشتريت من  
يهودى أو نصرانى أو مسلم وتبعه أكله وإن كان غير ذلك لم يسعه أكله ثم قال  
وأصله أن خبر الكافر في المعاملات مقبول بالانجاء لصدوره عن عقل ودين  
مانع من الكذب ومسائس الحاجة إلى قبوله لكثرة المعاملات وكونه من أهل الشهادة  
في الجملة فظهر أن مراده ما ذكرنا والعجب أنه بعد ما اعترض عليه بهذا الاعتراض  
نقل محضول كلام الكافي وكان عليه أن يقول بذلك لا اعتراضاً لاد بالحل والحرمة  
ما يحصل في ضمن المعاملات ويجعل كلام الكافي قرينة عليه فليستأمل (و) قبل  
(قول فرد ولو كافر أو نصرانى أو فاسقاً أو عبداً في المعاملات) لأنها تكثر بين الجناس  
الناس فلو شرط أن لا يدخل في الحج فقبل قوله مطلقاً دفعاً للحج (و) في التوكيل  
بان أخبرنى وكيل فلان في بيع هذا حيث يجوز الشراء منه (و) قبل (قول العبد  
والصبي في الهدية والأذن) كما إذا جاء بهدية وقال اهذى اليك فلان هذه الهدية

فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة

فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة

فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة

فرد له مادة بالحل والحرمة وكونه مانع  
من المعاملات فبذلك صار له من فاعل ما يمنع  
من المعاملة كونه مانعاً من المعاملة





قال المناطقة فيهما في سائر المواضع بلفظ  
ان يكون القصر على احداهما بالشيء الى  
والى بم  
الآخر  
ان يكون

الآخر  
يحيى ان ذلك على ان يتها على غلبة عضوه  
في استعمال العرب مع ان الجبر ليس غوي  
الذهب والفضة مع ان الجبر ليس غوي  
متمم

قوله ولو علم انه صريح  
للنكاح بل الامة لا يارض قول الرسول  
عبد الله بن ابي عاصم

[illegible]

لا اهل بيوت الله  
 الذي يعرفه الله  
 فورد ولا يخفى ما بين الما خفية من العباد  
 ولا ما خفى الرسول وقطعه عما لا اول له  
 الصغبر المحض للمأويل والناس في الخبيث  
 وان عرف ما عليه والاضطر الختم على  
 الختم كما انفق في الختم على  
 مكره وانما انفق الختم على  
 المسامح وانما انفق الختم على  
 الجوان

قوله ونركب لغزلكم الاول  
لغزدي فاجبه لاه يشاول مع  
السلطان والمولى وميزها لال  
ظاهرا من هو الشاول لكل ذي حاجه  
الاول هيب على القاضيه  
الوتعبر





قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...

والرأس والصدر والشاق والعضد من محرمه) لأن البعض يدخل على البعض لا استيذان  
والمرأة في بيتهما في ثياب بذلتها عادة فلو حرم النظر إلى هذه المواضع أدى إلى الحرج (وأما  
غيره) فإن حكمها حكم المحرم لضرورة رؤيتها في ثياب البذلته وهي تتناول المدبرة وأما الولد  
والمكاتبه (أن أمن شهوته) ولا فلا ينظر (لا) أي لا ينظر (إلى الظاهر والبطن والفخذ كامة  
غيره) إذا لضرورة في كشفها بخلاف ما سبق (وما حل نظره منهما) أي محرمه وأما غيره  
(حل مسه) للحاجة إليه في المسافرة والمحالطة (وله مس ذلك) أي عضو جان النظر إليه  
من لامة (أن لا يشاءها) فإن خاف شهوته للضرورة (وأما شهري) وتجامع مثلها  
(لا تعرض على البيع في ثياب واحد) المراد به ما يستريح للسرة والركبة لأن ظمها وبطنها  
عورة ومنه يعلم حال اللباغة (و) ينظر الرجل (إلى وجهه الأجنبية وكيفية فقط) لأن  
في بدء الوجه والكثرة ضرورة الحاجة إلى المعاملة مع الرجال أخلا وإعطاء وخوفا (كذا  
السيدة) أي لما لو كما أن ينظر إلى وجه سيده وكيفية لا قدميهما (وإن خاف) أي الرجل  
والمملوك الشهوة لا ينظر إلى وجهها (الحاجة) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عينيه إلا أنك يوم القيمة فاذا خاف  
الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحررا عن المحرم (كقاض يحكم عليها وشاهد يشهد عليها)  
فإن نظرهما إلى وجهها جازوا لأن خاف الشهوة للحاجة إلى أحياء حقوق الناس بالقضاء

قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...

قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...

قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...

قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...  
قوله من غير ما جازوا...



قوله فانما هو القدر الذي لا يقدر  
انفسه او السقاء وحده لا من انفسه  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم

قوله فانما هو القدر الذي لا يقدر  
انفسه او السقاء وحده لا من انفسه  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم

وَأَدَاءُ الشَّهَادَةِ وَلَكِنْ يَبْعَى أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْحُكْمَ عَلَيْهِمَا وَإِدَاءُ الشَّهَادَةِ لَا قِصَاصَ الشَّهْوَةِ تَحْتَ  
عَنْ قِصَاصِ الْقَبْرِ (وَمَنْ بَرِدَ نِكَاحُ امْرَأَةٍ) حَيْثُ جَازَانِ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَأَنْ خَافَ الشَّهْوَةَ لَمْ يَرَوْ  
أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْمُغِيرَةِ إِذَا ارْتَدَّتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ امْرَأَةً ابْنُهَا فَاتَّه  
أُخْرَى أَنْ يُوْذِمَ بَيْنَكُمَا (وَرَجُلٌ يَلَاوِيهَا فَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ مَرْضَاهَا بِقَدْرِ الضَّرْبِ) وَيَبْغِي أَنْ  
يَعْلَمَ امْرَأَةً مُدَاوِلَتَهَا لَنْ نَنْظُرَ الْجَسْنَ إِلَى الْجَسَنِ إِخْفًا لِأَيِّ امْرَأَةٍ تَغْسِلُ الْمَرْءَ تَعْدَمُ مَوْتَهَا  
دُونَ الرَّجُلِ (الْمَحْصِي وَالْمُجْبُوبُ وَالْمَحْنَتُ فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ كَالْفَحْلِ) أَمَّا الْخَصْمُ فَلَقَوْلِ  
عَامَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا الْخِصَاءُ مِثْلُهُ فَلَا يَبْعَى مَا كَانَ حَرَامًا قَلِيلَهُ وَقِيلَ هُوَ أَشَدُّ  
النَّاسِ جَمَاعًا لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْتَرِبُ إِلَى الزَّوَالِ وَأَمَّا الْمُجْبُوبُ فَلَا يَنْهَى عَنْهُ فَيَنْزِلُ وَإِنْ كَانَ مُجْبُوبًا  
فَإِنْ جِئَ مَا وَهُدَى فَقَدْ رُخِصَ بَعْضُ مَشَائِخِهَا الْخِلَاطُ بِالنِّسَاءِ فِي حَقِّهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا  
يَحِلُّ (وَيُعْرَلُ عَنْ مَتْنِ الْعَرْلِ أَنْ يَطَافَ إِذَا قَرَّبَ إِلَى الْإِثْرَالِ أَخْرَجَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِي الْفَرْجِ  
بَلَا إِذْنَهَا) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ لِي أَمَةٌ عَرِلْتُ عَنْهَا أَنْ شِئْتُ (وَأَنْ  
يُعْرَلَ عَنْ رُفْقَتِهِ بِهِ) إِنْ بَادَتْهَا النِّهْيَةُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَرِلَ عَنِ الْعَرْلِ عَنِ الْحُرَّةِ  
الْأَبَادَتْهَا **فصل** (مَنْ مَلَكَ أَمَةً بَشَرًا وَنَحْوَهُ) كَتَبَتْهُ وَوَصِيَّتُهُ وَمِيرَاثُهَا وَطَع  
وَصَلَحَ وَنَحْوُ ذَلِكَ (وَلَوْ كَانَتْ الْجَارِيَّةُ) (بِكُرٍّ أَوْ مِثْرَةً مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ عَجِيزَةٍ) أَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدٌ  
غَيْرُهُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدٌ فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَادُونًا لَهُ مُسْتَعْرِقًا بِالَّذِينَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

قوله فانما هو القدر الذي لا يقدر  
انفسه او السقاء وحده لا من انفسه  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم

قوله فانما هو القدر الذي لا يقدر  
انفسه او السقاء وحده لا من انفسه  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم

قوله فانما هو القدر الذي لا يقدر  
انفسه او السقاء وحده لا من انفسه  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم  
والنفسانية في نفسه وليس كذلك  
كما في قوله تعالى لا تقطع عنهم اوجهم  
منه واستنصروا فيه على انفسهم



قوله اوطاس موضع على ثلاث مراحل من مكة كان فيه موضع النبي عليه الصلاة والسلام  
الذي اخرج حتى وهي التي بها جبل والحيالي  
الذي اخرج حتى وهي التي بها جبل والحيالي  
الذي اخرج حتى وهي التي بها جبل والحيالي

قوله اوطاس  
قوله اوطاس  
قوله اوطاس

قوله اوطاس  
قوله اوطاس  
قوله اوطاس

قوله اوطاس  
قوله اوطاس  
قوله اوطاس

قوله اوطاس  
قوله اوطاس  
قوله اوطاس

قوله اوطاس  
قوله اوطاس  
قوله اوطاس

قوله اوطاس  
قوله اوطاس  
قوله اوطاس

يتوهم بالنكاح في الاماء فلان تصالح للتعرف عن شغل يتوهم بملك اليمين وهو ذو ذية اولى  
كذا في الكافي (ويوضح الجمل في الحامل) والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام  
في سبائا اوطاس لا لا توطأ الحبالى حتى يصنع حملهن ولا الحبالى حتى يستبرين بحبصه  
والحديث ورد في المسببة لكن سبب الاستبراء حدوث الملك واليد لانه الموجود في النصوص  
عليه والاستبراء للتعرف براءة الرحم لا يختلط ماءه بماء الغير اذ لو وطئها قبل ان يتعرق براءة  
رحمها فجاءت بوليد فلا يدري انه منه او من غيره فوجب للتعرف صيانة المياة عن اختلاط  
والانساب عن الاستبراء والاولاد عن الهلاك لانه عند الاستبراء لا يدعى الولد فيملك  
لعدم من يقوم بترتيبه وذلك عند حقيقة الشغل وتوهمه لكنه امر حتى فادبر الحكم على  
اموطاه وهو تجدد الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الامور العذوة فان  
حكمه الحكم تراعى في الجنس لا في كل فرد فرد فان قيل اذا علم عدم وطئ المولى كيف يتوهم شغل  
الرحم ليلزم اختلاط الماء واشتباؤه النسب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى لجواز ان يكون  
من غيره وكذا التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العذرة كذا في الكافي  
اقول يرد عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقرر ان نكاح المزنية  
وطئها جائز بلا استبراء عند ابي حنيفة وابي يوسف فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا  
الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا لجواز ان

وَيَوْمَ سَيُكْرَهُ مِنْ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ رَوَّحُ الْمَوْلَى إِنَّهُ  
مَنْ رَوَّحَ فَحَبِلَتْ مِنْهُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ

قَوْلُ كُنْ تَرَاغِي فِي الْأَنْوَاعِ الْمَصْبُوطَةِ كَمَا فِيهَا وَتَوَكَّلْ  
فِيهَا مِنْهَا عَدَّةً فَإِنَّ الْأَنْوَاعَ وَالْأَنْوَاعَ وَالْأَنْوَاعَ  
فِي الْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ  
فِي الْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ

قَوْلُ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ  
فِي الْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ  
فِي الْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ  
فِي الْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَنْوَاعِ

يَكُونُ الْمَوْلَى نَوَجَّهًا بِأَخْرَاسِيَّاتِي وَتَغَرُّضِي عَلَى قَوْلِهِمْ حِكْمَةُ الْحُكْمِ تَرَاغِي فِي الْجَنَسِ لَا فِي كُلِّ فَرْدٍ  
فَرْدٌ بَانَ الْحِكْمَةَ لَا تَرَاغِي فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ لَكِنْ تَرَاغِي فِي الْأَنْوَاعِ الْمَصْبُوطَةِ فَإِنَّ كَاتِلًا لِمَةِ بَكْرًا أَوْ  
مَشْرُوعِيَّةً مِمَّنْ لَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدَهَا مِنْهُ بَانَ يَكُونُ الْوَلَدُ ثَابِتُ النِّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ بَانَ رَوَّحُ الْمَوْلَى  
أَمَةً مِنْ رَجُلٍ فَحَبِلَتْ مِنْهُ ثُمَّ طَلَقَهَا وَبَعَلَهَا نَفْضًا عَدَّتْهَا بِأَعْمَارِهَا مِنْ رَجُلٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ  
الِاسْتِبْرَاءُ عَلَى الْمُشْتَرَى لِأَنَّ الْحَمْلَ ثَابِتُ النِّسَبِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ  
وَأَجِيبَ بَانَهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالْحَدِيثِ فِي سَبَابِهَا أَوْ طَائِسٍ كَمَا عَرَفْتُ وَلَا يَخْفَى أَنَّهَا لَمْ تَحْلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ  
فِيهَا بَكْرًا وَمُسَبِّيَّةً مِنْ مَرَأَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَمَعَ هَذَا حُكْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمًا عَامًّا  
فَلَا يَخْصُ بِالْحِكْمَةِ كَمَا أَنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَّ الْحِكْمَةَ فِي حُرْمَةِ الْخُرْقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ  
أَنْ يُوقِعَ الْآيَةَ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدًا أَنِّي اشْتَرَيْتُهَا بِحَيْثُ لَا تَوَقُّعُ الْعَدَاوَةِ وَلَا تَصَدَّقِي عَنْ  
الضَّلَاةِ فَإِنَّ ذَلِكَ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ غَالِبَةً فِي تَحْرِيمِهَا فَالِشَّرْعُ حَرَّمَ بِهَا عَلَى الْعُمُومِ لِمَا أَنَّ فِي التَّخْصِصِ  
مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْخَبَرِ وَتَجَاسُرِ النَّاسِ بِحَيْثُ يَرْفَعُ الْحِكْمَةَ فَإِنَّ ثَبَاتَ الْحُكْمِ فِي السَّبَبِ عَلَى الْعُمُومِ  
ثَبَتَ فِي سَائِرِ أَسْبَابِ الْمَلِكِ كَذَلِكَ قِيَاسًا فَإِنَّ الْعِلَّةَ مَعْلُومَةٌ ثُمَّ تَأْيِيدُ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ (وَلَمْ تَكْفِ  
خِيَضَةُ مَلِكٍ مَا فِيهَا) فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا الْخِيَضَةُ وَهِيَ اسْمٌ لِلْكَامِلَةِ (وَلَا التَّيُّ بِعَدْلِ الْمَلِكِ  
وَقَبْلُ الْقَبْضِ) لِأَنَّهُمَا وَجَدَتْ قَبْلَ عِلَّتِهِ وَهِيَ الْمَلِكُ وَالْيَدُ جَمِيعًا فَلَا يُعْتَبَرُ أَحَدُهُمَا (أَوْ بَعْدُ  
الْبَيْعِ وَقَبْلُ الْإِجَازَةِ فِي بَيْعِ الْفُضُولَى وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى أَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ فِي الشَّرَاءِ الْفَأَسَلُ

قَوْلُ لَا تَرَاغِي فِي الْأَنْوَاعِ الْمَصْبُوطَةِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ

قَوْلُ لَا تَرَاغِي فِي الْأَنْوَاعِ الْمَصْبُوطَةِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ

قَوْلُ لَا تَرَاغِي فِي الْأَنْوَاعِ الْمَصْبُوطَةِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ  
الْمَيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ فَلَا يَلِيزُ مِنْ اخْتِلَاطِ

قوله أو مسئلة فكأنها لو قال أو غير  
موجبه كان في السؤال الكتابية  
والمراد أن كتابته لا يثبتها من قبض  
أو لو كانت الكتابية سابقة على القبض  
لا يثبت الاستبراء من جملة الخلل  
الفاصل بينهما

قوله بعد سبب أي سبب الاستبراء  
الذي به القصة قال فما سبب القبض  
الاستبراء فلو كان الاستبراء  
لا سبب بينهما فلو كان الاستبراء  
لا سبب بينهما فلو كان الاستبراء

قوله لا يثبتها بعد سبب  
الظاهر أن المراد من السبب  
هنا الملك وقدره لا يثبتها  
فيل يثبت في الملك والملك بين العدة  
والسبب واضح لا يثبت فيه

قوله فلو كان الاستبراء  
فيل يثبتها على ما ذكره في الاستبراء  
قوله فلو كان الاستبراء  
فيل يثبتها على ما ذكره في الاستبراء

قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها

قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها

قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها

قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها  
قوله ولا يثبتها

قبل أن يشتريها صحيحاً ولا) أي ولم تكف (ولادة كذلك) أي حصلت بعد سبب الملك

وقبل القبض لا تنفأ العلة كما سبق (وكفت حيضة بعد القبض وهي مجوسية أو مكاتبية

ثم أسلمت أو عجزت) يعني اشترى منه مجوسية أو مسئلة فكأنها قبل أن يشتريها ثم خاضت

المكاتبية حال كتابتها أو خاضت المجوسية حال مجوسيتها بحيضة ثم عجزت المكاتبية

أو أسلمت المجوسية أجزأت تلك الحيضة من الاستبراء لأنها وجدت بعد سببه وحرمة

الوطئ مانع كما في حالة الحيض (اشترى من عبده المأذون من خاضت عنده) أي عند

العبد (أن لم يستغرق دينه كفت) تلك الحيضة من الاستبراء لأنها دخلت في ملك المولى

وقبضه من وقت الشراء (والا) أي وإن استغرق دينه (فلا) أي لا يكفي تلك الحيضة

عند أبي حنيفة خلافهما (ويجب) الاستبراء (بشر أحصة شريكه من) الجارية

(المشركة) لأن السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف إلى تمام العلة (لأعند عود الألفة

وردة المعصوبة والمستأجرة وقت الرهونة) لانقضاء استحالات الملك (ورخص حياله

ابقاطه عند أبي يوسف خلافاً للحمد ويفي بالاول أن علم عدم وطئها في ذلك

الطهر وبالثاني أن وطئ وهي) أي الحيلة (أن يترجمها المشتري) قبل الشراء (أن لم يكن

تحت حرة) حتى لو كانت حرة لم يجز نكاح الأمة على حرة كما سيأتي في كتاب النكاح

(ثم يشتريها) إذا بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم إذا اشترى زوجته يبطل النكاح ويجل

الوطئ

الوطئ

الوطئ

الوطئ

الوطئ

[illegible]

الوطى وَيُسْقِطُ الْاِسْتِبْرَاءَ قَالَ فِي الْفَتْاوى الصَّغْرَى قَالَ ظَهَرَ لِلَّذِينَ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ الْاِسْتِبْرَاءِ  
لِبَعْضِ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِلُّ لِلْمُسْتَرَى وَطَهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ تَزَوَّجَهَا وَطَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا  
لأنه حينئذ يملكها وهي في عدته أما إذا اشترها قبل أن يطأها فكما اشترها أي بطل  
النكاح ولا نكاح حال نبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقق سببه وهو استحسان حل  
الوطى بملك اليمين قال وهذا لم يذكر في كتاب وهذا دقيق حسن إلى هنا لفظ الفتاوى  
الصغرى (وإن كانت) تحتة خرة (فهي) أي الحيلة (أن يزوجهما البائع قبل البيع أو)  
يزوجهما (المشتري قبل القبض من يوثق به) مفعول يزوجهما أي يعتمد على أنه يطلقها  
(ثم يسريها) المشتري (ويقبضها) ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء لأنه اشترى  
منكوحة الغير ولا يجل وطهما فلا استبراء فإذا أطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري  
وحيث لم يوجد حدث الملك فلا استبراء أو يزوجهما المشتري قبل القبض من يوثق  
به ويقبض (فيطلق الزوج) فإن الاستبراء يجب بعد القبض وحيث لا يجل الوطى  
وإذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدث الملك فقوله في طلاق الزوج متعلق بما  
قبله أيضا (من فعل شهوة إحدى دواعي الوطى) بأمته لا تجتمعان نكاحا (صفة أمته  
سواء كانا اختين أو امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا) (حرم عليه وطى واحدة) منهما  
(ودواعيه حتى يجر أحدهما عليه) يعنى أن من له أمتان كما ذكر فقيل ما مثله شهوة

الاصل  
 انزل  
 بل بكم ان تقول طردان ملك البحرين  
 قبل بكم ان تقول ملك النكاح فهو غفتم عليه ذانا  
 على نزل ركيعة سقوط الاستبراء  
 وهذا القدر ركيعة سقوط الاستبراء  
 ابو سعيد  
 قدبر  
 قوله من قوله واذا اخبر عنكم بظلمه  
 فالجمله ان يقع الترتيب على ان يكون امرها  
 في بل لشري ويطبقها على ما ذكره الخزانة  
 عبد  
 قوله اي بعثتم على ان يطبقها فان نسى  
 عنم فلا فتن فاجابا على ان امرها بيد  
 من شاء كذا فاضحنا كالعامة من ذلك  
 قوله ثم يطلق الترتيب اي قبل القول كما سبق  
 وقد يطلق اي بعد قبض المسمى لادله  
 طلقها فيه كان على المسمى الاستبراء  
 اذ اقبضها في اصق الترتيب عن محمد بن  
 لا نداد اطلبها قبل القبض فاذا قبضها  
 والقبض حكم العقد عند الحاله وليس طلاق  
 كانه استبراء بل هو كذا في العامة  
 ولا عقد وقرن الاستبراء كذا في العامة  
 من يتبلى  
 وفاضحنا

[illegible]

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا  
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ  
وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا  
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ





كانت المصنف الهلالية التي تدرج من ان  
بجوان الانقاع بالعمدة المخطوطة لا القاص  
فقد اطلق المصنف في الحاشية

فقد كان عليه المصنف اطلق فتمثل كل  
ما جعل به المصنف ليعاد ان في نفس  
الكتاب اذ في اولها اقول بها من في  
منها الخارج المفضل لما ان كل منها  
مستوفى في نفسه

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا

السرفين) حيث جان في الصحيح (صحح الانقاع بمخطوطها) في الصحيح كذلك الهلالية وقال  
الزليحي الصحيح عند أبي حنيفة ان الانقاع بالعندة الخاصة جاز (وجان اخذ دين على  
كافر من ثمن خمره بخلاف المسلم) يعنى اذا كان دين لمسلم على كافر فباع المدينون خمره واخذ  
ثمها جان للمسلم اخذ له فيه وان كان البايع المدينون مسلمان لم يجز اخذه لان بيعة باطل  
فالتم حرام (و) جان (تحلية المصحف) لما فيه من تعظيمه (وتعظيمه ونقطه) لان  
القرأت والاي توفيقية لا تدخل للرأى فيها فبالتعشير حفظ الاي وبالنقط حفظ  
الاعراب ولان العجى الذي لا يحفظ القرآن لا يقد رعى القراءة الا بالنقط وما روى  
عنا ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال جرد القرآن فذلك في زمانهم لانهم كانوا  
يقولونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما انزل وكانت القراءة سهلا عليهم ويرون  
النقط محلا لحفظ الاعراب والتعشير محلا لحفظ الاي ولا كذلك العجى في زماننا  
فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة اسمى السور وعدد الاي فهو وان كان محدثا  
فستحسن وكم من شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان والاحوال كذلك قال الامام  
الترمذي (و) جان (دخول النجى المسجد) ولا يكره وعند مالك والشافعي يكره  
(و) جان (عمادية) اذا مرض (وخصاء الهيام وانزاع الحمير على الخيل والحقة وسفر  
الامة وام الولد والمكاتبه بلا حرم) فان مسل عضائهما في اركاب كس محرم وفي الكافي

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا

فقد كان عليه المصنف ان في نفسه كل  
نفس السجدة وتزني لكان في الغني  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا  
اذ كان من نفسه مال الوفى وغنى ان لا



قوله والصحيح انه يجوز الاجارة ولو لا ان  
يبدأ ولو لم يكن الا قل على الفقه  
دونه الفاضل انفق الحائض

قوله ولو لا ان قل ولو لا ان  
لا ينفق الحائض انما اذا  
لا ينفق منه العمل فوجب المستحق

قوله وجاز بيع المعصية  
انما لا يبيح البيع الخ الذي يجوز منه الحائض  
والله اعلم ولا يبيح ذلك خلا فخرج المزارع  
ابن خزيمة لما اذا باعه وبيعه من غل لا يبيح  
المسلم بذلك انما اذا وجد من غل لا يبيح  
والنفسى والنفسى كان يبيح الى  
الا فضل عدم البيع كما لا يخفى

قوله من مخرجه حرم مطلقا لم يعلم ولو  
ذبحه في الدار ومخرجه كما في الفقه ان علم  
اذا ذبحه ذلك فلو علم ان علم ذلك فمكره  
انفاقا لا يبيح البيع والكم منه فلا يبيح  
كله الخطا كان ذبحه الخزانة يبيع العيب على  
الخلاص كما في المسئلة

قوله انما اذا كان المشتري مستلما  
فان مكره انفاقا بالمال له ومنه  
وهذا الكا فخره بالمال له ومنه

قوله وجاز بيع حرم في باجر اي فطيب  
له الاجرة على خضف خلا قاله لا يبيح  
التمس ان الجمل ليس بفضة منها ما يبيح  
منه ان الجمل ليس بفضة فليكن الجملان  
على الجمل فليكن الجملان  
اذ الجملان ليس بفضة فليكن الجملان  
طيبا له الاجرة على خضف خلا قاله لا يبيح  
كله التبيين

بيعتهم واجازتهم بمثل القيمة او باقل بمقدار ما يتعابن الناس فيه جان ولا فلا ولا يوقن  
على الاجارة بعد الادراك لان هذا عقد لا يحجز له حال العقد وكذلك استيجارهم للصغير  
وشراؤهم له ان كان على المعروف جان على الصغير والصغيرة وان كان كثر قد رما لا  
يتعابن الناس نفق عليهم ولا يجوز عليهم ما اذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة  
قبلا نقضاء المدة فان كانت الاجارة على النفس فله الخيار ان شاء ابطال الاجارة وان شاء  
امتضاها وان كانت على املاكه فلا خيار له وفي فائد صاحب المحيط اذا اجر الاب والجد  
والقاضي الصغير في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا اجره  
احد هم باقل منه لم يحجز والصحيح انه يجوز الاجارة ولو باقل وذكر شمس الامة في كتاب  
الوكالة للاب ان يعير ذلك الصغير وليس له ان يعير ماله قال في تأويله اذا كان ذلك  
في تعلم الحرفة بان دفعه الى استاد ليعلمه الحرفة ويخدم استاذة اما اذا كان بخلاف ذلك  
فلا كان في الفصول العادية (و) جان يبيع (العصير من متخذه حمله) لان المعصية لا  
تقوم بعينه بل بعد تغيره بخلاف بيع السلاح من هل الفتنة كاسر (وجان حمله) حزم  
ذمي باجر) خلا قالهما (لا) اي لا يجوز (اجارة بيت بالامصار وبقرانا لبيح بيت نار)  
الحجوس (او كنيسة او بيعة) لليهود والنصارى (او يباع فيه الحمر) وانما قال بقرانا  
اذ قد نقل عن ابي حنيفة انه جاز ما ذكر في سواد لكن قالوا مراده سواد الكوفة لان غالب  
البلاد

قوله وجاز بيع حرم في باجر اي فطيب  
شمل على طهارة طهارة او سمين  
كله التبيين

قوله واخلف في بيع العبد  
في قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

اهلها اهل الدمة واما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام فيها ظاهرة فلا يمدون فيها ايضا  
وهو الصحيح كذا في الكافي (وجان بيع بانيوت مكة) بالاجماع لانها ملك من بناها الا يرى  
ان من بنى على الارض لوفى جان بيعة فهذا كذلك (واخلف في بيع انصبا) جورة ابو يوسف  
ومحمد وهو اخذى الرافيتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى (و) جان (تقييد العبد) احترازا  
عن لا باق والتمرد (بخلاف الغل) اي جعل الغل في عناق العبد حيث لم يجز لانه عادة الظلمة  
وفي القينة لا بأس بوضع الراية يعنى الغل في عناق العبد في زماننا الغلبة الا باخصوصا  
في الهنود (و) جان (قبول هديته تاجرا واجابة دعوته واستعانة دابة) والقياس ان  
لا يجوز الكل لانه تباع والعبد ليس من اهله لكن جواز في الشيء اليسير للضرورة  
استحسانا لانه لا يجز بدامنه كالضيافة ليجمع اليه المجاهرون ويحب قلوب  
المعاملين فكان من ضروريات التجارة ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته (وكره  
كسوته ثوبا واهلاؤه النقدين) لانتفاء الضرورة (وكره استعمال الخصى) لان فيه  
تحريض للناس على الخصاء ولانه لا يعزى عن مخالطة النساء (و) كره (اقراض بقال  
دراهم ليأخذ منه ما شاء) لانه قرض جرفق وهو منهي عنه وينبغي ان يستود عليه  
دراهم يأخذ منه ما شاء جزا فانه ليس بقرض حتى لو هلك لاشئ على الاخذ (و)  
كره (اللعب بالشطرنج والرد وكل لمن) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل لعب

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد  
قوله واخلف في بيع العبد

قال في مختصر السالكين قال انفضل العبد اذا  
وفاة اياه فليعلم ان السبب في رزقه  
من الله عز وجل

قال في مختصر السالكين قال انفضل العبد اذا  
وفاة اياه فليعلم ان السبب في رزقه  
من الله عز وجل

قال في مختصر السالكين قال انفضل العبد اذا  
وفاة اياه فليعلم ان السبب في رزقه  
من الله عز وجل

قال في مختصر السالكين قال انفضل العبد اذا  
وفاة اياه فليعلم ان السبب في رزقه  
من الله عز وجل

ابداً حرام الاثنية ملاعبة الرجل اهله وتاديبه لقوته ومباصلته لقوته و**اباح**  
 الشافعي الشطرنج بلا قمار ولا اخلاص يحفظ الواجبات لان فيه تشجيلاً لخير وطول الحجة  
 عليه ما رويناه ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس والابلان شرط المال من جانب  
 واحد بان يقول لصاحبه ان سبقتي فلان سيقك فلا شيء لي بقوله صلى  
 لا سبق الا في حق اي بعير او فضل اي رمي او خافى فرس (وحرّم لو) شرطاه (من  
 الجانبين) بان يقول ان سبق فرسك اعطيتك كذا وان سبق فرسي فاعطني كذا (الا  
 اذا دخلا قال الثابتين) وقال للثالث ان سبقتنا فالما لان لك وان سبقناك فلا شيء  
 لنا عليك ولكن ايها سبق اخذ المال المشروط وكذا المتفق اذا شرط احدهما الذي  
 معه الصواب صح وان شرطاه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجر كما في المسابقة  
 (و) كره (قوله) في دعائه اللهم اني اسئلك (بمعقلا عز من عرشك) يروي بعبارة  
 الاولى من العهد والثانية من القعود ولا شك في كراهية الثانية لاستحالة معناها  
 على الله تعالى وكذا الاولى لانها توهم تعلق عز بالعرش والعرش حادث وماتعلق  
 به بهذا الوجه يكون حادثاً ضرورة وعمر الله تعالى قديم لا يفك عنه ان لا وابد  
 وقال ابو يوسف لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث لما روى انه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كان من دعائه اللهم اني اسئلك بمعقلا عز من عرشك ومتم الى رحمة من كتابك

قوله ولا بأس بالمسابقة  
 في الرمي والفرس والابلان  
 شرط المال من جانب  
 واحد بان يقول لصاحبه  
 ان سبقتي فلان سيقك  
 فلا شيء لي بقوله صلى  
 لا سبق الا في حق اي  
 بعير او فضل اي رمي  
 او خافى فرس (وحرّم  
 لو) شرطاه (من  
 الجانبين) بان يقول  
 ان سبق فرسك اعطيتك  
 كذا وان سبق فرسي  
 فاعطني كذا (الا  
 اذا دخلا قال  
 الثابتين) وقال  
 للثالث ان سبقتنا  
 فالما لان لك وان  
 سبقناك فلا شيء  
 لنا عليك ولكن  
 ايها سبق اخذ  
 المال المشروط  
 وكذا المتفق اذا  
 شرط احدهما الذي  
 معه الصواب صح  
 وان شرطاه لكل  
 واحد منهما على  
 صاحبه لم يجر  
 كما في المسابقة  
 (و) كره (قوله)  
 في دعائه اللهم  
 اني اسئلك  
 (بمعقلا عز من  
 عرشك) يروي  
 بعبارة الاولى  
 من العهد  
 والثانية من  
 القعود ولا  
 شك في كراهية  
 الثانية  
 لاستحالة  
 معناها على  
 الله تعالى  
 وكذا الاولى  
 لانها توهم  
 تعلق عز  
 بالعرش  
 والعرش  
 حادث  
 وماتعلق  
 به بهذا  
 الوجه  
 يكون  
 حادثاً  
 ضرورة  
 وعمر  
 الله  
 تعالى  
 قديم  
 لا يفك  
 عنه  
 ان لا  
 وابد  
 وقال  
 ابو  
 يوسف  
 لا بأس  
 به وبه  
 اخذ  
 الفقيه  
 ابو  
 الليث  
 لما  
 روى  
 انه  
 صلى  
 الله  
 تعالى  
 عليه  
 وسلم  
 كان  
 من  
 دعائه  
 اللهم  
 اني  
 اسئلك  
 بمعقلا  
 عز  
 من  
 عرشك  
 ومتم  
 الى  
 رحمة  
 من  
 كتابك

قوله ولا بأس بالمسابقة  
 في الرمي والفرس والابلان  
 شرط المال من جانب  
 واحد بان يقول لصاحبه  
 ان سبقتي فلان سيقك  
 فلا شيء لي بقوله صلى  
 لا سبق الا في حق اي  
 بعير او فضل اي رمي  
 او خافى فرس (وحرّم  
 لو) شرطاه (من  
 الجانبين) بان يقول  
 ان سبق فرسك اعطيتك  
 كذا وان سبق فرسي  
 فاعطني كذا (الا  
 اذا دخلا قال  
 الثابتين) وقال  
 للثالث ان سبقتنا  
 فالما لان لك وان  
 سبقناك فلا شيء  
 لنا عليك ولكن  
 ايها سبق اخذ  
 المال المشروط  
 وكذا المتفق اذا  
 شرط احدهما الذي  
 معه الصواب صح  
 وان شرطاه لكل  
 واحد منهما على  
 صاحبه لم يجر  
 كما في المسابقة  
 (و) كره (قوله)  
 في دعائه اللهم  
 اني اسئلك  
 (بمعقلا عز من  
 عرشك) يروي  
 بعبارة الاولى  
 من العهد  
 والثانية من  
 القعود ولا  
 شك في كراهية  
 الثانية  
 لاستحالة  
 معناها على  
 الله تعالى  
 وكذا الاولى  
 لانها توهم  
 تعلق عز  
 بالعرش  
 والعرش  
 حادث  
 وماتعلق  
 به بهذا  
 الوجه  
 يكون  
 حادثاً  
 ضرورة  
 وعمر  
 الله  
 تعالى  
 قديم  
 لا يفك  
 عنه  
 ان لا  
 وابد  
 وقال  
 ابو  
 يوسف  
 لا بأس  
 به وبه  
 اخذ  
 الفقيه  
 ابو  
 الليث  
 لما  
 روى  
 انه  
 صلى  
 الله  
 تعالى  
 عليه  
 وسلم  
 كان  
 من  
 دعائه  
 اللهم  
 اني  
 اسئلك  
 بمعقلا  
 عز  
 من  
 عرشك  
 ومتم  
 الى  
 رحمة  
 من  
 كتابك

قوله ولا بأس بالمسابقة  
 في الرمي والفرس والابلان  
 شرط المال من جانب  
 واحد بان يقول لصاحبه  
 ان سبقتي فلان سيقك  
 فلا شيء لي بقوله صلى  
 لا سبق الا في حق اي  
 بعير او فضل اي رمي  
 او خافى فرس (وحرّم  
 لو) شرطاه (من  
 الجانبين) بان يقول  
 ان سبق فرسك اعطيتك  
 كذا وان سبق فرسي  
 فاعطني كذا (الا  
 اذا دخلا قال  
 الثابتين) وقال  
 للثالث ان سبقتنا  
 فالما لان لك وان  
 سبقناك فلا شيء  
 لنا عليك ولكن  
 ايها سبق اخذ  
 المال المشروط  
 وكذا المتفق اذا  
 شرط احدهما الذي  
 معه الصواب صح  
 وان شرطاه لكل  
 واحد منهما على  
 صاحبه لم يجر  
 كما في المسابقة  
 (و) كره (قوله)  
 في دعائه اللهم  
 اني اسئلك  
 (بمعقلا عز من  
 عرشك) يروي  
 بعبارة الاولى  
 من العهد  
 والثانية من  
 القعود ولا  
 شك في كراهية  
 الثانية  
 لاستحالة  
 معناها على  
 الله تعالى  
 وكذا الاولى  
 لانها توهم  
 تعلق عز  
 بالعرش  
 والعرش  
 حادث  
 وماتعلق  
 به بهذا  
 الوجه  
 يكون  
 حادثاً  
 ضرورة  
 وعمر  
 الله  
 تعالى  
 قديم  
 لا يفك  
 عنه  
 ان لا  
 وابد  
 وقال  
 ابو  
 يوسف  
 لا بأس  
 به وبه  
 اخذ  
 الفقيه  
 ابو  
 الليث  
 لما  
 روى  
 انه  
 صلى  
 الله  
 تعالى  
 عليه  
 وسلم  
 كان  
 من  
 دعائه  
 اللهم  
 اني  
 اسئلك  
 بمعقلا  
 عز  
 من  
 عرشك  
 ومتم  
 الى  
 رحمة  
 من  
 كتابك



قال رجل السيرة على الزانية فان  
 قيل وجع دايوان هو الزانية فلا حاجة  
 لذكر الزانية في قوله فلا حاجة  
 لذكر الزانية في قوله فلا حاجة  
 لذكر الزانية في قوله فلا حاجة

ان الظاهر انه مقول على ما قبل  
 ان السيرة هي الزانية ولا حاجة  
 لذكر الزانية في قوله فلا حاجة  
 لذكر الزانية في قوله فلا حاجة  
 لذكر الزانية في قوله فلا حاجة

قال العلامة  
 الطبرسي في هذا  
 يكون من بيانه ان يعقد  
 العز الذي هو عرسك وانما  
 وصفه وخصه بالافاضة الفقهية  
 طوطا في ع

وَجَدَّكَ الْاَعْلَى وَكَلَّمَكَ النَّامَةَ وَلَعَلَّ السِّرِّيَّ تَجَوَّزَ هَاجِرًا وَجَعَلَ الْعَرْصَةَ لِلْعَرْشِ  
 لَانِ الْعَرْشَ مَوْصُوفًا فِي الْقُرْآنِ بِالْمَجْدِ وَالْكَرَمِ فَكَلَّمَ بِالْعَرْشِ وَلَا يَحْفَى عَلَى احْدَانِهِ مَوْضِعُ  
 الْمَهْيَةِ وَظَاهِرُهَا كَمَا لَا اَقْدَرُةَ وَاِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ (و) كَرِهَ قَوْلَهُ فِي دُعَاؤِهِ  
 (يَحْيَى فُلَانٍ) وَكَذَلِكَ يَحْيَى نَبِيَّكَ وَأَوْلِيَاكَ أَوْ يَحْيَى الْبَيْتَ وَالْمَشْعَرَ الْحَرَامَ اِذَا  
 حَقَّ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّمَا يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ بِلاَ وَجُوبٍ عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ  
 لِغَيْرِهِ يَحْيَى اللَّهُ أَوْ بِاللَّهِ اَنْ تَفْعَلَ كَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ اَنْ يَأْتِيَ بِهِ شَرْعًا وَاِنْ كَانَ الْاَوَّلَى  
 اَنْ يَأْتِيَ بِهِ (و) كَرِهَ (اَخْتِكَارُ قَوْلِ الْبَشَرِ وَالْبَهَائِمِ فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ  
 تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِ الْجَالِبِ مَرْزُوقٍ وَالْمُخْتَكِرُ مُلْعُونٌ هِ وَلَا نَهْيٌ تَعَلُّقُ بِهِ حَقُّ الْعَامَّةِ  
 وَفِي لَامْتِنَاعٍ عَنِ الْبَيْعِ اِبْطَالُ حَقِّهِمْ وَيَجِبُ اَنْ يَأْمُرَ الْقَاضِي بِبَيْعِ مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّةِ  
 وَقَوْلِ أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَبْعَ عَزْرُهُ وَالصَّحِيحُ اَنْ الْقَاضِي يَبْعَ اِنْ اَمْتَنَعَ اِتِّفَاقًا وَمُدَّةَ الْجَبْسِ  
 قِيلَ اَرْبَعُونَ يَوْمًا وَقِيلَ شَهْرٌ وَهَذَا فِي حَقِّ الْعَاقِبَةِ فِي الدُّنْيَا لَكِنْ يَأْتِمُ اِنْ قُلْتَ الْمُدَّةُ  
 (لَا غَلَّةَ اَرْضِهِ وَمَجْلُوبُهُ مِنْ بِلَادٍ أُخْرَى) لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّهِ وَلَمْ يَتَّعَلَقْ بِهِ حَقُّ الْعَامَّةِ  
 (وَلَا يَسْعَرُ حَاكِمُ الْاِذَا تَعَدَّى اِلَّا رُبَابُ عَنْ لَقِيمَةٍ) تَعَدَّى (فَاحْشًا فَيَسْعَرُ مَشُورَةً  
 أَهْلُ الْبِلَادِ يَكْرَهُ اُمْسَاكُ الْحَمَامَاتِ اِنْ كَانَ يُضَرُّ بِالنَّاسِ) ذِكْرُهُ قَاضِيحَانِ وَفِي الْقِنِيَّةِ  
 لَهُ حَمَامَاتٌ مَمْلُوكَةٌ يَطِيرُهَا فَوْقَ السَّطْحِ مُطْلَعًا عَلَى اَعْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَيَكْسِرُ زُجَاجَاتِ

قوله يحيى فلان  
 قال فلان يحيى فلان  
 قال فلان يحيى فلان  
 قال فلان يحيى فلان  
 قال فلان يحيى فلان  
 قال فلان يحيى فلان

قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال

قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال

قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال

قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال  
 قوله في بلد يضرب بالهلال













قوله من يبايعني بالاسلام  
والنصراني من غير ان  
يكون يهوديا او نصرانيا  
او مجوسي او من دين  
غير هذه الديانات  
فانما هو مسلم  
او نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات  
فانما هو  
مسلم او  
نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات

قوله من يبايعني بالاسلام  
والنصراني من غير ان  
يكون يهوديا او نصرانيا  
او مجوسي او من دين  
غير هذه الديانات  
فانما هو مسلم  
او نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات  
فانما هو  
مسلم او  
نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات

قوله من يبايعني بالاسلام  
والنصراني من غير ان  
يكون يهوديا او نصرانيا  
او مجوسي او من دين  
غير هذه الديانات  
فانما هو مسلم  
او نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات  
فانما هو  
مسلم او  
نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات

قوله من يبايعني بالاسلام  
والنصراني من غير ان  
يكون يهوديا او نصرانيا  
او مجوسي او من دين  
غير هذه الديانات  
فانما هو مسلم  
او نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات  
فانما هو  
مسلم او  
نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات

قوله من يبايعني بالاسلام  
والنصراني من غير ان  
يكون يهوديا او نصرانيا  
او مجوسي او من دين  
غير هذه الديانات  
فانما هو مسلم  
او نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات  
فانما هو  
مسلم او  
نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات

قوله من يبايعني بالاسلام  
والنصراني من غير ان  
يكون يهوديا او نصرانيا  
او مجوسي او من دين  
غير هذه الديانات  
فانما هو مسلم  
او نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات  
فانما هو  
مسلم او  
نصراني  
او مجوسي  
او من دين  
غير هذه  
الديانات

اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده **وقل** وقلنا  
من يقرب التوحيد ويجعل الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال معه  
محمد رسول الله يصير مسلما كذلك قال ابي عبد الله محمد رسول الله اوقال دخلت في دين الاسلام  
اما اليه يودي والنصراني اذا قالها اليوم فلا يحكم باسلامه لانهم يقولون ذلك فاذا  
استفسرته يقول هو رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ما لم يضم اليه التبري  
ما هو عليه واذا قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله واتبري عن النصرانية لا يحكم  
باسلامه لجوان انه دخل في اليهودية اذ اليه يودي يقول ذلك ايضا وان زاد وقال  
ادخل في دين الاسلام زال الاحتمال وكذا اذا قال انا مسلم لم يكن مسلما لان معناه  
المستسلم للحق وكل ذي دين يزعم انه كذلك وعن الامام رحمة الله تعالى عليه اذا  
قال نصراني اوي يودي انا مسلم او اسلمت يسئل اى شئ تريد ان قال اردت به ترك  
دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما وان قال انا مسلم  
في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يسئل حتى صلى بجماعة كان مسلما وان مات قبل ان  
يسئل او يصلى لم يكن مسلما وان قال لو شئ اشهد ان لا اله الا الله اوقال اشهد ان  
محمد رسول الله صار مسلما لانه منكرا لغير جميعا فليها شهد دخل في دين  
الاسلام مسلم ونصراني تنازعا في شئ فقيل انه يباع من المسلم لا من النصراني



الذي يترتب عليه ان يكون له على غيره  
بالصدق لا يترتب عليه ان يكون له على غيره  
لأنه لا يكون له على غيره ان يترتب عليه  
لا يكون له على غيره ان يترتب عليه  
لا يكون له على غيره ان يترتب عليه

قول فانه الشارع الظاهر ان قوله  
مضمون قوله فانه الشارع الظاهر ان قوله  
مضمون قوله فانه الشارع الظاهر ان قوله  
مضمون قوله فانه الشارع الظاهر ان قوله  
مضمون قوله فانه الشارع الظاهر ان قوله

قول وما بين اللفظ الى اسحق بن قنبر  
سبب اللفظ كما في قوله فانه الشارع  
مضمون قوله فانه الشارع الظاهر ان قوله  
مضمون قوله فانه الشارع الظاهر ان قوله  
مضمون قوله فانه الشارع الظاهر ان قوله

بل الاجزاء المرتبطة بخور وجبت وتزوجت وكذا بيعت واشتريت فان الشارع قد جعل بعض  
المركبات الاخبارية انشاء بحيث اذا وجد وجد معه معنى شرعي يترتب عليه حكم شرعي  
مثلا اذا قيل زوجت وتزوجت وجد معنى شرعي هو النكاح يترتب عليه حكم شرعي وهو  
ملك المتعة وكذا اذا قيل بيعت واشتريت وجد معنى شرعي هو البيع يترتب عليه حكم شرعي  
هو ملك اليمين ولا يبين اللفظ الانشائي ومعناه من علاقة القوّة حيث لا يتخلف عنه  
المعنى لان الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقايره في الوجود سميت الالفاظ الانشائية باسم  
معانيها حيث ذكر البيع والنكاح واريد بهما الايجاب والقبول ولذا اطلق النكاح ههنا  
على العقد مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللام في ملك المتعة  
ليست صلة للوضع بل للغاية فكانه قيل عقد موضوع لمعنى يترتب عليه ملك المتعة  
وان ههنا عللا اربعا الفاعلية المتعاقلان والمادية الايجاب والقبول والصورية  
الارتباط والغائية الاستمتاع هذا تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كان عبارة  
قاصرة عن فادته ويذفع به ما يرد عليه انه فير ولا النكاح بعقد موضوع لملك المتعة  
وصح بان النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلم منه ان يكون الايجاب  
والقبول مع الارتباط معنى للنكاح ثم فهم من قوله فان الشارع يحكم بان الايجاب والقبول  
الموجودين حشائر ببطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري اثر له وذلك

قول لان الانشاء مثلا زوجت وتزوجت  
اجاد نكاح من العاقدين الملتزمين بالنية  
اللفظية فان نية الزوج خلافا لاجاز  
فان ضربا ملكا خارجا عن النكاح على نص  
الشارح  
قول سبب الالفاظ الانشائية باسم  
معانيها حيث ذكر البيع والنكاح  
واريد بهما الايجاب والقبول ولذا اطلق  
النكاح ههنا على العقد مع ان العقد  
موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر  
ان اللام في ملك المتعة ليست صلة  
للوضع بل للغاية فكانه قيل عقد  
موضوع لمعنى يترتب عليه ملك المتعة  
وان ههنا عللا اربعا الفاعلية  
المتعاقلان والمادية الايجاب  
والقبول والصورية الارتباط  
والغائية الاستمتاع هذا تحقيق  
ما ذكره صدر الشريعة وان كان  
عبارة قاصرة عن فادته ويذفع  
به ما يرد عليه انه فير ولا  
النكاح بعقد موضوع لملك  
المتعة وصح بان النكاح هو  
الايجاب والقبول مع ذلك  
الارتباط فلم منه ان يكون  
الايجاب والقبول مع الارتباط  
معنى للنكاح ثم فهم من قوله  
فان الشارع يحكم بان الايجاب  
والقبول الموجودين حشائر  
ببطان ارتباطا حكما فيحصل  
معنى شرعي يكون ملك المشتري  
اثر له وذلك

قول وان ههنا لا يخفى ان بعضنا على طريقتين  
الطائفة وبعضنا على الاخرى ان الصورية  
من لفظ العقد وهو محمول على ما بينه  
في محله ان صورة الشيء جزء ما بينه  
الصورية عليه  
قول وان ههنا لا يخفى ان بعضنا على طريقتين  
الطائفة وبعضنا على الاخرى ان الصورية  
من لفظ العقد وهو محمول على ما بينه  
في محله ان صورة الشيء جزء ما بينه  
الصورية عليه  
قول وان ههنا لا يخفى ان بعضنا على طريقتين  
الطائفة وبعضنا على الاخرى ان الصورية  
من لفظ العقد وهو محمول على ما بينه  
في محله ان صورة الشيء جزء ما بينه  
الصورية عليه

قوله وفيه التناهي اي بين ما بين البيع من الضيق  
وبين ما بعده من قول فحصل معنى فيكون  
وجه التناهي ان لا يتجاوز مع الارتباط معنى الاجاب  
والقبول مع الارتباط ولا شك بالتناهي  
عبد

قوله وفيه التناهي اي بين الزوم والمعتق  
المتزوجين اذ الارتباط يقتضي ان لا يكون معنى  
النكاح مع الارتباط فزوم التزويج لا معنى  
ابو

قوله وفيه التناهي اي بين الاول كون النكاح  
هو الاجاب والقبول مع ذلك الارتباط  
والتناهي كون النكاح مع معنى الاجاب والقبول  
مع التناهي والتناهي ان يكون النكاح مع  
الاجاب والقبول  
عبد

قوله وفيه التناهي اي بين  
التناهي ان لا يكون  
معنى الاخر ان يكون متعدي  
كشف

قوله وجه الاندفاع ظاهر  
ان في سبق اذ معنى البيع والنكاح  
والقبول فالبيع على المعنى هو القبض والعقد  
كذلك فصح حاله في البيع وهو القبض  
بناء على ان النكاح هو القبض  
اخذها بناء على صحة العمل كالاختصاص  
منه ان يكون النكاح وعبارته الذر بالاعتبار  
افادة لهذا النكاح وعبارته الذر بالاعتبار  
عبد

قوله في الخبر ان العقد  
الاجاب والقبول والارتباط الشرعي  
فكرت الاجاب والقبول عند العقد لا  
جزء الشئ ليس عليه  
عبد

قوله في الصف  
انما كان العقد النكاح بالاجاب  
وضعت للمضي فلهذا انما يعقد بالامانة  
منها لا يثبت امانه او كذا ولا كذا  
لأنه لا يثبت على شيء من قبل العقد  
بل فلا يعقد بها  
عبد

المعنى هو البيع ان يكون النكاح معن لا يجاب والقبول مع الهيئة وبينه تناهي ثم المفهوم  
من قوله فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الاجاب والقبول  
مع ذلك الارتباط الشرعي ان يكونا متحدين لان يكون احدهما معنى لاخر وهو مناف  
للمتأفين ووجه الاندفاع ظاهر مما قررنا فليتامل (يسن) النكاح (حال الاعتدال)  
اي اعتدال المراج بين الشوق القوي الى الجماع وبين لفتور عنه (ويجب في التوقان) وهو  
الشوق القوي (ويكره لخوف الجور) اي عدم رعاية حقوق الزوجية (ويعقد) النكاح  
اي يحصل ويتحقق (بالاجاب وقبول) الباء للملاسة كما في بنيت البيت بالحجر والمدر  
لا لا سبغانه كما في كتب بالقلم لانه يتناهي كون الاجاب والقبول اجزاء مادية والمراد  
بالاجاب ما يقام من كلام العاقلين سمي به لانه يوجب وجود العقد اذا اتصل به  
القبول او ثبتت للاخر خيار القبول (وضعا) في اصل اللغة (المضي) اي الاخبار عما حدث  
في الزمان الماضي وانه اشترط ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي والنكاح كذلك  
واللتصرف الشرعي لا يعرف الا بالشرع والشرع قد يستعمل للفظ الموضوع للإخبار عن  
الماضي لانه في الاشياء لا يدل على التحقيق والثبوت فيكون اذ على قضاء الحاجة ففيه  
اشارة الى انه لا يعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب على امرأه زوجي نفسك  
فكتبت المرأة على ذلك الشئ عقبيه زوجت نفسها منك لا يعقد النكاح كذا في مخرج  
ابو

قوله في انشاء العقد بالكتابة  
العاقد كما قلنا في دفع العذر  
عبد

قوله اي نفسي  
من فيل اللان من فيل اللان  
من فيل اللان من فيل اللان

قوله اي نفسي  
من فيل اللان من فيل اللان  
من فيل اللان من فيل اللان

قوله اي نفسي  
من فيل اللان من فيل اللان  
من فيل اللان من فيل اللان

الدَّالِيَّة (كَر وَجَتْ) اى نفسى ان صدر عن المرأة او نبتى ونحوها ان صدر عن الرجل  
(وتروجت) ينعقد ايضا (بما وضعا) اى لفظين وضع احدهما (له) اى للمضى (و)  
الآخر (للاستقبال) يعنى الافرافة موضوع للاستقبال (كر وجتى وروجتى) وانما  
عطف قوله بما وضعا على الايجاب والقبول شارة الى ان ما وضع للاستقبال ليس من  
الايجاب والقبول فان صاحب الهداية قال النكاح ينعقد بالايجاب والقبول بلفظين  
يعبر بهما عن الماضى ثم قال وينعقد بلفظين يعبر باحدهما عن الماضى وبالاخر عن  
المستقبل واعاد لفظ ينعقد بلفظين تنبيها على ان اللفظين اللذين احدهما ماض  
والآخر مستقبل ليسا بايجاب وقبول بل قوله ن وجتى توكيل وقوله ن وجتى ايجاب  
وقبول حكما فان الواحد يتولى طرفى النكاح بخلاف البيع كما سيأتى فى موضعه ان شاء  
الله تعالى وصاحب الوفاية والكثر كانا ن عا ان قوله ثانيا وينعقد بلفظين غير محتاج  
اليه بناء على زعم ان ما وضع للماضى والمستقبل ايجاب وقبول فقصدا الاختصار  
فقال الاول وينعقد بايجاب وقبول لفظيهما ماضى كن وجت وتروجت واما ماض  
ومستقبل كن وجتى فقال ن وجت وقال الثانى وينعقد بايجاب وقبول وضعا  
للماضى واحدهما وقال شارحه الزيلعى ينعقد لنكاح بالايجاب والقبول بلفظين  
وضعا للماضى ووضع احدهما للماضى والاخر للمستقبل فجلوا ما وضع للمستقبل من

قوله واعاد لفظ ينعقد بلفظين تنبيها  
على ان اللفظين اللذين احدهما ماض  
والآخر مستقبل ليسا بايجاب وقبول  
بل قوله ن وجتى توكيل وقوله ن وجتى  
ايجاب وقبول حكما فان الواحد يتولى  
طرفى النكاح بخلاف البيع كما سيأتى  
فى موضعه ان شاء الله تعالى وصاحب  
الوفاية والكثر كانا ن عا ان قوله  
ثانيا وينعقد بلفظين غير محتاج اليه  
بناء على زعم ان ما وضع للماضى  
والمستقبل ايجاب وقبول فقصدا  
الاختصار فقال الاول وينعقد بايجاب  
وقبول لفظيهما ماضى كن وجت وتروجت  
واما ماض ومستقبل كن وجتى فقال ن  
وجت وقال الثانى وينعقد بايجاب  
وقبول وضعا للماضى واحدهما وقال  
شارحه الزيلعى ينعقد لنكاح بالايجاب  
والقبول بلفظين

قوله اي نفسي  
من فيل اللان من فيل اللان  
من فيل اللان من فيل اللان





فقد وقع على يده  
مظبوط على يده  
الخاص على اعم  
فقد وقع على يده  
مظبوط على يده  
الخاص على اعم  
فقد وقع على يده  
مظبوط على يده  
الخاص على اعم

[illegible][illegible]

قوله ويضمن قوله ذلك اي اقر  
المراة بان زوجها اقر بالرجوع اليها امرأة  
عبد

قوله وأخذ المرأة إني في المجلس وفي  
المنبر نقلا عن فضل المشايخ  
عليه السلام

فَإِنَّ أَمْرًا خَطِيرًا يَمُرُّ عَلَيْهِمُ الْخِلَافَةُ  
الْإِنْسَانِيَّةَ وَارِدٌ وَمُرْتَابٌ وَفِيهِ ذَلِكَ  
مُطَافٌ وَبِئْسَ مَا يَكُونُ

فَلَا يَسْتَرْطِفُ أَيَسْتَوِي فِيهِ الْجِدُّ وَالْمَهْلُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ (و) يَخْذُ أَيضًا (بِقَوْلِهِ مَاذَا

وَمِنْ الْمَكَاحِ وَهُوَ مُبْدَعٌ  
أَيُّ مُبْدَعٌ أَبُو جَعْفَرٍ  
أَيُّ دُرُجٍ أَبُو

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِلَاغِيْمٍ بَعْدَ دَادِي وَبَيْنَ يَرْفَعِي (يَعْنِي ذَا قِيلِ الْمَرْأَةِ خَوِيشْتَن بَزَنِي بِهَذَا الْفَادِي

فَقَالَتْ دَاثِمٌ قِيلَ لِلرَّجُلِ يَنْدِرُ فَيُفْتَى فَقَالَ يَنْدِرُ فَيُفْتَى بِإِلْمِمْ يَصِحُّ النِّكَاحُ بِأَنَّ الْعُرْفَ فِيهِ

وَفِي الْمَضْمَرَاتِ الْاَحْيَاءُ اَنْ يَقُولَ بِالْمِيمِ وَعَنْ نَجْمِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ اَنْ كَانَ يَقُولُ يَنْبَغِي اَنْ يَقُولَ

الحَاطِبُ خُوَيْشْتَن بَرْنِي دَادِي وَتَقُولُ الْمَرْأَةُ خُوَيْشْتَن بَرْنِي دَادَمُ لَأَنَّ فِي نِكَاحِ الدَّادِ

ذكر بني اختلاف المشايخ فلا بد من ذكره ليكون المسئلة متفقا عليهم اكلالا في الدخيرة وكيع

وَشَرَاءُ) اِذَا قِيلَ لِلْبَايِعِ فَرُوحَتِي فَقَالَ فَرُوحَتِي ثُمَّ قِيلَ لِلْمُسْتَرِي خَرِيدِي فَقَالَ خَرِيدِي صَحَّ

وَيَقُولُ يَا أَيْنَ الْمَوَدَّةُ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْغُيُوتِ وَقَدْ أُلْهِتِ عَنْ شِعْرِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ يَبْنَاهُ لِنَاذِرٍ  
يَقُولُ يَا أَيْنَ الْمَوَدَّةُ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْغُيُوتِ وَقَدْ أُلْهِتِ عَنْ شِعْرِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ يَبْنَاهُ لِنَاذِرٍ

وَكُنَّا لَوَقَالَ لَهَا امْرَأَتُهُ امْرَأَتِي وَقَالَ الْمَرْءُ هَذَا زَوْجِي عِنْدَ الشَّهْوَ لَا يَكُونُ زَكَاحًا قَالَ

الامام قاضيان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعد ما مضى ولم يكن بينهما عقد

لَا يَكُونُ نِكَاحًا وَأَنْ أَقَرَّتْ لِلرَّأَةِ أَنَّهُ نَفْعُهَا وَأَقَرَّ الرَّجُلُ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ يَكُونُ ذَلِكَ نِكَاحًا وَيُضْمَنُ

اَقْرَأْهُمَا بِذَلِكَ اِنْ شَاءَ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ مَا اِذَا اَقْرَأَ بِعَدَمِهِ يَكُنْ فَانْهَ كُذِّبَ مُحْضٌ (و)

لَا يَنْعَقِدُ أَيْضًا (بِالتَّحَاطِّي) وَهُوَ أَنْ لَا يَذْكُرَ الْعَاقِلُ أَنْ شَيْئًا مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ بِلِ تَرْضَا

على قدر من المهر و يصدق الزوج أو وكيله وتأخذ المرأة أو وكيلها وتسلم المرأة نفسها وانما لم

يَنْعَقِدُ بِهِ مِبَالِغَةً فِي صِيَانَةِ الْأَبْضَاءِ عَنِ الْمَشْكِ وَأَحْتِرَامًا لَشَأْنِهَا وَيَنْعَقِدُ بِهِ الْبَيْعُ

بہ







قوله وعده ولون بيان انما يكون ما  
المراد منه من الطلاق والولون ان يخرج  
العدة من الرجل فانه الطلاق اذا  
قالته المرأة فانه الطلاق اذا  
جاءت به فانه الطلاق اذا  
جاءت به فانه الطلاق اذا

قوله وطأها على غير  
قوله وطأها على غير  
قوله وطأها على غير

قوله وطأها على غير  
قوله وطأها على غير  
قوله وطأها على غير

سنين فلا تكون مشبهة وبه يفى (كذا) اى كاحرم تزوج اصل زنيته ونحوها كذلك (حرم  
الجميع) وكذا وعده (اى فى النكاح والعدة (ولو) كانت العدة (من) طلاق (باين) وفيه خلا  
الشافعى (و) الجميع (وطأها على غير) قوله (بين امرأتين) متعلق بالجميع (ايتهما فرضت ذكرا  
لم تحل له الاخرى) يعنى يحرم ان يجمع بين هاتين المرأتين فى النكاح بان يتزوجها بعقد  
او عقدين او يتزوج اخيهما فى عدة الاخرى سواء كانت لعدة من باين وزمى وان يطأها  
ملوكيتين لان الجمع بينهما يفضى الى قطيعة الرحم اذ المعادة معتادة بين الصراير (فجان)  
الجمع (بين امرأة وبنت زوجها) الذى كان لهما من قبل اذ القرابة بينهما ولا رضاع فان  
بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكرا فلا  
تحرم عليه تلك المرأة (وان تزوج اخت امه وطأها) صح النكاح لصدور عن اهله مضافا  
الى محله لكن (لا يطأ واحدة) من المنكوحة والموطوءة (حتى يحرم اخيهما عليه) لانه لو  
وطأ المنكوحة صار جامعاً بينهما وطأ حقيقة وله جامع المملوكة صار جامعاً بينهما  
وطأ حكما لان المنكوحة موطوءة حكما واذا حرم المملوكة على نفسه بسبب من الاسباب  
كالبيع والتزويج والهبة مع التسليم والاعناق والكتابة حل وطأ المنكوحة واذا طلق  
المنكوحة حل وطأ المملوكة وطأ المنكوحة ان لم يكن وطأ المملوكة لعدم الجمع وطأ  
لاحقيقة ولا حكما (وان تزوجها) اى الاخنتين (بعقدين) قيد به لانه لو تزوجها

قوله عده ولون بيان انما يكون ما  
المراد منه من الطلاق والولون ان يخرج  
العدة من الرجل فانه الطلاق اذا  
قالته المرأة فانه الطلاق اذا  
جاءت به فانه الطلاق اذا  
جاءت به فانه الطلاق اذا

قوله وطأها على غير  
قوله وطأها على غير  
قوله وطأها على غير

قوله لان المنكوحة موطوءة  
وبين الوطأ  
الحقيقة والحكمى  
والحدود والامم  
الحكمى بالامم  
بوجوب ملك  
ان ملك  
لم يملك  
لم يملك  
لم يملك





فقد صح نكاح الكتابية قال النكاح  
والا فلا لان لا يفعل ولا يملك بينهما  
الا الصلوة وذكره الكتابية واليهما  
لا نكاح باب الفقه مع اكله الغلو  
المستدعي للهما منها في دلالة الغلو  
المدعى على الفقهين باطلا في اهل الكفر  
وعلى الرواية ان نكاحا مسلما او  
الوند نكاحا وان كان مسلما او

فلم يصح نكاح الخبيثة ولا طاهرة ولا  
لكن بكرة الخبيثة ولا طاهرة ولا  
بغول في غير هذا  
جدا

فول لانها ان كانت كتابية  
اقول ما وقع الاختلاف في  
الامام الاظم والامام في  
الصلابة على ما ذكره في نفسه  
فيما بعد وكان من قبل الكتابية  
ومن قبل المشركين انهما حسن  
مضنة الى الكتابية لان  
مذاهب وعليه ما لا يرد لان وضع  
الكتابية على ان المذاهب في  
بل القائل قول اي ضيق فظهر  
وذكرنا في كتابنا عن كتابه

فول ونكاح اربع  
عزم العقل والافق  
بعد ذلك الارب فان  
قائمة الزيادة حيث  
نكاح المستحبات

فول والنكاح اربع  
عليه كذا في الحديث  
الا خلا في قول  
به فكان ينبغي ان  
والا فضا على الاربع  
الحاجة الى البيان  
يجوز الزيادة عليه

(فلهما متعة واحدة) يدل نكاحهما (كذا الحكم في سائر المحرم جمعها) في النكاح من المحام  
 (صح نكاح الكتابية) المقر بنبي فلا حاجة الى ذكر صابئة لانها ان كانت كتابية مقرة  
 بنبي صار ذكرها عبثا والافسأى ذكرها (و) نكاح (المحرمة) بجمع او عمرة (ولو) كان  
 نكاحها (المحرم) فان الاحرام لا يمنع صحة النكاح (و) نكاح (الامة ولو) كانت (كتابية  
 او مع طول الحرمة) خلافا للشافعي فيها فانه لا يجوز للحرم المسلم ان يتزوج امة كتابية  
 ويجوز بالمسلمة بشرط عدم طول الحرمة والمراد بطول الحرمة القدرة على نكاحها بان  
 يكون له مهر الحرمة ونفقةها (و) نكاح (الحرمة عليهما) اي امة (لا عكسه) اي لا يجوز  
 نكاح الامة على الحر ولو كان نكاحها (في عدة الحرمة) لبقاء اثر النكاح المانع من العقد  
 (و) نكاح (اربع) من (حرائر واماء للحر فقط) اي لا يجوز له ان يتزوج من الاربع لقوله  
 تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والتخصيص على العدد  
 يمنع الزيادة عليه وعند الشافعي لا يتزوج الامة واحدة (وللعبد نصفها و)  
 نكاح (حبل من الزنا) لدخولها تحت قوله تعالى واجل لكم ما ورائكم (و) لكن  
 (لا توطأ قبل وضعها) لئلا يسقى ما وءه زرع غيره لاحترام الرأى هذا اذا كان  
 النكاح غير الرأى واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتستحق النفقة عند  
 الكل ويجل له وطؤها عند الكل كذا في النهاية (و) نكاح (الموطوءة بملك يمين بان

فول لا يتزوج الامة واحدة  
اي مسألة وتقدم ان نكاح  
الامة ضروري في حق الحر  
والضرورة تندفع بالواحدة  
عبد

فول لا يتزوج الامة واحدة  
اي مسألة وتقدم ان نكاح  
الامة ضروري في حق الحر  
والضرورة تندفع بالواحدة  
عبد







قوله في عقد نكاح جوف طرفة بلا قول  
اي ينفذ لا ريب في ذلك قال الاصل انه طلاق  
المنجى وسواءه والذنب اية  
سرى بديلي

قوله في عقد نكاح جوف طرفة بلا قول  
اي ينفذ لا ريب في ذلك قال الاصل انه طلاق  
المنجى وسواءه والذنب اية  
سرى بديلي

قوله ولا الى الولي  
بما ذكره في طلاقه ايضا  
النفقة ثابتة ولا وليا وام  
العصبة في نفقة من ذوى الارث  
لان نفقة النكاح منسوبة اليهم كنفقة  
في سجن النكاح من ذوى الارث  
اشارة الى ان المرأة اذا تزوجت نفسها  
على كونه ليس لها ان ينفق نفسها حتى  
يرضى وليها كما في الصورة

قوله ان شاء الله وان شاء الله  
انه يقول ان شاء الله وان شاء الله  
معى كسب النفقة بان يقع الاصل في  
وصورة النكاح بينهما كذا ان يقول  
لنفقة النكاح على الصنف وتزويج  
فعلى بيت او اضرار الصنف وان  
ان ينادى بها لا ينفق الا ان ينادى  
الفاصل بينهما الى كونه على تسبيل  
اشارة الصنف الى كونه على تسبيل  
نذير

قوله روى عن جوفك ويهني قال  
الكل وابتدأ الى عدم انعقاده اذ كان  
لها ولي اما اذا لم يكن فان حكم لان  
آه وان في الجوف كسب نفقة منسوبة  
نفسها وفي الخلاصة انما ليس لها ان  
افقوا بظاهر الزوجية انما ليس لها ان  
تتم نفسها آه وبهذا يرون على ان  
الكل من المصالح افقوا بانعقاد  
فقد خلق الا فناء آه  
بما ذكره الجوف

عدم اشتراطه في صحة انعقاد نكاح اضلا دهم فرع عليه قوله (في عقد نكاح حرّة  
مكفئة اي عاقلة بالغة بكر كانت او ثيبا (بلا ولي) فان الحرّة المكفئة اذان وجبت  
نفسها فعندنا بي حنيفة وابي يوسف ينفق وفي رواية عن ابي يوسف لا ينفذ الا بولي  
وعند محمد ينفق موقوفا على اجارة الولي وعند مالك والشافعي لا ينفذ (وله) اي  
للولي (الا عراض في غير كفوف) ان شاء فسخ وان شاء اجان (مالم تلد منه) ولما اذا  
ولدت منه فليس للاولياء حق لفسخ كيلا يضيع الولد بعد مربيته كذا في الخانية  
والخلاصة ولكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان المرأة اذان وجبت نفسها من غير  
كفوف علم الولي بذلك فسكت حتى ولدت اولادا ثم بدل اليه ان يخاصم في ذلك فله ان  
يفرق بينهما لان السكوت انا جعل رضاء في حق النكاح في حق البكر رضاء بخلاف القياس  
كذا في النهاية (وروى عدم جواز) رواه الحسن بن علي حنيفة لان كثير من الاشياء  
لا يمكن رفعه بعد لوقوع (وبه يفتي) لفساد الزمان (ورضاء البعض كالكل) اي  
رضاء بعض الاولياء كرضاء كلهم حقا اذا عقد واحد منهم لم يقدر الباقي على فسخه  
(لو استوفوا) في الدرجة ولما اذا كان بعضهم اقرب من العاقد فله فسخه (وقيضه)  
اي الولي (المهر ونحوه) اي نحو قبضه المهر كتحسينها منه ومباشرة اسباب الوليمة  
(رضاء) لانه تقرير لحكم العقد وان خاصم الزوج في المهر والنفقة ففي القياس

قوله وان خاصم الظاهر ان طلاقه  
يكون له منه انما الظاهر ان طلاقه  
ان اذا لم يكن من المصالح افقوا بانعقاد  
فقد خلق الا فناء آه  
بما ذكره الجوف

قوله لا يشكوه فإنه حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
الخلافة لا يشكوه ولو لم يكن له حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
والمعنى لا يشكوه في نفسه من الخلافة من نفسه  
فلا دخل في هذا أيضاً في دفع الفدية

قوله لا يشكوه فإنه حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
الخلافة لا يشكوه ولو لم يكن له حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
والمعنى لا يشكوه في نفسه من الخلافة من نفسه  
فلا دخل في هذا أيضاً في دفع الفدية

لا يكون رضا وفي الاستحسان يكون رضا ذكره قاضيان (لا سكوت) لأن السكوت عن

المطالبة محتمل فلا يجعل رضا إلا في مواضع مخصوصة وليس هذا منها (لا تجبر بكر)

بالغة على النكاح) أي لا تلجأ بغير رضاها بل يجبر الصغيرة عندنا ولو ثبنا وتجبر البكر

عندنا لشافعي ولو بالغة فالبكر الصغيرة تجبر اتفاقاً والتيب البالغة لا تجبر اتفاقاً ثم عندنا

كل ولي فله الأختيار وعندنا لشافعي ليس إلا للاب والجد والاب (فإن استأذنها) أي

البالغة (هو) أي الولي نفسه (أو وكيله أو رسوله أو من وجهها) أي الولي (فعلت) بضم

خبر التزويج اليها (فسكرت أو صكرت غير مستهزئة) فإن صكرت مستهزئة لا يكون

رضا فإذا تبسّمت فهو رضا هو الصحيح كذا في النهاية (أو بكرت بلا صوت) كذا إذا بشرط

أن تعلم الزوج) يعني أن سكوتها وماعطف عليه إنما يكون إذا علمت الزوج

أنه من هولاء يظهر رغبتهما فيه من رغبتهما عنه حتى لو قال لها أريد أن أزوجك من

رجل فسكرت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال أزوجك من فلان أو فلان وذكر

جماعة فسكرت فهو رضاين وجهها أي شاء ذكره التليجي (لا المهر) أي علمها المهر ليس

بشرط لأن النكاح صحته بدونه وإن كان المبلغ فضولاً يشترط فيه العدة أو العدة

عندنا بي حنيفة خلافاً لهما (كذا) أي كما أن سكوتها المذكور لا ينعكس كذا (إذا زوجها)

الولي (عند هافسكرت) يكون سكوتها إذا (في الصحيح) ذكره التليجي (وإن استأذنها

قوله لا يشكوه فإنه حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
الخلافة لا يشكوه ولو لم يكن له حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
والمعنى لا يشكوه في نفسه من الخلافة من نفسه  
فلا دخل في هذا أيضاً في دفع الفدية

قوله لا يشكوه فإنه حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
الخلافة لا يشكوه ولو لم يكن له حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
والمعنى لا يشكوه في نفسه من الخلافة من نفسه  
فلا دخل في هذا أيضاً في دفع الفدية

قوله لا يشكوه فإنه حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
الخلافة لا يشكوه ولو لم يكن له حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
والمعنى لا يشكوه في نفسه من الخلافة من نفسه  
فلا دخل في هذا أيضاً في دفع الفدية

قوله لا يشكوه فإنه حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
الخلافة لا يشكوه ولو لم يكن له حال الله كما يدل عليه قوله لا يشكوه  
والمعنى لا يشكوه في نفسه من الخلافة من نفسه  
فلا دخل في هذا أيضاً في دفع الفدية



فله لقله الالتفات الى القائل  
الكلام من اقامة الاجتهاد فظاهر  
في الغريب غير ان اقامة الوقت العبد  
فلا في الكلام القريب فلا يلتفت الى الكلام  
العبد عند وجوده  
عبد - ع

غير الاقرب) الى الاجنبى اولى بعيد (فاذنها) لا يكون بالسكوت بل (بالقول) لان هذا

دلويا ليس بولى كالنكاح والعباد

السكوت لقله الالتفات الى كلامه فلم يدل على الرضا بخلاف الرسول فانه قارم مقام المولى

اي الالفة لقله الالتفات لا شئ من ولا يشترط رضاها انما

(كالثيب) لقوله عليه الصلاة والسلام (الطيب يتأزرو لان النطق لا يعد عيبا منها)

عطف العلة على المعول - ع

اذ فيها قل الحياء بالمارسة فلا مانع من لنطق وفي الكافي اذا وجد فعل يدل على الرضا

بشهره الى اية الرضا في الثيب ومن لم يجد كونه نارة بالقول وان كان بالذلة - ع

فهو كالقول كتمكينها نفسها ومطابقتها لها وانما تفقهها لان الدلالة تجعل عملا الصريح وفي

اي ان كان من غير ذلك والافق وضار - ع

المحيط لو قبلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا (ويشترط) في

والاشياء والاشياء - ع

استيذان غير الاقرب (اعلامها) اي المهر والزواج قيل لا بد من تسمية المهر في شيئا

اي استيذات

الاب والجد وغيرهما لان رغبها تختلف باختلاف قلة الصداق وكثرته والصحيح ان

المرزوق اذا كان ايا او جلا فذكر الزوج يكفي لانه لا يقص عن المهر الا لغرض فوقيه وان كان

غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في الكافي (الزائل بكارتهما بوثبة او حيض

اي عنهما لهما والافق بهج - ع

او جراحة او تعيس) هو طول مكثها في هلهما بعد ذلك كما حتى خرجت من عداد الابكار

(او زنا بكر حكما) اي لهما حكم البكر في ان سكوتها رضا (والقول لهما ان اختلفا في السكوت)

اي اذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت بل رددت فالقول قولها

لانه يدعى لزوم العقد وتملك البضع والمرأة تدفعه (وتقبل بيته على سكوتها ولا

تحلف هو عند عدمها) اي بيته هذا عندا بي حنيفة بناء على عدم التحليف عند في النكاح

فله لقله الالتفات الى القائل  
الكلام من اقامة الاجتهاد فظاهر  
في الغريب غير ان اقامة الوقت العبد  
فلا في الكلام القريب فلا يلتفت الى الكلام  
العبد عند وجوده  
عبد - ع

فله لقله الالتفات الى القائل  
الكلام من اقامة الاجتهاد فظاهر  
في الغريب غير ان اقامة الوقت العبد  
فلا في الكلام القريب فلا يلتفت الى الكلام  
العبد عند وجوده  
عبد - ع

فله لقله الالتفات الى القائل  
الكلام من اقامة الاجتهاد فظاهر  
في الغريب غير ان اقامة الوقت العبد  
فلا في الكلام القريب فلا يلتفت الى الكلام  
العبد عند وجوده  
عبد - ع

فله لقله الالتفات الى القائل  
الكلام من اقامة الاجتهاد فظاهر  
في الغريب غير ان اقامة الوقت العبد  
فلا في الكلام القريب فلا يلتفت الى الكلام  
العبد عند وجوده  
عبد - ع



فلا يطل العقد مالم يقض به القاضي لان  
هذا العقد كان نافذا فلا يطل العقد  
مالم يات به بالقبض مالم يقض به القاضي لان  
فيمد عليه من اهل البيت  
سنة او اقل من سنة او اكثر  
فلا يطل العقد مالم يقض به القاضي لان  
القبض يثبت العقد والقبض يثبت العقد  
على القاضي ولا يثبت العقد على القاضي  
علاوة على ذلك فان العقد يثبت  
فانه حلال

فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد  
فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد

فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد  
فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد

فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد  
فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد

فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد  
فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد

فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد  
فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد

كذا في الكافي (بشرط القضاء) يعني خيار الصغير او الصغيرة الفرقه بعدا لباوع لا يثبت  
الفرقة مالم يفسخ القاضي لنكاح بينهما (بخلاف خيار البعق) حيث لا يحتاج فيه الى القضاء  
(و) بخلاف خيار (الخبرة) فانها اذا اختلفت نفسها وقعت الفرقة بلا قضاء (فيتوارثان  
قبله) اي اذا اشترط الفرقه بالقضاء ومات احدهما قبل القضاء بلغ اول ورثة الاخر  
لبقاء النكاح قبل القضاء (وسكوت البكر هنا) اي عند الباوع او العلم بالنكاح بعد  
رضاء وخيارها لا يمتد الى اخر المجلس وان جهلت به اي بالخيار فان البكر اذا سكنت  
هنا بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها ولا تعذر بالجهل فيسبح ان يتنازل  
نفسهما مع رؤية الدم وان رأت بالليل تختار بلسانها فقول فحنت نكاحي وشهد  
اذا اصبحت وتقول رأيت الدم الآن فان قالت الحمد لله اخترت فهي على خيارها وان  
وان بعثت خادما جينا حاضا فدعا شيهودا فلم يقدر عليهم وهي في مكان منقطع  
لزمها النكاح ولم تعذر ولو سألت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود  
بطل خيارها ولو اختارت واشهدت ولم تقدم الى القاضي بشهرين فهي على خيارها  
كخيار العيب ذكره الزيلعي (بخلاف الحقيقة) اي اذا اعتقدا مئة ولها زوج ثبت لها  
الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فحجها عذرا لان خدمة المولى تمنع التعلم بخلاف  
الحرائر فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وامأ الصبي والصبية فاذا راهقا

فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد  
فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد

فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد  
فان العقد اذا اختلفت الفرق بين الزوجين  
ان كان له زوجة واحدة فلا يطل العقد  
ولكن ان كان له زوجتان فلا يطل العقد



[illegible]

اذا عضل الارب يروجهما الفاضل

ثم ابن الاخ لاب وام ثم العم لاب وام ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب  
لان الابن مقدم على الاب بالعصبة عن حماد بن عيسى  
 لان الابن مقدم على الاب بالعصبة عن حماد بن عيسى  
 لاب ثم الملقوق فولى المجنونة الابن مع وجود الاب (والجذب) الى لا بعد محجوب بالا قرب  
بغيره ابن المجنونة على ابيه لان الجذب فيه فاضله المذلة الخ  
 (بشرط حرة وتكليف) فلا ولاية لعبد وصغير ومجنون على غيرهم اذ الولاية على الغير  
 فرع الولاية على النفس ولا ولاية لهم على انفسهم فلا ولاية لهم على غيرهم (واسلام في)  
 حق (مسلمية) الا ديث الترويح (وولد مسلم) لقوله تعالى \* وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى  
 الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا \* وكذا لا ولاية لمسلم على كافرة وينبغي ان يقال الان يكون المسلم سيد  
 امه كافرة او سلطانا ذكره الزبيعي (ثم) الولي بعد لعصبة المذكرة (الام ثم الاخت لاب  
 وام ثم الاب ثم لام ثم ذوالرحم الاقرب فالاقرب ثم مولى المولات) وهو من لا وارث له وولي  
 غيره على انه ان جنى فارسته عليه وان مات فميراثه له (ثم السلطان) لقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم \* السلطان ولي من لا ولي له (ثم قايض) كتب (في مشنوق) اى مكتوبه للخطي  
واما ما فيه فانه فوض له وذكر صحح والا فلا رتب  
 من قبل السلطان (ذلك) اى ترويح من لا ولي لها (لا بعد) اى يجوز للولي الا بعد  
 (الترويح بعيبه الاقرب) عيبة منقطعة فترها بعضهم بان يكون في بلد لا يصل اليه  
اى يذهب مذهبهم او يذهب كما اذا كان ما نال له من البيع او اختلف في البلد  
 القوافل في السنة الامرة وهو احتيازا لقد وري وقيل دنى مكة السفر يعنى (مسافة  
اى مقدار المسافة  
 القصر) اذ ليس لا قصى مكة السفر نهايه فاعتبرا لا دنى وهو احتيازا للقاضي على النصف  
 وسعد بن معاذ المروزي وصدا الاسلام البرذوى وصدا الشهيد وعليه الفتوى

[illegible][illegible]

وليس الوصي من حيث الوصي ان يزوج البهيم  
مطلقا وان اوصى له الاب بذلك على المذكور  
فانهم يوجبون له قريبا او حاكما يملكه بالولاية كحال  
الذي اختار به  
فقد بطلان الاثر به اذا عطل المالك الا بعد  
ولاية التي يوجب بالاطلاع كما في الخلاصة  
يذكر به

فقد قيل في مثل هذا من نظر الكفا في الطابع فأنك  
في الجبال فأنك إذا كنت في الشايع في الدنيا  
والفضل في الدنيا والمنسوط والدخول في الدنيا  
والصحة في الدنيا والجلالة في الدنيا  
والصحة في الدنيا والجلالة في الدنيا  
والصحة في الدنيا والجلالة في الدنيا

[illegible]

كذا في الكافي (وقيل ما لم ينتظر الكفو الخاطب الخبر منه) اختاره الإمام شمس الأئمة السرخسي  
 حيث قال لا صحح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره واستطلاع رأيه يفوت الكفو الذي  
 حضر فالغيبة منقطعة والأفلا لآن ولايته نظرية ولا نظر في بقاء ولايته حينئذ (ولا  
 يبطل بعوده) يعني بعد ما ثبتت الولاية للأبعد إذا زوجها ثم حضر الأقرب ليس له أن يقسح  
 لأن العقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القدرة على الأصل بعد حصول المقصود  
 بالخلف (أقول) صغيرا وصغيرة أو وكيل رجل وامرأة أو مولى العبد بالنكاح لم يصدق  
 واحد منهم عند أبي حنيفة لكونه أقرارا على الغير إلا أن يشهد الشهود على النكاح أو يدرك  
 الصغير أو الصغيرة فيصدق به أو يصدق قلموكل والعبد وعندهما يصدق بلا شهود  
 وتصدق صورته أن يدعى عند القاضى رجل على أبي الصغيرة أنه زوجها منه وأقر الأب  
 به بين يدي القاضى فإنه لا يقضى بالنكاح ما لم يأت الزوج ببينة تشهدون على ما ادعى  
 وينصب أسنانا على الصغيرة حتى يكثر النكاح فيقيم عليه البينة أو تدرك الصغيرة فيصدق  
 الرجل والأب فحينئذ يقضى بالنكاح (بخلاف الأئمة) فإنهم أجمعوا على أن المولى إذا قرئ  
 بنكاح أمته بعد ما ادعى رجل نكاحها يقضى بنكاحها بلا تصديق وبينه لأنه مقر على  
 نفسه لأنه يملك نفس الجارية ويضعها بخلاف العبد فإنه يملك نفسه فقط لما فرغ عن  
 المولى شرع في الكفو فقال ﴿الكفاية﴾ هو لغة كون الشيء نظير آخر وهي (تعتبر) في

روى هذا الحديث عن أبيه عن جده عن  
المرأة كما روينا في الحديث  
روى هذا الحديث عن أبيه عن جده عن

على الأصل  
نقير





اسم مع الاطلاق وهو الاكساب بالصفة  
والنحو

قوله فالعطار والذئب كقوله انما لا يصفى  
ان المعنى الخبز القاطر لا يصفى  
المساواة في النقص لا في الكمال  
فقط لا في

قوله للعقود الجاهل الاظهر المعنى الجاهل  
كقوله العتية الجاهل  
المستفاد ما سبق من قوله ففقت العتير  
من ان الراجح ان العالم والوجه كالمساواة  
ليس كقوله العتير ففقت العتير  
كقوله العتير ففقت العتير  
ولما قيل ما نشئ فاطمة رضي الله  
وتعالى عنها

قوله امر رجل شخصاً اطلق الرجل الذي  
شغل الامر وقوله وانما عتير الى ضيف  
وذا لا لا يجوز الا الا بزوج امرأه كما في  
كافة الفقه واليهين

قوله وامرأة لا اية صورة فله زوج  
امرأة غير معتدة اما الوطء فزوجها مع  
اخرى لزمه الغيبة كما في البحر

قوله يعقد واصل لا يجوز لا ينفذ نكاحها  
على الامر ففقت فانه انما مع وفاء  
فاحاط به الله ففقت فانه لا ينفذ  
لان له ان يبين نكاحها ونكاحها  
فانما لا ينفذ فافهم

قوله سواء كانه فضولاً او كلاً او  
كلاً فضولاً في حق واما الكا وكلاً  
فغير صحيح لفظاً المعنى الاظهار بغيره  
قوله الوكيل

العبرة بالغنى (و) تعتبر ايضاً (حرفه) لان التقاخر يقع بها (مثل خالك) كمداد وخفاف  
ونحوها (ليس كقوله المثل عطار) مثل بزارة العطار والبراز كقوله (العجى العالم كفو)  
للعجى الجاهل (لان شرف العلم يقاوم شرف النسب) (والعالم الفقير) اى غير الغنى لما  
عرفت انه يجب ان يقدر على المهر المعجل والنفقة (كقوله الجاهل الغنى) لما عرفنا ان الغنى  
غير معتبر (وللعالمى) لما عرفنا ان شرف العلم يقاوم شرف النسب (والقروى للمدنى  
نقصت) اى تزوجت امرأة ونقصت (عن مهر مثلها للولى ان يتم) المهر (او يفرق بينهما  
لانها لحقت العار بالاولياء لانهم يتفاخرون بمهر مثل ويغيرون بالنقصان فكان لهم  
حق الاعتراض) (امر رجل شخصاً) (بترويج امرأة فزوجها امه جان) لان هذا الكلام  
صدر مطلقاً فيجرى على طلاقه في غير موضع التهمة كما اذا روجه امته ولم يكن مانع  
كما اذا كانت تحته حرة (وامرأتين لا) يعنى اذ روجه المأثور امرأتين يعقد واحد  
لا يجوز اذ لا وجه الى الزام كليهما لانه خلاف امر ولا الى الزام احدهما لابعينها لان  
النكاح لا يحتل الاضافة الى المجهولة لتعطليه عما هو المقصود منه وهو الوطى  
لا يستحاله وطى غير العينة (وزوجت نفسها من غائب) بان قالت اشهد وانى  
زوجت نفسي من فلان (فاجازة) اعجاز الغائب الترويج ببلوغ خبره اليه (فان  
كان قبل عنه) اى عن طرف الغائب في المجلس (واحد) سواء كان فضولياً او كلاً

قول لا يشترط ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
العقد بغيرها ولا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
لغيره عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
النكاح كذا عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
شبهين فليس هذا

اي كذا قول لا يشترط ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
لغيره عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
النكاح كذا عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
شبهين فليس هذا

قول اولي القول  
او قول لا يشترط ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
العقد بغيرها ولا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
لغيره عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
النكاح كذا عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
شبهين فليس هذا

(جان) النكاح (والا) فلا لان ما صدر عن المرأة شرط العقد وشطره لا يتوقف على قبول ناكح  
غائب بل يتوقف على القبول في المجلس ولو من فضولي ليحقق صورة العقد ويتوقف تمامه

على اجازة الغائب (يتوقف في النكاح) يغني لا يجاب والقبول (ولحد ليس بفضولي من

جانب) ولا يشترط ان يتكلم بها بل الواحد اذا كان وكلا منهما فقال زوجتها اياه كان كافيا

وله اقسام اما اصيل وولي كابتن لم تروج بنت عمه الصغيرة افاصيل ووكيل كما اذا وكلت

رجلا ان يزوجهما نفسه او وليا من الجانبين او وكلاهما او وليا من جانب ووكيلا من آخر

ولا يجوز ان يكون فضوليا كما اذا كان اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا من آخر

او وكلا من جانب وفضوليا من آخر وفضوليا من الجانبين (اذنت) امرأة (الرجلان يتزوجا

فحقن) اي تروج ذلك الرجل تلك المرأة (لنفسه عند شاهدين جان) النكاح لانه

اذا تولى طرفيه لكونه غير فضولي من جانب فقوله زوجت يتضمن الشطرين فلا يحتاج

الى القبول (كذا ابن عم زوج بنت عمه من نفسه) اي يصح هذا التزويج ايضا لكونه وليا

ليس بفضولي من جانب (ولو وكلت رجلا بزوجها فزوجها لم يجز) لانها نصبة مزوجا

لامتزجا **باب المهر** صح النكاح بالتسمية وبقيته لقوله تعالى ولاجل

لكم ما وراء ذلكم ان تبتعوا باموالكم فان الباء لفظ خاص معناه الا لصاق فيدل قطعا

على امتناع انفكاك الابتغاء وهو العقد الصحيح عما لا مال فان قيل لا ابتغاء ورد مطلقا عين

اي يزوجها ذلك الرجل لنفسه لا فضاء  
لفظ تزوج وكونه هذه النسبة وقع على  
واحد في النكاح ولا فضاء لنفسه قول  
عبد

اي ما عدا ذلك المرأة بالاشارة لزوجها  
او بغير اشارة لغيره عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
النكاح كذا عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
شبهين فليس هذا

اي يزوج من رجل ولم يبين شخصه لم يجز  
لانها امرأة بالزوج من رجل نكح وادى  
معروفه بالخطاب والبر ولا يدخل تحت النكاح  
نقل عن ابو الجوزي لو قال زوج نفسي من  
سنتك لا يملك ان يزوجهما من نفسه انتهى  
قول وكذا ان يصرف في امورها لا يملك  
زوجها من نفسه بالاولى

قول المهر بغير المهر وشطره الباء وله اسم  
والنكاح والصلح والعقد والعقد والصلح  
اشياء المهر

اي كذا قول لا يشترط ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
لغيره عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
النكاح كذا عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
شبهين فليس هذا

اي كذا قول لا يشترط ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
لغيره عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
النكاح كذا عند اي ان لا يلزم ان يتكلم بها بل يجوز ان يقر  
شبهين فليس هذا

أَجْعَلْهُ مِنْ الْأَوْصِيَاءِ إِنَّمَا اللَّهُ بِمَا نَعْمَلُ خَبِيرٌ  
إِنَّمَا الْفَتْحُ فِي الدَّلِيلِ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنِ  
أَبِي سَعِيدٍ كَانَ دَعَا فِيهِ

قوله كما نزل في الأصول قال الله خاد شته  
كفارة العبيد خب وده فيها اهلهم فليس ورو  
ووجوب الصوم للثلاث ايام فطلبوا على قوله العامة  
في قوله خاد شته فليس اياهم فطلبوا على قوله العامة  
قوله العبيد خب وده فيها اهلهم فليس ورو  
عبد اهلهم

قوله وهذا الذي بيانه ان الحادى لى  
حل المرأة حب وزنه الحكم ولا انعقاد  
عقد النكاح فيه فطاعة موضع وموضع  
تعالى فانكحوا طائبا لكم ومعتد موضع  
ويؤتى بهاكم واحدا لكم ولا ذكرا  
يبنوا بائناكم والآخر الحكم على الحكم  
هنا انعقاد الاطلاق والعقد طلبة فحل الطائى  
المكنت وبانعقاد العقد عليه فحل الطائى  
على العبد بالانكاح  
نريد

قوله وجعلنا نحل الابه المنكوة على ما حللنا بها عليه  
فما لم يسمع منك انك لا تغفل عن المال والاولاد  
وان نفى اولئك فانه انفق ذلك المثل ونفى المواليد  
العصاة لا يخفى وذكر كل الدين وكان الدين  
تسبيحا كما لا يخفى وذكر كل الدين بلا تسبيح  
انه لا خلا ولا حد في ذلك ولا تسبيح في  
المهر وذكره النكاح وذكر ما حلل به لدا  
الرجل اقول فظهر من ان ما لا يخفى في  
جسني الخطائي من ان قال ما لا يخفى  
كسيف الخطائي من ان قال ما لا يخفى  
بلا ذكر المهر وذكر ما لا يخفى

المطالع من التليل نوت مانع او سك عله  
واللائم من التليل نوت مانع او سك عله  
فرب ارا ان الحج يعوم القائل بالفضل  
ابو سعيد

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ وَجِبَانُ تَحْمِلُ الْإِيَّةِ الْمَنْكُورَةَ عَلَى مَا حَمَلْنَا هَا عَلَيْهِ (وَأَقْلَهُ قَدْرُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ  
 فَبَيْنَ مَضْضُوتٍ أَوْ مَجْرُورٍ قَدْرَاهِمَ ثَمِينَ لَعَشْرَةً وَفَضْلُهُ ثَمِينَ لَدَرَاهِمَ عَلَى أَثَقَةِ الْمَرَادِ بِهِ) الْمَنْكُورَةُ تَحْمِلُ  
 فَضْلَهُ وَزَنَ سَبْعَةٍ أَيْ وَزَنَ كُلِّ عَشْرَةٍ سَبْعَةً مَثَاقِيلَ سَوَاءٌ كَانَتْ مَضْضُوتَةً أَوْ غَيْرَ مَضْضُوتَةٍ  
 لَا تَقْلَعُ حَتَّى تُلَاحَظَ تَنَدُّرُهَا بِالشَّيْبَةِ وَتَهْلُلُ وَجُودُهَا مِمَّا مَكَانَ عَشْرَةِ  
 حَتَّى يَجُوزَ وَزَنَ عَشْرَةَ تَبَلٍ وَأَنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقْلَ بِخِلَافِ نَصَابِ السَّرْقَةِ ذِكْرُهُ الرَّبْلِيُّ  
 (وَوَجِبَتْ) أَيْ الْعَشْرَةُ (أَنْ تُسَمَّى) دُونَهَا وَوَجِبَ (الْأَكْثَرُ أَنْ يُسَمَّى) أَيْ الْأَكْثَرُ (عِنْدَ الْوُطْئِ)  
 وَهُوَ مُصْلٌ تَبَلٍ الْيَتْلُوكَ الْخَلْعَ لَا لَهُ الْمَنْكُورَةُ كَالْيَتْلُوكَ الْخَلْعَ الْمَهْرَ طَرَحَ  
 مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ (وَالْخُلُوءِ الصَّحِيحَةِ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا (أَوْ مَيُوتُ أَحَدُهُمَا) فَإِنَّهُ أَيْضًا مُؤَكَّدٌ  
 لِلْمَهْرِ (وَنُصْفُهُ) أَيْ وَجِبَ نِصْفُ الْمَسْمُومِ (بِطَلَاقِ قَبْلِ الْوُطْئِ وَالْخُلُوءِ) وَجِبَ (مَهْرُ الْمَثَلِ  
 بَكْسَرِ الشَّيْبَةِ وَبِأَعْيَانِ الْمُجْتَمِعِينَ عَشْرَةُ  
 عِنْدَ مَا ذَكَرَ) مِنْ لَوْطَى وَالْخُلُوءِ وَالْمَوْتِ (فَالشَّعْثَانِ) وَهُوَ أَنْ يَرْوَجَّ كُلُّ مَنِ الرَّجُلَيْنِ  
 بِنْتُهُ أَوْ أُخْتُهُ لِأَخْرَ شَرْطَانِ يَرْوَجُّهُ الْآخَرُ بِنْتُهُ أَوْ أُخْتُهُ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا وَلِكُلِّ مِمَّنْ هَا مَهْرُ

بَيْضُ الْبَيْعِ لَا يَحْتَمِلُ السُّقُوطَ إِلَّا بِالْإِبْرَاءِ لَا كَالْثَمَنِ إِذَا مَا ذَكَرْنَا لِنَقْطُ الْعِدَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ

[illegible]

فلا إذا لم يتزوج على شيء  
العتق بالثمن من المهر أو غيره  
على شيء يترتب منه مهر أو غيره  
كذلك لأن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
لا أن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
وربما يترتب منه مهر أو غيره  
مهر المثل بعد الزوج ولها ذلك

فلا إذا لم يتزوج على شيء  
العتق بالثمن من المهر أو غيره  
على شيء يترتب منه مهر أو غيره  
كذلك لأن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
لا أن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
وربما يترتب منه مهر أو غيره  
مهر المثل بعد الزوج ولها ذلك

فلا إذا لم يتزوج على شيء  
العتق بالثمن من المهر أو غيره  
على شيء يترتب منه مهر أو غيره  
كذلك لأن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
لا أن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
وربما يترتب منه مهر أو غيره  
مهر المثل بعد الزوج ولها ذلك

المثل وإنما سمي به لأن الشعور هو الرفع والاخلاء وكانها بهذا الشرط روعا المهر وأخليا البضع  
عنه (و) وجب (مهر المثل) أيضا (فيما لم يسم) المهر (أو في ما لم يترضا على شيء) (و) (أى وإن  
يتراضيا على شيء) (فذلك) (الشئ هو الواجب) (أو سمي) عطف على ما لم يسم أى وجب مهر المثل  
فيما سمي (خرا وخزيرا وهذا الخل وهو خمر أو هذا العبد وهو خرا أو ثوبا وذاته لم يبين

وهذا كلام في العطف عليه

جنسهما أو تعليم القرآن أو خدمة الزوج الحرة سنة) لأن المشروع هو لا يتبع بالمال  
المقوم والتعليم ليس بال فضلا عن التقوم وكذا المنافع على أصلنا ولو تزوجا على خدمة  
جرا خرقيل لا تستحق الخدمة والصحيح أنها تستحق وترجع على الزوج بقيمة خدمته  
ولو نكحها على رعي العثم والزراعة لم يجز على رواية الأصل والصواب أن يسلم لها أجاغا  
استدلالا بقصة موسى وشعب عليها السلام فإن شريعة من قبلنا شريعة لنا إذا

قصصنا الله أو رسوله بل أنكار كما في الكافي (ولو) كان الزوج (عبدًا فالخدمة) (أى فالأولى  
الخدمة) (فإن خدمة العبد لا يتبع بالمال لتضمنه تسليم رقبته ولا كذلك الحر) (ومتنعة)  
عطف على مهر المثل أى وجب متعة (المفوضة) بكسر الواو وهى التى روجت بلا ذكر مهر  
أو على أن لا مهر لها (طلقت قبل الوطى وهى) (أى المتعة) (دفع وخار وملحفة لا تريد على  
نصفه) (أى نصف مهر مثلها) (ولو) كان الزوج (غنيا ولا تقص عن خمسة) (أى خمسة دراهم  
(و) لو كان (فقيرا أو معتبرا) (أى المتعة بحاله) (لا خالها قال صاحب الهداية هو الصحيح عملا

فلا إذا لم يتزوج على شيء  
العتق بالثمن من المهر أو غيره  
على شيء يترتب منه مهر أو غيره  
كذلك لأن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
لا أن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
وربما يترتب منه مهر أو غيره  
مهر المثل بعد الزوج ولها ذلك

فلا إذا لم يتزوج على شيء  
العتق بالثمن من المهر أو غيره  
على شيء يترتب منه مهر أو غيره  
كذلك لأن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
لا أن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
وربما يترتب منه مهر أو غيره  
مهر المثل بعد الزوج ولها ذلك

فلا إذا لم يتزوج على شيء  
العتق بالثمن من المهر أو غيره  
على شيء يترتب منه مهر أو غيره  
كذلك لأن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
لا أن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
وربما يترتب منه مهر أو غيره  
مهر المثل بعد الزوج ولها ذلك

فلا إذا لم يتزوج على شيء  
العتق بالثمن من المهر أو غيره  
على شيء يترتب منه مهر أو غيره  
كذلك لأن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
لا أن النكاح يترتب منه مهر أو غيره  
وربما يترتب منه مهر أو غيره  
مهر المثل بعد الزوج ولها ذلك

فانه كما انما يتبين فلهذا لا اعلم من المتأخرين ان  
تفريقه فالا دقة او مختلفين فالوسط  
ابن مابدين

فلهذا وفيل بعينها المباح اعتبره الامام  
فان في قوله لا اعلم من المتأخرين  
فان في قوله لا اعلم من المتأخرين

فان الامم سمي لها المهر وطلقت قبل الوطى  
اي فلا يشك ولا يجب لها المهر وهذا على  
ما وقع في بعض نسخ المتن كما انما يفتى في قوله

بالنص وهو قوله على الموضع قدره وعلى المقروءة وقيل تعتبر بها الماحكة صاحب البدائع  
وفي لاية اشارة اليه وهو قوله تعالى بالمعروف وهذا القول اشبه بالفقه كما قلنا في النفقة لانها  
لواعتبرت بحاله فخذ السويين اباين الوضعية والشرعية في المنة وذلك غير معروف بين الناس بل  
هو منكر ذكره الزيلعي (وسحب) اي المنة (لمن سواها) اي سوى مفوضة طلقت قبل الوطى  
(الامم سمي لها المهر وطلقت قبل الوطى) فالباقي بعد الاستثناء مطلقه وطئت ولم يسم لها  
مهر ومطلقة وطئت وسمي لها مهر فظهر ان المطلقات اربع مطلقه لم توطأ ولم يسم لها مهر  
فيجب لها المنة ومطلقة لم توطأ وقد سمي لها مهر وهي التي لم يسحب لها المنة ومطلقة  
وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وسمي لها مهر فبان ان يسحب لها المنة فالمحاصل  
انه اذا وطئها يسحب لها المنة سواء سمي لها مهر او لا لانه اوحشها بالطلاق بعد ما سمت  
اليه المعقود عليه وهو البضع فيسحب ان يعطيها شيئا زاد على الواجب وهو المسمى في  
صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم يطأها ففي صورة التسمية تأخذ نصف المسمى  
من غير تسليم البضع فلا يسحب لها شيء وفي صورة عدم التسمية تجب المنة لانها لا تأخذ  
شيئا وابتغاء البضع لا يفك عن المال (ما فرض بعد العقد او زيد لا يتصف) يعني  
ذا تزوجها ولم يسم لها مهر او نفاه ثم تراضيا على تسميته وسمي لها بعد العقد او تزوجها  
على مهر مسمى ثم زادها بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا يتصف المسمى بعد العقد ولا

فان هذا القول اشبه بالفقه  
الاولى التي اختلف فيها والزوج  
الحصاف لان الزوج لا يملك  
النفقة لان النفقة لا تملك  
النفقة لان النفقة لا تملك  
النفقة لان النفقة لا تملك

فان ما فرض بعد العقد  
او زيد لا يتصف يعني  
ذا تزوجها ولم يسم لها مهر  
او نفاه ثم تراضيا على تسميته  
وسمي لها بعد العقد او تزوجها  
على مهر مسمى ثم زادها بعد ذلك

فان من طلقها قبل الدخول  
لا يشك في ان المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد

فان من طلقها قبل الدخول  
لا يشك في ان المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد

فان من طلقها قبل الدخول  
لا يشك في ان المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد

فان من طلقها قبل الدخول  
لا يشك في ان المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد  
عنها فانها المسمى بعد العقد



منطلقاً يعني قوله بالطلاق  
فيما مضى يعني أنه إذا كان  
الطلاق ساقطاً فلا بد من  
الرجوع إلى الأصل في كل  
موضع من مواضعه

منطلقاً يعني قوله بالطلاق  
فيما مضى يعني أنه إذا كان  
الطلاق ساقطاً فلا بد من  
الرجوع إلى الأصل في كل  
موضع من مواضعه

منطلقاً يعني قوله بالطلاق  
فيما مضى يعني أنه إذا كان  
الطلاق ساقطاً فلا بد من  
الرجوع إلى الأصل في كل  
موضع من مواضعه

منطلقاً يعني قوله بالطلاق  
فيما مضى يعني أنه إذا كان  
الطلاق ساقطاً فلا بد من  
الرجوع إلى الأصل في كل  
موضع من مواضعه

منطلقاً يعني قوله بالطلاق  
فيما مضى يعني أنه إذا كان  
الطلاق ساقطاً فلا بد من  
الرجوع إلى الأصل في كل  
موضع من مواضعه

منطلقاً يعني قوله بالطلاق  
فيما مضى يعني أنه إذا كان  
الطلاق ساقطاً فلا بد من  
الرجوع إلى الأصل في كل  
موضع من مواضعه

منطلقاً يعني قوله بالطلاق  
فيما مضى يعني أنه إذا كان  
الطلاق ساقطاً فلا بد من  
الرجوع إلى الأصل في كل  
موضع من مواضعه

الزائد على المسمى بعد بل يجب المتعة في الأول ونصف المسمى عند العقد في الثاني (ويستقط

الزائد بالطلاق قبل وطئ) متعلق بقوله لا يتصف وإنما لم يتصف لأنه تعيين للواجب

بالعقد وهم من مثل ذلك لا يتصف فكذلك ما نزل منزلة وإنما سقط الزائد لكون الطلاق

قبل الدخول فإن كل ما لم يسم بالعقد يطله الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بعد وجب

الزيادة مع المسمى (ويصح خطبها) أي خط المرأة من مهر مثلها (عنه) أي عن زوجها لأن

المهر بقاء حقها والخط يلاقي حالة البقاء (الخلوة) مبتدأ خبر قوله الاتي كالوطئ والمراد

بها اجتماعها بحيث لا يكون معها عاقل في مكان لا يطلع عليها أحد بغير إذنها ولا يطلع

عليها أحد ظلمة ويكون الزوج عالماً بأنها امرأته (بلا مانع وطئ) حساً أو طبيعياً أو شرعاً

الأول نحو (مرض لا حد ما يمنع الوطئ) الثاني نحو (حيض ونفاس) ولا ينافيه كونه

مانعاً شرعاً أيضاً (و) الثالث (نحو حرام) ففرض وقيل (وصوم فرض) وهو صوم رمضان

(كالوطئ) في كونها مؤكدة لهم (ولو) كان الزوج (مجبوباً أو خصباً) أو عتياً أو صائماً

فرض في الأصح (أو) صائماً (لأنه في رواية والصلوة كالصوم فرضاً ونفلًا) أي لا تكون

الخلوة صحيحة مع الصلاة الفرض كما في الصوم الفرض ويكون صحيحة مع الصلاة النفل

كما في الصوم النفل (وتجب العدة في الكل) أي كل ما ذكر من قسام الخلوة صحيحة كانت

أو فاسدة احتياطاً التوهم الشغل (قبضت الفلانة) فوهبته له وطلقت قبل وطئ رجع

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

فأراد في قوله

قوله عين ما استوجب له الف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها  
والثاني لا ينعقد لان ما استوجب له الف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها  
قوله عين ما استوجب له الف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها  
قوله عين ما استوجب له الف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها

قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر

بنصفه) يعني تروج امرأة على الف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها  
بجسمائة اذ لم يصل الى الزوج عين ما استوجب له بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف  
المهر والمقبوض ليس بمهر بل عوض عنه لان المهر دين في الذمة والمقبوض عين فصار هبة  
المقبوض كهبة ما الاخر وحق الزوج في سلامة نصف المهر ولم يسلم فله ان يرجع وكذا اذا  
كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر في الذمة لانه ايضا دين غير عين (وان لم تقبضه او قبضت  
نصفه فوهبت الكل او ما بقي او عرض لم يقبل القبض وبعد فلا) يعني اذا وهبت قبل ان  
تقبض شيئا منها ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها بشئ اذ سلم له عين ما يستحقه  
بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا آخر عاينة ان هذه السلامة حصلت  
بسبب اخر غير الطلاق ولا يبالى باختلاف الاسباب عند سلامة المقصود وكذا لو قبضت  
خمسائة ثم وهبت الالف كله المقبوض وغيره او وهبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها  
قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ اذ وصل اليه عين ما يستحقه كامر ولو قبضت اكثر من  
النصف كستائة ووهبت له الباقي ثم طلقها قبل الدخول فعليه ان يرجع عليها بمائة وعند  
بثلثائة ولو قبضت اقل من النصف مائتين مثلا لا يرجع بشئ عليها عند رجع وعند ما يرجع  
بمائة وكذا لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعرض فوهبت له نصفه او كله قبضته  
اولا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لان حقه سلامة نصف لقبوض بلا عرض

قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر

قوله وان لم تقبضه  
قوله وان لم تقبضه  
قوله وان لم تقبضه

قوله ولا يبالى باختلاف الاسباب عند سلامة  
قوله ولا يبالى باختلاف الاسباب عند سلامة  
قوله ولا يبالى باختلاف الاسباب عند سلامة

قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر

قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر

قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر

قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر

قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر  
قوله وكذا ان كان المهر مكيلا او مؤنونا آخر

قوله انكبا على الف  
وقالوا انكبا على الف  
وقالوا انكبا على الف  
وقالوا انكبا على الف

قوله واللام مثل  
قوله واللام مثل  
قوله واللام مثل  
قوله واللام مثل

قوله واللام مثل  
قوله واللام مثل  
قوله واللام مثل  
قوله واللام مثل

من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه ما يتعين فكان له موهوب عيلا لم يرسل

له مقصوده بكل حال فلا يرجع بشئ (نكحها بالالف على ان لا يخرجها) من مقامها (اولا يزوج

عليها او) نكحها (على الفان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي) اي فيما نكحها ان لا يخرجها

اولا يزوج عليها (واقام) اي فيما نكحها بالالفان اقام وبالفين ان اخرج (فلها الف والافهر

المثل) اما الف في صورة الوفاء ومهر المثل في صورة عدمه فلان المسمى صلح للمهر وقد تم

رضاها به واما مهر المثل في عدمه فلا يسمي مالهافيها نفق فعند فواته يعدم رضاها

بالالف فيكمل مهر مثلها هذا عندنا في خيفة فعند الشرط الاول صحيح لا الثاني وعندنا

الشرطان صحيحان وعند زفر فاسدان لكن (لا يراذ المهر في) المسئلة (الاخيرة) وهي قوله

وبالفان اقام فانه اذا اخرجها وجب مهر المثل لكتبة اذا كان اكثر من الفين لم يجبل لزيادة وان

كان قل من الف لا يجبل لالف ولا يتقص منه شئ لا تقاها على ان المهر لا يزيد على الفين

ولا يتقص عن الف (نكح بهذا العبد وبهذا) العبد (واحداهما او كس) اي اقل قيمة من

الاخر (حكم مهر المثل) اي جعل مهر المثل حكما فان كان قل من او كسهما فلها الاوكس وان

كان اكثر من رفعهما فلها الرفع وان كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عندنا في خيفة

رحمة الله تعالى وعندنا فلها الاوكس في ذلك كله (فان طلقت قبل وطئ فنصف الاوكس

اي فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع) (امهر عبدين واحداهما حر فمهرها العبد

قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف

قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف

قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف

قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف  
قوله وفي قوله وبالف

لا يخرج على النكاح ما كان المهر  
والعشرة ذهبا فالتب فاعلمه كان المهر  
والعشرة ذهبا فالتب فاعلمه كان المهر  
والعشرة ذهبا فالتب فاعلمه كان المهر

كان النكاح بالمال أو بالثمن أو بالخدمة  
أو بالخدمة أو بالخدمة أو بالخدمة  
أو بالخدمة أو بالخدمة أو بالخدمة  
أو بالخدمة أو بالخدمة أو بالخدمة

كان النكاح بالمال أو بالثمن أو بالخدمة  
أو بالخدمة أو بالخدمة أو بالخدمة  
أو بالخدمة أو بالخدمة أو بالخدمة  
أو بالخدمة أو بالخدمة أو بالخدمة

ان ساوى عشرة والاكمل لها العشرة ذكره الزيلعي (شرط البكارة ووجد هاتين الرمتين الك  
اي كل المهر ولا عبرة بالشرط (صح أمهات فريسي وثوب هروي وان لم يبالغ في وصفه ومكمل  
وموزون بين جنسه لاصفته ولزم الوسط اوقيمته فان بينهما اي صفته (ايضا) اخفا  
بين جنسه (فالوصوف) اي اللزم هو (ويجب في) النكاح (الفاسد بالوطي لا الخلوه مهر  
المثل) يعقن مهر المثل في النكاح الفاسد لما يجب بالوطي لان المهر ما يجب فيه باستيفاء  
منافع البضع لا بمجرد العقد ولا بالخلوة لوجود المانع من صحتهما وهو الحرمة فان الخلوة  
انما اقيمت مقام الوطى للممكن منه ولا يمكن مع الحرمة فلها لا يجب بها حرمة المصاهرة  
ولا العدة وكل منهما ما فسخته بغير محضر من صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول  
الاجتزعة من صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض (ولا يزد على المسمى) اي ان زاد  
مهر مثلها على المسمى لم يعتبر بالزيادة عليه لرضاها بما دونها وان كان اقل من المسمى وجب  
مهر المثل لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لانه مال مقوم في نفسه فيقدر بدله  
بقيمته وان لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا وجب بالغاما بلغ اتفاقا ذكره الزيلعي (والعدة  
تجب الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط وتحرزا عن شبهه النسب ويعتبر  
ابداؤها (من) وقت (التفريق) لان احوال وطئات هو الصحيح لانها تجب باعتبار  
شبهة النكاح ورفعهما بالتفريق (والنسب يثبت) لانه ما يحتاج في ثباته احياء الولد

فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها

وهو الذي قد شرط من شرط الصحة  
وهو الذي قد شرط من شرط الصحة  
وهو الذي قد شرط من شرط الصحة  
وهو الذي قد شرط من شرط الصحة

فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها

فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها

فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها  
فان نكحها بان يكون مهرها على انها

وقاية الاختلاف نظر هذا فان قيل  
سنة المهر من وقت العقد ولا يلزم منها  
من وقت العقد فانه لا يثبت منه على  
المهر

قوله سنة الزاد الصغير والكبير  
عامة البنية وظاهرة الدليل  
السنة المهر من وقت العقد ولا يلزم منها  
من وقت العقد فانه لا يثبت منه على  
المهر

فَيَرْتَبِعُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهِهِ وَيُعْتَبَرُ مَتَى النَّسَبُ (مِنْ لَوْحِي) فَإِنْ كَانَ مِنْ وَقْتِ لَوْحِي إِلَى وَقْتِ  
الْوَضْعِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَثْبُتُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ لَاهْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ يُفَقُّ وَعَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ  
يُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ كَمَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ (وَمِنْ مِثْلَيْهَا) فِي صُطْلَاحِ الْفُقَهَاءِ مِثْلَيْهَا أَيْ  
مِثْلَيْهَا تَمَازُلُهَا (مِنْ قَوْمِ إِيَّهَا) لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جَنْسِ قَوْمٍ إِيَّاهُ وَفِيهِ الشَّيْءُ أَمَّا يَعْرِفُ  
بِالنَّظَرِ فِي قِيَمَةِ جَنْسِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ بِإِيَّاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْمِ إِيَّاهُ بَأَنْ يَكُونَ بَدَنُهُ وَبَيْنَ مَا  
فِيهِ الْمِثَالَةُ بِقَوْلِهِ (سِتَاوَجًا) وَمَا لَا وَعَقْلًا وَدِيَانَةً وَبَلَدًا بَأَنْ تَكُونَ مِنْ بَلَدٍ وَاحِدٍ  
(وَعَصْرًا وَبِكَارَةً وَثِيوبَةً وَعَقَّةً) ذَكَرَهَا فِي الْمَهْلَايَةِ (وَعِلْمًا وَادِّبَاوَكَا لِحَقِّ) ذَكَرَهَا فِي الثَّلَاثَةِ  
الزَّيْلِي وَفِي الْمَسْقَى يَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ الْخَبِيرُ مِثْلَ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ  
فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ شَهَادَةُ الْقَوْلِ لِلزَّوْجِ بِمِثْلِهِ (فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمِنْ الْجَانِبِ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ  
مِنْ قَبِيلَةِ إِيَّاهُ مَنْ هِيَ مِثْلُهَا يُعْتَبَرُ بِمِثْلَيْهَا مِنْ لَاجِبِ مَنْ قَبِيلَةٍ هِيَ مِثْلُ قَبِيلَتَيْهَا  
(صَحَّ حُضَانُ الْوَلِيِّ مِثْلَهَا) لِأَنَّهُ مِنْ هَذَا لَاحْتِرَامِ وَقَدْ ضَافَهُ إِلَى مَا يَقْبَلُهُ فَيُصَحِّحُ (قَوْلُ)  
كَانَتْ (صَغِيرَةً) لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ عِيًّا وَالزَّعِيمَ عَارِمًا وَأَمَّا قَالَهُ دَفْعًا لَوَهْمِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ  
صَغِيرَةً فَطَالِبُ الْمَهْرِ لَيْسَ لَوَلِيِّهَا فَيَلْزَمُ كَوْنُ الْوَاحِدِ مُطَالِبًا وَمُطَالِبًا لَكِنْ لَا عِبْرَةَ لِهَذَا  
الْوَهْمِ لِأَنَّ حَقْقَ الْعَقْدِ هُنَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْإَصِيلِ وَالْوَلِيِّ سَفِيرٌ وَمُعِيرٌ بِخِلَافِ الْبَيْعِ  
فَإِنَّ الْإِبَّ إِذَا بَاعَ مَالًا صَغِيرًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَضْمَنَ الثَّمَنُ لِأَنَّ الْحَقْقَ رَاجِعٌ إِلَى الْعَاقِدِ

قوله لو كان من قوم ايها الكثر  
مكناها او ثمانية لا تعتبر من طرائف  
البلدين بخلافها ما عدا في ثلاثة وخص  
بهم من الكمال

قوله وقت في غير البلد الذي يقع فيه  
قوله لا يعتبر من قوم ايها الكثر

قوله لو كان من قوم ايها الكثر  
قوله لا يعتبر من قوم ايها الكثر

قوله لو كان من قوم ايها الكثر  
قوله لا يعتبر من قوم ايها الكثر

قوله لا يعتبر من قوم ايها الكثر  
قوله لا يعتبر من قوم ايها الكثر

قوله ولو كانت صغيرة  
قوله ولو كانت صغيرة

قوله ولو كانت صغيرة  
قوله ولو كانت صغيرة

قوله وظالم المهر اي ما شئت من زوجها  
اي اذ كان لها مهر ولا يعطى له اي لا يضمن  
من اول لم يضمن طاعة شرج الطلاق والنفقة  
من قبله

الظاهر من نصه في المهر اي ما شئت من زوجها  
اي ما لا اداء اي بالضم  
الظاهر من نصه في المهر اي ما شئت من زوجها  
اي ما لا اداء اي بالضم

وكيف يظهر في العقد  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

وان شرط في العقد  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

قوله لا يجوز ان  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

قوله لا يجوز ان  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

قوله لا يجوز ان  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

(وطلب المرأة) (اياتنا) من زوجها ووليها اعتبارا بسائر الكفالات (وان ادى الولي  
رجع على الزوج الامر) اي الزوج الولي به كما هو الرسم في الكفالة (لها منعه) اي يجوز للمرأة  
ان تمنع زوجها (من الوطى) والسفر بها بعد وطي او خلوة رضىها) اي ان وطئها او خلأ بها  
برضاها وهذا للرفع انها اذ رضى بالوطى او الخلوة لم يبق لها حق المنع لانها سلمت اليه  
المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ووجه الدق ان كل وطئه معقود عليها  
فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ) متعلق بالمنع (ما بين تعجيله) من مهر  
كلا وبعضا (او) اخذ (قد ما يعجل لملها) من مهر مثلها (عرفا) غير مقدر بالرجع  
والحبس (ان لم يعجل كله) وان اجل كله او عجل فهو على ما شرط حتى كان لها ان تحبس  
نفسها الى استيفاء كله فيما اذا عجل كله وليس لها ان تحبسها فيما اذا اجل كله لان الصريح  
اقوى من الدلالة (والنفقة) عطف على قوله منعه اي لها النفقة بعد المنع (والسفر  
والخروج) من بيت زوجها (للحاجة) (لها) (زيارة أهلها بلا اذنه) متعلق بقوله  
والسفر الى آخره (ما لم يقبضه) اي المهر لان حق الحبس لاستيفاء المستحق وليس له  
حق الاستيفاء قبل الايفاء (ويسافر بها) بلا رضاها (بعدا دانه) اي اداء ما بين  
تعجيله او قد ما يعجل بملها بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (وقيل لا) اي  
لا يسافر بها الى بلد غير بلد هالات الغريب يؤذى (وبه يفتي) افتى به الفقيه ابو الليث

قوله لا يجوز ان  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

قوله لا يجوز ان  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

قوله لا يجوز ان  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة

قوله لا يجوز ان  
في العقد والنفقة  
في العقد والنفقة







قوله وفيه يفتي كذا والقضاه  
قوله وفيه يفتي كذا والقضاه  
قوله وفيه يفتي كذا والقضاه

قوله وعندهما قضى بهما  
قوله وعندهما قضى بهما  
قوله وعندهما قضى بهما

قوله وعندهما قضى بهما  
قوله وعندهما قضى بهما  
قوله وعندهما قضى بهما

لم يزل عنك بعد موتها كما مر (وعندهما قضى بهما) كافي حال الحيوة (وبه يفتي)  
قال مشايخنا هذا كله اذ لم تسلم نفسها فان سلمت ثم وقع الاختلاف في الحيوة وبعد لها  
فانه لا يحكم من المثل بل يقال لها اما ان تقرى بما اخذت والا حكمنا عليك بالمعارف  
في المجمل ثم يجعل في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من امر عاده  
ذكره النبي (بعث اليها شيئا) ثم اختلفا (فقالته هديّة وقال مهر قال قول له) مع يمينه  
ان لم يكن لها بينة لانه المالك فكان اعرف بيمينه التملك كما لو انكر التملك اصلا وكما  
اذا قال او دعيتك هذا الشيء فقلت بل وهبته لي ولان الظاهر شاهد له لان  
اداء المهر واجب ولا هداء تبرع والظاهر انه يسعى في اسقاط الواجب عن ذمته (الا  
فيما هيئ للاكل) فان الطعام المهيأ للاكل كالحبز واللحم المشوي لا يكون مهرًا بحال لان  
الظاهر يكذب به فالقول فيه قولها فاما سائر الاموال فقد يكون مهرًا وقد يكون هديّة  
فاليه البيان (خطبت بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم يزوجهما ابوها فابعث للمهر سترج  
اي عينه قائما) وان تعير بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في  
مقابله ما انتقص باستعماله شيء (او قيمته) هالكا لانه معاوضة ولم تهم فجان  
الستر ادرك ذلك ما بعث هديّة وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى  
الهبة رجل روج ابنته وجمهرها فماتت فزعم ابوها ان ما دفع اليها من الجمان امانة

قوله ذكره النبي  
قوله ذكره النبي  
قوله ذكره النبي

قوله فاما سائر الاموال  
قوله فاما سائر الاموال  
قوله فاما سائر الاموال

قوله روج ابنته  
قوله روج ابنته  
قوله روج ابنته

قوله فاما سائر الاموال  
قوله فاما سائر الاموال  
قوله فاما سائر الاموال

انما انزل الميراث شيئا عند التسليم فلا يخرج  
ان ينسحق لانه شقة

ان اعطى الخليل شيئا الا صلاح مصلح  
الظاهر ان كان من فوار الطيبة او فقيم  
الذين يعرفون على الاصلاح والفساد لا يرجع  
وان كان من فوار الطيبة او فقيم  
الذين يعرفون على الاصلاح والفساد لا يرجع  
وان كان من فوار الطيبة او فقيم  
الذين يعرفون على الاصلاح والفساد لا يرجع

وانه لم يهبه لها وانما اعانها منها بالقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد  
للمزوج لان في الظاهر ان الاب اذا رجع ابنته يدفع اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة  
في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت اني اعطيت هذه الاشياء لابنتي عارية او  
يكتب نسخة معلومة وتشهد الابنة على قارها ان جميع ما في هذه السخنة ملك والدي  
عارية منه في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا للاختياط لجوان انه اشترى هذه الاشياء  
في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين الله تعالى والاختياط ان  
يشترى ما في هذه السخنة بثمن معلوم ثم ان البنت تبرئه عن الثمن كذا في العمادية (نكح  
ذمي ذمية او حر حرية ثمة) اي في دار الحرب (بمينة او دم) او نحوها (او بلا مهر)  
يحمل نفق لمهر ويحمل السكوت عنه وفي كل منهما يرجع الى اعتقادهم (وهو) اي  
والحال ان النكاح في هذه الصور (جائز عندهم فوطئت او طلقت قبله) اي قبل الوطئ  
(او موات) الزوج عنها (فلامهر لها) اي النكاح صحيح ولا يجب المهر هذا عند ابى حنيفة  
وهو قولها في الحرين واما في اللاتمين فلها مهر مثلها ان دخل بها او موات عنها و  
المتعة ان طلقها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقال رفرلها مهر المثل  
في الحرين ايضا لان الخطاب عام والنكاح لم يشرع بغير مال ولها ان هل الحرب  
غير ملتزمين احكام الاسلام وولاية الالزام منقطعة لتباين الدارين بخلافه

قوله فاعطى قول الزوج وعلى الاب البينة  
انما انزل الميراث شيئا عند التسليم  
قوله فاعطى قول الزوج وعلى الاب البينة  
انما انزل الميراث شيئا عند التسليم  
قوله فاعطى قول الزوج وعلى الاب البينة  
انما انزل الميراث شيئا عند التسليم

قوله لان الخطاب عام  
وانما انزل الميراث شيئا عند التسليم  
قوله لان الخطاب عام  
وانما انزل الميراث شيئا عند التسليم

قوله فانما فدر الموت انما في لانه  
لوجهر فبينها ام ادنى ان ما دفعه لها  
عارية وقالت عليك فاعطى قولها وبع  
الاب البينة كذا دفع القدير  
عبد

فوله ولاي خيفة ان الله معي  
اي اولاد من جنس الرسول  
فعلينا ما في صناعتهم  
الاصول  
من الاولاد  
سبح الامانة النكال  
وغيره

[illegible]

فوله الرئي بالملوك  
 ينهى كما في الفقه المذكور والمؤكد والمؤيد  
 والحق كما في الفقه المذكور والمؤكد والمؤيد  
 كونه استكمل في ذكر الامه مع دخولها في  
 انما يلزم بعد الطهارة والتمتع بالالفصح ان  
 ذلك محل ذكرنا بعد الامه التي اصبحت هي  
 لا تذكر لانه وان اردت ان لا خلاف في قوله  
 داخله في الفقه وان اردت ان لا خلاف في قوله  
 المؤيد والمؤكد والمؤيد به في قوله الفقه  
 القائل في ذكر الامه في قوله المذكور  
 وعليه جعل علة الصلح والمؤكد والمؤيد  
 معقبة النقص في كماله المذكور في قوله  
 الى حيث لا ينفصل كاحه الا بالاذن  
 غير ع

الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم ولا بي حفيضة ان المهر حق الله تعالى والكافر غير مخاطب به بخلاف سائر الاحكام فصح النكاح لانا امرنا ان نتركهم وفايد نيون ولم يجب المهر لاذكر وان نكحها بغير اخذ نير معين فاسما واسما احدهما فلها هو اى المعين (وفى

غَيْرِ الْمَعِينِ قِيَمَةُ الْخَيْرِ فِيهَا) اى فى الخير يعنى اذا كان المسمى خيرا (وَمِنْهُ الْمَثَلُ فِيهِ) اى الخنزير  
الاولى ولا خلاف بالاولى كما عباره صدر الشريف والمخ لعلم الفقير (ابو عـ)

لأن الخمر عندهم مثلى كالحل عندنا فلا يحل أخذها فإيجاب القيمة يكون إعراضاً عن الخمر  
 وأما الخنزير فمن ذوات القيم عندهم كالسبابة عندنا فإيجاب القيمة لا يكون إعراضاً عنه

فَجَبُّهُ مِنَ الْمَثَلِ اعْلَاصًا عَلَى الْحَزِينِ \* **بَابُ نَحْلِ الرِّيقِ وَالْكَافِرِ** \*

(وَقِيحُ كَحُ الْقَنْ) الرِّقِيُّ هُوَ الْمَلُوكُ كَلَّا أَوْ بَعْضُ الْقَنْ هُوَ الْمَلُوكُ كَلَّا (وَالْمَكَّابُ وَالْمَذَبُّ  
الْأَوَّلِيُّ بِالسُّعْمَالِ عَلَى أَنْ هُوَ كَانَهُ الشُّعْبُ الْإِبْرَاقُ

والأمة وأم الولد يا ذل لمولى) متعلق بقوله وقف وهذه العبارة أحسن من عبارة الكزويني

قوله والله العاراة احسن اقول دفعه  
بان المرأة من عند الخوان علم النفاذ لا علم  
الصحة بعينه قول صاحب الكتب والامم  
الوكالة بالسيد موقوف انتهى فلابد على انه  
يلاد ان السيد موقوف هذا يعني ان مولاة  
تسمى قال بغير الجواز فعليه بعد ان مولاة  
لا يجوز للمالك ان يهب الذهب بالذهب  
اقتضى ضمن مقابلته بالذهب بالذهب كما  
كون العاراة بعلم الجواز لا ماله كما  
اختاره صاحب الجمع ايضا غيره.

فعله ان كان المهر اى سببه ولبو  
النكاح فلا يشترط عاقرى الخمر ولا  
النفوذ لكون العدة هى المهر  
فلا يرد ان الصواب  
او الاشهر ان كان  
النكاح بغير الاذن  
ابو عـ

[illegible]

قول وان كان يفتقر الى البريقية مسدرك  
بما ذكر قبله من قوله فان يكون له  
عليهم لكنه اعادة ليعتبر عليه  
دون المبرور نحو

قوله لا يبيع المهر اذا دنا النكاح  
انه لو بيع المهر قبل النكاح لم يفسد  
المهر ولو كان المهر قبل النكاح  
فلا يفسد المهر ولو كان المهر  
بعد النكاح لم يفسد المهر

قوله منهم من قال يجب المهر ثم يسقط  
انه لو كان المهر قبل النكاح لم يفسد  
المهر ولو كان المهر قبل النكاح  
فلا يفسد المهر ولو كان المهر  
بعد النكاح لم يفسد المهر

لم يفد بدينه لم يبع ثانياً بل (طوبى) بباقيه (بعداً لعتق) لانه يبع لجميع المهر (ويباع  
فيها) اى فى النفقة مراراً لا يتاحب ساعة فاعلم يفع البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد  
باجنبية واما اذا تزوج المولى امته فاختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم يسقط  
لان وجوبه حق الشرع ومنهم من قال لا يجب لاستحالة وجوبه للمولى على عبده لاقتضا  
ايجاباله عليه اقول يؤيد القول الثانى ان النص لمفيد لوجوب المهر لا يتناول العبد  
وهو قوله تعالى \* واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بما لکم فان هذا خطاب لارباب  
الاموال والعبد ليس بملك للمال (والاخران) اى المالكات والمذبر (يسعيان) فى المهر  
والنفقة لانها لا يمتلآن النقل من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير (وبكسبه)  
عطف على قوله بربقته (بعد ما فضل) كسبه (من دليل التجارة) فان دينها مقدم على  
دين المهر (ان ثبت) المهر (باقرا المولى وان) ثبت (بالبينة تساوى المرأة الغرماء) فى مهرها  
كذا فى التحفة (قوله) اى قول المولى لعبد الذى تزوج بلا اذنه (طلقها رجعية اجارة) لان  
الطلاق الرجعى لا يكون الا فى نكاح صحيح فيكون اجارة (لا) قوله (طلقها او فارقها) اى  
لا يكونان اجارة لاحتمالهما الرد لان رد هذا العقد ومشاركته يسمى طلاقاً ومفارقة  
وهو اليتى بحال العبد المهر او هو ادنى فكان الحمل عليه اولى (والاذن) للعبد (بالنكاح)  
يتناول الفاسد اي كما يتناول الصحيح هذا عند ابى حنيفة وقال لا يتناول الفاسد

قوله منهم من قال يجب المهر ثم يسقط  
انه لو كان المهر قبل النكاح لم يفسد  
المهر ولو كان المهر قبل النكاح  
فلا يفسد المهر ولو كان المهر  
بعد النكاح لم يفسد المهر

قوله منهم من قال لا يجب  
انه لو كان المهر قبل النكاح لم يفسد  
المهر ولو كان المهر قبل النكاح  
فلا يفسد المهر ولو كان المهر  
بعد النكاح لم يفسد المهر

قوله منهم من قال لا يجب  
انه لو كان المهر قبل النكاح لم يفسد  
المهر ولو كان المهر قبل النكاح  
فلا يفسد المهر ولو كان المهر  
بعد النكاح لم يفسد المهر

قوله او يزوج لانه اى الرقعة من التوبة  
والطلاق دفع بغيره فان عليه اى الكفاية  
قوله او يزوج لانه اى الرقعة من التوبة  
والطلاق دفع بغيره فان عليه اى الكفاية



قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

ومرة الخلاف تظهر في امرين ذكر الاول بقوله (فبإيعاد مهرها ان وطئها) يعني اذا تزوج امرأة  
نكاحاً فاسداً ودخل بها لم ينعقد عنده في الحال فبإيعاد فيه وعندها لا يطالب الابعد  
العقود وذكر الثاني بقوله (ولو تزوجها ثانياً او اخرى بعد ما وطئها ولو صحيحاً وفق على الاذن)  
يعني اذا تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها ينعقد على الاذن عندها حتى لو تزوجها ثانياً  
وتك اخرى بعد ما صحيحاً صح عندها ولم يصح عنده وفق على الاذن (زوج عبد الله ما ذل)  
مديوناً صح وسأوت المرأة (عزماءه) اي عزماء العبد (في مهر مثلها) اما صحة النكاح  
فلا يثبت على ملك الرقبة فيكون تحصيلاً له وأما المهر فلا نه لزمه حكماً بسبب لامرأته  
وهو صحة النكاح لانه غير مشروع بلا مهر في مثل هذه الصورة ولون وجه المولى على  
أكثر من مهر المثل فالزائد يطالب به بعد استيفاء العزماء كدين الصحة مع دين المرض  
(من زوج أمته لا يجب عليه التوبة) وهي ان يحل بينهما وبين زوجها ولا يستند  
مصدر بوائه منزل وبوائ له منزلاً اذا هيأت له منزلاً والمولى وان لم يهيئ له منزلاً  
يستند اليه التوبة لتكميله منها واذا لم يجب (فتحد منه) اي الجارية مولاه (واما  
لم يجب لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعها بخلاف الزوج  
ولو وجب التوبة لبطل حقه في الاستحلام (و) حق الزوج في الوطئ لا يبطل بالاستحلام  
اذ (يطأ الزوج ان ظفر بها لكن) يجب (بها) اي بالتوبة (والنفقة والسكنى) على

قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

قوله ولو تزوجها ثانياً ولو تزوجها بعد ما ذل  
صحيحاً يعني خزانة ولو من بين الفاسد  
التي لا تظهر المرأة ولا من بين الفاسد  
الزاني

وَمَعَ الرَّجُلِ عَلَى لَوْثٍ وَهُوَ بِالْأَثَرِ وَكَثُرَ  
الْعَقْلُ كَانَ الْبَشَرُ يَجْلِسُ لَهُ أَنْ يَنْقُذَهَا  
لَا تَحْثُ الْبَشَرُ عَلَى الْحَيَاةِ لِأَنَّهَا تَحْتَ  
لِلْمَوْتِ فَلَهُ أَنْ يَنْقُذَهَا بِالْبَحْرِ فَفَضَّلَا  
مَعَهُ

قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
الاشغال لان قال في قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
فكانت ختم الوالد على ما في قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
لم تسقط نفقتها وما الكفاية في اشتغالها او وابدال المخرج  
حكم الامه وما الكفاية في اشتغالها او وابدال المخرج  
قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
الاشغال لان قال في قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
فكانت ختم الوالد على ما في قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
لم تسقط نفقتها وما الكفاية في اشتغالها او وابدال المخرج  
حكم الامه وما الكفاية في اشتغالها او وابدال المخرج  
قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
الاشغال لان قال في قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
فكانت ختم الوالد على ما في قوله ولو فيه بلا اشتغال لم لا يفرض قضاء الوالد في اشتغالها  
لم تسقط نفقتها وما الكفاية في اشتغالها او وابدال المخرج  
حكم الامه وما الكفاية في اشتغالها او وابدال المخرج

الرَّوْجَ لِأَنَّ ذَلِكَ جَزَاءُ الْاِخْتِبَاسِ (وَصَحَّ الْجُوعُ بَعْدَهَا) اِىْ اِنْ ارَادَ اسْتِحْدَامَهَا بَعْدَ التَّبَوُّلِ

فَلَيْ ذَلِكَ لَأَنَّ حَقَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهَا كَمَا لَا يَسْقُطُ بِالنَّكَاحِ (وَسَقُطَتْ) النِّفَاقَةُ (بِهِ) أَيْ بِالرَّجْعِ

لِيَأْمُرُنِي أَجْرُ الْاِحْتِبَاسِ فَاِذَا زِلَّ سَقِطْتُ (وَلَوْ خِدْمَتُهُ بِلَا اسْتِحْدَامِهِ لَا) اِي لَوْ خِدْمَتِ

انما ياذن الزوج والا فكلونه نامسنة ابو ع

المولى بلا استحدامه بعد التبوؤة لا يسقط النفقة عن الزوج (وله إجماع عندنا وأمه على النكاح)

مَعْنَى الْجِبَارِ هُنَا قَدْ نَكَحَهُ عَلَيْهِمَا بِأَرْضَائِهِمَا وَعَدْلِ الشَّافِعِيِّ لَا أَجْبَارٌ فِي الْعِدِّ وَهُوَ

رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأما جاز لانية مملوكة ربة ويد فيمك عليه كل تصرف

عن الزنا الذك هو سببُ اللطاف والنقصانِ سببُهُ

فيه صيانة ملكه (ويسقط المهر بقوله) اي المولى (امته قبل الوحي) متعلق بالقتل هذا

عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ وَقَالَ لَا يَسْقُطُ عَتَبًا رَجُلٌ بِأَجْمَلٍ فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَقُولْ مِيتَ بِأَجْلِهِ وَلَا بِي

وَجَبَّ

حَافِظَةُ النَّوَلِيِّ تَأْتِي الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ قَبْلَ تَقَرُّرِ بُوصُولِ الزَّوْجِ إِلَيْهَا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَخَذِ

مع

المولى كما لو باعني وأذهب بها المشتري من المصرا وأعتقها قبل الدخول فاختارت الفرقة أو

غَيْبُهَا مَوْضِعَ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا الرِّيحُ وَالْقَتْلُ جُعِلَ نَفَا فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدِّينِ لِحَقِّي وَجِبَ

الْقَصَاصُ وَاللَّيْلَةُ وَالْحَمَانُ مِنَ الْأَرْضِ كَذَا فِي الْمَهْدِيَّةِ وَالْكَافِي وَغَيْرُهُمَا وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِالْقَوْلِ الْخَالِصِ فَجُوزِي بِالْحَقِّ مَا نَأْتِي بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَقُولُ بِهِ خَشْيَةً لَنَا عَلَيْهِ سَعْيُ الْمُرُوءِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله

[illegible]

لنم ان لا يا حيا المهراد افسها بعدك لتقول

اى صورة تلى الموتى احد وتلى الحية نفسها او الالهة نفسها والى

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

اي لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف  
(الاذن في العزل) لا لامة لانه منع عن حدوث الولد وهو حق مولاهما وخيرت امة  
ومكاتبته وكذا مديونة وام ولد (عققت ولو) كانت (تحت حرم) سواء كان النكاح برضا  
اولا فان كانت تحت العبد فلها الخيار اتفاقا فادفع للعار وهو كون الحرة قرينة للعبد  
وان كانت تحت الحر فيه خلافا للشافعي (نكح عبيد بلا اذن فعققت نفسها للنكاح) وكذا  
لو باعه فلجانا لمشتري كذا في النهاية (كذا لامة) اذ ان رجعت نفسها بلا اذن مولاهما ثم  
عققت فبذلها كاحياء لانها من اهل العارية وامتناع النفوذ حتى للمولى وقد زال (بلا خيار لهما  
لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليهما ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا  
يثبت كالو تزوجت بعد العتق (فلو وطئ) اي الزوج الامة (قبله) اي قبل العتق (فالمسمى)  
من المهر وان كان ان يد من مهر مثلها (له) اي للمولى (او) وطئ (بعنه) اي بعد العتق  
(فلما) اي المسمى للامة يعني ان تزوجت بلا اذنه على الف ومهر مثلها مائة مثالا  
ودخل بهان وجها ثم اعقها سيدها فالالف للمولى لانه استوفى منفعة مملوكة له  
فوجب البدل له وان لم يدخل بها حتى اعقها فالمهر لهما لانه استوفى منفعة مملوكة  
لها

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

قوله لا يسلط المهر (بقتل حرة نفسها قبله) اي قبل الوطى خلافا لفره هو يقول انها فوتت  
المبدل قبل التسليم فيضوت البدل كقتل المولى امة ولنا ان جناية المهر على نفسه غير  
معتبرة اصلا في حكم الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه (وله) اي للمولى  
سهم من ايتها والعنف

تفاضل الشريكة في المال استبركا فيه اجمع  
والى الغير المفاضلة مختار

على شركة الشريك ان شريكة ممتنع فاض دون  
سائر شركائهما مختار

قوله قال لا بد والى والى والفاضل والوصى  
كذا انشئت الفاضلة والوصى والفاضل  
قوله ولا بد من الفاضل والوصى والفاضل  
الفاضل والوصى والفاضل والوصى

لها فوجب لبدل لها اعلم ان من لا يملك اعتاق العبد لا يملك تزويجه بخلاف امه  
فالاب والجد والوصى والفاضل والشريك المفاضل يملكون تزويج الامه  
لا العبد والعبد المأذون والوصى المأذون والشريك شركة عنان لا يملكون تزويجها

قوله كذب الابن ابن

اي وثيق ولو كان رجوع

ايضا ومن وطئ امه فولدت منه فادعاء ثبت نسبه وهى ام ولد وعليه قيمتها لا  
دفع المهر لغير العمة انما يلزم عند عدم الولادة في الوصى ابن

مهرها اي عقرها (و) لا قيمة الولد سواء ادعى الاب شبهة او لصدقه الابن فيه  
اولا وانما ثبت النسب اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة لان  
الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية التملك من

وقت العلوق الى وقت الدعوة وذلك لان الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة  
الى صيانة نفسه لقوله عليه الصلاة والسلام انت ومالك لبيك وماؤك جرة

فوجب صوته عن الصياح بما لا لابن وذا ابتغى جارية تصحيح فعلا الاستيلاء لانه  
اذا خلعا عن الملك لغاوا اذا تملكها غرم قيمتها لابنه لان حاجته ليست بكاملة لانها

من ضرورات البقاء ولهذا لا يجبر على ان يعطى اباه امه يستولدها فليقيم الحاجة  
افجبنا له التملك ولعدم الضرورة وجبنا له القيمة صيانة لما للولد ولم يجب لعقر

لانا الوطى وقع في ملكه ولم يضمن قيمة الولد لانه انما خرج الاستناد الملك الى ما  
قبل الاستيلاء (كذا) اي كالأب (الجد) في الاحكام المذكورة (بعد موته) اي موته

قوله فادعاء انكاره الى ان لا بد وان  
كأن من انكره الابن فادعاء انكاره  
الابن من انكره الابن فادعاء انكاره  
الابن من انكره الابن فادعاء انكاره

قوله اي عقرها  
اي ما ينفق فيه ثمنها  
فيل ما شئت خيرة ثمنها  
فيل ما شئت خيرة ثمنها

قوله كذا الجد اي الصبيح  
وغيره من ذي الاربع  
يستوفى في جميع الاربع فقط  
ولا يهزم كذا الخط

قوله بعد موته اي موته الاب يقال  
حال عدم ولايته لانه انما يضمن الجد  
كلا الاب موته او لا يضمنه او لا يضمنه

قوله اي عقرها  
حقيقة اي عقرها  
مخونة اي عقرها  
الاب مخونة اي عقرها  
الدعوة اي عقرها  
دعوة اي عقرها

قوله ولون وجها قال ولون وجهها  
كان انما يشبه ما اذا كانت الجارية ولون  
الصغير فذكر وجه الاب قاله صحيح وذكره  
فانما كان

قوله لم يملك الرقبة لانها ملك الغنم  
وظيفة وظل على الله قال عليه وسلم  
انك وما لك لانيك جاز خفيقة وهي يفرق  
الملك مملوكة بالاجماع ابو عبد

قوله فاعق فسد النكاح  
على امرائه او ذواته عليه ان قال بطلان  
بالامم اعقمت من غير الطلاق كما في  
قوله لا يفسد النكاح كذا في البحر  
منه ان يفسد النكاح كذا في البحر  
البيان فلا يفسد النكاح

الانفساء قبل التطوف  
منوطا بصحة التطوف

الاب (ولون وجهها) اي لابن جارية (اياء) فولدت منه (لم تصرام ولدك) لان اتقيا لهما الى  
ملك الاب لصيانة ماله وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه (ويجب المهر) لانه  
بالنكاح (لا القيمة) لعدم ملك الرقبة (وفريد هاجر) لان اخاه مملوك فعق عليه (حجروا  
لمولى زوجها اعقته عني بالف فاعق فسد النكاح) وكذا لو قال رجل تحت امه لمولاها  
عني بالف ففعل اعقته الامه وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لا استحالة  
وجوبه على عبد ها ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيقه  
الخلافان البديل اذا ذكر يثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعه مني بكذا  
ثم اعقته عني وقول المولى اعقته بمنزلة قوله بعه منك واعقته عنك فاذا ثبتت الملك  
اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده  
وتام تحقيقه في الاصول (والولاء لها ويقع عن كفارتها ان نوت) لكونها معققة (ولو  
تركت) الحر (البديل) اي لا يقول بالف (لم يفسد) النكاح لعدم الملك (والولاء له)  
لانه المعق هذا عند ابي حنيفة ومحمد ثم لما فرغ عن نكاح الرقيق شاع في نكاح الكافر  
فقال (اسلم الميز وجان اللذان بلا شهود او في عدا كافر معقدين ذلك اقرار عليه ولو كانا)  
اي الميز وجان اللذان اسلما (مجرمين او اسلم احدا المجرمين او قبل فاعا) اي عرضا (امها  
الينا) وهما على الكفر (فرق بينهما) لعدم المحلية للحرمية وما يرجع الى المحل يستوي

لانه لا اعاقا لما لم يمتدح بكون الملك فصار  
الامر بالاعاقا عند ملكها عليه ان قال بالف  
دراهم من كماله اعاقا له وانما اعاقا ذلك  
اعققت بطريق الركاك وانما اعاقا ذلك  
نقحجا المقتضى الفاعل

قوله ما المقتضى فحجرا عنده عني بالف  
بعض البيع حتى يفسد النكاح فسادا  
قال بيع عنك عني بالف ومن وكلني في الاعاقا  
فثبت ان البيع هو المقتضى فلو كان كذا  
مقتضى لا يفسد النكاح اي لا يفسد النكاح  
جميع مقتضى بل يثبت من الاركان والشرط  
ما لا يفسد النكاح اصله كذا في البحر  
المنوط في الجملة لا يثبت

قوله وما المقتضى بالشرع على لفظ اسم  
قوله فاعق اعقته عني بالف  
الفاعل فاعق اعقته عني بالف  
ومقتضاه هو البيع لان اعاقا هو  
عنه بكونه ملكا له فاعق اعقته عني  
عني بالف فاعق اعقته عني بالف  
لان مقتضى البيع هو البيع  
الكلام ولا يفسد النكاح  
قوله فثبت البيع فاعق اعقته عني بالف  
اي مع اركان ولا يشترط الاعاقا  
التي لا يثبت خبايا الاعاقا فاعق اعقته عني بالف  
الامر بالاعاقا فاعق اعقته عني بالف  
قوله فاعق اعقته عني بالف

قوله (ولون وجهها) اي لابن جارية (اياء) فولدت منه (لم تصرام ولدك) لان اتقيا لهما الى  
ملك الاب لصيانة ماله وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه (ويجب المهر) لانه  
بالنكاح (لا القيمة) لعدم ملك الرقبة (وفريد هاجر) لان اخاه مملوك فعق عليه (حجروا  
لمولى زوجها اعقته عني بالف فاعق فسد النكاح) وكذا لو قال رجل تحت امه لمولاها  
عني بالف ففعل اعقته الامه وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لا استحالة  
وجوبه على عبد ها ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيقه  
الخلافان البديل اذا ذكر يثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعه مني بكذا  
ثم اعقته عني وقول المولى اعقته بمنزلة قوله بعه منك واعقته عنك فاذا ثبتت الملك  
اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده  
وتام تحقيقه في الاصول (والولاء لها ويقع عن كفارتها ان نوت) لكونها معققة (ولو  
تركت) الحر (البديل) اي لا يقول بالف (لم يفسد) النكاح لعدم الملك (والولاء له)  
لانه المعق هذا عند ابي حنيفة ومحمد ثم لما فرغ عن نكاح الرقيق شاع في نكاح الكافر  
فقال (اسلم الميز وجان اللذان بلا شهود او في عدا كافر معقدين ذلك اقرار عليه ولو كانا)  
اي الميز وجان اللذان اسلما (مجرمين او اسلم احدا المجرمين او قبل فاعا) اي عرضا (امها  
الينا) وهما على الكفر (فرق بينهما) لعدم المحلية للحرمية وما يرجع الى المحل يستوي

قوله (ولون وجهها) اي لابن جارية (اياء) فولدت منه (لم تصرام ولدك) لان اتقيا لهما الى  
ملك الاب لصيانة ماله وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه (ويجب المهر) لانه  
بالنكاح (لا القيمة) لعدم ملك الرقبة (وفريد هاجر) لان اخاه مملوك فعق عليه (حجروا  
لمولى زوجها اعقته عني بالف فاعق فسد النكاح) وكذا لو قال رجل تحت امه لمولاها  
عني بالف ففعل اعقته الامه وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لا استحالة  
وجوبه على عبد ها ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيقه  
الخلافان البديل اذا ذكر يثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعه مني بكذا  
ثم اعقته عني وقول المولى اعقته بمنزلة قوله بعه منك واعقته عنك فاذا ثبتت الملك  
اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده  
وتام تحقيقه في الاصول (والولاء لها ويقع عن كفارتها ان نوت) لكونها معققة (ولو  
تركت) الحر (البديل) اي لا يقول بالف (لم يفسد) النكاح لعدم الملك (والولاء له)  
لانه المعق هذا عند ابي حنيفة ومحمد ثم لما فرغ عن نكاح الرقيق شاع في نكاح الكافر  
فقال (اسلم الميز وجان اللذان بلا شهود او في عدا كافر معقدين ذلك اقرار عليه ولو كانا)  
اي الميز وجان اللذان اسلما (مجرمين او اسلم احدا المجرمين او قبل فاعا) اي عرضا (امها  
الينا) وهما على الكفر (فرق بينهما) لعدم المحلية للحرمية وما يرجع الى المحل يستوي

قوله (ولون وجهها) اي لابن جارية (اياء) فولدت منه (لم تصرام ولدك) لان اتقيا لهما الى  
ملك الاب لصيانة ماله وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه (ويجب المهر) لانه  
بالنكاح (لا القيمة) لعدم ملك الرقبة (وفريد هاجر) لان اخاه مملوك فعق عليه (حجروا  
لمولى زوجها اعقته عني بالف فاعق فسد النكاح) وكذا لو قال رجل تحت امه لمولاها  
عني بالف ففعل اعقته الامه وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لا استحالة  
وجوبه على عبد ها ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيقه  
الخلافان البديل اذا ذكر يثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعه مني بكذا  
ثم اعقته عني وقول المولى اعقته بمنزلة قوله بعه منك واعقته عنك فاذا ثبتت الملك  
اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده  
وتام تحقيقه في الاصول (والولاء لها ويقع عن كفارتها ان نوت) لكونها معققة (ولو  
تركت) الحر (البديل) اي لا يقول بالف (لم يفسد) النكاح لعدم الملك (والولاء له)  
لانه المعق هذا عند ابي حنيفة ومحمد ثم لما فرغ عن نكاح الرقيق شاع في نكاح الكافر  
فقال (اسلم الميز وجان اللذان بلا شهود او في عدا كافر معقدين ذلك اقرار عليه ولو كانا)  
اي الميز وجان اللذان اسلما (مجرمين او اسلم احدا المجرمين او قبل فاعا) اي عرضا (امها  
الينا) وهما على الكفر (فرق بينهما) لعدم المحلية للحرمية وما يرجع الى المحل يستوي

وهو الموقوف الى آخره لو دق الحقل لعدم  
يبدو

فقد لانه الظلمة والنظر كونه شديدا  
ظاهرا ويؤنه كتابا ان عطا به نقصان  
في الاخرة من الجوسى كذا في دفع القدر  
عليه

قوله ومن بعد ما بعثت من الانبياء  
وعند ما بعثت من الانبياء  
كافة النبيين وقال في سورة  
افون بيننا سواد من افون وقال  
عمران ان نفعهم اخبرها فون والافلا  
تدبر حيلة لم يدر الصق كجح المرنز  
ولا يبع احدا من تلاميذ

قوله او كان الضعيف في دار الاسلام  
في دفع او كان الابنة دار الحرب والضعيف  
في دار الاسلام لا يصير ففعل بالاسلام ابيه  
ثم انشئ الفدوى سوا بيتا ت عليه صاحب  
البحر وفصح بخلاف الزليلى انما كثرى  
عليه

قوله ادرك دني سادى اى دين ما فوفى  
الكتاب التام في حجب دعواهم وان لم يطابق  
دعواهم لما في النص الا من سخره اهل العلم  
والطوائف بينهم وبينه مما لم يكن في ذلك  
فقط في زمانه ما انما انشبهه الى انما لم يكن  
دار الحرب والتقاوت ابو علي

قوله وفي اسلام احد القويين  
لانه اذا نصر او نصر او نقص احد القويين  
انما على كذا حيا لانه الكفر  
كله ملأ وحلة كذا في  
المستوط

فيه الابتداء والبقاء بخلاف ما مر (وتمل فعة احدهما) اى لا يفرق اذ يمل فعة احدهما لا  
ينبطل حق الآخر لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية الزامه بخلاف ما اذا  
اسلم لان الاسلام يغلو ولا يغلو عليه (الولد يبيع خيرا لا يوين ديناً) فان كانا حذها  
مسلماً فالولد مسلم او كتابياً والاخر مجوسياً فهو كتابى لانه نظر له وهذا اذا لم يختلف  
التدربان كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كانا للصغير في دار الاسلام واسلم الولد  
في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكماً ولما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في  
دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولد ولا يكون مسلماً اذا لم يكن ان يجعل الولد من اهل دار  
الحرب بخلاف العكس ذكره الزليلى (والجوسى ومثله) كالوثى وسائر اهل الشرك (شر)  
من الكتابى) اذ له دين سماوى دعوى ولهنا يוכל ذبيحته ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين  
فكان المجوسى شر حتى اذا ولد بينهما ولد يكون كتابياً تبعاً لخير الابوين (وفي اسلام احد  
الزوجين المجوسيين وامرأه الكتابى يعرض لاسلام على الاخر فان سلم فمى له والا فارق  
بينهما بعد الاباء هذا احسن من قول لكن اذا اسلم احد الزوجين يعرض لاسلام على  
الاخر لانه يستقيم في المجوسيين اذ باسلام احدهما مطلقاً يفرق بينهما بعد الاباء ولما  
اذا كانا كتابيين فان اسلمت يعرض عليهما الاسلام وانما سلم لم يعرض لهما الجواز تنوعهما  
للمسلم ابتداءً وكانا اذا كانت كتابية والزوج مجوسى فاسلم لما ذكرنا (واباؤه طلاق)

قوله والافون اى دارهم يسلم فوا القاضى  
بينهما وانما اذا لم يسلم ولم يبع باه سك فاذ  
يكرز العرض عليه وانما الشا خيرا طافه يفرق  
بينهما الداء الفجوة عليه

قوله واياوه طلاق اسار دار الطلاق  
الى وجوب العتق عليها لانه كان دخل بها لاسلام  
المرأة اذا كانت مسلمة ففعلت من احكام الاسلام  
وموكله وفوق العدة وانما لوجوب النفقة لهما  
ما اذا كانتا من جهة الزوج وهو  
المع من اشتناع جاء من جهة الزوج وهو  
غير مستقط خلاصاً ما اذا كانتا من جهة  
وانما المع من جهة الزوج وهو  
كذلك المع من جهة الزوج وهو  
قوله

الكفر



يقول اذا فرقتك طلاقا  
الذي يكون له طلاقا من طلاق  
قال صاحب الوفاة  
في النكاح والطلاق

فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق

فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق

لا اباؤها) يعني اذا فرقتك طلاقا فان كان الاباء من طرف الرجل كانا للتفريق طلاقا  
وان كان من طرف المرأة كانا فسخا لاطلاق لان الطلاق من الرجال لا النساء ولا من  
في هذا) اي بانها (الا الموطوعة) لان غير الموطوعة قوت المبدل قبل تأكل المبدل فاشبهه  
الردة والمطوعة والمأوى صورة الزوج فان كانت موطوعة فلها كل المهر والافضفه لان  
التفريق هنا طلاق قبل الدخول (ولو كان ذلك) اي اسلام احد المجوسيين او امرأة الكتابي  
(ثم) اي في دار الحرب (لم تبين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الاخر) لان الاسلام ليس سببا  
للفرقه وعرض الاسلام مع هذا لظهور الولاية ولا بد من الفرقه رفع الفساد فاقمنا  
شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب كما في حفر البئر وانما قلنا او امرأة الكتابي لان  
المسلم اذا كان الزوج وهي كتابية فما على نكاحها (اسلم نكاح الكتابية لم تبين) اذ  
يجوز له التزوج بها ابتداء بالبقاء او في (تباين الدارين سبب الفرقه لا السبب) حتى  
لو خرج احدهما اليها مسلما او ذميا واسلم او عقد عقد الذمة في دارنا او سبي  
وادخل فيها وقعت الفرقه بينهما ولو سبيا مع ما تقع وعقدنا لتأفقي سببها السبب  
لا التباين (حائل) هو ضد الحامل (هاجرت) من دار الحرب اليها مسلمة او ذمية  
واسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية (تنكح بلا عدة) بخلاف الحامل حيث لا  
تنكح قبل الموضع وجهه جوان النكاح قوله فلا جناح عليكم ان تنكحوهن حيث  
اوردته المأوى ولا جناح بالوكار بدل العدة ابو عبد

فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق

فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق

فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق  
فلا يملكها بعد الطلاق

قوله اراد احدهما فنفسه في الحال جواب  
قوله اراد احدهما فنفسه في الحال جواب  
قوله اراد احدهما فنفسه في الحال جواب

قوله فتم فاعل قال في المحط الذي ياتي  
قوله فتم فاعل قال في المحط الذي ياتي  
قوله فتم فاعل قال في المحط الذي ياتي

اباح نكاح المهاجرة مطلقا فقيده بما بعد لعدة زيادة على النص وهو نسخ كما تقرر

في الاصول (اراد احدهما) اي احدا الزوجين (فسخ عاجل) النكاح غير موثوق على الحكم

وقال كونه فيسخا ان عدد الطلاق لا يتقص به هذا عند أبي حنيفة والي يوسف

وقال محمدان كانت الردة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فطلاق (فالموطوءة

كل لمهر) سواء كانت الردة منها او منه لانه تأكد بالدخول فلا يتصور سقوطه

(ولغيرها) اي غير الموطوءة (النصف) اي نصف المهر (لوان ردت) الزوج لان الفرقة

من جهته قبل الدخول توجب نصف المهر (ولا شيء) من مهر غير الموطوءة (لوان ردت

لان الفرقة من جهتها قبل الدخول بمحصية توجب سقوطه (والابا نظيرة) اي

نظير الارث ذلك حتى اذا كان بعد الدخول من لهما كان يجب لمهر كله وان كان قبل

الدخول فان كان منه يجب لنصف وان كان منها لا يجب شيء (ارادوا اسلاما معا

لم نبين واسلما متعاقبا بان) فان اسلام احدهما اذا تقدم بقى الاخر على ردة فيتحقق

اختلاف **باب القسم** هو بفتح القاف مصدر قسم القايم المالك

بين امركا وفرقة بينهم وعين انصبا وهم ومنه القسم بين النساء وهو اعطاهن

في البيوت عندها للصحبة والموانسة لا في الجماعة لانهما يتنق على نشاط فلا

قد رعى التسوية فيهما كما في المحبة (يجب العدل فيه وفي الملبوس والمأكول)

قوله لا يتقص به اي لا يثبت به  
قوله لا يتقص به اي لا يثبت به  
قوله لا يتقص به اي لا يثبت به

قوله ولا شيء من المهر  
قوله ولا شيء من المهر  
قوله ولا شيء من المهر

قوله اعطاهن صحبة  
قوله اعطاهن صحبة  
قوله اعطاهن صحبة

قوله لا يثبت به اي لا يثبت به  
قوله لا يثبت به اي لا يثبت به  
قوله لا يثبت به اي لا يثبت به

قوله لا يثبت به اي لا يثبت به  
قوله لا يثبت به اي لا يثبت به  
قوله لا يثبت به اي لا يثبت به

قوله لا يثبت به اي لا يثبت به  
قوله لا يثبت به اي لا يثبت به  
قوله لا يثبت به اي لا يثبت به

وعلى القسم البتيل

فإنه ولا يجوز ترجع بعض على بعض في شيء منها (والبكر والجديدة والمسئلة كاصداها)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)

ولا يجوز ترجع بعض على بعض في شيء منها (والبكر والجديدة والمسئلة كاصداها)

يعنى الثيب والقديمة والكتابية (فيها) أى القسم والملبوس والمأكول (وللحرة ضئوف)

الأمة والمكاتب والمديرة ولم الولد المنكوحات (أظهارا لشرف الحرية) (وإذا فرم من

شأن) أى لا يعتبر القسم في السفر حتى جاز له أن يستصحب واحدة منهم فيه (والقرعة

أولى) تطيبا لقلوبهم (ولها أن ترجع أن تركت قسمها الأخرى) لأنها أسقطت حقا

لم يجب بعد فلا يسقطان الأسقاط إنما يكون في القائم فيكون الرجوع امتناعا

بمزلة الحارثة حيث يرجع العير فيها متى شاء لما قلنا (ولا يسقط من ضها

كتاب الرضاع) (هو) في اللغة مصل لثدى مطلقا

وفي الشرع (مص) الصبي (الرضيع من ثدى أدمية) احتراز عن ثدى الشاة

ونحوها فان الرضيعين إذا مصاه لا يربب عليه حكم الرضاع كما سيأتى (في وقت

مخصوص هو عندك) أى عند أبى حنيفة (حولان ونصف وعندهما حولان) فقط

واتفقوا على أن اجرة الرضاع إذا اطلقت المدة لا تجب على الأب بعد الحولين ثم

مدة الرضاع إذا مضت لم يتعلق به تحريم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا رضاع

بعد الفصال ولا يعتبر الفطام قبل المدة إلا في رواية عملى حنيفة إذا استغنى عنه

وذكر الحصاص أنه إذا وطم قبل فضى المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وإن لم يستغن

عليها بالملحاة  
 ولا يجوز ترجع بعض على بعض في شيء منها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)

بلى الراد وهو الأصل والكسر لغة فيه  
 كذا في العانية وفي القاموس بالحرث  
 ذلك من الضم بمعنى أن يرضع  
 آخرها المراضعة

فإنه ولا يجوز ترجع بعض على بعض في شيء منها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)  
 في الأكل والشرب من لبنها من غير أن يرضعها من لبنها (والله أعلم بالصواب)

قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء

قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء

يُثْبِتُ بِهِ الْحَرَمَةُ وَهُوَ رَايَةُ عَمَّا بِي حَيْفَةٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ (وَلَا يَبَاحُ إِلَّا  
رَضَاعُ بَعْدَهُ) أَيُ بَعْدَ وَقْتٍ مَخْصُوصٍ عَلَى الْخِلَافِ لِأَنَّ ابْنَهُ ضَرُورِيَّةً لِأَنَّهُ جُزْءُ الْأَدَى  
فَيَقْدَرُ بِقَدَرِ الضَّرُورَةِ (وَيُثْبِتُ بِهِ) أَيُ بِالرَّضَاعِ (وَلَنْ قُلْ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُثْبِتُ  
التَّحْرِيمُ إِلَّا بَخْسِ رَضْعَاتٍ يَكْفِي الصَّبِيَّ بَكُلِّ وَاحِدَةٍ (أُمُومَةُ الْمَرْضِعَةِ) فَاعِلٌ يُثْبِتُ (لِلرَّضِيعِ)  
وَأَبُوهُ زَوْجٌ مُرْضِعَةٌ لِبَنِيهَا مِنْهُ (أَيُ مِنْ ذَلِكَ الزَّوْجِ (لَهُ) لِلرَّضِيعِ يَعْنِي يُثْبِتُ بِالرَّضَاعِ  
كُونَ الْمَرْضِعَةُ أُمًّا لِلرَّضِيعِ وَكَوْنُ زَوْجِهَا أَبًا لَهُ إِذَا كَانَ لِبَنِيهَا مِنْهُ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بَأَنَّ  
تَزَوَّجَتْ ذَاتَ لَبَنٍ رَجُلًا فَارْضَعَتْ بِهِ صَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ وَلَدًا لَهُ مِنْ الرِّضَاعِ بَلْ يَكُونُ  
رَبِيبَهُ مِنْ الرِّضَاعِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَوَّلَادِ الزَّوْجِ الثَّانِي مِنْ غَيْرِهَا وَبِأَخْوَالِهِ  
كَأَفَى النَّسَبِ وَيَكُونُ وَلَدًا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ تَلِدْ مِنَ الثَّانِي فَإِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ فَارْضَعَتْ  
صَبِيًّا فَهُوَ وَلَدُ الثَّانِي بِالْإِتِّفَاقِ لِأَنَّ اللَّبَنَ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ تَحْبِلْ مِنَ الثَّانِي فَهُوَ وَلَدُ الْأَوَّلِ  
بِالْإِتِّفَاقِ لِأَنَّ اللَّبَنَ مِنْهُ ثُمَّ انْتِفَاءً هَذَا الْقَيْدُ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ الْإِبْرَةِ لَكِنْ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ  
جَوَازُ نِكَاحِ الزَّوْجِ لِلرَّضِيعَةِ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْضِعَةِ الْمُوَطَّؤَةِ لَهُ لِأَنَّ وَطْئَ  
الْأَهْمَانِ يَحْرُمُ اللَّبَنَاتِ وَلَوْ جِهَةِ الرِّضَاعِ كَمَا مَرَّ (فَيَحْرُمُ بِهِ) أَيُ بِالرَّضَاعِ (مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ  
الْأُمُّ أَخِيهِ وَلِجِهَةِ) فَإِنَّ أُمَّ الْأَخِ وَالْأَخْتَ وَالْأَخَ مِنْ النَّسَبِ هِيَ الْإِمُّ أَوْ مَوْطُوءَةُ الْأَبِ وَكُلُّهُمَا  
حَرَامٌ وَلَا كَذَلِكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَهِيَ شَامِلَةٌ لثَلَاثِ صُورٍ الْأَوَّلَى أُمُّ رَضَاعًا لِلْأَخِ وَالْأَخِ

قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء

قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء

قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء  
قوله ولا يباح الا رضاع بعد الوضوء

فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه

فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه

فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه

فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه

فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه

نسبا كان يكون ليحل ايت من النسب ولها ام من الرضاة حيث يجوز له ان يتزوج امه  
اجته من الرضاة والثانية الام نسبا للاخت والاخر رضاا كان يكون له اخيه من  
الرضاة ولها ام من النسب حيث يجوز له ان يتزوج ام اخيه من النسب والثالثة الام  
رضاا للاخت والاخر رضاا كان يجتمع الصبي والصبيبة الاجنبيان على ثدي امرأة  
اجنبية وللصبيبة ام اخرى من الرضاة فانه يجوز له ان يتزوج ام اخيه من الرضاة  
(واخت ابنه) فان اخا الابن من النسب اما البنت والربيبة وقد وطئت امها ولا كذلك  
من الرضاة (وجدة ابنه) فان جدة ابنه نسبا ام موطوءة او امه ولا كذلك من الرضاة  
(وام عمه وعمته وام خاله وخالته) فان ام الاوليين موطوءة الجدة الصحيح وام الآخرين  
موطوءة الجدة الفاسد ولا كذلك من الرضاة (للرجل) متعلق بالنسب في قوله الام لانه  
يعني ان شيئا من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاة (وتحل اخت  
اجيه مطلقا) اي يجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاة كما يجوز ان يتزوج  
باخت اخيه من النسب كالإخ من الاب اذا كانت له اخت من امه جان لاخيه من ابيه  
ان يتزوجها (ولا حل بين رضيي امرأة) لانها اخوان من الرضاة سواء ارضعتهما في فدان  
واحدة وفي اربعة مختلفة متباعدة وسواء ارضعتهما من ثدي واحد او ارضا من ثدي  
والاخر من آخر (بخلاف الشاة) ونحوها حيث لا يترتب على لبنها حكم الرضاة فان

فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه  
فلا وانما امة لانه لا يترجى له ان يتزوج امه



قوله بوالصلة شبهة الحرامه وانما ثبت بطريق الكرامة بواسطه شبهة الجزئية والاصل فيه المصلحة ثم  
بالشبهة لان كون اللبن حلالا وطعاما لا يكون  
حقيقا والظاهر فيكون حلالا وطعاما لا يكون  
عبد الحليم

قوله ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
البيها لم ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
فلا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم

الحرمه انما تثبت بطريق الكرامة بواسطه شبهة الجزئية والاصل فيه المصلحة ثم  
ينعى الى غيرها ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم

الى غيرها (ولا) حل ايضا (بين رضيعه وولد مرضعها) لانها ايضا اخوان (وولد  
عبد الحليم

ولدها) لانه ولد اجنبا (ويحرم) اي يوجب التحريم (لبن البكر) لانه سبب الشو  
عبد الحليم

والتمو فيثبت به شبهة البعضية كبن غيرها من النساء (و) المرأة (التيه) لانه  
عبد الحليم

لبن ايضا حقيقة (كذا) اي يحرم ايضا لبن المرأة (المخلوط بامه او داء اولين) امرأه  
عبد الحليم

(اخرى او) لبن (شاة اذا غلب) اي لبن المرأة لان فيه ابيات اللحم وانشا العظم  
عبد الحليم

وهو المعتبر في الباب (لا) اي لا يحرم (المخلوط بالطعام) هذا على اطلاقه قوله  
عبد الحليم

اي خفيفة لانه لا يشترط الغلبة فيه وعندهما اذا كان اللبن غالبا ولم تمسه  
عبد الحليم

النار تعلق به التحريم بشرط القدوري على قول اي خفيفة كون الطعام مستينا  
عبد الحليم

كالشريد قيل هذا اذا لم يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فان تقاطرت ثبت به الحرمه  
عبد الحليم

وقيل لا تثبت بكل حال واليه مال شمس لائمة السرخسي هو الصحيح ذكره الزيلعي  
عبد الحليم

(و) (لا) (لبن الرجل و) (لا) (لبنها اذا حقن به) اي بلبن المرأة (الصبي) اما لبن  
عبد الحليم

الرجل فلا لانه ليس بلبن حقيقة فان اللبن لا يتصور الا بمن يتصور منه الولادة واما  
عبد الحليم

الاحيقان بلبنها فلان الشو لا يوجد فيه والتحريم باعتبارها وانما يوجد بالجلد وهو  
عبد الحليم

قوله ولبن المرأة المخلوط بلبن امرأه اخرى  
او شاة اذا غلب بقى حرم وطى  
عبد الحليم

قوله ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم

قوله ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم

قوله ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم

قوله ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم

قوله ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم

قوله ولا ينعى الى غيرها بقى حرم وطى  
عبد الحليم



فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد

فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد

فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد

من لا على لا الأسفل (ارضعت ضرتها حرمًا) يعني إذا كانت تحت رجل صغيرة وكبيرة فإن  
 الكبيرة الصغيرة حرمًا عليه لأنه يصير جامعًا بين الأم والبنت رضاعًا (ولم يفسد الكبيرة أن لم  
 توطأ) لأن الفرقه جاءت من قبلها قبل الدخول بها حتى لو لم تحب من قبلها بأن كانت مكروهه  
 أو نائمه فإن رضعتها الصغيرة أو أخذ رجل لبنها فاجر به الصغيرة أو كانت الكبيرة مجنونه  
 فلها نصف لم ير لعم إضاقة الفرقه اليها (وللصغيرة نصفه) أي نصف لم ير قبل الدخول  
 لأن قبلها إذا عبرة لارضاعها (ويرجع) أي الزوج (به) أي بنصف لم ير على المراجعة  
 أن تعدت الفساد ولا فلا طلق لبون فاعدت وتزوجت آخر فجلت وارضعت فحكمه  
 من الأول حتى تلد (يعني امرأة لها لبن من الزوج فطلقها وتزوجت بلخر فجلت منه ونزل  
 اللبن فارضعت فهو من الأول حتى تلد عند أبي حنيفة فإذا ولدت فاللبن يكون من الثاني  
 لأنه كان من الأول بيقين وشكنا في كونه من الثاني فلا يزول بالشك (ارضعتها أجنبية  
 على التعاقب حرمًا) يعني رجل له امرأتان رضيعتان فارضعتها امرأة أجنبية على التعاقب  
 حرمًا عليه لأنها صارتا اختين والجمع بينهما نكاح حرام (قال) رجل مشير إلى امرأته  
 (هذه رضيعتي ثم رجع) عن قوله (صدق) في رجوعه لأنه أقرب ما يجري فيه الغلط وكان  
 معدنًا وقد يقع عند الرجل أن يبيد وبين فلانة رضاعًا فيجرب بذلك ثم يتفحص عن  
 حقيقة الحال فبين له غلط في ذلك فإذا أخبر أنه غلط يقبل قوله وكذا إذا قرأت

فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد

فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد

فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد

فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد

فإنما إذا كان اللبن من الثدي فلهذا لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد  
 أم لا يفسد ولا يفسد أم لا يفسد ولا يفسد



لما اوجده فلا يوافق ولا يوافق الطهر  
فلا يوافق الا كان الحيض مكملاً ان يكون الغزاة  
الطهر لا يوافق الا كان الحيض مكملاً ان يكون الغزاة  
لولا يكون شبهة الغزاة صلا السرية

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

رَدْتُ قَوْلِي (يَزِيدُ) اَيَ ذَلِكَ الرَّفْعِ مِنْ وَاحِدٍ (اِلَى ثَلَاثَةِ) فَحُجَّجَ الْفَسْحُ اِذَا عَدَّدَ فِيهِ  
اعْلَمْ اَنَّ الطَّلَاقَ ثَلَاثَةُ اَنْوَاعٍ اَحْسَنُ وَحَسَنٌ وَيَذَعِي ذِكْرُ الْاَوَّلِ بِقَوْلِهِ (طَلَقَهُ فِي طَهْرٍ لَا وَطِئَ  
فِيهِ اَحْسَنُ) طَلَقَهُ مُبْتَدِئاً وَاحْسَنُ خَبَرُهُ يَعْنِي اَنَّ اَحْسَنَ الطَّلَاقِ تَطْلِقُهَا طَلَقَةً وَاحِدَةً  
فِي طَهْرٍ لَا وَطِئَ فِيهِ وَتَرَكَهَا حَتَّى يَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا الْمَأْرُورُ وَكَانَ اصْحَابُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَلِكَ وَلَآئِهٖ اَبْعَدُ مِنْ لَدُنِّكَ لَمْ تَكُنْ مِنَ التَّدَارُكِ وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ  
(وَطِئَ) غَيْرَ مُوَطَّوَةٍ مُبْتَدِئاً خَبَرُهُ قَوْلُهُ اِلَّا فِي حَسَنٍ (قَوْلُ) كَانَ ذَلِكَ الطَّلَاقُ (فِي)  
حَيْضٍ وَ (طِئَ) (مُوَطَّوَةٍ يَتَقَرَّبُ إِلَى الثَّلَاثِ) مُتَعَلِّقٌ بِالطَّلَاقِ (فِي طَهْرٍ لَا وَطِئَ فِيهَا) مُتَعَلِّقٌ  
بِالتَّقَرُّبِ (فِي حَيْضٍ) اَيَ فِي حَقٍّ مِنْ تَحْيِضٍ مُتَعَلِّقٌ بِالطَّلَاقِ بَعْدَ التَّقْيِيدِ بِتَقَرُّبِ  
الثَّلَاثِ (وَأَشْهَرُ) عَطَفَ عَلَى اِظْهَارِ (فِي) حَقِّ (الْاَيَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْحَامِلِ حَسَنٌ  
وَسَنِي) يَعْنِي اَنَّ تَطْلِيقَ غَيْرِ مُوَطَّوَةٍ وَاحِدًا وَتَطْلِيقَ مُوَطَّوَةٍ ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَةً فِي ثَلَاثَةِ  
اِظْهَارًا وَأَشْهَرُ حَسَنٌ وَسَنِي وَقَالَ مَا لَكَ الثَّلَاثَ بَدْعَةً لَآنَ الطَّلَاقَ مَخْطُورٌ فَلَا  
يُبَاحُ اِلَّا لِحَاجَةِ الْخُلَاصِ وَهِيَ تَنْدَفِعُ بِالْوَاحِدَةِ وَلَآئِهٖ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِحَمَرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ \* مَا بَيْنَكَ فَلْيَرَا جَعَلَا ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَحْيِضَ وَتَطْهَرُ ثُمَّ يُطْلِقُهَا  
ثُمَّ تَحْيِضُ وَتَطْهَرُ ثُمَّ يُطْلِقُهَا اِنْ أَحَبَّ \* وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُ \* اِنَّكَ اخْطَاْتَ السَّنَةَ مَا هَكَذَا اَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى اَنْ تَمْلِكَ لِسَانَ اَنْ تَسْتَقْبَلَ الطَّهْرَ

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين

قوله اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن  
واحسن واخس وهو الاول والثاني والثالث  
والاول هو الطلاق باليمين واليمين  
التي هي اليمين التي هي اليمين التي هي اليمين



قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

(الان ينوي الكل) اي وقوع الكل (الان او) ينوي واحدة عند كل شهر فحينئذ يقع ما  
نوي لانه محتمل كلامه لانه سني وقوعا اذ وقوع الثلث جملة عرف بالسنة لا ايقاعا فلم  
يتناول له مطلق كلامه لانه ينصرف الى الكامل كما مر وهو السنوي وقوعا وايقاعا (يقع طلا  
كل روج عاقل بالغ حرا وعبد) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يملك العبد والمكاتب  
الا الطلاق (ولو مكرها) فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق (او هان لا) وهو الذي  
لا يقصد حقيقة كلامه (او سفيها) اي ضعيفا لعقل (او سكران) اي زائلا للعقل  
فان طلاقه واقع وكذا حلفه واعتاقه (او خرس) فليست بابيع هذا اذا ولد اخرسا و  
طري عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه (بإشارته) المبروءة فانه اذا كان له اشارة  
تعرف في نكاحه وطلاقه وبيعه وشراءه فهي كالعبارة من الناطق استحسانا كذلك في الكافي  
(او ساهيا) بان اراد ان يقول سبحان الله مثلا فجرى على لسانه انت طالق لا نه  
صرح لا يحتاج الى النية (فلا يقع طلاق المولى) اي تطلقه (امراة عبدة) لانه ليس  
بنرج (والمجنون والصبي) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق  
الصبي والمجنون (والمبرئتم) من البرئ سام بكسر الباء علة معروفة كالمجنون (والمخفى عليه  
والمعقود) من لعله وهو اختلال في العقل بحيث يحتاج كلامه في شبه مرة كلام العقلاء  
ومرة كلام المجانين (والتائم) وانما لم يقع طلاقهم لعدم التمييز او لعدم العقل فيهم (اذا

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...

قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...  
قوله لا ينفك كلامه...









قوله مطلقا اي سواء نوى واحدا باثنا او اكثر  
 شامل لقول لا يرد في باثنا او اكثر  
 على التخييل والحق في دفعه به الثلاث  
 من الكلام اذا نوى اثنان فلهما  
 اربعة ارباع في كل واحد  
 من الثلاث فلهما اربعة ارباع  
 في كل واحد فلهما اربعة ارباع  
 في كل واحد فلهما اربعة ارباع

قوله مطلقا اي سواء نوى واحدا  
 باثنا او اكثر شامل لقول لا يرد  
 في باثنا او اكثر على التخييل والحق  
 في دفعه به الثلاث من الكلام  
 اذا نوى اثنان فلهما اربعة ارباع  
 في كل واحد فلهما اربعة ارباع  
 في كل واحد فلهما اربعة ارباع

فامسالك بمعروف او سترج باحسان \* وقد قالوا الامسالك بمعروف هو الرجعة (مطلقا)  
 اي سواء نوى واحدا باثنا او اكثر منه او لم ينو شيئا لانه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين  
 الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن لنية وبنية الابانة قصد تخيير ما علقه الشارع  
 بانقضاء العدة فيلغو قصد كما اذا سلم يريد قطع الصلاة وعليه سهو وكذا نية الثلث  
 تغيير لمقتضى اللفظ كما سنبين فيلغو (ولا يمنع اى الطلاق الرجعي (الارث اصلا) اى لا  
 في الصحة ولا في المرض (وصدق في نية الوثاق ديانة) يعنى اذا قال انت طالق ونوى  
 به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء لانه خلاف ظاهر المرأة كالقاضي لا يحل لها ان  
 تمكنه اذا سمعت منه ذلك او شهد به شاهد عدل عندها لكن تعبير بنية بينه وبين  
 الله تعالى (ولو صحح به) اى قال انت طالق عن وثاق (صدق مطلقا) اى لم يقع في  
 القضاء شئ لانه صرح بما يحتمل اللفظ فيصدق ديانة وقضاء (وفي نية العمل لم يصدق  
 اصلا) لاديانة ولا قضاء لانه لرفع القيد والمرأة غير مقيدة بالعمل (كذا) اى كما ذكر من  
 الصور في وقوع الطلاق (انت الطلاق او طالق لطلاق او طالق تطليقة  
 لكن يقع بهما) اى بهما الصور (ولجد رجعي ان لم ينو ونوى واحدة) لما مرانه ظاهر المراد  
 (اوثنتين) لما مرانه عدد محض فلا يتناول المفرد (وان نوى تمام العدد) وهو الثلث  
 في الحرة والثلثان للامة (صح) لما تقر في الاصول ان لفظ المصدر مفرد لا يدل على العدد

قوله ولا يمنع الارث لوثاق الرجوع  
 في عدمها كما سيجي ولم يثبت بهما الارث  
 التخييل لم يثبت بعد العدة اى التخييل  
 باثنا عند ذلك لهذا

قوله والمرأة كالقاضي لا يحل لها ان تمكنه  
 فقد فقهوا من نية ما يعنى العمل على اختيار  
 للفتوى وعلى القول بطلان العمل على اختيار  
 كذا في الخبر ومنها ما فيها طاعة اذا كانت  
 العدة قائمة فلا يجوز عليهما وطولها لانه  
 رجعي فلا يمنع عن نفسها

قوله صدق مطلقا اي سواء نوى واحدا  
 باثنا او اكثر شامل لقول لا يرد  
 في باثنا او اكثر على التخييل والحق  
 في دفعه به الثلاث من الكلام  
 اذا نوى اثنان فلهما اربعة ارباع  
 في كل واحد فلهما اربعة ارباع  
 في كل واحد فلهما اربعة ارباع

قوله وان نوى تمام العدد صح ظاهره  
 غير قول طالق تطليقة بناء على ان السبب انما يقع  
 كذا في الكتاب قبل فصل الطلاق ولا يحل التخييل  
 في الكتاب بناء على ان السبب انما يقع  
 في الكتاب بناء على ان السبب انما يقع  
 في الكتاب بناء على ان السبب انما يقع  
 في الكتاب بناء على ان السبب انما يقع

الطلاق داخله والجسد دون البدن  
الطلاق داخلة والجسد دون البدن  
الطلاق داخلة والجسد دون البدن

والثك واحد اعتباري لكونه تمام الجنس وكذا الثبتان في حق الامة وامّا في حق المحرّة  
 فعدد محض فلا يصح نيتها (ان اضاف الطلاق اليها) الى المرأة وقال انت طالق مثلاً  
 (او الى ما يصبر به عنها كالزينة) لقوله تعالى \* فتحرّير زينة (والحق) لقوله تعالى  
 فضلت اعناقهم لها خاضعين (والروح) يقال هلك روحه (والبدن والجسد والهي)  
 لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* لعن الله الفروج على السروج (والوجه) يقال  
 يا وجه العرب (والرأس) فلان رأس القوم (او الى جزء شائع كنصفها وثلثها وقّع)  
 الى لطلاق جزء لقوله ان اضاف فان الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع  
 وغيره فيكون محلاً للطلاق لكنه لا يجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة  
 (و) ان اضافته (الى اليد والرجل والظهر والبطن والقلب لا) اي لا تطلق اذا لا  
 يعبر بها عن الكل فان قيل اليد والقلب عبر بهما عن الكل لقوله تعالى \* ثبتت  
 يد الى ليهب \* وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد ما اخذت وقوله تعالى  
 \* فانه اثم قلبه \* وقوله تعالى \* ما الفت بين قلوبهم اي بينهم ولهذا قال الله تعالى  
 \* ولكن الله الف بينهم \* اجيب بانه لم يعرف استمرار استعماله لغة ولا عرفاً وانما جاء على  
 وجه النذرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون به عن الجملة وقع به الطلاق اي عضو  
 كان ذكره التليعي (و) يقع (بنصف طلبة او ثلثها) وقاعل يقع المقدّر قوله التي

قوله ان اضافاً لطلاق  
 اليها مثل انت او طلق  
 او الطلاق او طلاقك  
 اشارة المصنف بقوله  
 جمع بين هذا وهو ما  
 الوضع وان كان في الجواز  
 يعبر بها بطريق اللسان  
 يكون لا ينفك عن التنية  
 الثاني لان صريح ما  
 الطلاق لان صريح ما  
 فيها بطلانها انما هي  
 وانما الصريح نفسه  
 من النوع الصريح  
 انه لو كان اردت به  
 لم يصح قضاء وصيته  
 السروج ولذا لم يعمل  
 محمل لفظ من فان  
 سقط قول من كان  
 به عنها جازاً كان  
 الى الاقوال لان علم  
 منى

قوله اما الطلاق اطلاقاً  
 يكون من النوع الاول  
 فيكون رجعياً مطلقاً  
 الثاني كما رتبك طالق  
 لنية الحتام العود يكون  
 طالق ثلثاً يكون ثلثاً  
 نصفك او نصف ثلثك  
 او طالق الاصح عن نوع  
 وبالجمله لا يخرج من نوع  
 الاصح انما هو الطلاق  
 وقررت ان صرح في  
 طالق لفظ طالق وكذا  
 ان لا يخرج من اول الباب  
 وليد الباب من اول  
 منها من خواص هذه  
 اليه بوجه الله تعالى

قوله اي لا تطلق انما هو ان  
 القطلاق كما هو النسيب  
 فان قلت ما اختاره هذا  
 الاطلاق ان يقول طلقك  
 باللفظ

قوله ولا كذا كذا... مضاف الى...  
قوله ولا كذا كذا... مضاف الى...  
قوله ولا كذا كذا... مضاف الى...

واحدة يعنى اذا طلقها نصف الطليقة او ثلثها وقعت واحدة وكذا كل جزء شائع لان ذكر  
بعض ما لا يتجزى كذكر كلمة (و) يقع ايضا بقوله انت طالق (من واحدة الى شتين او  
ما بين واحدة الى شتين واحدة الى ثلث) اى يقع بقوله انت طالق من واحدة الى ثلث  
او ما بين واحدة الى ثلث (ثنتان) هذا عند ابي حنيفة فان الغاية الاولى عند دخل  
تحت المعيا لا الثانية وعندهما تدخل الغايتان حتى يقع فى الاولى ثنتان وفى  
الثانية ثلث وعند من فر لا تدخل الغايتان حتى لا يقع فى الاولى شئ وفى الثانية  
يقع واحدة (و) يقع (بثلثة انضاف طلقين ثلث) لان نصف الطلقين طليقة  
واذا جمع بين ثلثة انضاف يكون ثلث تطليقات ضرورية (و) يقع بثلثة انضاف  
(طلقة طلقان) لان ثلثة انضاف طليقة تكون طليقة ونصفا فيكمل النصف  
فيحصل طلقان (وقيل) يقع (ثلث) لان كل نصف يكامل فيحصل ثلث (و) اى  
بالنصب اى يقع بقوله انت طالق واحدة (فى شتين واحدة ان لم ينو) لكونه  
صريحا (او نوى الضرب) لانه لا يزيد شيئا فى المضروب (ولان نوى واحدة  
وشتين فثلث) لانه محتمل للفظ هات الذى ذكرناه كان فى الموطوءة (وفى غير  
الموطوءة) اى اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة فى شتين ونوى واحدة وشتين  
يقع (واحدة كواحدة وشتين) اى كما اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة وشتين

اى المبدأ وهو الواحدة تدخل تحت المعيا  
لان دخل المعيا الثانية اى الثانية لا الثانية اى  
كل من وقع الواحدة الاولى فى شتين  
دخول الثانية الاولى فى شتين الثانية اى  
الثانية الثانية اى الثانية اى الثانية اى  
ومع الواحدة الثانية اى الثانية اى الثانية اى  
الواحدة ايضا هما اثنتان اى اربع.

لان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى  
وان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى  
لان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى  
لان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى  
لان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى  
لان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى  
لان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى  
لان الثانية الاولى اى الثانية اى الثانية اى

قوله وعند ما... وهو الاستحسان...  
قوله وعند ما... وهو الاستحسان...  
قوله وعند ما... وهو الاستحسان...

قوله ولا كذا كذا... مضاف الى...  
قوله ولا كذا كذا... مضاف الى...  
قوله ولا كذا كذا... مضاف الى...

قوله وان نوى وتبين يقع ان نوى قوله  
ان طالق فاحدة وتبين واحدة وتبين مجزئ  
في معنى الطلاق فمع تلك لان جزاء الواو الرفع  
والظرف مع العلم ان الواو ترفع بالرفع  
والواو من الواو الرفع بالرفع  
فمع تلك بالظرف الاول

قوله وان نوى وتبين يقع ان نوى قوله  
ان طالق فاحدة وتبين واحدة وتبين مجزئ  
في معنى الطلاق فمع تلك لان جزاء الواو الرفع  
والظرف مع العلم ان الواو ترفع بالرفع  
والواو من الواو الرفع بالرفع  
فمع تلك بالظرف الاول

حيث يقع واحدة ولا يبقى للتبين محل (وان نوى مع شتين قلت) لانه محتمل للفظ (و) يقع  
لانه يكون اجنبية حيث ان اذ وقع عليها واحدة  
(بتين) اي بقوله انت طالق شتين (في شتين بنية الضرب لثنتان) لما عرفت انه لا ين د  
في المضروب شيئا اذ لم يكن له بنية وان نوى شتين مع شتين او شتين وشتين وهي ما دخول  
لان لم يكن مضروب بها يقع شتان في الاول وتلك في الثاني  
بها في ثلث لما مر انه محتمل للفظ (و) يقع (من) اي بقوله انت طالق من (هنا الى الشا  
واحدة رجعية) وقال زفرى باينة لانه وصف الطلاق بالطول كانه قال انت طالق  
اي مطلقا ووقع مكانه اذ  
طويلة ولو قال كذلك كان باينا كذا هنا قلنا لا بل وصفه بالقصر لانه اذا وقع وقع  
في الاماكن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل القصر لانه ليس بجسم وقصر حكمه بكونه رجعيا  
فانقصت بالاشام فغير بالنسبة الى ما ولادة  
(وقوله) انت طالق (مكة او في مكة او في الدار تحجيم) يقع للحال لان الطلاق لا يخص  
دما هو خلا والظاهر انما يشترط قضاء البراءة  
بمكان ولو عني به التعليق صدق ديانته لا قضاء لان الاضرار خلاف الظاهر وكذا قوله  
دون آخر  
انت طالق في ثوب كذا تحجيم ولو نوى التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله في الظل او في  
الشمس (وقوله) انت طالق (اذا دخلت مكة) قوله انت طالق (في دخولك الدار  
اي بالحدود  
تعلق) اما الاول فلا لانه علقه بالدخول واما الثاني فلان في المظرف والفعل لا يصلح  
للظرف ان يكون شاعلا  
للظرف حقيقة فيحمل على معنى الشرط المناسبة بينها لكون كل منهما للجمع فان المظرف  
يجامع المظرف ولا يوجد بدونه وكذلك الشرط يجامع الشرط ولا يوجد بدونه  
والشرط يكون سابقا على المشرط وكذا المظرف يكون سابقا على المظروف فقاربا

قوله وان نوى وتبين يقع ان نوى قوله  
ان طالق فاحدة وتبين واحدة وتبين مجزئ  
في معنى الطلاق فمع تلك لان جزاء الواو الرفع  
والظرف مع العلم ان الواو ترفع بالرفع  
والواو من الواو الرفع بالرفع  
فمع تلك بالظرف الاول

قوله ووقع في الاماكن كلها يقع في كل  
الاشياء وفي السموات فلم يترك هذا ال  
الطلاق لان هذا اللفظ حال ولا يصلح في  
التركيب صاحب حال الا القسمة طالق  
ذكره الامام في

قوله لان الاضرار خلاف الظاهر  
انما لا يدخل في المشرط كذا في قوله  
اولا لانه لا يشترط المشرط في معنى المشرط  
فمع كذا في كشاف التبريد

قوله في المظرف  
انما لا يكون  
وذلك لان  
الشرط لا يكون  
مشرطا على المظرف  
لان المشرط لا يكون  
مشرطا على المظرف  
لان المشرط لا يكون  
مشرطا على المظرف

قوله في المظرف  
انما لا يكون  
وذلك لان  
الشرط لا يكون  
مشرطا على المظرف  
لان المشرط لا يكون  
مشرطا على المظرف  
لان المشرط لا يكون  
مشرطا على المظرف





قوله فقلت لا يشاء لانها لا تملك  
في الماضي اشياء لانها لا تملك  
قوله لا تملك لانها لا تملك  
لانها لا تملك لانها لا تملك  
لانها لا تملك لانها لا تملك

قوله فان متى صرح في الوقت  
وظهر من انما انزلوا ما كان  
وحيث وجد يوم بل متى اوتوا فلهم  
كذلك

قوله وما ايضا يستعمل فيه  
ما به مضرت والمضرت متى كان  
ما دلت على اي مدة دام كمال  
لان الشوط لا بد لها وذلك لا يتحقق  
الا بان يتبين من الحياة واما في آخر من  
اختار الحياة

قوله بل يموت النكاح حتى يموت احدهما  
فيموت ان يموت احدهما فيكون النكاح  
الهدية وليس على الباقي كلفة على الزوج  
حيث لا يقع موته الا انه يموت في الزمان  
بعده فانه يموت في الزمان  
ان لم يملك النكاح الا بان يموت  
فيموت قبله كما في الخبر

قوله لا تملك في يد لانه  
لوني باذنه في  
صدق انما قصدا  
وذا بان الشوط على نفسه  
عند الجهم

قوله وان نوى الوقت او الشوط وان خشيانه  
لوني باذنه في  
صدق انما قصدا  
وذا بان الشوط على نفسه  
عند الجهم

اليوم حيث يعق عليه (قاره له بالحرية قبل ملكه الا يرى ان من قال لعبد العير اعقه  
مولا ثم اشتره يعق عليه لما قلنا ذكره النيلي (وان نكحها قبل ميسر وقع الان) لانه  
لم يسند الى حاله منافية ولا يمكن تصحيحه لخبر اعن طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره  
لانعدام ما فيه فعين الانشاء ولا قدرة له على اسناد فعين الانشاء في الحال (قال  
انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق) لانقضاء الشرط  
(وان مات بعد طلق) لوجود الشرط (ولا ميراث لهما) لان العدة قد تنقضي بشهرين  
بثلث حيض كذا في التجريد في شح المجامع الكبير (قال انت طالق ما لم اطلقك اومتى  
لم اطلقك اومتى ما لم اطلقك وسكت طلق) لانه اضاف لطلاق الى زمان خالي  
عزل التعلق وقد وجد حين سكت فان متى صرح في الوقت لكونها من ظروف الزمان  
وما ايضا يستعمل فيه (ولو) قال انت طالق (ان لم اطلقك لا) اي لا تطلق بالسكوت  
بل يمتد لنكاح (حتى يموت احدهما) قبل ان تطلق فيقع الطلاق قبيل الموت لان  
الشرط حينئذ يتحقق (واذا اذاما بلا نية كان عنه ومضى عندها) وقد مر حكمها  
(وان نوى الوقت او الشرط فذاك) لاحتمال اللفظ كلاهما (وحي) قوله وانت طالق  
ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالخير (معناه اذا قال ذلك موصولا والقياس ان يقع  
ثنتان ان كانت مدخولا بها وهو قول زفر لانه اضاف لطلاق الى زمان خالي عن

قوله فكل ان يقع منه اي قبل ان يلفظ  
بالفاسخ قول ان طالق فانه لا بد  
الزمان من عدم الطلاق

ولما وقع الاستحسان ان ما ان البت  
لا بد من ان يقع منه اي قبل ان يلفظ  
بالفاسخ قول ان طالق فانه لا بد  
الزمان من عدم الطلاق

والحاصل ان المراد بالمتن ما يقبل التوفيق  
كالامر بالند والفتور ويقبل التوفيق  
يقبل التوفيق كالطلاق والتفريق

المراد بالمتن ما يصح ضم المدة اليه  
قال التوفيق والفتور والند  
الطلاق والفتور والند  
والفتور والند والفتور  
والفتور والند والفتور  
والفتور والند والفتور

المراد بالمتن ما يصح ضم المدة اليه  
قال التوفيق والفتور والند  
الطلاق والفتور والند  
والفتور والند والفتور  
والفتور والند والفتور  
والفتور والند والفتور

المراد بالمتن ما يصح ضم المدة اليه  
قال التوفيق والفتور والند  
الطلاق والفتور والند  
والفتور والند والفتور  
والفتور والند والفتور  
والفتور والند والفتور

الطلاق وقد وجد ذلك وان كان قليلا وهو من اشتغاله بالطلاق قبل ان يقع منه  
وجه الاستحسان ان زمان البر غير داخل في اليمين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه  
الا باخراج ذلك القدر عن اليمين واصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو  
لا يسه ونحو ذلك كما سيأتي ان شاء الله تعالى (وفي) قوله انت طالق يوم تزوجك فكما  
ليلا حدث بخلاف الامر باليد اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل متد يراد به النهار واذا  
قرن بفعل غير متد يراد به مطلق الوقت لان طرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ  
في يكون معيارا له كقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل متدا  
كالامر باليد كان المعيار متدا فيراد باليوم النهار فاذا كان غير متد كوقع الطلاق  
كان المعيار غير متد فيراد باليوم مطلق الوقت وقما تحقيقه في التلويح وقد اوضحنا  
في حواشيه (وفي) انت طالق (ثنتين مع عتق سيديك فاعتق سيدها له) اي الزوج  
(الرجعة) يعني رجل تزوج امه غيره فقال لها هذه العبار فاعتقها المولى فطلقت  
ثنتين وكان الظاهر ان لا يملك الزوج الرجعة لان الثنتين في حق الامه كالثك لكنه  
يملكها لان اعتاق المولى شرط للتطبيق ولا ينافيه لفظ ما مع لانه يستعمل في معنى بعد  
كقوله تعالى فان مع العسر يسرا فيقدم عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون  
تمام طلاقها ثنتين بل ثلثا فيملك الرجعة بعدا لثنتين (ولو عتق) على البناء للمفعول

اي فطلق في وقت وفي وقت  
استاد به الى ان وقع الطلاق ولا يفسد  
المراد بالمتن ما يصح ضم المدة اليه  
قال التوفيق والفتور والند  
الطلاق والفتور والند  
والفتور والند والفتور  
والفتور والند والفتور





قوله لان صدر الكلام وقوف على ذكر  
العدد حاصله انما اقره العدم بان  
يبان فيجب وجوب العقل فيكون وقوف  
العقل بالعدد لان العقل لا يملك الصفة الموقوفة  
عليه فيكون العقل اذا كان في موضع  
بان بان صدر الكلام وقوف على ذكر  
العدد حاصله انما اقره العدم بان  
يبان فيجب وجوب العقل فيكون وقوف  
العقل بالعدد لان العقل لا يملك الصفة الموقوفة  
عليه فيكون العقل اذا كان في موضع

بالاولى لا الى عدة لكونها غير مأخوذ بها (ولم يقع الثانية) لانها محل (ويقع) اي  
الطلاق (بعد دقن به) اي بالطلاق (لايه) يعني اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق  
بواحدة لا بانك طالق لان صدر الكلام موقوف على ذكر العدد فلا يفيد الحكم قبله كما  
تقرر في الاصول (فلومات قبل ذكر العدد لغا) اي قوله انت طالق فلم يقع الطلاق  
قيده بموتها اذ بموت الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر  
العدد في موتها وذكر العدد حصل بعد موتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم  
يتصل به ذكر العدد فبقى قوله انت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق  
الا يرى انه لو قال لامرأته انت طالق يريد ان يقول ثلثا فخذ رجل فاه فلم يقل شيئا  
بعد ذكر الطلاق يقع واحدة لان الوقوع بلفظه لا بقصده كذا في معراج الدلالة  
(و) يقع في غير الموطوءة (بواحدة) اي انت طالق واحدة (وواحدة او قبل واحدة او بعد  
واحدة) طلاقه (واحدة) اما الاول فظاهر ولما البواقي فلان الواحدة الاولى فيها  
وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية محل (و) يقع (بواحدة) اي انت طالق  
واحدة (قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة) طلقان (ثنتان) اما  
الاول فلان القبلية صفة الثانية لان اتصالها بحرف الكناية فاقضى ليقاعها في الماضي  
وايقاع الاولى في الحال لكن الايقاع في الماضي ايقاع في الحال فيقتربان فتقعان

قوله فلم يقع شيئا  
شأنها بعد وقوع الثانية  
بعدمه على الفور فلا تأني  
انت طالق وانقطع بنفسه  
على الفور فلا تأني فقلت  
غير انقطاع النفس ثم قال  
كنا نغله صاحب الجرح

قوله ولو لم يرد فواحدة  
في العلق بالاولى والاولى  
بالثانية الاولى واما في  
ذكره في المحطات فغير  
مما ذكره لو قال فواحدة  
فلا تأني فقلت فواحدة  
فقط ما يمنع الثلث للثانية  
افتركا بغيرهم من كلام البعض

قوله اما الاول فظاهر  
اي وجوبه لا بانك واحدة  
بالاولى لا الى عدة واحدة  
واحدة ونصنا او واحدة  
او واحدة ونصنا او واحدة  
او واحدة ونصنا او واحدة

قوله واما البواقي  
التي لا يابى صورتان واحدة  
بعد واحدة

قول لان العلق بالشطحة ولاية الاصل  
في الجمع وفي ترتيب ما يكونه لفظ الجمع  
والعدد او مع ما يكونه في احوال الجمع  
جمله

قول لان العلق بالشطحة ولاية الاصل  
في الجمع وفي ترتيب ما يكونه لفظ الجمع  
والعدد او مع ما يكونه في احوال الجمع  
جمله

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا تَلْبَسُ بَعْدَ يَهُ صِفَةً لِلْأَوَّلَى فَاقْتَضَى إِبْقَاءَ الْوَلَاةِ فِي الْحَالِ وَإِبْقَاءَ الْآخَرَى  
قَبْلَ هَذِهِ فَيَقْتَرِنَانِ وَأَمَّا الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ فَلَا تَلْبَسُ مَعَ الْقِرَانِ (و) يَقَعُ (بِأَن دَخَلَتْ الدَّارُ  
فَإِنَّ طَالِقًا وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً) طَلَقَهُ (وَاحِدَةً أَنْ دَخَلَتْ) الدَّارَ لِأَنَّ الْعَاقِبَ بِالشَّرْطِ  
كَالْمَجْتَرِعِ عِنْدَ وَقُوعِهِ وَفِي الْمَجْتَرِعِ وَاحِدَةً أَذْهَمَ يَبْقَى لِلثَّانِي وَالْثَالِثِ مَحَلٌّ فَكَذَلِكَ هُنَا (وَأَنَّ  
آخِرَ الشَّرْطِ) وَقَالَ لَعَلَّ الْمُطَوَّءَةَ أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ (وَيَسْتَأْنِ) لِأَنَّ الْجَرَائِنَ  
يَعْلَقَانِ بِالشَّرْطِ دَفْعَةً فَيَقَعَانِ كَذَلِكَ (وَفِي الْمُطَوَّءَةِ ثَنَانٌ فِي كَلِمَتَا) لِبَقَاءِ اثَرِ لَنْكَاحِ  
بُوجُودِ الْعَادَةِ هَذَا هُوَ الْمَحَلُّ لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ وَقَدْ وَقَعَتْ فِي الْوَقَايَةِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا (قَالَ مَرَّتَيْنِ  
طَالِقٌ وَلَهُ امْرَأَتَانِ أَفْثَلَتْ تَطْلُقُ وَاحِدَةً وَلَهُ) أَيْ لِلزَّوْجِ (خِيَارًا لِلتَّعْيِينَ هُوَ الصَّحِيحُ)  
اخْتِرَانٌ عَمَّا قِيلَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَقٌ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ فِي  
أَجْرِبَابِ الْأَيْلَاءِ (مَنْ طَلَقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ثَلَاثًا وَقَعْنَ) لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا  
إِبْقَاءٌ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ وَفِي تَقْدِيرِهِ طَلَقْتُ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ جُمْلَةً وَلَيْسَ قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ إِبْقَاءًا  
عَلَى حَادَةٍ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ لَا يَقَالُ لِلنِّصِّ قَدْ وَرَدَ فِي الدُّخُولِ بِهَا حَيْثُ قَالَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا  
غَيْرَهُ لَا نَقُولُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِمُحْصُورِ السَّبَبِ وَلَا  
دَلَالَةٍ فِي النَّصِّ عَلَى دُخُولِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ (وَلَوْ قَالَ لِنِسَائِهِ الْأَرْبَعُ يَسْكُنُ تَطْلِيقُهُ طَلَقًا  
كُلِّ وَاحِدَةٍ تَطْلِيقَةً وَكَذَا لَوْ قَالَ يَسْكُنُ تَطْلِيقَتَانِ أَوْ قَالَ ثَلَاثُ أَرْبَعٍ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّرَ

قول لان العلق بالشطحة ولاية الاصل  
في الجمع وفي ترتيب ما يكونه لفظ الجمع  
والعدد او مع ما يكونه في احوال الجمع  
جمله

قول لان العلق بالشطحة ولاية الاصل  
في الجمع وفي ترتيب ما يكونه لفظ الجمع  
والعدد او مع ما يكونه في احوال الجمع  
جمله

قول لان العلق بالشطحة ولاية الاصل  
في الجمع وفي ترتيب ما يكونه لفظ الجمع  
والعدد او مع ما يكونه في احوال الجمع  
جمله



قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
واحدة تنهى عن طلاق كل واحدة  
واحدة تنهى عن طلاق كل واحدة  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين

قوله الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهما  
فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين

قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين

قسمة كل واحدة بينهما فطلق كل واحدة ثلثا ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع على كل

واحدة طلاقان هكذا الى ثمان تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلثا كذا في

الحانية (وكنايته) وهي عند الاصوليين ما استتر المراد به حقيقة كان او مجازا وهي

ههنا ما لم يوضح له اي للطلاق (واختله وغيره) فلا يقع بها الطلاق الا بالنية

او دلالة الحال لانها لم توضح له واختله وغيره وجبا لتعيين بالنية او دلالة

التعيين كحال مذكورة الطلاق وحال الغضب (وهو) اي ما لم يوضح له ثلثة اقسام

ذكر الاول بقوله (اما صالح للجواب) عن سؤال المرأة الطلاق (فقط) اي لا يكون

ردا بكلامها ولا سببا لها وشتما (كاعتدي) فانه يحتمل ان يراد به اعتدي نعم الله تعالى

او نعي عليك واعتدي من النكاح فاذا نوى الاعتداد من النكاح زال الإبهام ووجب

بها الطلاق بعد الدخول قضاء كانه قال طلقك وانت طالق فاعتدي وقبل الدخول

جعل مستعارا بعن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا هنا ويجوز استعارة

الحكم لسببه اذا اخض السبب به كما تقرر في الاصول (استبرأ رحمك) فان الاستبراء

يستعمل بمعن الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويحتمل

الاستبراء ليطلقها في حال فراغ رحمها اي تحرفي براءة رحمك لاطلاقك وانت

واحدة اي انت واحدة عند قومك او مفردة عندى ليس لي معك غيرك ويحتمل

قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين

قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين  
قوله فطلق كل واحدة غلانا اي اى الزوجين

قوله لا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين

قوله لا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين

ان يكون نعتا لمصدر محذوف ولا عبرة بأعراب واجبة عند عامة المشايخ لان عوام  
الأعراب لا يعرفون بين وجوه الأعراب فيه احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد  
ولا السب (امرأك بيدك) أي عمالك بيدك كما في قوله تعالى وما امر فرعون برسيد  
ويحتمل ارادة الأمر باليد في حق الطلاق كما سيأتي (اختاري) أي اختاري نفسك بالفراق  
في النكاح أو اختاري نفسك في امر آخر فانها لا يصلح ان للرد والشم فيكونان جوابا لسؤال  
الطلاق (ومراد فيها) مائة لغة كان (وفي الأخيرين) يعني قوله امرأك بيدك اختاري  
(لا تطلق) المرأة (وما لم تطلق نفسها) كما سيأتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله  
(وأما) صالح (للجواب) عن سؤال الطلاق (والرد) لسؤالها (كإخري) أي من عند  
لاني طلقك أو إخري ولا تطلبي لطلاق وكذا (أذهبى قومي) وأما تنحى (فأما من  
القناع وهو الخمار) استري لاني طلقك أو لقناعه بما رزقك الله تعالى هي من  
امر المعيشة ولا تطلبي لطلاق (وكذا تحري استري) وأما (إخري) فمن لغة أي  
اختاري لغة لاني طلقك أو لزوري أهلك وقيل إخري وهي أما من العزوبة  
وهي لتجرد عن الزوج أو معنى البعد أي اختاري العزوبة أو البعد عن لاني طلقك  
أو لزيار أهلك ولا تطلبي لطلاق (تزوجي بتخي لان و) أي لاني طلقك أو  
اطلبي لنساء اذ الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا تطلبي لطلاق (الحقى بأهلك)

قوله ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين

قوله ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين

قوله ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين

قوله ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين  
ولا تعلم الا على ما جاء في الخبرين

من الصالح الجواب فقط كما ذكرناه  
من الصالح الجواب فقط كما ذكرناه  
من الصالح الجواب فقط كما ذكرناه

قوله فانطلق مفارقة  
صورتين ومنه المفارقة المباشرة  
نشأت من فراقها ومن قولنا دينه  
اللسان ومن ذلك عند هذا اللفظ ما  
يقتضي الشتم فظاهرة اذ لا يفتقر افعال  
الشتم الى البدأ

قوله فحق حال الرضا اي من عدم  
الغضب ولا يوجب الرضا عند عدم المفارقة  
على ما يقتضيه المبدأ

قوله واذا وجدت اني غطقت على قولك  
الاولى بدونه التبرع بحسب العقي والتبرع  
وقعت الجواب هي وجبت التبرع لانه  
الشرط فيه الجزاء متبع به فلهذا  
واما يفتقر على قول الاول فظاهر فاقا  
لفظا ومعنى اما الاول فادنى واذا  
الذي فلا معنى ليدل الادنى واذا  
وعت نعمت الجواب فلا يفسط ما ذكره  
في حكم العطف عليه فلا يفسط ما ذكره  
والشافعي هو الذي يفتقر به سوا  
قوله وفي حال الغضب يعني سواء  
ذكر الطلاق في حال الغضب او لم يذكره

اي لاني طلقك اولاني اذنت لك ولا تطلبى الطلاق (حبك على غاربك) الغارب ما  
بين السنام والعنق اي اذهبى حيث شئت لاني طلقك اولاني تطلبى الطلاق وفي معناه  
سرحك ولذلك يفرد بالذكر (لا سبيل لي عليك لانكاح بيني وبينك لا ملك لي عليك)  
احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلان كلامها يجوز للشكاح فلا يكون  
طلا قابل كذا كما سيأتي فوجب الحمل على الرد بالبلغ وجه (ومراد منها) منى لغة كان  
وذكرنا لك بقوله (واما) صالح للجواب والشم خلية برية بتلة بة باين فارقك  
حرام) احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمالها الشتم فجوان ان يرد دانت خلية عن الخير  
لا حياء لك برية عن الطاعات والمحامد بة بتلة باين كلامها بمعنى المنقطة اي منقطعة  
عن كل رشد وعن الاخلاق الحسنة فارقك مفارقة صورية حرام الصحبة والعشرة  
ثم ان الاحوال ايضا تلك حال الرضا وحال مذاكرة الطلاق بان تسئل هي طلاقها  
او يسئلها اجنبي وحال الغضب (ففي) حال (الرضاء لا يقع) الطلاق (بشيء منها)  
الا بالنية) للاختمال والقول له مع يمينه في عدم النية (و) في حال مذاكرة الطلاق  
(ويقع) الطلاق (بالصالح للجواب والرد بالنية) لانه لما احتمل الجواب والرد ثبتت  
الاذني بدون النية وهو الرد لانه ابقاء ما كان على ما كان واذا وجبت تعيين الجواب  
(ويقع) الطلاق (بالباقين) وهما القسم الاول الصالح للجواب فقط والثالث

اي الاختلال

اي الكفاية سوا ذلك من القسم الاول او الثاني او الثالث

بعض المجردة عن سؤال الطلاق من قوله ع

و هو انه يطلب المرأة او اجنبي خلا من سرح

وَأَذْهَابُ النَّحْلِ أَمَّا ذَلِكَ فَلَيْسَ بِطَلْقٍ  
فِي خَالِ الْغَضَبِ لِأَبْعَدِ طَلْقٍ وَعَلَى الْقَوَى  
لَا تَحَالُ الْغَضَبُ زَالٌ فَاشْتَرَاكَ الْجَوَابُ  
وَالْقَائِمُ

قوله واحدة رجعية الشارح إلى قوله  
نوى البائن الصغير والكبير وهو أنك  
وهو الصغير يقول ولا يصح فيه الثالث  
وإنما فالضرب وإن كان قد ذكرنا أن  
الثلث لا ينصص على الوحدة مع  
فلا يجوز أن الواحد في الآية  
عبد الله

الصالح للجواب الشتم (بدونها) أي بلائية أما الأول فلأن الحال حال الجواب فحمل  
عليه بدلالة الحال فصار طلاقاً وكذا الثالث لأن الحال لا يصلح للشتم فتعين الجواب  
(و) في حال (الغضب يقع) الطلاق (بالصالح له) أي للجواب فقط (بلائية) لأنه  
يصلح للطلاق الذي يدل عليه الغضب ولا يصلح للرد والشتم (و) يقع (بالباقين)  
وهما القسم الثاني الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والشتم (بها) أي  
بالئية لأنه لما احتمل الجواب وغيره أحتج إلى ما يبيح الجواب وهو البئية (وتطلق)  
المادة (بالثالث الأول) يغنى عدي استبرئ رخصك أنك واحدة (واحدة رجعية) أما  
اعدي فلأن حقيقة الأمر بالحساب ويحتمل أن يراد اعدي نعم الله تعالى أو نعمي  
عليك أو اعدي من النكاح فاذنوى الأخير زال الإيهام ووقع به الطلاق بعد  
التحول اقضاء كانه قال أنت طالق فاعدي وقبل التحول جعل مستعاراً عن  
الطلاق لأنه سببه ويجوز استعارة الحكم للسبب إذا كان الحكم مختصاً به كما نقرر  
في الأصول والطلاق معقب للرجعة وأما استبرئ فلأنه يستعمل بمعنى الاعتداء  
لأنه تصرح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة فيحتمل الاستبراء ليطلقها في حال  
فراغ رخصها أي تعوفي براءة رخصك لا طلقك وأما أنت واحدة فلأنه يحتمل أن يراد  
به أنت واحدة عند قومك أو منفردة عندى ليس لمعك غيرك ونحو ذلك

قوله أما اعدي فلأن حقيقة الأمر  
بالحساب إلى قوله وتبرأ من علم الأمر  
لا يفرق بين بين الاعراب من ذلك

قوله ويحتمل أن يراد اعدي نعم الله تعالى  
أو نعمي أو اعدي من النكاح فاذنوى الأخير  
زال الإيهام ووقع به الطلاق بعد  
التحول اقضاء كانه قال أنت طالق فاعدي

قوله والطلاق معقب للرجعة  
والطلاق على سبب الرجعة كما في المصنف  
أن معقب على سبب الرجعة كما في المصنف  
فإنه على العكس لأن جعل من الرجعة  
والامتناع على العكس لأن جعل من الرجعة  
بمعنى أن الطلاق موت الرجعة  
الضحية بمعنى الطلاق هو العدة في هذا  
في نفسه من أن هذا القول هو العدة في هذا  
البيان وفاعل من الرجعة بعض الشرع  
فيكس ما سبقت به في بعض الشرع  
يقول هذا الحكم ينفذ على أن عليه  
بفعله اعني من الرجعة بنت رجعة  
فعل الأضداد فاعلها

قوله لانه سببه أي سبب العدة فيكون  
من قبل ذكر السبب والعدة السبب والعدة  
بشيء بالجار والمضارع في علم البيان وفي قوله  
العتبة اطلاق الاستعارة على قول  
من انما الجواز عند  
ومن يدين الفقهاء اطلاق الاستعارة  
مهم







[illegible]

والعزيم على هذا  
ان قولهم ان الذين لا  
يصدقون الذين ليس على  
اطلاق الذين الذين امر  
بالتناقض بين  
اذا كان فيكم

قوله بعد الخلع  
في الطلقة المذكرة بين يدي  
موتان هو الخلع  
قوله بعد الخلع  
في الطلقة المذكرة بين يدي  
موتان هو الخلع

قوله بان قال ان دخلت انما كبر الى الحاة  
المذنب كسب على اطلاقه بل والمقصود من ما  
اذكراه العلق قبل الترتيب المائتين ووقع في العدة  
اقا وعلقى المائتين بعد المائتين اجماعا  
الغلب على كالتجبر كذا في التلخيص

قوله اقول قولهم حتى تقول شبه اليقين  
اللفظ صحيح يدل قطعا على انه اذا بانها  
قلت ما تسئل عليه فصح به  
شجع الشيخ محمد بن عبد الله الغزي يقول  
اعلم ان الطلاب واليك من قبل القدير  
اللا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
وهي خادنة ملك وكذا الطلاب  
على ما لا بعد الدلائل فانه واقع  
فلا ينزج المال كما في الطلاب  
فالمعسر والكنان الى  
المشي وكنية  
كقوله بولطاف  
نقل عن الجليل  
وهي



قوله واذا ما عذبه في اقول حتى يذهب الركب  
ان قال ملكا واذا عذبه فيقول  
الطرف كما يستعملان للشرط في خبر الامر  
للمركب في خبره فيقول هذا في الشرط  
في خبر الامر فيقول هذا في الشرط  
قوله واذا ما عذبه في اقول حتى يذهب الركب  
ان قال ملكا واذا عذبه فيقول  
الطرف كما يستعملان للشرط في خبر الامر  
للمركب في خبره فيقول هذا في الشرط  
في خبر الامر فيقول هذا في الشرط

قوله فلا يخرج بالثقة اعني  
التي هي في المجلس اعني في  
الشرط كما يخرج في ان شئت في ان  
لغيرها في المجلس اعني في الشرط  
قوله فلا يخرج بالثقة اعني  
التي هي في المجلس اعني في  
الشرط كما يخرج في ان شئت في ان  
لغيرها في المجلس اعني في الشرط

قوله الا اذا قبلت في بعض اشغ غلقه  
بالمشية بان يقول ان شئت بغير ان  
في الصورة الاولى وفيها على ان  
هذا هو الظاهر في خروج المصنف في  
انما في بغير ما ذكر في بغير في  
لما في الثانية لو قال ان شئت في  
املك ان شاء اولادك في بغير في  
حتى تشار المرأة في مجلس عليها في بغير في  
في بغير في بغير في بغير في  
والا بطلت وكالذ في بغير في  
البعض لا يطل

قوله عكسها اي عكس لما في  
قوله في الشرط في بغير في  
هذا البصر في بغير في  
الركن في بغير في  
قوله عكسها اي عكس لما في  
قوله في الشرط في بغير في  
هذا البصر في بغير في  
الركن في بغير في

(واذا) شئت (واذا ما شئت) اما متى ومتى ما فلا يهاجم الاوقات كانه قال في اي وقت  
شئت فلا يقصر على المجلس واما اذا واذا ما فانه متى سواء عند ها واما عند فيستعملان  
للشرط كما يستعملان للشرط لكن الامر صار في يد ها فلا يخرج بالشك (وفي طلقه) ترك  
اوطق امر في عكسها يعنى اذا قال لامرأة طلقه ترك اوقال لاجنبي طلقا امر في  
صح الرجوع لانه توكل محض لا يشوبه تمليك ولم يقيد بالمجلس كما هو حكم التوكيل (الا  
اذ اتيك بالمشية) فيجسد لم يصح الرجوع ويقصر على المجلس وقال زفر هو الاول  
سواء لانه توكل كالاول وعلم لغيره وبذكر المشية لا يكون عاملا لنفسه ومالك  
لان التوكيل يصرف عن مشية سواء ذكرها الموكل او لا فصار كالوكيل بالبيع اذا قال  
له بعه ان شئت ولنا ان المأمور يصح وكلا ومالك لان الوكيل من يصرف برأي غيره  
ولما لك من يصرف برأي نفسه سواء تصرف فيه لنفسه او لغيره فاذا قال له طلقها ان  
شئت كان تمليك لانه فوض الامر الى رايه ولما لك هو الذي يصرف عن مشيته واما  
الوكيل فمطلوب منه الفعل ان شاء اولم يشا وقوله لان الوكيل يصرف عن مشية الى  
آخرو قلنا المراد بالمشية مشية ثبت بالصيغة وما ذكر من المشية ليست كذلك ولما  
نشأت من عدم القدرة على الالتزام وكلامنا في موجب الصيغة (فان لم ينو في الاول  
معلق باول الكلام يعنى اذا قال الزوج طلق نفسي فان لم ينو شيئا (اونوى)

قوله او نوى وامر  
بها بل اذا نوى شيئا فالحكم كذلك الا ان  
يكون المراد او

قوله كان عليك ولا  
الوكيل قد فصل بينك  
الطريق فعدت بادة الطلاق  
يكون عليك صونا للزيادة في الطلاق



قوله خلاف البيونة قال الزبلي  
وخلاف الامر باليد لا يثبت على المليك  
فقط بصحة العزم

قوله اما الاولان يعني به عدم التقييد  
بالمجلس ونحوه الزوج لا يزوج  
منه متى شئت متى ما شئت العزم  
منه لا يزوج من ان يملك طلاقا لها  
منه لا يزوج

قوله فلا تملك  
اي فملكها فملكها  
فيل مستبها وفيه  
السخ فلا تملك اي المراه  
فيل مستبها اي  
الطلاق فلا تعرض عليه ان ينفذ  
ببره برة لها اعترض عليه ان ينفذ  
بان للموصي رد الوصية بعد قبوله عند  
مضور الموصي في اول دفعه ان ينفذها  
بالفعل حين اولى دفعه من هو كونه مضورا  
وبحاله الوصي من بعده واما المراه التي  
فكونه شبيها في ذلك ان شاء الله  
انها الطلاق فنفذت وايضا الوصي  
المعنى فبطل ردّها في مال الغير  
من الوصي لا ملك الوصي في المراه المكنة  
موت فلا يكون لملك الوصي فضا نظريا  
جعلت مال المراه في الملك فضا نظريا  
والطلاق شبه بطل ردة في المراه  
الموصي وان انقضت الوصية بعد موت  
عليها سيجب فاصلة ان المراه فاضرا  
ليس كالمليك لهذه المراه فاضرا  
وانتفع الاعراض

قوله ولا تطلق بعينها  
الطلاق نفسها فلا تطلق وتطلق دونها  
ثم تطلق باخره عاودت الى الاول  
لها ان تطلق واحدة واحدة الى ان  
تزوج الثلاثة كما في النيهين  
منه لا يزوج

الغاطلة والخفة كالطلاق بخلاف البيونة (ووفى) قوله (انت طالق متى شئت او نحوه)  
اي متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت (لا يقيّد) بالمجلس (ولا يرجع) الزوج (ولا  
يرتد الامر) بردها (بل تطلق) المراه نفسها (متى شئت) اما الاولان فلما مر ولما الشا  
فلا نه مملكها الطلاق في الوقت الذي شئت فلا تملك قبل المشية ليرتد بالرد فلا تطلق  
نفسها الا (واحدة فقط) لانها نعم الزمان لا الافعال فملك الطلاق في كل زمان  
لا تطلقا بعد تطلق (ووفى) قوله طلق نفسك اوانت طالق (كلما) شئت (تطلق) المراه  
نفسها (الى الثلث) لان كلما يفيد عموم الافعال (بالتفريق) لانها تفيد عموم الانفراد  
دون الاجتماع (ولا تطلق) المراه نفسها (بعد رجوع آخر) لان التعليق ينصرف الى الملك  
القائم فلا يتناول الملك الحادث بعد رجوع آخر (ووفى) قوله انت طالق (حيث) شئت  
(واين) شئت (لا) تطلق حتى تشاء (ويقيّد بالمجلس) لان حيث واين من اسم المكان  
والطلاق لا يتعلق بالمكان حقا اذا قال انت طالق في الشام تطلقا لان فيلغو ويبقى ذكر  
مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان فان له تعلّقه حتى يقع في زمان  
دون زمان فوجبا عبارة خصوصاً كما لو قال انت طالق غدا او عموماً كما لو قال انت طالق  
في اي وقت شئت (ووفى) قوله انت طالق (كيف) شئت (يقع) قبل المشية طلاقه  
(رجعية) لانه مقتضى اللفظ (وان شئت) اي قالت شئت (باينة او ثلثا ونواه)

قوله يقع في المشية  
منه لا يزوج  
قوله يقع في المشية  
منه لا يزوج  
قوله يقع في المشية  
منه لا يزوج

قوله فوجبا عبارة  
منه لا يزوج  
قوله فوجبا عبارة  
منه لا يزوج

قوله نويت ذلك اي بانه او لئلا يظلمها لانها  
المرأة نفسها تشتهى اولادها او لئلا يظلمها لانها  
مضطربة الى ذلك لانها لو فدت منج الزوج  
الامر من نفسها جلا فاما لو وقع الزوج  
ذلك كما في الفوائد الطهرية

قوله لان تصرفها اي تصرف المرأة لها  
وفي نسخة تصرفها اي تصرفها لغيرها  
غير المصنف وان لم يصرفها لغيرها  
النسبة اقصى الصلابة في الزوج ايضا  
ومن ذلك قال الخصاص يعني في الزوج  
بانه كانت اولادها وبلغوا منهنها  
غيره

اعلن الزوج اي قال نويت ذلك (وقع) ذلك لثبوت المطابقة بين مشيتها وارادته (وان)  
احلفت مشيتها هل بان ارادت ثلثا والزوج واحدة او بالعكس (فرجعية) لان تصرفها  
لغا عدم الموافقة فبقى ايقاع الزوج (وان لم ينو) اي الزوج (فما شئت) اي تحبب مشيتها  
جريا على موجب التحخير (ونى) قوله انت طالق (كم) شئت (او ما) شئت (طلقت) نفسها  
(ما شئت في المجلس) لانها يستعملان للعدد فقد قوض اليها اي عدد شئت وان  
قامت عن المجلس بطل لان هذا امر واحد وخطاب في الحال (وان ردت اردت) لانه  
تمليك فيقبل الرد (ونى) قوله انت طالق (من ثلث ما شئت تطلق ما دونها) اي واحدة  
وثنتين دون الثلث وعند ما تطلق ثلثا ايضا ان شئت لان ما يحكم في العموم ومن  
قد يستعمل للتمييز فيجعل على تمييز الجنس كما اذا قال كل من طعمني ما شئت او طلق من  
نسائي من شئت وله ان من حقيقة في التبعض وما في التعميم فيجعل بها وفيما  
استشهد به ترك التبعض لدلالة اظهار السامحة والعموم الصفة وهي المشية  
حتى لو قال من شئت كان على خلاف ثم لما ذكر المجلس ليدان يبين ما يختلف به  
وما لا يختلف فقال (والمجلس) ما يختلف بقيا منها ان كانت قاعدة (او ذهابها)  
ان كانت قائمة (او شرعها في قول او عمل لا يتعلق بما مضى) من تقويض لطلاق  
فجلوس لقائمة واتكاء القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب للمشورة وشهود  
تفسيره على بعض جماع

قوله وان لم ينو ثلثا فان شئت لم ينو  
في الاصل ويجب ان يغير مشيتها  
كأنه الفصح

قوله لان مملك فقبل الرد يرد  
عليك غير مملوك لانك لم تس من الفاظ  
الشروط ويرد ثلثا بالاشتغال والافعال  
بالمجرد الكثير

قوله فقد قوض اليها اي عدد شئت  
ان قال فقال لولا عدد على اصطلاح  
متج الحال لا يكون لهم من اطلاق العقد والرد  
القبول والاشتغال فلا بد من ان ياتى ما فقد  
وكلام الصنف لا يثبت كما يستعمل العقد فلا يثبت  
او بدلتها في تقويض العقد فلا يثبت  
فوضع الشك في تقويض العقد بالكل والزوج  
واحد بان مراض بالكل والتقويض بالكل  
بالعدد بانه التقويض بالكل فلا يثبت  
مقتضى على التقويض بالكل فلا يثبت  
كأنه الفصح

قوله لولا لانه اظهر السامحة  
سناظر لولا كان من طعمني في قوله  
ادعهم الصفة لانه اظهر لولا  
فجوز له التبعض فيها لانه اظهر لولا  
باضافة المشية اليها صالحة للعدد  
وذلك على ان يرد من الحارة التبعض  
غيره



قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
ان تكون مفردة وكان مضافا الى الالف  
او الجمل او لا يكون ولو كانا اهل فيكون  
الحال ومضافا الى الالف فيكون  
الظاهرة

قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق

قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق

قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق

قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق

قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق

شهادتهم ووقوق دابة هي راكبتها لا يقطع المجلس لان كلامها الجع الراى فيسجل بما  
مضى ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف الصرف والسلم لان المبطل هناك الاقرا  
لا عن قبض دون الاعراض (وقلمها كسرتها وسير ذاتها كسرتها) حتى لا يتبدل  
المجلس بجري الفلك ويتبدل بسير الدابة فان سيرها ووقوقها مضاف الى راكبتها  
وسير الفلك ووقوقها غير مضاف الى راكبتها فافترقا (وسيرها) في وقوع الطلاق  
(ذكر النفس من احدى) الى الزوج والمرأة لانه عرف بالاجماع وهو في المفسرة بذكر  
النفس من احدى (فالوقال اختارى فقال اخترت بطل) ولم يقع به الطلاق لان  
الشرط (الان يتصادقا على اختيارها) اى اختيار النفس قال تاج الشريعة في شرح  
المهملات اعلم ان كون ذكر النفس شرطا اذا لم يصدقها الزوج انها اختارت نفسها  
اما اذا صدقها وقع الطلاق بصادقها وان خرج الكلام منها مجحلا (او يقول)  
الزوج (اختارى اختياره فقول) المرأة (اخترت) فان ذكر الاختيار كذا كذا النفس  
لان تاء الوحدة فيها تنبئ عن الاتحاد واختيارها لنفسها هو الذى يتحد تارة ويعد  
اخرى بان قال لها اختارى نفسك بما شئت او بثلاث تطلقات (ولو ثلثها) اى  
ذكر لفظة اختارى ثلث مرات (فقال اخترت اختيارا) قالت (اخترت الاولى  
والوسطى والاخيرة فثلث) اما وقوع الثلث فالاولى فقول اى حذيفة وقال  
الاولى فقول اى حذيفة وقال

قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق

قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق  
قوله وسير ذاتها كسرتها لا يوافق

فقد وان كان لا يفيد من حيث الترتيب اي  
الصفة كما لا يفيد من حيث الوصفية اعني الترتيب  
بين الطرفين لان مقتضى الامر ان لا يكون مقتضى  
الافراد اي من حيث الوصفية وان مقتضى  
ادراكنا لغوا فمقتضى مقتضى مقتضى

فقد وان كان لا يفيد من حيث الترتيب اي  
الصفة كما لا يفيد من حيث الوصفية اعني الترتيب  
بين الطرفين لان مقتضى الامر ان لا يكون مقتضى  
الافراد اي من حيث الوصفية وان مقتضى  
ادراكنا لغوا فمقتضى مقتضى مقتضى

فقد فانما الغاية من الاصل  
الذي هو الترتيب لغاية من الاصل  
الذي هو الاصل

فقد فانما الغاية من الاصل  
الذي هو الترتيب لغاية من الاصل  
الذي هو الاصل

فقد فانما الغاية من الاصل  
الذي هو الترتيب لغاية من الاصل  
الذي هو الاصل

فقد فانما الغاية من الاصل  
الذي هو الترتيب لغاية من الاصل  
الذي هو الاصل

فقد فانما الغاية من الاصل  
الذي هو الترتيب لغاية من الاصل  
الذي هو الاصل

تَطْلُقُ وَاحِدَةً لَانْ ذِكْرَ الْاَوَّلَى وَخَوَّهَا وَانْ كَانِ لَا يُفِيدُ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ يُفِيدُ مِنْ حَيْثُ  
الْاِفْرَادُ فَيُعْتَبَرُ فِيمَا يُفِيدُ وَلَهُ اَنْ هَذَا اَوْصِفَ لَخَوْلَانِ الْمَجْمَعِ فِي الْمَلِكِ لَاتُرْتِيبُ فِيهِ  
كَالْمَجْمَعِ فِي الْمَكَانِ وَالْكَامِلِ لِلتَّرْتِيبِ وَالْاِفْرَادُ مِنْ ضَرْوَةِ دَلَالَةِ فَاذَ الْخِافِي حَقَّ الْاَصْلُ لَهَا  
فِي حَقِّ الْبِنَاءِ فَبَقِيَ قَوْلُهُ اخِيرَتْ فَيَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَيَّ اَنْ مَا ذَكَرْنَا يُؤَيِّدُ بَدَلَالَةِ الْحَالِ لَانَّهُ  
صَارَ جَوَابًا لِكُلِّ مَا قَوْضِيَ لِيَهِيَ (بِلَانِيَّةٍ) مِنْ الزَّوْجِ لِدَلَالَةِ التَّكَرُّرِ عَلَيْهِ اِذَا اخْتِيَارُ  
فِي حَقِّ الطَّلَاقِ هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ (وَلَوْ قَالَتْ) فِي جَوَابِ خَتَارِي ثَلَاثَ (طَلَقْتَ نَفْسِي وَلَخَرَّتْ  
نَفْسِي) (بِطَلْقَةِ قَبَائِنَةٍ) اَيْ بَانَ ثَبُوحًا لَانَّ الْعَامِلَ تَحْيِيلُ الزَّوْجِ لَا اِيْقَاعُهَا كَذَا  
فِي الْمُبْسُوطِ وَالْمَجْمَعِ الْكَبِيرِ وَالزِّيَادَاتِ وَشَرَحَ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِقَاضِي خَانَ وَجَوَامِيعِ  
الْفَقْهِ وَلَئِنْ اَعْرَضَ عَلَى قَوْلِ الْهَدَايَةِ فِيهِ وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ بَابُهُ غَلَطًا وَقَعَ مِنْ  
الْكَاتِبِ وَالصَّوَابُ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ لَانَّ الْمَرْأَةَ اَمَّا تَصَرَّفُ حَكْمًا لِلتَّقْوِيضِ وَالتَّقْوِيضُ  
بِطَلْقَةِ بَابِنَةٍ لَكُونِهِ مِنْ لَكْنَايَاتِ فَمَلِكُ الْاِبَانَةِ لَا غَيْرَ فَقِيلَ فِيهِ رَوَايَاتُ اَحَدِيهَا  
وَقَوْعُ وَاحِدَةٍ رَجْعِيَّةٍ لَانَّ لَفْظَهَا صَرِيحٌ ذَكَرَ هَاصِدًا رَا لاسْلَامَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ  
وَالْاُخْرَى وَقَوْعُ الْبَائِنَةِ وَهَذَا الصَّحِّ (وَبَا مَرْكُ بِيَدِكَ) الْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْاِثْنِ  
يَقَعُ (فِي طَلْقَةٍ) اَوْ خَتَارِي طَلْقَةٍ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا (يَقَعُ رَجْعِيَّةً) لَانَّهُ جُعِلَ  
الْاِخْتِيَارُ لِيَهِيَ لَكِنَّهُ بِطَلْقَةٍ وَهِيَ مُعَقَّبَةٌ لِلرَّجْعَةِ فَانْ قِيلَ قَوْلُهُ اَمْرُكَ بِيَدِكَ

فقد فانما الغاية من الاصل  
الذي هو الترتيب لغاية من الاصل  
الذي هو الاصل

قوله وفي الثالث فيه لانه لو لم يوافق  
والحال حال الرضا لا يقع شيء من الطلاق  
ولما كان حال الغيب وقال من الرضا  
الطلاق ادنى الطلاق وقال الرضا  
لم ينعى كل منهما ادنى راحة  
تنتهي في هذه واحدة لا بد من  
ما تقدم ذكره

قوله والواحدة صفة الواحدة  
اذا الواحدة وصف فلا بد من ذات  
موصوف ولا يوصف الفعل الثاني  
عليه السلام

قوله وفيه اي يقول اخترت نفسي برة واحدة  
بمعنى الثلاث لان منه اخترت جميع ما  
فوضت الى اختياره واحدة ومعنى برة الزوج  
اللان فوضت اليها ذلك

قوله فبطلت الصفة المذكورة في النقوض  
وهي النبوة فبطلت فانه الامر باليد  
لا يقتضي الا النبوة اذا لا يكون امرها  
في بطلانها جوت التبع والفرق بينه  
المسئلة والسئلة التي تقع في انه يقع  
في الاولى لا اختياره والاختياره نصح  
في الثانية صفة المطلقة فاذا  
للك الطلقة بالعبارة لا يكون الا لانه  
انصفك الطلقة بالعبارة

قوله او قال في جواب قوله امرك  
ذكر النفس في قولها طلقت  
فغضبي عنك لوقوع الطلاق  
كما ان النبي عن احبط  
مؤيد في

قوله وبطلت النبوة في امرك بيدك اليوم وعند  
نبي الى انه لو اطلق لفظ الامر مع  
سكانه امره من غير ان يملك  
يدانها ويغضبي عنه على  
لانه لا يغضبي عنه على

واختار ينفذ النبوة فلا يجوز صرفها عنها الى غيرها اجيب انه لما قرنه بالصريح علم  
انه اراد الرجعي كما لو قرن الصريح اليقين في قوله انت طالق باين حيث يقع البائن (وبما  
بيدك) الباء متعلق بقوله الاتي يقعن (وينوي الثالث فقالت اخترت نفسي بواحدة او  
بمرة واحدة يقعن) اي الثالث لان الاختيار يصح لجواب الامر باليد لكونه تمليكاً كالختيار  
والواحدة صفة الاختياره فصارت كما قاله قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبه يقع  
الثالث (او) قالت في جواب قوله امرك بيدك (طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي  
بطلقة يقعن باينة) لما مر ان المختبر يقوض الزوج لا يقعها فيكون الصفة المذكورة  
في التقويض مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة (ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم  
وبعد غد) يعني اذا قال لامرأته امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل  
حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين ذكره مفرداً او اليوم المصرد  
لا يتناول الليل (وبردّها امر اليوم) باختيارها الزوج (رد) امر اليوم (ولا الامر بعد  
غد) يعني ان ردت الامر في يومها بطل الامر فيه وكان امرها بيدها بعد غد لانه لما  
ثبتت انهما امران لا انفصال وقها ثبت لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فبردة احدهما  
لا يرتد الآخر (ولا يدخل) اي الليل (في) قوله امرك بيدك (اليوم وغدا) اذ لم يتخلل  
بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناول الامر وكان امراً واحداً وتحلل الليلة لا

قوله لان العزم في مجلسك في كل من القبيح  
والله اعلم ولا اغشاك في غيبك اليوم وفيه لا تدفعني  
في الخلق المضاي الى العزم القوي الذي  
وفى الله اليك والليل والليل والليل  
وموتهم في الليل والليل والليل  
كما في الغم  
من تلي في

قوله مني لم يوافق المختار  
وعليه الفتوى

مؤثر وآثاره اي وان لم يتغير ذلكا سوا لم ينو  
 اضلا لان صبح الترابي صفا واما لم ينو  
 ياه الصبح بالواحدة كشها سوا لم ينو  
 مؤثر عني نظمه بالثانية جواب قوله  
 طلع ففسل عند اى حديق فاضحاه ياه  
 وامدة في الصورتي ولم ينو العدة فاضحاه  
 لوفال طلع الا افع شي في قول صاحب  
 فبهي تلا الا افع شي في قول صاحب  
 رحمه الله فاضحاه في قول صاحب  
 وبدا استفاد في معجم تلكا في قول  
 والكثير الذي اى وان طلع في العدة  
 وقيل آه لان موجب الاعداد في العدة  
 فبشي وان لم ينو في العدة كما في العدة  
 فبشي وان لم ينو في العدة كما في العدة  
 محله لا يه الملك فالبابا في العدة  
 النار لا يه الملك فالبابا في العدة  
 استغاث فبشي فاضحاه في العدة  
 شي ولم ينو في العدة فاضحاه في العدة  
 لسائر هذه العدة فاضحاه في العدة  
 من ذلكا في العدة فاضحاه في العدة

في التبيين  
بأننا قد كونا جميع الخلق في صورة  
نفسية واحدة فكلهم بعدد ذلك النفس  
شيء واحد وقوله النفس ليس المراد الاله  
بل هو المراد بالانسان

قوله **وَابْنُ تَيْسٍ يُعْجِبُ قَوْمَهُ**  
 بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ  
 وَمِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ  
 كَوْمَةُ الْفَيْصِ  
 وَابْنُ تَيْسٍ يُعْجِبُ قَوْمَهُ  
 بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ  
 وَمِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ  
 كَوْمَةُ الْفَيْصِ

فقد اصابه الموت الثالث فانه يقع بالاول



قوله ولما بنا على النفس لعل البناء على النفس  
قوله ولما بنا على النفس لعل البناء على النفس  
قوله ولما بنا على النفس لعل البناء على النفس

قوله ولما بنا على النفس لعل البناء على النفس  
قوله ولما بنا على النفس لعل البناء على النفس  
قوله ولما بنا على النفس لعل البناء على النفس

فالمذكور هنا قول أبي حنيفة وعندهما يقع وهذا بناء على ما تقدم أن إيقاع الثلث إيقاع  
للواحدة عندها وعند لا (ولا) يقع أيضا (بأن طالق أن شئت فقالت شئت أن شئت  
فقال شئت ينوي الطلاق) حيث يبطل الأمر لأنه علق طلاقها بالمشيئة المرسله وهيأت  
بالمعلقة فلم يجعل لشرط وأينا وبالمعلقة اشتغال بما لا يعينها فيوجب خروج الأمر  
من يد ها ولا يقع الطلاق بقوله شئت وإن فواه أذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليكون  
الزوج شائيا طلاقها والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع إذا نوى  
لأنه إيقاع مبتدأ إذا المشيئة تنبئ عن لوجود بخلاف قوله أردت طلاقك حيث لا ينبئ عن  
الوجود (كذا كل تعليق بمعدوم) كما إذا قالت شئت أن شاء أبي أو شئت أن كان كذا الأمر  
لم يجزى بعد لما مر أن المأني به مشيئة معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل الأمر (بخلاف  
الموجود) فإنها لو قالت قد شئت أن كان كذا الأمر قد مضى طلق لأن التعليق  
بشرط كائن تقييد \* **باب التعليق** \* بشرط صحته الملك لفظ  
الزوج (لزوجته) أن ذهبت فانت طالق (والإضافة إليه) أي التعليق بالملك (كان  
ترجعت فانت طالق) فإن الزوج ليس بملك لكنه لكونه سببا للملك إقيم مقامه  
وأما اشتراط أحدهما لأن الجراء لابد من كونه محققا يتحقق معنى ليمين وهو التقوى به  
على مع النفس ولو لا الملك في الحال ولا إضافة إليه لما حصل الفائدة المطلوبة من اليمين  
أي التعليق

قوله إذا شئت نكحتي  
قوله إذا شئت نكحتي  
قوله إذا شئت نكحتي

قوله إذا شئت نكحتي  
قوله إذا شئت نكحتي  
قوله إذا شئت نكحتي



فقد تطلق في حقها ما ذكره في المتن  
من شرطها في التعلق بالملك والطلاق  
عند التملك

فقد تطلق بعد الشرط  
الخاص بغيرها ما ذكره في المتن  
من شرطها في التعلق بالملك والطلاق  
عند التملك

اذ اجزا في ملكه في الحال حتى يتجرن عن شرط ولا اضافته الى الملك حتى يتجرن عن تحصيل

اي الاضافة الى الملك ولا

الملك فاذا لم يقبل اليمين فالتدبير لم يتعقد اضلا وفي الثاني خلاف الشافعي (ولا تطلق

اي في اضافة التعليق الى الملك . من قبله

اجنبية قال لها ان كمتك فانت طالق فكتمها فكتمها) لعدم الملك والاضافة اليه وتطلق

منع على كونها بضع في الملك او مضافا اليه لا على قول الشافعي رحمه الله

بعد الشرط ان قاله لزوجته ثم كلمها لوجود الملك وقت التعليق او قال لاجنبية ان نكحتك

اي مائة النكاح وهو بالثلاث

فانت طالق فكتمها لوجود الاضافة الى الملك (ويبطله) اي التعليق (وزوال الجمل) لازوال

اي الجمل الكامل بالطلاق الثلاث

اي بطلان الملك ولا يرد على الجمل كالمطهر بدونه الثلث

الملك (فتجيز الثلث يبطل تعليقها لا تجيز مادونها) يعنى اذا قال ان دخلت الدار فانت

طالق ثلثا فطلقها ثلثا ثم تزوجت بزوج اخر ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار

اي الملك الذي كان مؤثرا عند التعليق

لم يقع شيء لان الجزاء طلقات هذا الملك لانها هي المانعة اذ الظاهر عدم ما يحدث

في الاجابة في غير

في السليبات

اي طلاق بعد المبلغ

واليمين تعقد للمنع او الجمل واذا كان الجزاء ما ذكرناه وقد فات بتجيز الثلث المبطل

اي تعقد للمنع في الاجابة كان من قبله

اي طلاق الجمل والجلد الذي كان لم يصرف له

للحلية فلا يبقى اليمين بخلاف ما اذا بانها لان الجزاء باق لبقاء محله وبهذا يعلم ان

اي بطلان الثلث

قولا لوقاية والتجيز يبطل التعليق على اطلاقه لا يخلو عن مساحمة (والفاظا

الشرط ان واذا اذما وكي) وهذا ليس بشرط حقيقة لان ما يليها اسم والشرط

ما يتعلق به الجزاء والجزية تتعلق بالافعال لكنه الحق بالشرط لتعلق الفعل بالاسم

الاسم ايضا بطل التعليق اي يبطل الشرط

الذي يليها كقولك كل امرأة اترؤجا فكذا (وكما ومتى ومتى ما وفي كلما يخل اليمين)

اي يبطل اليمين ببطلان التعليق (بعد) وقوع الطلاقات (الثلاث) يعنى اذا قال للوطوء

اي يبطل اليمين ببطلان التعليق (بعد) وقوع الطلاقات (الثلاث) يعنى اذا قال للوطوء

فقد تطلق اذا قال ان دخلت الدار فانت  
طالق انما ينافي ما ذكره في المتن  
من شرطها في التعلق بالملك والطلاق  
عند التملك

فقد تطلق بعد الشرط  
الخاص بغيرها ما ذكره في المتن  
من شرطها في التعلق بالملك والطلاق  
عند التملك

فقد تطلق بعد الشرط  
الخاص بغيرها ما ذكره في المتن  
من شرطها في التعلق بالملك والطلاق  
عند التملك

فقد تطلق بعد الشرط  
الخاص بغيرها ما ذكره في المتن  
من شرطها في التعلق بالملك والطلاق  
عند التملك

فقد دخلت في العدة تلك من ان فلك واما  
وقولها في المربع الاضرب في العدة واما  
دخولها في المربع الاول فلا يزال في العدة واما  
في العدة فشيء صحيح ان يقال ان العدة هي  
الكل والواحد من العدة فاعلم ان العدة هي  
كل ما يقع في العدة من العدة واما  
عبد الله

[illegible]

فوله الى خذ  
الاخلاق وادفع  
البنية النجس ولا  
كان في قوله تعالى  
اي مع اولئك  
الذين لا يبالون  
مع عليه من فعله  
على ما هو في  
يحب

قوله اختلفوا ظاهره انه الاختلاف في  
الترتيب بين الصلاة والكعبة وقوى الترتيب ليس  
بشيء من المصنوع وانما يحتاج الى ضرورة  
انه اخرج الى الاشارة انها جارية على ما مضى منها  
من العجز والفصل في جامع الفضول  
عبد الجبار

فقد كاه حضرت في هذه التعليل بحجتها  
ويفضها قال الكل واعلم انه التعليل  
بالجسم كونه غير "اولها لو كانت كادبة  
على الخلق فيما بينه وبين الله تعالى  
نظروا في الخلق سائر التعليلات  
ولا تطلق فيما بينه وبين الخلق  
تكون صادقة اه

[illegible]

قوله اي اذا قال  
ان حضت والحيض  
طاهر وانما لو كان  
لا يظن ان الحيض  
كذلك

قوله اي اذا قال  
ان حضت والحيض  
طاهر وانما لو كان  
لا يظن ان الحيض  
كذلك

قوله اي اذا قال  
ان حضت والحيض  
طاهر وانما لو كان  
لا يظن ان الحيض  
كذلك

في حق نفسها اذا لم يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كما في حق العدة والوطئ لكنها شاهدة  
في حق ضررتها بل هي منهمة فلا يقبل قولها في حقها نقل في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا  
ليس مجرى على عموم بل هذا فيما اذا كذب بها الزوج في قولها حضت ولما اذا صدقها يقع  
الطلاق عليها جميعا (فيحكم بالطلاق بعد الدماء ثلثة ايام من قولها) يعني دارت الدماء  
لم يقع الطلاق حتى تسمى ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حيضا فاذا تمت ثلثة  
ايام حكما بالطلاق من حين حاضت لانه بالامتداد عرفا انه من الرحم فكان حيضا  
من لا يتلاءم (وبان حضت) اي اذا قال ان حضت (حيضة) فانت طالق (وتطلق اذا  
طهرت) لان الحيضة بالهاء هي الكاملة وكلها بانتهائها وذلك بالطهر (وبان صمت  
يعني اذا قال ان صمت (يوما) فانت طالق (تطلق اذا غربت الشمس في اليوم الذي  
تصوم فيه امرأتان اليوم اذا قرن بفعل ممتد يرا دبه بياض النهار (بخلاف) ما اذا  
قيل (ان صمت) ولم يقل يوما لانه لم يقدر بمخيار وقد وجد الصوم بركته وهو  
المسالك وبشرطه وهو النهار والنية (علق طلاقة بولادة ذكر وطلقتين بانثى)  
يعني اذا قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية  
فانت طالق ثنتين (قوله) اي لم يعلم الا اول طلق واحدة قضاء وثنتين تنهيا  
اي احتياطا (وانقضت العدة بالاجبر) من الولدين فانها لو ولدت الغلام أولا

قوله اي اذا طهرت  
فان في التعليل  
الذي يبيح الحيض لانه  
فلا يقبل

قوله وذلك بالظهر  
او لا تقطع او لا تقبل  
اذا كانت اياما دون  
غير قلم

قوله لان لم يقدّر بمخيار  
وصا من ساعد طلق وان  
ذلك كذا في البرجيه

قوله فاولا ولم يعلم  
الا اول فانه اختلف  
قالوا قول النجاشي  
مقتضى





قوله ان شاء الله انت طالق قال في الحاشية  
وجعل ابو يوسف ان شاء الله تعالى في الحاشية  
قال ابو حنيفة في الحاشية قال ابو حنيفة في الحاشية  
قوله ان شاء الله انت طالق قال في الحاشية

قوله ان المطلق في قول ابو يوسف هو  
الامتناع في المراتب وعليه الفتوى كما في الحاشية  
عبد

وجه لكونه تأكيداً للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط به فيقع (كذا ان شاء الله تعالى انت طالق) فانه تعلق عند ابى حنيفة ومحمد وتعلق عند ابى يوسف له ان المبطل متصل بالايجاب فيبطل حكمه كما لو اخروله ان الموضوع لا ريبا ط الجملتين هو الفاء فاذا اتقى انتفى لا ريبا فيبقى قوله انت طالق فنجر ايجازا في تأخير الشرط فانه يكون حينئذ معيضا ليقف عليه صدر الكلام كما في الظاهر ان يقول ليقف صدر الكلام عليه عبد  
عليه صدر الكلام (وبانت طالق بمشيئة الله تعالى او بارادته او بحبته او برضاه) اي لا تطلق لانه تعلق بالايقوف عليه كقوله ان شاء الله تعالى اذ الباء لا الصاق وفي التعليق ان الى من يعلم مشيئة والا فالملك والحية مثلا عبد وقد علم خلاف بينهما ابو  
الصاق الجزاء بالشرط (واضافتهما) اي اضافة المذكورات من المشيئة وغيرها الى العبد تملك منه اي من العبد (كان شاء فلان) او اراد او احب او رضى فيقتصر على المجلس فان علمه العبد في المجلس وشاء وقع الطلاق (و) قوله (انت طالق) بامر او حكمه او قضا او اذنه او علمه او قدرته تنجيز يقع به الطلاق في الحال (سواء اضيف اليه تعالى او الى العبد) اذ يراد بمثله التنجيز عرفا كقوله انت طالق بحكم القاضي (و) ان قال (باللام) اي انت طالق لمشيئة الله ولا امره او حكمه الخ (يقع) الطلاق (في الكل) اي في الوجوه العشرة كلها سواء اضاف الى الله تعالى او الى العبد لانه تعليل كانه وقع وعمل كقوله انت طالق لدخولك الدار (وان) قال (بني) اي انت طالق في مشيئة الخ (فان اضاف اليه تعالى لا يقع) الطلاق في الوجوه كلها لان في معنى الشرط فيكون تعليقا بالايقوف

قوله لا تطلق ما لا يوقف عليه  
في قول ان شاء الله تعالى والفاء فاعلم  
على مشيئته ويصح في الفقه  
عبد

قوله لا تطلق ما لا يوقف عليه  
التعليل ان يقول بمشيئة العبد او بالامر  
الملازمة والفاء فلا تطلق كما في العبد  
عبد

قوله فان علمه العبد في المجلس وشاء  
اي بان قال شئت ما جعل الى فلان وقع  
في الطلاق ولا كناية التهم  
عبد





قوله لا تطلقها الا في عاقلها  
صاروا ففرضوا ان لا تطلقها الا في عاقلها  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح

قوله كبريى عجز عن قامة مصالحة خان البيت  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح

تطليقة فقال المرأة ثلاث يكفيني فقال الزوج (ثلاث لك والباقي لصواحبك وله ثلاث

نسوة غير ما تطلق المخاطبة ثلاثا غير ما اصابك) كذا في واقعات الصدر الشهيد

# باب طلاق الفار

خبره قوله الاتي فار بالطلاق (كبريى عجز عن قامة مصالحة خان البيت) فمن يقضيها

في البيت وهو يبيتك لا يكون فارا لان الانسان قلما يحلو عنه هو الصحيح (ومن بارز

رجلا) في المحاربة (او قد تم ليقتل بقصاص ورحم) ومن المشايخ من قال اذا قدم للقصاص

لا يكون فارا لان العفو مندوب اليه بخلاف التبع وعلى الاول الاعتماد ذكره الزيلعي

(او ركب سفينة فانكسرت وبقى على لوح او فترسه السبع وبقى في فيه) والمفعد

والمفاج ما دام يزداد ما به كالمريض فان صار قدما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق

وغيره (والمرأة في جميع ما ذكر كالرجل) حتى لو باشرت سبب الفرقة كخيار البلوغ

وخيار العتق والتمكين من الزوج والازداد بعد ما حصل لها ما ذكر من المرض وغيره

يتمها الزوج لكونها فارة ذكره الزيلعي والحامل كالصحيحة فان اخذها الطلاق في

كالمریضة لان هلاكها لا يغلب ما لم يأخذها الطلاق كذا في الكافي (فار بالطلاق

ولا يصح تبرعه الاما ثلاث فلو اباها بلا رضاها) حتى لو رضيت لم يكن للزوج فارا

(ومات) الزوج (ولو غير ما ذكر) من المرض والمبارزة ونحوها بان يقتل المريض

قوله كبريى عجز عن قامة مصالحة خان البيت  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح

قوله لا تطلقها الا في عاقلها  
صاروا ففرضوا ان لا تطلقها الا في عاقلها  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في عاقلها فلا بد من اعادة النكاح

قوله كبريى عجز عن قامة مصالحة خان البيت  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح

قوله كبريى عجز عن قامة مصالحة خان البيت  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح

قوله لا تطلقها الا في عاقلها  
صاروا ففرضوا ان لا تطلقها الا في عاقلها  
فان تطلقها في غير عاقلها فلا بد من اعادة النكاح  
فان تطلقها في عاقلها فلا بد من اعادة النكاح

فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث  
فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث

فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث  
فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث

او يموت بمصر اخر (وهي في اعادة تراث) هذا في الميراث واما في الرجعي فترث منه مطلقا اذا ماتت  
وهي في اعادة لبقاء الزوجية بينهما فانها السبب لانها في مرض موته فان الزوج قصدا بطل له  
فرد عليه قصده بتأخير عمله الى زمان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولما لا يرثها هو اذا  
ماتت بخلاف الميراث لان السبب وهو النكاح قد زال (كذا تراث طالبة رجعي طلفت ثلثا)  
لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولما لا يحل له وطؤها ولا يحرم به الميراث فلم تكن  
بسؤالها اياه راضية ببطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة باينة (وكذا تراث) بمبانه قبلت  
ابن زوجها) يعني بان المريض امرأته فقبلت ابن زوجها لا يمنع تقبيلها الارث اذا البينونة  
وقعت بابانته لا بتقبيلها بخلاف ما اذا بانث بالتقبيل فانها لا تراث (و) كذا تراث (من)  
لا عنها اولى منها فيه) اي في المرض ما الاوّل فهو اذا قد وامرأته وهو صحيح ثم لاعن في  
المرض فانها تراث وكذا اذا اقدف في المرض فان هذا ملحق بتعليق طلاق بفعل لا بد للمرأة  
منه كما سيأتي اذ لا بد لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها واما الثاني فهو اذا احلف في  
مرض موته ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت البينونة ثم ماتت  
ترث المرأة (ولو اولى في صحته وبانت به) اي بالايلاء (في مرضه لا) اي لا تراث امرأته وان  
كان الايلاء ايضا في المرض تراث لان الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمصدا اربعة اشهر  
خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعليق بحجى الوقت وسيأتي بيانه (بخلاف) الى آخره

فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث  
فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث

فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث  
فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث

فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث  
فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث

فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث  
فقد وثق في هذه الآية ان الميراث لا يكون له  
في الميراث الا ما كان له في الميراث

قوله لا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

قوله ومن طلق اي وكذا الاثر من طلق  
قوله لا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

قوله ولا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

قوله ولا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

قوله ولا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

قوله ولا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

مُعَلَّقٌ يَقُولُهُ كَرِيضٍ عَجَزَ إِلَى آخِرِهِ (مَنْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ أَوْ نَحْمٍ أَوْ حَبْسٍ لِقَصَاصٍ أَوْ رَحْمٍ أَوْ حَصَرٍ  
فَإِنَّ الْمَطْلُوقَةَ حِينَئِذٍ لَا تَرِثُ) لِأَنَّ الْمَهْلَاكَ لَيْسَ بِغَالِبٍ فِيهَا (كَذَا) لَا تَرِثُ (الْمُخْتَلَعَةُ فِي  
مَرَضِهِ وَخَيْرُهُ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فِيهِ وَمَنْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا بِأَمْرِهَا ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعَدَّةِ) لَا تَرِثُ  
رَضِيََتْ بِبُطْلَانِ حَقِّهَا وَالتَّخْيِيرُ كَانَ لِحَقِّهَا (أَوَّلًا بِهِ) أَيْ وَكَذَا لَا تَرِثُ مَنْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا  
لَا بِأَمْرِهَا (ثُمَّ صَحَّ) الزَّوْجُ عَنْ مَرَضِهِ ثُمَّ مَاتَ فِي الْعَدَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ تَبَيَّنَ  
أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرُوضٍ لَمُوتٍ وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ تَبَرُّعَاتُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَكَذَا إِذَا اقْرَبَ الْبَرِّينَ لَا يُقَدِّمُ  
عَلَيْهِ غَرَمَاءُ الصَّحَّةِ (نَصَادِقًا عَلَى ثَلَاثٍ فِي الصَّحَّةِ وَمُضَى لِعَدَّةٍ أَوْ أَبَانَ بِأَمْرِهَا فَأَقْرَبَ لَهَا بِأَمَالٍ  
أَوْ أَوْصَى فَلَهَا الْأَقْلُ مِنْهُ وَمَنْ لَا تَرِثُ) أَيْ قَالَ لَهَا فِي مَرَضِهِ كَتَّ طُلُقَكَ وَأَنَا صَحِيحٌ فَانْقَضَتْ  
عِدَّتُكَ فَصَدَّقَتْهُ ثُمَّ اقْرَأَ لَهَا بِأَمَالٍ أَوْ أَوْصَى لَهَا بِهِ أَوْ أَبَانَ بِأَمْرِهَا فِي مَرَضِهِ فَأَقْرَبَ لَهَا أَوْ أَوْصَى  
ثُمَّ مَاتَ فَلَهَا الْأَقْلُ مِنْهُ وَمَنْ مِيرَاثُهَا مِنْهُ (أَذَا عَلَّقَ) الْمَرِيضُ طَلْقَهَا (بِفَعْلٍ جَنْبِيٍّ وَجَبِيٍّ  
الْوَقْتُ وَالتَّعْلِيقُ وَالشَّرْطُ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُمَا (فِي مَرَضِهِ أَوْ) عَلَّقَ طَلْقَهَا (بِفَعْلٍ نَفْسِهِ  
وَهِيَ) أَيْ لَتَعْلِيقٍ وَالشَّرْطُ (فِي الْمَرَضِ وَالشَّرْطُ فَقَطْ) فِيهِ (أَوْ) عَلَّقَ طَلْقَهَا (بِفَعْلٍ أَوْ لَا  
بَدَّلَهَا مِنْهُ) كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَكَلَامِ الْيَتِيمِ وَقَضَاءِ الدِّينِ وَاسْتِيفَائِهِ (وَهِيَ فِي الْمَرَضِ  
أَوِ الشَّرْطِ) فَقَطْ فِيهِ وَجَوَابُ إِذَا قَوْلُهُ (وَرِثَتْ) الْمَرْأَةُ لَكُونِ الزَّوْجِ فَإِنَّهُ (وَفِي غَيْرِهَا) أَيْ  
غَيْرَ هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ (لَا) أَيْ لَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ لِلتَّعْلِيقِ وَالشَّرْطِ فِي الصَّحَّةِ

قوله لا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

قوله لا يرث الاثر في الصنف افترس  
الجنس والمخصص او افرس من ذلك  
في المخصص

فلا وكان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل اجنبي او بحكي الوقت وكيف  
ما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا ترث في هذه الصور اعلم ان هذه  
المسئلة على أربعة اوجه اما ان علق الطلاق بحكي الرمان او بفعل اجنبي او بفعل نفسه  
او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض  
او كانا في المرض ما الوجهان الاول ان اعنى ما اذا علقه بحكي الرمان او بفعل اجنبي  
فان كان التعليق والشرط في المرض ورثت للفرار وان كان التعليق في الصحة والشرط في  
المرض لم ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فترث كيف ما كان اذا وجد  
الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او المرض وكان الفعل جال له منه بد او لا لانه  
صار قاصدا ابطل حقاها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط شبهها بالعللة  
لان الوجود عنده فصار معديا من وجه صيانة لحقها واضطراره لا يبطل حق غيره  
كانا في ما لا يعير حال الاضطرار والنوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها  
فان كان فعلا لها منه بد لم ترث مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض وكان التعليق  
في الصحة والشرط في المرض لانها رضىت بالشرط والرضاء به يكون رضاء بالمشر وطرا بانها  
في مرضه وقد دخل بها (فصح فمات او ابانها فازدنت فاسلمت فمات الزوج) (لم ترث)  
اما في الاول فلان الصحة لما تحلل بينا الطلاق والموت تبين انه ليس بفار واما في الثاني

فلا فاعلم ان  
منه النسخة في كل  
محل النسخة في كل  
فلا فاعلم ان  
منه النسخة في كل  
محل النسخة في كل  
فلا فاعلم ان  
منه النسخة في كل  
محل النسخة في كل

فلا فاعلم ان  
منه النسخة في كل  
محل النسخة في كل  
فلا فاعلم ان  
منه النسخة في كل  
محل النسخة في كل

فلا فاعلم ان  
منه النسخة في كل  
محل النسخة في كل  
فلا فاعلم ان  
منه النسخة في كل  
محل النسخة في كل





فلو كان من  
الطلاق لا يفسد  
أي فسادها لا يفسد إلا  
بعدم فسادها ففسادها  
والأمر من فسادها  
فانحصر في فسادها  
بعدم فسادها

فلو كان من  
الطلاق لا يفسد  
أي فسادها لا يفسد إلا  
بعدم فسادها ففسادها  
والأمر من فسادها  
فانحصر في فسادها  
بعدم فسادها

فلو كان من  
الطلاق لا يفسد  
أي فسادها لا يفسد إلا  
بعدم فسادها ففسادها  
والأمر من فسادها  
فانحصر في فسادها  
بعدم فسادها

فلو كان من  
الطلاق لا يفسد  
أي فسادها لا يفسد إلا  
بعدم فسادها ففسادها  
والأمر من فسادها  
فانحصر في فسادها  
بعدم فسادها

الثالث) من طلاقه وطلقتين وهذا في الحرة والثالث في الأمة كالثالث في الحرة وقد مر مرارا  
أي قال الطوع والمكره واللعن  
(وإن أتت المرأة عن الرجعة فإن الأمر بالامسالك مطلق فيشمل التقادير (وإذا علمها)  
أي علم الزوج أياها بالرجعة لأنه لو لم يعلمها لم يقع المراجعة بالمعصية لأنها قد تزوج  
بناء على زعمها أن الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدتها وبطأها الزوج الثاني فكانت عا  
أي مع زوجه المذكور  
وزوجها الذي أوقعها فيه ميسرا بترك الأعلام ولكن مع ذلك لو لم يعلمها صحت الرجعة  
فإن في الغيبة إذا حضر كتاب الكفر لم يفسد على الحرة في الكفر بعد التحريم من الأسوة  
لأنها استدامة للقائم وليست بإنشاء فكان الزوج برجعته متصرفا في خالص حقه  
وتصرف الإنسان في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير فإن قيل كيف تكون عاصية بغير علم  
اجيب بانها إذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت التثبت فوقع في المعصية لأن التقصير جاء  
من جهتها (و) نذب (الاشهاد) أيضا احترازا عن التجاخد وعن الوقوع في مواقع التهم لأن  
بشرط العلم وشهد بهما أي عرفوا الزوج أنه فطخ امرأته  
الناس عرفوه مطلقا فيهم بالعود معها وأن لم يشهد صحت (و) نذب أيضا لعدم دخوله  
الاسم فاعل من النظر  
عليها بلا ادنها أن لم يقصد الرجعة) أي يعلم بالدخوله عليها بالبداء أو التخيخ أو صوت  
النعل لتأهب لدخوله عليها فلا يقع نظره على ما لا يحل نظره فيه لأنها مطلقة في  
وقد لا لا الهة لهم الوطأ فكيف لهم النظر  
الجملة (ادعي بطلان الرجعة فيها أن صدقة فرجة) لأن النكاح ثبت بصادق  
الزوجين فالرجعة أولى (وإن كذبته فلا) أي لا يكون رجعة لأنه مدع ولا يثبت له ولا  
يملك إنشاء في الحال وهي منكورة فالقول قول المنكر ولا يمين عليها لما يأتي في كتاب الدفوع

فلو كان من  
الطلاق لا يفسد  
أي فسادها لا يفسد إلا  
بعدم فسادها ففسادها  
والأمر من فسادها  
فانحصر في فسادها  
بعدم فسادها

فلو كان من  
الطلاق لا يفسد  
أي فسادها لا يفسد إلا  
بعدم فسادها ففسادها  
والأمر من فسادها  
فانحصر في فسادها  
بعدم فسادها



ذلك حیضاً ان مدة الغسل من حیض اذا كانت ايامها اقل من عشرة فالاغتسال مؤکد لا ينقطع  
وكذا مضى وقت الصلاة اذ مضى وقتها صارت الصلاة ديناً في ذمتها وهو من احكام الطاهر ان  
لانها لا تصير ديناً الا على الطاهرة عن الحيض واذا لم تقدر على الماء بعد ما طهرت واياها  
دن العشرة فتمت وصلت فقد انقطعت الرجعة لاننا حكمنا بطهارتها حيث جوزنا صلاتها  
بالتيمم (نسيت غسل عضو راجع) (الزوج) (و) نسيت (مادونه) (اي دون عضو) (لا) (اي لا  
يراجع وهذا استحسان والقياس في العضو الكامل ان لا يبقى الرجعة لانها غسلك اكثر البدن  
والقياس فيما دونه ان تبقى لان حكم الجنابة والحيض مما لا يجزئ وجه الاستحسان وهو  
الفرق ان مادون العضو يسارع اليه الجفاف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه  
فقلنا بانه ينقطع الرجعة ولا يحل لها التزوج اخذنا بالاحتياط في الرجعة والتزوج بخلاف  
العضو الكامل فلا يسارع اليه الجفاف ولا يعقل عنه عادة فافترقا (طلق حاملاً منكر  
وطمها فراجعها فولدت لقل المدة) (فضاعدا) (صحت الرجعة) (يعني له امرأة حامل طلقها  
وانكروطمها ثم راجعها ثم ولدت لقل مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعة ولا عبرة  
بانكاره للوطى لان الشرع كذب به يجعل الولد للفراش وهذه العبارة احسن من عبارة  
الوقاية والكنز لانها خالية عن مسامحة ذكرها صدر الشريعة (و) (طاق) (من ولدت)  
لاقل المدة فضاعدا قبله) (اي قبل الطلاق) (منكر او طمها فله الرجعة) (يعني له امرأة ولدت

فوله نسيت غسل عضو المراء  
بهذا لنكرو الطهر لاما دونه كالاج  
وتعذر الساعد لوحي احد الخن لم  
ينقطع قال الكمال فقيماً بالنسبة لانها لو  
تعدت الحاد ما دون عضو لا ينقطع كما في الخبر  
مسند بلال

فوله نسيت الغسل لانها نسيت على الطهر وقتها  
هذا لان النسب ثابت بظهور الحمل قبل التزوج كما  
سجد في باب نكاح النسب ولا يصح ما في ظاهر  
العبارة من خلافها في المجهول في النسب في بابها  
الوضع في بابها من جهة متى كان الحمل في الرحم  
يعتد الحمل قبل الوضع كذا في الخبر والولد قبل  
كله في النكاح كذا في الخبر فيكون الولد قبل  
مدة الحمل فله ان يكون له ما كان في الرحم قبل  
الطلاق فله في الطلاق ما كان في الرحم قبل  
لان وقت الحمل قبل الطلاق ليس كما ينبغي  
عبد السلام

فوله نسيت العبادة فاضل  
الطلاق الرجعة وهذا طلاقا يسهل بعد  
الولادة قبلها وفيه من عدم جوازها  
وهي الا بعد الولادة وتتم اقسام  
عبارة المصنف فخصص  
هذا التيمم في فقه  
كان قبل الولادة كما لا  
يحيى

فوله نسيت اي قبل الطلاق  
ولدت بعد الطلاق فينفى به العبارة فيسهل  
التمتع كذا في الخبر اذا نكحها بعد الطلاق  
تمتع

قول فاعلم الوطى فيه بانك والوطى لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك

قول فاعلم الوطى فيه بانك والوطى لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك

لا قل المدة وانك ووطىها جانله ان يرجعها ولا عبرة لانك لم امر ان الشرع كذب به (وان خلاها)  
خاوة صحيحة (فانكر) الوطى (فلا) اي لا يصح رجعتها لانه انكر الوطى ولم يكن به الشرع فيكون  
انكاد حجة عليه (فان طلقها) اي بعيد ما خلاها وانكرو وطىها ان طلقها (فراجعها فولدت لاقل)  
من سنين صحت (الرجعة فانها اذا اولدت لاقل منها من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد  
لانها لم تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد ان يجعل الزوج وطئا قبل  
الطلاق لا بعده لانه لو لم يطا قبله يزول الملك بنفسه لطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق  
حراما فيجب صيانته ففعل المسلم عنه فاذا جعل وطئا قبل الطلاق يصح الرجعة (قال اذا  
ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم) ولدت ولدا (اخر بطنين فهو رجعة) المراد ببطنين  
ان يكون بين اولادتين ستة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون بطن واحد وانما ثبتت  
الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه رجعها بعد الولادة  
الاولى ليكون الوطى حلالا اما اذا كانت الولادتان ببطن واحد فلا تثبت الرجعة لان علو  
الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى (و) قال (كلما ولدت فانت طالق) ولدت ثلثة بطون  
يقع (طلقات ثلاث و) الولد (الثاني والثالث رجعة) فانها طلقت بالولد الاول وصارت  
معتة وبالولد الثاني صارت رجعة الطلاق الاول اذ يجعل العلوق بوطى حادث في العدة  
حلالا للمسلم على الصلاح وطلقت ثانيا بالولد الثاني لان المين عقدت بكما وبالولد

قول فاعلم الوطى فيه بانك والوطى لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك

قول فاعلم الوطى فيه بانك والوطى لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك

قول فاعلم الوطى فيه بانك والوطى لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك

فلا يقع بها لانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك  
وطىها وانك لم توطىها لان قولك

قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي...

قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي...

الثالث صار مراجعاً في الطلاق الثاني لما مرّ وطلقت ثالثاً بالولد الثالث (فمعتد بالحيض) لانها خائلة من ذوات الاقاربين وقع الطلاق (الرجعي) من الطلاق (الايحرم الوطى) لبقاء اصل النكاح كما مرّ حتى لو وطى لا يغرّم العقر وقال الشافعي يحرم حتى يغرّم العقر (ومطقتة) اي مطلقه الرجعي (تترين) ليرغب الزوج في رجعتها (ولا يسافر بها بلا ائتمانه) على رجعتها لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا بغير اذن منكم فاما المعتدات من الرجعي لسياق قوله تعالى فاذا طلقتم النساء فصرح الطلاق رجعي بالاجماع (ينكح) الزوج (مبانه) بالثالث في العدة وبعد ها لان جلا المحلية باق لان رواله معقوب بالطلقة الثالثة فيعدم قبلها ومنع الغير في العدة لاشتباه النسب ولا اشتباه في حقها (لا مطلقه بها) اي بالثالث (لو) حرة وبالشنتين لوامة حتى يطأها غيره لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والمراد منه الطلقة الثالثة والثلاثين في لامة كالثلث في الحرة لان الرق منصف لحل المحلية على ما عرف والنكاح في لاية حل على العقد ولزوم الوطى ثبت بحديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب وهي حديث العسيلة وقد حقق هذا البحث في كتب الاصول ووضحناه بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح المرقاة وحواشي التبويج بالامزيد عليه (ولو) كان ذلك الغير (مراهقاً) غير بالغ لانه في التحليل كالبالغ لان الشرط الايلاج دون الانزال وهو موجود (بنكاح صحيح) متعلق بقوله

قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي...

قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي...

قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي... قوله لا تطلقها الا بالرجعي...

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

يُطَاهَا (وَيَمْضَى) عَطْفٌ عَلَى يَطَاهَا (عَدَّتْهُ) أَي عَدَّةُ الزَّوْجِ الثَّانِي (لَا سَيِّدَهَا) عَطْفٌ عَلَى  
غَيْرِهِ يَعْنِي أَنَّ وَطْئَ السَّيِّدَةِ مَتْنٌ لَا يَكُونُ مُحَلًّا لِلْعَيْنِ مَلِكِ النِّكَاحِ لِلتَّحْلِيلِ بِالنَّصِّ (وَكُوهُ)  
نِكَاحُ الزَّوْجِ الثَّانِي (بَشَرُطِ التَّحْلِيلِ وَإِنْ حَلَّتْ لِلأَوَّلِ) بَانَ قَالَ تَزَوَّجْتُ عَلَى أَنْ أَحْلَلَكَ  
أَوْ قَالَ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ أَوْ وَكَيْلَهَا أَمَّا لَوْ أَضْمَرَ ذَلِكَ فِي قَلْبِهَا فَلَا يَكُونُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ (وَيُطَاهَا)  
الزَّوْجِ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ (أَيْ حُكْمُهُ) (أَيْضًا) أَي كَيْفَ يَهْدَمُ حُكْمُ الثَّلَاثِ يَعْنِي إِذَا طَلَّقَ الْحَرَّةَ  
نُطْلِقُهَا أَوْ تَطْلِقُهَا مَضَتْ عَدَّتُهَا وَتَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ آخَرَ ثُمَّ عَادَتْ إِلَى الزَّوْجِ الْأَوَّلِ  
عَادَتْ بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ وَهَذَا الزَّوْجِ الثَّانِي حُكْمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ مِنَ الْحَرَّةِ الْخَفِيفَةِ كَمَا  
يَهْدَمُ حُكْمُ الثَّلَاثِ مِنَ الْحَرَّةِ الْغَلِيظَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ يُونُسَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَهْدَمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ وَهَذَا الْبَحْثُ أَيْضًا ذَكَرْهُ مُسْتَوْفَى فِي الْكِتَابَيْنِ  
الْمَذْكُورَيْنِ مُطْلَقَةً الثَّلَاثِ (أَخْبَرَتْ بَعْضُ الْعَدَّتَيْنِ) عَدَّتُهُ مِنَ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ وَعَدَّتُهُ مِنَ الثَّانِي  
(وَالْمَلَكَةُ تَحْتَمِلُهُ) أَي مُضِيِّهَا وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الْعَدَّةِ أَنَّ مُضِيِّهَا أَنْ كَانَ بِحَيْضٍ فَأَقَامَتْ صَدَقَةً  
فِيهِ عِنْدَ شَهْرَانِ وَعِنْدَهَا سَعَةٌ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا (لَهُ) أَي جَانِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ (تَصْدِيقُهَا) أَنَّ  
ظَنَّ صَدَقَهَا (لَا يَهْدَمُ) أَمَّا مِنَ الْعَمَلَاتِ لَكُونِ الْبُضْعِ مَقُومًا عِنْدَ الدَّخُولِ أَوِ الدِّْيَانَاتِ  
لَتَعْلُقِ الْحَلَّ بِهِ وَقَوْلُ الْوَاحِدِ مَقْبُولٌ فِيهَا **بَابُ الْإِلَاءِ** (هُوَ)  
لَعْنَةُ الْخَلْفِ مُطْلَقًا وَشَرْعًا (حُلْفٌ عَلَى تَرْكِ قَرْبَانِهَا مَدَّتْهُ) وَحُكْمُهُ طُلُقَةٌ بَآيَةً أَنْ بَرَّ  
أَي مَدَّةَ الْإِلَاءِ وَهِيَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا عَلَى مَا سَبَقَ فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح

فلا يرضى من زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح  
فلا يقال ان زنا الزوج على سبيل النكاح



فَوَلِّ وَآلَكَ الْقِبْلَةَ اِنْ خِذَ الْيَهُودَ الْعَصِمَ وَالْجَنَّةَ  
مَنْ اٰتَىٰ مِنْهُمْ الْفَوَاحِشُ عَلٰى اَنْ يُّسَآوُوا  
بِعَدْلِهِمْ اَللّٰهُمَّ

[illegible]

قَوْلُهُ وَآتَاهُ  
لَا أَفْرَكَ مِنْهَا  
يَسْطَرُّ أَنْ لَا يَكُونَ حَافِظًا  
كَامِ النَّهْرِ وَأَوَّلُ تَهْنِئَتِهِ  
بِوُجُودِهَا عَالِمُ مَجْزِيهَا لِيَصِفَ  
بِمَنْزِلَةِ الْإِلَهِ مَا لَا يَوْجُزُهُ  
فَتَأْتِي إِلَى ع.

[illegible]

قوله وإن وصيكم الله بالدين  
وعلمه الخ وإني أعلم بالدين  
وأنفق من المال الخ إني أعلم  
بدينهم أيضًا كما لا يخفى

[illegible]



فإنه فاسد له نوى الكذب قال السوفي  
 أما بضمها فبضم الكذب فبضمها فبضمها  
 فمن ظاهرها فلا يصح ولا يصح ولا يصح  
 خلاف الظاهر على القولين والاولى  
 على ما عليه القولين على القولين  
 الرتبة التي هي الاولى والاولى  
 رتبة الاول والاولى والاولى  
 الاول والاولى والاولى

فإنه فاسد له نوى الكذب  
 فبضمها فبضم الكذب فبضمها  
 فمن ظاهرها فلا يصح ولا يصح  
 خلاف الظاهر على القولين والاولى  
 على ما عليه القولين على القولين  
 الرتبة التي هي الاولى والاولى  
 رتبة الاول والاولى والاولى

الى المجمل فان قال اردت به التحريم اقم اريد به شيئا كان يمينا ويصير به لان تحريم الحلال

بمين (وظاهر ان نواه) لان في الظاهر حرمة فاذا نواه صح لانه تحمله وعند محمد لا يكون ظاهرا

لعدم ركنيه وهو تشبيه المحللة بالحرمة (وهذا ان نوى الكذب) لانه وصفا لمحللة بالحرمة

فكان كذا بحقيقة فاذا نواه صدق (و) تطليقة (بأية ان نوى الطلاق وتلك ان نواه)

وقد مر في الكنايات (والفتوى على انه طلاق وان لم ينو) وجعلنا ويا عرفا ولم هذا لا يخرج

به الا الرجال وعن هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع سنو والمسئلة

بما لم يقع على كل واحدة منهن طلاق باينة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو

الظاهر ولا شبه ذكره الزيلعي (كذا كل جل على حرام وهرجه بدست راست كيرم بروي

حرام) اي الفتوى على انه طلاق وان لم ينو ولو قال بدست چب كيرم لا يكون طلاقا

لعدم العرف ولو قال هرجه بدست كيرم كان طلاقا كذا في النهاية

(الخلع) بضم الخاء وفتحها الخاء لان الة مطلقا وبضمها شرعا لزالة المحصنة

(هو فصل من نكاح مال بلفظ الخلع غالبا) اما قال غالبا لانه قد يكون بلفظ البيع

والشراء ونحوهما كما سيأتي (ولا بأس به عند الحاجة) لقوله تعالى فلا جناح عليهما

فيما افدت به (وما يضر للمهر) لان ما يكون عوضا للمقوم اولى ان يكون عوضا لغير

المقوم لكن لا يجب ان يكون ما يضر لبدل الخلع مهر في النكاح كما دون العشرة (ويقتصر

فإنه فاسد له نوى الكذب  
 فبضمها فبضم الكذب فبضمها  
 فمن ظاهرها فلا يصح ولا يصح  
 خلاف الظاهر على القولين والاولى  
 على ما عليه القولين على القولين  
 الرتبة التي هي الاولى والاولى  
 رتبة الاول والاولى والاولى

فإنه فاسد له نوى الكذب  
 فبضمها فبضم الكذب فبضمها  
 فمن ظاهرها فلا يصح ولا يصح  
 خلاف الظاهر على القولين والاولى  
 على ما عليه القولين على القولين  
 الرتبة التي هي الاولى والاولى  
 رتبة الاول والاولى والاولى

فإنه فاسد له نوى الكذب  
 فبضمها فبضم الكذب فبضمها  
 فمن ظاهرها فلا يصح ولا يصح  
 خلاف الظاهر على القولين والاولى  
 على ما عليه القولين على القولين  
 الرتبة التي هي الاولى والاولى  
 رتبة الاول والاولى والاولى



قال علي قال شليل المذول واللعنة  
سواء كان عليه حالاً أو قال له حالاً أو قال له  
سواء كان عليه حالاً أو قال له حالاً أو قال له

قال طلاقاً بآية لوفى  
بكونه متخافاً في نقاده فولات  
في الخلاصة ولا يخفى أن نقاده  
التي لم يلبس لهم إلا القضاء بالفتح  
من المذهب فيكونه بآية لا القضاء  
ليس في القضاء الزوال لا القضاء  
بالصحيح الخ  
مهم

نذكره فانه كذا قال في الخاتمة فقال  
مذكره الطلاق كالتبته انتهى

قال في قوله قال في قوله الطلاق كالتبته  
فيه منطوقاً أو منطوقاً أو منطوقاً  
الاداء وحده النظم البذل أو فففسه كذا في قوله

قال في قوله المذول في قوله  
وذلك لا يخفى ولا يخفى ولا يخفى  
بأنه لا يخفى ولا يخفى ولا يخفى

والحرم بينهما في قوله  
فذلك كذا في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله

يقع واحدة بآية ذكره قاضيان (والواقع به) أي بالخلع (وبالطلاق على مال) وهو أن يقول  
طلقك أو أنت طالق على كذا من المال ويقول المرأة طلقني على كذا أو يقول الزوج طلقك  
عليه والفرق بينهما أن الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع إذا  
بطل بقي الطلاق بائناً وعوضاً طلاقاً إذا بطل يقع رجعيًا كذا في المحيط وسيأتي في المتن  
(طلاق بائن) لأنها لا تسلم المال إلا التسلم لها نفسها وذلك بالبيونة (وهو أي الخلع من  
الكنائيات) لاحتماله الطلاق وغيره (فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) من قرائن ترجح جانباً لطلاق  
(وإن قال لم أنوبه الطلاق فإن ذكر بدل لم يصدق) في نفيه في شيء من الصور الأربع  
بل يحمل على الطلاق ويكون ذكر البدل معيلاً لنية (والأى) وإن لم يذكر بدل لا يصدق  
في الخلع والمباراة أي فيما وقع الخلع بلفظ الخلع والمباراة لأنها كنايةان فلا بد من لنية  
أو ما يقوم مقامها وهو ذكر البدل وقد اتفقوا ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق  
لكونهما صريحين كذا في الكافي وأعرض عليه لفظ البيع غير صريح في الطلاق وهو  
ظاهر أقول المراد بكونه صريحاً فيه دلالة عليه قطعاً بحيث لا يختلف عنه أصلاً وذكر  
لأن البيع يوجب روال ملك اليمين فيلزمه قطعان روال ملك المتعة ولم يند اوقع  
الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما مر فليتأمل فانه دقيق وبالقبول  
حقيق (كرواخذ) أي اخذ البدل (أن نشر) أي الزوج لقوله تعالى وإن اردتم استبدال

قوله في رواية الجامع الصغير قال في دفع المهر في المهر  
قوله في رواية الجامع الصغير قال في دفع المهر في المهر  
قوله في رواية الجامع الصغير قال في دفع المهر في المهر

قوله لانه طلاق الكره واقع في الاصل  
قوله لانه طلاق الكره واقع في الاصل  
قوله لانه طلاق الكره واقع في الاصل

زوج مكان زوج واسم احدهم قطا فلا تأخذ وامنه شيئا ولانه اوحشها بالاستبدال  
فلا يزيد في وحشها باخذ المال (و) كره (اخذ الفضل) اي الزائد على ما دفع اليها من المهر  
(ان شئت) وفي رواية الجامع الصغير لا يكره لطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما  
افدت به (اكرهها) اي كره الزوج المرأة (عليه) اي على الخلع (تطلق المرأة) لان طلاق  
المكره واقع (بلا مال) اي بلا لزوم مال ان لم يكن لها عليه مال بلا التزمته ان تعطيه مالا  
لتخلص او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر ونحوه لما سيأتي ان الرضاء شرط في  
لزوم المال وسقوطه والاكراه يعدم الرضاء (هناك بدله في يدها) يعني خالعت مع زوجها  
على مال فقبل ان تدفعه اليه هلك المال (واسحق فعليه ما قيمته) ان كان قيميا (او مثله)  
ان كان مثليا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ بل يجبل لضمان عليها بتحقيق المعاوضة  
(خلع او طلق بغير اخير او ميثية) ونحوها ما ليس بمال (وقع) طلاق (وبين في الخلع  
رجعي في غيره مجانا) اي بغير شيء لان الايقاع معاق بالقبول وقد وجد فيقع في الخلع  
البائن وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد نقلناه من المحيط ولا يجب عليها  
شي لانها لم تسم مالا متقوما لتصير غارة له وايضا لوجه لا يجاب لمسي للاسلام ولا  
اجاب غيره لعدم الالتزام (كخ الغنى على ما في يدي ولا شيء في يدها) اي كما يقع الطلاق  
مجانا اذا قالت خالعتي على ما في يدي وليس في يدها شيء فانها لم تسم مالا متقوما فلم تقصر

هذا هو الطلاق بالزوج وليس بكراه  
بالنسخ كذا بالكسر  
ابو سعيد

قوله اي لا الزم او لا سقط  
ارادة مجزئة ما يقع في الارادة اجمالية  
لارادة الاخر فالاولى ان يقصر ولا يجزئها  
بم فصل بذكر  
ابو عبد

قوله لانه لا يقع اي يقع الطلاق في الخلع  
والطلاق على مال مطلق  
وان لم يجزئها كذا الطلاق واقع بغيرها  
وهذا هو القول الغنى بوجه في النكاح  
بغير

قوله وايضا لا دفع للاجل لمسي للاسلام  
لانه لا اسلام ما يقع عليه ذلك الا بالغير  
والنسخة فليكن ايضا  
من كتاب

قوله ولا شيء في يدي  
قوله ولا شيء في يدي  
قوله ولا شيء في يدي

قوله ولا شيء في يدي  
قوله ولا شيء في يدي  
قوله ولا شيء في يدي



قوله والمرد باليد...  
واليد...  
كأنه...  
عبد

قوله او ذراهم...  
قوله او ذراهم...  
قوله او ذراهم...  
عبد

قوله ردت...  
قوله ردت...  
قوله ردت...  
عبد

قوله او ذراهم...  
قوله او ذراهم...  
قوله او ذراهم...  
عبد

قوله واقله ثلثة...  
قوله واقله ثلثة...  
قوله واقله ثلثة...  
عبد

قوله فطلقتها...  
قوله فطلقتها...  
قوله فطلقتها...  
عبد

قوله فطلقتها...  
قوله فطلقتها...  
قوله فطلقتها...  
عبد

غارة له والرجوع بالغرور والمرد باليد ههنا اليد الحيى (وان رادت) على قولها خالعنى  
على ما فى يدى قولها (من مال او ذراهم) ولم يكن فى يد هاشى (ردت) عليه فى الاولى  
(مهرها) الذى خدته (راق) دفعت اليه فى الثانية (ثلثة دراهم) وان كان فى يد هاد رها  
تؤمر باتام ثلثة دراهم وان كان اكثر من ثلثة دراهم فله ذلك كذا فى النهاية اما رد ما اخذ  
فى الاولى فلا تنالها سميت ما لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الابعوض ولا وجه  
لا يجاب بالمسمى وقيمه لكونه مجهولا ولا لا يجاب بقيمة البضع وهو مهر المثل لانه غير  
مستقيم حال الخرج فتعين ايجاب ما قام به البضع على الزوج دفعا للضرر عنه واما  
دفع ثلثة دراهم فى الثانية فلا تنالها سميت بلفظ الجمع واقله ثلثة فيجب عليها للثبوت بها  
فصار كما لو اقر او اوصى بدراهم (خالعت على عيها بقى لها على براءتها من ضمانه لم تبرا)  
بل عليها تسليم عيها ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضى  
سلامة العوض واشترطا البراءة عنه شرط فاسد فيبطل هو لا الخلع لانه لا يبطل  
بالشروط الفاسدة (طلبت) طلاق (ثلثا) اى قالت طلقنى ثلثا بالفاو على الف  
فطلقتها واحدة يقع فى الاولى بآية بثلث الالف وفى الثانية رجعية مجانا فانها اذا  
قالت طلقنى ثلثا بالفا جعل الالف عوضا للثلث فاذا اطلقتها واحدة وجب ثلث الالف  
لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض ما اذا قالت طلقنى ثلثا على الف



فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه

فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه

فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه

فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه

فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه

فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه

بَعْنِي مَنْ قَالَ لَغَيْرِهِ بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِالْفِ دَرَاهِمٍ أَمْسِرْ فَلَمْ يَقْبَلْ فَقَالَ الْمَشْتَرَى قَبِلْتُ فَقَالَ  
لِلْمَشْتَرَى وَالْفَرْقَانِ الطَّلَاقُ بِمَا لَيْمِنْ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ وَالْقَبُولُ شَرْطُ الْحَنْثِ فِيمَ الْيَمِينِ  
بِالْقَبُولِ فَلَا يَكُونُ الْأَقْرَارُ بِالْيَمِينِ أَقْرَارًا بِشَرْطِ الْحَنْثِ لَهْمَا بِدُونِهِ فَصَارَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ  
لَا زَوْجَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ مُنْكَرُ فَمَا الْبَيْعُ فَيُجَابُ  
وَقَبُولُ وَلَا صَحَّةَ لِأَحَدِهِمَا بِدُونِ الْآخَرِ فَصَارَ الْأَقْرَارُ بِالْبَيْعِ أَقْرَارًا بِمَا لَا يَمِينُ إِلَّا بِهِ فَذَا النُّكْرُ  
فَقَدْ رَجَعَ عَمَّا أَقْرَبَهُ فَلَا يُصَدَّقُ (وَيُسْقَطُ الْخَلْعُ وَالْمُبَارَاةُ) بِفَتْحِ الْهَمْزِ جَعَلَ كُلَّ مَنَّهُمَا  
بَرِيًّا لِلْآخَرِ مَنْ لَدَعَا عَلَيْهِ (كُلُّ حَقٍّ لِكُلِّ مَنَّهُمَا عَلَى الْآخَرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ) كَالْمَهْرِ  
مَقْبُوضًا أَوْ غَيْرَ مَقْبُوضٍ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَالنَّفَقَةُ الْمَاضِيَةُ وَأَمَّا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ  
فَلَا تَسْقُطُ إِلَّا بِالذِّكْرِ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ (وَيُسْقَطُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَالْقَرْضِ وَتَمَنُّ مَا  
اشْتَرَتْ وَنَحْوَهَا) (خَلَعَ الْآبُ صَغِيرَتَهُ بِمَا لَهَا أَوْ مَهْرَهَا طَلَّقَتْ وَلَمْ يَلِزْهُمُ) (إِلَى الْمَالِ عَلَيْهِمَا  
(وَلَمْ يَسْقُطْ) (إِلَى الْمَهْرِ أَوْ مَا وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصَحُّ فَلَا تَعْلِيْقُ يَقْبُولُ الْآبُ  
فَيَكُونُ كَتَعْلِيْقِهِ بِسَائِرِ أَفْعَالِهِ وَأَمَّا عَدَمُ وَجُوبِ الْمَالِ فَلَا تَبْدُلُ الْخَلْعُ تَبْرِعَ وَمَا لَ  
الصَّبِيِّ لَا يَقْبَلُ التَّبْرِعَ (فَإِنْ خَلَعَهَا) (إِلَى الْآبِ صَغِيرَتَهُ (خَصَامِثًا لَهُ) (إِلَى لِبَدْلِ الْخَلْعِ  
لَمْ يَرُدَّ بِالضَّمَانِ الْكَفَالَةُ عَنْ الصَّغِيرَةِ لِأَنَّ الْمَالَ لَا يَلِزُّهَا إِلَّا لِمُرَادِيهِ التَّرَامُ ابْتِدَاءً  
(صَحَّ) (خَلَعَ) (وَالْمَالُ عَلَيْهِ) (إِلَى الْآبِ لِأَنَّ اشْتِرَاءَ بَدْلِ الْخَلْعِ عَلَى الْجَنْبِيِّ صَحِيحٌ

فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه  
فإنه قيل ان بالطلاق ما لا ينفك عنه

لأنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
أما إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف

لأنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
أما إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف

فعلما لآب أولى (بلا سقوط المهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب (وإن شرط) الزوج (الرضا  
عليها) أما الصغيرة (فإن قبلت وهي من أهله) أي أهل القبول بأن كانت تعقل أن الخلع سالب  
والنكاح جالب (طلقت) لوجود الشرط (بلا شيء) لأنها ليست من أهل الغرامة (قال)  
الزوج (خالعك) ولم يذكر ما لا قبلت المرأة (طلقت) لوجود الإيجاب والقبول  
(وبرى عن مهر) المؤجل (لو كان عليه ولا) أي وإن لم يكن عليه من المؤجل شيء (ردت)  
على الزوج (ماساق إليها من مهر) المحجل فأنها إذا قبلت الخلع وقد ثبت أنه معاوضة  
في حقها فقد التزمت العوض فوجباً عبادة بقدر الامكان (خلع المريضة معتبر من ثلث  
لكونه تبرعاً لأن البضع غير متقوم حال الخروج) **باب الظاهر**  
(هو) لغة مقابلة الظاهر بالظاهر فإن الشخصين إذا كانت بينهما عداوة يجعل كل منهما  
ظهوره إلى ظهرا الآخر وشرعاً (يشبهه ما يضاف إليه الطلاق) وهو كل ما يعبر به عن  
الكل أو جزئها منها (من المنكوحه) فلا يصح الظهار من مسه ولا من نكحها بلا أمرها  
ثم ظاهر منها ثم أجازت (بما يحرم النظر إليه) متعلقاً بالتشبيه (من عضو محرمه) بيان  
لما (نسباً أو رضاعاً) تمييز من محرمه (وحكمه حرمة وطئها وادعاءه) كالمس والقبلة  
(حتى يكفر) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتكر  
رغبة من قبل أن يماسا الآية (للظهار والعود) المفسرياً لعزم على الوطئ فإن سبب

فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
أما إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف

فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
أما إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف

فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
أما إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف

فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
أما إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف  
فإنه إذا لم يكن في الفسخ على الألف

والنكاح والجماع والعبادة والحيض والنفاس والحيض والنفاس والحيض والنفاس  
والحيض والنفاس والحيض والنفاس والحيض والنفاس والحيض والنفاس  
والحيض والنفاس والحيض والنفاس والحيض والنفاس والحيض والنفاس  
والحيض والنفاس والحيض والنفاس والحيض والنفاس والحيض والنفاس

فإن كان سبب  
وموجب التكفير هو  
الظهار والعدو عليه  
العامّة وبذلك الظاهر  
السبب والعدو شرط في كل  
سبب بل لا

وجوب لتكفير هو الظهار والعود لأن الكفارة دائرة بين العقوبة والعبادة وسببها أيضا  
دائرين الحظر والاباحة حتى يتعلق العقوبة بالمحذور والعبادة بالمباح وأما جاز تقادم  
الكفارة على العود لأنها وجبت لرفع الحرمة الثابتة في الدائرات فيجوز بعد ثبوت تلك الحرمة  
لرفعها كما قلنا في الطهارة أنها تجوز قبل اعادة الصلاة مع أنها سببها لأنها شرعت لرفع  
الحديث فتجوز بعد وجوده ولهذا جازت الكفارة بعد ما أبانها أو بعد ما انفسخ  
العقد بالارتداد أو غيره لأن هذه الحرمة لا تزول بغير التكفير من سبب الحل كملك  
اليمين وإصابة الزوج الثاني والمرأة أن تطالبه بالوطئ وعليها أن تمنعه من  
الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى القاضي أن يجبره على التكفير فعلا للضرر بعهدا ذكره  
الزيلي (ولو وطئ قبله) أي قبل التكفير (استغفر الله تعالى وكفر بالظهار فقط)  
أي لا يجب عليه غير الكفارة الأولى وقال سعيد بن جبير يجب عليه كفارتان  
(وذا) أي الظهار (كانت على طهر أرمي أو رأسك ونحوه) يعني رقبك وعنقك مما  
يعبر به عن الكل (أو نصفك كطهر أرمي ونحوه) من الجزء الشايح (أو كبطنها أو كخذنها  
أو كظهر أختي وعمتي وهي) أي الصور المذكورة ونظائرهما (ظهار أو أن لم ينوه)  
لأن المشبه فيها إما كلها أو ما يعبر به عنه أو جزء شايح منها وهو الشرط في حق  
المرأة والشرط في جانب المحرم أن يكون المشبه به عضوا لا يجوز النظر إليه كما ذكر

فإن كان سبب التكفير  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول

فإن استغفر الله  
من التكفير أو وطئ  
والله أعلم بالملك في  
سببها قبل أن يكفرها حتى  
يكفر

فإن كانت على طهر أرمي  
أو نصفك كطهر أرمي  
أو نصفك كطهر أرمي  
أو نصفك كطهر أرمي  
أو نصفك كطهر أرمي  
أو نصفك كطهر أرمي

فإن كان سبب التكفير  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول  
بغيره إذا كان لا تزول





قوله والعتق عتق بفتح العين  
فقال افاضه ما وافق الحلاله  
بفتح الهمزة

قوله والعتق عتق بفتح العين  
قوله والعتق عتق بفتح العين  
قوله والعتق عتق بفتح العين

ليس الا بالعقل فكان فأت المنفعة والذى يجب ويفوق مجزئه لان الاختلال غير مانع (والقطع  
يلاء) فانه فأت منفعة البطش (وابها ما) لان قوة البطش بها فيقواتها يفوت منفعة البطش  
أورجله) فانه فأت منفعة المشى (أويده ورجله من جانب) فانه أيضا فأت منفعة المشى  
لانه معن رعليه بخلاف ما لو قطعنا من خلاف اذ لم يفت جنس المنفعة (ولا مدبرا)  
عطف على لم تكن فأت جنس المنفعة (وام ولد) لاستحقاقها الحرية بجملة فكان الرق  
فيها ناقصا (أومكاتباً ادي بعض بدله) لانه تجزئ بعوض وبه لا يتأدى الكفارة لانها  
عبادة فلا بد ان تكون خالصة لله تعالى وان كان بعوض لم يكن خالصا لانه يكون  
تجارة فان اعتق مكاتب لم يؤد شيئا جان (وعبدا مشتركا اعتق) المكفر عن ظهاره (نصفه  
وهو مؤسر) ثم اعتق عنه (باقية بعدضانه) لان الاعناق يتجزئ عنه كاسيأتي  
والنقصان تكن في النصف الآخر لعند راسدامة الرق فيه وهذا النقصان حصل في  
ملك شريكه ثم انتقل اليه بالظمان فلا يجزئ عنه ككفارة (أو عبدا اعتق نصفه عن تكفيره  
ثم باقية بعد وصي من ظاهر منها) لان الاعناق يتجزئ عنه والمأمور به العتق قبل  
المبیس فلم يوجد لان النصف وقع بعده (وان عجز عن اعتق صام شهرين ولاء ليس  
فيها رمضان ولا الايام المنهية) الولاء التابع وهو ثابت بالنص وصوم رمضان لا  
يقع عن غيره فلا يجوز لتكفيره به والصوم في الايام المذكورة منتهى عنه فيكون ناقصا

قوله ثم اعتق عنه فانه لا غنى لسقوط  
الرجوع على العتق بضم العين  
الشرعية والالا بفتح الهمزة على غلاف  
مجدد منه تدبر

قوله فانه كجدة العتق بفتح العين  
في ملكه ولم يفتقر على شيئا ففصله لا يفتقر  
كانت في ملكه كجدة العتق بفتح العين  
كانت في ملكه كجدة العتق بفتح العين  
كانت في ملكه كجدة العتق بفتح العين

قوله صام شهرين ولا اعشأ بفتح العين  
صام شهرين ولا اعشأ بفتح العين  
صام شهرين ولا اعشأ بفتح العين



والسوءن والحدود والاليت منصوص  
البر والامر والسوءن فقط لا الاليت  
فلا كالمير ارج الحافاه كان السوءن  
الانصاف من ذيب غيبا حقيق على  
انصافا من ذيب غيبا حقيق على  
عالم الخط

الإشياء النصوصة كالبرِّ ودقيقه وسويقه والزَّبيب والتمر والشَّعير وغيرها كالآرِزِّ والعدس

ای وغیر الاسماء المنصوصة عبد

[illegible]

دفعه بخلاف الارز مثلاً فان ربع صاع منه اذا ساوى نصف صاع بربا وضع شعير قيمه

جَازَ دَفْعَهُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى صَلِّ مَقَرَّرٌ فِي شُرُوحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ أَنَّ النُّصُوصَ لَا يَنْبَغُ اخْتِاؤها (أَوْ)

من أمثاله الباقية المنصوصة عبد ع

اصغر (والحد الشمر بن) اى عص الطعام كله مسكنا: واحد السدين بوم ما حان عندنا فانا اقصه

سَلِّمْ خَاتَمُ السَّكِينِ وَوَدِّعْهُمُ ذَاتَ الدِّدَارِ لَا تَمُفِّكَا هُمُ فَوَالِقَوْمِ الْأَنْبِيَاءِ

مُجَابَّةٌ..... الخلة بالفخ الفخر والحاجة عبد ع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لا اعطي شخصاً واحداً في يوم واحد فذل الشريعة لا يجوز العلم في هذا اليوم صدر الشريعة

بجاء سبب رشحای زکریا و مولا اسمهرین (الغنایوم) سواء كان بدفعه او دفعات

لأن الواحد لا يستوفى في يوم واحد طعام سبعين مسلياً فلم يوجد العدد المفروض حقيقة

وَحَمْلًا لَعَدَمِ تَجَدُّدِ الْحَاجَةِ وَذِكْوَةِ صُورَةِ الْإِبَاحَةِ بِقَوْلِهِ (وَإِذَا اشْبَعْتُمْ أَيُّ سَتِينَ مَسْكِينًا وَانْ

والجزء جاز سبائنا

قُلْ مَا أَكَلُوا بِالْغَدَاةِ وَهُوَ الطَّعَامُ قَبْلَ نَصْفِ النَّهَارِ (وَالْعِشَاءُ) وَهُوَ الطَّعَامُ بَعْدَ نَصْفِ

النهار (او غدايڻ) اڃا شبعم بطعام قبل نصف النهار مريين (او عشاين) اڃا شبعم

بَطْعَامُ بَعْدَ نِصْفِ النَّهَارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ عَشَاءَ وَصُحُورًا قَالَ فُخْرُ الْإِسْلَامِ طَعَامُ الْإِبَالَةِ كَلْتَانِ

منصوباً به على التمييز

لِكُلِّ مَسْكِنٍ غَدًا وَعِشَاءً وَالْغَدَاةُ الْخَبِيرَةُ

اى في يوم واحد      اى في اليا حى      قاله فلما اكملوا الله المعنى و دفع ما به اليوم دونه العذار ايوه

ای بیچم واحد

١٥ في الباب

واوطينها وعندها القادوس المعبرية الشبع لا المقادير والمعبر الى المليك  
 اى الياقوت

152

إلى الأباية

قوله واذا اقمتم بالعدوك والعساكر شيئا  
فياخذوا العدوك فيها اذ وقعوا سبيهم ومنه  
آخس لم يجد الا ان يعيد على احد السبي  
غدا وفشا كما في السبي وكذلك سبي  
الخاصة في الغزاة والعساكر كما  
مستبالي في

فَدَارَ فَوْقَهَا وَلَمَّا رَأَى الْعَادَى إِلَى الْعَسَاوِ اعْمَى  
إِذَا كَانَ فِي بَيْتِ طَمْرٍ وَأَخْلَا كُنْكَ الْعَسَاوِ  
وَأَسْجَدَ فِي الْوُفْقِ  
مَرْثِيًا لِلْبَلَاءِ

قوله ولا تأكلوا مما أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم

قوله ولا تأكلوا مما أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم

قوله ولا تأكلوا مما أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم

قوله ولا تأكلوا مما أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم  
والتي أتت به أنفسكم من أموالهم

لقوله تعالى فاطعام ستين مسكينا والواجب منه الويسط وهو الاكثان لان الاكثر في العادة  
ثلث حرث والاقل مرة كذا في غاية البيان (يجز بر او خبر شعير بالادام) فانه لا يستوفي منه  
حاجته الا بالادام بخلاف خبر البر (او اعطى) عطف على شعيرهم (كل أربع صاع بر ونصف  
صاع شعير او تمر او من بر وموى تمر او شعير جان) جزاء لقوله اذا الشعير وما عطف عليه  
فان ربع صاع بر ونصف صاع شعير او تمر يبلغ بالكيل نصف صاع بر او صاع شعير او تمر وكذا  
من بر وموى شعير او تمر يبلغ بالوزن نصف صاع بر او صاع شعير او تمر ولما كان هذا  
الاشياء متحدة الجنس لان الكل من حيث الطعام جنس واحد جاز تكميل أحدهما بالآخر  
ولا كذلك القيمة كما عرفت (بخلاف اعتناق نصف ربة وصيام شهر) لتعذر تكميل أحدهما بالآخر  
لاختلافهما معنى فان العتق شرع لتخليص الرقة والصوم لتجويد النفس (و) بخلاف (اطعام)  
نصف صاع تمر قيمته نصف صاع بر لما عرفت من عدم جواز ادائها هو من الاعلاد المنصو  
قيمة اذا كان اقل قدرا مما قدره الشرع وان كان اكثر من الاخر ومثله قيمة (اطعمهم) اي ستين  
مسكينا (كلاتهم صاع بر عن ظهارين لم يصح الاعلاد أحدهما وعن اقطار وظهار صح عنهما) لان  
النية تعمل عند خلاف الجنس كالظهار والظهار لا اعتداد بها فاذا غت النية والظهار  
يصلح لكفارة واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقادير والمودى وهو الصاع كفارة واحدة  
فلا يصح جعلها للظهار بل لظهار واحد بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية

قوله واغتنق عبدك...  
هذا الكلام...  
الظاهر...

قوله واغتنق عبدك...  
هذا الكلام...  
الظاهر...

فحكم مسكين آخر الصوم أربعة أشهر وأطعام مائة وعشرين مسكيناً أو اغتنق عبدتين عن  
ظهارين) فإنه صحيح (وإن لم يعين واحداً لواحد) لأن الجنس في الظهارين متحد فلا يجب  
التعيين (وله) أي للظاهر (في اغتناق عبدتيهما أو صوم شهرين إن يعين لاي) منهما  
(شأن وإن اغتنق عن قتل وظهار لم يجز عن واحد) لأن نية التعيين في الجنس للمحد لغو وفي  
المختلف مفيد فاذا اغتنق بقى مطلق النية فله أن يعين أيها شاء كما لو أطلقه في لا بد من تو  
أنه لو نوى قضاء يومين من رمضان يجز به عن يوم واحد ولو نوى من القضاء والنذر أو  
عمل لقضاء والكفارة لا يجز به عن واحد منهما (عبد ظاهر كهر بالصوم فقط) أي صوم  
شهرين إذا ملك له فلم يكن من أهل التكفير بالمال وقال النخعي كقر بصوم شهر اعتباراً  
بالعقوبة لأنه شرع نأجر كما الحدود (لا سيك عنه بالمال) بأن اغتنق عنه أو أطعم لم يجز  
لأنه ليس من أهل الملك فلا يصير مالاً بملكه

باب اللعان

(هو) لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لما في الخامسة من لعن الرجل نفسه  
ومن قبول المرأة غضباً لله تعالى عليها المستلزم للعن شرعاً (شهادتان مؤكدات  
بالإيمان مقرونة باللعن قائمة بمقام حد القذف في حقه) أي إذا اتلأ عنا سقط عنه  
حد القذف (ومقام حد الزنا في حقه) بمعنى أي إذا اتلأ عنا سقط عنه الحد الزنا  
والدليل على أنه قائم مقام حد القذف في حقه أن هلال بن أمية جاء إلى رسول الله

قوله من نفسه...  
هذا الكلام...  
الظاهر...

قوله من نفسه...  
هذا الكلام...  
الظاهر...

قوله فانه...  
هذا الكلام...  
الظاهر...

قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك

قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك

قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك

قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك

صلى الله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
يؤتى بها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انت باربعة شهود والا تجلد على ظهرك  
فقال هلال رأيت بعيني يا رسول الله واعاد هذه المقالة ثم قال وانى لا رجوع من الله تعالى ان  
يجعل لي محرجا فانزل الله هذه الايات فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في  
جانب الزوج حيث لم يجلد هلال بقذفه ثم الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة  
لان هلالا لما رهاها بالشريك بن السخاء حيث قال وجدت على بطن امرأتى الشريك يؤتى  
بها قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان جاءت به اخر على نعت كذا فهو لها  
وان جاءت به اسود جعل اجماليا فو لشر يك فجاءت به على النعت المكرهه فقال صلى الله  
تعالى عليه وسلم هولا اليمان سبقت لكان لي ولم ياشان وهذا اشار الى ان اللعان  
قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة كذا في المبسوط (وحكمه حرمة الوطى والاستمتاع)  
بعد ذلك عن حصول البيونة التامة (وشروطه قيام الزوجية) حتى اذا اطلقها باينا  
او نكاحا سقط ولم يجب لحد وسيلتي بيانه في جزايب ابدان شاء الله تعالى (وكون النكاح  
صحيحا فمن قذف بالزنا وجه العفيفة) الى البرية عن ايرنا غير مهمة به كمن يكون  
معها ولد لا يكون له اب معروف (وصحاح) الى الزوجان (لاداء الشهادة على المسلم)  
حتى لا يجزى اللعان بينا لكافرين ولا بين كافر ومسلم وان صلح شاهدا على مثله كما

قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك

قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك  
قوله تعالى عليه وسلم وقال عنت عن امرأتى سنين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك



قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به

سَيَأْتِي (أَوْ فَنِي) عَظْفٌ عَلَى قَذْفٍ (وَلَدَهَا) أَحْتَرَانُ عَنْ نَفْيِ الْحُلْ كَسَيَاتِي (وَطَالَ بَتُّ بَه) أَي مَجِبٌ  
الْقَذْفُ وَهُوَ الْحَدُّ فَإِنَّهُ حَقُّهَا فَلَا يَدَّ مِنْ طَلِبِهَا كَسَائِرِ حَقُوقِهَا وَلَئِنْ مِنْ شَرْطِ اللِّعَانِ وَأَذَا لَمْ  
تَكُنْ عَقِيقَةً لَيْسَ لَهَا الْمَطَالِبَةُ لِقَوَاتِ شَرْطِهَا وَهُوَ الْعَقَّةُ (لَا عَن) أَخْبَرَ قَوْلَهُ فَمَنْ قَذَفَ  
(فَإِنْ إِلَى) أَيْ الزَّوْجِ عَنْ اللِّعَانِ (حَبَسْتُ حَتَّى يَلْعَنَ) أَوْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ فَيُحَدِّثُ لَأَنَّ اللِّعَانَ خَلْفَ  
عَنْ الْحَدِّ فَذَا لَمْ يَأْتِ بِالْخَلْفِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْأَصْلُ (فَإِنْ لَعَنَ) الزَّوْجُ (لَا عَنَتْ) الْمَرْأَةُ بِالْفَرْقِ  
لَكِنْ يُبْدَأُ بِالزَّوْجِ لِأَنَّهُ الْمَدْعَى فَيُطْلَبُ مِنْهُ الْحُجَّةُ (وَالَا) أَي وَإِنْ لَمْ تَلْعَنَ (حَبَسْتُ حَتَّى  
تَلْعَنَ) أَوْ تُصَدِّقَهُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْقُدُورِيِّ وَتُصَدِّقُهُ فَيُحَدِّثُ وَهُوَ غَلَطٌ لَأَنَّ  
الْحَدَّ لَا يَجِبُ بِالْإِقْرَارِ مَرَّةً فَكَيْفَ يَجِبُ بِالتَّصْدِيقِ مَرَّةً وَهُوَ لَا يَجِبُ بِالتَّصْدِيقِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ  
لَأَنَّ التَّصْدِيقَ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ قَصْدًا فَلَا يَغْيِرُ فِي حَقِّهِ وَجُوبُ الْحَدِّ وَيَغْيِرُ فِي دَرْجَتِهِ فَيَنْدَفِعُ  
بِهِ اللَّعَانُ وَلَا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ وَلَوْ صَدَّقَتْهُ فِي نَفْيِ الْوَلَدِ فَلَا حَدَّ وَلَا لَعَانَ وَهُوَ وَلَدُهَا لِأَنَّ  
النِّسْبَ إِنَّمَا يَقْطَعُ حُكْمًا بِاللِّعَانِ فَلَمْ يُوجَدْ وَهُوَ حَقُّ الْوَلَدِ فَلَا يُصَدَّقَانِ فِي بَطَالِهِ وَبِهِ  
يُظْهِرُ عَدَمَ صِحَّةِ قَوْلِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ فَيَسْتَفِي نَسْبُ وَلَدِهَا مِنْهُ (فَإِنْ لَمْ يُصْلَحْ) الزَّوْجُ  
(لِلشَّهَادَةِ) بَانَ كَانَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ مُحْرَّدًا فِي قَذْفِ (حَدِّ لَوْ هِيَ مِنْهَا هَلِهَا) لِأَنَّ  
اللِّعَانَ نَعْدَرُ لَعْنَتِي مِنْ جِهَةِ فَيْضَارٍ إِلَى الْمَوْجِبِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الثَّابِتُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى  
وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْآيَةَ وَلَا يَتُورُونَ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ كَافِرًا وَهِيَ مُسْلِمَةٌ

قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به

قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به

قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به

قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به  
قوله (أو فني) أي فني ولفظنا أظنه فني ولفظنا  
منادى من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به من غير أن ينادى به

وكل منهما اهل للشهادة في كل ما ذمها  
فان كانت امة او كافرة او محدودة في قدرها  
او كانت امة او كافرة او محدودة في قدرها  
او كانت امة او كافرة او محدودة في قدرها

الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قد فيها قبل عرض الاسلام عليه (وان صلح لهما) الى الزوج للشهادة

(وهي لا تصلح لهما) بان كانت امة او كافرة او محدودة في قدرها او مجنونة (او لا يجد

قادرها) بان كانت زانية (ولا يجد عليه) كما اذا قد فيها اجنبي (ولا لعان) لانه خلف عنه

(وصورته) اي صورة اللعان (ما نطق به النص) يعني لقرا وحاصله ان يقول الزوج

اولا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميته به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله

عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مسيرا اليها في كلمة ثم تقول هي اربع مرات اشهد

بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهما ان كان صادقا فيما

رماني به من الزنا فاهن يستعملن اللعن في كلامهن كثيرا كما ورد به الحديث انكن

تكثرن اللعن وتكفرن العشير وسقطت حرمة اللعن في عيهم فعهاهن يخترن اللعن

بخلاف الغضب (فان التعاقير في القاضى بينهما) ولا تبين حتى لو مات احداهما قبله ورثته

الاخر ولو زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قدق اسانا فحذله

او نحو ذلك لم يفرق بينهما (وفي نسب الولد) ان قد فيها به (والحقه بامه) وبانت

بطلقة وشروطه ان يكون العاوق حال جريان اللعان بينهما حتى لو علقت امة او كافرة

ثم اعتقت واسلمت لا ينفي ولا يعاين لان نسيه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا

يتغير يعان (فان كذب نفسه حل) لاقراره بوجوب الحد عليه (قله) اي بعد ما حذر

فان كانا كافرين فاسلمت ثم قد فيها قبل عرض الاسلام عليه (وان صلح لهما) الى الزوج للشهادة (وهي لا تصلح لهما) بان كانت امة او كافرة او محدودة في قدرها او مجنونة (او لا يجد قادرها) بان كانت زانية (ولا يجد عليه) كما اذا قد فيها اجنبي (ولا لعان) لانه خلف عنه (وصورته) اي صورة اللعان (ما نطق به النص) يعني لقرا وحاصله ان يقول الزوج

اولا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميته به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مسيرا اليها في كلمة ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهما ان كان صادقا فيما رماني به من الزنا فاهن يستعملن اللعن في كلامهن كثيرا كما ورد به الحديث انكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير وسقطت حرمة اللعن في عيهم فعهاهن يخترن اللعن بخلاف الغضب (فان التعاقير في القاضى بينهما) ولا تبين حتى لو مات احداهما قبله ورثته

الاخر ولو زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قدق اسانا فحذله او نحو ذلك لم يفرق بينهما (وفي نسب الولد) ان قد فيها به (والحقه بامه) وبانت بطلقة وشروطه ان يكون العاوق حال جريان اللعان بينهما حتى لو علقت امة او كافرة ثم اعتقت واسلمت لا ينفي ولا يعاين لان نسيه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير يعان (فان كذب نفسه حل) لاقراره بوجوب الحد عليه (قله) اي بعد ما حذر

فان كانا كافرين فاسلمت ثم قد فيها قبل عرض الاسلام عليه (وان صلح لهما) الى الزوج للشهادة (وهي لا تصلح لهما) بان كانت امة او كافرة او محدودة في قدرها او مجنونة (او لا يجد قادرها) بان كانت زانية (ولا يجد عليه) كما اذا قد فيها اجنبي (ولا لعان) لانه خلف عنه (وصورته) اي صورة اللعان (ما نطق به النص) يعني لقرا وحاصله ان يقول الزوج

اولا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميته به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مسيرا اليها في كلمة ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهما ان كان صادقا فيما رماني به من الزنا فاهن يستعملن اللعن في كلامهن كثيرا كما ورد به الحديث انكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير وسقطت حرمة اللعن في عيهم فعهاهن يخترن اللعن بخلاف الغضب (فان التعاقير في القاضى بينهما) ولا تبين حتى لو مات احداهما قبله ورثته

فلا يقال المصلحة وكما قال مالك  
فلا يقال المصلحة وكما قال مالك  
فلا يقال المصلحة وكما قال مالك

فلا يقال المصلحة وكما قال مالك  
فلا يقال المصلحة وكما قال مالك  
فلا يقال المصلحة وكما قال مالك

جان له (ان يتروجها) ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا  
انها لا يجتمعان مادامتا عني كما يقال المصلحة لا يتكلم اي مادام مصليا وكذا ان قن وغيرها  
بعان اي بعد التلاعن (فحد اوزنت) فانه بعد القنف لم يبق اهلا للعان وكذا المرأة بعد  
الزنا لم يبق اهلا له فجان ان يتروجها وانما لم يقل وزنت فحدت كواقع في الهلاية وغيره  
لان مجرد ناهي سقط احصائها فلا حاجة الى ذكر الحد بخلاف القنف اذ لا يسقط به الاخصان  
حتى يحد روى عن الفقيه المكي انه كان يقول ننت بشديد النون اي نسبت غيرها الى  
الزنا وهو القنف فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطا كما ذكر ولا يبق الاشكال (ولا ايجان  
بقنف الاجرس) لانه قائم مقام حد القنف وقنفه لا يعرى عن شبهة والحدود تدرك  
بها (ولا ينفى الحمل) لان قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال كونه اتفاقا (وان ولدت  
لاقل المنة) وقال يجب بنفيه اذا جاءت به لا قبلها (وتلاعنان نيت وهذا الحمل منه) (ويؤجر  
القنف منه صريحا بقوله نيت (ولا ينفى القاضى الحمل) اي نسب الحمل من القاذف لان  
تلاعنها كان سبب قوله نيت (لأن الحمل) (نفى الولد عند التهنئة) ومدتها سبعة ايام  
من حيث العادة كذا في النهاية (او شراء الة الولادة صح وبعدها) لان قبوله التهنئة  
اوسكوته عند التهنئة او شراء الة الولادة اوسكوته عن تلقى عند مضى ذلك الوقت  
اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحل له السكوت عن نفيه بعد الولادة

فانه لان مجرد ناهي لا ينافي ولا ينافي  
ان يتروجها ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا  
انها لا يجتمعان مادامتا عني كما يقال المصلحة لا يتكلم اي مادام مصليا وكذا ان قن وغيرها  
بعان اي بعد التلاعن (فحد اوزنت) فانه بعد القنف لم يبق اهلا للعان وكذا المرأة بعد  
الزنا لم يبق اهلا له فجان ان يتروجها وانما لم يقل وزنت فحدت كواقع في الهلاية وغيره  
لان مجرد ناهي سقط احصائها فلا حاجة الى ذكر الحد بخلاف القنف اذ لا يسقط به الاخصان  
حتى يحد روى عن الفقيه المكي انه كان يقول ننت بشديد النون اي نسبت غيرها الى  
الزنا وهو القنف فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطا كما ذكر ولا يبق الاشكال (ولا ايجان  
بقنف الاجرس) لانه قائم مقام حد القنف وقنفه لا يعرى عن شبهة والحدود تدرك  
بها (ولا ينفى الحمل) لان قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال كونه اتفاقا (وان ولدت  
لاقل المنة) وقال يجب بنفيه اذا جاءت به لا قبلها (وتلاعنان نيت وهذا الحمل منه) (ويؤجر  
القنف منه صريحا بقوله نيت (ولا ينفى القاضى الحمل) اي نسب الحمل من القاذف لان  
تلاعنها كان سبب قوله نيت (لأن الحمل) (نفى الولد عند التهنئة) ومدتها سبعة ايام  
من حيث العادة كذا في النهاية (او شراء الة الولادة صح وبعدها) لان قبوله التهنئة  
اوسكوته عند التهنئة او شراء الة الولادة اوسكوته عن تلقى عند مضى ذلك الوقت  
اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحل له السكوت عن نفيه بعد الولادة

فلا يقال المصلحة وكما قال مالك  
فلا يقال المصلحة وكما قال مالك  
فلا يقال المصلحة وكما قال مالك

قوله واقر بالثاني خذ فالنهي عن  
الفتح على هذا الزكوا والخذ اقرب بالاول قال ابن  
الاسكندر ونفي الثاني ولو قلنا بعد ذلك بما انما  
ليس بابا ياء فلا حرج عليها

قوله واقر بالثاني خذ لان قوله من غير رفع  
موجبا للقاء وقد سقط نطقها فلا يفتل  
موجبا للقاء

قوله واقر بالثاني خذ اي سقط الالف  
والهاء من قوله واقر بالثاني خذ  
فان قوله واقر بالثاني خذ

قوله واقر بالثاني خذ اي سقط الالف  
والهاء من قوله واقر بالثاني خذ  
فان قوله واقر بالثاني خذ

قوله واقر بالثاني خذ اي سقط الالف  
والهاء من قوله واقر بالثاني خذ  
فان قوله واقر بالثاني خذ

قوله واقر بالثاني خذ اي سقط الالف  
والهاء من قوله واقر بالثاني خذ  
فان قوله واقر بالثاني خذ

فلا يصح نفيه بعده كما لو وجد الاقرار صريحا (ولا عن فيها) اي فيما اذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح  
لوجود القذف بنفي الولد (نفي اول التوامين) وهما اللذان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر  
(واقر بالثاني خذ) لانه اكد ب نفسه بدعوى الثاني (وان عكس) بان اقر بالاول ونفي  
الثاني (لا عن) فانه قاذف بنفي الثاني ولم يرجع عنه والقرار بالعفة سابق على القذف  
فصار كانه اقر بعفتها ثم قذفها بالزنا (وصح نسبهما) اي نسب لولدين (فيهما) اي المستثنين  
لانها خلقا من ماء واحد فثبت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الآخر (اجتمع شرائط  
اللعان فيها) اي الزوجين (ثم طلقها باينا او ثلثا سقطا) اي اللعان (ولم يجبا لحد) لما  
عرفت ان شرطه قيام الزوجية فاذا انقضت انتفى (كذا الوتر وجهها بعد ذلك) لان الشايط  
لا يعود (ولو طلقها رجعا لا يسقط) لما عرفت من بقاء اصل الزوجية  
**باب العنين وغيره كالمحبوب والمحصى (هو) اي العنين (من لا**  
**يقدر على الجماع) مطلقا (او يصل الى الثيب والابكار ولا يصل الى امرأة واحدة**  
**بعينها) من عتدا حبس في العتة وهي حظيرة الابل (وحديث زوجها محبوبا) وهو**  
**مقطوع الذكر والحصيتين (فرق بينهما) في الحال ان طلبت) التفريق لانه حقا ولا**  
**فائدة في التأجيل بخلاف العنين كما سيأتي وفيه اشعار بانه لو حبس بعد ما وصل اليها**  
**لا خيار لها كما اذا صار عينا بعه ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او صغيرا**

قوله واقر بالثاني خذ اي سقط الالف  
والهاء من قوله واقر بالثاني خذ  
فان قوله واقر بالثاني خذ

والعينا أطلقه من الخلق الذي لم يزل  
 من حال الخلق والخلق الذي لم يزل  
 من حال الخلق والخلق الذي لم يزل  
 من حال الخلق والخلق الذي لم يزل

قوله يعني القاضى بيمينه لا باليمين  
 تأجيل غير مؤجل فاعلم ان تأجيله  
 تأجيل غير مؤجل فاعلم ان تأجيله  
 تأجيل غير مؤجل فاعلم ان تأجيله

لما ذكر بخلاف العينين حيث ينظر بلوغه وبرؤه لاحتمال الزوال كما اذا كانت المرأة صغيرة وهو  
 محبوب او عينين حيث ينظر بلوغها لاحتمال لان تزويجها (او وجدت زواجها) عينا او خصيا  
 هو مقطوع الخصيتين فقط (وان اقر) اي بعد ما وجدته عينا او خصيا ان اقر (انه لم يصل  
 اليها اجل) الى الزوج يعني اجله القاضى بركاته وثبها (سنة قمرية) في الصحيح وهي اثني  
 عشر شهرا ومدة ثلثمائة واربع وخمسون يوما وثلاث وعشرون يوما وفي رواية  
 الحسن عن ابي حنيفة انه يؤجل سنة شمسية وهي مدة وصول الشمس الى النقطة  
 التي فارقتها من ذلك البرج وذلك في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان المرض  
 ينزل غالبا فيها لانه يكون لغلبة البرودة او الحرارة او اليبوسة او الرطوبة وقصور  
 السنة مشتملة عليها فالربيع حار رطب والصيف حار يابس والخريف بارد يابس  
 والشتاء بارد رطب فاذا مضت السنة ولم ينزل المرض ظهر انه خلق (سوى مدة مرضه  
 ومرضها) بخلاف رمضان وايام حيضها فانها داخله في السنة (ان لم تكن رتقا) قيد  
 لقوله اجل فانها اذا كانت رتقا لم يفد لتأجيل كما اذا كان الزوج محبوبا (فان وطئ  
 فيها) ونعت (والا) اي وان لم يطأ (بانت بالتفريق) اي تفريق القاضى بينهما وكان  
 تفريقه طلاقا بايئا لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل بالرجعي (ان  
 طلبت لامرأته حقها) ولها كلامهم ان خلافها لان خلوة العينين صحيحة (وتجب

اذا كانت نصفها كالمهر فلا ينفق  
 والاصل الاخر من سنة وعشرة  
 يوما وثلاثا اذا كان منها تسعة اشهر  
 ثلاثة وثلاثا ونصف يوم اذا كان خمسة  
 فطحاوي

اي مدة فائدة النكاح من نقطة من الفلك  
 الثاني الى القود اليها فالثلاثة وخمسة  
 وستون يوما وخمسة ساعات وخمسون  
 دقيقة اربعون دقيقة فطحاوي

فان كان مريض عن احد ابنته من علل خلة النفل  
 الضاد فبما كانت كسيرة فيم في زوج  
 فصلت فضاوية وكانت السنة كما لا يعرف  
 به الحال فاذا مضت ولم يصل باقها ففقد  
 اصله وفيه نظر اذ قد مضت اما بغيره ففقد  
 كالمسحوق فالحق ان التفريق الاصل ففقد  
 عدم زوال لوانه لا يولد الا من اصله اباؤ  
 السنة وموتها لذلك افاضوا في احوالها  
 فيها والسنة العشرة فطحاوي  
 والملاذ العشرة فطحاوي

قوله اي تفريق القاضى بينهما  
 الحكم بالفرق قصور الزوج  
 وطالب وكلها بالنفس ففقدت  
 طلبها ففقدت خلافتها ففقدت  
 فطحاوي

قوله فظنك النساء صيغة الجمع الثانية  
ولبيان الأولى لانه المذكور في مسود  
صدا لا سلام ان الواحدة لا تسقط  
والاثنان لا يحذفان الا في الجمع  
وقد جاء في الاصل في مسود  
والاثنان لا يحذفان الا في الجمع  
وقد جاء في الاصل في مسود  
والاثنان لا يحذفان الا في الجمع  
وقد جاء في الاصل في مسود

العدة) للاختياط (وان اختلف) عطف على قوله فان قرأى اختلف الزوجان فان دعت  
المرأة عدم الوصول وانكر الزوج (وكانت ثيبا او بكر افطرت النساء فقلن ثيب حلق)  
اي الزوج لان الثيابة ثبت بقولهن وليس من ضرورة ثبوت الثيابة الوصول اليها  
لاختمال زوالها بشئ اخر فيحلف بخلاف البكارة فان ثبوتها ينفي الوصول اليها ضرورة  
فتخير بقولهن (فان حلف) الزوج (بطل حقاها) فتكون امراته (كما لو اختارته عند العقد  
او بعده) فانها اذا اختارت زوجها بطل حقاها في طلبها لتفريق لان التخيير بين الشيعين  
لا يكون له الا احدهما (وان نكل) الزوج (او قلن) انها (بكر اجل) الزوج سنة (فان  
اختلفا) اي بعد التأجيل سنة اذ عدم المرأة عدم الوصول وانكر الزوج (فالحكم  
كالأولى) اي ان صدقها خيرت وان انكرت نظر اليها النساء فان قلن بكر خيرت وان  
قلن ثيب فالقول له بيمينه فان حلف في امراته (لكنها خيرت ههنا حيث اجل) الزوج  
(ثمة) لان المقصود بالتأجيل ثمة حصول العلم بالعدة لتخير المرأة وقد حصل العلم بها  
ههنا فخيرت ثم اذا قامت عن مجلسها او اقامها اغوالا لقاضي قبل ان تختار شيئا بطل خيارها  
لان هذا بمنزلة تخيير الزوج فلا يتوقف على ما وراء المجلس بل يبطل بالقيام واذا اختار  
الفرقة امر القاضى الزوج ان يطلقها طلاقه باينة فان ابي فرق القاضى بينهما وقيل يقع  
الفرقة بينهما باختيارها نفسها ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق ولو فرق بينهما فترقا

وانما عطف الفارقة في قوله فظنك النساء  
وليس لولا في قوله فظنك النساء  
لأن الفارقة في قوله فظنك النساء  
وليس لولا في قوله فظنك النساء  
لأن الفارقة في قوله فظنك النساء  
وليس لولا في قوله فظنك النساء

قوله او فانها ثيبا او بكر افطرت  
لأن الأولى في قوله او فانها ثيبا او بكر  
قوله او فانها ثيبا او بكر افطرت  
لأن الأولى في قوله او فانها ثيبا او بكر  
قوله او فانها ثيبا او بكر افطرت  
لأن الأولى في قوله او فانها ثيبا او بكر

قوله ثم اذا قامت عن مجلسها  
من مجلسها وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت

قوله ثم اذا قامت عن مجلسها  
من مجلسها وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت  
عن المجلس وقيل في قوله ثم اذا قامت

قوله فلا ينفذ على ما دللنا  
لأن الأولى في قوله فلا ينفذ على ما دللنا  
قوله فلا ينفذ على ما دللنا  
لأن الأولى في قوله فلا ينفذ على ما دللنا  
قوله فلا ينفذ على ما دللنا  
لأن الأولى في قوله فلا ينفذ على ما دللنا

قوله فظنك النساء صيغة الجمع الثانية  
ولبيان الأولى لانه المذكور في مسود  
صدا لا سلام ان الواحدة لا تسقط  
والاثنان لا يحذفان الا في الجمع  
وقد جاء في الاصل في مسود  
والاثنان لا يحذفان الا في الجمع  
وقد جاء في الاصل في مسود



قوله والفقير على الاول كذا قاله الزيناني  
قوله الثاني خالية من الطلاق واللعن انهما  
على هذا مذهب الجمهور والفقير انهما  
الظاهر

قوله والفقير على الاول كذا قاله الزيناني  
قوله الثاني خالية من الطلاق واللعن انهما  
على هذا مذهب الجمهور والفقير انهما  
الظاهر

ثانياً لم يكن لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج امرأة اخرى وهي عالة بحاله ذكر في الاصل انها  
لا خيار لها العلم بالعيب وذكر الحصاص ان لها الخيار لان العجز عن وصي امرأة لا يدل على العجز  
عن غيرها والفقير على الاول (ولا يتخير احداهما بعيب الاخر) خلافاً للشافعي في العيوب الخمسة  
وهي الجنون والجذام والبرص والقرن وهو ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو ما عدا غليظة  
او حمة مرقية او عظم والرق وهو التلاحم وعند محمدان كان بالزوج جنون او جذام او برص  
فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا اذ يمكن للزوج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق (ظهر زوج  
الامة عتيقاً والخيار للمولى) لان الحق له كما في العزل **باب العدة**  
(هي) لغة الاحشاء يقال عدت الشئ اى حصيته وشرعاً (تربص) اى انتظار وتوقي  
(يلزم المرأة مائة معلومة) سيأتي بيانها (برؤال) متعلق بيلزم (ملك نكاح متأكد) صفة  
ملك (بالموت او الدخول ولو حكماً) اراد به الخلو الصحيح (او برؤال) قرأش معجب (لخترت  
عن قرأش مائة موطوءة غير مستولدة اذ عدا لها بخلاف ام ولد مات مولاهما او عقمها كاسيأتى  
ولا بد من هذا القيد والقوم لم يذكروه (وبوصي) عطف على بن زوال (بشبهة النكاح)  
سيأتي بيانه (فلا عدة بالطلاق قبل الدخول) لعدم تأكد ملك النكاح (ومن حكمها منع  
جوار تزوج غيره) اى غير زوجها (ومنع جوار نكاح اخيهما وازبع سواها) لما مر من بقاء  
اصل النكاح (وصحة الطلاق فيها) بالبرقع عطف على منع جوار ووجهه ما مر ايضاً

قوله والفقير على الاول كذا قاله الزيناني  
قوله الثاني خالية من الطلاق واللعن انهما  
على هذا مذهب الجمهور والفقير انهما  
الظاهر

قوله والفقير على الاول كذا قاله الزيناني  
قوله الثاني خالية من الطلاق واللعن انهما  
على هذا مذهب الجمهور والفقير انهما  
الظاهر

قوله منع جوار تزوج غيره اى  
عليها انكاحها بغيره وانما  
بأنه لا يملكه الا بعد الدخول  
لانها لا تكون ملكاً له الا بعد  
الزواج سواها الا ان يكون  
عدها وعليه كلامه

قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح

قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح

قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح

قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح

(وهي اى العدة في) حق (حره تحيض للطلاق والفسخ) كالفسخ بخيار البلوغ وعدم الكفاة  
وملك احدا الزوجين للآخر وتقبلها ابن الزوج شهوة وان تدا احدهما (ثلاث حيض  
كوايل) حتى اذا طلق في الحيض وجب تكمل تلك الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها  
لما لم تجز اعتبارها كما تقر في كتب الأصول وإنما وجبت بها لقوله تعالى والمطلقات  
يتربصن بانفسهن ثلثة قروء والفسخ في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتحريق عن  
براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا لا يتحقق فيها (كذا ام ولد مات مولاه  
واعتقها) فان عدتها ايضا اذا كانت ممن تحيض ثلث حيض كوايل (وكذا موطوءة  
يشبهها) كما اذا زوت اليه غير امرأته وهو لا يعرفها فوطئها (او بنكاح فاسد) كالنكاح  
الموت (في الموت والفرقة) متعاقب بالموطوءة بشبهة والنكاح الفاسد فان العدة فيها  
ايضا ثلث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما فرقة (وفمين) عطف على في حره اى العدة  
في حره لم تحض لصغر او كبر او بلغت سن ولم تحض ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي  
يؤسن من الحيض الاية (ان وطئت) لما مر ان العدة بالطلاق قبل الدخول (وللموت)  
عطف على قوله للطلاق والفسخ (اربعة اشهر وعش) اى عشرة ايام (مطلقا) اى  
سواء وطئت او لا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون اولجا الاية (وفى)  
حق (امه تحيض) عطف على قوله في حره تحيض يعنى لعد امه تحيض للطلاق

قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح

قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح  
قوله في حق من طلقها بعد ثلثة أشهر من النكاح

فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة  
لوقتي كذا قوله لم يضع الخمل الا في اللزوم  
للاطلاق وقال مساجيل الخمل لا يوضع  
الا في اللزوم قال في التمهيد من المداينة  
فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة

فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة  
لوقتي كذا قوله لم يضع الخمل الا في اللزوم  
للاطلاق وقال مساجيل الخمل لا يوضع  
الا في اللزوم قال في التمهيد من المداينة  
فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة

والفسخ (حيضتان) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* طلاق الامة تطليقتان وعدتها  
حيضتان \* ولان الرق منصف والحیضة لا تجزى فمكثت فصارت حيضتين (وفي) حق  
(امة لم تحض) ومات عنها من زوجها نصف ما للحرة (اي عدتها للطلاق والفسخ شهر ونصف  
شهر والموت شهران وخمسة ايام ما عرفت ان الرق منصف (وفي) حق (الحامل الحرة والا  
وان مات عنها صبي) اي وان كان زوجها الميت صبيا (وضع خملها) لطلاق قوله تعالى  
\* واولات الاخل اجلهن ان يضعن خملهن \* (وفيهن حبلى بعد موت الصبي عدة  
الموت) لانها لما لم تكن حاملا وقت موت الصبي تعين عدة الموت (ولانيس فيها) اي  
فيما حبلى قبل موت الصبي وبعد لان الصبي لا ماء له فلا يصور منه العلق والنفاس  
يقوم مقامه في موضع التصور (وفي) حق (امراة الفاريلباين ابعدا لاجلین) من عدة  
الطلاق وعدة الوفاة وان انفقت عدة الطلاق وهي ثلث حيض مثلا ولم ينفق عدة  
الموت فلا بد ان تربصا بقضاء عدة الموت وان انفقت عدة الموت دون عدة الطلاق  
تربص عدة الطلاق (ولرجعي ما للموت) لانها لما ورثت جعل النكاح قائما لحكمها الى  
الوفات اذ لا ارث لها الا به فكذا في حق العدة بل اولى لانها تجب مع الشك دون الارث  
فصارت كالملقة رجعي (وفيهن) اي اعدة في حق امة (اعققت في عدة رجعي كعدة حرة  
لان النكاح باق في الرجعي فوجب انتقال عدتها الى عدة الحر (والعدة في حق امة

فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة  
لوقتي كذا قوله لم يضع الخمل الا في اللزوم  
للاطلاق وقال مساجيل الخمل لا يوضع  
الا في اللزوم قال في التمهيد من المداينة  
فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة

فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة  
لوقتي كذا قوله لم يضع الخمل الا في اللزوم  
للاطلاق وقال مساجيل الخمل لا يوضع  
الا في اللزوم قال في التمهيد من المداينة  
فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة

فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة  
لوقتي كذا قوله لم يضع الخمل الا في اللزوم  
للاطلاق وقال مساجيل الخمل لا يوضع  
الا في اللزوم قال في التمهيد من المداينة  
فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة

فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة  
لوقتي كذا قوله لم يضع الخمل الا في اللزوم  
للاطلاق وقال مساجيل الخمل لا يوضع  
الا في اللزوم قال في التمهيد من المداينة  
فلا تضع خملها قال في التمهيد من المداينة



قوله فإذ جاءه ذلك المائت من شهر  
وهو غيب من العدة الثانية فعدت  
بالشهور أيضا كذا يعم من دفع العدة  
بالمسئلة على الحيض ما روي في  
قوله فإذ جاءه ذلك المائت من شهر  
وهو غيب من العدة الثانية فعدت  
بالشهور أيضا كذا يعم من دفع العدة  
بالمسئلة على الحيض ما روي في

عدة أخرى لتجدد السبب (وإذا خلّت) أي ألعدتان (فأترأه) أي إذا ابتلختا يكون ما ترأه  
من الحيض بعد الوطى بشبهة (منهما) أي العدة (وإذا تمت) العدة (الأولى) ولم تكمل  
الثانية (انقضت) بعض الثانية فعليها تمامها) إذا وجبت على المرأة عدتان فاما أن تكونا  
من رجلين أو رجل واحد فإن كان الثاني كما إذا طلقها ثلاثا وقال طننت أنها تحل لي  
أو طلقها بالفاظ الكناية فوطئها في عدة فلا شك أن العدتين قد اخلتا وأن كان  
الأول فتدنا من جنسين كالموتى عنها من فوجها إذا وطئت بشبهة كما سيأتي أو من جنس  
واحد كالمطلقة إذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما إذا اخلتا عندنا ويكون  
ما ترأه المرأة من الحيض محسباً منهما جميعاً وإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية  
فعليها تمام العدة الثانية وصورة أن الوطى الثاني أن كان بعد ما رأت حيضة تجب  
عليها بعد الوطى الثاني ثلث حيض أيضاً فاحيضة الأولى من عدة الأولى وحيضان  
بعدهما من عدتين فيتم العدة الأولى وتجب حيضة رابعة ليتم العدة الثانية  
وأن كان قبل ما رأت حيضة فلا شيء عليها إلا ثلث حيض وهي تنوب عن ست حيض  
(ومعدّة وفات وطئت بها) أي بشبهة (تعد بالشهور) وتحسب ما ترأه من الحيض  
فيها أي في الشهور قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني  
ففرق بينهما فعليها بقية عدتها من الأول تمام أربعة أشهر وعشر وعليها ثلث حيض

قوله إذا طلقها ثلاثا  
ثلاثا وقال طننت أنها  
حل لي قال في الدلالة في نظر  
لأنه إذا طلقها ثلاثا  
التبس لا يثبت فيها الوطى ولو ادعى  
طعن الحل كذا المذهب قال الكمال كل من طلق  
كثراً في النكاح قال الكمال كل من طلق  
في نفسها ففوتها أو ففوتها في نفسها  
عنها إذا طلقها بعد طلاقها في نفسها  
بالشهور بعد شهر وقسمه

قوله أو طلقها بالفاظ الكناية  
للشبهة وهي المرأة هنا وقد سبق  
منها ما لا يخفى عليها كذا في الوطئ بالعدّة  
فإن تجب أيضاً إلا أن كان في عدة  
فقط إذا طلقها بالفاظ الكناية  
افترقوا

قوله إذا طلقها ثلاثا  
لأن فيه محذور المهر وهو الوطى  
بعد تلك المحذور من قبل النسب لا يثبت فيها  
إدعى طعن الحل وإن قال طننت أنها  
بذلك الوطى وإن قال طننت أنها  
حل فادام ثبت النسب لم يثبت  
العدة

قوله إذا طلقها ثلاثا  
غير نفقها







فعله لا يخطئ مئة الانعصا لما اذا  
كانت عن وفات اما اذا كانت معطلا  
فلا يجوز التعريض ولو كانت بائنا كرامة النبي  
سريلا ع

فعله لا يخطئ مئة الانعصا لما اذا  
كانت عن وفات اما اذا كانت معطلا  
فلا يجوز التعريض ولو كانت بائنا كرامة النبي  
سريلا ع

(و) مَعْدَةٌ (نِكَاحٍ فَاسِدٍ) لِأَنَّ الْأَحْدَادَ لَا ظَاهَرَ لَهَا تَسَفُّ عَلَى فَوْتِ نِيَّةِ النِّكَاحِ وَلَمْ يَهْتَبِهَا  
ذَلِكَ (لَا يَخْطُبُ مَعْدَةَ الْإِعْرَاضِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ  
خِطْبَةِ النِّسَاءِ إِلَى أَنْ قَالُوا وَلَكِنْ لَا تَعْدُوا لَهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا قَالُوا  
التَّعْرِضُ أَنْ يَقُولَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ أَنْتَ لِحِيلَةٍ وَإِنَّكَ لَصَالِحَةٌ وَتُخَوِّذُكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى  
إِرَادَةِ التَّزَوُّجِ بِهَا وَالْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ أَنْ يَرِغَبَ أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَجْمَعَ وَتُخَوِّذُكَ (وَلَا تَخْرُجُ  
مَعْدَةً) الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا كَانَ أَوْ بَائِنًا (مِنْ بَيْتِهَا) لِيَا وَلَا يَهْدَارُ (وَتَخْرُجُ مَعْدَةً الْمَوْتُ نَهَارًا  
وَبَعْضُ اللَّيْلِ وَبَيْتٌ فِيهِ) أَيُ فِي بَيْتِهَا فَإِنْ نَفَقَ مَعْدَةَ الْمَوْتِ عَلَيْهَا فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ  
نَهَارًا لِلْكَيْسِ وَقَدْ يَمِيدُ إِلَى أَنْ يَهْجُمَ اللَّيْلُ وَالْمُطْلَقَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ لِذَوْرِ النِّفْقَةِ عَلَيْهَا  
مِنْ مَالٍ وَجِهًا (وَتَعْدَدَانِ) أَيُ مَعْدَةُ الطَّلَاقِ وَمَعْدَةُ الْمَوْتِ (فِي بَيْتٍ وَجَبَتْ) أَيُ  
الْعَدَّةُ (فِيهِ) أَيُ فِي بَيْتٍ يُضَافُ إِلَيْهَا بِالسَّكْنِ حَالُ وَقُوعِ الْفُرْقَةِ وَالْمَوْتِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى  
لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ أَيُ بُيُوتِ السَّكْنِ (إِلَّا أَنْ يَضْرَعَنَّ) بِأَنْ كَانَ نَصِيبُهَا مِنْ  
دَارِ الْمَيْتِ لَا يَكْفِيهَا وَأَخْرَجَهَا الْوَرَثَةُ مِنْ نَصِيبِهِمْ وَأَخَافَتْ تَلَفَ مَالِهَا أَوْ لَا يَهْدَامُ أَوْ لَمْ  
تَجِدْ كَرَاءَ الْبَيْتِ (لَا يَدْخُلُ مِنْ سُرَّةِ بَيْتِهَا فِي) الطَّلَاقِ (الْبَائِنِ) حَتَّى لَا تَقَعَ الْخُلُوعُ بِالْجَنِيَّةِ  
وَبَعْدَ هَذَا لَا بَأْسَ فِي أَنْ يَكُونَ فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ مُعْتَرَفٌ بِالْحُرْمَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ  
يَرَهَا لَا يَبْشُرُ الْحَرَامَ (وَأَنْ ضَاقَ الْمَنْزِلُ عَلَيْهِمَا أَوْ كَانَ) الزَّوْجُ (فَاسِقًا فَالْأَوَّلُ خُرُوجُهَا)

فعله لا يخطئ مئة الانعصا لما اذا  
كانت عن وفات اما اذا كانت معطلا  
فلا يجوز التعريض ولو كانت بائنا كرامة النبي  
سريلا ع

فعله لا يخطئ مئة الانعصا لما اذا  
كانت عن وفات اما اذا كانت معطلا  
فلا يجوز التعريض ولو كانت بائنا كرامة النبي  
سريلا ع

فعله لا يخطئ مئة الانعصا لما اذا  
كانت عن وفات اما اذا كانت معطلا  
فلا يجوز التعريض ولو كانت بائنا كرامة النبي  
سريلا ع

فعله لا يخطئ مئة الانعصا لما اذا  
كانت عن وفات اما اذا كانت معطلا  
فلا يجوز التعريض ولو كانت بائنا كرامة النبي  
سريلا ع

قوله وان جعل بينهما امرأة ثقة قاذرة على الحيولة لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة

قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة

قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة

قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة

وَأَنْ جَانِ خُرُوجِهَا (وَوَدَّ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَهُمَا امْرَأَةً ثَقَّةً قَادِرَةً عَلَى الْحَيُولَةِ) لِحَيْطَةِ أَنْ يَمُوتَ  
عَنْهَا (رَفُوعُهَا) (فِي سَفَرٍ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مِصْرَها) دُونَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ رَجَعَتْ إِلَى مِصْرَها لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بِأَبْدَلٍ الْخُرُوجِ بَلْ هُوَ بَدَلٌ (وَلَوْ) بَيْنَهُمَا (ثَلَاثَةُ خَيْرٍ) بَيْنَ الْمَضَى وَالرَّجُوعِ سَوَاءٌ كَانَ مَعَهَا  
وَلَوْ أَوْ لَا (وَوَدَّ الرُّجُوعَ) لِيَكُونَ الْإِعْتِدَادُ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ هَذَا إِذَا كَانَ إِلَى الْمَقْصَدِ أَيْضًا  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ كَانَ قَلَّ مَضَتْ إِلَى مَقْصَدِهَا وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الشَّقَّ اعْتِمَادًا عَلَى نَفْسِهَا وَمِمَّا  
قَبْلَهُ وَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي صُورَةِ الشَّوَالِ وَالْحَيَارِ فِي صُورَةِ أَقْلِيَّةِ أَحَدِهِمَا التَّعْيِينَ (وَلَوْ فِي  
مِصْرٍ) عَظُفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي سَفَرِهَا لَوَيَّاتِ أَوَمَاتِ عَنْهَا زَوْجُهَا فِي مِصْرٍ مِنْهَا لَا مِصْرَ لَاتَخْرُجَ  
بَلْ (تَعَدَّ فِيهِ فَتُخْرَجَ بِحَرَمٍ) إِنْ كَانَ لَهَا حَرَمٌ (مِنْ لَمْ تَحْضَرْ قَطَّ تَعَدَّ بِالشَّهْرِ كَذَا مَنْ رَأَتْ  
يَوْمًا مَا فَا نَقَطَ حَتَّى مَضَتْ سَنَةٌ) لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْأُولَى (وَأَعْتَبَارُ الشَّهْرِ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَيَّامِ  
لَا الْإِهْلَةِ) كَذَا فِي الصَّغَرَى (طَلَقَهَا فَصَاحَتُهُ مِنْ نَفَقَةِ الْعِدَّةِ لَوْ بِالشَّهْرِ جَانِ) الصَّلْحُ  
لَتَعْيُنِ الشَّهْرِ (وَلَوْ بِالْحَيْضِ لَا) كَوْنُهَا بِحَيْضِهَا (أَخْبَرَتْ) الْمَرْأَةُ (بِمَضَى عِدَّتِهِ) أَيْ  
عِدَّةِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ (وَالْعِدَّةُ وَالْمَحْلِلُ وَغَلَبَ ظَنُّهُ) أَيْ ظَنُّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ (بِصَدْقِهَا  
وَالْمَدَّةِ تَحْتَمِلُ) مَا أَخْبَرَتْ بِهِ (نَكْحًا) أَيْ جَازَانِ يَنْكَحُهَا الزَّوْجُ الْأَوَّلُ (مُضِيِّهَا) أَيْ  
الْعِدَّةِ (لَوْ) كَانَ (بِحَيْضٍ فَاقْلَمًا) أَيْ مَدَّةً (وَبِصَدَقٍ) الْمَرْأَةُ (فِيهِ شَهْرَانِ عِنْدَ ابْنِ  
حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَهُمَا سَعَةٌ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا) لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ

قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة

قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة

قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة  
قوله وان جعل بينهما امرأة ثقات لحيطة بالامانة

قوله بل الاثم الغلب  
على النسيء  
بني الحكم الشرعي على الاثم الغلب  
على النسيء  
بني الحكم الشرعي على الاثم الغلب  
على النسيء

قوله ان اكثر من الحمل  
كان او فاسدا  
الضعف  
الاولى

قوله ولو ظن  
لان ظن  
لان ظن  
لان ظن

قوله فلو  
لان ظن  
لان ظن  
لان ظن

قوله فلو  
لان ظن  
لان ظن  
لان ظن

اول حيضه فيكون مدتها ثلثة وتطهر بعد هاشسة عشر يوما ثم تحيض ثلثة وتطهر خمسة عشر  
يوما ثم تحيض ثلثة فتكمل العدة وولد شيخ الاسلام تلك ساعات لاغتسال بناء على كون زمان  
الاعتسال من الحيض وله ان رؤيتها هكذا اذ اذرة فلا يبنى عليها الحكم الشرعي بل الاثم الغلب  
فيعتبر اكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر لتحديد لا فيكون ثلث حيض شهر والطهر بينهما شهرا  
**باب ثبوت النسب** \* (اكثر مدة الحمل سنتان) لقول عائشة  
رضي الله تعالى عنها الولد لا ينفى في البطن اكثر من سنتين ولو بفلكه معزلا (واقلمها سنة  
اشهر) لقوله تعالى \* حمله وفضاله ثلثون شهرا ثم قال الله تعالى \* وفضاله في عامين  
فبقى للحمل سنة اشهر (فيثبت نسب ولد معيدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم يقر  
بمضى العدة لاحتمال العلوق حال العدة لجواز كونها ممتدة الطهر (وبانت في الاقل) يعني دلجاء  
به لاقل من سنتين بانت من زوجها لا نقضاء العدة وبنت نسبه لوجود العلوق في التكاثر  
او في العدة فلا يصير مرجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعينه فلا يصير مرجعا  
بالشك (وكان مرجعا في الاكثر) يعني ان جاءت به لاكثر من سنتين كان مرجعا لان العلوق  
بعده لطلاق والظاهر انه منه لا نقضاء الرتاء منها فيكون مرجعا لو كان اميتوبة ولده لاقل  
منها يعني ثبت نسب ولد اميتوبة اذا جاءت به لاقل من سنتين فلا دغوة لاحتمال كون الولد  
فاما وقت الطلاق فلا يتيقن بوقوع الفراش ويثبت النسب احتياطا (ولو لم يمهال) اي اذا

قوله وانما  
عليه حكم  
بالقول  
ان يكون  
لو لم يمهال

قال لا بدعوة قال الكفاية استدل بصديق  
المرء بطلانها والافعال لا استدل بها واستدل  
الربيع ببولس السيد الفيل في هذا الباب  
بالنكاح من قبل السيد الفيل في هذا الباب  
النسب والافعال في النكاح في هذا الباب  
الخصم في النكاح في هذا الباب  
في هذا الباب في هذا الباب  
في هذا الباب في هذا الباب  
في هذا الباب في هذا الباب  
في هذا الباب في هذا الباب

فقد من طلقها  
انما روي الى ان المرد بها  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي  
من طلقها واما التوفي

جاءت به لتمام سنتين من وقت القرعة لم يثبت نسبه لان الحمل حادث بعد اطلاق فلا يكون منه  
لحرمة الوصي (الابدعوة) التزيمه وايضا يحتمل ان يطأها في عدة (وكذا امره في عدة) اي صبية  
سنتها تسع فصاعدا لم يظهر فيها امارات البلوغ يثبت نسب ولدها واذا ولدت لاقل من  
تسعة اشهر) منذ طلقتها باينا كان او رجعا لان العلوق حينئذ يكون في عدة (ولتسعة  
لا) اي ولدت لتسعة اشهر لا يثبت نسب ولدها لان العلوق حينئذ يكون خارج العدة  
وذلك لانها صغيرة يتيقن واليقيين لا يزول بالاحتمال والصغر من ان الحمل فاذا بقي فيها صفة  
الصغر حكم بمضي عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا يرى  
انها لو اقرت بمضي العدة ثم ولدت لستة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو  
اقرارها فكذلك هنا بل ولي لان اقرارها يحتمل الكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا تردد فيه  
(وكذا معدة) اي معدة طلاق (اقرت بالمضي) اي مضي عدتها (وولدت لاقل من  
نصف سنة) من وقت اقرارها هذا هو المسطور في الهداية والكنز وغيرها وهو الصواب  
الموافق للتخيل وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكانا لاقرار وكانه سهو  
من الناسخ الاول (يثبت نسب ولدها) لما قرأت العلوق حينئذ يكون في عدة لظهور  
كذبها يتيقن حيث اقرت بالانقضاء وزعمها مشغول بالماء (ولنصفها الا) لما قرأت العلوق  
حينئذ يكون خارجها (او ظهر) عطف على اقرت اي كذا معدة طلاق ظهر (وحملها)

فقد وكذا معدة اي معدة طلاق كانت  
ينبغي للصفحة رجمها لما في الماء من  
على عموم برك هذا القيد لان معدة الوفاة  
مثل المعدة على طلاقها في الجوف  
مستبلا في

فقد اي معدة طلاق اي تعذر رجمها  
كان ياتر والخصم وانما كذا في هذا  
الاطلاق في كذا الاية في هذا  
والايسر في هذا الاية في هذا  
نسب ولدها في هذا الاية في هذا  
بالانقضاء العدة ولم يقر انتهى

فقد اقرت بالمضي بانها كانت المعدة  
عدت السابعة لانه من هذا الاية  
لانها اقرت بعد ما مضى  
سنة كذا في هذا الاية في هذا  
يدل على ان وقت اقرارها في هذا  
انقضت عدتها في هذا الاية في هذا  
اشهر ثم اقرت بعد ذلك في هذا  
ولم ياتر في هذا الاية في هذا  
اقرارها في هذا الاية في هذا  
في هذا الاية في هذا

فقد اقرت بالمضي بانها كانت المعدة  
عدت السابعة لانه من هذا الاية  
لانها اقرت بعد ما مضى  
سنة كذا في هذا الاية في هذا  
يدل على ان وقت اقرارها في هذا  
انقضت عدتها في هذا الاية في هذا  
اشهر ثم اقرت بعد ذلك في هذا  
ولم ياتر في هذا الاية في هذا  
اقرارها في هذا الاية في هذا  
في هذا الاية في هذا

والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى

والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى  
والزواج بها الزوج الثاني الى امة فمضى

أو أقر الزوج به) أي ثبت نسب وليد معتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة  
حبل ظاهر أو أقر الزوج بالحبل (والا) أي وإن لم يظهر حبلها أو أقر الزوج به (فثبت) أي  
النسب (إذا ثبت ولادتها بحجة تامة) أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بأن دخلت المرأة بيتا  
ولم يكن معها أحد ولا في البيت والرجلان على الباب حتى ولدت فعلمنا الولادة بروية الولد  
أو سمع صوته قيد الحجة بالتامة إذا ثبت النسب بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا  
لها فالخاصل أن المعتدة إذا ولدت ولدا لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة إلا أن يشهد بولادتها  
رجلان أو رجل وامرأتان إلا أن يكون هناك حبل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج فيثبت  
النسب بلا شهادة وعندهما يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة مسلمة عدلة كذا في الكافي  
(و) كذا (معتدة وفاة ولدت لاقل منها) هذه مسألة ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب  
ولد المتوفى عنها زوجها الخ أي ويثبت نسب وليد معتدة وفاة يكون بين الموت وولادته  
أقل من سنتين وقال رافد اجازت به بعد نقضاء عدة الوفاة لسهة أشهر لا يثبت النسب  
لان الشرع حكم بالنقض عدتها بالشهور لتعين الجهة فصار كما إذا اقرت بالانقضاء  
كما بين في الصغيرة ولنا أن الانقضاء عدتها بالاشهور لتعين الجهة فصار كما إذا اقرت بالانقضاء  
لان الأصل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل وفي البلوغ شك والصغر ثابت  
ببقيين فلا يزول بالشك (أو ولدت) عطف على قوله ولدت لاقل منها هذه المسئلة

قال في نسخة وفاة  
بأنفذهما كذا في الكافي  
والأما الصغيرة المرافعة فتقسم حكمها

قال في الأصل أن المعتدة إذا ولدت ولدا لم يثبت  
نسبها على منعتة في نفقته  
الولادة والحاصل أن الزوج إذا تزوجها صغيرا  
نقضت النكاح الذي سبقتها بالصغر ثابت  
عقب ذلك كان يثبت كبرها بعد النكاح

قال في نسخة وفاة  
بأنفذهما كذا في الكافي  
والأما الصغيرة المرافعة فتقسم حكمها



في المهرية ثانياً بقوله فان كانت ممتدة عن وفاة وصدة خا اى يثبت نسب ولد معينة  
 وفاته وليدت (في اعادة واقرا الورثة بالولادة) ولم يشهد على ولادة احد فهو بانه اتفاقا  
 وهذا في حق الارث ظاهر لانه خالص حقه فيقبل فيه تصد يقم اما في حق النسب  
 فهل يثبت في حق غيرهم ممن لم يصدق قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة بان صدقها  
 رجالان او رجل وامرأتان من الورثة يثبت لقيام المحجة ولذا قيل يشترط لفظ الشهادة  
 وقيل لا يشترط لان الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت في حقهم باقرارهم وما ثبت تبعاً  
 لا يراعى فيه شرائط الاصل كالعبد مع المولى والجندى مع السلطان في حق الإقامة  
 وهذا هو الصحيح كذا في الكافي (و) كذا (منكوحة ولادة لستة اشهر) يعنى اذا تزوج  
 الرجل امرأة فجاءت بولد لستة اشهر فصاعداً يثبت نسبه منه سواء (اقربه الزوج  
 اوسكت) لان الفراش قائم والمدة تامة (وان انكر) الزوج (ولادتها يثبت بشهادة  
 امرأة واحدة) فان بقاها تلاثة لان النسب يثبت بالفراش القائم واللحان انما يجب  
 بالقدن وهو موجود هنا لان قوله ليس منى قدن لها بالزنا والقدن لا يستلزم وجود  
 الولد فام يعتبر الولد الثابت بشهادة القابلة ليلزم كون اللعان ثابتاً بشهادة القابلة  
 بل اضيف اللعان الى القدن مجرد اعنه اقول يرد على ظاهره اننا سلم ان القدن  
 المطلق لا يقتضى وجود الولد لكن لا سلم ان القدن بالوليد لا يقتضى وجوده والكلام

قوله فهل يثبت في حق غيرهم يظهر  
 من ان النسب المأمور من الورثة بها اجمع  
 ولا البعض مطلقاً حتى لو كان المصدق  
 رجلاً وامراً او امرأتين فقط لم يثبت  
 جميع الورثة ويثبت نسب في حق المقتدر  
 كذا في الفقه فاستخرج المسألة من المتن  
 كانه يثبت نسباً بغير

قوله وقيل لا يشترط ولا الخضوع  
 في مجلس الحكم في حقها ان اقرتهم  
 الشهادة اعني التصديق ومن ثبت  
 بغير اقرارهم اقرارها لم يعتبر الخضوع  
 ويثبت بالسمعة ولهذه التمسك فالكلام  
 المصنف واوردناه ان يقول ويشهد

قوله لستة اشهر قالوا لا يقال ان تزوجها  
 وانما لها فاقول ان الكفا والنسب  
 بما طاعة البينة

قوله اقول يرد على ظاهره  
 بغيره ان لا يرد في الخصومة على  
 هذا الكلام بغيره انما القدن  
 من ضرورة لزوم اللعان وقيل انما  
 لا يثبت بغيره وانما يثبت بالسمعة  
 القابلة هذا يثبت فاشهر في السؤال والجواب  
 على ظاهر الكلام

فقد وان ولد له الاول منها اي سنة اشهر ولا  
اي سنة اشهر التكاثر والاشهر  
اجل من الزمان اي سنة اشهر  
وغيره من الزمان اي سنة اشهر  
مستنبط الى غير

فقد فان ولد له الاول منها اي سنة اشهر ولا  
اي سنة اشهر التكاثر والاشهر  
اجل من الزمان اي سنة اشهر  
وغيره من الزمان اي سنة اشهر  
مستنبط الى غير

فيه ودفعه ان مراد القوم بالوجود الخايج والحق في الولد انما يقتضي الوجود في عبارة دون  
الخارج مثلا اذ سمح الزوج الامرأة ولدت ولد ا فقال ذلك الولد ليس مني كان قد قالها  
بالزنا اذ كانه قال زنيته فحصل الولد منه وان لم يكن الولد موجودا في الخارج (وان) ولده  
(لا قل منها) اي من سنة اشهر (لا يثبت) نسبه لسبق العلوق على التكاثر (فان ولدت) ثم  
اختلفا (وادعت نكاحا منذ سنة اشهر) ادعى الزوج الا قد صدقت بلا يمين عنده  
خلافها كما سيأتي (قال ان نكحتا في طالق) ثم نكحتا فولدت نصف سنة منذ نكحتا الزمان  
اي الزوج (نسبه) اي نسب الولد (ومهرها) لوجود العلوق في العدة (علق طلقها بولادتها  
اي قال لامرأة اذا ولدت ولدا فان طالق (وشهدت امرأة) واحدة (بها) اي بالولادة  
(لم يقع) اي الطلاق عندا في حنفية وعندهما يقع لان الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت  
الطلاق بالتبعية وله ان الولادة تثبت ضرورة فقيد ربه رها فلا تتعدى الى الطلاق  
وهو ليس بتابع لها لان كلامها يوجد بدون الاخر اعترض عليه بعض شراح الهداية  
بان كلاما في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالشئ لازم من لوازمه والولادة تثبت  
بشهادتها والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوانمه اقول قوله والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوانمه  
ليس على اطلاقه بل هو في موضع لا يصور الا نقالك بينا لازم وللزوم كما في الزوم العقلي  
وقد اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق يفك عنها وقد تقرر في كتبنا الاصول

فقد وان ولد له الاول منها اي سنة اشهر ولا  
اي سنة اشهر التكاثر والاشهر  
اجل من الزمان اي سنة اشهر  
وغيره من الزمان اي سنة اشهر  
مستنبط الى غير

فقد وان ولد له الاول منها اي سنة اشهر ولا  
اي سنة اشهر التكاثر والاشهر  
اجل من الزمان اي سنة اشهر  
وغيره من الزمان اي سنة اشهر  
مستنبط الى غير

فقد وان ولد له الاول منها اي سنة اشهر ولا  
اي سنة اشهر التكاثر والاشهر  
اجل من الزمان اي سنة اشهر  
وغيره من الزمان اي سنة اشهر  
مستنبط الى غير

فقد وان ولد له الاول منها اي سنة اشهر ولا  
اي سنة اشهر التكاثر والاشهر  
اجل من الزمان اي سنة اشهر  
وغيره من الزمان اي سنة اشهر  
مستنبط الى غير



قوله فإذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه

قوله فإذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه

يرثه) أي يرث الطفل وأمه من الميراث لأن المسئلة فيما إذا كانت معروفة بالحرية وبكونها  
أم الطفل ولا سبيل لبينة الطفل له إلا بكتاب أمه نكاحاً صحيحاً لأنه الموضوع للحل (وإن  
قال وارثه أنت أم ولده وجهلت حرية لا يرث) لأن ظهور الحرية باعتبار الدارحجة في  
دفع الرق لا في استحقاق الإرث (زوج أمته من عبده فجاؤت بولد فادعاه المولى لم يثبت  
نسبه) لأن ثبوت نسبه يقتضي فسخ النكاح وقد ثبت أن النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ  
بخلاف البيع فإن المولى إذا باع أمته وولدت عنده المشتري ثم ادعاه البائع يثبت نسبه  
وينفسخ البيع (وعتق) الولد لأنه ملك المولى وقد قرئ ببنوته فلم يحرره وإن لم يثبت  
المزوم كما إذا قرئ ببنوة عبده المعروف بالنسب (وتقصير) أي لأمه (أم ولد) لا قرارة بذلك  
(ولدت أمته الموطوءة له) ولأنه لم يثبت نسبه حتى يدعيه) فإن الفرائش على ذلك مراتب  
قوى وهو فراش المنكوح وحكمه أن يثبت به النسب بلاد عوة ولا يتفي بمجرد النفى بل  
ينتهي باللحان في النكاح الصحيح إذا لحن في الفاسد كما مر وضعيف وهو فراش لامة  
وحكمه أن لا يثبت به النسب إلا بدعوة ضعفه ومتوسط وهو فراش أم الولد وحكمه  
أن يثبت به النسب بلاد عوة وينفي بمجرد النفى لكن بثبوت بلاد عوة إنما يكون إذا حل  
للمولى وطهرها وإلا إذا لم يحل فلا يثبت بلاد عوة كما ولد كاتبتها مولاها وأمه مشتركة  
بين اثنين استولاهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه بدونها كذا في خزنة المفتين

قوله فإذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه

قوله فإذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه  
أنه إذا كان الولد أطفافاً فمما لا خلاف فيه

الفرائش على ثلاث مراتب  
مهم

فصل في الحضانة  
 الحضانة هي حق للمرأة على الولد المولود لغيرها من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج

فصل في الحضانة  
 الحضانة هي حق للمرأة على الولد المولود لغيرها من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج

## باب الحضانة

هي من حضان لطار بيضه يحضنه اذا  
 ضمه الى نفسه تحت جناحه وكذلك المرأة اذا حضنت ولدها (هي الام ولو بعد الطلاق  
 مالم تتزوج) يعنى بزواج آخر غير محرم للطفل كما سيأتى وانما كانت لها الاجماع الامة عليه  
 ولانها اشفق من غيرها (الا ان يكون مريضة) فانها تحبس وتضرب فلا تقرب للحضانة  
 (او فاجرة) كذا في الكافي (بلا جبرها) على اخذ الولد اذا ابنت او لم تطلب لاحتمال ان تجبر  
 عن الحضانة (الا اذا تعينت) بان لا يأخذ الولد ثدى غيرها او لا يكون له ذو رحم محرم  
 سوى الام فيجبر على الحضانة اذا اجنبية لاشقة لها عليه (ثم امها) اي ام الام (وان  
 علت) لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات (ثم لم ابية) اي اب الولد (كذلك)  
 اي وان علت لانها من الامهات ولها ما تجبر ميراث الامهات السدس ولانها اوفر شقة  
 لاجل الولادة (ثم اخوة لاب وام) لانها اشفق (ثم اخوة لام) لانها اقرب لما قبلها في هذا  
 الامر (ثم اخوة لاب) لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد (ثم خالته) لان قرابة  
 الام ارحم في هذا الامر (كذلك) اي من كانت لاب وام اولى ثم لام ثم لاب والخاله  
 اولى من بنات الاخ لانها تدلى بالام وتلك بالاخ (ثم عمته كذلك) في الترتيب ولا حق  
 لبنات العم والخاله في الحضانة لانها غير محرم (بشرط خريتهم) لعجز الرقيق عن  
 الحضانة لاستغاله بخدمة المولى ولان حق الحضانة نوع ولا ولاية ولا ولاية للرقيق

فصل في الحضانة  
 الحضانة هي حق للمرأة على الولد المولود لغيرها من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج

فصل في الحضانة  
 الحضانة هي حق للمرأة على الولد المولود لغيرها من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج

فصل في الحضانة  
 الحضانة هي حق للمرأة على الولد المولود لغيرها من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج  
 والامتناع من غيره من غير الزوج







قوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلو رجل منكم بيتا ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم

قوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلو رجل منكم بيتا ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم

به) اي بالصبي من ابية (حتى يستغنى) عن لغيره بان ياكل ويشرب ويلبس ويستغنى  
وحده لانه اذا استغنى يحتاج الى التاديب والتخلق باداب الرجال وخلقهم والاب اقدر  
على ذلك (وقدر) الاستغناء (بسبع سنين) قدره الخصاص (وبه يقى) كذا في الكافي  
(و) الام والجدة الحق (بها) اي بالصبي من اب (حتى تحيض) لانها بعد الاستغناء  
تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين  
والحفظ والاب فيه اقدر (وروي) عن محمد (حتى تستهي) يعنى انها تدفع الى الاب  
اذ بلغت حلا للشهوة لتحقيق الحاجة الى الصيانة (وهو الاحوط) فساد الزمان  
(وغيرها) اي حاضنة غير ام والجدة (الحق بها) اي بالبيت منها (حتى تستهي)  
لان الترك عند من تحصنها نوع استخدام وغيرها لا يقدر على استخدامها ولان المقصود  
هو التعليم وهو يحصل بالاستخدام وغيرها لا يمكنه ولهذا لا يوجبها الخدمة فلا  
يحصل المقصود بخلاف ام والجدة لقد رتبها عليه شرعا (ولاسا فمطلقة بولدها)  
اي بدون اذن ابية لما فيه من الاضرار بالولد (الا الى وطنها الذي تكهف فيه) حتى  
لوقوع التزوج في بلاد وليس بوطن لها ليس لها ان تنقله اليه ولا الى وطنها لعدم  
الامر في كل منها وهو رواية كتاب الطلاق من الاصل وهو الاصح هذا اذا كان بين  
الموضعين تفاوت وان تقاربا بحيث يتمكن من مطالعة ولده في يوم ويرجع الى اهله

قوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلو رجل منكم بيتا ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم

قوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلو رجل منكم بيتا ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم

قوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلو رجل منكم بيتا ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم

قوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلو رجل منكم بيتا ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم ولا يخلو بيتا منكم

قوله لا يقدّر على الوطى (أو فقيرا) ليس عنده قدرة النفقة (لزوجته) سواء كانت  
صغيرة أو كبيرة أو صغيرة توطأ أي من شأنها أن توطأ حتى لو لم تكن كذلك كان  
المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج  
صغيرا لا يقدّر على الوطى فإن المانع من جهته ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لانفقة

قوله لا يقدّر على الوطى (أو فقيرا) ليس عنده قدرة النفقة (لزوجته) سواء كانت  
صغيرة أو كبيرة أو صغيرة توطأ أي من شأنها أن توطأ حتى لو لم تكن كذلك كان  
المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج  
صغيرا لا يقدّر على الوطى فإن المانع من جهته ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لانفقة

قوله لا يقدّر على الوطى (أو فقيرا) ليس عنده قدرة النفقة (لزوجته) سواء كانت  
صغيرة أو كبيرة أو صغيرة توطأ أي من شأنها أن توطأ حتى لو لم تكن كذلك كان  
المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج  
صغيرا لا يقدّر على الوطى فإن المانع من جهته ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لانفقة

فيه قبل الليل جاز لها النقل اليه مطلقا في دار الاسلام ولا يشترط فيه وقوع التزويج  
ولا الوطى الا الى قرية من مصر لان الانتقال الى قريب بمنزلة الانتقال من محلة الى محلة  
في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر الى قرية يضرب بالولد لانه يتحقق باخلاق اهل القرى  
فلا يملك ذلك الا ان تكون وطنها ووقع العقد فيها في الاصح لما بينا (وخص هذا) في  
السفر (بالام) وليس غيرها ان ينقله بلا اذن الاب حتى الحجة (للصغيرة عمه مؤسرة  
واب معسر اذ اتت العمه امسالك الولد مجانا ولا تمنعه) اي العمه الولد (عن الام وهي)  
اي الام (تأبى) اي تمنع من الحضانه (وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد) فالصحيح ان يقال  
لها اما ان تمسك الولد مجانا او تدفعه الى العمه كذا في الخلاصة **باب النفقة**  
هي سم بمخى لانفاق قال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة  
والسكنى كذا في الخلاصة (هي تجب باسباب منها الزوجية و) منها (النسب و) منها  
(الملك) قدم الزوجية لانها اصل النسب والنسب اقوى من الملك (فتجب على الزوج ولو  
صغيرا) لا يقدّر على الوطى (أو فقيرا) ليس عنده قدرة النفقة (لزوجته) سواء كانت  
(مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ) اي من شأنها أن توطأ حتى لو لم تكن كذلك كان  
المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج  
صغيرا لا يقدّر على الوطى فإن المانع من جهته ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لانفقة

قوله لا يقدّر على الوطى (أو فقيرا) ليس عنده قدرة النفقة (لزوجته) سواء كانت  
صغيرة أو كبيرة أو صغيرة توطأ أي من شأنها أن توطأ حتى لو لم تكن كذلك كان  
المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج  
صغيرا لا يقدّر على الوطى فإن المانع من جهته ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لانفقة

[illegible][illegible]

قوله وقال صام صام المصطفى  
بها الصبح فقال له صام صام  
انذ ان امكن الصبح فقال له  
الان غرظا من الرقاب في  
قلبه القوي فبسا ديان في  
باصرها تدبر

قال وقال بعضنا ان اخرج من هذه  
 الاسحق  
 القدر والى لئلا يلقى عليه في الاله  
 الشيخ اسحق بن اسحق بن اسحق بن اسحق  
 نفسه اسحق بن اسحق بن اسحق بن اسحق  
 على وجهه اسحق بن اسحق بن اسحق بن اسحق  
 الى بنده اسحق بن اسحق بن اسحق بن اسحق

فَوَلِّ وَنَا بَنَاتِنَا بِمِثْلِ مَا رَزَقْنَاكِ بِإِذْنِ رَبِّكَ الْعَلِيِّ الْعَلِيمِ



قال ولا يعلم ايفائه فان كان فاضلا كقولنا  
قال ولا يعلم ايفائه فان كان فاضلا كقولنا  
قال ولا يعلم ايفائه فان كان فاضلا كقولنا

ابن عمر الشافعي القاضي ناصر الدين عبد الله  
ابن عمر الشافعي القاضي ناصر الدين عبد الله

قال اوله يعني ان الواقع عند الشافعي  
قال اوله يعني ان الواقع عند الشافعي

قال فلا يصح لما ذكره وقطع به عليه ما  
قال فلا يصح لما ذكره وقطع به عليه ما

اي النفقة (ولا بعد ايفائه) اي الزوج حال كونه (غائبا حقه) مفعول ايفائه (ولو)  
كان الزوج (موسرا) اعلم ان مجوزا فيصح عند الشافعي امران احدهما اعسار الزوج  
وطريقه ان يثبت اعساره عند الحاكم فيمهل له ثلاثة ايام ويمكنها منه صبيحة الرابع كذا في  
غاية القسوى وثانيه ما عدم ايفاء الزوج الغائب حقها من النفقة ولو موسرا قال في شرح  
غاية القسوى ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على اداء النفقة ولكن لا يوفي حقها فظهر  
الوجهين انه لا يفسخ فيها ولكن يبعث الحاكم الى الحاكم ليطلب اليه ان كان موضعه معلوما  
والثاني ثبوت الفسخ واليه مال جميع من اصحابنا واقتوا بذلك لمصلحة وقال في شرح الحاوي  
وهو اختيار القاضى الطبرى وابن الصباغ وعن الرويانى وابن اخيه صاحب العدة ان  
المصلحة والفتوى به وقد اشار الى الخلاف الاول بقوله بحجج عنها والى الثاني بقوله  
ولا بعد ايفائه الى اخره اقول قد علم مما نقل عن كتب الشافعية الموثوق بها ان الحكم بالهجر  
عن النفقة عند الشافعي اما هو بالنظر الى الحاضر واما الحكم بالنظر الى الغائب فبعد  
الاتفاق وكل من الهجر وعدم الاتفاق يكون معاوما بالضرورة فلا وجه لما ذكره في الرد  
على الشافعي في شروع الهداية وغيرها ان الهجر عن النفقة اما يظهر عند حضور الزوج  
واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف الهجر لجواز ان يكون قادرا فيكون هذا ترك  
الاتفاق لا الهجر عن الاتفاق فاذا رفع هذا القضاء الى قاض اخر فاجان قضاءه فالصحيح

قال فلو كان هذا  
قال فلو كان هذا



فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال

فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال

انه لا يفقد لان هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت نعم يرد هذا على  
من لا يعرف مذهبه من الشافعية ويحكم على الغائب بالرجل عن الاتفاق لا على الشافعي ولا  
على من يعمل بمذاهب الشافعي فليتأمل (وتؤمن) أي المرأة (بالاستدانة) أي يقول لها  
القاضي استديني على زوجك أي شري الطعام نسيه على أن تقضي لثمن من ماله  
قاضي  
(فرض نفقة العسار) لكونها مغمسرين (فايسر) الزوج (تم لها نفقة يسارها ان طلبت)  
لان النفقة تختلف بحسب اليسار والعسار وما قضى به تقدير لنفقة لم تجب لانها  
تجب شيئا فشيئا فاذا تبدل حاله فلها المطالبة بتمام حقها وهو ما دون نفقة الموتر  
وفوق نفقة المعسر (ويسقط ما مضى) من النفقة (الا اذا فرضت ارضا بشئ  
أي صلحا على شئ لانها صلة وليست بعوض فلا تبايد الا بالقضاء كالهبة فانها لا توجب  
الملك الا بمؤيد وهو القبض والصلح كلقضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية  
القاضي بخلاف المير فانه يعوض عن الملك (ويموت احدهما او طلقا تسقط المفروضة)  
شعوطها بالموت قول واصبع اصحابنا كما سرح المقلون لايه السحر  
يعني ان مات احدهما بعد ما فرض عليه النفقة لكن لم تؤمر المرأة بالاستدانة ومضت  
شهور ولم تأخذها سقطت المفروضة لانها صلة والصلوات سقطت بالموت كالهبة  
سقطت بالموت قبل القبض (الا اذا استدانت بامر القاضي) لانها حينئذ تتأكد كامر  
(ولا تسير المحجلة) يعني ان عملها نفقة سنة مثلا ثم مات احدهما قبل مضي المدة  
لما عجزها وعليه العتوب وقال محمد ثرد الفضة كذا السحر

فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال

فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال

فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال  
فإذا تزوجت المرأة بالرجل لم يثبت لها نفقة إلا إذا كان لها مال

قوله ببيع الفقة المأذون فيه لا نفقة  
عنه الا انه لا ينفق على نفسه ولا على  
النفقة ولا نفقة الزوج بعد القيد عليه

قوله فلا نفقة  
النفقة لا نفقة  
قوله ببيع الفقة المأذون فيه لا نفقة  
عنه الا انه لا ينفق على نفسه ولا على  
النفقة ولا نفقة الزوج بعد القيد عليه

لا يسترد منها شيء لانها صلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلات بعلم الموت لانتها  
حكمها كما في الهبة (بياع المقين المأذون بالتكاح في نفقة زوجية) لانه دين وجب في ذمته  
لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى لان السبب كان باذنه فيتعلق برقبته  
كدين لتجارة في العبد التاجر والمولى ان يقضى لان حقها في النفقة لا عين الرقبة  
(مرة بعلاخرى) مثلاً عيّد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضى النفقة عليه  
فاجتمع عليه الف درهم فبيع بخسمائة وهي قيمة والمشتري عالم ان عليه دين  
النفقة ببيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان الف عليه سبباً خر فبيع بخسمائة فانه  
لا يباع مرة اخرى (وسقط) الى النفقة (بموته) الى العبد (وقلته) ولا يؤخذ المولى  
بشيء لفوات محل الاستيفاء (و) يباع (في دين غيرها) اي غير النفقة (مرة) فان  
اوفي الغرماء فيها والا طوبى به بعد الحرية والفرق ان دين النفقة يتجدد في كل  
زمان فيكون ديناً آخر حاد ثابته لبيع بخلاف سائر الديون ولو كان مذبذباً او مكاتباً  
لا يباع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا عجز بيع لانه يقبل الثقل بعد  
العجز (نفقة الامة النكوحه) انا تجب بالتبوة (اي ذات زوج امة لغيره) فاما تجب  
عليه النفقة اذا ابواها سيدها اى خلى بينها وبين زوجها ولا يستحدمها لان  
الاحتباس لا يتحقق الا بها وعدم استخدامها فان اعتبر في استحقاقها النفقة

قوله والمشتري عالم  
قوله ببيع الفقة المأذون فيه لا نفقة  
عنه الا انه لا ينفق على نفسه ولا على  
النفقة ولا نفقة الزوج بعد القيد عليه

قوله والمشتري عالم  
قوله ببيع الفقة المأذون فيه لا نفقة  
عنه الا انه لا ينفق على نفسه ولا على  
النفقة ولا نفقة الزوج بعد القيد عليه

قوله والمشتري عالم  
قوله ببيع الفقة المأذون فيه لا نفقة  
عنه الا انه لا ينفق على نفسه ولا على  
النفقة ولا نفقة الزوج بعد القيد عليه

قوله والمشتري عالم  
قوله ببيع الفقة المأذون فيه لا نفقة  
عنه الا انه لا ينفق على نفسه ولا على  
النفقة ولا نفقة الزوج بعد القيد عليه

قوله ولا فرق بين ان يكون الزوج حراً او  
عبد نفقته على السيد ولو كان  
عبد النبي عليه السلام ولو كان  
للمولى ولغيره عليه

قوله في بيت اى كما قالوا  
كافة الزوجان ولو من دار نفقته  
على طرفه كما في النكاح وقا حقه  
بعض المتأخرين عما قبله من ان  
على زوجها نفقة بيتة الخلاء لو كان  
مشتركة دار له غلق على صفة  
سكنها بيت من تلك الدار كغيره ولو  
لها ان نظام البيت يسكنه آخره ولو  
لغيره ان البيت لا بد ان يكون  
المراعى وان الاشتراك في الخلاء  
ولو مع غير الايجاب ضرر ظاهر  
مستبلى به

تفريعاً بالمصالح الزوج وذلك يحصل بما ذكر (ولو استخدا منها المولى بعد هاهنا) اى بعد  
التبوة (سقط) اى النفقة لزوال الموجب وان خد منه احياناً بلا استخدا منها لا  
سقط لانه لما لم يستخدا منها لم يكن مسترداً ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حراً او عبداً  
او مدبراً او مكاتباً لان المعنى الموجب هو التبوة فلا يختلف باختلاف الزوج (كذا)  
اى كالقنة (المدبرة وام الولد) حتى لا تجب نفقة الا بالتبوة (بخلاف المكاتبه) اذا  
تزوجت باذن المولى حيث تجب نفقة قبل التبوة كالحرة اذ ليس للمولى ان يستخداها  
لصيرورتها احق بنفسها ومنافعها (ويجب) على الزوج (السكنى) لزوجته لقوله  
تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (في بيت خال عن هاهنا لزوجين) لانها يضربان  
بالسكنى مع التام لا يمانان على متاعهما ويمنعها من الاستمتاع والمعاشرة (الا  
ان يختارا) لان الحق لهما فلها ان يسكنامعه ويقتاع عليه (ولا هاهنا) يعنى محرمها  
(النظر) اليها (والكلام معها متى شاء) ولا يمنعهن الزوج من ذلك لما فيه من  
قطيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (لا الدخول عليها بلا اذنه) فانه لا يجوز  
لان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه (والصحيح ان لا منع من خروجها الى  
الوالدين ولا) من دخولها عليها كجمعة ودخول محرم غيرها كل سنة (قوله  
والصحيح احتران عن قول محمد بن مقاتل فانه يقول لا يمنع المحرم من الزيارة في كل

قوله خال عن هاهنا التام لا يمانان  
لوكفه من غير ما كان في البيت فلا  
ان يكون صغيراً لا يعم الخلع ولا  
اسكانه معها كما في الفقه ولو ان  
اشد معها في الخلاء كما في التبريد  
لا يجوز ما يحضنها كما ان لا يخل  
وطى زوجته بحضورها ولا يحضنه القدر  
كافة الفصح  
مستبلى به

قوله وليس عليه ذلك ضرر  
اقول لو كان في الكلام ضراً لكان  
توقع منسماً انما على خالقه الزوج  
فله المنع بطلاناً مستبلى به

قوله متى شاء لیس معهم  
اقول على اطلاق  
بل المراد منه الا ان  
التي لا يكون فيها  
عالمه الزوجين معها  
بالجماع وقا ينفق به

قوله ومطعمه منكر كما اننا افوتنا اذا طلقنا على  
على كل منكر كما اننا افوتنا اذا طلقنا على  
الغائب منكر كما اننا افوتنا اذا طلقنا على  
كالمطعمه منكر كما اننا افوتنا اذا طلقنا على

قوله من جنس حقم حال من ذل مال عليه  
نفسه المصنف وقوله اودانهم اودانهم  
على ان الفرض كل من ذل مال عليه  
جنس حقم اودانهم اودانهم  
لوكا ذلك

شهر (يقض لزوجة الغائب وطفله وبويه في مال له) اي للغائب (من جنس حقم)  
اي ذلهم اودانهم اوطعاما او كسوة من جنس حقم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه  
لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب لانفاق بالوافق (ان اقر من عند المال)  
يعطى لمضارب والمودع او المديون (به) اي بالمال (وبالزوجة والولاد او علم القاضي  
ذلك) اي للمال والزوجة والولاد ولم يعترف به من عند المال (ويحلفها) اي لقاضي  
الزوجة (على نه) اي الغائب (لم يعطها النفقة ويكفلها) لان من الناس من يعطى  
الكفيل ولا يحلف ومنهم من يعكس فيجمع بينهما احتياطا نظرا للغائب (لإقامة بيته)  
عطف على قوله تقض لزوجة الغائب اي لا تقض النفقة باقامة الزوجة بيته (على  
النكاح ولا) تقض ايضا (ان لم يترك) اي الغائب (ما لا فاقامتها) اي اقامة الزوجة  
البيته (ليقرضاها) اي لقاضي النفقة (عليه) اي الغائب (ويأمرها بالاستدانة) لان  
فيه قضاء على الغائب (ولا يقضى به) اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب (وقال  
زفر يقضى بها لا به) اي بالنفقة لا بالنكاح لان فيه نظر لها ولا ضرر على الغائب  
فانه لو حضر وصيد قها فقد خدت حقا وان حجد يحلف فان بكل فقد صيد قها  
وان اقامت بيته فقد ثبت حقا وان عجزت يضمن لكفيل المرأة (وبهذا) اي بقوله  
زفر (يجل) الحاجة اليها دونه اعلم انه لا يقضى بنفقة في مال الغائب لالهؤلاء

قوله لا يباع مال الغائب لانفاق بالوافق  
لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب  
لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب  
لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب

قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب

قوله عطف على قوله ان لم يترك او  
قوله عطف على قوله ان لم يترك او  
قوله عطف على قوله ان لم يترك او  
قوله عطف على قوله ان لم يترك او

قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب

قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب  
قوله ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب

فلا يكون الفراق  
النفقة ولو كانت النفقة  
واجبة قبل الفراق ولو  
تزوج له سبب لا يفسد حكمه  
مكره لا يفسد حكمه

فلا يكون الفراق  
النفقة ولو كانت النفقة  
واجبة قبل الفراق ولو  
تزوج له سبب لا يفسد حكمه  
مكره لا يفسد حكمه

فلا يكون الفراق  
النفقة ولو كانت النفقة  
واجبة قبل الفراق ولو  
تزوج له سبب لا يفسد حكمه  
مكره لا يفسد حكمه

فلا يكون الفراق  
النفقة ولو كانت النفقة  
واجبة قبل الفراق ولو  
تزوج له سبب لا يفسد حكمه  
مكره لا يفسد حكمه

فلا يكون الفراق  
النفقة ولو كانت النفقة  
واجبة قبل الفراق ولو  
تزوج له سبب لا يفسد حكمه  
مكره لا يفسد حكمه

المذكورين لان القضاء على الغائب لا يجوز فنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلهذا كان لهم ان يأخذوا قبل القضاء بدون رضاه فيكون القضاء في حقهم إعانة وقوى من القاضي بخلاف غيرهم من لا قارب لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لهم ان يأخذوا ومن ماله شيء قبل القضاء اذا ظهر وابه فكان القضاء في حقهم ابتداءً إيجاباً فلا يجوز ذلك على الغائب (و) يجب (لعنة الطلاق) بجمعها كان وبايناً (و) معتدة (التفريق لا بمعضية) كخيار العتق والبلوغ (أو) التفريق (لعدم الكفاة النفقة والسكنى) أما الرجعي فلان النكاح بعدة قائم لاسيما عندنا اذ يحل له الوطئ وأما البائن فلان النفقة جزاء الاحتباس كما ذكرنا للاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لصيانة الولد فوجب له نفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع (لا الموت والعصية) أي لا تجب له نفقة لمعنة الموت والتفريق بمعضية كالردة وتقييل ابن الزوج أما الاول فلان النفقة تجب في ماله شيئاً فشيئاً ولا مال له بعد الموت ولا يمكن إيجابها في مال الودثة ولما الثاني فلانها صارت خاسبة نفسها بغير حق فصارت كالناشئة (وتسقط) أي النفقة (بارتداد معتدة الثلث لا يمكنها ابنة) لان الفرقه تثبت بالطلاق الثلث ولا عمل فيها للردة والتمكين الا ان المدة محبس حتى توب ولا نفقة للمحبوسة والممكنة لا تحبس فلها النفقة (ومنها) أي من سباب وجوب النفقة (النسب فيجب على الاب خاصة) لا يشترط

فلا يكون الفراق  
النفقة ولو كانت النفقة  
واجبة قبل الفراق ولو  
تزوج له سبب لا يفسد حكمه  
مكره لا يفسد حكمه







[illegible]

وَالصَّغَرُ وَالْأَنُوثَةُ وَالزَّوْمَانَةُ وَالْجَمْعُ أَمَارَةٌ الْحَاجَةُ لِتَحْقُوقِ الْعِجْزِ فَإِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَسْبِ  
غَنَى بِكَسْبِهِ بخلاف الابوين كما سبق (بقدر الارث) متعلق يجب المقدّر وأنا اعتبر قدّر  
أخذاً من قوله تعالى \* وعلى الوارث مثل ذلك \* فان ترتب الحكم على الوصف مشعر  
بعلية ولان الغرم بالغنم (ويجبر عليه) اى على الاتفاق لا بقاء حق مستحق فوجب  
نفقة البنت البالغة والابن الزم البائع على ابوينها اثلاثاً على الاب الثلثان وعلى  
الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار وفى ظاهر الرواية كذا النفقة على الاب  
لقوله تعالى \* وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وفى غير الوالدين يعتبر قدّر  
الميراث رواية واحدة وفرع عليه بقوله (نفقة من) اى فقير (له اخوات مفقرات  
موسرات) (عليهن ائحاساً كآرته) ثلثة ائحاسها على اخت لاب وام وخمسها على  
الاخت لاب وخمسها على الاخت لام على قدر ميراثهن (ويعتبر فيه) اى فى ذى القربى  
الحرم (اهلية الارث) بان لا يكون محرماً (لا حقيقته) بان يكون محرماً للميراث  
لانه لا يعلم الا بعد الموت وفرع عليه بقوله (نفقة من) اى فقير (له خال  
وابن عم) (موسران) (على الخال) اذ يمكن ان يموت ابن العم ويكون الارث للخال  
فان ابن العم ليس بمحرم فلا نفقة عليه والخال محرم فتكون النفقة عليه (النفقة  
مع الاختلاف ديناً) لان الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث واختلاف الدين

قوله فاجعل نفقة النساء المأنفذ والارزاق المبالغ على اوجها الملائم رواية الخصاف والحسن قوله وانما اذا لم يكن للنفس دفع والبركة لها على انداءه وقوله قوله لا كل نفقة على الاولين نفقة الصغرى الاولى رواية ابن ابي عمير عليه صلاة الغز على الرواية انه اجتمع عليه صلاة والكيبي الزين انه اجتمع عليه صلاة ولا رواية وقوله على نفقة الاولين نسافر فقط فافضى لا نفقاهم الاولين نسافر لذلك الكسار والاحاس كانه للبركة الام فاعجب كسار الاحاس كانه للبركة بالافصح

ص  
قول لا صلي عليه اذا لا يخلق الا بعد  
الموت الخ وفي الجوارح  
ما صله ان صلي عليه الواك في الاثني عشر  
سادة فان من قام بالاثني عشر الفعل ولا  
لا يخلق الا بعد الموت فكان المراد من يثبت له  
ابن العارفين ع

فلا يحل بيع ما لا يحل بالفساد الفاسد  
أما الزهبي أو الفضة أو النحاس  
التي هي النقود الزهبي أو الفضة أو النحاس  
فلا يحل بيعها إلا بثمن من النقود  
على ما يثبت من أن ذلك قد سبق له الحكم  
منه

قوله عرض ابنه أي الكبير  
القائض والعرض بالتكليف والبيع  
ما عدا النفس والمال والمال  
منه المفعول والغريب والمائع كلهما  
اللفظ الأرضي والمنقول في الشريعة  
وغيره من وسائل المنفعة والبقاء  
العرض من حيث لا يخلو عن شيء فانه يابى  
لبيع من العقار في شيء كالأرض على  
المنفعة

لأنه إذا بيع ما لا يحل أصله عند الثمن  
وإذا كان البيع مفسدًا فلا يحل بيعه  
وأيضا فإنه لا يجوز بيع ما لا يحل  
أهـ وحاصله أن المنقول بما جازى الثمن  
فلا يبيع بغير حفظ له وبعد بيعه يبيع  
من منصفه فلا إلا أن يبيع عند لانه  
أنه إذا كان حفظا إذا لم ينفق عند حفظ  
نفسه يبيع حفظا بغيره  
في الثمن بعد البيع فاقم

قوله النقطة الأولى بالنفس  
كأنه لا يبيع لنفسه ثم كان  
الغالب أنها لا يبيع ثم كانت  
الأم لا يملك البيع ثم كانت  
في النقطة بالآب  
الفاخر لا يملك ذلك

يمنع التوارث فلا تجب على النصارى نفقة أخيه المسلم ولا على المسلم نفقة أخيه  
النصارى (اللزوجة) لأنها تجب باعتبار الحبس المستحق بعقد النكاح وذلك يعتمد  
صحة العقد لا اتحاد الملة حتى لا تجب بالنكاح الفاسد ولا الوطى بشبهة (والأصول  
لقوله تعالى \* وصاحبها في الدنيا معروفا \* وفترها النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم \* بحسن عشرة وقد مر بيانه \* ولا جلد ولا جلات كالابوين كأمرو ولا يجبر  
المسلم على نفاق ابويه الحريين ولا الحر على نفاق أبيه المسلم أو الذمي لأن  
الاستحقاق بطريق الصلة والحرى لا يستحقها اللهم عن برهم لقوله تعالى \* إنما  
يهيأكم الله على الدين يقاتلونكم في الدين \* ولهذا لا يجري الارت بين من هو في دارنا  
وبينهم وإن اتحدت ملتهم (والفروع) لأن الفروع جزوه ونفقة الجزء لا تمنع  
بالكفر كنفقة نفسه (الذميين) قيد به احتراماً عن الحرى والمسيئين أما الأول  
فلا ناهيناً عن إبراء في حق من يقاتلنا كما مروا أما الثاني فلعرضية أن يلحق بدار  
الحرب (ربيع الأب عرض ابنه لا عقار لنفقته) أي يجوز له بيعه لنفقته لأن  
له ولاية الحفظ في مال ولله الغائب الوصى ذلك فلا باب أولى لو فور شفقتة  
وبيع المنقول من باب الحفظ إذ يخشى عليه التلف ولا كذلك العقار لأنها  
محفوظة بنفسها وبخلاف غير الآب من الأقارب إذ لا ولاية لهم أصلاً في التصرف

قوله ويجوز بيع الآب  
ومخالف الفاضل أيضاً إذ ليس له البيع  
عند الكل لأنه العرض ولا العقار لأنه  
النقد ولا الذم لأنه كذا في البحر عميد

قوله اي عن النفقة لان دينها في الفساق  
الدينون ولو كان دينه للدين لم يمت  
القائض والدين جائز

قوله قال ابن ابي عمير  
باب النفقة على الغائب  
باب النفقة على الغائب  
باب النفقة على الغائب

حال الصغر يبقّى ثراها بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واذا اُجانب بيحه فالتمن  
من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه (لا) اي لا يجوز بيع الاب عرضا بینه (لدين  
له) اي الاب (عليه) اي الابن (غيرها) اي غير النفقة هذا عند ابي حنيفة ولما عندهما فلا  
يجوز ذلك كله وهو الهياكل ذل ولا لاية له لا تقطعها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرته  
ولا يملك البيع في دين سوى النفقة ووجه الاستحسان ما ذكرنا قال ابن تيمية في المسئلة نوع  
اشكال وهما ان يقال اذا كان للاب حال غيبة ابنة ولاية الحفظ اجماعا فالمانع له من البيع  
بالنفقة عندهما او بالدين عند الكل اقول لا اشكال اصلا لانهما مقدمتين احدهما ان  
للأب حال غيبة ابنة ولاية الحفظ والثانية ان بيع المقول من باب الحفظ فلا يلزم من كون  
الاولى اجماعية كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندهما كونه منقيا للحفظ ولما  
المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الولاد كما سبق  
والعجب ان هذا مع كماله في الظهور كيف خفي على من هو بالفضل مشهور وقال صيد الشريعة  
قالوا ان للاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقولات من باب الحفظ لا بيع العقار لانه  
محصن بنفسه فاذا ابيع المقول فالتمن من جنس حقه وهو النفقة فيصرفه اليها ثم قال  
قلت الكلام في انه هل يحل له بيع العروض لاجل النفقة لا في البيع لاجل المحافظة ثم الانفا  
من التمن على ان لعله لو كان هذا لجاز البيع لدين سوى النفقة بعين هذا الدليل اقول القوم

قوله اي انما الظاهر انما اي يثبت  
الثبوت وانما في هذا الاجماع انما  
الاطراف مستند بيع الابن بالخلاف  
مع نفقة مستند بيع الابن بالخلاف  
خصيص بخلاف باضى المستندين يدل على  
الوفاء في التفرق فيستع ما وجد ان ليس  
في كلام القوم التفسير بالاجماع حتى يصلح به  
لا اشكال ابو ج

قوله قال ابن ابي عمير  
باب النفقة على الغائب  
باب النفقة على الغائب  
باب النفقة على الغائب

قوله لعل الحافظ  
قوله لعل الحافظ  
قوله لعل الحافظ

قوله لعل الحافظ  
قوله لعل الحافظ  
قوله لعل الحافظ

قوله ولا يبيع الام مال له كذا  
البيان وقال بعد منه في دفع القدر  
لكن نقل في التفتيح عن الاضحية بان يبيع  
الابن من والده كذا في الفروع في مشهور  
احاد البيوع اليها فجهل ان الضحية ان معنى  
رواها في غير رواية الاضحية ان نفقة  
الولاد كغيرها من النفقات فلو كان  
سواء وعلى تفسير البيوع ونهف  
الاب هو الذي يكون البيوع ونهف  
عليه وعليها فانفسها فبعد الاب  
ففي عدم اطلاق الابل عند عدم الاب  
مستنبط الى :-

قوله ولا يبيع الام مال له كذا  
البيان وقال بعد منه في دفع القدر  
لكن نقل في التفتيح عن الاضحية بان يبيع  
الابن من والده كذا في الفروع في مشهور  
احاد البيوع اليها فجهل ان الضحية ان معنى  
رواها في غير رواية الاضحية ان نفقة  
الولاد كغيرها من النفقات فلو كان  
سواء وعلى تفسير البيوع ونهف  
الاب هو الذي يكون البيوع ونهف  
عليه وعليها فانفسها فبعد الاب  
ففي عدم اطلاق الابل عند عدم الاب  
مستنبط الى :-

انما يذكرون جواز البيع لاجل المحافظة لاثبات جواز البيع للنفقة فان معنى كلامهم ان يبيع  
المقولات يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل المحافظة بدليل جوازه الوصي فلان يجوز من  
الابا وفي لانه يستفاد لولاية من الاب فاذا جاز بيعه للمحافظة وبيع حصل مال من جنس  
النفقة فجاز صرف الاب اياه الى نفقهه واما قوله على ان العلة لو كان هذا الخ فباطل محض  
لما عرفت ان المانع من البيع بالدين هو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء والقضاء على الغائب  
لا يجوز بخلاف نفقة الولاد فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني (ولا يبيع الام مال له) اي مال  
ابنه (لها) اي لنفقته اذ لولاية لها في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فان قيل  
قد سبق ان للام ايضا حق التملك في مال الابن بالحديث وهو يقتضي ان يجوز لها ايضا ان يبيع  
مال ولد لها للنفقة قلنا ان مدار جواز البيع ليس حق التملك بل ولاية التصرف في مال الولد  
فمن له ولاية التصرف فيه جاز له البيع ومن لا فلا (ضمن مودع الابن لو انفقها) اي لو دعيه  
(على ابويه بلا امر قاض) لتصرفه في مال غيره بلا انايه وولاية بخلاف ما اذا امر القاضى  
لانه ملزم (لا الابوان) اي لا يضمنان (لو انفقها مال له) اي مال الابن الغائب على نفسها اذا كان  
من جنس النفقة لان نفقهها واجبة عليه قبل لقضاء فاستوفيا حصها (وقضى بنفقة غير  
الزوجة) يعنى اصول والفروع والقرباب (وهضت مئة) لم تصل اليهم فيها (سقطت)  
لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدة اندفعت الحاجة وانما قال غير الزوجة

قوله ولا يبيع الام مال له كذا  
البيان وقال بعد منه في دفع القدر  
لكن نقل في التفتيح عن الاضحية بان يبيع  
الابن من والده كذا في الفروع في مشهور  
احاد البيوع اليها فجهل ان الضحية ان معنى  
رواها في غير رواية الاضحية ان نفقة  
الولاد كغيرها من النفقات فلو كان  
سواء وعلى تفسير البيوع ونهف  
الاب هو الذي يكون البيوع ونهف  
عليه وعليها فانفسها فبعد الاب  
ففي عدم اطلاق الابل عند عدم الاب  
مستنبط الى :-

قوله ولا يبيع الام مال له كذا  
البيان وقال بعد منه في دفع القدر  
لكن نقل في التفتيح عن الاضحية بان يبيع  
الابن من والده كذا في الفروع في مشهور  
احاد البيوع اليها فجهل ان الضحية ان معنى  
رواها في غير رواية الاضحية ان نفقة  
الولاد كغيرها من النفقات فلو كان  
سواء وعلى تفسير البيوع ونهف  
الاب هو الذي يكون البيوع ونهف  
عليه وعليها فانفسها فبعد الاب  
ففي عدم اطلاق الابل عند عدم الاب  
مستنبط الى :-

قوله ولا يبيع الام مال له كذا  
البيان وقال بعد منه في دفع القدر  
لكن نقل في التفتيح عن الاضحية بان يبيع  
الابن من والده كذا في الفروع في مشهور  
احاد البيوع اليها فجهل ان الضحية ان معنى  
رواها في غير رواية الاضحية ان نفقة  
الولاد كغيرها من النفقات فلو كان  
سواء وعلى تفسير البيوع ونهف  
الاب هو الذي يكون البيوع ونهف  
عليه وعليها فانفسها فبعد الاب  
ففي عدم اطلاق الابل عند عدم الاب  
مستنبط الى :-

قوله ولا يبيع الام مال له كذا  
البيان وقال بعد منه في دفع القدر  
لكن نقل في التفتيح عن الاضحية بان يبيع  
الابن من والده كذا في الفروع في مشهور  
احاد البيوع اليها فجهل ان الضحية ان معنى  
رواها في غير رواية الاضحية ان نفقة  
الولاد كغيرها من النفقات فلو كان  
سواء وعلى تفسير البيوع ونهف  
الاب هو الذي يكون البيوع ونهف  
عليه وعليها فانفسها فبعد الاب  
ففي عدم اطلاق الابل عند عدم الاب  
مستنبط الى :-

قوله والاي كان لم ينفق عليه يعني بان كان  
رسا او غيرها او لم ينفق عليه فليس له  
قوله والاي كان لم ينفق عليه يعني بان كان  
رسا او غيرها او لم ينفق عليه فليس له  
قوله والاي كان لم ينفق عليه يعني بان كان  
رسا او غيرها او لم ينفق عليه فليس له

لان القاضى اذا قضى بنفقة لا تسقط بمضى المدة لانها جزاء الاحتباس لا للحاجة كما مر  
ولهذا تجب مع يسارها فلا تسقط بجصول الاستعناء فيما مضى (الا اذا استدلت على اى ارضوا  
والفروع والقرايب) (بإذن القاضى) اى اذن لهم القاضى بالاستدانة فاستدانوا على الغائب  
فحينئذ لا تسقط نفقتهم ايضا كما لا تسقط نفقة الزوجة بمجرد تقدير القاضى وان مضت  
مدة (ومنها) اى من اسباب وجوب النفقة (المالك فوجب على المولى) نفقة (المملوكه فان ابى) اى  
امتنع المولى ان ينفق عليه (كسب) اى المملوك (ان قدر) على لكسب (وانفق) على نفسه  
(والا) اى وان لم يقدر عليه (امر) اى المولى يغفر امره القاضى (بيعه لورقيقا وفى المدبر  
وام الولد الجير) المولى (على الاتفاق) لا متناع البيع فيها (والمكاتب على مال يكسب) لانه  
مالك يدا وان كان مملوكا رقة واحترن به على مكاتب على الخدمة فانه كالرقيق اذ لا يذله  
اصلا رجل لا ينفق على عبده ان قدر اى العبد (على الكسب ليس له اكل مال مولاه بلا  
رضا) (والا) اى وان لم يقدر على الكسب (جان) اكله بلا رضاه لانه مضطر (كذا) اى  
جان اكله بلا رضاه ايضا (ان منع) مولاه (عنه) اى عن الكسب (غصب) اى شخص  
(عبد انفقته عليه) اى الغاصب (الى ان رده) المعصوب الى مالكه (فان طلب) الغاصب  
من القاضى (الامر بالنفقة) اى بان ينفق الغاصب على العبد (او البيع) اى بان يبيع الغا  
العبد (لا يجيبه) اى القاضى ولا يقبل كلامه (الا ان يخاف على العبد ان يضيع فيبيعه  
قوله والاي كان لم ينفق عليه يعني بان كان  
رسا او غيرها او لم ينفق عليه فليس له  
قوله والاي كان لم ينفق عليه يعني بان كان  
رسا او غيرها او لم ينفق عليه فليس له

قوله وان لم ينفق عليه على الكسب بان كان رسا  
او جارية خسران لا ينفق عليها الا اذا كان  
مكاتبه لان جارية ان تخرج نفسها فاجاز  
عن الكسب لان جارية ان تخرج نفسها فاجاز  
الا ان كان مكاتبه فوجب عليه كسبه كسبه المملوكه  
الخلاص او انفق عليه نفقا او ففعل سقطت  
نفقة رعا المولى وينفق عليه من بيت المال  
عبد

قوله وان لم ينفق عليه على الكسب بان كان رسا  
او جارية خسران لا ينفق عليها الا اذا كان  
مكاتبه لان جارية ان تخرج نفسها فاجاز  
عن الكسب لان جارية ان تخرج نفسها فاجاز  
الا ان كان مكاتبه فوجب عليه كسبه كسبه المملوكه  
الخلاص او انفق عليه نفقا او ففعل سقطت  
نفقة رعا المولى وينفق عليه من بيت المال  
عبد

قوله وان لم ينفق عليه على الكسب بان كان رسا  
او جارية خسران لا ينفق عليها الا اذا كان  
مكاتبه لان جارية ان تخرج نفسها فاجاز  
عن الكسب لان جارية ان تخرج نفسها فاجاز  
الا ان كان مكاتبه فوجب عليه كسبه كسبه المملوكه  
الخلاص او انفق عليه نفقا او ففعل سقطت  
نفقة رعا المولى وينفق عليه من بيت المال  
عبد



قوله لا اعقاب من قال  
او اذ كان هذا القول  
مع عدم كونه تعريفاً للقائم  
بالتعاقب

قوله انك العتق قبل ان يكون  
في نفسه لا اعقاب فاعلم ان  
العتق مطلقاً لا ينافي مع  
الاعقاب

قوله انك العتق قبل ان يكون  
في نفسه لا اعقاب فاعلم ان  
العتق مطلقاً لا ينافي مع  
الاعقاب

القاضي لا الغاصب (ويُسك ثمنه) لما لكه (او دع) شخص (عبدك) عند ن يد (فغاب)  
الشخص المودع (فطلب) ن يد (المودع من القاضي الامر بالنفقة والقاضي لا يأمر بها) لتضر  
المولى به لا احتمال استيعاب قيمته بالنفقة (بل يوجره فينفق عليه منه) اي من جره (او

يبيعه ويحفظ ثمنه لولاه) دفعاً للضرر عنه \* **كتاب العتاق**

(الحق) والعتاق لغة القوة مطلقاً وشرعاً قوة حكيمه تظهر في حق الادمي بانقطاع حق  
الاعيار عنه (والاعتاق) لغة اثبات القوة مطلقاً وشرعاً (اثبات القوة الشرعية) التي بها

يصير المعتق اهلاً للشهادات والولايات قادراً على التصرف في الاعيار وعلى دفع تصرف الاعيار  
عن نفسه لا مطلقاً بل (بإزالة الملك) الذي هو ضعف حكمي كالقوة الحقيقية التي تحصل

في البدن بزوال ضعف حقيقي وهو المرض (او ازالة الملك مطلقاً) اي غير مقيد بكونه  
ملكه وخاصه جعله غير مملوك لا حد فيخرج به البيع والهبة اذ فيها جعل مملوكه مملوكاً

لغيره ولكن مده اثبات القوة الشرعية وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى (ويصح) اي  
الاعتاق من حر) ليكون اهلاً للملك لان المملوك لا يملك وان ملك ولا عتق الا للملك

(مكلف) اي عاقل وبالغ اما الاول فلان الجنون ينا في اهليته التصرف ولهذا لو قال  
العاقل البالغ اعتقت وناصبى او مجنون وجنونه كان ظاهراً كان القول له لاسناده

التصرف الى حالة منافية له ولما الثاني فلانه اي الاعتاق ضرر ظاهر ولهذا لا يملكه

قوله انك العتق قبل ان يكون  
في نفسه لا اعقاب فاعلم ان  
العتق مطلقاً لا ينافي مع  
الاعقاب

قوله انك العتق قبل ان يكون  
في نفسه لا اعقاب فاعلم ان  
العتق مطلقاً لا ينافي مع  
الاعقاب

قوله انك العتق قبل ان يكون  
في نفسه لا اعقاب فاعلم ان  
العتق مطلقاً لا ينافي مع  
الاعقاب

قوله انك العتق قبل ان يكون  
في نفسه لا اعقاب فاعلم ان  
العتق مطلقاً لا ينافي مع  
الاعقاب

قوله قال من ضمن صحيح اي قال كونه غائبا  
القول في ملكه سواء كان متجرا او غائبا  
لغلبها العتق بقول الدارقطني

قوله بلانية متى وانعتق غائبا او سكرانا  
ان لم يملكه وان كان غائبا او سكرانا  
في الاخير بينه وبينه ان لم يملكه

قوله واذا اذلت الاستبابة غطيت على قول الاثبات  
لا استبابة فينا في صريح الاعطاء وقوله  
فلا تبيح فلا تبيح فلا تبيح فلا تبيح  
في غلبتنا لا اذلت الاستبابة

قوله وهو الذي يثبت الاثبات لعل هذا  
ينبغي على اعتبار المعنى في المعاملة  
عندنا الصواب والافضل ان لا يملكه في الشيء  
بل هو ملك بالثابت بعد الاستبابة  
كله الشهادة في الشيء  
على التوهم فان الشيء في الشيء  
لكن في الكلام في الشيء في الشيء  
فما ذكره في اصل الثبوت لا على وجه الاستبابة  
الان لا ينبغي اعتبار المعاملة بهذا  
الغلب

قوله فان لفظ الاثبات  
على طريق التفرقة لفظا  
مترددا في هذا  
مترددا في هذا  
مترددا في هذا

الوصي والولي عليه والصبي ليس باهل للضار المحض بخلاف النافع المحض والمترد دينيهما  
حيث يكون اهلا للاول قبل الاذن ولثاني بعده (في ملكه) حال من ضمير يصح وانما اشترط  
ذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم (ولو بالاضافة اليه)  
اي ويصح الاعتاق ولو كان باضافة الى الملك كان يقول لعبد غيره ان ملكته فهو حر حيث  
يعتق اذا ملكه وقد مر مثله في الطلاق (بصريجه) اي صريح الاعتاق بان كان مستعلا  
فيه وصفا وشرعا متعلق ببيعه (بلانية) لانها انما اشترط اذا اشتبه مراد المتكلم واذا لا  
استبابة فلا نية وذلك (كانت حر او عتق او معتق او محررا وحررتك او عتقتك او ميا  
انت الحر) لان كلامه اشتمل على النفي والاثبات وهو اكد من مجرد الاثبات بدليل  
كلمة الشهادة ومجرد الوصف بالحرية يعتق فاذا اكد كان اولى ان يعتق (او هذا مولاي  
او يا مولاي) فان لفظ المولى مشترك احد معانيه العتق وفي العبد لا يليق الا هذا  
المعنى فيعتق بلانية (او يا حر او يا عتق) فان لفظ الاخبار جعل اشياء في التصرفات  
الشرعية دفعا للحاجة كما في النكاح والطلاق والبيع ونحوها فان تصحيح كلام العاقل  
بقدر الامكان واجب ولا وجه له الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في المحل ليتحقق به  
منه هذا الاخبار فان قال اردت الكذب او خريته من العمل صدق ديانته للاختلال  
لاقضاء والتدليس لا يستحضر المنادي فاذا ناداه بوصف يملك اشياءه كان تحقيقا لذلك

قوله لا يملكه متى وانعتق غائبا او سكرانا  
ان لم يملكه وان كان غائبا او سكرانا  
في الاخير بينه وبينه ان لم يملكه

قوله صفت ديانة وعمره ان لا يملكه  
عليه العتق فاستحضر المنادي فاذا ناداه بوصف يملك اشياءه كان تحقيقا لذلك

قوله اذا قال لامته  
انها فبقولها خربعت  
عند عبد

الوصف (الا اذا سماه به) اي سمي عبده بالحر والعتيق فحينئذ لا يعتق لان مراده الاعلام باسم  
علمه وهو ما لقبه به (ثم) اي بعد ما سماه به (اذا نادى بالعجبة) وقال يا اراد وقد سماه  
بالحر (او عكس) باسمه باناد ونادى بياحر (عتق) لانه ليس بنداء باسم علمه فيعتبر لخبر  
عنا لوصف (كذا راسك خرو ونحوه) ما يعبر به عن البدن اي وجهك اور قبلك او قال لامته  
فوجب فان هذه الالفاظ ما يعبر به عن البدن وقد مر في الطلاق وان اضافته الى الجزئ شايح  
كالنصف والثلث ونحوها يقع في ذلك الجزئ وسياق الخلاف فيما وراءه في الباب الذي يلي  
هذا (وبقوله لعبده وهبت لك نفسك او بعث منك نفسك عتق وان لم يقبل) العبد البيع  
والهبة (ولم ينو) المولى الاعناق لان بيع نفس العبد منه اعتاق وكذلك الهبة (ولو زاد  
بكنا لم يعتق ما لم يقبل) كذا في العمدية (وبكنايته) عطف على تصريحه (ان نوى) ازالة  
لاشبهة والاحتمال (كلامك لي عليك اولارق اولاسيل وخرجت من ملكي وخليت  
سبيلك) لانه يحتمل نفي هذه الاشياء بالبيع او الكتابة كما يحتمله بالعتق واذا نواه تعين  
ولو قال لعبده اذهب حيث شئت او توجه الى شئت من بلاد الله تعالى لا يعتق وان نوى  
لانه يفيد روال اليد فلا يدل على العتق كما في المكاتب كذا في غايه البيان (وقوله لامته  
فلا طلقك) بنية الاعناق تعلق اذ يقال اطلقه من السجن اذا خلى سبيله وهو قوله  
خليت سبيلك (لا بطلقك وانت طالق) لما سبق في قول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع

قوله وبقوله لعبده وهبت لك نفسك  
قوله وكذا او تبت نفسك ذلك  
قوله والالفاظ ما يعبر به عن البدن  
نوضع للمعنا لان لا يحصل العتق  
كما قال بجاءه لان لا يحصل العتق  
والعتاق المحقق اذ كان الالفاظ  
الكم كذا اذ كان الالفاظ  
قوله اذ كان الالفاظ  
فقال العتق لم يكتف به بل اشترط  
كذا في السماع ولم يكتف به بل اشترط  
ان يعتق فيها لانها عليه عليه بلا شرط  
عوضي فلا يبيع اذ هو لا يبيع ولا يبي

قوله اذ اذ انت عطف على قوله لا ملك ولا خبر  
معتق فبدل لارق على قوله كذا في الحال  
قوله لا سبيل

قوله لان يحتمل فضاكن من اجل الالفاظ  
لا يفتقر بعضه بغير الالفاظ ولا يفتقر  
الالفاظ بغيره فضاكن من اجل الالفاظ  
في الخارج كما طعن به بعض المشايخ  
عبد الحليم

قوله وكفول لامته  
اذا حاله العبد كذا في شرح البرهاني



قوله على انه لا يلزم النسب الى المولود  
البيان عدم ثبوت نسب المولود الى  
مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود

قوله فيقول سواد صغير لا يعرف  
يعتبر على النسب فصدد اول بصيرة خلاف  
غير البينة اذ لا يلزم ثبوت النسب  
قوله لا يلزم ثبوت النسب الى المولود  
قوله لا يلزم ثبوت النسب الى المولود  
قوله لا يلزم ثبوت النسب الى المولود  
قوله لا يلزم ثبوت النسب الى المولود

من شراح الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومسقط رأسه بدليل لوفاق  
على ان الحامل المسبية والد هاتبات النسب فاذا ثبت نسب الحمل الحجاج من دار الحرب باعتبار  
كونه من النكاح لا من السفاح فلان ثبت نسب الشخص الحجاج منها اولى فالجلب اما يكون  
مجهول النسب اذا لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الاصل (فيحق ويثبت نسبه جليبا)  
اي مجلوبا من دار الحرب (مولودا) في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون  
جليبا او مولودا لان صحة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة المولود الى النسب وقال  
في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب في مسقط رأسه اما اذا  
كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه عن مولاه ولما قلنا ههنا غير ثابتة في مولده  
ولو قال لعبدك هذا بنى اولامه هذا بنى قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع  
لان المشارة اليه ليس من جنس النسب (كلنا) اي كما يعتق بقوله هذا بنى على الخلاف يعتق  
بقوله (هذا ابني وامى) بطريق الجان كما ذكر (لا هذا اخي) حيث لا يعتق به في ظاهر  
الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة في ملك كانتا موجبتين للعق بلا واسطة  
فيكون الحرية لازمة لهما فيصح الجان بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا تكون الا  
بواسطة الاب او الام لانها عبارة عن مجاورة في صلب ورجم وهذه الواسطة غير  
مذكورة ولا موجب لهذه الكلمة في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم تذكر لغا الكلام

قوله وثبت نسبه جليبا اذا لم يعرف  
نسبه مولده كما فهم قاعا انما سكرها  
ابو ج

قوله لا يلزم ثبوت النسب الى المولود  
الظاهر ما عرفت انما يخصه الكفاية  
ابو ج

قوله فيقول لا يلزم ثبوت النسب الى المولود  
البيان عدم ثبوت نسب المولود الى  
مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود

قوله ولا موجب لغيره اذ لا يلزم ثبوت النسب  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود

قوله لا يلزم ثبوت النسب الى المولود  
البيان عدم ثبوت نسب المولود الى  
مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود  
الى مولا المولود اذ لا يلزم ثبوت نسب المولود





قوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه

قوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه

(قوله) وصليّة كان المالك (صبيّا أو مجنوناً) حتى يعقّق القريب عليه ما عند المالك اذا عتق

به حقّ العبد فشابهة النفقة (واعتق) عطف على ملك لوجه الله تعالى وللشيطان

والصنم) فانه ايضا يعقّق لو يوجد ركن لا عتاق من اهله في محله ووصف القرية في اللفظ

الاول زيادة فلا يحتلّ العتق في الاخيرين بعده بل يكون العتق عاصيا لان ذلك من

فعل الكفرة وعبدية الاصنام (او) اعتق (مكرها أو سكران) فان اعتاقها صحيح لصدوره

عن اهله مضافا الى محله ولا يشترط في الاسقاطات الرضاء وبالاكره ينعقد الرضاء ولا

تأثير له في نظام الحكم الا يرى الى ما روى عنه عليه الصلوة والسلام ثلاث جد من جد

وهن من النكاح والطلاق والعتاق واليهان لا يرضى بالحكم (واضاف) عطف على

اعتق (عتقه الى شرط ووجد) اي الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت عتق فدخل (عتق

عليه) اي على من ملك والمذكور بعده (كعبد الحر حتى يخرج اليك مسلما) فانه يعقّق لقوله

صلى الله تعالى عليه وسلم في عبيد الاطاف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله

ولانه احرز نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على مسلم ابتداء (والجمل يعقّق بعقوب امته)

تباعها لاتصاله بها ولا يصح بيعه وهبته لان التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة

عليه في البيع ولم يوجد بالاضافة الى الجمل وشئ منها ليس بشرط في الاعتاق ثم قيام

الجمل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

الاجل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

الاجل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

الاجل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

الاجل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

الاجل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

الاجل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

قوله زيادة فلا يحتلّ العتق في الاخيرين بعده بل يكون العتق عاصيا لان ذلك من فعل الكفرة وعبدية الاصنام (او) اعتق (مكرها أو سكران) فان اعتاقها صحيح لصدوره عن اهله مضافا الى محله ولا يشترط في الاسقاطات الرضاء وبالاكره ينعقد الرضاء ولا تأثير له في نظام الحكم الا يرى الى ما روى عنه عليه الصلوة والسلام ثلاث جد من جد وهن من النكاح والطلاق والعتاق واليهان لا يرضى بالحكم (واضاف) عطف على اعتق (عتقه الى شرط ووجد) اي الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت عتق فدخل (عتق عليه) اي على من ملك والمذكور بعده (كعبد الحر حتى يخرج اليك مسلما) فانه يعقّق لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في عبيد الاطاف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله ولانه احرز نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على مسلم ابتداء (والجمل يعقّق بعقوب امته) تباعها لاتصاله بها ولا يصح بيعه وهبته لان التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع ولم يوجد بالاضافة الى الجمل وشئ منها ليس بشرط في الاعتاق ثم قيام الجمل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة الاجل وقت الاعتاق اما يعرف (اذا ولدك بعد عتقها لاقل من ستة اشهر) لانه اقل مدة

قوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه

قوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه  
 وقوله اذا عتقك فاعطه ما كان عليه من ثمنه

قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى

قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى

الحكماء اعلم ان المستور في كتب القوم ان الحمل يعق باعناق اليم تبعاً لها مطلقاً  
فان اعتقت وهي حامل بان ولدت بعد عتها لاقل من ستة اشهر يعق الحمل ولا ينجى  
ولاوه وان اعتقت وهي غير معلوم الحمل بان ولدت للاكثر يعق تبعاً لامه لكن ينجى ولاوه  
الى موالي الاب كما مر وبهذا يظهر ان في عبارة صدر الشريعة حيث قال اعلم ان الحمل يعق  
بعق امه لا بطريق التبعية بل بطريق الاصله حتى لا ينجى ولاوه الى موالي الاب وهذا  
اذا ولدت بعد عتها لاقل من ستة اشهر يسامحاً لان ظاهرها مخالف لعبارة القوم  
حيث قالوا ان اعتق حاملاً عتق ظهراً تبعاً وايضاً قوله اذا ولدت بعد عتها لاقل من  
ستة اشهر قيد بقوله يعق يعق امه ومتم له وقد فصله عنه بلحق العبارة ان يكون  
هكذا اعلم ان الحمل يعق بعق امه وهي حامل بان ولدت لاقل من ستة اشهر  
حق لا ينجى ولاوه الى موالي الاب فالخامس ان الحمل يعق بعق امه مطلقاً فان وقع  
العتق عليه قصداً بان ولدت لاقل من ستة اشهر يعق ولا ينقل ولاوه ابداً الى موالي  
ابيه وان وقع بحجر تبعية امه بان ولدت للاكثر يعق ايضاً لكن اذا اعتق الاب بعق  
يحرر ولا ابنة الى مواليه وسياق ما تحققه في بحث اولاد ان شاء الله تعالى (وبالعكس  
يحقن اليم لا يعق بعق الحمل فقط اذا لوجه لا غناهما مقصوداً لعدم الاضافة  
اليها ولا تبعاً لان فيه قلباً لموضع الولد يتبع الاب في النسب) لانه للغيرين والام

قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى

قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى

قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى

قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى  
قوله لا ينجى ولا ينجى

قوله وأول ما يؤخذ من المأثور من الآثار  
في الاستيلاء على أموال الناس  
والأشياء من غير حق  
فإنه لا يجوز أن يؤخذ من الناس  
أشياء من غير أن يكونوا  
أولئك

قوله وأول ما يؤخذ من المأثور  
من الآثار في الاستيلاء على  
أموال الناس من غير حق  
فإنه لا يجوز أن يؤخذ من  
الناس ما ليس لهم من غير  
أن يكونوا أولئك

لا تشترى (و) يبيع (الأم في الملك) حتى إذا كانت الأم ملك زيد فولدت ولدا كان الولد أيضا ملكا له وإن كانت مشتركة بينه وبين غيره كان الولد كذلك (والرق) والفرق بينهما أن الرق هو اللد الذي ركبته الله تعالى على بعض عباده جزاء استكاثمهم عن طاعته وهو حق الله تعالى أو حق العامة على الخلاف فيه والملك هو تمكن الشخص من التصرف فيه وهو حقه وأول ما يؤخذ من المأثور يؤص بالرق لا الملك لا بعد الإخراج إلى دار الإسلام والملك يوجد في الجراد والحبوان غير الأدمى لا الرق وبالباع يزول ملك المالك لا الرق وبالعق يزول ملكه قضاء لأنه حقه ويؤول الرق ضمنا ضرورة فرائعه عن حقوق العباد وتبين لك الفرق بينهما في القن وأم الولد والمكاتب فإن الرق والملك كاملا في الرقيق القن ورق أم الولد والمدبر ناقص حتى لا يجوز اعتاقها عن الكفارة والملك فيها كاملا والمكاتب رقة كامل حتى جاز اعتاقه عن الكفارة وملكه ناقص لخروجه عن يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك لي كذا ذكره الزبلي (والعق وفروعه) كالنذير معطوف على فروجه بحسب المعنى أي لعدم دخولها في الآيات

والاستيلاء والكتابة بالاجماع عليه ولأن ماؤه يكون مستهلا كما بانها فترج جانبها ولأنه ميقن به من جانبها ولها ثابت نسب ولد الرزاء وولد الملاءنة منها حتى ترثه ويترثها ولأنه قبل الانفصال كعضومها حسا وحكما حتى يتعدى بعلاها وينقل بانتقالها ويدخل في البيع والعق وغيرهما من التصرفات تبعا لها فكان جانبها

قوله لا يجوز أن يؤخذ من الناس  
أشياء من غير حق  
فإنه لا يجوز أن يؤخذ من  
الناس ما ليس لهم من غير  
أن يكونوا أولئك

قوله ولا يدخل  
على قوله فترج جانبها  
لأنه ميقن به من جانبها  
ولها ثابت نسب ولد الرزاء  
وولد الملاءنة منها حتى  
ترثه ويترثها ولأنه قبل  
الانفصال كعضومها حسا  
وحكما حتى يتعدى بعلاها  
وينقل بانتقالها ويدخل  
في البيع والعق وغيرهما  
من التصرفات تبعا لها  
فكان جانبها

قوله ولا يدخل في البيع  
فيها حكمها

قوله ولا يدخل في البيع  
فيها حكمها

قوله فاما قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة

قوله فاما قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة

قوله فاما قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة

قوله فاما قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة

قوله فاما قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة

ارجح ولم يلد يعبر جانب الام في اليها ثم ايضا حتى اذا تولد بينا لو حشنى والا هلى او بينا لما كوله  
وغنى لما كوله يوكل اذا كانت امة ما كوله ذكره الزليجى (ويبيع) الولد (خيرها في الدين)  
رعاية لجانب الولد (قوله الامم من زوجهما ملك لسيدها) تفريع على كون الولد تابع للام  
في الملك (ولو كان) الولد (من سيد هاجر) لانه مخلوق من ماله فيحق عليه لا  
يعارضه ماء الامه لان ماءها مملوك لسيدها بخلاف امه الغير لان ماءها مملوك  
لسيدها فاعتراضا فحج جانبها بما ذكرنا والزوج قد رضى به لعلمه (وولد المغرور حراً  
بالقيمة) المغرور رجل اشترى امة على انها ملك البائع او بك امرأه على انها حرة فولدت  
كل منهما ولدا فظهر ان الاولى ملك لغير البائع والثانية امة فحينئذ يكون كل من الولدين  
حرّاً بالقيمة اما حريته فلانه خلق من ماء المحرم يرضى لوالد برقيته كما رضى في الاول  
فلا يتبعها واما القيمة فلرعاية جانب التبعية الاصلية

### باب عتق لبعض

(عتق بعض عبده لم يعتق كله) خلافا لها وللشافعى حيث يقولون يعتق كله وحال  
المخلاف ان اعتاق البعض هل يوجب زوال الرق عن المحل كله ام لا فعنده لا يوجب  
بل يبقى المحل رقيقاً ولكن زوال الملك بقدره وعندهم يوجب لهم ان الاعتاق اثبات  
العتق الذى هو قوة حكمية واثباتها بارادة ضدّها الذى هو الرق وهما لا يتجزآن  
بالاتفاق فكذلك الاعتاق والازم تخلف المعول عن اهله او تجزى العتق لانه اذا تجزى

قوله او تجزى العتق  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة

قوله او تجزى العتق  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة  
فانما هو قول من يقول ان الامم كانت امة واحدة

عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل  
 انما اهل البيت الذين هم الصالحون  
 في كل امة

قوله وانما لنا الملك ابتداء لا يعرف  
في الاصل حقيقة في الحق بينه وبين ما  
عطى عليه اذا الظاهر من سبب الابد  
في ان لنا الملك ان يوجد ذلك ابتداء  
فيوجد الحق  
ابوجه

قَوْلُكَ وَالْمَلِكُ يَهْجُرُنِي بِالْإِجْمَاعِ إِنَّهُ أَرَادَ بِكُلِّ  
الْمَلِكِ وَلَيْسَ بِمُسْتَحْتَمٍ لِئَلَّا يُلْكَ الطَّلَافُ  
الْعُلُودُ وَإِنْ بَعْضُ طُلُفًا فَلَيْسَ بِمُسْتَحْتَمٍ  
وَأَنْ تَقْبَلُوا قِطَاعًا وَلَكِنْ أَمَا يَنْبَغُ لِي بِمَا  
تَهْجُرُونِي كَقَوْلِهَا الْقَامِ

قوله كَمَا كَانَ الصَّلَاةُ وَكَامُهَا فَان  
أَمْرٌ مَجْدٌ عَلَى بَيْتٍ وَنَفْسٍ الْإِنْفِ  
الْفَرْصَةُ وَالْإِنْفِ  
وَأَمَّا الْإِنْفِ  
بِنَاءُ الْعَنَابِ وَفِيهَا  
عَبْدٌ

قوله ويوم نقاله لا نعقب  
اذا ذكر الغلبة وياديه الفلاح  
اي فلاحه فلاحا  
كانه ضيقه  
وعن العرب والعجم عليه  
عرفته كما لا يخفى عليه  
عبد

قوله كجاء الصلاة فيه  
رفع فضاء سما بالنسبة  
الى النفس الاول لا عن  
هو قوله ان يكون ذا  
اذا الجواز غايض على  
تجب على ان في نزع  
نفس الملك ايضا فضاء





فلا ضرورة ان العتق حكم الاعناق او ما  
يشترط بالاعناق وانما يشترط على من يملك  
ولا يملك العتق فكل من يملك العتق فهو عتق  
ولو كان العتق قول الملك او قول غيره  
غيره

فله ولان  
القول بهذا ان  
يجوز الاعناق دون  
العتق بهذا دليل ثان لعدم  
سداد هذا القول في هذا الدليل  
مضمون قوله من طرفه والاول  
القول في ان الدليل الاول مضمون  
قوله فيما سبق من ان الاعناق لا يقبل  
العتق لان ما يقبل العتق غير من كونه  
يطعن القس ويؤان الاعناق لغيره  
لما قبل العتق عنده

قوله احبس ما تريد بعض العبد قال  
احبس ما تريد العبد يعني بعض  
العبد على ان يكون مالا او الضميمة في عتقه  
راجع الى الامم فكل الى العبد

قوله متى لا يجوز ويؤخذ عن كل اداء  
البذل وقدره اقول كما سجد والادب للعتق  
ولا استلزام وقدره فيما كانه العبد

قوله وليس في الطلاق جواز  
عن دخل مطلقا وقا  
لم يجهل في الطلاق  
وقوله كما جعل العتق  
في المثل يؤول بغيره وكذا العتق  
واجاب بكان

ان العتق حكم الاعناق والحكم يثبت على وفق العلة ولان القول بهذا قول بتخصيص العلة اذ  
يوجد الاعناق في النصف ويتأخر العتق فيه الى وقت الضمان او السعاية وانه قول بوجود  
العلة ولا حكم له وهو تفسير بتخصيص العلة وما قال بعض محشني الهذلية انه يلزم من تقرير  
صاحب البائع ان العتق لا يتحقق عن الاعناق في عدم التجزئ فانه لا يقبل التجزئ فيظهر قوة  
قولا لصاحبين ووجه الاضلال يظهر من ذلك ما ذكرنا فليتا مل ثم اذا تجزئ الاعناق  
بر وال بعض الملك احبس مالية بعض العبد عنده فوجب عليه السعاية (وسعى) لمولاه  
(في) قيمة (الباقى) من ذلك البعض (فصار كما كاتب) لان المستسعى بمنزلة المكاتب عنده  
حتى لا يجوز له نكاح الاربع ولا يملك التبرعات لان الاضافة الى البعض توجب ثبوت  
المالكية في كله وبقاء الملك في بعضه يمنعه فعلمنا بالدليلين بانزله مكاتب لانه مالك  
يلا لارقة والسعاية كبذل الكتابة فله ان يستسعيه وله ان يعتقه لان المكاتب قابل  
للاعناق (بلاردة الى الرق لو عجز) يعني ان الفرق بينهما ان معتق البعض اذا عجز عن الاداء  
لا يرد الى الرق لانه اسقاط محض فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة القصودة لانها عقد  
يقبل الفسخ وليس في الطلاق والقصاص حالة متوسطة فائتناء في كل ترجيحاً  
للحرر والاستيلاء متجزئ عنده حتى لو استولد نصيبه من مذبرة يقتصر عليه وفي لقته  
لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالضان فكل الاستيلاء (اعتق رجل حصته)

قوله فكل الاستيلاء وضار كان استيلاء  
ما ربه بنفسه لان الاستيلاء غير متجزئ

قوله وفي العتق اي غير الرقة جواز شكل  
وهو ان يقال لو كان الاستيلاء متجزئاً لم  
يجزئ في الفسخ لان الفسخ انما يوجب  
الرجوع الى الحالة السابقة

قوله وفي العتق اي غير الرقة جواز شكل  
وهو ان يقال لو كان الاستيلاء متجزئاً لم  
يجزئ في الفسخ لان الفسخ انما يوجب  
الرجوع الى الحالة السابقة

قوله فليس عليه الا غناف اي غناف او غناف  
قوله فليس عليه الا غناف اي غناف او غناف  
قوله فليس عليه الا غناف اي غناف او غناف

قوله فليس عليه الا غناف اي غناف او غناف  
قوله فليس عليه الا غناف اي غناف او غناف  
قوله فليس عليه الا غناف اي غناف او غناف

من المملوك المشترك بينه وبين غيره (فلشريكه الاغناق او الاستسعاء والولاء لهما) لا يما

الغناق (او تضمينه) اي لشريكه ان يضمه (لو) كان المقت (موسرا) بان يملك قدر قيمة

نصيب الآخر ولو كان معسرا فلشريكه الاغناق او الاستسعاء فقط والولاء لهما كما في الاول

(ويرجع) المقت الضامن (به) اي بما ضمن (على العبد) لانه قام مقام الساكت وقد كان

للساكت الاستسعاء (فكذا للمقت والولاء) لان العتق كله من جهة حيث ملكه

بالضمان (شبه كل) من الشريكين (يعتق نصيبا لخرسعي) العبد (لها) موسرين كانا

او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا هذا عندنا في حنيفة وعندهما ان كانا موسرين

فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعى لهما وان كان احدهما معسرا والاخر موسرا سعى

للموسر لا المعسر (والولاء لهما) لان كلامهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعناقه

وولاؤه له وعتق نصيب السعاية وولاؤه لي والولاء موقوف في جميع ذلك عندهما لان

كلامهما يحمله على صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى موقفا الى ان ينفقا على عتاق احدهما

(علق احدهما) من الشريكين (عتقه بفعل غدا) فقال ان دخل فلان هذه الدار غدا

فهو حر (والاخر بعد مه) وقال ان لم يدخل فهو حر (فمضى) الغد (وجعل شرطه) اي لم

يعلم انه دخل الا (عتق نصفه وسعى في نصفه لهما) وعند محمد سعى في كله لان المقت

عليه بسقوط السعاية مجبول فلا يمكن لقضاء على المجهول ولهما ان نصف السعاية

قوله سعى الموسر لا المعسر  
قوله سعى الموسر لا المعسر  
قوله سعى الموسر لا المعسر

قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف

قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف

قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف

قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف  
قوله فليس عليه الا غناف

والجواب في قوله ففحصت الجاهل فافهم القضا  
وقد عرفت ان هذا المقتضى لا ياتي من العبد  
من القول وعنده مقتضى ففهم الجاهل  
المجبول كذا في البحر

ساقط بيقين فكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبي والساقط  
نصيبك فيصف بينهما (ولا عتق في عبيدين) اي قال رجلان دخل فلان الدار غدا فعبد  
كذا وقال الاخران لم يدخل فعبدى كذا فمضى ولم يعلم انه دخل ولا لا يعتق واحدا من العبيدين  
لان المقتضى عليه بالعتق والمقتضى له به محمولان ففحصت الجاهل (ملك) اي رجلان  
(ولاحد همل) براءة او هبة او وصية (او اشترى) اي احدهما (نصف ابنة من مولا) اي  
مولى ابنة (او علق عتقه) اي عتق عبد (بشراء نصفه بان قال زيد لعبد بكر ان اشتريت  
نصفك ففصفك حر) ثم اشتراه اي ذلك العبد (هو) اي زيد (ويحل آخر) بالاشترائه  
(عتق حصته) اي حصة الاب في الصورتين الاولين لانه ملك شقص قريبه وشراؤه  
اعتاق كما مر وحصة الخالف في الثالثة لوجود الشرط (ولم يضمن) عندا بي حنيفة لانها  
التعدي (علم) الشريك (حاله اولا) اي سواء علم انه ابن شريكه اولا (كما لو ورثاه)  
اي لا يضمن الاب نصيبا لشريكه في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه  
ابنه صورة انه امرأه ماتت ولم يعبد هو ابن زوجها فترك الزوج والاخ فورث الاب  
نصف ابنة فعق عليه لا يضمن حصته اخيهما اتفاقا لان الارث ضروري لا اختيارا للاب  
في ثبوته (فالاعتاق او استسعى) اي اذا لم يكن للشريك ولاية التضمن بقي له احد  
الامرین اما الاعتاق او الاستسعاء وقال في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعى

قوله ففحصت الجاهل فافهم القضا  
وقد عرفت ان هذا المقتضى لا ياتي من العبد  
من القول وعنده مقتضى ففهم الجاهل  
المجبول كذا في البحر

قوله ففحصت الجاهل فافهم القضا  
وقد عرفت ان هذا المقتضى لا ياتي من العبد  
من القول وعنده مقتضى ففهم الجاهل  
المجبول كذا في البحر

قوله علم الشريك حاله اولا  
القول على الامام وروى الحسن عنه نصيبي  
الاب اذا لم يعلم الشريك انه ابنه كما في  
النيابة

قوله اي اذا لم يكن للشريك  
المعقوب فلا وجه لما ففهم  
اي ابو سعيد

قوله اي لا يضمن الاب  
المعقوب فلا وجه لما ففهم  
اي ابو سعيد

قوله وبوصفة يقول انه رضى بافساد نصيبه  
لا اجنبى لما فيه من نفعه ان كان كذا نصيبه  
لا ان نصيبه انما هو العتق من عتقه والى  
لا ان نصيبه انما هو العتق من عتقه والى  
لا ان نصيبه انما هو العتق من عتقه والى

قوله فحينئذ لا يرضى بافساد نصيبه  
ان يرضى بافساد نصيبه فلا يرضى بافساد نصيبه  
ان يرضى بافساد نصيبه فلا يرضى بافساد نصيبه  
ان يرضى بافساد نصيبه فلا يرضى بافساد نصيبه  
ان يرضى بافساد نصيبه فلا يرضى بافساد نصيبه

له فقير لان شري القريب اعناق فان كان مؤسرا يجب لضان وان كان معسرا يسحق العبد  
وبوصفة يقول انه رضى بافساد نصيبه فلا يرضى به كما اذا اذن باعناق نصيبه حيث  
شاركه في علة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون عذرا (وان اشترى) اى اجنبى  
(نصفه ثم) اشترى (الاب مؤسرا باقية ضمنه) اى لا اجنبى (الاب لانه ما رضى بافساد  
نصيبه) (واستثنى) الابن في نصف قيمته لاحبا لما فيه عتقه وهذا عند الجحيفة ثم  
الله تعالى لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عتده وقالا لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته  
لان يسار المعتق يمنع السعاية عتدها (وان اشتراه) اى لنصف (الاب مؤسرا من مالك  
كله لم يضمن) اى الاب (له) اى لمالك كله لانه رضى بافساد نصيبه ببيعه من الاب  
(دبره) احلا لشركاء وعتقه اخرهما مؤسرا ضمن السالك مدبره فقط (لا المعتق  
(و) ضمن (المدبر معتقه ثلثه مدبرا لاي ضمنه) اذا كان العبد بين ثلثة نفرد به  
احدهم ثم اعنته الاخرهما مؤسرا والثالث سالك فازاد السالك والمدبر الضمان  
فلسالك ان يضمن المدبر دون المعتق والمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدبرا ولا  
يضمنه الثلث الذي ضمن توصيته ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين دينارا  
مثلا فان السالك يضمن المدبر تسعة والمدبر يضمن العتق ستة وذلك لان قيمة المدبر  
ثلثا قيمة القن لما سأل في المدبر تلفت منه تسعة وكان الاتفاق بالاعناق واقعا

قوله ان اشترى الاب مؤسرا  
والمدبر ملك الاضمان اى ما لو كان  
اى الضرب النصيب لانه لا يضمن الا اجنبى  
لانه العتق لم يقع بفساد نصيبه  
الملك فالاجنبى يضمنه ما سار اعناق  
نصيبه او استغناه كما لا اجنبى

قوله وان اشترى الاب من مالك كله  
فالمعتق من ذل ان اشترى نصيبه من  
عبد له واخذ منه من الشراء من احد الثلثة  
لان لو اشترى منه مؤسرا لزم الضمان للمدبر  
بالاجماع كما في النسخ

قوله فالمدبر السالك ولم يذكر له اياها الا  
لأنه لو كان ملكا لكانت له السالك  
فلم يذكر له اياها الا لأن السالك  
لم يذكر له اياها الا لأن السالك

قوله لانه قد ذكر المدبر ثلثا قيمته  
عما كان لانه لا يرضى بالاعناق بالوصف  
السعاية والى ذلك من العتق كذا  
لعل ففقد العتق من العتق كذا  
بوصف العتق من العتق كذا  
كان عليه العتق من العتق كذا  
فلا يجوز ان يرضى بالاعناق  
بذل الوطى ليعمل العتق



قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...

قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...

قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...

قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...  
قوله ما كان لها من مال كذا...

عليه وسلم \* ايما امرأة ولدت من سيد هافى معلقة من دبر منه \* وفي رواية من بعد  
رواه احمد ولا معارض له في رواية لا تقوم فيثبت (ولا يضمن عنى اعمها) ايام ولد حال  
كونها (مشاركة) بينه وبين غيره بان ولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن حصه شريكه عند  
ابى حنيفة بناء على عدم تقومها وعندهما يضمن بناء على تقومها (رجل له اعمد) ثلاثة (قال  
في صحته لاثنين عند احدكما اخرج) واحد منها (ودخل اخر فاعاد) هذا الكلام فان كان  
حيا امر بالبيان (وان مات) مجهلا (عق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخيرين عند  
ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد ربع من دخل وغيره كما قال) وذلك  
لان الايجاب الاول داوئيل الخاج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني داوئيل الثابت  
والدخيل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت شاع فيه وما اصاب النصف الذي  
عقق بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقى فعق منه ثلثة ارباعه  
ولما الدخيل فيعق منه رجه عند محمد لان هذا الايجاب لما اوجب عق الربع من الثابت  
اوجبه من الدخيل ايضا لتصفه بينهما وهما يقولان المانع من عق النصف يخص بالثابت  
ولامانع في الدخيل فيعق نصفه (ولو) كان هذا القول منه (في المرض ومات) قبل البيان  
وقيم العبيد متساوية فان كان له مال يخرج قدا لعق من الثلث وذلك ربة وثلثة ارباع  
ربة عندها وربة ونصف ربة عنه او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكر



وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سِوَى الْعَبِيدِ وَلَمْ يَجْرِ الْوَرْدَةُ (قَسَمَ الثَّلَاثُ) بَيْنَهُمْ (عَلَى هَذَا) أَيْ عَلَى مَا  
وَصَفْنَا وَبَيَّانُهُ أَنَّ حَقَّ الْحَاجِّ فِي النِّصْفِ وَحَقَّ الثَّابِتِ فِي ثَلَاثَةِ الرِّبَاعِ وَحَقَّ الدَّخْلِ عَنْهَا  
فِي النِّصْفِ بَصًا فَيُخْرَجُ إِلَى الْخُرُوجِ لَهُ نِصْفُ وَرُبُعٍ وَقَلِيلٌ أَرْبَعَةٌ فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ فَحَقَّ الْحَاجِّ  
فِي سَهْمَيْنِ وَحَقَّ الثَّابِتِ فِي ثَلَاثَةٍ وَحَقَّ الدَّخْلِ فِي سَهْمَيْنِ فَلَبِغَتْ سَهَامُ الْعَتَقِ سَبْعَةَ  
فَيَجْعَلُ ثَلَاثَ الْمَالِ سَبْعَةً لِأَنَّ الْعَتَقَ فِي الْمَرْضِ وَصِيَّةٌ وَمَحَلُّ نَفَاذِهَا الثَّلَاثُ وَإِذَا صَارَ  
ثَلَاثَ الْمَالِ سَبْعَةً صَارَ ثَلَاثُ الْمَالِ أَرْبَعَةً عَشَرَ وَهِيَ سَهَامُ السَّعَايَةِ وَصَارَ جَمِيعُ الْمَالِ لِحَاكِمِ  
وَعَشْرِينَ وَمَا لَهُ ثَلَاثَةٌ أَعْبُدُ فَيَصِيرُ كُلُّ عَبْدٍ سَبْعَةَ فَيَعْتَقُ مِنَ الْحَاجِّ سَهْمَانِ وَيَسْعَى فِي  
فِي خَمْسَةٍ وَيَعْتَقُ مِنَ الدَّخْلِ سَهْمَانِ وَيَسْعَى فِي خَمْسَةٍ وَيَعْتَقُ مِنَ الثَّابِتِ ثَلَاثَةً وَيَسْعَى فِي  
أَرْبَعَةٍ فَلَبِغَتْ سَهَامُ الْوَصَايَا سَبْعَةَ وَسَهَامُ السَّعَايَةِ أَرْبَعَةً عَشَرَ فَاسْتَقَامَ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثَانِ  
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَقَّ الدَّخْلِ فِي سَهْمٍ وَكَانَ سَهَامُ الْعَتَقِ عِنْدَ سِتَّةٍ وَيَجْعَلُ  
كُلَّ رَقَبَةٍ سِتَّةً وَسَهَامُ السَّعَايَةِ اثْنَيْ عَشَرَ وَجَمِيعُ الْمَالِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَتَعْتَقُ مِنَ الثَّابِتِ  
ثَلَاثَةً وَيَسْعَى فِي ثَلَاثَةٍ وَمِنَ الْحَاجِّ سَهْمَانِ وَيَسْعَى فِي أَرْبَعَةٍ وَمِنَ الدَّخْلِ سَهْمٌ وَيَسْعَى فِي خَمْسَةٍ  
فَيَسْتَقِيمُ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثَانِ أَقُولُ يَرِدُ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ أَبَابَ الْفَرَاغِ صَرَحَ بِأَبَانَ الْأَرْبَعَةِ  
لَا تَعُولُ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ وَقَالَ أَرْبَعَةٌ فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَدَفَعَهُ أَنْ مَعْنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرَ  
شَرَّاحُ كَلَامِهِمْ لَا يَتَصَوَّرُ فِي مَسْئَلَةٍ قَطًّا اجْتِمَاعُ نِصْفَيْنِ وَرُبُعٍ وَهَذَا لَا يَنَالُ فِي وَقْعٍ

قوله قسم الثلث على ما  
قال الكمال ولا يجتمعان إلا في الأصل  
للورثة لا يخلط أه يعق بحسب  
مقتضى سهم العتق ستة وسبعة  
من ثلثي ع.

قوله ياراة الأربعة لا تعول في هذا السؤال  
ينبغي عدم المضائق في هذا الخرج على ما  
ينبغي من الباب فلو أن الأربعة كانت  
في فخرج الأربعة فلا شيء كما صرح به باب  
العتق المسئلة من الأربعة تعول إلى سبعة  
مسئلة فالمسئلة من أربعة تعول إلى سبعة  
من ثلثي السعي أربعة أبو يوسف وقطر  
من ثلثي الأربعة تعول في الأربعة وقطع في  
سهم التركة أيضا لا يفتي بغير عتق

قوله لا يتصور في مسألة قطًّا اجتماع نصفين  
في الخلف نظر المتن لا يتصور



قوله وللعق من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد

قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد

فَإِنْ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْإِنْسَاءُ لَمْ يَبْقَ مَحَلًّا لِلْعَقِّ أَصْلًا بِالْمَوْتِ وَلِلْعَقِّ مِنْ جِهَتِهِ بِالْبَيْعِ وَلِلْعَقِّ  
مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِالْبَيْعِ وَالْإِنْسَاءُ لَدَفْعِ الْآخِرِ وَالْهَبَةِ بِالتَّسْلِيمِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ  
لأنه تملك (لا وطي فيه) أي لا يكون الوطي بيانًا في عتق مبهمة يعني لو قال لا متيه أحد بكما  
حرّة ثم جامع أحدهما لم يكن بيانًا عنده وعندهما بيان لأن الوطي لا يحل إلا في الملك فصار  
الاقلام عليه دليلًا للاستبقاء وله أن الملك ثابت فيها ولم يكن له أن يستخدهما وكان  
له الأرض إذا جنى عليها والميراث إذا وطئتا بشبهة لأن العتق المبهمة معقوب بالبيان  
والمعقوب بالشرط لا يزول قبله (وباوّل ولد) أي بقوله لأمه أول ولد (تلد يه لو) كان  
(ابنًا) أشار بزيادة لوفى عبارة إلى أن عبارة الوقاية لا تستقيم بدونها (فانت حرّة إن  
ولدت ابنا وبتا ولم يدر الأول عتق نصفًا أم لا) نصف (البت والابن عبد) لأن  
كلام الأم والبت تعق في حال وهو ما إذا ولدت الغلام أو مرة الأم بالشرط والبت  
ببيعتهما لكونها حرّة حين ولدتهما وترق في حال وهو ما إذا ولدت البنت أو لا لعدم  
الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في النصف ولما الابن فيرق في الحالين (شهادا)  
أي شهد رجلان على زيد (بعق أحد مملوكيه) عبدان كانا أوامتين (لعت) الشهادة  
في الصورتين عندا في حقيقتهما في الأولى فلاّن الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا  
دعوى العبد عنده ولاد دعوى منه ههنا لكونه مجهولًا وعندهما تقبل بلا دعوى فلا

قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد

قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد

قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد

قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد  
قوله لا يملك من كل وجه بالدين والبلاد

فقد كان السهمادة  
لاجهت الفج طاجن السهمادة لمفعه  
ما يزال القطار كنه ابا لا شسطه الدفق مس  
لانه يضمن خرم العج طالعو السلام الربوبية  
مخوم الفج غنة فطر كا شهاده على خلقه  
ابو بل

قوله اي سائر اهلها يعني ذلك سائر اهلها في  
وصية سائر اهلها يعني ان يوصيهم  
كل واحد منكم

تَلْعَوْ وَاقِفًا فِي الثَّانِيَةِ فَلَا نَ الدَّعْوَى وَأَنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِي حَقِّ الْأَمَةِ لَكِنَّا الشَّهَادَةَ عَلَى الْعَتَقِ  
لَا يَجْعَلِي أَنْ يَسْأَلَ الْجَمْعَ أَنْ يَكُونَ وَبِهِ لَلْأَوَّلِ أَيْضًا أَبُو ع  
الْمَبْهُمُ مَرْدُودَةٌ كُلُّ أَحَدٍ الْعَبْدَيْنِ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) أَيْ شَهَادَتُهُمَا (فِي وَصِيَّةٍ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ  
أَذَا شَهِدَا أَنْهُ اعْتَقَ أَحَدُ عَبْدَيْهِ فِي غَرَضِ مَوْتِهِ أَوْ شَهِدَا عَلَى تَذْوِيرِهِ فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضِهِ وَأَذَا  
وَفِي بَعْضِ شَيْخِ الدَّرَرِ وَفِي الْمَنْفُوعِ بِحَقِّ الْعَبْدَيْنِ مَبْنًى وَفِي وَصِيَّةٍ أَبُو ع  
الشَّهَادَةُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَ لَوْ فَا تَقْبَلُ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّ التَّذْوِيرَ خِيَمًا وَقَعَ وَصِيَّةٌ وَكُلُّ  
الْعَتَقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ وَالْخِصْمُ فِي الْوَصِيَّةِ أَمَّا هُوَ الْمُوصِي وَهُوَ مَعْلُومٌ وَعَنْهُ خَلْفٌ  
وَهُوَ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ أَقُولُ مُرَادُهُ أَنَّ مَقْضَى الْقِيَاسِ أَنْ يَلْغُو هَذِهِ الشَّهَادَةُ أَيْضًا  
بِالْكَثْرِ بِنَوَاحِدِ الْعَبْدَيْنِ أَبُو ع  
لِجَمَالَةِ الْمَدْعَى لَكِنَّمَا تَقْبَلُ اسْتِحْسَانًا لَوُجُودِ الْمَدْعَى تَقْدِيرًا وَمُدَّعَى عَلَيْهِ تَحْقِيقًا لِأَنَّ  
أَكْبَرُ مَا فِي الدَّيْبِ وَالْعَتَقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ أَبُو ع  
هَذَا وَصِيَّةٌ وَالْخِصْمُ فِي الْوَصِيَّةِ هُوَ الْمُوصِي لِأَنَّ نَفْعَهُ يَعُودُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ مُدَّعِيًا تَقْدِيرًا  
وَعَنْهُ خَلْفٌ يَقُومُ مَقَامُهُ فِي الْمَخَاصَاتِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ فَيَكُونُ كُلُّ مَعْنِيَةٍ  
مُدَّعَى عَلَيْهِ تَحْقِيقًا فَكَانَ الْوَصِيُّ دَّعَى عَلَى أَحَدِهِمَا حَقًّا وَاقَامَ الشَّاهِدَيْنِ فَيَكُونُ الْمُوصِي  
مُدَّعِيًا مِنْ وَجْهِ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ آخَرٍ فَاصْطَحَلَ بِهِمَا الْحُلُّ مَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ  
مَقُولٌ وَأَبَا رَافِعٍ فِي تَفْكَارِهِ فِي الْعَبْدَيْنِ أَبُو ع  
الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ مُشْكَلٌ لِإِنَّ الْمَتَنَ فِيهِ مَا إِذَا انْكَرَ الْمَوْلَى تَذْوِيرَ أَحَدِ عَبْدَيْهِ أَوْ الْوَارِثِ  
يُنْكِرُ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ وَالْعَبْدَانِ يُرِيدَانِ اثْبَاتَهُ فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْمَدْعَى هُوَ الْمُوصِي  
أَوْ نَائِبُهُ لِأَنَّا لَسَلَّمْنَا الْمَتَنَ فِيهِ مَا ذَكَرْ بِلْ انْكَارِ الْمَوْلَى تَذْوِيرَ أَحَدِ عَبْدَيْهِ وَازْدَادَ  
الْعَبْدَيْنِ اثْبَاتَهُ لَيْسَ لِإِقْبَامِهِ إِذَا شَهِدَا فِي صِحَّةِ الْمَوْلَى عَلَى ابْنِهِ اعْتَقَ أَحَدُ عَبْدَيْهِ كَيْفَ لَا

فقد واذا السادة هم من مخرج اول نص  
الام لا انظر على اننا لا نقبل هذه السادة  
في حال الجاه ولا في الامام مع شراح الحديث  
وقبها في حال الجاه وقد يتسبر السادة  
سريلا في

[illegible]

على كل من كان عليه منى عليه  
 فله كل شيئا منها ولا  
 لا منى فقط اول من  
 المصود هو ما فتره من كونه  
 منى عليه فله اذا لم

[illegible]







قوله اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين  
قوله اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين  
قوله اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين  
قوله اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين اي يمين

قوله وقال ابو يوسف  
لا يفتقر من ملكه بعد اليه  
قوله وقال ابو يوسف  
لا يفتقر من ملكه بعد اليه  
قوله وقال ابو يوسف  
لا يفتقر من ملكه بعد اليه  
قوله وقال ابو يوسف  
لا يفتقر من ملكه بعد اليه

في الحال فلا يتناول ما يشتره بغير اليمين (لكن بموته) اي بموت المولى (عقبا) اي من ملكه  
بغير اليمين وقوله (من ثلثه) وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق من ملكه بغير  
اليمين لان اللفظ حقيقة الحال كما مر فلا يتناول ما سيملكه ولم يدا صا من كان في ملكه  
وقت اليمين مدبر دون الاخر ولما ان هذا ايجاب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من  
الثالث والوصية انما تقع بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت الا ترى ان من وصي  
بثلث ماله وليس له مال او كان له مال واستحدث غيره يتناولها اذا بقي في ملكه  
الى الموت (المملوك) اي لفظ المملوك (لا يتناول الحمل) لان متناوله المملوك المطلق  
والحمل مملوك تبع لأمه ولم يدا لم يصح اعتاقه عن كفارة اليمين ولانه عضو من وجبه  
واسم المملوك يتناول الانفس لا الاعضاء (فلا يعتق حمل جارية من قال كل مملوك لي  
ذكر فهو حر) قيد بالذكر لانه لو اطلق عتقت الام فيعتق الحمل تبعاً (و) المملوك

قوله والوصية انما تقع بعد الموت اي انما  
تقع في وقت الموت اي في وقت الموت  
قوله والوصية انما تقع بعد الموت اي انما  
تقع في وقت الموت اي في وقت الموت  
قوله والوصية انما تقع بعد الموت اي انما  
تقع في وقت الموت اي في وقت الموت  
قوله والوصية انما تقع بعد الموت اي انما  
تقع في وقت الموت اي في وقت الموت

(لا) يتناول (المكاتب) ايضاً لانه ليس بمملوك مطلقاً لانه مالك يدا  
**باب العتق على جعل**  
شئ على شئ يفعله وكذا الجعالة بالكسر (عتق) عبده (على مال او به) بان قال انت  
حر على ألف درهم او بالف درهم (فقبل) العبد (عتق) لانه معاوضة المال ولو بغير  
المال اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض كما في البيع

قوله في البيع  
قوله في البيع  
قوله في البيع  
قوله في البيع  
قوله في البيع  
قوله في البيع

قوله عتق اي شاع في قوله ولا يكون العتق  
معلقاً باحد المال لان ما ذكره الشيخ بعض  
قوله عتق اي شاع في قوله ولا يكون العتق  
معلقاً باحد المال لان ما ذكره الشيخ بعض  
قوله عتق اي شاع في قوله ولا يكون العتق  
معلقاً باحد المال لان ما ذكره الشيخ بعض

قوله عتق اي شاع في قوله ولا يكون العتق  
معلقاً باحد المال لان ما ذكره الشيخ بعض  
قوله عتق اي شاع في قوله ولا يكون العتق  
معلقاً باحد المال لان ما ذكره الشيخ بعض  
قوله عتق اي شاع في قوله ولا يكون العتق  
معلقاً باحد المال لان ما ذكره الشيخ بعض

فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف

فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف

فاذا قبل صار خرا (والمال) الذي شرط (دين) صحيح (عليه) كونه ديناً على خرا حتى  
يكفل به ولو لم يكن صحيحاً لما صح الكفالة به (بخلاف يد لا كتابه) حيث لم تصح الكفالة  
به لانه يثبت مع المنافي وهو قيام الرق كسائر الرق (والمال يتناول النقد والعرض والحيوان  
وان لم يعين لانه لما كان معاوضة المال بغيره مثابة النكاح والطلاق والصلح عن  
دم العمد وكذا الطعام والمكيل والموزون اذا علم جنسه ولا يصره جماله الوصف  
لانها يسيرة (المعلق عتقه بالاداء) بان قال مؤلاه ان اديت الى الف درهم فانت خرا  
(مأذون) اي عبد مأذون لا يعتق الا باداء المال (لامكاتب) لانه صريح في تخليق  
العتق بالاداء وانما صار مأذوناً لان المولى رغبه في الاكتساب بطلبه الاداء منه  
ومراد التجارة لا التكدى وكان اذ ناله دلالة (فجان بيعه) اذا كان عبداً مأذوناً  
معلقاً عتقه بالاداء لا مكاتباً لان المولى ان يبيعه بخلاف المكاتب (ولا يكون) العبد  
(احق بمكاسبه) حتى جان للمولى اخذها منه بل رضاه بخلاف المكاتب (ولا يسرى)  
اي حكمه (الى) الولد (المولود قبل الاداء) كما يسرى في المكاتب (وعتق) العبد (باداء)  
كله (لو جود المعلق به) ولو كان اذ اوه (بالتحلية) بينه وبين المولى يغتفر العبد اذا  
اخضر لمال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلي بينه وبين المالك اجبره الحاكم ونزله قابضاً  
وحكم بعتق العبد قبضاً ولا (وبعضه لا) اي اباداء بعض المال لا يعتق لان نفع المعلق

فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف

فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف

فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف

فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف  
فله فاذنك صار خرا واذا لم يفعل اف



قوله إذا سلم إذا سلم من التلاوة  
الصلوات إذا سلم من التلاوة  
أبو سعيد

قوله يجب فيه عليه أي في عبادة العباد وطلبه  
أنهم لا يجوز أن يسلموا في عبادة العباد  
أبو سعيد

على أن تحذف من كذا سنة وأما إذا قال إن خذ مني كذا مدة فانت حر لا يعتق حتى يحدد ماله لأنه  
مخلق بشرط أو الأول معاوضة (ولم يمت) أي لزمته الخدمة العبد إذا سلم له المبدل قبل  
عليه تسليم المبدل (فإن مات هو) أي العبد (أو مولا قبلها) أي قبل الخدمة (تجب قيمته  
عليه) وتؤخذ من تركته إن كان الميت هو العبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد عليه  
قيمة الخدمة في الملة (كبيع عبد منه بعين فملك) العين (تجب قيمته) أي قيمة العبد  
يعنى أن هذه الخلافة مبنية على خلافة أخرى وهي ما لو قال العبد بعت نفسك منك  
بهذا العين فملك العين يجب قيمة العبد عندها وقيمة العين عند محمد أنه معاوضة  
مال بغير مال لأن نفس العبد ليس بمال في حقه إذا يملك نفسه فصار كما لو تزوج امرأة  
على عبد فاستحق فإنها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع وهو من المثل ولها أنه معا  
مال بمال لأن العبد مال في حق المولى وكذا المنافع صارت مالا بإيراد العقد عليها فصار  
كالواشترى أباه بأمه فملك قبل القبض واستحققت فإن البائع يرجع عليه بقيمة الأب  
لا بقيمة الأمه (قال) رجل لمولى أمه (اعتقها بالف على أن تزوجنيها أن فعل) أي اعتقها  
المولى (وأبى) أي منعت الأمه عن النكاح (عتقت الأمه) ولا شيء عليه (أي على القائل  
لأن اشتراط المبدل على الأجنبية جائز في الطلاق لا العتاق كما مر (ولو ضم) القائل (عنى)  
وقال اعتقها عني بالف على أن تزوجنيها (قسم) ألف (على قيمتها ومهر مثلها فحصة

قوله يجب فيه عليه أي في عبادة العباد وطلبه  
أنهم لا يجوز أن يسلموا في عبادة العباد  
أبو سعيد

قوله إذا قال إن ففني كذا سنة  
العتق أن على أن يفسد أو يفسد  
فمنه يفسد على المجلس  
فليست

قوله وأبى أي منعت الأمه عن النكاح  
عنى أن لا يزوجها  
مؤيد

قوله إذا سلم إذا سلم من التلاوة  
الصلوات إذا سلم من التلاوة  
أبو سعيد

قوله إذا سلم إذا سلم من التلاوة  
الصلوات إذا سلم من التلاوة  
أبو سعيد

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا

القيمة عليه وحصة المهر سقط) فإصاب القيمة آذاه الإجر وما أصاب المهر سقط لأنه لا  
قال عني تضمن الشراء اقتضاء كمر في آخر باب نكاح الرقيق فإذا كان كذلك فقد قابل ألف  
بالرقبة شرائها بالبيع نكاحا فانقسم عليها ما وجب عليه حصة ما سلم له وهو الرقبة  
وبطل عنه حصة ما لم يسلم له وهو البضع ولم يبطل البيع باشرط النكاح لأنه مقتضى  
صحة العتق عنه فيكون مد رجافيه فلا يراعى فيه شرائطه بل شرائط المقتضى وهو العتق  
كما تقرر في الأصول فلهذا وجب عليه حصة من الألف المسماة ولو كان فاسدا لوجب عليه  
القيمة ولو لم تأب الأمه بل (تن وجت) من السائل (فمهرها حصة مهر مثل منه) أي من الألف  
وهو ثلث الألف (في صورة الضم) أي ضم عتي (وتركه) ولو اعتق أمته على أن تزوجه  
نفسها فنزوجه نفسه ما كان لها مهر مثلها عند أبي حنيفة ومحمد لأن العتق ليس بماله  
فلا يصلح للمهر وعند أبي يوسف يجوز لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم اعتق صفية  
ونكحها وجعل عتقها مهرها قلنا كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مخصوصا  
بالنكاح بغير مهرها فان ابت فعليها قيمتها في قولهم جميعا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا  
على أن يترزوجهما فان فعل فلها مهرها وإن لم يفعل فقيمتها **باب التدبير**  
(هو) لغة النظر إلى عاقبة الأمر فكان المولى نظر إلى عاقبة أمره فاخرج عبده إلى الحرية  
بعده وشرعا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدبر في المطلق والمقيد والظاهر أن اشتراكه

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا

قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا  
قوله والبيع كذا





قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

أَوْهَبَهُ أَوْ نَحْوَهَا (أَلَا بِالْإِغْثَاثِ وَالْكَثَابَةِ) وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ اتِّقَالُهُ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ  
(وَيُسْتَحْدَمُ وَيُسْتَأْجَرُ وَالْأَمَةُ تَوْطَأُ وَتَنْحُ وَالْمَوْلَى أَحَقُّ بِكِسْبِهِ وَارْشِهِ وَمَهْرِ الْمَدْبُورَةِ) لِبَقَاءِ

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

الْمَلِكِ فِي الْجُمْلَةِ (وَبِمَوْتِهِ) أَيْ مَوْتِ الْمَوْلَى (يَعْتَقُ) الْمَدْبُورُ (مِنْ لَثْلَثٍ وَيَسْخَى فِي ثَلَاثِهِ أَنْ لَمْ يَتَرَكَ

الْمَوْلَى (غَيْرَهُ) مِنْ مَالٍ (وَلَهُ وَارِثٌ) أَيْ وَالْحَالُ لِلْمَوْلَى وَارِثًا (وَلَمْ يَجِفْ) أَيْ لَمْ يَبْرُدْ

حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثًا أَوْ كَانَ لَكِنَّهُ إِجَازَةُ يَعْتَقُ كُلَّهُ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ فَيَقْدَمُ عَلَى يَدَيْ

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

الْمَالِ وَيَجُوزُ بِإِجَازَةِ الْوَارِثِ (وَيَسْخَى فِي كُلِّهِ) أَيْ كُلِّ قِيمَتِهِ (لَوْ كَانَ الْمَوْلَى (مَدْيُونًا)

وَلَا يَمُكِّنُ نَقْضَ الْعَقْدِ فَيَجِبُ رَدُّ قِيمَتِهِ (وَلَا لِلْمَدْبُورَةِ مَدْبُورٌ) لِإِجْعَالِ الصَّحَابَةِ وَلَا لَنَهِّئَتِهَا

(وَأَمَّا مُقَيَّدٌ) عَظْفٌ عَلَى مَا مَطْلُوقٌ (كَانَ مِتَّ فِي سَفَرٍ هَذَا أَوْ مَرَضٍ هَذَا أَوْ مَاتَ فَلَانِ

أَوْ مِتَّ إِلَى سَنَةِ أَوْ نَحْوَهَا) أَيْ عَشْرَتَيْنِ مَثَلًا (وَمَا يَقَعُ غَالِبًا) هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ

مِنْ عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ مَا يَمُكِّنُ غَالِبًا (فِي بَيْعٍ وَيَوْهَبٍ وَيَرْهَنٍ) فَإِنَّ الْمَوْتَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ

لَيْسَ كَانَتْ لَا مُحَالَةً فَلَا يَنْتَقِذُ سَبَابًا فِي الْحَالِ وَإِذَا انْتَفَى مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ لَرَدِّهِ بِبَيِّنِ الثَّبُوتِ

وَالْعَدَمِ بَقِيَ تَعْلِيْقًا كَسَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ فَلَا يَمْنَعُ الْبَيْعُ وَنَحْوَهُ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ (وَيَعْتَقُ

مِنْ لَثْلَثٍ أَنْ وَجَدَ الشَّرْطَ) لِأَنَّ الصِّفَةَ لَمَّا صَارَتْ مُتَّحِدَةً فِي خُرْجٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَوَةِ

أَحْذَرُكَ الْمَدْبُورُ الْمَطْلُوقَ لَوْ جُودَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَوْتِ وَنَ وَالْإِثْرُ (وَصَحِيحٌ قَالَ) لِعَبْدِهِ

(أَنْتَ خَرَقْتَ مَوْتِي بِشَرْفَاتٍ بَعْدَ شَرْعَتِي مِنْ كُلِّ مَالِهِ) يَعْنِي رَجُلٌ صَحِيحٌ قَالَ لِعَبْدِهِ هَذَا

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

قوله والذات خطا  
من السيد في قوله  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا  
قوله والذات خطا

قوله لان العتق على قول من يصفه ينسب الى  
اول سبي قبل الفسخ من اكله الى اكله  
والذي يصفه سبي العتق الى اكله الى اكله  
لصحة ما قاله من ان العتق على قول من يصفه  
ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
كل ما له في نفسه من العتق

قوله لان العتق على قول من يصفه ينسب الى  
اول سبي قبل الفسخ من اكله الى اكله  
والذي يصفه سبي العتق الى اكله الى اكله  
لصحة ما قاله من ان العتق على قول من يصفه  
ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
كل ما له في نفسه من العتق

الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعق من تلك ماله وقال بعضهم يعق من جميع ماله  
وهو الصحيح لان العتق على قول من يصفه ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
في ذلك الوقت كذا في الحانية (ولو مات قبله) اي قبل شهر (لم يعق) لانه مدبر مقيد والقيد  
لم يوجد (ولو قال انت حر بعد موتى بشهر فانت بعد يعق) بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق  
عند وجود العاق به (بل يعقده الوصي والوارث والقاضي) لان انتقال الولاية بعد اليهم  
كذا في تحفة (قيمة) المدبر (المطلق نصف قيمته لو) كان (قنا والمقيد يقوم قنا) اختلفوا  
في قيمة المدبر قيل قيمته نصف قيمته لو كان قنا وقيل ثلثا قيمته لو كان قنا وقيل ينظر كم يستحل  
مدة عمره من حيث الحر والظن فيجعل قيمته ذلك قال الفقيه ابو الليث نصف قيمته لو  
كان قنا وهكذا ذكره الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لان للفقن منفعتين البيع وما  
شاكلهما من التملك بالدين والامهار وغير ذلك والثانية منفعة الاجارة والاستعمال  
والثانية بغير فيفوت الاولى ويبقى الثانية فيكون قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان  
التدبير مقيدا يقوم قنا كذا في الحانية **باب الاستيلاء**  
هو لغة طلب الولد وشرعا طلب المولى الولد من امته بالوطى (امته) مبتدأ خبره قوله  
الاتى لم تملك (ولدت من مولاها باقراره) اي باقرار المولى بان الولد منه (ولو) كان  
اقراره خال كونهما (حاملين) بان يقول حمل هذه الامة متى (او) ولدت (من زوجها) بان

قوله لان العتق على قول من يصفه ينسب الى  
اول سبي قبل الفسخ من اكله الى اكله  
والذي يصفه سبي العتق الى اكله الى اكله  
لصحة ما قاله من ان العتق على قول من يصفه  
ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
كل ما له في نفسه من العتق

قوله لان العتق على قول من يصفه ينسب الى  
اول سبي قبل الفسخ من اكله الى اكله  
والذي يصفه سبي العتق الى اكله الى اكله  
لصحة ما قاله من ان العتق على قول من يصفه  
ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
كل ما له في نفسه من العتق

قوله لان العتق على قول من يصفه ينسب الى  
اول سبي قبل الفسخ من اكله الى اكله  
والذي يصفه سبي العتق الى اكله الى اكله  
لصحة ما قاله من ان العتق على قول من يصفه  
ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
كل ما له في نفسه من العتق

قوله لان العتق على قول من يصفه ينسب الى  
اول سبي قبل الفسخ من اكله الى اكله  
والذي يصفه سبي العتق الى اكله الى اكله  
لصحة ما قاله من ان العتق على قول من يصفه  
ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
كل ما له في نفسه من العتق

قوله لان العتق على قول من يصفه ينسب الى  
اول سبي قبل الفسخ من اكله الى اكله  
والذي يصفه سبي العتق الى اكله الى اكله  
لصحة ما قاله من ان العتق على قول من يصفه  
ينسب الى اكله الى اكله الى اكله الى اكله  
كل ما له في نفسه من العتق



فول وعندي خنيفة يصير نصيبه ام ولد  
اشارة الى ان الاستيلاء لا يجرى  
لاعتبارها الا ان لا يجرى عند  
نقل الملك فيه واما في  
عنده كذا في النسخ

فول لان ما كان للملك  
للملك اه وقال ان كان  
مستحب بان فاما للملك  
المانع وبول النصيب  
للخارج في العلم ولو  
مستحبوا اه مستحب

ملكه ثبتت في الباقي ضرورة انه لا يجرى لما ان سببه وهو العلوق لا يجرى اذ الولد الواحد  
لا يتعلق من مائتين (وهي ام ولد) لان الاستيلاء لا يجرى عندهما وعند ابى خنيفة  
يصير نصيبه ام ولد ثم يملك نصيب صاحبه لانه قابل للملك اذ لم يحصل لها من  
اسباب الحرية شيء كالتيدير وغيره (وضمن نصف قيمتها) لانه تملك نصيب صاحبه  
حين استكمل الاستيلاء ويعتبر قيمتها لان امومية الولد تثبت من ذلك سواء كان  
موسرا او معسرا لانه ضمان التملك بخلاف ضمان العتق كما تقرر في موضعه (و) نصف  
(عقرها) لانه وطى جارية مشتركة اذ ملكه يثبت بعد الوطى حكما للاستيلاء فيتعقب  
الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنة حيث لا يجب عليه  
(لا قيمة ولدها) لانه علوق حرا الاصل اذ النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق والضمان  
يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يتعلق شيء منه على ملك شريكه (وان  
ادعياه معافئها) اى الولد ثابت النسب منها ومعافاه اذ اقبلت في ملكها وكذا اذا اشتراها  
حلي لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر والولاء وضمان  
قيمة ام الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطى في ملكه ويجب  
عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا ويثبت لكل واحد منهما فيه الولاء لانه تحريم  
على ما عرف وانما كان بينهما لا استواء في سبب الاستحقاق فيستويان فيه (وهي ام ولد

فول واما خنيفة في حق وجوب العقر  
فختلفت في كونها نصيبا وليست  
بالشركة جارية ام ولد لهما  
لان لانه دعوى غنى لا دعوى  
فيعفى الولد فخصصا على وقت  
خلاف دعوى الملك كذا في النسخ  
كونه العاقل في الملك كذا في النسخ

فول وضمان قيمة ام الولد  
باعتبار العتق ام لا اى ضمان  
نصف قيمة الولد باءاد احد الشريكين  
وفوا شريكين باءاد احد الشريكين  
في ملكها فافاء ارضاها فاندلا بول  
نصف قيمة الولد مستحب

فول لان يجرى على ما عرفت  
لانه دعوى غنى فيحق فخصصا على وقت  
الدعوة لا دعوة الاستيلاء لان  
العلوق في الملك والاعتراف كما شرطها  
مستحب لان







قوله إذا كاتب قته جري على المال لانه لو كان خاتماً وله صحه والصحى والابن يصح منها استغسانا عن الصغرى جلاله الاغناف على مال الكا سبكه الصنف سبيل الى ع

على الف فقبل لانها معاوضة فلا بد من الايجاب والقبول وشرطها كون البدل معلوماً ما لا كان وعلماً وما كونه منجماً او مؤجلاً فليس بشرط حتى يجوز الكتابة على المال الحال والمجتم وعند الشافعي لا يجوز الامؤجل ان يجن وحكمها في جانب العبد بقاء الحجر وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقة حتى يكون الحق بمنافعه ومكاسبه لان العرض من الكتابه وصول المولى الى بدلها والعبد الى الحرية باذنه وهذا لا يتحقق الا بذلك وفي جانب المولى بقاء رقة العبد على ملكه وثبوت حق المطالبة ببدلها متى شاء واسترداده الى ملكه اذا عجز (إذا كاتب قته ولو صغيراً يعقل) البيع والشري فانه اذا عقل كان من اهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز (بالم حال او مؤجل) بسنة او سنتين مثلاً (او منجم) اي موقت بان منه معينة اخذ من التوقيت بطولوع النجم ثم شاع في مطلق التوقيت (او قال جعلت عليك الفاتوديه نجومها اولها كذا وآخرها كذا فان اديته فانت حر) وان عجزت فتن وقيل اي القن عطف على قوله كاتب شرط قبوله اذ يلزمه المال فلا بد من التزامه (صح) جواب اذا كاتب اي صح عقد الكتابة سواء غير بلفظ الكتابة او بما يؤدى مؤداه لوجود ركنه وهو الايجاب والقبول (وعتق) القن (ان ادى كله وان) وصليته (لم يقل اذا اديتها فانت حر) لان موجب الكتابة هو الحق عند الاذلا لانها تنبئ عن جمع حرية اليد الى حرية الرقة عند الاذلاء وفيه خلاف الشافعي

قوله إذا كاتب قته جري على المال لانه لو كان خاتماً وله صحه والصحى والابن يصح منها استغسانا عن الصغرى جلاله الاغناف على مال الكا سبكه الصنف سبيل الى ع

قوله ولو صغيراً يعقل انما اذا كان يكون نفعاً لا يعقل فلا يصح انما اذا كان يكون نفعاً لا يصح كذا في المجنون والصغير الذي لم يعقل ولو قيل عند بيعه ليعطى المبلغ في الحال ولا يوفى على ما اداه على المولى لانهم سلموا ويصح التوفى بما اداه على المالك وهو شرط العتق لعمد القول من المالك وهو شرط منقذ بالانقضاء الكا ب لكانه المبلغ سبيل الى ع

قوله انما لم يسل قبل ان تامة الفدية لما سأل وقال عتدا كان عليه على ان يخلص منه القليل لا يجوز الا انما لا يجوز كل الدية سبيل الى ع

قوله انما لم يسل قبل ان تامة الفدية لما سأل وقال عتدا كان عليه على ان يخلص منه القليل لا يجوز الا انما لا يجوز كل الدية سبيل الى ع

فإن رأى إذا صح عقد الكتابة المتأخر إلى أن  
قد صح إيصاع إلى مضمون كاتبه وأنه عطف  
العقد فغنى إذا كان إذا عطف الكتاب مع  
عبد

فإن وضع له وفرضه كونه نكح لما سبق  
فإن ذلك صورة الشطط المفروض حال  
العطف لا يضره إلا لغيره فهاصل ما أراد  
بأن كلا الاعتبارين محفوظان في العقد  
عبد

(فخرج) عطف على صح وفرع لما إذا صح عقدا لكتابة خرج الكاتب (من يده) إلى المولى لأن

أنه شرط عدم الخروج إذا شرط باطل أبو

مقتضى لكتابة ما لكية اليد في حق الكاتب ولهذا لا يكون للمولى منه من الخروج إلى السفر

(لا) من (ملكه) لأنه عقد معاوضة فيقتضى المساواة بين المتعاقدين وأصل البديل يجب

أي وجوب البديل للمولى في عقد الكاتب

للمولى في ذمته بنفسه العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه إلا بالقبض لأنه ثبت في ذمته

أي وجوبه في ذمته مع المانع

مع المانع إذا المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولهذا لا يصح الكفالة به فيثبت للعبد أيضاً

نفس المانع

بقابلية ما لكية ضعيفة أيضاً فإذا تم للمولى الملك بالقبض تم ما لكية للعبد أيضاً وتام

الما لكية لا يكون إلا بالحرية فيعتق لضرورة الما لكية فيحقق المساواة بذلك أبداً

وانتهاء (وعتق مجانا) أي بلا بدل أن عتق مولاة لا تسقطه حقة (وعزم) المولى (العتق

أي المولى أبو

أن وطئ مكاتبته أو ارشال جنائية أن جنى عليها أو على ولدها أو) مثل المال أو قيمته أن

الأن لا يحد ولا يحد على المولى للمكاتبته أبو

جنى على (مالها) لأنها بعقد لكتابة خرجت من يد المولى فصارت كالاجنبي وصارت

قد مضى ملكه بغيره القبيح كونه ما دون ما كان قبله من تركها

أحق بنفسها وولدها ومالها (إذا كاتب على قيمته) بأن قال أن أديت إلى قيمتك فانت

حر أو كاتبك على قيمتك (أو) على (غيره) بأن قال كاتبك على هذا العبد وهو

غيره هذا في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة أنها تصح حتى إذا ملكها وسلمها عتق وإن

مسند

عجز رد إلى الرق (يتعين بالتعين) احتراز عن ذراهم الغير ودنايره فإن الكتابة

عليها جائزة لعدم تعيينها (أو على مائة) من الذراهم والدناير (ليرد مولاة) إليه

فإن ثبت للعقد بطلانك  
أي عطفك  
بأن مالك ضعيف أيضاً  
ذلك البطلان ودمه على ضعف  
عبد

فإن وضع المولى العتق  
من المثل وفي المال عتق  
أو ضعف عتق فبطلان أن يتبع  
فإن أضاف إلى أن من المثل في العتق نصف  
فبطلان العتق ولو وطئ مولاة بغيره ففسد  
ولو وطئ مولاة بغيره ففسد  
عبد

فإن أورش الجنابة في الأصل ذم الجنابة  
لكن المبدأ أنهم منها ففعل ذم النفس  
كله لم يفسد ذلك قال في البداهة  
والجنابة الأولى والجنابة الثانية  
الجنابة الأولى والجنابة الثانية  
تصحح بد الضيق أيضاً  
عبد

فإن أوقفه من حق  
الجنابة الأولى والجنابة الثانية  
أو نكح ذمها لا يفسد  
فإن أوقفه من حق  
الجنابة الأولى والجنابة الثانية  
عبد

فإن أوقفه من حق  
الجنابة الأولى والجنابة الثانية  
أو نكح ذمها لا يفسد  
فإن أوقفه من حق  
الجنابة الأولى والجنابة الثانية  
عبد

قوله او خادما  
لما قال لا يبيح بيع  
ماله الوصف لان  
ماله الوصف لان  
ماله الوصف لان  
ماله الوصف لان

قوله فسد  
ان بعض الصور  
كصورة الكتاب  
ورداية العسل  
مذبحا او يجمع  
ابو ج

(وصيفا) اي خادما عبدا كان او امة حق لو شرط ان يرد عبدا معينا او امة معينة صح  
(او المسلم) عطف على ضمير كاتب وجاز للفصل (على خمر او خنزير) قوله (فسد) جواب  
اذا كاتب اي فسد العقد في هذه الصورة اما الاول فلان القيمة تجزئ له قدرا وجسدا و  
مفاحشت الجمالة واما الثانية فلجمرة عن تسليم ملك الغير واما الثالثة فلان هذا  
عقد اشتمل على بيع وكتابة لان ما كان من المائة بازا الوصف الذي يرد المولى بيع  
وما كان منها بازا رقية المكاتب كتابة فيكون صفقة فلا يجوز للثاني عنها  
كذا قال الزليحي ويرد عليه انه يقتضي مذهب صحة العقد اذ شرط ان يرد عليه عبدا  
معينا او امة معينة والقوم صرحوا بخلافه فالصواب ما في الكافي ان بدل الكتابة  
في هذه الصورة مجهول القدر فلا يصح كما لو كاتبه على قيمة الوصف وهذا لان العبد  
لا يمكن استثنائه من الدنانير واما يستثنى قيمته والقيمة لا تصلح ان تكون بدلا للكتابة  
لجماله لما قد رافكنا لا يصلح ان يكون مستثنى من بدل البدل واما الرابعة فان الخمر او  
الخنزير ليس بمال في حق المسلم فلا يصلح للعوض في عقدا معاوضة (وعتق فيها) اي الخمر  
والخنزير يعني في ذاتها لانها مال في الجملة فامكر اعتبار معنى العقد فيه وموجب  
العتق عند اداء العوض المشروط (ثم) اي بعد ما عتق باذا المسمى (سعى في قيمة نفسه  
وقال رولا يعقق الابداء قيمة نفسه لان البدل هو القيمة قال في الكفاية وفي نسخ

قوله كذا قال الزليحي  
لان ما كان من المائة  
بي الزليحي في تعليل  
ولان هذا عقد اشتمل  
صان فلا ينسب الى الخطاء

قوله فالصواب ما في الكافي  
العتق من غير ان يرد  
في العتق العتق فاحسن  
عليه ان لا يرد يرد  
فاضة ام لا

قوله وبذلك ان العبد  
العتق لا يرد ان يرد  
اذ قال الصوق المرو  
من المالك

قوله وقال فلا يعقق الابداء  
قال الزليحي فقلنا لان  
الفاضة هو العتق فبعض  
باذا ما ليس بدلا  
الى البسوط والذوق وكذا في  
مستنبط

قوله ولو على مائة وخمسة عشر  
فصل في بيان ما لا يملك من  
الاعمال والاعمال التي لا يملك  
منها ما لا يملك من غيرها

قوله ولو على مائة وخمسة عشر  
فصل في بيان ما لا يملك من  
الاعمال والاعمال التي لا يملك  
منها ما لا يملك من غيرها

المهالبة لا يعتق الا بآداء قيمته الخبز وانه مشكل جلا مخالف العامة روايات الكتب فان  
فيها لا يعتق الا بآداء قيمته نفسه (لا ينقص منه ويؤاد عليه) هذه مسئلة لها نوع تعاق  
بما قبلها غير مختصة بها يعتق ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس مسمي  
فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص منه وان كانت زائدة ريدت عليه لان الواجب  
عليه رد رقبته لفساد العقد وقد تعان رب العتق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت  
لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق فوجب  
ذلك (ولو على مائة وخمسة عشر) اي عقدا لكتابة لانها ليست بمال فلا يلزم على  
المكاتب شي (وصححت) الكتابة (على حيوان ذكر جنسه) كالعبد (فقط) اي لا نوعه  
وصفته (ويؤدى الى الوسط او قيمته) فان كل واحد صل من وجه اما الوسط فظاهر  
واما قيمته فلانه يعرف بالقيمة فصارت اصلا دفع القيمة قضاء في معنى الاداء  
كما تقرر في اصول (ومن كافر) عطف على قوله على حيوان اي صححت الكتابة من كافر  
(كاتب عبد مثله) يعتق كافرا (بخر مقدر) اعتبر التقدير ليعلم البذل وانما صححت  
لانه مال عندهم بمنزلة الخلل عندنا (واي) من المولى والعبد (اسلم للمولى قيمتها)  
لان السلم ممنوع عن تملك الخبز وتملكه (وعتق) العبد (بقبض الخبز) لان العتق  
يتعلق بقبضها لكن منع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما مر (وعلى خدمة شهر) عطف

قوله ولو على مائة وخمسة عشر  
فصل في بيان ما لا يملك من  
الاعمال والاعمال التي لا يملك  
منها ما لا يملك من غيرها

قوله ولو على مائة وخمسة عشر  
فصل في بيان ما لا يملك من  
الاعمال والاعمال التي لا يملك  
منها ما لا يملك من غيرها

قوله ولو على مائة وخمسة عشر  
فصل في بيان ما لا يملك من  
الاعمال والاعمال التي لا يملك  
منها ما لا يملك من غيرها

قوله ولو على مائة وخمسة عشر  
فصل في بيان ما لا يملك من  
الاعمال والاعمال التي لا يملك  
منها ما لا يملك من غيرها



قوله فان لم يؤدّ فاعطه بل فاعطه فاعطه  
قوله فان لم يؤدّ فاعطه فاعطه فاعطه  
قوله فان لم يؤدّ فاعطه فاعطه فاعطه  
قوله فان لم يؤدّ فاعطه فاعطه فاعطه

قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل

اي عتق الاول لان العاقد من اهل ثبوت الولاء وهو الاصل فيثبت له (والا) اي وان لم يؤدّ  
بعد عتقه بل قبله (فيمولاه) اي يؤتي المكاتبا الاول لان له فيه نوع ملك ويصح اضافة  
الاعتاق اليه في الجملة فاذا تعدّ اضافة الى المباشرة عدم اهليته اضيف اليه كما في العبد  
المأذون اذا اشترى شيئا (وان ادبها) اي المكاتبان بدلها (جميعا معا فولاوها للمولى) تخرجها  
للاصل (وان عجز الاول عن ذاء البدل) ورد الى الرق كالاول (لا التزوج) عطف على قوله بيعة  
اي لا يصح تزوجه (بلا اذنه) اي المولى (ولا التسري) وهو اتخاذ السرية يعقبا شراء جارية  
يسمى بها وطئا (ولو به) اي باذن المولى (كذا المأذون والمذبر) وذلك لان مبني للتسري  
على ملك الرقبة دون المنة فالرقيق وان كان مكاتباً او مأذوناً او مذبراً لا يملك شيئا  
من احكام ملك المال كون رقبته مملوكة ولا ينفع اذن المولى (ولا الهبة ولو بهوض  
والتصدق الايسر والتكفل والا قراض واعناق عبده ولو بمال وبيع نفسه) اي العبد  
(منه) اي من العبد لان هذه تبرعات فلا يملكها المكاتب (الاب والوصى في رقيق الصغير  
كالمكاتب) اي كل تصرف يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغير وما لا فلا فانها  
يملكها فيه تصرفا يحصل به المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال فحكمها حكمه فيملكها  
كتابة عبده لا اعتاقه على مال وبيع عبده من نفسه ويملك ان ترويح امته لا اعتاقها

قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل

قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل

قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل  
قوله والصنف الاصيل



قوله ولا يملك شيئا من ماله من قبله ولا يملك شيئا من ماله من بعده ولا يملك شيئا من ماله من بعده ولا يملك شيئا من ماله من بعده

قوله ولا يملك شيئا من ماله من قبله ولا يملك شيئا من ماله من بعده ولا يملك شيئا من ماله من بعده ولا يملك شيئا من ماله من بعده

على مال (ولا يملك شيئا من ماله من قبله ولا يملك شيئا من ماله من بعده ولا يملك شيئا من ماله من بعده ولا يملك شيئا من ماله من بعده)  
الا تجارة والترويج والكتابة ليسا منها (ويكتب عليه بالشرع من بينهما ولان  
الكاتب من ههنا وان لم يكن ههنا للعق فيجعل كل منهم مكاتبا معه تحقيقا للصلة  
بقدر الامكان واقواهم دخولا الولد المولود في كتابته ثم الولد المشري ثم الابوان وعن  
ههنا يتفاوتون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم ابنه حتى دامات ابوه  
ولم يتر له وفاء سعى على نجوم ابيه والولد المشري يؤد بدل الكتابة حالا ولا رد الى  
الرق والولدان يردان الى الرق كملت وما يؤد يان حالا ولا موجلا وانما كان كذلك  
لان الولد المولود في الكتابة تبعية تامة بالملك وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد  
للا حقيقة في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعدا لافصال والولدان تبعيتهما باعتبار  
الملك لا البعضية فانها ليسا ببعض له فاختلفت الاحكام لذلك ولا غير ولو محرما  
كالخ والعلم ههنا عندا في حذيفة وقال لا يكتب عليه لان وجوب الصلة يشمل  
القرابة المحرمية ولهمنا يعق على الحر كل ذي رحم محرم منه وتجب نفقتهم عليه ولا  
يرجع فيها وهبه لهم ولا يقطع يان اذ اسرق منهم الى غير ذلك من الاحكام ولان  
للمكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهمنا اذ اشترى امرأته لا  
يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد

قوله والاولاد يردون الى الرق كملت وما يؤد يان حالا ولا موجلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعية تامة بالملك وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد للا حقيقة في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعدا لافصال والولدان تبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليسا ببعض له فاختلفت الاحكام لذلك ولا غير ولو محرما كالخ والعلم ههنا عندا في حذيفة وقال لا يكتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة المحرمية ولهمنا يعق على الحر كل ذي رحم محرم منه وتجب نفقتهم عليه ولا يرجع فيها وهبه لهم ولا يقطع يان اذ اسرق منهم الى غير ذلك من الاحكام ولان للمكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهمنا اذ اشترى امرأته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد

قوله والاولاد يردون الى الرق كملت وما يؤد يان حالا ولا موجلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعية تامة بالملك وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد للا حقيقة في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعدا لافصال والولدان تبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليسا ببعض له فاختلفت الاحكام لذلك ولا غير ولو محرما كالخ والعلم ههنا عندا في حذيفة وقال لا يكتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة المحرمية ولهمنا يعق على الحر كل ذي رحم محرم منه وتجب نفقتهم عليه ولا يرجع فيها وهبه لهم ولا يقطع يان اذ اسرق منهم الى غير ذلك من الاحكام ولان للمكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهمنا اذ اشترى امرأته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد

قوله والاولاد يردون الى الرق كملت وما يؤد يان حالا ولا موجلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعية تامة بالملك وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد للا حقيقة في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعدا لافصال والولدان تبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليسا ببعض له فاختلفت الاحكام لذلك ولا غير ولو محرما كالخ والعلم ههنا عندا في حذيفة وقال لا يكتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة المحرمية ولهمنا يعق على الحر كل ذي رحم محرم منه وتجب نفقتهم عليه ولا يرجع فيها وهبه لهم ولا يقطع يان اذ اسرق منهم الى غير ذلك من الاحكام ولان للمكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهمنا اذ اشترى امرأته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد

قوله والاولاد يردون الى الرق كملت وما يؤد يان حالا ولا موجلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعية تامة بالملك وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد للا حقيقة في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعدا لافصال والولدان تبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليسا ببعض له فاختلفت الاحكام لذلك ولا غير ولو محرما كالخ والعلم ههنا عندا في حذيفة وقال لا يكتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة المحرمية ولهمنا يعق على الحر كل ذي رحم محرم منه وتجب نفقتهم عليه ولا يرجع فيها وهبه لهم ولا يقطع يان اذ اسرق منهم الى غير ذلك من الاحكام ولان للمكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهمنا اذ اشترى امرأته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد

فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه  
فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه

الا يرى ان القادر على الكسب يحاطب بنفقة الوالد والولاء ولا يكفي في غيرها حتى لا يحاطب  
الاخ بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا والدخول في الكتابة بطريق الصلة فيختص الوجوب  
بجمله (حتى جان له) اي المكاتب (بيعه) لانه لم يملكهم ليمسح بيعهم (لكنه) اي المكاتب (اذا  
ادى لبدل عتق) لان كسب المكاتب موقوف بين يدي فبقر له وبين ان يعجز فيقرر  
للمولى وهم يقر له فتحقوا عليه (ولا سعاية عليهم) لانه صار كشرى القريب ابتداء  
(اشترى) المكاتب (ام ولد له) كانت (معه) اي مع ولدها لم يجز بيعها لان الولد لما  
دخل في كتابة امتنع ببيعه لما ذكر فتبعته امه فامتنع بيعها لانها تبع له قال عليه الصلاة  
والسلام اعقبا ولدها (والا) اي وان لم يكن ولدها معها (جان) اي بيعها عند  
ابي حنيفة وعندها لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه والله ان القياس جواز بيعها وان  
كان معها ولدها لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ اما اذا كان  
معها ولدها فامتنع بيعها ببيعته الولد الحديث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء  
والقياس يفيقه (زوج) المكاتب (امته من عبده فكاتبها فولدت منه) مولد (دخل)  
اي الولد (في كتابتها وكسبه لها) لان تبعه الام ارجح ولهذا يتبعها في الحرية والرق  
كما مر (مكاتب) امادون نكح بالاذن حرة (لا في الواقع بل) (بزعمها) حيث قالت انا حرة  
(فولدت المنكحة) ولذا (فاستحقت فولد لها عبدا) عند ابي حنيفة وابي يوسف

فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه  
فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه

فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه  
فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه

فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه  
فولده ان يودي اي يودي المكاتب اوله  
بان ينج اما الغير وولد من غير  
الرجل اما باده على اقل عطف لانه





نصفه بمجملهم  
أعلى ما كان  
وذلك الجور  
على ما كان  
وذلك الجور  
على ما كان  
وذلك الجور  
على ما كان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فإني أفتيكم  
 أن من لم يقرأ  
 القرآن في حياته  
 لم يقرأه في قبره  
 ولا يقرأه في يوم  
 الدين  
 والله أعلم

فوله وفيها دلالة  
الملك والملك على ثلثي القيمة  
يصحح الملك في تركه بأنه كناية عن  
فيمسك فيصح التأييد في الملك والافعال  
الاولى لانها اول من الملك والافعال  
مبدع  
كما لا يخفى

قوله ولو كانت بيدي يضرها اي الى اجل  
ولم يخز الورثة اي لم يذم الفقيه لما اورد  
رفعها في قوله هم جميعا

فقد مضت في ذلك لا العائنه اى صمغ  
تصير في ذلك فمضت الاسطط والى كاهن  
انما لم يصح تصير في ذلك العائنه لاني  
مؤ الاسطط والى مؤ الن خبر كذا في العائنه  
سريلا الى

مَوْلَى هَـوَ فَاِنْ فُتِلَ الْعَبْدُ فَمَا كَانَ مِنَ التَّرْتِيبِ  
وَكَيْفَ كَانَ الْعَبْدُ الْفَتْلُ فَاِنْ كَانَ غَيْرُ  
الرَّوْحِ لَمْ يَكُنْ كَالْغَيْرِ لَا يَحْوُرُ  
لَا اِنْ الْعَقْدُ ارْتَدَّ  
مُسْتَقْبَلًا لِي هـ

قوله صورته انما صورته لانه بعثنا  
فيها القدر في سائر اسحقنا نارا دا  
وآل العالم لان قد فعل صورته  
الكتاب لان لا يدرك الحرف في  
عبدك فلما نال على الفرح ريم  
اسحقنا نارا دا

بِالْمَالِ وَجْهَ الْاِسْتِحْسَانِ اِنَّ الْجَلَّ فِي حَقِّ الْمَكَاتِبِ مَا لَمْ مِنْ وَجْهِ لَا يَهْدُ رُعْلَى الْاِدَاعِ  
 الاله وبذل الكتابه ليس بمال من وجه حتى لا يصح الكفالة به فاعدا (مات مريض)  
 كاتب عبداً في مرضه وليس له مال سوى العبد (على ضعف قيمته) بان كان قيمته  
 الفاق كتابه على الفين (باجل ورده ورثته) هذا التصرف (ادى) المكاتب (ثلثاً لبذل  
 حالاً وباقيه مؤجلاً واسترق) يعفان العبد مخيراً بين ان يؤدى ثلثاً لبذل حالاً  
 والباقي مؤجلاً وبين ان يأبى فيسرق هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد  
 يؤدى ثلثاً لالف حالاً والباقي الى اجله لان المريض ليس له التأجيل فى ثلثي القيمة  
 اذا حق له فيه وفيما وراءه يصح له الترك فيصح التأخير ولهما ان جميع المسمى بذلك  
 الرقية وحق الورثة متعلق بالبذل فلا يجوز التأخير فى ثلثيه (ولو) كاتبه المريض  
 (على نصفها) اى نصف قيمته بان كاتبه على الف وقيمته الفان (ادى ثلثها حالاً)  
 وسقط الباقي من القيمة (واسترق) يعفانه مخيراً بين امرين لان الحائاة وقعت فى  
 المقدار وفى التأخير فينفذ بالثلث لا الثلثين (حر) كاتب عن عبد بالف واذا حر  
 عتق العبد (ولا يرجع) الحر (عليه وان قبل العبد فكاتب) صورته ان يقول  
 حرمتولى العبد كاتب عبدك على القدرهم على ان اديت اليك الفاهم هو حر وكاتبه  
 المولى على ذلك يعقب باء الله بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً لان الكتابة

کائنات

قوله ولو لم يقل على الخ  
في هذا العقد موقوف فكذا على ان يرد  
إلى الالف الغائب

قوله في تعليق عتقه باذا القائل  
في هذا العقد موقوف فكذا على ان يرد  
إلى الالف الغائب

كانت موقوفة على جازته وقبوله اجازة ولو لم يقل على ان اديت اليك الفاهم هو حرر  
فادى لا يعتق قياسا لان الشرط معدوم والعقد موقوف والموقوف لاحكم له ويعتق  
استحسانا اذ لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باذا القائل فيصح في حق هذا الحكم  
ويتوقف في لزوم الالف العبد ولو ادى الى الحر البذل لا يرجع على العبد لانه مسرع (كوت)  
حاضر وغائب وقبل الحاضر العقد (فأى) منها (ادى) البذل (قبل) المولى ذلك  
البذل (خبراً وعتقاً) صورته رجل له عبدان قال له احلها كما تبني بالفتن نفسي  
وعن فلان ففعل وقبل الحاضر القياس ان يصح في حصه الحاضر ويتوقف في حصه  
الغائب على قبوله وجه الاستحسان ان الحاضر باضافه العقد الى نفسه ابتداء  
جعل نفسه فيه اصيلاً والغائب تبعاً كما فيه كوتبت دخل اولادها تبعاً حتى عتقوا  
بادائها وليس عليهم من البذل شيء فاذا صححت عن الحاضر فله مولى ان يأخذ بكل البذل  
لاصالته فايها ادى يجبر المولى على القبول اما الحاضر فلكون البذل عليه واما  
الغائب فلانه ينال شرف الحرية وان لم يكن لبذل عليه وصار كعير الرهن اذا  
ادى الدين يجبر الرهن على القبول الحاجة الى تخلص دينه وان لم يكن الدين  
عليه (و) ايها ادى (لم يرجع) على الاخر لانه مسرع في حق الاخر (وقبول الغائب  
لغو) فلا يؤخذ بشئ لتفاد العقد على الحاضر (فان حرره) اى عتق المولى الغائب

قوله لان في بيع  
والاخرى في بيع  
اذا ادى فضل البذل  
لغيره ففعل موقوفه  
اذا ادى فضل البذل  
لغيره ففعل موقوفه  
اذا ادى فضل البذل  
لغيره ففعل موقوفه

قوله كعير الرهن  
من رهن عتق الرهن  
من رهن عتق الرهن  
من رهن عتق الرهن

قوله الى تعليق عتقه  
في هذا العقد موقوف  
في هذا العقد موقوف  
في هذا العقد موقوف

قوله ولو لم يقل على الخ  
في هذا العقد موقوف فكذا على ان يرد  
إلى الالف الغائب

قوله ولو لم يقل على الخ  
في هذا العقد موقوف فكذا على ان يرد  
إلى الالف الغائب



هذا ما قاله في الحاشية العاشر  
قال الكتاب لا ينفصل عن غيره  
من الكتاب بل هو جزء منه  
ابو الحسن

قال في نسخة وطفله  
انما هو الى ما ذكره  
الكتاب من غير ان ينفصل  
لان الولد تابع لما خلق  
فانما استحقاقه لاقباله  
فانما استحقاقه لاقباله  
فانما استحقاقه لاقباله

(سقط عن الحاضر حصته) مثله ليدل لان الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البدل  
منقضا عليها وان لم يكن مطالبه بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن لامة  
شيء مثله ليدل بعقده لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في  
الكتابة تبعا وكذا ولدها المشتري (وان حر) المولى المكاتب (الحاضر ومات) الحاضر  
(سقط) حصته الحاضر (وادى الغائب حصته حالا والارقتا) لما مرانه داخل في العقد  
مقصودا بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ امان (كوتبت امة  
وطفلان لها وقبلت فاما دي لم يرجع وعقوا) لما مر في المسئلة الاولى

قوله فاما دي لم يرجع  
ويجوز على القول لا ينفصل  
الكتابة في هذه القصة  
قوله قبل هذا العقد  
الكتاب

**باب في العتق** (أحد شريكي عبدان لاخر بكتابة حصته  
اي حصته الاخر (بالف وقبضه) اي قبض لالف (ففعّل وقبض بعضه فهو له) اي  
للقابض (ان عجز) المكاتب (وقال هو مكاتب بينهما وهما ادى فهو بينهما فان الكتابة  
عندهما غير متجزية فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصيل في  
البعض ووكيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما فيبقى كذلك بعد العجز وعند  
متجزية فيكون الاذن مقتصر على نصيبه وقائدة انه اذا لم يأذن فله حق الفسخ  
فبالاذن لا يبقى ذلك واذنه لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا  
في نصيبه على القابض فيكون له (ولو) قبض (كله عتق نصيبه) اي لقابض (مكتابة)

قوله بالاداء اليه  
اي بالاداء اليه  
عبد الحليم

قوله فيكون متبرعا  
متبرعا نصيبه على القابض  
ولا ينافي ذلك على القابض  
فانما ينافي ذلك على القابض  
فانما ينافي ذلك على القابض

قوله ولو قبض كله عتق نصيبه  
اي لو قبض كله عتق نصيبه  
اي لو قبض كله عتق نصيبه  
اي لو قبض كله عتق نصيبه  
اي لو قبض كله عتق نصيبه



وقال فيكون ضمن الور نصف قيمتها الشريكة  
يعنى اذا انا انضمت فانها اعتقت او  
انفسى

وقال وفيها انا من نصفها عند  
انفسى قال نعم السائل  
سؤالي

وقال وعندها لا يصح قال الزبلي  
ويستعجبها السائل ان كان العتق  
مستلزمه يعنى او يعنى

لما مران دعوته صححة لقيام المصحح (وضمن شريكه نصف عقرها) لو طئه جارية  
مشاركة (ونصف قيمتها) لانه تملك نصفها بالاسديلا وهو تملك بالقيمة (فان حررها  
يعنى ان كانا كاتبها ثم حررها) احدها غنيا فجزت ضمن الحر نصف قيمتها الشريكة  
ورجع الضامن به (عليها) عنه وعندهما لا يرجع وهذا مبني على ما مران الشاك اذا  
ضمن العتق يرجع عنه (اعندهما) (عبد لرجلين دبره احدها حرره الاخر غنيا او عكسا)  
اي حرره احدها غنيا ثم دبره الاخر (اعتق المدبر واستسعى فيها) اي في الصورتين  
(او ضمن شريكه في الاولى فقط) وهي ما اذا دبره احدها اولافانه اذا دبره اولافا شريكه  
تضمنه واعتاق حصته والاستسعاء من لعبد عندا بي حنيفة فاذا اعتق لم يبق  
له ولاية التضمن والاستسعاء وافسد به نصيب المدبر فله ان يعق او يستسعى  
او يضمن قيمته مدبرا وهي نصف قيمته قنا او ثلثاها كما مر وبالصان لا يملكه لانه لا  
ينتقل من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذا حرر الاول فلا اخر  
الخيارات الثلث عنه فاذا دبره لم يبق له ولاية التضمن بل ولاية الاعتاق والاستسعاء  
فولاية الاعتاق والاستسعاء ثابتة في الصورتين والتضمن يختص بالاولى وعندهما  
اذا دبره احدها فاعتاق الاخر باطل لان التدبير لا يجري عندهما فملك نصيب صاحبه  
بالتدبير ويضمن نصف قيمته قنا مؤسرا كان ومعتبرا لانه ضمان تملك فلا يختلف

وقال وفيها مبني على ما مران الشاك  
اذا ضمن العتق يرجع عنه لا عندهما  
المصنف رحمه الله تعالى ذلك بل سكت  
عنه وقد كثر في وقفة عدم الرجوع فلهما  
عندهما ان يضمن حصته من شريكه باعنا  
ويعتق ولا يضمن الاضاحه فالرنة يقطع  
لان الاضاحه لا يخرج عنه

وقال وفيها اذا دبره احدها  
لا يملك له ولاية الاعتاق  
عنه قوله فانما اذا اعتق لم يبق له نصيب  
ما يوجب ان الصورة الاولى لا يملك له نصيب  
الشريك في الصورة الاولى نصيبا  
ما يفسد فانه لا يملك حكم الصورة الاولى  
مما قبله

وقال فاذا دبره لم يبق له ولاية التضمن  
اعاد مع كونه مستقلا للولاية نصيبا  
لاستعداد نصيب المدبر

وقال فاذا دبره لم يبق له ولاية التضمن  
اعاد مع كونه مستقلا للولاية نصيبا  
لاستعداد نصيب المدبر

قوله كمال الخصم للفق ان بالزاد فثبت وان  
الرافعة اي المرافعة اي لرفع دعوى المدعي  
بالدليل فثبت للفق ابو ج

قوله لا عقد لازم قال يفتي في حق المولى  
امانة في العبد فغير لازم نظرا في ذلك  
الفسخ من غير مولاة كرامة الشيخ  
سريته

بالعسار واليسار وان اعتقه احدهما قد بيرا لاخر باطل لان الاعتاق لا يجري عندهما  
فيضمن نصف قيمته ان كان مؤسرا ويسعى العبد ان كان محسرا لان هذا ضمان اعتاق  
فيختلف باليسار والعسار **باب المولى والعبد** (مكاتب عجز عن نجيم)  
النجم الطالع ثم سمي به الوقت لانه يعرف به ثم سمي به ما يودى فيه للملاسة بينهم  
(لو) كان (له مال سيصل لم يعجز الحاكم) اي لم يحكم بعجزه (الى ثلثة ايام) نظر الجائدين  
فانها مئة ضربت لابلاء الاعذار كما مال الخصم للرفع ولما يكون للقضاء (والا) اي  
وان لم يكن له وجه سيصل (عجزه) هذا عندها وعندها لا يوسف لا يعجز حتى يتوالى  
عليه نجمان (وفسخها) اي فسح الحاكم الكتابة بعد عجز المكاتب (بطلب مولاة او) فسح  
مولاة (برضاء) اي رضاء المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من لقضاء بالفسخ  
لانه عقد لازم تام فلا بد من لقضاء والرضاء كما في الرجوع عن الهبة وفي بعض  
الروايات يفرد بالفسح كذا في الكافي اعلم ان حكم الكتابة الفاسدة ان يكون للمولى  
حق الفسخ واعادته الى الرق من غير رضاء العبد وللعبد ان يفسخ في الجائرة والفاصلة  
بغير رضاء المولى كذا في الحادية (واعادته) لانفساخ الكتابة (وما في يد من) الاكسبا  
(لمولاة) اذ ظهر انه كسب عبده (وان مات عن وفاء لم تفسخ) الكتابة وعندها لا يفسخ  
تفسخ لفوات المحل ونحن نقول يستند الحرية الى موت (وقضى بدله وحكم بموته

قوله لا عقد لازم قال فثبت ان كمال الخصم  
اذ فسح العبد ان يكون له لاننا ما لم نعلم  
كأن يودى فيه من غير رضاء العبد  
والفاصلة والرق من غير رضاء العبد  
فخصي الزوم والتم بالتمسك الى المولى وان  
كان خلاف الظاهر

قوله يفسخ العبد ان يكون له لاننا ما لم نعلم  
من اذ لا يفسخ بدون رضاء فقال ابو بكر  
الكلان فلا بد من رضاء العبد كسبهم  
ابو ج

قوله ولا بد من الاكسب لمولاة عليه  
فثبت ان عجزه وعندها لا يفسخ كذا  
لا يفسخ ملكه بالبيع كذا الكافي  
عبد ج

قوله وعندها لا يفسخ  
هذا الحديث كذا ما قد بينا في كتابنا  
سفود رضاء العبد كذا  
ابو ج

قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه

قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه

حَرَّوْا لِرِثِّ مَنَّهُ وَعَتِيقَ بَنِيهِ سَوَاءٌ (وَلَدٌ وَافِي كِتَابَتِهِ أَوْ شَرَاهُمْ) خَالَ كِتَابَتَهُ (أَوْ كُوتِبَ  
هُوَ وَابْنُهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا بِمِرْقَةٍ) أَيْ بِكِتَابَتِهِ وَاحِدَةً فَإِنْ كَلَّاهُمْ يَتَّبِعُهُ فِي كِتَابَتِهِ وَبَعْتَهُ  
عَتَقُوا (وَأَنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَمِنْ وَلَدٍ فِي كِتَابَتِهِ يَسْعَى عَلَى نَجْوَمِهِ وَبِإِذْنِ اللَّهِ حَكِمَ بَعْتِ ابْنِهِ قَبْلَ  
مَوْتِهِ وَبَعْتَهُ) أَيْ عَتَقَ الْوَلَدَ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي كِتَابَتِهِ وَكَسْبُهُ لِكَسْبِهِ فَيَحْلِفُهُ فِي لَدَاوِصًا  
كَأِذَا تَرَكَ وَفَاءً (تَرَكَ وَلَدًا شَرَاهُ فِيهَا) أَيْ فِي كِتَابَتِهِ (أَدَّى) الْوَلَدُ (الْبَدَلَ) خَالًا أَوْ مَدَّ  
رَقِيقًا عَنْدَهُ وَعَمْدَهُ يُوَدِّعُهُ إِلَى جَلِّهِ اعْتِبَارًا بِالْمَوْلُودِ فِي كِتَابَتِهِ وَلَهُ أَلَّا لِجَلِّ ثَبَتَ شُرْطَا  
فِي الْعَقْدِ فَيَدْخُلُ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ تَحْتَ الْعَقْدِ وَلَمْ يَشْرَى لَمْ يَدْخُلْ إِذَا لَمْ يُضَفَّ إِلَيْهِ الْعَقْدُ  
وَلَا يَسْرَى حُكْمُهُ إِلَيْهِ لِانْفِصَالِهِ بِخِلَافِ الْمَوْلُودِ فِي كِتَابَتِهِ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِهِ وَقِيمًا فَسَرَى  
الْحُكْمُ إِلَيْهِ وَإِذَا دَخَلَ فِي حُكْمِهِ سَعَى عَلَى نَجْوَمِهِ (تَرَكَ وَلَدًا مِنْ حَرْقٍ وَدَيْنًا يَحِلُّ الْبَدَلَ فَجَنَى  
الْوَلَدُ وَقَضَى بِهِ) أَيْ بِمُوجِبِ الْجَنَازَةِ (عَلَى عَاقِلَةٍ أُمِّهِ لَمْ يَكُنْ تَعْجِيلًا لِابْنِهِ) لِأَنَّ هَذَا الْقَضَاءُ  
يَقْرَأُ الْكِتَابَةَ لِأَنَّهُ تَقْتَضِي الْحَاقَّ لَوْلَا مَوَالِي الْأُمِّ وَإِجَابُ الْعَقْلِ عَلَيْهِمْ لَكُنْ عَلَى وَجْهِ يَحْتَمِلُ  
أَنْ يَعْتَقَ فَيَنْجِرَ الْوَلَدَ إِلَى مَوَالِي الْأَبِّ وَالْقَضَاءُ بِمَا يَقْرَأُ حُكْمُهُ لَا يَكُونُ تَعْجِيلًا وَأَمَّا قَالُ  
وَدَيْنًا يَفِي لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَيْنًا لَا يَتَأْتِي الْقَضَاءُ بِالْحَاقِّ بِالْأُمِّ لَا مَكَانَ الْوَفَاءِ فِي الْحَالِ  
وَأَنْ اخْتَصَمَ قَوْمُ أُمِّهِ وَابْنِهِ فِي وَلَا يَدْخُلُ فَقَضَى بِهِ لِقَوْمِ أُمِّهِ فَيُتَعَجَّلُ لِأَنَّ مَعْقِلَ الْقَضَاءِ  
بَكُونِ وَلَا الْوَلَدَ لِمَوَالِي الْأُمِّ إِنْ الْأَبَ مَاتَ رَقِيقًا وَانْقَضَى الْكِتَابَةُ فَيَكُونُ الْقَضَاءُ فِي

قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه

قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه

قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه

قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه

قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه  
قوله ولا يرث منه وعتيق بنيه

قوله طاب مولاه صدقة اذاها الىه فنجي يعنى ان مولاه  
اذالم يكن مصرفا للصدقة زكوة كانت او غيرها فاحل المكاتب الزكاة مثالا لكونه من  
المصارف واذا الى المولى عن بدل الكتابة ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكاة غنيا ومع  
ذلك يطيب له لانه اخذ عوضا عن اعتق زمان الاخذ والعبد قد اخذ صدقة ومن  
الاصول المقررة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات اخذ من قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم لبريرة هي لك صدقة ولنا هدية (حتى) المكاتب (جناية او جنائيات  
خطا كان عليه حالا) اى على المكاتب (فى كسبه) لا على مولاه لان المكاتب مملوك  
للمولى رقة وذاتا حريدا وتصرفا باعتبار انه مملوك رقة يكون موجب جنائيات  
على المولى وباعتبار انه حريدا وكسبا يجبل ان يكون موجب جنائيات عليه لا على المولى  
فجعل موجب جنائيات فى كسبه حتى يكون موجب جنائيات عليه لان له مطلقا في كسابه  
وقد تعان ردفعه بسبب الكتابة وهى حقها فوجب القيمة مالها والاقل من قيمته  
ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تعان ردفعه بسبب الكتابة ولو كان مملوكا لادفع  
يتخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعان ردفعه يتخلص  
بدفع قيمته كما فى المدبر (وان تكررت قبلا لقضاء لزمته قيمة واحدة) ولو جنى ففضى  
عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنائيات المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء

قوله ومن الاصول المقررة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات اخذ من قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم لبريرة هي لك صدقة ولنا هدية (حتى) المكاتب (جناية او جنائيات  
خطا كان عليه حالا) اى على المكاتب (فى كسبه) لا على مولاه لان المكاتب مملوك  
للمولى رقة وذاتا حريدا وتصرفا باعتبار انه مملوك رقة يكون موجب جنائيات  
على المولى وباعتبار انه حريدا وكسبا يجبل ان يكون موجب جنائيات عليه لا على المولى  
فجعل موجب جنائيات فى كسبه حتى يكون موجب جنائيات عليه لان له مطلقا في كسابه  
وقد تعان ردفعه بسبب الكتابة وهى حقها فوجب القيمة مالها والاقل من قيمته  
ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تعان ردفعه بسبب الكتابة ولو كان مملوكا لادفع  
يتخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعان ردفعه يتخلص  
بدفع قيمته كما فى المدبر (وان تكررت قبلا لقضاء لزمته قيمة واحدة) ولو جنى ففضى  
عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنائيات المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء

قوله ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات اخذ من قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم لبريرة هي لك صدقة ولنا هدية (حتى) المكاتب (جناية او جنائيات  
خطا كان عليه حالا) اى على المكاتب (فى كسبه) لا على مولاه لان المكاتب مملوك  
للمولى رقة وذاتا حريدا وتصرفا باعتبار انه مملوك رقة يكون موجب جنائيات  
على المولى وباعتبار انه حريدا وكسبا يجبل ان يكون موجب جنائيات عليه لا على المولى  
فجعل موجب جنائيات فى كسبه حتى يكون موجب جنائيات عليه لان له مطلقا في كسابه  
وقد تعان ردفعه بسبب الكتابة وهى حقها فوجب القيمة مالها والاقل من قيمته  
ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تعان ردفعه بسبب الكتابة ولو كان مملوكا لادفع  
يتخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعان ردفعه يتخلص  
بدفع قيمته كما فى المدبر (وان تكررت قبلا لقضاء لزمته قيمة واحدة) ولو جنى ففضى  
عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنائيات المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء

قوله قد تعان ردفعه بسبب الكتابة وهى حقها فوجب القيمة مالها والاقل من قيمته  
ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تعان ردفعه بسبب الكتابة ولو كان مملوكا لادفع  
يتخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعان ردفعه يتخلص  
بدفع قيمته كما فى المدبر (وان تكررت قبلا لقضاء لزمته قيمة واحدة) ولو جنى ففضى  
عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنائيات المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء

قوله الاصل من مذهب ومكة الارش انما هو ردفعه بسبب الكتابة وهى حقها فوجب القيمة مالها والاقل من قيمته  
ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تعان ردفعه بسبب الكتابة ولو كان مملوكا لادفع  
يتخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعان ردفعه يتخلص  
بدفع قيمته كما فى المدبر (وان تكررت قبلا لقضاء لزمته قيمة واحدة) ولو جنى ففضى  
عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنائيات المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء

قوله وانما تكررت قبلا لقضاء لزمته قيمة واحدة ولو جنى ففضى عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنائيات المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء







فقد الله العباد احسن ما فيه ان  
تصوره في الوجود فلهذا كان  
الروح في العباد احسن ما فيه  
احسن ما فيه في الوجود فلهذا  
الاما ايضا في الوجود فلهذا  
ولهذا لا يفي مع في الوجود فلهذا  
لهذا ايضا في الوجود فلهذا  
وكيف بعد في الوجود فلهذا  
ففي الوجود فلهذا

مَذْبُوحَةٌ وَأَمَّا وَلَدُ الْوَلَاءِ وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ الْمَرَادُ أَنْ ثُبُوتَ الْوَلَاءِ لِعَصَّةِ الْيُوزَى أَمَّا أَنْ يَكُونَ  
 بِسَبَبِ ثُبُوتِهِ الْيُوزَى فَإِنَّهُ السَّحْقُ لَهُ الْوَلَاءُ وَالصَّدُورُ سَبَبٌ لِعَقْدِهِ ثُمَّ يَسِيرُ مِنْهُ إِلَى عَصِيَّتِهِ

صغیر اعظم  
بشرع علیہ رضا و دیونہ و کونہ و کونہ  
مسئلہ اولی  
(اعتراف ائمہ زنجباریہ الغیر) هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية وجمهاق (فولدت  
من وذن الاثنا و  
ای لا یقبل ولا یقبل من مولی الام ایضا و  
لاقل من یصف حول فله ولاء الولد بلا ثقل عنه) یحیی ذاتی ورج عبد رجل مہ لآخر  
من یصفه ان یحیی  
یعنی

فَاعْتَقَ مَوْلَى الْأَمَةِ الْأَمَةَ وَهِيَ حَامِلٌ مِنَ الْعَبْدِ عَقَّتْ وَعَقَّ حَلْمًا أَوْ وَلَدَ الْحَمْلَ لِمَوْلَى  
الْأَمِّ فَلَا يَنْقُلُ عَنْهُ أَبًا لِأَنَّهُ عَقَّ عَلَى مُعْتَقِ الْأَمِّ قَصْدًا لِأَنَّهُ جَزَّءٌ مِنْهَا يَقِيلُ الْإِعْتِقَاقَ  
قَصْدًا لِأَنَّ الْجَنِينَ فِي حَكْمِ الْعَقِّ كَشَخْصٍ عَلَى حَيَّةٍ حَيْثُ يُجَوِّزُ نَفَرَادُهُ بِالْعَقِّ فَلَا يَنْتَقِلُ  
وَلَا وَهْ عَنْهُ لِمَا رَوَيْنَا <sup>مَوْلَى الْأَمِّ</sup> وَهَذَا إِذَا وَلَدَتْ لِقَلٍّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِقَاقِ لِلتَّيَقُّنِ

بقیام الحمل وقت الاعناق (کذا الولدت ولدين احدهما اقل منه) ای من نصف حول  
من وقت الاعناق (والاخر لاكثر منه) ای بین ولدين (اقل من الاقل) ای اقل  
من اقل مدة الحمل یعنی اقل من نصف حول لان یقینا حیث ان الاول كان موجودا وقت  
العتق ویقینا انها توأمان حملت بهما جملة لعدم تخلل اقل مدة الحمل بینهما فاذا تناولک  
الاعناق الاول تناول الاخر ایضا ضرورة فصار محققا لهما وولاؤها لا یتقل منه  
الاول ای من الاقل ای اقل الحول  
ابدا (ولو ولدت) ولدت بعد عتقها (لا لاكثر) ای لاكثر من ستة اشهر (فولاؤه) ای  
اوددان العتاق الموافق للربا ین بعد عتقها  
ولا الولد (لولاها) لانه عتق تبعا لام لانصاله بها عند عتقها وقد تعت رجعله

فعله فله ولا الولد بلا فعل  
بدل للمعنى انه الام اذا كانت  
الاصل لا يتجر ولا الولد الى جانب  
ابهم بالتصريح الاول لان معنى النسب  
بطائفة ولا فعل ولا فعل  
الولاد اصل الفعل على معنى الام  
عدم فعل او معنى ان الولد لم يولد  
فصل اول من ان الولد لم يولد  
عدم فعل عند كونه امه  
كما لا يخفى

فوله منه جو لا نغاره  
الاولى افراده  
است نيلای ۴

فَوَلِّ وَهْدَكَ لِأَقْلَى نَصْفِ حَوْلِ أَيْمَنِ وَهْدِكَ  
الْمُاعْتَصِفِ الْكَلْبَةَ السُّجَّحَ وَعَلَيْهِ نَفْسُهُ  
فَوَلِّهِ أَقْلَى قَدْرٍ مُسْتَلَا وَلَئِنْ أَذَاوَلَكُ  
عَبْدٌ ۚ ۛ

قوله وقولك ولما بعثناهم الى اهل  
الدين الاول فقولوا لاهل الدين  
فما قولها فقولا لاهل الدين  
معه اسم الله اعظم فاصبر  
عنه الحادة منه هم ال  
كما قولها

قوله فوالله لو لا انا  
مولى الامام فان عنق الاب جردا لولا  
اكول الام الى نفسه والى قومك ولا يجمع مولى كذا  
على الابرار ولا على الفاسقين عبيد

قوله فان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم

قوله فان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم

قوله وان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم

قوله وان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم

قوله وان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم

تبعاً للاب لرقيته (فان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله) لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم \* الولاء لجهة كل جهة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث \* ثم النسب الى الاء فكذا الولاء والنسبة الى موالح الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار اهلاً عاد الولاء اليه (عجبي له مولى مولاة نكح محبته) سواء كان محبها من العرب او غيرها (قوله ان) ولذا (فولاء مولاها) عندهما وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربياً بخلاف ما اذا كان الاب عبداً لانه هالك معنى ولهما ان ولاد العتاقة قوى معتبر في حق الاحكام حتى اعتبر الكفاءة فيه والنسب في حق العجم ضعيف لتضييعهم اسماهم ولهم لا يعتبر الكفاءة بالنسب بينهم والضعيف لا يعارض القوى بخلاف ما اذا كان الاب عربياً لان اسباب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاءة والعقل لكون تناصرهم بها فاعتت عن الولاء (الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولاد على ولدها والاب ان كان كذلك فلو عربياً لا ولاد عليه مطلقاً ولو عجمياً لا ولاد عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافاً لابي يوسف) اعلم ان لفظ حر الاصل يستعمل عند الفقهاء في معينين احدهما من لم يجر على نفسه رق قبل تولد من معتقه بعد مضي سنة اشهر من وقت النكاح والعلوق ومن فاضلها رقيق والثاني من لا يكون فاضله رقيقاً صلاً وان الولاء كما صرح به صاحب الهداية

قوله وان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم

قوله وان اتفق الاب جرولا ابنة الى قوله لان الولاء بمنزلة النسب قال صلى الله تعالى عليه وسلم

وغيره مبني على زوال الملك ولهذا قالوا لا يقبل الشهادة بالتسامح في لولاء وكما في العتق  
 وزواله فرع ثبوته وثبوته على الولد يكون من قبل الام لما تقرمان الولد يتبع الام في الرق  
 والحرية ولا يسرى ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الامن قبل مخرج الام  
 وعصبته في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يصور على الولد ولا وان اللفظ اذا  
 كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل له وغيره وان المطلق يحمل  
 على المقيد في الروايات اذا عرفت هذه المقدّمات فاعلم ان صاحب البائع ذكر فيه  
 ان من شرائط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة اصلية وان كانت فلا ولا احد على  
 ولدها وان كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولا احد  
 على ماله فلا ولا على ولد هافاته ان ادب بالحرية الاصلية الحرية الاصلية بالمعنى  
 الثاني بقرينة قوله ولا ولا احد على ماله وقد عرفت ان لولاء مبني على زوال الملك  
 وزوال الملك بالواسطة لا يكون الامن قبل الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى  
 لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه ولا ووافقه كلام الشيخ رشيد الدين  
 محمد نيسابوري في شرح التكملة وكلام صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام الشيخ  
 ابي محمد مسعود بن الحسين في مختصره المشهور بالمسعودي وكلامه فيما صدق له  
 في الفرائض وسماه بالكافي واما ما قال في المنية الولد وان علق حرا الاصل بان كانت

قوله ولله قالوا لا يقبل الشهادة بالتسامح  
 في الولاء  
 كما في مختصر الطهري  
 من هذا الباب

قوله ويؤخذ على الولد يكون من قبل الام  
 يعني بالاصل لان الام هي التي  
 لم يولد له ولا ولد له الا بالام  
 عن ابي جعفر

قوله فلا يكون زواله عن الولد الام  
 قيل معناه ان الام  
 كما سبكر في الاصل في قوله  
 اذا ملك من الغنم ما كان له  
 لا يملك الام لا يملك الاب  
 لو كان هذا اوصى به فاشفعه الوكيل  
 من هذا الباب

قوله اذا عرفت هذه  
 بقية المقدّمات فاعلم ان  
 ودفع نافع كلام صاحب البائع  
 الخالف كلام صاحب البائع

قوله فلا ولا احد على ماله  
 كان لا يثبت على الولد ملك  
 فلا ولا احد على ماله

قوله ولا ولا احد على ماله  
 يعني بالاصل لان الام هي التي  
 لم يولد له ولا ولد له الا بالام  
 عن ابي جعفر

قوله يعني بقرينة قوله  
 على الام يعني الاول  
 ابي جعفر

قوله ونسب ذلك الولد الى ابه بالحرية  
فانما قلنا ذلك لان العطف يقتضي  
ان النسب يثبت على ابي ولد  
فانما قلنا ذلك لان العطف يقتضي  
ان النسب يثبت على ابي ولد

قوله بالحق الاول  
على نفسه ابل بولج حاصله  
بواسطه فحق اصلها ابل او بعد  
عبد

قوله فاما الفقهين  
فانما قلنا ذلك لان العطف يقتضي  
ان النسب يثبت على ابي ولد  
فانما قلنا ذلك لان العطف يقتضي  
ان النسب يثبت على ابي ولد

قوله فاما الذي  
لم يثبت عليه من كلف الام  
بالحق الثاني  
فانما قلنا ذلك لان العطف يقتضي  
ان النسب يثبت على ابي ولد

قوله فاما الذي  
لم يثبت عليه من كلف الام  
بالحق الثاني  
فانما قلنا ذلك لان العطف يقتضي  
ان النسب يثبت على ابي ولد

امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان يثبت عليه ولاء اما الولد لقوم الاب ولقوم الام ثم قال  
ان كان الاب حرا لاصل لا ولد لقوم الاب وكلنا اذا كانت الام حرة لاصل لا ولد لقوم الام لان  
حرا لاصل لم يجر عليه عتق فالمبتدأ من ظاهره ان الام اذا كانت حرة لاصل مطلقا جان ان  
يثبت على ولدها الولد وليس كذلك بل مراده بالحرية الاصلية ههنا الحرية الاصلية  
بالمعنى الاول بقرينة انه جعل الولد المتولد من حرة عارضية وهى الحقيقة حرا لاصل ثم جعل  
الحرية الاصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من الحق فصوره كون  
الولد لقوم الاب ما اذا كان في نسب لاب رقيق والولد ولد من معتقة او من ولدت من  
معتقة وصورة كون الولد لقوم الام ما اذا كان الاب نبطيا حرا لاصل تزوج بمعتقة  
انسان او من ولدت من معتقة فان ولدا الولد في الاول لقوم الاب اتفاقا وفي الثاني لقوم  
الام عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فالخاصل ان الابوين اذا كانا حريين اصليين  
بالمعنى الثاني فلا ولد على الولد واذا كانا معتقين او في اصلها معتق فالولد لقوم الاب  
واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق والام حرة لاصل بذلك المعنى سواء كانت عربية  
اولا فلا ولد على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حرا لاصل بذلك  
المعنى فان كان عربيا فلا ولد على الولد لقوم الام وان كان غير عربي فعند ابى حنيفة  
ومحمد يكون لقوم الام عليه ولا خلافا لابي يوسف وهما فوائد كثيرة ذكرناها في

قوله فاما الذي  
لم يثبت عليه من كلف الام  
بالحق الثاني  
فانما قلنا ذلك لان العطف يقتضي  
ان النسب يثبت على ابي ولد

عمر  
محمد



قوله من صاحب الفرض وكل مال عند عدمه (أخرت عن) العصبه (النسبية) وهي على ما  
 تقر في علم الفرائض ما عصبه بنفسه أي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبته إلى الميت  
 انثى وأما غيره وهي انثى يعصبها ذكر وأما مع غيره كالاحتلاب وأم أولاب تصير عصبه  
 مع البنت وكلهم يقدم على المعق (وقد مت) العصبه (على ذي رحم) وهو من لا فرض  
 له ولا يدخل في نسبته إلى الميت انثى (فإن مات السيد ثم المعق فإنه لا قرب عصبه سيد  
 إن مات السيد ثم المعق ولا وارث له من النسب فإنه لا قرب عصبه سيد على الترتيب  
 المعروف (ويثبت به) أي بالولاء (الحقل) وهي من العاقله وسياق بيانهما في كتابنا بالمعقل  
 (وولاية النكاح) وقد مر في كتابه (أدعيان) أي شخصان (ولاء ميت ومهرن كل) منها  
 (أنه اعتقه يقضى بالولاء والميراث لهما) لجواز اشتراكهما فيه كما في الملك ذكره في المنية  
 (ولاء للنساء) إلا ما اعتقن كما في الحديث (وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ليس للنساء من لولاء إلا ما اعتقن أو اعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 أو دبرن أو دبرن أو جرن أو جرن أو معتقن أو معتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 الولاء الامن عتقه أو ولاد من عتقه من عتقه وأما ولاد المدبر فقد عرفت بيانها  
 بالوجهين وعرفت أيضا مسئلة جرن الولاء (الثاني) أي الولاء الحاصل من الموالاة (إذا

قوله من صاحب الفرض وكل مال عند عدمه (أخرت عن) العصبه (النسبية) وهي على ما  
 تقر في علم الفرائض ما عصبه بنفسه أي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبته إلى الميت  
 انثى وأما غيره وهي انثى يعصبها ذكر وأما مع غيره كالاحتلاب وأم أولاب تصير عصبه  
 مع البنت وكلهم يقدم على المعق (وقد مت) العصبه (على ذي رحم) وهو من لا فرض  
 له ولا يدخل في نسبته إلى الميت انثى (فإن مات السيد ثم المعق فإنه لا قرب عصبه سيد  
 إن مات السيد ثم المعق ولا وارث له من النسب فإنه لا قرب عصبه سيد على الترتيب  
 المعروف (ويثبت به) أي بالولاء (الحقل) وهي من العاقله وسياق بيانهما في كتابنا بالمعقل  
 (وولاية النكاح) وقد مر في كتابه (أدعيان) أي شخصان (ولاء ميت ومهرن كل) منها  
 (أنه اعتقه يقضى بالولاء والميراث لهما) لجواز اشتراكهما فيه كما في الملك ذكره في المنية  
 (ولاء للنساء) إلا ما اعتقن كما في الحديث (وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ليس للنساء من لولاء إلا ما اعتقن أو اعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 أو دبرن أو دبرن أو جرن أو جرن أو معتقن أو معتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 الولاء الامن عتقه أو ولاد من عتقه من عتقه وأما ولاد المدبر فقد عرفت بيانها  
 بالوجهين وعرفت أيضا مسئلة جرن الولاء (الثاني) أي الولاء الحاصل من الموالاة (إذا

قوله من صاحب الفرض وكل مال عند عدمه (أخرت عن) العصبه (النسبية) وهي على ما  
 تقر في علم الفرائض ما عصبه بنفسه أي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبته إلى الميت  
 انثى وأما غيره وهي انثى يعصبها ذكر وأما مع غيره كالاحتلاب وأم أولاب تصير عصبه  
 مع البنت وكلهم يقدم على المعق (وقد مت) العصبه (على ذي رحم) وهو من لا فرض  
 له ولا يدخل في نسبته إلى الميت انثى (فإن مات السيد ثم المعق فإنه لا قرب عصبه سيد  
 إن مات السيد ثم المعق ولا وارث له من النسب فإنه لا قرب عصبه سيد على الترتيب  
 المعروف (ويثبت به) أي بالولاء (الحقل) وهي من العاقله وسياق بيانهما في كتابنا بالمعقل  
 (وولاية النكاح) وقد مر في كتابه (أدعيان) أي شخصان (ولاء ميت ومهرن كل) منها  
 (أنه اعتقه يقضى بالولاء والميراث لهما) لجواز اشتراكهما فيه كما في الملك ذكره في المنية  
 (ولاء للنساء) إلا ما اعتقن كما في الحديث (وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ليس للنساء من لولاء إلا ما اعتقن أو اعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 أو دبرن أو دبرن أو جرن أو جرن أو معتقن أو معتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 الولاء الامن عتقه أو ولاد من عتقه من عتقه وأما ولاد المدبر فقد عرفت بيانها  
 بالوجهين وعرفت أيضا مسئلة جرن الولاء (الثاني) أي الولاء الحاصل من الموالاة (إذا

قوله من صاحب الفرض وكل مال عند عدمه (أخرت عن) العصبه (النسبية) وهي على ما  
 تقر في علم الفرائض ما عصبه بنفسه أي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبته إلى الميت  
 انثى وأما غيره وهي انثى يعصبها ذكر وأما مع غيره كالاحتلاب وأم أولاب تصير عصبه  
 مع البنت وكلهم يقدم على المعق (وقد مت) العصبه (على ذي رحم) وهو من لا فرض  
 له ولا يدخل في نسبته إلى الميت انثى (فإن مات السيد ثم المعق فإنه لا قرب عصبه سيد  
 إن مات السيد ثم المعق ولا وارث له من النسب فإنه لا قرب عصبه سيد على الترتيب  
 المعروف (ويثبت به) أي بالولاء (الحقل) وهي من العاقله وسياق بيانهما في كتابنا بالمعقل  
 (وولاية النكاح) وقد مر في كتابه (أدعيان) أي شخصان (ولاء ميت ومهرن كل) منها  
 (أنه اعتقه يقضى بالولاء والميراث لهما) لجواز اشتراكهما فيه كما في الملك ذكره في المنية  
 (ولاء للنساء) إلا ما اعتقن كما في الحديث (وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ليس للنساء من لولاء إلا ما اعتقن أو اعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 أو دبرن أو دبرن أو جرن أو جرن أو معتقن أو معتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن  
 الولاء الامن عتقه أو ولاد من عتقه من عتقه وأما ولاد المدبر فقد عرفت بيانها  
 بالوجهين وعرفت أيضا مسئلة جرن الولاء (الثاني) أي الولاء الحاصل من الموالاة (إذا

قوله من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة

قوله من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة

والحر المكلف اي عاقل بالغ قيد به لان عقد المولاة تصرف ذابرينا لنفع والضرر  
لان فيه ايجاب الارث والتزام العقل فلا يصح بدون ذلك الابالاذن كالمسيح  
(نحوه) (التسب) قيد به لان من عرف نسبه لا يجوز ان يوالى غيره (غير عربي) قيد به  
لان تفاخر العرب بالقبائل فاغنى عن ولاد (او) والى (صبي عاقل) قيد به لانه اذا  
لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلا (باذن ابيه او وصيه) لان الصبي من اهلان يثبت له  
ولاء العتاقة اذا ثبت سببه بان ملك قريبه او كاتب ابوه او وصيه عبده وعتق كان  
ولاوه للصبي فجاز ان يثبت له ولا المولاة اذا صدر عنه عقد هابا لاذن (او) والى  
(العبد باذن سيده) فانه يكون وكيل من سيده لعقد المولاة (آخر) مفعول والى (على ان  
يرثه) متعلق بقوله والى وبيان لعقد المولاة اى ان مات الاسفل ورثه الاعلى (ويجوز  
عنه) اى ان جنى الاسفل فديته على الاعلى سواء (اسلم) الاسفل (في يده) اى بدا الاعلى  
(اولا) فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر الاسلام في يده فلا يخرج محجج الغالب  
وهو ليس بشرط (صح) هذا العقد خلافا للشافعي (وعقوله عليه وارثه له في الاولين  
اى الحر المكلف والصبي العاقل لان كلامهما اهل الارث والتزام المال) (ولمسيده في  
الاخير) اى العبد لانه ليس باهل له ما بل هو وكيل من اهل كامر (ولو شرط) اى ولاد  
المولاة (من المجانين يتوارثان) اذا مانع من صحته (بخلاف ولاد العتاقة) حيث

قوله من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة

قوله من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة

قوله من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة

قوله من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة

قوله من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة  
من مكلف...  
نص في هذه الاضافة

فإن كان كل واحد منهما موصيا لغيره فلهما الميراث  
ولا يرث الا الا على (واحد) مؤل الموالاة (عن ذي الرحم) لان الموالاة عقد لها فلا تلزم  
غيرها واذ والرحم وارث شرعا فلا يمكن ان يطلأ له (ولا يسفل لنقل عنه الى غيره) اي يكون  
للاسفل ان يسفل ولأده عن لا على الى غيره (وما لم يحقل عنه) فانه اذا عقيل عن لا يسفل  
ليس له ان يحول ولأده للعاق حق الغيرة (واو عن ولين) فانهما في حق الولد كشخص  
واحد (ولا على التبر عنه) اي عن ولأ الاسفل (بمحضر منه) اي لا على قال  
في المهادية لا على ان يتبرأ عن ولأه لعدم اللزوم الا انه يشترط في هذا ان يكون  
محضر من الاخر كما في عزل الوكيل فضلا بخلاف ما اذا عقيل الاسفل مع غيره بغير محضر  
من الاول لانه فسخ حكمي بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة (المعقولا يوا الى حد) لان  
ولأ العتاقة لازم لا يحتمل النقص (والث امرأة) اي عقدت عقد ولأ الموالاة  
مع شخص (فولدت مجبول النسب) اي ولأ لا يعرف له أب (صح) هذا العقد (و  
يتبعها) ولأها ويصيران مؤل ذلك الشخص (كذا الواقرت به) اي بعقد الموالاة  
(واو انشائه وهو) اي ولأ لالان ولأها المجبول للنسب (معها) فانه صحيح ايضا  
ويتبعها ولأها عتدا بي حنيفة رحة الله تعالى عليه وقال لا يتبعها لان الأم  
لا ولاية لها في ماله فأولى ان لا يكون لها في نفسه ولأه ان الولاء كالنسب وهو  
نفع محض في حق صغير لا يدري له أب فملكه الأم كقبول الهبة قال في المحيط والى

قوله ان يسفل ولأده  
العقد بالمولاة مضمرة الاخرى بالعدل  
مع غيبته بان يوا الى غيره فانه عمل الاول  
كما كذا في الخزانة

قوله لا الالة شريطة هذا  
عقد الموالاة كذا في النهاية والفتاوى  
وقال تلج الشرعية اي ان انفال الولد  
الغنيمة وتبر الى الغني ولأ الاسفل  
مستحب الى

قوله محض من الآخر  
العلم فاما اذا وجد العلم بلا ضرورة  
كذا في غايه البيان

قوله كذا الواقرت به  
هذا العقد مثبت بالاذن كما كشفا  
للمستحق وسواء كان الاذن  
من المالك او من غيره  
بذو الكيلع

قوله محض من الآخر  
البيان المراد من المحض هو العلم  
بذو العلم ولعلم يوجد المحض











قوله وقال بعضهم كل اسمي في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به  
اولاهو الظاهر من من هب صاحبنا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله  
تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما سمي به غيره كالحكيم والعليم والقادر فان اراد به يميناً  
فهو يمين والا فلا كذا في الكافي والحق من ساء الله تعالى قال الله تعالى بان الله هو الحق  
المبين (او يصفه يحلف بها من صفاته كعزة الله تعالى وجلاله وعظمته وقد رتله) فان  
الايان مبنية على العرف فاما تعارف الناس الحلف به من صفاته تعالى يكون يميناً وما لا  
فلا لان اليمين انما تتخذ للحمل والمنع وهذا انما يكون بما يعتقد الحالف تعظيمه وكل مؤمن  
يعتقد تعظيم الله وصفاته وهو بجميع صفاته معظم فصار حرمة ذاته وصفاته  
حاملاً للحالفا وما نعا وهذا انما يكون اذا كان الحلف بها متعارفاً وما اذا لم يكن فلا  
(لا) اي لا يقسم (بغير الله تعالى كالنبي والقرآن والكعبة) لقوله صلى الله عليه  
وسلم من كان منكم خالفاً فليخلف بالله اولئك هم هادي اذ قال والنبي والقرآن  
واما لوقال انابري من القرآن والنبي فانه يكون يميناً لان البراءة منها كفر وتطبيق  
الكفر بالشروط يمين ولو قال انابري من المصحف لا يكون يميناً ولو قال انابري ما في المصحف  
يكون يميناً لان ما في المصحف قرآن فكانه قال انابري من القرآن كذا في الكافي (ولا  
بصفة لا يحلف بها عرفاً كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه) لما سبق

قوله او يصفه  
لا يثبت ذلك ولا لاجل علمه ولا لاجل  
والكلام والاعظم خلافاً في العظم  
في الفصح

قوله فانما يتخذ للحمل والمنع  
تعالى وانما يتخذ للحمل والمنع  
القول وانما يتخذ للحمل والمنع  
النهي والاولا صريح لان اليمين  
العرف صفة من صفاته تعالى  
وتعظيم صفاته تعالى  
صفات كالأوصاف والصفات  
القول الثالث وصفات الفعل ليس كذا  
الثالث والحلف بالله تعالى  
كله البرهان

قوله وبما لا يكون  
كأنه لا يكون  
فمنع ما يثبت من الصفات  
وبما لا يكون من الصفات  
والاعظم خلافاً في العظم

قوله لما سبق  
انما يتخذ للحمل والمنع  
بغير



قوله قال نعم وفي بعض النسخ والفتح  
قوله قال نعم وفي بعض النسخ والفتح  
قوله قال نعم وفي بعض النسخ والفتح

قوله وكذا قال نعم وفي بعض النسخ  
قوله وكذا قال نعم وفي بعض النسخ  
قوله وكذا قال نعم وفي بعض النسخ

في مقالته وقال محمد بن مقاتل يكفر لانه علق الكفر به هو موجود والتعليق بامر  
كائن تجيز وكانه قال هو كافر (و) الاصح ان الحالف (لم يكفر) في الماضي والمستقبل  
(ان علم انه يمين وكفران) كان جاهلا (اعتقده كافر) في الماضي والمستقبل لانه اذا  
ا قدم على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد رضي بالكفر (وسوكت مخورم بخداي  
فقسم) لانه للحال (لاحقا) لان المنكر ياديه تحقيق الوعد ومعناه افعل هذا  
لا محالة فلا يكون يمينا ولو قال والحق يكون يمينا (و) لا (حق الله) فانه لا يكون  
يمينا عندنا بي حنيفة ومحمد وهو رواية عن ابي يوسف لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى  
يراد به طاعة الله اذا الطاعات حقوقه كما ورد في الحديث فيكون يمينا بغير الله  
(و) لا (حرمة) اذا يخلف بها عرفا (وسوكت مخورم بخداي) قيل لا يكون يمينا  
لانه وعد (و) يقول سوكت مخورم (بطلاق زن) فانه ايضا لا يكون يمينا لعدم  
التعارف وقوله او شارة الى ان لفظة ياء الفارسية الواقعة في عبارة الوقاية  
مكان او غير صحيحة قد بر (وان فعله فعليه غضبه) او سخطه او لعنة او فانا  
زان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا فان كلامها لا يكون يمينا لانه دعاء على  
نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرط ولانه غير متعارف (وخر وفه) اي خروفا القسم  
(الواو) نحو والله (والباء) نحو بالله (والتاء) نحو بالله لان كلامها معهود في

قوله لا محالة  
قوله لا محالة  
قوله لا محالة

قوله لا يكون يمينا  
قوله لا يكون يمينا  
قوله لا يكون يمينا

قوله ولو قال والحق  
قوله ولو قال والحق  
قوله ولو قال والحق

قوله وكذا قال نعم وفي بعض النسخ  
قوله وكذا قال نعم وفي بعض النسخ  
قوله وكذا قال نعم وفي بعض النسخ









فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا  
فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا

فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا  
فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا

فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا  
فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا

فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا  
فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا

فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا  
فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا

علق بشرط يريد ثبوته لأن معنى اليمين وهو قصد الملح غير موجود فيه لأن قصد اظهار  
الرغبة فيما جعله شرطاً قال صدق الشريعة اقول ان كان الشرط حراماً كان نذيت مثلاً  
ينبغي ان لا يجبر لان التحير تخفيف والحرام لا يوجب التحقيق اقول ليس الموجب للتحقيق  
هو الحرام بل وجود دليل التحفيف لان اللفظ لما كان نذراً من وجه ويمينا من وجه لم  
ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجزها للاحكام فمالم التحير الموجب للتحفيف بالضرورة  
قد برر واستقم (نذر بعتق رقبة يملكها وفيها ولا اثم ولا يجبره القاضي) يعني لو قال  
لله على ان اتعق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفى به ولو لم يف ياثم ولكن لا يجبره  
القاضي (نذر لفقراء مكة جازا الصرف الى فقراء غيرها) لان المقصود التقرب الى الله تعالى  
بدفع حاجة الفقير ولا مدخل فيه لخصوص مكان قال الفقيه ابو الليث وهو قول علمائنا  
الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا بالتصدق بمكة (نذر بصدق عشرة دراهم خبزاً فصدق  
بغير الخبز) ما يساوى عشرة دراهم (او) تصدق (بنسيئة جان) اما الاول فلان خصوص  
الخبز لا مدخل له في دفع الحاجة ولما الثاني فلان الثمن انفع للفقير قال ان برئت من  
مرضى هذا ذبح شاة لم يلزمه الا ان يقول الله على ان اذبحها لان الزوم لا يكون  
الا بالنذر والدال عليه الثاني لا الاول (نذر بصوم شهر بعينه لزمه متابعاً لكن  
اذا افطر يوماً قضاءه ولا يلزمه الاستقبال) يعني لو قال الله على ان اصوم شعبان

فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا  
فإن لم يكن التحقيق هو الحرام بل هو  
سواء كان التحقيق هو الحرام أم لا

قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله

قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله

مثلا فافطر فيه يوما وقضاه وحده ولا يستقبل وان قال في نذره متتابعا لان شرط التتابع  
في شهر بعينه لغولاه متتابع لتتابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه معين  
لانه ان يصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الامانة لزمته فقط وهو الصحيح اذ  
فيما لا يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافا الى سبب الملك فلا يصح كما قال مالي في  
المساكين صدقة وليس له مال لا يصح نذر ان يصدق بهذه المائة يوم كذا على فلان  
فتصدق بمائة اخرى قبل ذلك اليوم على فقير اخر جان لما عرفت ان هذه الخصوصيات  
لا تعتبر بعد حصول دفع حاجة الفقير قال الحلي نذر فسكت ولا يثمة له يلزمه كفارة  
يمين كذا في النوارل (وصل بحلفه ان شاء الله بطل) اي حلفه يغني اذا حلف على فعل  
او ترك وقال بعك مصلا به ان شاء الله تعالى لا يجنب لما روي عن ابي عبد الله الثلاثة  
موقوفات مرفوعة من حلف على يمين وقال ان شاء الله تعالى فعلا ستنى فلا حدث عليه  
ولا كفارة لكن لا بد من الاتصال لانه بعد الانفصال رجوع ولا يصح الرجوع في  
الايان وعنه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان يجوز الاستثناء المنفصل الى  
سنة اشهر لقوله تعالى واذكروا ربك اذا نسيت واذ نسيت الاستثناء المتصل فاستثنى  
مفصولا قال مشايخنا في تصحيح الاستثناء المنفصل اخرج العقود كلها من البيوع  
والانكحة وغيرها عن ان تكون ملزمة ولا يحتاج الى الحل لان المطلق يستثنى

قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله

قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله

قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله  
قوله نذر ان يصدق الف درهم من ماله

قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله

قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله

قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله  
قوله لا يصدق الف درهم من ماله





قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب

قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب

الدار منكورة كانت غائبة فيعتبر فيها البناء وإذا لم يوجد لم يحث وإذا كانت معرفة  
كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء وإذا لم يوجد لم يحث إذا عرفت هذا فاعلم أن ما صدر  
من صدر الشريعة ههنا أيضا من الغراب لأنه خالف جمهور الأمة برأي غير صائب  
حيث قال وأعلم أنهم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها منهمد مة إليه يحث لأن اسم  
الدار يطلق على الحربة فهذه العلة توجب الحث في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة ثم  
فرقهم بأن الوصف في الحاضر غورق وإليه لأن معناه أنه إذا وصف المشار إليه بصفة  
مثل لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا يحث لأن الوصف بالشاب صار لغوا وفي  
قولنا لا يدخل هذه الدار ولا يدخل دارا أين الوصف حتى يكون لغوا في أحدهما غير  
لغوا في الآخر ثم هذا المعنى يوجب الحث في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل  
بيتا أن دخله منهمد ماصحراء لأن البيتوة وصف في لغوا في المشار إليه فزوال  
اسم البيت ينبغي أن لا يعتبر في المشار إليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها  
بعد ما بنيت حماما أنه لا يحث لأنه لم يبق دارا فإن ما قاله فاسد أما أولا فلأن  
قوله فهذه العلة توجب الحث في الآخر ناش عن الغفلة عن قول الهداية غير أن الوصف  
في الحاضر لغوا في الغائب معتبر وأما ثانيا فلأن قوله لأن معناه إذا وصف لمثل  
إليه في الآخر ناش عن الغفلة من معنى الوصف وقد مر أن البناء وصف في الدار

قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب

قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب

قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب  
قوله في غير هذا الباب لأن الصفة لا تنبغي في غير هذا الباب



فقد ناس عن عدم التقوية البيت والدار  
وقد اشتهر القول بان الدار اسم للبيت  
مستوفى والاسم للبيت المستوفى  
جزء من معنى البيت والاسم للبيت  
الذي هو عليه ما ذكره في البيت  
ابو جابر

فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل

كما صرح به في الهلالية وأما ثانياً فلان قوله ثم هذا المعنى يوجب الى آخره غلط محض ناس من  
عدم التقوية بين البيت والدار وايضا البيوت ليست بوصف للبيت لانه كما عرفت عبارة  
عن امر زائد على الذات قائم بها والبيتوتة ليست كذلك بل هي علة غائية لبنانه بخلاف  
الدار فان البناء فائد على الدار التي هي العرصة وأما راجعاً فلان حاصل قوله ثم والوافي لا  
يدخل هذه الدار الى آخره ان الدار اذا كانت عبارة عن عرصة كان ينبغي ان يحدث فيها اذا  
بنيت حملاً لوجود العرصة وهو فاسد لان الدار تطلق على عرصة المجردة وعلى عرصة  
مع ما بنى عليها من بناء الدار وأما اذا بنى عليها بناء غير الدار وتصرف فيها تصرفاً  
يزول به اسم الدار عنه عرفاً فلا يكون داراً كان هذا الفاضل لم ينظر في لفظ الهلالية  
وعباراته فضلاً عن التأمل والتفكر في اعتباراته الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع  
والمآب (كذا الوقوف على سطحها) فانه ايضاً يوجب الحث لان السطح من الدار لا يرى  
ان المتكفل لا يفسد عتكافه بالخروج الى سطح السجد (وقيل) في عرفنا (لا) يحدث  
(كما لو جعلت الدار مسجداً او حماماً او بيتاً او بيتاً) حيث لا يحدث لانها لم تنبثق داراً  
لا اعتراض اسم آخر عليه (او دخلها بعد هدم الحمام واشباهه) لان اسم الدار لا  
يعود به (وهكذا البيت) يعني اذا خلف لا يدخل هذا البيت ودخله (منه ما صحراء)  
لم يحدث لزوال اسم البيت فانه لا يثبت فيه حتى لو فتح لحيطان وسقط السقف يحدث

فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل

فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل

فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل

فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل  
فقد قيل المصنف اقل

قوله لا يدخل هذه الدار... لو كان الخلق على...  
قوله لا يدخل هذه الدار... لو كان الخلق على...  
قوله لا يدخل هذه الدار... لو كان الخلق على...

قوله فاشتت النقلة من الدار...  
قوله فاشتت النقلة من الدار...  
قوله فاشتت النقلة من الدار...

اذبيان فيه والسقف وصف فيه (او دخله بعد ما بنى بيتا اخر) لم يحنث ايضا لان الاسم  
لم يبق بخل لانها لم (او) حلف (لا يدخل هذه الدار فوق في باب دار لو غلق الباب  
كان خارجا) لم يحنث لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار (او)  
حلف (لا يسكنها) اى هذه الدار (وهو ساكنها او) حلف (لا يلبسها) اى هذا الثوب  
(وهو لابسها او) حلف (لا يركبها) اى هذه الدابة (وهو راكبها فاخذ في النقلة)  
من الدار في الاول (ونزع) الثوب في الثاني (ونزل) من الدابة في الثالث (بلا مكث)  
قيد للثلاثة فانه لا يحنث في شئ من الصور وقال رفر يحنث لوجود الشرط وان قل وكذا  
ان اليمين تعقد للبر فيستثنى منه زمان تحقيقه فان لبث على حاله ساعة حث  
لان هذه الافعال لم يداوم بتجدد امثالها حتى يضرب لها مائة يقال ركبت يوما و  
لبست يوما بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت وان جاز  
بمعنى الظرف ولو نوى ابتداء اللبس مثلا يصدق لانه محتمل كلامه فلا يحنث باللبس  
(او) حلف (لا يدخلها) وهو فيها (فقد فيها) فانه لا يحنث بالعودة (الخروج)  
ثم دخوله والقياس ان يحنث بالعودة لان الدوام له حكم الابتداء وجبه  
الاستحسان ان الدخول لا دوام له لانه افضل من الحاج الى الدخول (وفي لا يسكن  
هذه الدار والبيت والمحلة لا بد من خروجه باهله وجميع متاعه) حتى لو بقي ولد

قوله فان لبث على حاله...  
قوله فان لبث على حاله...  
قوله فان لبث على حاله...

قوله فان لبث على حاله...  
قوله فان لبث على حاله...  
قوله فان لبث على حاله...

قوله لا يدخل هذه الدار...  
قوله لا يدخل هذه الدار...  
قوله لا يدخل هذه الدار...

قوله هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يعتبر نقل الأكثر لأن نقل الكل قد يتعدى وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كتحليله لأنه لا ما وراء ذلك ليس من سكنى قالوا هذا أحسن وأوفق بالتأنيس (بخلاف المصر والقريه) فإن البر لا يتوقف فيها على نقل المشاع والاهل لأنه لا يعد ساكنًا في الذي انتقل عنه نحو فاجتلاف الأول (وحدث في لا يخرج أن حُل و اخرج بامر) لأن فعل المأمور مضاف إلى الأمر فصار كالمركب ذابة فخرجت به (وبدونه) أي بدون الأمر بأن يكره عليه (لا) أي لا يحنث لأن الفعل لم يتقبل إليه لعدم الأمر (ولو) كان راضيًا بالخروج لأن الانتقال يكون بالأمر لا بمجرد الخروج (ومثله لا يدخل أقسامًا وحكمًا) فالأقسام أن يخرج بامر وبلا أمره أما مكرها أو راضيًا والحكم الحنث في الأول وعدمه في الآخرين (ولا) يحنث (في قوله والله لا يخرج من داره إلا إلى جنانة أن خرج إليها ثم أتى إلى أمراخر) لأن خروجه لم يكن إلا إلى جنانة قال في الوقاية أن خرج إليها ثم إلى أمراخر وكأنه سهو من الناسخ الأول لأنه يقتضي خروجه إلى غير جنانة فيبطل الحصر ويحنث ولذلك قلت ثم أتى إلى أمراخر كما قال في الهداية فخرج إليها ثم أتى إلى حاجة أخرى (وحدث في لا يخرج إلى مكة فخرج لها ورجع) لوجود الخروج على قصد مكة وهو الشرط (لا) أي لا يحنث في لا يأتيها حتى يدخلها (لأن الاتيان إنما يكون بالدخول) (وذهابه كخروجه) يعني لو حلف لا يدخل مكة قيل هو

قوله وقال أبو يوسف يعتبر نقل الأكثر لأن نقل الكل قد يتعدى وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كتحليله لأنه لا ما وراء ذلك ليس من سكنى قالوا هذا أحسن وأوفق بالتأنيس (بخلاف المصر والقريه) فإن البر لا يتوقف فيها على نقل المشاع والاهل لأنه لا يعد ساكنًا في الذي انتقل عنه نحو فاجتلاف الأول (وحدث في لا يخرج أن حُل و اخرج بامر) لأن فعل المأمور مضاف إلى الأمر فصار كالمركب ذابة فخرجت به (وبدونه) أي بدون الأمر بأن يكره عليه (لا) أي لا يحنث لأن الفعل لم يتقبل إليه لعدم الأمر (ولو) كان راضيًا بالخروج لأن الانتقال يكون بالأمر لا بمجرد الخروج (ومثله لا يدخل أقسامًا وحكمًا) فالأقسام أن يخرج بامر وبلا أمره أما مكرها أو راضيًا والحكم الحنث في الأول وعدمه في الآخرين (ولا) يحنث (في قوله والله لا يخرج من داره إلا إلى جنانة أن خرج إليها ثم أتى إلى أمراخر) لأن خروجه لم يكن إلا إلى جنانة قال في الوقاية أن خرج إليها ثم إلى أمراخر وكأنه سهو من الناسخ الأول لأنه يقتضي خروجه إلى غير جنانة فيبطل الحصر ويحنث ولذلك قلت ثم أتى إلى أمراخر كما قال في الهداية فخرج إليها ثم أتى إلى حاجة أخرى (وحدث في لا يخرج إلى مكة فخرج لها ورجع) لوجود الخروج على قصد مكة وهو الشرط (لا) أي لا يحنث في لا يأتيها حتى يدخلها (لأن الاتيان إنما يكون بالدخول) (وذهابه كخروجه) يعني لو حلف لا يدخل مكة قيل هو

قوله كتحليله أي مطلق ما يأتي في له السكنى بذلك القدر من الشارع ولما لا يدخل فلا بد من نقل الكل بخلاف غيره

قوله بخلاف المصر والقريه جعل القريه بمنزلة المصر وهو الصحيح من الجواب كافة الهداية هو ما قلنا من قول من فعل الفسخ كما لا بد قال بالحنث بغيره والأصل من نيل

قوله أو راضيًا هو الصحيح في كل جنة ثم إذا لم يحنث بكل نقل الوجهي بأخرامه بغيره قال في غير من المشايخ لا يحنث ويؤثر أنقل وقال غيرنا بغيره وأما صحتها كما هو الصحيح ذكره الشرياني في

قوله في لا يأتيها حتى يدخلها وجعل بالوصول قصد الأول بقصد خلاف الخروج والتأنيس في جامع فاضحاه والغوازل الطهريه

قوله أن خرج إليها ثم أتى إلى أمراخر وفيه إشارة إلى أن لا يحنث في خروج من غير قصد القصد إليها عند أبو يوسف

قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله

قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله

قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله

قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله

قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله

كالاتيان وقيل كالحرج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال (وحث في لياتين مكة) اي  
لو حلف لياتين مكة فلم يأتها حتى مات حث (في خرج) من اجزاء (حيوته) لان البر  
قبل ذلك مرجو والياس جسد يحصل (و) حث (في لياتينه) علما ان استطاع ان لم يأت  
عند ابل مانع (يعتبر مانعا) كرض و سلطان ودوين يته الحقيقة (اذا قال اردت  
الاستطاعة الحقيقية المقارنة للفعل كما تقرر في الكتاب كلامية صدق ديانته لا قضا  
لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والالات والمعنى الاخر خلاف الظاهر  
(حلف لا يدخل دار فلان يراد به سبة السكنى) بدلالة العادة وهي ان الدار لا  
تعاذى ولا تهجر لان انها بل لبعض ساكنيها الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو  
ظاهر وقد يكون دلالة بان يكون الدار ملكا له فيمكن من السكنى فيها فيحث  
بالتحول في دار تكون ملكا لفلان فلا يكون هو ساكنا فيها سواء كان غيره ساكنا  
فيها او لا لقيام دليل للسكنى التقديرى وهو الملك صرح به في الحائية والظهيرية  
لكن ذكر شمس الائمة ان غيره لو كان ساكنا فيها لا يحث لاقطاع النسبة بفعل  
غيره (ا) حلف (لا يصح) قد مته في دار فلان حث بدخولها مطلقا) اي سواء  
كان راكبا او ماشيا حافيا او متعلقا فان المعنى الحقيقي ههنا مجوز اذ لو اضطحج  
ووضع قد ميه في الدار بحيث يكون باقى جسده خارج الدار لا يقال في العرف

قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله  
قوله فلا جئت حتى يظن بها وفيل كما في قوله

قال على العموم في بعض نسخ على العموم  
والاول هو الظاهر وعلى الثالث المأثور  
بالعموم النفي والاولى

قوله اذ لا  
يمكن حمله على حقيقة  
الاستثناء او رد  
عليه بان ان الفعلة تأويل  
المصدر فيكون المعنى الاخر  
وقا ياذن على اذ لا يخرج  
الاخر وما ياذن فيلزم كذا الاذن  
كالاولى ورد بان هذا مجاز في الحق  
والجواز الميسر المأثور

قوله فخرج على الغاية الملائمة  
لما قال ان اذ انى التعداد في  
لان تخيل كلامه وفيه تشديد على نفسه  
بخلاف المسئلة الاولى اذ انى التعداد  
فانه وان صدق بان كذا لا يفسد  
فصار

قوله لم يرد الخرج في بعض النسخ  
الخرج والاول يتم سئل المعنى وهو  
كما سئل الطالب لان ما ذكره في  
لذلك فيهم فله لان ما ذكره في  
المسئلة في السنج مثل لان اذ انى  
مردف وبالجملة السنج الاولى هي الظاهر  
واعم وافهم لا يخفى

انه وضع القدم في الدار فاذا هجر الحقيقة اريد معنى مجازى وهو الدخول مطلقا بقرينة  
العرف (وشرط للبرقي لا يخرج الاباذن ليكل خروج اذن) لانه استثناء مفرغ ومعناه لا  
تخرج خروجا الاخر وجا باذنى والتكررة في سياق النفي تفيد لا يجوز فاذا خرج منها بعض  
بقي ما عدله على العموم (لا في) قوله لا يخرج (الا ان اذن لك) فانه لا يوجب لكل خروج  
اذنا اذ لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من جنس الخروج فحمل  
على غاية للناسبة بينهما فان الغاية قصر لا متلاذ المغيا وبيان لانها نه كانه ان الاستثناء  
قصر للمستثنى منه وبيان لانها حكمه وفي هذا المقام مباحث شريفة اوردها  
في شرح المرقاة فمن ارادها فليطلب ثمة (و) شرطا للحث في ان خرجت مثلا لمريد  
الخروج فعلة فورا) يعنى لو ارادت المرأة الخروج مثلا فقال الزوج ان خرجت  
فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت لم يحدث وهذه تسمى ميلا لفور تفرد ابو حنيفة  
رحمة الله تعالى عليه باظهارها ووجهه ان مراد المتكلم الزجر عن ذلك الخروج  
عرفا ومبنى الايمان على العرف (و) شرطا للحث (في ان تعديت بعد) قولا الطالب  
(تعال تعديت معي) قوله (تعديت معي) قائم مقام مفعول شرطا المقدري يعنى  
اذا قال زيد ليكر اجلس فتعديت معي فقال بكر ان تعديت فحيدى كذا فرجع  
الى منزله فتعديت لم يحدث لان كلامه خرج مخرج الجواب فينطبق على السؤال

قوله جلست ساعة ثم خرجت  
في البيت وفي الفتح ما يثبت الزجر  
تقدير تلك الهيئة المأثورة  
مبنا قال امارة نهيت ساعة  
فاذا جلست ساعة ثم خرجت  
لانه كان قائما في البيت  
فان نوى شربا

مركب الماذون  
فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها  
فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها

فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها  
فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها

فيصرف الى الغناء المدعوليه (وان ضم اليوم) وقال ان تعذبت اليوم (كفى) في الحث  
(مطلق التعدي) لانه زاد على قد الجواب فيجعل مبتدا (مركب الماذون ليس  
لولا فحق اليمين الا اذا لم يستغرق دينه ونواه) يعني ان حلف لا يركب دابة فلان  
ركب دابة عبدا ماذون له لم يحث عندا في حنيفة ان كان عليه دين مستغرق  
فان نوى بدابة زيد دابة الخاصة له لا يحث وان نوى دابة هي ملك زيد سواء  
كانت خاصة له او كانت لعبه الماذون فيحسد يحث وقال ابو يوسف يحث  
مطلقا اذا نواه وقال محمد يحث وان لم ينو (يراد بالاكل من الشجر ثمرة) يعني  
اذا قال لا اكل من هذه الشجرة يراد به ثمرة لان المعنى الحقيقي من مجور حسا (و)  
يراد (بهذه البرقصة) عندا في حنيفة حتى لو اكل من خبزة لم يحث عندا وعندا  
يحث به ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف اخرجيهما وهوان اللفظ اذا كان  
له معنى حقيقي مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة يرجح المعنى الحقيقي  
وهما المعنى المجازي فالمراد عندا اكل باطنه مجازا فيحث باكله مطلقا عكلا  
بعموم المجاز (و) يراد (بهذا الدقيق ما يتخذ منه) لان عينه غير ما كوله عادة  
فانصرف الى ما يتخذ منه خبرا كان او غيره قال في لوقاية باكل خبره اقول هو غير  
صحيح لان البناء متعلقة بقوله يقيد واذا قيد به وجب ان لا يتناول غيره وبطلان

فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها  
فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها

فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها  
فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها

فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها  
فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها

فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها  
فليس له ان يترك  
الاجزاء التي هي  
مركب الماذون  
ولا  
يتركها





قوله لان التبرع  
الاخييين وذلك على الاخرى لافلا فربما  
لا تصنع الصبر في هذا البيت داعية  
الى الكبر اذا امتنع عنه الاخر  
في البيت كذا في الاخر

فولاً ولا خنثى ولا أبكى سِلاحاً  
لأبائك عشاءاً فاكلي زينةً  
مطعماً لأبائك قوتاً فاكلي خمر طيباً  
وأبائك خنزيراً فاكلي لسان الأسف  
والثمن وأبائك سبباً كذا  
الربط واليابس مبعاً كذا  
في وغيره

فَقُلْ وَهِيَ وَصِيَّتِي فِي الْكُفْرِ الْمُنَاسِبُ  
لِمَا قِيلَ إِنَّهُ يَجْعَلُ الْبَنَى مُكُونًا لَهَا وَالْأَلَا  
إِنَّ كَانَتْ الصُّفَى دَائِمَةً لِأَهْلِهَا بِمَا دَوَّيَ  
فَلَا مَعْنَى أَنْ يَكُونَ دَائِمَةً لِأَهْلِهَا بِمَا دَوَّيَ  
الْآخَرَى إِلَّا أَنْ يُقَالُ لِأَهْلِهَا بِمَا دَوَّيَ  
الْآخَرَى وَالْمَعْنَى لِأَهْلِهَا بِمَا دَوَّيَ  
إِسَاءَةً إِلَى قَوْلِهِمْ خَيْرَ الْكُفْرِ قَطُّ  
أَبُو عَمْرٍو

هذا في اعتبار كونه النعم  
من الصفات الخفية على الخلق  
بل هي مضمونة اعتبارها من صفات الكمال  
معلومة لكل المبدأ سندا دليل في دفع ظاهر  
ابو عـ

المالية (لأنها نوع  
من المال)  
والفعل  
جاء الفعل  
من المال  
لأنه نوع  
من المال  
والفعل  
جاء الفعل  
من المال  
لأنه نوع  
من المال

[illegible]

لِإِنَّ الشَّرْعَ أَمْرٌ نَابِ التَّحْمَلِ بِاخْتِلَافِ الْفِتْيَانِ وَمُتَلَا رَأَى الصَّبِيَّانِ وَقَدْ صَحَّحَ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ  
 أَنَّ الصِّفَةَ فِي الْمَعِينِ لِعَوَالٍ إِذَا كَانَتْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ كَأَنَّهُ مَسْئَلَةُ الرُّطْبِ ذَرْبًا يَضِرُّهُ  
 الرُّطْبُ لَا التَّمْرَ (وَلَا يَحْتَضِرُ) (فِي لَا يَأْكُلُ بَسْرًا يَأْكُلُ رُطْبًا) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَسْرٍ وَالْفَرْقُ بَيْنَ  
 هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا أَنَّ صِفَةَ الْبُسُورَةِ وَصِفَةُ الرُّطْبِيَّةِ وَجَدَّ تَأْتِيهِ فِي الْمَعِينِ  
 وَكَانَ مُقْتَضًى قَوْلِهِمُ الصِّفَةُ فِي الْمَعِينِ لِعَوَالٍ تَكُونُ لِعَوَالٍ كَتَبْنَا لَمْ تَلْعُ كَوْنُ الصِّفَةِ  
 دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ وَهَمُنَا وَجَدَتْ فِي الْمُنْكَرِ وَالصِّفَةُ فِيهِ مُعْتَبَرَةٌ فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ  
 قَوْلَ صَدِّيقِ الشَّرِيعَةِ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبَسْرِ فَالْكُلُّ رُطْبًا  
 وَبَيْنَ قَوْلِنَا لَا يَأْكُلُ بَسْرًا فَالْكُلُّ رُطْبًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّطْبَ وَالْبَسْرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ  
 فَإِذَا صَارَ رُطْبًا صَارَ مَا هِيَ آخَرَى كَمَا بَيَّنَّا فِي لَا يَدْخُلُ بَيْتًا مَحْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً عَلَى كَلَامِهِ  
 الْمَزِيدُ فِي رَأْيِ الْبَابِ مُخَالَفٌ لِكَلَامِ الْمَهْدِيَّةِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمَا أَنَّ صِفَةَ الْبُسُورَةِ  
 الرُّطْبِيَّةِ دَاعِيَةٌ إِلَى الْيَمِينِ فَإِنَّ اعْتِبَارَ صِفَةِ الْبُسُورَةِ وَخَوَافِئَهَا فِي اعْتِبَارِ كَوْنِ  
 الْبَسْرِ وَخَوَافِئِهِ مِثْلَ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَإِنْ كَانَ الْبَسْرُ وَخَوَافِئِهِ أَسْمَ جَنْسٍ فِي الْمَوَاقِعِ فَتَدْرُ  
 وَاسْتَقَمَ (وَلَا) يَحْتَضِرُ (فِي لَا يَأْكُلُ لِحْمًا يَأْكُلُ سَمَكًا) وَالْقِيَاسُ أَنَّ يَحْتَضِرُ لِأَنَّهُ سُمِّيَ  
 فِي الْقُرْآنِ لِحْمًا وَجَّهَ اسْتِحْسَانُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ مَجَانِيَّةً لِأَنَّ اللَّحْمَ مَنَاشَاؤُهُ مِنْ لَدُنِ  
 وَلَدَامَ لَهُ لِسُكُونُهُ فِي الْمَاءِ (وَلَا) يَحْتَضِرُ (فِي لَا يَأْكُلُ لِحْمًا أَوْ شَحْمًا يَأْكُلُ لَيْتَةً) لِأَنَّهُ نَوْعٌ

قوله كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا

قوله كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا

قوله ومنه كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا

قوله ومنه كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا

قوله ومنه كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا

قوله ومنه كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا

ثالث لا تستعمل استعمال اللحوم والشحوم (ولا) يحنث (في) لا يشتري رطباً باسماً كياسة  
بشر فيها رطباً لان الشراء عيصاد في الجملة والمخلوب تابع ولو كان اليمين على الاكل يحنث  
لان الاكل صادق شيئاً فشيئاً فكان كل واحد منهم مقصوداً او صار كما اذا حلف لا يشتري  
شعيراً او لا يأكله فاشترى حنطة فيها حببات شعير واكلها يحنث في الاكل لا في الشراء  
لما ذكر (وحنث في) لا يأكل رطباً او بسر او رطباً باسماً (البسر المذنب)  
بكسر النون الذي كثرة بسر وشئ منه رطب والرطب المذنب عكسه وانما حنث  
لانه اكل المحلوف عليه وزيادة فيحنث (و) يحنث (في) لا يأكل لحم باسماً وكش  
لان نشوه هذه الاشياء من اللحم والاختصاص باسم اخر لا للخصان كالرأس والكراع  
قال صاحب المحيط هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنث لانها لا تعد لحماً  
ولا تستعمل استعمال اللحوم (او لحم خنزير او انسان) لان كلامها لم حقيقة  
وذكر العتابي انه لا يحنث وعليه الفتوى كذا في كذا في (الاذا ما يضطبع به)  
كلخل والملح والزيت لا اللحم والبيض والجبن يعق لو حلف لا يأكل لحم ولا يبيته له  
فكل شئ يضطبع به الخبز فهو ادام وما الا فلا هذا عندنا في حنيفة والبي يوسف  
وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادام وهو رواية عن البي يوسف (الخلاد)  
الاكل من (طلوع الفجر الى الظهر) كذا العرف (والعشاء منه الى نصف الليل) لان

قوله ومنه كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا

قوله ومنه كذا في كذا  
منه كذا في كذا  
منه كذا في كذا



قوله او كان فيه ماء فصد  
البحر ظاهر كلامهم انه لا فرق بين ان  
يكون في حصة الخلف او غيره او اصب  
من غير فضل احد

قوله لا يجزئ  
والظاهر ان المصنف سئل ما اذا علم الخلف  
ان يكون فيه ماء او لا لم يعلم وهو  
الظاهر ان السائل سئل ما اذا علم الخلف  
سئل ان كان في حصة الخلف او غيره او اصب

او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكون اليوم فكذلك (ولما فيه او كان) فيه  
ماء (فصب) الماء قبل الليل (واطلق) الخالف ولم يقل اليوم (ولما فيه لم يحدث)  
عند العلم صحة الخلف لانقاء شرطها وهو ما كان البر وعندنا في يوسف يحدث  
لصحة الخلف عنده (وان كان فيه ماء وصب حدث) لان البر وجب عليه اذا فرغ  
من الكلام لكن مؤسعا بشرط ان لا يقوته في عمره والبر ممكن عند الفراغ منه  
فانقضاء اليمين حتى لو امتنع بان صبا الماء عقيبا ليمين بلا تراخ لا تنقضاء فان قيل  
لم لم ينقض اليمين على ماء يوجب الله تعالى في الكون فانه ممكن قلنا ذلك الماء  
ليس الماء الذي نعتقد اليمين عليه فان قيل امكن القول بانقضاء اليمين موجبة  
للبر على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكفارة قلنا شرط انعقاد السبب في حق  
الخلف حتم لا لانقضاء في حق الاصل ولا احتمال هنا لعدم امكان البر وفي  
ليصعدن السماء اوليقتين هذا الحجر ذهابا حدث للحال) وعند زفر لا يحدث  
لاستحالة البر عادة ولنا ان الصعود الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء  
والجن حيث قال \* وانا لسنا السماء \* الآية وكذا قلب الحجر ذهابا ممكن في  
نفسه وواقع لبعض الاخبار واذا امكن البر ينعقد اليمين فيحدث في الحال  
لحجره عن تحقيق البر ظاهرا واذ كاف للحدث (كذا يقتلن فلانا عالم بموته)

قوله انعقاد السبب  
اليمين وهي شرط في صحة الخلف  
الكفارة لا سبب عندنا الا ان كان  
سبب الحدث الذي هو سبب الكفارة  
اطلق عليه سببا في حق الخلف  
الشرط يكون له حكم السبب فيطلق  
عليه والبر ذهابا لا اصل البر في قوله  
به لناسب الخلف وقوله البر في حق  
لعمري ان كان البر في موضع الغيبة  
الا ان الموضوع ان يثبت انما بالبر  
ومنه ان لا اصل فلهذا در الغافل  
عبد

قوله وفي بعض النسخ السماء  
امكن ان لا يحدث ذلك الصعود  
عندنا لاننا لا نجد ذلك في  
ذلك فصبها الا ان كان في حصة  
فتد بالافعال لان لو علم ان ذلك  
ان شئت من السماء فغيره لم ينعقد  
عن الالة الخلف لا ينعقد في غير الخلف  
سئل ان كان

قوله كذا يقتلن فلانا عالم بموته  
الخلف في حق الاصل ولا احتمال هنا لعدم  
امكن ان لا يحدث ذلك الصعود  
عندنا لاننا لا نجد ذلك في  
ذلك فصبها الا ان كان في حصة  
فتد بالافعال لان لو علم ان ذلك  
ان شئت من السماء فغيره لم ينعقد  
عن الالة الخلف لا ينعقد في غير الخلف  
سئل ان كان







قوله وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله

قوله وان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله

لم يَحْتِ عُنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَحْتِ لِأَنَّهُ حَلَّى حَقِيقَةً حَتَّى سَمِيَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَلَهُ أَنَّهُ  
لَا يَحْتِ بِهِ عُرْفًا الْأَرْضَ وَمِنْهَا إِيْمَانٌ عَلَى الْعُرْفِ وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافٌ عَصْرُ زَمَانٍ  
وَيَقْتِي بِقَوْلِهِمَا لَأَنَّ الْحَلَّى بِهِ مُنْفَرِدٌ مُعْتَادٌ وَأَنْ تَحْتَمَّ بِحَاجَتِهِمْ ذَهَبَ حَتَّى لَأَنَّهُ حَلَّى  
وَلِهَذَا لَا يَحْتِ اسْتَعْمَالُهُ لِلرِّجَالِ وَأَنْ تَحْتَمَّ بِحَاجَتِهِمْ فَضَّةٌ لَا يَحْتِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَلَّى  
عُرْفًا وَلَا شَرْعًا حَتَّى يَحْتِ اسْتَعْمَالُهُ لِلرِّجَالِ (وَحَلْفٌ لَا يَحْتِ عَلَى الْأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى  
بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ أَوْ لَا يَمَامٍ عَلَى هَذَا الْفَرَّاشِ فَنَامَ عَلَى فَرَّاشٍ فَوْقَهُ أَوْ لَا يَحْتِ عَلَى  
هَذَا السَّرِيرِ فَجَلَسَ عَلَى سَرِيرٍ فَوْقَهُ لَمْ يَحْتِ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّهُ لَا يَسْمَى جَالِسًا عَلَى  
الْأَرْضِ وَأَمَّا الثَّانِي وَالثَّالِثُ فَلَأَنَّهُ مِثْلُ شَيْءٍ لَا يَكُونُ تَبَعًا لَهُ فَتَقْطَعُ النِّسْبَةَ عَنْ  
الْأَوَّلِ (وَلَوْ خَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا لِبَاسُهُ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى (أَوْ جَعَلَ عَلَى الْفَرَّاشِ  
قِرَامًا أَوْ عَلَى السَّرِيرِ بَسَاطًا أَوْ حَصِيرًا) فِي الصُّورَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ (حَتَّى) أَمَّا فِي الْأُولَى  
فَلَأَنَّهُ لِبَاسُهُ تَبَعٌ لَهُ فَلَا يَجِدُ خَالًا وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلَأَنَّهُ الْقِرَامُ تَبَعٌ لِلْفَرَّاشِ فَيَجِدُ  
نَائِمًا عَلَيْهِ وَأَمَّا فِي الثَّالِثَةِ فَلَأَنَّهُ الْجُلُوسُ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ عَلَى حَصِيرٍ فَوْقَ السَّرِيرِ فَجَلَسَ  
عَلَى سَرِيرٍ لَأَنَّهُ الْجُلُوسُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ كَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ إِيْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ  
مَا وَقَعَ فِي الْهَدَايَةِ وَالْوَقَايَةِ وَالْكَتْمِ مِنْ تَكْرِيرِ سَرِيرٍ كَانَ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ إِذْ عَلَى  
هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ قَوْلُ الْهَدَايَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا جَعَلَ فَوْقَهُ سَرِيرًا آخَرَ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْأَوَّلِ

قوله اولادنا على هذا القولين فانما على  
قوله اولادنا على هذا القولين فانما على  
قوله اولادنا على هذا القولين فانما على

قوله وان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله

قوله وان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله  
وقيل ان هذا هو الذي قاله الله تعالى في القرآن ولا اله الا الله

قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن

قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن

قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن

فان هذا لا يستقيم الا في المعين بل الصواب ما في الكافي من تعريف السرير فليتأمل  
(لا يفعله يعق على الابن) يعق اذا قال والله لا افعل كذا وجب ان لا يفعله ابدا  
لانه في المعنى نكرة في سياق النفي (ويفعله) يعق (على مرة) لانه نكرة في سياق الاثبات  
(يجلي المشي) يعق بقوله على المشي (الى بيت الله او الكعبة) سواء كان فيها او في  
غيرها (يجب) عليه (حج او عمرة ماشيا ودم ان ركب وفي القياس لا يجب عليه  
شئ لا التزامه ما ليس بقربة واجبة ولا مقصودة في الاصل لكنه مستحسن بالاثار  
فانه عن علي رضي الله تعالى عنه لا شئ بجلي الخروج او الذهاب الى بيت الله  
او المشي الى الحرم او المسجد الحرام او المصفا والمروة لان التزام هذه الافعال  
بهذه العبارات غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست  
بقرب مقصودة (قال لعبد ان لم احج العام فانت حر فشهد بنحو بكوفة لم يعق  
العبد عندهما وقال محمد يعق لانها شهادة على امر معلوم وهو التضيعة ومن  
شره انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولها انها قامت على النفي لان المقصود  
منها نفي الحج لا اثبات التضيعة اذ لا مطالب لها فصار كما اذا شهد وانه لم يحج العام  
غاية ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يميز بين نفي ونفي يتسيرا  
كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقرّر في كتب الاصول

قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن

قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن

قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن  
قوله لا يفعل يعق على الابن

قوله ان لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ  
نحو حديثه في جامع الطائفة يعني ان لا يجزئ الا اقل من ذلك  
فلا فائدة في ان لا يجزئ الا اقل من ذلك لا يجزئ الا اقل من ذلك  
بالفعل لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ

قوله ان لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ  
نحو حديثه في جامع الطائفة يعني ان لا يجزئ الا اقل من ذلك  
فلا فائدة في ان لا يجزئ الا اقل من ذلك لا يجزئ الا اقل من ذلك  
بالفعل لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ

قوله ان لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ  
نحو حديثه في جامع الطائفة يعني ان لا يجزئ الا اقل من ذلك  
فلا فائدة في ان لا يجزئ الا اقل من ذلك لا يجزئ الا اقل من ذلك  
بالفعل لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ

قوله ان لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ  
نحو حديثه في جامع الطائفة يعني ان لا يجزئ الا اقل من ذلك  
فلا فائدة في ان لا يجزئ الا اقل من ذلك لا يجزئ الا اقل من ذلك  
بالفعل لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ

ان النبي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان مثالا لاثبات (وفي لا يصوم حنث  
بصوم ساعة بنيتها) يعني خلف بانه لا يصوم فوئى الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه  
حنث لوجود الشرط اذا الصوم هو الامساك عن المفطرات في النهار على قصد التقرب  
(ولو ضم يوما او صوما لا) يحنث (حتى يم يوما) لان المراد به الصوم التام المحتبر  
شرعا وذلك باتمامه الى آخر اليوم (وفي لا يصلي) حنث (بركعة لا بما دونها) يعني  
لا يحنث بالقيام او القراءة او الركوع وان سجد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس ان  
يحنث بالافتتاح اعتبارا بالشرع في الصوم وجه الاستحسان ان الصلاة عبادة  
عن الاركان المختلفة فالم يأت بكلمها لاسمي صلاة بخلاف الصوم لانه ركن واحد  
وهو الامساك ويكرر في باقي الاجزاء (ولو ضم صلاة فبشفع لا اقل) اذ يراد بها  
الصلاة المعتبرة شرعا واقلها ركعتان للنهي عن البتراء (وبان ولدت فانت كذا)  
يحنث (ببول ميت) يعني لو قال لامرأته ان ولدت ولدت فانت طالق فولدت ولدا  
ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأته ان ولدت ولدت فانت حرة فولدت ميتا لان المولود  
وكذا حقيقة ويسمى به في العرف ويعتبر ولدا في الشرع حتى ينقض به العدة  
والدم بعك نفاس وامه ام ولده فتحقق الشرط (وفي ان ولدت) ولدا (فهو)  
احال ولد (حرم عتق الحي ان ولدت ميتا ثم حيا) عند وقال لا يعتق لان الشرط

قوله ان لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ  
نحو حديثه في جامع الطائفة يعني ان لا يجزئ الا اقل من ذلك  
فلا فائدة في ان لا يجزئ الا اقل من ذلك لا يجزئ الا اقل من ذلك  
بالفعل لا يصوم من يصوم ساعة ولا اقل من ذلك لا يجزئ

فلا بد ان يصح  
في الغالب بقوله لا اذى الجوار وقوله لا  
يصح للتقييد بقوله لا اذى الجوار وقوله لا  
جاء الاول للاستغناء عن جواردهم بل  
شرط الطلاق والعنف والا فاولاده ذر  
مستبشرين

فلا بد ان يقضى  
وكذا ان لا يثبت كذا  
اشارة للصنف في ذمة المالك  
الى ان الكتاب يودع الى المولا  
والا مع ان الكتاب الاول يودع الى المولا  
معه ذمة المولى ولو دفع السبعة او اربعة  
لا يثبت كذا في ذمة المالك

تحقق بولادة الميت كما ذكرنا فاحتلت اليمين لا الى جزار لان الميت ليس بجمل الحرية وله  
ان يطلق اسم الولد يقيد بوصف الحيوة تصحيحا لكلام العاقل اذ لو لم يقيد به  
لغا لانه قصد اثبات الحرية جزار وهي لا تثبت في الميت فيقيد به كما اذا قال ان  
ولدت ولدا حيا بخلاف جزار الطلاق وحرية الام لانه لا يصلح للتقييد (وفي  
ليقضى دينه اليوم وقضاه يؤفأ او بهرجة او مستحقة او باعه به شيئا  
وقضاه بر) يخاف اذ حلف ليقضى فلا نأدينه اليوم فقضاه ثم وجد فلان  
بعضها يؤفأ او بهرجة او مستحقة لم يحنث لان الزيادة عيب والعيب لا يحكم  
الجنس ولهذا لو تجوز به صار مستوفيا لدينه فوجد شرط البر وكذا النهرجة  
وقبض المستحقة صحيح ولا يرتفع برده البر المتحقق وكذا لو باع من الدائن عبدا  
بدينه وقبضه بر لان قضاء الدين طريقة المقاصة لان الديون تقضى بامثالها  
لا باعيانها وقد تجقت بالبيع فكانه شرط القبض ليقرب القضاء به (ولو كان)  
ما قضا (سوقة او رصا او هبة) الى الدائن الذين (له) اى للمدينون (لا) اى لا يبرأ ما  
السوقة والرصاص فلا يبرأ الياس من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بها في الصرف  
والسلم واما الهبة فلعدم المقاصة (وفي لا يقضى دينه درهما دون درهم لا يحنث  
حتى يقضى كله متفرقا غير ضروري) يعنى اذا حلف لا يقضى دينه درهما دون درهم

فلا بد ان يقضى  
وليس القبض في ذمة المالك  
المصنف فكله عليه ان لا يثبت القبض  
مستبشرين

فلا بد ان يقضى  
الدين  
مستبشرين

فلا بد ان يقضى  
الدين  
مستبشرين

مستبشرين  
مستبشرين  
مستبشرين

مستبشرين  
مستبشرين  
مستبشرين





قوله صاحب هذا الثوب  
لأنه لو قال لا أعلم  
أصاحب هذه الثوب  
لكان كماله في التوبة

قوله في قوله لا أعلم  
قوله في قوله لا أعلم  
قوله في قوله لا أعلم

(صاحب هذا الثوب فباعه فكله) لأن هذه الاضافة لا تحتمل الا التعريف لان  
الانسان لا يعادى لعق في الثوب ولا يحت اذ اكتم المشتري فيراذ به الذات (و)  
حذ (في لا يكمل هذا الثوب فكله شيئا) لان الحكم يتعلق بالذات لان الصفة  
في الحاضر غور وهذه الصفة ليست بداعية الى اليمين لتعبر كما مر (و) حذ (في)  
هذا حران بعه او شريته ان عقد بالخيار) يعني اذا قال لعبد هذا حران بعه فباعه  
على انه بالخيار يعتق لانه لم يخرج عن ملكه وقد وجب الشرط فيه ولو قال لعبد الغير  
ان اشريته فهو حر فشره بالخيار يعتق اما عندهما فلا نه دخل في ملك المشتري واما  
عنه فلا نه علق العتق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط كالمخبر عند وقوعه فكانه  
قال بعبدك لشره بالخيار هو حر وشره من شرى عبدا بالخيار واعتقه بعد الشراء يسقط  
خياره ويثبت الملك مقتضى الاعتاق سابقا عليه كذا هنا بخلاف قوله ان ملكك  
فانت حر فاشتره بالخيار لا يعتق لان شرط الحث وهو الملك لم يوجد لان المشتري  
بالخيار لا يملكه عند ابي حنيفة فلم ينزل لجزاء وان باعه بيعا بائنا لا يعتق لان البيع  
كاتم زال الملك والجزاء لا ينزل في غير الملك (و) حذ (بالفاسد والموقوف)  
يعني اذا حلف لا يبيع يحدث بالبيع الفاسد لو وجد حلة وهو التملك والملك من  
الجانبيين (لا الباطل) لا نقاش حله (و) حذ (في ان لم ابعه فكذا فاعتقا وذبر)

وهو خلاف ما مضى  
الخالف في هذا في تلك  
فثبتت بغيره ان لا يعتق الخائف  
عند عدم بقاء صاحب الخائف عليه  
لهذا الثوب ندر

قوله وصنفه في التوبة  
بان العتق وكلها من مفعول القول  
عني العتاق في البيع والشراء لان  
قول كاتي فانما ياب عنه المسئلة باب  
ملك القول مناسب وقول من قال  
هو غير مناسب في غير مناسب

قوله على ان ابي الباع بالخيار  
ان ابي الباع لو كان المشتري لا يعتق لان  
بان من مفعول الباع فيخرج من ملكه فلا يعتق  
مطلقا للعتق وكذا الباع لا يعتق لان  
اذا لو كان الخيار للباع لا يعتق ايضا  
لان بائنا على ملك باعه كما مر في التوبة

قوله لو وجد حلة  
والا فالملك والملك  
كالمهر

قوله وان باعه بملكه  
عطف على قوله باعه على انما بالخيار  
يعني لا يعتق لان باعه بملكه فلا يعتق  
بانتم الفاء للفرع ولو كان لا يعتق  
معتد كما لا يخفى

لوجود

قوله ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل

قوله ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل

لوجود العلق عليه (و) حنث (بفعله وفعل وكيله في حلف النكاح والطلاق والخلع والعق

وهو عدم البيع وهو ع

والكتابة والصلح عن دم عمد والمهبة والصدقة والقرض والاستقراض) اقول عد هم

الاستقراض هم هنا مشكل لانهم صرحوا بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب ان لا

يترتب عليه الحنث لان الباطل لا يترتب عليه الحكم (والايداع والاستيداع والاعارة

والاستجارة والتكسح وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والحيانة والكسوة

والحمل) يعنى اذا قال ان تزوجت فكذا فان تزوج بنفسه او زوجته وكيله يحنث وكان

حال سائر الصور ووجهه ان الوكيل فيها سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الى

وهو الامور سفير ومعتبر ولهذا لا يستغنى عن ان ينفذها الى الامور

الامر فكان الامر فعل بنفسه (و) حنث (بفعله فقط) اي دون فعل وكيله (في حلف

ومع الهبة بموضع نقل عن الظاهر

البيع والشراء والاجارة والاستجارة والصلح عن مال والخصومة والقسمة وضرب

ومن اسم وان قال ذلك والظاهر انه ع

الولد) وانت خير بان ما يرد في الاستقراض وارده هنا في ضرب الولد لان الضرب

فعل حتى لا يتقل من محل الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحته في الاموال فيصح بالنظر

الى العبد ويطلق بالنظر الى الولد (ولا يحنث في لا يتكلم قرا القران او سبح او هلك

او كبر في صلاته او اخرجها) عندنا لانه لا يسمى متكلما عرفا وشرعا وعند الشافعي

يحنث وهو القياس (يوم اكلمه) يقع (على المولى) يعنى اذا قال لعبد انت حر يوم

به تبار

اكلم فلا ياتيح على الليل والنهار لما مر ان اليوم اذا قرن بفعل غير ممتد يراذبه مطلق

قوله ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل

قوله ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل

قوله ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل

قوله ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل  
بمعنى ففعل وكلمة الظاهر ان فعله فعل

قوله لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك

الوقت (وصح نية النهار) لانه مستعمل فيه ايضا وعمل في يوسف لا يصدق قضاء  
لكونه خلاف المتعارف (وليلا اكله) يقع (على الليل خاصة) لان الليل لا يستعمل  
في مطلق الوقت (الا ان الغاية حتى في الاكله الا ان يقدم زيد او حتى يقدم حدث  
ان كلمة قبل قدومه) والا لخاصة بلادة (لايكم عبدا) انما اذا قال لا يكم عبدا فلا  
(اولا يليس ثوبه اولاد يدخل ذان اولاد لكل طعامة اولاد يركب دابة ان اشار) الى  
المضاف بان قال عبدا ههنا مثالا (وذلك اضافة) بان اخرجته من ملكه (لايحدث)  
لان اليمين عقدت على عين مضاف الى فلان اضافة ملك فلا يبقى اليمين بعد زوال  
الملك كما اذا لم يشتر لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لانها بائنة لا ذي من ملاكها  
واليمين تنعقد بمقصود الحالف فصار كانه قال ما دام لفلان (كالمجدة) يعنى  
لايحدث ان تجدد الملك في هذه الاشياء اجزاء بان اشترى فلان عبدا او ثوبا آخر  
او ذرا او دابة اخرى (وان لم يشتر) انما اضاف الى فلان ولم يشتر الى المضاف (لايحدث  
بعد الزوال) ان زوال الاضافة لانه عقد بيمينه على فعل واقع في محل مضاف  
الى فلان ولم يوجد فلا يحدث (ويحدث بالمجدد) ان يحدث بالفعل في المجدد  
ملكا لان اللفظ مطلق فيجرب على طلاقه (وفي الصديق والزوج) يحدث في المشار  
اليه بعد الزوال) ان لو خلق لا يكم صديق فلان هذا او زوجة فلان ههنا

قوله لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك

قوله لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك

قوله لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك

قوله لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك  
لان الغاية هي انما قال ذلك

قوله وفي غيره اي في غير المشا والشيخ هذا  
اذ لم يسمي له نية واما اذ انوي فغلق ما  
يسر تنبأ الى ع

قوله من وزمان بلانية رصف سنة  
قال الكمال ويقتربا بندا فربما من وقت  
الجمع بخلاف لا صوت من اذن فاذا  
كان له ان يعين اي سنة استمر شأنا  
يسر تنبأ الى ع

قوله فيمنع اليه فبذل الالة القليل  
لا يفيض بالفتح لومود الاشاع فيه  
عادة والمدير لا يفيض غائبا لانه يفرق  
الابد ولو شئت عنه ثابرا ففعل ما  
ابوع

قوله لانه مفيض كلام وفرة ذلك  
بمع الزمان والحين وهو الفصح كما في المتن  
اقول الظاهر ان مفيض فاما قوله دليلا  
ونفسا كما لا يخفى عليه ع

فكلم بعد نوال الصداقة والزوجة يحنث اجماعا لان الحر مقصود بالهجران فكانت  
الاضافة للتعريف المحض والداعي لمعنى في اضافة اليه غير ظاهر لانه لم يعين اي لم  
يقول لا اكلم صديق فلان لان فلانا عدو ولا يشترط ولما بها بخلاف ما مر ان فلان  
تلك الاعيان لا تهجر لانها اما غير العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهر الرواية  
لانه الحسد وسقوط منزلته الحق بالجمادات فكانت الاضافة معتبرة فلا يحنث  
بعد نوالها (وفي غيره) اي المشار اليه بان قال لا اكلم صديق فلان او زوجة  
فلان فزال النسبة بان عاذى صديقه او ابان امراته فكلم (لا) اي لا يحنث  
لان مجرد هجران الحر لغيره محتمل فاذا ترك الاشارة اليه دل ذلك على هذا  
المحتمل ولو كان لعينه فلا يحنث بعد نوال الاضافة مع وجود هذا الاحتمال  
(حين وزمان بلانية رصف سنة نكر او عرق) لان الحين يراد به الزمان القليل  
قال الله تعالى فسيحان الله حين تمسون والاية وقد يراد به اربعون سنة  
قال الله تعالى هل لي على الانسان حين من الدهر وقد يراد به ستة اشهر  
قال الله تعالى تؤتى اكما كل حين فسر ابن عباس رضي الله تعالى عنه  
بسته اشهر وهذا وسطا فيصرف اليه والزمان يستعمل استعمال الحين (وبها)  
اي بالنية (مانوي) لانه حقيقة كلامه (ودهر لم يدن) قال ابو حنيفة

قوله اي باق شي يندر  
 الخايع الكبري جوعا فقت قال ان كل من  
 قولا ان كبري جوعا فقت قال ان كل من  
 قولا ان كبري جوعا فقت قال ان كل من  
 قولا ان كبري جوعا فقت قال ان كل من  
 قولا ان كبري جوعا فقت قال ان كل من  
 قولا ان كبري جوعا فقت قال ان كل من  
 قولا ان كبري جوعا فقت قال ان كل من  
 قولا ان كبري جوعا فقت قال ان كل من

قوله وايام حال كونها منكروا ذلك  
 الصحيح كما في الجامع الكبير وذكره  
 ان يبيع على شرايها قال في التمهيد  
 والكثير من هذا على انه غلط والصحيح  
 ما ذكره في الجامع

رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ مُنْكَرًا لَا أَدْرِي مَا هُوَ أَيُّ شَيْءٍ يُقَدَّرُ وَعِنْدَهَا نَصْفُ  
 سَنَةٍ كَحَيْنَ وَزَمَانٍ (وَالدَّهْرُ) مُعْرِفًا يُدْأِبُهُ (الْأَبَدُ) عُرْفًا (وَأَيَّامٌ) حَالُ كَوْنِهَا  
 (مُنْكَرَةٌ ثَلَاثَةٌ) لِأَنَّهُ جُمِعَ ذِكْرُ مُنْكَرٍ فَيَسْتَأْوِلُ أَقْلَهُ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ (وَأَيَّامٌ كَثِيرَةٌ وَالْأَيَّامُ  
 وَالشُّهُورُ عَشْرَةٌ) يَخْتَلِفُ ذَا قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْ خَدَمْتَنِي أَيَّامًا كَثِيرَةً فَأَنْتَ خُرَفِي عِنْدَ ابْنِي  
 حَنِيفَةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْإَيَّامِ وَقَالَ لَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَلَنْ حَلْفَ  
 لَا يَكْلُمُهُ الْإَيَّامُ فَحَلَّى عَشْرَةَ أَيَّامٍ عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا عَلَى أَيَّامِ السَّبْعِ وَلَنْ حَلْفَ لَا  
 يَكْلُمُهُ الشُّهُورُ فَحَلَّى عَشْرَةَ أَشْهُرٍ عِنْدَهُ وَعَلَى شَيْ عَشْرَ شُهُورٍ عِنْدَهَا لِأَنَّ اللَّامَ لِلْمَعْدُومِ  
 وَهُوَ مَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ يَدُورُ عَلَيْهَا وَلَهُ أَنَّهُ جُمِعَ مُعْرِفٌ فَيَنْصَرِفُ إِلَى قِصَى مَا يُدْكَرُ  
 بِلَفْظِ الْجَمْعِ وَهُوَ عَشْرَةٌ قَالَ أَوَّلُ عَبْدًا شَرَيْتَهُ خُرًّا فَاشْتَرَى عَبْدًا عَتَقَ إِذَا  
 يَحْتَاجُ أَوَّلِيَّتَهُ إِلَى شِرَاءِ عَبْدٍ آخَرَ (وَلَوْ) اشْتَرَى (عَبْدَيْنِ ثُمَّ أَحْرَقَ أَحَدَهُمَا) أَيْ لَا يَتَقَى  
 وَاحِدٌ مِنْهُمَا (أَصْلًا) لِأَنَّ الْأَوَّلَ فَرْدٌ لَا يَكُونُ غَيْرَهُ سَابِقًا عَلَيْهِ وَلَا مُقَارِنًا لَهُ  
 وَلَمْ يَوْجَدْ (فَإِنْ ضَمَّ وَحْدَهُ عَتَقَ الثَّالِثَ) لَوْ جُودَ الْأَوَّلِيَّةُ فِيهِ (وَلَوْ أَحْرَقَ عَبْدًا) أَيْ  
 إِذَا قَالَ أَحْرَقْتُ عَبْدًا شَرَيْتَهُ خُرًّا (أَنْ مَاتَ) الْخَالِفُ (بَعْدَ شِرَاءِ عَبْدٍ لَا يَتَقَى)  
 لِأَنَّ الْآخَرَ لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَوْجَدْ (وَلَوْ شَرَى) عَبْدًا آخَرَ ثُمَّ مَاتَ عَتَقَ  
 الْآخَرَ تَقَا (يَوْمَ شَرَى مِنْ لِكُلِّ) عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا يَوْمَ مَاتَ مِنْ ثَلَاثٍ لِأَنَّ الْآخِرِيَّةَ

قوله والايام والاشهر عشره كذا  
 السنه والجمع والتأنيد والاشهر  
 بالعرف عشره من تلكه حتى ياتي  
 في الازدقة فليس سنه لان كل زمان  
 سنه اشهر عند من التبع عنها لايام  
 وقاله الازدقة ان يصرق الي ايام الازدقة  
 وفي الشهر والايام عشره اشهر او فيها  
 بنى الجميع العبره والاولى كذا في الفقه  
 سترت الى

قوله فان ضمه عتق الثالث  
 بهما لولا ان فاعلا فاعلا لا ينفرد  
 والعرف بينهما فاعلا فاعلا لا ينفرد  
 الا انفراد في الفعل المفعول  
 به ونفي ذلك لانفرد  
 في الازدقة فليس سنه لان كل زمان  
 سنه اشهر عند من التبع عنها لايام  
 وقاله الازدقة ان يصرق الي ايام الازدقة  
 وفي الشهر والايام عشره اشهر او فيها  
 بنى الجميع العبره والاولى كذا في الفقه  
 سترت الى

قوله اي من جماع المال اي لو اشترى في الصبح  
 فيعتبر منه  
 فيعتبر منه  
 فيعتبر منه  
 فيعتبر منه  
 فيعتبر منه  
 فيعتبر منه  
 فيعتبر منه  
 فيعتبر منه

قوله متفرقين كذا في الحديث وقال الكافي  
والمتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون

قوله متفرقين كذا في الحديث وقال الكافي  
والمتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون

قوله متفرقين كذا في الحديث وقال الكافي  
والمتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون

قوله متفرقين كذا في الحديث وقال الكافي  
والمتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون

تَحَقَّقَتْ بِالْمَوْتِ فَيَعْتَقُ عَنِ الْمَوْتِ فَيَكُونُ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَهُ أَنْ كَوْنُهُ آخِرًا عِنْدَ الشَّرَاءِ يَتَبَيَّنُ  
بِالْمَوْتِ فَيَعْتَقُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ (وَبِكُلِّ عَيْدٍ بَشَرِيٍّ بَكَاةً فَهُوَ عَقْدٌ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ بَشَرٍ وَهُوَ  
مُتَفَرِّقِينَ) لِأَنَّ الْبَشَارَةَ اسْمٌ لِحَبْرِ يَخْبُرُ بَشَرَةَ الْوَجْهِ وَيَشْرُطُ كَوْنَهُ سَائِرًا بِالْعَرَفِ وَهَذَا  
أَمَّا يَتَحَقَّقُ مِنَ الْأَوَّلِ (وَعَقْدٌ) (الْكُلُّ أَنْ بَشَرُهُ مَعًا) لِأَنَّهَا تَحَقَّقَتْ مِنَ الْكُلِّ (صَحَّ  
شَرَاءُ ابْنِهِ لِلْكَفَّارَةِ) يَعْنِي أَنْ اشْتَرَى بَاءً يُتَوَى عَنْ كَفَّارَةِ يَمِينِهِ أَجْرُهُ وَكَذَا ابْنُهُ خِلَافًا  
لِرَفْرُ وَالشَّافِعِيِّ (لَا) شَرَاءُ (مَنْ حَلَفَ بِعَقْدِهِ) يَعْنِي إِذَا قَالَ أَنْ اشْتَرَيْتَ هَذَا الْعَبْدَ  
فَهُوَ حُرٌّ فَاشْتَرَاهُ يُتَوَى بِهِ كَفَّارَةُ يَمِينِهِ لَمْ يَجْزِهِ لِأَنَّ الشَّرْطَ قِرَاءُ النِّيَّةِ بِعِلَّةِ الْعَقْدِ  
وَهِيَ الْيَمِينُ وَأَمَّا الشَّرَاءُ فَشَرْطُهُ فَإِنَّ لِعَقْدِ عِنْدَ الشَّرَاءِ يُضَافُ إِلَى الْيَمِينِ السَّابِقَةِ  
وَلَمْ يَوْجَدْ نِيَّةَ الْكَفَّارَةِ وَقَدْ الْيَمِينُ (وَلَا) شَرَاءُ (مُسَيُولَةً بِنِكَاحٍ) عَقْدُهَا عَنْ  
كَفَّارَتِهِ بِشَرَاهَا) يَعْنِي قَالَ لَأَمَّةٍ قَدْ اسْتَوْلَدَهَا بِالنِكَاحِ أَنْ اشْتَرَيْتَكَ فَانْتَ حُرَّةٌ عَنْ  
كَفَّارَةِ يَمِينِي ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَانْهَتْ عَنِ لَوْجُودِ الشَّرْطِ وَلَا يَجْزِيهِ عَنْ كَفَّارَةِ لِأَنَّ حُرِّيَّتَهَا  
مُسْتَحَقَّةٌ بِالْإِسْتِيلَادِ فَلَا تُضَافُ إِلَى الْيَمِينِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بخلاف ما إذا قال لَقَسَةً أَنْ  
اشْتَرَيْتَكَ فَانْتَ حُرَّةٌ عَنْ كَفَّارَةِ يَمِينِي حَيْثُ يَجْزِيهِ عَنْهَا إِذَا اشْتَرَاهَا لِأَنَّ حُرِّيَّتَهَا  
غَيْرُ مُسْتَدْرَكَةٍ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ وَقَدْ قَارَنَتْهُ النِّيَّةُ (وَبِأَنْ تَسَرَّيْتَ أَمَّةً فِي حُرَّةٍ تَعْتَمِدُ مِنْ  
سَرَّاهَا وَهِيَ مَلَكَهٌ جَسَدٌ) لِأَنَّ الْيَمِينَ تَعَقَّدَتْ فِي حَقِّهَا مُضَادَّ قَهْرِهَا الْمَلِكِ (لَا مَنْ

قوله متفرقين كذا في الحديث وقال الكافي  
والمتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون  
المتفرقون من المتفرقين المتفرقون



في المصنوع من السرى الحقيقى  
كما يكون ملكا للملك  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه

شراها ففسرها فانها لا تعتق وقال رفر تعتق لان السرى لا يكون الا فى الملك فكان  
ذكره ذكر الملك دلالة واضمارا لانه لا يقول بالاقضاء ولنا ان الملك يصير مذكورا  
ضرورة السرى فيقتدر بقدره فلا يظهر فى حق صحة الجزاء وهو الحرية (و) يعتق  
(بكل مملوك لى خرافات اولاده ومذبروه وعبيدك) لوجود الاضافة المطلقة  
فيهم لثبوت الملك فيهم رتبة ويلا (لا مكاتبوه الا نيتهم) لعدم ثبوت الملك يد ا  
ولهذا لا يملك اسابهم ولا يحل له وطى مكاتبته (و) يعتق (بهذا الحرا وهذا وهذا  
لعبيدك) الثلاثة (ثالثهم فى الحال) وخير فى الاولين لان سوق كلامه لا يجاب  
العتق فى حلال الاولين وتشريك الثالث له فيما سبق له الكلام كاحكامه اخر وهذا  
فالمخطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لا احل لذكورين بالتعيين وهما  
مباحث شريفة ذكرناها فى مرقاة الاصول (كإطلاق) يعتق اذا قال لنسوة له هذه  
طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير فى الاولين (والاقرار) يعتق اذا قال  
فلان على الف درهم او فلان و فلان كان لاخر خمسمائة وخمسمائة بين الاولين  
(ولام تعلق) مبتدأ خبره قوله التى اقتضى (يفعل يقبل نيابة الغير كبيع وشراء  
واجارة وخياطة وصياغة وبناء اقتضى) اى اللام (امرؤ) اى امرؤ ذلك الغير المتكلم  
(ليخصه) اى ليعقدا للام اختصاص ذلك الفعل (به) اى بذلك الغير لان وضع

فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه

فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه

فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه

فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه  
فان الملك لا يملكه



قوله فانه لا يكره...  
قوله فانه لا يكره...  
قوله فانه لا يكره...

قوله فانه لا يكره...  
قوله فانه لا يكره...  
قوله فانه لا يكره...

تسعة وثلاثون سوطاً وأقله ثلثة كما سيأتى (تجب) أى على الامام اقامتها (حقاً لله تعالى) فان  
المقصداً لأصلي من شرعه الزجر عما يضر ربه العباد خرج به القصاص لانه حق العبد  
(والزنا) الموجب الحد (وطى مكلف) خرج به وطى المجنون والصبي والوطى يتناول  
الايلاج المجرد عن الانزال فانه ليس بشرطهما كما فى الجنابة (فى قبل مشبهة) خرج به وطى  
غير المشبهة كصغيرة لا تستهى والميسة والبهائم فان وطئها لا يوجب الحد (خال عن ملك)  
اعم من ملك النكاح وملك اليمين (وشبهة) ويدخل فيه شبهة الاشتباه وسيأتى  
بيانها (عن طوع) خرج به زنا المكروه فان الاكره يسقط الحد وسيأتى تفصيله فى كتاب  
الاكره هذا فى حق الرجل واماننا المرأة فعبارة عن تمكينها المثل هذا الفعل كذا فى  
النهاية (ويثبت) أى الزنا (بشهادة أربعة) من الرجال (فى مجلس) واحد حتى لو شهدوا  
متفرقين لم تقبل ذكروا الزنى (بالزنا) متعلق بالشهادة أى شهادة ملبسة بلفظ  
الزنا لانه الدال على الفعل الحرام أو ما يفيد مخناه وسيأتى بيانه (لا) مجرد لفظ  
(الوطى والجماع) فانه لا يفيد فائدته (فيسألهم الامام عنه ما هو) أى عن ماهيته  
فانه قد يطلق على كل وطى حرام وايضاً اطلاقه الشارع على غير هذا الفعل نحو العينا  
ثنيان (وكيف هو) فان الوطى يقع بلا التقاء المختاتين (واين زنى) فان الزنا فى  
دار الحرب لا يوجب الحد (ومنى زنى) فان المتقدم لا يوجب الحد (ومنى زنى) فلهذا

قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...

قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...

قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...

قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...

قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...

قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...  
قوله فان المفسد الاصلى من شره الزنا...

قوله فان يتيوه وقالوا ايناه وطها في فرجها كالميل في المكحلة  
بمعنى ان يتيوه وانما يتيوه الزنا بالاحمال  
وانما يتيوه الزنا بالاحمال  
وانما يتيوه الزنا بالاحمال

قوله وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
بمعنى ضم اليهم والى ذكاه الفسخ من تعلقه  
قوله وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
بمعنى ضم اليهم والى ذكاه الفسخ من تعلقه

قد يكون في وطئها شبهة (فان يتيوه وقالوا ايناه وطها في فرجها كالميل في المكحلة)  
بصوتين وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
(حكم) اي الامام (به) اي يتيوه الزنا (وباقرا للاحمال بالغ) عطف على قوله  
بشهادة اشترط العقل والبلوغ اذ لا اعتبار لقول المجنون والصبي خصوصا في وجوب  
الحل لا الاسلام لان الذم يحد باقراره عندنا خلافا للمالك ولا الحرية لان اقرار  
العبد بالزنا يوجب الحد عليه مادونا كان ومجورا خلافا للفرق (اربع) اي اربع  
مرات عندنا وعندنا لشافعي يحد باقراره مرة كما في سائر الحقوق (في ربيعة مجالس)  
من مجالس المقر لا الحاكم لقصة ما عزم على الله تعالى عنه فانه صلى الله تعالى عليه  
وسلم اخرا لاقامة عليه الى ان اقراره في ربيعة مجالس فلو ظهر دونهما لما اخرها  
لثبوت الوجوب (رذة كل مرة الا) مرة (رابعة) فانها اذا اقر مرة رابعة قبله الامام  
(ثم ساله كامر) قيل لا في السؤال عن متى لانه الاحترار على التقادم وهو يمنع الشهادة  
لا الاقرار وقيل يسئل عنه ايضا لاحتمال كونه في الصبي (فان يتيوه) ندب تلقيه رجوع  
بلعك لمست او قبلت او وطئت شبهة فان رجع قبل حرك او في وسطه خلقي والا  
حد وهو اي حد الزنا نوعان احدهما (للحصن) وثانيها (غير الحصن) والاحصان  
ايضا نوعان احدهما احصان الزنا وثانيها احصان القذف وسيا في حد القذف

قوله وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
بمعنى ضم اليهم والى ذكاه الفسخ من تعلقه

قوله وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
بمعنى ضم اليهم والى ذكاه الفسخ من تعلقه

قوله وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
بمعنى ضم اليهم والى ذكاه الفسخ من تعلقه

قوله وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
بمعنى ضم اليهم والى ذكاه الفسخ من تعلقه

قوله وعاء الكحل (وعند لو اسرا وعنا) ولم يكف بظاهر عدلهم احتيالا للدرء  
بمعنى ضم اليهم والى ذكاه الفسخ من تعلقه

قوله فانه لا حصان يطلق الفقهاء  
على الرجل الذي لا يملك له امره ولا  
التي يملكها غيره ولا يملكها غيره  
من الاملاك والاعراض والاشياء  
التي يملكها غيره ولا يملكها غيره  
من الاملاك والاعراض والاشياء

قوله الثيب بالثيب  
ان ذلك الذي لا يملك له امره ولا  
التي يملكها غيره ولا يملكها غيره  
من الاملاك والاعراض والاشياء  
التي يملكها غيره ولا يملكها غيره  
من الاملاك والاعراض والاشياء

وقوله وهو المحصن مبنيًا خبره قوله الاتي رحمه وبين المحصن على وجه يعلم منه احصان  
الزنا بقوله (اي الحر) فان الاحصان يطلق عليها قال الله تعالى ومن لم يستطع  
منكم طولًا ان ينكح المحصنات احرارًا باجماع الامة (المكلف) اي العاقل البالغ  
فان غير المكلف ليس باهل العقوبات (المسلم) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من شرك بالله فليس بمحصن (الواطي بنكاح صحيح) هذا متضمن لشرطين  
التكاح والواطي به اشتراط الاول لان الاحصان يطلق عليه لقوله تعالى والمحصنات  
من النساء اى المتكوحات وقال الله تعالى فاذا احصن ايتزوجن واشترى ط  
الثاني لقوله عليه الصلاة والسلام الثيب بالثيب والثيا به لا تكون بلا دخول  
وذا لا يكون على ما عليه اصل حال الادمي من الحرية الا بالنكاح ويجب ان يعلم ان  
حصول الواطي بنكاح صحيح شرط لحصول صفة الاحصان ولا يجب بقاؤه لبقاء  
الاحصان حتى لو تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح وبقي  
مجرد او زنى يجب عليه الرجيم (وهي) اي والحال ان الزوجين (بصفة الاحصان)  
فالجمله حال عفافهم ما قبلها من الواطي والموطوءة ونظيره لقيدت نيل راكبين  
وخاصه ان اشتراط صفة الاحصان فيها عند الدخول حتى ان المملوك اذا كان  
ومضى بنكاح صحيح حال الرق ثم عتق لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر

قوله والثيا به لا تكون بلا دخول  
في القول بالاجل الحنفية او قد بها ولا  
بشرط النكاح كما في الفسول لان شع  
كذا في الحديث وفيه ولا في الموطوء  
النكاح والواطي بالاحصان المتزوج  
وذلك اذ كان في حال النكاح ولا في  
في الحديث على شرط الا ان لا يكون  
او قال الاكثر والكل على ان قد  
ان ثبت فيه اقضاء فلا يملك التمسيد  
الرجل على المشقة لان ما ثبت في قوله  
يقتضي بقدرها  
ان ما ثبت ضروري بقدرها

قوله ونظيره في حديث  
كون الحال بعد ذلك في النكاح  
صالحه وفيما نحن فيه امره من الاضطرار  
وان كان مملوكا صالحة في النكاح  
بجمله صالحة وفيما نحن فيه امره من الاضطرار  
دون مثل غيره





هذا قولنا قال من يصفى نفسه فانه  
يكون في الصف وأما الصفاء اليه يجوز  
فيكون في الصف وهو لا يكون له حال  
فيما يبينه القول عليه

قوله لان مني افاده  
الحق في التسمي في التسمي  
في جميع الحدود غير ان في  
تسميته في حق الاول لان لا يصفى  
ذلك فليكن في الحق بالافعال والافعال  
بها الى جميع الامام والناس خصوصا  
في الوجه والاما الجليل فقد قال تعالى  
وليس بيننا وبينهم باطن انما نحن  
اي الناس وان في فاسخا ان ياتى  
الامام طائفة اي جماعة هذه الطائفة  
افاده الحد وقد اختلف في هذه الطائفة  
فمنه ابن عباس وامر به قال الزهري  
مطارد واسحق اثنا عشر وعشرون  
ذلك وقال الحسن البصري عشرة وعشرون  
الشافعي وقال الاربعة كذا في الفقه  
مسندنا الى

وسلم \* للذي امره ان يضرب الحد اتق الوجه والمذاكير (قائما في كل حد لان مبنى  
اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيه (بلا مآء) قيل هو ان يلقي على الارض ويمد  
كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد  
بعض ربه وكل ذلك زيادة على المستحق فلا يفعل (وعبدل) عطف على قوله حررا نصفها  
وهو خمسون سوطا قوله تعالى \* فعليه من نصف ما على المحصنات من العذاب  
فقلت في حق الاماء (ولا يحد) اي العبد (سيدك بلا اذن الامام) لان الحد حق  
الله تعالى لان المقصود منه اخلاء العالم عن الفساد ولم يزل لا يسقط باسقا ط  
العبد فيستوفيه النائب عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف التعديل لانه  
حق العبد ولم يزل يحزب الصبي وحق الشرع ساقط عنه (ولا يترع ثيابها الا الفرو  
والحشو) لان في تجريدها كشف العورة والفرو والحشو يمتحان وصولا لا اثر الى  
المضروب (وتحد جالسة) لانه استر لها (وجان الجفرا) للرجم لانه صلى الله تعالى  
عليه وسلم حفر للغامدية وعلى رضا الله تعالى عنه لشراسة وان ترك لا باس  
لانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر به وهي مستورة بثيابها (لا له) لانه صلى  
الله تعالى عليه وسلم لم يحقرها عن (ولا يجمع) في المحصن (بين جلد ورجم) لانه  
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجمع (ولا) في البكرين (جلد ونفي) والشافعي

قوله فعله قال عليه نصف ما على  
المحصنات من العذاب ذلك في حق الاماء  
قال الكمال ولا يحد في حق الاماء  
ينفخ المناط في جميع الالات والنصيب  
على ذلك لا يحد في الاماء الا في  
بالحكم من الكون على السواء كغيره  
مسندنا الى

قوله ولا يحد سوا الاماء  
شامل على ما لا يحد  
الامام كاستثنى الشافعي الاماء  
ان يكون ذميا او كافرا او كافرا  
وينظر في الاماء  
او لا  
للتسليم الى البحر

قال في الامام...  
الشيخ...  
الشيخ...  
الشيخ...

قال في الامام...  
الشيخ...  
الشيخ...  
الشيخ...

يجح بينهم في جلد مائة ويغرب سنة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* البكر جلد مائة  
 وتغريب عام \* ولنا قوله تعالى \* فاجلدوا \* حيث لم يذكر التغريب والسكوت في موضع  
 الحاجة الى البيان تمام البيان كما تقرر في الاصول وفارواه منسوخ (الاستياسة) فان  
 الامام اذا رأى فيه مصلحة غرب بقدر ما يرى لانه يقيد في بعض الاحوال (ويجرح  
 مريض) محض (زنى) لانه شرع اتلافه فالا يمنع بسبب المرض (ولا يجلد) مريض حاد  
 الجلد (حتى يبرأ) لانه شرع زاهر لا متلفا والجلد في المرض ربما يكون متلفا (وحاصل  
 زنت) لم تحدد حتى تضع لان فيه اضرا بالولد الذي لم يحن والمخاوق من ماء الزنا  
 محترم كغيره فان كان حادها الرحيم (ترجم حين وضعت) لان التأخير لا اجل لو لد  
 وقد خرج والمرض لا ينافي اقامة الرحيم (و) ان كان حادها الجلد (تجلد) بجلد لنفا  
 لانه نوع مرض فينظر البرئ منه \* **باب متى يجب الجلد ولا**  
 (الشبهة دارنة للحكم) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* اذروا الحد \* و  
 بالشبهات ما استطعتم \* ههنا حديث تلقاه الامم بالقبول وانما اختلفوا في  
 ثبوت الشبهة وحدها فيحتاج الى تحديد ها وتوجيها فنقول الشبهة ما يشبه  
 الثابت وليس بثابت وهي ثلاثة انواع احدها شبيهة في الفعل وتسمى شبهة  
 اشتباه (وهي) شبهة تثبت (في الفعل بطن غير الدليل) اي غير دليل الحل (دليلا

قال في الامام...  
الشيخ...  
الشيخ...  
الشيخ...

قال في الامام...  
الشيخ...  
الشيخ...  
الشيخ...

قال في الامام...  
الشيخ...  
الشيخ...  
الشيخ...

قال في الامام...  
الشيخ...  
الشيخ...  
الشيخ...

قوله فانه من من طل الحل اي سواء كان  
الرجل او المرأة فان سقطت المهر عنها  
سقطت المهر

قوله فانه من من طل الحل اي سواء كان  
الرجل او المرأة فان سقطت المهر عنها  
سقطت المهر

وهي تحقق في حق من اشتبه عليه لا من لم يشبه عليه فلا بد من اظن ليحقق الاشتباه  
كقوم سقوا خمر ايجد من علم منهم انه خمر لا من لم يعلم (فام يجحد من طل الحل) في ثمانية  
مواضع ذكرها بقوله (في وطى امة ابويه) فان اتصال الاملاك بينا لاصول والفروع  
يفيد ظن ان الابن ولاية وطى جارية الاب كما في العكس (و) امة (امرأة) فان  
غنى الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى \* ووجدك غائلا فاعقبه اي بمال  
خديجة رضي الله تعالى عنها قد يورث شبهة ان مال الزوجة ملك الزوج (و) امة  
(سيد) فان احتياج العبيد الى موال المولى اذ ليس لهم مال ينتفعون به مع كمال  
الانساب بين ماليك مولى واحد مع انهم معدون ورون بالجهل مظنة لاعتقادهم  
حل وطى اماء المولى (و) وطى (المرتين) الامة (المهونة) فان مالكية المهرتين  
المهونة ملك يد يفيد ظن حل وطى المهونة (و) بقاء اثر النكاح وهو امة  
لا يبعد ان يصير سببا لان يشبه عليه حل وطى (المعتة) اي معتدة (ثلاث و)  
المعتة (بطلاق على مال و) المعتة (باعناق وهي ام ولد) اي والحال ان المعتة  
ام ولد ولا حد في هذه المواضع الثمانية ان قال الجاني ظنت انها تحل لي وان قالت  
علمت انها حرام على وجب الحد وثاني انواع الشبهة شبهة في المحل وتسمى شبهة  
حكيمية (و) هي تثبت (في المحل بقيام دليل نافي للحرمه ذاتا) اي اذا نظرنا الى الدليل

قوله فانه من من طل الحل اي سواء كان  
الرجل او المرأة فان سقطت المهر عنها  
سقطت المهر

قوله فانه من من طل الحل اي سواء كان  
الرجل او المرأة فان سقطت المهر عنها  
سقطت المهر

قوله فانه من من طل الحل اي سواء كان  
الرجل او المرأة فان سقطت المهر عنها  
سقطت المهر

قوله فانه من من طل الحل اي سواء كان  
الرجل او المرأة فان سقطت المهر عنها  
سقطت المهر



قوله وعند غيره العلم كذا المراد علمها  
وعندها ما أخذ الفقيه أبو الليث ورجحه  
في الواقع في الخاصة وتلخيص القوى  
كله العبر

قوله وعند غيره العلم كذا المراد علمها  
وعندها ما أخذ الفقيه أبو الليث ورجحه  
في الواقع في الخاصة وتلخيص القوى  
كله العبر

يقضي كقول الجدل من وضع  
لأن الشبهة لا تحال شبهة الجدل  
لأن ملها ليس ثابته من وضع كذا في الجدل

ان علم ذلك وعند غيره ان علم يجد والا فلا وسيأتي بيانه (وحد بوطي امة اخيه)  
اواخته (او علمه) او علمه وان قال ظننت انها تحل لي وكذا سائر المحارم سوى لولاد  
اذلا بسوطة له في مال هؤلاء فلم يستند ظنه الى دليل فلم يعتبر (و) حد بوطي  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
(اجنبية وجد ها على فراشه) وقال حسبها امرأتى اذ بعد طول الصحبة لا يشبهه  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
عليه امرأته (ولو هو اعلم) لانه يقدر على التمييز بالحركات والمهينات الا اذا عاها  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
فاجابته اجنبية وقالت انا ن فجمك فوطمها لان الاخبار دليل كذا في كافي حتى اذا  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
اجابت بالفعل ولم تقل ذلك فواقمها فجب عليه الحد كذا في الايضاح (وذمية)  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
عطف على ضمير حد وجان للفضل (زني بها حربي وذمي زني بجربية) لكون اهل  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
الذمة مخاطبين بالعقوبات (لا الحربي والحربية) لانهم ليسوا بمخاطبين بها  
(ولا من وطئ اجنبية زفت اليه وقلن هي عرسك وعليه مهرها) قضى به عمر  
رضي الله تعالى عنه وبالعلة (ولا) من وطئ (محرما كحما) عن ابي حنيفة  
فانه جعل العقد شبهة في ذن الحاد كاسبق (ولا) من وطئ (بهيمة) لانه ليس  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
في مخي الزناء في كونه جنائية ثم ان كان ما لا يؤكل تدبج ثم تحرق بالنار ولا تحرق  
قبل التدبج وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيره لانها قتلت لاجله والاحراق  
بالنار ليس بواجب وانما يفعل لما لا يعير الرجل بها ان كانت باقية فيقطع التحدث

قوله وان قال ظننت انها تحل لي قال  
في الفقه وقضى بهذا انه علم ان الزنا حكم  
لكن طاعة الله وطاعة الوالد ليسا  
فلا يباحض ما في المحرم من طاعة  
ويجوز الحد ان الزنا حكم ولا ينفص  
مسئلة الحرق اه وقد تقدمت

وكان قد تخرج امة ولم يقل بها لانه  
اعلم كذا في كافي وموضع الاستنباه  
وملكه كذا في كافي  
ولا يحد فاذ لا ان وطئ حرام في غير الملك  
فيسقط به امضاء

بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية  
بني روم في ذلك مظهر كذا في الحاشية





قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره

قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره

وقال فلان تزوجتها لم يجدا وفاقا وثايبها ان يقر بغيره ان يقر بغيره فقال ما زنى بي ولا  
اعرفه او اقرت اربعاً بالزنا مع فلان وقال فلان ما زنت بها ولا اعرفها لا يجدا المقر عند  
الحليفة (وفي قتل مة بن ناجيل الحد والقيمة) لانه جنى جنايتين فيرتب على كل منهما  
موجبها الحد بالزنا والقيمة بالقتل (والحليفة) اما امام الذي ليس فوقه امام  
(لا يجدا) لان الحد حق الله تعالى واقامته اليه دون غيره ولا يمكنه ان يقيم على نفسه  
(ويقتصر ويؤخذ بالمال) لانها من حقوق العباد ويستوفيه ولها الحق اما بتكليفه

باب شهادة الزنا والجور عنهما

او بالاستحانة بمنعة المسلمين (اي بموجب مد بكسر الجيم) بان يكون قريبا من امامه بحيث يقرر على اقامة  
الشهادة بلا تأخير (لم يقبل) لان الشاهد في الحدود مخير بين حسبتين اذا  
الشهادة والسرفا لتأخير ان كان لاختيار السرفا لا قدام على الاداء بعد لسوء في  
باطنه من حقد وعداوة حركه فيهم فيها والاصار فاسقا انما بخلاف الاقرار كاسيات

(الافى حد قذف) لانا لدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على نعدام الدعوى  
فلا يوجب تفسيقهم (ويضمن السرقه) اي اذا شهد شهود السرقه بعد لتقادم  
لا يجدا السارق ويضمن ما سرق لان التقادم لا يضره لانه حق العبد (ولو اقر به)  
اي بالحد بعد لتقادم (يجدا) لانقضاء همة الحقد والعداوة (الافى لشرب) كما

قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره

قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره

قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره

قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره

قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره  
قوله لا يجوز ان يقر بغيره

قوله بعض شهر  
لم يكن يوم القاضي وبينهم  
امام اذ كان قد فتنك  
بما ذكره

قوله على من خطب في الترخد  
لكنه لم يخطب  
على الترخد يدون الدوى  
تقبل شهرادها  
وجبى الشارح الى ان  
يحيى المشرق  
من كتابه

سَيَأْتِي (وَتَقَادِمُهُ) اى الشرب (بِرْوَا لَرَّيْجِ وَ) التَّقَادِمُ (لِغَيْرِهِ بِمَضَى شَهْرٍ) هُوَ الْاَصَحُّ

وَقَدْ اَبْهَنَ بِنَصْفِ شَهْرِ اَوْ بِمَا يَرَاهُ الْقَاضِي أَبُو ع

وَقِيلَ سِتَّةَ اشْهُرٍ (شَهْدُ اِبْرَنَّا وَهِيَ غَائِبَةٌ حُدَّ وَبَسْرَةٌ مِنْ غَائِبٍ لَا) لَانَّ الدَّعْوَى

اى دعوهم يعرفونها اذ لا معة عليه بعدم معرفتها كما سياتى من كتابه

تَتَعَدُّ بِالْغَيْبَةِ وَهِيَ شَرْطٌ فِي السَّرَقَةِ لَا الزَّيْنَ كَأَسْيَأْتِي (وَلَوْ اَخْتَلَفَ اَرْبَعَةٌ فِي زَاوِيَةِ

الْبَيْتِ اَوْ قَرَّبْنَا وَجْهَهَا حَدَّ) اَمَّا الْاَوَّلُ فَمَعْنَاهُ اَنْ يَشْهَدَ كُلٌّ مِنْ اَتَيْنِ عَلَى الزَّيْنِ فِي زَاوِيَةِ

وَالْقِيَاسُ اَنْ لَا يَجِبُ لِحَدِّ اَخْتِلَافِ الْمَكَانِ حَقِيقَةُ وَجْهَةِ اَلِاسْتِحْسَانِ اَنْ التَّوْفِيقُ مُمَكِّنٌ

بِاَنْ يَكُونَ اِبْتِدَاءُ الْفَعْلِ فِي زَاوِيَةٍ وَالانْتِهَاءُ فِي الْاُخْرَى بِالاضْطِرَابِ وَفِي الْكَافِي هَذَا

اِذَا كَانَ الْبَيْتُ صَغِيرًا بَحَيْثُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ (وَأَمَّا اِذَا كَانَ كَبِيرًا فَلَا وَلَمَّا الْثَانِي فَلَا ن

جَهْلًا لِمَقَرِّ لَا يَنْفَعُ الْحَدَّ اِذَا لَوْ كَانَتْ امْرَأَتُهُ اَوْ امَّتُهُ لَمْ تَخَفْ عَلَيْهِ (وَأَنْ يَشْهَدَ وَكَذَلِكَ)

اِى شَهِدْ وَانَّهُ زَنِى بِامْرَأَةٍ لَا يَخْفَوْنَهَا (وَاخْتَلَفُوا فِي طَوْعِهَا) اِى شَهِدَ اِثْنَانِ اَنَّهُ زَنِى

بِفُلَانَةٍ فَافَرَّهَا وَآخَرَانِ اَنْهَا طَاوَعَتْهُ (اَوْ) اَخْتَلَفُوا (فِي بَلَدٍ زَنَاهُ) اِى شَهِدَ اِثْنَانِ

اَنَّهُ زَنِى بِامْرَأَةٍ بِالْكُوفَةِ وَآخَرَانِ اَنَّهُ زَنِى بِهَا بِالْبَصْرَةِ (وَاقْتَفَى حُجَّتَاهُ فِي وَقْتِهِ وَلِاخْتِلَافِ

فِي بَلَدٍ) اِى شَهِدَ اَرْبَعَةً اَنَّهُ زَنِى بِامْرَأَةٍ بِالْكُوفَةِ وَارْبَعَةً اُخْرَى اَنَّهُ زَنِى بِهَا بِالْبَصْرَةِ

بِأَنْ تَنْظُرَ الشَّاهِدَ الْاِخْرَى فَيَقُولَ اَنَّهُ يَكْفُرُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ع

(اَوْ شَهِدَ اِبْرَنَّا وَهِيَ بَكْرًا وَهُمْ فُسَيْقَةٌ اَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهِودٍ لَمْ يَحْدِ أَحَدٌ) اِى لَا الْمَشْهُودَ

بِأَنْ تَنْظُرَ الْبَكْرَةَ اَلْاُخْرَى فَتَقُولَ اَنَّهُ يَكْفُرُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ع

عَلَيْهَا وَلَا الشَّهَادَةُ بِسَبَبٍ لَقَدْ فِي (وَأَنْ شَهِدَ اَلْاَصُولُ بَعْدَهُمْ) اِى بَعْدَ الْفُرُوعِ اَمَّا

عَدَمُ الْحَدِّ فِي الْاَوَّلِ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ فَلَا الظَّاهِرُ اَنْهَا زَوْجَةُ اَوَّامَةٍ وَأَمَّا عَدَمُهُ

قوله فقه الاستحسان ان  
الاصح ان البيات في  
يقضي من حيث  
لا لا يحل الحد لان  
بالاخذ بالحد لان  
من كتابه

قوله كل من اتهم  
بأنه زاني في  
ببلد من بلاد  
فالمناطقة  
ابو ج

قوله وانما حجة  
في وقت معين  
ببلد معين  
ببلد اخر  
ابو ج

قوله ارفع من  
في الاصل  
كله  
من كتابه

قوله ارفع من  
كله  
من كتابه

لا يكون بلفظ الشهادة مع اللفظ  
الاختلاف بلفظ الشهادة اذا كان  
خارج كلامهم

قول لان الواحد  
لا يكون بلفظ الشهادة  
او قد انجمل ان يكون بلفظ  
كثيرا او بلفظ طوعا وانما  
انما فاعلم انما قد انجمل  
بلفظ الخصم

قول فاعلم انهم يبين  
اعادة البكارة بالمعاينة  
انما فاعلم انما قد انجمل  
البكارة بالبكارة

قول لان قولهم  
بكارة في كل ما جعل فيه  
والفرد في كل ما جعل فيه  
كنا في كل ما جعل فيه  
للشهادة التي يظن ان  
في قصور المسئلة عند  
كالنكوة والارضا الصميمة

على الشهود فلان اتفاقهم على النسبة الى الزنا بلفظ الشهادة اخرج كلامهم مما ان يكون  
قد فاعلم انهم في الثاني فلان الفعل الشهود به اذا كان واحدا فبعضهم كاذب لان  
الواحد لا يكون بطوعها وكبرها والا فلا نصاب للشهادة على كل منها واما عددهم  
على الشهود فلا يتاثر بلفظ الشهادة ولما في الثالث فلان الفعل الواحد لا يكون  
في موضعين ولا يخلل الشهود لما ذكر ولما في الرابع فلما في الثالث واما في الخامس فلان  
الزنا لا يتحقق مع البكارة فظهر كذبهم بيقين فلا يجب الحد عليها لان قولهم حجة  
في اسقاط الحد لا في ايجابه ولا على الشهود لتمام عددهم ولفظ الشهادة وكذا  
اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد لظهور كذبهم ولا الشهود  
لتكامل عددهم ولفظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت رجاء  
حيث لاحد عليهما ولا عليهم واما السادس فلان الفاسق من اهل التحمل والاداء  
وان كان في ذاته نوع قصور لهمة الفسق ولهذا لو قضى القاضي بشهادته ينفذ  
عندنا فيثبت بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار الاهلية دون وجه باعتبار  
القصور فيسقط الحد عن الشهود عليها باعتبار عدم الثبوت ويسقط عن الشهود  
باعتبار الثبوت واما السابع فلان في الشهادة على الشهادة زيادة الشبهة لان  
احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولا يحد

قول فاعلم انهم يبين  
اعادة البكارة بالمعاينة  
انما فاعلم انما قد انجمل  
البكارة بالبكارة

قول فاعلم انهم يبين  
اعادة البكارة بالمعاينة  
انما فاعلم انما قد انجمل  
البكارة بالبكارة



قوله وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي فاذن فافتح دون الاشئ  
قوله وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي فاذن فافتح دون الاشئ  
قوله وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي فاذن فافتح دون الاشئ

قوله وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي فاذن فافتح دون الاشئ  
قوله وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي فاذن فافتح دون الاشئ  
قوله وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي فاذن فافتح دون الاشئ

في الاصل وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي فاذن فافتح دون الاشئ  
على خامس رجب اذ يفي من يفي بشهادة تم كل الحق وهو الاربعة فان رجع اخر حلا وعرا  
الربيع اى ربيع الدية اذ بقي ثلثة ارباع الحق ببقاء الثلثة على الشهادة لان كمال العدة  
ليس بشرط للبقاء بل يبقى لكل رجل قسطه فصارع عليها الربيع وعلى كل واحد من  
الراجعين حد كامل لان الحد لا يتجرى ضمن المركبة دية المرحوم ان ظهر وعبيدا  
او كفارا يعنى شهيدا ربعة على رجل بالزنا فركوا فوجم فاذا الشهود كفارا وعبيدا  
فالدية على المزكين عنده وعندها على بيت المال قالوا معناه اذ رجعوا عن التزكية  
وقالوا هم عبيدا او كفارا وقيل هذا اذا قالوا تعمدنا بالتزكية مع علمنا بحالهم وكما  
لو قتل من امر برجمه فظهر واكذلك يعنى شهيدا ربعة على رجل بالزنا فامر القاضى  
برجمه فصر ب رجل عنقه ولم يرم ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا فعلى القائل  
الدية والقياس ان يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة بعترحق وجهه  
الاستحسان ان القضاء صحيح ظاهرا وقت القتل فاورث شبهة بخلاف ما اذا قتله  
قبل القضاء لان الشهادة لم تصر حجة بعد ويجب الدية في ماله لانه عمد  
وسياى ان العواقل لا تعقل دم العمد (و) ضمن (بيت المال ان لم ترك فوجم) لانه  
امثل امر الامام فنقل فعله اليه ولو باشر بنفسه يجب الدية في بيت المال

قوله لاشئ اى من الحد والعزم على  
خامس رجب سواء كان قبل القضاء  
او بعده فاذا زل الاشئ على الاربعة  
بوجوده بالطريق الاولى فكان لم يبع  
عبد

قوله بل يبقى لكل رجل قسطه وذلك  
اذا رجع الثالث ضمن ربيع التزكية  
الثاني والاول واذا رجع احسنوا  
الدية انما سكرانة الحاكم القضى  
عبد

قوله ضمن المركبة التزكية ان يقول المركبة  
مهم انما سكرانة الحاكم القضى  
عبد

قوله قالوا معناه اذ رجعوا  
عن التزكية وقالوا لهم  
عبد

قوله بالبناء للفاعل وضمير الما اول  
قوله فقتل من امر برجمه  
كذا

قوله بالبناء للفاعل وضمير الما اول  
قوله فقتل من امر برجمه  
كذا

[illegible]

قوله إذا شرب خمرًا اطلعته تشمل أنه  
يكون الثاني سهواً أو ذمياً ولكن  
قوله ولا يظن أنه خصصه بالمسلم لأن الذي  
لاجل ما ذكره سكران وروى الحسن  
ابن زياد أنه إذا شرب الخمر ثلاث  
لاجل السكر لا لأنه كلفها ولا يكره ظاهراً  
السكر ظاهراً إلا على الزنى والمسئمة  
الزواني ولا بالسكر وفي المسئمة ما  
بالشرب ولا خافته ولا وجب  
فإنه الحسب حسباً  
عبد

كَذَا فِي هَذَا (أَقْرَبُهُمْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَا بِلَا حَتَّى النَّظَرُ لَهُمْ ضَرُورَةٌ تَحْتَجُّلُ

الشَّهَادَةُ (زَانِ الْاِحْصَانِ) بَعْدَ وُجُودِ سَائِرِ الشَّرَاطِ (فَشْهَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)

ای لو انکم الذین کفرت بعد وعود سائر السرائط ابو ج

أَوَلَدَتْ رُوحَهُ مِنْهُ رُجِيمٌ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَعِنْدَهُ خَلْقُ زُفْرِ وَالشَّافِعِيَّ فَإِنَّ زُفْرًا يَقُولُ

الإحصاء      قال الكمال والغرض منها معرفة أن بالولد أهـ من قبله

الإحصان      كمال الكمال والعرض إليها مفران بالولد      من نكاحه  
أنة شرط في معنى العلة فلا يقبل فيه شهادة النساء احتيا لا للذكر والشافعي يجزئ

فی اکملہ

عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ شَاقَاتِهِمْ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ فِي غَيْرِ الْأَمْوَالِ وَلَكِنَّا إِنَّا الْإِحْصَانَ عِبَارَةٌ عَنْ

الْحَيَاةَ وَالْآخِرَةَ مِمَّا آتَاكَ لَا تَكُنْ فِي مَخْوَءٍ عَلَيْهِ لَأَنْ آتَاكَ دَرَجَاتٍ

ای یعنی اِلٰہ

الكتاب

سَوَاءٌ وَتَبَوُّوا الْمَنَاجِدَ عِندَ الْمَسْكُونِ

العله ان يكون مقصيده الى العلو - وسوى ما في غير منقول

(اذا شرب حمل) جواب اذا قوله الاي حد يعنى ان جرد سرب احمر و هو كذا

سیر (عطفاً)

(قطره واحد برجهما وان زالت) ای ریجهما (لبعد لطویو اوسر) عطف علی سرب

(وَزَالَ عَقْلَهُ) بِحَيْثُ لَا يَمِيزُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَهُوَ عَظْفٌ تَفْسِيرِي لِقَوْلِهِ سَكَرَ

١٠٠٠

فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْكَرْعِ عَذَابٌ بِحَيْفَةٍ فِي حَقِّ وَجُوبِ الْحَدِّ هَذَا الْمَعْنَى وَفِي حَقِّ حُرْمَةِ

03/01/1909

الاشربة ان يهذى وعندها ان يهذى مطلقا (بنين) ونحوه من المسكرات

۱۰۰

عَيْزُ الْحَرِّ (وَاقْرَبْهُ) أَيُ شَرْبُ الْحَمْرِ وَالسُّكْرِ يَغَيِّرُهَا (حَمْرًا وَشَهْدًا بِهِ رَجُلَانِ)

لَارَجُلٍ وَأَمْرَأَتَانِ فَانْتَبِهَا لَتَقْبَلَ فِي الْحُدُودِ (وَعَلِمَ شَرِبَهُ طَوْعًا) فَإِنَّ الشَّرْبَ

قوله وفقد بغيرها قيد بوجود الريح  
قال الشهابه عليه اذا لم يفسد الشهابه  
عليه بالشرب وقوله ان يفسد الشهابه  
شربا بالشرب وقوله ان يفسد الشهابه  
ففسدته وقوله ان يفسد الشهابه  
النفخ وان ذاك يفسد الشرب ولا يفسد  
ان يفسد الشرب وقوله ان يفسد الشهابه  
ويجوز ان يفسد الشرب وقوله ان يفسد الشهابه  
سواء كان في الجو

قوله ان يهدي من الهدى الى الهدى

والله اعلم  
بما في صدوركم  
فمن لم يزل  
يذكر الله تعالى  
والمؤمنين  
الذين آمنوا  
والذين هم  
أشد لله تعالى  
محبة فليكن  
ذلك لهم  
مذكرا

السكر حرام في الاجام كلها



قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة  
قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة

لا يتألم حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
تعالى عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة  
(وان اقرببه) اى يشرب الخمر (او شهد عليه بعد زوال الرجح) قيد لمجموع الاقرار  
والشهادة (او تقيهاها) اى علم شربها بان تقيهاها (او وجد ريجها منه) بلا اقرار  
او شهادة (او رجح عن قرار شرب الخمر) شرب (السكر) بفتحين عصير الرطب  
اذا اشتد وقيل هو كل شراب مسكر (او اقر سكران لا) اى لا يجد اما عدم الحد بعد  
زوال الرجح فلان حد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عنهم ولا اجماع  
الابرار بن مسعود وهو شرط قيام الراحة واما عدمه ببقيةها او وجد ريجها  
فلان الراحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن كراه او اضطرار ولا يجد السكران  
حتى يعلم انه سكر من لبنين وشربه طوعا لان السكر من المباح لا يوجب الحد  
كالبج ولبن الرمال وكذا شرب المكرة لا يوجب الحد واما عدمه بالرجوع عن  
اقراره فلانه خالص حق الله تعالى فيعمل فيه الرجوع واما عدمه فى اقرار  
السكران فلزيادة احتمال الكذب فى اقراره فيحتمل فى ذنبه لانه خالص حق الله  
تعالى بخلاف حد لحد لان فيه حق العبد والسكران فيه كالصاحي عقوبة  
عليه كما فى سائر تصرفاته (ولو انزل) السكران زائل العقل (لا تحرم عرسه)

قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة  
قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة

قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة  
قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة

قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة  
قوله فلان حال السكر ثمانين سوطا للحمر ونصفها للعبد (اجماع الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين) (يزرع ثوبه) يعنى لا الازار (ويفرق جلدك كما فى الزنا) لما مرمة

قوله ولو انزل السكران زائل العقل (لا تحرم عرسه)  
قوله ولو انزل السكران زائل العقل (لا تحرم عرسه)  
قوله ولو انزل السكران زائل العقل (لا تحرم عرسه)

قوله ولو انزل السكران زائل العقل (لا تحرم عرسه)  
قوله ولو انزل السكران زائل العقل (لا تحرم عرسه)  
قوله ولو انزل السكران زائل العقل (لا تحرم عرسه)



قوله واستمر طرد لادله عليه خطه  
قوله والظاهر انه الغالب فيه  
صريح به الهذبة ونسبته نظام الصنف

قوله هذا القاذف يطلب المقتد وادرو  
انه ان يثبت القاذف الغالب في  
لست اليه ولست يدين ذلك فاضماره  
ليس يشرط وانما يدين ذلك فاضماره  
لما لا يثبت لادله عليه خطه

ولا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه

البنوة في غير الغضب يحتمل المعاتبه (حدث) القاذف (بطلب المقتد وفي) المحض واشترط  
طلبه لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه (ولو) كان المقتد غائباً (من مجلس  
القاذف (حال القاذف) ذكر هذا التعميم في التاتارخانية نقلاً عن المصنفات ولا بد من  
حفظه فانه كثير الوقوع (بترغ الفرو والحشوفقط) متعلق بجحد يعنى لا يجرد كما يخرج  
في حالنا لان سببه غير مقطوع به لاحتمال كون القاذف صادقاً لكن يزعم منه

الفرو والحشولانه يمنع ايضا لالام اليه (لا بلس) اي لا يجحد بقوله لست (بابن  
فلان جده) بالجر صفة او بدل منه وانما لم يجحد لانه صادق في نفيه (ونسبته)  
اي ولا يجحد ايضا بنسبته (اليه) اي جده (او الى حاله او عمه او ابائه) لان كلاهم  
يسمى بابا وليس باب حقيقة فلا حد في نفيه (و) لا (بقوله يا ابن ماء السماء)  
فان في ظاهره نفى كونه ابنا لابييه وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود والسماحة

والصفا (و) لا (بقوله يا نبطي ليرجى) فانهم جيل من الناس في سواد العراق  
وقال ابن ابي ليلى هو واثق فيحد فيه لانه نسبه الى غير ابيه والحجة عليه ما روى  
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن رجل قال لرجل يا نبطي فقال لا  
حد عليه (وبطلب) عطف على بطلب المقتد وفي (من يقع القاذف في نسبه بقذف  
الميت) يعنى لا يطالب بجحد القاذف للميت الامن يقع القاذف في نسبه بقذفه

قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه

قوله اوله  
قوله اوله  
قوله اوله  
قوله اوله

قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه

قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه

قوله من يقع القاذف في نسبه بقذف  
الميت يعنى لا يطالب بجحد القاذف للميت  
الامن يقع القاذف في نسبه بقذفه

قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه  
قوله لا يثبت لادله عليه خطه

في كماله والولد...  
لفظ الكافر...  
والنفع...  
ان...  
ابو...  
ابو...

في كماله...  
لفظ الكافر...  
والنفع...  
ان...  
ابو...  
ابو...

(كوالد فان علا والولد وان سفل) لان العار يلحق بهم بسبب الجزية فيستأولهم  
المقدن ومعنى وعندا لثا فعي حد القن فيورث فيثبت لكل وارث حق المطالبة  
(ولو) كان الطالب محروما عن ميراث بالقتل والكفر والرق فان المقدن وف  
اذا كان محصنا جاز لابنه الكافر والعبدان يطالب بالحد خلا للمحد ويثبت لولد  
الولد حال قيام الولد خلا لفرقيهما (او ولي بنت) فان له المطالبة لتحقق  
الجزية وعند محمد لا يطالب الامن يرث بالعصوبة (قال يا ابن الزاينين وقدما  
ابواه فعليه حد واحد) لان الغالب في الحد وعندنا حق الله تعالى فتدخل  
حتى لو قن في رجلا مرارا او جماعة كل واحد منهم لا يجب الا حد واحد كما سيأتي حكى  
عن ابن ابي ليلى كان قاضيا بالكوفة فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجد لرجل  
يا ابن الزاينين فامره بالاخذ فادخل المسجد فضربه حدين ثمانين ثمانين لحدن فيه  
والاثنين فبلغ ذلك ابا حنيفة فقال يا للعجب من قاضي بلد ناقلا خطا في مسألة  
واحدة من خمسة اوجه حكة من غير خصوصية المقدن ووضربه حدين ولا يجب  
عليه الا حد واحد ولو قن في الفا ووالي بين الحدين والواجب ان يفصل بينهما بيوم  
او اكثر وحكة في المسجد وقد قال عليه الصلاة والسلام جيبوا صبيانكم مسلحين  
ومجانينكم وسل سيوفكم واقامة حدكم والخامس ينبغي ان يكشف ان المقدن

في كماله...  
لفظ الكافر...  
والنفع...  
ان...  
ابو...  
ابو...

في كماله...  
لفظ الكافر...  
والنفع...  
ان...  
ابو...  
ابو...

في كماله...  
لفظ الكافر...  
والنفع...  
ان...  
ابو...  
ابو...

في كماله...  
لفظ الكافر...  
والنفع...  
ان...  
ابو...  
ابو...

قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية

حيان وميثان ليكون الخصومة اليها اولى ولديها وان اجتمعت على واحد اجناس  
مختلفة بان قذف وزني وشرب وسرق يقام عليه الكل ولا يوالى بينها خيفة  
الهلاك بل ينظر حتى يبرأ من الاول فيبدا بجد القذف والا لان فيه حق العبد ثم  
الامام بالخيار ان شاء بدأ بجد الزنا وان شاء بالقطع لاسوائها في القوة لثبوتها  
بالكتاب ويؤخر حلا الشرب لانه اضعف منها ذكره الزيلعي (ولا يطالب احد من  
العبد سيده ولا) احد من الاولاد (اباه بقذفه) الحرة المسلمة لان المولى لا  
يغاقب بسبب عبده ولا الاب بسبب ابنه فلو كان لها ابن من غيره له الطلب لوجود  
السبب وانتقاء المانع (وليس فيه ارت) اعاد امانات المقدن وفي بطل الحد عندنا  
خلافا للشافعي لان الارث يجري في حقوق العباد وهم هنا حق الشرع غالب عندنا  
(ولا) فيه (رجوع) يعني من قربن فتم رجح لا يقبل لان للمقدن وفيه حقا  
فيكون به في الرجوع بخلاف حد ودهي خالص حق الله تعالى اذ لا مكذب لها فيها  
(ولا اعتياض) الى اخذ عوض (عنه) لانه ايضا يجري في حقوق العباد (قال)  
رجل (الاخرياني فرج) الاخر كلامه (بلا) اي بقوله لا (بل انت حط) لان معناه  
لا بل انت زان (ولو قال لعننه فردت به حدث ولا لعان) لان كلامها قذف  
الاخر وقد فله يعيب للعان وقد فها يوجب الحد فيبدا بالحد لان في بدايته

قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية

قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية

قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية

قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية  
قوله ولا ائتمنوا الاولاد الآية







قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة  
قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة

قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة  
قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة

(كفى حد واحد) بجنايات اتخذ جنسها بخلاف ما اذا اختلف اي جنسها وقد مر تفصيله

فصل

(التعزير تأديب) في لكشاف العزير المنع ومنه التعزير لانه منع

من معاودة القبيح (دون الحد) اخذ في قدر الحد وهو قد يكون بالحبس والصفع

او تعزير الاذن والكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة

(اكثر تسعة وثلاثون سوطا واثلة) لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واثلة

الحلار يعنون وهو حد العبد في القذف والشرب وابويوسف اعتبر حد الاقرار لانهم

الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمسة في اخرى وانما كان اقله

ثلاثة لان ما دونها لا يقع به الزجر (ولا يفرق) الضرب على الاعضاء هنا اي في

التعزير كما يفرق في الحد لما سيأتي والتعزير على رابع مراتب تعزير اشراف الاشراف

كالفقهاء والعلماء وتعزير الاشراف كالدهاقنة وكبار التجار وتعزير اوساط

الناس وتعزير الخسائس فالاول الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضى بلغني ذلك

تفعل كذا وكذا والثاني الاعلام والجراي باب القاضى وتعزير الاوساط وهم السوقية

الاعلام والجراي باب القاضى والحبس وتعزير الخسائس الاعلام والجراي باب القاضى

والحبس والضرب (وصح حبسه مع ضربه) اذا احتج الى زيادة تأديب (وضربه اشد)

من ضرب الحد لان التحقيق جرى فيه من حيث الحد فلا يخفف من حيث الوصف

قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة  
قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة

قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة  
قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة

قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة  
قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة

قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة  
قوله العزير تأديب في الكلام العفيف ونظر القاضى اليه بوجه عبوس والضرع في حسنة

والظاهر ان كل من شرب من هذا الشراب قطع  
عن الشرب والاعتزال من الشراب  
من الشراب والاعتزال من الشراب  
من الشراب والاعتزال من الشراب  
من الشراب والاعتزال من الشراب

كيلا يؤدي الى فوت المقصود ولذا لم يخفف من حيث التفريق على الاعضاء ويضرب قائما  
في ازار ولبط (ثم) الضرب (الزنا) اشد من الباقي لانه ثابت بالكتاب وحل الشرب ثبت  
باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم حيث قال علي رضي الله تعالى عنه اذا شرب سكر  
واذا سكر هذي واذا هذي اقترى وعلى المقرين ثمانون جلدة وعليه اجماع الصحابة  
رضوان الله تعالى عليهم (ثم الشرب ثم القذف) لان جنابة الشرب مقطوع بها وجنابة  
القذف لا احتمال كون القاذف صادقا في قذفه وعجزة عن اقامة البينة لا يدل على  
كذب به لاحتمال غيبة شهوده او بائنه عن ادائها ولان شارب الخمر قلما يحاوع عن القذف  
فيصير كل شارب جامعا بين الشرب والقذف فيحقق منه جنائتان ومثل لقاذف  
جنابة واحدة فلماذا كان ضربه اخف من ضرب الشارب وان كان منصوفا عليه كذا  
في الكافي فاصحح ما قال صدر الشريعة اقول حلا لقذف ثابت بالنص وبوقوله  
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وحل الشرب فيس على حل القذف لان حل الشرب  
لم يثبت بالقياس بل باجماع الصحابة غاية ان يستدل لاجماع وهو القياس وقد تقرر  
في الاصول ان الحكم يستدل لاجماع لا سند (وعمر بن قنفل في ملوك) عبدا واممة  
او ام ولد (او كافربنا) لانه جنابة قذف وقذا منع وجوب الحد له فلا احصان  
فوجب التعزير ولما يبلغ في التعزير غاية وتعالى الصورة الالية الرأى الى الامام

قوله ان جنابة الشرب مقطوع  
بها اي مسقط بسبب الجنابة  
لان الشرب من المشاهدة اليقين بالسبب  
لان شرب الخمر لا يترك سائلا لغيره ونعم  
كل من شرب وجب له الحد بالكتاب والحد بالبينة  
من جهة الظاهر

قوله ان من شرب الخمر والافقار اعلم ان  
ان قوله ثمانون جلدة قصده ومثل هذا  
التعزير انما يكون في جماع وكان سبب  
الاجماع بهذا

قوله ان جنابة الشرب مقطوع  
بها اي مسقط بسبب الجنابة  
لان الشرب من المشاهدة اليقين بالسبب  
لان شرب الخمر لا يترك سائلا لغيره ونعم  
كل من شرب وجب له الحد بالكتاب والحد بالبينة  
من جهة الظاهر

قوله فاصحح ما قال صدر الشريعة  
قوله فاصحح ما قال صدر الشريعة  
قوله فاصحح ما قال صدر الشريعة  
قوله فاصحح ما قال صدر الشريعة  
قوله فاصحح ما قال صدر الشريعة

الغيب بالاسم اذا كان في المتن  
الغيب بالاسم اذا كان في المتن  
الغيب بالاسم اذا كان في المتن  
الغيب بالاسم اذا كان في المتن

قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو

قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو

قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو

وَصُورَتَانِ أُخْرَيَانِ يَجِبُ فِيهِمَا الْبَلَوُغُ فِي التَّعْزِيرِ غَايَتُهُ أَحَدُهُمَا إِذَا أَصَابَ مِنَ الْأَحْزَبِيَّةِ  
كُلَّ حَرَامٍ غَيْرِ الْجَمَاعِ وَالْثَانِيَّةُ مَا إِذَا اخْتَلَفَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا جَمَعَ الْمَنَاعَ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ كَذَا فِي  
الْكَافِي (و) عَنْ رِيعَقٍ (مُسْلِمٌ بِيَا فَاسِقٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْفُسُوقِ) فَيَسْتَكِلُّ لَا يَجِدُ  
ذَكَرَهُ قَاضِي خُثَانَ (قَالَ ه) فَإِذَا اثْبَاتُهُ لِدَفْعِ التَّعْزِيرِ لَا يَسْمَعُ (لَا نَهْ شَهَادَةً عَلَى الْجَرِّ الْمَجْرُودِ  
(بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ يَا أَلَنِي فَإِذَا اثْبَاتُهُ حَيْثُ يَسْمَعُ) لِأَنَّهُ يَثْبُتُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَهُوَ حَقٌّ  
اللَّهُ تَعَالَى فَلَا يَكُونُ جَرًّا مَجْرُودًا كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ (و) عَنْ رِيعَقٍ (بِيَا كَافِرًا يَخْبِثُ  
يَا سَارِقًا يَأْفَاجِرًا يَخْتَلِئُ يَا لَوْحِي يَا رَنْدِيَقًا يَأْصُ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَصًّا كَذَا  
فِي الْخَانِيَّةِ (يَا دِيوْتُ) هُوَ مَنْ لَا يَتَّعَارَفُ عَلَى نَدَا أَهْلِهِ (يَا قَرِطْبَانَ) هُوَ مُعَرَّبٌ قَلْبَانِ  
مُرَادِفٌ دِيوْتُ (يَا شَارِبَ الْخَمْرِ يَا أَكْلَ الرِّبَا يَا ابْنَ الْقَحْبَةِ) فِي الْفَتَاوَى الظَّاهِرِيَّةِ الْقَحْبَةُ  
الرَّائِيَّةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْقَحَابِ وَهُوَ السَّخَالُ وَكَانَتْ الرَّائِيَّةُ فِي الْعَرَبِ إِذَا مَرَّ بِهَا رَجُلٌ  
سَعَلَتْ لِيَقْضَى مِنْهَا حَاجَتَهُ فَسَمِيَتْ الرَّائِيَّةُ لِهَذَا قَحْبَةُ وَقِيلَ هِيَ مَنْ تَكُونُ هَمَّتُهَا الزَّانَا  
وَقِيلَ هِيَ فَحْشٌ مِنَ الزَّانِيَّةِ لِأَنَّ الزَّانِيَّةَ قَدْ تَفْعَلُ سِرًّا وَتَأْتِي مِنْهُ وَالْقَحْبَةُ مَنْ  
تَجَاهَرُ بِهِ بِالْإِجْرَةِ أَقُولُ يُرَدُّ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ مَقْضَى هَذِهِ الْمَعَانِي أَنْ يَكُونَ فِي الْقَحْبَةِ  
مَعْنَى لَنْ تَأْمَعَ زِيَادَةً أَمْ قِيحٌ فَيَسْتَحْيَانِ يَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ كَمَا وَجَبَ فِي يَا ابْنَ الزَّانِيَّةِ  
كَأَمْرٍ أَلْهَمَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْحَدَّ أَعْلَى يَجِبُ إِذَا قَدْ بَصُرَ الزَّانَا أَوْ بَمَا هُوَ فِي حِمْلِهِ

قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو

قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو  
قوله يا فاسق انما هو





قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا

قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا

(يا ضحكة) بوزن النقطة من يضحك عليه الناس وبوزن الهمة من يضحك على  
الناس (يا سخرة) هو ايضا كذلك وقيل في عرفنا يعززي في ياكب ياحار يا خزي  
يا بقراد ياد به الشتم ويتأذى به وقيل اذا كان المسبب من الاشراف كالفقهاء  
والعلوية يعززي لان الوحشة تلحقهم بذلك وان كان من العامة لا يعززي لليقين  
بكن به وهذا احسن كذا في الكافي (ادعى عندا لقاضى على رجل شربة وعجز عن  
اثباتها لا يعززي) لان مقصود المدعى تحصيل ماله لا السب والشتم (بخلاف دعوى  
الزنا) فانه اذا لم يثبت يحد لما مر (وهو حق العبد) اي حق العبد غالب فيه  
(فيجوز الابراء فيه والعفو واليمين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين)  
بخلاف الحد الذي هو خالص حق الله تعالى حيث لم يجز فيه شيء من ذلك (يعزري للمولى  
عبد والزوج روجه على تركها الزينة) تركها (غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل  
وترك الاجابة الى الفراش لا) اي لا يعزري الزوج روجه (على ترك الصلاة والاب  
يعزري الابن عليه) قال في النهاية انه انما يضر بها للمنفعة تعود اليه لا للمنفعة تعود  
اليها الا يرى انه ليس له ان يضر بها على ترك الصلاة وله ان يضر بها على ترك  
الزينة ونحوه (من حد او عزر فان هذا رد ملة) لانه فعل ما فعل بامر الشرع  
فيكون منسوباً الى الامر فكانه ما مات حتى انقه (الامرأة عثرها فجهما) لمثل ما

قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا

قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا

قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا  
قوله وقيل في قوله ولا احسن كذا



قوله رأيت طاعنا في قوله كذا قال الربيع  
وقال في قوله كذا قال الربيع كذا قال الربيع  
وقال في قوله كذا قال الربيع كذا قال الربيع  
وقال في قوله كذا قال الربيع كذا قال الربيع  
وقال في قوله كذا قال الربيع كذا قال الربيع

ذكرنا (فمات) فان دمها لا يكون هذرا لان تأديبه مباح فيتعبد بشرط السلامة  
ادعت على زوجها ضريا فاحشا وثبت ذلك عليه يعزرو وكذا المعلم اذا ضرب الصبي  
ضريا فاحشا يعزرو كذا في مجمع الفتاوى رأى رجلا مع امرأته او مع محرمه وهما مطاوعتا  
قتل الرجل والمرأة جميعا كذا في المنية **كتاب السرقة** (هي)  
لغة اخذ الشيء من غير خفية اى شئ كان وشراعا واخذ مكلف اى عاقل بالغ  
(خفية قدر عشرة دراهم مضروبة جيدة محزنا) صفة قدر افعال عنه (يمكن  
او حافظ) فقد زيد على المعنى اللغوي اوصاف شرعا منها في السارق وهو كونه مكلفا  
ومنها في السرور منه وهو كونه محزرا وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى والمعنى  
اللغوي مراعاة فيها اما ابتداء وانتهاء كما اذا باشر سبب لاخذ خفية واخذ خفية  
او ابتداء فقط كما اذا انقب الجدار خفية واخذ المال من المالك مكابرة على الجهار ثم انها  
اما صغرى وهي السرقة المشهورة فيها مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه  
واما كبرى وهي قطع الطريق وفيها مسارقة عين المالك لانه المتصدى لحفظ  
الطريق باعوانه وشروط كون السارق مكلفا لان الجنابة لا تتحقق بدون العقل  
والبلوغ والقطع جزء الجنابة وشروط كون المأخوذ عشرة دراهم مضروبة جيدة  
فصاعدا او قدرها قيمة لان النص لا يورد في حق السرقة محمل في حق قيمة السرور

قوله وهما مطاوعتان اورد الصواب  
مطاوعتان لان الاصل في الغلب  
تغليب الذكر على الانثى وفي بعض النسخ  
بالذكر ويمكن ان يقال ان القوة المأخوذ  
في جانب الانثى وضربا كذا في بعض النسخ

قوله ومزنا اى السرقة التى سبقت  
عليها القطع ويكون في معنى الحد لا المطلق  
لأن السرقة باعنا والخزنة اخذ كذا  
نصا بام لا ابو ع

قوله فقد زيد على المعنى اللغوي اوصاف شرعا  
قال الكمالون زيادة الاوصاف لانا لم نذكر  
السرقة بها الا ذلك لانه اخذ المالك من المالك  
فقط مستقلا عما كان له من المعنى اللغوي  
بحكم القطع اه

قوله او ابتداء فقط اعاد كانه  
باللعل لانه قد لا يقطع فيه ابتداء السرقة لان  
فيه مغلوط كونه في السرقة لا ابتداء السرقة  
مصر خلافا ما اذا كان في السرقة فيه كونه  
وذلك ليجوز الغنى فيه كونه



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

قوله والاموس  
الالف ففتح اليا  
ففتح اليا وفتح  
عنه وفتح اليا  
عنه وفتح اليا  
عنه وفتح اليا

(وَأَصَابَ كَلًا قَدْرُ نَصَابٍ) وَهُوَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ (قَطَعُوا وَإِنْ أَخَذَ لِمَالٍ) كُلَّهُ مِنْ الْحَرَزِ  
 (بَعْضُهُمْ) لِأَنَّ الْمُعْتَادَ بَيْنَ السَّرَّاقِ أَنْ يَتَوَلَّى بَعْضُهُمُ الْآخِذَ وَيَسْتَعْدِلُ بِالْقَوْنِ لِلدَّفْعِ  
 فَلَوْ امْتَنَعَ الْحَدَّ بِمِثْلِهِ لَامْتَنَعَ الْقَطْعُ فِي كَثْرِ السَّرَّاقِ فَيُؤَدَّى فَتُفْتَحُ بَابُ الْفُسَادِ (يَقْطَعُ بِالسَّخْرِ)  
 خَشَبٌ مُقَوِّمٌ يُجْلَبُ مِنَ الْهِنْدِ (وَالْقَنَا) الرَّحْمُ (وَالْأَبُوسُ) خَشَبٌ صُلْبٌ وَفِي الصَّحَاحِ  
 شَجَرٌ طِيلَا لِرَأْحَةٍ (وَالْعُودُ وَالْمَسْكُ وَالْأَذْهَانُ وَالْوَرَسُ) نَبَاتٌ كَالسَّيْتَمِمْ لَيْسَ لَا  
 بِالْيَمَنِ يُزْرَعُ فَيَبْقَى عَشْرِينَ سَنَةً كَذَا فِي الْقَامُوسِ (وَالزَّغْفَرَانُ وَالْعَبْرُ وَالْفُصُوصُ  
 الْخَضِرُ) كَانَهَا الزَّمْرَدُ (وَالْيَاقُوتُ وَالزَّبْجَدُ وَاللُّوْلُؤُ وَاللُّعْلُ وَالْفَيْرُوزُج) وَ  
 بِالْجَمَلَةِ كُلُّ مَا هُوَ مِنْ أَعْرَ الْأَمْوَالِ وَأَنْفُسِهَا وَلَا يُوجَدُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَبَاحَةٌ الْأَصْلُ  
 غَيْرُ مُرْعُوبٍ فِيهَا (وَأَنَا وَبَابٌ مِنْ خَشَبٍ) فَإِنَّ الصَّعَّةَ فِيهَا غَلَبَتْ عَلَى الْأَصْلِ  
 فَالْحَقُّ بِالْأَمْوَالِ الْنَفِيسَةِ وَأَنْمَا يَقْطَعُ فِي الْبَابِ إِذَا كَانَ مُحَرَّرًا غَيْرَ مُنْصُوبٍ عَلَى الْجَدْلِ  
 خَاجِ الْبَيْتِ وَكَانَ خَفِيفًا لَا يَثْقُلُ عَلَى الْآخِذِ خَلْمُهُ (لَا) أَيْ لَا يَقْطَعُ (بِتَأْنُفِهِ) أَيْ  
 حَقِيرٍ (يُوجَدُ مَبَاحًا فِي دَارِنَا كَخَشَبٍ وَخَشِيشٍ وَقَصَبٍ وَسِمَكٍ وَصَيْدٍ وَزَرْيَخٍ  
 وَمَعْرَةٍ) وَهِيَ لَطِينُ الْأَحْمَرِ (وَنُورَةٌ) وَلَا يَمَافُ يَفْسُدُ سَرِيحًا كَلْبَنٍ وَلَحْمٍ وَفَاكِهِةً رَطْبَةً  
 وَثَمَرًا عَلَى شَجَرٍ (لَعَدَمُ الْأَجْرَانِ) (وَيَطِيحُ وَزَرْعٌ لَمْ يَحْصُدْ) لَعَدَمِهِ فِيهَا أَيْضًا (وَلَا  
 فِيهَا شَرْبَةٌ مُطَبَّةٌ وَلَا تِلْهُوٌ وَصَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفَضَّةٍ وَشَطْرَجٌ وَنَرْدٌ) لِأَنَّ

قوله في العلاج سيجري على الوجه  
يعني يضع على النار الماء في  
يسخى الطبيب يملأه ويؤتى الى المريض  
من دونه الاضرب اذا وضع على النار  
يجري حوله طبيا ثم يقر يفسد بهذا  
يقرب منه ويده ما ينش من الخشب  
لان اذا كان داسا وان كان كطبا  
النسب بالنار اه

قوله وكان ضيقاً لا يقبل على الواحد  
كله في الدليل عليه وإن الضيق لا  
يقتضي شرفه وقال كل لا ينظر  
فيما له ثلث في ماله ولا الجماعة ولو  
فيه ما تعلم لا في الواحد لا الجماعة ولو  
وإنما يقبل فيه قطع الفردة كل  
مع هذا المنع وما يقتضي قطع  
فما من وجه في الكثرة قطع  
الطاف الحكم في فردة بـ

قوله وكم الحكماء الخبير كما ألبسها  
سمايل المغدبة كما ألبسها وكذا  
من قلاب

قول و صنفه  
 في الخط والرفاع  
 كتابه اللطيف  
 انواعه في الادب  
 على





قوله ولا يشرقة الضيفان...  
قوله ولا يشرقة الضيفان...  
قوله ولا يشرقة الضيفان...  
قوله ولا يشرقة الضيفان...

قوله ولا يشرقة الضيفان...  
قوله ولا يشرقة الضيفان...  
قوله ولا يشرقة الضيفان...  
قوله ولا يشرقة الضيفان...

اكتسبه حقا (و) لا يشرقة الضيفان (من مضيغه) لان البيت لم يبق خروجا في حقه  
لكونه مأذونا في دخوله (و) لا يشرقة (من معتم) لان له فيه نصيبا (وحما) وبيت  
اذن له في دخوله نهارا (لوجود الاذن عادة في الاول وحقيقة في الثاني فاحتل الحرز  
وكان احواليت التجار والمخانات الا اذا سرق منها ليلا لانها بنيت لاختزان الاموال  
والاذن مختص بالنهار (او سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار) لا يقطع فيه ايضا  
لان الدار كلها حرز واحد فلا بد من اخراج منها (او دخل بيتا وناول من هو  
خارج) حيث لا يقطع عليهما لان الاول لم يخرج لا اعتراض يد معتبرة على المال  
قبل خروجه والثاني لم يمسك الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد (او نقب بيتا  
فادخل يده واخذ نصابا) حيث لا يقطع لما روى عن علي كرم الله وجهه (الص  
اذا كان خريفا لا يقطع وفسر بهنا (او طرصة خارجة من كم غيره) قال في  
النهاية الصرة وعاء الدراهم والمراد بها هنا نفس الكم واما كان الحكم هكذا  
لان الرباط من خارج فبالطريق يتحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هناك الحرز  
وان كانت الصرة داخلية فطرها واخذها قطع لان الرباط من داخل فبالطريق  
تبقى الصرة داخل الكم فيوجد الاخذ من الداخل ولو كان مكان الطريق الرباط  
ينعكس الحكم لانعكاس علته (او سرق جملا من قطار وجملا) حيث لم يقطع  
من ظهر دابة غيره

قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...

قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...

قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...

قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...  
قوله لا يقطع...



قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله

قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله

سواء كان معه سائق يسوقه او قائد يقوده او لا لان مقصود السائق والقائد السوق  
والقود وقطع المسافة لا الحفظ (وقطع) سارق الجمل والحمل (ان حفظ صاحبه اوتام  
عليه) فان التوم على الحمل وبقره منه حفظه (اوشوا حمل واخذ منه شيئا) يبلغ  
النصاب فان الجوال جر (اودخل يده في صندوق غيره او كفه او جيبه) لا اخذ  
واخذ قدر النصاب (اواخرج من مقصورة دار فيها مقاصير الى صحبها او سرق صا  
مقصورة من) مقصورة (اخرى) يعنى دار فيها حجرات يسكن في كل منها من لا تعلق  
له بالحجرة التى يسكن فيها غيره (اذا الواحد بيوتها مشغولة بمشاعه واخذ امه  
وبينهم انبساط) او القى شيئا من جرز في الطريق ثم اخذ (لان الرمي حيلة يعتادها  
السارق لغراض فاسدة فيه ولم يعترض عليه يد معتبرة فاعتبر الكل فعلا واحدا  
فقطع واذا اخرج ولم يأخذ فهو مضيع لا سارق فلا يقطع (او حمله على حمار فساقه  
فاخرجه) لان سيره مضاعف اليه لسوقه فى المنية للامام ان يقتل السارق سياسة  
سعيه فى الارض بالفساد (فصل) يقطع يمين سارق (اما القطع  
فبالنص ولما اليمين فلقرأة ابن مسعود فاقطعوا ايماها والقرأة المشهورة  
يحمل بها عندنا (من رزقه) لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر بقطع السارق  
من الرزق ويحسم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاقطعوا واخبرموا الا

قوله اولفج من مقصود دار يعنى  
لو كان للدار مقاصير واخره يامين  
مقصورة الى صحن الدار فانه يقطع لانه  
كل مقصورة بالنصاب ساكنها امر على  
ابو ج

قوله اوسق صاحب مقصورة يعنى  
لو كان دارا صديقا يدينه اوصافها  
مغارة فالبعض من الاوصاف سرق  
منها بعض الآخر

قوله فافخيم فافخيم فافخيم  
نفسه لا يقطع ولو القى النهر فافخيم  
الماد بسبب القاذية يقطع

قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله

قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله  
قوله لا اله الا الله

قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند  
قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند

قوله ولا اجاع الصائبة  
معه ولا اجاع الصائبة  
قوله ولا اجاع الصائبة  
معه ولا اجاع الصائبة

قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند  
قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند

قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند  
قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند

قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند  
قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند

فخر وبرد شد يلين) لانه رجا يفضو الى لثف والحد زاجرا ملثف (ثم رجله اليسرى  
ان عاد فان عاد لا اى لا يقطع (وحبس حتى يتوب) وعز رايضا وقال الشافعي يقطع في  
الثالثة يد اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من  
سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه \* ولكنا  
اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم حين حجهم على رضا الله تعالى عنه بقوله اني  
لا استحي من الله تعالى ان لا ادع له ليد يبطش بها ورجلا يمشي بها ولم يخرج احدهم  
بالحديث فدل على عدمه وقال الامام الطحاوي سمعنا هذه الاثار فلم نجد بشئ  
منها اصلا ولو صح حمل على لسياسة او التسم (فان كان) جواب هذا الشرط قوله  
الان لم يقطع اما عدم القطع فيها اذا كان (يد اليسرى وايها ما او اصبعها او  
رجله اليمنى مقطوعة او شلاء) فلان فيه تفويت جنس المنفعة وهو البطش  
والشي بخلاف ما اذا كانت اصبع واحدة سوى اليها م مقطوعة او شلاء لان  
فوتها لا يمنع القطع في ظاهر الرواية ولما عدمه فيها ذكر بقوله (او رده الى  
ماله قبل الخصومة) فلان الدعوى حينئذ لا يمكن فلا يظهر السرقة ولما فيها  
ذكر بقوله (او ملكه بهبة) مع القبض او بيع (او نقصت قيمته من النصاب قبل  
القطع) هذا قيد للملك والنقصان معافلان قيام الخصومة عند الاستيفاء

قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند  
قوله لا يقطع فلو استند  
معه لا يقطع فلو استند

قول من يدعي سارقا  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى

قول من يدعي سارقا  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى

قول من يدعي سارقا  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى

شرط القطع وقد تنفي في الاول وقيل كمال الثصاب عند الامضاء شرط القطع ايضا  
وقد تنفي في الثاني ولما فيما ذكر بقوله (او سرق) وشهد عليه شاهدان (فادعى)  
كون المسروق (ملكه) وان لم يبرهن فلان الشبهة دارنة للحد وثبت بمجرد الدعي  
لا احتمال ولما فيما ذكر بقوله (او اقرأ) اي السارقان بالسرقة (وادعاء) اي الملك (احدا)  
وان لم يبرهن حيث لا يقطعان فلان الرجوع عامل في حق الرجوع وموثر للشبهة  
في حق الاخر لان السرقة تثبت باقرارها على الشركة قال في لوقاية او سرق فادعى  
ملكه او احدا السارقين اقول فيه بحث لان المفهوم من العبارة غير مطلوب والمطلوب  
غير مفهوم منها اما الاول فلان قوله احدا السارقين عطف على ضمير فادعى فالعنى  
او سرق سارقان فادعى احدهما وهو ليس بمطلوب واما الثاني فلان المطلوب  
ان يقر السارقان فادعى الملك احدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغيرها  
وهو ليس بلان اذ الاشعار في العبارة بالاقرار واما فيما ذكر بقوله (اولم يطالب  
المالك وان اقر السارق) فلان الدعوى شرط فلا بد من المطالبة (سرقا وغاب  
احدهما فبرهن على سرقتها قطع الحاضر) لان السرقة اذا لم تثبت على الغائب  
كان اجنبيا ودعوى الاجنبى لا تثبت الشبهة ولان احتمال الدعوى من الغائب للشبهة  
شبهة الشبهة فلا تعتبر (وقطع) السارق (بخصومة ذي يد حافظة) كاب

قول من يدعي سارقا  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى

قول من يدعي سارقا  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى

قول من يدعي سارقا  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى  
فلا يثبت له السرقة الا باليمين  
او القدر المسمى



والله كان في حوزة المالك لقطع لانه في معنى الغاصب (وقطع عبداً قسرقة) لان اقوله  
صحيح من حيث انه ادمى لان الجزاء انما يجب عليه بسبب الجناية والجنائية انما تحقق بواسطة  
التكليف والتكليف انما يتحقق من حيث انه ادمى لا من حيث انه مال ثم يتعدى الى المال لانه  
فيصح من حيث انه مال اذ لا تهمه فيه الا يرى ان قوله مقبول في هلال رمضان لعدمها  
(وما قطع به مطلقاً) اي سواء كان المقطوع حراً او عبداً (ان بقي رد الى صاحبه) اي بقا  
على ملكه (والا لا يضمن وان اتلف) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا غرم على السرقة  
بعد ما قطعت يمينه قوله وان اتلف اشارة الى رد ما روى الحسن عن ابى حنيفة  
ان الضمان يجب بالاستهلاك (ولا من سرق) عطف على ضمير لا يضمن وجاز للفصل  
(مرات فقطع ولو) كان القطع (ببعضها) اي بعض السرقات (شيئاً) مفعول  
لا يضمن (منها) اي من تلك السرقات يعني ان من سرق سرقات فحضر واحد  
من اربابها وادعى حقه فاثبت فقطع فيها فهو لجميعها ولا يضمن شيئاً عند ابى حنيفة  
وان حضر واجباً فقطعت يده لحضورهم لا يضمن شيئاً بالوفاق (ولا) اي لا  
يضمن ايضاً (قايض يسار من) امر بقطع يمينه بسرقة لانه اتلف واخلف من جنسه  
ما هو خير فان قيل اليمني لم تحصل بقطع اليسرى بل كانت حاصلة قبله قلنا  
اليمني كانت مستحقة الاتلاق فيقطع اليسرى سلمت فصارت كالحاصلة له فيه

قوله ان بقي رد الى صاحبه اي سواء  
بقي بيد السارق او غيره كما اذا باعوه  
او فسخوا سائر يمينه من السرقة ولو قال المالك  
له وانا اقطعك بغير يمينه فانه يضمن  
فيله انا اضمنه ليعطيه عندي فانه يضمن  
يضمنه عن يمينه السرقة الى ديموم المال  
مستحب الى ع

قوله قلنا اتلف قال في التمهيد لا ان يفتى  
بما ذكره من ان يدينه بيمينه او يضمنه  
ابو ج

قوله ولا يضمن فاطم يسار من امر فقطع  
شامل في السرقة والوقوع في السرقة  
وسواء قطع يمينه او يضمنه او يضمنه  
اليمين من السرقة او يضمنه او يضمنه  
بؤدب وقيل بالامر بالقطع لانه لو قطع  
احد ذيل الامر والضمض كان عليه الضمان  
في العبد والذمية في الضمان كما في التمهيد  
مستحب الى ع

الاولى حضورهم  
ابو سعيد  
قوله لا يضمن ما فيه  
كما قيل لا يضمن ما فيه

قوله ولا يقطع هذا الثوب بالاضافة قطع لكونه اقرا بالسرقة ولو قال اناساوق  
هذا الثوب (بدونها) اي بدون الاضافة بل بتوئين سارق (لا) اي لا يقطع لكونه  
علة لا اقرا (و) قطع من شق ما سرق في الدار فاخرجه وهو بعد الشق يساوي  
العشرة اي عشرة دراهم مضروبة قيد بقيدين ان يكون الشق في الدار وان  
يساوي مسروق عشرة دراهم بعد الشق في الدار لانه اذا اخرجه غير مشقوق وهو  
يساوي عشرة دراهم ثم شقه وانقص قيمته بالشق من العشرة فانه يقطع قولا  
والجمل واذا شق في الدار وانقص قيمته ثم اخرجه لم يقطع لان السرقة تمت على النصاب  
الكامل في الاول لا الثاني فظهر ان القيد الثاني لا بد منه ولهذا ذكر في الهداية والكا  
وغيرهما وقد ترك في الوقاية والكنز (لا) اي لا يقطع (من سرق شاة فنبح في  
الحرن فاخرج) لان السرقة تمت على اللحم وقد سبق ان سرقة لا توجب القطع  
(ومن جعل ما سرق) من الفضة والذهب قد رآه النصاب (دراهم ودنانير قطع)  
السارق (وردت) الدراهم والدنانير الى مسروق منه عند ابي حنيفة وقالا  
لا ترد بناء على انها صنعة متقومة عندهما خلافا له (وان حرم) اي الثوب الذي  
سرقه (فقطع فلا رد ولا ضمان عندهما) وقال محمد يؤخذ منه الثوب ويعطى  
ما زاد الصبح فيه لان عين ماله قائم من كل وجه وهو اصل والصبح تبع فكان  
مضمونا وهو المبادر كما لا يخفى

قوله قضي له ان يقطع الثوب  
مساوي العشرة وان حرمه كان  
النصاب مضمونا ولا يقطع  
به منها والسنة المذكورة  
ان شق السرقة من ثوبه  
على يوسف والكنز بالعرض  
في الوقاية والكنز بالعرض  
اخذا الى طريق لا يجازي  
عبد

قوله وقدرت في الوقاية  
لانه القيد ملك ما ساقى  
طرد الاجناس

قوله لا يقطع من شرائح  
القطع لان فضة قيمتها  
في البحر قطع اشارة  
لومسقط القطع كما لو باع  
القطع من السارق كما في  
بعض الثوب فان قال سرق الثوب  
وكلام محمد الثوب اهرم  
لان الفتي وقدر الثوب  
مضمونا وهو المبادر كما لا يخفى

قوله وقال لا يقطع من شرائح  
القطع لان فضة قيمتها  
في البحر قطع اشارة  
لومسقط القطع كما لو باع  
القطع من السارق كما في  
بعض الثوب فان قال سرق الثوب  
وكلام محمد الثوب اهرم  
لان الفتي وقدر الثوب  
مضمونا وهو المبادر كما لا يخفى





قوله وان قتل بغير عذر قطع ثم قتل او صلب  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

قوله او صلب كما  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

الفقهاء (وان قتل بلا اخذ قتل حلال) لا قصاصا (فلا يعفو عنه) تفرج على كونه  
حدا ولو كان قصاصا لعفا على القصاص (وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب)  
عطف على قتل (او قتل) عطف على قطع اي قتل ابتداء بلا قطع ثم قتل او صلب  
(او صلب حيا ويح) اي شق بطنه برمح حتى يموت (والاصل فيه قوله تعالى) انما  
جزاء الذين يجارون الله ورسوله الآية اي يجارون اولياء الله على حد ف  
المضاف لان احلا لا يجارب الله تعالى ولان المسافر في البراري والفيافي فاما ان  
الله تعالى وحفظه فالتعرض له كانه يجارب الله تعالى والمراد به التوزيع  
على الاحوال كانه قال ان يقتلوا ان قتلوا الى اخره لا التحجير كل قال مالك مستبنا  
بظاهرها وثبت ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من خذل مال قطع ومن  
قتل قتل ومن خذل المال وقتل صلب وقدر روى ان جبرائيل عليه السلام نزل  
بهذا التقسيم في اصحاب بني بركة (ويترك) مصلوبا (ثلاثة ايام) ليغير به غيره  
لا اكثر منها لانه يتغير بعد هافيتا ذى الناس به (وما اخذ فتلف) او تلف  
(لا يضمن) يعني اذا قتل لقاطع فلا ضمان عليه في مال خذ اعتبارا بالسرقة  
الصغرى وقدر (ويقتل حدهم حيا) لانه جزء المحاربة وهي تحقق  
بان يكون البعض ردا للبعض حتى اذال اقلهم اخطاوا اليهم والشرط هو

قوله ويح  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

قوله اي يجارون اولياء الله  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

قوله لا اكفر منها  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

قوله اي اجتمع  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

قوله اي اجتمع  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

قوله اي اجتمع  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

قوله اي اجتمع  
في هذه الآية وفي غيرها من آيات القرآن  
التي فيها قطع او صلب او سلب  
الاعضاء او غيرها من العقوبات

فقد قاله جرح واحد المال الرادى الضارب  
كله من الدفاسين وانما اذا اذنت والدور  
تخرج فوجا جرح واحد جرح فقط والادب  
اد اذنت ما لا يقطع منه من الادب والادب  
البيان الفاسد كما في الجرح

القتل من واحد منهم وقد وجب (وجرح وعصا لهم كالسيف) لان قطع الطر يوقطل  
بالقتل باى الله كانت بل مجرد اخذ المال والاخافه (وان جرح واخذ) المال (قطع)  
اى قطع يده ورجله من خلاف (وهذا جرحه) لان الحد لما وجب حقا لله تعالى سقطت  
عصمة النفس حقا للعبد كما سقط عصمة المال لان القطع مع الضمان لا يجتمع  
(وان جرح فقط) اى لم يقتل ولم يأخذ ما الاجواب هذا الشرط قوله الاى فلا حد  
(او قتل عملا) بمحذية (واخذ المال فتأب) قبل ان يمسه (او كان منهم غيره مكلف)  
ومنه ثم السوية رة المال ابو

اى صبي او مجنون (او د ورحم محرم من المارة او قطع بعض المارة على البعض و قطع  
الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين متقاربين فلا حد) اما سقوطه اذا جرح  
فقط فلان هذه الجناية ليس فيها حد فلا يسقط حقا العبد اذ سقوطه في ضمن  
استيفاء الحد ولم يوجد (فلولى القصاص) ان كانت الجراحة مما فيه القصاص  
(او الارش) ان كانت مما فيه الارش (فى الاولى) من الصور المذكورة وهى ما اذا  
جرح فقط واما سقوطه اذا اخذ بعد ما تاب وقد قتل عملا واخذ المال فلقوله  
تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاذا سقط ظهروا حق العبد  
فيه (ويكون لله) اى للولى (القود) اى قتل القاطع (او العفو في غيرها) من الصور  
المذكورة واما اذا كان منهم غيره مكلفا وذو رحم محرم فلا فيه جناية واحدا قامت

فقد اقول عمل جرح يوقطل بالقتل لان الجرح والقتل  
الظاهر واسبق النعم لان الجرح والقتل  
كالسيف في هذا الباب لما الله لما سقط  
الحد هنا فاضل جرحا الى الولى وهو القصاص  
اى العود والعفو وصين لا بد وان يكون  
قتل جرحا الى القصاص لا يجب الالب  
وهو عند اى صيغة كما في فتح القدير  
عبد

فقد قاله فاضل المال قدير بالقتل لاذن  
لم يأخذ المال ولم يوقطل فلو ثبت النعم على ما  
فعل والعزم على تركه مثله السيف  
وهو ما في الامام عن طبع واختيار يظهر  
التوبة عند سقوطه عند الجرح لان الجرح  
للتوبة وقد تاب فلا تعفى الجرح  
عبد

فقد اقول ان ذم محرم من المارة سواء  
كان المال المأخوذ ذمى  
مما في الامام عن طبع واختيار يظهر  
التوبة عند سقوطه عند الجرح لان الجرح  
للتوبة وقد تاب فلا تعفى الجرح  
عبد

فقد اقول ان ذم محرم من المارة سواء  
كان المال المأخوذ ذمى  
مما في الامام عن طبع واختيار يظهر  
التوبة عند سقوطه عند الجرح لان الجرح  
للتوبة وقد تاب فلا تعفى الجرح  
عبد



قوله انما سميت خمر الحامرة العقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لان اسم ذلك بل انما سميت به لاختارها قال ابن الاعرابي سميت الخمر خمر لانها تركت فاحتمت واختارها تغير ريجها كذا في الصحاح ولو سلم فلا نسلم ان رعاية المعنى سبب الاطلاق بل سبب الوضع وتجيح الاسم على الغير فان القارورة سميت بها القربل الماء فيها ولا تطلق على اللبن والكون وقد تقررت في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عندك وعندهما اذا اشتد صل مسكرا قد وفي الزبد اولا وبين الثاني بقوله كذا الطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثيه كذا في لهداية والكافي وقال في المحيط الطلاء اسم للمثلث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصل مسكرا قال الزيلعي وهو الصواب لما روي

قوله انما سميت خمر الحامرة العقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لان اسم ذلك بل انما سميت به لاختارها قال ابن الاعرابي سميت الخمر خمر لانها تركت فاحتمت واختارها تغير ريجها كذا في الصحاح ولو سلم فلا نسلم ان رعاية المعنى سبب الاطلاق بل سبب الوضع وتجيح الاسم على الغير فان القارورة سميت بها القربل الماء فيها ولا تطلق على اللبن والكون وقد تقررت في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عندك وعندهما اذا اشتد صل مسكرا قد وفي الزبد اولا وبين الثاني بقوله كذا الطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثيه كذا في لهداية والكافي وقال في المحيط الطلاء اسم للمثلث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصل مسكرا قال الزيلعي وهو الصواب لما روي

قوله انما سميت خمر الحامرة العقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لان اسم ذلك بل انما سميت به لاختارها قال ابن الاعرابي سميت الخمر خمر لانها تركت فاحتمت واختارها تغير ريجها كذا في الصحاح ولو سلم فلا نسلم ان رعاية المعنى سبب الاطلاق بل سبب الوضع وتجيح الاسم على الغير فان القارورة سميت بها القربل الماء فيها ولا تطلق على اللبن والكون وقد تقررت في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عندك وعندهما اذا اشتد صل مسكرا قد وفي الزبد اولا وبين الثاني بقوله كذا الطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثيه كذا في لهداية والكافي وقال في المحيط الطلاء اسم للمثلث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصل مسكرا قال الزيلعي وهو الصواب لما روي

قوله انما سميت خمر الحامرة العقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لان اسم ذلك بل انما سميت به لاختارها قال ابن الاعرابي سميت الخمر خمر لانها تركت فاحتمت واختارها تغير ريجها كذا في الصحاح ولو سلم فلا نسلم ان رعاية المعنى سبب الاطلاق بل سبب الوضع وتجيح الاسم على الغير فان القارورة سميت بها القربل الماء فيها ولا تطلق على اللبن والكون وقد تقررت في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عندك وعندهما اذا اشتد صل مسكرا قد وفي الزبد اولا وبين الثاني بقوله كذا الطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثيه كذا في لهداية والكافي وقال في المحيط الطلاء اسم للمثلث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصل مسكرا قال الزيلعي وهو الصواب لما روي

قوله انما سميت خمر الحامرة العقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لان اسم ذلك بل انما سميت به لاختارها قال ابن الاعرابي سميت الخمر خمر لانها تركت فاحتمت واختارها تغير ريجها كذا في الصحاح ولو سلم فلا نسلم ان رعاية المعنى سبب الاطلاق بل سبب الوضع وتجيح الاسم على الغير فان القارورة سميت بها القربل الماء فيها ولا تطلق على اللبن والكون وقد تقررت في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عندك وعندهما اذا اشتد صل مسكرا قد وفي الزبد اولا وبين الثاني بقوله كذا الطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثيه كذا في لهداية والكافي وقال في المحيط الطلاء اسم للمثلث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصل مسكرا قال الزيلعي وهو الصواب لما روي





قوله فيما اذا قصد التقوى  
قوله لا يشربون  
قوله لا يشربون

قوله لا يشربون  
قوله لا يشربون  
قوله لا يشربون

قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء

الطعام والناس في زماننا يشربون للفجور والتلوي فعلم ان الخلاق فيما اذا قصد به  
التقوى فاما اذا قصد به التلوي فلا تحل اتفاقا والذى يصب عليه الماء بعد ما ذهب  
ثلاثه بالطح حتى يريق ثم يطبخ طبخة حكمة حكم الثلث لان صب الماء عليه لا يريده الا  
ضعفا بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكل لان الماء  
يذهب اول اللطافة او يذهب منه ما فلا يكون المذهب ثلثي ماء العنب وبيننا لثاني  
بقوله (وحل تبيل التمر والزبيب مطبوخا اذ في طبخة وان غلا واشتد وسكن) ومن  
الغليان عندها وعند محمد والشافعي حرام والكلام فيه كالكلام في المثلث المذكور  
وبيننا لثالث بقوله (وحل حل الخليلان) وهو ان يجمع بين ماء التمر والزبيب مطبوخا  
اذ في طبخة ويترك الى ان يغلي ويشد فانه ايضا يحل اذا شرب ما لم يسكر بل لا هو  
وطرب وبيننا لرابع بقوله (وبنيد العسل والتين والبر والشعير والذرة وان لم  
يطبخ) وهل يحل في هذه الاشربة اذا سكر منها قيل لا يحل قالوا الاصح انه يحل  
بلا تفصيل بين المطبوخ والبي لان الفساق يجتمعون عليها في زماننا كما جمعهم  
على سائر الاشربة المحرمة بل فوق ذلك وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد (اذا  
شربت) قيد لقوله حل اي حل هذه الاشربة الاربعة اذا شربت (ما لم يسكر) وان  
اسكر واحد منها كان القبح الاخير حراما لانه المفسد (بل لا هو وطرب) متعلق بقوله

قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء

قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء

قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء  
قوله وكل من شرب من هذا الماء

[illegible]

وَبَرَسَجَ الْقَتْلَانِيَّةَ وَالْقَصْعَ مَعَ ذَلِكَ  
الْقَصْعِ فِي حَقَارَتِهِ إِلَى أَبِي الرَّاكِدِ وَلَا  
يَجُوزُ شَأْنُهُ إِذَا اسْكُرَ عَلَى الْقَصْعِ اللَّيْلُ  
إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ عَلَيْهِمْ كَأَنَّ فِيهَا قَتْلَانِيَّةً  
أَوْ إِلَّا أَنْ يَشْفِيَهُ الْهَوَى وَالْمَقْصِبُ  
رَدَّ الْحَارَ تَجَا

فَالصَّنْفُ: مَجْعَةٌ تَلِكُ هَذِهِ الزَّيْرَانِ  
يُظْهِرُ وَجْهَهُ الْوَاحِدُ فِي الصَّنْفِ عَلَى  
إِذَا مُنَّارَةُ الْوَاحِدِ فِي الصَّنْفِ عَلَى  
الْأَوْصَالِ وَهُوَ كَمَا كَلَّمَ الصَّنْفَ وَنَظَرَ  
نَافِلًا عَلَى الْفَوَلِ كَمَا كَلَّمَ الْوَاحِدَ عَلَى الْوَاحِدِ  
نَافِلًا

وكونوا له الركنة الدار المختارة من العظماء  
فقط في الدنيا مع من الصنفات الا لا بأس به  
على الادوية لا تترك في من يتقبل ان  
ان تضعنا هناك ان العشرة الاما  
المعينة بالاكل لها كدورة  
الدار المختارة ع

فم

والا على اهل  
وغيرها ولسان  
يعني عن خرقه  
القوي عادية  
الاولم

اذ علم ان من سعاد و عيسى لدا و ا  
 غيره فخره الى الذخيرة  
 اذ علم ان من سعاد و عيسى لدا و ا  
 غيره فخره الى الذخيرة

بما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ  
مما لم يجرى على الشئ

فقد كان الكتاب الجاني  
وغيره من الكتب التي  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني

الظروف كانت مخصصة بالخمر فاذا حرمت حرم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استعمال  
هذه الظروف أما لان فيه شبهة بشرب الخمر وأما لان فيها اثر الخمر فلما مضى مدة  
اباح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استعمالها وايضا يبالغ في ابتداء تحريم شئ  
ويسد دلالة الناس مرة فاذا تركوه واستقر الامر في قول التشديد (وكبره شرب  
دردي الخمر والامتناع به) الدابة الكراهية الحرمه لان فيه اجزاء الخمر وعبر به  
لعدم القاطح كما مر في قول كتاب الكراهية والاستحسان (ولا يجحد شارب به بلا سكر)  
لان وجوب الحد في قليل الخمر لكونه داعيا الى الكثير والدردي ليس كذلك فاعتبر  
حقيقة السكر **كتاب الجنابة** لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب  
لكتاب الحد ودلالة الشربة الجنابة اسم لفعل يحرم شرعا سواء تعلق بمال او نفس  
وفي اصطلاح الفقهاء خصت بما تعلق بالنفوس والاطراف وخصص الغضب والسرقة  
بما تعلق بالاموال (القتل) وهو فعل مؤثر في ان هاق الروح وهو على ما ذكر في  
المبسوط ثلثة اقسام عمد وخطا وشبه عمد وكان ابو بكر الرازي يقول هو خمسة  
اقسام عمد وشبه عمد وخطا وجار مجرى لخطا وقتل بسبب واختاره المتأخرون  
والمراد به بيان انواع قتل يتعلق به الاحكام الاتية والافاقتل انواع كثيرة كاللحم  
والقصاص وقتل الحرب والقتل صلبا في حق قطاع الطريق بين الاول بقوله

فقد كان الكتاب الجاني  
وغيره من الكتب التي  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني

فقد كان الكتاب الجاني  
وغيره من الكتب التي  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني

فقد كان الكتاب الجاني  
وغيره من الكتب التي  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني

فقد كان الكتاب الجاني  
وغيره من الكتب التي  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني  
الكتاب الجاني

قوله ولا يخفى ما في قول القاضي لا يخفى ما في قول القاضي  
على السبيل من قبله اطلاق السبيل في الكلام الذي لا يكون  
نفسه بالضم لا يفتقر الى الضم كقوله

قوله نجد سلاح على ان القوة التي تنفذها  
القصد على ان القوة التي تنفذها  
كانت الى الضم وهذا الاصل في الضم  
فانما الضم في الضم في الضم  
والضمة في الضم في الضم

قوله ولا يخفى ما في قول القاضي لا يخفى ما في قول القاضي  
على السبيل من قبله اطلاق السبيل في الكلام الذي لا يكون  
نفسه بالضم لا يفتقر الى الضم كقوله

قوله ولا يخفى ما في قول القاضي لا يخفى ما في قول القاضي  
على السبيل من قبله اطلاق السبيل في الكلام الذي لا يكون  
نفسه بالضم لا يفتقر الى الضم كقوله

قوله ولا يخفى ما في قول القاضي لا يخفى ما في قول القاضي  
على السبيل من قبله اطلاق السبيل في الكلام الذي لا يكون  
نفسه بالضم لا يفتقر الى الضم كقوله

قوله ولا يخفى ما في قول القاضي لا يخفى ما في قول القاضي  
على السبيل من قبله اطلاق السبيل في الكلام الذي لا يكون  
نفسه بالضم لا يفتقر الى الضم كقوله

(أما عمد وهو قتل آدمي قصداً) اختزن به عن الخطأ ولا يخفى ما في قول الوقاية ضرب به  
قصد من التسامح (نحو سلاح) أي سلاح ونحوه (في تضييق الأجزاء) فإن القصد فعل  
القلب لا يوقف عليه فاقیم استعمال الآلة القاتلة غالباً مقامه ييسر كما اقيم السفر  
مقام المشقة (كهيطة ونار ونجاج ومحمد من خشب وحجر) فإن الآلة القاتلة  
غالباً هي الحجة لأنها هي المعدة للقتل حتى لو ضرب به بحجر كبير أو خشب كبير أو بصنجة  
حد بها ونحوها لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وسياق في شبه العمد وفي الخاتمة  
أن الحج لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية (وشرطه)  
أي شرط القتل لعمد (كون القاتل مكلفاً) أي عاقلاً بالغاً عالماً بما في قول الحدود  
أن غير المكلف ليس أهلاً للعقوبات وقال في الخلاصة ليس للصبي والمجنون عمد  
وهو خطأ منها (و) كون (المقبول معصوم الدم) بأن يكون مسلماً أو ذمياً (أبداً)  
اختزان عمل المستأمن فإن عصمة دمه مؤقتة إلى رجوعه (بالنظر إلى القاتل) اختزان  
عما إذا قتل زيد بكراً عملاً حتى وجب عليه القصاص ثم قل بشر زيداً فإن زيداً  
لم يكن معصوم الدم بالنظر إلى وليه بكر لكنه كان معصوم الدم بالنظر إلى بشر  
أبداً ولأن واجب على بشر القصاص إن كان قتله زيداً عملاً والدية أن كان خطأ  
كاسيأتي (وأن لا يكون بينهما) أي بين القاتل والمقبول (شبهة ولا دق) شبهة

قوله والقتل حينئذ لا يكون عمداً يترتب عليه القصاص (وحكمة الاثم)  
قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها وقد ورد فيه الحاد  
ث

(ملك) لما سيأتي ان القتل حينئذ لا يكون عمداً يترتب عليه القصاص (وحكمة الاثم)  
لهوله تعالى \* ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها \* وقد ورد فيه الحاد  
كثيرة وانعقد عليه الاجماع (والقود عينا) وقال الشافعي هو غير معين بل لولي  
مخير بينه وبين خاله لدية ولنا قوله تعالى \* كتب عليكم القصاص في القتل \* والمراد  
به العذر لانه اوجب في الخطاء الدية لقوله تعالى \* ومن قتل مؤمناً خطأ \* الآية ولا  
قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم \* ايعز قود \* اي موجب القود فان نفس العمد  
لا يكون قوداً اقول في كل من الدليلين اشكال اما في الاول فهو ان القواعد المقررة  
في الاصول ان التخصيص بالقرن لا يدل على الحصر فتخصيص الخطا بالذكر لا يدل  
على قصر الدية على الخطاء بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين الجحد والخطا كما ذهب  
اليه الشافعي واما في الثاني فهو ان القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقييد  
المطلق نسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذلك ومن دعي  
الشهرة فعليه البيان وان تخصص عام الكتاب بخبر الواحد قبل ان يخصص بكلام  
مستقل موصول لا يجوز ولهذا القتلى في الآية اما مطلق او عام وعلى التقديرين  
لا يجوز العمل بخبر الواحد بل لوجه ان يقال ان الايات يفسر بعضها بعضا فقول  
تعالى \* ولكم في القصاص حيو \* يدل على ان موجب الجحد هو القصاص فقط

قوله بل القود حينئذ يبينه وبين القود  
الدية لقوله عليه السلام في قصبة  
قوله فمن قتل مؤمناً خطأ فدية  
بين من قتل مؤمناً خطأ وان اخطأ  
اقتل العمد كما في الشرح

قوله وانما الثاني اي قدام الاشكال  
في التعليل الثاني وهو قوله الذي صلى الله  
تعالى عليه وسلم العمد مؤمناً ظاهر كلامه  
لنا على ان الخطا دليل مستقل مستقيل  
الاية او تخصيصه هو ان لا انه غير موصوف  
بانه صاحب النكاح وانما ما اشراج فصول  
بانه صاحب سنون لفقده الا في القبول  
ففع القيد به او التخصيص به

قوله والكفاية فيه ان الاستدلال بالآية  
في القود لا يثبت الا بالقبول وهو صحيح  
فيما لا شك فيه الكتاب انتهى  
ففع ذلك مع صحيح النظم به  
كما لا يخفى

قوله ومن ادعى الشهادة فليبين  
ما قال العمد في من قود فصح  
ان العمد يراه الخبير او لا يراه  
لو كان غير مؤثقة الدم  
منه فالتى من بينه فادكرة المصنف لم يمنع  
القبول















قوله كذا اي يجب ان يدفع الضرب  
كذلك كذا اي يجب ان يدفع الضرب  
كذلك كذا اي يجب ان يدفع الضرب

قوله كذا اي يجب ان يدفع الضرب  
كذلك كذا اي يجب ان يدفع الضرب  
كذلك كذا اي يجب ان يدفع الضرب

صلى الله تعالى عليه وسلم من شهر على المسلمين سيفاً فقتل رجل دمه اي اهديره  
وانما وجب لان دفع الضرب واجب (ولا شيء به) اي بقتله وانما قاله بعد القول  
بالوجوب لجواز ان يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كما في الجمل الصائل والمجنون  
كاسياني (كنا) اي يجب ايضاً (قتل شاهر سلاح على رجل مطلقاً) اي لئلا او نهالاً  
في مصر او غيره (اي) شاهر (عضاً لئلا في مصر او نهالاً في غيره فقتله الشهور عليه  
عملاً) حيث لا يجب عليه شيء لما مر (تبع سارقاً الخرج سرقة لئلا وقتله جان) ولا  
يجب بقتله شيء لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم قاتل دون مالك (اذ تعين)  
اي لقتل (لخلاص ماله) واذا لم يتعين لم يجز وكذا اذا قتله قبل الاخذ اذا قصد  
الاخذ ولا يتكمن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل بالسلاح فغلب على ظن صاحب  
الدار انه قاصد لقتله حل قتله (شهر عصاً نهالاً في مصر قبل من قتله عملاً) لان  
العصا ليس كالسلاح والظاهر حقوق الخوف نهالاً في مصر فلا يقضي بالقتل  
(شهر سلاحاً فضرب فأنصرف فقتله المضروب يقاد) القاتل لانه اذا انصرف  
عاد عزمته اليائلة بالضرب فاذا قتله اخرج قتل معصوماً فعليه القود (وضمن  
قاتل مجنون وصبي شاهرين السلاح ولو كان قبلهما (عملاً الدية) مفعول  
ضمن (في ماله) لما مر ان العواقل لا تضمن لعمد (و) ضمن قاتل جمل صال عليه

قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه

قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه

قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه

قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه

قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه  
قوله قتل الشهور عليه





قوله كل ما يؤمن من جنس الحديد  
بالحد يد ليس الا ما لا يفرق بين  
الحديد وبين الحديد والحد  
والحد كالحد

قوله من جنس الحديد الا ان له للحد  
الحد لا يفرق بين الحديد  
والحد كالحد

(وما هو من جنس الحديد كالصبر والخايس والرصاص والذئب والفضة والالند)

قوله من جنس الحديد

كالحد يد لو كان (له حد تفرق) لانه حينئذ يكون في معنى سلاح (رماه بمقدار

حد يد يقتل به) اي من شأنه ان يقتل به (فجرحه او لاقمات منه قتل كذا لو ضرب به

الحد كالحد

بجوار أسفه مضرب بالحديد وقد اصابه الحديد فجرحه او لا او ضرب به بقدر

بضم الحاء

حد يد وقتله او عموده فمات منه) كذا في المبسوط وروى الطحاوي عن ابي حنيفة

انه لا يجب القصاص اذا لم يخرج كاللوضربه بالعصا الكبير والحجر المد ولم يخرج

قد لا يفرق بين الحديد والحديد

لا يجب القصاص في قول ابي حنيفة قال قاضي خاين وفي ظاهر الرواية في الحد يد

وما يشبهه كالخايس وعذره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص (قتل من له ولي

والحد فله) اي لك الولي (قتل القاتل قصاصا قبل قضاء القاضى) بالقصاص

هنا وانفذ العبد بمصنوعه لما كان

(بنفسه) متعلق بقوله قتل القاتل اي له القتل بنفسه القاتل (او امر الغير

اي ينفذ القاتل

به ولا ضمان عليه) اي على ذلك الغير (اذا كان الامر ظاهرا) هلا قيد الجميع

ما سبق يغنى اذا قتل رجل رجلا بمحض جماعة وكان له ولي والحد جان له قتل القاتل

بنفسه حتى لو كان متعديا فان اتفقوا كانوا لواحد والام يجوز القتل وجان

ايضا ان يامر اخر بقتله اما كونه قيد الجوان القصاص قبل قضاء فلما امر من

جوان القصاص بجرح ثبت عيانا واما كونه قيد الجوان الامر به فلانه لما جان له

قوله

قوله رماه بمقدار  
قوله من جنس الحديد  
قوله من جنس الحديد

قوله من جنس الحديد  
قوله من جنس الحديد  
قوله من جنس الحديد

قوله من جنس الحديد  
قوله من جنس الحديد  
قوله من جنس الحديد

قوله من جنس الحديد  
قوله من جنس الحديد  
قوله من جنس الحديد

فإنه لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 ظهر الأمر بقتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو

جائزاً بانه العير وأما كونه قيداً لعلم الضان عليه فلا جواز القتل ظهوراً لا مريئاً في  
 الضان (وأما إذا قتل) الأجنبي (وقال لولي امرته لم يصدق ويقتل) الأجنبي لا تنقضاء شرطاً  
 جوازاً لقتل وهو ظهوراً لا مريئاً (ولي القصاص من يرث) أي كل من يرث المقتول فله ولاية  
 القصاص (ولو) كان (زوجاً أو زوجة كذا الدية) أي يحق الدية كل من يستحق الإرث  
 (وليس لبعض الورثة استيفاءه إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا) لا احتمال عقولاً غائباً وصلحه  
 (ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير) لانه حق لا يجزى لثبوته بسبب لا يجزى وهو  
 القرابة واحتمال العفو والصلح من الصغير منقطع فيثبت لكل واحد كلاً كافي ولاية  
 الانكاح (ولا يجوز التوكيل باستيفائه) أي استيفاء القصاص (بغينة الموكل)  
 عن المجلس لأنها تندبر بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر  
 للندب الشرعي (قتل رجل) عملاً رجلاً لا ولى له إلا ما مات قبله والصلح (لأن السلطان  
 ولى من لا ولى له) (لا العفو) لأن فيه ضرراً للعامة (ويقتل أبو المعنوه قاطع يده  
 وقابل قريبه) يعني إذا قطع رجل يدا المعنوه عملاً أو قتل قريبه كولد فاب المعنوه  
 يقتل من جانبه لأن لآبيه ولاية على نفسه فليهما ما كالانكاح (ويصلح) لانه  
 انفع للمعنوه من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فلان يملك الصلح أولاً هذا اذا  
 صالح على قتل الدية أو أكثر منه ولا لا يصح وتجب الدية كاملة ذكوة الزيلعي

بأنه لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو

فإنه لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو

فإنه لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو

فإنه لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو

فإنه لا يملك من طهر جوار القتل فلو  
 قتل من لا يملك من طهر جوار القتل فلو

[illegible][illegible]

فَوَلِّ وَابْنُ قَالِيلِ عَطْفٌ عَلَى فَوَلِّ  
وَرَدُّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ قُوَّةٌ يَوْمَئِذٍ عَلَى آبَائِهِمْ  
أَطْلُقُ يَوْمَ تَبْيَضُّ بُيُوتُ الَّذِينَ هُمْ أَزْوَاجُ  
قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَأُمِّي حَتَّى أَكُونَ  
كَلِمَةً مِمَّنْ يَمُوتُ فَمَنْ يَفْعَلْ بِهِ قَضَا صَاحِبِ  
سَقَطَ الْقَضَا صَاحِبِ الْقَضَا صَاحِبِ الْقَضَا  
الْعَمَلِ عَنِ الْمَالِ الْقَضَا صَاحِبِ الْقَضَا  
مِنَادٍ هُوَ أَهْلُ السَّابِقِ كَمَا فِي الْمَنْعِ وَالْمَنْعِ  
مَنْعٌ هُوَ أَهْلُ السَّابِقِ كَمَا فِي الْمَنْعِ وَالْمَنْعِ  
مَنْعٌ هُوَ أَهْلُ السَّابِقِ كَمَا فِي الْمَنْعِ وَالْمَنْعِ

والله اعلم  
بما  
في  
الغيب

قوله ويقتل جميعهم  
قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة

قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة

قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة  
قوله واقتل جماعة

نصفان (ويقتل جميعهم) يعني اذا قتل جماعة واحدا عمدا يقتل الجماعة به لاجتماع الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم (وبالعكس) يعني يقتل واحد بجماعة قتلهم عمدا (ويقتل به)  
اي يقتله للجميع (ولاشئ) من المال (ان حضروا) وقال الشافعي يقتل الاول  
منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقضي بالدية لمن بعده في تركه لان العاقلة لا تعقل  
العمد وان قتلهم جميعا معا اولم يعرف الاول يقرع بينهم ويقضي بالقود لمن خرج  
له الفرقة وبالدية للباقيين وقيل قبل لهم جميعا ويقسم الديات بينهم لان الموجد  
منهم قتلات والموجود منه قتل واحد فلا تماخل وهو لقياس في الفصل الاول  
لكن تركناه للاجتماع ولنا ان كل واحد منهم قاتل على الكمال فحصل التماثل لا يرى  
ان الواجب في قتل واحد جماعة هو القصاص ولولا التماثل لما وجب (ولو) حضر  
ولي (لواحد) من القاتلين (قتل) القاتل له (وسقط حق البقية) اي حق اولياء  
بقية القاتلين (كموت القاتل) اي كما سقط بموت القاتل حتى انه لو اب  
محل الاستيفاء كما مر (قود بينا لاثنين فعفا احدهما قتل الاخران علم ان عفو  
البعض مسقط له يقاد والا فلا) يعني ان القصاص اذا كان بينا ثنين فعفا احدهما  
وظن صاحبه ان عفوا خيه لا يؤثر في حقه فقتل القاتل لا يقاد ومعلوم ان هذا  
قتل بغير حق ولكن لما كان متاولا ومجهدا فيه اذ عند البعض لا يسقط القصاص

قوله لان الموجد منهم  
قوله لان الموجد منهم  
قوله لان الموجد منهم  
قوله لان الموجد منهم

قوله لان الموجد منهم  
قوله لان الموجد منهم  
قوله لان الموجد منهم  
قوله لان الموجد منهم

قوله وان علم ان عفو البعض  
قوله وان علم ان عفو البعض  
قوله وان علم ان عفو البعض  
قوله وان علم ان عفو البعض

قوله وان علم ان عفو البعض  
قوله وان علم ان عفو البعض  
قوله وان علم ان عفو البعض  
قوله وان علم ان عفو البعض

قوله فصار ذلك التأويل مانعا وجوب القصاص كذا في المحيط (رجل جرح رجلا  
الفاقد من أهله وإذا انتفى العضاض كان الجرح

قوله وإن عفا الجرح أو الأولياء أو الأولياء إذا  
كانت المصلحة الجرح أو الجرح أو الجرح أو الجرح

بعض واحد فصار ذلك التأويل مانعا وجوب القصاص كذا في المحيط (رجل جرح رجلا

وأشهد الجرح على نفسه إن فلانا لم يجرحه ثم مات الجرح فلا شيء على فلان

ولا تقبل البيعة عليه وإن عفا الجرح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جازا العفو

استحسننا كذا في فتاوى المسعودي (لا يجب القود بقتل عبدا لو وقف عملا) كذا

في الخلاصة (ولا يقاد إلا بالسيف لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا قود إلا

بالسيف) أي لا قود يستوفى إلا بالسيف والمراد بالسيف سلاح هكذا فهمت

الصحابية رضي الله تعالى عنهم وقال أصحاب ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لا

قود إلا بالسلاح وإنما كنى بالسيف عن السلاح كذا في الكافي

**باب القود فياد ون النفس** هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة

فيقاد قاطع اليد عملا من المفضل حتى إذا كان من نصف الساعد لم يقدر لقتل

حفظ المماثلة (ولو كان يده أكبر منها كذا الرجل) فإنها إذا قطعت من المفضل

يقاد ولو من نصف الساق لا (واللارن) فإن مارن الأنق إذا قطع عملا يقاد ولو

من قصبة فلا (والاذن) فإنه إذا قطع عملا يقاد أيضا (و) كذا (عين ضربت

فزال ضوءها وبقيت) العين وبين طريق القود بقوله (فيجعل على وجهه) أي

الضارب (قطن رطب ويقابل عينه بمراء محماة) فإن ضوء عينه أيضا يزل ولو

قوله لا يجب القود بقتل عبدا لو وقف عملا  
قوله لا يجب القود بقتل عبدا لو وقف عملا

قوله لا يقاد إلا بالسيف  
قوله لا يقاد إلا بالسيف

قوله لا يقاد إلا بالسيف  
قوله لا يقاد إلا بالسيف

قوله لا يقاد إلا بالسيف  
قوله لا يقاد إلا بالسيف





قال في المحرم اذا كان اليد الشلاء  
ينفع بها اذا لم ينفع بها فلا يكون لها  
الفضا ص كذا في اليد كذا في  
فان وكلية القود

قوله او رأس الشاج كبير  
لوكاه من الشجج  
قوله او رأس الشاج كبير  
لوكاه من الشجج

شلاء او ناقصة اي ناقصة الاصابع (او رأس الشاج كبير) من رأس الشجج (بين  
القود والارث لكامل) متعلق بقوله خير مما الاول وهو ما اذا كان يدا لقاطع شلاء  
او ناقصة الاصابع بخلاف يدا لمقطوع فلان استيفاء حقه بكامله متعذر فيجزي بيان  
يتجوز بدون حقه في القطح وبيان ان يأخذ الارث كاملا كن ألف مثليا لانيان  
فانقطع عما يدى الناس ولم يبق منه الا رد يخيرون ان يأخذ الموجود ناقصا وبين  
ان يأخذ القيمة ولما الثاني وهو ما اذا كان رأس الشاج كبير بان كانت الشجة استوعبت  
ما بين قرني الشجج وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاج فلان الشجة انما كانت موجبة  
لكونها مشينة فيزداد الشين بزيادتها وفي استيعاب ما بين قرني الشاج زيادة على ما  
فعل وباستيفاء قدر حقه لا يحق الشاج من الشين مثل ما يلحق الشجج فيجزي كافي  
الشلاء والصيحة (لا تقطع يدا بيد ان امر سكينيا) ولحا (عليها فقطعت) يعني  
اذا قطع رجلان يد رجل بان احدهما سكينيا واحدا من جانب وامر اعلى يدك حتى فصلت  
لا يقطع يداها وقال الشافعي تقطعان اعتبارا بالانفس لان الاطراف تابعة لهما  
بخلاف ما اذا امر احدهما السكين من جانب والاخر من جانب اخر حتى التقى لسكينان  
في لوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه على واحد منهما اذ لم يوجد من كل منهما  
امر السلاج الاعلى بعض العضو ولنا ان كلامهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة

قوله باه كانت الشجة  
الشجج في قول الرثي  
امدما كان الشجج  
الاخر كان في  
كما لا يخفى  
لان المعنى  
اخرى وفيه العيون  
بنها كانه الشنف

قوله يعني  
والاصبع  
او قلنا  
على الواح  
فقطا  
كله الكيلع

قوله يعني  
قوله يعني  
قوله يعني

قوله يعني  
قوله يعني  
قوله يعني

قال فلا يجوز له قطع الكل بالبعض ولا الثناء بالواحدة لانها  
كل ما قطع كل منهما بقصا من القطع  
كل ما قطع كل منهما بقصا من القطع  
الكل بالبعض اذا لم يجرى جازر (ابو ج)

قال في الطرف الاول ان يستلزم النقص  
فيما يقع في اجمع النعمان وانه الطرف الاول  
فيما يقع في اجمع النعمان وانه الطرف الاول  
فيما يقع في اجمع النعمان وانه الطرف الاول

احدهما لم يقطع بقوة الاخر فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا الثناء بالواحدة لانها  
المساواة فصار كما اذا امر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة  
في العضة فقط وفي الطرف يعتبر المساواة في المنفعة والقيمة (وضمانا ديها) اي ضمن القاطع  
دية المقطوعة لان التلف حصل بفعلها فيجب عليها انصف الدية على كل منهما الربيع من  
ما لهما امر مرارا (وان قطع رجل يميني رجلين) سواء قطعها معا او بالتعاقب فلها ما اذا  
حضر (يمينه) اي قطع يمينه (ودية يد) اي نصف دية النفس فيقسمانه بينهما  
نصفين اما ثبت القطع لهما فلا نساويهما في سبب الاستحقاق يوجب التساوي  
في الاستحقاق ولا عبرة بالتقدم والتأخر كالغريمين في التركة وذلك لان حق كل واحد  
منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب في حق كل واحد منهما وهو القطع وكونه مشغولا  
بحق الاول لا يمنع تقرر السبب فقرر السبب في حق الثاني ولهذا لو كان القاطع لهما  
عبد استويا في استحقاق رقبته واما ثبت الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف ههنا  
في حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف  
حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبار مالية الاطراف ايضا كيانا ليقبى حق المظلوم  
على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه  
بالقتل لهما بدون الدية قيد يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل وسائر آخر قطع

قوله مساوية سبب الاستحقاق  
السبب مقطوع بينهما في الاستحقاق  
استحقاقهما قطع يد القاطع

قوله في حق الثاني يعني كما تقرر الحق  
للاول ولا يمنع تقرر السبب الثاني  
سبب السبب الاول ولا يمنع تقرر السبب الثاني  
ويرى فيها قوله بعد مشطرا او كذا  
لو كان القاطع لهما غيرا  
مستنبط الى

قوله فامر بالضرورة اعتبارا في الاطراف  
اي في حق الثاني لهما انهما اي كذا  
اي في حق الثاني لهما انهما اي كذا  
تكون القود في حق المظلوم لهما لهما  
يعني في حق المظلوم لهما لهما  
في حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف  
حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبار مالية الاطراف ايضا كيانا ليقبى حق المظلوم  
على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه  
بالقتل لهما بدون الدية قيد يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل وسائر آخر قطع

قوله كذا يعني في  
الظالمين اذ لو انفق بالقتل  
ليكن اكل ثمنها بعض مقرر



فإن يقع بين هذه الصورة والكونية فخطأ  
لأن بينهما برزخ وهو قول قد  
وهو أن أصلها في العقلية في عدم خلاف  
البرزخية العقلية وبين عقولية البرزخية  
مقتضية العقلية في عدم خلاف  
فإنها وبينها برزخ  
فإنه قطع

قوله صار ثمانية إذا  
كان الحجة ولعلها إذا أضافت  
فإنه ثمانية صور فالسؤال  
عشر صورة فالسؤال في نفسه  
أو كونه مقتضى أن مادونه النفس سواء  
في كونه مقتضى الإبطال في النفس سواء  
تخلل البرزخية بينهما أم لم تخلل لانه لا  
أشياء كل جنسية على صورة إلا أن عند  
الحجة وعدم البرزخ جعله كناية في  
ولا يملك ذلك عند العقدة كناية في العقدة  
وإنه يفسر

قوله وكان من عشرة وإذا أضافت  
عشرة فوضع وتسعة في موضع آخر  
والأفلاكيين القديين به في الألفاظ  
بين الأخرين نقل عن المراجع  
أبو ج

قوله لا يقع التعزير لأن الوضع إذا  
أولطه فمال ولم يرد فيه الجبا على  
التعزير كما في ملاح التذكية  
عبد

بين هذه الصورة وبين عمليتين لأن بينهما أن الدية مثل غير معقول فالأصل عدم  
وجوبها بخلاف القصاص فإنه مثل معقول فالأصل أن القتل ماعداً وخطأ والقطع  
كذلك صار أربعة ثم أما أن يكون بينهما برزخ أو لاصار ثمانية وقد بين حكم كل واحد  
منها (كما في ضرب مائة سوط برزخ من تسعين ولم يبق اثرون مائة من عشرة) حيث  
يكفي بدية واحدة فإنه لما برزخ من تسعين لم يبق معتبرة إلا في حق التعزير وكذلك  
كل جراحة اندمكت ولم يبق لها اثر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف في مثله حكومة  
عدل وعند محمد جراحة الطليب وثن الأذوية (وإن بقي) على الاثر (وجب حكومة  
عدل) وسيأتي بيانها في الآيات (ودية) للقتل (عفا المقطوع عن القاطع فمات  
منه ضمن الدية) يعني رجل قطع يد رجل عمداً فعفا المقطوع عن القاطع ثم مات منه  
فعلى القاطع الدية في ماله (ولو) عفا (عما يحدث منه أيضاً) أو عن الجنائية فهو  
عفو عن النفس ولا شيء عليه (أي على القاتل) (والخطأ من الثلث والعمد من الكل) يعني  
أن كانت الجنائية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث لأن الدية  
مال فتحق الوارثة يتعلق بها والعفو وصية فيصح من الثلث وأما العمد فهو جبه  
قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الوارثة فيصح العفو عنه على كمال هذا  
عنه وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس أيضاً (كذلك الشجة) يعني أن العفو

قوله هذا عنه  
المعطوع عن القاطع مذاهب أبي حنيفة  
أبو ج

قوله فهو عفو عن النفس  
الاقول فظاً هو لأن عفا عن النفس  
جئت منه والحادث فيصير قولاً  
على الثاني فلا الجنائية اسم فيقول القاتل  
السارق فلا الجنائية اسم فيقول القاتل  
من الجرح فيجوز

قوله ثم مات فلما مهر مثلها وعليها دية في مالها وعلى عاقلتها الوضوء  
قوله ثم مات فلما مهر مثلها وعليها دية في مالها وعلى عاقلتها الوضوء  
قوله ثم مات فلما مهر مثلها وعليها دية في مالها وعلى عاقلتها الوضوء

قوله او القطع اي العفو على قطع يد  
قوله او القطع اي العفو على قطع يد  
قوله او القطع اي العفو على قطع يد

عن الشجة كالعفو عن لقطع عنك وعندهما عفو عن النفس ايضا وقطعت امرأة يد رجل  
عمدا فنكحها على يده ثم مات فلما مهر مثلها وعليها دية في مالها وعلى عاقلتها الوضوء  
هذا عندنا في حنفية لان العفو عن اليد والقطع لا يكون عفو عما يحدث منه فكان  
الترجيح على اليد والقطع لا يكون تزوجا على ما يحدث منه عندك ثم ان كان القطع  
عمدا كان تزوجا على القصاص في الطرف وهو ليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى  
تقدير السقوط اولى فلا يضح للمهر فيجب لها عليه مهر المثل فان قيل قد سبق ان  
القصاص لا يجري بينا للرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزوجها عليه قلنا المخرج  
الاصلي للعمل القصاص لاطلاق قوله تعالى \* والجروح قصاص وانما سقط  
للعذر ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن لعفو لكن عن القصاص  
في الطرف فاذا اسرى تبين انه قتل ولم يتناول له العفو فيجب الدية لعدم صحة  
العفو عن النفس وهو في مالها لانه عمد والعاقلة لا تتحمله فاذا وجب له الدية  
ولها المهر تقاصا ان استويا وان كانا حداثا اكثر رجوع صاحبه على الاخر وان كان  
القطع خطأ كان تزوجها على ارش ليد واذا اسرى الى النفس تبين انه لا ارش  
لليد وان السعي معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها  
والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا تقع المقاصة لان الدية على عاقلة

قوله وعلى تقدير التسقط اي سقوط  
قوله وعلى تقدير التسقط اي سقوط  
قوله وعلى تقدير التسقط اي سقوط

قوله وانما سقط للعذر اي العفو  
قوله وانما سقط للعذر اي العفو  
قوله وانما سقط للعذر اي العفو







الادب بالصورة الاولى ما ذكره من ان القاضى لا يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه  
والادب بالصورة الاولى ما ذكره من ان القاضى لا يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه  
والادب بالصورة الاولى ما ذكره من ان القاضى لا يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه  
والادب بالصورة الاولى ما ذكره من ان القاضى لا يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه

من قطع نفسه بدينه او بدين غيره فانه يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه  
من قطع نفسه بدينه او بدين غيره فانه يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه  
من قطع نفسه بدينه او بدين غيره فانه يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه  
من قطع نفسه بدينه او بدين غيره فانه يقطع عليه فان قطع عليه فانه يقطع عليه

القاضى في الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاضى ليس اذى من  
المباشرة بنفسه اقول في دفعه ان حكم القاضى لا يورث شبهة يدفع بها القصاص  
بل يوجب القصاص على مدعى القطع لانه اذا ادعاه واثبته عند القاضى كان موجبا عليه  
الحكم به فيكون المدعى في حكم المكر للقاضى كما يكون المستوفى بنفسه في حكم المخطئ بل يكون  
مكرها حقيقة بمقتضى تعريفه لا كراه وهو محال لغيره على فعل بما يجزم رضاه به لا اختياره  
فاذا كان في حكم المكر او مكرها وجب له القصاص عليه لان القاضى يكون له و يكون  
ذلك كالمباشر للقتل كما تقرر في موضعه (وارش اليد) عطف على قوله دية النفس  
اي ضمن رشا ليد (ومن قطع يد من له عليه قود نفس فعفا عنه) اي قطع وفي القتل

قوله اقول اني وان قضي بان يثب  
الجار مع سبطه كمن يثبني على السوال  
القاسد فالقاسد اسأني من اذ كان  
الشهاد على العهد فلهما كراويا  
بجمل الكون به نصفي القود التي او  
الشهاد ولم يزل اصدفوه على القصاص  
فكيف جبا القود على مدعى القطع كما لا  
يغنى

اي ضمن رشا ليد (ومن قطع يد من له عليه قود نفس فعفا عنه) اي قطع وفي القتل  
يدا لقاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية اليد عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن لانه استحق  
اتلاف القيس بجميع اجزائها فان تلف لبعض فاذا عفا فهو عفا سوى هذا البعض وله  
انه استوفى غير حقه لكن لا يجبل القصاص للشبهة

قوله وان رشا ليد من قطع في بعض سوا  
ففي القصاص على يد بعض ذلك مال  
تصله الصبر والشهد والبرود  
مؤثرا

# باب الشهادة

في القتل واعتبار حالته اي حالة القتل (القود يثبت للورثة بدلا لارثاء) اعلم ان  
هنا طريقتين احدهما طريق الخلافة وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب انعقد  
في حق المورث كما اذا اتى العبد فان الملك يثبت ابتداء للمولى بطريق الخلافة عن  
العبد لان العبد ليس هلا للملك والثاني طريق الورثة وهو ان يثبت الملك للمورث

قوله باب الشهادة في القتل  
امر على القتل فمقتضى القتل  
يكون اولى دية من دية القتل  
اضربا عند ما ذكرنا  
باب النفس لانه الجزاء  
ينفع عن الكل والقول  
اعتبار ما لا اله الا الله  
صفا لذي الحال فمقتضى  
وكر نفس لقتل ومقتضى

قوله يطربن الخلافة عن العبد فالملك يثبت  
ابتداء للمولى لانه خليفة عن العبد لعدم ائتمنه  
العبد للملك فذلك المقتول لعدم ائتمنه  
المقتول من ثب للورثة خلافة عنه

قوله يطربن الخلافة عن العبد فالملك يثبت  
ابتداء للمولى لانه خليفة عن العبد لعدم ائتمنه  
العبد للملك فذلك المقتول لعدم ائتمنه  
المقتول من ثب للورثة خلافة عنه

قوله فذهب الامامان الى الثاني قولاً بان القصاص مؤثر حتى  
الميت حتى يجري فيه سهام الورثة ويصح عفو قبل الموت ويقضى ديونه منه اذا انقلب  
مالاً ويفقد وصاياه منه كما في الدية وذهب الامام الى الاول قولاً بان القصاص  
غير مؤثر لانه يثبت بعد الموت للتشفي ودرك الثار والميت ليس من اهله وانما  
يثبت للورثة بطريق الخلافه بسبب انعقد للميت اى يقومون مقامه فيستحقون  
ابتداء من غير ان يثبت للميت لان القصاص ملك الفعل في محل بعد موت المجرم ولا  
يتصور الفعل من الميت ولم يباح عفو الورثة قبل موت المجرم وانما صح عفو المجرم  
لان السبب انعقد له وقيل له تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً  
يخص على ان القصاص يثبت للوارث ابتداء بخلاف الدين والدية لان الميت اهل للملك  
للمال ولم يملك الوصية شبكة فتعلق به صيد بعد موته يملكه واصل الاختلاف  
راجع الى استيفاء القصاص حق الورثة عند حق الميت عندها فاذا كان القصاص  
يثبت حقاً للورثة عند ابتداء (ولا يصير احدهم خصماً على الباقيين) في اثبات حقهم  
بغير وكالة منهم وباقامة الحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب (فلو برهن  
احدهم بغيبة اخيه على قتل ابيه فحضر) الاخ الغائب (يعيد هماً) لانه يمكن من الاستيفاء  
(ويجس القاتل) اذا قام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار ممتهماً بالقتل والمتمهم يجس

قوله اذا انقلب اسم القصاص مالاً  
يشبهه ونفعاً او يكون القاتل اياً او يعفو  
احداً او لهما او يؤول ذلك

قوله وذلك الثار يعني الراد ويؤثر  
اسم للادراك والاداء الحفظ الاتقان وقد  
ادرك ثاره اذا قتل فائس القتل حبه كان  
المغرب

قوله لانه القصاص ملك الفعل في محل  
فيلزم من علمه من ماله ان ملك القصاص  
يجوز ان يثبت للميت بطريق الاستيفاء  
ان مات من ذلك المجرم يعلم ان ملك القصاص  
منه ومن المجرم كما ان المال في الذمة فيسلك  
القصاص من النص بطل هذا الجواز بل يثبت  
ما ذكره من النص لهذا القاتل بل يثبت ان يملك  
المذنب عليه لهذا النص بل يثبت ان يملك  
ان يملك لانه لا يملك فالحجرات راي بقوله  
النص

قوله فاذا كان القصاص  
المذكور بقوله نفع ما ذكره في الاستيفاء  
من الخلاف

قوله فلا يصير احدهم خصماً لهما  
والا اصله ان كل ما يملك الورثة بطريق  
الاول لا يصير احدهم خصماً للباقيين

قوله بالاجماع القصاص من النص  
وقد نفع في النص من هذا القول  
الظاهر في النص من هذا القول  
لانه يجمع على الاول البينة لهذا

قوله قال عرضهم بعضهم القاتل على القاتل  
عن القاتل قال عرضهم بعضهم القاتل على القاتل  
قوله قال عرضهم بعضهم القاتل على القاتل  
عن القاتل قال عرضهم بعضهم القاتل على القاتل  
قوله قال عرضهم بعضهم القاتل على القاتل  
عن القاتل قال عرضهم بعضهم القاتل على القاتل

(بخلاف الخطأ والدين) متعلق بقوله يعيد ها اي لو كان القتل خطأ لا يحتاج الى  
اعادة البيعة لان موجبها المال وطريق ثبوته الميلث وكذا الدين اذا اقام احلا لورثة  
بيعة ان لابيها على فلان كذا فحضر اخوه لا يعيد ها (برهن القاتل على عفو الغائب فالحاضر  
خضم ويسقط القود) اي اذا كان بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فاقام القاتل  
بيعة على الحاضر ان الغائب قد عفا فالحاضر خضم لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه  
في القود وانتقاله الى المال فاذا اقصى عليه صار الغائب مقضيا عليه تبعاله (كنا  
لوقيل عبد لرجلين احدهما غائب) يعنى اذا قتل عملا عبد لرجلين احدهما غائب فادعى  
القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفى عنه فالحاضر خضم ويسقط القود ان اثبت  
لما ذكر (اخبر وليا قود بعفو شريكها فهو عفو للقصاص منها) يعنى ان رجلا قتل  
عمدا وله ثلثة اولياء فشهدا ثنان منهم على صاحبها انه قد عفا فان اخبارهما عفو  
للقصاص منها وهن المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله (فان صدقها) اي  
الخبرين (القاتل والشريك فلا شئ له) اي للشريك لانه بتصد يقه ابطال نصيبه  
(ولم تثلثا الدية) لان نصيبها ماض ما لا والثانى بقوله (وان كذبها) اي كذب  
القاتل والشريك الخبرين (فلا شئ للخبرين) لانها باخبارهما اسقطا حقهما في  
القصاص فانقلب ما لا ولا مال لهما لتكذيب لقاتل ولشريك (ولشريكها ثلثها)

قوله اخبر وليا قود  
السفاهة بعض السفاهة  
بالسفاهة في نحو الكفر اشارة الى عدم  
الاضحاج الى ادعوى القاتل في ثبوت  
هذا الحكم فلو كان الشك اشارة الى اطلاله  
لجربنا نفعنا وهو انقلاب القصاص  
ابو ع

قوله عفو القصاص  
شربا اي من الخبرين وانقلب المال في قضاها  
لا اسقاط الحق بالكتابة كما لا يخفى عليه

قوله فهو عفو للقصاص  
مطلبا فان قيل يصح الزعم للمال في القود  
الصورة الثانية وان اردت عفو القصاص  
فقط ففي الصورة الثانية لم يرد ما يرد  
وان اردت مجرى عفا فالظاهر جميع بين  
الخطيئة والمجانة غائبة القاتل عفو  
المجانة ولا بد من ثبوتها او  
ادعاء الاشهاد القوي  
ابو ع

لأنها ما مؤذن بقوله ما لا سقط منها نصيبها  
فلا مال لأنها ادعى انقلابها كذا في معنى الدية  
أخيه

أولهم بغير نفع لان النفع لا ينفك عن النفع  
فانما هو كونه نفعاً لا ينفك  
ونشأ منه كونه نفعاً فيها  
بطلان كونه نفعاً فيها

لان حق المخبرين لا سقط في لقصاص سقط حق شريكها فيه لعدم تجزئته وانقل الى  
وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكر بقى حصه شريكها وهي ثلث الدية والثلث بقوله  
(وان صدقهما القاتل وحده) اي كذبهما الشريك (فلما منهم ثلثها) لانه لما صدقهما اقر  
لها بثلثي الدية فلم يدعى بطلان حق الشريك فلم يصدق فتحول ما لا وغرم القاتل  
الدية اثلاثا والرابع بقوله (وان صدقهما) اي المخبرين (الشريك فقط) اي كذبها  
القاتل (فله) اي للشريك (ثلثها) اي يغرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك  
(ويصرف الى المخبرين) لان نعم الشريك انه عفا لتصديقهم المخبرين فلا شئ له على  
القاتل ولهم على القاتل ثلثا الدية وما في يده وهو ثلث الدية مما لا لقاتل وهو  
من جنس حقه فيصرف اليها والقياس لان لا يلزمه شئ لانها ادعى المال على القاتل  
والقاتل يكره فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل بتكذيبه وجه الاستحسان  
ان القاتل بتكذيبه المخبرين قد اقر للشهود عليه بثلث الدية لزمه ان القصاص  
سقط باخبارهما بالعفو كما بتكذيب العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل حقيقة بل ضايف  
الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار من قال فلان على مائة فملا المقر له ليس  
لي ولكننا فلان فان المال للمقر له الثاني كذا هنا واختلف شاهد القتل في زمانه  
او مكانه او لته بان قال احدهما قتله بعضا والاخر قتله بالسيوف (اوقال شاهد قتله

قول وان صدقهما الشريك فقط فله ثلثها  
فالقاتل يكره فان ذلك كلف يكون الدية  
واوفاق ان لا يصدق على القاتل شيئا  
يعطى العفو ذلك ان لا يكون يصدق على القاتل  
ايه فوجب لثلث الدية انتهى

قول ولهم على القاتل عطف على ما في يده  
لعل القاتل وفاء ومائة فوجب ان يصدق  
القاتل عطف على ما في يده عطف على ما في يده  
وهو من جنس حقه فيصرف اليها والقياس لان لا يلزمه شئ لانها ادعى المال على القاتل  
والقاتل يكره فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل بتكذيبه وجه الاستحسان  
ان القاتل بتكذيبه المخبرين قد اقر للشهود عليه بثلث الدية لزمه ان القصاص  
سقط باخبارهما بالعفو كما بتكذيب العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل حقيقة بل ضايف  
الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار من قال فلان على مائة فملا المقر له ليس  
لي ولكننا فلان فان المال للمقر له الثاني كذا هنا واختلف شاهد القتل في زمانه  
او مكانه او لته بان قال احدهما قتله بعضا والاخر قتله بالسيوف (اوقال شاهد قتله

وسقط لثلاثه انكذب الشريك بثلثها  
فانما هو كونه نفعاً لا ينفك  
ونشأ منه كونه نفعاً فيها  
بطلان كونه نفعاً فيها

القاتل بغير نفع لان النفع لا ينفك عن النفع  
فانما هو كونه نفعاً لا ينفك  
ونشأ منه كونه نفعاً فيها  
بطلان كونه نفعاً فيها

القاتل بغير نفع لان النفع لا ينفك عن النفع  
فانما هو كونه نفعاً لا ينفك  
ونشأ منه كونه نفعاً فيها  
بطلان كونه نفعاً فيها





قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها  
قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها

قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها

كالحاصب مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها  
فقتل به ثم جاء حيا بخير الورثه بين تضمنين الولي الدية والشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا  
على الولي عندنا بحيفه لانهم اوجبوا هذا الولي ما ليس بمال وهو القصاص فلا وجه لان  
يرجعوا بمال ذلما مثله بينهما وعندنا يرجعون على الولي كما في الخطاء (ولو شهدا) (على اقراره)  
اي اقرار القاتل بالخطاء او العهد ثم جاء حيا لم يضمننا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (او شهدا  
على شهاده غيرهما في الخطاء) وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمننا ايضا اذ لم  
يظهر كذبهما في شهادتهما لان الشهود به شهاده الاصول على القتل لا القتل (ضمنين  
الولي الدية) في صورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق ثم لما فرغ عن  
مسائل الشهاده في القتل شرع في مسائل اعتبار حالة القتل فقال (العبرة لحالة الرمي  
لا الوصول) اعلم ان الاصل ان العبرة لوقت الرمي في حق الضان والحمل لان الضان انما  
يجب بالجناية وانما يصير الشخص جانيا بفعل يدخل تحت اختياره وهو الرمي لا الوصول  
(فتجب الدية على من رمى مسلما فان قتله الرمي اليه) (فوصل) السهم اليه فمات فعلى  
الرامي الدية لورثته المرتد عندنا بحيفه وقال لا شيء على الرامي لان التالف حصل  
في محل غير معصوم وتلاف غير المعصوم هدر وله ان الرمي اليه وقت الرمي معصوم  
والعبرة به (وتجب القيمة لسيد عبد رمى اليه) بصيغة الجهول اي صار مرميا اليه

قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها  
قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها

قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها  
قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها

قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها  
قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها

قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها  
قوله لا تقصص مع غاصب لغاصب (والعهد كالحظاء الذي الرجوع) اي اذا كان الشهاده على العهد  
وسقط البعده لان حكم الحكم به اذوتك شبهه فدرى بها



قوله كلها اي كل النبت والخلع الخاويل  
من النوف كلمة الشروح  
اولادها ما كبر

قَوْلُ فَاخْتَارْنَا بِذَلِكَ  
اِسْتِثْنَاءُ اِبْنِ لُبَّوْنٍ مَكَانَ اِبْنِ قُحَاضٍ وَهُوَ  
مُتَّحِدٌ بِمَكَلِبٍ وَالْمُغَابِرِ لِلْاَنْفُسِ اِلَى اَسْمَاكَا  
فَكَانَ كَالْمَضْمُونِ عِلَاقَةً اَخْفَى فَكَانَ اِبْنُ قُحَاضٍ  
اَلْقَطَاعُ اِلَى اَلْقَاضِ مَعْدُورٌ كَمَا فِي اَلْهَدَايَةِ  
عَبْدُ -

قَوْلُ وَكَلَّمْنَاهُمَا  
الشَّمْعَ وَكَلَّمْنَاهُمَا  
النَّارَ قُلُوبَهُمَا  
الْحَقُّ مِمَّا يُنَادِي بِهِ  
الْعَالَمِينَ أَوَّلُ الْخُطَابَاتِ  
فَكَالْمُسْتَقْنَى غَنَّةً  
أَبُو ع.

قوله تعرف بالتدقيق اي بالتدقيق الى التمام لانها  
ما لا يعرف بالاعتقلا ولا مدخل التركيب  
اي فيها كما فصل في مجي العلة من الاصول  
ابو عبد

قال فنورد هذا اللفظ مؤنثا الموفق  
ما يضاف الي الضمائر من افعالهم  
وافعالهم والمرجع ما يضاف  
الي النون على الضمة والفتحة  
بلاذكر الوسايط من الزيادة  
ابو ج

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذْعَةً وَارْبَعُونَ ثَنِيَّةً كُلُّهَا خِلْفَاتٌ فِي بَطْنِهَا  
 أَوْلَادُهَا (وَفِي الْخَطَاءِ) عَظْفٌ عَلَى فِي شِبْهِ الْعِمْلَى الْإِبِلِ فِي الْخَطَاءِ (أَخْمَاسُ مِنْهَا) أَيْ  
 الْمَنْكُورَاتُ الْأَرْبَعُ (وَمِنْ بَنِي مُحَاضٍ) عَشْرُونَ بَنَتْ مُحَاضٌ وَعَشْرُونَ بَنَتْ لَبُونٌ وَعَشْرُونَ  
 حَقَّةً وَعَشْرُونَ جَذْعَةً وَعَشْرُونَ ابْنُ مُحَاضٍ وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
 عَنْهُ فَالْحَذُّ نَابِتٌ لَكَ (وَكُفَّارَتُهَا مَا ذَكَرْتُ فِي النَّصِّ) وَهُوَ عَقْدُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ  
 صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَاءٍ (وَلَا يَصِحُّ الْأَطْعَامُ) إِذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ نَصٌّ وَالْمَقَادِيرُ تَعْرِفُ بِالتَّوْقِيفِ (وَالْخَبِيرُ  
 إِذَا لَمْ يَعْرِفْ حَيَاتُهُ وَلَا سَلَامَتَهُ) (وَيَصِحُّ رَضِيْعٌ أَحَدًا بِوَلِيَّةِ مُسْلِمٍ) لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ تَبَعًا وَالْأَطْعَامُ  
 سَلَامَةً أَطْرَافَهُ (وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ تَصِفُ دِيَّةَ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا) وَقَدْ وَرَدَ هَذَا  
 الْفَرْقُ مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَمَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 (وَالَّذِي فِيهَا) أَيْ الدِّيَّةُ (كَالْمُسْلِمِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ \* دِيَّةُ كُلِّ  
 ذِي عِمْلٍ فِي عِمْلِكَ أَلْفُ دِينَارٍ \* وَبِهِ قَضَا بُوَيْكَرٌ وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا (وَفِي  
 النَّفْسِ) هُوَ وَمَا عَظْفٌ عَلَيْهِ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ الْإِنْفِ دِيَّةٌ (وَالْمَارِنُ وَاللِّسَانُ أَنْ مَنَعَ  
 الْفَرْقُ إِذَا دَاكَ أَكْثَرُ الْحُرُوفِ وَالذِّكْرُ وَالْحَشْفَةُ وَالْعَقْلُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالشَّمُّ  
 وَالذَّنْقُ وَاللِّحْيَةُ أَنْ خُلِقَتْ وَلَمْ تَنْبُتْ وَشَعْرُ الرَّأْسِ) أَيْضًا أَنْ خُلِقَ وَلَمْ يَنْبُتْ  
 (دِيَّةٌ) أَعْلَمُ أَنَّ الْجَانِيَّ أَنْ فُوتَ فِي الْأَطْرَافِ جَنْسٌ مُنْفَعَةٌ عَلَى الْكَمَالِ لَا أَنْزَالٌ مَا قَصِدَ

[illegible]

فقد انا قال في الجوهرة  
فلا والله انما هو الخلف  
فقد انا قال في الجوهرة  
فلا والله انما هو الخلف

[illegible]

فمنها العباس بن علي بن عبد الله بن الحسين  
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
والنبي الصادق عليه السلام قال لا تقبل  
منه ما لا يقبل الله به من عباده

قوله كالحاصب اذ لم ينسأ وقال  
مالك والسافعي يجب كونه عدل  
في الحاصب لانها لا يقبلان الربح في  
السعر

فالا لادى من كمال الجال يجب عليه كل الدية لا تلافه النفس من وجه وهو ملحق بالانفاق  
من كل وجه تعظيماً للا لادى اصله قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالدية  
كلها في اللسان والانف وقد قضى عمر رضي الله تعالى عنه لرجل على رجل بارتع ديات بضربة  
واحدة وقعت على رأسه ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه (كن اكل ما في اليد  
اثنان) كالحاجين والعينين والرجلين واليدين والمشتتين والاذنين والانتئين وذي  
المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة (وفي حدها نصفها) كن اروي في حديث  
سعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كل واحد  
من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعمر بن حزم  
رضي الله تعالى عنه وفي العينين الدية وفي حدها نصف الدية ولان في تقويت الاثنين  
منها تقويت جنس لمنفعة او كمال الجال فيجب كمال الدية وفي تقويت احدها تقويت النصف  
فيجب نصف الدية (وكذا اشعار العينين) حيث يجب في كل دية كاملة وفي الاثنين  
منها نصفها (وفي حدها) اي حدها لاشعار رجبها اي ربع الدية لما ذكر (وفي كل اصبع  
يد ورجل عشرها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في كل اصبع عشر من ابل  
(وفيها مفاصل) ثلثة (وفي حدها ثلث دية اصبع) لانه ثلثها (ونصفها) اي نصف  
دية اصبع (وفيها مفصلان) كالابهام لانه نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على

قوله والعينين ولا فرق في العينين  
ذلك قول البصريين والشك في اصح  
لان المصنف ما العن البصر النكح  
فيه تابعه كما في البيع

قوله اشعار العينين مع بقية  
وتفيع طرق العين او الابل  
يبيع ولو قطع الجوف بايديها فبداقة  
كالاربع الفصيص وكل الاشعار اربعة

قوله وكذا اشعار العينين  
ان يرد الاشعار في وقت  
العينين او يوضع  
في جوف اليد او  
الاجل وانما اربعة  
لان في كل واحد  
الحنفية والاصبع  
واذا ثبتت لان  
ان لم تثبت لان  
الاجل

قوله لما ذكر من ان في تقويت رجبها تقويت  
ربع جنس منقصة الاشعار او كال الجال  
مبيد



قوله كل سن يعنى سن الرجل  
قوله نصف سن يعنى نصف السن  
قوله كل سن يعنى سن الرجل  
قوله نصف سن يعنى نصف السن

قوله كل سن يعنى سن الرجل  
قوله نصف سن يعنى نصف السن  
قوله كل سن يعنى سن الرجل  
قوله نصف سن يعنى نصف السن

الاصابع (كما في كل سن) يعنى يجب في كل سن نصف عشر لدية وهو خمس من الابل لقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث الى موسى الاشعري رضى الله تعالى عنه وفي كل  
سن خمس من الابل ومن الابل اربعة خمسة دية فان قيل لو قلنا بدينار لزيد على دية واحدة  
اذا اتلف كل انسان لانيها في الغالب اثنان وثلاثون سنا وفي اتلاف كلها اتلاف النفس من  
وجه لتقويت جنس المنفعة لانها تصير كلها كمة معنى وحكم الاتلاف من وجه لا يجوز  
ان يزيد على الاتلاف من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنص فلا يرد السؤال  
كدافي غاية البيان ولا ثابت هذا بخلاف القياس كان غير معقول للمعنى فلا يجب ان  
ينكر له وجه معقول وان اريد ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره صدر الشريعة  
ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلاثين فالابعة الاخيرة وهي سنان اللحم قد لا تثبت  
لبعض الناس وقد تثبت لبعضهم بعضها والبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان  
ثلاثون ثم للاسنان منفعتان الرنية والمضغ فاذا سقط سن بطل منفعتهما بالكلية  
ونصف منفعة السن التي تقابلها وهو منفعة المضغ وان كان النصف الاخر وهو  
الرنية باقيا واذا كان العدد المتوسط ثلاثين فمنفعة السن الواحدة ثلث العشر ونصف  
المنفعة سدس العشر ومجموعهما نصف العشر وفي عضو ال نفعه بضرب دية  
كيد شلت وعين عميت وصلب تقطع نسلم لان وجوب الدية يتعلق بتقويت

قوله يعنى يجب في كل سن  
قوله نصف سن يعنى نصف السن  
قوله كل سن يعنى سن الرجل  
قوله نصف سن يعنى نصف السن

قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة

قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة

قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة

قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة  
قوله فلو كان ما ذكره صدر الشريعة



قوله كالبه النمل / فليس لها جلال  
فقد جردت عن المنفعة  
عبد بن عبد

لأنه ما جردت عن المنفعة  
وما استغنى بها عن المنفعة  
وما استغنى بها عن المنفعة  
فقد جردت عن المنفعة  
عبد بن عبد

قوله لا فائدة الشجاج  
تخص ما يكون بالوجه  
لغزواته ما يكون لغزواته

جنس لمنفعة ولا عبرة للصورة بلا منفعة الا اذا تجردت عن المنفعة عند الاتلاف  
فحينئذ تجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه جلال كاليد الشلاء او ارشه كاملا  
ان كان ذلك كالاذن الشاحصة ذكره الزيلعي **فصل** (لا فائدة في الشجاج)  
الا في الموضحة عملا وهي التي توضح العظم اي تبينه لامكان اعتبار المساواة فيها بان  
يسر غورها بالمسبار ثم يتخذ حديد بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع وفي ظاهر  
الرواية يجب لقصاص فيما دونها ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح لامكان اعتبار  
المساواة فيه ايضا بما ذكره في الموضحة ذكره الزيلعي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي  
الباشمة عشرها وهي التي تكرر العظم (والمنقلة عشرها ونصف عشرها) وهي  
التي تنقل العظم بعد الكسر (والامة) وهي التي تصل الى ام الدماغ وهي جلبة رقيقة  
تجمع الدماغ وتباعد الامة شجة تسمى الامعة بالخين المعجمة وهي التي تصل الى اللقاع  
لم يذكرها محمد رحمه الله عليه لان النفس لا تبقى بعد ما عاده فتكون قتلا من  
الشجاج والكلام فيها (والجائفة) وهي التي تصل الى الجوف (ثلاثها) كل ذلك ثبت  
بالحديث (وفي جائفة نفدت) الى الجانب الاخر (ثلاثها) لان ابا بكر رضي الله تعالى  
عنه هكذا حكم ولا نهجائفتان (وفي الحارصة) هو وما عطف عليه خبر لقوله الاتي  
حكومة عدل وهي بالحاء المهملة التي تحصر الجلاى تحدره ولا تحتاج الدم

قوله بان يسهل قوتها السبر النظم  
فقد جردت عن المنفعة  
ما غوره والعدول لغيرها  
ابو عبد

قوله وفي ظاهر  
شامل للشجاج فيه  
وكيف يتخذ الاصل  
الوجه في القصاص  
قائد القصاص فيه  
لان لا يبعد ان يسهل  
في غير ذلك العظم  
بالحكم اظهر انما  
لان لا فائدة في

قوله لم يذكرها محمد  
لان لا يبعد ان يسهل  
في غير ذلك العظم  
بالحكم اظهر انما  
لان لا فائدة في

قوله لم يذكرها محمد  
لان لا يبعد ان يسهل  
في غير ذلك العظم  
بالحكم اظهر انما  
لان لا فائدة في

قوله قال من دوى الى نسل النمل كما قاله  
الذي يلقى ثم قال وذكر الرفيقاني انه لا يملك  
هو القوم منى عوازل عيسى  
من نباله

قوله قال الملاحمة  
والاخلاق التي في نفسى الشجاع  
ولم يزل الى ماخذ الاسفاط الى الحكم كماله  
وكذا قال فاضحان الى الذى يرفق الى  
من نباله

قوله حكومتى العدل  
وعليه القوم كماله الكفاة والوظيفة  
التي لا ينفك عنها كماله النزهة وكما  
فقد الصفاة الى الفضل من الزباني  
من نباله

قوله وبه يقضى  
وفي الكفاة فكله القوي لا اذا لم يزل  
صدر الشبهة كماله الشئف وهو الموت  
عن ابن سنانة عن محمد بن خنساء الامام الشريفي  
بدر

قوله فيمن ظم طرفه  
القطع من السن ويكنى ان يكون في  
يأود السن

والدامعة) بالعين المهملة وهى التى تظهر للدم ولا تسيله بل تجمع في موضع الجراحة  
كالدمج في العين (والدامية) وهى التى تسيل الدم (والباصة) وهى التى تبضع الجلد  
اي تقطعه (والملاحمة) وهى التى تأخذ في اللحم وتقطعه (والسحاق) وهى التى  
تصل الى جلة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس سمي سحاقا (حكومة عدل) اذ ليس فيها  
ارش مقدم شرعا ولا يكره هذا رها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما تقرر عن ابراهيم  
النجاشي وعن عمر بن عبد العزيز فيمن الحكومة بقوله (فيقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم معه  
فقد التفاوت بين القيمتين من الدية هو الحكومة) فيفرض ان هذا الحر عبد وقيمه  
بلا هذا الاثر الف درهم ومعه سخمائة درهم فالتفاوت بينهما امانة درهم وهو عشر  
الالف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهو عشرة الاف درهم فعشره الف درهم  
فهو حكومة العدل (وبه يقضى) اخترازا عما ذكره الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة  
من الموصحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قولا الكرخي  
اصح لان عليا رضي الله تعالى عنه اعتبر بهذا الطريق فيمن قطع طرف اسنانه ذكره  
الزبيلى (وقا صابع يد بلا كف وبها نصف الدية) يعنى ان الارش لا يزيد بسبب الكف  
لانه تابع بلا الواجب في كل صبع عشر من لابل فيكون في الخمسة خمسون ضرورة  
وهو نصف الدية (ومع نصف لساعد نصف دية) الاصابع (والحكومة) لنصف

قوله اخترازا عما ذكره الكرخي قال في الدية  
في الكفاة صاعا لا يستقيم قول الكرخي لو  
التي لا يملك منى عوازل عيسى  
من نباله





فلا واختلف في الاضطرار نعم  
 الا ان في رواية يجب الارش كما ملأ في  
 اخرى عنه يجب ما هو قتل وهو  
 فلو انما ذكر في الخط وفيه الخاصة  
 ولم يكره خلافا ذكر في الخط  
 في الاضطرار خلافا للشيخ والاضطرار  
 وفي رواية كما لا يضره او يضار  
 المستغنى كما ترى وفي رواية في الاضطرار  
 في رواية اخرى ان لا يجب في الخطاوي  
 شيء فلو لم يكره في شيء الفصح  
 مطلقا قال فاضحان في رواية من  
 وكذا معنى الحكم في رواية اخرى  
 قال لا يكره في رواية اخرى  
 ضيق في رواية اخرى  
 المستغنى كما لا يخفى

او دخلها عيب بوجه ما بل (كل دية السن) كذا في الكافي وقال في الخلاصة ثم فيما  
 اذا اخضرت او سودت واحمرت انما تجب لدية (اذا فأت منفعة المضغ والافلو كان) السن  
 (ما يرى) حال التكلم (تجب) اي لدية (ايضا) اي كما في لوجه الاول (والا فلا شيء) وعلى  
 هذا لا يبقى كلام الكافي على اطلاقه (واختلف في الاضطرار واختار الدية) كما في سائر  
 الا لوان كذا في الخلاصة (اذا) يعني نزع رجل سن رجل فانه نزع المنزوع سنة سئل لتابع  
 (فثبت سئل الاول او قطعها) اي قلع رجل سن رجل (فردت الى مكانها وبنت عليها اللحم وجب  
 الارش) في صورتين اما في الاول فلانه تبين ان الاستيفاء كان بغير حق لكن لا يجب  
 القصاص للشبهة فيجب المال لان الموجب فساد الثيب ولم يفسد حيث نبت مكانها  
 اخرى فانخذمت الجناية واما في الثانية فلان نبات اللحم لا اعتبار له لان العروق  
 (وكذا الاذن) يعني اذا قطع اذنه فالصقها فالتحت يجب لارش لانها لا تعود الى ما كانت  
 عليه (لا) اي لا يجب (ارش قلع سن فثبت اخرى) لان الجناية قد زالت ولهذا الو  
 قلع سن صبي فثبت في مكانها اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع لعدم فساد الثيب حيث  
 نبت مكانها اخرى فلم تفت المنفعة ولا الترية (او التمس شجرة) يعني شج رجلا فالتحت  
 ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش لزوال الشين الموجب له (او اخرج بضرب  
 يعني ان ضرب رجلا مائة سوطا مثلا فخرج وجهه وبأول ولم يبق اثر سقط الارش لزوال

فلا واختلف في الاضطرار نعم  
 الا ان في رواية يجب الارش كما ملأ في  
 اخرى عنه يجب ما هو قتل وهو  
 فلو انما ذكر في الخط وفيه الخاصة  
 ولم يكره خلافا ذكر في الخط  
 في الاضطرار خلافا للشيخ والاضطرار  
 وفي رواية كما لا يضره او يضار  
 المستغنى كما ترى وفي رواية في الاضطرار  
 في رواية اخرى ان لا يجب في الخطاوي  
 شيء فلو لم يكره في شيء الفصح  
 مطلقا قال فاضحان في رواية من  
 وكذا معنى الحكم في رواية اخرى  
 قال لا يكره في رواية اخرى  
 ضيق في رواية اخرى  
 المستغنى كما لا يخفى

فلا واختلف في الاضطرار نعم  
 الا ان في رواية يجب الارش كما ملأ في  
 اخرى عنه يجب ما هو قتل وهو  
 فلو انما ذكر في الخط وفيه الخاصة  
 ولم يكره خلافا ذكر في الخط  
 في الاضطرار خلافا للشيخ والاضطرار  
 وفي رواية كما لا يضره او يضار  
 المستغنى كما ترى وفي رواية في الاضطرار  
 في رواية اخرى ان لا يجب في الخطاوي  
 شيء فلو لم يكره في شيء الفصح  
 مطلقا قال فاضحان في رواية من  
 وكذا معنى الحكم في رواية اخرى  
 قال لا يكره في رواية اخرى  
 ضيق في رواية اخرى  
 المستغنى كما لا يخفى

فلا واختلف في الاضطرار نعم  
 الا ان في رواية يجب الارش كما ملأ في  
 اخرى عنه يجب ما هو قتل وهو  
 فلو انما ذكر في الخط وفيه الخاصة  
 ولم يكره خلافا ذكر في الخط  
 في الاضطرار خلافا للشيخ والاضطرار  
 وفي رواية كما لا يضره او يضار  
 المستغنى كما ترى وفي رواية في الاضطرار  
 في رواية اخرى ان لا يجب في الخطاوي  
 شيء فلو لم يكره في شيء الفصح  
 مطلقا قال فاضحان في رواية من  
 وكذا معنى الحكم في رواية اخرى  
 قال لا يكره في رواية اخرى  
 ضيق في رواية اخرى  
 المستغنى كما لا يخفى

فلا واختلف في الاضطرار نعم  
 الا ان في رواية يجب الارش كما ملأ في  
 اخرى عنه يجب ما هو قتل وهو  
 فلو انما ذكر في الخط وفيه الخاصة  
 ولم يكره خلافا ذكر في الخط  
 في الاضطرار خلافا للشيخ والاضطرار  
 وفي رواية كما لا يضره او يضار  
 المستغنى كما ترى وفي رواية في الاضطرار  
 في رواية اخرى ان لا يجب في الخطاوي  
 شيء فلو لم يكره في شيء الفصح  
 مطلقا قال فاضحان في رواية من  
 وكذا معنى الحكم في رواية اخرى  
 قال لا يكره في رواية اخرى  
 ضيق في رواية اخرى  
 المستغنى كما لا يخفى

قوله ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب

قوله ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب

قوله ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب

قوله ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب

الشين (ولم يبق اثر) قيد للصورتين (صبي ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب)  
ان بلغ ولم ينبت يجب على عاقلته الدية ولو من العجم ففي ماله كذا في الخلاصة وسياتي  
في كتاب المعاقلة انه المختار (للم) رجل (رجلا فكرر بعض سنائه يستحق) المضروب  
(من الضارب ذلك القدر) كذا في الخلاصة وطريقه ان يرد بالميرد حتى يكون سنه مثل  
سن المضروب فان قلت هذا ليس بجهد بل شبهه وقدر ان لا قود فيادون العمد قلت قد مر  
ايضا ان شبه العمد فيما دون النفس عمد فلا تعقل (لا يقاد جرح الابدان) لقوله صلى  
الله تعالى عليه وسلم يستأني في الجراحات سنة اي يتظر ولان الجراحات يعتبر  
فيها ماله الا حالها لاحتمال السراية الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر بالبرء  
(عمدا المجنون والصبي خطأ وعلى عاقلته الدية) لما روي عن علي كرم الله وجهه انه  
جعل عقل المجنون على عاقلته وقال عمد وخطاؤه سواء ولان الصبي مظنة المرجمة  
والعاقل ناطق لما استحق التحفيق حتى وجب الدية على عاقلته فالصبي وهو  
اعذر رافعي بهذا التحفيف (ان لم يكن من العجم) وان كان منهم ففي ماله ما مر انه  
(بلا كفارة) لانها كاسمها استارة ولا ذنب لها تستر لانها مرفوعة القلم (وحرم ان لا يرث  
لانه عقوبة وهما ليسا من هلهما **فصل** (ضرب بطل امرأة حرة) اختار  
عن الامم وسيلتي حكمها (فالقت جنيما ميتا وجبت غرة هي نصف عشر دية الرجل)

قوله ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب  
الضروب الضرب ضرب سن صبي فانز عنها يستطربوع المضروب



قوله اي فدية كل واحد منهن  
 وقوله اي فدية كل واحد منهن  
 وقوله اي فدية كل واحد منهن  
 وقوله اي فدية كل واحد منهن  
 وقوله اي فدية كل واحد منهن  
 وقوله اي فدية كل واحد منهن  
 وقوله اي فدية كل واحد منهن  
 وقوله اي فدية كل واحد منهن

وهو خمسة دهم (لو) كان الجنين (ذكر أو عشيروية المرأة لو) كان الجنين (أنثى)  
 وهي أيضا خمسة دهم لما روي أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال في الجنين غرة عبد  
 أو أمة قيمته خمسة دهم وروي وخمسة دهم فيكون العرق نصف عشر الدية أما سمي الرقيق  
 غرة لأنه غرة ما يملك أي خيره وأفضله وأطلق العرق وهي لوجهه على الجملة كما قيل في  
 كذا في الفائق (في سنة) لما روي عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال بلغنا أن رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة (ويقسم بين ورثته  
 سوى ضاربه) أن كان وارثا لما مر أن القاتل لا يرث (ولا كفارة عليه) أي الضارب  
 لأن فيها معنى العقوبة وقد عرفت في النقويل المطلقة فلا تسجلها (ودية) عطف على  
 غرة أي وفيه دية واحدة أن كان حيافات (لأنه أئلف حيا بالضرب السابق (وديتان)  
 أن كان المضروب (جنينين فائتا) لأن الجراء يعاد تبعة الجنانية (وغرة ودية أن) كان  
 الجنين (ميتا فماتت الأم) الغرة للجنين والدية للأم (ودية الأم فقط أن ماتت)  
 الأم (فألفت) جنينا (ميتا) لأن فوت الأم سبب لموته ظاهرا لأن حياته بحياتها  
 وتنفسه بنفسها (وديتان أن ألفت حيافات) دية للأم ودية للجنين لأنه قتلها  
 فصار كما إذا ألفت حيا وماتا (وفي جنين لامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر  
 قيمته في الأنثى) لأن القيمة في الامة كالدية في الحر ولا يلزم منه كون الواجب

قوله انما سمي الرقيق غرة  
 ان العبد والاممية غرة في اللغة  
 كذا في الاصول في غرة العبد  
 فسمي بالاب يسول الله تعالى  
 عليه وسلم في الحديث لما عرفت

قوله وأطلق العرق  
 الجنين أي على الجملة على العبد  
 أو الامة كما قيل في غرة العبد  
 فسمي الشئ غرة وهو الذي  
 به لأن أول ما دبره التبان غمها  
 ونام كذا في الخزانة لأن أول مقدار ظهر  
 في باله كذا في النعم

قوله بين وثقة  
 يدل نفسه لا يدل جزوه  
 وعقد مالك الغرة للأم  
 في البيع

قوله وفي جنين الامة  
 وما جئ به من المال فهو مال الضارب  
 فالأصل يوجب أن يكون جنينا  
 فالأصل يوجب أن يكون جنينا

قوله ان كان المضروب جنين  
 ان يترك لفظ الضروب  
 فلفظ السقط

فلهذا انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين

فلا انشئ اكثر من الواجب في ذلك كرفيا اذا كان قيمة الجارية اكثر من قيمة الغلام لانه نادر  
 والغالب ان قيمته تزيد على قيمتها بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقوم غلام  
 مثلها في الصفات المرغوبة بالف درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجنين من  
 غير مولاه ومن غير المغرور وانما اذا كان من احداهما ففيه العرة المذكورة في جنين  
 الحرة ذكر لكان او انشئ لانه حر ذكره الزليجي (فان ضربت فاعتق سيدها) وقع  
 في عبادة الوقاية سيدها كانه سهوم من لنا نسخ لان الصمير للحمل وهو موخر مطلقا  
 (حملها فالتقت فمات وجب قيمته حيا لاديته) لان قتله بالضرب لسابق وهو كافي  
 حالة الرق وقد مر ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمولى  
 للمورثة (وما استبان بعضه كالتمام) الى الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة  
 الجنين التام (فيما ذكر) من الاحكام لاطلاق ما روي ان امرأة اسقطت ميتا بدوا او  
 فعل كضربها بطنها مثلا) فيه (العره) تجب على عاقلة ما في سنة واحدة (الا ان  
 يكون باذن الزوج) فحينئذ لا يلزم شيء (ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن لما مر)  
 كذا في الخلاصة **باب ما يجتنب في الطريق وغيره** احدث في  
 طريق العامة كنيقا (وهو المستراح) (او مينا با) وهو مجرى الماء (او جوصا)  
 وهو مجرى ماء يركب في الحائط قليل جرع يخرج من الحائط لينى عليه (او دكانا)  
 (او دكانا)

فلهذا انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين

فلهذا انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين

فلهذا انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين

فلهذا انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين

فلهذا انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين  
 انما دنا من الغالبين  
 صدورنا من الغالبين

انما هو ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان

فانما هو ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان

جان) اخلاته (ان لم يضرهم ولكل) من المارة (تقصه) لان كلافهم (صاحب الحق  
بالمرور بنفسه وبذوابه فكان له حق التقص كما في ملك المشترك (وفي) طريق  
الخاصة بان يكون غير نافذ (لا) اي لا يجوز اخلات شئ منها (بلا اذن الشركاء وان  
لم يضر) لانه كالمالك الخاص بهم (وضمن دية من مات بسقوطها عليه) لانه صل  
سبب الموت (كما لو ضيع حجرا او خفي بر في الطريق او في غير ملكه قتل به نفس و)  
ضمن (قيمة بهيمة تلفت) بواحد من المالك كورث (ان لم ياذن به الامام) فان الضمان  
في جميع ما ذكر باخلات شئ في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام (لا ان اذن  
او مات في بر طريق جوعا او غما) بضم العين الكربة والمراد ههنا اختناق من هواء  
البر وعند الجي يوسف ان مات عما يجبل ضمان لان العم بسبب لوقوع (نحى حجرا وضعه  
آخر فخطب به رجل ضمن لنحى) لان فعل الاول انفسح بفعله فالضمان عليه (كمن حمل  
على رأسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط شئ) منها (على آخر) قتل به فانه يضمن  
(او ادخل حصيرا او قد يلا او حصاة في مسجد غيره فسقط شئ منها قتل به انسان  
ضمن قيد بمسجد غيره لانه ان كان مسجد حيه لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد  
لا هله لا غيرهم كنصب الامام واختيار المولى ونحو ذلك فكان يعلم مباحا مطلقا  
غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم تعديا او مباحا مقيدا بشرط السلامة

فانما هو ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان

فانما هو ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان

فانما هو ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان

فانما هو ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان  
ان يضمن المالك ما يملك من الماشي فانما هو ان

قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان

لو اجلس في مسجد سواء كان مسجد حيّه او مسجد غيره حال كونه (غير مصل فخطب  
به احد) بان سقط عليه اعمى فتلف يضمن قيده بكونه غير مصل لانه لو كان مصلياً  
سواء صلى الفرض والنفل لم يضمن لان المسجد مما يبنى للصلاة وان لم يكن مصلياً  
سواء اجلس لقراءة القرآن او للتعليم او للصلاة او انما فيه اثناء الصلاة ضمن (لا)  
اي لا يضمن (من سقط منه رداءه) على انسان فخطب به قيده باللبس لانه ان  
كان حاملاً له فسقط على انسان فخطب به او سقط فعشر به انسان ضمن والفرق ان  
حامل الشيء يقصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصفها لسلامة بخلافه لا لبس فلو  
قيده بما ذكره الحج فجعل مبأخماً مطلقاً (وضمن ذو حائط مال الى طريق العامة وطلب  
نقصه مسلم اودق) رجل وامرأة حراً ومكاتب لان الناس في المروء على الطريق شركاء  
وطريق الطالبان يقول اني تقدمت الى هذا الرجل لهدم حائطه وهذا القدر يكفي  
ولا حاجة الى الشهاد وذكروه في الكتب ليمكن من اثبات عندنا لانكار (من) متعاق  
بطلب (يملكه) اى لنقص (كالزاهن) للحائط فانه (يملكه بفكه) اى بفك الرهن  
وانجاع الرهن الى يده (وابل لطفل والوصي) فان له ما ولاية التصرف في مال  
الصبي (والمكاتب) لانه مالك يد اولاية النقص له (والعبد لتاجر) ولو مديوناً  
لان ولاية النقص له ثم ما تلف بالسقوط ان كان ما لا فهو في رقبته وان كان

قوله سواء اجلس في المسجد سواء  
قوله سواء اجلس في المسجد سواء  
قوله سواء اجلس في المسجد سواء

قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان

قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان

قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان

قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان  
قوله وان لم يكن مصلحاً في ذلك ان

فلا يتم بغيره من ملكه قبل بطلان قول  
وطالب نفسه من غيره لا بد من عاقله  
انما هو في ذنوب السوء

قول وعاقلة عطف على ضمير من العاقل  
ان عطف على ضمير من غيره لا بد من عاقله  
من ذنوب السوء

نفساً فعلى عاقلة المولى لوله عاقلة لان الاشهاد من وجهه على المولى وضمان المال ليق  
بالعبد وضمان النفس بالمولى (فلم ينقص) من يملكه (في مائة يمكن) اى نقضه (فيها)  
اى في تلك المدة (مالاً) مفعول ضمن (وعاقلة) عطف على ضمير ضمن وجاز للفصل (نفساً)  
مفعول ضمن لمقدّر (تلفاً) اى مال والنفس (به) اى بذلك الحائط (لا) اى لا يضمن  
(من شهد عليه فباع داره وقبضه المشتري اولاً) كذا في لكافي وليس في الهداية لفظ اولاً  
(فسقط) الحائط بعد البيع قلّف به مال ونفس وانما لم يضمن لان الجناية بترك  
المهتم مع تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف شرع الجناح لانه كان جانياً بالوضع ولم  
ينفسح بالبيع ولا ضمان على المشتري اذ لم يشهد عليه الا ان يشهد عليه بعد شرائه  
فحينئذ يضمن لتركه التقيح مع تمكنه بعد الطلب (او طلب ممن لا يملك نقضه) اى لا  
يضمن من لا يملك نقضه وان طلب منه (كالمرتبة والمستاجر والودع والسكان)  
لعدم قدرتهم على التصرف (مال) اى الحائط (الى دار رجل فله الطلب) لان الحق  
له (فيصح تأجيله وابراؤه منها) اى من الجناية (لان مال الى الطريق فاجله القاضي  
او الطالب) لانه حق العامة فلا يجوز لها ابطاله (وان بنى ما لا بد ضمن بلا طلب  
كما في شرع الجناح) وهو اخراج الجزع من الجدار الى الطريق والبناء عليه (ونحوه)  
كالكنيف مثلاً (حائط خمسة طلب نقضه من خادم وسقط على رجل) فعطّب به

قول عطف على ضمير من غيره لا بد من عاقله  
فلا يتم بغيره من ملكه قبل بطلان قول  
وطالب نفسه من غيره لا بد من عاقله  
انما هو في ذنوب السوء

قول لا اى لا يضمن من اشهد عليه بالنسبة  
لما سبق ان مال لا يملك طلبه فنقضه لان  
الطلب كيف ولا حاجة الى الاشهاد كما لا يخفى  
يبدو

قول مال الى دار رجل ونحوه  
ويضمن للدار فاعطى طلبه لان الطلب  
اذا صح في البعض مع في الكل  
ابو

قول فلا يجوز للمالك  
في حق العامة انما هو في ذنوب السوء  
ابو

قول فلا الطلب  
انما هو في ذنوب السوء  
ابو

فغير مضمون في نفسه فبعضه فيما يقرب  
فيه ولا يوافق في نفسه فبعضه فيما يقرب  
فيه ولا يوافق في نفسه فبعضه فيما يقرب  
فيه ولا يوافق في نفسه فبعضه فيما يقرب

فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب

فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب

فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب  
فبعضه فيما يقرب فبعضه فيما يقرب

ضمن عاقلة اي عاقلة المطلوب منه (خمس لدية) لان الطلب صح في الخمس فيكون  
 متعديا (فان قيل الواحد من شركاء لا يهدر ان يهدم شيئا من الحائط فكيف يصح الطلب  
 منه قلنا ان لم يتمكن من هدم نصيبه يتمكن من صلاحه بوجه وهو المرافعة الى الحكم  
 وبه يحصل الغرض فاذا ترك ضمن عاقلة (كما ضمنوا) اي عاقلة (ثلاثها ان حفر احد  
 ثلثة في دارهم بئر او بني حائطا) فعطب به انسان لان الحافروا لباني في ثلثين متعدي  
**باب جمل البهيمه والجنا عليها**  
 الاصل ان المرو في طريق  
 المسلمين مباح بشرط السلامة لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حقه لكونه  
 مشتركين كل الناس فقلنا بالاباحة بشرط السلامة ليعدل النظر من الجانبين  
 فيما يمكن لا خترار عنه لافيا لا يمكن لان تعيق بهما مطلقا يؤدي الى المنع من التصرف  
 وسد بابه وهو مفتوح اذا تقرر هذا فنقول (ضمن لراكب في طريق العامة ما وضعت  
 دابته وما اصاب بيدها او رجلها او رأسها او كدمت) اي عصت بمقدم استنابها  
 (او خبطت) اي ضربت بيدها (او صدمت) اي ضربت بنفسها شيئا يخالصطدم  
 الفارس ان اذا ضرب احد هما الاخر بنفسه فان الاختران عن هذه الاشياء ممكن لانها  
 ليست من ضرورات السير ففقد السلامة عنهما (فلو حدثت) هذه الاشياء  
 (في السير في ملكه لم يضمن) لانه غير متعدي (الافى لوطي) وهو راكمها لان الايطاء



قول والا ايوانه لم يكن يادد منقرا  
تلف مطلقا اذ كان مطلقا هو  
ظاهرا مطلقا لا يضمن شيئا كما  
فيها ولم يضمن شيئا كما  
التي

قول عطف على قوله وملك  
امام صاحب الوفاء في  
التي والذين يستعملون  
مما جاء في قوله وملك  
ولا يضمن ان يضمن  
سلم فلا اقل من الشاؤن

مباشرة لانه قتله بقتله حتى يحرم الميراث ويلزمه الكفارة وغيره تسبب وفيه  
يُشترط التعدي فصار كحفر البئر في ملكه وفي المباشرة لا يشترط (ولو) حدثت  
(في السيرة في ملك غيره فلو) كان سيده (بإذنه) اي باذن الغير (كان) ذلك الملك  
(ملكه) والسيرة فيه كالسيرة في ملكه حيث لا ضمان عليه (والا) اي وان لم يكن بإذنه  
(ضمن ما تلف مطلقا) لانه متعد (لما نحت) عطف على قوله ما وطئت ذابته فمع الدابة  
بالحاد المهلة ضربها بجدا حفرها اي لا يضمن ما نحت (يرجلها او ذنبها سائرة) اذ لا  
يمكن الاحتراز عنها مع سيرها حتى لو وقعها في الطريق ضمن لامكان الاحتراز عن  
الايقاف وان لم يمكنه عزل النخلة فصار متعد يا بالايقاف (او عطف بما رأت او بالث  
في الطريق سائرة فانه لا يضمن ايضا لما مر من متاع الاحتراز او وقعها له) فان بعض  
الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف (فلو وقعها غيره ضمن) لانه متعد بالايقاف  
(الا) ان يكون الايقاف (في موضع اذن) من قبل الامام (بايقافها فيه) فحينئذ لا  
يضمن لعدم التعدي (وان اصابته بيدها او رجلها حصاة او نولة او اثار ث غبارا  
او حجر صغيرا ففقا عينها او فسد ثوبا لا يضمن) لاعتزال الاحتراز (وبالكبير يضمن  
لامكان الاحتراز (ضمن السائق) للدابة (والقائد لها) ما اصابته بيدها او رجلها  
اي كل صورة يضمن فيها الراكب يضمن فيها السائق والقائد لانهما مسببان كالراكب

قوله او ذنبها سائر لا يضمن  
العطف بعينها فمع النخلة  
فقبل النخلة عطف على النخلة  
وفذلك من قبل عطفها  
بإدراك العطف الثاني

قوله او وقعها بمعنى وقع اي كسبه  
لان وقع جوي متعد بالايقاف  
وتنبيه كونه متعد بالايقاف  
واذا وقع كونه استعجالا فيها  
اول النخلة وقع في اللانم قبل وقوعها  
فيما جسي يابده ووقع فيها لا جسي

قوله وان اصابته بيدها  
عن الوجهان فالراكب والراكب  
والسائق والقائد في الضمان  
ابواب

قوله ضمن السائق للدابة والقائد لها  
اي اصابته بيدها او رجلها  
لا يضمن فيها الراكب يضمن فيها السائق والقائد  
كل صورة يضمن فيها الراكب يضمن فيها السائق والقائد

الاعراض الثلاثة في الاتيان والافتكاك  
فيما في اللفظ واللفظ في الاتيان والافتكاك  
فيما في اللفظ واللفظ في الاتيان والافتكاك

قول لانه اى القول ذكره وحسب ظاهر  
اللفظ وهو انما كان في اللفظ  
منه كل الاشياء من مستفيض ولا  
سواء في عبارات المصنفين

قول لانه اى القول ذكره وحسب ظاهر  
اللفظ وهو انما كان في اللفظ  
منه كل الاشياء من مستفيض ولا  
سواء في عبارات المصنفين

قول لانه اى القول ذكره وحسب ظاهر  
اللفظ وهو انما كان في اللفظ  
منه كل الاشياء من مستفيض ولا  
سواء في عبارات المصنفين

في غير الايطاء فيجب فيها الضمان بالتعدى كالراكب وهذا الحكم مظهر ومتعكس في  
الصحيح وذكر القدر وري ان السائق يضمن النجاة بالرجل لانه يرى عينيه فيمكنه  
الاختزان عنهما مع السير وغاية عن بصر الراكب والقائد فلا يمكنهما الاختزان عنهما  
وعليه بعض المشايخ واكثرهم على الاول (وعليه) اى الراكب (الكفارة) لانه مباشر  
وهي حكم المباشرة (ولا يثبت) ان كان المقتول مؤثرا لذلك ايضا (بخلافها) اى السائق  
والقائد حيث لا كفارة عليهما ويثبتان لانهما متسببان والكفارة وحرمان الارث ليسا  
من احكام التسيب (ضمن عاقلة كل حر فارسا وراجل) ذكر الراكب في المبسوط وغيره  
(دية الاخوان اصطداما) وقد مر معنى الاصطدام (ومقاتا ولم يكونا من الجحيم) حتى لو  
كانا منهم وجب الدية في ما لهم كما مر مرارا (وكان) اى الاصطدام (خطا) لان موث  
كل منهما مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المشى في الطريق فلا  
يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق ولو اعتبر لوجب نصف  
الدية فيها اذا وقع في بر في قارة الطريق اذ لا مشيه وثقله في نفسه لما هو  
في البر وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه مقيد بشرط السلامة في حق غيره  
فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وفيه خلاف زفر والشافعي (ولو) كان  
الاصطدام (عمدا فصفها) اى الواجب نصف الدية اتفاقا لان كلامها مات بفعله

ولا فكله سببا للضمان عند وجود التلف  
اشخصاه مع ذلك الضمان على الدية والمنا  
خالفه في ذلك والشافعي لا يوجب له



فإنه لا يفتقر إلى واحد منهما فلهذا كان  
لأنه لو لم يفتقر إلى واحد منهما فلا ضمان  
عليه في ذلك فهو في ما خلفه من  
الناس عليه

فإن (لأن القائد عليه حفظ القطار كما السابق وقد أمكنه التحرز عنه فصار متحذرا  
بالقصر فيه إلا أن ضمان النفس على عاقلة وضمان المال في ماله كذا في الكافي) ولو  
معه (أي مع القائد) (سابق في جانب لابل ضمنا) أن لم يكن لها عاقلة وإن كانت ضمن  
عاقلة لما لأن قائد الواحد قائد لكل وكذا سابقة لاضرمة (وأما إذا) لم يكن  
في جانب لابل بل (توسطها) أي دخل بين لابل (واخذ رهام واحد منها ضمن وضمان  
مأطوب بما هو خلفه ويضمنان مأطوب بما هو بين يديه لأن القائد لا يقود ما  
خلف السابق لانقطاع الزمام والسابق يسوق ما كان أمامه (وقتل بعير ربطا على  
قطار يسير بلا علم قائد) متعلق برابط (رجلا) مفعول قتل (ضمن عاقلة القائد  
الدية) لأنه قائد لكل فيكون قائدا لذلك البعير والقود سبب لوجوب ضمان  
ومع تحقق سبب الضمان منه لا يسقط الضمان بجعله (ورجعوا) أي العاقلة (بها)  
أي بالدية (على عاقلة الرابط) لأن الرابط هو الذي وقع في هذا الضمان  
حيث ربطه بالقطار وهو متحد فيما صنع فصار في التقدير هو الحائي (فلوربطا  
والقطار واقف ضمنا) أي بالدية (عاقلة القائد بلا رجوع) لأنه قاد بعير غيره  
بلا إذنه لأصريحا ولادلالة فلا يرجعون بما لحقهم على أحد غاية الامرانه متحد  
بالربط والايقاف على الطريق لكنه زال بالقود فصار كالوضع حجرا وحوله (كذا

فإنه على ظاهر الرابط  
بأنه يفتقر إلى مال الرابط لأن الرابط  
أوقعه في ضمان المال فلهذا لا يفتقر  
العاقلة إلى التمسك للقود بمنزلة  
النسب الذي لا يفتقر إلى ضمان  
على أن هذا ليس فيه ضمان  
باعتبار العاقلة كما لا يخفى

فإنه لا يفتقر إلى مال القائد كما  
هو المقصود من قوله كذا إذا علم  
القائد

ولو أرسل بهم فأنسدت رعايا فذلما  
فمنه المثل فإن مالك يهلك ولا يرد  
مطرا آخر لا يضمن  
وأما إذا لم يكن له مطر آخر سواء  
فيضمن



قوله والناخس وكذا الضارب والناخس  
بلا لانه عليه كالتفاد يقول ان نعمنا الناخس  
عن ضربها بغير ما قد علمه كبر الا جنى  
عبد

قوله عن شاة القصاب واذا انشاها  
الي ليس للضارب بل انما حكمه على شاة  
والا فان لا لاشاة الى ان القصاب منها  
الاشم كما في بعض الشرح عبد

عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَلَإِنَّ النَّاخِسَ مُتَعَدٍّ فِي السَّبَبِ وَالرَّكَّابُ فِي  
فَعْلِهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فَيُتْرَجُ جَانِبُهُ فِي التَّعْرِيمِ لِلْعَدَى حَتَّى لَوْ كَانَ مُوقِفًا ابْنَهُ عَلَى الطَّرِيقِ  
يَكُونُ الْقَتْلَانِ عَلَى الرَّكَّابِ وَالنَّاخِسِ نَصْفَيْنِ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِي الْإِقْفَافِ أَيْضًا (وَأَنْ نَفَحَتِ النَّاخِسُ  
فَأَهْلَكَتَهُ كَانَ دَمُهُ هَدْمًا) لِأَنَّهُ كَالْجَانِي عَلَى نَفْسِهِ (وَأَنْ قَتَلَ الرَّكَّابُ قَتْلَةً كَانَتْ دِيْنَهُ  
عَلَى عَاقِلَةِ النَّاخِسِ) لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِي تَسْبِيهِ ثُمَّ النَّاخِسُ نَمَّا يَضْمَنُ إِذَا كَانَ الْوَحْيُ فِي فَوْزِ الْخَسِ  
حَتَّى يَكُونَ السَّوْقُ مُضَافًا إِلَيْهِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي فَوْزِهِ فَالضَّمَانُ عَلَى الرَّكَّابِ لَا لِقَطَاعِ أَثَرِ الْخَسِ  
فَيَقْبَلُ السَّوْقُ مُضَافًا إِلَى الرَّكَّابِ (و) ضَمْنُ (فِي وَقَائِعِينَ شَاةِ الْقَصَابِ مَا نَقَصَهَا) لِأَنَّ الْقَصُودَ  
مِنْهَا الْحِمْلُ فَلَا يُغْتَبَرُ فِيهَا النِّقْصَانُ الْإِجْسَبِي (و) ضَمْنُ (فِي عَيْنٍ بَقَرٍ جَرَّارٍ وَجَرَّوْرٍ) أَيْ  
إِبْلِهِ (وَالْحَمَارُ وَالْبَعْلُ وَالْفَرَسُ رُبْعُ الْقِيَمَةِ) لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَضَى فِي عَيْنٍ لِلدَّابَّةِ بَرَجَ الْقِيَمَةِ وَهَكَذَا قَضَى عَمْرٌو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَإِنْ أَقَامَتِ  
الْعَمَلُ بِهَا إِنَّمَا تَكُنْ بَارِجَ عَيْنَيْنِ عَيْنًا هَاوَعَيْنَا الْمُسْتَعْمِلَ لَهَا فَضَلَّتْ كَأَنَّهَُا ذَاتُ أَعْيُنٍ  
فَيَجِبُ الرُّبْعُ بِفَوَاتِ أَحْلَاهَا **بَابُ جِنَا الْوَقُوفِ** حَتَّى عَبْدٌ عَمَلًا فِيهِ  
النَّفْسُ يَجِبُ الْقَوْدُ (لِمَا مَرَّ (أَلَا أَنْ يُصَالِحَ) أَيْ أَنْ يَقَعَ الصَّلَحُ بَيْنَ لَوْيٍّ وَالْمَوْلَى (أَوْ يَغْفِي  
أَيْ يَقَعَ الْعَقُوبُ مِنَ لَوْيٍّ (وَلَمْ يَجْزِ الْإِسْتِرْقَاقُ) لَكُونَهُ مُبَاحَ الدَّمِ (وَيُثَبِّتُ) أَيْ الْقَوْدُ (أَوْ إِقْرَءَ  
أَيْ لِعَبْدٍ (أَوْ إِقْرَأَ الْمَوْلَى) لِأَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ مِنْ عَبْدٍ لَا تَهْمُ فِيهِ لَكُونُهُ عَائِدًا عَلَيْهِ

قوله في قوله ونقص ما نقصها  
فمنه الذي لا يضمن ولا الذي انقصا  
شامل لما قبله من قوله مع قوله العين  
ونقص نقصه لانه متعدي

قوله اي اليه فله نفعه الا ان كان الخنزير  
القطيع ومنه الجوز وخنزيرها والجوز ما اشد  
مع الاكل لا يضمن من نفسه بالاباطة  
منه النسخ ما لا يضمن لا يضمن من نفسه  
بهم من ملاحظ حتى لا يضمن الا اذا كان  
فان في الاطراف من غنم اقربا ولا اقلاد الحكم  
في الحكم الا في

قوله في قوله ارادني الله الخالص ولا  
الذي لم ينفذ له من شيء من اشياء  
الحكم في كل شيء والكلاب والوحوش  
الولد هذا هو الحق للضعف وان

قوله في قوله الجاني لا يضمن  
الحيوان بل يجوز للضعف والضعف الجاني  
عن الضمان

حكمه في قوله من غنم اقربا  
قوله في قوله من غنم اقربا  
قوله في قوله من غنم اقربا





فإن كان فداء فلا يجمع الوشم قال  
الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
أن يفسر من يفسر الوشم قال  
الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم

فإن كان فداء فلا يجمع الوشم قال  
الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم

فإن كان فداء فلا يجمع الوشم قال  
الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم

فإن كان فداء فلا يجمع الوشم قال  
الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم  
قال الشافعي والحنفي أن يفسر من يفسر الوشم

وإن كانوا جماعة يقتصمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وإن فداءه بجميع أروشهم  
لما ذكرنا تعلق الأول برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها (وإن وهبه) أي المولى العبد الجاني  
(أو بآله أو أعتقه أو دبره أو استولدها) أي الجارية المجانية (ولم يعلم بها) أي بالجناية  
(ضمن الأقل من قيمته ومرا لأرش وإن علم غرم الأرش) فإن المولى قبل هذه التصرفات  
كان مختارًا بين الدفع والفداء ولما لم يبق محلا للدفع بلا علم المولى المجانية لم يصير  
مختارًا للأرش فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الأقل والأكثر فوجب  
الأقل بخلاف ما إذا علم أنه يصير مختارًا للأرش (كما لو علق عتقه بقتل زيد أو رميه  
أو شجّه ففعل) أي قال إن قتلت زيدًا فانت حر فقتل وقال إن رميت زيدًا فانت حر  
فرمى وقال إن شجّحت رأسه فانت حر فشجّ غريم الأرش لأنه يصير مختارًا للفداء حيث  
اعتقه على تقدير وجود الجناية (وقطع عبد يد حر عملاً ودفع إليه) بقضاء أو لا (فاعتقه  
فسرى) فمات منه (والعبد صلح بها) فإنه إذا اعتق دل على أن قصده تصحيح الصلح  
إذا صحته له إلا أن يكون صلحًا على الجناية وما يحدث منها وإن لم يعتقه يرد على  
سيده لأنه إذا لم يعتقه وسرى ظهر أن الواجب ليس للمال بل القود فكان الدفع  
باطلًا فيرد العبد على سيده (فيقتله المولى أو يعفو) أي يخيّر المولى بين القتل والعفو  
لأنه مباح الدم كما مر (وحتى ما دون مذبون خطأ فاعتقه سيده بلا علم بها غرم لرب

[illegible]

فله منعاً برفعه إلى استبعاد ص  
منع المولود من التصرف في نفسه  
بيع أهله من نفسه كما كان الدين من  
الأوصاف التي هي في المأثرة فيه فهي  
الدين إلى الولد كاللثابة والذئب  
والسهم كانه بفضل الشروع  
مبذرة

قوله فالسرا يكون في الاموال السرية  
قال التلويح كالتيبة مع الصفات السرية  
لان صفات حملي لها يفسر الى الولد  
كالملك والزوج  
ابو ع

قوله في الامور الشرعية  
 امر عبادي بعمول بخلافه  
 الحقيق فان لا يكون ان يفعل  
 كما في بعض الشرح  
 امر شرعي  
 امر حقيقي

قوله قال قلن انما نرى المصارع في الموضع والدار فيمنشور  
لبنشرون خطاب الغنم الذي اعطاه والحدود والحدود  
في كلب الغنم اطلاقا بل ظنوا عدم ابي  
الرجحان معهم

قوله لان امر بسبب الضمان في  
الحالة فبني هذه المسئلة على ان  
الامر الى ما لا ينافيها على ان  
الامر الى ما لا ينافيها على ان  
الامر الى ما لا ينافيها على ان

قوله لان الجاء والقلد  
الا فها كان فاما بغيره  
في افترق اخذ منها ففترق  
ادعى المصلحة عليها وهي  
القول للفتنة ففترق  
في التبيين

قوله لان الظاهر منها  
واخذت منها ففترق  
تبعها من الزنا والغصب  
استدل بالامر لان  
عبد

قوله وانما على العبد  
التي لا يرفع العاقل على  
الامر لان العاقل على  
لا على العبد وانما  
لانه العبد وانما  
لانه العبد وانما

لَا مَعْنَاهُ الظَّاهِرُ لِيَعْلَمَ لَزُومُ الضَّمَانِ عَلَى الْمَوْلَى بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ لَدَيْهِ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ  
بِالْجَنَائَةِ وَاللَّدِيَّةُ أَنْ عُلِمَ بِهَا مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْمَوْلَى (وَأَنَّ قَالَ قَطَعْتَ يَدَهَا قَبْلَ  
اعْتِاقِهَا وَقَالَتَ كَانَ بَعْدُ صَدِقتَ وَلَكِنَّا فِي اخْذِهَا مِنْهَا) أَيْ عَتَقَ أَمَةً ثُمَّ قَالَ لَهَا قَطَعْتَ  
يَدَكَ أَوْ اخْذْتَ مِنْكَ هَذَا الْمَالُ قَبْلَ مَا اعْتَقْتُكَ وَقَالَتَ بَلْ بَعْدُ فَالْقَوْلُ لَهَا لِأَنَّهُ اقْرَأَ  
بِسَبَبِ الضَّمَانِ ثُمَّ ادَّعَى الْبِرَاءَةَ وَهِيَ تَنْكُرُ الْقَوْلَ لِلْمُسْكِرِ (لَا الْجِجَاعَ وَالْعِلَّةَ) يَعْنِي إِذَا قَالَ  
جَامِعُهَا قَبْلَ الْاِعْتِاقِ وَلِاخْذِ الْعِلَّةِ قَبْلَهُ فَالْقَوْلُ لَهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهَا خَالِ الرَّقِّ  
(وَأَمْرُ عَبْدٍ مُحْجُورًا وَصَبِيًّا يَقْتُلُ رَجُلَ قَتَلَهُ فَالِدَّدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ) لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ  
هُوَ الصَّبِيُّ الْمَأْمُورُ فَيُضْمَنُ عَاقِلَتَهُ (وَرَجَعُوا عَلَى الْعَبْدِ بَعْدَ عَتَقِهِ) لِأَنَّهُ أَوْقَعَ  
الصَّبِيَّ فِي هَذِهِ الْوَسْطَةِ لَكِنْ قَوْلُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ لِحَقِّ الْمَوْلَى فَيُضْمَنُ بَعْدَ الْعَتَقِ (لَا)  
عَلَى (الصَّبِيِّ الْأَمْرِ) لِقُصُورِ هَلِيَّتِهِ (وَلَوْ) كَانَ (مَأْمُورًا الْعَبْدِ) الْمُحْجُورَ عَبْدًا مُحْجُورًا  
(مِثْلُهُ دَفْعُ السَّيِّدِ) الْعَبْدَ (الْقَاتِلِ) وَفُلَانُهُ فِي الْخَطَا بِلَا جُرُوعٍ خَالًا) لِأَنَّ الْأَمْرَ قَوْلُ  
وَقَوْلُ الْمُحْجُورِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فَلَا يُؤْخَذُ بِهِ فِي الْحَالِ بَلْ بَعْدَ عَتَقِهِ (وَلَوْ أَلَامَنَاهُ) وَهُوَ حَقٌّ  
الْمَوْلَى (بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ لَدَيْهِ) لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي دَفْعِ الزِّيَادَةِ لِامْتِنَانِهِ (وَلَكِنَّا) الْحُكْمُ  
(فِي الْعَمَلِ) أَيْ دَفْعُ السَّيِّدِ الْقَاتِلِ أَوْ فُلَانُهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْعَبْدِ الْأَمْرَ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ  
الْفُلَانِ (أَنَّ كَانَ الْعَبْدُ الْقَاتِلَ صَغِيرًا) لِأَنَّ عَبْدًا صَغِيرًا كَالْخَطَا (وَلَوْ) كَانَ (كَبِيرًا)

قوله لان امر بسبب الضمان  
الا فها كان فاما بغيره  
في افترق اخذ منها ففترق  
ادعى المصلحة عليها وهي  
القول للفتنة ففترق  
في التبيين

قوله لان الظاهر منها  
واخذت منها ففترق  
تبعها من الزنا والغصب  
استدل بالامر لان  
عبد

والاخوانه العبد المولى  
والاخوانه العبد المولى  
والاخوانه العبد المولى

من دینی اور لغوی معنی کے ساتھ کلام اور کلامی کے لفظوں کے معنی اور استعمال کے بارے میں ایک جامع اور مفصل کتاب ہے۔

(أَقْصَ) لِأَنَّهُ يَجْرِي بَيْنَ الْحَرِّ وَالْعَبْدِ (قَالَ قَبْلَ عَمَلِ الْحَرِّ لَكَ وَلِيَّانَ فَعَفَا أَحَدُ وَلِيَّيْ  
 كُلِّهِمَا دَفَعَ نِصْفَهُ إِلَى الْآخَرِينَ أَوْ ذِي بَدِيَّةٍ) هِيَ عَشْرَةُ آلَافٍ دَرَاهِمُ لِأَنَّ الرِّقَّةَ بِحَكْمِ  
 الْقَوْدِ صَارَتْ بَيْنَهُمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُهُ فَادْعَا اثْنَانِ بَطْلَ حَقِّهِمَا وَبَقِيَ حَقُّ الْآخَرِينَ  
 فِي النِّصْفِ فَلِذَا قِيلَ لَهُ ادْفَعْ نِصْفَهُ وَأَمَّا الْفَدَاءُ فَقَدْ كَانَ بَعْشَرِينَ أَلْفًا فَادْعَا اثْنَانِ  
 بَطْلَ حَقِّهِمَا فَبَقِيَ حَقُّ كُلِّ مِّنْ لِّبَاقِيَيْنِ فِي خَمْسَةِ آلَافٍ فَلِذَا فُلِدَ بَعْشَرَةُ آلَافٍ أَوْ شَاءَ  
 (وَأَنْ قَتَلَ) الْقَتْلُ (أَحَدَهُمَا) أَيْ أَحَدَ الْحَرِّينِ (خَطَا وَالْآخَرَ عَمَلًا فَعَفَا أَحَدُ وَلِيَّيِ الْعَمْدِ  
 وَذِي بَدِيَّةٍ لَوْلِيَّيِ الْخَطَا وَنِصْفُهَا لِأَحَدِ وَلِيَّيِ الْعَمْدِ) الَّذِي لَمْ يَعْفَ لِأَنَّ نِصْفَ  
 الْحَقِّ بَطَلَ بِالْعَفْوِ فَبَقِيَ النِّصْفُ وَصَارَ مَا لَا يَكُونُ خَمْسَةُ آلَافٍ وَلَمْ يَبْطُلْ شَيْءٌ مِّنْ  
 حَقِّ وَلِيَّيِ الْخَطَا وَكَانَ حَقُّهُمَا فِي كُلِّ الدِّيَّةِ عَشْرَةُ آلَافٍ (أَوْ دَفَعَ) أَيْ الْقَتْلُ (إِلَيْهِمْ)  
 يَعْنِي أَنَّ سَيِّدَهُ كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْفَدَاءِ وَالذِّفْعِ فَإِنْ دَفَعَهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ (أَثَلَاثًا) ثَلَاثَةً  
 لَوْلِيَّيِ الْخَطَا وَثَلَاثَةً لِلَّذِي لَمْ يَعْفَ مِنْ وَلِيَّيِ الْعَمْدِ (عَوَّلَا عِنْدَ بِي خَفِيفَةً) فَيُضْرَبُ  
 وَلِيَّ الْخَطَا بِالْكُلِّ وَغَيْرُ الْعَاقِلِ بِالنِّصْفِ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي النِّصْفِ وَحَقُّهُمَا فِي الْكُلِّ  
 فَصَارَ كُلُّ نِصْفٍ سَهْمًا فَصَارَ حَقُّ وَلِيَّيِ الْخَطَا فِي سَهْمَيْنِ وَحَقُّ غَيْرِ الْعَاقِلِ فِي سَهْمٍ  
 فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا أَثَلَاثًا (وَأَرْبَاعًا مِّنْ أَرْبَعَةٍ عِنْدَهُمَا) ثَلَاثَةُ أَرْبَاعَةٍ لَوْلِيَّيِ الْخَطَا وَرُبْعُهُ لِأَحَدِ  
 وَلِيَّيِ الْعَمْدِ لِأَنَّ النِّصْفَ سَلَمٌ لَوْلِيَّيِ الْخَطَا بِلَا مَنَازَعَةٍ وَأَسْتَوْثُ مَنَازَعَةٍ الْفَرِيقَيْنِ فِي

قوله وكان معهم ما في الكتاب  
التي فيها جميع الفوائد  
الفائدة الأولى في بيان  
أحوال الدنيا والآخرة

فَقَضِيَ بِهِ الْإِلَهُ تَعَالَى الْفِتْنَةَ وَفِيهَا الْفُتُورُ الْكَلِيمُ

[illegible]

قال لان هذه النصف الاى نصف الارش  
النصف الذين لما صرح به العايد واليهالة  
فمنهم من ان املوا ولي افطار وفى الارش  
الذين لم ياتوا فى يوم الفيل بل فى غير  
الفيل هو كذا المثلث والعشرة وغير  
الذين يكونون بطول الفيل والمصابية  
والذين يكونون بينهما الى بين القديسين  
مبدا

النصف







انما المولى العتق بالبيان  
 فقيمة العتق للمولى العتق  
 انما المولى العتق بالبيان  
 فقيمة العتق للمولى العتق  
 انما المولى العتق بالبيان  
 فقيمة العتق للمولى العتق

وقت الحج فسيب لولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فسيبها بالولاية فجهاالة  
 سبب لا يستحق تمنع القود كجهاالة المستحق ولما ان جهاالة السبب لا تعتبر عند تيقن  
 من له الحق (والا فلا) اي وان لم يكن الموارث السيد فقط بل له وارث غيره لم يقدر بالانقضاء  
 لان المعتبر ان كان وقت الحج فالمستحق السيد وان كان وقت الموت فذلك الموارث  
 او هو مع السيد فجهاالة المقتضى له يمنع الحكم (قال) المولى العبد به (احكم كما حرر فشيئا)  
 اي صارا مشجوجين (فيعين) المولى (واحد) للحرية بان قال ردت هذا (فان شهاالة)  
 اي للمولى (وان قلنا رجل وجب دية حر قيمة عبد) والفرق ان البيان انشاء  
 في حق المحل اظهار في حق المولى ولهذا اذ اقامت المولى قبل البيان يشيع العتق بينهما  
 وبعد الشجة بقي محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقها وبعد الموت لم يبق محلا للبيان  
 فاعتبر اظهارا محضا واحدا حر يبين فيجب قيمة عبد دية حر (ولو) قتل (كلا)  
 منها (رجل فقيمة العبدان) لان لم يتيقن بقتل كل واحد خرا وكل من اقاقلين ينكر  
 ذلك فعليه قيمتهما وفي فقي عيني عبد دفعه سيده واخذ قيمته او امسكه بلا اخذ  
 النقصان يعني اذا فق رجل عيني عبد فان شاء مولاه دفعه اليه واخذ قيمته  
 وان شاء امسكه ولم يأخذ النقصان وقال لا يجزئ بئرا للرفع والامساك مع اخذ  
 النقصان لان معنى المالية لما كان معتبرا وفاقا وجب ان يتخير المولى على الوجه

قوله ان شاء في حق المحل لانه  
 قوله ان شاء في حق المحل لانه  
 قوله ان شاء في حق المحل لانه

قوله اظهار في حق المولى لانه قوله  
 قوله اظهار في حق المولى لانه قوله  
 قوله اظهار في حق المولى لانه قوله

قوله وقيل الشجة يعني قتل الانسان  
 قوله وقيل الشجة يعني قتل الانسان  
 قوله وقيل الشجة يعني قتل الانسان

انما المولى العتق بالبيان  
 فقيمة العتق للمولى العتق  
 انما المولى العتق بالبيان  
 فقيمة العتق للمولى العتق

قد ركن الاطراف فاقطع عطف على قول  
فهي ما معنى انضام الى مكان الادوية  
فهي مذكورة في الدلائل

قد ركن ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء اى  
انه لا يجوز كل بدل النفس على النفس  
والطرفا لكانت كل يكون الحد باناء  
الغالب لا غير

المذكور كما في سائر الاموال فان من خرق ثوب غير خرقا فاحشا يجزى المالك بين  
دفعه اليه وتضمين قيمته وبين مساك التوب وتضمين لنقصان وله ان المالية  
ان وصلته لا شرطية انه كان الاكثر انما بالواو من قبله  
ان كانت معتبرة في ذلك ات فالادمية غير مهدة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو  
قطع عبد يد عبد يومر المولى الدفع او الفداء ولو كان مالا محصا لوجب ان  
يباع فيها ثم مثل حكم الادمية ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء ولا يملك الجثة  
اي ادوية العبد  
اي مال العبد  
ومن حكم المالية ان تنقسم وتملك فوقها على شئيين خطها من الحكم  
اي اجزاء الضمان والواو بالواو بارادة الضمان لا غير من قبله  
على اجزاء الضمان والواو بالواو

# فصل

اقر مدبرا وام ولد لم يذكر المكاتب اذ علم حكمه فيها  
سبق من كتابه (بجناية) خطأ (لم يجز ولا شئ عليه) اى على واحد منها (ولو  
بعدا لعق) لان موجب جناية الخطاء منه على سيده واقراره لا ينفذ عليه (ويجوز  
اثباتها بالبينة (ضمن مولاة الاقل من الارش والقيمة) لما روي ان اباع عبدة بن  
الحجاج رضى الله تعالى عنه فبضى بجناية المدبر على مولاة وكان اميرا بالشام محضر  
مولى لصحابه رضى الله تعالى عنهم فصلا جاعا ولانه بالتدبير او الاستيلاء صار  
مانعا دفع الرقبة عند الجناية ولم يصربه مختارا للدية لانه غير عالم بانه يجزى  
فصار كما لو فعله بعد الجناية غير عالم بها وانما وجب لاقل من قيمته ومن الارش  
لان الاصل وجوب الدفع بالجناية وقد تعدل الدفع بسبب من المولى فيجب القيمة  
اي بماله اذ كان

قلنا بان لا ينقسم الضمان على الاجزاء فلا  
يبيع بالقيمة بل بالادوية الا ان كان  
الانقسام والقيمة اعلا من المال لا يبيع  
الا بالقيمة ولو غلبت قطعا  
اذا اشبهت بغيره قطعا

قلنا ان عام المولى دفع عنه وانما  
نظر الى المالية وان شاء امسكه ولا شئ  
لنظر الى الادمية بل من اراد من شرائه  
هذا الضمان او شئ من القيمة ملكا ودفعها  
الى الجاني

قد ركن ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء  
الركن الاول ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء  
الركن الثاني ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء  
الركن الثالث ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء  
الركن الرابع ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء

ولا فصل بالخطا فيه من ضار الا ان  
يقترن بكونه كاذبا فليس  
عند الوضوء بهم فعمل الاعمال  
الافعال هي الامور التي لا  
الاستدلال بها في الامور  
التي لا يمكن الاستدلال بها

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال

عليه لمنعه منه ولا منع من المولى في أكثر من القيمة ولا حق للمولى الجناية في أكثر من الارش  
ولا يثبت الخيار بين الأقل والأكثر في متحدة الجنس بخلاف الفقه حيث خير بين الدفج  
والفداء وجنسه مختلف (وإن جنى) المدبر (جنائيات لم يلزمه القيمة واحدة) بمقابله  
عين واحدة (فيشار إلى) الجناية (الثانية وإلى الأولى في قيمة دفعت إليه) أي  
وإلى الأولى (بقضاء) ولا يطلب من المولى شيئاً لأنه مجبور في الدفج (ويبيع مولاه  
أو وإلى الأولى لو) دفعت إليه (بدونه) أي بدون القضاء لأنه جسد لم يكن  
مجبوراً في الدفج (جنى) مدبر (خطأ فوات لم تسقط القيمة عن مولاه) لأنها تثبت  
عليه بسبب تدبيره وبالوفاة لا يسقط ذلك (قتل المدبر مولاه خطأ يسحق في قيمته)  
لأن التدبير وصية برقبته وقد سلمت له لأنه عتق بموت سيده ولا وصية للقاتل  
فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة (ولو قتلته عمداً  
قتله الوارث واستسحق قيمته ثم قتله) أما الأول فظاهر ولما الثاني فلما ذكر من  
أن التدبير وصية إلى آخره (غصب عبداً قطع سيده فسرى ضمن قيمته) أقطع  
وأن قطعه سيده في يد غاصبه فسرى عنه لم يضمن (لأن الغصب يوجب  
ضمان ما غصب ويبرأ الغاصب باسترداد المصوب والاستيلاء عليه ففي  
المسئلة الأولى لما قطعه المولى في يدك نقصت قيمته بالقطع فوجب على الغاصب

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال

لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال  
لأنه لا يخرج من جنس المولى في كل حال









[illegible]

وَلَمَّا الْجِدَارَ فَعَصَمْتَهُ لِحَقِّهِ لِبْقَائِهِ عَلَى صِلَا الْحُرِّيَّةِ فِي حَقِّ الدِّمِ (وَبَدُّ وَنَهْ يَضْمَنُ) لِمَا مَرَّ

باب الْقِسْمَةِ (هِيَ اِيْمَانٌ تَقْسِمُ عَلَى هَذِهِ الْحِكْمَةِ) اِنَّهُ مُوَلَّدٌ بِاَوْفَالِهِ

الَّذِينَ وَجَدَا لَقِيْلًا فِيهِمْ) قَوْلُهُ (مَيِّتٌ بِهِ جُحْجُحٌ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْاِتِّى خُفِيَ لَهُ (اَوْ اَشْرُ

ضرب اوقية كسب النان اوق و جرمه اذله و عنه و حل في محله و اكره عطف

ضرب الخيل بغير سوار او خرج دم من دله او عينيه وچندى حمله او درن غلظت

عَلَىٰ اِضْمِيرٍ وَجَدَ الْفَضْلُ الْاِكْثَرُ الْبَدَنَ سَوَاءً كَانَ مَعَهُ رَأْسُهُ اَوْ لَا وَجَدَ نِصْفَهُ

مَعَ رَأْسِهِ لَا يَعْلَمُ قَائِلُهُ) اذْ لَوْ عَلِمَ كَانَ هُوَ الْخَصْمُ وَسَقَطَ الْقِسَامَةُ (وَادَّعَى وَلِيَّهُ الْهَقْلَ

عَلَّمَ أَهْلَنَا، وَأَكْرَمَهُ الْقَوْمَ عَلَى الْوُضْعِ عَنِ الْفَتْخَانِ وَالْأَنْبَاءِ الْوَخَّافَةِ أَيْ الْخَطَا

عَلَى هَذِهِ الْأَيْتَامَ وَالزَّوَالِيَ فَاسْتَعِذْ بِنُصْحَةِ اللَّهِ وَاٰلِٓهٖٓ وَسَلَّمَ وَلَا يَكُنْ لَهُ خَلْفًا يَكْرَهُ

ذَلِكَ الْمَيْتَ (خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ) أَيُّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْحَمَلَةِ لَمْ ارَوْى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ أَنَّ هَذَا قَيْلٌ وَجَدَ يَوْمَ

اظهره كواكب النجوم

أظهرهم بما الذي يجرحه علم فلبوا اليه أن مثل هذه الحادثة وقعت في بني إسرائيل

فانزل الله تعالى على موسى عليه السلام امرًا فان كنت نبيا فاسئل الله تعالى ومثل

ذَلِكَ فَكَيْبَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يَنْخَارَ مِنْكُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَرْسِلَ فِي الْأَرْضِ الْفَلَاحَ

فَيُحْكِمُونَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَلَّامُ الْيُحْكِمُونَ الدِّينَ وَالْوَلَدُ فَضِيَّتْ فِينَا

بِالْأَمْرِ سَلَى بِالْوَحْيِ (يُخْتَارُ هُمُ الْوَلِيُّ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اخْتِيَارَ تَعْيِينَ الْخَمْسِينَ إِلَى

الولي لأن المين حقه والظاهر أنه مختار من بينهم بالقبول وهم الفسقة والشا

الوحي لان اليمين حقه وان الظاهر ان يجرى ما به بالحق من

١٠٠

الاربعين

یہاں تک کہ ان کے پاس کوئی اور نسخہ نہ ہو۔

۱۹

قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي اي لا يخاف ولما يقول بانهم قتلوه وقال الشافعي  
اذ كان هناك لو ثبت استخلف الاولياء خسين يميناً فان حلفوا يقضى بالدية على المدعى  
عليه عما كانت الدعوى او خطأ في قول وفي قول يقضى بالقوة اذ كانت الدعوى  
في العهد وان نكل المدعى عن اليمين حلف المدعى عليهم فان حلفوا تركوا ولا شيء عليهم  
وان نكلوا فعليهم القصاص في قول والدية في قول واللوث الذي ذكره قرينة حالية  
توقع في القلب صدق المدعى بان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالدم  
او ظاهري شهيد المدعى من عدالة ظاهرة او شهادة عدل وجماعة غير عدول لان اهل  
المحلة قتلوه وان لم يشهد له الظاهر حلف اهل المحلة للشافعي في لبدلية بيمين الولي  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا اولياء فيقسم منكم خسون انهم قتلوه ولا  
اليمن حجة لمن يشهد له الظاهر كما في سائر الدعاوى فان الظاهر يشهد للمدعى  
عليه لان الاصل في الدماء البراءة والظاهر يشهد للمدعى عند قيام اللوث وقرب  
العهد فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه الحجة نوع شبهة والقصاص عقوبة بسيطة  
بها فلهذا اوجب الدية في المجدي لنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم البيعة على  
المدعى واليمين على المدعى عليه وروى ابن مسيب رضي الله تعالى عنه انه صلى الله

قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي

قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي

قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي

قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي

قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي  
قوله ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي

فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية

تعالى عليه وسلم بدأ باليهود بالقسامة وجعل للذية عليهم لوجود القتل بين أظهرهم  
ولأن اليمين ليس بحجة لاستحقاق فلس فكيف يكون حجة لاستحقاق نفس واليمين  
عندنا ليظهر القتل يتحرزهم عن اليمين الكاذبة فيقرروا فيجب القصاص وإذا حلفوا  
حصل البراءة عن القصاص (ثم يمضي على أهلها) أي هل المحلة (بالذية) لوجود  
القتل بينهم وقد ثبت أنه صالح لله تعالى عليه وسلم جمع بين الذية والقسامة  
وكذا عمر رضي الله تعالى عنه (وإن ادعى القتل على واحد من غيرهم سقط  
القسامة عنهم) يخفى إذا ادعى إلى القتل القتل على رجل من غير أهل المحلة كان ذلك  
البراءة منه لأهل المحلة حتى لا تمتع دعواه بعد ذلك عليهم (وإن منهم فلا) أي إن أدى  
على واحد منهم بعينه لا يبطل القسامة والذية من أهلها وعن أبي حنيفة في رواية  
يكون ذلك إبراء منه لأهل المحلة كذا في الخاتمة (وإن لم توجد) أي الخمسون (فيها) أي  
المحلة (كرر الحلف عليهم إلى أن يتم) أي الخمسون (ومن نكل منهم حبس حتى يحلف) لأن  
الحلف فيه واجب تطهير الأرواح ولها ما يجمع بينه وبين الذية بخلاف النكول في الوعد  
لأن الحلف فيها بدل عن صلح حقه ولها ما يسقط ببدل المدعى وهذا لا يسقط ببدل  
الذية (ومستحلف قال قله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفت قاتلا غير زيد) لأنه  
يزيد سقطا الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ما ذكر لأنه لما اقرب بالقتل

فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية

فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية

فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية

فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية  
فلا يمضي على أهلها الذية والدية والدية

قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)

قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)

صار مستثنى عن اليمين فبقي حكم من سواه فيحلف عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
لا يمين لیس من هذا القول الصحيح لما عرفت واليمين قول (وامرأة وعبد) لانها ليس من اهل  
النصرة واليمين على اهلها (ولا قسامة ولا دية) على احد (في حق ميت لا اثر به اخرج  
دم من فيه او انفه او دبره او ذكره) لانه ليس بقتيل اذ لا بد من اثر يستدل به على كونه  
قتيلا وهو ما ذكر في قول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج من هذه المواضع  
عادة بلا فعل احد (وما تم خلقه كالكبير) اى اذا وجد سقط تام الخلق به اثر من هذه  
الاثار المذكورة فهو كالكبير في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تام الخلق يفضل جيا  
(رجل يسوق دابة عليه اقليل ضمن عاقلته) اى عاقلته الرجل (ديته) اى دية القليل  
(لا اهل المحلة) لانه في يده فصل كانه في داره (كذا لو قاده اوركها فان اجتمعوا)  
اى القائد والسائق والراكب (ضمنوا) لانه في ايديهم ذكره الزيلعي (ولو بين قريتين او قبيلتين  
فعلى قريبهما) لان قتيلا وجد بين قريتين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فامر  
ان يسمع بينهما فوجد الى احدى القريتين اقرب فقصى عليهم بالقسامة والدم وروى  
عن عمر رضي الله تعالى عنه مثله (وان استويا) اى القريتان والقبيلتان (فعليهما ان  
كان) اى القليل (في موضع يسمع منه الصوت) لاهل قرية في الصورة الاولى واهل  
القريتين في الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت يلحقه الغوث فيمكنهم النصرة

قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)

قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)

قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)

قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)  
قوله ولا قسامة عليه (ولا قسامة على صبي ومجنون)

[illegible]

وَقَدْ قُصِرَ وَأُذِّلَ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْمَعُ مِنْهُ الصَّوْتُ لَا يَلْزِمُهُمْ نَصْرَتُهُ فَلَا يَنْسَبُونَ إِلَى التَّقْصِيرِ فَلَا يَجْعَلُونَ قَاتِلِينَ تَقْدِيرًا (وَجِدْ) أَيْ الْقَتِيلَ (فِي دَارِ رَجُلٍ فَعَلَيْهِ الْقِسَامَةُ وَتَدَى عَاقِلَتُهُ إِذَا اثْبَتَ أَنَّهَا لَهُ بِالْحُجَّةِ) لِأَنَّ التَّدْبِيرَ فِي حِفْظِ الْمَلِكِ الْخَاصِّ إِلَى الْمَالِكِ وَاللَّدِيَّةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِأَنَّ نَصْرَتَهُ وَقُوَّتَهُ بِهِمْ وَهَذَا إِذَا كَانَ لَهُ عَاقِلَةٌ وَالْأَفْعَالُ كَمَا مَرَّرْنَا (لَا يَجْرِدُ الْيَدَ) حَتَّى لَوْ كَانَ بِهِ لَدَى عَاقِلَتِهِ وَلَا نَفْسَهُ (وَلَوْ) وَجِدَ قَتِيلًا (فِي دَارِ نَفْسِهِ تَدَى عَاقِلَتُهُ وَرَثَتُهُ) عِنْدَ بَنِي حَنِيفَةٍ لِأَنَّ الدَّارَ حَالِ ظُهُورِ الْقَتْلِ لَوَرَثَتُهُ فَالْدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِمْ وَعِنْدَهُمَا وَعِنْدَ فِرْلَانِ فِيهِ وَبِهِ يُفْقَى لَمَّا قَالُوا إِنَّ الدَّارَ فِي يَدِهِ حَالِ ظُهُورِ الْقَتْلِ فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ فَكَانَ هَدْمًا وَإِنْ كَانَتِ الدَّارُ لِلْوَرَثَةِ فَالْعَاقِلَةُ إِنَّمَا يَتَعَمَلُونَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَخْفِيفًا لَهُمْ وَلَا يُمْكِنُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَرَثَةِ لِلْوَرَثَةِ (وَالْقِسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْخِطَّةِ) أَيْ أَصْحَابِ الْأَمْوَالِ الْقَدِيمَةِ الَّذِينَ كَانُوا تَعَمَلُوكُوهَا جِبْنَ فَمَعَ الْأَمَامُ الْبَلَاءَ وَقَبْلَهُمَا بَيْنَ الْغَائِمِينَ بِخَطِّ خَطِّهِ لِيَمْتَنِينَ أَنْصَابُهُمْ (وَالْمَعَ السَّكَّانَ) أَيْ لَا يَدْخُلُ السَّكَّانَ يَغْفَى الْمُسْتَأْجِرِينَ وَالْمُسْتَعِيرِينَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ فِي الْقِسَامَةِ عِنْدَ بَنِي حَنِيفَةٍ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ هُوَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا الْآنَ وَالِدِيَّةُ التَّدْبِيرُ تَكُونُ بِالسَّكَنِ كَمَا تَكُونُ بِالْمَلِكِ إِلَّا يَرِىَانِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الْقِسَامَةَ وَالْدِّيَّةَ عَلَى الْيَهُودِ وَإِنَّ الْقِسَامَةَ وَالْمَالَكَ هُوَ الْمُخْتَصَّ بِنَصْرَةِ الْبَقْعَةِ لَا السَّكَّانَ وَأَهْلَ خَيْبَرَ

قَوْلُ تَعْلِيهِ عَلَى الْعَاقِلِ مُطَاعًا وَعِنْدَ  
الْجَاهِلِ إِذَا الْعَاقِلُ مُضْطَرًا وَقَالُوا  
فِي الْفَسَادِ أَضْحًا  
ابن عـ

قوله من كان في  
مجد الدين كان في دفعه  
في البرص في الدار على دفع  
العاقل في الدار على دفع  
الدين في الدار على دفع  
له وعليه في الدار على دفع

قوله لما قالوا ان الدابة في يده قال فلو  
القتل لكل الثعبان لفظ الظهور بغير  
للصدر الذي يبعث اليه الناس في جميع حال  
ومؤخر المخرج كما عبروا به الكمال عبارة الودك  
مصر ما انخرضه فحاشية واجب ان  
المراد بظهور القتل خروجه

فمن القضاة على أهل الخطأ  
أيضا وبينهم أنفسهم  
وهم في الخطأ كما قالهم  
وهم في الخطأ كما قالهم

يُؤَلِّمُ لَنَا وَلِلْمَلَائِكَةِ  
وَالْمَلَائِكَةُ فِي كُتُبِهِمْ  
يَعْنِي أَنَّ التَّكْوِينَ  
أَبَدِيَّ









قوله ولا على القوم عطف على اهل المحلة  
بما ذكره من القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم

قوله ولا على القوم عطف على اهل المحلة  
بما ذكره من القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم

مَنْ يَبْأُشِرُهُ جُعِلَ عَلَيْهِمُ الْقَسَامَةُ وَاللَّيَّةُ (الان يَدْعَى لَوْ عَلَى الْقَوْمِ اَوْ عَلَى بَعْضِ مِنْهُمْ) قَلَمَ  
يَكُنْ عَلَى هَٰذَا الْمَحَلَّةِ شَيْءٌ لَّانَ هَٰذَا الدَّعْوَى تَصْمَتُ بِرَأْيِهِمْ عَنِ الْقَسَامَةِ وَلَا عَلَى الْقَوْمِ حَتَّى  
يَقِيمُوا الْبَيِّنَةَ اذْ بَجَرَّدَ الدَّعْوَى لَا يَثْبُتُ الْحَقُّ لَكِنْ يَسْقُطُ الْحَقُّ عَنْ هَٰذَا الْمَحَلَّةِ لَانَ قَوْلُهُ  
جَعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ (وَجَدَ) قَتِيلَ (فِي بَرِيَّةٍ لَا عِمَارَةَ بِقَرْبِهَا) مَعْنَى الْقَرِيبِ عَلَى مَا سَبَقَ سَمَاعُ الصَّوْتِ  
مِنْهَا (اَوْ فِي نَهْرٍ كَيْتٍ) وَهُوَ مَا لَيْسَ فِي يَدِ أَحَدٍ وَلَا مِلْكُهُ أَحَدًا كَالْفَرَاتِ مَثَلًا بِخِلَافِ النَّهْرِ  
الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الشَّقَّةَ لاختصاصها به لقيام يدهم عليه فيكون القسامة والدَّيَّةُ  
عليهم فقولا الوقاية أو ما يمر به ليس على طلاقه (فهدر) لانه اذا كان بهذه الحالة  
لا يلحقه الغوث من غيره فلا يوصف بالتقصير (ولو) كَانَ الْقَتِيلَ (مُحْتَسِبًا بِالشَّاطِئِ)  
فَعَلَى الْقَرِيبِ الْقَرَى (مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ لِلْقَرِيبِ) (وَلَوْ خَارِضًا وَذَارَ مَوْقُوفًا  
عَلَى الزَّيَابِ مَعْلُومَةً وَعَلِيمًا) (لَإِنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهَا) (وَلَوْ) كَانَتْ مَوْقُوفَةً  
(عَلَى مَسْجِدٍ وَكَأَنَّ الْمَسْجِدَ) أَيْ كَانَ كَالْوُجُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ رَوَى (وَلَوْ) وَجَدَ (فِي مَعْسُكٍ)  
فِي فَلَاةٍ غَيْرِ مَلُوكَةٍ فَفِي الْحَيَّةِ وَالْفَسْطَاطِ عَلَى سَاكِنَيْهَا (وَفِي خَارِجِهَا أَنْ كَانُوا)  
أَيْ سَاكِنُوا خَارِجَهَا (قَبَائِلَ وَعَلَى قَبِيلَةٍ وَجَدَ) الْقَتِيلَ فِيهَا وَلَوْ بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ كَانَ كَمَا  
بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ (وَقَدْ عَرَّبَ بَيَانَهُ) (وَأَنْ تَزَلُوا جُلَّةً مُخْتَلِفِينَ) فَعَلَى أَهْلِ الْعَسْكَرِ كَلَامٌ لِأَنَّهُمْ لَمَّا  
تَزَلُوا جُلَّةً صَارَتْ الْأَمْكَنَةُ كُلُّهَا بِمِثْلَةِ مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ مَسْئُوبَةٌ إِلَيْهِمْ فَتَجِبُ عُقُوبَةُ مَا وَجَدَ

قوله ولا على القوم عطف على اهل المحلة  
بما ذكره من القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم

قوله ولا على القوم عطف على اهل المحلة  
بما ذكره من القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم

قوله ولا على القوم عطف على اهل المحلة  
بما ذكره من القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم

قوله ولا على القوم عطف على اهل المحلة  
بما ذكره من القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم

قوله ولا على القوم عطف على اهل المحلة  
بما ذكره من القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم  
والى القوم على القوم والى القوم على القوم

قوله خلاف قال يوسف اخذ الا  
قصة فانه لا تضام في الاضمار  
الصلب والادوية النفس والاضمار  
منه فضا لا اذ لم يفسد ما جاوز  
منه فضا لا

قوله لان الحج اذا اتصل  
به الموت في تعقيب المرقوم  
القسم والدية على الحق الذي  
يجب فيه على قول الامام في النسيب  
منه فضا لا

في حاج الخيام عليهم (ولو) كانت الاضمار في نزل فيها العسكر (مما لوكة فعلى المالك اي  
القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يراجون المالك في قسامة والدية (هـج في حي  
فنقل الى اهله فبقى ذراش فانت فالقسامة والدية على الحي) بخلاف الابي يوسف لان الحج  
اذا اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب لقصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش  
(محل معه جريح به رمق فحمله اخر الى اهله فكث زمانا فمات لم يضمن الحامل) في قول ابي  
يوسف ومحمد وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جرحا في يده  
بوجوده فيها (بجلا في بيت) بلاتاك (وجدل حدهما قتيلا ضمن لخر دية) عند ابي يوسف  
خلاف المحل فانه لا يضمن عنده لاحتماله قتل نفسه ولا يبي يوسف ان الظاهر ان الانسان  
لا يقتل نفسه (وجدل) قتل في حرية امرأة (كررا الحلف عليها وندى عاقلتها) عند ابي حنيفة  
ومحمد وعند ابي يوسف القسامة ايضا على العاقلة لانها على اهل النصرة والمرأة ليست  
منها واشبهت الصبي ولهما ان القسامة لنفي التهمة والتهمة من المرأة متحققة (بطل شهادة  
اهل المحلة بقتل غيرهم) يخفى اذا ادعى الولي على غير اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها  
لم يقبل عند ابي حنيفة وقال لا تقبل لانهم كانوا بصدده ان يصيروا خصما وقد بطل  
بدعوى الولي القتل على غيرهم فيقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عرل قبل  
الخصومة وله انهم خصما بانهم منزلة قاتلين للتقصير الصادر منهم فلا يقبل شهادتهم

قوله خلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش  
فانه لا يضمن ان يكون مونة مع غير الحج  
فلا يلزم بالشك كما في الهمزة  
عبد

قوله رجل مع حج  
شاعر والمراد به انسان وقوله اخذ  
موضع الصبي على الرجل ذلك الحج  
عبد

قوله في حرية امرأة  
او في حرية وليس في ذلك المكان احد من محليها  
عبد

قوله وفي غافلها  
اي المرأة وشاكلة غافلها  
في الدية على الاصح كما في النسيب  
منه فضا لا

قوله وفي غافلها  
اي المرأة وشاكلة غافلها  
في الدية على الاصح كما في النسيب  
منه فضا لا



فقد وثقني بن عمر بن الخطاب قال قال  
 فوضي له ذلك سنين على اهل البوارج  
 فيمنعهم من فوضي على اهل البوارج  
 الملك وازاد العاقل السنين حتى لهم  
 يجل الله على العاقل مع ان كان دهم  
 احل له يخطو القنفذ اجاب موطا لهما  
 عبد بن  
 في السنين

فقد وثقني بن عمر بن الخطاب قال قال  
 فوضي له ذلك سنين على اهل البوارج  
 فيمنعهم من فوضي على اهل البوارج  
 الملك وازاد العاقل السنين حتى لهم  
 يجل الله على العاقل مع ان كان دهم  
 احل له يخطو القنفذ اجاب موطا لهما  
 عبد بن  
 في السنين

لأنها اخف وما تحلت العاقلة الا للتخفيف والتقدير بثلاث سنين مروى عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ومحمدي عن عمر رضي الله تعالى عنه (كذا ما يجب في مال القاتل مثل الذي  
 يعني يؤخذ في ثلاث سنين عندنا ويجب حاله عندنا لشافعي وسياتي امثله ان شاء الله

تعالى (وان خرجت) اي اعطيا (لاكثر منها) اي من ثلاث سنين (واقل) منها (يؤخذ منه)

لا يخرج ما فيه من الشاهد او الظاهر راجع الى ما هو في المتن

اي لاكثر او اقل (والحي) عطف على اهل الديوان اي العاقلة القبيلة (لن ليس منهم)

اي لا يوجب ما فيه من ثوب البهائم وكذا من ينشأ من البهائم

اي من اهل الديوان وقع عبارة الوقاية هكذا وحيه لمن ليس منهم وكانه سهو من الناسخ

لان ضمير حيه لمن ولا وجه لارجاعه اليه فالصواب والحي لمن ليس منهم (يؤخذ من

كل) اي كل واحد من احدى العاقلة (في) مجموع (ثلاث سنين ثلاثة دراهم او اربعة فقط)

بحيث يؤخذ من كل واحد منهم (في كل سنة درهم) ليكون المأخوذ في ثلاث سنين ثلاثة دراهم

(او مع ثلث) اي ثلث درهم ليكون المأخوذ في ثلاث سنين اربعة دراهم وان لم يتسع الحي

ضم اليه اقربا لا غيا نسبيا الاقرب فالاقرب كما في العصبات واما الاباء والابناء فاختلف

في دخولهم (والقاتل كاحدهم) لانه الجاني فلامعنى اخراجه وفيه خلافا لشافعي (و)

العاقلة (للمتوحي مولا) لان نصرة بهم يؤيد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم مؤل القوم

(ولولي المولاة مولاة) الذي عاقده (وحيه) اي قبيلة مولاة لان العرب يتناصرون بهم

فاسبه مؤل العناقة (ويجل العاقلة ما يجب بنفسه للقتل) الاصل في ايجاب الدية على

فقد وثقني بن عمر بن الخطاب قال قال  
 فوضي له ذلك سنين على اهل البوارج  
 فيمنعهم من فوضي على اهل البوارج  
 الملك وازاد العاقل السنين حتى لهم  
 يجل الله على العاقل مع ان كان دهم  
 احل له يخطو القنفذ اجاب موطا لهما  
 عبد بن  
 في السنين

فقد وثقني بن عمر بن الخطاب قال قال  
 فوضي له ذلك سنين على اهل البوارج  
 فيمنعهم من فوضي على اهل البوارج  
 الملك وازاد العاقل السنين حتى لهم  
 يجل الله على العاقل مع ان كان دهم  
 احل له يخطو القنفذ اجاب موطا لهما  
 عبد بن  
 في السنين

فقد وثقني بن عمر بن الخطاب قال قال  
 فوضي له ذلك سنين على اهل البوارج  
 فيمنعهم من فوضي على اهل البوارج  
 الملك وازاد العاقل السنين حتى لهم  
 يجل الله على العاقل مع ان كان دهم  
 احل له يخطو القنفذ اجاب موطا لهما  
 عبد بن  
 في السنين







قوله فان طال مجيئه اي مجيئ المولى (باعت القاضى وان علم مكانه)  
لئلا يضرب المولى بكثرة النفقة (وامسك ثمنه وانفق عليه) اي الايق (منه) اي لثمن (ودفع  
الباقى اليه) اي المولى (ان اثبت) ان كان له بالبينة (او بينا حلية والعلامة وليس له) اي  
للمولى (ففسخه) اي فسخ بيع القاضى لان بيعه بامر الشرع حكمه لا ينقض وان نعم المولى انه  
كان كاتبه او دبره لم يصدق على نقض البيع كذا في الفتاوى المسعودى (ولو صله) خبر  
سوله الاتى ان يعون درهما (اليه) اي لوالد الابن الى مولاه (سواء كان) الابن عبدا (محجورا  
او مأذونا او مدبرا او ام ولد) لانهم مملوكون فيحصل به احياء المالية من هذا الوجه بخلاف  
المكاتب لانه احق بمكاسبه لانه غير مملوك يذاكاسيائى (من مدة سفر واكثر) متعلق  
بالموصل (ان يعون درهما وان لم يجد لها) اي وان كانت قيمته اقل منه (ان اشهد انه اخذه  
لرد) وان لم يشهد فلا شئ له كاسيائى (و) لموله (من اقلتها) اي مدة سفر (بقسطه)  
اي بحسابه لان العوض يوقع على المعوض ضرورة المقابلة (وفي الاخرين) اي المدبر وام  
الولد (اذا مات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له) لان ام الولد تحقق بموته فتكون  
حرة ولا جعل للحرة وكذا المدبر ان خرج من الثلث وان لم يخرج فكذا عندها لانه حرمدون  
اذا لا غنا ولا يتجرى عندهما وعند مكاتب ولا جعل في المكاتب كاسيائى (وان اشهد) اي اخذ  
الابن بانه اخذه ليرده الى مولاه (وابق منه لم يضمن) لانه امانة عنده ولم يتعد (والا)

قوله وانفق عليه اي وانفق ما انفق  
عليه من هذا المبلغ واخذه منه لثمن المال  
هذا هو الظاهر وكان العبد لا ينفق ولا يملك  
فيما له مال ولا انفق عليه من ماله ولا يملك  
ما ساقطه من ماله فالتامع الاول عيبه

قوله ولو صله اي ولو وصله  
بوالده لانه مملوك وامر بالموت والرد بها ماله  
فوجب ما نوه درهما

قوله وان لم يبق لها اي وان لم يبق لها  
الثاني ليعود بالنقص فلا بد من ثمن  
انما للموت في النقص العدم وركب  
ونحو قول الامام مع محمد

قوله ولو وصله من اقل منها اي مدة السفر  
فلا بد من ذلك حتى ان لا ينفق في الاخذ  
وقال دون السفر به ان لا ينفق  
في السفر واخذه منه لثمنه  
العمل ونحوه الى من ينفق

قوله بقسط اي بقسط  
ادبتهما فضلا عما لا يملك  
والعوض الذي يوقع على المعوض  
في الصلح والصلح الذي يوقع  
ابو عبد

قوله اي وان لم يشهد (ضمن) لان غاصبه  
الاول لم يشهد الا شهدا وان لم يشهد  
شبهه او ترك الحق اخذ الظالم فبطل  
ضمم والاعلان فيه فدل على كونه  
في اللفظ والمازول بعد الا ستند  
في الكون كلف التعديل كونه فيها  
معنى في الحال اذ غاية

قوله وعلى المدين جعل الرهن اي بعد  
دفعه على ما سيجي تفصيله وعلى الراجح  
في المنع قبل القبض كذا في الغنية وقيل  
يؤتى في قبضه في قبضه وفي قبضه لانه  
ويجوز ان كان لا يرضى بقبضه  
فالجل على صاحب الحق لان التمسك له  
كافة القرائن

اي وان لم يشهد (ضمن) لانه غاصب (ولاشئ له) في لو جهين اما في الاول فلانه لم يرد  
الى مولاه واما في الثاني فلانه بتركه الاشهاد صار غاصبا هذا عندنا واما عندنا في يوسف  
فلا يضمن ويستحق الجعل اذ اده لان الاشهاد عندك ليس بشرط فيه وفي القطعة (لا  
جعل بره المكاتب) لانه ليس بملوك يدا (وعلى المرتين جعل الرهن) لان وجوب الجعل  
لتراد باصا به مالية العبد ومالية حق المرتين اذ موجب الرهن ثبوت يدا لاستيفاء  
المرتين من ماله لانه فكان الراد عاملا له فيجب الجعل عليه (وان رد بعد موت الراهن)  
اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا (اذا كانت قيمته مثالا للدين او اقل منه وفي الاكثر قد  
الدين عليه والباقي على الراهن) لان حقه بالقدم المضمون وصار كمثل الداء والتحليص  
عن الجناية بالفداء فانه على المرتين بالقدم المضمون فيه (وان كان مديونا فعلى)  
اي الجعل على (المولى ان اختار القضاء) اي قضاء ما على العبد من الدين (وان ابي) من  
القضاء (بيع) العبد (فبدى بالجعل) اي اخذ صاحب الجعل اولا (والباقي للغرماء)  
لانه معونة للملك فوجب على من يستقر الملك له (وان كان العبد) جانيا (فعلى المولى  
في الفداء) اي الجعل على المولى ان اختار الفداء لانه طهره عن الجناية باختياره الفداء  
وتبين ان الراد اخفى ماله لانه (والاولياء في البيع) اي الجعل على الاولياء ان اختار المولى  
دفع العبد اليهم لانه اخفى حقهم (وان كان) العبد (مؤهوبا فعلى المؤهوب له وان جرح

قوله اي صاحب ماله العبد والقضاي  
بامارة عليه بملك الكتب ومقتضى الظاهر  
ولعل المكاتب فداضا في خروج عاذا الصبي  
مبتطو في الخلاصة والاعمال متروكة  
فببطل الصادق ما تستقيم كمالا ينجي  
عبد

قوله وان كان مؤهوبا بان كان ما ذوقنا  
فقد في التجارة ذبحا واللف مال الغنم  
واعنى به المولى كذا الفهم

قوله فوجب على من يستقر الملك  
للصوتين وكان فيه تجدد بالنظر الى الصورة  
الثانية لان الجعل لم يوجب على المشتري معقبة  
بوفعل وكذا ان جعل وجوب الجعل عليه كالانجني  
يعطى من الجعل كوجوب الجعل

قوله اي الجعل على المولى  
اشارة الى ان البشاء مخذوق لغنا  
الغنية واعمال فذمن وجب

قوله فلا يسقط عنه الواجب بالرد كالمسقط  
الواجب في المال الذي كان له قبل البيع  
والذي كان له قبل البيع

قوله وان رده وصية فلا يسقط عنه  
الواجب في المال الذي كان له قبل البيع  
والذي كان له قبل البيع

الواهب في هبته بعد الرد لان الملك للموهوب له عند الرد فزواله بالرجوع بتقصير ماله  
وهو ترك التصرف فيه فلا يسقط عنه الواجب بالرد وان كان لصي فماليه لانه

اي التصرف الذي يمنع رجوعه من بيعه وبيعه وغير ذلك عليه

مؤنة ملكه وان رده وصية فلا جعل له لان تدبيره واجب عليه فلا يستحق الاجر

به ابق بعد البيع وقبل القبض خير المشتري اي فالمشتري مخير ان شاء صبر حتى يرجع

الايق ارفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد بحكم عجز البائع عن التسليم ذكره في الكافي

في باب التصرف في الرهن كتاب المفقود هو لغة من فقدت الشيء

غاب عني وان افاقد وهو مفقود واصطلاحا غائب لم يدرك اثره اي في اي موضع هو

ولم يسمع خبره احي هو ام ميت احي في حق نفسه بالاستصحاب فلا نكاح لعرضه

لكونه مخالفا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية ولا يقسم ماله قبل ان

يعرف حاله لان ظاهر حاله الحياة والقسمه بعد الممات ولا تقسم اجارته لانها لا

تفسخ قبل الموت ويقسم القاضي من يقبض حقه الكائن في ذمم الناس ويحفظ

كقوله ودونته المفسر ابو ع

ماله ويباع ما يخاف فسادة لان القاضي نصب ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه كما

والمجنون والمفقود كذلك وفي نصب الحافظ له والقائم عليه نظره فانه يقبض

اي الوكيل ابو ع

غلاته والدين الذي قربه غريم من غرمائه لانه من باب الحفظ ويخاصم في كل دين

اي مقود العبد ام

وجب بعقه لانه اصل في حقوه ولا يخاصم في الدين الذي تولاه المفقود ولا في

قوله ارفع الامر الى القاضي  
الظاهر في الشرح ان القاضي ليس يفسخ العقد  
في الدين من المشتري من بين ان يصبر حتى  
يرجع وان يرفع في

قوله ولم يسمع خبره  
انما غيبه به نصيبا لقوله الاسير الذي  
لم يعلم حاله ودون وان علم فوضعه اجلا  
على ما فهمه

قوله بالانصحاب  
المنقول لا ينبغي ان يكون  
النكاح للدين وجه الخلق ان كان النكاح  
حكما يجوز وهو مستوكلا والنكاح الصالح  
معلوم يفتي فلا بد من ان يكون

قوله وكيفية حاله  
ما كان في يد احد احواله وسهل القبول  
والدينه المرفوعة

قوله وكيفية حاله  
ما كان في يد احد احواله وسهل القبول  
والدينه المرفوعة







فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة

فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة

فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة

فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة

موتة (ليس للقاضي تزويج أمة الغائب والمجنون وعندهما وله أن يكاتبها ويبيعها) كان في  
الفصول العادية **كتاب القبط** وهو لغة ما يلقط أي يرفع من الأرض  
فجعل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي النبوذ باعتبار ما له لأنه يلقط وشرعا مولود طرحة  
أهله خوفا من الجيلة أو فرارا من لثمته (نذير رقيقه) أن لم يخف هلاكه بأن وجد في  
الأمصا لأن فيه أظهر السفقة على الأطفال وهو من فضل الأعمال (ووجب أن خيف  
هلاكه) بأن وجد في مقارة ونحوها من المالك كن رأى اعنى يقع في البر ونحوه يجب عليه  
حفظه عما لو وقع وهو فرض كفاية لحصول المقصود بالبيض (وهو حجر الإحجة رقه)  
لأن الأصل في بقاء دم الحرية لكونهم أولاد آدم ونحوه ولأن الأصل في دار الإسلام أيضا  
الحرية ثم أنه حر في جميع الأحكام حقان قاذفه يحد لا قاذفاته لوجود ولد منها لا يعرف  
له أب (نفقته وجنائة في بيت المال وارثه) لأن النعم بالختم (اتفاق الملقط عليه  
تبرع ليكون ديناً عليه) أي القبط (وان امرأة) أي الملقط (القاضي به) أي بالاتفاق  
(وفي الأصح) لأن يقول على أن يكون ديناً عليه) فحينئذ يكون ديناً على القبط يرجع به  
الملقط عليه لأن للقاضي ولاية عليه وإنما قال في الأصح لأن مجرد أمر للقاضي بالاتفاق  
عليه يكفي في الرجوع على الملقط فيما ذكره الطحاوي كما إذا قضى ديناً على شخص بأمره فإنه  
يرجع عليه وفي الأصح لا يرجع إلا إذا صرح بما ذكر لأن مطلقه قد يكون للحث وللترغيب

فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة  
فصل في موضوع القضاة





قوله فلو ذكرها في النذر الصبيح على النفع  
قوله فلو ذكرها في النذر الصبيح على النفع  
قوله فلو ذكرها في النذر الصبيح على النفع

قوله فان لم يذكرها في النذر  
قوله فان لم يذكرها في النذر  
قوله فان لم يذكرها في النذر

رفعها وسيلة الى اصال الحق الى المستحق ولم يلا قالوا يجب اذا خاف الضياع كما مر فان اشهد  
عليه بان له اخذها ليردها على صاحبها وعرف في مكان وجدته فيه وفي الجامع بان يناد  
الى وجدت لقطة لا ادرى مالكمها فليأت مالكمها وليصفها لادها عليه الى ان علم ان صاحبها  
لا يطلبها او انها تفسد ان بقيت بعد هذا كالطعمة للمعدة لا لاكل وبغض الثمار (كانت امانته)  
عنده حتى اذا هلكت بلا بعد لم يضمن (قلت او كثرت واخذت من الحل والحرم) وعند  
الناس فحسب يجب تعريف لقطة الحرم الى ان يجيئ صاحبها (فيستق) الى الرفع (بها) اي  
باللقطة (لوفيقا) والاي صدق بها على فقير ولو على صله من الاء والامهات الفقراء  
(وفرعه) من الاولاد واولادهم الفقراء (وعرضه) الفقيرة (فان جاء صاحبها الجارة)  
اي الصدق (وله اجره) اي الثواب (واخذها من لفقير لو) كانت (قائمة والضمن)  
صاحبها (الاخذ او الفقير لا يرجع بينها) يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير  
وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ (وان لم يشهد) عطف على قوله فان شهد (فان  
اقر) اي الملقط (باخذها له) نفسه (ضمن وفاق) ان هلك في يده لانه متعده  
(وان تضادقا) اي الملقط والصاحب (على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاق) لان  
تضادقها حجة في حقها وصار كالبيسة (وان اختلفا) بان قال الملقط اخذتها لك وقال  
صاحبها اخذتها لك (ضمن) عندنا في حيفة ومحمل (الاخذ لا يوسف) بل القول

قوله وان لم يذكرها في النذر  
قوله وان لم يذكرها في النذر  
قوله وان لم يذكرها في النذر

قوله فان لم يذكرها في النذر  
قوله فان لم يذكرها في النذر  
قوله فان لم يذكرها في النذر

قوله وان لم يذكرها في النذر  
قوله وان لم يذكرها في النذر  
قوله وان لم يذكرها في النذر

قوله وان لم يذكرها في النذر  
قوله وان لم يذكرها في النذر  
قوله وان لم يذكرها في النذر







التصدق بالمانع لم يجز لان المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يجوز (وصح في الاصح)  
يعني ان الاصح انه صحيح اجماعا لان التصديق بالمانع جائز عندهما ايضا كما جاز الوصية  
بخدمته عبده وسكنى داره وعملها لكتبة غير لازم عنده ولذا قال (ولم يلزم) لبقاء الملك  
كافي لغارية وللمراد بالبروم ان لا يجوز للواقف ان ياله في حياته ولولائه بعده فلو وقع  
على لفقراء او بني سقاية او خانا لبني السبيل ورباطا او جعل رضىه مقبرة لا يزول  
ملك الواقف وفع على عدم البروم بقوله (فصح عليك) في حياته (ولانه) اي كونه  
موروثا بعد موته (والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء) استثناء من قوله لم  
يلزم اي لا يكون الوقف لازما الا باحلام موراثجة ذكر الاول بقوله بالقضاء (من)  
فايض يرى ذلك (موتى) من قبل السلطان غير محكم بان كان قاضيا بتحكيم الخصمين اياه  
فانه ان حكم لم ينفذ حتى جان للموتى ان ينقضه كاتصر في موضعه وطريقا لقضاء ان  
يسلم الواقف ما وقع للموتى ثم يرجع بحكم انه غير لازم فاذا اترافعا الى الحاكم وحكم بالنقض  
ملكه عن الوقف لزم بالاجماع لانه فصل مجتهد فيه فاذا الحقه حكم الموتى لزم كسائر  
الاحكام الصادرة عن المحاكم وما يذكر في هذا القول ان قاضيا من لقضاء قضى  
بالبروم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشئ في الصحيح كذا في الكافي والخانية  
وذكر الثاني بقوله (او بالموت اذا علق به) بان قال اذمت فقد وقفت دارى على كذا

قوله لا يرد ملك الواقف  
المانع لما اخبره مع قوله  
لم يلزم ان يقول لا يلزم الوقف لان  
تعال اذا زاد القول الا ان لم يلزم  
ذكر الميراث والارادة اللان وانما  
للملوكية وجوبه بل انما من يبيع الشئ  
ليس له ان يملكه ولا يملكه الا بالبيع  
الملك والملك والملك فيها لا يرد  
بل لم يلزم

قوله فان حكم اي الحكم ان حكم بالبروم  
الوقف مستوفى والوقف ان يحكم لا  
يرفع الخلاف كما في الخانية والكافة  
مجدد

قوله وطريق القضاء  
واما في النقص فليست  
على قول في ما قبل

قوله اذا علق به الملك  
التعليق وكذا في قوله  
يكون تعليق غير معتد  
بشيء حتى لو قال اذ امت  
بالاجماع كما لو قال اذ امت  
لم ينفذ وقول ان لا ينفذ  
الوقف انما من موتى لان  
قوله وان يبيع

قوله ان الوصية بالعند فان بقيت لان هذا الوقف وانما كان ملكا  
والوصية بالعند وانما كان ملكا لان هذا الوقف وانما كان ملكا  
والوصية بالعند وانما كان ملكا لان هذا الوقف وانما كان ملكا

قوله لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك

ثم مات صح ولم ان خرج من الثلث لان الوصية بالعند جازية كالوصية بالمنافع كما مر  
ويكون ملك الميت فيه باقيا حكما فيصدق عنه دائما وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث  
وبقي المال الى ان يظهر له مال اخر ويجوز الورثة وان لم يظهر ولم يجز واقسم الغلة بينها  
اثلاثا ثلثها للوقف وثلثان للورثة وفي قوله او بالموت اذا علق به اشارة الى ان مجرد  
التعليق بالموت لا يفيد رضاء الملك بل لا بد من الموت بعد التعليق ليفيد وذكر الثلث  
او بقوله وقسمها في حياتي وبعد طاتي مؤبلا فانه جاز عندهم لكن عندنا في حنفية  
ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفاء بالنذر وله ان يرجع  
عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من اوصى بخدمة عبده  
لانسان فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة على ملك المالك حتى اذا مات الموصى له  
بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى  
لهم فيستأبد هذه الوصية وذكر الرابع بقوله (او بنا مسجد وافرانه بطريقه) شرط  
الافران لان المسجد لا بد ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان المساجد  
لله اى مخصصة به تعالى فلا يخلص له تعالى الابنه (والاذن للناس بالصلاة فيه  
وصلاة جماعة) وقيل لا حاجة الى صلاة جماعة بل كفى واحدا صلى فيه شرطا  
الاذن لهم بها لان التسليم شرط لصيرورته مسجدا عندها خلافا لابي يوسف

قوله ان لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك

قوله ان لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك

قوله ان لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك

قوله ان لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك  
لا يفيد ان الملك

قوله فالوقف الثالث...  
والوقف الثالث...  
والوقف الثالث...  
والوقف الثالث...

وَيَسْتَرْطَى كُلُّ نَوْعٍ تَسْلِيمٍ يَلِيْقُ بِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ قِيَهُ وَهَذَا الْوَجْهَ وَالْوَجْهَ الْأَوَّلَ  
مَعَ أَفَادَتِهَا لِرُؤْمٍ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَاقِفِ وَوَارِثِهِ يُقِيدُ أَنْ خَرُجَ الْوَقْفُ عَنْ مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالْوَجْهَ  
الثَّانِي يُقِيدُ بِمَوْتِ الْوَاقِفِ لِرُؤْمٍ الْوَقْفُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَخُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ أَيْضًا وَلِرُؤْمِهِ  
بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَارِثِ أَنْ خَرَجَ مِنْ ثَلَاثِ الْوَجْهَ الثَّلَاثِ لَا يُقِيدُ خُرُوجُهُ عَنْ مِلْكِهِ مَا دَامَ حَيًّا  
وَلَا لِرُؤْمِهِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ لِحَوَانِ رُجُوعِهِ بَلْ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَارِثِ أَنْ خَرَجَ مِنْ ثَلَاثِ ثُمَّ إِنَّمَا بَعْدَ  
مُلْخَالِفَا الْأَمَامِ فِي عَدَمِ نَقَالِ مِلْكِ الْوَاقِفِ وَقَالَ ابْنُ وَالِدِهِ اخْتِلَافًا فِيهِ أَيْتَمَّ بِهِ الْوَقْفُ  
فَذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ (وَلَمْ يَتِمَّ) عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يَكُنْ يَعْنِي بَعْدَ مَا لَزِمَ بِالْخِلَافِ الْأَمْرَ الْمَذْكُورَ  
لَمْ يَتِمَّ (الْأَبْدَانُ كَرَضُفٍ مُؤَبَّدٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ) لِأَنَّهُ نَصَّدَقَ بِالْمَنْفَعَةِ وَالْخِلَافَةِ وَذَا قَدْ يَكُونُ  
مَوْقِفًا وَقَدْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا فَمُطْلَقُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّأْيِيدِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى التَّضْيِيقِ (فَلَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ  
مَثَلًا بَانَ قَالَ وَقَفْتُهُ عَلَى أَوْلَادِي وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ) (وَأَقْرَضُوا) أَيْ الْأَوْلَادُ (عَادَ) الْوَقْفُ  
(إِلَى الْمَلِكِ عِنْدَهُ) كَوْنُهُ مُنْقَطِعُ الْآخِرِ (وَلَوْ وَقَفَ) بَانَ قَالَ وَقَفْتُهُ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ مَثَلًا  
(بَطُلَ) (اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ) كَالْتَوْقِيتِ فِي الْبَيْعِ (وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَتِمُّ بِدُونِهِ) أَيْ بِدُونِ ذِكْرِ التَّأْيِيدِ  
لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ تَارَةٌ يَكُونُ بِالصَّرْفِ إِلَى الْجِهَةِ يَتَوَهَّمُ انْقِطَاعُهَا وَآخَرُ  
بِالصَّرْفِ إِلَى الْجِهَةِ لَا يَتَوَهَّمُ ذَلِكَ فَيَصِحُّ فِي الْفَضْلَيْنِ تَحْصِيلُ الْقَصُودِ الْوَاقِفِ (وَإِذَا انْقَطَعَ)  
الْمَوْقِفُ عَلَيْهِ كَالْأَوْلَادِ مَثَلًا (بِصَّرْفِ) الْوَقْفِ عِنْدَهُ (إِلَى الْفُقَرَاءِ) فَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّأْيِيدَ

قوله لم يتم...  
قوله لم يتم...  
قوله لم يتم...  
قوله لم يتم...

قوله لم يتم...  
قوله لم يتم...  
قوله لم يتم...  
قوله لم يتم...

قوله فالوقف على الأولاد...  
قوله فالوقف على الأولاد...  
قوله فالوقف على الأولاد...  
قوله فالوقف على الأولاد...

قوله ولو وقف على الأولاد...  
قوله ولو وقف على الأولاد...  
قوله ولو وقف على الأولاد...  
قوله ولو وقف على الأولاد...

قوله ولو وقف على الأولاد...  
قوله ولو وقف على الأولاد...  
قوله ولو وقف على الأولاد...  
قوله ولو وقف على الأولاد...

اولا ان ينفذ الوقف على ما اراد المالك في حياته او بعد موته  
ولا ينفذ الوقف على ما اراد المالك في حياته او بعد موته  
ولا ينفذ الوقف على ما اراد المالك في حياته او بعد موته

قول المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته

شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عندنا في يوسف لان قوله وقفت او تصدقت يقتضي الازالة الى الله تعالى وهو يقتضي التأييد فلا حاجة الى ذكره كالاعتاق كما سيأتي وعند محمد بشرط ذكره الامر (وهو) اي الوقف (عند) اي عندنا في يوسف (اسقاط) اي شرع لاسقاط ملك الواقف عن العين (كالاعتاق) فانه اسقاط لحق المولى (لا تملك لله) لاستغنائه تعالى عن ذلك لانه المالك للواقف والوقف (ولا للعبد) والالجان بيعه وسائر تصرفاته (فيخرج) اي ابو يوسف الوقف عن الملك (بنفس القول) بلا حاجة الى القضاء وغيره (ويخرج الشيوع) لان القسمة من تمة القبض لانه الحيارة وتماها فيما يقسم بالقسمة واصل القبض عندنا ليس بشرط فكلا تمة وقد عرفت ان الوقف عند اسقاط الملك كالاعتاق والشيوع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع الوقف ايضا (وبه يفق مشايخ العراق وعند محمد صدقة) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لجرى الله تعالى عنه تصدق باصلها الايباع ولا يوهب ولا يورث (في شرط) اي محمد (التسليم) اي تسليم الواقف الوقف الى المولى (والقبض) اي قبض المولى الوقف كما في اصدقة المنفقة دون الموصى بها فانها لا تزول عن ملك المصدق بمجرد القول بل بتسليمه وقبضه لفقير وذلك لان التملك من الله تعالى لا يتحقق قصدا ل الامر الا ان ما يثبت له تعالى من الحق في اصدقة يثبت في ضمن التسليم الى العبد فزله منزلة الصدقات والزكوات ولو تم قبل التسليم لصار يده مستحقا

قول المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته

قول المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته

قول المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته

قول المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته  
لان الوقف عند المالك في حياته او بعد موته

قول وقع الشيخ قما قبل سنة، وذكر في  
 النسخ والسنن من راجع ابن الملك انه القوي  
 عاقل قوي ذا لسان وخالص في  
 القول والبر والبر والبر والبر  
 الخبيث يقول يعني به  
 هذا اذا لم يرضى عنك  
 قطع وقتك الما من صعبا  
 فيه سوادا ان حكمه ان  
 الخبيث الخبيث ان  
 لا خلا في ذلك  
 قولان متفقان على ان  
 لا خلا في ذلك  
 قولان متفقان على ان

فَقُلْ وَبِهِ نَفْسِي مَتَابَعِ عَمَارِي وَذِي النِّعَمِ  
 اِنِّي عُلَامَةُ الْمَشَاحِجِ يَقُولُ مُحَمَّدٌ لَآ اَن قَوْلُهُ  
 اَمْرٌ سَطَوْتُ وَقُلْ الْاَمَامُ غَايَةُ النَّصْبِ  
 وَقُلْ اِلَى وَصْفِ غَايَةِ التَّوَسُّعِ اَوَّلُ  
 وَقَوْلُهُ اِنَّ الرِّجَالَ لَعُولُ اِلَى يَوْمِ  
 وَنَبِيٍّ اَن يَمُوجَ فِي مَحْدَةِ الْوُفْقِ الْمَشَاحِ  
 الَّذِي قَدْ اَتَمَّ كَمَا لَا يَحْضُرُ

قوله ويمكن السبوع  
السبوع وذكر العطف عليه  
عليه وهو على عدم البيان لما سبق اننا  
السبوع وفي القصد غير مانع الجواز  
عبد -







فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف  
فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف

فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف  
فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف

موجبات الزوم وذكره هنا لفظة احكامه سائر الاوقاف في علم اشراط التسليم الى المتولي عند  
محمد ومنع الشيوخ عند ابي يوسف وخروجه عن ملك الواقف عند ابي حنيفة وان لم يحكم  
به الحاكم (وان جعل محنة سردابا) وهو عرب سرداب وهو بيت يتخذ تحت الارض للتبريد  
(لمصالحه جان) كما في بيت المقدس (ولو جعل غيرها او) جعل (قوة) اي فوق السجد  
(بيتا) وجعل بابا للمسجد الى الطريق وعمره عن ملكه فلا اي لا يكون مسجدا وله بيعه  
ويورث عنه اذ امات لان المسجد يجب خلوصه لله تعالى ولم يخلص هنا لبقاء حق العبد  
متعلقا باسفه او باغلا فلا يثبت احكامه وعمره ابي يوسف انه جواز الوجهين حين قيام  
بعلا ضرورة ضيق المنازل وعن محمد انه حين دخل الري اجاز ذلك كله للضرورة (كلوا  
جعل وسطا داره مسجدا واذن للصلاة فيه) حيث لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه  
لان ملكه محيط بجوانبه وكان له حق المنع والمسجد لا يكون لاحد فيه حق المنع قال الله  
تعالى ومن ظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ولو خرب ما حوله واستغنى  
عنه يبقى مسجدا عند ابي حنيفة وابي يوسف ولا يعود الى ملك بالنيه ان كان حيا والى  
ملك وارثه ان ميئا (وعاد الى الملك عند محمد) لانه عينة لقربة معينة فاذا انقضت  
عاد الى ملكه كالحصير في الحج اذا بعث بالهدى ثم زال الا حصار واذا رك الحج كان له ان  
يضع يده ما شاء ولها ان القرية التي قصد هالم تزل بخراب ما حوله اذ الناس في

فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف  
فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف

فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف  
فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف

فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف  
فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف

فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف  
فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف

فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف  
فقد اختلفوا في ان كان في التوراة  
ان السجدة كانت في الاوقاف  
عند يوسف في يوسف

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية  
استغنى عنها حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية  
قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية  
قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

المساجد سواء فيصلى فيه المسافرون والمارة وهذا لا يحصر لم يزل عن ملكه قبل النج

(ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها) حيث لا يزل خزان في الملك عندهما

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

خلا فالحمد (والرباط والبراد لم يتقبح بها) فانها ايضا على هذا الخلاف (فيصرف وقف

مسجد مخرجه ج

المسجد والرباط والبراد الى قرب مسجد ورباط او براديه) تفرج على قولها (اذا احلها لوقف

والجبهة) بان بنى رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفا (وقيل مرسوم بعض الموقوفين عليه)

بان لا تنقص مرسوم امام احل المسجد او مؤدنه مثلاً بسبب كون وقفه خراباً (وجان للحاكم

الملك لا يلزم

ان يصرف من فاضل الوقف (الاخر اليه) لانها حينئذ كشي واحد (وان اختلفا حلها)

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

بان بنى رجلان مسجدين او رجل مسجداً او مدرسه ووقفوا لهما اوقافاً (وقلا) اي لا يجوز

للمحكم ان يصرف من فاضل وقف حلها الى الاخر كما في البرانية (وقف ضيعه على الفقراء

وسلمها الى المتولي ثم قال لوصيته اعط من علمتها فلا ناكلها ولا ناكلها (افعل ما رأيت من

الصواب فجعله لهم باطلاً) لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصيته

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

على التصرف فيه (الا اذا كان شرط في الوقف) قبل التسجيل (ان يصرف) اي الواقف

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

(علمتها الى من شاء) كما في الخانية (جان جعل شي من الطريق مسجداً وعكسه) كما في كتاب

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

الكراميه من خلاصة وفي الفصل العاشر من العاديه (و) جان ايضا (جعل الطريق مسجداً

لا عكسه) اذ يجوز الصلاة في الطريق لا المرو في المسجد كما في العاديه (وجان) ايضا

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية  
قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية  
قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية  
قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية

قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية  
قوله ومثله حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها الملك الى خارج المسجد الثانية









قوله مصرف نقض والصافى والقاضى  
قوله مصرف نقض والصافى والقاضى  
قوله مصرف نقض والصافى والقاضى  
قوله مصرف نقض والصافى والقاضى

قوله وله لم يخرج اى في الحال وفي الفصل  
قوله وله لم يخرج اى في الحال وفي الفصل  
قوله وله لم يخرج اى في الحال وفي الفصل  
قوله وله لم يخرج اى في الحال وفي الفصل

ولا يجوز جارة من له السكفي اذ لا ولاية له عليها لانه غير مالك ولا نائب عنه بل يجوز  
المولى او القاضى (ومصرف نقضه او ثمنه اليها) اى العارة (ان احتاج الوقف اليها) يعنى ان  
نقض الوقف ان صلح لان يصرف الى عمارته صرفا اليها ولا يبيعه الحاكم ويصرف ثمنه اليها  
صرفا للبذل الى مصرف المبدل (وان لم يجز حفظ الحاجة ولم يقسم بين مضارفة الله  
جز من العين وحقهم في الانتفاع بمنافعه دون العين لانه حق الله تعالى او حق الوقف  
فلا يصرف اليهم ما ليس حقا لهم (الوقف اذا افتقر واحتاج الى) الموقوف (يرفع الى القاضى  
ليفسحه ان لم يكن مسجلا) كذا فى الخلاصة (وفسخه) لو كان (لوارث الوقف كان حكما بطلان  
الوقف والا فلا) قال فى مجمع الفتاوى القاضى اذا اطلق بيع وقف غير مسجل ان اطلق لوارث  
الوقف كان ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لغيره لانه لا لان  
الوقف اذا بطل عاد الى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز (اقرب وقف صحيح وبانه  
اخرجه من يد ووارثه يعلم خلافه) اعادته لم يقفه ولم يخرج من يده (جان) اى الوقف  
(وليس له) اى لوارثه (ان يأخذ ولا يسمع دعواه) فى لقضاء كل فى الخاتمة (الوقف فى  
مرض الموت كالهبة فيه) فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والاقرار  
(فان خرج من الثلث او اجاز الوارث نقد فى) الكل (والا بطل) فى الزائد على الثلث  
وان اجاز البعض دون البعض جان بقدر ما اجاز وبطل فى الباقي لان يظهر للميت مال غيره

قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف

قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف

قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف

قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف  
قوله وقف انما هو وقف



وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى الْأَنْفُسِ فَهُوَ مَا رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْلَمِ  
فَإِنَّهُ صَدَّقَ لَوْ أَنَّ الْخَيْرَ عَلَى الْعُرْسِ

وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى الْأَنْفُسِ فَهُوَ مَا رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْلَمِ  
فَإِنَّهُ صَدَّقَ لَوْ أَنَّ الْخَيْرَ عَلَى الْعُرْسِ

بِمَا أَتَى عَلَى الْوَقْفِ فَاصْبِرْ لَزَلِ  
بِمَا أَتَى عَلَى الْوَقْفِ فَاصْبِرْ لَزَلِ

فَيَنْفَعُ فِي كُلِّ كَذَا فِي الْخَاتِيَّةِ (الْوَقْفُ مَا لِلْفَقْرَاءِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ (أَوَّلُ الْأَغْنِيَاءِ) ثُمَّ الْفَقْرَاءُ كَالْوَقْفِ

عَلَى الْأَوْلَادِ الْأَغْنِيَاءِ وَبَعْدَ تَقَارُضِهِمْ عَلَى الْفَقْرَاءِ (أَوْ يَسْتَوِي فِيهِ الْفَرِيقَانِ أَيْ الْفَقْرَاءُ وَالْأَغْنِيَاءُ)

(كَالْبَطَّاتِ وَالْخَنَازِنِ وَالْمَقَابِرِ وَالْمَسَاجِدِ وَالسَّقَايَاتِ وَالْعَنَاطِ) وَتُخَوِّذُكَ **فصل**

(يَتَّبَعُ شَرْطُ الْوَقْفِ فِي جَارَتِهِ) حَتَّى ذَا شَرْطٍ أَنْ لَا يُوجَرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ وَالنَّاسُ لَا يَرْتَبِعُونَ

فِي اسْتِجَارَتِهَا سَنَةً وَكَانَ لِجَارَتِهَا أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ أَدْرَجَ عَلَى الْوَقْفِ وَانْفَعَ لِلْفَقْرَاءِ فَلَيْسَ لِلْقِيمِ

أَنْ يُخَالَفَ شَرْطُهُ وَيُوجَرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ بَلْ يَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يُوجِرَهُ الْقَاضِي أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ

لَا لِلْقَاضِي وَلَا لِيَةِ النَّظَرِ لِلْفَقْرَاءِ وَالْغَائِبِ وَالْمَيِّتِ وَأَنْ لَمْ يَشَرْطْهُ الْوَاقِفُ فَلِلْقِيمِ أَنْ يُوجَرَ

أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ بَلَا ذَنْ الْقَاضِي كَذَا فِي الْخَاتِيَّةِ (فَلَوْ تَهَمَّلَ) الْوَاقِفُ (مَدَّتْهَا) أَيْ لَمْ يَبَيِّنْهَا

(قِيلَ بِطَائِقٍ) أَيْ يَبْقَى عَلَى طَائِقِهَا وَلَا يَقْبَلُ بِمَكَّةَ فَلِلْقِيمِ أَنْ يُوجَرَ كَيْفَ شَاءَ جَرِيًّا عَلَى سَنٍ

الْوَقْفِ (وَقِيلَ يَقْبَلُ سَنَةً) سَوَاءٌ كَانَ الْوَقْفُ دَارًا أَوْ أَرْضًا لِرِيزَاةِ احْتِيَاطٍ فِي أَمْرِ الْوَقْفِ

(وَيَهْمَا) أَيْ بِالسَّنَةِ (يَهْتَفِي فِي اللَّذَرِ) لِأَنَّ الْمَاءَ إِذَا طَالَتْ يُوَدِّي حَتَّى يَبْطُلَ الْوَقْفُ فَإِنْ مَنَ

رَأَهُ يُصَرِّفُ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلِكِ عَلَى طَوْلِ الرِّبَا يَزِيدُهُ مَا كَانَتْ (وَبِثَلَاثِ سَنِينَ عَلَى الْأَرْضِ)

يَعْنِي أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ مَائِزَعٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَا يُوجَرُهَا أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ فَإِنْ كَانَتْ يَزْنَعُ فِي كُلِّ

سَنَيْنِ مَرَّةً أَوْ كُلِّ ثَلَاثِ سَنِينَ مَرَّةً كَانَ لَهُ أَنْ يُوجَرَ هَامَّةً يَتَكَّنُ فِيهَا الْمُسْتَأْجِرُ مِنَ الرِّعَاةِ

(وَبِالْمَثَلِ يُوجَرُ) لَا بِأَقْلٍ مِنْ جَرِ الْمَثَلِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْوَقْفِ (فَلَوْ رَحَصَ جَرَهُ) بِسَبَبِ

فَإِنَّهُ يَحْفَظُ مَالَهُ وَيُسَمِّيهِ فَلْيَنْوَسِبْ وَأَنْفَعُ  
وَيُجِدُ وَيَنْفَعُ وَمَا بَاءَ

وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى الْأَنْفُسِ فَهُوَ مَا رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْلَمِ  
فَإِنَّهُ صَدَّقَ لَوْ أَنَّ الْخَيْرَ عَلَى الْعُرْسِ

وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى الْأَنْفُسِ فَهُوَ مَا رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْلَمِ  
فَإِنَّهُ صَدَّقَ لَوْ أَنَّ الْخَيْرَ عَلَى الْعُرْسِ

وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى الْأَنْفُسِ فَهُوَ مَا رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْلَمِ  
فَإِنَّهُ صَدَّقَ لَوْ أَنَّ الْخَيْرَ عَلَى الْعُرْسِ

في الاستبراء لو زاد أجره على نفسه لم يأنقذ  
أحد فليست في نفسه ما يفيء ولا لم يفيء  
فلا المستحق

فلا ولو زاد على أجره على نفسه لم يأنقذ  
أحد فليست في نفسه ما يفيء ولا لم يفيء  
فلا المستحق

ومن الأسباب بعد العقد على مقدار (الافسخ) العقد للزوم الضرب (ولو زاد) أجره (على أجر)  
مثله قيل يعقد به) أي بأجر مثله (ثانياً للاتي) من الزمان وأما المأخوذ فله حصة من الأجر  
الاول (وقيل لا) أي لا يعقد به ثانياً (كزيادة واحد تعنتاً) فماله خيرة إذا استأجر أرض  
وقف ثلث سنين بأجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الأجرة فخصت أجرها لا يفسخ  
الأجرة فإذا زاد أجر مثله بعد مضي مدة فعلى ولاية فتاوى سمرقنديين لا يفسخ العقد  
وعلى رواية شريح الطحاوي يفسخ ويجدد العقد وإلى وقت الفسخ يجب لمسمى وزيادة  
الأجرة تعتبر إذا زادت عند الكل حتى لو زاد واحد تعنتاً لا تعتبر وعلى رواية الشرح  
لو زادت الأجرة فصح للمستأجر الأول بالزيادة كان هو الولي من غيره (ولا يجوز الموقوف  
عليه) كالامام والمكاتب والاولاد ونحوهم لعدم تصرفهم في عينه (الابتولية) أي  
بأن يجعله الواقف متولياً فحينئذ يكون له حق التصرف فيه (متول أجره بدون أجر  
المثل لزمه تمامه) كذا أب أجر منزل صغيره بدونه) أي بدون أجر المثل يعني لزمه أيضاً  
تمامه أذ ليس لك منها ولاية الخط ولا سقطا كذا في العمادية (لا تقسخ) أي إجازة الوقف  
(بجوت الموجر) لأن العقد غيره كالوكيل والاب (والوقف لا يعار ولا يرهين) رعاية  
لحق الموقوف عليه لأن فيها ابطال حقه فلو سكن المربى فيه يجب عليه الأجر (ويبقى  
بالضمان باتلاف منافعهم) يعقوا إذا سكن رجل دار الوقف واسكنه المتولى بلا أجر قيل

فلا الاستبراء لو زاد أجره على نفسه لم يأنقذ  
أحد فليست في نفسه ما يفيء ولا لم يفيء  
فلا المستحق

فلا ولو زاد على أجره على نفسه لم يأنقذ  
أحد فليست في نفسه ما يفيء ولا لم يفيء  
فلا المستحق

فلا ولو زاد على أجره على نفسه لم يأنقذ  
أحد فليست في نفسه ما يفيء ولا لم يفيء  
فلا المستحق

فلا ولو زاد على أجره على نفسه لم يأنقذ  
أحد فليست في نفسه ما يفيء ولا لم يفيء  
فلا المستحق

ولا يقبل فيه الشهادة على الشهادة والوقف  
مؤدب في سائر ذواتها الصنف والادب  
الشهادة فيها من غير الاطلاق وبعضها  
مؤدب في ذواتها من غير الاطلاق  
المؤدب في ذواتها من غير الاطلاق  
المؤدب في ذواتها من غير الاطلاق

او اذا التمس في الخيار  
الشك في الخيار  
الشك في الخيار  
الشك في الخيار  
الشك في الخيار  
الشك في الخيار

لا شيء على لساكن وعمامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى وكذا منافع  
مال اليتيم كذا في العمدية (وعصب عقار) يعنى ان القوي في عصب لعقار والدور الموقوفة  
بالضمان نظرا للوقف ومضى على بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشترى بها ضيعة اخرى  
فتكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاولى كذا في الاستر وشيئة (وتقبل فيه) اى  
الوقف (الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة بالشهرة لا يثبت اصله  
وان صرحوا به) اى شهدوا بالتسامح وقالوا عند لقاضى شهد بالتسامح تقبل بخلاف  
سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتسامح كالنسب فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتسامح  
لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى وفي تجوز القبول بتصریح التسامح حفظ الاوقاف  
القيمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك (لا) لاثبات شرطه في الاصح فان الشهادة  
على اصل الوقف بالشهرة تجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم باعياهم واما  
على الشرائط فلا هو المختار كذا في العمدية (وبيان المصروف من الاصل) يعنى اذا شهدوا  
ان هذه الضيعة وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالتسامح (مبني في غرضه الوقف  
فهو) اى البناء (يكون للوقف) فيصرف غلته الى مصارف الوقف (ان بناء من مال الوقف  
او مال نفسه ونواه للوقف ولم ينو شيئا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له) اى للموتى  
نفسه (والاجنبى اذا بنى ولم ينو) شيئا (فله ذلك) وان نوى كونه للوقف كان وقفا

فلا كالنسب  
في كتاب الشهادة كمن سيجى التفصيل  
انها قبل في النسب ايضا وقسمها  
بالتسامح ايضا

ولا لا ايمان شرط الاصح  
فان شرط في الايمان في الاجنبى والخيار  
انه يملك على شرط الوقف ايضا

فلا من مخرج  
لما قاله المصنف  
انما هو الاصل  
منه ان الوقف  
يكون في كل  
مكانه

فلا وان بنى لنفسه  
ان يملك ان البناء  
نفسه كان اى البناء  
ان يملك ان البناء  
نفسه كان اى البناء  
ان يملك ان البناء  
نفسه كان اى البناء

فذكرنا العرس وقه الحادى للزادى بغير  
(رس) هذا اذا لم يرد الوقف في ذلك  
وانما ادنه مكانه العرس للوقف

فذكرنا الوقف لا يخفى ما فيه من منع  
استدراكه ما يمتنع مع فله وان فعل  
الولى لنفسه الى اقله شرطاً فلا يخفى فيها  
وجه اعتداله

فذكرنا الوقف لا يخفى ما فيه من منع  
استدراكه ما يمتنع مع فله وان فعل  
الولى لنفسه الى اقله شرطاً فلا يخفى فيها  
وجه اعتداله

فذكرنا الوقف لا يخفى ما فيه من منع  
استدراكه ما يمتنع مع فله وان فعل  
الولى لنفسه الى اقله شرطاً فلا يخفى فيها  
وجه اعتداله

فذكرنا الوقف لا يخفى ما فيه من منع  
استدراكه ما يمتنع مع فله وان فعل  
الولى لنفسه الى اقله شرطاً فلا يخفى فيها  
وجه اعتداله

كذا العرس يعنى له كالبنا في جميع ما ذكرنا (والعرس في المسجد المسجد مطلقاً) اى سواء  
نوى ولم ينو (وباع داراً ثم ادعى انى كنت وقعتها اوقال وقف على لا يصح) للتناقض فليس له  
ان يحلف المشتري (ولو قامت البيعة قبلت) كما لو شهد واعلى عتق امه تقبل بلا دعوى (الولا  
خامس الوقف (للاوقف وان لم يشترطها) لانه الحق من الاجنبى (ويغزل لو خان كالوصى) رعاية  
لمصلحة الوقف (وان شرط) الواقف (ان لا يغزل) لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع (ولاه)  
اى الواقف المتولى (واخرج به صح) وان لم يكن له جرمة (وان شرط ان لا يخرج) لانه في معنى  
التوكيل ولا عبثه بالشرط (طالب التولية لا يولى كما لا يولى طالب القضاء مرض متولى)  
مرض الموت (وفوض لتولية الى غيره جان) لان المتولى بمنزلة الوصى والوصى ان يوصى الى  
غيره كذا في الحاشية (ولو مات) الى المتولى بلا تفويضها الى غيره اوبه (فالراى) فى نصب  
المتولى (الى الواقف) لا القاضى (ثم) ان مات الواقف فالراى (الى وصيه ثم) ان مات وصيه  
فالراى فيه (الى القاضى) ويجعل المتولى من ههنا الواقف ما امكن لا الاجانب (البانى)  
للمسجد (اولى بنصب امام والمؤذن فى المختار لا اذا عين القوم اصلح من عينه) اى البانى  
(اشترى المتولى بما لا الوقف داراً له) اى الوقف (لا يكون وقفاً لا يصح) لان فى صحة  
الوقف واشراطه التى يصير بها الوقف لازماً كلاً ما كثيراً ولم يوجد ههنا كذا فى الحاشية  
(جان الحاكم تزويج امه الوقف لا عبده ولو من امته وجناية عبده فى ماله) اى مالا الوقف

اى ليس للحاكم تزويج عبده الوقف ولو من امته

فذكرنا الوقف لا يخفى ما فيه من منع  
استدراكه ما يمتنع مع فله وان فعل  
الولى لنفسه الى اقله شرطاً فلا يخفى فيها  
وجه اعتداله

فذكرنا الوقف لا يخفى ما فيه من منع  
استدراكه ما يمتنع مع فله وان فعل  
الولى لنفسه الى اقله شرطاً فلا يخفى فيها  
وجه اعتداله

قوله واذا لم يكن منه ولد على ولد صلي  
بل ولد الابن وان لم يكن ولد الابن بل  
كان له ولد مستقل من ذلك اذ يطلق الابن  
اولاد الصلي فلو كان الغلام الذي  
في بيتنا وولد الغالبين فادبهم جميعا  
لو ادعى الابن انما صلي للولد  
عبد الله

# فصل

كذا في الخلاصة فيما يتعلق بوقف الاولاد (قال الرضى هذه موقوفة على ولدي

كانت الغلة لولد صلبه يستوى فيه الذكر والانثى) لان اسم الولد مأخوذ من ولادة وهي

موجودة فيها (الا ان يقيّد بالكور) بان يقول على لك كور من ولدي فلا يدخل فيه الانثى

(واذا جان) هذا الوقف (ما يوجد واحد من) الولد (الصلي كانت) اى الغلة (للم) لا غيره

(واذا اتقى) اى الصلي (صرفت) اى الغلة (الى الفقراء لا لولدي الولد) لانقطاع الوقف

اى صرف المال الى الفقراء تمت وجود ولدا لولد

عليه هذا اذا كان حين الوقف ولدا صلي (وان لم يكن حين الوقف صلي بل ولدا لابن ذكرا

كان وانثى كانت الغلة لم خاصة) لا يشترك فيها من دونه من البطون ويكون ولد

الابن عند عدم الصلي بمنزلة الصلي (ولا يدخل فيه ولدا لبنت في الصحيح) وهو ظاهر

الرواية وبه اخذ هلال لان اولاد البنات يسبون الى ابائهم لا الى اباء امهاتهم بخلاف

ولدا لابن (ولو زاد) على العيلة الاولى وقال وولد ولدي فقط) اى لم يزد على هذا

(يدخل فيه الصلي واولاد بنيته يشتركون في الغلة) ولا يقدم الصلي على ولدا لابن لانه

سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولدا لبنت قال هلال يدخل (ولو قيد بالكور)

اى قال الرضى هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي الكور قال هلال (يدخل فيه الكور

من ولدا لبنتين والبنات) وهو صحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد

ثانهم باعتبار انه الولد من الولد

البنات كما قال الامام السرخسي ان ولدا لولدا اسم لمن ولدت له ولدت له وابنته ولدت له ومن ولدت له

اى الواضع

قوله ووقفها من الرواية وبه اخذ  
هلال اقول هكذا ذكره فاضحاه  
الصحيح ما ذكره فاضحاه من محمد بن  
في اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر  
الرواية

قوله يدخل فيه الصلي واولاد بنيته  
لا يدخل من كان ابوهم فان قيل الوقف  
لان فضل ولدا لولد الوقف عليه  
مخرج الوقف كما في الاشباه ابو ج

قوله يشتركون في الغلة يعني كقولنا  
والشاركة بالنسبة الى جهة وقفه وقوله  
الغلة وموجود الغلة الوقف الذي يقع  
الزعم مما قال بعضهم يوم يبعثون  
معمولا على ما نقل عن الخاتبة

قوله قال هلال بل  
واضافه فاضحاه  
قوله فاضحاه من محمد بن  
اولاد البنات والاشباه على الصحيح  
فظهر منه ان اولاد بنيته وبناته لا يخفى  
ان يقول واولاد بنيته وبناته لا يخفى

قوله من ولدت له ابنته  
فالظاهر انه يجب بالقول  
نتجح للمفتي



قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان

قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان

قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان

قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان

قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان

قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان

ابنته يكون ولد ولد حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ثم ولد البنت لا يدخل في  
ظاهر الرواية كما مر لان اسم الولد يتناول ولد الصلبي وانما يتناول ولدا لابن لانه  
ينسب اليه عرفا ثم اذا انقضت الاولاد واولادهم في صورتين المذكورتين صرفت الغلة  
الى الفقراء لا لقطع الموقوف عليه (ولو زاد البطل الثالث) وقال على ولدي وولد ولدي  
وولد ولد ولدي (صرف الى اولاده ما تناسلوا لا الفقراء ما بقي واحد من اولاده وان سفل  
يستوى فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول الاقرب فالاقرب  
او يقول على ولدي ثم على ولدي ولدي ويقول بطلان بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف  
لانه لما ذكر البطل الثالث فحشر القفاوت فتعلق الحكم بنفسه لانتساب لا غير والانتساب  
موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطل الثاني لان الواسطة له واحد كذا في الخلاصة  
(وكذا) اي صرفت الى اولاده ما تناسلوا لا الفقراء (اذا قال على ولدي وولدا ولدي  
او) قال ابتداء (على ولدي) يستوى فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب  
كما مر (وقف ضيعة على اولاده ثم الفقراء مات بعضهم صرفت الغلة الى الباقي) لانه  
وقف على اولاده ثم الفقراء فما بقي منهم واحد وان سفل لا تصرف الى الفقراء (ولو وقفها  
على اولاده وسماهم) فقال على فلان وفلان وفلان (وجعل خيرة للفقراء مات احدهم  
صرف نصيبه الى الفقراء) لانه وقف على كل واحد منهم وجعل خيرة للفقراء فاذا مات

قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان

قوله لا اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان  
اللفظ اسم الولد بناقل بديهة ان





بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله  
الطاهرين

الوقف أنها السجدة فإن ارتخا فلما سبق ولا قبينة ما نضعان) كما هو الحكم في دعوى الملك وقف  
بيننا خوئين مات أحدهما وبقي في يدهما وأولاد الميت ثم الحي برهن على واحد من أولاد الأخ  
أنه لوقف بطنا بعد بطن والباقي عيب والواقف واحد والوقف واحد يقبل وينتصب خصما  
عن الباقيين ولو برهن أولاد أخ أن الوقف مطلق عليك وعلينا قبينة مدعى الوقف بطنا  
بعد بطن أولى كذا في القدينة ثم الجدل الأول بعهود الله تعالى بعد العقر جعل على به الخراج ثم لا تدرى الذرة لا تدرى  
١٢ جاد الثانية من سنة ١٣٣٢ ١٣

### فهرسة الجلد الأول من كتاب درر الحكم في شرح غرر الأحكام

٩	كتاب الطهارة	١٣٣	باب ما يفسد الصلاة وما لم يكره فيها	٢٠١	باب الجنائز
١٨	نواقض الوضوء	١٤٣	باب الوتر والنوافل	٢٠٩	باب الشهيد
٢٣	المحدث لا يمس مصفقا	١٥٤	باب أذراك الفريضة	٢١٣	كتاب الزكاة
٢٤	فرض الغسل	١٥٩	باب قضاء الفوائت	٢١٩	باب صدقة السوام
٢٩	ما يجوز الوضوء والغسل من المياه	١٦٥	باب صلاة المريض	٢٢٤	باب زكاة المالك
٢٤	فضل بتردود عشر عشر	١٦٧	باب الصلاة على الدابة	٢٢٩	باب العاشر
٤٠	باب التيمم	١٦٨	باب الصلاة في السفينة	٢٣٢	باب الركعات
٤٤	باب المسح على الخفين	١٦٩	باب المسافر	٢٣٤	باب العشر
٥٤	باب دماء تختص بالنساء	١٧٥	باب الجمعة	٢٣٤	باب المضاريف
٥٢	باب تطهير الأجناس	١٨١	باب صلاة العيدين	٢٣٩	باب الفطر
٨١	باب شرط الصلاة	١٨٦	باب صلاة الكسوف	٢٤١	كتاب الصوم
٩٠	باب صفة الصلاة	١٨٧	باب الاستسقاء	٢٤٧	باب موجب الافساد
١١٠	فصل في الامامة	...	باب صلاة الخوف	٢٥٧	باب الاعكاف
١٢٥	الجماعة سنة مؤكدة	١٨٨	باب الصلاة في الكعبة	٢٦٠	كتاب الحج
١٢٧	باب الحديث في الصلاة	١٨٩	باب سجود التماسك	٢٧٢	باب القران والتمتع
		١٩٥	باب سجدة التلاوة	٢٧٤	باب الجنائز
				٢٨٩	باب محرم اخصر

فصل سورة الاستسقاء

كتاب الصلاة

باب حَدِّ الْقَدْفِ	٦٧٧	بابُ الرَّجْعَةِ	٤٨٩	كِتَابُ الْأَصْحِيَّةِ	٣٩٥
فَصْلُ التَّعْزِيرِ تَأْدِيبٍ	٦٨٣	بابُ الْإِيلَاءِ	٤٩٥	كِتَابُ الصَّيْدِ	٣٠١
كِتَابُ السَّرْقَةِ	٦٨٨	بابُ الْخَلْعِ	٤٩٨	كِتَابُ الذَّبَاحِ	٣٠٧
فَصْلُ يَقْطَعُ بَيْنَ الشَّارِقِ	٦٩٤	بابُ الظَّهَارِ	٥٠٥	كِتَابُ الْجِهَادِ	٣١٤
بابُ قَطْعِ الطَّرِيقِ	٧٠٠	بابُ اللَّعَانِ	٥١٢	بابُ الْمَغْنَمِ وَقِسْمَتِهِ	٣٢٠
كِتَابُ الْأَشْرَكَةِ	٧٠٣	بابُ الْعَيْنِ وَعَيْنِهِ	٥١٧	بابُ اسْتِيلَادِ الْكُفَّارِ	٣٢٦
كِتَابُ الْجَنَائِزِ	٧٠٨	بابُ الْعَةِ	٥٢٠	بابُ الْمُسْتَأْمَنِ	٣٣٠
بابُ مَا يُوجِبُ الْقَوْدَ وَمَا لَا يُوجِبُهَا	٧١٤	فَصْلُ فِي الْأَخْلَادِ	٥٢٤	بابُ الْوُظَائِفِ	٣٣٧
بابُ الْقَوْدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ	٧٢٣	بابُ ثُبُوتِ النَّسَبِ	٥٢٩	فَصْلُ فِي الْجَنَائِزِ	٣٤١
بابُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ وَتَحْسِيلِهَا	٧٣٢	بابُ الْحَضَانَةِ	٥٣٤	بابُ الْمَرْتَدِّ	٣٤٤
كِتَابُ الدِّيَّاتِ	٧٣٨	بابُ الْفَقْعَةِ	٥٤٠	بابُ الْبَغَاةِ	٣٥٢
فَصْلُ لِقَاةٍ فِي الشَّجَاجِ	٧٤٢	كِتَابُ الْعِتَاقِ	٥٥٤	كِتَابُ أَخْيَارِ الْمَوَاتِ	٣٥٣
فَصْلُ ضَرْبِ بَطْنِ امْرَأَةٍ	٧٤٧	بابُ عِتْقِ الْبَعْضِ	٥٤٥	فَصْلُ الشَّرْبِ	٣٥٤
بابُ مَا يَحْدُثُ فِي الطَّرِيقِ وَعَيْنِهِ	٧٤٩	بابُ الْحَلْفِ بِالْعِتْقِ	٥٧٩	كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالْإِنْخِتَانِ	٣٦١
بابُ جَنَائِزِ الْبَهِيمَةِ وَالْجَنَائِزِ عَلَيْهَا	٧٥٣	بابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ	٥٨٠	فَصْلُ فِرَاقِ الْأَكْلِ	٣٦٥
بابُ جَنَائِزِ الرِّقِيِّ	٧٥٩	بابُ التَّدْبِيرِ	٥٨٤	فَصْلُ لَا يَلْبِسُ رَجُلٌ جُرَيْدًا	٣٦٨
فَصْلُ دِيَةِ عَدُوٍّ	٧٦٥	بابُ الْاسْتِيلَادِ	٥٨٧	فَصْلُ يَقُولُهُ مَنْ مَلَكَ أَمَةً	٣٧٠
فَصْلُ اقْرَأْ مَدْرِي	٧٦٧	كِتَابُ الْكِتَابَةِ	٥٩١	فَصْلُ فِي الذَّخِيرَةِ	٣٨٥
بابُ الْمَنَامَةِ	٧٧٢	فَصْلُ فِي تَصَرُّفَاتِ الْمَكَاتِبِ	٥٩٤	فَصْلُ فِي لِقَاةٍ وَمَنْ يَقْرَأَ بِالتَّحْوِيلِ	٣٨٨
كِتَابُ الْحَاقِلِ	٧٨١	بابُ كِتَابَةِ الصِّدْقِ الْمَشْرُوكِ	٦٠٣	كِتَابُ الْكَحَاجِ	٣٨٩
كِتَابُ الْإِبْقِ	٧٨٤	بابُ الْمَوْتِ وَالْجَمْرِ	٦٠٧	بابُ الْوَلِيِّ وَالْكَفْوِ	٤٠٣
كِتَابُ الْمَفْقُودِ	٧٨٧	كِتَابُ الْوَلَاءِ	٦١١	بابُ الْمَضَرِّ	٤١٤
كِتَابُ الْمَقِيطِ	٧٩٠	كِتَابُ الْإِيمَانِ	٦١٩	بابُ نِكَاحِ الرِّقِيِّ وَالْكَافِرِ	٤٢٨
كِتَابُ الْمَقْطَعَةِ	٧٩٢	بابُ حَلْفِ الْفَعْلِ	٦٣١	بابُ الْقَسَمِ	٤٣٧
كِتَابُ الْوَقْفِ	٧٩٥	بابُ حَلْفِ الْقَوْلِ	٦٥١	كِتَابُ الرِّضَاعِ	٤٣٨
فَصْلُ يَتَّبِعُ شَرْطَ الْوَاقِفِ	٨٠٨	كِتَابُ الْحُدُودِ	٦٥٩	كِتَابُ الطَّلَاقِ	٤٤٣
فَصْلُ فِيمَا يَتَّبَعُ بَوَاقِ الْوَلَدِ	٨١٢	بابُ وَطْئِ بَوَاقِ الْحَدِّ أَوَّلًا	٦٦٥	بابُ اِتِّفَاعِ الطَّلَاقِ	٤٤٧
مَتَّ الْفَرْسَةَ		بابُ شَهَادَةِ الزَّنا وَالرَّجْعِ عَنْهَا	٦٧٠	بابُ التَّقْوِيضِ	٤٤٧
وَالسَّلَامَ		بابُ حَدِّ الشَّرْبِ	٦٧٥	بابُ التَّغْلِيْقِ	٤٧٧
م				بابُ طَلَاقِ الْفَاتِ	٤٨٥